

رحمة المصنف لله تعالى كتاب وصايا الجاني

الشيخ العالم الفقيه

أَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَ لِكُلِّ كَاتِبٍ مِنْ عَالَمٍ فَاضِلًا مُسْتَعَامًا مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ وَالْفَهْمِ الْمَهَابَةِ فِي
الْفَقْهِ وَالْأَصُولِ وَكَانَ قَالِبُ تِلْكَ عَلَى شَيْخٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَالْإِيمَانِ وَالْمُسْتَدِمْ عَلَى مَهَلِ الْإِيمَانِ
الْبَحْثِ وَالسِّيَاحِ جَعَلَ التَّحْقِيقَ يُعْبَرُ كَمَا أَنْتَ شَيْخِي أَسْتَأْذِنُ جِدًّا وَلَا دُونَ ذَلِكَ لَكُنْ مِنْهُمُ الشَّيْخُ الَّذِي
حَلَّى بَشِيرَهُ وَلَمْ يَنْزِلْ مِنَ الْكُتُبِ الْفَضْلُ كَمَا بِالْمُسْتَعَامِ بِقَابِلِ الْأَنْوَاعِ نَفَائِصِ الْأَبْرَارِ فِي حُكْمِ النَّبِيِّ الْحَقِّ
رِغْمَ تَهْلَاظِهِ وَرَأَيْتُ مِنْهُ شَطْرًا وَفِيَا ضِعْفَ عَدَمِ سَائِلِ الْفَقْهِ وَلَا يَسْتَأْذِنُ الْعَامِلَ عَلَى جُودٍ يُفَضِّلُ
يَكُونُ يُظْهِرُ مِنْهُ غَالِيَةً فَضْلُهُ نَامٍ مِمَّا نَفَى فِي الْفَهْمِ وَأَحَاطَ بِالْأَدَلَةِ وَالْأَوَّلِ وَفُورًا مَسْتَبْرَأً وَكَتَبَ
حَقًّا أَنْ يَذْكُرَ فِي مَقَامٍ فِيهِ يَقْرُبُ لَنَا عِنْدَنَا قُطْعَةً مِنْ سَائِلِ تِلْكَ بِوَيْدٍ فَدَعَرْتُ عَنْهُ مَفْتُوحَ كَمَا
هَذَا لِلْإِشَارَةِ إِلَى شَرْفِ مَقَامِهِ مِنْ جَوَالِ جَلِيلَةٍ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ فَهَذَا الْأَصْحَابُ مِنْ لَدُنْ مَنْ لِكَيْلَتِي إِلَى مَا
وَلَعَلَّنَا نَسْتَعْلَمُ عَنْهُ أَيْضًا فِي بَعْضِ الْمَقَامَاتِ مِنْ كِتَابِنَا هَذَا وَاللَّيْضُ مِنَ الْمُصَنِّفَاتِ كَمَا بَكَشَفَ
الْفَنَاءَ عَنْ جَوْهَرِ حِجَّةِ الْأَجْمَاعِ مَبْسُوطٌ كَبِيرٌ جِدًّا بَعْضُهُ كَثِيرٌ مِنْ مَسَائِلِ الظُّنُونِ وَغَيْرِهَا وَ
كَمَا مِنْهُمُ الْمُتَحْقِقُونَ فِي حُكْمِ التَّوَسُّعِ وَالضُّيُوقِ وَلَمْ يَتَّصِفْ بِظَمِّ رُبُّهُ الْأَصُولُ مُسْتَطَفًّا
مِنْ الْكَلَامِ بِرُؤْيَا عِلْمِ اسْتِدْخَالِ الْمَقْدَمِ الْبَرُّ وَغَيْرُكَ لَكَ وَقِيلَ لَنَا لَمْ يَسْتَعِدَّ عَلَى الْجَوْحِضِ
رِيَاضِ الْمَسَائِلِ كَانَ لَا يَقُولُ بَعْدَ لَنَا دِيْنُ شَيْخٍ عَلَيْهِ نِيكَرُ فَضْلُهُ مِنْ لَدُنْهُ مَعْلَمُهُ الْكَثِيرُ عِنْدَنَا
اسْتَعِيدْنَا مِنْ تَضَاعُفِ كِتَابِهِ الْمَقْدَمِ ذَكَرُوكَانَ ذَلِكَ لَكُمُ تَشْبِيهُ عَلَى لَانْسَانَا الْمَرْجُوحِ
بِحَيْثُ صَارَ هَذَا الْأَمْرُ الْعَظِيمُ مَفْسَادًا لِحُرْمَةِ مَنْ رَضِيَ الْحَائِزُ الْمَطْلُوبَ فِي تَرْبَةِ الْكَاطِبِينَ وَتَوَقُّفِهِ
هَذَا لَكَ طَوْلُ حَيَوِيَّةٍ كَمَا نَذَرُكَ لَنَا السَّيِّدَ لَصْدَا الْعَامِلِ دَامَ ظِلُّهُ الْعَالَمِي تَحَالَ لَنَا أَيْضًا هَذَا
الْحِكَايَةِ أَنَّ الشَّيْخَ الْمَذْكُورَ لَمْ يَنْتَبِهْ مِنْ تَرْبِطِهِ فِي حَقِّ اسْتِوَادِجِ إِلَى الْحَائِزِ تَوَلَّى فِي بَيِّنَاتٍ إِلَى يَأْتِي
الْأَفَاسِيْدَ عَلَى يَوْمِهِ الْأَوَّلِ كَانَ هُوَ يَقُولُ كُنْتُ رَأَيْتُ مِنْهُ مَا كَانَ مِنْ جُلَامِ الْكِبَارِ وَأَوْ مَلَكًا يَقُولُ
أَنْ سَمِعْتُ يَخْرُجُ مِنْ فَوْهِ تِلْكَ هَذِهِ نَافَةُ اللَّهِ لَكُمْ أَيْدِيًا وَلَا تَرَكُوا كَيْفَ الْحَسَنَاتِ فِي لَكَ قَالَ السَّيِّدُ لَنَا أَمَّا
فِي بَعْضِ الْأَهْوَاءِ أَنْ يَخْلَعَ بِالطَّبْعِ وَجَدْتُ أَنَّ اللَّهَ لَكُمْ أَيْدِيًا وَلَا تَرَكُوا كَيْفَ الْحَسَنَاتِ الْإِفَاحُ وَالْفَرْحُ مَا أَفَاحَ
لَمْ يَحْقُوقْ ذِكْرُ مَنْ أَوْ فِي يَوْمِ لَنَا الْأَيُّ فِيهِمْ جَعَلْتُ هَذَا وَقَدْ تَوَقَّعْتُ مِنْهُ عَشْرَ سِنِينَ فَخَالَفَ وَكَانَ أَهْلُهُ
صَالِحٌ تَقَى عَيْنَهُ كَيْ جَبَلَ الْقِيَامُ أَضَلَّ كُلَّ الْفَضْلِ جَلِيلٍ بَيْلٍ يَتِمُّ بِالشَّيْخِ اسْمُهُ هُوَ كَمَا ذَكَرْتُ بَعْضُ الْقَالَ
مِنْ أَهْلِ الْكَاطِبِينَ كَانَ عَجُوبُهُ دَهْرًا وَفَاعِلًا فِي طَبْعِ فَضْلِهِ عَصْرُهُ مَتَّصَةً بِكُلِّ جَمِيلٍ مِنَ الْفَضْلِ
وَالْعَوَاضِلِ نَحْنُ أَوْ مِنْ أَغْلِبِ اسْتِدْخَالِ النِّقَانِ فِي الْفَقَاهَةِ الْأَسْتِدْخَالِ لِحَالِ تَارَ مِنْ سَائِرِ الْأَشْيَاءِ
الْأَعْيَانِ فِي لَهْفَةِ الْعَبَا وَنَعَامِ الْحَوْلِ الْخَيْرِ وَالْمَسَاكِينِ الْقِيَامُ بِحَقِّ وَخَوْنِهِ الْمُؤْمِنِينَ فَضْلًا

فضل
على الدنيا
الأوصاف والآيات
تضامها للعلماء
ونداها في الحلق الخوارج
تمهله بلوغ الأملين
عمره السعيد لم يوفق
للقيام على أقدار العلماء
يريد بل تسليته إلى السجدة
الأجل في غير الاستبان
كلناه على ضاية الجلال
أمر الجحيم من الجبابرة
كانت رحلته من هذا
الدنيا القانية في القيم
الحجة الباقية في حشد
بضع وأربعين مائتين
بطاعون الغرق وهو
أقيم التلخيص في مكان
في سنة وفاته ليلة
يبلغ الحكم كما أريد الله
العالم



0210755

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على كل حال الواحد لا حد الكبريم النعال ذى الجود والجلال الخ
 بلا مثال منشئ السما والارض والصلوة والسلام على سرفي الانبياء والمرسلين
 خير الخلق اجمعين الذي كان نبيا وادم بين الماء والطين جيبا للعالمين و
 شفيق المنين محمدا والم الطيبين لطاير لائمة العصومين جعلنا الله فداهم
 امين واللعنة الدائمة على عداهم الى يوم الدين **و بعد** لما كان
 الكتاب السننات المسته بكشف الفناع عن وجوه حجة الاجماع الذي
 لم يسمع بمثله الاسماع ولم يوجد شكله في الاصفا حار الاعلى مراتب التحقيق حايا
 لا قصى مدارج التبايق جامعا لتكث لم يسبقه اليها ذبرا ولا ولين ولم يوجد
 مثلها في صحف الاخرين متصفا لقواعد معالم الدين المبين ومبني
 المذرك شريع سيد المرسلين وايضا بقوانين الاصول شافيا بمسا للالوصول
 هاديا الى مغارج العقول والمنقول خاليا عن الاطناب الفضول مشير الى
 حجة الظنون ومخير الاكثر العلوم والفنون مفضلا للمستهل حجة الاجماع على
 الافحام والافواع سراجا للحصيلين ومنهاجا للسالكين مرجعا للبهتدين
 وملاذا للسندطين ومع تلك لذة العليان من الطلونية والمرتبة القصو
 من لغويته كان عزيز الوحد كلبلة الفد ولم يوجد في كل شهر الا واحد
 كالبدد فامر بطبعه وانتشار العالم الفاضل والجمهر الكامل عنة العلماء
 الاعاظم ونجدة الفقهاء الافاضل صاحب القامات المحسودة والفضائل
 المشهودة العالم الزباني الشيخ **احمد الكرفاني** بقله الله تعالى انتهى
 الامال والاماني مع كمال الدقة والمواظبة في الاستيفاح والمضاهلة و
 مراعات منتهى درجات الاحياط في التصحيح وملا حيلة
 اقضى مراتب الانضباط في التفتيح شكر الله تعا

مساعدة الجميلة والله الوفي

والمعين بالانعام

عاشد

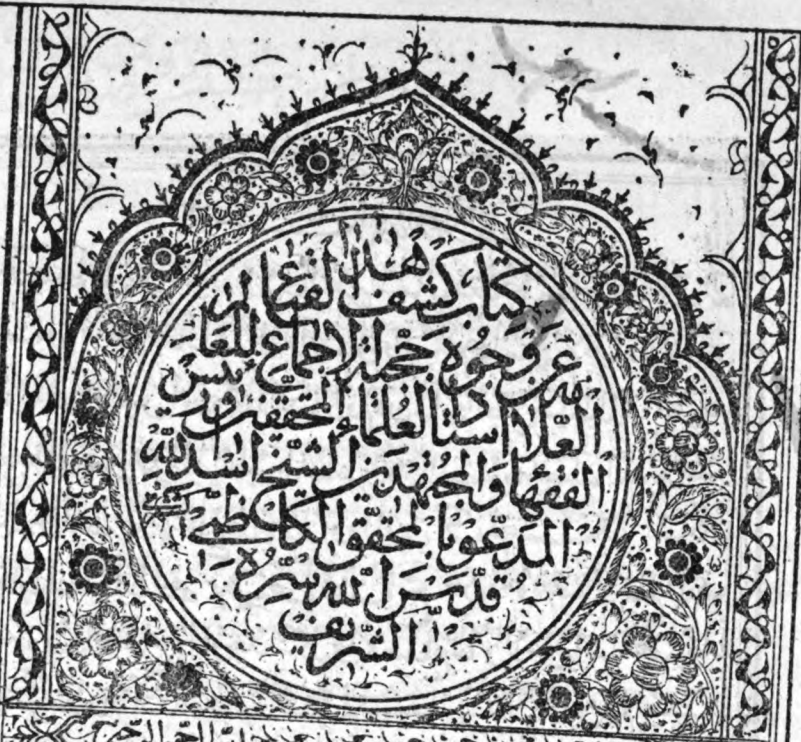
2271

5083

61

351

هذا كتاب



الحمد لله الذي رفع منازل العلماء الاعلام الى اعلام مقام وكشف بصايع تبيينهم غيايب
الظلام عن شرايع الاسلام وعرض اجاباتهم من بين دلائل الاحكام بمنزلة الاحكام وعبر
بقوايد الخواص العوام في جميع الاعضاء والحوام والصلوة على سيد سلك الكرام
وصفوة اصفى نابه العظام محمد وآله الذين هم الشهداء قبل الانام والقوام عليهم
الى يوم القيام وبعد فيقول المتيح الى عفورة الجليل اسد الله بن اسد عجل
بشدة الله على تشييد الحق بواضع السبيل وحكم الدليل هذه رسالة بدعيه مشناه
بكشف الغطاء عن وجه خجرا إجماع ومقاله رفيعة مرتبة على جبل الوجوه واكمل
الاصناف اوضحت فيها مطالب شقيقة بكتابا شقيقة ناخذ بها مع القلوب مسابا الاشياء
وكشفت غوامض رقيقة بعبارة وانفة نخل اليها النفوس حتى لها الاستماع غير مكترث لما
لم يهض به البرهان وان شتهر في هذه الارقان الاصقاع ناظر الى الحق الحق بالادعان
الانبياء وان فاضله الاعوان والاتباع واجامع بضاعة الزجاة وفور الباك اخلاص
الحال وقصوا الباع ان يعظم موضعها عند بغا العلم والكمال ويدوم بها الانتفاع غالبا
بان لفطام غنائات عليه لطلاب الفناء لطباع متعشرا لا بعد طول الجهاد والدفاع وفي
الاطلاع سائلا من الله وفي الارشاد والانعام والايجاد والابداع ان يلهمني انيافهم
الحق الخفي في مواضع الاخلاق والابضاع اتخير من سائله لدعون نعمتهم بالاجابة
الاستماع وطعم فيما لا ملون فجاد بانجاح الامالك الاطماع لما كان الاجماع باعينا

بما كان قطعي السند عاقلًا وحكمًا لا يفتخ بالدين فيهم مكن فوجيل متعديهم على الوجه
 وكان اوفى الاول لان دليل حجة الاجماع لا يقبل عندهم ان ينسخ بالقاطع والامر بنسخه
 مطلقا به مع استبعاد شرطه ويحكم بطلان من اضله فليتدبر جميع ما ذكرناه من صعب
 على غير اهلها وانما اثرنا الايمان في بيانه لظلال الامانة بشانه والباقيون منهم وهم الجهو
 الاعظم والتوا والاكثروا والمخلصون منهم على ما حكم الشيخ في موضعين من هذه السندوا
 الى دلة عقلية معاونة والظاهر انه مستند للسلف من نقل غيره ما هو على وجه منقذ
 في كتبهم وفيه ايات وروايات يقتضي مدح هذه الامنة التقية والاحتياط والتأني عليهم
 الاطراهم ووصفهم بكونهم خيرة من اخرجت للناس راينين بالمعروف ينهون عن المنكر وانهم
 او ائمتهم يهدون بالحق ويقيمون وانهم جعلوا ائمة وسطا ليكونوا شهداء على الناس
 كان الرسول صلي الله عليه واله شهيد عليهم وانهم اجتوا وما جعل عليهم في الدين من حرج
 وسوء المسلمين لذلك والامر باطاعة الله ورسوله واولي الامر منكم اي مجتهد منهم عند
 اجماعهم برء الحكم الى الله ورسوله عند تنازعهم فيه لا عند اتفاقهم وبما يكون مع ذلك
 وبما ينشأ سبيل التبيين الى ائمتهم وبما عنصروا بهم بحمل الله جميعا والحق عن التفرق والدم
 للذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا والمباعدة في الوعيد لمن اتبع غير سبيل المؤمنين تشريكة
 في الاثم والعذاب مع من يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى وصفا لائمة جميعا
 بانهم لا يجهلون على الخطاء وعلى الضلالة وان الله لم يكن ليجمعهم على لك وانه لا يجمعهم
 اي لا يماثلون ولا تشيبيبا ولا تغدير ابي شي من الامور الدينية بقول مطلق وان
 لا تزال طائفة منهم وهم العلماء عند اجماعهم طائفة منهم كما هو الظاهر على الخوا في
 كل امر والا فلا فضل ولا فرق ولا يزالون ايضا ظاهرين عليهم فامير بامر الله حتى ياتي امر
 اي في العلم والعمل وانهم يقرعون ثلثا وسبعين مرة واحدة منهم في الجنة والباقيون في النار
 وتفسير الواحد بالجماعة والامر بلا زمة السواد الاعظم وبما يكون مع الجملة والضرورة
 والنقص لا يمتهم ومدحهم بان يدللهم ودم من فرقهم ومن خرج منهم فبدل
 من فرق جماعة المسلمين قيد شبر والنفع من الخلاف الفرق والحكم بان كل بدعة ضلالة
 كل ضلالة سبيلها الى النار وبكثير من خالف كتاب الله ومثله نبيته فلا نفع للخالف
 من جميع الامم ضلالة بان الله لا يبيد ولا يبدد ومن شذ وانما زلة السالك وحسناته وحسناته

انما انما انما انما
 انما انما انما انما
 انما انما انما انما

کرامت خاصه الالهیه و العظم الامم الساعین الکلمه من کذا علی سبیل التوفیر و الاخراج و الدافعه بینه

[illegible]

في هذا الكتاب
 شرح على
 الكتاب
 في هذا الكتاب
 شرح على
 الكتاب

[illegible]

الباب خبار آخر من طرفنا يقتضي تخيلا الاجماع الواقع على الحكم بنفسه وجوب الاختيار لجمع على العمل
به او روايته مع قوله كما يقتضي كان نوع الاجماع والعلم به في خبر شئ مشتمل على بعضها عينه
ينبغي ان يراه وقد التفت به كرهان مؤيدة بما ورد في النسخ من فراغ الجامع صغيره والمطلب بما
من كتاب المناهج فحق الله سبحانه لا مناله انما ما يعضد الخبر المذكور على عدم خلو القرآن من
اعدل علماء الحق وما دل على انه يحمل هذا العلم من كل خلف عدل فيكون عنه تحريف الغالين
اتخاذ المبطلين تاويل الجاهلين وعلى اتم فهم الذين يحفظون الشريعة في من الغيبة لا رادع
الذين وعلى ان لا يرضوا لظهور ربيعة المؤمنين ان لا يكون فيها مؤمنون كما لو لم يرفع الله
الائمة عليهم السلام اليه بخود ذلك فأكبر من ان يقتضي مظهرها الاخبار الواردة في الاول الاصلح
الاستناد اليها على من هب الخافقين ربنا كانت هذه الاخبار هي المسببة دعوى العلامة النور
الغوي الاتفاق من التقرين على ما سبق بهذا الجمع بين كلامه الكتابين في سائر كنهه وكيف كان
فبناء على الخبر المذكور ومنه من دلالة النقل تكون المبررة باتفاق الامة واعلم انهم باجماعهم على حكم
يقضوا اجتماعهم عليه يقطع تحريجا على نعمهم بكونه سبيل خيارهم وهذا فهم وعد لهم ويحتسبهم
الذين هم شهداء على غيرهم والى امرهم وصادقهم ومنيعهم ومؤمنهم فاعلم انهم مدقق لفظ
الحققة منهم وهم الذين لا ينفارقون الحق اصلا في جميع احوالهم واحكامهم ولا يخلو التزام من نعمهم
وان تعلم تعدد اشخاصهم وعدم بقا جميعهم وانه طريقة الفقه الناجية فيهم والامة الهادي
والجماعة المهتدين الائمة الراشدين بسببهم امهلا لافترقا ^{الذين} المسلمين في عن مفارقة حقهم
كانا المتبادر من الخبر المذكور اليه فهم بعد الشبهة ان بعد صدور الخبر منه ولو في خيار لا يجمعون
على الخطاء والضلالات في شئ من الاعضاء ولا الاثمة وان لم تكن مستمدة منطوق ولا مضمون
المؤمنين منهم في شئ منها الا في زمن صدور الخبر خاصة لا يجمعون على ذلك اصلا فهم النقل
له وكان هو الموافق لما استفاد ومن جملة الروايات والآيات وما دللت عليه دلالة الفقرة
والنقلية على طريقة الامامية والافق بما اقتضيه خبرنا الدالة على وجوب العمل بما اجمع عليه
من حكم او خبر كان هذا على اجماع الجميع الى يوم القيمة وكل من وجد منه في حق صحيح فيكفاه
وما قبله دون من لم يضر الحين وقوعه من الامة موجبا لانفاء الكلام واخلاقه من الفائد
الخاصة بذلولج يموت بعضهم على الحق وعلى عدم مخالفة له بعد صدوره ولو في عصره
او بعد بل افضل وقبل قيام الساعة بناء على اوجه الاول وانما خطا جميع من عداه الى يوم القيمة

[illegible]

وضل
مستطابان

وصل وكان حجة اجماع اهل اول الاعضاء وبعد من كانوا من خطبة غيرهم من غير انما
 لم يلبس لم يعد مستفاد من ظم الخبر وهو يقتضي غير بطر في اجماع اهل كل عصر كان
 صور الاجماع مما وقع من الاتفاق عن قصد من لكل لا على سبيل الاتفاق وربما ادعى انحصار
 بعض الخبر في رابط لهذا دلالة على تمام مراد القوم من المعلوم انه لا يتحقق الاتفاق الموثق
 منهم مع ان المحدثين لا ينقو لهم ولا يصدون من لا مئة بالفعل خالوا بعد منهم بعد ان ينقو
 العلم بهذا من اجل جميع ذلك يحكم بان العبرة بالوجودين باجماعهم كما هو المشهور بينهم
 ولا ينافيه سائر دلالة هؤلاء يلزم منه الحكم بصلالة النخبة الذين قبلها مع حشد والجماع بينهم
 ويحكم ايضا على الاطلاق المضد بدليل العقل بعدم الفرق في الاتفاق بين ما وقع منه من
 قصد ونواحي من لكل والبعض وبدونه ولا في الحكم بين ما كان عن عوى لقطع كذلك
 او عن الظن الذي يصدق مدعيه مع خطائه بعد ثبوته ويختلف في علق الاتفاق باختلاف
 وتعد وهو لا في الخطاء بين ما كان عن عمد او خطأ بعد ثبوته غير ذلك كان الاجماع من
 الادلة القطعية الكاشفة عن الحكم الواقع الاول نظر ولما كان اجماع سائر الامم الماضية المصيبة
 بعنة نبينا صلى الله عليه واله مما يقبل الدليل على حجته وعلى تقدير حجة كان ككسب اليك
 ويستهم في الاختصاص لهم والخروج من الادلة الشرعية المضبو عندنا فذلك كان العبرة
 باجماع هذه الامة النجبة خاصة ولما كان من لا منظارا له اوحية وحكامين على امته
 من رباب القول والفنوى يمكن حصرهم ومعرفة اقوالهم وبين غيرهم من لا حصر لهم لانضباط
 ولا اعتداد بهم ومطابق المسائل المشهورة لا الحجة كذا الحكومات ولا غيرها لا باقتسام
 ولا مع غيرهم لا قبل ان يقرضه العلماء المجتبعين بعد تحقق اجماع منهم وقبله ولا بعد لا مع
 بفسهم بالخالفه وغيرها وعدم اعتنا بخلاف الجهد الفاسق مطلقا وفي حق غيره ولا بد
 وذلك ما الصغرهم ونقص عقولهم وتصور معرفتهم بالاحكام بحيث يحكم بكون حكمهم حقا
 من هذا الوجه لو كان حقا لان فرض مكلفهم تقليد غيرهم كانت العبرة بعلمائهم و باجماع
 عن رايهم خاصة فانما يحسنه الله من عباده العلماء وانما يندكر اولوا الالباب بشهد بدلالة
 جملة من الايات والروايات الواردة في الباب حتى انه يمكن ان يوقاها ثم الخطابون بقوله تعالى كنتم
 خير امة اخرجت للناس فانتم اولوا الامم والتميز ذوو الفضائل والمزايا على غيرهم وهم
 المستوجبون لان يكونوا شهداء على سائر الناس كما ان النبي شهد عليهم فيكون الخطاب

كما اجماع
 نراهم

راهم

اجماع

الخطاب مختصاً بهم حقيقة كسائر الخطابات العامة لفظاً المختص بالحقام مضافاً شاول غيرهم
 كان نبأ الناجين لهم وغانة لهم يا هم لا أصلاً واستغلاً الحق معتبر قولهم وخلافهم ولما اعتدوا بمثل
 العلماء في إجماع من بعدهم كما مضى لم يعتد بقلدهم من جهة تقليدهم أيضاً وان كانوا أحياء سواء
 تقليدهم وعلمهم لا وسواء اختصرت لا مذهبهم في بعض الأعضائين على إمكان ذلك لا وسواء
 تعلق الحكم بالحكمات أم بغيرها وسواء تعرضت لغيرها من غيرهم لا والحاصل أنه لا اعتداد
 بالباطل الذي لم يبلغ درجة الإختصاص والاستدلال بالنسبة إلى الحكم الذي يعتد به على الإجماع
 مطلقاً الأحكام لا تقليداً ولا بعداً من تركيزهم التقليدي طم وأنى صول التقليد يمكن اعتبارها
 قولها وفي غيرها أيضاً وبمكر ذلك الغير أيضاً إذا استند إليها في حكم العلم واليقين
 ولم يكن عند موضع تقليد وهو أدرجاً في الموضع النظرية المحتاج فيها إلى الاعتقاد وعلى
 الإجماع وربما يتقوى على طريقين أيضاً أخذ العلم بها عن أحد الأئمة وادعى العلم به على سبيل اليقين
 وعلى طريقة الجمع فيها أخذ عن النبي كذا ذلك ومع ذلك يمكن عدم اعتدال غيره ببعض ذلك فلو كان
 ح أن يكون الإجماع على بعض دون بعض إذا استندت حجته للإجماع إلى دليل العقل في حكم
 في اعتبار قول العلم وعدمه يختلف باختلاف مقتضاه كما هو الحال في الاعتدال في اعتبار الإجماع
 هو الأطلاع على أقوال المؤمنين وطائفة منهم والمراعاة لأراهم كان واثباتهم لهم لزمه أن لا
 يعتدوا به علموا غيره منهم كطهارة البدع ومنكر الضرويات فالاعتدال بالإجماع من عندهم
 العلماء وهم المسؤولون بأهل الحل والعقد كقولهم باب النقض لا يلزم للبيعة وغيرها وأما
 الإطلاق والتمتع المتناولين للأحكام كلها إذا تعلق بالإجماع فبالإجماع إذا اتفاق الموحدين
 منهم على حكم شرعي في أحد الأعضاء أو الاعتبار بجماعتهم فيما يتعلق بالشرع ولم يكن منه كاللغوى
 وهو ما يمكن تقيمه الشرع لئلا يما العقل المطلوب شرعاً بما يمكن إثباته بالإجماع وهو ما لا يتحقق
 بحجته عليه فلا خلاف في قطعاً ودرجته بمرتب لا دخاله ولا مسأحة فلهذا لما لا يمكن إثباته بالإجماع
 فيمكن دخاله في الحد أيضاً بناء على تعينه لما هو متجه فيه وغيره كالكتاب التسمية ويمكن خراجه
 منه لعدم الحد في دخاله وإذا جعل العبوة في كل فن بآية خاصة بتركها هو فيه فظاً لا
 كغيره أيضاً كدوى فون شدة ككون من عندهم فلهذا هم في ذلك وكالعوام فيه بالنسبة إليهم
 أمكن إخراجهم بآثار العقل والعلوم وإن كانوا في بعض القوانين من العلماء الأعلام
 على هذا ينبغي التفصيل بين ما يجوز تقليدهم فيه لغيرهم من المهر فيه وبواعيه أن كانوا ممنوعين

هذا الإجماع
 على أن لا يفتى

منه وبين ما ليس كذلك وبما يفصل ايضا بين التقليد والحض المركب منه من الاجتهاد فليتبدل
ثم اذا جعل العبرة في كل فن بابا به او من حكمه ايضا الرعية المحمدين لما يتناولهم فربما يتبدل
على طريقه الفصل غير المؤمنين منهم ايضا ويمكن تخصيصهم بما سبق يراعى اجتماعهم على
تقليد كل ذي فن في فقه وان لم يكن من فرق المسلمين في المذهب اجماعهم على الحكم المتعلق بالشرع
اصالة او تبعا وهذا اوفق بالجمع بين كلامهم وح فلا يراعى في باب مسائل الفنون اتفاق علماء
عصر واحد منهم باجماعهم على حسب ما اعتبر في اجماع ارباب فن الفقه نحو فقه ذلك واذ
اعتبر الاجماع في لسياسات من جهة انفسها لا احكامها فليس هذا الاعتبار من ذلك الاحكام
ومثله الاجماع على اخبار الامام الماضيه واحوال الآخرة الخارجة من احكام الشريعة نحو فقه
الاجماع فيها الحكم الكتاب السنة المستملين عليها فيصح دخاله في حداء واخرجه منه اذا
لم يجعل تحجز فيما ذكره فربما يترك عن الكتاب السنة لانهما محتان لهم وان لم يجعل الاحكام الا
بعض منها بخلافه فانه يحجز فيما يتصور فيه خطأ وضلالا ونحوهما خاصة ولما لم يكن طريقا في
معرفة العلماء غالباً الا الامارات الظاهرة لزم ان تكون هي السبيل ايضا الى المعرفة بسبلهم
واقوالهم والاحاطة باراءهم فلا يعتبر غيرهما في معرفة انفسهم ولا مذهبهم وبما قيل قد لا ينظر الى
ما اضمروا في قلوبهم على وجه العلم والظن وان علم مخالفتها لظاهر في ما وقيم من هذا يظهر
لا يعتقد ايضا باقوال غيرهم في دم وان كانوا من الذين يثبت اليهم البتة صلى الله عليه وآله وكان
بعضهم من متاخرين بنقونه وامكن اوجوب جود العلماء فيهم وجب عليهم العمل باجماع بني
ادم اذا رفقوا عليه ذلك لا لزم بين ذلك وبين الاعتداد باقوالهم في الاجماع وغيره وكذلك
لا يعتقد ايضا باقوال الاولياء الفاضلين عن الاقباض ممن كانوا سابقا على غير شريعة نبينا
ثم صادوا من امتهم وعلى شريعة لهم ومنقونه ومن لم يكن كذلك كالحض غير من الاولياء
ولا بدل والاولاد والسياح الذين عرفوا الفنون وبعضهم بوجودهم بل بعدم خلو اد
منهم وكذلك من كان في جابلقا وجابلسا على ما ورد في اخبارنا وغيرهم من نظرهم فيهم
فلا يعتبر ايضا انقضائهم على القول بما عتبا انقضائهم في عصر المحمدين في الاجماع اهل التحال والحد
الذين ظهر للباحث لناظر مناقولهم وبان فصلهم بذلك يتحقق هذا التحجز وقيم التحجز
ليس ذا الاحداث يحكم بعض الوجوه بخطائهم في حكمه فدا نقفوا عليه ظاهرا واجتمعت عليه
كلهم بحيث يعلم بحسب لعاذه عند وجود مخالفهم وان يجعل الحديث المذكور ونحوه لئلا

٧ الوحي موضع الكلام

اشارة الى ان قوله
فلا يعتبر ايضا باقوال
الاولياء الفاضلين
عن الاقباض ممن كانوا
سابقا على غير شريعة
نبينا

كاشفا

الآن على أن لا يفتقر

كاشفا عن جود مخالف لهم وإضاها هو لصيد الحق من لا تمزق قد خلعوا وادبوا وتسبوا وجعلت
 يكون كذلك وبتين قوله وقد وقعت خلافاً شقياً ما أمروا إليها وغيروا تماماً في
 تحقيق الإجماع وحججه وقطعته وفي شملها ولذلك يختلف حدّها باختلاف فيها ويمكن
 مراعاة الخلافات الشائعة في النادر والباطل ما له كان خلة في نفسه لا ما خرج منه كان في
 هذا انصوحاً أمكن إيرادها هنا في تقرير مذهب الحالفين فتشيد على ما هو المعروف بينهم
 هو فاسد من وجوه شتى لا يبع العام ذكرها ولا سيما ما يتعلق منها بأدلة النقلان وجوه
 بطلانها على طرقهم كثيرة جداً وخاصة على قول من منع منهم فإذا نقل للعام والقطع مع
 ولا يجوز التمسك بمثل العقليات ونحوها تماماً يصبر فيها اليقين وهذا هو المعروف على ما هم
 الرازي يحكا به جماعة منهم عن المنعلة وجوه ولا شاعرة وخص ذلك بعضهم بالعقلية فمنع
 أو توقف فيها فقط نظر إلى الخصال معاضة العمل منها للنقل فالخالف العقليات أنه قد يفيد
 فيها اليقين أسلماً منها من ذلك فإذا كان هذا حال نقل كيف حال استند إلى
 من أطوارها ويطلب لها ينظر ما ذكره ولا من جهة العقل أيضاً فإن القطع بقطعة الحالف
 للإجماع المصطلح وتقدم على الفاطم بقولهم يناسب طريقة غير الأولى الذين قد يحس بهم
 الظن وإن كان من بعض الظن ولا سيما مع عدم انضباط الاصطلاح وكثرة الاختلاف فيه فهم
 قد بما وجد بنا عدم نقل عن المتلف يعنى به في ذلك فضلاً يستكشف منه ما ذكره في الحالف
 المتصين إلى حوكم إجماعهم على الاستكشاف لنقل الفاطم منه ضيق الخناق بهم شدة
 المحصر على ترويج من همهم ولا يمكن أن ياب التصفين من صولهم وضعها بهم ومثليتهم
 من بقتيرهم ومناخرتهم غير الأدلة المعروفة بها لا علم قدغيها والآلهين مبينهم
 لم يخل من كتبهم مع ذلك هي تشيد هذا المطلب توضيحهم وتضييهم وتشتيتهم بما هو
 بمذاهب عن قصودهم وكونه مبني نياهم ودينهم وأساس بلعهم وقتهم لا اعتماد على حكم القائل
 يقتضي ذلك لا ما ذكره وتشتيتاً به لا يصح الاستناد إلى إجماع من اقتصر على الاستدلال
 بتلك الأدلة وإبان حجة حجتها ودلائلها عند واقصر على الدليل العقلية المذكورة وغيره من
 كما هو ظاهر لا إلى إجماع غيرهم مع ظهور كون مستندهم كلاً أو بعضاً موقفاً ذكره أو خالياً
 وإمكان كون حكمهم كذلك بقطعة الحالف ونحوها غير ما شر من القطع به على تمام جدي
 من هؤلاء بذلك في كل إجماع مصطلح بحيث يعلم قصد القول لا فاده على نحو ما سبق ولم ذلك

الذين في قلوبهم غيرة

بلماع او نقل عنه موجب للقطع او في كل اجماع مقطوع بكونه اجماعا وخبر عند الكل او الغظم بل
 من الكثرة حدا يوجب حصول القطع بالقاطع من قطعه ظاهر المنع ولا سيما مع وجدان طينته
 واعاظمهم على كثرتهم قد استندوا هنا الى ما هو ظاهر الضعف فشد محتمل في حق غيرهم في غير ان
 وجد ايضا وقد جرد كثير منهم ومظنهم تخصيص القطعي بالظن جماعة منهم لم ينحوا ايضا ولم
 يجوزوا التنسخ بالاجماع مطلقا وذلك ينافي استكشاف القاطع من تقديم الاجماع على
 القاطع كما هو ظاهر دينا في الاول دعوى الاجماع على ان غير القاطع لا يقدم على القاطع
 اذا حمل على القاطع باعتبار السند ومن المظنون بل المعلوم لمن اجال البصر فيهم والجا
 النظر في طريقتهم ان اجتماع كلمة جمهورهم على حجية الاجماع انما هو لا غرض فاسد جمعهم
 عليها لانهم بدو نها وشبه رسولها لم انفسهم بحسنها تلك الاعراض تظهر فان حب الشيء
 يصح ويقيم وهذه هي التي ينفع معظمهم من اعتبار احوال الامامية وسائر فرق الشيعة
 مثل ذلك لا يكشف عن وجود دليل خلقي عليه فضلا عن قطعي نعم ربما يتضح لك فيما اجتمع
 الامامية على حجية كونه من الادلة القطعية ومخطئة المخالف تقديم على الظواهر بعد
 من الادلة القاطعة واي في الكلام في ذلك واما دعوى وجود القاطع في كل مجمع عليه فالجواب
 بنفسها في حق الجمعية وقد حكوا بحجية الاجماع عليهم كغيرهم بناء على عدم اعتبار انقضائهم بحري
 في الاجماع الواقع في مان البتة وتقتضي عموم بل الادوية ان يكون خجة كالمقاطع المنكشف
 منه وان يصح نسخ باعتبار دفع منشاءه والتنسخ به على فرض تحققه والعلم به هم لا يقولون ذلك
 وان كان هو مقتضى ادلتهم اذ لنا ومع ذلك شيئا ما فيها في اجماع الامامية فكيف تم
 في اجماعهم على طريقتهم العرفية وقد صرح الشيخ في القعدة بانه لم يستند الى هذا الوجه
 شدا فيهم واما الوجه العقلي السابق فلم ينقله عن احد منهم ولا تقرر له اصلا ولا هيك
 ذلك في ضعفها وحكي الرضا في الشك عن منكري الاجماع كالشيعة على خلاف هذا
 والنظام واحكامهم قالوا ان الاحتجاج بالاجماع مما لو كان الفهاء عن قريب منهم عليه عجا
 من المتكلمين ان الصطابة ومن كان في السند والاول لم يعرفوه ولا سيما على الوجه الذي يعتقده
 الخالفون وانما كانوا يكرهون على من خالف الحق لا يخرج عن المذهب لانه يفضد لذلك
 لاجماعا كان ام خلافا وحكي الشك في الملل والافعال عن النظام واحكامهم قالوا ان
 الاجماع ليس حجة في الشريعة وانما الحجة في قول الامام العاصم وصرح الرضا بنفسه في الاعراف

خبر عن أحد من الصحابة بأنه كان يجمع في الاجتماع بالاجتماع بالمدعاة بل لم يثبت عنهم اجتماع
بالاجتماع على ما ينهى إليه الخصومة فثبت ما امر لامة فثبت لاجتماعهم فيها بالاجتماع
لعدم كونها عندهم من حكام الشريعة المطلوبة بالاصالة فثبتوا كفاية اختيار الامة فيكون
في اثباتها واحدا لها وجواز التعويل على اجتماعهم لغيرها شيء عن دليل في مثلها ما هو مبني على
امور الدنيا ولذلك عندنا وعليه نصب الاول الذي هو الاصل والعماد لنصبنا اليه مع اعتبار
بعد انغصافه عن دليل قطعي لا ظني واكتفى المحققون منهم فيها بغيره ليعينه الله على كل شيء
في بدو نصب الاول وبها تحقق وحصل وسعوا في ذلك الامر لا عرض فسادها اظهر من ان
وصدروا في الثاني في الشكوك لنصب الثالث ما صدر وما لا يستند الى انه لا خبر فيها
ادلة العقل والفضل فلا يلزم جريان مثل ذلك عندهم في اصول العقائد والاحكام التي هي موضع
الكلام وقال الرضوي ايضا ان كثيرا من الامة يعقدون الخبر النبوي لشبهه بولد مصنوع ثم
تعرفوا الصحابة ولا سمعت به صرح ابن هزم في الغيبة بان اكثر الامة ردوا على رواية وقد انكروا
العلماء ايضا في جملة من كتبوا كذا غير من الاصحاب اذ كان هذا حال شهر تلك الاخبار فكيف
حال غير قد انكر بعض المخالفين في شرح كتاب الورق ان امام الحرمين وثبنا من طرق الاحاد المتبررة
عندهم فضلا عن التواتر ونقل ما يقرب من ذلك عن جماعة منهم وصرح ايضا بتعاليلهم الحسين
فيما اشار اليه في بعض كتبه ان المستلظة لا تفيدها كمالا مشهورا فكيف فيها باخبار الاحاد و
نحوها وصرح امام الحرمين في البهان بان معظم علماء اسند واجتهاد الاجتماع في فضل كتاب
ذكر واقوله تعالى ويتبع غير مبيل المؤمنين قال هذا عندنا ليس على رتبة الطواهر فضلا عن
اقدام منصب النص له وقال ايضا انه فشا في تلك الفقه ان خارق الاجتماع يكفر وهذا باطل
قطعا فان من ينكر اصل الاجتماع لا يكفر وصرح في الخيال انه لا مطمع في ثبات تحية الاجتماع
من مسلك عقلا اذ ليس فيه ما يدل عليه من التمسك اذ ليس فيه خبر متواتر ولا نص كتابي ثبات الاجتماع
بالاجتماع لموافاة القياس الظنون لا مجال له في الغلطات ولم يبق وزلا لا مسالك الا في نصنا
نفسا منه صرح ايضا بانه لا يكفر خارق الاجتماع لان الخلاف قد ذكر في اصل الاجتماع لا في الامة
والفقهاء اذا اطلقوا التكفير لم يردوا بل جماعة استندوا الى اصل مقطوع نصا وخبر متواتر
وحكي الاسنوي عن الرازي المصنوع والباعه من الامم في الاحكام ومنه في استول الاجتماع
وان علم تحفه فهو من ادلة الظنية وصرح صاحب تحصيل المعتمد منهم ان خبر الاجتماع معتبر

عليه السلام
في الاجتماع
في الاجتماع

فثبت

متواتر لفظاً ولا معنى وإن جماعهم على قوله لا يدل على قصد صدق لانه اذا جاز ان يتقوى على
الحكم بالاجتهاد والقياس جاز مثله فيما عدا ذلك شيئاً اخر فلو كان كذلك لكان الرأي في
المحصل بعد كلام طويل في الاخبار في عدم تواتر اللفظ المشترك بينهما على وجه يحكم في القائل
ان الصحيح ان يجعلها من اخبار الاحاد وعلى هذا الاحتجاج الى تكثيرها بل كل واحد منها يكفي في
الاستدلال وقال أيضاً انا لانسلم ان غادهم جارية بانهم لا يجمعون على موجب خبر لا جله
الا وقد قطعوا بصحة وقال الرزي ان القضاة اجمعوا على حكم الجوس بن عبد الرحمن على انه
لا تنكح على عتقها ولا خالها بخبر واحد قال ان عندنا هذه المسئلة طيبة ولا تعلم بها
الاجماع على انها ليست طيبة ولا نقول بتكثيرها لالاجماع ولا بتفسيقها ولا بقطع كيف
وهو عندنا طلق وقال أيضاً ان جاحداً الحكم بالجمع عليه لا يفي لان ذلك اصل الاجماع كسمن
مضيد للعلم فما يرجع عليها اولى لا يفيد العلم بل غاية الظن ومنكر المظنون ليس بكار ولا يوجب
وقال أيضاً ان الاستدلال بدليل العقل ضعيف جداً لانهم قالوا انهم تصرفوا على الحكم لا
لذلك لانه لا امانة بل الشبهة قال كمن شبهته من الباطل مع كثرتهم وقهرهم في الشر والحق
فقد تفقت كلمتهم لاجل الشبهة وقال أيضاً العلم اجمعوا على المنع من مخالفة الاجماع القضاة
عن امانة اذا لم يكن عن امانة اخرى وهذا كله ونظائره التي لا يسع المقام ذكرها تولد ما قلنا
ولقد اجاد امامهم الرزي حيث قال والجمع من لفظها انهم ابتوا حجة الاجماع بصوابها في
الاخبار اجمعوا على ان النكاح ابدل عليه هذه العوامة لا يكره ولا يفسد واذا كان لا يكره
لنا ويل ثم يقولون الحكم الذي ل عليه الاجماع مقطوع به ومخالفة كافر فاسق فكانهم قد
جعلوا الفرع اقوى من الاصل وذلك غفلة عظيمة انتهى قلت واعجب من هذا اعتماد على جمع
اولئك بعد علم بذلك فانه غفلة اعظم من غفلتهم واعجب منهما ما صدر من صاحب المؤلف
حيث ادعى في ان كونه حجة قطعية معلوم من الدين ان التشكيك فيها لا يستدل به بل
الضرورة سفسطة لا يثبت اليها وضاده ظاهر مما ذكر مع انه صرح نفسه في شرح مختصره
تبعاً للحاجه وغيره بان قبول لامة خبر لا يخرج من الاحاد وانه انما يتبع عادة انما انهم على
مظنون ذاتي فيه لنظر واما ما استدل به القياس لاجل اخبار الاحاد بعد العلم بوجوب
العمل بالظواهر فلا يصرح ايضاً كغيره بجواز اعتماد على القياس مطم واستظهر في قوله انما
الى بكره وتجرى شحم الخبر وغيرهما صرح ايضاً بغير ذلك ما ينافي ما ذكره ويتضاد ما قلنا وحي

بالضرورة

امام الحرمين عن الاستناد في كبره بعض مصنفاته فقال ان الخبر الذي تلقته الامم بالقبول
 ان تفقوا على العمل به لم يقطع بصدقه وحل الامر على اعتقادهم وجوب العمل به الواحد وان
 تلقوه بالقبول تولا وطعنا حكم بصدقه وعن الطائفة انه لا يحكم بصدقه وان تلقوه بالقبول
 تولا وطعنا لان يصحح الامم للخبر يجري على حكم الظاهر فاذا استجمع خبر من ظاهره وهذا
 الروي ثبوت الشبهة وغيرهما تبارها المحدثون فانهم يطلعون في النص ولا وجه لالطع
 بالصدق والخالفه هذه وصريح القرطبي ان ما ذكره من انعقاد الاجماع وكونه دليلا على صدق
 خبر الواحد ليس كذلك قال فان قيل لا يتجمع القطع على صدقنا الاجماع على صدقه بل
 اجتمعوا على صدقه بل اجتمعوا على العمل بقول العمل واجب مستند هذا الحديث الثمريين
 الصدق ولكن بل انتهى نظائر هذه الكلمات كثيرة في كتبهم وهي تشهد بما قلنا ثم مع جميع ذلك
 قد سلسلت الادلة المذكورة لا تكون لهم علينا حجة اما على ما ثبت عندنا بالادلة العقلية و
 العقلية من كبرهم وخروجهم الامم حقيقة وان جرى على كثير منهم بعض احكام الاسلام ظاهر
 فظاهر هذا العبارة باجماع الامم خاصة وانما على غير ذلك فلا يلزم ح ان لا انعقاد الاجماع
 القطعي على اصطلاحهم ولا يتم على محجهم اصلا الا مع موافقة علماء الامم واما ما لم يلقوا
 اذ اباهنوا وعاندوا وكابروا وعضوا غما يقتضيه كثير من اخبارهم وغيرها من دلهم كما
 اشهد اليه فرجوا وانهم علوا بما لا يتوقف على حجة اجماعهم انهم من قبل البدع والاهواء الذين
 لا اعتداد بخلافهم ووافقهم وادعوا انعقاد الاجماع على ما يقتضي عدم الاعتداد باقوالهم
 قبل ظهور مخالفتهم وحدوث مخالفتهم ولم يعتقدوا بقول بعض ائمتهم في بعض الاعصا او
 او صفروا واسناروا وغير ذلك مما لو اتفقوا عليه لم يسيروا بخلافه وخلافه ثم اجر واعلم ذلك
 اتباعا تبعوا ايضا ومن هنا يظهر انه على نعم الحالفين وجماعة منهم من حملت العصية على
 ادعاء ما ذكره فيحق الاجماع باصطلاحهم على معتقدهم مع مخالفة بعض ائمتنا او مخالفا
 بل مع انعقاد الاجماع عند خلافة ائمتهم توقف بحيث يكون حجة قطعية عندنا على موافقتهم
 اصلا كما سبقتين نفسا وعلى الاصطلاح ان بل يتحدن فيما يتبع اجماع الامم ويضاف ان
 الجانبين وربما يتباينان في الاجماع الذي هو الخبر وربما الكفى بعضهم في تحقق الاجماع او
 المحجة على جهة القطعية والظنية باجماع العظم والاكثر وباجماع الموجودين من القضاة في
 احد الاقمنة مع وجود غيرهم ومخالفتهم وباجماع الفقهاء الاربعة وباجماع السجيين باجماع

هذا الخبر
 في كتاب
 في فضائل
 الامم
 في كتاب
 في فضائل
 الامم

اهل الحرمين مكة والمدينة واجماع اهل مصر والبصرة والكوفة ويقول واحدنا ما لي
 في عصره من العلماء مع عدم عصمته يقول اثنين يتحقق بهما مستحبات الاتفاق لا ثالث لها في
 كذلك وبغير ذلك مما ذكر في محله واقصر بعضهم على اجماع الصحابة لا غير بعضهم على
 اجماع اهل لا غير بعضهم على اذ ابلغ المحققون عدد التواتر وبعضهم على ما اذا تحققت الاتفاق
 من كل جهة الملتزمين اي فيما يتصور ولم فيه قول ومطلقا وبعضهم على ما اذا تعرض عصر
 التحقين اي في حجيته عليهم او مطلقا وبعضهم على ما اذا لم يسبقه خلاف مستقر من حق
 او ميت وهذه كلها كما سبق قد يتداخل قد تتعارض وعلى هذه الاقوال افاضوا الاجماع
 ونبأنا التحقير ظاهر هذا ما يتعلق بطريقة التحايلين عند علم الله تعالى الامانة
 اعلى الله شأنهم فلما تقر عندهم بمقتضى براهينهم العقلية ان الارض تسبق خلوقها من جهة
 منصوب من قبل الله سبحانه عالم بكل ما يحتاج اليه الرعية حافظا للشرعية المرجعية معصوما
 من الخلل والزلزال والقول والعلم ثبت ايضا عندهم بادلتهم التمهينة انها لا تخطئ في ذلك
 ابدا وانها بعد ما مضى نبينا صلى الله عليه واله لا تد فيهما من امام من اهل بيت النبوة جاء
 لهذه الصفات الستة مستمر النوع كما كان قبل نبينا صلى الله عليه واله الى ان يقرض من
 التكليف انه وكتاب الله لن يفترقا حتى يراد عليه الحوض ان له من جوب الطاعة والرجوع
 اليه في معرفة الشريعة ما للنبى صلى الله عليه واله وقد ذلك الشواهد عليه ايضا وتا
 البينات على تعيينه في كل عصر واوان وان كان قد لا يعلم بشخصه بعض الاركان احصا
 الثمان عليه السلام فقد لكان ذلك ان حكم الاجماع في الاعضا الساخرة عن النبي صلى الله
 عليه واله هو حكمه بعينه في عصره وان وجود خليفة المتصف بما هو وجوده جابرين مله
 اخر الدهر فكل ما يحكمه ويجري في شأنه بالنظر الى اجماع الواقع في زمانه والحال المحقق
 والممكن في حقه من ظهوره وبمكنته وخفائه وغيبته قبل اعلام الله له بعصمة من الناس
 حمايته فله جار في حق الامام بالنظر الى اختلاف حاله فانه في ذلك شرع سواء لا تفاوت
 بينهما اصلا الا من جهة الترخف فانه يقع في الحكم الصادر من النبي في زمانه خاصة بنا على
 معناه المصطلح بينهم وربما وقع في زمان الامام وحكمه ما هو في حكمه با غيبا تجد استيا
 موجبة لتغيير الاحكام الاولوية والثانوية بالنسبة الى السبعة وغيرهم ايضا كقراءة
 القرآن في الصلوة وغيرها على ما هو عليه في زمن الغيبة بناء على القول بتغيره وكالنام في

المدنية

عن ابي جعفر
 عن ابي جعفر
 عن ابي جعفر

عن ابي جعفر
 عن ابي جعفر
 عن ابي جعفر

او ظهوره وخفيته

ثم قال في كتابه
في بيان ما لا يخفى
من أن ما لا يخفى
من أن ما لا يخفى

ثم قال في كتابه
في بيان ما لا يخفى
من أن ما لا يخفى
من أن ما لا يخفى

خاتمة الحسين والتجود على ترتيبه والتسبيح بها واكتمال الاستغناء وغير ذلك مما لو وقع
من النجاسة كان نسخا كما بينا في علمه ولا عرض لنا الا ان يتعلق بذلك الكلام باعتبار
حقيقة الحكم في الاصل عدمها وليس فيما استند اليه المخالفون من الالاف والاخبار ما ينافي بما
فلنا فان منها ما هو بمنزلة عما نحن فيه ومنها ما يصلح شاهدا على ما ذكرنا فيه ولا يتامع ^{حظ} ما
ما ذكره في حجة الاجماع المركب وحكمنا كل طائفتين وغير ذلك فانه اوضح وتبين لنا
بيننا وقد روي عنهم كثير من الاخبار والادلة على ما ذكرنا في شأن منشأه وهي اقوى
شاهدا على فلنا كما لا يخفى وقد استبان بما بينا ان الله على من هب الامانة اذا انعقد الاجماع
بعد النبي في زمن ظهور واحد لا يتم باحد طريقة لا تبيح لهم علم من قبل الفريقين انعقاد ما
حياة النبي ايضا ويكون حكمه في الحجة حكم منشأه للمعلوم الذي لا بد من تحققه في زمان
وبعد وهو النص والاجماع اذ بناء على جواز انعقاد عنه جوازه في زمن النبي من بعد
غيره كما هو رأي كثير من المخالفين فان كان مستند حجة الاجماع العقل اثبت مطلقا و
كانت في زمن النبي اولى منها بعدد او السمع فبعد وروده فيعلم حجة مطلقا او بعدد
خاصة نظرا الى اختلاف مفاده وعلى اي حال فهو قليل الجهد وبالنسبة الى النص ومن بعد
ايضا والوقوف على منشأه اهلون بمراتب شتى من الوقوف عليه من لو قيل بخروجه من الادلة
الشعرية بهذا الاعتبار لم يكن بعيدا وكيف كان فهو حجة اذا تخلف في زمانه كبعده ولا ينافي
عدم تقرر ما خذ احكام الشريعة كما لا ينافي حجة منشأه ولا كون الحجة في زمان قولنا
لعدم اختصاصها فيه لكشف الاجماع عنه وعلى هذا يلزم جواز نسخ والتسبيح به كما يجوز تسبيحهم
والخصيص به ويكون ذلك باعتبار نسخ ما يستفاد من نفسه ومنشأه على اختلاف حجة
حجته وهو الذي اختاره المحقق ومن تبعه من المتأخرين كذا المتصو من جهة العقل لا عبرة
بانكاره له من جهة زعم اجماع الامة على خلافه ولا انكار الشريعة له من جهة شؤون حجة
الاجماع بالعقل ولا يجوز تغييرها لكونه دليلا غاليا لا شرعيا مانعا عن المنسوخ فلا
يجوز التسبيح به ولا بانكار غيره مما له من جهة كون التسبيح متعلقا بمسند لا نفسه ومن جهة
ان العبرة في الاجماع بقول المعصوم ولا يجوز نسخه لعدم دليل من كتاب وسنة بعد النبي
فان وجه فساد الجميع ظاهر لا جدوى في بيانه ويلزم على قول المخالفين ان ما بين حجة الاجماع
في الامور المجردة ان يجمع نسخه والتسبيح به ايضا الا ان يقال ان الاول يستلزم الخطا في

قصد المجمعين استئثار الحكم بخلاف نسخ الكتاب السنن ولا يخلو من نظر وليس هذا موضع بيان
 ذلك فلنرجع الى ما كافي فليعلم انه اذا كان الحال ما بيننا فلننكلم ولا يصح اجري من احكام
 الاجماع بالنسبة الى النبي واتباعه فاعلم انه لا ريب في ان زمانه صلى الله عليه وآله اذا
 لو حطت الاقوال والاراء من حيث هي المعنى منها ليس الا قول النبي ومن في حكمه كمن نفع على
 عصمته وجعله كنفه بمنزلة و امر بالمستك بطريقته والافناء بمنها جبره شير في خضو
 في غيبته وحيا له وموته فان قول من مثله يكشف لافعاله عن قوله فاذا جمع المسلمون
 قولاً او فعلاً على امر ديني وكان هو من يحكمهم وعلمهم فضاء بما صدر منهم كان ذلك جبر
 شرعية قطعية من جهة قوله واصله وتقريره التي هي جملة افهام مسته وكان بان لك غنيا
 عن قامة الدليل على حجية وجرى لك ايضا فيما اذا دخل قوله واصله في اقوالهم وافعالهم من دون
 ان يميز بعينها اذا حصل التضافر والتسامع من كل جانب ناحية بان جميعهم على الاثر
 نحو ذلك واذا اجمعوا على خلافه واستقر بامر ديني ودون من يحكمهم ينقض اصلاً ولو
 يعتد به من حيث هو مطلقاً بل قد يخرجهم في ذلك عن بقية الاسلام فضلاً عن رتبة العلم
 الاجتهاد في الاحكام واذا لو حطت من حيث ان تطابق اقوال المسلمين توافقاً لهم كيف
 عن قول النبي صلى الله عليه وآله ورايه عن جود دليل في انما موجب للعلم والعمل عندهم
 وعند غيرهم من ياتي بعدهم مع الوقوف عليه فهذا الاعتبار يعبر ايضا حيث تحقق
 يكون من الادلة العمدة القطعية والظنية ويختلف لك باختلاف ما انكشف منه
 من العلوم ان كشف غاياته يمكن بحسب العقل والعادة في ما ان النبي وبعده اذا
 ريب في انه قد يعلم قوله ودينه بما يسمع او يرى من اصحابه واتباعه الذين جرت طريقته
 على ان لا يردوا ولا يصدروا الا عن امره وتجبوا عن مخالفة رايه وان يروا في ذلك خبراً
 متواتراً متصلاً اليه وكذا الحال في التابعين وتابعي التابعين وهلم جرا الا ان ذلك كله
 انما يوجب العلم واليقين اذا بلغوا من الكثرة حداً يتسع معه لاجماع على الخطا عاده ويعلم
 انهم يحققون لاعتبار الوضوء الى اية انما وهذا حيث تحقق وان كان كافياً الا انه يقين
 وقوعاً مع ما ذكره على ما عايناه من الحكم بان يقع على سبيل القطع ولا يكون من الامور المتجددة
 المتغيرة كمنصب الامام بنوع الخلفين وحصل له اصب الاربعة وحال الحاكمين بعلومهم
 من الاغراض الفاسدة الموجبة لاجتماعهم قواطعهم على ذلك الحكم على خلاف طريقها

انما لا ينبغي ان يجمع
 الا على النبي وآله

وفيما لا ينبغي ان يجمع
 الا على النبي وآله

مستندهم حيث علم تفصيلا او جالا بان لا يمتد الى ما يعلم فسادا وقصوره عن فائدة
القطع بالحكم فاذا اجمعوا والحال ما ذكر على حكم ودعى جميع ما قلناه ولو بحسب السيرة
العادة مع عدم ظهور خلافها بعد التتبع علم بذلك عادة انه حكم العتبه ودينه وصحيح
التمسك به التعويل عليه لا ان يغارضه ما هو ظاهر اقوى منه كما لبرهان العقل في غالب
تحكم العقل على العادة بل يرتفع حكمها بالنظر الى مقاضاة من فقد من جملة شرائطه ومن
ثم يحكم بطلان كثير مما اجمع عليه الفنون ولو فرض تحقق الاجماع فيه بشرائط المقررة لمكان
للبراهين الفاضلة واذا اعتبر الكشف عن وجود الدليل اعتبر لوجب للعلم والعقل استغنى
عن اعتبار بعض ما ذكر كما هو ظاهر واذا بلغ الحكم الى حد الضرورة بحيث يعتقد ان ابا بلال
باسمهم او يعلم كل مسلم بعد نقاشه والاسلم وتكرار اهل تدقيقهم وذلك فيما مضى به الباعث
غالبا استغنى عن جميع ما ذكر وصار كالتصديقات العقلية التي يعلمها كل غافل وحكم يخرج
منكرو عن بقية المسلمين كخروج منكروها عن بقية العلماء وكان كشف الاجماع عما ذكر يمكن
تحتفظ بنفسه على الوجه المذكور يمكن ايضا في صدق الاسلام وغيره لوجود الداعي فقد
المانع وتكرار نظائره فان الطبقات والعاديات ونحوها قد تشرك فيها الناس واهل
القيم واهل بلد وقريه لا تشرك السبب بينهم والعقلانيات قد تبلغ عن الظهور الى ان
يتفق عليها ولو العقول وعلماء العقول وان كانت نظرية وكذلك سائر الفنون
الصنائع قد يتفقوا بها الماهرون فيها على امور جليلة وخفية لا تشرك المقصود لها
بينهم وكذا ما ينسب الى ارباب المذاهب الاسلامية والفرق الملية وغيرهم كالاشاعرة
المعتزلة واهل المذاهب الاربعة والمتكلمين والفلاسفة وغيرهم مع فساد البنية في كثير من
ذلك فالشروعات المستندة الى نبينا صلى الله عليه واله وغيره من الانبياء ايضا اولى
ببلوغ من الظهور الى ان يتفق عليها اصحابه واتباعه وجميع العلماء والمسلمين وارباب
الملل كافة فتصير من الضروريات عند الجميع والعلماء خاصة فان لكل من العلماء
العوام ضروريات ونظريات قطعية ظاهرة كما هو ظاهر هذا كله كما يجري بالنسبة الى
النبية واصحابه واتباعه سائر المتنبين ليجري ايضا بالنسبة الى الائمة صلوات الله
عليهم واصحابهم واتباعهم لانهم بالنسبة اليه محسوبون من لائمة واقوالهم معدود
في اقوالهم فاذا لوحظت في الاجماع اقوال علماء العصر خاصة اعتبر قول فاهمهم في فهمهم

رفع شيخهم
منهم

الكل في حقهم
منهم

بحكم من ولده واذا الوخط اقول جميع علماء الامنة اعبر قوله وقول من قبله من الامنة عليهم
 واذا الوخط اقول علماء الشيعة ليستكشف منها قوله واذا وقول من قبله خرج بهذا
 الاعتبار عنهم كغيره من الشيعة وسائر الامنة عليهم السلام كما ان اذا صدر من الخطابة فضل او
 قول ما يتعلق بالدين وهم بمراي منه سمع وامكنه انكاره وردد عنهم عنه فلم ينكروا ذلك
 تقرير لهم عليه وداخلا في السنة واذا صدر عنهم وهم عنه بمنزلة او لم يكن انكاره ممكنا او
 محديا لم يكن سكوتهم مقتضيا لحكم اصلا واذا غاب عنهم لحوق على نفسه كما اتفقوا اخفا
 في الغار وشعبان طالب هجرة الى المدينة او لا غير ذلك واذا غابوا عنه لحوق ايضا كما
 اتفقوا من ذهبوا في صدر الاسلام الى الحبشة وغيره لم يجب عليهم تعليمهم للاحكام
 الشخصية عنهم زائد على ما كان يفتنهم مع الامكان في بعض الاحيان من ارسال الرسل و
 الكتب والامر بالبلغ الشاهد الغائب ونفطائفة من كل فئة للنفقة والتعليم والتعلم
 الوسع واذا سمع احدهم بالعام او المنسوخ ثم غاب وورد المختص والتاسخ كان معددا
 في العمل بسويعه قبل الوصول الى معارضه ورافعه كما قرئ في محله ولم يجب على الشيعة ابدا
 المعارض حين وروده كما يجب على الله عز وجل وهو اعلم منه وانما رولو وجب على الله
 لفعله واغنى عن فعل الشيعة واذا وقع اخلال في الابلاغ او سهوا ونسيان من بعض الخافين
 او تقصير في الاداء او غيره من احوال الحكم والعمال المنصوبين من قبله ومن سله الى
 التائبين عن بلد او محله لعدم وجوب عصمتهم من كل زلل ولا من ذلك ونحوه لم يجب على
 الله تعالى اعلامه به فوراً ولا عليه تلافيه من ساعته بل عليه تداركه بعد العلم به بحسب سعة
 وطائفة على ما هو المتعارف لغيره في مثله وكان سائر الناس المعتمدون على ما يوتي
 اليهم مقندين في احكامهم الى ان يبلغهم ما هو فاطع لا عذر لهم وكانت تكاليفهم
 مختلفة باختلافهم في ذلك من جهة القرب البعد وغيرهما كما لا يخفى في قصد ما عرى
 ما لك الذي قرئ على نفسه بالنزاع وغيرها ما اتمهد ببعضنا ذكرنا مع انه اظهر من ان يخرج
 الى الشواهد واجلي فلا يكون علم الشيعة بما كان وما يكون فعلا او قوة وباعمال امته التي تضمن
 عليه يوم ما يؤمما وقدرته على فهم المنع عن الحق وتعليم الغائب عنه بغير الطريق المتعارف
 موجبين لتسديد الامم عليه واثبات احكام اخر غير ما اشترنا اليه فجميع ذلك جا في حق
 الامام كما ايضا بل هو بذلك اولى بيقض على ذلك ان اذا اقتضت الصلحة من تقيده وغيرها

اجاب في حق من ادعى ان
 الخطبة منسوخة

ناخير بيان بعض الاحكام للائمة ولعظمهم على ان يكون المعدور منهم مكلفا ظاهر بها
هو عليه يعتقد الى ان يثبت له خلافه جاز له كتمان ذلك وناخير تبليغه بيان ولا يكون
ذلك مقتضيا للحكم بانقضاء وبطلان بعد علامته ثم ان جميع ما ذكره يرضاني سائر الاحكام
الماضية والشرائع السابقة الا ان امة نبينا قد كان فيها معصوم دائما في زمن النبي بعد
وهو معدود من ائمة ولم يثبت لك في سائر الامم الا ملازمة بينك وبين عدم خلوق
الارض من تحت كما هو ظاهر واذا ثبت ايضا دائما واحيانا كان اجماعهم خارجا مطلقا
من الادلة الشرعية المعبرة ككتب سائر الانبياء وسنةهم وهو غير حتى على محصل كامل وان
اشبه على اجماع من الافاضل واذا تمهد جميع ما ذكرنا فليعلم انه على هذا الحال في نظرهم
من اجل الامثلة الذين هم كالنبي في العلم والفضيلة والعصمة وجوب الطاعة والاتباع
كواحد من علماء الامة في معرفة الاحكام الشرعية وتزويل بعضها عن هذه المرتبة واغراضهم
عن احوالهم في غالب الاحوال الا زمنة وحصرهم السنة في السنة النبوية والاجماع فيما
لم يشتمل على قول النبي صلى الله عليه واله مطر بل فيما انعقد بعده واعتبارهم كغيرهم في
الدليل كونه المرفوع الموصول ظاهر الى الحكم المطلوب لا محصور عن جعل الاجماع دليلا
مستغلا برأيه مطلقا وان علم قول الامام بعينه وكان المحوظ في الاجماع المحكوم بحجته
واذا عرضوا علينا حكم ذلك وجرينا نحن ابتداء على طريقتهم من باب المناشاة وغيرها
لهمنا القول بحجته مع اشتماله على قوله ولم يهمننا الشاخصة في سائر ادلة عدوله في سائر
اقوال الامة مع تصريحنا بان العبرة به خاصة وبخلاف ذلك عند المرتضى ابن هرة و
غيرهما عن اصل القول بحجته الاجماع مع كونه لغوا عارضا عن لفظة على هذا فذكرنا
ما حصلنا فالتسبابا فيين بالقول بحجته حتى يرد علينا ذلك وانما هو كلام مع مخالف
حيث اعتمد هذا الاصل وسئلنا عنه فوافقنا عليه لكونه مطلبا خاصا في نفسه وان
خالفناه في علة ودليله ثم بينوا ظهور الفائدة فيه عند الناس قول الامام وعد
تميزه كما ياتي وصرح المرتضى في الشافي باننا لانكاد نستعمل هذا اللفظ مبتدأ مع
تميز قول الامام وانما يجيب بالصحیح عندنا فيه عند سؤال الخالف عنه ولا يخفى
ان لا اعتدنا المذكور وانما يصلح في مقام المناشاة مع الخصوم والا لزم لهم بما هو
معتقدهم وعليه مصطلحهم عند الحاجة معهم والرد عليهم بما جاعل خارج عنهم

الاجماع في جميع ما ذكره

الاجماع في جميع ما ذكره

اجماعنا في جميع ما ذكره

الذين لا تدل العقل والنقل على كونهم هم الطائفة المحقة والفرقة الناجية وفيهم المحجوبون
 يتميزون بخصصة لم يعرف بعينه فيستعمل الجاع فيها اصطلاح عليه لقوم من نفس الاتفاق العام او
 الخاص يستدل في هذا المقام كما هو شائع في الروايات متداول في الاختلافات ما انته
 لذلك بعد ثلث الادلة السميعة ويجعل غير السنة التي يتم عندنا النبوة والامامة ويزاد به
 اجماع الامامية المشتمل على قول المجته سوا وفاقول سائر الامامة وخالفة بحيث عنه وعما
 يتعلق به في اصول الكلام ويعني عليه كثير من العقائد والاحكام ويلائم له الطوامير
 وينوء باسمه في جميع الاعضاء والامصاف غير جيد قطعاً بل كان ينبغي ان يصنعوا كما صنع
 المفيد في تدكير اصول على ما وجد في مختصرها كراحي حيث لا يحصل اصول الاحكام
 في كتاب السنة النبوية والامامة ثم قال وليس في اجماع الامتجة من حيث كان جامعاً
 ولكن من حيث كان الامام المعصوم فاذا ثبت انها كلها على قول فلا شبهة في ان ذلك القول
 هو قول المعصوم ذلوله يكن كذلك كان الخبر عنها بانها مجمعة باطلاً فاما تصح الخبر باجماعها
 لهذا الوجه انتهى قال في امل كتاب المقالات على ما حكى اجماع الامتجة لتضمنه قول المجته
 وكذلك اجماع الشيعة لثبات ذلك دون الاجتماع الى اخر كلامه وهو موافق لما في التذكرة
 ثم ان المفيد في سائر كتابه لم يقصر على ذلك بل جرى ايضا على طريفة سائر الاصحاب في
 مقام الاستدلال فمعهم الاشكال وفصل الخطاب في هذا الباب وان كان فلنا بان طريق
 الوصول الى اى الامام على وجه يقتضيه في معرفة الاحكام ويقول لانه مقام الحاجج الحما
 مختص في معرفة بعينه من قوله وفعله وتقريره كما هو المشهور بين الفقيين في شأن النبي
 وبين اصحابنا في الامام كمال حضوره وتمييزه وان وجه جهة الاجتماع مختص في دخول قوله وذا
 في الاقوال والاراء كما هو المعروف بين الاصحاب حتى كاد ان يكون اجماعاً عندهم ولا سيما
 عند قدمائهم وان لا يكون حجة في زمان النبي مع قطع النظر عن وجود معصوم غير في
 الامامة لان العبارة بقوله خاصة فالوجه ما صنعه المفيد من تشبيه الادلة السميعة من دون
 اعتبار الاجماع لا بلفظه ولا بمعناها لكونها من اشكف انطباقها على معظم الاخبار وطريقه
 السلف لا يراون كما تقدم الاشارة اليه عن المرتضى مزيد ما ينشأ الطريقة العامة الذين ليسوا
 من الحنفية في شيء وكان الشك في خلافهم ولا يرد على ذلك ضرورة ان المذهب نحوها
 ما اتفق عليه لكانه واستقامت عليه الطريقة في ما ان الامامة عليه السلام بحيث شاع

كل الامم الناجية في كل زمان
 وفي كل مكان

كل الامم الناجية في كل زمان
 وفي كل مكان

الاجماع
 لا يخرج من الغلبة فيها من نظر في كل زمان
 واما ما يشترط لكونه من شيعته في وقت جلوسه
 واحد الزم شيعته الا انما اختلفت في
 المذهب لا يخرج من الغلبة فيها

وَجَعَلَ فِيهَا آيَاتٍ لِلَّذِينَ
يَرْوُونَهَا

عندهم بل انكسر ضلوا ذلك لامكان خراجها من الاحكام النوظمة بالادلة لاستنفاها عن
الدليل كضربيات الذين ادخلوها فثبت بالسنة الامامية كحي فثبت بالنبوة بعد خلوها
من النقل الشائع النصل الى الحق واحدا لا يمتد عليهم السلم وربما يكون لها دليل اخر من النقل
الطالع يمكن استنادها اليه ايضا فلا ينبغي ثلث الادلة التمهيد لادخال مثلها ولا سيما
مع عدم حصر الاجماع فيها وحصر الثالث فيها نقاشا ولا القطعيات الغير الضرورية تمام علم بضر
الكتاب ودليل العقل سواء كانت جماعية ام خلافية وسواء لم ترد فيها سنة قطعية او رد
واريد تكبير الادلة فانها القطعيات وان علم بعد العلم بها والاستنفا عن الحجج فيها انها
موافقة للرأي الامام كونه مخزن كل حق ومعدن كل علم وانته على الحق الواقع الذي لا يختلف
الا ان استنادها الى ما هو الاصل في العلم بذلك واحدا او اكثر واطلاقها على الموافقة
للحكم الواقع العقل والشرع اولى من استنادها اليه بناء على الاحتجاج عليه واريد استنادها
الى الشائع كى يستند منها وتدرج في احكامها ما يوجب اتباعها فاستنادها الى الله ورسوله او
احدهما اولى ان تحدث كلمة الكل وكان الامام في عصره هو المطاع والسمع بالشائع بالشرع فان
ذلك لا ينافي ما قلنا وكيف كان فدعوى الاجماع عليها وجعل الحجج فيها انظر الى ما ذكرنا من الاربعة
لارضلا ومثل ذلك ما اذا ثبت بالسنة القطعية المرتبة عن النبي صلى الله عليه وآله والائمة الشاهدين
صلوات الله وسلامه عليهم واريد نسبها الى امام العصر ثم دعوى الاجماع عليها لذلك
من الادلة بهذا الاعتبار فانه ظاهر الفتح وربما يوجب سقوط سائر الادلة القطعية وغيرها
ايضا من العدد وحصر الحجج الاجماع في مواضع الخلاف والوفاء مع حصول العلم منها برأى الامام
بجمع الظن به ايضا وهو كما ترى فاسقاط الاجماع وحصر الادلة بما عداه هو المنهج بناء على
التخصيص والطريق الى معرفة راي الامام والوجهية هي جهة الاجماع فيا ذكر هذا هو الذي ينبغي
تجسيمه مما اشتهر بينهم بحيث لا يوجد مخالف فيمنهم من بناء جهة الاجماع على تقدير
الكل امينة في الامامة كما سبق عدتهم في نفس حيث تحقق من الادلة القطعية بقول
مطلق ابطال العلم ببعضه لتمامه وما استندوا اليه من الادلة العقلية العقلية مع ما
نفك عنهم وتحققنا في بطلان الطريقة التي اعتمدها الشيعة في جهة الاجماع عند الجهل
بقول الامام بعينه وادعى اختصاصا الوجه فيها وما ياتي مفضلا في طريقة الاستناد
وجود مجهول النسبة للجمعين سائر الطرق فان مقتضى الجمع بين جميع ذلك مع متابع

هو اختصاصه بحجة الاجماع على ان يكون من الحجج القطعية في قول الامام بعينه
اقوال الجمعين الا يشأه ونقد رما لا يعتد به ولا ينبغي عقاده لبلال المستقلة بسببه
ولعله لذلك قال صاحب المذاكر ان الاجماع انما يكون حجة مع العلم القطعي به في قول
المصوم في جملة اقوال الجمعين لو اريد به معنى اخر وهو الشهور بين اصحاب كذا منهم
لم يكن حجة لا خصارا لادلة الشرعية في الكتاب والسنة والبرائة الاصلية انتهى ذكر ما يترتب
منه جماعة من مناخرى لاصحاب سياتي بضرعنا راقم في الباب ان فلانا بالاطرف الى
راي الامام على الوجه المتقدم غير مخصص بما ذكر فلا بد من البناء على احاديث الاول ان
تخصص السنة بما اضطلع عليه العامة وهي سنة النبي خاصة كما هو شائع في الاحتيا
وكتب الاصول للقدماء وغيرها ونعيم الاجماع لما اشغل من الاتفاق على قول الامام متميز
الغير متميز وما استلزمه ان لم يكن حجة متميزة وانما ما يؤخذ منه في موضع الخلاف وبالاظ
مع قطع النظر عن الاتفاق فاما ان صادرا منه على سبيل النقل عن النبي صلى الله عليه
ولو بطريق الفعل او التقرير من السنة وما كان على سبيل الفتوى نحوها مما يفيد كالفعل
والتقرير ونسبة القول الى الله تعالى نحوها فيصح ادخاله فيها ايضا لان حجة كونه
كاشفا عنها وحكايا لها وان اختلفت جهتها كما هو معلوم وقد صرح به بسند المتصل
العام في الاخبار فلا خلاف في ذلك العامة انما هو في تعيين الموضوع كالغنى ويقع اليها
في الاجماع لكون الامام احدا لامة والعلماء ورئيسهم وندوة قدره عن موافق فيضيق
الاتفاق ونقد الداعي الى قطع النظر عن ذلك مع تحققه ويجعل منه ما انتقصه لانه محزن
لم ينطوق اليه شواهد الانبئاس كلام سائر الناس من السنة لم يكن منه كذا لكلا
الشيئين ولهذا يبرج مظهر منه في ضمن الاجماع على غيره مما نقل عنه بعينه هذا اذا كان ثابتا
بنفسه على سبيل اليقين وانما اذا كان منقولا بالاخذ فيقتضي دخاله في السنة لخروجه
من مستح الاجماع قطع وكيف كان فيجوز على هذا الوجه عدل الاجماع في ذلك لادلة مع ما بين
الامام مع العامة والجرى على ظاهر طريقة في الاصول كما في سائر المواضع ككونه اوفى
بغير الاستدلال بقرينة لادلة مع عدم داع الى خلافه يعتد به ومن هنا يستبين جواز تعدد
عن المقتضى غير من الاعتدال بقرينة وبانه لا يجد وعند الاستدلال اخرى ما ذكره المصنف
من انه اذا كان عدله كونه الاجماع حجة كونه الامام فيه فكل جماعة كثرت وقلت كان قول الامام

كل ما مضى من قبله

من السنة لا ينفك عن قول الامام

كل ما مضى من قبله

في جملة اقوالها فاجماعها جهة وان خلافا الواحد الاثنين اذا كان الامام احدهما فطعنا ونحو
 يقتض عدم الاعتداد بقول الباقر ان كثرا وان الاجماع بعد الخلاف كالسند في الترجمة
 كذا وجه ما ذكره الشيخ في عدة حيث انه في فصل الكلام في حجة الاجماع سلم كلام المورد
 علينا بعدم القاء في القول بحجة الاجماع على طريقتنا ولزوم العدل عنه الى القول بحجة
 قول الامام بعينه ومنع كلامه مع عدو قال في فصل كيفية العلم به ومن يعينه فيه اذا كان المعين
 كونه جهة قول الامام المعصوم فالطريق الى معرفة قوله شيان احدهما السماع منه المشاهد
 لقوله والثاني النقل عنه بما يوجب العلم يعلم بذلك ايضا قوله هذا اذا تعين لنا قوله ولا
 ينقل عنه نقله يوجب العلم ويكون قوله في جملة اقوال الامة غير متميزة منها فانه يحتاج ان ينظر
 في احوال المتخلفين ثم يبين ان وجه العلم به مع عدم تعينه وجود مجهول التسبيل على الوجه الذي
 او موافقة القول بالانجيل لقاطع او غير ذلك مما ياتي في محله وذكر الحق في كتاب اصولنا
 بالعارج اوضح الحق فربما من الكلام الثاني وباي عبارة وقال في المعبر اما الاجماع فعند
 هو جهة بانضمام المعصوم ولو خلا المامة من بعدها ما من قوله لما كان جهة ولو حصل اثنين كما
 قولها جهة لا باعتبار اتفاقها بل باعتبار قوله فلا نفرة اذا من يحكم فيدعي الاجماع بانفاق الخمسة
 والعشرة من الاصحاب مع جهاته قول الباقر لأمع العلم القطعي بدخول الامام في الجملة وقد
 استحسن ذلك غيرهم من آخر عنه وقال صاحب غاية البادى في شرح المبادئ الاجماع اصطلاح
 فقهاء اهل البيت هو اتفاق امة محمد صلى الله عليه وآله على امر من الامور على وجه يشمل
 على قول المعصومين ان بينهم وبين الاجماع في اصطلاح المتألفين عموما من جهة فهذا كلها
 تعضد ما ذكرناه وان لم يكن توجيه بعضها على غيره ايضا الثاني ان يعين السند للنبوة
 الامامية مضمون فيها النص منها والظاهر والجمع عليه بين الامانة والامامية ومحل
 والمختلف فيه والعلوم منها بالسماع او غيره والمظنون فكل ما علم او ظن منه ذلك الامام
 بعينه وما في حكمه فهو من السند كما علم او ظن منه الى الشيء بعينه وما في حكمه فيخص الاجماع
 اذا بالاتفاق المشتمل على قول المعصوم لا بعينه والمسلم لقوله واداه وهذا مع خلوة
 من التكلف والفضاء دخول اخبار الامة بافهامها في السند لا يقتض عند الاختلاف
 الذي فيه تشدد في الحاجة اليها هو الا فوق بترقية الامامية في هذا الباب دلالتهم بها
 ورد في جهات علوم الامة عليها لمسلم وغرائب شؤونهم ويتبع لتبيينه هنا على اهل

هذا هو الوجه في قول الباقر

هذا هو الوجه في قول الباقر

هذا هو الوجه في قول الباقر

هذا هو الوجه في قول الباقر

هذا هو الوجه في قول الباقر

ان الاجماع انما اجل دليل مستغلا برأيه لكونه المعترف الفري بالوصول الى المطلوب بغير وسع
 العلوم انه ليس عندنا عبارة عن نفس قول الامام او رايه فيكون عبارة عن الاضافي للكاشف
 تضمننا او التزاما عن ذلك ولا كانت المسئلة في حجة عندنا هي الكشف عن الحجة لانه ان يكون
 المناط في الحجة والتستينه وان ند ولمداره الا ان المعنى اللغوي المقصود هو الاطلاق لا
 على سبيل الاطلاق لما كان ملحوظا فيهما وكان عليه من اجماع المعرفين بين العامة الذين
 هم الاصل في ذلك وكان المعروف بيننا تحديد في الاصطلاح في ذلك وكان المعروف
 بيننا تحديد في الاصطلاح بنحو واحد وفيه وجهه لخلاف في حجة ودليله جعله
 للاختلاف والشهرة وتقسيم المطلق منه الى اجماع الامم والامامية والمنداول اخبارنا
 ايضا وفي خطابات صاحبنا وعباراتهم استعمال في حدتها وكان الشائع عندنا عند
 الفلاح يخرج معلوم النسب الامم مع شدة وزه وكثرة الباقين بحيث يقطع بالحدس
 او غيره بموافقة الامام لم وكان عكس لك فرضا عقليا غير مقدره عندنا وكان فرض
 انحصار علماء العصر في واحد او اثنين متفقين على حكم بحيث يوجب حصول القطع بما ذكر
 على بعض الطرق لا تية والحكم بالحجة على طريقة العامة الذين هم الاصل في الباب كما سبق
 قريبا ايضا ما ذكر من جهة الموضوع والحكم فلاجل جميع ذلك اعتبرنا ان يكون للائق
 بمعامه المتعارف مدخل في الحجة وان روي خلاف ذلك بعض عبارات المتقدمين واشبه
 الحال على جماعة من العلماء المتأخرة في الاقصاء والمتأخرة كما اتفق نحو هذا الاستنباط الحقيقي
 الشرعية فلو اتفق ثلثان احدهما الامام عليه السلام متقين او مشبهين ما كان حجة كما اذا كان
 احدهما النبي صلى الله عليه واله لكنه لا يكون شئ منهما من الاجماع المصطلح وان كان
 مستطافا مع الاستنباط مدخل في الحجة ولا ضير في ادخال مثل في السنة او اخرجه
 هذه الجهة من ادلة المعرفة لكونه على فرض وقوعه في غاية الندرة ودخوله قطعا من
 جهة اخرى في السنة لا يعتبر فيها وجود المخالف للمعصوم ولا عدم الواقع بل محجة
 نسبتها اليه من جهة السماع او الشاهدة وهي موجودة فيما يخبر به بلا شبهة من دون فرق
 بين النبي والامام في ذلك بعد فرض وقوعه ويمكن ان يحصل من انواع الاجماع كالشهور
 عند من قال بحجة علي وعلى حال فليس من الاجماع المعروف في المنداول بين الخاصة والعامة
 كما لا يخفى ومن هنا علم ايضا انه اذا علم راي احدهما لا لسمع او نقل ولا لاجماع كاشف

الحاكم لا يملك ما لا يملكه غيره

الحاكم لا يملك ما لا يملكه غيره

الحاكم لا يملك ما لا يملكه غيره

فان خبر بيان بعض الاحكام للائمة وبعضهم على ان يكون المعد ومنهم مكلفا ظاهرنا
هو عليه يعتقد الى ان يبين له خلافه جاز له كمان ذلك وناحية بليغة بيانه ولا يكون
ذلك مقتضيا للحكم بانقضاء وبطلان بعد اعلانه ثم ان جميع ما ذكره من ابيضا في سائر
الماضي والشرائع السابقة الا ان امة يتبين ان كان فيها معصوم واثماني زمن النبي بعده
وهو معدود ومن منه ولم يشك لك في سائر الامم الا ملازمة بينك وبين عدم خلق
الارض من تحتها كما هو ظاهر واذا ثبت ايضا دائما واحيانا كان اجماعهم خارجا مطلقا
من الادلة الشرعية المعبرة لكسب سائر الانبياء وسنهم وهو غير خفي على محصل كامل
اشبه على اجماع من الافاضل واذا تمهد جميع ما ذكرنا فليعلم ان على من ذهب الى القول بغيرهم
من جعل الائمة الذين هم كالنبي في العلم والفضيلة والعصمة وجوب الطاعة والاتباع
كواحد من علماء الامة في معرفة الاحكام الشرعية ونزول بعضها عن هذه المرتبة واغراضهم
عن قولهم في غالب الاحوال الا منته وحصرهم السنة في السنة النبوية والاجماع فيما
لم يشتمل على قول النبي صلى الله عليه واله مطبقا فيها انعقد بعده واعتبارهم كغيرهم في
الدليل كونه المعرف الموصول ظاهر في الحكم المطلوب لا محيص عن جعل الاجماع دليلا
مستغلا براسه مطلقا فان علم قول الامام بعينه وكان ملحوظا في الاجماع المحكوم بحجته
واذا عرضوا علينا حكم ذلك وجرينا نحن ابتداء على طريقتهم من باب المناشاة او غيرها
لزمنا القول بحجته مع اشماله على قوله ولم يهنا المشاحة في سائر الاقدار في سائر
اقوال الامة مع تصريحنا بان العبرة به خاصة وبخود ذلك عند المرتضى ابن هرون
غيرها عن اصل القول بحجة الاجماع مع كونه لغوا غيرا على الفائدة على من هبنا فذكرنا
ما حصله اننا لسنا باثنين بالقول بحجته حتى يرد علينا ذلك وانما هو كلام مع الخالف
حيث اعتمد هذا الاصل وسئلنا عنه فوافقناه عليه لكونه مطلباً خاصاً في نفسه ان
خالقنا في علمه ودليله ثم بنوا ظهور الفائدة فيه عند الناس قول الامام وعد
تميزه كما ياتي وصرح المرتضى في الشافي باننا لانكاد نستعمل هذا اللفظ مبتدأ مع
تميز قول الامام وانما يجيب بالصحیح عندنا فيه عند سؤال الخالف عنه ولا يخفى
ان لا عندنا المذكور انما يصلح في مقام المناشاة مع الخصوم والا لزم لهم ما هو
معتقدهم وعليه مصطلحهم عند الحاجة معهم والتردد عليهم باجماع خارج عنهم

الذي

الذين لتدل العقل والنقل على كونهم الطائفة المحقة والفرقة الناجية وفيهم الحق وان
 يقتصر لشخص لم يعرف بعينه فيستعمل الجماع فيما اطلق عليه لقوم من نفس الاتفاق العام او
 الخاص يستدل في هذا المقام كما هو شائع في الروايات متداول في الاختلافات ما اشتهر
 لذلك بعد ثلث الادلة السبعة ويجعل غير السنة التي يتم عندنا النبوة والامامة ويؤيده
 اجماع الامامية المشتمل على قول الحق سواء في قول سائر الامة او خالفه بحيث عنه وعما
 يتعلق به في اصول الكلام ويعني عليه كثير من العقائد والاحكام ويلائمها لطواميرها
 وبنوهم باسمه في جميع الاعضاء والامصاف غير قطعاً بل كان ينبغي ان يصنعوا كما صنع
 المفيد في تذكر اصول علي ما وجد في مختصرها كالحكي حيث انه لا حصر لاصول الاحكام
 في كتاب السنة النبوية والامامية ثم قال وليس في اجماع الامة حجة من حيث كان اجماعاً
 ولكن من حيث كان الامام المعصوم فاذا ثبت انها كلها على قول فلا شبهة في ان ذلك لقول
 هو قول المعصوم ذلوله يكن كذلك كان الحق عنها بانها مجمعة باطلاً فاما تصح الحق باجماعها
 لهذا الوجه انتهى قال في امل كتاب المقالات على ما حكى اجماع الامة حجة لتضمنه قول الحق
 وكذلك اجماع الشيعة لثبوت ذلك دون الاجماع الى غير كلامه وهو موافق لما في التذكرة
 ثم ان المفيد في سائر كتبهم يقتصر على ذلك بل جرى ايضا على طريقة سائر الاصحاب في
 مقام الاستدلال فمعهم ام لا اشكال وفصل الخطاب في هذا الباب هو ان فلان بان طريق
 الوصول الى اى الامام على وجه يعتد به في معرفة الاحكام ويقول لانه مقام الحاجج الحما
 مختص في معرفة بعينه من قوله وفعله وتقريره كما هو المشهور بين الفريقين في شأن النبي
 وبين اصحابنا في الامام لمحال حضوره وتميمه وان وجه حجة الاجماع مختص في دخول قوله وذا
 في الاقوال والاراء كما هو المعروف بين الاصحاب حتى كاد ان يكون اجماعاً عندهم ولا سيما
 عند قدمائهم وانه لا يكون حجة في زمان النبي مع قطع النظر عن وجوده معصوم غير في
 الامة لان العبرة بقوله خاصة فالوجه ما صنع المفيد من ثبوت الادلة السبعة من دون
 اعتناء الاجماع باللفظ ولا بمعنا لخواصها من تكلف انطباقها على معظم الاخبار وطريقه
 السلف لا يراى كما تقدم الاشارة اليه عن المرتضى مزيد مبانيها الطريقة العامة الذين ليسوا
 من الحنفية في شيء وكان الشئ في خلافهم ولا يرد على ذلك ضرورة ان المذهب نحوها
 ما اتفقت عليه الامة واستقامت عليه الطريقة في زمان الامة عليها السلام بحيث شاع

من
 كلام الامام في كتاب
 في الامامة

في كتاب الامامة
 في كتاب الامامة

الاجماع

والاجماع في الفقه على ما في النظر في الأصول النبوية
 واداء الزم في ثبوتها من غير ان يكون في حجة
 المذهب الا في حجة في حجة

وَمِنْهُمَا مَنْ يَرَى أَنَّ
الْعَقْلَ لَا يَصِلُ إِلَى
مَعْرِفَةِ الْغَايَةِ

عندهم بلا تكير أصلاً وذلك لا مكان لخارجها من الأحكام المنوطة بالأدلة لاستضافتها من
الدليل كضروريات الذين أدخلوها فثبتت بالسنة لا بما ينبغي فثبت بالثبوتية لعدمها
من النقل الشائع النصل إلى البتة واحداً لا يمتطيهم السلم وربما يكون لها دليل آخر من النقل
والعقل يمكن استنادها اليه أيضاً فلا ينبغي ثلث الأدلة التمهيدية لأدخال مثلها ولا سيما
مع عدم حصول الإجماع فيها وحصر الثالث فيها نقاشاً ولا القطعيات الغير الضرورية تماماً علم بنصر
الكتاب ودليل العقل سواء كانت إجماعية أم خلافية وسواء لم يدعيها سنة قطعية أو وردت
وإريد تكثير الأدلة فافها لقطعيته وإن علم بعد العلم بها ولا استغناء عن الحجج فيها انتهى
موافقة الرأي لأنما يكون مخزن كل حق ومعدن كل علم وأنه على الحق الواقع الذي لا يختلف
إلا أن استنادها إلى ما هو الأصل في العلم بذلك واحداً أو أكثر وطال ما وافقها هي الموافقة
للحكم الواقع العقلي والشرعي والى من استنادها إليه بناء الإجماع عليه وإريد استنادها
إلى الشارع كي يعتد منها وتدرج في أحكامها ما موافقاً لها فاستنادها إلى الله ورسوله أو
أحدهما أولى أن تحدث كلمة الكل وكان لا مقام في عصره هو المطاع التبع والاضاع بالشرع فاف
ذلك لا ينافي ما ظننا وكيف كان فدعوى الإجماع عليها وجعله الحجج فيها انظر إلى ما ذكرنا من الوجوه
لأصلا ومثل ذلك ما إذا ثبت بالسنة القطعية المرتبة عن النبي صلى الله عليه وآله وأحد الأئمة السابقين
صلوات الله وسلامه عليهم وإريد فسبغها إلى إمام العصر ثم دعوى الإجماع عليها لذلك
من الأدلة بهذا الاعتبار فافهم ظاهرها ونبأ يوجب سقوط سائر الأدلة القطعية وغيرها
أيضاً من العدد وحصر جميع الإجماع في مواضع الخلاف والوفاف مع حصول العلم منها برأى الأما
الوجع الظن به أيضاً وهو كما ترى فسقاط الإجماع وحصر الأدلة بما عداه هو المنهج بناء على
التحصن والطريق إلى خرفة رأى لأنما والوجه في حجة الإجماع فما ذكر وهذا هو الذي ينبغي
تجصيله تماماً أشهر بينهم بحيث لا يوجد مخالف فيه منهم من بناء حجة الإجماع على عدم
الكلامية في الامانة كما سبق عنهم في نفس حيث تحقق من الأدلة القطعية بقول
مطلقاً بطلانها بطلاناً عاماً وما استندوا إليه من الأدلة العقلية العقلية مع ما
فلاكتهم وتحققاً في بطلان الطريقة التي اعتمدها الشيعة في حجة الإجماع عند الجهل
بقول الامام بعينه وأدعى اختصاصاً الوجه فيها وما ياتي مفصلاً في طريقة الاستناد
وجود مجهول النسبة للجمعين سائر الطرق فإن مقتضى الجمع بين جميع ذلك مع ما سبق

هو اختصاص وجهه بحجة الإجماع على أن يكون من الحجج القطعية في قول قول الأمام بعينه
 أقوال الجمعين لا يمتد ونقد رما لا يعتد به ولا ينبغي عقادة ليدل استقلا بسببه
 ولعله لذلك قال صاحب المذاهب أن الإجماع إنما يكون تجزئ مع العلم القطعي بدخول قول
 المعصوم في جملة أقوال الجمعين ولو اريد به معنى آخر وهو المشهور بين الأصحاب كذا ذكره بعضهم
 لم يكن حجة لا خصا ولا دلالة الشرعية في الكتاب السنة والبرائة الأصلية انتهى ذكرها من
 منه جماعة من متأخري الأصحاب سيما في بعض عناوهم في الباب أن فلانا بال الطريق إلى
 رأي الأمام على الوجه المتقدم غير مختص فيما ذكر فلا بد من البناء على أحد من الأول أن
 تخصص السنة بما اطلح عليه العامة وهي سنة النبي خاصة كما هو شائع في الأحناف
 وكتب الأصول للقدماء وغيرها وتعيم الإجماع لما اشتمل من الاتفاق على قول الأمام متمم
 إلى غير متمم وما استلزمه أن لم يكن في ضمنه وأما ما يؤخذ منه في موضع الخلاف ويلاحظ
 مع قطع النظر عن الاتفاق فما كان صادرا منه على سبيل النقل عن النبي صلى الله عليه وآله
 ولو بطريق الفعل والتقرير من السنة وما كان على سبيل الفتوى نحوها مما يفيدك لفعل
 والتقرير ونسبة القول إلى الله تعالى نحوها فيصح دخاله فيها أيضا لأن حجة لكونه
 كاشفا عنها وحكما لها وإن اختلفت جهتها كما هو معلوم وقد صرح به بسند المتصل
 العام في الأخبار والأخلاف في ذلك العامة إنما هو في تعيين الموضوع كالمعنى ويصح لها
 في الإجماع لكون الأمام أحدا لامة والعلماء ورؤسائهم وندوة تفرده عن موافق فيصوب مستح
 الاتفاق ونقد الداعي إلى قطع النظر عن ذلك مع تحققه ويجعل منه ما اتفقوا عليه
 لم يتطرق إليه شواثل التناس ككلام سائر الناس من السنة لم يكن منه كذلك ككلام
 النبي ولهذا يرجح ما ظهر منه في ضمن الإجماع على غيره مما انفصل عنه بعينه هذا إذا كان ناشئا
 بنفسه على سبيل اليقين وأما إذا كان منقولا بالأحاد فتعيين دخاله في السنة يخرج وجهه
 من مستل الإجماع قطعا وكيف كان يتجه على هذا الوجه عند الإجماع نالك الدلالة مع ما في
 الماشاة مع العامة والجرى على ظاهر طريقتهم في الأصول كما في سائر المواضع لكونه وافق
 بغير المسئلة وتقريب الدلالة مع عدم داع إلى خلافه يعتد به ومن هنا يستبين جملته
 عن الرضى وغيره من الاعتدال بقره وأبانه الحمد وعند الاستنباط أخرى ما ذكره الرضى
 من أنه إذا كان على كون الإجماع حجة كون الأمام فيه فكل جماعة كثرت وقلت كان قول الأمام

كلام صاحب المذاهب

فمن ضمن الخبر
 من السنة الإجماع

كلام صاحب المذاهب

في جملة اقوالها فاجماعها تجوز وان خلاف الواحد الاثنان اذا كان الامام احدهما قطعاً وتجوز
 يقتضي عدم الاعتداد بقول الباقي ان كثروا وان الاجماع بعد الخلاف كما لبس في التجزؤ
 كذا وجه ما ذكره الشيخ في عدة حيث انه في فصل الكلام في حجة الاجماع سلم كلام المورد
 علينا بعدم الفائدة في القول بحجة الاجماع على طريقتنا ولزوم العدل عنه الى القول بحجة
 قول الامام بغيره ومنع كلامه مع عدو قال في فصل كبقية العلم به ومنه قوله اذا كان ^{قوله} العبد
 كونه حجة قول الامام المعصوم فالطريق الى معرفة قوله شيئان احدهما السماع منه المشاهد
 لقوله والثاني النقل عنه بما يوجب العلم بذلك ايضا قوله هذا اذا عين لنا قوله ولا
 ينقل عنه تعلاً يوجب العلم ويكون قوله في جملة اقوال الامة غير متميزة منها فانه يحتاج ان ينظر
 في احوال المختلفين ثم يبين وجه العلم به مع عدم تعينه وجود مجهول للنسبة على الوجه الذي
 او موافقة القول بالانجيل لقاطع وغير ذلك مما ياتي في محله وذكر المحقق في كتاب اصول المسو
 بالعارج اوضح الحق قريباً من الكلام الثاني وايضا عبارة وقال في الاعتبار اما الاجماع فعند
 هو حجة بانضمام المعصوم ولو خلا المأمون فقها شامس قوله لما كان حجة ولو حصل اثني لكان
 قولها حجة لا باعتبار اتفاقها بل باعتبار قوله فلا تغتر اذا لم يتكلم بقوله في الاجماع بانفاق الخمسة
 والعشرون من الاصحاب مع جهالة قول الباقيين لا مع العلم القطعي بدخول الامام في الجملة وقد
 استحسن ذلك غيرهم ثم اخرج عنه وقال صاحب غاية البادي في شرح المباني الاجماع اصطلاح
 ففهاء اهل البيت هو اتفاق ائمة محمد صلى الله عليه وآله على امر من الامور على وجه يشتمل
 على قول المعصومين ان بينهم وبين الاجماع في اصطلاح الخالفين عموم ما وجه فناء كلها
 تعضد ما ذكرنا وان لم يكن توجيه بعضها على غير ايضا الثاني ان تعميم السند للسنة
 الامامية مظهر فيهما النص فيهما والظاهر والجمع عليه بين الامانة والامانية ومظهر
 والمختلف فيه والعلوم منهما بالسماع وغيره والمظنون فكل ما علم او ظن منه ان الامام
 بعينه وما في حكمه فهو من السنة كما علم او ظن منه اي ليس به بعينه وما في حكمه فيخص الامام
 اذا بالاتفاق لشمول على قول المعصوم لا بعينه والسنة لم لقوله ورواه وهذا مع خلو
 من التكلف واقتضائه دخول اخبار الائمة بافهامها في السنة بلا اعتصاف عند الاختلاف
 الذي فيه تشدد في الحاجة اليها هو الا وفوق بترقية الامامية في هذا الباب دلالتهم بها
 ورد في جهات علوم الائمة عليها السلام وعرايب شؤونهم ويتبعي لتبيينه هنا على ارجح

كلام الشيخ في حجة قول الامام

قوله الامام فانما لم يتعين الثاني

كلام الشيخ في حجة قول الامام

وهو صحيح
 على ما ذكره في الرواية
 صاحب المصنفات كذا في كتابه

تنبيه على ما في المتن

ان الاجماع انما جعل ليلاستغلا برأيه لكونه العرفا القريب لموصل الى المطلوب كغيره ومن
 العلوم انه ليس عندنا عبارة عن نفس قول الامام اوردية فيكون عبارة عن الاتفاق الكاشف
 نعمتنا او التزاما عن ذلك ولما كانت العلامة في حجة عندنا هي الكشف عن المحجة لزم ان يكون هو
 المناط في الحججة والتستمين وان ندوله مداه الا ان المعنى اللغوي المقصود هو الاطلاق لا
 على سبيل الاطلاق لما كان ملحوظا فيهما وكان عليه من اجماع العرفين بين العامة الذين
 هم الاصل في ذلك وكان العرف بيننا يتحد يد في الاصطلاح في ذلك وكان العرف
 بيننا يتحد يد في الاصطلاح بنحو واحد وفيه وجه الخلاف في حجة ودليله جعله بالاجماع
 للاختلاف والشهرة وتقسيم المطلق منه الى اجماع الامتد والامامية والاندال في اخبارنا
 ايضا وفي خطابات اصحابنا وعبادتهم استعمال في احدهما وكان لشارع عندنا عند
 الفتح بخروج معلوم النسب الامام مع شدة وكثرة الباقين بحيث يقطع بالحق
 اوضه بموافقة الامام لم وكان عكس ذلك فرضا عقليا غير مقدر عندنا وكان فرض
 اخضار علماء العصر واحد اثنين متفقين على حكم بحيث يوجب حصول القطع بما ذكر
 على بعض الطرق لا يتبادر الحكم بالحجة على طريقة العامة الذين هم الاصل في الباكي سبق
 قريبا ايضا ما ذكر من جهة الموضوع والحكم فالاجماع جميع ذلك اعترفا ان يكون للاتفاق
 بمعاملة المعارف مداخل الحججة وان وده خلاف ذلك بعض عبارات المتقدمين واشبه
 الحال على جماعة من العلماء المناصرة في الاعضاء المناصرة كما اتفق نحو هذا الاشتباه الحقيقي
 الشرعية فلو اتفق ثلثان احدهما الامام عليه السلام متقين او مشبهين كان حجة كما اذا كان
 احدهما النبي صلى الله عليه واله لكنه لا يكون شيء منهما من اجماع المصطلح وان كان
 استلزام الاتفاق مع الاشتباه مداخل الحججة ولا ضير اذ حال مثله في السنة وانما حجة
 هذه الحججة من الادلة المعروفة لكونه على فرض وقوعه في غايته لتدرة ودخوله قطعا من
 جهة اخرى في السنة اذ لا يعتبر فيها وجود المخالف للعصم ولا عدم الواو بل بطلان
 نسبها اليه من جهة التماع والمشااهدة وهي موجودة فيما يخبر فيه بلا شبهة من دون فرق
 بين الحق والامام في ذلك بعد فرض وقوعه ويمكن ان يجعل من توابع الاجماع كالشهور
 عندنا ليجتنبها وعلى اي حال فليس من اجماع العرف المتداول بين الخاصة والعامة
 كالاختصاص ومن هنا علم ايضا انه اذا علم راي احدهما لالسماع او نقل ولا اجماع كاشف

بل الثبوت الحكم بنفسه كما سبق لم يكن بهذا الاعتبار دخلا في توقع الأدلة ولا يصح خروج
 منها كما لا يخفى فإنها ان لمعرف فيما بينهم توقف جهة الاجماع في كل عصر على قاعدتهم في
 الامانة من جهة استمرار وجود الحق وعصمة كافر وان لا مالا كان حجة فبوقها ثبتت
 به كل ما توقف عليه من الأصول والفرع وغيرها وانما في انقضاء بعض المعصية ولم يخرج من
 سلك الأدلة لمطربا القول بوجود الحق المعصوم في عصر دون آخر يختلف الحكم باختلاف ذلك
 لكن لا قابل به بالنسبة الى ما بعد نيتنا صريحا بعبارة لا سيما في ما وقع قطع النظر عن الاشياء
 بالكلية كما هو الفرض فالعبرة بالاول لان الحجة المطلوبة في كل اجماع فحجة اجماع كل
 عصر وجود الحق فيه لا يقبل وما بعد وقد استمر نذول بينهم ولا يتباين قد فاهم
 بناء المسئلة على اذ كحق ان قلنا يتفق مسئلة اصولية اتفقوا عليها كانوا قاهم عليه
 على هذا نيتنا جملة من المطالب المتقدمة واللازم مما ذكره جماعة من متأخري متأخريهم
 وغيرهم في بيان بعض طرق الكشف ان جهة ثبت بها وبدونها وان لم تنجح جميع القضايا
 والازمنة واختصنا ايضا بالاجماع المخصص لهم واشترك بينهم وبين غيرهم ومن هنا
 تنكروا وجهها وعللها ويختلف دليلها وحكمها حتى انه كان يكون دخالا لاجماع
 ح في الأدلة العقلية التي تختلف مذركا لعقل ومسا لكيفية اولى واخرى كما لا يخفى
 وجملة الوجوه ان جهة حيث لم يتعين قول الامام انما ان تكون لدخوله في الجمع بين عصر
 لا بعينه وهو الاصل المنشأ او الموافقة الاصحاب للعامة على القول بحجة الاجماع
 في جميع الازمنة الا ان اعتبارهم لعدم تعين قول الامام انما هو في زمنا الغيبة والفرق
 بينه وبين السنة وكشف اجماع من عداه عقلا او عادة عن موافقته لهم ورضاه
 بحكمهم من جهة التكليف الواقعي والظاهري وهذا قريب من سابقة الامم في اثبات
 علم قول الامام او اياه بطريق النظم وفي هذا علم وانه بطريق الالتزام العقلي والاعتقاد
 او لكشف عادة عن علمهم بورد نص سابقا طعن في ذلك عن احد الامم عليه السلام
 او بوجود دليل قطعي عليه مطلقا موافقا لاي الامام قطعا فيكون لكشف عنه
 مستندا الى العقل والعادة معا وهذا نظير ما تقدم عن بعض المخالفين لا شك
 بدليل العقل او بوجود دليل معتبر عليه كذلك يتبع هذه الوجوه وجوه اخرى باعتبار
 الكاشفة انه قد يكون اجماعا من جميع من يعتقد به بطريق النصيب على الحكم والجماع

بنيان في وجه
 في وجه
 في وجه

حكماء من جملة من قد ما لهم كذا واجتماع مستنبط من سيرة مستمرا وانما رعاضا
 موجودة في كتب معتبرة واستخرج من قواعد عامة فقهية واصولية مجمع عليها باحد
 الوجه المتقدم فلهذا كل ما مع ما سبق ان تمت مشرك في الكشف عن الخج والاشنا
 الى الاتفاق في الجدة والخرج عن الاذلة المعتبرة بالاصالة مختلفة باختبار الكشف
 والذليل والحكم والترم الجمع مع وجه ملحق بها صوز في نوع عشرة جهات تتكلم في كل منها
 بما ياسب ويحتاج اليه من جهة مكان وقوعه والعلم به حجة الاول وهو كالاصل والاعمال
 في هذا الباب وان لم ينطبق على قاعدة الاصحاب ان يستكشف غاذه وعلى الامام لكونه
 المتبع المطاع من اتفاق الاصحاب الاتباع كما اشرنا اليه سابقا ويختلف هذا باختلاف
 الاحوال والافئدة فان وقع الاتفاق على شيء من الاحكام وفي العصر جدا لا يمتنع قد استنبط
 من قبل ذلك اقواله وطريقه لاهل عصره واصحابه وبطائنه الواقفين على سيرة وعياد علومه
 خاصته المهتدين بهدنه وكثرة شيعته لعارفون للتابعون لافرو وهدية وخواصة كما هو
 الصادرون عن حكمه وداية مكشفتا فانه قولها او علمها عن قوله مع اجتماع سائر الشرائط
 المذكورة انما ظاهر لا يعتبر ريبا صلا وريبا يحصل بدون اتفاق الكل فيستغنى عن هذا
 ونحوها عن اعتبار ولا عبرة اذا بان اتحاد العصر ولا بعدد بل المدار على بلوغهم من
 الكثرة الى ان يحصل الكشف المذكور فيقدر بقدره وان وقع ذلك في عصا من قسما
 من الامة وشيعتهم واصحابهم وكان المجعول مع قرب عهدهم وتمكنهم حيا نانا من جهة احكام
 شفاها عن ائمتهم قد ظهر من سيرة وحوالهم النقيب البليغ في اصول المسائل وفروعها
 مراجعة اقوال الامة واخبارهم العلوية في جلال الامور ودقائقها وعدم التسامع
 الحكم والعلل لا يثبت مكنون اليه دليل واضح يصح القول عليه فانفاق هو لا ايضا
 على شيء من الاسام كثيرة اما يكشف عن انه لم يتحقق الاضحية ما خوزه من الحجج على جبروت
 العلم والقطع وان وقع ذلك في عصا من كان منهم من قبل امسك الامر فلما يحصل منه
 العلم باصابة الحق الثابت في نفس الامر مع بعد تحقق الايمان ودان وقع في سائر الامور
 التي ما تناهت وما بعد من زمانة الغيبة فيحصل الكشف في بعض المسائل بما يترك
 من استقامته طريقه لا مامية وفوق علمائهم في حد الاعضاء على اخر من الاموال التي
 واخصاصهم من من في الاسلام مع ستة وربع كية منهم وفوق كية منهم في

العلم والعلل لا يثبت مكنون اليه دليل واضح يصح القول عليه فانفاق هو لا ايضا

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي الدنيا والآخرة

الخاطيء مع ارتفاع الخلاف والخلاف المحجوز الى الامتياز بشيء من افعالنا مع ذلك
 تقيده على الرواية او المروى عنه فلم يبق لهم نقل الدليل على الحكم واساغة الينا مع انكاره ولا يجد
 تخلف ذلك في بعض المواضع لاحتمال الخلاف في الدليل في المقاصد فيها وعدم لزوم ايراد الحكمة
 في جميع مظاهرها حيث ظهر من قولهم عدم اعتمادهم في الاحكام لاعمل انتمهم وشدة اعتنائهم
 بنقل اخبارهم وترك نظرهم الدليل على الحكم مع اجماعهم عليه ليل على اذكارنا خيرة لئلا لا الكفاية
 بما له من الوضوح والاشتهار لدى الشخص الراسخ في فهارس الرواية البصيرة والاختصاص في
 معرفة نقل دليل الحاضر لا سيما اذا كان بناء العمل عليه لئلا يفتأ راسخا وجها ولا يجرى
 في مثل ذلك والبحث عن مستنده مع العلم الايمان بوجوده لعلمه لذلك ترى فله الزيادة
 او بدونها بالنسبة الى غيرهم من كان في اعتنائهم فلهذا روايتهم بالنسبة الى ما صدر من انتم
 من الاقوال والافعال وغيرهما مع شدة اعتنائهم بشانهم ومزيد احتياجهم اليها وقصودنا
 بسند او لا لنعين عظم احكامهم التي يجب الاضمار بمعرفة ما مع انما اعظم اصولها وقوم
 اوليها يكون عمدة السبب في جميع ذلك هو ما يتبين من الاكفاء بما اشتهر بينهم وثبتت خواصهم
 وبما كانوا يتناولونه يدان يدا انتم صلوات الله عليهم وان لم يتسوانا فلهذا كتبتم لم يثبت
 في رواياتهم ونظري لئلا لا ندراس اذكر ونحوه بعد شيوع اعتقادنا وانما هذا انكشف
 ذلك باجماعهم كان حجة فاطمة لا سبيل الى انكارها ووجه طرح الاخبار النافذة له او
 فاوليها كما صنع ذلك الكليني كتاب الكافي من الكافي وغيره في مواضع كثيرة حتى انها
 كلما ازادته كثرة ووضوحا ازادته ضعفا وهذا لا يردنا ظهور عدم خفاها عليهم
 مع فيكون اجماعهم على خلافها مع كونهم من اتباع ائمتهم وروايتهم لها عنهم بما هو لا بد
 كان معهم ما يمنع من العمل بها وقد اخذوا يدان يدا ايضا الى ان ينقل الائمة عليهم السلام
 فعلوا بذلك تلك الاخبار ما قبله او وردت تقيده ووضعهما الواضعون عليهم كما هو
 في اخبارهم فكان لا اعتماد على الاجماع اشد واغوى من الاعتماد على الاخبار وقد استنبأنا
 بما يتناء طريق العلم به ووجه حجتهم والحاجة اليه سبيل شهادتهم بينهم بقدر ما كان في
 عند معظمهم معدوم من طريق مخالفتهم وبعدهم فظهر ايضا وجه انكار القدما في ما
 الغيبة من الاحتجاج به التعويل عليه مع ما كان عندهم من الاصول الاربعة وسائر كتبنا
 اضطراب الائمة حتى استيدنا المرتضى مع ما استنبأنا منهم من فضله وجلاله وكثرة

الكتب الموجودة في تلك الأعصا في خزانة ادعيته يعلم معظم الاحكام بالضرورة من مذهب
 اثنا عشرية السليم بالاخبار المتواترة في الاكثر واجماع الامامية فيها للعلل الاول وربما ادعى عكس
 ذلك في بعض كتبه وهو الذي صرح به السيد الشيوخ الرضائي ولم ينكره الرضائي عليه ومن
 المعلوم انه لو كان اصحابنا الامامية من بلايا اعدائهم وجهاتهم كانت احكامهم باسرها
 او معظمها ظاهرة بحسب الحاجة عند خواصهم عوامهم حتى يحتاج الى التمسك بالادلة الخفية
 التي لا تصيب فيها اعظمهم ولا الى الالتزام بتناول الاخبار القطعية الصحيحة بل عن يد غيرهم
 صلوات الله عليهم فكيف ينكرون بعض ما اجاءهم الذي قام مقام الضرورة عند هؤلاء
 مع انه كما قال بعض الافاضل من مشايخنا طاب ثراه لولا الاجماع لم يبق للفقهاء عتق ولا اخلاء
 عود ولذا ترى كثير لما تخاضع عنه وانكره بل شافى لاصول عند السعة الخفاء ليعرفه
 الفرع عند التصديق الشدة وربما عثر بعض الاغاطم منهم ايضا الى المحققين انهم ادعوا
 فهو معظم الاحكام لا يمكن الا بصحة الاجماع وقد منع التقليد بعض القدماء وفيها
 حلت كافي الصلاح وابن هرة وغيرهما مكذبين بامور اعطوها ما يظهر للعوام من اجماع العلماء
 عند مناقشتهم في اوقائع المحتاج اليها فلا ينكتي العلماء عند الحاجة بما ذكرنا او الى الجواز
 واهرى ولا يخفى ان الاجماع وان كانت لطرفا خروفا فيمكن حمل كل ما فهم المذكورة عليها
 الا ان اقرب طريقة الى القبول واكثرها دونا في الاستدلال ولواذعاء هو ما ندع منا مع انه
 لا ينفك عنه ما عداه ويقين اوله الاطراف بلا اشتباه وعلى هذا الوجه فلك في تقريره في شكل
 ان تقول هذا ما ذهب اليه جميع علماء الامامية عن طريقهم وطريقه كثير منهم ان يصدر عن
 راي حدائهم ورؤسائهم وهو حق في هذا كذا لك ونقول هذا ما اتفق عليه من يكشف
 اتفاقهم عن راي من ذكروا الكبرى والنتيجة كما ذكرنا وان اردت ان تستكشف راي الامام
 الغائب وغيره من كان امام عصره ونذكر احكاما عندك الكبرى بقولك وكل ما
 كان كذلك فهو مدعي فام العصر غير من ثمة الحق وان شئت زدت هذه على الاولى
 على طريقة الاقيسة المركبة الموصولة او المفصلة واذا نظرنا الى ما اشرفنا اليه من قضية لفظنا
 والسمع مع المنفيين لا نتأبط بقول الى جميع علماء الامامة والامامية بقول مطلق
 حيث ثبت ذلك والى بعض القدماء السابقين المنفيين لا تتكشف مدعيهم بل يعرف
 منهم من عرف كذلك فلك ان تقول الامام واحد من علماء العصر وكل منهم من

انما جازى كتب شيخنا في ذكره
 ففضل القدامى فيها طيب كان
 جازى منهم من القدامى اجاب صاحب
 التفسيرين من غيرهم

او يتبع طبع الخطاء في مثل ذلك عادة وكلما كان كذلك
 فهو مدعي احدا منهم ورؤسائهم

حاضرهم وغايتهم وقيمتهم قابل لهذا فالامام قابل به او تقول هذا راي جميعهم قاصداً
 بذلك دخول الامام فيهم لا بعينه وكل ما كان كذلك فهو حق فهذا حق وان شئت صنعت
 هذه الكبرى نحو ما سبق حيث كان وجهه فثبتت الى الجميع من عدل الامام وبعده هو ما علم
 مفضل الى النسبة الى بعضهم وبجمل الى النسبة الى اخرين بحيث علم بما قدم اخفا ما صلب بعض
 دون اخر ولو سئل عن كل منهم بخصوصه لفسد اليه ما نسب اليه غيره وان اختلفت احوالهم
 باعتبار شئ من مذهب بعضهم في ذلك مفضل لا يرون بعض لم يتناولهم بقبض نفسه
 شئت ذلك لم يقول مطلقاً ذلك صادقا مشتملة على ذلك كالكبريات التي مناط حكمها
 العقل والسرعة والعرفان المنضبطة لشئ المحول للموضوع مطلقاً من حيث هو من دون
 ملاحظة الخصوصية ولا فراده على جهة العتو والكلية فان دفع ذلك والورد هنا كما ان دفع
 على لشئ الاول باعتبار كبراه مطم ولو لا ما ذكره في بيان وجه كلية الحكم لم يندفع بما دفع
 به في غيره فحصول العلم التفصيلي بالنتيجة المجهولة قبل ترتيب البرهان ينتج على الاجمال الى
 عليه بينة الكبرى من مشأه ما قلنا ولا مانع من حصول العلم بالتفصيل من العلم بالجمل كما ان
 من عكسه فندبر ولا يخفى ان هذا الوجه حيث تحقق احسن الوجوه المشار اليها وانفها ولا
 يتوقف على العلم بانفاق الجميع على الحكم وفي خلافه عنهم اجمع اذ قد يحصل العلم برأي الامام على
 هذا الوجه من اتفاق كثير منهم من شأنه ما سبق كما سبق وفي خلافه من كل من يحمل انه لا امام
 يخل خروجه بالامتناع العادي المشار اليه فلو استثنى من له كذلك من كلية لم يقدح في
 الانساج والحيث لا ترى ان جماعة كثيرة من المنسبين الى الشيعة من معاصري الائمة عليهم
 فضل عن غيرهم قد ذهبوا الى مذاهب فاسدة مخالفة لضرورة الدين والمذهب لم يقدح
 ذلك في حكم الضرورة فضلاً عن مطلق اليقين وهذا ظاهر لكل ذي سداد وبيان الدين
 في حيث حصل العلم برأي الامام وقوله على هذا الوجه علم خلوة من شواييل الدين والنسبة فيكون
 اقوى من كثير مما دلت عليه لقصور المرتبة فضلاً عما يحتمل سبب من جهل غيرهم اذ باجماعها
 قطعاً لا ينبغي راء ذلك تحجراً بالعرفية فما واء عبادة ان قرية هذا اقصى ما امكن ايراده
 في بيان هذا الوجه وكشف خوافيه وتشييد مبانيه ومع ذلك كله يلزم ح او و احد
 عدم انضباط الاصل العظيم والمنهج القويم عندهم لاختلافه كثيراً في ذلك واهله
 ومحل وبقره حدس المطالع عليه ضعفه واستحضاره للمقتضات المحتاج اليها التحذير

هذا هو الحق
 لا يخفى

بل الثبوت الحكم بنفسه كما سبق لم يكن بهذا الاعتبار داخل في توقيف الأدلة ولا يصير خروج
 منها كما لا يخفى ما بينهما ان المعروف فيما بينهم توقف جهة الاجماع في كل عصر على عدتهم في
 الامانة من جهة استمرار وجود الحجة وعصمة كافراته ولا ما لا كان حجة فثبت ما يثبت
 به كل ما توقف عليه من الأصول والفرع وغيرها بانفاها او نفي العصبية ولم يخرج من
 سلك الأدلة مطروبا لقول بوجود الحجة المعصوم في عصره فدل على اختلاف الحكم باختلاف التوقيت
 لكن لا قابل به بالنسبة الى ما بعد نيتنا صيغة بدو لا سيما في ما وقع قطع النظر على انفا
 بالكلية كما هو الفرض فالعبرة بالاول لان الحجة ملحوظة في كل اجماع فجهة اجماع كل
 عصر لوجود الحجة فيه لا يقبله وما بعد وقد استمر نذول بينهم ولا يتبين قد فاهم
 بناء المسئلة على ذكر حق انه قلما يتفق مسئلة اصولية اتفقوا عليها كانوا قاطعة عليهم عليه
 على هذا نيتنا جمل من المطالب المتقدمة واللازم مما ذكره جماعة من متأخري متأخريهم
 وغيرهم في بيان بعض طرق الكشف ان جهة ثبت بها وبدونها وان لم تخرج جميع القضايا
 والازمنة واختصت ايضا بالاجماع المخصص لهم والاشتراك بينهم وبين غيرهم ومن هنا
 تنكسر وجوهها وعللها ويختلف دليلها وحكمها حتى انه كان يكون دخال الاجماع
 في الأدلة العقلية التي تختلف مذرك العقل ومساكفها اولى واخرى كما لا يخفى
 وجملة الوجوه ان جهة حيث لم يتعين قول الامام انما ان تكون لدخوله في الجميع في عصر
 لا بعينه وهو الاصل والنشأ او لا توافق الاضباب للعامة على القول بجهة الاجماع
 في جميع الازمنة الا ان اعتبارهم لعدم تعيين قول الامام انما هو في زمنه الغيبة والفرق
 بينه وبين لستة وكشف اجماع من عدا هؤلاء او عادة عن موافقة لهم ورضاء
 بحكمهم من جهة التكليف الواضح والظاهري وهذا قريب من سابقه الا انه في نشأ
 علم قول الامام او رايه بطريق النظم في هذا علم رايه بطريق الالتزام العقلي والاعتبار
 او لكشف عادة عن علمهم بورد نص سابق طاع في ذلك عن احد الائمة عليه السلام
 او بوجود دليل قطعي علمية مطلقا موافق لراي الامام فطما يكون لكشف عنه
 مستندا الى العقل والعادة معا وهذا نظير ما تقدم عن بعض الحائرين الاستدلال
 بدليل العقل او بوجود دليل من غير علمية كذلك يتبع هذه الوجوه وجوه اخر باعتبار
 الكاشفة قد يكون اجماعا من جميع من يعتقد به بطريق النصيب على السلم او بما

نفي وجوب اجماع
 في كل عصر

حكمه ومن جملة من قد مات منهم كذلك واجتماع مستنبط من سيرة مستمرة واخبار متعاضدة
 موجودة في كتب معتبرة ومستخرجا من قواعد غامضة فقهية واصولية تجمع عليها باحد
 الوجوه المتقدمة فهذه كلها مع ما سبق ان تمت مشركا في الكشف عن الحجة والاشارة
 الى الاتفاق في الجملة والخروج عن الاقلية المعتبرة بالاصالة بخلافه باعتبار الكاشف والذكر
 والدليل والحكم ولترسم الجميع مع وجهه لمخبرها صورة في ثوب عشرينها وتكلم في كل منها
 بما يناسبه ويحتاج اليه من جهة امكان وقوعه والعلم به حقيقة الاول وهو كالاصل والاعمال
 في هذا الباب وان لم ينطبق على قاعدة الاصحاب ان يستكشف عادة على الامام لكونه
 المتبوع المطاع من اتفاق الاصحاب الاتباع كما اشترنا اليه سابقا ويختلف هذا باختلاف
 الاحوال والازمنة فان وقع الاتفاق على شيء من الاحكام وفي العصر جدا لا يمتنع قد اشبهنا
 من قبل ذلك اقواله وطريقه لاهل عصره واصحابه وبطائنة الواقفين على سيرة وعبار علومه
 خاصة المهتدين بهديه وكثرة شيعته العارفون للتابعون لافواههم وفيه وخواصه كما هو
 الصادرون عن حكمه ورايه فكشف اتفاقهم قول او عملا من قوله مع اجتماع سائر الشرائط
 المذكورة اتفاقا ظاهرا لا يقتضيه ريبا صلا وبما يحصل بدون اتفاق لكل فيستغنى عن شهود
 ونحوها عن اعتبار ولا عبرة اذا باتحاد العصر ولا بعد ذلك بل المدار على بلوغهم من
 الكثرة الى ان يحصل الكشف المذكور فيقتدر بقدره وان وقع ذلك في عصا من تعبد
 من الائمة وشيعتهم واصحابهم وكان المجتهون مع قرب عهدهم وتمكنهم احيايا من اخذ حكم
 شفاه عن ائمتهم فظهر من سيرهم واحوالهم التثبت بالبليغ في صول المسائل وفروعها
 مراجعة اقوال الائمة واخبارهم المعلومات في جلال الامور ودقائقها وعدم التسامح
 بالحكم والعمل لا يثبت مكنون اليه دليل واضح يصح القول عليه فانفاق هؤلاء ايضا
 على شيء من الاقسام كثيرا ما يكشف عن انه لم يتحقق الاعتراف بما خوزه من الحجج على وجه يؤثر
 العلم والقطع وان وقع ذلك في عصا من كان منهم من قبل اشكل الامر فلما يحصل منه
 العلم باصابة الحق الثابت في نفس الامر مع بعد تحققة الايمان وادان وقوع في سائر الامور
 الى ما تاتى هذا وما بعده من ائمة الغيبة فقد يحصل الكشف في بعض المسائل بما يترك
 من استغناء طريقه الامامية وفوق علمائهم في حد الاعضاء على امر من الاموال التي
 واخصاصهم به من ينزل في الاسلام مع شدة ورع كثير منهم وفوق كثير منهم وثباتهم

العلم بالحق
 العلم بالحق

بطاعة ائمتهم وكون اخبارهم نصباً عنهم وعليها منه احكامهم ومذا راغالم وعدم خفا
فناوى لتلافى طريقهم عليهم ومزيد حرصهم على ما فهم عدم مجتهد على خلافهم كما هو الظاهر
من احوالهم وكثير ما يحتاج الى زيادة التبع والطلع وشدة البحث والصنغ كي يحاط علماً
بما كان عليه فتوى الامامة وعلماهم سابقا فلاحظ ما عليه طريقة خلفهم وما فعلوه
او تناولوه عن سلفهم او الشايخ عن مشايخهم وما يتصفه الموجود من كتبهم ولا سيما
الاصول القديمة وسائر مصنعاتهم التي كانت مرجع الشيعة في احكامهم ومبني اعمالهم منذ
مدارسهم فيخاضه الفتوى العلى بالعل والتبقي للمرتب والمرو والنفذ بالقل
الى ان يعرف ما هم عليه من قديم الدهر وسالف العصر يعلم انه من ههنا الذي يعرف علم
سواء وان كل ما تصكان بعد انتشار من ههنا واشتهار طريقهم على ذلك وخاصته
علماهم واصحاب ائمتهم وارباب النصوص منهم فيستكشف بذلك قول بعضهم بعض
ويتعرف من ههنا من لم يعرف من عرف حيث لم يعرف خلافا لك وهذا يستقيم التبر
من التمهى الى البداء ومن الطول الى العرض تأكيد الحق وتنشيد الغرض عند ذلك
يحصل العلم بان ذلك لم يكن الا من حجه ما حوزة من الحجج خالية من شواهد ليرتبه كما سبق
من علم ذلك وبذلك ما هنا لك علم ايضا انه قول الامام العاشر عجل الله فرجه وسبق فرجه
مخرجه واذا اتقوا من غلام ما بطل التدريج بطريق الظاهر والسماع من كل طائفة و
ناجته بحيث يقتضى كون ذلك مذهب الجميع الامة او المؤمنين وعلماهم خاصة و
ينما والامام العاشر وفيه من الاثمة عليهم السلام وكان على وجه لا يمتيه فيه طريق ولا يعرف
لفظ الامام من غيره حتى يندرج في التسنيد ويخل بقله في قسم الاخبار فتح يتقوى الامر
يتأكد ويكون لقول عليه عظم واشد الا انه يخرج بذلك من طريقة النابغة والنبوة
الى طريقة الظاهر والتابع وهي طريقة مستقلة نافي في الوجه الثاني ولا كلام هنا فيها
نعم قد للاحظنا باعنا اقول سائر العلماء وغيرهم ايضا من الامة والامامة دون ذلك
عليهم السلام وهي معتبر في هذا المقام ثم انه لا فرق فيما قلنا بين ان ينضم متقد كخبر على
افلق مستند الى احدهم صلوات الله عليهم ولا وجهما زادا لقول على الحكم مع عدمه
اذ يعلم انهم قد بلغوا الظهور الى ان تنوع عن ذكر دليل وان الحكم في تركه ناديه
الافضالى الى يومه انحصار فيما انصهر عليه الاستغناء الى الاطال بل الطال انما يشهد

هذا الخبر
هو من
الاصول
التي
يجب
الاعتناء
بها
في
الدراسة
والبحث

الخلق ليعرف ارتفاع الخلال والخلاء المحيين الى الامتثال بشاعة ما بلغوا من اقوام ذلك
 عقيدة على الرواية والرواية عندهم نقل الدليل على الحكم واشاعة الامتناع مع ما ذكر ولا يفتقد
 تخلف ذلك في بعض المواضع لاحتمال اختلاف الدواعي المقاصد فيها وعدم لزوم اطر الحكم
 في جميع مظاهرها حيث ظهر من حولهم عدم اعتمادهم في الاحكام لاعلى ائمتهم وشدة اعظامها
 بنقل اخبارهم فترك نظام الدليل على الحكم مع اجماعهم عليه ليل على اذكارا خيرة لذلك لاكتفاء
 بماله من الوضوح والاشتهار لدى الخاص والرسوخ في مفاخره والى البصيرة والاختصاص في فاته
 مغر عن نقل دليله الخاص لا سيما اذا كان بناء العمل عليه ليل انفا واسترا وجهها فلا يوجب الحرج
 في مثل ذلك والبحث عن مستند مع العلم الاجمالي بوجوده لعلمه لذلك ترى طلة الرواية
 اوبدونها بالنسبة الى غيرهم من كان في اعتقادهم فقلنا في ايامهم بالنسبة الى ما صدر من ائمتهم
 من الاقوال والافعال وغيرهما مع شدة اعظامهم بشانهم ويزيد اخياهم ليلها وقصودها
 بسند او لا ليعظم احكامهم التي يجب لاهتمامهم بها مع اعظام اصولها وافهم
 اولئك ما يكون عمدة السبب في جميع ذلك هو ما يتناسل لاهتمامهم بها استهريتهم وثبتت خواطهم
 وبما كانوا يتناولونه يداعن يد ائمتهم صلوات الله عليهم وان لم يتسوانا فله في كتبهم لم يثبت
 في رواياتهم ونظري ليل الانذار لاسل اذكر ونحوه بعد شيوع عندنا واما ما اذا انكشف
 ذلك باجماعهم كان حجة قاطعة لا سبيل الى تمكدها ووجه طرح الاخبار للمنافية له او
 ثابليها كما صنع ذلك الكليني كتاب الكافي من الكافي وفيه في موضع شدة حقها
 كلما ازاد كثرة ووضوحا ازادت ضعفا ووهنا لا ياد ظهور عدم خفاءها عليهم
 مع فيكون لاجتماعهم على خلافها مع كونهم من اتباع ائمتهم وروايتهم لها عنهم بما هو لانه قد
 كان معهم ما يمنع من العمل بما وجدوا من يداعن يد ايضا الى ان ينصل الائمة عليهم السلام
 صلوات الله عليهم ذلك تلك الاخبار ما قبله او وردت تقيده ووضعهما الواضحة عليهم كما هو
 في اخبارهم فكان الاعتماد على الاجماع اشد وافوى من الاعتماد على الاخبار وقد استنبأنا
 بما يتناه طريق العلم به ووجه حجتية الحاجة ليل سبيل شهادتهم بهد ما كان في
 عند معظمهم مفد وامن طريق مخالفتهم وبدعهم ظهر ايضا وجه كمال القدشافي بنا
 الغيبة من الاحتجاج به التقويل عليه مع ما كان عندهم من الاصول لا ربحا وسائر الاحتجاج
 احتجابا لائمة حتى نستيدنا الرضى مع ما استنبأنا واشتهر من فضله وجلاله وكثرة

الكتب الموجودة في تلك الاعضاء في خزائنه ادعى انه يعلم معظم الاحكام بالضرورة من مذهب
 امتناع عليهم السلام بالاخبار المتواترة في الاكثر واجماع الامامية فيما عدا الاول وربما ادعى عكس
 ذلك في بعض كتبه وهو الذي صرح به السيد الشريف الرشتي ولم ينكره المتضي عليه ومن
 المعالوم انه لو كان اصاحبه من الامامية من بلال اعدائهم وجهاتهم كانت احكامهم باسرها
 او معظمها ظاهرة بحسب الحاجة عند خواصهم عوامهم حتى لا يحتاج الى التمسك بالادلة الخفية
 التي لا تصيب فيها العظماء ولا الى الالتزام بتناول الاخبار القطعية الصريحة بل ادعى عندهم
 صلوات الله عليهم فكيف ينكرون بعض ما باجماعهم الذي قام مقام الضرورة عند مشايخهم
 مع انه كما قال بعض الافاضل من مشايخنا طاب ثراه لولا الاجماع لم يبق للفقهاء عبقر ولا اختصار
 عود ولذلك ترى كثيرا مما تخشع عنه وانكره بلنا في الاصول عند السعة الجاهلية في
 الفروع عند التصديق الشدة وربما عثر بعض الاغاطم منهم ايضا الى المحققين انهم ادعوا
 فهم معظم الاحكام لا يمكن الا بصحة الاجماع وقد منع التقليد بعض القداماء وفيها
 حلت كافي الصلاح والبرهنة وغيرها مكنين بامور اعطوها ما يظهر للعوام من اجماع العلماء
 عند مناقشتهم في مواقع المحتاج اليها فلا ينكح العلماء عند الحاجة بما ذكرنا او الى الجواز
 واخرى ولا يخفى ان الاجماع وان كانت له طرق اخر غير يمكن حمل كل ما فهم المذكور عليها
 الا ان اقرب طرقه الى القبول واكثرها دونا في الاستدلال ولو ادعاء هو ما ند من ان
 لا ينفك عنه ما عداه ويتناول الاطلافي بلا استنباه وعلى هذا الوجه فلك في تقريره شك
 ان تقول هذا ما ذهب اليه جميع علماء الامامية عن طريقهم وطريقه كثير منهم ان يصدروا
 راي هذا منهم ورؤسائهم وهو حق في هذا اذ لك ونقول هذا ما اتفق عليه من يكشف
 اتفاقهم عن راي من ذكروا الكبرى والنتيجة كما ذكره وان اردت ان تستكشف راي الامام
 الغائب وغيره من كان امام عصره وند اخذ الاحكام عنه بدلت الكبرى بقولك وكل ما
 كان كذلك فهو مذهبنا فام العصار غير من ثمة الحق وان شئت زدك هذا على الاولى
 على طريقة الاقيسة المركبة الموصولة او المفصلة واذ نظرت الى ما اشترطه الدين قضيتنا لفظا
 والناس مع الفاضلين لا نتساب لقول في جميع علماء الامامة والامامية بقول طلق
 حيث ثبت ذلك والى بعض المقدمات السابقة الفضية لا تستكشف مذهب من لم يعرف
 منهم من عرف كذلك فلك ان تقول الامام واحد من العلماء او علماء العصر وكل منهم من

انما هو كمن كتب على شجرة اكرار
 فبعض القداماء في هذا طبعه كان
 جازم منهم من القداماء اجتمع في هذا
 التفسير من سنة محمد

او يتبع طبعهم الخطاء في مسائل غادة وكلما كان كذلك
 فهو مذهب احدائهم ورؤسائهم

حاضرهم وغائبهم وحيثهم وقيمتهم قابل بهذا الأمام قابل به او تقول هذا رأى جميعهم قاصداً
 بذلك دخول الأمام فيهم لا بعينه وكل ما كان كذلك فهو حق فهذا حق وان شئت صنعت
 هذه الكبرى نحو ما سبق حيث كان وجه النسبة إلى الجميع من عدل الأمام أو معاً هو ما علم
 مفصلاً بالنسبة إلى بعضهم وبجملها بالنسبة إلى الآخرين بحيث علم بما عداهم اختصاصاً به يخص
 دون الآخر ولو سئل عن كل منهم بخصوصه لفسد ما نسب إلى غيره وإن خلفت أحوالهم
 باعتبار ثبوت مذهب بعضهم في ذلك مفصلاً دون بعضنا وبقوله لم يقض بنفسه
 ثبوت ذلك لم يقول مطلقاً فلذلك صار ذلك شاملاً على ذلك كالكبريات التي من أطراف حكمها
 العقل والسمع والعرف المنقضية لثبوت المحمول للموضوع مطلقاً من حيث هو من دون
 ملاحظة الخصوصية ولا فزاده على جمل العموم والكلية فان دفع ذلك المورث هنا كما اندفع
 عن الشكل الأول باعتبار كبراه مظهره ولو لا ما ذكره هنا في بيان وجه كلية الحكم لم يندفع بما دفع
 به في غيره فحصول العلم التفصيلي بالنتيجة المجهول قبل ترتيب البرهان يستعمل على الجمالي الذي
 عليه بقية الكبرى منسأه ما قلنا ولا مانع من حصول العلم بالتفصيل من العلم بالجملة كما لا يخفى
 من عكسه فندبر ولا يخفى أن هذا الوجه حيث تحقق أحسن الوجوه الشارعية إليها وانفصلها ولا
 يتوقف على العلم بانفاق الجميع على الحكم ونفي خلافه عنهم جمع أدق يحصل العلم برأى الأمام على
 هذا الوجه من اتفاق كثير منهم من شأنه ما سبق كما سبق نفي خلافه من كل من يحتمل أنه لا أمام
 يخل خروجه بالامتناع العادي لاشارة إلى أنه فلو استثنى من لم يكن كذلك من كل كلمة لم يقدح
 الإنتاج والجملة الأخرى أن جماعاً كثيراً من المتسبين إلى الشيعة من معاصري الأئمة عليهم
 فضلاً عن غيرهم قد ذهبوا إلى مذهب فاسد مخالف لضرورة الدين والمذهب لم يقدح
 ذلك في حكم الضرورة فضلاً عن مطلق اليقين وهذا ظاهر لكل ذي سداد وبيان في الدين
 فحيث حصل العلم برأى الأمام وقوله على هذا الوجه علم خلوهم من شوائب الزند والنفقة فيكون
 أقوى من كثير مما دلت عليه النصوص المروية فضلاً عما يحتمل سببهم في غير ما دلت عليه
 قطعاً فلا ينبغي أن يراه ذلك حجة بالبرهانية فما وراء عبادة أن قربة هذا أقصى ما أمكن إيراد
 في بيان هذا الوجه وكشف خوافيه وتشد مبانيه ومع ذلك كله يلزم حتماً أو راجحاً
 عدم انضباط الأضلال العظيم والنهج القويم عندهم لا خلافاً كثيراً ولا خلاف في ذلك وأهله
 ومجده وبقوة حدس الطالع عليه ضعفه واستحضاره للمقتضيات المحتاج إليها التحذير

هذا العلم برأى
 الأمام

وعنده ولا ينبغي مثل ذلك في الأدلة السمعية القطعية التي عليها مبنى معظم الشريعة
 النبوية فإنها لا تعدم اختصاصا بمبدأ لا مادية وعدم توقفها على صلاحية المأمور فان
 الخطابين ان يستندوا الى مثله في ثبات قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ينافي في الشبهة
 ان يستندوا اليه في ثبات قوله وقوله جل من لا يمتثلوا لله عليهم ولنا ايضا ان يستند
 اليه من دون حاجة الى ثبات وجود الحجج المعصوم في كل زمان ولا الى استكشاف راي الملائكة
 في عيونه ونحوها فان المعنى في هذا الوجه انما هو حجة قول من استكشف صدور الحكم منه
 او كما ومتابعة الانباع له على ذلك بتمامه وانما ما حجة انه لو افترض على كون الملائكة على
 النبي وخزنة الحكماء وانهم مع انباعتهم والنسبة الى النبي كسائر العلماء الذين يقيمون
 اليهم وانعز عن انما منهم وعصمتهم ونظر الى ما اشتهر وان ثبات النبوة عليه الفرق من نحو
 علمهم وورعهم وجلالهم وطهارتهم امكن ان يستكشف من افواههم واقوال انباعتهم قول
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا ينافي في ثبات جماعتهم حجة باعتبار ما اشتهر بما ذكرنا فادان ثبت
 ذلك ثبت حجة الاجماع والآلاف وهذا خلاف ما هو المعروف بين الامامية كما سبق فلا
 يكون هذا الوجه من جملة الاجماع المعروف بينهم وان كان حجة حيث تخفى لما تخفى لك على
 جماعة من متأخري المتأخرين واضوهم على بناء حجة على الاصل المذكور وذكر ما ينافيه
 غفلة عما قلنا منهم من جعل الوجه المذكور وهو الاصل في حجة الاجماع المعروف بينهم حتى
 ان الاسناد الاعظم وغيره عزوه الى معظم المحققين ومنهم من قال ان معنى دخول
 المعصوم في الاجماع ليس الا موافقة قوله لا قول الجميع وان لم يدخل شخص فيهم ولا
 كان في عصرهم وانما يكفي في انعقاد الاجماع في الغيبة موافقة لقول الله عز وجل لا
 يبقى على هذه الدنيا ما بالذيفة ان الخاصة لم يحتاجوا الى ذلك الى ما اعتبره
 العامة في حد الاجماع من الغيبة بقولهم في عصره قال بل يقد به لكان محلا لخرجه
 الصوره منه مع انها العامة في الباب من قائل منهم مورد على ذلك ان وقوع الاجماع في
 عصره يقتضي الموافقة لقول امام العصر ان الموافقة لقول غيره تقتضي الموافقة لقوله
 ايضا لا تحاد كلمة الكل وقال ايضا ان العبرة بالاجماع الكاشف سواء كان في عصره
 او اكثر كما هو الاكثر بل لا يكتفي بحد الاجماع بل عصر واحد لا ينافي في ذلك كونه مع
 بناء حجة على اصله المذكور كما لا يكتفي به كما لا ينبغي وما يؤكده ما قلنا على ما

هذا الوجه لا ينافي في ثبات

هذا الوجه فيما فرغوه على حجة الاجماع البسيط كالاجماع المكتبة بجميع اقسامه التي ليست
 من البسيط حقيقة ومستقلة فعاكس اطاعتين موت احد الشريطين غيرهما فلو كان
 هذا مبني على حجة عندهم لم يجز فيما فرغوه عليها واذ ليس فليس فندبر ما لها طلة الانتفاع
 بهذا الدليل الذي شانه في عظم الحاجة اليه عندهم ما علمت لان احكام ما هو ضروري
 الدين لا بد من حجة لا يقتصر معرفتها بالسلطان والمؤمنين دون اخر من ادنى معرفة
 والقبول للشرع ومثله لا يحتاج الى دليل ولا يتوقف على اقامة الحجج والبراهين وايراد الاخبار
 المتواترة الشريكة بينهما وبين ما لم يبلغ الى حد الضرورة فضلا عن بيان الادلة ولا يمكن
 اثباته باجماع من يتوقف الحكم باسلامهم وايمانهم على الاقرار به اعتقاده وعدم انكان وان
 فرض صحة اثباته به فلا يتوقف العلم به عليه كما قاله الاستناد الاعظم وغيره ولذلك يعلمه
 العالم العاخر عن تتبع فتاوى العلماء والنظر في دلتهم والكافر الخرج من ملتهم ومنها ما
 ثبت بالقاطع العقل وهو فتوى من الاجماع الذي هو شاع حادى مغر عنه وبما كان هو
 الاصل فيه في الاصل فيستدبر باب الاستكشاف الذي عليه مبنى حجة بناء على الوجه المذكور
 ومنها ما ثبت بحكم الكتاب والسنة النبوية القطعية وفيهما غنى وكفاية عن تجشم الاستناد
 الى ما ذكره ان قد يستدبر باب الاستكشاف المغيرة ايضا ومنها ما يثبت بالسنة النبوية
 القطعية وفيها غنى عما ذكر ايضا وان زادت به قوة وظهور او لا ريب انه حيث وجدت
 هذه الادلة واحداها وسلست عن معارض من العقل والنقل يوجب شنباه الامر يمكن تحقيق
 الاجماع والعلم به مع بلوغها من الظهور ولا بجلاء بحيث لا تقبل الخفاء على العلماء الا ان
 هذه هي العمدة في ذلك كما في اصل الحكم ومنها يستكشف مدعيه من لم يعلم قوله من دون
 عكس كما هو مبني هذا الوجه يجرى نحو ذلك في معرفة الاراء في سائر المذاهب والعلوم
 المهمة في ذلك فيما لم يكن ضروريا منها وما خفي فيها في الاصل هو اقتضاح المدرك عند
 ادبائها بحيث يحكم عادة بان من يعتقد بقوله فيها لا يعتقد ومن عداه لا عبرة برأيه وقوله
 فالاستناد الى الاجماع في مثل ذلك اما التزيب الطريق الى القصور او تقوية العلوم او
 المماساة مع الخصوك الحاجة مهمة اليه لا ثباتي بدونه لا اعتماد عليه كما هو لازم من
 من الادلة والاستناد من عظيم امره وتشد بدخطره في زمن الغيبة حتى يعلية معظم
 احكام الشريعة ^{التي} وان فلما يمكن اثبات شيء منها بغية مستغلا وانه لولا لعظمت حد

هذا الوجه فيما فرغوه على حجة الاجماع البسيط كالاجماع المكتبة بجميع اقسامه التي ليست من البسيط حقيقة ومستقلة فعاكس اطاعتين موت احد الشريطين غيرهما فلو كان هذا مبني على حجة عندهم لم يجز فيما فرغوه عليها واذ ليس فليس فندبر ما لها طلة الانتفاع بهذا الدليل الذي شانه في عظم الحاجة اليه عندهم ما علمت لان احكام ما هو ضروري الدين لا بد من حجة لا يقتصر معرفتها بالسلطان والمؤمنين دون اخر من ادنى معرفة والقبول للشرع ومثله لا يحتاج الى دليل ولا يتوقف على اقامة الحجج والبراهين وايراد الاخبار المتواترة الشريكة بينهما وبين ما لم يبلغ الى حد الضرورة فضلا عن بيان الادلة ولا يمكن اثباته باجماع من يتوقف الحكم باسلامهم وايمانهم على الاقرار به اعتقاده وعدم انكان وان فرض صحة اثباته به فلا يتوقف العلم به عليه كما قاله الاستناد الاعظم وغيره ولذلك يعلمه العالم العاخر عن تتبع فتاوى العلماء والنظر في دلتهم والكافر الخرج من ملتهم ومنها ما ثبت بالقاطع العقل وهو فتوى من الاجماع الذي هو شاع حادى مغر عنه وبما كان هو الاصل فيه في الاصل فيستدبر باب الاستكشاف الذي عليه مبنى حجة بناء على الوجه المذكور ومنها ما ثبت بحكم الكتاب والسنة النبوية القطعية وفيهما غنى وكفاية عن تجشم الاستناد الى ما ذكره ان قد يستدبر باب الاستكشاف المغيرة ايضا ومنها ما يثبت بالسنة النبوية القطعية وفيها غنى عما ذكر ايضا وان زادت به قوة وظهور او لا ريب انه حيث وجدت هذه الادلة واحداها وسلست عن معارض من العقل والنقل يوجب شنباه الامر يمكن تحقيق الاجماع والعلم به مع بلوغها من الظهور ولا بجلاء بحيث لا تقبل الخفاء على العلماء الا ان هذه هي العمدة في ذلك كما في اصل الحكم ومنها يستكشف مدعيه من لم يعلم قوله من دون عكس كما هو مبني هذا الوجه يجرى نحو ذلك في معرفة الاراء في سائر المذاهب والعلوم المهمة في ذلك فيما لم يكن ضروريا منها وما خفي فيها في الاصل هو اقتضاح المدرك عند ادبائها بحيث يحكم عادة بان من يعتقد بقوله فيها لا يعتقد ومن عداه لا عبرة برأيه وقوله فالاستناد الى الاجماع في مثل ذلك اما التزيب الطريق الى القصور او تقوية العلوم او المماساة مع الخصوك الحاجة مهمة اليه لا ثباتي بدونه لا اعتماد عليه كما هو لازم من من الادلة والاستناد من عظيم امره وتشد بدخطره في زمن الغيبة حتى يعلية معظم احكام الشريعة ^{التي} وان فلما يمكن اثبات شيء منها بغية مستغلا وانه لولا لعظمت حد

للفقيه فقه جديد يعلم فسادها جاعلا لها الحاجة اليه تنظر في غير ما ذكر قد استشهد بالاستناد
 الاعظم طائفة من اهل الفقه والبيان شدة الحاجة اليه بحجة مسائل ومطالب كثيرة ذكرنا بعضها لمصنوعنا
 ومعهما عموما وادعوا انه لا يحصى من القول بها الكون من الامور المسئلة المقطوع بها عند
 مبدئية حجة الاجماع ومنكرها مع اختصاصها مدركنا في فهمية ما البسيط والركب وعدوانها
 حمل كثير من الامور الواردة في الادكار والدعوات والترارات والاذاب على التبع ونحو كثير
 من النواهي على الكراهة ونحوها وتنزل كثير من الامور الظاهرة في الوجوب الشرعي التكليفي على
 الوجوب الشرطي ونحوه نزل كثير من النواهي الظاهرة في التحريم على بيان انتفاء الشرط او وجود
 المانع الشرعي وعدوانها ايضا منها التقديري مما ورد في حد الرواية وغيرها لا ما ثبت فيه لغيره
 وما ورد في التحريم على التثنية والتحاني والنحويين والعكس لا ما قل وما ورد في بعض المياه
 المطلقة والمضافة والمياهات والنجاسات جواز او منعها نجاسة وطهارة الى سائر اقسامها من
 اسبابها ولو كانت من الافراط لتاديه كجائدها لغيره من الجلاب بملاقات راسه من النجاسة
 وما ورد من الامور الفسلى في التوب والبدن والاداء والالتزام عن الوضوء والغسل الى الحكم
 بالنجاسة واثبات جميع احكامها المعروفة المتعلقة بالطعام ومواضع التحريم والمساجد المضافا
 والمراد للشرعية مع انها وردت في مواضع مخصوصة ومن نفي ما ذكر الى الحكم بالطهارة و
 اثبات ثارها ولو انما العلوية وما ورد في الاداء الى الابوال بالعكس وما ورد في التوب
 الى البدن والعكس الى غير ذلك مما لا يحصى على من يتبع مع من المعام ومطلقات الفياس
 عندهم وحرمة التقدي لناسه منه عدم استغناء العقل باذراك ما لها وخلقها من نص
 يعتقد به ولا سيما ما يوجب القطع بها كما هو المدعى فليس ذلك الا للاجماع بالنظر في التثنية
 وتتبع الفناوى والكذب ومثابة السيرة المستمرة الجارية عند جميع المسلمين الامتناع
 ولهذا يحكم بها هو الظاهر من سائر الدلائل ويقنع على المنصوص عليه فيها في مواضع جد
 فيها الخلاف ووقع الاتفاق على ما هو الظاهر المنصوص عليه بالاحمل تقديري كما في مسئلة
 الجهر والاختفاء والطهارة بما لا يورث عند بعضهم ومقدرا ما يبرح من البئر لبعض النجاسات
 الامر بغسل النجاسة عند بعضهم وبغير ذلك فلو لا الاجماع في البواقي لنعى على ما هو الظاهر فيها
 ايضا هذا ما تحصل من كلامهم ولخص من أهمهم مع مزيد تيقين وتكميل وقد صرح الاثنان
 ايضا بتبادر الحمل والتعدي المذكورين في تلك المواضع المتساوية لهما مع كونها خلاف الظاهر

المراد بالظهور في قوله
 في قوله تعالى ولا تأكلوا مما
 لم يذكر اسمه في الكتاب والحكمة

المراد بالظهور في قوله
 في قوله تعالى ولا تأكلوا مما
 لم يذكر اسمه في الكتاب والحكمة

ليس ذلك الا لما ربح في الاذهان من جهة ما ذكر لعدم وجود دليل اخر عليه عدم الشك
 والملاحظة والنظر في دلالة لو فرض وجوده وعدم النظر في قطعته وظنيتيه مع صدق
 الحكم على سبيل القطع بلا شبهة ريب وشك فان بنى الحكم على نفع الناطق الفطحي في موضع
 التعكف فالنفع هو الاجتماع غالباً لا العقل الاثبات فلنعلم ان مبني معظم الفقه لما هو على
 الاجتماع بسيطاً او مركباً مستغلاً او منضمّاً هذا محل كلام الاستثنائي كبره غيره وليت
 شعري ما الذي وقع فيهما وقوانينه وغفلهم عما لا شبهة تعتبره مع ما منيهم الله سبحانه من
 الفضيلة العظيمة والمنه الهائلة لم يعلموا ان مجرد الحاجة الى ليس تجزئ لا يتجمل بخلاف
 كشفا ولا تشبيها ولا سيما بعد فتح بابي الاصل والاحتياط المقترب في الشبهة قطعاً وليس
 ذلك كمسئلة الظن حيث يقوم مقام العلم فيما لا بد من معرفته ولا سبيل الى القطع به لما
 بين الامر من الفرق الظاهر لكل ناظر ثم نقول لم يعتبروا كسائر الامامية ومعظم المخالفين بان
 الاجتماع اذا كان عن غير دليل كان خطأ ولا ريب في ان حكم الاصحاب في جميع هذه المسائل
 المشار اليها التي هي معظم الفقه بدعوى هو لا يمكن عن دلالة قطعية ظهرت لم وخف على بنا
 على كثرتها فان استقر حكمها لم يتبع عادة والنظر في رواياتهم تشهد بفساد ذلك بل اثبتنا
 في كثير من اذكر كما هو ظاهر ثم ما بنوا عليه كثير من تلك المسائل من الاجتماع المركب فلا نسلم
 بحجة حيث لم يرجع الى الاجتماع البسيط الثابت بالتحجج كائنتين من تقرير الوجوه الاثنية وما
 سبق فالتحجج في الذي عليه لتقول ان ما ذكره وغيره واضح القاد والسبيل وان ما
 اشاروا اليه من المسائل على اقسام منها ما ثبت عندنا بالضرورة او غيرها من الادلة
 المشار اليها او لا وهي مستند الاتفاق ومنها ما ثبت بسائر الادلة ولم يصل الى حد القطع
 لم يوجب الاجتماع فيه الاقوة الظن ومبني تحججه على ما ياتي في الوجه السابع مفصلاً ودعوى
 القطع به تحكم وتكلف واتماحل كثير من الادام الواردة في الاذكار ونحوها على التنبه
 الى ما ورد في حصل الوجهيات في غيرها وما علم من استقراء طريقتي البنية والاثنية فيهما
 كون مبناها على التنبه وهي قربة عامة تستغني بها عن نصب القرينة الخاصة في كل احد
 منها ومن نامل طريقة المجتهدين في فتاويلهم لفتاويلهم وجدوها ايضا على هذا المنوال
 لو بينا مفصلاً وجداً يخرج عن الظاهر عدته سائر ما ذكر من المسائل افضى الى مزيد
 التطويل بالاطال فليرجع الى محالها الموضوعه ليناها وفيما ذكرناه منها كما ينبغي فاصداً

منهم واكثرهم او معظمهم في الجدل والنقل المستند اليهما الى مذاهبيهم من الموجودين
 المعدومين فان الوجه المبرور لا يتم باتفاق الموجودين خاصة الا في بعض الامور على ما
 كما سبق ولا جدوى في البحث عنه ومن المعلوم انه ليس مني فتاوى الموجودين على النقل عن
 غيرهم فضلا عن استقصاء اقوالهم في ضمن فتاويهم فلا يستغنى بمعرفة اراء الموجودين ان
 وبلغوا عدد التواتر عن معرفة اراء الماضين وليس سكوت من عداهم علم او عدم العلم
 بخلافهم دليل على موافقتهم وانفاقهم سواء استقصى ما صدر وبلغ عنهم في ذلك ام لا ولذلك
 ذهب المحققون الى عدم حجة الاجماع السكوتي ما في حكمه وليس لكلام في المسائل الثانية
 بسائر الادلة القطعية التي يستكشف بوضوحها مذاهب الباقين كما سبق في الاجماع عينا
 التي يقطع باطلا عنهم جميعا على كونها مجمعا عليها بالنتيجة الثابتة حجة عندهم باجماعهم فان
 هذا اولى بالامتناع من الاطاحة بارائهم وليس ظنهم وافكارهم بل ولا ظنون احد منهم
 افكاره مطابقة او متلازمة او اكثر اقل مما تكون متباينة من ذلك فلهذا مضية باسرها الجور
 واقفا او ظاهرا من كل جهة اكثر منها مخروفا عن الحق بلا شبهة ولذلك لم تكن باسرها متفق
 وقد وقفنا على مذاهب كثير منهم في مسائل خرجت بها من الاجماع الى الخلاف فداستند
 لها ما لا نرضى بنسبته الى ذنابهم ومثله يحمل في غيرها ايضا ان لم يحمل غيره في حقهم صلا
 ووقفنا ايضا على نصريح بعضهم كالمعلمة على ما يأتي في الاجماع المتقول بما انفردت الامة
 في مسائل شتى وقد اتفق مخالفاتهم لغيره ايضا مع النصريح بها وبدون في مواضع كثيرة جدا
 فاذا باب الحد الذي لفظ حتى النائية من قياس مذاهب بعضهم على اخر مستدود فينا نحن فينا
 شد ونذر لضعفهم احرى وناهيك في ذلك ان الاحكام الشرعية التي وضعها العليم الحكيم على
 حسب المصالح والحكم لا تدرك بالقياس فكيف تدرك باراء الناس المضطربة للاسناد
 مع انها احرى بالاشتباه والالتباس اذ كنت في ريب في ذلك بعد ما بينا فاستكشف
 الحال فيما اذا حلفت على ما ندعي العلم به بالحدس وذكر لك كل عالم بخصوصية من علم باسمه من
 عدله بعومته او سالك مقلد المجتهد عن مذاهب لبقلة ويبنى عليه امره بينا واجبت على
 نفسي بتقليدك حيث صح بنبذ رويته او قلنا ان كان فلان فاما لا يكذب الله على كذا او نحو
 ذلك هل تكتفي بالحدس المبرور كما لا تقع بذلك ولا تمانى الوقوع بيني ووسطه اللهم
 ولما قلنا حوا بان يجب على المقلد اخذ الفتاوى من المجتهد بالسمع والنقل المستند اليه

متعلق بفتاوى
 على يد شيخنا

او الكتاب مع اميل الشديري كما مؤمن به جماعة منهم ولم يعدوا الحديث المذكور والشايح
 من طريقها اضلا سواء كان محصلا او منفولا ومن العلوم انه لا فرق بين اقلنا والجمهور في العلم
 بالاراء والمذاهب والطريق الىها مخصرا ذكرنا وغيره خاف على اولى الناس المذكورين ورضوا
 ان لا يصيد هنا في اثبات اصل الفتوى على ما يقتضيه نظام كلامهم او كتاب مثل اخاذهم في
 كتاب ان لم يعد ذلك اليقين المطلوب في الباب اعتمد في استلزامها ودوامها وقد اوجوا
 في الرأي عنها بالفضل او معه مع تعيين تاريخها وقد عرفت على ما يستفاد من مقتضيه
 الاستصحاب بطريق النطق والتقدير وان لم يخرجوا ذلك بمقتضى ما سبق منهم في الكتب بعد
 العدل عنه والنزول وما كره عدم التمكن منه بالنسبة الى البعض والكل بما يرجح التوقف على احوال
 الاستقصاء لا قولهم كاذبا والاطلاع على اتفاقهم اجمع في مسئلة واحدة وذلك لاننا
 في الامصار وتفرقتهم لا فطاروا بلوغهم من الكثرة الى حيث لا يصحهم عدد ولا يحجمهم
 بلد ولا يتواصل جميع الاخبار من بعضهم الى البعض لا تنقلنا وديهم كلها من فضل الى وضو لا
 يتغير الا حاطة باسائهم فضلا عن استقصاء كتبهم وفناهم فكيف ظالم يقتدر فيما يقتضيه
 على ما يوجب العلم واليقين وقصد التناوشت بنفس الاجماع من مكان بعيد لكثير من
 نظريات مسائل الدين وقد صرح به بل في ذريته في الشرع في احكام المياه بما يوجب
 نقد ومقررة اراء الاصحابين ونجد خرفا لا فاعدا عندنا للمضنيين من احطابنا في
 خطبة كما بنا هذا بما فيه كفاية فقلنا انما يؤدون في الكتب ما يروونه على جهة الرواية
 بحيث لا يشتد من الاخبار في دون تحقيق العمل عليه والفتوى الاعتماد له فلا يطرطان
 فيهم خلاف هذا فيخطي عليهم وقال في خطبته وان كان لبعض الاصحاب فتوى في كتاب
 له او قول قد رجع عنه في كتاب اخر له ذكره وان كان قد رده على جهة الرواية لا ليجتهد
 العمل ذكره فكثيرا ما يوجد لاصحابنا في كتبهم ذلك حتى ان قليلنا امل ومن لا بصيرة
 له بهذا الشأن يفتخ به ويجعله عنفا له ومنه هبا يدن به الله تعالى وقد ذكره لك
 وادعه كما به على جهة الحجاج على خصمه لا عند خصمه بخلافه ان لم يكن عنده كذلك التمس
 وقد اكر من اجل كلام الشيخ في جملته من كتب على عدم قصد الفتوى فان فتح ذلك فالتحصيل
 الاجماع صعوبة ونقدنا وان فطننا النظر عن لك فيما ذكرناه كفاية في الباب ان
 ان تزداد بصيرة بان لك فعلين بكتبنا لرجال والاجازات الفهارس لا سيما في شرف

كلام الشيخ

ابن بابويه وكتاب اهل الامل فانك اذا امتعت لنظريتها ووقفت على ما حوته اسماء العلماء لفقهها
 من المصنفين في الفقه وغيرهم ونظرت الى ما تداول من قواهم في كتب الفقه وغيرها وما وجد
 كتبهم في هذه الاعصا وما قبلها ايقنت انك وان جد جددك في جمع الكتب المرجعة وبتا
 جهدك في المزاولة والمطالعة وقلتها ظاهرا لبطن ما دام لك في الزيادة مطبع حتى لم يتوكل في
 القوس منزع واستوفيت عمرك بما على الطلب الحديث في ذلك حتى لم يكن فيك للسيد من
 لم يخط خبر ولم ينظر اصلا الا باقوا قليل منهم من اخبارهم متواترة واثارهم متواصلة وكتبهم
 متداولة كيف لا مع ان لم ترضى هو على ما كان له من الامور والسبوق والفضل وخرانه
 كتبها الحارث وما وجد في وقت خاصه يضرب بها المثل حتى نقل انه كان يصحبه منها اذا سافر
 حمل ثمانين بعيرا ويملك ثمانين الف مجلد اعترف في المسائل الستة بان من علم من علماء
 الامامية على سبيل الحكمة اكثر وعرفاه باسما ونسبة انه ما يعلم بذلك من اسنهم منهم شيئا
 كنهه وتصانيفه ورياسه واحواله مخصوصة قال ومن هذا الذي يدعى معرفة كل عالم
 من علماء كل فرقة من فرق المسلمين بعينه واسمته نسبته لكل مان وعلى كل حال انه وبما
 يعضد ذلك ويعرب عن تعدد الوصول الى اقوالهم واختلافاتهم ولا سيما في الارض والسماء
 ما صرح به الشيخ في تعدد عند الكلام في اخباره واخا حقيقا ما يدل ايضا على جوار العمل
 بهذه الاخبار التي شتر اليها ما ظهر من لفقه الحق من الاختلاف الصادق عن العمل بها فان
 وجدتها مختلفة المذاهب في الاحكام فبما حلهم بما لا يفت به صاحبها جميع ابواب الفقه من
 الطهارة الى باب الديات من لعبادات والاحكام والمعاملات والفرائض وغير ذلك ثم ذكر
 جملة من المسائل الخلافية التي قد عتد بعضها من الاجماعية وبعضها من الامور الظاهرة التي
 تعم بها البلوى ولا ينبغي ان يقع فيها الخلاف في تلك الامصا وقال حتى ان بابا من الاسلم
 الا وجدته العلماء من الطائفة الحقة مختلفة في مذاهبهم ومسئلة منها وقد الفتا وقد
 ذكرت ما ورد عنهم عليهم السلام من الاحاديث المسئلة التي تخصر الفتا في كتابي المعروف
 وفي كتاب هذين الاحكام على ما ايزيد على نسخة الان حديث وذكر في اكثرها اختلاف
 الطائفة في العمل بها وذلك شهر من ان يخفى حتى انك لو تأملت في اختلافهم في هذه الاحكام
 وجدته يزيد على اختلاف الجقيقة والشافعية وما لك وتوجدتهم مع هذا الاختلاف العظيم
 لم يقطع احد منهم مواالا صاحبهم يذنب الى تضليله وتفسيقه البراءة من مخالفة قولان

كل الامور الظاهرة التي

كل الامور الظاهرة التي

وجدتهم

كلام في التفسير

كلام في التفسير

كلام في التفسير

العلماء الاخبار كان جازوا لما جاز ذلك انتهى وكذا ما ذكره في قول التمهيد حيث قال
 ذكرني بعض الاصداء باحاديث اصحابنا وما وقع فيها من الاختلاف والبيان المناقاة و
 التضاد حتى لا يكاد يتفق خبر الا بآراء ما يضاده ولا يسلم حديثا لا وفي مقابلته ما ينافي حتى
 جعلنا لقونا ذلك من اعظم الطعون على مدعي ههنا وتطرقوا بذلك الى بطلان معتقدنا وذكرنا
 انهم يزل شيو حكم السلف الخلف يطعنون على مخالفتهم بالاختلاف الذي يدعيون الله تعالى
 به ويشنعون عليهم بافراف كلمتهم في الفرع ويدكرون ان هذا مما لا يجوز ان يتعبد بالحكم
 ولا ان يبيح العمل به العليم وقد وجدناكم اشتد اختلافكم من مخالفتكم واكثر ثبانا من مبائيتكم و
 وجود هذا الاختلاف منكم مع اعتقادكم بطلان ذلك دليل على فساد الاصل الى اخر كلامه
 ولم يدكر ما يدل على انكار هذا الاختلاف بينهم بل تعرض للكلام في الاخبار والبناء فيها
 على الترجيح والجمع والتخيير ثم انه مع اطلاعه على هذا الاختلاف صرح في التفهيم في جملة كلامه
 له بان تضادنا في اصولهم لا تكاد تضبط لانتشار احكامنا في البلدان واقاصي الارض
 وحكي بعضهم عن الصاحبين عبادته بعضا اليه بعض الملوك يسالون الفقه وعليه رسل اليه
 في الجواب حاج الى سنيين جملا انقل عليها كتب اللغة التي عندي فاذا كانت هذه هذه المشايخ
 الكثرة في ذلك الوقت فكيف حال كتب الفقه وسائر العلوم الشرعية وكان المعبر عنها لما
 كان للامامية خاصة وقد ذكر الحلي في الكافي غير ايضا في شافهم ما يشهد بما قلنا فاذا
 كان هذا شأن علمائنا الذين كانوا قبل هؤلاء وفي عصاهم فكيف حالنا لو خلت مع
 فتاويهم فتاوى من بعدهم على تزايد اختلافهم وبيان انكارهم ونباعدهم وطوارهم ومع ذلك
 قد فقد كثير من كتبهم وعظم من مقتديهم ولم يوجد من كتب فتاويهم قبل الشيخ المحض
 فاصرة اشار الى احوالها في اللبس والغموض فمن ادعى فيها اشرفا اليه من المسائل التي لم يقد عليها
 دليل فاطع واضح انه قد اخطأ خبر الجميع ما هم فيها اذ في بعضها من الافاويل المذهب فقد
 ادعى عظيم منكم وادعى من رادهم متعذر ولا ميسورا ومن قال تلك المسائل بغير وثبات
 الدين والمذهب حيث حصل العلم الضري بها وبالاجماع عليها للكل حتى العوام مع
 جهلهم بهذا كاحكام وكونها توقيفية كغيرها ولا يستقل العقل باذراكها فكانت لهم
 يشعرون بالوعها حقا الضرورة باعتبار التفسير النوني نحوها مما لا يحتمل الخلاف
 للسامع والشاهد ثم لغيتهم هذا بل غلبنا التضاد والتسامع وتواتر النقل وتناولها

يداعن يد بحيث صار ملازمة في الشؤن لتفسير الدين والمذهب والذى والعلم
 الضرورى بها باجماع الكل من اولى الدين والمذهب عليها كما سبق للنبيه على ذلك فصلا
 كسائر الضروريات الغير المتعلقة بالشرعية فكيف يقاس عليها ما لم يكن كذلك ولا دلالة
 فاطع ظاهر لكل ناظر واما ما قد يقال من منع حصول العلم بالاجماع في النظريات فينقض
 منعه في الضروريات ايضا كونه نظريات جارية عليها احكامها اولا وانما صان ضرورى
 لحصول الظن ثم العلم النظرى بها و باجماع العلماء عليها وتقوى لك ندرجها وتزايد
 بالنظر والتسامع الى علم اتفاق لكل عليها وبلغ العلم بذلك وبالحكم حد الضرورى ورجح
 عليها احكامها وهو منتهى المراتب مبدئها وهو اضعف مراتب الظن الحاصل من تتبع
 فتوى خاذا العلماء ومن شتمها بالحكم بينهم واوسطها مراتب العلم النظرى الحاصل من
 اتفاقهم المعلوم بالنظر وهو المبحث عنه فلا يمكن انكاره مع الاعتراف بما هو اقوى منه
 ومرتبة عليه عادة فان الفرع الاقوى والى بالانكار والمنع من اصله الاضعف مع ان
 اتحاد المنشأ يقتضى تجوزها معا وانما لم يكن احدهما اصلا للاخر فبذلك
 الفسمين وان شتر كل السبب المستببحسب لاسم الا انها مختلفان منها بوزن في
 الحقيقة فان الضروريات وان لم تكن ضروريات ولا قبل التوقيف الرفع للاشياء وكثير
 السامعين والرواة وعلمهم بها اضطرابا واتفاقا ثم عليها الا انها بعد حصول السبب
 المنضى لصيرورتها ضرورية اولا للتسامع والشاهد كغيرها مما حصل لها العلم خبره
 وان يصل الى حد الضرورية العامة لغيرها بسبب النقل بحيث لا يختص العلم الضرورى بها
 ببعض دون بعض ممن على السبب قد استمر على ذلك باستمرار رسيما من من السبب او
 الامام او من نواتر النقل عن احدها وعدم انقطاع ما ذامت ضروريات صلا فلم
 يختلف الحال فيها ولا تختلف ما ذامت كذلك باعتبار فلة المسلمين والمؤمنين العلماء
 وكثيرهم فلو كانوا قد بقول على قلمهم لفقد من عداهم فرضا او كفرهم وصدالاهم وضعف
 لكان في وجود السبب المذكور وبقاء جنسه كفاية في حصول الغرض بقاء وصف الضرورى
 وحكمها هذا باعتبارها في نفسها واما باعتبار علم الجاهل بها فهو وان اختلف باختلاف
 مراتب التوقف على السبب اذ لا يتوقف على امر اخر غيره فلا يعتبر فيه العلم النظرى
 او الضرورى بعلم كثير من العالمين بها ممن لا يعتبر وجودهم في تحق السبب فضلا عن

من حصل من جهة
 من جهة اخرى
 المصنف

الحجج ما فافهم

علمهم بها حتى لو صدق منهم لانكارها لحكم بانذارهم وكفرهم واصل الله بهم وان بلغوا المكثرة
او الفضل والعلما ما بلغوا ولد ذلك حكم بهذا في كثير من فرق المسلمين والعلماء على كثرتهم وتجاوزهم
حقا لا حصاء لانكارهم لها فلا فرق بين موافقهم ومخالفتهم في الحكم بضربتيها اصلا وان
ثم يحصل العلم الضروري بها للكافة بالijtihad والسلامة ونحوه بخلافه الذين يحصل من اخبارهم
او طريقهم بلوغها حدا للضرورة وان لم يتصور وجودها الواقعي لهم عليها ولم يستكشف
موافقهم فيها لا بطريق الضرورة ولا بطريق النظر ويجري مثل هذا في المتواترات التي
تجاوز عددا فليس لها عن حد التواتر بل ثبتت فائدة لا يعتبر في العلم النظري والضروري
هذا الخبر ومن لا يعتبر اخبارهم في تحقق التواتر اصلا فاستكشاف مذاهب سائر المسلمين
او المؤيدين وعلمائهم في الضروريات ما ذا مواكدا ذلك تماثلها معها حدا للضرورة كما
سبق لا لتوقف بلوغها هذا الحد على ذلك واما النظر في ما يدعي فيها الاجماع فهي
امناظية يحتمل خلافها عند كل من القائلين بها قبل تحقق الاجماع عليها وبعد ايضا
لقصور المدرك الواصل اليهم فيها عن فادما لقطع امان جهته للدلالة والسند وقطعية
لم يبلغ بها حدا للضرورة عندهم ويحتمل خالفها على غيرهم ومختلفة باختلاف احوالهم في ذلك
وعلى اقل حال لم يوجد فيها السبيل المقدم الموجب لادراكها الا كانت ضرورية وربما كانت
هي وخلافها ضرورية ولا ثم انقطع سبيل الضرورة واشبهت قهرها كما هو الظاهر في مسألة
الامانة ونحوها احتمال ذلك لا يمتنع ولا يفرض فيها قطعاً واما ما امكن منها ضرورياً ولا
اما لعدم صدق بيان رافع للاشهاد واضاع المراجع والمشهد ولو بنماهم خارجة او
لفلذة النافل لها ولا عدم بلوغه من الكثرة حدا فيفيد العلم الضروري لغيره ولو جود المعاصر
المصنوع فهذا يمنع ان يصل بعد البتة والاشتمال في زمنه الغيبة الى حد الضرورة واولى من
ذلك ما اذا اجتمع الامر فما كانت نظريات في نفسها لاحد الامور المذكورة من اصلية
لوالعارضية لا يمكن بلوغها بعد ذلك الى حد الضرورة فكيف نفاسن الضروريات ويدعي
التزام بينهم او اولويتها منها في حصول العلم بها وباتفاق الكل عليها على نحو ما سبق
كيف يدعي ان الضروريات كانت اولاً ظنية ثم صارت علمية بسبب الاجماع عليها ثم صارت
ضرورية في الدين والمذهب لبدانها عند الجميع وكيف يفرض على ذلك لزوم الاعتراف
بحصول العلم في النظريات ولو كان مجرد كون النظرية صادقة لا للضرورة وكذا فائدة علمية

يوجب لك لزوم دعوى حصول العلم من فتاوى الأئمة وأخبارهم أيضاً لكونها أصلاً لا كلاً
 والنوازل وفساده ظاهر ويلزم أيضاً أن يقال إن كل من لم ينل العلم ما يدرك به الضرر بربا
 ضروره فهو يذرك النظر في نظراً أيضاً وفساده واضح فمن استند في تصحيح دعوى العلم
 بمذاهب الجميع في نظريات الشار إليها إلى ما هو المسلم الثالث في الضرر بربا كان مجوفاً بما ذكرنا
 وأما من استند إلى ذلك لكسوة من حال واستبعد العلم بالاجماع مطلقاً وبعد تكملة العلم
 العلماء وتفرقتهم في الاتفاق كذلك وانكر كون الحدس بلا مشاهد وسماع طريقاً إلى معرفة
 الأراء مطلقاً صائب ذلك كما أصاب يخنا الشهيد في الذكرى حيث قال ما لفظه
 واستبعاد اختصاص علماء الأمامية يستلزم أو لوقية استبعاد حصريهم والجواب أحد
 الحق أن عصا الأئمة الظاهرة تحقق فيها ذلك بالقطع في كثر خصوصيات المذهب
 كالسبح على الرحيل وتوكل الماء الجدي والكف والنامين وبطلان القول والعصية
 وإن لم يتواتر الجبر يقول معصوم بعينه ومن ثم ضعف الشك في الثلاثة الأول بل احتمال
 انتهى ولا يخفى على من مع النظر في ظاهره وخافية أنه يؤكد ما قلنا ولا ينافيه ويقرب
 منه كلام المحقق في أصوله حيث قال لا يقال كيف يعلم اتفاق الأمامية على ذلك مع كثرهم
 وانتشارهم في البلاد لأننا نقول كما يعلم اتفاق المسلمين على كثير من المسائل كما يجاب بخسلة
 واحدة في الموضوع وإن كان لا يوجب ثبوت الثانية والثالثة كما يعلم أنه إذا اجتمع أخ وجدة
 فانه لا قائل بأن الأخ يحو المال دون الجد وغير ذلك من المسائل انتهى ذكر قبل ذلك
 أن الاجماع لا يقرر ما يعلم الاتفاق قصداً بلا يقينه وأنه لا يتحقق ولا يعلم إلا إذا اجتمعوا
 على المسئلة بالقول لصريح أو الفعل والتفريق من بعضهم مع ارتفاع التيقن عنهم في
 جميع ذلك وعلم رضاهم وقال أيضاً قبل هذا بعد ما بطل القول باستحالة الله في نفسه
 ومن الناس من حال العلم به لا في زمن الصحابة نظر إلى كثرة المسلمين انتشارهم وكون ذلك
 لا يعلم إلا بالشافه لهم والنوازل عنهم مما متعذر أن ينمى بلغ هذا الحد ولم يرد ذلك بل
 اتبعه بقوله لا يقال نحن يعلم اتفاق المسلمين على كثير من المسائل كنبوة محمد صلى الله عليه
 والصلوة والخمس وعلم غلبة كثير من المذاهب على بعض البلاد لا ناخيب عن الأول بأنه لا
 معنى للسلم إلا من قال بهذا الأشياء فكان القائل اجتمع المسلمون على نبوة يقول جميع
 من قال بالنبوة على النبوة وما غلبه بعض المذاهب فلا نسلم أن العلم بذلك في أهل البلاد

كلام الشهيد في الذكرى

كلام المحقق في العنايات

الاثباتية بذلك ممنوع بل العلم باجماع المسلمين كلهم شداستحالة لاثباتهم اكثر واشداستحالة
 وان قصد الطعن في الاجماع مظهر ممنوع ايضا لان من هو في طرف لا رضى في بلاد البيعة
 اخبارهم متصلة وخاصة العلماء منهم وهم الذين تراعى قواهم في لياث وول العامة ولهذا لا
 تشاك ولا احد من العلماء ان ليس في اطراف الارض من يوجب غسل بعضنا الطهارة من
 بل تعلم اجماع العلماء في جميع الواضع على ان يوجب غسلة واحدة وكذلك تعلم انه ليس
 الاثمة من يورث المال للاربع ذوات الجداذا اجتماعا بل المنقرح جميع عليهم بينهم ثمة الجدا وبيها
 ونظائر ذلك كثيرة جدا في المسائل التي يعلم اجماع العلماء عليها انتهى فان قصد بذلك ثبات
 امكان العلم باجماعهم في الجملة رد على من خاله مطلقا فلا كلام لثانية ان قصد بذلك ثبات
 لا زال هو وغيره يدعون فيه اجماع المسلمين والاثماتية من المسائل الكثيرة التي لا تحصى
 يجعلونه هو الحق فيها كما ترى وليس فيما استند اليه شهادة على ذلك صلا ووجه ذلك
 يعرف مما يتبين ومنه يظهر ما في كلام المتصفي في الذريعة ايضا حيث قال الملقول عن تقي الجا
 لتعد بالطريق اليه فجملة الاثبات تعلم اجماع الخلق الكثرة على المذهب الواحد وترفع
 عنا الشبهة في ذلك ما بالمشاهدة او النقل تعلم من اجماعهم وانفاهم على الشيء الواحد ما يجرى
 في الجلاء والظهور وجرى العلم بالبلدان ولا مضا والوقائع الكبار ونحن نعلم ان المسلمين كلهم
 متفقون على تحريم الخمر وطى الاثماء وان لم نلق كل مسلم في الشرق والغرب السهل والجبل
 ونعلم ايضا ان اليهود والنصارى متفقون على القول بقتل المسيح صلبيته ان كلامنا في
 كل يهودى ونصارى في الشرق والغرب من منع العلم بانكرهه وكان مكابرا مباهتا انتهى
 وكذا ما في كلامه في الردية حيث قال بعد ما نقلنا عنه سابقا وليس الاكلام عن كل
 عالم من علماء الاثماتية واسمه نسبة يجب ان لا تكون غالين على الجملة بمذهبهم انه موافق
 لما عرفنا عن اسم نسبة لان العلم باقوال الفرق ومذهبها يعلم ضرورة على سبيل الجملة
 انا باللقيا والمشافهة وبالاخبار والنواثره وان لم يقتصر هذا العلم الى تمييز الاشخاص و
 تعيينهم وتبيينهم لا نعلم ضرورة ان كل عالم من علماء الاثماتية مذهب الى ان لا يمازج
 ان يكون معصوما منصوفا عليه ان لم نعلم كل فائلا بذلك وذا مذهب ليعينه واسمه
 نسبة وهكذا نقول في العلم باجماع علماء كل فرقة من فرق المسلمين ان الجملة فيه متميزة من
 التفصيل ليس العلم بالجملة مقتضى العلم بالتفصيل وقد علمنا انه لا امان في لقينا عا

في رد على المتصفي
 في الرد على المتصفي

كلام المتصفي في الرد

وشاهدناه لا وهو عند المناجزة والمناخدة يقتضي بطلان اجمع عليه علمائنا عليه سؤله عنهما
 وبلدته ولم نعرف بهما وكذلك كل امل فخرنا عنه في شرق وغرب وسهل وجبل عرفناه بنسبه
 واسمه ولم نعرفه فمد عرفنا بالاخبار المتواترة التي ايقدها ليدقق الحق لا يمكن سنادها الى جماعة
 باعيانهم لظهورها وانتشارها انهم كلهم قائلون بهذه المذهب المعروفة المألوفة حتى ان
 من خالف منهم في شيء في حق من المذرع عرفه خلفه وضبطه ومنه من غير ما قال وقد استقصينا
 هذا الكلام في المسائل الثمانية اشار بذلك الى ما ياتي من كلامنا فيهم قال ونحن اذا
 ادعينا اجماع الامامية او غيرها على مذهب من المذاهب فانخصر بهذا الدعوى من عرفنا
 باسمه ونسبه دون من لم نعرفه بل العلم بالانتماء عام لمن عرفناه منفصلا اولي لم نعرفه على هذا
 الوجه ثم قال في الجواب عن قول الوردة على نفسه لا يجوز ان يكون في علمنا الامامية من خالف
 اصحابه مذهب من مذاهبهم يستقر ذلك ونخصي عليه لدمور فيطوى خبر خلافه لان لعاد
 ما حرت ببلدك لان ما دنا هذا العالم الى الخلاف في ذلك المذهب يدعوه الى علانه و
 اظهاره ليتبين فيه ويتأكد به في اعتقاده وما هذا سبيله يحكم الغادة ظهوره ونفاؤه
 حصول العلم به لا يتامع استمراره وكرهوا له ظهور عليه ما يجوز علم الخفي خبر خلافه لا يجوز
 جماع من العلماء يخالفون من عرفنا مذاهب من العلماء يخالفون من عرفنا مذاهب من العلماء
 انما في اصول الدين وفي فروعها وفي علم العربية والنحو واللغة يخفي خلافهم وينطوى مرهم
 يجوز ذلك يؤدي من الجمل ان لا يما هو معروف مسطور انما ياتي عنه نحو ذلك النبيا
 وفساده ظاهرهما بقاء وما يبين في تضاعيفا الطالب لا يبين ولا يبالغ في دعوى العلم
 الضمير في هذا المذهب خاد العلماء واثباتها وفي دعا جريان العادة بظهورها واشتهارها ما
 عليهم من اظهارها وعدم اخفاها ولم ينظر الى ما هو من الضرر بان من الخفاء لا يطلعوا عليها
 وتضانيهم في الظهور والخفاء ولم يفرق بين من عرفنا منهم باسمه ونسبه تضنيهم من لم
 يكن كذلك ولا بين من خفي عنهم الى مذهب استمر عليه مدة طويلة حتى عليه الى الخصم
 من عدل عنده ان يجد له قول الخوازم يشهر عنه ولا بين جماعه كغيره انفقوا على قول وجبنا
 فليكن واحد لا ماني له ولا بين من كان من اهل الكتب الذين جرت العادة بنقل خلافهم بعد
 تضنيهم الكتب الموضوعة لذلك ومن لم يكن كذلك وهذا يقتضي ان يكون كل واحد منهم
 الى مذهب مذهب في اتي حال كان في اتي ما كان في اتي ما كان ان بلغ في القول الى ان جعل الله

رَدُّ عَلَى الرَّسُولِ

نسب عظم شأننا وسلطاننا وكثر انبعاثنا واعواننا واشتد بهد هبنا عما واطلنا وادوم انارنا
 واشهر اخبارنا من سيدنا رسولنا خاتم الانبياء صلى الله عليه واله هذا حد لا يبلغ منه يدوهو
 لازم لمن ادعى ما زبر ولا سيما اذا كان ممن لم يزل يناظر الخصوم ويأجرهم في تجويزه خفاء كثير من
 اقوال النبي ونصوصه الاحكام الشرعية في ما ندره وبعد عن كثير من الصحابة ومعتقها و
 تجويزه على الامم الكمان المتواتر من الشريعة وغيرها واعتماد الامم منه على كونه الامم من
 وزانها ومنع ذلك يؤدى من القبح في الديانات الى ما هو معلوم مشهور وقد صرح هو
 في الشافعي بان كل شيء كانت له داعي الى نقله للعقلاء ولبعضهم ثابته معلوم منهم بحج كما في كل
 شيء جازان يدخل فيه داعي الكمان والنقل مما جازنا فيه لكن في غير كل ما يرد من عينا
 المسائل بهذا الاعتبار قال في الدرر دهب على الفونا في الامم الى ان منناع الكمان
 واستحالته في الجماعات كثيرة بحري استحالة الامتثال الكذب عليهم قال الصحيح
 الذي تشهد به اصولنا واصولهم انه لا يجوز على الجماعات ان تجتمع على انفعال ولا كتمان الايمان
 يجمعها وسبب يؤلف بين دواعيها ثم قال قد بينا في الشافعي ان الجماعات لا يجوز ان يكون
 عدوة وحسد وبغضا وانما فاضيلها معينة لرحمة وعادة ولا يرونها ولا يذكرها
 وان لم يتواطوا على ذلك وقال ايضا انه غير متنع ان تتفق داعي الامم على كتمان حادث من
 الحوادث وحكم من الاحكام حتى لا يفسد منهم الا الاحاد وانما يحكم بطلان ذلك لعدم وجوب ذلك
 الى نقله وارتفاع التصور عنه ولا يخفى انه اذا كان هذا حال ما بيننا عليه احكام الشريعة
 بعد ظهوره لا سيما السماع والشهادة فكيف حال اقوال خاد العلماء التي لا يجب اظهارها
 نقلها ولا يثبت ثبوتها ويمكن عدم اطلاع احد عليها اصلا او قل الطلع عليها او مؤنة قبل
 نقلها او عدم الداعي الى ذكرها ولا سيما مع وجود من يجوز تظليلهم عندهم وعدم جواز تظليل
 الميت كما هو المعروف بينهم فتجوز خفاها هو الصحيح لكن لا تعتبر شائبة الخفاء وبطلان منفع
 اوضح من ان يخفى ويأتي في الوجه الثالث عند في الدرر ما يشهد بذلك ايضا ولعله
 بجعل على ما ذكره في الرسلات وغيرها فيما يدعيه كثير من الاجماع في موضع الخلاف فيكون
 منشأ ذلك عدم وقوفه عليه بناء على نفيه لعدائته وهدا يوجب مدحا عظيما في
 اجماعه كما لا يخفى وكافي بموافقه له من الافاضل على ذلك يتبين حكم الاحمال وجود الخالف مع
 عدم ظهوره كحكم الاحمال وجود متعاضل القران مقتضى بطلان اعجاز مع عدم ظهوره

كل ما في الدنيا

كل ما في الدنيا

كل ما في الدنيا

فكان انك باطل لما قلنا انك لا تدري فكل ذلك هذا وهو من اعجاب القياس اغربا لتطير
 ابن بقر هذا من ادواتي فستبينهما نغضه لنباس لام على يد ذلك العجب من ذلك لا نشأ
 الى قول امير المؤمنين لا يبدل الحسن لو كان تركك شرك لا نكك وسله طر ايتنا ان ملكه سلطانا
 ولعرفت صفتي فغاله وهو على حال اظهره نادا كما لا يخفى منتهى العجز على الاستدلال على
 الشريك بعدم وجودنا رضاء الكمالية التي هي من مقتضيات وجوب الوجود ولو ازم الربوبية
 وابن هذا ما نحن فيه فلو قيل قياسا على ذلك في كل مسئلة لو كان مخالف للعلماء الذين عرف
 اقوالهم في ذلك لانا في قولنا اننا لما قولنا انظرنا ولا ياتنا ان ذلك في كتبنا او كتب كثير
 او قيل لو كان علماء اخر غير من عرفناه لاستهزأهم وانك اقوالهم كتبهم كذبهم وجعل منتهى
 الفذ متبين منا على العادة لا العقل لكونها مشد في فادنا العلم لتع ذلك واطل بنايتنا من
 وجوه شتى وقد تبين ايضا بما ذكرناه اننا انما استشهد به الاستناد الى شريف طاب ثراه
 في المقام من اتفاق العلماء الاثبات على نيل الاجماع من عصر الامامة الى ما نانا هذا في اصول
 الدين وفروعه بحيث لا يمكن دفعه ولا حمل على الجاز او تغيير الاصطلاح ان تصدق اثبات
 وقوع العلم على الوجه المذكور في المواضع التي جعلنا الكلام فيها مفتوحا لانه نعم من المذهب
 ولا يتامع وجود وجوه اخرى يمكن ابتناء كثير من اجماعناهم عليها ولا توقف على العلم بانقل
 الجميع وان قصد غير ذلك فلا ينافي ما قلنا وانصفي في الباب بتحقيق دعوى الاجماع على
 نحو ما ذكر من بعضهم وكثير منهم وهو معلوم وتشهد به كتبهم في الاصول والفروع الا
 لا يصلح الاستشهاد ولا يتامع استظهار الخلاف ودعوى الاتفاق مع ذلك لا يثبت تجاز
 العلم به على ما ذكرنا ان هو المراد بعين المصادرة وبما عدها الخصم نوع مكابر وجلالة
 شأنه ما ظاهرا وقد استشهد ايضا باطباء الجميع حتى المنكر للاجماع على نيل الشهرة من
 غير كبير مع ان الكثرة والانتشار لو منعنا من العلم بالاجماع لنعنا من العلم بالشهرة ايضا اذ
 يفي لا نفر من العلماء المنتهين في الافان جميعا كثيرا وافضلون لشاذ وبخالفون لشهرو فلا
 يبقى معدا لاذ شاذ ولا المشهور مشهور وهو مدفع ايضا لان بناء دعوى الشهرة على
 الحد من العلم القطعي لا على قياس الجاهول بالعلوم مع ظهور الخلاف وجعل ذلك ان كان
 هو المراد من الاستشهاد اظاهر لفتا وخارج عن هج السداد فليس صلح الحدس على حد
 القطع في دعوى الاجماع بل يصح في دعوى الشهرة فكيف تقاس عليها ويقي القياس لا

هذا هو الوجه في دعوى الاجماع
 وهو الوجه في دعوى الشهرة

هذا هو الوجه في دعوى الشهرة
 وهو الوجه في دعوى الاجماع

عليه بل ينبغي القطع بفساده في المقيس عليه ولم يستمع بحجة الشهرة فضلا عن ان تكون
 حجة بيّنة لا يخفى جوبها على احد من الجمهورين وعدم العلم بسببها ولا يعلم الجمهور
 بها ولا باعتماد المتأخرين عليها العلم بمقتضاها وكثرة اختلاف الشهرة باختلاف الزمنة و
 شيوع تعارض الشهرة القديمة والحديثة وانذار كثير من الكتب لنا لفظه وعلى هذا بعد
 ظهور الخلاف المشهور والاعتراف بوجود علماء كثيرين لا نعرفهم الا اقوالهم لا وجه لدعوى
 العلم بموافقتهم للمشهور واباشتهار ايضا بينهم فلا يستقيم بناء دعوى الشهرة المنذولة
 بينهم على ذلك بل ينبغي بناؤها على ظهورها بالحكم بين العلماء المشاهير الذين ظهرت
 كلمتهم واستبان مذهبهم ونذول النقل عنهم ومثله يكفي في تصحيح الدعوى مع ظهور
 المتدعي شهادة الامارات عليه كما لا حظ عدد القائلين العريين وغيرها ويجعل منه
 ظن الصدق والرجحان الذي هو المطلوب منها في مقام التقوية والتجريح للاخبار او
 للاقوال بناء على حجة بنفسها فلا يحتاج الى دعوى لعلم باشتهارها بالخبر والحكم بين جميع علماء
 الامم في جميع الاعصار ولا ينبغي الاقحام على ذلك حتى يتقضى باحتمال ما ذكر كما استغنى
 دعوى الاجماع المبينة على العلم والقطع والعلم بما ستوعى ان من منكري الاجماع وغيرهم
 من فاح في الشهرة المنذولة ولزمتهم ايضا لكونها غائبا بعد الشيخ ومُسْتَنَدُ اليه الفصل
 الحسن ظن من بعده وبترجيح مع انه واحد لا تقليد على وجه محرم عندهم كما توهمه
 اصيل هذا او استبعد وقد استبعد بعضهم ذلك من كلام جماعة من الافاضل كالشيخ
 المحض ابن طائوس العلامة في اوائل المتن غير على هذا لا يعلم محققها بين سائر
 العلماء من غاصر او سبقه الى عصا الامة عليهم السلام فلا يتم الاشهاد عليهم وقد نصنا
 على خطأ الناقلين لها كثيرا باعتبار انهم فيها على الحدس الخاص من تتبع كلمات المشاهير
 المتبحرين والاقصاء على كتب معرفة معدودة للمتأخرين وربما يخطئ بعضهم في جعل مثلها
 مع عدم ظهورها بالخالف منهم او استدواها جماعة مع انها لا تصلح شهرة هذا مع ان كثير من
 كتب اصحابنا ما لم يصل اليها فكيف لو وصلنا وهذا يقتضي من الحدس الذي عليه
 وسبب ان من طرق الاجماع العروفة بينهم وجود جماعة مجهولة النسب في الجمع وهذا
 بالاولوية وجود مجهولين لم تعرفوا اقوالهم ولم تنقل اخبارهم ولم يشتهروا بهم وصرح الشيخ
 الشهيد في بعض الوجوه الالهية باعتبار اقوال من لا يكون ظاهرا من الامامية اذا حصل

كلام في الشهرة

يكون أظهاو لبعض المذاهب الفاسدة لغرب من التبعة لاندنيا واعتمادا ولا ريب ان هذا
 ممن يخفى قوله ايضا ففضائل الامم في الاغلب لا يتبين في هذه الامم ان هؤلاء الامم على هذا
 المشاهير المعروفين بالاعيان لشاروكتهم في البلدان فان تم بذلك طريق الاستكشاف
 على ما بين في هذا الوجه السائل المشا واليه سائفا لاجتماع الاستناد فيها الى الاجماع البينة
 عليه الا فلا وهو الظاهر غالبا ويجري نحو ذلك في جملة من اوجوه الاينة ايضا ولقد وقعت
 على كلام الحق في اول المغيرة سبيل فصار فيه على من ذكر من الفضلاء ناس كثر منها وهو
 انه لما كان فضائلنا رضوان عليهم في الكثرة الى حد يتعسر ضبط عددهم ويتعذر حصر
 اقوالهم لا تساعدها وانتشارها وكثرة ما صنّفوه وكانت مع ذلك مختصرة في اقوال جماعة من
 فضلاء المتأخرين جرت ابايراد كلام من اشتهر فضله وعرف ثقته من فضلاء الاخبار وحقه
 الاختبار وجوده الاغنيا واقصر من كتب الافاضل على ما بان في جملتها وهم وعرف بهما هم
 وعليه اعتمادهم فمن اخبر نقله الحسن بن محبوب البرزنجي الحسين بن سعيد والفضيل
 شاذان ويونس بن عبد الرحمن ومن المتأخرين محمد بن بابويه الكليني من اصحاب كتب
 الفناوى على بن بابويه وابن الجعيد وابن ابي عقيل المعيد وعلم الهدى والشيخ الطوسي
 ملخصا وزاد في ضلالا خاصة اتباع الثلاثة وهم الجلي والديلمي والفاطمي فاذا ذكره ولا يعضد
 ما ذكرناه وما نقلناه عن المتأخرين غير واما ما ادعاه من نخصنا اقوال الاصحاب في اقوال جماعة
 من المتأخرين وقد تبعه عليه التمهيد في الذكرى حثا لثم انه لم يخص جميع الاختلاف ونحو
 في اقوال متأخرى ففهمنا الاصحاب كما نزع العامة ان مذاهب السليمان نخصرت في عقول
 فلذلك وردنا في هذا الكتاب كرههم وعرضنا عن نقد منهم لدخول قوله فيهم ليس لهم
 منه لا منشأ والمذهب تبدل الاقوال بل يصحح ما بهض عليه الاستدلال انتهى لو لا
 لدخول قوله فيهم لا يمكن حمل كلامه على قصد تحديد انحصار مذاهب الشيعة في اقوال
 المتأخرين كما هو مقتضى التنظير بمذاهب العامة وقضية ما ياتي عن في نقضه مذهب
 الشيخ وطريقه في الاجماع لا انحصار مذاهبهم مظم فيها كما هو مقتضى كلام الحق في
 كان فهو مناف لما ذكره الحق ولا وغيره فانه مع الاعتراف بتعسر ضبط عددهم وتعدد
 حصر اقوالهم كيف يعلم انحصارها في اقوال فضلاء المتأخرين وعن جماعة منهم ما أكد
 اخرج ذلك من باب التعميم بالغيث ادخله فيما لا يعزير ريب وكيف يجري عليه من غير عن

كلام الحق في الشيعة

اي انتم عن اولئك في غير ذلك
 في غير ذلك

كلام الشيعة في الامم

في بيان ما ذكرناه او بالامكان كغيره من غير
 اي ما ادعاه الحق عليه
 في غير ذلك

كل نقص يتجلى عن كل عيب ثم ان سلنا حصول العلم بذلك والظن المعتد بنظرنا الى علمنا
 خلافهم وتروا المناخرين لتفلة مادة عدم فلا ريب في عدم دلالة تعرض المناخرين لسئلة
 وحكمها على تعرض المعتدين لها وموطنهم لم فيها وفاقا وخلافا وان شدد قول عند
 هؤلاء لا يدل على شذوذه عندنا ولعلك ولا شهرة بينهم على شهرة بين من قبلهم فرب قول
 يبلغ الشذوذ الى هجره حتى لا يعتد به ويدعى الاجماع على خلافه مع حدو شذوذه
 وب قول ترقى شهرته الى هجره خلافه مع تجد دأستهارة وانقطاع طريق الظاهر والاشاع
 والنال يدان على في مثله ومن ثم وقع الكلام في تعارض الشهرة القديمة والحديثة كما
 بين في محله فلهذا اقولهم فيسأل الجواب مكان مدخل عظيم في الباب بلا انزياح ما دنا
 الى الاجتهاد بالبراد كلام من كره لا يقضي فساد غيره بحيث لا يكون له دخل مع معرفة الاجماع
 والخلاف فلان حاول هو واحد من يقف على كالمه وكلام الشهيد وينبع منه جملتان ان يكلف
 ايضا في دعوى الاجماع البسيط والمركب على ما ظهر له من لجامع المناخرين وجماعة من
 فضلائهم وغيرهم ايضا ممن ذكرهم المحقق لثمة كشف عن اجماع من عداهم من متقدميهم
 ومخلفيهم ايضا واغنا عن معرفة اجماعهم لا استقلال بالجمعة مع مخالفتهم فلا يكاد يستقيم
 على الوصل المذكور بل على بعض الوجوه لا بد ان تمت كما لا يخفى على ان المعتدين من اخنا
 نعلمهم وادراك كلامهم وذكر اقوالهم لم نقف على مذهبهم ولا مذهب بعضهم ولا اوردها
 هو في كتابه ولا غيره الا في مسائل نادرة اذا ليست بغیرها الحق بالمعدنات لا سيما
 اذا لوحظت المسائل التي علمت مذاهب جميعهم فيها فانها يمكن ان تعد منها ومن العلل
 انه كانت لهم مذاهب في سائر المسائل المحتاج اليها اوكثر منها لانهم من رباب الاجتهاد و
 الفتوى كما هو ظاهر ما ذكره هو وغيره في شأنهم لا من اهل التقليد والاستفتاء وقد
 فضا على بعضهم من غير المعتد اليه واخر كتاب الحج اوائل المناجر ما لم نقل ولم يتجاوز ذلك
 حتى يذكر فيه ما وقف عليه من اقوالهم في سائر المسائل ويقف عليها من بعد ايضا بنقله
 روى الحق في سنن طرقات لتلزم عن البرنطخ جامعا لذلك هو من الاصول العظمى عن الرضا
 مشافهة ما هو مخالف لما عليه اجماع الامامة في ظاهر وظاهر العلل ويمكن جود نظائره
 وغيره مما عرض مناخر الاصحاب عن ذكره ومثل ذلك ربما اخل بالاجماع كما لا يخفى و
 لقد كان في عصائهم وقلمهم وبقدهم الى زمنه المناخرين في ضلاله فضلا عن اخرون

فبما لا يخفى من ان
 المناخرين في
 الاجماع

واحق الصبر

بعض أهل التكاثر

بعض أهل التكاثر

لا شبهة في بلوغهم الدرجة العظمى المرتبة القصوى في العلم والفنوى فلم يكن ليصير جميع
فناوهم المحتاج في الإجماع إلى معرفتها فيما نقله هو وغيره عنهم المسائل الشاذة النادرة جدا بعض
مسائل الصلوة والنكاح والطلاق والخلع والعقد والوارث والحد وغيرهما مما ذكرها فيها
مذاهبهم ومذاهب بعضهم ورووا أخبارا موقوفة عليهم مما فتح مسند وغيره والمتأخرون
منهم من تعرضوا لقولهم فمنهم من قل نقل الفنوى عن غيري كاد أن لا يعدد أقوال مذاهب أصلا
كالشيخ مع كمال تجرد في العلوم الشرعية ونهاية جلاله عند الخاصة والعامة حتى أن نزل
وهو من سابطين الخالفين صرح في جامعياته بمحمد مذهب لا مائتة على أصل المائتة
الثانية بعد ما ذكر أن بالحسن رضا عليه السلام مجده على رأس المائة الثانية وحكى
بعض أصحابنا ذلك عن غيري لا يثمنهم أيضا ومن العلوم أن استنباط مذهب أهل السنة
النظرية التي جعلنا الكلام فيها من كتابه الكافي الذي صنفه في عشرين سنة وليس له
في لفقه غيره كما يظهر من كتب الرجال غيرها صعب جدا وإذا اتفق فغاية الندرة قطعاً
وربما يظهر فيما روي خبراً ومختلفات مذهب لا يعدوها أما تعيينه لوجود المرجح في
عنده أو دعوى بناءً فيها على التحية بعد كما يظهر من أول كتابه فغير معلوم والباقيون من
غير الشيخ والفاضل يعرف مذهبهم في كثير من المسائل وأكثرها ولم يقر من بعضهم باستقصاء
جميع ما تعرضوا له في كتبهم وفناوهم فضل عما تركوه حتى أنهم ربما نقلوا عنهم بعض العبارات
المنبذة منها أحكام عديدة ولم يقلوا منهم في محل الحاجة لأبعضها فظهر لغيرهم أن
في أمره مع أنه دخل في معرفة الإجماع والخلاف وربما نقلوا عنهم بعض العبارات المنبذة
منها الأحكام عديدة ولم يقلوا منهم في محل الحاجة لأبعضها فظهر لغيرهم أن
مع أن له دخلاً في معرفة الإجماع والخلاف وربما نقلوا عنهم خلاف ما هو الظاهر من كتبهم
وفناوهم ومن بعض ما حقه أنهم ربما حملوا بعض عباراتهم التي ذكروها على خلاف ما هو المستفاد
منها أو على ما يحتملها وغيره مع أن جميع ذلك دخلاً فيما ذكر وقد كان في زمنه هؤلاء على
طولها فضلاً عن من رآه باللسان وروى ما حكى الشهيد الثاني في ذكره وغاية المراد وغيره
أقوالهم في مسائل كثيرة متفرقة في أبواب الفقه ولولا ما نقل عنهم لكانت نعم أن الإجماع على
خلافهم نظر إلى الأقوال الشائعة عندهم والحد من المذاهب بينهم ولا ينبغي احتمال وجوب
نظرها فيما لم يذكر في لفقه لعلنا نعرض فيها للأقوال لا سيما على وجه الاستقصاء

الاعراض منها عن افعال متقدمة في الفقه كالتين مما نقلنا عنها مع اتمام استعداد كتاب الصلوة
ولا في غاية المراد لها موضوعا لبيان ما استشكله العالم في الارشاد غير وافيه ايضا
جميع الاقوال في غير هذا من كتبهم لعدم وضعها لاستقصاء ما بهم حتى ان كتاب الخلف
الموضوع للخلافات خال عن كثير منها وكثير من الاقوال المعروفة بما ذكره فيها فضلا
عن غيرها ثم من بعد اتباع الثلاثة الى ما كان ينبغي ذكره وادريس ثم منها الى ما كان لفاضلين
على طول لذة وكثرة الفضلاء ولم تقف على كتب غيرهم وفناوهم الا كما شئت وندروا لفضلهم
يقصوا ما ذهب هؤلاء المشاهير والمعددين في كتبهم فضلا عن غيرها وغيرهم وعلى هذا
النول حال من بعدهم الى ما نأخذنا قال المعروف نقل اقوال جماعة منهم لا على وجه استقصاء
والوجود لشداد جملتها لاجمعها وقد تقدم عن كتاب الذكرى انه ليل تعرض منه
انتشار المذهب وتبدل الاقوال بل يصحح ما به بعض عليه الاستدلال وعلى هذا جنة
غيره ايضا غالبا ولو ان طريقة الفاضلين والشهيد واضلهم حوث على الاخطاء بجميع ما
كان في رتبهم من كتب من تقدمهم وغاصرهم والاستخراج لكل ما يستفاد منها مما يعتقد
بشانه ونقل جميع ذلك في كتبهم تفصيلا واجمالا لكان الامر هون وان لهم ايضا قول
كثير مما يصل اليهم ولم يصلوا اليه لكنهم مع هذا لم يصنعوا ذلك وربما خالوا بعضهم
في ناد من المسائل مما اشذت ليل الحاجة وعتت بالباوئى وفل فيه الموافق لفرق الشيل
الشداد لاقوالهم فاحاج الى ذكر اقوال غيرهم وفي غير ذلك من المسائل فبدت بتسمهم
ونقلهم اقوال كثيرة غير مشهورة ومن هنا يظهر ان عدم ذكره وكونه من قبلهم كالشيخ
المرتضى لا قول كثير من العلماء في اكثر المسائل ومعضنها لا يدل على ان لا قول لهم فيها اصلا
لجري جهادهم قوتا وفضلا ولا على الموافقة لغيرهم اذ كروه كما نوهه بعض من سبق فان ذلك
ما يمكنه شواهدا لوجدان ولا يكفي في مقام دعوى لعلم واقامة البرهان وربما يستقيم
في المسائل المشهورة بالنسبة الى المشاهير الذين استقامت الطريقة على خلافهم مع
وجوده لا يخلو من ريبه ايضا بعد فرض استقامة الطريقة على ذلك هذا مع ان فرض الخبر
الفعل لا يخرج صاحبه من اهلنا ولا يفسط قوله عن الاعتبار ولا يوجب خروج اجماع من
عداه من اجماع التكويني ونحوه مما ليس حجة عندنا وفرض الموافقة يفرض قول الاول
ومرغمانه مع اجماع جميع من عداه او خلافهم بحيث لا يؤول الى اجماع البسيط والركب على ما

ينقصوا

ان لا نقل من غير
ففيه ما عدا ذلك
من افعال متقدمة

العلماء
على ما ينبغي
من التمسك بالحق
والاجتناب عن الباطل

وجبر عدم نقل
أقوال الحق
مساخنة بالباطل

كلام لا يوافق
الحق

هو المتعارف بينهم فلا يقتضون الاستغناء عن معرفته وخلوها من المفادئ مطلقاً ثم انه قد جرت
طريقة كثير من العلماء على عدم الاعتراف في دعوى الاجماع ونقل القول بمغاصيرهم ومن قياتهم
ومن لم تشهروا بهم وكتبهم مع ان فيهم من فاق على كثير من تقدمهم ممن ائتمروا باقوالهم ونذال
تدوين مصنفاتهم ذلك اما لاهوال غالب من عدم اشتهار الكتب الابعة موت مصنفها
اول غير ذلك مما ياتي في الاشارة اليه عن ترتيب ونحوه وربما يدعي بعضهم الى عدم نقل اقوال
مشايخهم رعاية لنادب معهم لعدم استحسانهم التصريح بمخالفاتهم والاهتمام لان اقوالهم
خفية وتعرف بنقل تلامذتهم وقد روي عن الصادق عليه السلام نظيره في سبب عدم
تحمل امير المؤمنين عليه السلام لسيد الانام صلى الله عليه واله حين راد الصغول كسيرة الاصنام
فقال لبيته عليهما السلام وينبغي ان يحل على مثل هذا ما صدر من العلماء طاب ثراه من الاعراض
غالباً عن نقل مذاهب مشايخه الذين فاقوا على كثير من الاول والاخر كواله والحق والحق
والسيد الفاضل في الفضائل احمد بن طائوس قدس سره وراحمهم ولعله لما ذكرنا ما نقل
بعض اقوال الحق معتبراً عنه ببعض الاصحاب وبعض العلماء وهذا فيما اذا خالفوا في نقل
قوله من احد من قبله حتى يستغنى بنقله عن التعرض لاختلاف شيخه وفي حق على من اجاد النظر
كتبهما ان كتب الحق كانت مرجع العلماء وعماده واما ما نصب عينيه عند التصفية
الخبر وكثير ما ياتي بنفسه عباد الله بالتغيير والتغيير يسير فكيف لا يعتد باقواله ولا
يعتد بخلافه اللهم الا اذا كان مسبباً بالاجماع في نظره وهذا بعيد جداً من مثله
فيكون الوجه في عدم نقله عنه الا نادراً هو ما ذكرنا وقد انضح بما بيناه من جوه شئنا انه
بعد انتشار العلماء يبعد العلم في المسائل النظرية المشار اليها سابقاً باقوالهم جميعاً في
جميع الاعضاء الماضية واما ما في بعضها فمختص على وجه محدد في المقام متعسر جداً وكاد ان
يكون متعدياً ايضا الا نادراً وقد تقدم عن الحق في اصوله والشهيد في الذكرى ما
يشهد بذلك وقد تمت بعد بيان كلامنا على الحق في الحقيقين احبنا الحقا هنا لانه يصلح
ان يتخذ وزراً ومعضداً لما بيننا وشاهدنا على ما حققنا فانه قال في حواشيه على شرح المحضر
بعد كلام في المقام لا يخفى ان بما قررنا لا يثبت الاجماع الا في بعض ما كان من ضرورات الدين
او كان في حكمه مما عليه الدلائل الواضحة التي لا تقبل التشكيك بوجه فانه يعلم الاجماع فيها
مستبداً من تلك الضرورة والدلائل الواضحة ثم قال انت تعلم ان فيما كان من هذا

القبيل لافائدة يعتد بها في ثبات الاجماع ولا يضر انكار شؤته فلو انقضت المنكرين على انكاره فيما
 لم يكن ضرر فدايئنا او في حكمه ما ذكرنا واحتاج مقرر شؤته فيه الى التخصيص والتقييد بالنقل
 فيما سبق كما يرشد اليه محجهم ايضا فكان ما ذكرناه من الاحتمال ان قوى نفي شؤته وادعاء الضمير
 في خلافها مما لا يسمع انتهى تداسر سلطان العلماء قبله الى ما ذكر في تعليقه على المعالم نصا وهو
 جيد جدا واذ اتممت وانضج ما ذكرنا من نقد العلم بجميع الاقوال فحيث توقف لكشف المعبر
 الاجماع على استقصائها اشكل الامر حيث حصل بدونه كان ممكنا سؤالا مستغنى الكاشف ح
 اجماعا ام لا ويعضد هذا ان العلماء لم يل كل منهم في عصره اجماع العلماء المعاصرين او
 الماضين او الجميع يستكشف منه على اختلاف اطوارهم وانما هم ونفاوت اعدادهم واستقلال
 ما هو السبب في حجة فلا يتوقف لكشف على اجماع اللاحقين الذين هم ماضون بالنسبة الى
 من تاخر عنهم فلا يتوقف عليه اجماع السابقين مطافا فاعني اقول المناخرين في كل عصر
 مع وجود سائر العلماء قبله مما لا استقلال لاجماعهم بالحجة نظر الى بعض الوجوه الالهية
 او لكشف عن اجماع اسلافهم حيث لم يعلم بخلافهم ولا غنصا احدهما بالآخر وعدم بلوغ كل
 من الفريقين من الكثرة الى ان تستقل اقوالهم بالكشف المعبر فاحتج الى ما عاين اقول الجميع س
 الامكان في يحصل من اجماعهم ذلك فلا يلزم الاختياج الى ما عاين اذ انما فلا يلزم الاختياج
 الى مستقصاء اقوال علماء عصر واحد ايضا الاعلى بعض الوجوه الالهية وعلى هذا الحاجة
 في الوجه الذي ذكرنا الى تركاب الحدس الغيبي المضطرب في الاساس ولا اثر لها في تحصيل
 الكشف ورفع الالتباس فاعني اذ في كل عصر وانما علم من اقوال الاصحاب قديما و
 حديثا سمعا او نقلانا استكشف مما توافق منها بانفسها ما هو الحق مطلقا ولو منع
 احتمال عدول رايها وبعضهم وجود خلاف لهم في الواقع او مع تحقق ذلك فذلك الحق
 البالغة لنا مضه بالاختياج والحق الواضحة لنا فند في مقام الاحتياج الا فلا كما لا يخفى هذا
 انصت فيما يمكن ان يحصل في هذا المقام لتحصيل هذا الطريق من طرق مستنبط الاحكام
 التي لا تنال الا بالوحى والالهام فاي ان نخطا الى ما لا يقبل منك حجة ولا متعدد زويق
 القيام الامر الثاني من جهة تعدد الاطراف في غالب زمرة الغيبة باقوال اصحاب الامم و
 ذلك لا خفاء كثير منهم وتترهم في عصاهم وكما هم لدا هبهم خوفا من عدا الائمة ثم اعد
 وتفرقهم في افاق الارض فانصبا شرفا وغربا وقله كتب فتاويهم وعدم انضباط اراهم

على صاحبها ان لا يفتخر
 على خلقه ولا يفتخر
 على ما اوتى من الله

والله اعلم
 بالصواب

واغراض المناخرين عنهم عن نقل معظم افوالهم واخصا الطرق اليها غالبا فيما روه واتخاذ
 من الاخبار وما اوردوا باب كتبهم من والاراء والانتظار خاصه في عناوين الفصول
 ومعاقد الابواب بطريق الحكم والفتوى كما ينفق نادرا وبالاخلاق على ما ذكرنا وفيها من
 الروايات كما هو الغالب فيها مع اتحاد المرقى وتوافقه ووضوح دلالة وطرح المخالف
 او تاويله وهذا كله مع ندرته قد خفي علينا اذ لم يضبط المطلاعون عليه من قديمنا احتجا
 وقد استعمل بعدهم معظم كتبهم وكثير من اخبارهم وكثير الاختلاف والالتباس المتخوف
 من الاخبار التي عليها بنى فتواهم وعلمهم وصل فيها مفاسد اخر عديدة من قبل الزوا
 والكتب وقد سبق عن الشيخ في هذه ان اختلاف الامامية قبله في الاحكام التي اشار اليها
 قد زاد على اختلاف في حقيقه والشافيه ومالك وان بنى علمهم واختلافهم على اخبار
 الاحاد الغير الموجبه للعالم وقال شيخنا المجلسي اطلع مرارة العقول في الامناء لم يكن شائعا
 في تلك الا زمانه الشافعي من الكيئة وما قبله بل كان مذكرا لهم على نقل الاخبار وكانت
 تصانيفهم مقصورة على جمع الاخبار وروايتها وتدوينها قال ايضا ان الاطلاع على
 الخبر الجتمع عليه بطريق الامناء مستحيل متعذر ثم ذكر ان معرفة المشهور وعلى هذا القول
 متعذرة ايضا ومن المعلوم انه قد اجتمع عنده من اصول الفيدما وكتبهم ما لم يوجد عند
 غيره من المناخرين فاذا كان مع ذلك قد حكم بنعته ما ذكره من تعذره فاطناك بغيره بل
 هو دليل على تعذره بنفسه وقال الفاضل الخراساني في ذخيرة العلم بانها فجماعة من
 اصحاب الامية عليهم السلام منسدين في هذه الامور في الاصل والبيان كالشيخ على التخليز
 وعدم السمع على الخلف وبطلان القياس اقصى ما يتيسر الاطلاع على مذاهب اكثر
 المقيمين المناخرين لاجمعهم ودون من قبلهم بعدم جريان عادتهم بنقل مذاهبهم
 وليس لهم كتب فاولهم كي تستقر تعرف مذاهبهم ومواقع اجماعهم خلافا لتمامي لخصا
 وياق من الكيئة عدم تمكنه في ما نه غالبا من تميز الخبر الجتمع عليه من غير ما ضحك بغيره
 وقال شارح الخبر من الاخبارية ان معرفة المشهور بينهم في احاد المسائل التي تختلف
 فيها الان مما كاد يلحق بالحالات لان كتبهم في الفناوي الجردة قليلة جدا واما ما يوجد
 بنده منها متفرقة في سفار النافلين كات كتاب الكافي وغيره انتهى وهذا كله يعضدا ما
 ذكرنا واقتضى ما يتخيل لمعرفة افوالهم وانفاهم امورا حدها حكاية قديمنا (الاصحاب العجا

كلام الجليلي في
 مناقشة المناخرين

كلام الجليلي في
 مناقشة المناخرين

كلام الجليلي في
 مناقشة المناخرين

كتاب في معرفة
الاصحاب

كتاب في معرفة
الاصحاب

اصحابه ثم اذ وبعضهم بانفسهم مع ان غيرهم على شيء من الاحكام والمسائل هذا ما لم
نفق عليه الا في كلام نادر منهم في نادر من مسائل الفقه وبعض مسائل الاصول التي عرفوا
من هبهم فيها بطريق الاستنباط ظاهر واختلفوا فيه ايضا كسئلة خلد الواحد ببعض مسائل
الامر والتمحيص العموم والخصوص لا يوجد ذلك في معظم المسائل النظرية التي اشتملها اليها
على وجه يفيد القطع المغبر الاجماع المحصل بل لا الظن المغبر في المنقول وقد جرت طيقه
المرتضى غير ممنوع يمكن اخذ مذهب صاحب الائمة عنهم على بناء الاجماع على بعض الوجوه
الاثنية الغير المتوقفة على معرفة مذهبهم وعلى عدم الاعتداد باقوال اصحاب الحديث في اجما
ولا في خلاف وسياتي جملة من عباد الله الذين لا على ذلك في الوجوه لثامن غير فلا تحسب
ان من هذا الباب ثمانية كتب المرتضى اشباهه من نقل الاجماع في كثير من الاحكام كما نوقحه
جماعة من العلماء الاعلام وغيرهم من ذوي الاوهام حتى عم بعضهم كصاحب الوافي جوا
تعارض الاجماعين القطعيين وان وجه الاجماع ان المناقضة في كلامهم هو اتفاق جملة
انواع احاد الائمة الذين يكشف قولهم عن قوله على حكم واخرين منهم على غير خلاف جنابهم الواو
بعضها على جهة النقيضة فاحتمل بعضهم دعوى الاجماع على احاد الاتفاقين وبعض على ان
لوجود كتب كثير من فضلاء اصحاب الائمة عند المرتضى من بعده الى من الشهيد اشهدا
على قناويهم كرواياهم وقال في سألني في صلوة الجمعة ان لا طالع على اتفاق جماعة من
الرواة الذين لا يفتون الا عن قول الامام عليه السلام في غاية السهولة ولقد جاء اصحابنا
الى قريب من من العلم انه حيث كانت كتب هؤلاء الرواة عندهم موجودة متواترة فاق
عندهم معلومة وقال ايضا لا يضر احتمال النقيضة وغيرها فيما وقع الاتفاق عنده كما لا يضر
في الخبر المتواتر بالفرق بينهما اصلا ومع ذلك قد صرح في الوافية ايضا بالوقوف في الاجماع
المنقول بخبر الواحد لا خلا في الاصطلاحات في الاجماع فان لظاهر من خال القدماء كالمس
والشيخ وغيرهما اطلاقه على ما هو المصطلح عند العامة من اتفاق الفرقة الغلبة المتوفا
زمان الغيبة على امر وجه فكيف لو توفى بالاجماع ان الواقع في كلامهم ثم قد جرح فيها ايضا
بابتناء بعضها على ما ياتي في الوجه لثالث مع ظهور بطلانه وقد اعتمد في موضع اخر
على ما نقله المرتضى من الاجماع على ان الامر المطلق في الشروع للفور حتى سنظهر حصول
العلم من نقله لكونه محفوظا بالقرائن فكلامه في الباب مضطرب جدا ونعم بعض اخر منهم

كتاب التلخيص
في أصول الفقه

كصاحب نخبه الأصول خواص الأئمة لم يكونوا يعلمون إلا بما طبق الأخبار السموعة أو
المنقولة عنهم بطريق التواتر والحقوق بقرائن تقيد القطع بها أو الشهوة الغير المفيدة لهو
ان منشاء الجماعهم الأولان أو الأخير مع شدة وذهم معاضده وهجره وان مع شدة فهم يحصل
بينهم الاختلاف في العمل والقنوى مع الاتفاق على تجويز العمل بكل منهما من باب التسليم وان
بنية الإجماعات المنقولة في كتب الشيخين غير فهم من القدماء إلا المناخرين على إجماع اصحاب
الأئمة على النحو المذكور وان شدة اعتنائهم بها وتقديدها على الأخبار تدل على شدة اعتنائهم
بمساخيرهم ومن قبلهم بها تبعاً لأمرهم بهم بذلك في أخبارهم وان علمهم في هذه الأئمة كان
عليها وقد تبين ما في جميع ذلك من الغش والافتراء وما يشهد به أيضاً في تضاعيف الظاهر
افشاء الله تعالى ما فيها استقصاء ما وراء كل واحد من بعيد بشأنهم فانه يكشف عن
راي راويه مع انقضاء وثبوتية عنه ووضوح دلالة ولو بانضمام بقصد البعض مع فقد
وهذا اذا فرض تحفظ في شأن الجميع وكثير منهم بحيث يستكشف منه اتفاقهم في أخبارهم
البناءة من لكثرة الى هذا الحد كفاية وغنى عن الرجاء الى إجماعهم فيخرج بذلك عما نحن
فيه نالها وجد ان خبره بقوله بالقبول خلفاً عن سلف بلا معارض الى ان تصل اليهم أو
حكم ثنا ولو يدعي عن يد على وجه التسليم والقطع الى ان كف عليهم ولاول هو الجمع عليه
الذي لا ريب فيه سواء بلغت رتبة حد التواتر كما هو الظاهر في مسلمة لا وهو من أقسام
السنة الذي تفضل بالحجة قطعاً ويختلف شأن الحكم المتفاد منه باعتبار رتبته بنفسه
او بضميمة القنوى عدمها ويعرف قبول أصحاب الفناوى له بالحكم بضميمة وقبول خطاب
الحديث له بذلك أيضاً ان تفق وبروايته لهم له بلا معارض في كتبهم التي عليها مدار عملهم
فيما في فيه ما تقدم ولا يعرف بحجته قبول المناخرين منهم لاحتمال عدم استئنا الى قولهم لا
سيتم مع اكتنائهم بالنظر الذي عليه بنية اجتهادهم وعملهم الثاني يجري فيه نحو هذا أيضاً
فان المعروف من طريقة مناخرى لأصحاب الحكم بما اقتضت له دلالة العلمية والظنية
المفرقة في الشريعة الا ان يثبت إجماع مقدمهم على من غير جعوا اليهم لذلك لا لتقليد هم
وكلائنا الان في طريق وثبوتية فلا يكفي فيه مجرد فناوى مناخرهم وانفاقهم لانه علم ذلك
كما هو ظاهر فما يقال من ان فناوى القديمين الشيخين السديدين واضربهم تكشف
عن فناوى خواص الأئمة واصحابهم لكونه حملة علومهم وعيناب أخبارهم ولم يكونوا يعلمون

كتاب التلخيص
في أصول الفقه

عن هذا صبرهم وبخبر جواسر متابعه آثارهم ويخفى عليهم المهمل من فتاويهم وقولهم مع انهم
 مع ان اصولهم نصب عينهم وعليها مبني احكامهم واعمالهم فهو مجرد وهم وخيال واشبهه
 بالاماني والامال لو كان الامر كذلك فما هذا الاختلاف العظيم بينهم والاضطراب الجسيم
 في فتاوي واحد منهم فكلمنا زادا حدهم في الخبر كذا وفي الخبر جوابا زادا في الاجتهاد اضطرا
 وفي الحكم ارتيا بافتداس شيخ الطائفة وقدوة الامامية تبين كذب فتاويهم بما قلنا و
 ننادي كتبنا خبرا والحاوية لما بلغ عن السلف بما يتينا وهذا ثقة الاسلام الكلي مع
 ما عرفت من احواله يصح في قول الكافي بان لم يتيسر له تمثيل الجمع عليه من غيره الا ما قلنا و
 ان لم يجد طريقا احوط واوسع من البناء في الاخبار المختلفة على التخيير التسليم دائما كما
 هو الظاهر من كلامه وفي الاغلب اذا ريت حدا منهم قل اضطرابه في الفتوى كان له
 راي واحد فما ذكره من المسائل فكثيرا ما يكون منشاء الاضطراب على اصول الاحكام و
 فلهذا التصديق والمرجعة وقصور الفهم عن ذاك دقائق المطالب الادلة ونقص في
 الورع والديانة ولو كان كثير لظهر منه من الاضطراب الاختلاف ما ظهر من غيره و
 هذا كله يشهد بما قلنا وسيأتي مزيد تكصيل وتبديد لذلك في المطالب الاثني عشر
 ذلك واستقم كما امرنا لا مرا لثا لك من جهة عدم كشف احوال جماعة من اصحاب الائمة بطريق
 الحكم والفتوى عن احوال الائمة على وجه يحصل منه بالاحكام الواقعية الاولى وينكشف
 ذلك بيانا ما موريتني عليها بعض ما في سائر الوجوه ايضا وقد خفي بعضها على كثير
 من العلماء وجماعة من الاخباريين فليعلم ان قد ثبت عندنا بالادلة العقلية و
 النقلية انه بعد ثبوت التكليف واستقرار الشريعة لم توجد واقعة وحادثة الا والله
 سبحانه فيها حكم واحد اولى لا اختلاف فيه الا ما كان يتفق من النسخ ونحوه في رتبة ترتيب
 احوال مختلفة وهذا هو الذي نزل الله على نبيه وبقيته النبي لوصية نوايه الاوصياء
 واحدا بعد واحد الى ان يتم الى قائمهم صلوات الله عليهم كان مخروفا عندهم في كتاب
 الجامعة وغيره من كتبهم التي كانوا يظهرون بعضها احيانا لبعض خواصهم لم يعرفه
 طرق اخر من جهات علومهم وغرائب شؤنهم وهو الذي يفي على جهات الحسن والفتح
 العقلية المقضية له بخصوصه ابتداء وعليه مناط التكليف اتفاقا وظاهرا لم يحسن
 ما يوجب تغييره من الطوارئ الحادثة وقد كان من تكليف سائر الانبياء واممهم ايضا

الاول والثاني والثالث
 اشغال عن احوال اصحاب
 الائمة على احوالهم
 الواقعية

على احكامهم الواقعية لا ولية التي لا اختلاف فيها ايضا الامم جهة التسخع ولا بعث الله
 نبيا صلى الله عليه الى الناس كافة كانوا كلهم اهل شرك وعبادة لغير الله سبحانه لا نبيا
 من اهل الكتاب فكانوا على ملل بنيائهم المغيرة وكتبهم المحرفة عما لا يتجاولوا الارض منه عند
 القتر ومع واحدكم من تباعة خاصة فلم يكن لهم ولا الادعوة الناس الى الاضرار بالشهادتين
 وترك اديانهم ومللهم الشائفة وقد بقي على ذلك سنين كثيرة معروفة مكنة بالدين
 بعد البعثة لا يامرهم الا بذلك وتقليل من الفروع والاحكام بحسب اقتضاها المصالح والحكم
 وتحملة طبائع اهل ذلك الزمن فاسلم فاعلم منهم على عجز وخيفه وضغيف بصيرة وفلة
 معرفة بحقائق الشريعة النيرة الا نقر منهم هذا هم الله لدينه الحق لم يشكوا ولم يزولوا ما خلد
 في الله لومته لا ثم ولم يضترهم خذلان خاذل وكانت لتكاليف تتبع الاعتم الاغلب لا سيما في
 بدو الشريعة فلما كان من امر النبي صلى الله عليه وسلم مع فرس ما كان هاجرا من مكة الى
 المدينة وقوى الاسلام وكثر اهل الايمان زادت تكاليفهم نذريجا الى ان ترل القرن
 بتمامه بخوما واستقرت الشريعة وكل الدين ثبت التعمد ذلك قبل فانه بمدة فلبيلة
 ثم ان المسلمين مع قرب عهدهم بالجاهلية وقصر مدة اسلامهم وتعلمتهم للشريعة وكثرة
 المنافقين بينهم والاستضعفين والجهال والكذابة كانوا في شدة عظيمنة من جهة الكفار
 والاوباش وضيق شديد من جهة العاش فكان اكثر اوقانهم مصرفا في الجح والاكثا
 ولوازمها كهيئة السلاح وقدة السفر وتعلم السبق والرحى مغالجه الجروح فزولة الجرحى
 الاشغال امووالقلى والخروج الى الاسواق للاعتراف والى البساتين لاصلاح الاشجار
 وقطع الثمار والى لبلاد الثانية والبررى الففار للاكتساب الاتجار وكانوا مشغولين
 ايضا بغير ذلك من لوازم الطبيعة البشرية وسائر الافعال والاعمال للتزوية والدنبة
 فماتوا ليحضر عند النبي صلى الله عليه وسلم للاستماع والمواظعة وتعلم المسائل الاعتدال
 من هذه العوائق والسواغل ربما كان يحضر بعضهم عند مسئلة ليسئل عنها او حكم
 يحكم به او فعل يصدر منه او امر يفيى يغيب عنه اخر ولم يكن كلامهم يسألون وفيهم سؤلوا
 يستفهمونه لان الله تعالى كما روى عن امير المؤمنين عليه السلام فاهم عن السؤل حيث
 يقول يا ايها الذين امنوا لا تنالوا عا شئنا ان تبدل لكم شؤكم وان لنا لواعنه
 نيرل لقران تبدل لكم الاية فامنعوا من لسؤال ودناهند والى طريقه ووجهه

فوائد
 من
 كتاب
 التفسير
 في
 بيان
 حقائق
 الدين

فوائد
 من
 كتاب
 التفسير
 في
 بيان
 حقائق
 الدين

عند عرض الحاجة الباعثة عليه قضاء الضرورة المصلحة التي قد كانوا الاجل لها ذلك سببا
يجتنبون وينتفون ان يجيبوا الاعرابي والطاري فيسأل النبي عن شيء حتى يسمعوا علم يعرف معظمهم
من الشريعة الا ما كان ظاهره مشهورا من الاعمال التي كانوا يواظبون عليها غالبا او مكررا
والتي تركوها كانوا يحبونها دائما او كثيرا او غير ذلك مما كانوا يحتاجون اليه ويتفقون على العلم
ببنا دوا هذه بنا خفي جبه بعضها عليهم فلم يعلموا هل لما موربه واجب ومنه واجب
التمس عن محرم او مكرره لعدم توقف الامتناع على معرفة ذلك فلم يكن يهتم بشأنه كثيرا مع
الغرم على الاطاعة منهم وربما وقع منهم الخطاء العظيمة فيما جعل النبي امر اليهم وذلك كما في
فضله ما عر بن مالك لما اقر على نفسه بالنزاع والنبية صبر جبه فمرب من الحفنة فحطه
الترتير ورمناه بساق بغير فسط فحطه لنا س فقتلوه ثم اخبر النبي بذلك فقال لهم هلا
تركتموه اذا هرب فاتما هو الذي اقر على نفسه وقال ايضا اما لو كان علي حاضرا معكم
لما سلمتم ثم وذا من بيت مال المسلمين وقد اخطأ عا في كيفية النية الى ان تجر النبي و
علمه كما هو معروف فكيف حال سائر القضاة وربما وقع الاختلاف بينهم في ما نه كما
وقع بين جماعة منهم حيث تحكم اليهم النبي مع الاعراب في القضية العرفية المتخذه او المتعده
فلم يحكم منهم بالحق الا اميل المؤمنين حتى صنع بالاعرابي ما صنع وكما وقع بين بني زرع
في زكوة مال التجاره الى ان رجعا الى النبي فقال لفلان لفلان اريد زرع وقد وقع الاختلاف
بينهم في عرضه ووافاه بالفصل في امور اعطها امر الخلفاء التي هي منصب هل بيت الرسل
والولاية من العرف الطاهر ونظام امور الدنيا والاخرة فغضبوا من اميل المؤمنين و
تواشوا عليها ورجعوا فتهقري على ادبارهم وارندوا عن الذين باسهم الا اربعة وثلاثة
من بقوا بعد النبي غير الذين ما توافي حيوة من خواص فاربه واحكامهم تراجع اليهم فخرج
غيرهم فلما صنع الباعون من رؤسائهم والبايعهم ما صنعوا واعضوا عن احد الثقلين
الذين امروا بالامتناع بهما معا كذا ايضا وادوا البقاء على ظاهر الاسلام لنبيهم ما
استسوا لم يجدوا بدا في تمشية امورهم وتديين باسهم من ان يستقلوا في النقل الا
باراهم واهويتهم ويقتصر وافي السنة النبوية الغير المتعلقة بالامانة على اسمعوا هذا
من النبي صلى الله عليه واله وبلغهم من اميل المؤمنين ويستقلوا فيما عداه وهو معظم
الاحكام بازايم التي بنيت على اتباع الشهور والاسخانات والاوهام ثم اتهم مع

بعض خطا الصحابة
في قول النبي

بعض خطا الصحابة
من الخطا القبيح

ذلك لم يبقوا مجتمعين متفقين على امر واحد ولا وقف كل منهم ما رواه غيره او اذ الينظره
بل تقرقوا في سائر البلاد واحب كل من لادنى فقه ومعرفة منهم ان يدعى سائر جمع اليه
العباد فاستقل كل فيما لم يسمع لم يبلغه عن النبي برايدوا شغل بشانه وتوحيج عينه بنهى
مجهوده وسعيه حمل الناس على اتباع هواه ودعاهم الى العمل بما رواه ورواه فتشاجروا في
دين سيد المرسلين ولنا كسواضاً ليق مضليتين واستحووا نار العصبية واستحووا اوزار
الحمية وتهاووا في فرائض الشريعة المطهرة والسنن المفردة واخذوا الاخبار النبوية
عن كل من ينفذ الى الخطابة وان كان من المنافقين الكذابة وبما كان يرجع فيها من كان
عندهم من خواص اصحاب البعض جهال العرب كما رجع عمر الى جيل بن مالك وهو من
هذيل في دية الجنيين قد نهته بعض لشاع على بعض الاحكام البينة الثبوت حتى لم يملك نفسه
ذمام السكوت وقال كل الناس افقه من عمر حتى احدثت في البيوت ثم ان جارا وهم على ما
فيهما من الخريف والتحقيف جمعت بعد مدة طويل بضميمة كاذب باطيل بما تكوّر الكثر
من غيرهما ولم تكتب لسموعه منها عند سماعها ولا اكثر من تكرارها لخطه على وجهها
وربما و بعضهما بعد سنين كثيرة وبما قيل في بعضها انه روى بعد ثلثين سنة وشمل
كثير منها على كلام طويل ليس بعد جدا حفظه على وجهه بلا تغيير صلا وهي باسرها خالية
من معظم الاحكام فكيف الصحيح الثابت منها ومن اجل ما ذكر استدل الاخلافيين بالاسلا
منهم والاختلاف حتى انه لا يسمع احد دعوى جماعة على وجه يعتد به بناء على الطريقة
المذكورة ونحوها الا في الضروريات الدينية وما يترتب منها فهذا حال وتلك على كثرهم
ومنه يعرف حال اتباعهم ومقلداتهم ويظهر ان حافظهم على اراء رؤسائهم اكثر واشد
من حافظهم على شريعة نبيهم بل لا يقاس احد بها بالآخر كما لا يخفى على من لاحظ طريقتهم
في معرفتها وتبذروا ما خواص امير المؤمنين فمع فلتهم وكثرة اشتغالهم بما ينعهم
من التعلم والتعليم لاحكام الشرع واساره وعدم تمكنهم من علان جميع ما همم
عليه اظهاره وقد ذكر الصدوق في الخصال بعض شيوخهم فروى انه لما سئل ابو زر
اجتمع هو وعلى بن ابي طالب والفضل بن الاسود وعمار بن ياسر حذيفة بن اليمان
وعبد الله بن مسعود فقال ابو زر حدثوا عن واحد يشاء فذكر رسول الله صلى الله عليه
وشهد له وندعوله ونصدقه بالتوحيد فقال على لقد علمتم ما هذا زمان جيد

كل من ينفذ الى الخطابة

منهم والاختلاف حتى انه لا يسمع احد دعوى جماعة على وجه يعتد به بناء على الطريقة المذكورة ونحوها الا في الضروريات الدينية وما يترتب منها فهذا حال وتلك على كثرهم

فقالوا صدقت فقالوا حدثنا يا حديثه فقال لقد علمتني في سائر الأعضاء وغيرهن لم
 اسأل عن غيرهما قالوا صدقت قالوا حدثنا يا بن مسعود لقد علمتني في قرأتها لقرآن لم اسأل
 عن غيرهم ولكن انتم اصحاب الحديث قالوا صدقت قالوا حدثنا يا معاذ قال لقد علمتني في
 ان كنت صاحب الفتي اسأل عن غيرهما ولكن اصحاب الاحاديث قالوا صدقت فقالوا حدثنا
 يا عمار قال لقد علمتني رجل فتي لا اني ذكر فاذا ذكر فقال ابو ذر انما احديثكم بحديث قد سمعته من
 او من سمع منكم ثم روى حديثا يحوى على اصول الايمان وفوائد امير المؤمنين ودم
 اعدائه ومخالفيه فذكر ان حديثه معروف فابغضه المنافقين وما يجري بينهم وعليهم بعد
 ونحو ذلك من الامور والعظيمة الخفية لا يعرفها مشكلات الاحكام الشرعية فلعلمها غير مراد
 من العضلات المذكورة في الخبر والله يعلم ثم ان امير المؤمنين لما قام بالامام على كونه ذلك
 لان ما منع من قبوله في الشورى وهو امضا سنة الشيخين الذين كانوا اعظم عدائه واعداء
 الله ورسوله واشد المضلين عن دينه والضادين عن سبيله كان يمنع منه بعد قتل
 عثمان ايضا فانه وان كان الامرج اهون لعدم كون نصبة من قبله ولا من قبل من قبله
 حتى يلزم بسنتهم ولما ظهر من عثمان من البذخ البقعة التي اوجب قتلهم عليه فلم يكن يعيا
 بخالفته لانه مع ذلك لم يكن يمكن من غير سنته وسنة من قبله لان معظم الناس كانوا على سنتهم
 ولم يكونوا يهون عليهم تغييرها وكانوا يرون لهم من الفضل وجوب الطاعة والايرونه لرو
 كانوا يرمون انهم مضوا على عدل الطرق وارشاد السبل وان غايته من ياتي بعدهم ان تتبع
 ائمتهم وتقضي سنتهم وسيرهم خاتمة نقل الله لما اراد غلب شريح من الفضائل الذي هو مولا الاحكام
 ونظامها وكان من الخير زمانه كان بزعمهم الى من قبله فاستبهم امتنع عليه هل الكوفة
 وقالوا لا تغرل لانه منصوب من قبل عمر بايعناك علوان لا تغير شيئا مما قرره ابو بكر وعمر
 لو صد رغل من قبله لقبوه ورضوا به بلا عيرة ولقد قبلوا فاصد بين الاول في نصب
 الثاني ومن الثاني في قصة الشورى المشهورة على امورها ائمة الاجماع ومضوا جميعا لك ما
 امير المؤمنين مما ذكر ونحوه وليس لك الا لا ذكرنا ولا جل ذلك قال في خطبة المشهورة
 هي شهر خطبة فاتها على ما صرح به الفيد فذكر الناس على كذا لا ابل على خيانتها حتى
 الحسن وشقيقه عطفه وقيل لمان لم نجيبنا الى البيعة الحسن بن عفا نكان يريد ان
 تكون بيعتهم له على ثبات في اخره ومعرفة بحقيقة كي تكون بيعته نافعة لهم في دنياهم وعقباهم

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله

شعطفائي

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

شهر رمضان في جماعة حتى خفت ان يثوري ناحية عسكري وفي خبر اخر انهم لما سمعوا ذلك
صاحوا واعلموا واعلموا وليست شعري كان سوطهم اوجبر ثيلهم وسيلتهم الى الله تعالى ونعم
ودليلهم وفي اخر جعلوا يقولون ابكوا رمضان ورمضاناه وفي خبر اخر عنه عليه السلام انه
قال والله لو دخلت على عامة شيعة الذين هم اقبال الذين اقرؤا بطاعته وسموا في ميراث
واستكلوا جهاد من خالفه فخذتهم ببعض ما اعلم من الحق في الكتاب الذي جبرئيل على محمد
صلى الله عليه واله لفرقوا عنه حتى ابغى في عصا حق فليله وقد بلغ من خرم مع اصحابه انهم
يتمكن من طهارا القرآن الذي جمعه اخر جعل الى الناس بعد موت النبي ورده ولا من رد
فداك والعوالي ولا من بطل امر الحكيم ولا من تعين الحكم من قبله بحسب طاعته من الصلوات
في ذلك مع علمه بانه تبت على ارا القوم من لفساد التي منها ما جرى بينه وبين الخوارج
مع ما هو معلوم معروف من خواصهم وفضائلهم فكيف حال غيرهم من لم يكن في مرتبتهم وقد
اشتهر عنه حديث لو ثبتت لي الوسادة ونحوه وروى عن الباقر انه قال لو ان امير
المؤمنين ثبتت قدماء فام كتاب الله كله والحق كله فيحتمل استقرار الدار ولم يتمكن
تفني الاحكام وتعليقها على ما نزل به الكتاب بينه وبينه المختار مخافة من ولثا الفجار
وكان اظهره لشيء مما اناه الله من المعجزات والاسرار لغوية امرة وابانة امامته موجبا
لزيادة كفرهم ونسبهم له الى التبرك ونقل في بعض الاخبار عن كثير من خيارهم لذلك من
اكابر الشيعة فضلا عن غيرهم وكان مع ذلك لم يطل زمان خلافة الظاهرة وكان اكثر
مصرفا في تجهيز الجيوش وتدبير الحروب لناجرة الفرق الثلاث المشهورة فلذلك بقي
كثير من البدع على ما كان من قبل لم يظهر من الاحكام الا ما قل لم يثبت عند امامته
الا الاقل ثم استند الامر بعده الى زمان الباقر كما هو معلوم ظاهر حتى روي ان السجادة
كان داسا فرصلى كعنيين ثم ركب احلته وبغى مولاه يتنقلون فيقف ينظرون ولا
يمنعهم من ذلك وانه قال للفاطم اياك ان تشد رحله رجلها فظنوا انها اطلب اليه لم
حتى يمضي لكم بعد موتي سبع حجج ثم تبعث الله لكم غلاما من لدنا طاهر عليها السلام نبئت
الحكمة في صدره كما نبئت لطل الزرع واراد به الباقر فكان تكلمه وتعليمه للناس بعد
مضي تلك المدة ولقد روي في حديث الوصية ان السجادة مات خائما وهو الذي كان له
فوجد في ان طريق واصه من الرمي من لثك واعبد ربك حتى لا يثلك اليقين ففعل فكان

بعض الخبرين
اصحابهم الذين
الباقر

ذلك هو المنشأ السكونية وصمته وذكوا أيضا ان بني هاشم لما كانوا يحسبون يحجون لا يعلمون
حتى علمهم بالباطل وبطلان العلم وانما لشيعة قبله ما كانوا يعرفون مناسك حجهم وما يحتاجون
اليه من حلال ولا حرام الا ما يعلمون من الناس حتى كان ابو جعفر تفتح لهم وبين لهم وعلمهم
فصاروا يعلمون الناس بعد ما كانوا يعلمون منهم ويحتاج اليهم الناس من بعد ما كانوا
يحتاجون اليهم وقد اخبرهم المؤمنين عن بعض احوال اهل زمانه ومن بعده من امثال ذلك
فقال في بعض خطبه ما والذي فلق الحجة وبرء النعمة لو اقتسم العلم من بعده وشبهتهم
الماء بعد وبته وادخولهم من موضع اخذتم من الطريق واضمحركتم من الحق بلحظه
لما بحث بكم السبل جدت لكم الاعلام واضاء لكم الاسلام فاكلتم رغدا وانا غالفكم غلا ولا
ظلم منكم مسلم ولا معاهد ولكن سلكتم سبيل الظلام فاطلب عليكم دينكم بوجهها است
عليكم ابواب العلم فظلموا بها وانكم واخلفتم في دينكم فاقبتم في دين الله بغير علم واتبعتم لغواة
فاعوتكم وتركتم الامم فترككم الى قوله لقد علمتكم لولا اني اخر الخطبة وقال الصالح في
اجوبته عن مسائل الزيد بن النعمان يقول مقام النبوة في الخلق بالعلم الذي عنده وذكروا
عن الرسول ان حجة الناس سكت وكان بقايا ما عليه الناس فليلا لما في ايديهم من علم
الرسول على اختلاف منهم فيه قد فاموا بينهم الرئى القياس انهم ان قروا به اطاعوه و
اخذوا واعنه ظم العدل وذهبوا لاختلاف والتشاجر واستوى الامم بان الذين غلب
على المشركين ولا يكاد ان يقر الناس به او يسمعوا له بعد فضل الرسول ولا منصفه رسول
ولا يبق قطم تختلف منه من بعده وانما كان على اختلافهم خلافهم على الحجة وتركهم اياه قال
الزريق فما تصنع بالحجة اذا كان بهذا الصفة قال قد يقتد به ويخرج عنه الشيء بعد الشيء
مكانه متفق الخلق وصلاتهم الى اخر الحديث فلم يظهر منهم عليهم السلام الى ما ان الباطل
الا قليل من احكام الشريعة وكان الناس على المذاهب المتعددة ولبيهم والخلافات الحادثة
منهم فلما قام الباقر عليه السلام بالامر مجسب ما وجدنا الوصية المشتملة على الخواص الاثني
عشر ان يحدث الناس فيهم ولا يخافن الا الله عز وجل كان من الاسباب الظاهرة ذلك
قيام الفتن اذ ذلك بين الاموية والعباسية اشتغالهم بانفسهم وامهم من خرج عليهم ثم
تكثرت اهل المعرفة والفقرة في عصرهم ووقفتهم على طائفة من خلفاء الجور من قبله وفي من
من لبدع الظاهر والمنكرات لشيعة الدائرة واسمها اهل الحقيقة في الدين استحكمت بنا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
وسيلة الى الجنة

ومبطل الحق من الجندی واشتغال كل بشانه وتوفر رغبته كثير من لا يقفد ما منه في الرجوع اليه
 لعرفه الايات والمعارف والاحكام لمكونه عندهم من العلماء النظام بل من لا ساطين الكاملين
 والاولياء الكرام وفضلاء الحكماء بعدد بقاء الشريعة النبوية مخففة كيلا يذهب تفصيل البكيت
 فلاجل ما ذكرته من حجة الناس اخلافهم اليه تعلم الاحكام منه وتحويلهم عليه ولذا
 انتشرت معالم الدين ومغاني الكتاب المبين وظهرت فيه كثير من مسائل الاصول والفروع للدين
 الاولياء والخصوة وقوى امر الشريعة وكثر العلماء فيهم واولوا المعرفة بالشريعة ثم زاد جيج لك
 في زمان الصالحين اذ كان مامورا ايضا بما امر به الباقر عليه السلام وقد عدا اصحابا محدثا مما
 الرواة عنه من الثقات على اختلافهم والاراء والمغالات فكانوا اربعة الاف رجل ونقل عن
 مالك بن انس هو واحد رؤسا الذاهب لاربعة ائمة قال ما رأت عيني ولا سمعت اذني ولا
 خطر على قلب بشر افضل من جعفر بن محمد فضلا وعلما وجادة وورعا وعد بعضهم جريد
 الصالح عليه السلام اي بيده وكان كثير لما يدعي بمائة عدا بو حنيفة من ثالذ منه وكذا
 نبيذ محمد بن الحسن ونقل عن ابي حنيفة انه قال لو لا جعفر بن محمد ما علم الناس مناسحتهم
 وكان سائر علماء العامة وقضاة انهم يرجعون اليه الى اصحابه ايضا ويحكى عن فوج بن دراج
 انه قال لابن ابي ليلى كنت اراك قوفا قلنا وقضاء قضيت لقلول حد قال لا الا رجل جليل
 وهو جعفر بن محمد وطولا وغيرهم حكايات كثيرة معه ومع الباقر عليه السلام ومع اصحابها
 وقد اخذوا كثير من الاحكام وغيرها عنهما وان لم يعترفوا بانها من اقد ركان النصوص
 قد كان هم يقبل الصنادق عليه السلام غير فرق فكان ذابعت ليه ودعا له ليقبله فاذا نظر اليه
 لها به ولم يقبله غير انه منع الناس عنه ومنعه من القول للناس استقصى عليه لاشك لا سفسف
 حتى انه كان يقع لاحد منهم مسئلة في دينه في نكاح او طلاق وغير ذلك فلا يكون علم ذلك
 عندهم ولا يصلون اليه فيقول الرجل اهله فتشوق لك على شيعته وصعب عليهم حتى انزلوا
 عن وجعل في روع النصوص وان يشل الصنادق ليستحضر شي من عندك لا يكون لاحد مثله
 نبعت اليه بمحضه كانت للنبي صلى الله عليه وآله طولا ذراع ففرج لها فرجاً شديداً
 وامر ان تشق له اربعة ارباع وفسها في رغبة مواضع ثم قال له ما جزاك عنك الا ان
 اطلق لك قنصه هلك لشيء منك ولا انقض لك ولا لهم فاقعد غير محشم واقف لك
 ولا تكن في بلدنا فيه ففسا العالم عن الصنادق فعد ما انتشر من مذاهب الشريعة لافنا

بفضل الحق في
 كتابه

الحاكمية في الدين
 الطائفة

الخير الكنت في الجود
 الحمد انما كان عليه
 خواتمة

وسائر العلوم الشرعية إنما هي منه ومن بيها ما قرع عليه السلام ومع ذلك فهذه النسبة إضافية
بالنسبة إلى سائر الأئمة والنظر إلى كثرة رجوع الناس إليهما من سائر الفرق دون غيرها
وكذلك لما أخذ من رفع القبة عنهما ووعدهما بالعبادة وأمرهما بتبيين أحكام التغير
إضافي أيضاً بالنسبة إلى غيرهما وأما الحقيقة فوأنهما من إقليم الأحكام الواقعية للشيعة
كثيرة وأسباب خفائها والاختلاف فيها بينهم غير شيرة وأعظمها أموراً أحدها اشتداد
التقية في كثير من الأحوال عليها وعلى سائر الأئمة وعلى أصحابهم بحيث يؤدي
إلى تأخير الجواب كما أن بعض الأحكام والحكم بهذا ذهب لقائمة وإيقاع الاختلاف بين الشيعة
أو التقية والافاظ المشبهة بالحكمة لوجه كثيرة من سبع إلى سبعين وهذا ظاهر من
الأخبار والأمان المتعلقة بالباب لا تغرب شائبة شك وإربابنا تقدم من الرضا عليه السلام
بالفتوى وعدم الخوف من الله تعالى محمول على الغالب وعلى قصد جنس الفتوى ولو على
وجه التقية فيكون كما ورد في بيان بن تغلب أن الباقر أمره أن يجلس في المسجد ويقول لأش
أمر الصادق بأن يفتي غير الشيعة من الخافقين بقولهم ووديعهم عن لصاق في معاذين
مسلم الفتوى ويمكن أن يقال باختصاص عدم الخوف بهما فلا ينافي صدوراً ذكرهما
نحو ما على أصحابهما كما لا يخفى ثانياً فلهذا الجملة الخافقين لا سائر الأئمة والعارفين بجهنم حق
المرعة والقائمين لهم بالامثال والطاعة فان فقد هذه الصفات وبعضهم يؤتى بنفسه
أو بغيره التقية إلى كان كثير من الأحكام الشرعية كسائر العلوم الخفية وهذا أيضاً
كسابقه مما لا شبهة فيه وقد كان إضافي بفضل أصحاب أمير المؤمنين وأصحاب الباقر
على أصحابهم مع أن أمير المؤمنين لم يزل يشكون أصحابه ومن فلهذا الجملة فيهم كذا الباقر و
الأخبار في جميع ذلك كثيرة جداً ومن جملتها قول أمير المؤمنين إن في صدرك هذا العلم أجتا
عليه رسول الله ولو أجد له خطبة يروونه حق رعايته ويروونه كما يمتنعونه إذا أودعهم
بعضه فعلم به كثير من العلم وقول الباقر لو وجدت لعلي آية في الله عز وجل حيلة لشررت
النوحيد والدين والإسلام والشرائع من الصمد وكيف لي بذلك ولم يجد جدك أمير المؤمنين
حيلة لعلي حتى كان ينقش الصعدا ويقول على لسانه لو سئل أن يفتي في حق فان بين الخلق
من طلبا جاهاهما إلا أجد من يجد وفولته لو أجد ملته فقط استودعهم العلم وهم أهل
لذلك لحدث بما لا يحتاج في نظري حلال ولا حرام وما يكون لي يوم القيمة أن حدثنا

استنبطنا من
أخبارنا في باب
الافتقار إلى
العلماء

صعب مستصعب لا يؤمن به إلا عبد الله صلى الله عليه وآله وقوله عليه السلام وقد حضر ذات
يوم جماعة من الشيعه فوعظهم حتى خمدتهم وهم ساهون لا همون فاغاطه ذلك فاطرق ملياً
ثم رفع رأسه إليهم وقال بعد كلام في معانيهم اسباباً بلا اوراق وزبالاً لا مصباح مشرق
مسنداً واصنام مرثاة الا ما خذون لذهيب من البحر لا تتبعون الضياء من النور ولا زهر لا
ناخذون ولا لؤلؤ من البحر الجبر قوله فيما روي عن الصادق عليه السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله
ثم قال لو اعطيتكم كل غار تروون كان شراً لكم واخذ برفق صاحب الامر لا يوجب جنة ولا نار الله
استرها الى جبرئيل واسترها جبرئيل الى محمد صلى الله عليه وآله واسترها علي الى من شاء الله ثم انهم
لقد يعون ذلك من الذي مسك من اسماء الجبر وقول الصادق عليه السلام لو ان يقع عند غيري كما هذا
وقع غيره لا عطيتكم كتاباً الا انما جئوني الى حد حتى يقوم القائم وقوله عليه السلام ما اجد من حدث
واني لا حدث رجلاً منكم بالحديث فما يخرج من لدني حتى وفي بعينه فاقول لم افله وقوله عليه السلام
وقد قال له ابو بصير ما لنا من حجة بنا بما يكون كما كان علي يحدث اصحابه فقال بلى الله ان
ذلك لكم لكن هات حديثاً واحداً حدثتكم به فكنتم فسكت فوالله ما حدثني بحديث الا
وجدتني قد حدثت به قوله عليه السلام اما والله لو كنتم تقولون ما اقول لا ورنتم انكم احبوا
هذا ابو جعفر له اصحاب هذا الحسن البصري له اصحاب انا امر من قريش قد ولدني رسول
الله صلى الله عليه وآله وعلقت كتاب الله وفيه تبليان كل شيء بدءاً والخلق والامر والامر الاولين
امر الاخرين وامرنا كان وامرنا يكون كافي نظراً الى الخ لك نصيب عبي وقوله كان اصحابي في
الله خير منكم كان اصحابي وقد اسوك فيه وانتم اليوم شوك لا ورق فيه فقال ابو الصبا
الكماني جعلت ذلك فحق اصحاب بيك قال كنتم يومئذ خير منكم اليوم وقوله عليه السلام
لا بي بصيرنا والله لو اني اجد منكم ثلثة مؤمنين يكتفون حديثي ما استظلت ذاكتم يوم
حديثي الى غير ذلك من الاخبار وهي اكثر من ان تحصى اشهر من ان تروى وقد صنع الصادق
بجوارف ابنة اسيريل ما صنع مخافة من اصحابه ان يفقدوا حياته واما من بعد فيخالفوا
عمل امره ويكذبونه في اخباره بموتهم ثم انهم فكيدوا امره وكشف له بما صنع وقع من اخبره
في شأنه ما وقع قالوا ان كلامهما وكلام سائر الامم عليهم السلام كان كلام الله وكلام
رسوله صلى الله عليه وآله وفيه عام وخاص ظاهرها قول ومطلوب مقيد وبهم ومقتضى
وبين ومفضل لا يصل الى حقيقة معناه الا اوحد من الناس كان كما قال الصادق في ان

واسترها محمد الى علي

لكلامهم وجوهها ومعاني لا يعقلها الا العالمون ومن ثم قال الصاق الاصحابه حينئذ خبر
من التصديقه ولا يكون التحمل منكم فقيها حتى يعرف معارض كل امنا فان الكلمة من كلامنا
لنصرف على سبعين جها لنا من جميعها المخرج ويقرب منه اخبار اخر يتبع عن غرض كلامهم
صعوبته على معظم اصحابهم وجميعهم واحتياجهم الى التاديب حتى يتقوه واني فيهم ضرب واحد
منهم ليس مع بعض كلامهم وبعض لا يستقصي جميع ما روى عنهم فيها فاعلموا ان الغرض من
لعدم تمكنه من ذلك وعدم فطنه للناسخ وفلا غشائه به فيشبه عليه الامر وبآخر
كانت فطنه قاصره عن فهمه فائق مطالبهم ومضائق مقاصدهم وانما القوا اليه بعض حادتهم
من حيث حامل تقبل ليس بفقير ورب حامل نقى الى من هو اقصد منه وبما ينقل سماعه باعده غيره
بالمنع بحسب فهمه فيوقع فيه في العلو والاشتباه ايضا ورتب آخر كلامه الى الباقي عليه السلام ان
لنا اوعيه غلاها علما وحكما وليست لما اهل فاعلموا ان النقل الى شيخنا فانظروا الى افي
الاوعيه فخذوها ثم صفوها من الكدرة تاخذوا منها بيضا فقيصا فيه وياكم والاعية
فانها بقاء سوفنكبوها وقال الصاق عليه السلام ذهب العلم وبقي غير العلم في وعية سوء
فاحذروا باطنها فان في باطنها الهلاك وعليكم بظاهرها فان في ظاهرها النجاة ولا ت
في صعوبته تميز اوعيه الشؤن من المحبودة والصافية من الكدرة والظواهر المطوية النجاة من البؤس
الهلكة فيؤدي ذلك كثيرا الى تشبها الامر على ولما العلم والفضل فضلا عن غيرهم رابعها
كثرة الكدابة عليهم والخطيئ في الرواية عنهم وعن اصحابهم خامسها استعجال جملتهم
افاضل اصحابهم فضلا عن غيرهم بارانهم في بعض المسائل وهو اهم وعدم اقتيادهم للائمة عليهم
في جميع احكامهم مع ما استبان من فضائلهم مما يحتمل ما روى في الاخبار والآثار في
عظم شأن جماعة منهم وجلالة اقدارهم وعلو منزلتهم وهذه الامور هي اصول الاستنباط
التي هي لا خفاء كثير من الاحكام الواقعية وعدم استنباطها سائفا بين الامامية وطا
فروع كثيرة والكل كما تقدم من قبل معلومة مما ذكرنا ومن غيره من الاخبار والآثار
المذكورة في كتب الرجال وغيرها بحيث لا تغتها اية اصلا وبينا هنا مفصلا يحتاج الى
وضع كتاب مفرد وقد وضعناها في كتابنا المشايخ من زادها وقف عليها هنا لك انك
نبدأ ليراجعها بعد ما مضى كيلا يبادر واحد الى تكرارها عن جهل فلهذا نتبع لنا
ذكرنا في ذلك ما ورد في خبري شمام بن سالم والكلية الشمام بن اخبار بعض اولاد

الائمة عن كان يدعى الامانة وهو في ما ان الصاق عليه لشم او من ولاده ببعض المسائل
 الدينية الظاهرة بين الشيعة فكان يعرف عدم صلاحيتهم للامانة بجهلهم بها ويشهد بذلك
 غيرهما من الاخبار ايضا ومنه مظاهر بين اصحاب الضايفين وكذا بين سائر اصحاب الائمة
 الاختلافات الفاحشة والاراء الشنيعة الواهية في اصول العقائد والمسائل المتداولة
 المحتاج اليها لادونها وفضلها عن غير حتى ان المفيد حكى عن هشام بن الحكم وهو اجل شانا
 من ان يوصف انه قد اختلفت الحكايات عنه في القول بالجسم ولم يصح منها الا انه واضحا
 حاله واجلها اصحاب بني عبد الله عليه السلام بقوله في الجسم وزعم ان الله جسم لا كالاجسام
 ورواه يجمع عنه بعد ذلك وحكى عنه خلافا اخرى في مسألة الرؤية وحكى العلامة في شرح كتاب
 الياقوت عنه من هبنا فاسد في علم الله يخالف من هب الامانة ايضا والحكايات عنه في
 هذه المسائل المذكورة في كتب الرجال والاخبار وغيرها وقال لفاضل المحققين بعمامة
 المحقق لما دلى ان رواقه مع نهاية جلالته وفضله ووثاقته وورعه وورده الاخبار
 في ثمة من جهة خطاه في مسألة القضاء والقدر وقوله بالتفويض والاستطاعة ومن
 جهة اسائه لادب مع الصائين وقد عند له بما قل الله يقبله منه بفضل وان كان
 في غير محله ووردت الاخبار في خطاه في بعض مسائل الايمان والكفر ايضا مكانه بعض
 الاسناد كالمع الصاق عليه السلام وبعض اصحابه فيها ومن ذلك ما رواه الكيخسرو والشيخ
 في الصحيح عنه انه قال سالت ابا جعفر عليه السلام عن الجسد فقال ما اجدا حد قال فيه لا اراه
 الا امير المؤمنين قلت صلواتك الله حدثني فان حدثك اجدا لي من ان تفرقة في كتاب فقال
 الثانية سمع ما اقول لك ان كان غدا فالغنى حتى اقرئك في كتاب فتيه من الغد بعد الظهر وكان
 ساعته التي كنتا خلوية فيها بين الظهر والعصر كنت اكره ان سالا لا خاليا خشية ان يفتني من اجل
 من يحضره بالتيه فلما دخلت عليه قبل على ابنه جعفر فقال اموز وراة صحيفة الفرائض ثم قام
 لينا من فقيته نا وجعفر في البيت فقام واخرج الى صحيفة مثل فخذ البعير فالتا قرعكها
 حتى تجعل لي عليك الله ان لا تحدث بما تفرق فيها احدا ابدا حتى اذن لك ولم يقل حتى اذن لك
 ابى فقلت صلواتك الله ولم تضيق على لم يامر اياك بكونك فقال لي انت بناظر فيها الا
 علم ما قلت لك فقلت فذلك لك وكنت رجلا عالما بالفرائض والوصايا بصيرا لها حاسبا
 لها البنية لزمان اطلب شيئا يلقي على من الفرائض والوصايا لاعلم فلا قد وعليه فلما الفنى

انما في نسخة قتيبة بن سعيد
في كلامه مع ابي عبد الله عليه السلام
في كتابه في مناقب ابي عبد الله عليه السلام
في كتابه في مناقب ابي عبد الله عليه السلام
في كتابه في مناقب ابي عبد الله عليه السلام

الحرف في الصحيفة اذا كُتب عليه طبع في ان من كتب الاولين فخطب فيها فاذا فيها خلاى ما بينك
الناس من الصلة والامر والعرف الذي ليس فيه خلل اذا غامته كذلك فصره حتى انيت
على اخره بحيث نفس طه تخطت ولم تعلق اي ذلك طه اقرب ما طل حتى انيت على اخره ثم
ادرجها ورفعتها اليه طه اصبح نصيبنا الجعفر ثم قال لي اعراف صحيفة الفراض قلت
نعم فقال كيف رايت ما قرأت قال قلت باطل ليس بيه فهو خلاف ما الناس عليه قال فان
الذي رايت والله يا زارة هو الحق الذي رايت املا رسول الله صلى الله عليه واله
عليه السلام بيدنا قال لا لشيطان فوسوس في صدرك فقلت وما يذريه انه املا رسول الله
وخطه على يده فقال لي قبل ان تطلق يا زارة لا تنكر رد الشيطان والله انك شككت
كيف لا ادري انه املا رسول الله وخطه على يده وقد حدثني ابي عن جدي ان امير المؤمنين
حدثه ذلك قال قلت لا كيف جعلني الله فداك وسندت علي ما فاض من الكتاب لو كنت قرأته
وانا اخرض لرجول لا يوتي منه حرف ولا يخفى ان المراد بالناس ليس العامة بل خاصة الضمائم
كثير الخاصة والحق المودع عند الامم عليهم السلام كانت معلومة مشهورة عند طائفة الفرق
فضلا عن زارة ولذا كان يسال لباقر خا ليا عاذا ان ضيقه من اجل من يحضره بالفتية
فيتناول الخاصة ايضا ويؤيد ما اخذ عليه الصادق من العهد والشرط فتدبر ورو
الكشي في الصحيح القريب منه عن عبد الله بن زارة قال قال لي ابو عبد الله اقرأه
على والدك السلام وقل له اني بما اصبك دفعا مما عنك فان الناس الصدوقين اوعون
الي من قربها ووجدنا مكانه لا دخال لا دعي فيمن نجبه نقره الي ان قال ولقد ادعى الي الشا
الحسين الحسين سالتك خاطها الله وكلاهما ورضاها وضغطها بصلح ابيهما كما حفظ
الغلامين فلا يفتقر صدرك من الذي يركبني وامرك به انك ابو بصير عجل في ذلك
امرناك به فلا والله ما امرناك وامرنا ما الايام وسعنا وسعك الاخذ به ولكل لك عندنا
نصاريف وممان توافي الحق ولو اذن لنا العلم من الحق الذي امرناكم به فردوا اليانا
وسلموا لنا واصرا الاحكامنا وارضوا بها والذي فرغ بينكم فهو اعيكم الله استغفر الله
خلفه وهو اعرف بمصلحة خفي فشا امرها فان شاء فرغ بينها لتسلم ثم جمع بينهما ليمسك
من فسادها وخوف عدوها في اثارها بان الله وبآياتها بالامر من الله الصريح من عند
عليكم بالتسليم والحق لنا وانظروا امرنا وكم وفرحنا وفرحكم ولو قام فامتنا ونكلم

متكلمنا ثم سنا فكم قليم القرآن وشرائع الدين والأحكام والقرآن كما أنزل الله على محمد
 لأنكم أهل البصائر فكم ذلك اليوم أنكار شديد أتم لم يستقيموا على دين الله وطريقه إلا تحت
 حد السيف فوق رقابكم أن الناس بعد نبى الله صلى الله عليه وآله ركب الله بهم سنة من كان
 قبلكم فغيروا وبدلوا وحرقوا وادوا في دين الله ونقضوا منه فما من شيء عليه لتأس اليوم
 ألا وهو عرفنا نزل الوحي من عند الله فاجربوا من حيث نذير إلى حيث نذير
 حتى ياتي من يسناف بكم دين الله استنفا فالتجربوا في أخبارنا وعن الباقين الصادق
 عليهم السلام أن الغائم عليه السلام إذا ظهر يقوم بامر جديد وكما في سنة ^{حديثة} بضنع كما صنع
 رسول الله صلى الله عليه وآله ولهم ما كان قبله كما هم رسول الله صلى الله عليه وآله الأمر
 الجاهلية ويسنأف السلام جديدا وفي بعض الأخبار عن الباقر في قوله سبحانه قل أرأيتم
 أصبح ماؤكم غورا قال الغائر في الغائم يقولنا أصبح ماؤكم غابا عنكم لا تدرون أين
 هو فمن ياتكم بماء ظاهر ياتكم بأخبار السموات والأرض حلالا لله وخامسا ثم قال عليه السلام
 والله ما جاءنا من هذه الآية ولا يدلنا على ما يلها وعن الرضا أنه قال ما لكم ابوابكم
 الأئمة والإمامة ابواب الله فمن ياتكم بماء معين ياتكم بعلم الأمام وعن الصادق أنه
 قال أن عندنا من حلال الله وخامسا ما يسعنا كما أنه ما نستطيع أن نحدث به حدا وعنده
 أيضا أنه قال أن الله مدبر خلف البحر إلى أن قال يقولون كتاب الله كما علمناهم وأن فينا علمهم
 لو نزل على الناس لكفر به ولا مكره وفي خبر آخر عن جيل بن دراج عنه قال قال لي جيل لا
 تحدثنا حقا بنا لما يحبهم وأعلمه فيكذبوك وفي أخبارنا عن عبد الله بن الوليد عنه أنه
 اخلافنا فاعطاهما قال قال لي شيء نقول الشيعة في عيسى موسى وإبراهيمين قال قلت
 يقولون عيسى وموسى فضل من ميل المؤمنين فقال يزعمون أن ميل المؤمنين قد علمنا
 علم رسول الله قلت نعم ولكن لا يقدر على أن يلعن من الرسل أحد قال فما حقه ثم
 الله الخبز في خبر سليمان بن خالد عنه قال سأله عن قوله تعالى وأرسلنا الكتاب الذي أضطينا
 من عباده فقال لي شيء تقولون أنتم قلت نقول في الغاطيتين قال ليس حيث نذهب ليس
 يدخل في هذا من أشار بسيفه ودعا الناس إلى ضلال الخبز في خبر يحيى بن بكير عنه وعن الكاظم
 عليه السلام أنه قال أن حقا بنا يقولون إنما اخذ الناس الأظفار يوم الجمعة فقال سبحان
 هذا وإن شئت في يوم الجمعة وإن شئت في سائر الأيام وفي خبر رزيح النخار عنه أنه قال

فكذبونك

اذا وجهت اليك القبلة فاستقبل وجهك للقبلة لا تجعله منكرا كما يجعل الناس في ذلك
 اصحابنا يفعلون ذلك وقد كان ابو بصير يامر بالاعتراض في خبري منقل بن قيس عن
 يزيد عنه قال قلت له ان اصحابنا يخلعون في شيء فاقول قولي في هذا قول جعفر
 فقال بهذا قول جبريل في خبري بصير عنه قال سالت عن القنوت فقال فيما يجهل من القرآن
 قال قلت له اني سالت اباك عنك فقال في الخبر كذا قال رحم الله اباي ان صاحبك اتوه
 فساووه فاجبرهم بالحق ثم اتوني شككا فانيتهم بالثقة وفي خبر ايضا عنه عليه السلام قال
 قلت له متى صلى وكفى الجهر فقال لي بعد طلوع الجهر قلت له اني باجف عليه السلام امر ان
 اصلها قبل طلوع الجهر فقال يا ابا محمد ان السبعة اتوا الى بي مستردين فافهمهم بالحق
 اتوني شككا فانيتهم بالثقة في خبر عن رجل غلط عنه قال قلت له جعلت فداي لك
 عن قضاء صلوة النهار بالليل فما التفرقت لا تقضها وسالت اصحابنا فقلت قضاها فقال
 لي فاقول لا تصلوا في اكرام اقول لم لا تصلوا والله ما ذاك عليهم وفي خبر جابر ود عنه
 قال قال لي يا جابر وعدني صون فلا يقبلون واذا سمعوا بئس نادوا به واحذوا بئس اذا عوه
 قلت لم مساوا بالغرب طيلة افر كوما حتى استبكت النجوم قال لان اصلها اذا سقط القمر
 وفي خبر اخر انه قيل له ان اهل العراق يؤخرون المغرب حتى تستبكت النجوم قال هذا من عمل
 عدو الله في الخطاب وفي اخر اني بالخطاب قد كان فسد عامة اهل الكوفة فكانوا يصلون
 المغرب حتى يغيب الشفق وفي خبر داود بن سرحان عنه قال سمعت يقول اني لاحدث ليل
 بحديث واهاهم عن الجلال المراء في دين الله واهاهم من القياس فيخرج من عندك في اول
 حديثي على غيرنا ويلي اني مرت قوما ان يتكلموا وينت قوما فكلنا اول لنفسه يراي بعضه
 لله تعالى ورسوله فلو سمعوا وطاعوا لا ودعهم ما اودع ابي صاحب الخبر في خبره حتى
 يشير وحرر عنه قال قلت له انه ليس شيء اشتد علي من خلاف اصحابنا فان الذي من علي
 في خبر عبد الاقل عنه قال قلت له ان شيخك ثبا غصوا وشنا بعضهم بعضا فلو نظر
 جعلت فداك في امرهم قال لقد هممت ان كتب كتابا لا يختلف على منهم اثنان قال قلت
 فما كلف اخرج الى لك منا اليوم قال ثم قال هاني هذا مروان وابن زر قال فظننت
 ان قد منعني ذلك في خبره ايوب الخازن عن جده عن ابي الحسن قال اخلافكم رحمة
 قال اذا كان ذلك جمعكم على امر واحد ومثل من اخلافنا فقال انافعا لك

رحمة الله على أبي جعفر
فقال ٥

بكم واجتمعتم على امر واحد لا خذير قبلكم وفي خبر جابر بن يزيد قال دخلت على أبي جعفر عليه
صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا ابن رسول الله فداكم مني خذير خذير في هذا الشيعة في هذا ما فعل قال يا جابر لم أفعل على
معي اختلافهم من اين اختلفوا من اي جهة تعرفوا فقلت يا ابن رسول الله قال فالاختلف
اذا اختلفوا ان الجاحل صاحب الشيطان كالجاحل صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله في ايامه
الخبر وفي خبر محمد بن مروان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن مسئلة فاني روي عن فضيلة
رحمة الله على أبي جعفر ما والله ان كان أبي ليقول يا ليت والله بيني وبين اهل العراق على فرا
ثم قال يا محمد لحسبك يا محمد فيما بينك وبين الله وفي خبري زرارة على اختلاف بينهما في
اللفظ قال سألت ابا جعفر عن قول الله اعلموا فسير الله علمكم ورسوله والمؤمنون قال فانا
انت بسامع ذلك مني فانا في العراق فنقول سمعت محمد بن علي يقول كذا وكذا ولكن لذي في
نفسك وفي خبر الوليد بن صبيح قال دخلت على أبي عبد الله فاستقبلني زرارة فاجابني
عند فقال ابو عبد الله يا وليد ما يقرب من زرارة يسالك عن اهل العراق اهل العراق ان يكون
ايدي ان قول له لا يروى ذلك عنه يا وليد متى كانت الشيعة نشال عن اهل العراق في الخبر في الخبر
ما يقرب من ذلك وفي خبري زرارة على اختلاف يسير بينهما قال دخلت على أبي جعفر فقلت
اي شيء عندك من احاديث الشيعة فقلت ان عندك منها شيئا كثيرا فدهست ل وفعلها
فانما امرتها قال ولم هات ما انكرت منها ثم ذكر ما يدل على ان ذلك لما كان لجهله بما فيها
وحقايقها وفي خبر عبد الملك بن اعين قال خرج جماعة من اصحابنا فلما وافوا المدينة دخلوا على
ابي جعفر فقالوا ان زرارة امرنا ان نهلك بالبحر اذا احرمنا فقال تمنعوا فلما خرجوا من عندك
عليه فقلت له جعلت فداك والله لئن لم تخبرهم بما اخبرت به زرارة لئن اكلت الكوفة والنصيب
كذا قال ردهم على فدخلوا عليه فقال صدق زرارة ثم قال ما والله لا يسمع هذا بعد اليوم
احد مني في خبر اسمعيل الجعفي عنه ما يقرب من ذلك وفي خبر قبيصة بن يزيد الجعفي انه سأل
ابا عبد الله عن شيء فقال لم سالت عن هذا الحديث في مثل هذا الوقت اعلمت ان جنانا قد
انكم وبغضنا قد فشا وان لنا اعداء من البحر يخرجون حديثنا الى اعدائنا من الانس وان
الحيطان لها اذان كاذبان لتاس الخبر في خبر عبد السلام الازدي عنه قال لا اعبد الله
احد الناس نفسك الى ان قال قال في الحديث المتروك لسمع يحيى في التبع ثم خرج
في صورة ادعي فيقول قال عبد السلام الخبر وفي خبر ابيان بن تغلب عنه انه قال كان ابي

يَقُولُ فِي رِوَايَةٍ أَنَّهُ قَالَ لِبَنِي الْقَصْرِ فَهُوَ حَلَالٌ كَانَ يَتَقَبَّحُهُمْ وَأَنَا لَا أَتَقَبَّحُهُمْ هُوَ قَوْلُ
مُؤَافَلٍ وَفِي خَبَرٍ سَلَّمَ بْنِ عَمْرٍو عَلَى خِلَانٍ بَيْنَهُمَا فِي اللَّفْظِ عِنْدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ سَأَلْتُهُ عَنْ جُلٍّ
وَقَعَّ عَلَى أَهْلِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ طَوَافَ لُقْنَا قَالَ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ فَخَرَجْتُ إِلَى أَصْحَابِنَا فَخَبَرْتُهُمْ بِمَا لَوْ لُقْنَا
هَذَا مِيسِرَةٌ سَأَلَ عَنْهُ شَيْءٌ مِنْ هَذَا أَضَالُ لَكَ عَلَيْكَ بَدَنُهُ قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فَقُلْتُ جَعَلْتَ ذَلِكَ
إِلَى خَبَرْتِ أَصْحَابِنَا أَجَبْتَنِي فَمَا لَوْ لُقْنَا هَذَا مِيسِرَةٌ سَأَلَ عَنْهُ سَلْتُكَ فَقَالَ لَكَ عَلَيْكَ
بَدَنُهُ فَقَالَ إِنَّ ذَلِكَ كَانَ فَدَبَّعَهُ فَهَلْ بَلَغَكَ قُلْتُ لَا قَالَ لَيْسَ عَلَيْكَ شَيْءٌ وَفِي خَبَرٍ كَلَيْبُ بْنُ
مَعْوِيَةَ قَالَ كَانَ أَبُو بَصِيرٍ وَأَصْحَابُهُ يَشْرَبُونَ لَتَبِيدَ بِكَ مَاءُ وَيَذْكُرُونَ أَنَّ الرِّضَا مِنْ
أَبِي مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَحْلُ لَمْ يَحْدُثْ بَدَنُكَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ وَكَيْفَ كَانَ يَحْلُونَ لَكَ مُحَمَّدٍ
السَّكْرُ وَهُمْ لَا يَشْرَبُونَ مِنْهُ فَلْيَدُلُّوكَ كَثِيرًا الْخَبْرُ خَصَرٌ وَفِي خَبَرٍ شُعَيْبُ الْعَمْرِيُّ قَوْلِي فِي خَلٍّ بِصِيرٍ
فِي حَيْلَةٍ ذَبَاخِ أَهْلِ الْكِتَابِ مَعَ عَدَمِ اسْتِزْجَارِ التَّشْمِيمِ مَا يَأْتِي عَنْ قَرِيبٍ وَفِي خَبَرٍ ابْنِ أَبِي عَمِيرٍ
عَنْ مَنْ أَصْحَابِنَا أَنَّ ابْنَ يَعْغُورٍ وَمُعَلَّى بْنُ خُنَيْسٍ اخْتَلَفَا فِي ذَبَاخِ لَيْثٍ فَاكُلَ مِنْهُ وَلَمْ يَأْكُلِ ابْنُ
أَبِي يَعْغُورٍ فَلَمَّا اخْتَلَفَا فِي ذَلِكَ رَضِيَ يَعْغُورُ بْنُ أَبِي يَعْغُورٍ وَخَطِئَ الْعَدْلُ فِي كُلِّ آيَةٍ وَفِي خَبَرٍ
أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا فِي الْأَوْصِيَاءِ فَقَالَ ابْنُ أَبِي يَعْغُورٍ أَهْلُ عِلْمٍ بَرَاءُ الْأَوْصِيَاءِ وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُمْ أَبْنَاءُ فَلَمَّا
دَخَلَا عَلَى الْأَوْصِيَاءِ قَالَ ابْنُ أَبِي يَعْغُورٍ مَنْزِلُ النَّبِيِّ فِي هَذَا قَالَ قُلْتُ رَوَيْنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
أَبَا الْحَسَنِ عَنْ مَدْيَرٍ قَوْلَهُ خُلَا خَطَا قَالَ أَيْ شَيْءٍ رَوَيْتُ فِي هَذَا قَالَ قُلْتُ رَوَيْنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ
أَنَّهُ قَالَ تَبَلُّرُ مَتَدِي إِلَى وَلِيَاءِ الْقَتُولِ وَأَذَانَاتُ لَدَى دَبْرَةٍ قَالَ عَتَقْتُ بِحُجَانٍ فَيُطْلَمُ أَمْرُ سَلَمٍ
قُلْتُ هَكَذَا رَوَيْنَا قَالَ قَدْ غَلَطْتُمْ عَلَى ابْنِ تَبَلُّرٍ مَتَدِي إِلَى وَلِيَاءِ الْقَتُولِ فَأَذَانَاتُ لَدَى دَبْرَةٍ
اسْتَشْعَى فِيهِمْ وَفِي خَبَرٍ خُزَّانِ بْنِ سَدِيرٍ قَالَ كُنْتُ نَاوِيحَ أَبُو حُمْزَةَ الثَّمَالِيَّ عَبْدَ الرَّحِيمِ
الْقَصِيرِ وَزِيَادَ الْأَجْلَامِ تَحَايَا فَدَخَلْنَا عَلَى أَبِي جَعْفَرٍ فَرَأَى يَادَ فَمَدَّ يَدَهُ لِي فَقَالَ
لَهُ مِنْ ابْنِ أَحْمَرَ قَالَ مَنْ لَكَ كُوفَةٌ قَالَ وَلَمْ أَحْرَمْتَ مِنْ لَكَ كُوفَةٌ قَالَ بَلَّغْتَ عَنْ بَعْضِكُمْ أَنَّهُ قَالَ مَا
بَعْدَ مِنَ الْأَحْرَامِ فَهُوَ أَكْبَرُ قَالَ مَا بَلَغَكَ هَذَا إِلَّا كَذَبٌ تَمَّ قَالَ لَا فِي حُمْزَةِ الثَّمَالِيَّ مِنْ ابْنِ
أَحْمَرَ فَقَالَ مَنْ لَكَ رِيَّةٌ فَقَالَ لَمْ يَلَمْ لَا تَلَمْ سَمِعْتُ أَنَّ قَبْلِي ذُو بَهَا فَاجْتَنَبَ لِأَجْوِزٍ تَمَّ قَالَ
وَلَعَبْدُ الرَّحِيمِ مِنْ ابْنِ أَحْمَرَ مَا أَضَالُ مِنَ الْعَقِيقِ فَقَالَ صَبَا الرَّحْصَةَ وَابْتَعَا السَّنَةَ الْخَبْرُ قَدْ كُنَّا
الثَّمَالِيَّ تَفْزَحُ جَلِيلًا وَقَدْ خَلَّمَ النُّجَا دَقِيلَ ابْنِ جَعْفَرٍ وَشَبَّهَ بُلْغَانَ وَبُسْلَانَ وَصَّى اللَّهُ عَنْهُمَا
وَفِي خَبَرٍ لِي أَنِّي تَوَبَّخْتُ أَنَّهُ قَالَ سَأَلْتُ سَهْلَ بْنَ جَعْفَرٍ عَنْ تَجْوِزِ شَهَادَةِ الْعِلَامِ فَقَالَ إِذَا بَلَغَ

عشر مائة قال قلت ويحذر من قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل بعائته وهي بنت
عشر مائة وليس يدخل الجارية حتى تكون امراة فاذا كان للغلام عشر مائة جازا امرها
شهادته ولا يخرج جلازا اسمعيل بلوغه من هذا الى ان يحق عقد فيه الا سمع عليه الوجوه
الى ان ما هو معروف وقد كان هو عبد الله وغيره ممن يتسبل الى الامم ويدعي امامة الامة
جلم كذب عوامهم وبطلانها باخبارهم في جملة من السائل الظاهر عندنا وظهر جهلهم
بما كالمنا لا ينسابا فكيف ظالم في اشكال الحقبة والعضلات لا يبينه في خبر جيل بن رليح
وغيره من احد ما عليه السلام في رجل يرجع عن الاسلام قال يستتاب فان تاب اقبل قيل جيل
فما تقول ان تاب ثم يرجع عن الاسلام قال يستتاب قيل فاما قول ان تاب ثم يرجع ثم تاب ثم يرجع
لما سمع في هذا مشينا ولكن صدي بن عبد الله الرازي الذي يقام عليه التحريم ثم يقتل بعد ذلك
وقد كان جيل مع قاتله رجلا من اصحاب الفتوى من السند الا واسطه الذين اجبت العضاض على
صحيح ما يصح عنهم وقصديهم لما يقولون واقرؤا لهم بالقدر وكان موافقههم وجه الطاهر في
دفعه وتقول ابن ابي عمير كان يروي عنه فقها كثيرا وفي خبر محمد بن عيسى قال ان بعض اصحابنا
سئل عن رجل من عبد الرحمن انا اخبره قال يا ابا عبد الله اشك في الحديث واكثر انكارنا لما
يروي اصحابنا فما الذي يحكم على ذلك الاحاديث الى ان قال قال يونس ائتنا لعراق فوجدنا
قطعة من خطاب ابي جعفر ووجدت اصحاب ابي عبد الله متوافرين فسمعت منهم واخذت
كتبهم فعرضتها على ابي الحسن الرضا عليه السلام فانكر منها احاديث كثيرة ان تكون من اخايش
ابي عبد الله عليه السلام الخبر كان يونس من السند الا واسطه الذين اجبت العضاض على صحيح ما يصح
عنهم وافهم مع صفوان وابن ابي عمير رضيا وكان الرضا عليه السلام يبين اليه في العلم والفتيا
ويما وجد مقام الذين عنه وورد فيه من الدائج والفضائل من الامم وغيرهم ما هو معروف
مذكور في كتب الرجال وغيره ما مشه لا ياخذنا لاختار من كل احد ولا يعرض على الرضا عليه السلام
كل ما سمع ووجدوا من فضائلهم يمكن ان لا يخال الاخذوا لعضد ندي على ذكر كثير
منها وعدمها وعلما ان يكون ذلك لا لكونها كما صرح به في نهج الخبر لانه يمتنع بذلك لاختبا
نكها لكتب عندنا ولا عند كثير من اصحاب الامم وغيرهم مع ان عمدة الاحكام انما اخذ
من اصحابنا من علمها السلام واصحابها من خبر الفضل بن عمر عن الصادق عليه السلام وقد سئل
عن الامم الذي يزل الشبهة في حديثهم فقال ان الناس اولوا بالكذب علينا ان الله

افترض عليهم لا يريد منهم غيره واني احدث احدهم بالحدث فلا يخرج من عندك حتى بناوله
على غير ما ولىه الخبر في خبري بصير عليه السليم قال رحم الله عبدا جينا الى الناس لم ينفصنا
اليهم ما والله لو يرون محاسن كلامنا لكانوا يقرؤنا ما استطاع احد ان يعلق عليهم
شيء ولكن احدهم يسمع الكلام فيخط اليها عشرين الى غير ذلك من الاخبار التي ذكرت في محالها و
كولا الضميمة التي ادلت الى ان يدخلها منها ما ذكرناها والارها الاغراض الانغاض عنها
اولى واخرى كما لا يخفى هذه تكشف عما ذكرنا من جوه شتى وقد غاضد كلامنا اخبار اخرى
معنا ولذا عرضنا على القرض لحوال سائدها وان كان كثير منها صحيحا او قويا ثم قلنا
الامر بعد الصادق عليه السلام الى ان العيشة ثم الى ما ناسا كان كما قال للباقر عليه السلام بتدعيم
هذا الايزال موليا فيخصر يد مريم لا يرد عليكم الا رجل منا اهل البيت وذلك لا شذوذ
التيقظة في زمنه سائر الامم وجعل خلفاء بعضهم مدة طويلة وبعد العهد عن مكان قبائهم
وكذلك عنهم بالنسبة الى من بعدهم وكان على الشيعة غلبا بما بلغتهم من الاخبار عن
الصادقين عليهم السلام وغيرهما من الامم على ما فيها من الوضع الخطا والتحريف والتعجيب
القطيع والغشوض والناويل والتعارض الاخلاص بقاير الحال والاقوال كما هو معلوم و
خلط كثير من الرواة من اصحابنا بين اخبار العامة واخبار الخاصة وروايتهم احاديث كل من
الفرقتين عن الآخر كما ذكره رجال الكشي في ترجمته ابن ابي عمير وقد نفق نظيره في احاديث
العامة في ما روه من كتب الاخبار واني ههنا كما سنشير اليه في اوجاعنا هذا مع كثرة
الاختلاف بينهم في نقل الاصول وفي الحكم بصدق جملتها او بعضها او عدم اجملها
عندهم وعمل كل بما عنده منها اكل مما لا يقف الجليل الذي ورد في شأنه ما ودينا
حريز في اتصاله الى هي عهود الاعمال مع كونها في عصر الصادق عليه السلام وعدم الاكتمال
بذلك وظنعه عليه بعد اقامته لحد ودصاوة واحدة بعد ما انى ستون او ستين
سنه وقيل ما تاها بعد ذلك فيكون كتاب حريز مع كبره على ما ذكر في الرجال خبرا في بها
مع انه بلغ من شان حريز ان يؤنس كان يرو عنه فقها كثير افهنا حال كانه المحدث ودفى
الاصول وخال الحجاد وهو في عصر الصادق في الصاوة فكيف حال من بعده فيها وفي
غيرها مع ان معظم الفقهاء اتما هو علم من الجمع بين ما في الاصول مضافا الى ما للصادقين
عليهما السلام بعض خواصهما بكمكان كثير من احاديثهما كما ذكر في كتب الرجال وغيرها مع

افترض عليهم لا يريد منهم غيره واني احدث احدهم بالحدث فلا يخرج من عندك حتى بناوله على غير ما ولىه الخبر في خبري بصير عليه السليم قال رحم الله عبدا جينا الى الناس لم ينفصنا اليهم ما والله لو يرون محاسن كلامنا لكانوا يقرؤنا ما استطاع احد ان يعلق عليهم شيء ولكن احدهم يسمع الكلام فيخط اليها عشرين الى غير ذلك من الاخبار التي ذكرت في محالها وكولا الضميمة التي ادلت الى ان يدخلها منها ما ذكرناها والارها الاغراض الانغاض عنها اولى واخرى كما لا يخفى هذه تكشف عما ذكرنا من جوه شتى وقد غاضد كلامنا اخبار اخرى معنا ولذا عرضنا على القرض لحوال سائدها وان كان كثير منها صحيحا او قويا ثم قلنا الامر بعد الصادق عليه السلام الى ان العيشة ثم الى ما ناسا كان كما قال للباقر عليه السلام بتدعيم هذا الايزال موليا فيخصر يد مريم لا يرد عليكم الا رجل منا اهل البيت وذلك لا شذوذ التيقظة في زمنه سائر الامم وجعل خلفاء بعضهم مدة طويلة وبعد العهد عن مكان قبائهم وكذلك عنهم بالنسبة الى من بعدهم وكان على الشيعة غلبا بما بلغتهم من الاخبار عن الصادقين عليهم السلام وغيرهما من الامم على ما فيها من الوضع الخطا والتحريف والتعجيب القطيع والغشوض والناويل والتعارض الاخلاص بقاير الحال والاقوال كما هو معلوم و خلط كثير من الرواة من اصحابنا بين اخبار العامة واخبار الخاصة وروايتهم احاديث كل من الفرقتين عن الآخر كما ذكره رجال الكشي في ترجمته ابن ابي عمير وقد نفق نظيره في احاديث العامة في ما روه من كتب الاخبار واني ههنا كما سنشير اليه في اوجاعنا هذا مع كثرة الاختلاف بينهم في نقل الاصول وفي الحكم بصدق جملتها او بعضها او عدم اجملها عندهم وعمل كل بما عنده منها اكل مما لا يقف الجليل الذي ورد في شأنه ما ودينا حريز في اتصاله الى هي عهود الاعمال مع كونها في عصر الصادق عليه السلام وعدم الاكتمال بذلك وظنعه عليه بعد اقامته لحد ودصاوة واحدة بعد ما انى ستون او ستين سنه وقيل ما تاها بعد ذلك فيكون كتاب حريز مع كبره على ما ذكر في الرجال خبرا في بها مع انه بلغ من شان حريز ان يؤنس كان يرو عنه فقها كثير افهنا حال كانه المحدث ودفى الاصول وخال الحجاد وهو في عصر الصادق في الصاوة فكيف حال من بعده فيها وفي غيرها مع ان معظم الفقهاء اتما هو علم من الجمع بين ما في الاصول مضافا الى ما للصادقين عليهما السلام بعض خواصهما بكمكان كثير من احاديثهما كما ذكر في كتب الرجال وغيرها مع

احتمال ان يكون لها تعلق بكثير من الاحكام كما يشهد به ما تقدم من الاخبار في كتمانها واما
 وعدم اعتماد المخالفين منهم في لقائهم بعضهم على بعض في نقل الاخبار واستنباط الاحكام
 منها غامضا لبايع ان استغلا كل بما عند يفتضون الاخبار المرفوعة اليه لا يستغنى عنه بما عند
 الاخر كما هو الظاهر وقد ورد في الاخبار والتميم لواقعة بالمطووف والمنع من مجالسهم وكذا
 من جملة سجلة من فرق الشيعة واخذ الاحكام منهم مع ندرة خلواتنا بين الاخبار والموجود
 عندنا منهم ومن شالهم ونحو ذلك كثير من ضعف في الاخبار والرجال ونسب هو وبعض
 كتب الى الكذب والوضع والتخليط ونحوها مع شيوخ اخبارهم في الكتب المعروفة وغيرها و
 روى عن الصادق في مقبوله عن بن خطالة وغيره احكام اختلاف العدلين في القضاء و
 الحكم وحكم بانه يؤخذ بقول الاعل والافقه والاصدق والاورع ولا يفتى الى احكامه
 الاخر ولم يكن لك مجرد فرض غير واقع في زمان لا يمتد عليهم السلام وروى في اخبارنا عن بعض
 عدم اعتماد جماعة منهم في الاخبار على مثل زرارة ويونس واضرابها مع انه لو لاهم لا ندس
 كثير من الاخبار والاحكام او معظمها كما من كتب الرجال والاخبار وغيرها وفي بعضها ما
 ما يعرف عن يترى كثير من اصحاب الائمة عليهم السلام بعضهم من بعض لشبهات نسخ لم حتى ان
 اصحاب زرارة كانوا يتبرقون فيما يتعلق بالدين من كتاب غير وكثير من العاصرين لم يسموا
 الحكم ويونس بن عبد الرحمن كانوا يتبرقون منها مع ان الاخبار والاموال المرفوعة في علوتها
 وسان زرارة ونظرهم ورفضنا زلم اكثر من ان تحته واشهر من ان نخفي اظهر من ان
 يتبين وتروكا لا يخفى وقد ورد في مناظرة السلام مع جماعة من خواص اصحاب الصادق
 كحمران بن اعين وابان بن تغلب وزرارة ومومن الطاق وهشام بن قيس لما صر فيها
 بن الحكم وكلام الصادق في شأنهم وفي احوال اصحاب الصادق بعد في ما مائة الكاظم وفي
 غير ذلك مما يظهر للشيعة ما يفيض الى الجبل بعض الجهات من جماعة من فضلاهم فضلا
 عن غيرهم وان بلغوا الى اعلى الدرجات والمقامات من جهة كثير من عقائدهم ونحوها
 واعمالهم وحكي المفيد عن أبي محمد الحسن بن سنان اصحاب أبي محمد العسكري عليه السلام افرقوا
 بعد على اربع عشرة فرقة مع انهم اذروا اخر من ظهر للناس من الائمة عليهم السلام فاذوا واثبت
 صحبه وانتهى اليهم اخباره واخبارا باء وكان في زمانهم سائر ما ظهر بين الشيعة والاصول
 والاصناف التي هي من الشيعة وقد اضمحلوا بحمد الله من بركات لقائهم ونوايا خلفاء بعد

ابن الحكم وفي مناقبنا
 مع حمران بن قيس الطاق

ذلك حتى لم يبق منهم الى ثمان الفيد على ما نقل الا الامامية الاثني عشرية وعدا ما نقل الخيال
 من كتب سعد بن عبد الله مع ما استنبأنا واشتهر من فضل جلالته كتاب مثالب هشام
 ويونس كما باله على علي بن ابراهيم بن هاشم في سنة هشام ويونس كتاب مثالب واوه
 الحديث وذكر وان ايقوب بن نوح مع وثاقه وعلمه شدة وقوة وكثرة عباده وعظه من لقيه
 عند العسكريين عليه السلام وكان له ما كان يقع في يده من قدره وذكرا كثيرا
 تقضي خطا منا ترى خطا بالاثمة في اتفق عليه جميعهم او كثير منهم وعدم اقيادهم للائمة في
 الاحكام التي يجب اخذها عنهم داعية لها امر وابتهر عنهم من ذلك ما رآه الصدوق
 وغيره باسنادهم عن سعد بن عبد الله في حديث طويل عن كريمة رؤيته للفائم عليه السلام
 مع احمد بن اسحق وشواله اياه عن سألنا غامضه عند ابي محمد العسكري عليه السلام بامر
 وذكر منها انه قال قلت فاجرب يا بن رسول الله عن امر الله تبارك وتعالى لقيه وموتى
 فاخلع نعليك نك بالواد المقدس طوى فان فضلاء الفريقين يزعمون انها كانت من
 اهاب المينة فقال عليه السلام من قال ذلك فقد اقرى على مومني استجله في يوم ذكر
 الدليل على ذلك وبين مضالمة وركوا الكليية والشيخ في الحسك الصحيح عن ابي الحسن
 قال اوصت ما ردة لقوم نصائى فواشين بوصيته فقال اصحابنا اقم هذا في قعر المسكين
 من اصحابك فسالنا الرضا فقلت ان اخذ اوصيت بوصيته لقوم نصارى واروت ان صحت
 ذلك الى قوم من اصحابنا مسلمين فقال مضى الوصية على اوصيت به قال الله تبارك وتعالى
 فاما على الذين يبذلونه وروى الكليية في الفتوى عن احمد بن اسحق قال كان الى ابراهيم كان
 تصيبه الحشا فقبله ليس له علاج الا ان يبطه فبططنه فان ثقلت الشبعة شربت
 في دم ابنك قال فكنت الى ابي محمد العسكري فقال يا احمد ليس عليك ما فعلت فاعلمنا
 القسمة للدواء وكان جله فيما فعلت الظاهر من اضطرار احمد والتباس الحكم عليه مع
 ضايقة جلالته ان الحكم المذكور صدر من علماء الشيعة لا عوامهم واحتمال الاختلاف في
 تعيين الموضوع مستبعد كما لا يخفى روى الشيخ باسناد عن علي بن مهزيار عن ابي الحسن
 الى ابي محمد عليه السلام اسأل عن الصلوة في الفرض ان اصحابنا يتوقفون فيه فكتب لا بأس
 مطلق والمجد لله وقال الصدوق كتبنا برهم بن مهزيار الى ابي محمد روى الشيخ
 والكليية في الصحيح عن علي بن مهزيار قال كتب الى ابي جعفر الثاني اني لرواية قد اختلفت

أبأنك في الثمام والتقصير للصلوة في الحرمين منها ان يامرتهم الصلوة ولو صلوة واحدة و
 منها ان يامرتهم الصلوة الم بموقع عشرة ولم ازل على الانمام فيها الى ضد دنا من جنتا
 في عامنا هذا فان فيها اصطحابنا اشار واعلم بالتقصير اذ كنت لا انوى مقام عشرة ايام
 فصررت الى التقصير وقد ضقت بذلك حتى عرف اياك فكتب الى بخط قد علمت بركك الله فضل
 الصلوة في الحرمين على غيرهما فانا احب لك اذا دخلتهما ان لا تقصر وتكثر فيها من الصلوة
 فقلت له بعد ذلك بسنتين مشاهدتي كتبنا اياك بكذا واجتفتي بكذا فقال نعم وروى بن
 قولويه في كامل الزيارات عن بيوع سعد بن عبد الله قال سالت ابا عبد الله ع عن تقصير الصلوة
 في هذه المشاهد مكة والمدينة والكوفة وقبل الحسين الاربعة والذي روى فيها فقال
 انا اقصر كان صفوان يقصر ابن ابي عمير جميع اصطحابنا يقصرون وروى الكليني باسناد
 محمد بن عبيد قال قال ابو الحسن عليه السلام يا محمد انتم اشد تفليدا ام المرجة الى ان قال
 فقال ان المرجة نصبت رجلا تقصر طاعنه وتلدوه وانتم نصبتهم رجلا فوضعت طاعنهم
 فقلت وفهم اشد منكم تفليدا وروى الحسين في الصحيح عن البرقي في مسأله عن الرضا عليه السلام
 قال لو ان العلماء وجدوا من يجدونه ويكتم سترهم يحدوا ولبثوا الحكمة ولكن قد ابتدأكم الله
 عز وجل بالاذاعة وانهم قوم يحبوننا بقلوبهم ويحالفونكم في فعلكم الى ان قال قد رايت ما كان
 من قول ال يطين ما وقع عند الفراعنة من امرهم ولو لا دفاع الله عن صاحبكم وحسن
 لدكم هو والله من الله ودفاعه عن وليا ما كان لكم في ابي الحسن عظمة ما ترى لها
 هشام هو الذي صنع بابي الحسن عليه السلام ما صنع وقال لهم واخبرهم اني الله يغفر له ما ركب
 من افعال وقال عليه السلام لو اعطيناكم ما تريدون لكان شرككم ولكن العالم يعلم بيلكم وروى
 الكليني باسناد عن البرقي عن علي عليه السلام قال ما كان لكم الى قوله ركب من اباد في ثوابه
 ذلك من الاخبار التي لا يسع المقام ذكرها وقد حكى الشهيد عن ابن ابي عمير الموقفي عوالا
 على تقديم التكبير الفوت في العيدين على القراءة في الركعة الاولى وغري هوارة المشهور
 واخرى الى المقظم خلافا كما هو معلوم ونقل عليه الجماعة في الانتصار والخرافا وقت التبع
 على نظائر واشباه ذلك وحكى الصدوق في الكمال عن الشيخ ابي جعفر محمد بن عبد الرحمن بن قبة
 الرازي وهو من اجله قد ما التكلمين ان طعن في طريقه اصحاب الاثمة في معرفة الاحكام الشرعية
 فقال ان خلافا لاثمة انما هو من قبل كذا بين لسوا انفسهم فيهم في الوقت بعد الوقت

اجماع الفقهاء في
 الزمان على ان
 التكبير في الركعة الاولى

وفي الثمان بعد النهران حتى عظم البلاء وكان سلافهم قوما يرجعون الى دوع واجتهاد
 وسلافة ناجية ولم يكونوا اصحاب نظر وثيرة كانوا اذا راوا رجلا مستورا ير كبحر حسوا به
 الظن وقلوه فلما كثر هذا وظهر شكوا الى منتهى عام ومهم ان ياخذوا بما يجمع عليهم فلم يفعلوا
 وجرأ على عادتهم فكانت الخيانة من قبلهم لا من قبل ائمتهم صلوات الله عليهم وحكي غيري
 مواضع متفرقة عن جماعة من ساطينهم العلل بالرائي الفياس حيانا وفيهم من لا اول مثل زرار
 بن اعين جميل بن دراج وعبد الله بن بكير وهو من اجله الفطحية الثمين الى اصحابنا والعترة
 من قضاةهم وتم ان جعلنا لعتبة على تصحيح ما يصح عنهم ويصدقهم ما يقولون واغروا لهم بالقد
 ومن لا اخر مثل يونس بن عبد الرحمن والفضل بن شاذان وغيرهم ولم يثبت بعض ذلك و
 قد تمهم ابن الجندب من قدماء فضلاء اصحابنا الذين دركوا الخبيثين حتى انه جعله من الادل
 الشريعة وغيري في بعض كنية الى الائمة عليهم السلام انهم كانوا يعاونون خيانا بن ذلك ايضا
 المفيد في السائل الشريعة عنه كذب سالتها بالسائل المصنف وجهل الاخبار فيها احوال
 وزعم انها تختلف في معانيها ونسب ذلك الى قول الائمة عليهم السلام فيها بالرائي ذكر اهل
 الرجال له كتابا بن اخيرين احدها كتاب كشف التوقيف والالباس على انكار الشيعة في ما لقين
 والاخر كتابها وما سوا اهل الثامن الرواية عن ائمة القم في ما لا يخفى ما وقع الشيخ
 في مواضع من كتابي الاخبار في اخبار رواها عن يونس بن وهب عن احد الائمة عليهم السلام
 اعلم لي سمعها بل اخبارها بارية وبضرب من الاعتبار وحكم الصدوق بخطا الفضل بن
 شاذان وغلط في بعض لعل الاحكام التي روي عنه انه نقل انه سمعها من لرضا عليه السلام
 واخذها من كلامه متفرقة وجعلها واذن في روايتها عن لرضا عليه السلام وروى
 الصدوق في جملة منها في مواضع من كتبه باسناده عنه كذلك وهذا يوجب الفتح في
 احدها واكثر المفيد والمقتضى من الفتح في طريقه وابواب الحديث من لست بعد ثمينهم
 في نقد الاخبار بين التوقيف الجحد والغف والتبين التيقم والصحيح فطنتهم عن ذراك
 ذلك وبانه لا يستدبرهم في اجماع ولا خلاف في سياتي جملة من عباد الله في الوجه الثامن
 اكثر ايضا وغيرهما من الفتح في الاخبار الموجودة في الكتب لا تبغوا فيها ما كانت
 مناط عمل السلف حتى كاد ان لا يوجد سائلا من الفتح مما يتعلق باحكامهم الا انيل من
 اخبارهم وطعن اهل الرجال على جماعة من جلالهم بالرواية عن الضعفاء واعتقادهم

كتاب
 الاخبار
 في
 الرجال
 والرجال
 في
 الاخبار

او الجاهيل واخرج احمد بن محمد بن عيسى بعضهم من قم لئلا تهم ندم وقد ذكر اهل الخبر
 في وثاقته وفطنته وجاهته عند القميين اذ اذ كانت من الامم ما هو معلوم وروى
 القيد عن شيخ ابن قولويه عن الكليفي باسناده عن الخزاز عن بيده في مرامته الهادي ما
 يفضي الى العجب من بن عيسى واجلاء زمانه ورواه الكليفي في الكافي ايضا وروى الشيخ في
 كتابي الاخبار في الصحيح عن حماد وهو من الثقات لاجلاء الفضلاء وعدن فيها اصحاب
 القنادل الذين اجتمع لعصاة على تصحيح ما يصح عنهم وتصديقهم لما يقولون واقرؤا
 لهم بالفقه واذك ثلثة اواربعة من الامم عليهم السلام روى في الصحيح عن ائمة عن ائمة
 انه سئل عن صيد الجوس للسمك فقال ما كنت لا اكله حتى نظرت اليه ثم قال قال حماد يعني حتى
 اسمع نيتهم ومن اعلوم ان هذا مناف لظاهر الخبر ونقص سائر الاخبار والمعتبر بالجمع على
 العمل بها والموافقة لاهل السليم كافة وروى الشيخ في الصحيح عن شعيب القرظي قال كنت
 عند ابي عبد الله عليه السلام ومعا ابو بصير اناس من اهل الجبل يسألون عن بايع اهل
 فقال لهم ابو عبد الله عليه السلام قد سمعتم ما قال الله في كتابه فقالوا له نعم يا ابا عبد الله
 ناكوهما فلما خرجنا من عنده قال ابو بصير كلها في عنقي فانيها فقد سمعته وسمعت ابا عبد الله
 يامر ان ياكلها فجعنا اليه فقال لي ابو بصير سله فقلت له جعلت فداك ما تقول في ذبايح
 اهل الكتاب فقال ليس قد شهدنا بالعداوة وسمعت فقلت بلى فقال لا ااكلها فقال
 لي ابو بصير قوله الاول في عنقي كلها ثم قال لي سله الثانية فقال لي مثل مقالته الاول
 غدا ابو بصير فقال لي قوله الاول في عنقي كلها ثم قال لي سله فقلت لا اساله بعد فريضة لا
 يخفى ان باب بصير هذا كما ربل الفضل منه مع ذلك اشبه عليه العرفيا وروى للثقة ولم يعلم انه
 يجب الاخذ من قول الامم مع الاختلاف بالاحداث فالاحداث وبما وافق الكتاب والفقه
 العامة فقلت لك صدر منه ما صدر من المخالفين وسوال ادب ياتي في الاجماع المنقول عن
 يوسف الفضل وغيرهما ما ينبغي فلا حظ في المقام هذا كله مع سائر ما ياتي في الوجه الثاني من
 وغيره مما يستد باب حصول العلم القطعي بالاحكام الواقعية من غير حكم جماعة من اصحاب الامم
 وعلمهم في احد الاعضاء ولا يستماع تعدد حصول العلم لنا ولعظم من سلفنا يلوغ ذلك عند
 الاجماع الا اذا عارضه دليل اخر يكون هو في الاصل في الحكم وبلغ الحكم الصغرى او قريبا
 منه وما يعضد ذلك انك ترى نذارة واضرابه يسألون ثاني من دركوه من الامم واثباتهم

ورايهم عما كانوا يجناحون اليه غالباً وأمل تكليفهم وأمل الامتثال عليهم السلام كثيراً ما كانوا
 يجيبون اصحابهم عن مسائلهم في تلك وفي غيره وربما امرهم من باب الضرورة والتوسعة
 حادتهم وادخلهم فيها وروايتهم بالاخذ بما رويته العامة عن علي عليه السلام مع كفرهم عنهم
 وكذبهم وتكذيب الامم عليهم في بعض ما رويته وادخلهم بالاخذ في الامر للامم الذي لا يمكن
 من يستفوتونه من الشيعة بخلاف ما يقف به فقيه البلادي من العامة مع انهم وبعضهم
 موافقون لنا في كثير من الاحكام واكثرها والاخذ بما رويته وبعض الخالفين من فقه الشيعة
 وترك ما رويته مع انهم ليسوا على الاعتقاد والاثبات في الاحكام اصلاً ولا سيما من بدا
 منهم الفسق الظاهر في ابتكار النص الظاهر لباقر الذي عليه من الاخرة والاولى الطمع
 في مال الدنيا والاخذ بما يخرج من اعوام والاحكام والحكم النقية الصافية
 من وعيد السوء بعد تصفيتهما من الكثرة مع ان ذلك قد لا يفيد القطع بالاحكام
 الواقعية لصانها من الظاهر والخفية ولذلك فهو اعز من الاخبار المنسوبة
 الامم وتكذيبها لا خيال صدقتها وعدم وصولهم الى حقيقتها وقد اتفق منهم تكذيب
 بعض الروايات الصحيحة الصادقة بحجها وكثيراً ما كانوا يفتنون وتجانسوا
 مشرعين ويكفون بحج ذلك لعدم اعتبار نية الوجه العلوي اممهم بترد الاخبار
 الى بعض فان ارادوا اصحاب معرفة وجهه مفضل الاشكال عليهم الامر وربما وقعوا في الجدل
 كما يظهر من بعض ما مر وقد بينوا الزيادة وغيره طرق ترجيح الاخبار لا خيالهم اليها مع
 امكان تحلفها عن الواقع ولا سيما بعضها وكثرة اختلاف الاخبار في بيانها وقد خربت
 التوفيق المردية عن القائم عليه السلام على ما يعرب بعض الامم في حقها عن قضاء الاحكام
 الظاهرة على جملة من جلاء ذلك الوقت مع انتهاء الاخبار باسمها اليهم اجتماعها عندهم
 ذلك كالاستئصال عن حجة التكرير بعد البزينة وعدل الشيع بالزينة الحسينية والتجوع
 منها هل يجوز ولا وهل فيها فضل ولا وغير ذلك مما يقف عليه المتبع المناظر مع ان
 لا ينبغي ان يخادله من السائل الا تعضل المشكل يعرب بعض الاحوية فيها عن ان الظاهر
 في بيان الامم عليهم للاحكام حال عدم استيلائهم كما قد يكون لاحكام الواقعية فقد
 يكون لاحكام الظاهرية ويختلف ذلك باختلاف اصالح الحليمة والخفية فالطلب لا
 هو الانقياد لهم والاطاعة لاممهم فجرد مشاهدات الامم وملازماتهم اقرب العهد

تنبيه
 الواضع

هذا هو الحق
 لا يخادله من السائل

منهم انما يقتضي هذا الاطلاع على احكام ظاهر مقامه البلوى اذ منهم وهي غير متميزة غالباً
 فلا يستقيم الحكم كلياً على سبيل القطع بان مجرد اتفاق اصحاب الائمة في عصر على حكم وانفاق
 جماعه عنهم فلو اكرم كثروا يكسب عن كونه الحكم الواقعي الاول لا يستتبع جريان طائفة منهم بعدهم
 الا كفاء بالحكم من دون نقل رواية فيما سمعوا وشاهدوه من الائمة عليهم السلام كما افترق
 به صاحب الوافية اما الحكم الظاهري وهو الواقعي الثاني فباب القطع به واسع كما يستتبع
 في بعض الوجوه الاتية ان شاء الله تعالى قد استبان بما بيناه من وجوه ستة ان لا شبهة في حجة
 الاجماع الى الوجه المذكور وهو طريق التابعية السبوعية المتبعة على هذا التسليم والنظير والظاهر
 والتسامع الى ان يصل الى اصحاب الائمة ثم اليهم صلوات الله عليهم بحيث يعلم يقيناً انهم لاصل
 والمرجع فيما اجموع عليه لكيلا يستقيم في المسائل النظرية الخاضعة لها اليها الا على سبيل الشذوذ
 والنقد ولا يستتبع جريان طريقة الاصحاب على عدم القرض لقولهم وان قال اصحابهم خلافاً
 في الفقه لا نادراً لكن قول على عليه السلام في جملة اقوال الخطابة والتابعين تبعاً للخالفين
 غير ذلك فالطريق الى معرفتها يقيناً واشتاتاً وانافاً وخلافاً منحصراً لباقي الرجوع الى
 الاجتناب ودوامها وقد علمت الحال في الرجوع اليها في المسائل المشابهة لما استند اليه
 جماعة من القياس على مذاهب الخالفين كالشافعية والحنفية المالكية وغيرهم حيث اختلفوا
 بالنظر الى طريقة اتباعهم على وجه لا يرباب فيه خلافاً وانما يستقيم في ضروريات مذاهبهم
 وما يقرب منها ولا كلام فيها وما يما عداها فلا حكم من طريق لكل من الفرق بنواصلها الجدل
 مع اختلافهم فيها سابقاً من مذهب قد اخذوا والاخر من بعض مجتهدي المذهب وحق
 فاشهر بينهم مع عدم كون الاصل فيه رئيسهم فحافظه كل من الفرق على مذاهبهم ليس له
 طلب لا داعي مع ذلك فيبين اصحابنا وبينهم فرق ظاهرة فان اصحابنا في معرفة احكامهم طرقاً
 هدية لا يفيد اكثرها العلم بالاحكام الواقعية واثبتنا عليهم لم يتمكنوا من تبينها وايضاها
 لشيعتهم على حسب ما اتزل الله تعالى على نبيه صلى الله عليه واله ولم يؤخذوا بدينها على وجه
 لا يغيرهم شبهة وتبعية عن غيره واما اولئك فتم بالنسبة الى رؤسائهم كسائر المقلدة العوام
 بالنسبة الى مجتهديهم لا يخذون غالباً الا بالنقل لصغارهم بلا شبهة ولا خوف تقيته
 وشملهم الفلاسفة بالنسبة الى رؤسائهم ولذلك يحصل العلم بهذا مذهب كل من الرؤساء من
 الرجال ما لكل منهم من الانباع وطريقهم بل من اقوال جماعة منهم وطريقهم كما لا يخفى بينهم

هذا هو الوجه الذي لا يخفى عليه
 من انما يقتضي هذا الاطلاع على احكام ظاهر مقامه البلوى اذ منهم وهي غير متميزة غالباً
 فلا يستقيم الحكم كلياً على سبيل القطع بان مجرد اتفاق اصحاب الائمة في عصر على حكم وانفاق
 جماعه عنهم فلو اكرم كثروا يكسب عن كونه الحكم الواقعي الاول لا يستتبع جريان طائفة منهم بعدهم
 الا كفاء بالحكم من دون نقل رواية فيما سمعوا وشاهدوه من الائمة عليهم السلام كما افترق
 به صاحب الوافية اما الحكم الظاهري وهو الواقعي الثاني فباب القطع به واسع كما يستتبع
 في بعض الوجوه الاتية ان شاء الله تعالى قد استبان بما بيناه من وجوه ستة ان لا شبهة في حجة
 الاجماع الى الوجه المذكور وهو طريق التابعية السبوعية المتبعة على هذا التسليم والنظير والظاهر
 والتسامع الى ان يصل الى اصحاب الائمة ثم اليهم صلوات الله عليهم بحيث يعلم يقيناً انهم لاصل
 والمرجع فيما اجموع عليه لكيلا يستقيم في المسائل النظرية الخاضعة لها اليها الا على سبيل الشذوذ
 والنقد ولا يستتبع جريان طريقة الاصحاب على عدم القرض لقولهم وان قال اصحابهم خلافاً
 في الفقه لا نادراً لكن قول على عليه السلام في جملة اقوال الخطابة والتابعين تبعاً للخالفين
 غير ذلك فالطريق الى معرفتها يقيناً واشتاتاً وانافاً وخلافاً منحصراً لباقي الرجوع الى
 الاجتناب ودوامها وقد علمت الحال في الرجوع اليها في المسائل المشابهة لما استند اليه
 جماعة من القياس على مذاهب الخالفين كالشافعية والحنفية المالكية وغيرهم حيث اختلفوا
 بالنظر الى طريقة اتباعهم على وجه لا يرباب فيه خلافاً وانما يستقيم في ضروريات مذاهبهم
 وما يقرب منها ولا كلام فيها وما يما عداها فلا حكم من طريق لكل من الفرق بنواصلها الجدل
 مع اختلافهم فيها سابقاً من مذهب قد اخذوا والاخر من بعض مجتهدي المذهب وحق
 فاشهر بينهم مع عدم كون الاصل فيه رئيسهم فحافظه كل من الفرق على مذاهبهم ليس له
 طلب لا داعي مع ذلك فيبين اصحابنا وبينهم فرق ظاهرة فان اصحابنا في معرفة احكامهم طرقاً
 هدية لا يفيد اكثرها العلم بالاحكام الواقعية واثبتنا عليهم لم يتمكنوا من تبينها وايضاها
 لشيعتهم على حسب ما اتزل الله تعالى على نبيه صلى الله عليه واله ولم يؤخذوا بدينها على وجه
 لا يغيرهم شبهة وتبعية عن غيره واما اولئك فتم بالنسبة الى رؤسائهم كسائر المقلدة العوام
 بالنسبة الى مجتهديهم لا يخذون غالباً الا بالنقل لصغارهم بلا شبهة ولا خوف تقيته
 وشملهم الفلاسفة بالنسبة الى رؤسائهم ولذلك يحصل العلم بهذا مذهب كل من الرؤساء من
 الرجال ما لكل منهم من الانباع وطريقهم بل من اقوال جماعة منهم وطريقهم كما لا يخفى بينهم

بلا تكبر سواء كانوا علماء أو عوام ولا يحصل العلم بأقوال القصة وارتد في الشريعات من ثقات
 المخالفين لجمعهم مع اقوامهم لتابعيتهم وانديتهم بالاسلام واحكامهم وفور علمهم و
 تجاوزهم حدا لاصناء ولا بالمطالب العقلية الكلامية من اتفاق الفلاسفة باسئهم مع
 ادعائهم متابعي الادلة القطعية فيها والعمل بقضائها وكوهم في غايه من الكمال الفضيلة
 وصفاء القريحة وغاية الوفور والكثرة وذلك لا مورتمنع من حصول العلم من ثقاتهم
 ياقى لاشارة اليها في لوجلتابع ونظير جميع ذلك ما اسئهم من سائر اهل الملل على
 كثرتهم وطول مدتهم وفور العلماء والحكام فيهم ضد علمنا كثير مما اتفقوا عليه
 جرت عليه طريقتهم في اصول الذين وفور عدم اتصال سناد الى من نسبوه اليه من
 انبيائهم وان المنشأ في ذلك مناجاة اجناد الاحاد والتهتان وانقياد الانفس للاهواء
 والشهوات وسلبية الشبهة من الاسلاف الى الاخلاف حتى صان ثابته عندهم بلا اخلاف
 وهذا هو ايضا شأن المخالفين بالنسبة الى من نسبوه اليه بيقينا متلى الله عليه اله وجعلوه
 من حكام شريعته فالقياس المذكور باطل قطعاً من جوه شتى وهذا كله واضح لا غم فيه
 شائبة ريب وبين وما بين الصبح واجلاله لذي عين قد انضح بما ذكرناه ما في كلام الحق
 في المتبرج حيث تدق بيان مصر في الحسن وودروايتين في ان على الالباب بيقين ما يعول اصنافنا
 وله ما يفضل عن كتاباتهم ثم قال وربما طعنوا في الاولى منها بما جعله الراوي في كتابه
 بارسانها والذي ينبغي العمل به ما نقله الصحاب ان في الفضلاء ولم تعلم من ياقى العلماء اذا
 لما ذكره واسلم النقل من المعارض من المنكره لا يقدر ارسال الرواية الواضحة لقنومهم فان علم
 من هب بي حينئذ واشتافه وان كان لناقل عنه واحداً وربما لم تعلم ان لناقل عنه بلا فصل
 وان علمنا نقل لناخرين له وليس كل ما استند عن مجهول لا يعلم نسبته الى صاحب النقل
 ولو قال انسان لا اعلم من هب بي فاشتم في الكلام ولا مذهب لناخه في لغة كذا لم ينقل
 مستنداً كان متجاهلاً وكذا مذهب هب هل البيت ينسب اليهم بحكاية بعض شيعتهم سواء
 ان سل واستند اذ لم ينقل عنهم ما يعارضه لا يرده الفضلاء منهم انتهى كذا ما في كلامه في
 حكم من اكرامه على الجماع في شهر رمضان وهما صائمان حيث غري ولا ما ذكره فيه
 من الحكم الى علمائنا وود فيه رواية ضعيفة متكلم في سند هاشم قال فاذا الرواية
 في غاية الضعف لكن علمائنا ادعوا على ذلك الجماع الانامية ومع ظهور القول بما نسبته

عليه السلام
 في الفاضل
 في الدين
 في علمه

الفتوى الى الامم عليهم السلام يحيل العمل بها ويعلم نسبة الفتوى الى الامم باسمها فبيننا وبينهم
 كما يعلم احوال رباب بلذاهب بنقل انباهم مذهبهم وان سئندت في الاصل الى الاحاذين
 الضعفاء والجاهيل وكذا ما في كلام الشهيد غايته المراد من نحو ذلك ومالك كلام العلامة
 في المنهى حيث قال في هذه المسئلة وهذه الرواية وان كانت ضعيفة السند الا ان صاحبنا
 ادعوا لاجماع على مضى ونها مع ظهور العمل بها ونسبة الفتوى الى الامم عليهم السلام اذ عرف
 ذلك لم يعتد الساقين فلم يعلم احوال رباب بلذاهب بنقل انباهم وان استندت في الاصل الى
 الضعفاء وكذا ما في كلام الشهيد مقدّم الذكرى حيث لا غرض لشهر المستند الى
 ضعيف قوى فالظاهر ترجيح الشهرة لان نسبة القول الى الامام قد علم وان ضعف طريقه
 تعلم مذهب الفرق باخبار اهلها وان لم يبلغوا التواتر ومن ثم قبل الشيخ اوجعفر روايته
 الموثقين مع فساد مذهبهم انتهى سيقا في اجماع النقول عن الفاضلين غيرهما ما ينافي في
 الكتمان وهي ان كانت جيدة من بعض الوجوه الا ان في ذلك تفصيلا لا يوسع المقام ذكره
 تبين تحقيق الحق فيما يخفى بما يتناء عليك بامعان لتظفيرة التدبير في خواهر وخوافيه
 قد انكشف بما اردناه في فضا عيفا المطالب المقتضى فساد ما اشهر بين المتأخرين من نجد
 السداد باب العلم بالاحكام في الاعضاء النادرة وفي جميع ازمته الغيبة الكبرى والصغرى
 ايضا ولو قيل ان كثير منها اكثير من اصول المفاهيم تجد دوضوح فيها كان ولا يخفى
 ولقد وقفت بعد حين على كلام الامام اذ اعظمه في رساله في الجمع بين الاخبار فيقتضى
 الوقوف على جهلنا ذكرنا ولا اعتراف بها مع منافاتها الجملة من القواعد التي قررها في كنه
 فقال ما لفظه او محصله ان مدار الشيعة بعد قضيه السقيفة صانع الاحكام الظاهر
 الثانوي غالبا الا ما شذ لان بعد ذلك الداهية العظيمة راجع الله فهو رابونور
 مستورا وظهرت لبدع والاصواء وحدثت الفاييس والاراء فقتلت الجملة والوعت
 الضلاله حتى ان عامة الشيعة وعظم المجتهدين كانوا على طريقة اهل الجمل في الاحكام
 الا ما شذ وما يمكن حجج الله من ان يبلغوا اليهم الحق الا ما قل كان الامر على ذلك الى ان بنا
 الباء عليه السلام فبلغهم قد راسن الاحكام على حسب ما له حصل من التمكن ووفيه المصلحة
 ثم بعده ابنه الصادق ابلغ قدرا اخر على حسب ما قدر على اظهاره ووجدنا المصلحة في
 ابرازه ومع ذلك كان كثير من شيعتهم يعلمون بقول مثل بي خبيثه ابن بي ليلي معتقدين

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان ما في كلام الامام
 من ان الاحكام على ما
 حصل من التمكن ووفيه
 المصلحة

انشرع الله على الطريقة التي كانوا عليها والروية التي كانوا من قبل بها حتى زجرهم وشتمها
 وخذلهم من الحكم اليهم ولاخذ بقولهم وامرهم بالرجوع الى ائمتهم واخذ جميع الاحكام منهم
 وهكذا كان يحج الله تعالى من بعدهما كانوا يظهر من قدر من الاحكام وما اوصوا اليهم
 جميع ما كانوا يجنبون اليه ولا يبتولهم جميع جزئيات احكامهم نعم ما لو لم كل شيء مطلق حتى
 يرد فيه شيء لا تنقض اليقين بالشك ابدا ونظائر ذلك ومعلوم ان جميع ذلك حكم الله
 الظاهر على ان الاحكام التي بلغوها لم تكن باجمعها احكام الله الواقعة لائمتهم كانوا يفتنون في
 حكم شيء واحد بينا ومختلفة واحكام متشعبة متباينة حتى انه حصل ذلك بين الشيعة
 اخلاف عظيم وهذا مذهب مختلف ومتكثرة الى ان شكوا ذلك اليهم ضالوا في جوابهم نحن جعلنا
 كذلك واختلفناكم من قبلنا واتخذنا لكم وامثال ذلك وروينا ان الراوى لبلغ غلط
 في الحكم بسبب الخطاء في الفهم والنسب او كان يكذب عليهم عمدا وكانت الشيعة يعملون
 باخباره وصار ذلك سببا لزيادة اختلافهم في المذهب بها كان لائمتهم عليه السلام
 ذلك بما لحاظ مختلف وربما لا يبالون خيانا واما من بعضهم بالتوقف والاختياط او
 البناء على التخيير في غير ذلك فظهر ان الشيعة في ذلك لثبوتهم كان يعمل بقول لعائذ ايضا
 ويقول لانام الضاد رعي وجه التقية او لمصلحة غير بيان حتى المحض كذا باصل البراءة و
 الاستصحاب والتوقف والاختياط وبالخطا ولكن في الرجحان وامثالها وجميع ذلك
 احكام ظاهرة وظاهر ايضا ان اطلاقهم على الاحكام ووصولهم الى الاخبار وما يتعلق بالنكاح
 المبدئية او تخصيص العام وتقييد المطلق ونحو ذلك مما هو خلاف الظاهر كان على سبيل
 التذريج وكانوا مختلفين في الاطلاع كما وكيفا وربما يطلع واحد ولا يطلع الآخر فلا خلفوا
 في ذلك بحسب خلاف احوالهم وازمنةهم ونباين احوالهم نظر الى امر الصالح والمفاد
 المتواتر بالنسبة اليهم والى شيعةهم الى ان يظهر من يمكنه الله في رضى يظهر دينه و
 سنة نبوته ولا يخفى شيء من الخوف من احد من الخلق صلى الله عليه وآله وعلج فرجة
 سهل عجزه انتهى كلامه المختصا غالبا وقد ذكر ايضا غير ذلك مما يشهد بما ذكرنا ولهذا
 في الامر بما لم تبلغ اليه فالجعب كل الجعب من ينكر علينا الاعلية مع اننا او نشاؤا هداية على ما بينا
 وقد تركنا الضيق للجال وعدم انقضاء الحال ما هو اكثر من ان يحصى فخط جميع ذلك الخط
 خبرنا ان قد نفع به في مواضع شتى مظالم كثيرة جدا ثم لا ين هب عليك انه وان فضي

ذكرناه الى كشف مسأى بعض الشبهة فمما تكشف به بعض الحكم والاسباب فمما صدق على الاشياء
وما كفو من الشبهة وان دفع به كثير من مطاعن الاخبار التي على مناخري علماء الامامية واسبقنا
ان من عدد المعصومين في الاسلام من مثالي اكثرنا الغرض يعلق بالحق والدين وان نال في كثير من
الفضائل والمزايا المثلى والعلية والمرتبة القصوى مع ذلك فقد شيعنا فمما صدق منا النبي وامثله
الهدى ولنا فيه ما رتب على كماله على اولي النهج قد نقلنا معظم ما ذكرنا عن الكافي في
رجال الكشي وغيرهما من الكتب المتداولة التي صنعتها الاجلاء الامامية واعرضنا عما يفتنى لطفا
منها بالكلية فلم يندع شيئا لم يكن وجود اول فتح طريقا كان مسدودا ولم نشيع ما كان
مسنودا الغرض كان مخطوفا كما لا يخفى على اولي النهج والحجج من كان شاكرا لا كفورا من جهة
الاجماع ان يستكشف عقلا وعادة او ملفقا منها قول الامام العاشر عجل الله فرجه من
وجود مجهول لتسبب الجمع بين بحيث يعلم ان من عداه غير محكم بانه هو وان قولهم قوله و
اذا ثبت ذلك يكون حجة قطعا ويكرهه بقرينة اقرائته واستنباطه لاجد وكفى بها
وهذا الوجه هو الذي شتهر بين الاصحاب ككتاب الاصول والرفع وعليه خاصة حول
من محققهم ومن هنا تراهم في كثير من المسائل الخلافية يستكون بالاجماع ويرون قول
المخالف بمعاوية نسبة فان الظاهر بنا على هذا الوجه يحتمل ان يكون الغرض من ذلك
لما علم نسبة وكونه غير الامام لم يقدح خلافا في كشف قول الامام من اقوال غيره باحد طرفه
المعتبر والظاهر الاول الا اذا صدق الركا المذكور من ينكر هذا الوجه ولم يكن عن غفلة
او بقصد الترام المعترف به وهو ايضا اولي ما يبينه عليه كلامهم في مسائل الاجماع المركبة على
ما فصل في محله ولعل الاصل في ذلك الحالفين لما ادعوا مكان العلم بالاجماع العلماء بحيث لا
يخرج عن احد من المعرفين منهم وغيرهم وحكموا بحجته مطلقا ولو كان من قبل عصر واحد
وداعى احطابنا صحة الامر من معانينا على اصلهم وطريقاتهم فلذلك وانفهم عليهم ما لو
بانه لا يمكن تحققة الامر دخول الامام في الجمعين كما سبق فان كان ظاهرا معلوما بان
نسبة متميزة بالتخصيص توقف وتوابع الاجماع والعلم به على واقعة معينة ومعرفة قوله بعينه
كثير من المعرفين وان كان غائبا غير متميزة بعينه توقف على العلم بقوله في ضمن الاول
كنا غير المعرفين فوجب القول بحجته بهذا الاعتبار وحيث كان هذا هو التسبب
الموافق للخالفين على اصل الحكم ينبغي ان احوال غير الامامية لان الامام ليس اخصا في

اقول ان هذا الوجه
الاجماعي لا يثبت

الاجماعي لا يثبت
الاجماعي لا يثبت

الاجماعي لا يثبت
الاجماعي لا يثبت

سائر الفرق لا في المعرفين منهم ولا في الجاهولين لا قوله يتكشف من قولهم فالعرف اذا بعلماء
الامامية وبانفاق من سناوله هذا الاسم بعينه العام الشاؤل للامام عليهم فيكون بين
الوجه المذكور على العلم بقوله في جملة اقوال غير المعروفين منهم والطريق الى معرفة قوله هو
الطريق الى معرفة قولهم وهو اما الحدس القضي للعلم الاجمالي باتفاق الجميع من جهة الادلة
وتحويها او قياس الغائب على شاهد والمجهول على معلوم او التصاخر والتسامع الوازي
من كل جانب ولا يختص ببعض دون بعض وعدم نقل الخلاف لدل على اتفاق لكل
او المتحصل من جملة من ذلك والجميع فانها قد شذخل قد سبق بيان جميع ذلك في الوجه
الاول وربما يحصل من نفس التصاخر لتزايها منزلة الاخبار والنقولة باللفظ او بالاعت
كما ياتي في الوجه السادس ومن لتسامع والتصاخر الحاصل بين الخلفين بالنسبة الى
الامامية بقول مطران لم يعلم اجماع علماءهم المعروفين على الحكم النسوب اليهم وكيف
فمضى جود مجهول النسب المحكوم بانه الامام هو وجوده في جملة الجميع فلا يحتاج الى العلم
به وقوله مستقلا منفردا عنهم وقد اشار الى تضيح الرسيات الى ذلك حيث قال فالحصل
ان امام الزمان في كل جاذبة لا بد ان يكون في جملة اقوال علماء الامامية وليس كل عام منهم
فعله بعينه بل من تعلمه على سبيل الجملة منهم اكثر من عرفناه بعينه ولا توقف معرفة اقوالهم
على معرفة اعيانهم فان العلم بالجملة غير مفقود الى العلم بالتفصيل ثم قال ما لفظنا فاذا قيل لنا
فأعلم الامام لانكم لا تعرفونه بعينه بخلاف علماء الامامية فيما اتفقوا عليه قلنا لو خالفهم لما
علمنا ضرورة اتفاق علماء الامامية الذين هو واحد منهم على هذه المذاهب المحصورة هل الاما
الا احد علماء الامامية وكواحد من العلماء الذين لا تعرفهم بنسب الاسم نحن اذا ادعينا
الامامية وغيرها على مذاهب المذاهب فما يخص هذه الدعوى من عرفنا باسمه قد عرفنا
لم نعرفه بل العلم بالاتفاق عام لن عرفناه مفصلا ولين لم نعرفه على هذا الوجه ليس حجة اذا
امام الزمان غير متميز الشخص لا معروف ليعين لا اسم يكون معروفا لمذاهب غير المتما
لان هذا القول يقتضي ان كل من لم نعرفه من علماء الامامية وعلماء غيرهم من الفرق فانه لا
نعرف مذاهب لا يتفقوا لانه وهذا احد لا يباقة مما مللنا في ذكره في هرف في الغيبة ايضا ما
يقرب من ذلك فقال ان قيل كيف يمكنكم القطع على ان قول الامام الغائب في جملة اقوال الامامية
مع عدم تميزه وعرفته ومع استناده وغيبته قلنا قد بينا في بعض ان امام الزمان عندنا بوجوده

كل ما في هذا الخبر

كل ما في هذا الخبر

العين فينا وبيننا وبيننا وان كانا لا نعرفه بعينه لا نمتيزه من غيره ومعنى قولنا انه تعالى
 انه مجهول العين غير متميز الشخص لا يزيد بكرا العينة انه بحيث لا يرى شخصه لا يسمي مع كونه
 منزه عندنا في حال العينة الا من له كل ما لا نعرفه بنسبه من جملة الامامية واذا كنا نعرف
 اجماع المسلمين على ذلك هو الواحد ونقطع عليه اكثرهم لا نعرفه ولا نلقاه ولا نشاهده فما النكر
 من معرفة اجماع الامامية لا يمتيزه من لا نعرفه من جملة المسلمين ثم انه عندنا ولا عن القول بحجية
 الاجتماع مع كونه اقوالا مائة فية باننا لم نبدء بذلك وقد مر هذا عن غيره في وجه جعله
 حجة مستقلة وثانيا بان قول الامام اذا جاز ان يلتمس في شئ من العينة وغيرها لم يكن بد
 من الرجوع الى اجماع الامامية واعلمنا العلم دخول قول الامام فيه ومن القول لا حجة
 لاشتماله على قول القاصو قال وهذا كما يقول المحصلون من مخالفينا ان اجماع ائمة
 حجة اجماع المؤمنين ومن غيرهم الا ان قول المؤمنين لما لم يكن متميزا لاجماع الامامية
 ليدخل ذلك في انما في عندنا الرضا في الذريعة والثاني بالامر ايضا والشيخ في
 القعدة بالثاني خاصة وهو محمل المذكرة ويكن تقرير دخول الامام الغائب بوجه اخر وهو
 انه اذا استقصى مذهب جميع العلماء واعلموا العصر وجد فيها مذهب معلوم بعينه
 مجهول النسب هذا واكثر مع اتحاد الراي في حكمه بان ذلك هو مذهب الامام لا يستبد
 العلماء وسندهم فلا يتحقق استقصا اقولهم اجمع كما هو الغرض لا مع العلم بقوله في قولهم
 فاذا لم يكن احد المعرفين لزم كونه غيرهم من علم قوله بعينه وجهل شخصه وعلى هذا لا
 بد من الاخطا بجميع الاقوال ووجدان قول فيها متميز لمن لم يمتيز بعينه وكون ذلك
 بطريق السماع والنقل المعرفين في معرفة افعال المعرفين لا بطريق الحدس ونحو ذلك
 بوجه اخر ليتغنى عن استقصا الاقوال وهو فيما اذا علم دخول قول الامام في جملة اقوال
 الامية غير متميز فيها فاعتبر افعال الذين لم يعرف نسبهم من جهة عقائد في الاصول
 وعلم انهم من العلماء واحتمل في حتم ذلك للعلم بكون حدهم الامام وجوازه بالنسبة الى
 كل منهم ولا يعتبر قول غيرهم من معلوم النسب الخالفين في اصول المذهب سزا وانفوا
 الباقيين في الحكم ام قالوا هم وسواء كانوا مشاهير في العدد او اقل واكثر فلو فرض اعتبار
 معرفتها الاستغناء لم كونها غير قول الامام فليس ذلك ما خوذ في اجماع المعتبر فيه
 اتفاق من لم يدخل في معرفة الحكم واستنباطه مع انه لا وجه للغرض المذكور كما هو ظاهر

والامام من جملة من على
 مذهب بعينه وهل
 الامام من جملة الامامية

فتشترط في اجماع الامامية

فتشترط في اجماع الامامية

فالأجاء ح عبارة من تفاتي الجاء لساوا اليهم خاصة سواء وافهم من عدمهم خالفهم على
 هذا يقتل أيضا مقولة قول الامام بعينه وان لم يعرف شخصه فلا سار الشيخ في لفظه الى هذا
 الوجه حيث قال في فصل كيفية العلم بالاجماع فاذا لم يتبين لنا قول الامام ولا ينقل عنه
 فلا يوجب العلم ويكون قوله في جملة اقوال الامة غير متميزة عنها فانه يحتاج ان ينظر في الحل
 المختلفين فكل من خالف من يعرف نسبة يعلم منشاء وعرفاته ليس بالامام الذي لا دليل
 على صمته وكونه حجة وجب طرح قوله وان لا يعتد به ويعتبر اقوال الذين لا يعرف نسبهم
 لجواز ان يكون كل واحد منهم الامام الذي هو الحجة ثم ذكر انه لا يقتضيه قول الجاهل لفظ الامام
 المأثورة بالادلة الفاظة الا اذا حصل ان خالفته لضرب من التقية فيجب قوله مع اقوال
 الظهورين للتحقيق لنا العلم بدخول قول الامام في جملة اقوالهم وذكر ايضا انه اذا اختلفنا
 في مسئلة فيها يوجب العلم بوجه واحد اقوالهم وكان لعرف منهم بعينه ونسبنا لا يوجب
 والباقيون قائلين بالقول الاخر لم يعتبر قول من عرفناه لا نعلم انه ليس فيهم الامام فان كان
 في الفريقين اقوام لا يعرف عناهم ولا اشباههم وهم مع ذلك يخلفون كانت المسئلة من بابنا
 نكون فيها مخيرين باي القولين شيئا اخذنا قبل جميع ذلك في اخبار الاحاد ان لم نكرها
 اقوالهم متميزة من بين اقوال الطائفة المحقة وعلينا انهم لم يكونوا ائمة معصومين كل قول علم
 قائمه وعرف نسبة وغير من قاييل سائر الفرق المحقة لم يعتد به ذلك للقول لا قول الطائفة
 انما كان حجة من حيث كان فيها معصوم فاذا كان لقول صادرا من غير معصوم علم ان قول
 المعصوم داخل في باقي الاقوال وجب التصير اليه على ما نبهت في باب الاجماع انتهى فلا بد
 الى شبهها هذا النوع من الاستدلال فيما بينهم وهو محتمل للوجه الاول ايضا وقال في كتاب
 الغيبة فان قيل اذا كان الاجماع عندهم انما يكون حجة لكون المعصومين من ائمة يعلون ان يقول
 داخل في جملة اقوال الامة وهذا الجواز ان يكون قوله منفردا عنهم فلا يتقون بالاجماع فلنا
 المعصوم اذا كان من جملة علماء الامة فلا بد ان يكون قوله موجودا في جملة اقوال العلماء لا
 لا يجوز ان يكون منفردا مظهر الكفر فان ذلك لا يجوز عليه فاذا لا بد من ان يكون قوله
 في جملة الاقوال وان شككنا في ذلك لانا ما اذا اعتبرنا اقوال الامة وجدنا بعض العلماء
 يخالف فيه فان كنا نعرفه ونعرف مولده ومنشأه لم نصدق بقوله لعلنا باه ليس اماما وان شككنا
 في نسبته لم تكن المسئلة اجماعا انتهى هذا محتمل للوجهين قال الشيخ سيد الدين الحلي

كل ما لا يوجب العلم

كل ما لا يوجب العلم

كل ما لا يوجب العلم

التعليق العراقي في أن الجحج هو الإجماع الشامل على قول المعصوم في الجملة من غير احتياج إلى العلم بمن
 أي العلم بكون الإجماع غير محتاج إلى العلم بعين المعصوم بل إذا علم أن قبايين المجتهد معصوماً على
 الجملة كفي ذلك في العلم بكون الإجماع حجة ثم ذكرنا محصلة ذلك لاستدلال بالإجماع لا يصح إلا إذا
 علم قطعاً أن جميع علماء الإمامية على الحكم من غير استثناء واحد منهم لأنهم لم يكن منهم معلوم
 القسبة كان غير الإمام فلا يصح خروجهم خارجاً عن الإيراد بعدم إمكان العلم بالإجماع على هذا
 الوجه لاحتمال مخالفة قول الإمام لأقوال سائر العلماء فقال إن تجوزنا لكون قوله عقيدة
 مخالفاً لقولهم في حكم بعض المسائل لا يمنع من علمنا بموافقة قوله لقولهم فيما وافقهم فيه و
 استشهد على ذلك بما بين السامع والخفي من الخلاف والوفاء ثم قال فيمكننا أن نعلم
 إجماع الطائفة التي تشمل قولهم على قول الإمام إذا تجوزنا للمساواة لا يمنع من هذا العلم في
 الموضع الذي يحصل لنا هذا العلم الممكن حصوله بخرج باجماعهم وفي الموضع الذي لا يحصل
 لم يخرج باجماعهم انتهى هذا أيضاً يحصل للوجهين قال ابن هجر في الغنية في حكم الرهن فاما
 القبض فهو شرط في لزومه من جهة الرهن دون الرهن ومن هنا بنا من قال يلزم الإجماع
 والقبول لقوله تعالى ووا بالحق وقال وهذا عقد يجب الوفاء به والقول الأول هو
 الظاهر من المنه والذى عليه الإجماع وإذا تعين الخالف من أصحابنا باسمه ونسبه
 لم يؤثر خلافه في دالة الإجماع لأنه إنما كان حجة لدخول قول المعصوم فيه لا لاجل الإجماع
 ولما ذكرنا سنداً في المسئلة بالإجماع وإن كان فيها خلاف من بعض أصحابنا فليعرف
 ذلك انتهى هذا ونحوه كما سبق أيضاً وقال ابن زريق في كتاب الشرائع بيان حجة الشك
 وليس دليل الإجماع في قول جليلين ولا نشأ ولا من عرف اسمهم نسبته وجبركون الإجماع
 حجة عندنا دخول قول معصوم عن الخطأ في الحكم بين القائلين بذلك فإذا علمنا جحجنا
 قائلين بقول أن المعصوم ليس هو في جملتهم لا قطع على صحة قولهم لا بدليل غير قولهم
 وإذا تعين الخالف من أصحابنا باسمه ونسبه لم يؤثر خلافه في دالة الإجماع لأنه إنما كان
 حجة لدخول قول المعصوم فيه لا لاجل الإجماع قال ولما ذكرناه سنداً للمحصل من أصحابنا
 على المسئلة بالإجماع وإن كان فيها خلاف بين أصحابنا العرفين بالاسامح الاستسار
 انتهى هذا أكثر في كتابين من دعوى الإجماع على خلاف الشيخ والمرضى وغيرهما من قدما
 الأصحاب وبنا على ما علمنا بمعلومية الخالف لا يعبأ به لذلك وإن دعي ذلك للإجماع أيضاً

العلم بالإجماع

العلم بالإجماع

من بعض

على قوله وربما يقول قد رجع الخالف عن قوله في كتابه فخصنا ما اختلفنا واما بعد
 عن دعوى الاجماع لوجدنا الخلف بين الاصحاب المعرف في الانساب فكلنا في الباب فاما
 الاضطراب وحياتي بيان ذلك عند الكلام في الاجماع المنقول قال الحق في المعبر اما
 الاجماع فنحننا هو حجةنا انضمام المعصوم وساق الكلام الى اخرنا فقلناه عنه سابقا ثم قرئ
 صورنا انما ان يتر فوافقين ويعلم ان الامام ليس في احدهما ويجعل الاخرى فيعين في
 مع الجهول وقال وهذه الفروض تفعل لكن قل ان تتفق وذكر في صولة الصورة المذكورة
 ايضا قال فيها بل ذلك ان الاجماع انما كان تحمله لدخول الامام فيه فالمعبر حجة قوله فعل
 هذا يعلم قول المعصوم بغيره بامر في حدتها الشماع منه مع المعرفة الثانية لنقل التواتر
 فقد الامر ان واجهنا الامامية على امرين الامور على وجه يعلم انه لا عام من الامامية الا
 وهو قاطع فانه يعلم دخول المعصوم فيه لقيام الدليل القاطع على حقته من جهة الامام
 المعصوم من ركاب الباطل ثم قال فان علم ان لا مخالف ثبت لاجماع قطعا وان علم الخالف
 وتعين باسره ونسب كان الحق في خلافه وان جهل نسبة قدح ذلك في الاجماع لجواز ان
 يكون هذا المعصوم ان لم يعلم مخالف وجوزنا وجوده لم يكن ذلك لجماعا لامكان نوع
 الجائر وكون ذلك هو الامام انتهى هذه العبارات بعضها يقتضي الوجه الاول و
 بعضها الثاني وقال الشهيد في القواعد لاجماع حجة والمعبر فيه قول المعصوم
 وانما نأخذها لقائمة في اجماع الطائفة مع عدم تميز المعصوم بغيره فلو قد رجع خلاف واحد
 او اثنان معترضا لثبت فلا عبرة بهم ولو كانوا غير معروفين قدح ذلك في الاجماع وذكر
 الشهيد الثاني في التمهيد بخود ذلك تقريرا على من صاحب خطائنا ثم قال وفي هذا كله
 صحتي نظر وقد حققته في محل مفرد وقال ايضا ان الاجماع من اقدم الاصول التي ينبغي
 عليها الاحكام وكلامهم فيه غير متحقق وهذا بهيم فيه مختلف جدا لمن استقرأ كلامهم في
 اجلة من عباراته في سائر كتبه وهي مفضلة لما اجله هنا قال الشهيد ايضا الذي
 اى الاجماع الامع تعيين المعصوم فانه يعلم بدخوله ان يعلم اطباء الامامية على مسئلة
 معينة وقول جماعة فيهم من لا يعلم نسبة بخلاف قول من تعلم نسبة فلو استغنى العلم
 بالنسب في الشطرين فالاولى التحريم ثم اوردنا بانه يجوز في كل واحد من علماء الامنة
 الجهول النسب ان يكون هو الامام فلم خصصهم بالامامية واجابته لما قام البرهان

كل من قال في الامامية
 انما هو من اهل البيت

كل من قال في الامامية
 انما هو من اهل البيت

كل من قال في الامامية
 انما هو من اهل البيت

والطريق الى معرفة قوله

كلام الشيخ في العلم
ببعض ما يتبعه

على تفصيل من تلك الفصول الطائفة ما منع كون الامام منهم ثم قال مع التحويل للفتنة في اظهار
تلك الاحوال فلهذا ما عينا قوله في الامامية فاحلة الامام وهذا ايضا كلام من قبله وقال
صاحب العالم يتصور وجود فائدة الاجماع حيث يعلم الامام بعينه لكن كونه جملة
الجميع قال ولا بد في ذلك من وجود من لا يعلم اصله نسبة جملة من ذم مع علم اصل الكل
نسبهم يقطع بخروجهم ومن هنا يتحان يقال ان المذاري في الترجمة على العلم بدخول المعصوم
في جملة العالمين من غير حاجة الى شرط اتفاق جميع المجتهدين واكثرهم لا سيما معروفي لا
والنسب ثم نقل ما تقدم عن المحقق في الغرض سابقا الى قوله في الجملة وقال هو في غاية الجوده
ثم قال الحق امتناع الاطلاع عادة على حصول الاجماع في ما نأخذ هذا وماضاهاه من غير جهة
النقل ولا سبيل الى العلم بقول الامام كنه هو موقوف على وجود المجتهدين المجولين
ليدخل في جملة من ويكون قوله مستورا بين قولهم وهذا مما يقطع بانفائه لكل اجماع يد
في كلام الاصحاب مما يقرب من عصر الشيخ الى ما نأخذ هذا وليس مستندا النقل متوالو
احاد حيث يعتبر ومع القرائن المفيدة للعالم فلا بد من ان يرا دبه ما ذكره الشهيد في الشهر
واقا الزمان السابق على ما ذكره المغارب لعصر ظهور الامنة وما كان العلم باقوالهم فيمكن
حصول الاجماع والعلم به بطريق التدعي ثم استشهد بما تقدم عن بعض المخالفين وهو الرأى
من دعوى تعدد العلم بالاجماع على طريقتهم بعد من الصحابة واوردا على العالمين
خبرها المسائل المجمع عليها خروفا قطعيا وعلم اتفاق الامنة عليها علما وجدانيا حبل القسي
ونضاف لاخبار ورده بانه يقتضي مكان العلم بطريق النقل لا ببناء والكلام بما
هو في الثاني ثم اورد صور احدها ما سبق عن المحقق قال الذي يسهل الخط علينا
بعد وقوعه مثله كما تقدمت الاشارة اليه انتهى مقتضى كلامه البناء على الوجه الثاني يقتضيه
كلام العلامة اذا نزل على طريقنا هو البناء على الاول اذا نزل على طريقة المخالفين لكن
الكلام معهم ففى كرم في المقام نظر لا يخفى على الوجهين انما يصلح داعي الرأى اذ ثبت
الحكم المذكور في المسائل الغير الضرورية التعميم بين اجماع الصحابة ولم يستند الحكم
الى ملاحظة فتوى الامامية واخبار الامنة عليهم السلام كما لا يخفى اما دعوى العلم باتفاق جميع
الامة في بعض المسائل فللارزى منها فيما عدا الضرورية بالفتنة عن الاستدلال فيها بالاجماع
ثم في كلام صاحب العالم شام وغفلة من جوه شئ كنعير المجتهدين المجولين ذكر

اعلى الاضافات في نقل
سبب دعوى العلم بالاجماع
ابا صاحب العلم

ليدخل

ليدخل على ان يكون غاية لا قيد وتخصيص الزمان المتوسط بين عصر ظهور الامية ونحو
من كان قبيل الشيخ بحصول العلم فيه بالاجماع ودخول الامام في المجعين من جهة جوهرية
النسب ومن جهة امكان العلم باقوال الامة السابقين لقرب عصرهم بالنسبة والاشياء
لا يندرج في السنة كما هو الظاهر من كلامه كالاستشهاد بكلام الرازي بخلاف من
بعده والعلم بالاجماع وكغيره لك بما يظهر للسند يمكن توجيه بعضها بنوع كما لا يخفى
غرضه من الاطلاع على الاجماع من جهة النقل هو وجعل نقل اجماعه من الاجماع لا
او الامامية بحيث يعلم دخول الامام فيهم وكان لناقل متمكنا من العلم بقوله بالعلم او غيره
بالنسبة اليه داخل في السنة غالباً وبالنسبة الى غيره حيث لم ينقل الا في ضمن الاجماع من جهة
الاجماع العلوم والمظنون بحسب اختلاف الناقل ان عينا رجحوا النسب تماماً هو نقل
الامام الغائب في زمن الغيبة لا مطلقاً فحصل كلامه انه حيث كان الاطلاع على الاجماع الذي
خبر من جهة شمله على قول الامام متوقفاً على وجود مجهول بالنسبة للمجعين بحيث يعلم
اكون الامام منهم كان بمنزلة عادة والا فلا الا انه يدخل في السنة مرة وفي النسخة اخرى
وعلى اي حال فكل الامور لا يخلو من تصور كما لا يخفى لهذا طال المرصفي لتبليغ الكلام طر
العلم باجماع العلماء ودخول الامام فيهم واحال التفصيل في بعض سائله وكتبه اليها فلا
باس يبراد ما فيها بنامه هذا وان كان بعضه متعلقاً بما سبق اول الوجوه بعضه مستقلاً
تقدم هنا عن الترتيب اذا اضيف الى سبب ما نقلناه عنه وعن غيره حصل الاطلاع على
اقتضاهم في هذا المقام وارتفع بما نبينه شواهد البينات في الابهام فليعلم انه ذكرها
او لا محصله ان الطريق الى معرفة خطاب النبي والامام اما التماع المشافهة والنقل للتواتر
او العلم عند عدم عين الامام وانقل شخصه باجماع جماعة على بعض الاقوال يؤيد بان
داخل في اقوالهم ثم اورد بان هذا القسم الاخير لا يخرج من الاولين اجاب بان ذلك كذلك
الامام اذا كان متميزاً متعباً علمت مذهباً احواله بالمشافهة له والتواتر عنه اذا كان
غير متميز العين ان كان مقطوعاً على وجوده اخلاطياً علمت اقواله باجماع الطائفة القطع
على ان قوله في جملة اقوالهم وان كان العلم بذلك من حواله لا يعمد الى المشافهة والتواتر
انما يختلف الحالان بالتمييز النقيض في حال فقد هما في اخرى ثم اورد بان كيف يصح العلم
بقوله مع عدم تعيينه وتيممه وكيف يعلم دخول قوله في جملة اقوال الامامية التي تحتاج باجماعهم

كلام الله تعالى في التواتر

التميز

مع انه معلوم لكل عاقل انه لا يمكن ان يعلم بالمشاهدة ولا السمع ومنه كل حق سهل
 جبل وبر وبحر وخوف ووعظ لا يؤمن من ان يكون قول الامام خارجا من اجتماع من عرف
 من الطائفة المحقة كغيره ممن لم يعرف قوله وحالهم واجاب بانه لا يمكن وضع حصول العلم
 الذي لا ريب فيه لفقد العلم بطريقه على سبيل التفصيل فان كثير من العلوم قد يحصل من
 غير ان تنفصل للعالم طرقها وهذا كما في العلم بالامصار والحوادث لكبار والملوك العظما
 فانه يحصل بلا اذنياب لكل عاقل يخاطب الناس حتى يعارضه فيه شبهة مع تعدد معرفته
 ذلك على التفصيل بطريق المشاهدة والتواتر وما نحن فيه كذلك فانه اذا كانت من
 الامة مستقرة على طول العهد ونداء الالام وكثرة الخوض البلوى توفوا لاداعيها
 فما خرج عن العلوم منها يقطع على انه ليس من هبائها ولا قولها من قولها وكذلك اذا
 كانت مذاهب فرقة لامة على اختلافها مستقرة مستقرة على طول الالامان فذلك الحال
 ووقوع الشاظر والتجادل يجري العلم باجماع كل فرقة على مذاهبها المعروفة المألوفة فميزه
 بما ياتيه وخالفه مجرى العلم بمذاهب جميع الامة وما وافقه وخرج عنه ومن هذا الذي
 يشك في ان لقول بعدم تحريم الخمر والحج والزيارة ليس من هبائها احد المسلمين انك
 لم تلق كل مسلم في البر والبحر والسهل والوعدي غافل من هل العلم يرتب ان احدا من
 الامة لم يذهب في الجحد والاخ اذا انفرد في الميزان ان المال للاخ ولا الجحد وان الاخوة من الامة
 يرتون مع الجحد واذا كانت احوال الامة على تساعها في الفناوى والفناوى تنضب لنا
 لاننا قد دخل فيها وما خرج عنها فكيف يستبعد اننا احوال الشيعة لانا مية لانا
 تذكر ان قول الخج فيهم ومن جملة اقوالهم وهم اقل عددا واذنياب خصنا اثم استشهد على
 ذلك باقوال سائر الفرق كالتحقيق فيها حيث علمت مع عدم مشاهدة الجميع وادعى ان
 الشبهة في جميع ذلك ملحقه بشبه التمينه جاحدة الاخبار واستوفطانية منكري
 الشاهدات ثم اطال الكلام في الفرق بين العلم الاجمالي التفصيلي وادعى انه انما يحتاج الى
 تعيين لطريق فيما صانعنا للثبوت الاذنياب لغيره ثم قال بعد ان اجماع الموثوقين
 في الفرقة المحقة هو اجماع الخاصة دون العامة والعلماء دون الجهال ومعلوم ان المحققين
 اقر بالذكرا لا نرى ان علماء اهل كل فلكة وقلعة في العلوم الاذنياب معروف ومصورون
 يميزون واذا كانت احوال العلماء في كل مذهب مضطربا لا يوافق الا يكونوا استبداد العلماء

وانها وخرج عنها
 تحليل الخمر

امام في ائمة فناء الاكالهات
في اجماع النحويين واللغويين
على ما اجمعوا عليه في لغاتهم و
طرقهم بانما لم يلقوا كل

الاحكام

واحد منهم فلا بد من خوله في جملتهم والقطع على ان قوله كقولهم هل الطاعن على الطريقة التي
ذكرناها بانما لم يلق كل نحوي لغوي في الاقطار والمصنوا ويلزمنا الثالث في قولنا ما عرفت
من اقوالهم المستورة المشهورة ثم اسندنا على ان قول الامام مع عدم تمييزه وتعيينه جملة اقوال
الامامية دون سائر الفرق بان الدليل القاهر على ان الحق في قول هذه الفرق دون غيرها
فلا بد من ان تكون الامام الذي شق بانه لا يفارق الحق ولا يعتد سواء من هب من هب
هذه الفرق الا الحق سواء وكان مع غيبته وتعدت تمييزه ان من هب من هب هل هذا
والتوحيد ثم من هب هل الاسلام من جملتهم من حيث علمنا ان هذه المذاهب التي دخل
الدليل على صوابها وفساد ما عداها فكذلك القول في الامام واذا فرضنا ان الامام اما في
المنهج علمنا بالطريق الذي تقدم في مذهب مخصوص ان كل ما قيل عليه قال السب
في ذلك فقد بان اجماع الامامية على قول ومن هب لا يكون لاحقا لانهم لا يجمعون الا قول
الامام داخل في جملة اقوالهم كما انهم لا يجمعون الا قول كل عالم منهم داخل في جملة اقوالهم فان
عادنا لسأل الى ان يقول فاعلم الامام عليه السلام وان كان موافقا للامامية في مذهبها
لم تعرفوه ولم تسمعوه ولا تكلم ما لقيتموه ولا تواتر عنه الخبر على التمييز والتعيين فهذا رجوع
الى الطعن في كل اجماع وتشكيك في الثقة باجماع كل فرقة على مذهب مخصوص لا يطمع
يختصم باحق بسبيله والحوار عنه قد تقدم مستقصى او ضحنا ان التشكيك في ذلك
دفع للضرريات ويحرف باهل الجهالات ثم قال اننا نرجع الى اجماع الطائفة في كل حكم لم
نسفد بظاهر الكتاب لا بالنقل المتواتر الموجب للعلم عن الرسول الامام عليه السلام سواء
بذلك خبر معين ولم يرد وسواء نقابل فيه الروايات ولم نقابل لان خبر الواحد لا يثبت
بجده عندهم على وجه الوجوه انفر من معارضه ونايله غير على سبيل التعارض ثم قال
ليس المشار باجماع الذي نقطع على ان الحق فيه الى اجماع العامة والخاصة والعلماء
واتما المشار بذلك الى اجماع العلماء الذين لهم في الاحكام الشرعية اقوال مضبوطة معروفة
من لا قول له فيما ذكرناه ولما لا يخطئ به الا اجماع له غير فاما الدليل على ان قول الامام
في هذا البعض الذي عيناه فواضح لانه اذا كان الامام احدا العلماء بل سيدهم فقولهم في جملة
اقوال العلماء واذا علمنا في قول من لا قول له من مذهب لكل عالم من الامامية فلا بد ان يكون
الامام داخل في هذه الجملة كما لا ريب ان يكون كل عالم امامه وان لم يكن اماما داخل

في الجملة ثم تكلم في الاخبار التي تقع الاجماع على مضمونها او على صحتها او افان قيل كيف تجمع
 الفرقة المحقة على صدق بعض الاخبار والاخذواى طريق لها على ذلك قلنا يمكن ان تكون
 عرفت بانماز او علامه دللت على الصدق من طريق الجملة ويمكن ايضا ان يكون نوعها في
 بعينه صدق على سبيل التمييز والتعيين لان هؤلاء المجعدين من الفرقة المحقة قد كان لهم سلف
 قبل سلف يلتون الائمة الذين كانوا في عصا رهم وهم ظاهرون بارزون شمع قوامهم ورجح
 اليهم في المشكالات في الجملة اجماع الفرقة المحقة لان المصوم فيه تحج فاذا جمعوا على شيء قطعنا
 على صحته وليس علينا ان نعلم دليلهم ان الذي جمعوا الاجله ما هو بعينه لان ذلك عنا موضوع لان
 جملتنا التي عليها تعتمد هي اجماعهم ثم ذكرنا اننا اردنا من طريق الاخذ والتعاضد لم يتبع الظاهر
 على احدهما فهنا كما اذا لم ير دافع على بسائر ادلة الشرعي وان لم يكن دليل شرعي على الحكم استمرنا
 على ما يقتضيه العقل انتهى كلامه ملخصا من نسخة سقيمة صححناها ما نقلنا عنها هنا بحسب
 الامكان ونقلنا جملة من عباراتها بالغة مخافة الوقوع في الغلط والاملال بالاطناء هذه
 جملة ما اردنا ذكره هنا من كلمات الاصحاب التحقيق الحنفية بالانواع في هذا الباب هو ان
 يقال لا يخفى انه حيث علم قول الامام بعينه كان هو الحق وعد عندنا من السنة الامامية
 والعبر في هذا بالاجماع ونحوه ما اذا اتفق على حكم شخص احدهما الامام او شاخص محضون
 في مجلس احد وفيهم ولم يعلم بعينه ذلك مثل ما اذا كان النبي صلى الله عليه وآله اخلا
 فيها وفيهم ولم يميز بينهم كما كان قد يتفق حيانا في زماننا بالنسبة الى من لم يكن سابقا
 عارفا به ولا فرق بين هذه الصور فيما ذكرنا من ما صدر منها قولنا او فعلا او نورا بوجه
 معدودة عندنا من السنة وان وافقها عليه غيره ايصح نسبتها اليها بالعلم والاشهاد
 وان لم يميزها باعيانها كما اشهدنا اليه سابقا وليس على هذا مبني الاجماع المعتبر بين الفريقين
 ولا سيما مع ضعف في حوالتي واختصاص من الحضور ذلك الاجد وللجماع فيه عدا غلبنا
 كون غير النبي الامام من العلماء وعدم توفيق حجة على اتفاق سائر الناس من علمهم
 عوامهم ومعلومهم ومجهولهم ثم ذكرنا وقوله بل عدم وجوده فيما لا خلاف في الاحكام مطلقا
 وحيث علم من الاجماع قول الامام بشخصه اسم نسبة من دون تعيين صفة كان تحج فطما
 ايضا كما اذا علم قول النبي المعلوم بشخصه دون وصفه وهذا يتفق ايضا في ما كان الحضور
 كما علمنا ان لا مذهب للنبوة صلى الله عليه وآله اجمعا على ان الامام بعده او اعلى او اكبر

في الجملة ثم تكلم في الاخبار التي تقع الاجماع على مضمونها او على صحتها او افان قيل كيف تجمع

البيان امانة لاخيرين باطلا قطعاً عدم عصمتها او فسدهما فيعين الاول لما ثبت عند
خلو الزمان من معصومان لم يعلم بعينه فيكون داخل في الجميع المعروفين باشخاصهم
الاسم وان لم يتميز بعينه فيكون اجماعهم تجز من هذا الوجه فيعين الامام يعلم عصمته
بخصوصه بدلك ايضا ومثل ذلك ما اذا تفق جميع العلماء الموجودين في عصر من لم يعلم
فساد عقيدتهم على نية واحد منهم او كون كلام معين كلام الله وغير ذلك مما لا يتفق عليه
العلم بوجود الحق العصوي في كل زمانا انه يعلم بالعلم بذلك كون حدهم هو الحق نبيا او املا
او وصيا فيكون ما اتفقوا عليه حقا قطعاً ويحذف ذلك ما اذا ادعى حدهم النبوة والامانة
او الوحي وانفاها الباقون كلامهم عن انفسهم فيحكم بحصده يقينا وتنفق قريب من ذلك
في قصته ذانيل عليه السلام على ما نقل حيث كان الامام النقيض شخصه في بلد واجمع اعلم
حكم وهو منهم كان تجز ايضا وان لم يعلم قوله بعينه بان تواتر النقل عنهم جازا لا افضيالا
اذا اختلفوا في الامام بعينه واحد من الجماعه غير معين في الاصل والارض ثم اتفقوا
كلهم على تعيينه علم بدلك انه العصوم ومن المعلوم ان هذا الفرض ان اتفقت على
سبيل النذر في زمن المحض وخاصة فلا تكون مناط الاجماع المعروف الذي يظهره
في الغيبة ينبغي على جود مجهول الاسم النسب للجميعين وحيث علم راي الامام من جهة حصول
القطع بالحكم من مذكره الذي هو قطعي بنفسه فذلك الدليل هو المستند للحكم كما سبق
بلغ من الظهور الى ان يستكشف منه راي غير ايضا ام لا وسواء صاف لاجماع ام الخلاف
فان القبول على اتي حال بما هو متسا القطع المذكور ابتداء ولذلك جعل المتفق والشيخ
وغيرهما موافقة الحكم للدليل القاطع وجهها مستغلا للعلم بكونه قول الامام لا دخل له بما
لاجماع المعروف بينهم حيث علم رايه من جهة القطع بالحكم من مذكره بعينه الاتفاق المستند
ح هو مجموع هذين الامرين لا الاتفاق وحده ولا راي الامام لانه انما استكشف بعد ثبوت
الدليل حصول القطع منه بالحكم فكيف يستند اليه فيما هو المستند فلا بد في تصحيح الوجه
المذكور للاجماع ان ينبغي امر ولاء ما ذكره في الغيبة ويمكن العلم بهما ادعوى المسائل
الكثيرة النظرية على ان يكون هو المستند لها مستغلا اذا عرفت ذلك فاعلم ان اذا اختلف
هذا الوجه وجود قول معلوم بغير معلوم بحيث يعلم استغناء الاقوال الا خلافا لما
العلماء واحوالهم انصاه في الامام القائب معتبرا او مخطا باتوال اخر معلومة بالجمهور فلا

هذا الوجه وجود قول معلوم بغير معلوم بحيث يعلم استغناء الاقوال الا خلافا لما

فأما

في كون ذلك من الحالات العادية والعقلية ولا سبيل لاحد اليه مسألة واحدة فصلان
 المسائل الكثيرة ووجه استحالة نظاها عن حق عن البيان سواء استند الى مجرد القول في
 واحد واكثر لم تصنفه قد انقسمت الى الامام وحده او مع غيره لما ذكرنا واستند الى نقله
 من دون تعيين فائله في كتب الاخطاب على وجه يعلم به خوف كثير منهم بحيث يفيد
 العلم على ما ذكرنا وعلى قوله بسماع منه وحده او مع غيره ممن لم يعلم نسبه مع العلم بكونه لا يما
 عند السماع والشهادة او بعدها او يكون الامام احدا لجماعة المشيخ منتهى نظرا
 الى ما ذكرنا وغيره وكل ذلك قد وقع في غيبته من نصريح باستناد القول الى الامام بطريق
 عن لفظه او كتابه ولا يخالفه الناقل له واستند الى غيره ذلك ثم لو فرض وقوع ذلك لم
 كون القائل معينا اذا اتحد ولم يلبيس بغيره وكان ذلك القول حجة مطلقة للصواب وان
 كان مخالفا لما ذهب اليه الباقر واكثرهم فلا يصح بناء الاجماع الصطليح عليه ثم لو جاز الاجماع
 المنذور له بينهم على ذلك لم يزل يكون قول الامام في غيبته اكثر دوا فابن اوضح واهم
 مما نقله ولو بالاحاد عن اكثر من عده من النبي والائمة صلوات الله عليهم اجمعين وهو اكثر
 وقوع الاختلاف فيها مع فقد الدواعي الموجودة لذلك في حق ائمة وشيخهم ثم انه لا ينبغي
 حرجا لاقوال المعرفة المحمودة القائل بشدونها وجهالة فائله كما هو المعروف بينهم
 بل ينبغي شدة الاعناء بها حيث لا يستكشف من قول المعرفة وادلتهم موافقة الامام
 لهم ويلزم الاعناء ادعاءها حيث لا يحيط بمذاهب الباقرين باسرها وعلم خروجه الامام منهم
 لمعرفتهم وعلى هذا يقبض ما حكى عن بعض المشايخ من انه كان كثيرا ما يتبعها ويميل اليها
 ويبدى لها وجهها من النأي ويقول لعلها اقوال الامام القاهرين العلماء لها يجمعوا
 على الخطاء وهذا غير معتمد عندهم كما انه مع شدوذه جهالة وكونه مخالفا لا يخرج
 من كونها راجعا اليه على الفقه الحامد المستمرة بلا ريب وتعليقه بغيره في سبيلها
 وابذلها مع عدم دلالة الادلة عليها او دلالتها على خلافها واشتهار ردّها وعدم
 الاعناء بها وعدم ورود نص جاني على لزوم الاعناء عليها وعدم وجود دلالتها
 يعتمد بها لبا و شيان في الوجه الثالث والرابع ماله تعلق بما ذكرنا فانظر وان كان
 او الوجه المذكور على ما ياتي في الثاني عشر فيجاء الكلام فيه مختصرا في اذ لم يفسد هذا القول
 ما ذكره بل جعل على استكشاف اى الامام في اقوال غيره بطريق المحرر في نحو ما سبق كثير

هذا هو الوجه الثاني
 في كونها راجعة اليه
 من غير ادعاءها

من جعل الاسم النسب غير معلوم في المتن فليس عليه ولا ان الامام معلوم الاسم النسب
غير معلوم الشخص المذهب فلا معنى على هذا الوجه لا نسبنا بهذا الاسم النسب كما هو المعروف
بينهم مع ما فيه من سائر الادب بما يتضح ذلك في غير من العلماء الجاهلون فيه اذا علم القول
بعينه دون الفاعل اخلط باقوال غيره وهو ظاهر لعل الغرض جهالة اسم نسبة حيث
اتفقت رويته في غيبته مع جهالة شخصه فانها ممكنة في هذا كما سائر غير المعروفين الا
في ذلك سهل ثانيا ما تقدم في دعوى الاستكشاف بالحدس نحو هذا بهما من العلماء
واصحاب الائمة واقوال سائر الائمة عليهم السلام وزياد هذا بالنسبة الى الامام الغائب انه
وان كان ذاريا حق في مسئلة بخلاف غير من العلماء فاستكشاف اياهون من هذا الجهد
من غيره ولذا يكشف عنه كل دليل فاطع وان كان خفيا او علم بالبراهنة المجاهدة بخلاف
غيره لانه اذا كان غائبا ولم يعلم بمكانه هل هو في شرق الارض وغربها برها او بحرها فكل
او جبلها وفي اي قطر من قطرها ولا باحوال هل هو مانع للناس من مطالعة مقامهم ومنه عنهم
ساكن في فاصلة الارض وفي كهف جبل منقطع عن الخلق وفي بعض الجزائر التي لا يصل اليها
لعدم توقف اقيام بلوازم الامامة ووظائفها الثابتة في حال غيبته على شيء منها معلوم
بخصوصه لم تجر العادة بذلك شيء من اقواله في المسائل بعد الغيبة على طول الدهر ولا القول
ابناء المشاهدين له حتى يجعل عدم نقل خلافه وخلافهم دليل على الموافقة لغيرهم و
اطراف النصارى والاشماع متساوية لا قولهم وكانت طريقتهم ومعرفة وطريقه بناء على
طريقة سائر العلماء وطريقه العلماء في الرجوع الى الدلالة والامارات الى اقواله واجبا
وكانت ملاقاته للناس ملاقاتهم له واخلاقهم بهم وسماهم كلامه سماعه كلامهم على تقدير
تسليمها احيانا او دائما غير مقتضية لانفاة الاحكام واقواله فيها اليهم اقواله فيها اليهم
واخذهم لها منه كالاتفضية ايضا في غيره من الاولياء المختصين العلماء الغير المعروفين
وانتقلت تلك الامور في شأنهم ولذلك لم يثبت شيء من ثارهم في مدة الغيبة على طولها
واحتج في باب اثبات رؤية القائم احيانا في غيبته مع معرفته عند الرؤيا وبعد هذا
الى ايراد اخبار نادرة متفرقة ضعيفة لا سانيد غالبا كما لا يخفى فمع جميع ذلك جعل
العلماء لا عالة الاخر على سلك اخر ودعوى العلم بقوله بلا سماع ولا مشاهدة ولا نقل
او احاد فيما لم يوجد فيه دليل فاطع سواء كان هو موضع الكلام فاسد لسبب المزمع كالنسخة

على اولى الافهام وقد اعترف بذلك الشهيد الثاني في ضاياه السالك حيث حكى مؤيد
 مخالفه العلامة فيما نقل عليه المحقق الاجماع وقال لا يقدح دعواه الاجماع في قوى العلامة
 بخلافه لان التحول والاجماع عند اصحابنا انما يكون تجرّع تخفوق دخول المعصوم في جملة قولهم
 فان حجة تامة هي باعتبار قوله عندهم ودخول قوله في قولهم في مثل هذه المسئلة النظرية غير
 معلوم وقد نبه المحقق في اوائل العتبة على ذلك فقال ان تجرّع الاجماع لا تخفوق لامع لقطع ذلك
 قول المعصوم في قول المجيعين ونحوه عن الاعتراضين بحكم ويدعي خلاف ذلك هذا عند الانصاف
 عين التحول فان ادخل قول شخص غائب لا يعرف قوله وقول جماعة معرفين بجرّد اتفاقهم على
 القول بدون العلم بموافقة لم يحكم بان قال وبهذا يظهر جواز مخالفة الفقهية المتأخرين من
 المتقدمين في كثير من المسائل التي ادعوا فيها الاجماع اذا قام عندهم الدليل على يقين خلافهم
 وقد اتفقوا على ذلك كثير لكن زلة المتقدمين عند الناس وذلك المتأخرات التي قد طال الكلال
 في ذلك في رسالتي في صلوة الجمعة كما ياتي عن قريب فقدم عن التمهيد بينه عليه السلام
 على ذلك جماعة من فضلاء المتأخرين وهو الحق الواضح السبيل لان لنا في الاجماع طريقتين
 قد عفاوا عنه وهو يحكي في كثير من المسائل ياتي بيانه مفصلاً ان شاء الله تعالى ان كان يمكن هذا
 الوجه استكشاف قول الامام الغائب مع ما علمت من شأنه حاله يمكن ايضا استكشاف قول النبي
 ايضا وقول ميراث المؤمنين وغيره من ماضي من لا يمتد وطهرت له قول الاخبار بين الامامية والاهل
 ومثلي يمكن استكشاف قول حدهم ما الظاهر خلاف الحكم منه وغيره لم يمكن استكشافه
 كما هو ظاهر فلا يتوقع حجة الاجماع على اصلهم الكلي في الامامة هذا في كلامهم الباطني
 كما سبق فان خاوا وابتدأ لك يصح قولهم بحجة الاجماع في اتي عنصرت حق فهو حق الا ان الكلام
 في حجة العلم به فاذا اتفقت على معرفة قول الامام الغائب بما يقضيه معرفة قول غيره ايضا ممن له حجة
 خاتمة الى الانحاء الى قوله لزم الاستغناء عن قاعدة التعلية وعن غلبتنا وجوبها والنسبة
 المجيعين فان ادعوا انه من تخفوق اجماع العلماء المعروفين في احد الاعضاء استكشف من قول ما
 العصر كغيره من العلماء المعاصرين الغير المعروفين فهذا لا يستقيم بالنسبة الى غير قطعاً واما
 بالنسبة اليه فيصح على الوجه الثاني لا في وليس كذلك انما مبدئياً عليه مع ذلك هو ما
 ايضا كما ياتي ولقد جاد الشرفي لشيء جيد وفي مسأله على المرتضى فقال اذا كان طريق
 معظم الاحكام الشرعية اجماع علماء الفرق الحقّة لكون الامام المعصوم الذي لا يجوز عليه

كل ما في الشريعة
 في السالك

شبهة انظر الى انصاف
 الناس وقصد في تحصيل
 ما ادبروا من التفتيح المجيعين
 على الحكم بغيره في حق
 باختلاف ذلك فليس منكره

كل ما في الشريعة
 في السالك

وأما من علمائهم دون عامة علماء غيرهم وكان العلماء من هذه الفرقة محصورين بدليل ذلك
 التجويز لوجود عالم منهم مع تعدد معرفته بعينه نسبة وجوب هذه القضية بوجوب
 أمور كل منها لا يمكن القول بها ما كون فتيا الإمام الغائب لم ترفع معرفته بعينه خارجة عن
 إجماع علماء الإمامية وهذا يمنع من التفتة إجماعهم وأكون فتياه داخلية بينهم فهذا يوجب
 تعينه وتبين فتياه وهذا منع لأن مع غيبته وحصول فتياه في جملة فتياهم مع تعدد
 معرفة شخصه فهذا يؤدي إلى تجويز عدة علماء لا سبيل إلى العلم بغيره لأنه إذا جاز في فتيا
 الإمام وهو سيد العلماء ورئيس الملّة أن يتعدّد معرفتها على سبيل التفصيل مع حصولها في جملة
 فتيا شيعته فكذلك في علماء شيعته يجوز في ذلك يمنع من القطع على إجماعهم على الحكم الواحد
 يقال إن في مسأله عن التكثير لا ينبغي أن يقال في فتياه هذه طريقة المتأخّرين من شيوعها وقد
 رغبت عنها وصارت خارجة عنها لأن فيها الاعتراف بأن لا مسأله على الرضا مع احتمال لغرض
 الخوف من حصوله للغائب انتهى ولقد أجاز المرحوم فيصاحبه وأورد على نفسه جملة جوابين
 السؤال المذكور فقال قد فعل الإمام لأنكم لا تعرفونه بعينه يخالف علماء الإمامية فيما اتفقوا عليه
 وقال آخرون يجوزون أن يكون في جملة الإمامية عالم يخالف هذه الطائفة في بعض المسائل
 لم يثبت اليك خبر لأنه ما استبرككاشها رغبة ولا لتصنيفات سارفت استمرت قال آخرون
 ذلك ففعل الإمام هو ذلك العالم وهذا يقتضي ارتفاع التفتة فان قول مام التفتة أن
 لا محال في جملة أقوال علماء الإمامية وبطلان دعونه من أن التجويز في إجماعهم وإن
 منعهم من كون عالم من علمائهم بخبر خلافه لم يفي بعض المذاهب كنز الله وقد نقد
 جواب المرحوم عن هذا في الوجه الأول وتماثل في الوجه الثاني الذي نحن في بيانه وعقب
 الرتبة في الموضوعين وقد تبين بما بيناه هنا وفيما سبق توضيح الأسئلة وقصودها
 عنها وتبين أيضا ما في كلام الشيخ فانه مع ذكره ما ظننا غرضه مكررا كما يأتي أنه لا يحصل العلم
 بالإجماع إلا على الوجه الثاني لا يستعمل قاعدة اللطف أنه لو لم يقع الاحتجاج بإجماعهم إلا
 لأحوال تفرقة الإمام في المذهب عن سائر علماء الإمامية وكوهم مخطئين باسمهم ولا يوجب عليه
 بيان إخطام لكون التفتة غيبته من قبل غيره وهذا هو الحق كما سبقت به هذا لا يخفى على
 بقوله من جهة الوجه الثاني لا لا يقتضيه دعوى استكشاف قوله من قوال غيره بأحوال تفرقه في
 المذهب عدم وجود قول معلوم لغيره فلو بحث يعلم أنه الإمام كما سبق ثم من العلوم السنية

كل من علمائهم
 دون عامة علماء غيرهم

لا محال في جملة

عدم انقضاء الوجه لثالثه على تقدير تسليمه لكون القول الذي لم يعلم غايته على فرض وجوده
هو قول الامام سواء وافق غيرهم خالفه فانقضوا في الباب واحتمال كونه قوله مع نهايته
بعد واين هذا من القطع بذلك نعم على ذلك الوجه يعلم رضا الامام بالجمع عليه موافقة الخبير
عليه لا دخول قوله في الاقوال المعلومه والمنفوله كما لا يخفى فبطل الوجه المذكور بجميع اقسامه
سابقا وغيره مما بطل ايضا ما ذكره الشيخ في الاختلاف قطعا وقد سبقنا ان بناذكرنا ما في
كلام المرتضى في الرتبات ايضا حيث قال بعد ما نقلنا عنه في هذا الوجه في الوجه الاول بعد
قوله معروف في مسطور على ان الامام التزام في هذا الباب مرتبة معلومه فاولها هذا الذي
سئلنا عنه في غير لم يخرج مثله في ذلك الامام قوله تجزء والجماعة التي توافق في مذهبنا
كانت محقة لاجل موافقتها فلا بد من ان يظهر ما يعنفه ويدعيه ليحتمل غير من افقه
من مخالفة وليس ظاهره لا عنفاة تصحح مذهب ما يقتضيان يعرف هو بنفسه بان
نعرف مذهب من لا نعرف نسبة لا كثير من احواله وكيف يجوز ان يكون الامام مذهب او هذا
تخالف مذهب الامامة لا يكون معروفا مشهورا بين الامامة وهو يعلم ان المرجع في ان
اجماع هذه الطائفة حجة الى ان قوله في جملة اقوالها فاذا اجمعوا على قول هو مخالف فيه هل
له منه وجه من اظهار خلافه وعلامة حتى يزول الاعتقاد بان اجماع الامامة على خلافه
انتهى ولا يخفى ان بنى كلامه هذا على ما ياتي عنه في الوجه الثالث فنسأل عنه خيرا ونفي
خلافه كما ياتي وبني لسائل سؤاله على بطلاله وقرره المرتضى عليه وناهيك ذلك في
فساده وان بناء على غير ذلك فلا نزاع له هنا وجهها اصلا وما ذكره من التعليل فاسد
عليل فان الامامة انما كانت محقة لو اتفقت الامام في اصول العقائد التي لا يعبد جاهلها
وعملها بالادلة المعتبرة عنده وعند ابائهم عليهم السلام في فروع الاحكام وهي ترجع لربوبها
الى الادلة القطعية وان تخلفا حيانا عن الاحكام الواقعية الحرة عندنا العلم بانها من الله
والترخص والعصيان والمخالفة ولو انها انما كانت محقة لو اتفقت في كل منها لكان اختلافها
موجباً لخرقها كلا او بعضها من هذه الصفه وهذا لا يقول به المرتضى لا غير من اصحابنا
فانهم كانوا واخلافهم في المسائل يعبد بعضهم عن قول الى اخره بما يشهدون في عصرهم
في اخره مع ذلك لم يقطع احد منهم موالاة صاحب مخالفة ولم ينسبوا الى تضليله وتفسيره له
منه ولم يخالف عنه في ذلك حال الفقيه عند قوله بمخالفة وعدله غلها يجوز وتقليد

كلام المرتضى في
الاشياء

قوله بوجه من افقه
من مخالفة

قوله بوجه من افقه
من مخالفة

والعمل بخبره في الحائرين معاً وقد سبق عن الشيخ في هذه النصيحة بنحو ذلك فلو لا ان مخالفة الحق
في الموضع لا يوجب الخروج من لفظة الحق اذ كانت من شبهة وجهل بقوله لما كان الامر كذلك على
هذا يجب ان يدل مخالفة الكفر فيها ومن انما لم يخالف كتاب الله وسنة رسوله فقد كفر مع الله
يتناول الفعلية وهي مجردة ما ليست وجبة للكفر على الاطلاق اجماعاً واما قوله فلا بد من
ما يعتقد فهو مقتضى ان يكون كل من خالف المسائل التي قد لا يحتاج الي بعضها منكم انما هو عظم مثلاً
واشداً حياً جالسا اليه من الامام نفسه حيث انه يجوز له اخفاء نفسه عنكم بظهوره وتظلم امواته
والذي لا يجوز له اخفاء معتقده مع مخالفة الاثباتية له في عصره طلاقاً في تلك المسائل
ذلك غير خاف على حصل على انه يلزم من اظهار معتقده فيما اختلف فيه لا ما لم يمتنع من
من يوافق من مخالفة وهذه كما لا يقول احد منهم واما قوله وليس في اظهار الحق قضية له فانه
في ذلك اذ لم يعرف بنفسه حتى يتبع في قوله ويعرف موافقه من مخالفة فان على ذلك ان يعرف
القول لا يتوقف على معرفة القائل واوله ترتب عليه فانه ام لا يصدق الكلام في ذلك
بالنسبة الى الامام وغيره واما قوله وكيف يجوز الحق فنقوض بمواضع الاختلاف التي ظهر فيها
الاختلاف في زمان واحد وان منته متعده ليس فيها للامام قول معروف مشهور وهي اكثر من
ولو قيل كيف يجوز ان يكون له قول كذلك مع ما علم من جلاله لكان حقيقاً بالقبول واطفاً
المعقول والمنقول واما قوله وهو يعلم فاعجب من كذا ما سبق وجهه فساد حتى من ان يثبت قد
قال وبعد العبارة المذكورة ما لفظه هذا فلنا في مواضع من كتبنا ان ما اختلف فيه قول الاثباتية
من الاحكام لا يجوز ان يتجفع فيه باجماع الطائفة لانها اختلفت ونحن غير عالمين بجهل قول الامام
ولم هو موافق من هؤلاء المخالفين فلا بد في مثل ذلك من الرجوع الى دليل غير الاجماع
به الحق فيما اختلفوا فيه فاذا علمنا قطعاً على ان قول الامام موافق لان قوله لا يخالف الحق
وما يدل عليه لادله انه لا يخفى ان ما يرجع اليه عند الاختلاف الواضع في عصره احوالاً
كما هو مقتضى الاطلاق يمكن ان يرجع اليه عند الاتفاق فليرجع اليه لا نقول على الامام مالم
يقبله ولا يحكم بحجته مالم يحكم بحجته فلو فعل احد منهم ذلك وكثير منهم كان لا غشاً بينهم
لا من الامام فلا يجب عليه ان يفلوفاً الى ادعاءه يجب عليه ان يبطر وده الى الحق عند
الفاصل من منع ذلك ولا سيما مع تميم الاختلاف لما ذكر وقد تقدم انه هو الذي نبى عليه
اخيراً واخيراً في المطالبات الثانية كما ياتي في الوجه الثالث لانه بعد اختياره في ذلك

الشيخ
المرجع
في
الدين

الشيخ
المرجع
في
الدين

اورد على نفسه بما لفظه فان قيل واذا كنتم تجوزون ان يكون الحق عنده في بعض المسائل
 خاف عنا ولم توجبوا ما اوجبناكم من ان ذلك لو جرح لوجب ظهور الامام على كل حال
 ولم يبح التيقن او سقوط التكليف في ذلك الامر المحقق فالامان لكم من ان يكون الحق امو
 كثيرة خافيا عنكم ومستند بعقده الامام ويكون التكليف علينا فيه ثابتا لليقين الذي كثرت
 وهو التمكن من ازالة خوف مبين هذا الحق لنا فلنا يمنع من تجوز ذلك اجماع طائفتنا وفيه
 التحجيز لاجماع الامنة على ان كل شيء كلفناه من احكام التبريق عليه ليل الى طريق فقد رو
 نحن على ما نحن عليه على صوابه وتبين مع غيبة الامام ظهوره من معرفة ولولا هذا لاجماع لكنا
 ما فاتممه بجوز وهذا الاجماع الذي شرنا اليه لا شبهة فيه لان اصحابنا الامامية منكم من
 كون حق في خادته كلفناكم معرفتها خفا عننا وهو عند امام الزمان علوا والبيان هذا للقيدي
 من هذا التكليف العلم بحكم تلك الحادثة وقدا عرفت بان ذلك لم يكن وانما علوا لوجبه غير ضيقه
 فالانصاف منهم حاصل على الجملة التي ذكرناها من ان احكام الحوادث العلم بالحق منها يمكن مع
 غيبة الامام كما هو ممكن مع ظهوره انتهى وحكي ابن اديس عن جواب لسائل الموصلي الثاني
 الفقيه انه قال فيها فان قيل فما تقولون في مسئلة شرعية اختلف فيها قول الامامية ولم
 يكن عليها دليل من كتاب وستة مقطوع بها كيف الطريق الى الحق فيها فلنا هذا الذي فرضوه
 قد امنا وقوعه لا نامة علمنا ان الله تعالى لا يخلو المكلف من تجز وطريق الى العلم بها كلفه هذه
 الحادثة التي ذكرتموها اذا كان الله تعالى فيها حكم شرعية واختلفت الامامية في وقتها هذا
 فلم يمكن الاعتماد على اجماعهم يتيقن بان التحجيز فيه لاجل وجود الامام جلهم فلا بد من ان يكون
 على هذه المسئلة دليل فاطع من كتاب وستة مقطوع بها حتى لا يفوت المكلف طريق العلم بها
 يصل به الى تكليف الامام الا ان يفرض جود خادته ليس الامامية فيها قول على سبيل نقان
 واخلاف وقد يجوز عندنا في مثل ان تقول ان يكون الله تعالى فيها حكم شرعية فاذا لم يتخذ في
 الادلة الموجبة للعلم طريقا الى العلم حكم هذه الحادثة كما هي على ما يوجب العلم حكم انتهى ط
 ان حكم العقل هو حكم الله الواقعي كما في الحوادث ثبت حكمها بالنقل اليه يشي كلامه بعض
 رسالته حيث قال بعد بيان ان اجماع طريق موصول الى العلم وليس يتبع مع ذلك ان يكون
 بعض ما اجمعوا عليه ظاهر كتاب بتناوله وطريقة تقتضي العلم مثل ان يكون ما ذهبوا اليه هو العلم
 في العقل فيصح التمسك به مع فقد الدليل الموجب للاشغال عنه الى ان قال ان نقول شي من ذلك

مع كونه
 كلاما ايضا في بيان
 الموصلي الثاني

كلاما ايضا في بعض
 مسائله

كلام على

في بعض المسائل جازا لاعتقاد عليه من حيث كان طريقا الى العلم وصانظير للاجماع المذكور
في جواز الاعتقاد عليه انتهى الى هذا يشير كلامه بعض كتبه رسالة الاخر ايضا وعلى هذا
تماما في الموصليات يوافق كلامه في الطر بلستيا الذي استند الى الاجماع يحتمل ابتداء على ما كان
يدخل عليه ولا وليست الموصليات موجودة عندنا حتى نعرف من هب فيها فان كان منه
فيها ذلك رد بما سبق ربما يشهد اخلاته في الانصاف تحقيق مسئلة الاجماع عليها وعلى
التيانين خصوصاً وعلى غيرهما عموماً ويرد على الاول ان المانعين من خصا بعض الاحكام
هم الذين عللوه بالعلل الغير المرضية فان كان الامام ذا كفاية لم يخرجها عنهم لتقليل
جارت مخالفتهم فيه وفي الحكم معاً وخيت تبين فساد تعليمهم تبين خروج الامام منهم اعتباراً
باجماعهم مع انهم تماحكوا باقتناع خفاء الاحكام لا بمجرد عدم وقوعه في فتح فعله نحو ما حكوا
بهذا فلا مخرج للقول بما لم يحكموا به التحقيق في المسئلة هو سقوط التكليف كان مخفياً
مخفياً ناعند الامام عن لم يصل اليه لم يكن له سبب في غيبته لايما اذا كان غائراً على ضمير
غيره مقصر في لوازم اعانته واذا لم يخافه وهو الذي تقتضيه العقل والنقل كما بين في محل
اخر وليس في اجماع الاصحاب بيان في ذلك وان وجد خلافه في كلام جماعهم لم يثبت اجماعهم
ولجامع سائر الامم وبغير ذلك من الادلة هو انه لا بد من وجود دليل على ما كلف يمكن الوصول
اليه استنباط الكلف به منه سواء كان هو من التكليف الواقعة او الظاهر في الذي هو
واقعي ما نوتى وسواء كان استنباطه بطريق علمي وغيره وانما قال باختصار التكليف في الاول
الاولى والاستنباط في العلم حتى باعده منهم لا ينطبق عليهم على قولهم كما بين في محله وايضا لا بد
اليه في المطالب لانيه ومع جميع ذلك لا يصح ابتداء ما في الرتبة على ما ذكر في الطر بلستيا في
ليس في اجماعهم على وجود الدليل على كل ما كلفه وعند امكان خفاءه دلالة على حجة اجماعهم
في الاحكام اذ ربما كان الدليل غير ذلك مما ثبت حجيته وهو المرجع عند الاختلاف فيصح
يكون مرجعاً عند الاتفاق الذي لم يثبت حجيته ايضا واستبعد وجوه الدليل على خلاف
اجماعهم وخفاءه عليهم دفع بان اذا امكن خفاءه على كثير منهم في المسائل الخلافية في عصار
منطاوله بخلافه ولم يستبعد ذلك على حجة يفضول في تكرارها يحكم بامكان خفاءه بلا استبعاد
على مثلهم اذ اقل منهم عند اذا اجمعوا على حكم في عصر احد انحصر علماء الامم والامامات فيهم
في ذلك العصر اذ جاز ذلك جاز في اكثر منهم في الجملة ايضا ومع ذلك في ثبات حجة الاجماع

بالاجماع دور ظاهر يصعب معه كما لا يخفى اذ قد حطت خبر جميع ما ذكرنا فلنرجع الى الكلام
 فيما مر من عبارات الاصحاب فيما يخص هذه المناجزة الرتبة فوجوا لا يراود عليها ظاهر من حيث
 هسا وفي لوجه الاول ونحوها عبارة الغيبة يزيد فيها ان دعوى كون الامام فينا و
 بين الظاهرنا لبقاء ويلفنا لاجد ولها من اذ غايتها علمه باحوالنا واقوالنا واين هذا من
 علمنا باحواله واقواله كما هو المطلوب لا ترى ان الله تعالى معنا اينما كنا وهو اعلم بجميع مؤثر
 ولا يقتضي محرم ذلك علمنا باحكامه سائر ما يخص علمه به مع ذلك فهذه الدعوى في حق
 الامام لا دليل عليها ايضا فان مقتضى ما ثبت من الاخبار وقوفه على احوالنا وعرض اعمالنا
 وهذا لا يقتضي خلاطه بنا كما انه لم يكن يقتضي في حق النبي وثنا الاثمة صلوات الله عليهم
 في حياتهم وبعد مماتهم وربما يكون مع هذا قولي لانه واجلي خبر على علو منتهى كماله والاشهر
 وقد كانوا في حياتهم يحتملون احيانا مع بعض الناس جميعهم فلن تزلنا وقلنا بنحو ذلك
 امام الزمان مع تعدد الغيبة والاستثناء خوفه على نفسه بخلاف غيره الا النبي بقول الله
 لا يقتضي خلاطه بنا اذ بان كان مجتمع مع بعض خدامه واتباعه العارفين به خاصة وربما
 يلفوا غيرهم احيانا على سبيل الاتفاق وهذا مما لا يحكم في التقاطع واما عبارة الشيخ في القصة
 يعرف حالها ايضا مما سبق من العجب قوله فيها فاذا كان لقول صناديد من غير معصوم
 الى اخره فان هذا الطريق من الاستدلال ان شئتم وبينهم كثير من الطالب لا يستقيم فيما
 يدل عليه ليل اخر قاطع هو الكاشف عن قول الامام الاعلى سبيل الغرض اما بحسب الوقوع
 بحيث يعلم ان قول المعصوم داخل في باقي الاقوال وموافق لما هو المعلوم منها الا من غير ما خفي
 يترتب عليه فائدة فلا كما لا يخفى اعجب من كلامه هذا قوله في كتاب الغيبة انه لا يجوز ان يكون
 منفردا مظهر للكهف فانه ان راد الكرمج الفقه ما عليه لامة اجمع من اصول العقائد وفروعها
 الضرورية التي يخرج الخالف فيها من فرقة المسلمين فضلا عن علمائهم فهذا مستحيل فحق
 الامام بالضرورة ولكن استحالته لا يقتضي الا ان اقواله لا تطلب في اقوال فرق الكارواة مع
 انحصار الامم واقوالهم فاقوالهم لا يقتضي ان تكون اقواله في جميع الاحكام والمجتمعات
 منها موهومة معلومة لنا في جملة اقوال سائر العلماء كما هو الغرض من اين حد الامر من
 الاخر وان اذ الكرمج الفقه الجمع عليه كل مسئلة فبعد ثبوت ذلك كقرايد ليس غير
 الاجماع لا شبهة في متناعه عليه ولا كلام فيه وانما الكلام فيما اذا كان الدليل على الحكم هو

في الغيبة
 في الغيبة

في الغيبة
 في الغيبة

هذه هي حجة الجاهل

التي لا يمكن أن تكون حجة

الاجماع ولا دليل على حجيته ولا علم لها الاكتشف عن قول المعصوم واحتمل افراد من غير
 في الحكم لعدم استقصاء جميع الاقوال بحيث يتعين دخول قوله فيها فندفع هذا الاجماع
 بامتناع افرادها واطهارها للكثرة لفظ الاجماع مشتمل على دور ظاهر كما لا يخفى وان بني كلامه
 على ما في الوجهين في الوجه الثاني كما اشار اليه سابقا فقد تقدم الكلام فيه واما عبارة
 المحقق فوجهه لكن الشأن في حصول العلم بقول الامام فيما لا يوجد دليل فاطع عليه واو
 نحو ما عبارة المحقق من بعد ويرى على من حصر منهم وجه حجة الاجماع في جوف قول معلوم غير
 معلوم بحيث يقطع بانه قول الامام ان لا يحصل العلم به صلا الا في بعض الفروض النادرة
 المختصة بزمان الحضور وهذا خلاف مقتضى كلامهم ولا سيما في كتب اللفظ واما عبارة
 المرتضى في التبيين فالحال ما نرى مما سبق هنا وفي الوجه الاول من جوه الاجماع ويزيد فيها
 ان الطريق الى العلم بالاقتوال اذا كان منحصرا في المشافهة والنوازل المتبني عليها كما اصرح
 به ما منع تحقيقه في قول امام الزمان لا منناعه مشافهة على وجه يعرف شخصه يؤخذ حكمه
 يعتمد عليه عدم وجدان احد يدعي لك بحيث يصدق في دعواه ولا اتباع له يعرف
 من فداويلهم وطريقاتهم فتواه ومتى جعل اجماع من جلاء طريقا الى العلم بقوله والحال ان
 ذكر ما يمكن في حضوره وتميزه مثل ذلك بل كان ولي به وهو خلاف مقتضى كلامهم ثم ان
 استدلاله من استمرار المذهب على طول العهد نداه لا يام واضبطا طاعا على اتساعها
 انتشارها بحيث لا يشك فيما يدعيه له كل فرد وما لا ندعها لينا ما يستقيم في ضرورة
 كل من ذهب ما في حكمها واما ما عداها فالوجدان اقوى شاهد على خلافه مع انه على
 هذا اقصى ما في الباب حجة الاجماع اذا كان على نحو ما ذكره وهي متجتمعة بناء على ما سبق
 الوجه الاول واما على الوجه الثاني الذي هو موضع الكلام ومقتضاه حجة الاجماع كما
 في اي عصر يتفق فلا كما لا يخفى ما استشهد على حضرة ائمة العلماء الامامية من ان علما
 كل عصر وملة في العلوم والآداب معروفون محضرون ومتميزون ينافي ما صرح في الشريعة
 من ان من تعلم على سبيل الجماعة منهم اكثر من عرفنا بغيره قد تقدم ما يعرب عن صحة ذلك
 واما قوله فلا بد من دخوله في جملةهم وقوله لا بد من ان يكون الامام الذي ثوبانه
 لا ينافي الحق ولا يعتد سواء من قبلهم من هذه الفرقة وتعليل له بان لا ينافي
 فسادها ظاهر مما سبق وكذلك ما عداها فانه مشتمل على دور ظاهر فقد نظرت

كلام الشيخ وأما قوله لا يتم لا يجمعون لا يقول الامام داخل في جملة اقوالهم فان اراد به ان
لا يتحقق اجتماعهم على وجه يكون حجة الابدان فلا كلام فيه ولا يجد شيئا مما نحن فيه وان
اراد غير ذلك فمنوع وأما بقية كلامه فندع عن الجواب عنها وتبين وجوه القدح
فيها فليست بتر وقد استبان بما بيناه وانضح بما كشفناه ان الوجه الثاني على شفهارة
بينهم قليل الحد وكجدا ولقد اشار الشهيد الثاني في سالة صلوة اليه الى جملة ما ذكرنا هنا
وفيما سبق فلا بأس بنقل بعض عبارته هنا لتأليف قلوب القاصدين الذين يعرفون الحق
لرجال لا الرجال الحق ويحسنون الظن بالسلف الخلف ان الى بما بهر العقل ولم يصل
اليه من سلف فيعلم انه قال ان الاجتماع عند الاخطاب بما هو حجة بواسطة دخول قول
المعصوم في جملة اقوال السابقين والعبارة عندهم بما هي بقوله دون قولهم وقد اقرروا
بان قولهم ان الاجتماع حجة انما هو شيء مع الخالف حيث انه كلام في نفسه وان كانت
حيثية الحجة مختلفة عندنا وعندهم على ما هو محقق في محلة واذا كان لا مركز لك فلا
من العلم بدخول قول المعصوم في جملة اقوالهم حتى يتحقق حجة قولهم وان لم هذا العلم في مثل
هذا الموضع مع عدم وقوعهم على خبره عليه السلام فضلا عن قوله واما ما اشتهر بينهم
من انه لم يعلم في المسئلة الخالف وعلم مع معرفة اصل الخالف فنسب يتحقق الاجتماع
ويكون حجة ويحصل قول الامام في الجانب الذي لا يخصر بخود ذلك بما يتصور وانما هو
قول بجانب التحقيق جدا ضعيفا لما اخذ ومن ين يعلم ان قوله وهو بهذا الحالة مجلبة
اقوال هذه الجماعة المخصوصة دون غيرهم من المسلمين الى ان قال ثم قد بلغ قول هذا
الاستدلال ان اصحابنا في عصر من الاعصار الشاذة حلا لا يخصر لا يعلم به بلد الفألك
لان نسبة هم في جميع الاركان خصوصون مضبوطون بالاشهاد والكتابة والتحرير لا حولهم
على وجه لا يتطالع معه شك ولا يقع معه شبهة ومجرد احتمال واحد منهم مجهول الحال فهو
في جملة الناس مع بعدة متريكين الجانبين فان هذا ان ثركان ختمه وجوده مع كل
فأهل ممكن او مثل هذا لا يلتفت اليه صلا واسما استشهد بقول الحق في المعنى الاجتماع
حجة بانضمام المعصوم وذكر كلامه الى قوله الامع العلم القطعي بدخول الامام في الجملة وما
ومن ين يحصل العلم القطعي بوافقة قوله عليه السلام الاقوال الاصطاح مع هذا الانقطاع
الخص في الفارقة الكلية والمجمل بما يقوله على الاطلاق من مدة تزيد عن ستمائة سنة قال

كلام الشيخ
في بيان
الاشهاد والكتابة
والتحرير

وقريب من قول الحق قول العلامة في نهاية الأصول أنه لما اورد على نفسه انه لا يمكن العلم
 باتفاق لكل على وجه يتحقق دخول المعصوم فيهم اجاب بان لفرض خوله فيهم اذا اجماع
 اتمايم به فلا يمكن منع دخوله انتهى قال وبما ذكرناه يحصل الفرق بين قوله مع الجهل
 بحاله على ما وصفناه وبين قول رجل من علماء المسلمين في اقطار الارض حيث كـ
 الجهل ويتحقق اجماع المسلمين ولم يقدح فيه احتمال مخالفة بعض الاقطار لا يعلم وجـ
 الفرق ان قول هذا البعض في قطر من اقطار الارض مع كونه مجتهدا مطلقا مما يستحيل
 خفاءه والجهل بعينه عادة فلو كان ثم من هو بهذه الصفة لظهر للمسلمين ونقلوا بهذا
 تمام ذلك عليه العلم العادي قطعاً وان حصل شك في العلم فلا اقل من الظن الغالب اننا للعلم
 الكافي في الدلالة على مسئلة شرعية حيث ان طرق الفقه كذلك بخلاف قول الامام المـ
 عينة ومثله وكلامه في هذه الاغصان المطاولة بكل وجه فان ادخل قوله مع جملة اقوال
 قوم معلومين حكم ظاهر نعم يتوجه العلم بقول المعصوم ودخوله في قول شيعته ظهوره
 كما اتفقوا بما عليه السلام في مسائل كثيرة اتفقت فيها كلمة علماء شيعتهم الرواية بالجماع كما
 لقول بوجوب مسح الرجلين في الوضوء والمنع من مسح الخفين منع العلوي والتصحيح لا رث
 ونظائر ذلك اما الفرع الذي تجددت خال الغيبة وقع الخلاف فيها فالجميع فيها الى
 شان اليد لا دليل من الكتاب السنة وغيرهما من الادلة المتعبر شرعاً الا ان هذا الدعا
 العارية عن البرهان قال هذا دونه من مقال في هذا المقام وبقي الباقي في الخيال فتنبه
 ولا تكن ممن يعرف الحق بالرجال فتقع في مباحث الضلال ثم قال انما نبهنا عليه لكثرة الحكمـ
 الية في ابواب الفقه واستدل لا فذلك بواسطة اقدم اقوام واخطا في الاستدلال به
 اجلاء اعلام انتهى كلامه في الجان مقابلة قد تقدم عنه في النهي المسالك يأتي عـ
 في الثاني ما يعضد ذلك وقال في شرح الدراية بعد الفتوح في الشبهة المناخرة عن الشيخ
 في جبال الخبر الضعيف بما لفظه وقد كشفت لك بذلك بعض الحكم وبقي الباقي في الخيال
 وانما يتنبه لهذا المغال من عرف الرجال بالحق يتذكر من عرف الحق بالرجال انتهى قال في
 كتاب النكاح من المسالك في جواز تجاوز هذه السنة واحتج المتصنع على مذهب وهو المنع من
 باجماع الطائفة وهو عجيب فانه لا يعلم له موافق فضلا عن ان يكون مما يتبع فيه الاجماع وقد
 اتفق له ذلك في الانتصاف في مسائل كثيرة ادعى فيها الاجماع وليس له موافق ذكرنا جملة فيها

كلامه في المسالك
 في جبال الخبر الضعيف

بعض الرهائل انتهى لموقف له على سائر مستقلة على ما ذكر سوا الرهائل المزبورة وهذه كلها
مع ما ياتي عنه واخر كتابنا ما يشهد بكون الرهائل مع اشبهها نسبتها اليه كسائر كتبه يقول
جماعة من معاصريه والقيمين الى عصره عنها وهم المقدس لا زبيلي ولد الشيخ
حسن ومنهم سبطه الا وثق الا وزع المحقق المدقق فنقل عنها في المذاكر بلا ارباب
نسبتها اليه لعلها كانت موجودة عنده بخط جده ومنهم ابن ابنه وهو الشيخ محمد فنقل
عنها في شرح الاستبصار فلا تدعون الى نكار ذلك بمجرد وجدان امثال ما ذكر فيها
لجهلك بحقيقتها وحقيقتها وحسن ظنك به بل لا يمكنك ذلك كما لا يخفى قال الفاضل
الجلبي في كتاب لصلوة من البحار ان في ما نال لغيره لا يمكن الاطلاع على الاجماع اذ مع من
امكان الاطلاع على مذاهب جميع الامامية مع تفهيم وانتشارهم في قطار البلاد ولام
بكونهم متفقين على مذاهب احد لا يخفى في لاق العبرة عندنا بقول المعصوم ولا يعلم
فيها ثم ذكر طريقة الشيخ الاتية في الوجه الثالث وقال انها لا تنم شيئا اذا كانت في رواية
اصحابنا رواية بخلاف ما اجمعوا عليه ثم قال وان كان في زمن الخوض وعوا يتحقق
الاجماع في زمان حضور امام من الامم عليهم السلام فان لم يعلم دخول قول الامام بين قومهم
فلا حجة فيه ايضا وان علم بقوله كاب ولا حاجة الى نضمام الاقوال الاخرى لان يعلم الامام
بخصوصه امتاع علم دخوله لانه من علماء الامم وهذا فرضنا في بعد تحققة في زمان
من الامم انتهى قد صدقنا امثال ذلك من غير من لا فاضل الذين لا يمتون بحجة اليانسه
والحرص على الحجة والمناسقة ولا يطعن عليهم بقصور الانظار وثقل التبع للانخبار
والاثر وكلام من سلف من علمنا بالابرار وقد بينا مفصلا وسنيتين ايضا في كل باب
ما هو الحق الذي لا ينفخ في زينة فيه يشرب فاعقله واعرف قدوة سائرين كمال
الاصحاب ان كنت من اولي الالباب لثالث من وجوه الاجماع ان يستكشف عطلا
راي الامام من تقا من عدا من العلماء على حكم وعدم ردهم عند نظرا الى اعدا للطف
التي لاجلها وجب على الله نصب الحق المتصف بالعلم والعظمة غيرهما اما اشرفا اليه او اقل
الرهائل وبين في محله فان من اعظم فوائد حفظ الحق وتبينه من الباطل اكيل يضعجتها
ويرفع عن اهله ويشبه بغيره وتلقينهم طريقا يهتدون العلماء وغيرهم من الوصول اليه
ومنهم وتبسطهم عن الباطل ولا اوردتهم عندنا اجمعوا عليه سواء اتفقوا على قول واحد

في علم الرهائل
الشيخ الفاضل

الشيخ الفاضل

في علم الرهائل
الشيخ الفاضل

أو أكثر كذلك وجوب هذا ثابت مطلقا سواء قلنا بجحدها جماعهم أم لا فلا يلزم الدوام
 كما توهم وإنما يلزم على ما تقدم من الرتبة أن ولا يتوقف المطلوب عليها كما هو ظاهر
 حتى على جملة من لا فاضل دائم يردهم ولم يحسم ولم يمنعهم بشئ من الطرق الظاهرة ولا
 الخفية مع امكانه علم موافقهم لا مشناع اخلافا واجب عليه نصب لجله مع انتفاء
 عن فضلها جماعهم على حكم يكشف عن كونه راي لا مانع استقرهم عليه عدم ردهم
 لا في قول وقوعه ولذا يحكم بطلان رده لا بطلان رده لنا خروجه بعد فرض وقوعه
 وهذا الوجه وهو الاستناد إلى عادة اللطف والقول بوجوب ذكره على الامام مطلقا
 هو الذي اعتمد الشيخ في كتاب لعدة وغيره ويظهر منه ومن كتاب الغيبة له عليه السلام
 الذي رتبه المرتضى ولا ثم رجع عنه ويظهر ما تقدم من المرتضى الطرابلسي وما
 عنه فيها من غير ما انه مدعيها خطابا فديما وبه صرح الشافعي في رتبة الرتبة ايضا
 مر في الوجه الثاني في قد بطله بما سبق عنه واقعة المرتضى على الامر من معاريفه عليها
 ايضا مدعيها جماعة آخرين من قدماء الاطباء مناخرتهم لان منهم من مسئلة الاجماع
 ما ذكر منهم من تعرض لما يترتب على قاعدة اللطف بحيث يظهر منه لقول في الاجماع ثم اكر
 يلزم منه ظاهرا ذلك ولندكر جملة من كلما هم في الباب كيلا نصرك شأنا رتبة الشيخ
 فانه في وائل لعدة صرح بان لاجماع عندنا اذا اغتبطاه من حيث كان فيه مقصودا لا يجوز
 عليه الخطا ولا غلو الزمان منه وطريق ذلك العقل ون لسمع وصريح في بحث الاجماع
 بخلاف ذلك وبطلان ولا انه لا عبرة الا بقول الامام فانه انما يعبر لاجماع وتظهر فائدة عند
 تعين قوله ليعلم بان قوله داخل في اقوال المجتهدين ولو لا وجوده كل مانع لم يكن لاجماع
 حجة أصلا اي في كل مانع كما هو الظاهر ويحتمل وجه آخر فندبرم ذكر في كيفة العالم
 ما نقلناه عنه لمختصا الى قوله باقى لقولين شأنا اخذنا قال ويجري ذلك مجرى الخبرين
 المتعارضين الذين لا ترجح لاحدهما على الاخر ثم قال وانما قلنا ذلك لانه لو كان الحق في
 احدهما لوجب ان يكون مما يمكن الوصول اليه فلما لم يمكن ذلك على انه من باب التخيير في رتبة
 ان يكون الحق في احدهما لا قوال لم يكن هناك ما يميز ذلك لقول من غيره فلا يجوز لنا
 المقصود الاستنار وجب عليه ان يظهر من بين الحق في تلك المسئلة او يعلم بعضنا
 الذي يمكن له الحق من تلك الاقوال حتى يؤول الى الامتياز فيقول علم به

كتاب الغيبة
 الشيخ محمد باقر
 المجلسي

يدل على صدقه لانه متى لم يكن كذلك لم يحصل التكليف في علمنا ببقاء التكليف عند ظهوره
 او ظهوره من غيري بخلاف دليل على ان ذلك لم يتفق ثم ذكر ان اذا كان على القول لذي نفرد
 دليل من كتاب وسته مقطوع بما كان ذلك كما في باب ثلثه عند التكليف لم يجب
 عليه المظهور واظهاره من بين الحق على نحو ما بين ثم دفع الثاني وبين هذا وما سبق
 من الحكم بالتحجير عند الاختلاف وقد المرجح بان هذا التماهونهما يجوز التحجير فيه لا فيما اذا
 كان الحق عند الامام خاصة او كان الحكم من الامور المعينة وقد تقدم عند الحكم بالتحجير
 دخول الامام بنفسه في احد الشرطين المختلفين الذين كل منهما يحكم بالتيقن لكن لا على التيقن
 ينافي كلامه هذا الا ان يصرف التيقن في كلام الامام منهم عن ظاهر كما هو الشأن في الاختبار
 المتعارضة القابلة للجمع بينهما بالتحجير لا يخفى انه على هذا يمكن دخوله في الشرطين معا و
 تساهله في ظاهرا والتيقن لعدم لزوم محذور ومنه في العلم بالباقي بقوت التحجير فلا علم
 بقوله واما بالظاهر ولا يخلو كلامه من نظره فتدبر فيما يلي ثم فيما اذا وقع النصيب على
 التيقن ولم يمكن البناء على التحجير بوجود بيان قاطع للعدد واما ان ضرر بعض العلماء
 في الوصول اليه ومتى فتح هذا الباب لم يستقم كلامه دليله بل ان باب كذلك وان على
 كون التحجير مع فقد المرجح من الاحكام الظاهرية لا الواقعية واكتفى في الترجيح بما لا يوجب العلم
 ويؤيد ذلك جعل القولين المختلفين كالتحجير في المتعارضين لانه ينافيه عدم تحجيره
 الاجماع بعد الخلاف على احد القولين معللا لئلا ينافيه التحجير لثابت قبله فتدبر ثم قال
 وذكر المرفوض اخيرا انه يجوز ان يكون الحق فيما عند الامام والا قول الاخر يكون كلامها
 باطلا ولا يجب عليه المظهور لانه اذا كان الحق في السبب في اشتراكه فكل ما يفوتنا من ان ينفع به
 بصرفه وبما مع من الاحكام تكون قد انبثنا من قبل فهو مستأفة لواننا لا نعلمه سنا الظهور
 انفعنا به وادعى لنا الحق الذي عندنا قال هذا عندك غير صحيح لانه يؤدي الى ان لا
 يصح الاحتجاج باجماع الطائفة فضلا لا انا لا نعلم دخول الامام فيها الا بالاعتناء الذي يتناه
 فيه جودنا انفراد بالقول ولا يجب ظهوره منع ذلك من الاحتجاج بالاجماع ثم ذكر الامور
 تقتضي اعتبار دخول نفسه في الجمع بين بل اعلم بعينه كما عينا به قول علماء الامامية المميز
 بالاصول والفروع والمحمول في حقه من ذلك دون غيرهم وان كان من لفقهها واصحاب الحديث
 عند كون الامام منهم قطعاً وغير ذلك مما يظهري للهند في كلامهم ثم قال فيما اذا اجتمع على

الاستحسان في كتابه

ولا الدلالة اذا لم يكن عليه
 دليل على نحو ما ذكر وجب
 عليه الظهور
 الشرطين

الشرطين

حاشية في كتابه

ذكر في كتابه

الاستدلال بدليل او بدليلين واذا احدهما يستدل بدليل اخر ما يحصل ان الذي هو
 الدليل لا يمنع ذلك ان كان ذلك الدليل ما يوجب العلم الا اذا اجموعوا على انه لا دليل غير ما
 استدلو به فانه يوجب العلم بان ما عداه شبهة ما اذا اجموعوا على نفيه فيجوز الاستدلال
 به ثم لورد بان كيف وسع العصموان لا يثبت حتى يستدل به غير اجابة انما يجب عليه
 ان يبين ما تنقلا زاحة العلنية عليه لا يكون هناك ما يقوم فيه مما يقال ايضا لو لم
 يبين حصل شيئا اذا كان هذا الطريق للمكلف الى علم ما كلفه كان ذلك جائزا ايضا وانما
 يجب عليه بيان ما هو موقوف عليه لا يكون هناك ما يقوم مقامه ثم قال لقولنا ظاهر
 بين الطائفة ولم يعرف له مخالف يحتاج ان ننظر فيه فاذا جازنا ان يكون قول معصوم مخالفا
 لا ينبغي ان ينقطع على صحتهم وان لم تجوز ان يكون قول المعصوم مخالفا قطعنا على صحتهم
 ثم بين ان الطريق الى العلم بموافقة ومخالفة وجود دليل عليه على صحة ذلك القول وفشا
 فان لم يوجد ذلك جبال قطع بصحته وموافقته لقول المعصوم لانه لو كان مخالفا لوجب ان
 يظهره والا كان يتبع التكليف الذي لك القول لطف فيه فدل على مخالفة لك ولم يفرق
 في القطع بصحته وموافقته لقول المعصومين ما اذا احتل وجود مخالفات افعالهم عليه
 او دليل على افضله او قل لم يصلحكم او نظره اليه وما اذا لم يخلف لك ولا بين ما اذا احتل
 صدق ذلك القول الا عن قليل فيكون فاسدا لذلك ويكون هذا كافي في العلم بفساده
 او الحكم به وما اذا لم يخلف لك بان علم انه انما فشاء عن دليل فاطع فيك في ذلك في العلم
 بصحته وعن دليل ظني معتمد عليه فيجزي فيه ما ذكره على قوله ولا بين لصوابك ان الله تعالى
 وفروعهما النسخة النادرة التي فلما يحتاج اليها وتجرعاده السخ غير جدي لنظر فيها
 والحكم بما اقتضته الاصول والقواعد لا بما حكم به واحد بعد احد ظاهرا بين الامامية وحدا
 او اشتراكهم وان كانت خيرة بما في جميع ذلك وياتي ما يكشف عن الحق بالحقيقة والاتباع فيه غير
 قال ومن قال من اصحابنا على ما حكينا عنهم فيما نقلتم انه لا يجب على المعصوم اظها ما عليه من
 حيث ان من هو سبب غيبته هو السبب لقول ما يتعلق بصحته فيكون قد اتي من قبل من
 ان ما يفوت من الانتفاع بصرف الامام واعز ونهية قد اتي في من قبل نفسه فينبغي ان يكون
 يتوقف في ذلك القول ويجوز كونه موافقا لقول الامام ومخالفا له ويرجع العمل الى ايقظيته
 العقل حتى يقوم دليل يدل على جواب انتفاضة عنه قد قلت ان هذه الطريقة غير مرضية عندكم

الراب
 والاشياء

لا تها توذى الى ان لا يستدل باجماع الطائفة اصلا الجواز ان يكون قول الامام مخالفا لها
ومع ذلك لا يجب عليه اظهار ما عنده وقد قلنا خلاف ذلك انتهى هذا اخر كلامه في
العدة في بحث الاجماع وحكي الشيخ المحصى في التعليق المرفى عنه في التمهيد انه ذكر فيه ان
سيدنا المرتضى كان يذكركثيرا انه لا يمتنع ان تكون ههنا امور كثيرة غير اصله الينا
عليها مودع عند الامام وان كتبها الناقلون ولا يلزم مع ذلك سقوط التكليف عن
الحق لانه اذا كان سبب الغيبة خوفه من اخافه من وجوده الى الاستسناة الى من قبل نفسه
فون ما يفوته من الشروع كما ان ما يفوته من اللطف بتصرف الامام في فيه من قبل نفسه
قال وقال الشيخ واعترضنا على هذا في كتاب العدة في اصول لفقه قلنا هذا الجواب صحيح
لو لا ما تستدل به اكثر الاحكام على صحة باجماع الفرق فحق جواز ان يكون قول الامام مخالفا
لقولهم ولا يجب ظهوره في القائل ان يقول ما انكرتم ان قول الامام خارج عن قول من تطاولوا
بالامامة ومع هذا لا يجب عليه الظهور ولا نتم توام من قبل نفوسهم بل يمكننا الاحتجاج باجماع
اصلا انتهى قال في كتاب الغيبة ان المرتضى كان يقول حيرا لا يمتنع ان تكون ههنا امور
غير اصله الينا هي مودعة عند الامام وان كان قد كتبها الناقلون لم ينقلوها ولم يلزم
مع ذلك سقوط التكليف عن الحق وذكر دليله على نحو ما تقدم ثم قال الشيخ وهذا قوي
تقتضيه الاصول وذكر في بعض المواضع الاخر ما يقوى لك ايضا في اكثرها ما ينافي في
موضع في بطلان مذاهبا للفرق ان كون الحق لا يخرج من لامة متفق عليه وبين خصوصنا
وان اختلفنا في علة ذلك لان عندنا ان التزامنا لا يخلو من امام معصوا لا يجوز عليه الغلط
فاذا الحق لا يخرج عن الامة لكون المعصومينهم وعندنا لخالق لقيام ادلة يذكركثيرا دل على
الاجماع تحجروني في موضع اخر ما مر في الوجه الثاني في اخره فعلى هذا اقوال العلماء من الاغلبية
فلم يحد فيهم فاما هذا المذهب لله هو ومن قبله لكيسا نيتا والواقعية ان جذا عرضا
واحدا او اثنين فانا نعلم منشاء ومولده فلا نعتقد بقوله واعتبرنا اقوال الباقيين الذين
نقطع على كون المعصومينهم في موضع اخر استدل على بطلان جملة من المذاهب بقرائن لها
وقال في اخرها ما التمس فانما نقول يجب ان يمنع الله من حق يؤدى شرع لانه لا يمكن ان يعلم
ذلك الا من جهة فدل لك وجب المنع منه ليس كذلك الامام لان علة المكافاة في جهة يتعلق
بالشرع والادلة منصوبة على ما يحتاجون اليه لم طريق المعرفتها من دون قول ولو فرضنا

كلام الامام في كتاب
التمهيد

كلام الامام في كتاب
الغيبة

ينتهي الحال إلى حد لا يعرف الحق من المشروبات إلا بقوله لوجان يمنع الله منه ويظهر بحيث لا
 يوصل إليه مثل النبي قال ونظير مسئلة الأمام إن النبي إذا أدى ثم عرض فيما بعد ما يوجب
 خوفه لا يجب على الله المنع من ذلك على المكلفين قد تراحت بما آواه الله ظاهره طريق إلى
 معرفة لظهورهم اللهم إلا أن يتعلق بهم أداء آخر في المستقبل فانه يجب المنع منه كما يجب في الابتداء
 فذلك متوينا بين النبي والأمام ثم ذكر استنار النبي صلى الله عليه وآله في الشك في الفاتح
 وليس لأحد أن يقول إن النبي استمر عن قومه لا بعد أداء إليهم ما وجب عليه أداءه ولم ينظر
 لهم إليه حاجة ووكفي في الأمام بخلاف ذلك ثم بين وجه بطلان ذلك بأن النبي إنما استمر
 قبل الهجرة وما كان أدى جميع الشريعة فان أكثر الأحكام معظمها ترك بالدينه
 فكيف يحكم بأنه كان بعد الأداء ثم بين أنه كان أيضا يحتاج إليه حال استنار من جهة التبدل
 واستنائه والافروا النبي قال في آخره ان قيل كيف الطريق إلى جبا الحق مع غيبته الأمام
 فان قلتم لا سبيل إليها جلت الخلق في حيرة وضلاله وشك في جميع أموره ان قلتم أيضا
 الحق بادلت قيل لكم هذا تصريح بالاستغناء عن الأمام بهذه الأدلة قلنا الحق على ضربين
 عظمي وحقه فالعقل يضابط أدله والسمع عليه أدله منصوبه من أقوال النبي ونصوصه
 وأقوال الأئمة من أدله صلوات الله عليهم فذلك بينوا ذلك وأوضحوه ولم يتركوا منه شيئا إلا
 عليه غير هذا وان كان على ما قلناه فالحاجة إلى الأمام قد بينا ثبوتها لأن جهة الحاجة
 إليه مستمرة في كل حال وزمان ثم قال والحاجة المتعلقة بالسمع أيضا ظاهرة لأن النقل
 ان كان وادعنا القول وعن الأمام قبلهم السلام بجميع ما يحتاج إليه في الشريعة
 نجاء على التافلية لعدول عنه ما بعد وأما الشبهة فيقطع النقل ويبقى فيه لا جهة في نقله
 قال قد استوفينا هذه الطريقة في تخفيض الثاني ثم وددنا ألا اخرضا غمنا الدعوى الجاهل
 على أن كل شيء شرع النبي وأوصيه فهو لازم للأئمة إلى أن تقوم الساعة وأما الجواب على
 ما بينه في التخفيض مستوفى قال وحملناه أن الله تعالى لو علم أن النقل بعض الشرع المرفوض
 ينقطع في حال تكون تقنية للأمام فيها مستمرة وخوفه من الأعداء بما لا يستطيع ذلك لئلا
 عمول طريق له إليه فاذا علمنا بالاجماع أن تكليفه متعاقبات على جميع الأئمة إلى قيام القيل
 علمنا عند ذلك لو اتفقوا في نطاق النقل بشئ من الشرع لما كان ذلك لا في حاشية يمكن منها الأما
 من الظهور والبروز والأعلام والأفان ثم ذكر كلام المرتضى قواه كما سبق ثم ذكر بعد

ذلك ان بمكان الامام يثق اوليائه بوصول جميع الشئع اليهم ولو لاهلنا وثقوا بذلك جازوا
 ان يخفى عليهم كثير من الشئع وينقطع دونهم فاذا علموا وجوده في الجماعة منوا جميع ذلك فكان
 اللطف بمكانه خاصا من هذا الوجه ايضا انتهى ذكر في تلخيص الشافعي في جملة من هذه الظواهر
 وياتي بعضها عن الشافعي وحكي عن المتصفي في مواضع اخرى لثاني امر عنه كتاب الغيبة وغيره قال
 ايضا وهذا قوي تقتضيه الاصول وقال ايضا فاما القول بان عالم بحر الثقة عليه لان التبريد
 تعرف الامم من جهة ولا يوصل اليها الا بقوله فتجارت الثقة عليه لم يكن لنا الى العلم بما كلفنا
 طريق ثم ذكر ان الامام ايضا لا يجوز عليه الثقة اذا تعينت المحجة في قوله ولم يعرف الحق الا
 من جهته ثم قال فان ميل مع تجويز الثقة على الامام كيف السبيل الى العلم بهذا متباغضا
 وكيف يخلص لنا ما يفتيه على سبيل الثقة من غير فلنا اول ما نقوله ان الامام لا يجوز ان
 يتقي فيما لا يعلم الامم من جهة ولا طريق اليه الامم من جهة قوله وانما تجوز الثقة عليه بما قد اخرج
 والبيانات ونصبت عليه الدلائل حتى لا تكون فتياء فيه منزلة لطريقا صبا الحق وموقفا
 للشبهة ثم لا يبقى في شيء الا ويدل على خروج الثقة لما ايضا كما لا بد وقد مددنا
 عنه ومن اعتبر جميع ما ذكره من امتناعه على سبيل الثقة وجد هذا لا يقر بما ذكرناه
 ثم ان الثقة لما تكون من العدة ودون الوهم من الامم ذوو الوثوق به فما يصدر عنهم
 الى اوليائهم وشيعتهم واصحابهم في غير محاسن الخوف يرتفع الشك انه ليس على وجه الثقة
 وما يفتون به العدة ويمتنعون به في محاسن الخوف يجوز ان يكون على سبيل الثقة كما يجوز
 غيرها انتهى لا يخفى ان الثقة قد تكون لامور اخرى يتدنى في محله وكثيرا ما يشبه اخرها على
 في زمن الخصوف فضلا عن غيرهم في زمن الغيبة وقد ورد الترجيح من الاخبار بالخالف للامام
 والموافقة وعلى الشئع والكتب غيرهما وطعن فيه المحققون فلا الرضا عن فضل الامم الشيعة
 كالغيب وغيره وللغيب فيه كلام ذكره في سائله في القول بالري ونفى احد وياتي الاشارة
 اليه في الوجه الثاني وقد ادعى جماعة من متأخري الاخباريين ان خلا الاخبار ومثلا
 ليس لا للثقة والعمل بالاشهاد الواردة لاجلها وما اشد ما بين هذه الكلمات من التناقض على
 اي حال تكلم الشئع منظوفيه كما لا يخفى ذكر فيه ايضا ان المعلوم فقد اذلة القاطعة
 على عشر مسائل الفرع ولذلك تكلم الناس طرق الاخبار والاستحسان ثم ورد ما هذا
 يؤدى الى الحيرة والى ان الناس كلهم اصابوا الحق من غير دليل يصلون اليه من جهة اجاب

كلام الشافعي في
 الغيبة

كلام الشافعي في
 الغيبة

او اكثر كذا لك وجوب هذا ثابت مطلقا سواء قلنا بجحده اجماعهم ام لا فلا يلزم الذم
 كما توهم وانما يلزم على ما تقدم عن الرتبة ان ولا يتوقف المطلوب عليه كما هو ظاهر
 حتى على جملة من لا فاضلا في الميزان ولم يرد لهم ولم يمنعهم بشئ من الطرق الظاهرة ولا
 الخفية مع امكانه علم موافقتهم لا مشاع اخلافا واجب عليه نصب لجملة مع انتفاء
 عن فعله اجماعهم على حكم يكشف عن كونه راي الامام استغفارهم عليه عدم ردهم
 لا في قول وقوعه ولذا يحكم بطلان رده لا بطلان رده لانه بعد فرض وقوعه
 وهذا الوجه وهو الاستناد الى عدة اللطف والقول بوجوب ذكره على الامام مطلقا
 هو الذي اعتد به الشيخ في كتاب لعدة وغيره ويظهر منه ومن كتاب الغيبة وغيره انه
 الذي رتبه المتصفي او لا ثم رجع عنه ويظهر ما تقدم عن المتصفي الطرابلسي وما
 عنه فيها من غير ما انه من هب خطابنا فديما وبه صرح الشهابي في تاريخ الرضا ايضا
 مر في الوجه الثاني في قد بطله بما سبق عنه واقرة المتصفي على الامر من معا ولم ينكها عليه
 ايضا من هب جماعة آخرين من قدما الاطباء مناخرتهم لان منهم من سئل الاجماع
 ما ذكر منهم من تعرض لما يترتب على قاعدة اللطف بحيث يظهر منه القول في الاجماع بما ذكر
 يلزم منه ظاهرا ذلك ولندكر جملة من كلما منهم في الباب كيلا نصرك شيا او ثبات ما
 فانه في وانل لعدة صرح بان الاجماع عندنا اذا اغترناه من حيث كان فيه مقصود لا يجوز
 عليه الخطا ولا يخلو الزمان منه وطريق ذلك لعدله وان لسمع وصريح في بحث الاجماع
 بخلاف ذلك وبين ولا انه لا عبرة الا بقول الامام وانه انما يعتبر الاجماع وتظهر فائدة عند
 نعتن قوله ليعلم بان قوله داخل في اقوال المجتهدين ولو لا وجوده كل زمان لم يكن الاجماع
 حجة اصلا اي في كل زمان كما هو الظاهر ويحتمل وجه اخر فندبر ثم ذكر في كيفة العالم
 ما نقلناه عنه لمختصا الى قوله باقى القولين شيا اخذنا قال ويجوز ذلك بحجج الخبرين
 المتعارضين الذين لا ترجح لاحدهما على الاخر ثم قال وانما قلنا ذلك لانه لو كان الحق في
 احدهما لوجب ان يكون مما يمكن الوصول اليه ظاهرا لم يمكن ان على انه من باب الخيرة حتى وضنا
 ان يكون الحق في واحد من الاقوال لم يكن هناك ما يميز ذلك القول من غيره فلا يجوز لنا
 العتصوم الاستنار ووجب عليه ان يظهر حريتين الحق في ذلك لسئلة او يعلم بعضنا
 الذي ليسكن اليه الحق من تلك الاقوال حتى يؤدي ذلك الى الامتدقيق بقوله علم به

كلام الشيخ
 في تاريخ الرضا

يدل على صدقه لأنه متى لم يكن كذلك لم يحصل التكليف في علمنا ببقاء التكليف عند ظهور
 أو ظهور من يجري مجراه دليل على أن ذلك لا يتفق ثم ذكر أنه إذا كان على القول الذي نفرد
 دليل من كتاب وسننه مقطوع بما كان ذلك كما في بابنا من هذه فله التكليف لم يجب
 عليه الظهور وأظهرها من يتبين الحق على نحو ما بين ثم دفع الثاني وبين هذا وما سبق
 من الحكم بالتحخير عند الاختلاف وقد المرجح بان هذا امتنا هو فيما يجوز التحخير فيه لا فيما إذا
 كان الحق عند الامام خاصة أو كان الحكم من الأمور المتعينة وقد تقدم عند الحكم بالتحخير
 دخول الامام بنفسه في أحد الشترطين المختلفين الذين كل منهما يحكم بالتعيين لكن لا على التعيين وهو
 ينافي كلامه هذا إلا ان يصرفا للتعيين في كلام الامام منهم عن ظاهرهما هو الشان في الاختيار
 المتعارضة المطالبة للجمع بينهما بالتحخير لا يخفى أنه على هذا يمكن دخول في الشترطين معاً و
 تساهله في ظاهرهما والتعيين لعدم لزوم محذور ومنه في العمل بالباقي بعد ثبوت التحخير فلا علم
 بقوله ح وأضرباً لظاهره ولا يخلو كلامه ح من ظرف قد تكرر بما يلزم فيما إذا وقع النصيب على
 التعيين ولم يمكن البناء على التحخير بوجود بيان قاطع للعدد وأضرباً عن ضرورة فضل العلمنا
 في الوصول إليه ومتى فتح هذا الباب لم يستقم كلامه دليله بل انبأ بك ذلك ما يوجب على
 كون التحخير مع فقد المرجح من الاحكام الظاهرية لا الواقعية وأكثر في الترجيح بما لا يوجب العلم
 ويؤكد ذلك جعل القولين المختلفين كالتحيزين المتعارضين إلا أنه ينافيه عدم تجوز
 الاجماع بعد الخلاف على أحد القولين معللاً بما نأخذ التحخير ثابت قبله فثبت ثم قال
 وذكر المرفوض أخيراً أنه يجوز ان يكون الحق فيما عند الامام والاقوال الاخر تكون كلها
 باطله ولا يجب عليه الظهور لأنه إذا كان الحق النسب في اشتراكه فكل ما يفوتنا من انفعاله
 بصرفه وبما معه من الاحكام تكون قد انبأ من قبل نفوسنا في لواننا لا بسببنا في سنا الظهور
 انفعنا به وادى لنا الحق الذي عندنا قال هذا عندك غير صحيح لأنه يؤدي الى ان لا
 يصح الاحتجاج باجماع الطائفة فضلاً لا الانعلم دخول الامام فيها إلا بالاعتناء الذي يتناه
 فيه جوازنا انفراد بالقول ولا يجب ظهوره منع ذلك من الاحتجاج بالاجماع ثم ذكرنا أموراً
 تقتضي اعتبار دخول نفسه في الجمع بين بل اعلم بعينه كما علمنا وقول علماء الامامية الملتزمين
 بالاصول والفرع والمحمل في حقه من ذلك دون غيرهم وان كان من لفظها واصحاب الحديث
 لم يكون الامام منهم قطعاً وغير ذلك مما يظهر للهند في كلامه ثم قال فيما اذا اجتمعوا على

استلزامه كذا

ولا الدلالة والادام كونه
 دليل على نحو ما ذكر وجب
 عليه الظهور
 الشترطين

الشترطين

كلامه في قوله لا يخلو كلامه ح من ظرف قد تكرر بما يلزم فيما إذا وقع النصيب على

كلامه في قوله لا يخلو كلامه ح من ظرف قد تكرر بما يلزم فيما إذا وقع النصيب على

الاستدلال بدليل او بدليلين اراد احدا ان يستدل بدليل اخر ما حصله ان الذي هو
 البينة لا يتنفع ذلك فاذ كان ذلك الدليل كما يوجب العلم الا اذا اجتمعوا على انه لا دليل غيرهما
 استدلو به فانه يوجب العلم بان ما عداه شبهة ما اذا اجتمعوا على نفيه فيجوز الاستدلال
 به ثم لورد بان كيف وسع العصور ان لا يبينه حتى يستدل به غير اجابة انما يجب عليه
 ان يبين ما تنقلا راحة العلة عليه لا يكون هناك ما يقوم فيه مقامه قال ايضا لو لم
 يتبين صلا شيئا اذا كان هناك طريق للمكلف الى علم ما كلفه كان ذلك جائزا ليا واما
 يجب عليه بيان ما هو موقوف عليه لا يكون هناك ما يقوم مقامه ثم قال لقولنا ظاهر
 بين لطائفه ولم يعرف له مخالف يحتاج ان ننظر فيه فاذا جوزنا ان يكون قول معصوم مخالفا
 لا ينبغي ان يقطع على صحته وان لم تجوز ان يكون قول المعصوم مخالفا قطعنا على صحته
 ثم بين ان الطريق الى العلم موافقة ومخالفة وجود دليل عليه على صحة ذلك القول وفشا
 فان لم يوجد ذلك جبال قطع بصحته وموافقة لقول المعصوم لانه لو كان مخالفا لاله لوجب
 نظره والا كان يتبع التكليف الذي لك القول لطف فيه فذ علنا خلافا لك ولم يفرق
 في القطع بصحته وموافقة لقول المعصومين ما اذا اختلف وجود مخالفه انما يتوقف عليه
 او دليل عقل او نقل لم يصلح كراهوا نظره اليه وما اذا لم يخالف لك ولا بين ما اذا اختلف
 صدور ذلك القول الا عن قليل فيكون فاسدا لذلك ويكون هذا كافيا في العلم بفساده
 او الحكم به وما اذا لم يخالف لك بان علم الله انما نشأ عن دليل فاطع منك في ذلك في العلم
 بصحته وعن دليل ظني معتد عليه فيجري فيه ما ذكره على قوله ولا يبين صلا شيئا انما يتم
 وفروعها الخفية النادرة التي قل ما يحتاج اليها وتجرعاده السخ غير متجدد للنظر فيها
 والحكم بما اقتضته اصول القواعد لا بما حكم به واحد بعد احد ظاهر بين الا ما مية في حد
 او شتهر بينهم وانت خبير بما في جميع ذلك وما في ما يكشف عن الحق الحقيقي لا اتباع فيه عن
 قال ومن قال من احكامنا على ما حكمنا منهم فيما تقدم انه لا يجب على المعصوم اظهار ما عليه من
 حيث ان من هو سبب غيبته هو السبب لقول ما يتعلق بصحته فيكون قد ان من قبل
 ان ما يفوته من الاستفهام بصرفه لا نام واعز ونهية تدان في من قبل نفسه فيبين ان
 يتوقف في ذلك القول ويجوز كونه موافقا لقول الامام ومخالفا له ويرجع العمل الى مقتضيه
 العقل حتى يقوم دليل يدل على جوبان شفا عنه قد قلت ان هذه الطريقة غير مرضية عند

ابراهيم بن محمد

لأنها تؤدي إلى أن لا يستدل باجماع الطائفة أصلاً الجواز أن يكون قول الإمام مخالفاً لها
ومع ذلك لا يجب عليه اظهار ما عنده وقد قلنا خلاف ذلك انتهى هذا آخر كلامه في
العدة في بحث الاجماع وحكي الشيخ المحصي في التعليق العراقي عن في التمهيد أنه ذكر في
سيدنا المرتضى كان يذكر كثيراً أنه لا يمنع أن تكون منهجنا امور كثيرة غير اصله اليان
عليها مودع عند الامام وان كتبها الناقلون ولا يلزم مع ذلك سقوط التكليف عن
الحلق لأنه اذا كان سبب الغيبة خوفه من اخافه من وجوده الى الاستسناد الى من قبل نفسه
فوت ما يفوته من الشريعة كما ان ما يفوته من اللطف بتصرف الامام الى فيه من قبل نفسه
قال وقال الشيخ واعتدنا على هذا في كتاب العدة في اصول لفقه قلنا هذا الجواب صحيح
لو لا ما تستدل به اكثر الاحكام على صحة باجماع الفرق فحق جواز ان يكون قول الامام مخالفاً
لقولهم ولا يجب ظهوره في القائل ان يقول ما انكرتم ان قول الامام خارج عن قول من نظام القول
بالامامة ومع هذا لا يجب عليه الظهور ولا يتم توافيق قلوبهم فلا يمكننا الاحتجاج باجماعهم
اصلاً انتهى قال في كتاب الغيبة ان المرتضى كان يقول جازاً لا يمنع ان تكون منهجنا امور
غير اصله اليان مودع عند الامام وان كان قد كتبها الناقلون لم يقلوها ولم يلزم
مع ذلك سقوط التكليف عن الحلق وذكر دليله على نحو ما تقدم ثم قال الشيخ وهذا قوي
تقتضيه اصول وذكر في بعض المواضع الاخر ما يقوى لك ايضا في اكثرها ما ينافي في
موضع في بطلان هذا ذهب الشافعيان كون الحق لا يخرج عن الامامة متفق عليه وبين خصوصنا
وان اختلفنا في عدة ذلك لان عندنا ان الشهاد ان لا يكون من امام معصوم لا يجوز عليه الخطأ
فاذا الحق لا يخرج عن الامامة لكون المعصوم فيهم وعند الخالف لقيام ادلة كثيرة على ذلك على
الاجماع حجة وفي موضع اخر ما مر في الوجه الثاني في اخره فعلى هذا اقوال العلماء من الاغنياء
فلم يحد فيهم تأمل هذا المذهب لك هو من جهة لكيسة او الواقعية ان جازاً فضلاً
واحداً او اثنين فانا نعلم من شاء ومولك فلا نغفد بقوله واعتبرنا اقوال الباقرين الذين
نقطع على كون المعصوم فيهم في موضع اخر استدل على بطلان جملة من المذهب انظر الى ما
وقال في اخرها ما التمسنا نقول يجب منع الله منه حتى يؤدي شرعاً لأنه لا يمكن ان يعلم
ذلك الا من جهة فدل لك وجب المنع منه ليس كذلك الامام لان عدة المتكلمين فيه يتعلق
بالشرع والادلة منصوبة على ما يحتاجون اليه ليطرقوا الى معرفتها من دون قوله ولو فرضنا

كل ما لا يشك في كونه
التمهيد

كل ما لا يشك في كونه
التمهيد

يتهدى الحال الى حد لا يعرف الحق من المشغول بالقبول لوجوب منع الله منه ويظهر بحيث لا
 يوصل اليه مثل النبي قال ونظير مسئلة الانام ان النبي اذا ادى ثم عرض فيما بعد ما يوجب
 خوفه لا يجب على الله المنع من ذلك على الكلفين قد اتراحت بما اداء اليهم فاهم طريقا الى
 معرفة لطيفهم اللهم الا ان يتعلق بهم اداء اخرى للمستقبل فانه يجب المنع منهم كما يجب في الابتداء
 فلهذا سوتنا بين النبي والانام ثم ذكر استثناء النبي صلى الله عليه وآله في الشعب الفاضل
 وليس لاحد ان يقول ان النجاسة عن قومه لا بعد اداء اليهم ما وجب عليه داء ولم يعلق
 بهم اليه حاجة وقولكم في الانام بخلاف ذلك ثم بين وجه بطلان ذلك بان النبي لما استمر
 قبل الهجرة وما كان ادى جميع الشريعة فان اكثر الاحكام معظم القرآن ترك بالمدينة
 فكيف يحكم ما تركه بعد اداء ثم بين انه كان ايضا يحتاج اليه حال استثناء من جهة النبي
 واستيائه والامر والتهي قال في اخوانه في كل كيف الطريق الى جنة الحق مع غيبة الانام
 فان قلتم لا سبيل اليها جعلتم الخلق في حيرة وضلالة وشك في جميع امورهم ان قلتم يصلح
 الحق بادلتهم قيل لكم هذا يصير بالاستغناء عن الانام بهذه الدلالة قلنا الحق على ضربين
 علة ونسبة فالعقل يصلح بادلته والسمع عليه دلة منصوبة من قول النبي ونصوصه
 وايقول انهم من هذه صلوات الله عليهم ثم قد بينوا ذلك واضحه ولم يتركوا منه شيئا الا
 عليه غير ان هذا وان كان على ما قلناه فالحاجة الى الانام قد بينا ثبوتها لان جهة الحاجة
 اليه مستمرة في كل حال وزمان ثم قال والحاجة المتعلقة بالسمع ايضا ظاهرة لان النقل
 ان كان وادعى التناول وعن ابناء الانام قبلهم التلام بجميع ما يحتاج اليه في الشريعة
 فحاجته على التاخير لاعدول عنه ما فعلوا وما الشبهة فيقطع النقل ويبقى في جهة وفعله
 قال قد استوفينا هذه الطريق في تفيض لنا في ثم ورد سؤال اخر من متنا الدعوى انما
 على ان كل شيء شرعه النبي واضحه فهو لازم للائمة الى ان تقوم الساعة واحال الجواب على
 ما بينه في التخصيص مستوفى قال ومحمد ان الله تعالى لو علم ان النقل ببعض شرع المخرج
 ينقطع في حال تكون العقيدة لانام فيها مستمرة وخوف من الاعداء بما لا يسقط ذلك فيكون
 غير لا طريق له اليه فاذا علمنا بالاجماع ان تكليفه مستقرات على جميع الامة الى قيام الساعة
 علمنا عند ذلك انه لا تقوى على طاعة النقل بثبوت من الشرع لما كان في الدنيا لا يمكن منها الا كما
 من الظهور والبروز والاعلام والافتاد ثم ذكر كلام المصنف في قوله كما سبق ثم ذكر بعد

ذلك ان يمكن الاثبات بوقولنا بوصول جميع الشرائع اليهم ولو لا ما وقعوا بذلك لجوز
 ان يخفى عليهم كثير من الشرائع وينقطع دونهم فاذا علموا وجوده في الجملة من واجبه ذلك فكان
 اللطف بمكانه حاصل من هذا الوجه ايضا انتهى ذكرني بتخصيص الثاني في جملة من هذه الظواهر
 وبما في بعضها عن الشك وحكي عن المرتضى في مواضع اخرى الشك في امره في كتاب الغيبة وغيره قال
 ايضا وهذا أقوى تقضية لا صول وقال ايضا فاما الرسول فاما البحر الثقة عليه لان الشبهة لا
 تعرف الا من جهة ولا يوصل اليها الا بقوله فتجارتا لثقة عليه لم يكن لنا الى العلم بما كلفنا
 طريق ثم ذكر ان الامام ايضا لا يجوز عليه الثقة اذا تعينت المحجة في قوله ولم يعرف الحق الا
 من جهة ثم قال فان قيل مع تجويز الثقة على الامام كيف السبيل الى العلم بما فيه غمما
 وكيف يخلص لنا ما يفتي به على سبيل الثقة من غير ذلك فاما قوله ان الامام لا يجوز ان
 يتقرب الى العلم الا من جهة ولا طريق اليه الا من جهة قوله وانما يجوز الثقة عليه فيما قد اخرج
 والبيانات ونصبت عليه الدلائل التي لا تكون فيها فيه منزلة لطريقها الحق فموصفا
 للشبهة ثم لا يبقى في شيء الا ويدل على خروج منه مخرج الثقة لما يثبتنا كلاما وبقدر ما وثقنا
 عنه ومن اعتبر جميع ما ذكره عن امتناع العلم على سبيل الثقة وجد ما لا تعري بما ذكرناه
 ثم ان الثقة انما تكون من العدة ودون الوثوق من المنة ثم دون الوثوق به فما يصدر عنهم
 الى اوليائهم وشيعتهم واصحابهم في غير محاسن الخوف يرتفع الشك في انه ليس على جهة الثقة
 وما يقتضون به العدة ويخونون به في محاسن الخوف يجوز ان يكون على سبيل الثقة كما يجوز
 غيرها انتهى لا يخفى ان الثقة قد تكون لا موارثا كما يتبين في محله وكثير ما يشبهه اخرها على
 في من المختص فضلا عن غيرهم في زمن الغيبة وقد ورد الترجيح من الاخبار والخالف العلماء
 والوافقة وعلى الشيخ والكلية غيرهما وطعن فيه المحتقون فلا ايضا عن فضلهم الشبهة
 كالمفيد وغيره وللنفيد فيه كلام ذكره في مسائل في العقول الرتبة ونحو الامد وبما في لسانه
 اليه في الوجه الثاني وقد ادعى جماعة من مناخري الاخباريين ان خلا الاخبار وقيل لا
 ليس لا للثقة والعلم بالاشبار الواردة لاجلها وما اشد ما بين هذه الكلمات من التناقض على
 اي حال فكلام الشيخ منطوقه كما لا يخفى ذكر فيه ايضا ان المعلوم قد لا دلة القاطعة
 على عشر مسائل الفرع ولذلك تكلف الناس طرق الاخبار والاستحسان ثم اوردوا هذا
 يؤدى الى الحيرة والى ان الناس كفوا اصحاب الحق من غير دليل يصلون اليه من جهة اخرى

كلام الامام في الغيبة
 في كتاب الغيبة

كلام الامام في الغيبة
 في كتاب الغيبة

بأن الله تعالى لم يكلف لأبداً يمكن الوصول إليه فأنزل من الشريعة عن الرسول صلى الله عليه وآله
 نقلاً ظاهراً يقطع العذر وكفنا فيه الرجوع إلى النقل ما لم يكن فيه نقل لا ما يقوم مقامه من الحجج
 السمعية أما لأن الناس على ما نحن بقلة ولا نهم لم يخاطبوا به عولهم به على قول لا ما نام الفكاك
 مقام الرسول وكفنا فيه الرجوع إلى قول الأئمة المستخلفين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله
 ولهذا نجد الحكم في جميع ما يحتاج إليه من الحوادث موجوداً فينا فنقله الشيعة عن أئمتنا عليهم السلام
 وكلما يتكلف خصوصاً في الاجتهاد والرأي فيه نص مجمل ومفصل هذا ينقطع ما ظنوه و
 قالوا أيضاً فإن قيل قد علمنا أن بعضنا لا نام ولا يحججنا فدلنا في مذاهب فيلزمهم أن
 إلى ما لم يقطع اختلافهم وما يوجب لنا عن ذلك في اختلافهم ينقص ما ذكره عولهم عليكم
 قيل لم ليس بغير اختلاف من اعترف بالحق في المذهب إلا أنهم لم يختلفوا إلا في ما عليه دليل
 عن طريقه بعض ووصل إليه بعض هذا كما نقوله فيمن خلف في الأصول وإن كان خصوصاً
 منقذين معناتنا عليها أدلة موصلة إلى العلم وليس اختلافهم موجباً لارتفاع الأدلة
 على ما اختلفوا فيه فكذلك عندنا الاختلاف في الشريعتين لأن على كل حكم منه دليلاً
 شرعياً من لم يصل إليه عدل عنه فأنما اتى من قبل نفسه وليس هكذا مذاهبنا فدلنا
 في الشريعتين على أنهم مجمعون معناتنا أن لا دليل على كل حكم موصول إلى العلم هذا ينقطع
 ما اعترضوا به انتهى قال في كتاب الاختصاص أن من لا يعرفه لا نام لا يجوز أن يعرف من الشريعة
 إلا ما تواتر النقل به أو دللنا طاع عليه من ظاهر قرآن واجتمع له الأدلة عليه وأما ما عدلنا
 ذلك فأنه لا يعلم وإن اعتقد ثم قال والشريعة يصل إلى من في البلاد البعيدة في زمن النبي أو
 الأئمة بالنقل المتواتر الذي من وذا من حافظ معصوم ومقل قطع دونهم وقع فيه تضيق
 فلا ما حتى يصل إليه وينقطع عندهم فأنما إذا فرضنا النقل بالاحتفاظ معصومين وذا التنا
 فأنما لا نشق بانه وصل جميعه وجوزنا أن يكون وقع فيه تقصير لو كان لشبهة أو تعدد واما
 أن من من وقوع شيء من علمنا بأن من وذا من معصوماته وقع خلل لا فاه وهذا حالنا
 في زمن الغيبة فأنما علمنا بها التكليف وعلمنا أسماها الغيبة علمنا أن عدلنا منقطع
 ولطفنا حاصل لأنه لو لم يكن خلاصاً لالسط التكليف أظهر الله تعالى لا نام ليس لنا ما
 وقع فيه من الخلل قال أيضاً إن اللطف لا نام حاصل إلى لم يظهر له من شيعته أدبكم
 شوقاً لجميع الشريعة لئلا يوصل إليه ذلك لا ما غلبه لا شئنا إلا لتعوط التكليف

كتاب
 في الأصول
 من الأصول

عنهم فاذا وجدنا التكليف باقيا والغيبه مستمرة علينا ان جميع الشئ وصل اليه انتهى كرمية
غير ذلك ما من كتاب لغيبه والتلخيص اذا ما تلت عبارة التي ذكرنا وامننا لنظريه
منها بالاجماع تصريحا او التزاما وجدنا اننا نخلو من اضطراب شيئا في الاشارة الى ذلك اما
المرتضى فقد تقدم ما يتعلق من كلامه بالغام في جملة مما نقلناه عن كتاب الشرح كذا ما نقلناه
الرسائل والطالبات في الموصليات في الوجه الثاني وتقدم ايضا كلام الشرح في
قرنه المرتضى عليه ولا وحكي بعض مشايخنا وغيره ما تقدم عنه فيما نقلناه عن القدر من كتاب
الذريعة ولم نقف عليه فيما عندنا من نسخه وقد صرح فيه بان عندنا ان الاجتهاد باطل
الحق مدلول عليه ان من جملة غير معدود وان على التسمية اذ لا طاعة فوجب العلم كالتقيا
ولا يجوز التقليل بل يمكن فيها من العلم وهذا كله ربما اقضى خلاف ما ذكره نعم صرح في حكم
القول اظاهر بين الصحابة ولم يعرف له مخالفة انه اذا انتشر لم يكن في الامه الا قائل واحد
او ساكن من التكرار عليه فليس ذلك بتجده ولا بالاجماع لعدم دلالة التكون على الرضا
تكون لغية من تقيته وهيبته وتدد واستصواب القول من ثلثه بناء على القول بالاجماع
والنصوب وغير ذلك من الاستنباط الداعي صرح في حكم القول داوود من التمسك ولم يعرف
له مخالفة لا يجري بحري الاجماع لاحمال عدم سماع الباقيين له وبعضهم وعدم دلالة
عدم نقل قول اخر على انحاء الحق فيه لا مكان الحق في هذه المسئلة ما دعا داع الى ان يقتضيا
الحق فيها فلا يقال قوله لانه لم يكن له قول يجب نقله فان قد نال ان الحاجة ماسة والداعي متوفرة
الى قول الحق فيها امكان ان يكون للحق مانع من ظهوره فلا يقطع بكون الحق فيها ظاهرا ولا يخفى ان
هذا باطلا لا يقتضي جواز التكون على الامام مع عدم رضاه بالحكم في الموضوعين كما يجوز
على غيره لبعض الدواعي الموانع وقال في لطالبات لثانية فان قيل الاجاز ان يكون الحق
في بعض المسائل والحوادث عند الامام والناس في حال الغيبه في ذلك الامر على اطل ولو
ذات التقيته عند ليس الحق واوضحنا اننا قد اجبتنا عن هذا الشك في كتابنا في الغيبه الشك
والدخيرة وكل كلام امليته ما يتعلق بالغيبه بان الحق في بعض الامور هو على كانه في
عند الامام الغائب لوجوب ان يظهر ويوضح ذلك الحق ولا تسعة التقيته والحال مند ونقلنا
ان ذلك لو لم يجب لكما مكلفين بالطريق لنا الى علمه وذلك لا يحق بغير الايطا في الحق
وجوبنا في الجواب بذلك على طريقة اصحابنا فانهم عولوا في الجواب عن هذا الشك على هذه

كل ذلك انما هو في
كتابنا في الغيبه

الطريقة والتي يتقوى لان في نفسى يتفهم عندك انه غير متع ان يكون عند امام الزمان
 غائبا كان واذا حضر من الحق في بعض الاحكام الشرعية ما ليس عندنا الا بشما مع قولنا بان يجوز
 ان تكلم الامم شيئا من الذين حق لا يرويه من الحق في رواية ولا تكليفنا معرفة ذلك الحق
 تكليفنا الاطلاق لا ناطق معرفة ذلك الحق الذي سند به الامام من حيث قد رنا
 اذا كان غائبا الخوفه على اذا الذخوفه انه كان يحيط به يتبين لك الحق اذا كانا متمكنين من
 ذلك فحق متمكنون من معرفة الحق الاترى ان نقول ان الله تعالى كلف الحق طاعة الامام
 الانقياد له والاسماع به ذلك كله مستغنى حال الغيبة عن التكليف مع ذلك ثابت في العلم
 منه فينا فاهم من حيث متمكن من اذا الذخوفه الامام غائبا فاق فرق بين الامرين ثم وحي على
 نفسه واجاب بما تقدم في الوجه الثاني وقال في موضع اخر منها انه حكم الله تعالى
 في الحوادث الشرعية الا وعليه دليل على جملة او تفصيل ثم قال فاذا قيل لنا هذه مكاربه
 لا نعلم ان الحوادث غير منها هيته فاحكامها اذا غير منها هيته فصوص القرآن محسوسا
 وما يروونه عن ائمتكم عليهم السلام الغالب عليهم بل اكثر وجهه وروى من طريق الاخذ اليه
 لا يوجب علما وعندكم خاتمة ان العلة تابع للعلم والظن وشا الكلام في ذلك الى قال في
 جملة الجواب على هذه الجملة لا تخلو الحوادث الشرعية التي تحدث من ان يكون حكمها مستغنى
 من نصوص القرآن اما على جملة او تفصيل او من خبر متواتر يوجب العلم فقلنا يوجد لك في
 الاحكام الشرعية ومن اجماع الطائفة المتخذة هي الامامية فقد تبين في مواضع اخرى
 جده فان فرضنا انه لا يوجد حكم هذه الحادثة في كل شيء كراه كما فيها على حكم الاصل في
 العقل ذلك حكم الله تعالى فيها اذا كانت الحادثة وقال في تنزيه الانبياء الحق في زمانها
 على ضربين عقل وسنن فالعقل يدرك بالعقل لا يؤثر فيه وجود الامام لا الفناء والتمتع
 انما يدرك بالنقل الذي في مثل الخبر ولا حق يجب علينا العلم به من الشرعية الا وعليه دليل
 شرعي قد ورد النقل به عن النبي والائمة من لدن عليه عليهم السلام ثم كما وانما يتفق المكلفون
 بما نقل اليهم وان جميع الشريعة لعلمهم بان وذا هذا النقل انما يتفق على سند كونه
 عاشدا منه وقال في رسالتي اجوبة مسائل عديدة في جملة كلامي له في حق الامامة
 في كل زمان وبثوث العصمة لكل امام لم يعلم ان الحق لا يخرج عن الامم وجوز ان يجمع على
 الباطل هذا يحتمل ان يكون لكون الامام الذي هو منهم وسيدهم على الحق فطاعوا وان اتفق

فهو متمكن من الحق

في جملة الامم من الذين حق لا يرويه من الحق في رواية ولا تكليفنا معرفة ذلك الحق

في جملة الامم من الذين حق لا يرويه من الحق في رواية ولا تكليفنا معرفة ذلك الحق

كلام في حق الامامة

كلام في حق الامامة

غير على غيره ويحتمل ان يكون نظره الى غيره فينتهي على ما سبق قال فيها ايضا ما كان قد
يلزم من ذهب الى نقص القرآن ان يقال لجوز ان يكون فيما نقص منه فرائض احكام
وكا نوايفصلون من هذا الاثر بان يقولوا لو وقع هذا لكان امام الزمان بينه وبين
لأن التكليف اذا كان يقتضي عمودا لادلة المكلفين متى كتم من القرآن ما يتضمن فرضية
وعباد لم يمكن للمكلفين في المستقبل طرقي الى معرفة ما يلزمهم من التكليف هذا
التكليف بما لا يطاق ثم اورد عليهم بانهم يلزم سقوط التقيد بدلاؤه ما نقص منه مع
ثبوت سابقا قبل عرض لنقص الصلوة وغيرها قال واذا جاز ان ينطوي على كل
مع ثبوت التكليف عليه بعض مصالحه تكليفه كما مثل لك في الجميع انه لو لم ينقل الشا
طعن صاحب المغني على الامامية بتجوز وجود زيادة في القرآن قد كتمت لم ينقل واورد عليه
بان الداهيين الى ذلك لم يعدوا ما اننا صرنا به الروايات واجعت عليه رواه من قبل
اي والفاظ كثيرة شهد جماعة من الصحابة انها كانت تقرأ في جملة القرآن وهي غير موجودة فيما
تضمنه مصحفنا والحال فيما روي من ذلك ظاهرة ثم قال وليس يلزم لاجل التجوز ما لا يزال
يقوله مخالفون لما من لزمهم التجوز لان يكون جملة فيما لم ينقل بنا من القرآن فرائض بين
احكام لا تانا من تلك بالوجه الذي ذكرنا وعولنا عليه في اللغة بوصول جميع الشرائع النبا
قال في التباينات في جملة كلام اورد على نفسه ان مفعلا الامامية حفظ النبي الامم للشر
ان المؤدين عن النبي شريعة في حياته يجوز ان يكتموها ويخلوها بنقلها حتى يحج على النبي
الثاني والاستدراك ويجوز على الامية بعد موت النبي ان يكتموا كثيرا من الشريعة على
ذلك على بيان الامام فان كان ظاهرة من ذلك استدركه وان كان غائبا فلا بد من ظهوره
والحال هذا حتى قلتم لو علم الله تعالى ان سببا الغيبة لشر في الاحوال لفي تكتم فيها الامم
لا يعلم الامم من جهة الامام لما بقي التكليف على المكلفين لان ببقية التكليف مع هذا الاطلاع انما
المصالح فيه والمفاسد فيخففان خشيتهم ما استأنفتموه هذا الكلام محطهم هالين يقولوا
بوجوب صحتها ظهور الامام من الغيبة ورفع الغيبة اذا اجتمعت الامم على خطائهم هالين
على طريق التاويل بعض الشريعة الى مدتها بل يطالبون عليه فيجب على الامم انهم الى الحق
قبل لكم ما يدعون فيه الى ابطال على طريق التاويل والسببه غير ما لا يكون طريق الحق مستد
ولا موقفا على بيان الامام حتى يقال انه يجب عليه الظهور ان كان غائبا ويخرج سببا الغيبة

كل ما في الدنيا

كل ما في الدنيا

لاهم
كان

يمكن ان يعلم الحق بالدليل الذي هو غير الامام انما يجب ظهوره ولا امام حتى يتبين ما الطريق
 العلم لا قوله وبنيانه وهذا لا يتم الا ما ان يعدلوا عن نقل بعض الشرائع ويكتفوا حتى يخرج القول
 بان لا جهة لعلمه الا بيان الامام ثم ذكر في الجواب عن ذلك ما يقتضيه الاعتماد عليه عند ان كان
 وقال فيها في الجواب عن سؤال آخر قد اجابنا عن هذا السؤال بعينه في جواب مسئلة وثبت
 من الموصل وارضنا ان ذلك لا يخطئ جميع الشرائع بالناس فلو انما كان جائزا لاعتقادنا وتيقده
 وانما منعنا منه جملة لان كل من قال ان التمسك به هو جوهر علمهم ان يكتموا من الشرائع حتى
 لا يذكره ذاكر لا يجعل المؤمن من ذلك الا بيان امام الزمان له وايضا حجة اسناد ذكره
 غير ما يجوز فرضا وتقديرا ان يكون الثقة له ومن جهة الى ان قال من اجازة علمهم لم يحل
 هم الامامية خاصة لا يسندون الثقة والحفظ الا الى الامام دون غيره وانما يستدل الثقة
 الغير الامام من جملة الكتمان على الامية واذ بان بالادلة النافذة هو الكتمان عليهم فبالا
 يعلم ان الثقة انما يتحقق اسنادها الى الامام دون ما اشار اليه سابق الكلام في ذلك الى
 ان قال ومن هذا الذي يستلزم في الشريعة في وفائنا هذه حادثة لا ينبغي ان يكون لها
 وباعدا دلج من المنوات وظواهر القرآن كان يجب ان يذكر لجامع الفرة المحقة فهو المعنى في
 في كثير من الاحكام قال في اول الانصاف ان جهة الامامية في صواب جميعها انما تبت او كسار
 فيه غيرهما من الفقهاء هي اجماعها عليه لان اجماعها جهة قاطعة ودلالة وجبة للعلم فان انصافا الى
 ذلك ظاهر كتاب الله تعالى او طريقة اخرى توجب العلم وتقر اليقين فهي فضيلة ودلالة شصنا
 الى اخرى الا في اجماعهم كفاية قال انما قلنا ان اجماعهم جهة لان في اجماعهم قول الامام لكن
 ذلك القول على ان كل من ان لا يظنونه انه معصو لا يجوز عليه الخطا في قول الاغراض هذا
 كان اجماعهم جهة ودليلا فاطعنا حال تفصيل هذه الطريقة بيان كيفية الطريق الى العلم
 يكون قول الامام في جملة اقوال الامامية وجه معرفة مذهبه مع عدم تمييز شخصه عينه
 يجب من يقول من لا عرفه كيف اعرف مذهبه على سائر كتبه وكلامه البائيات الموصلة القهنية
 ثم انه يخرج بالاجماع في كل ما ذكره من المسائل فصرح في مسئلة انه لا يجب الزكوة الا في ثلثة
 اصناف بانه لا يقدح في دعوى جامع الامامية على ذلك مخالفه ابن الجنيديون في غير ذلك
 فيه ودلالة الاجماع والكثرة المروية عن الامام على قولهما في ذلك لشدة ذهابا وقدما لاجماعهم
 وناخه عنهم معا ضد اخبارها باظهر وافوى واكثر منها وصرح في مسئلة اخرى في نصب

كلامه في انما يتبين
 كلامه في انما يتبين

كلامنا في هذا

الابل بتقدم الاجماع وناخرو عن ابن الجنيدي كذا في سبأ انما الفرار من سبأ من الزكوة صرح
مسئلة ان لا شفعة مع بعد الشكر بتقدم الاجماع على ابن الجنيدي الضم في عملنا انما
المقوليب انما صرح في مسئلة جواز حكم الحاكم بعلمه بتقدم الاجماع على ابن الجنيدي ناخرو في كل
بكلامه في تحقيق من يسمع كلامه ولا من الخصمين وفي قول شهادته العبد فادعى الاجماع فيها ما
في الشافي اذا انتهى الامر الى ان يكون الحق لا يعرف الا من جهة الامام بقوله بان بعض الناس
عن الفضل لا يريد الا من جهة من لا يقوم الحق بقوله ويعتدنا الحق في قول الامام الفقيه ع
كما لا يجوز على النبي والحال هذه ويجوز على كل منهما مع قوة اسباب الخوف الموجبة لها اذا لم تكن
مخللة بالوصول الى الحق ولا منقصة عنه وقال ايضا انما يجوز على الامام الفقيه الفوضى فيما قد
بالحق والبيانات ونصب عليه لا الاثني لا تكون فيناه فيه من يلة لطريقنا الحق وقوة
للسببية ثم لا يفي في شيء الا ويدل على خروجه من جهة الفقيه انما ايضا صاحب كلامه وما يفتقد
او يناخر عنه قال ومن اعتبر جميع ما ذكره عن ائمتنا عليهم السلام على سبيل الفقيه جده لا يعرف ما ذكرنا
وقال ايضا ان الاجماع لا يتحقق على جهة الفقيه لا فقيه على جميع الامم فواحدة لا تخفى
اذا لم يقطع على ان في جملة المحققين معصوما يؤمن غلطة زلل وقال ايضا فان قيل اذا كان
الشيعة قد استفادوا علم الحوادث عن تقدم ظهورهم من ائمة عليهم السلام فما حجة ان
الامام اى امام الزمان قيل له انما كان يجزى ظنهم لو كان ما استفادته من هذه العالم
وثقت به لا يقتصر الى كون الامام من ورثتهم وقد علمنا خلاف ذلك لانه لو لا وجود الامام
مع جواز ترك النقل على الشيعة عنه انما من من ان يكون ما ادون اليانا بعض ما سمعوه
ليس من من وقوع ما هو جاز عليهم بما اشترط اليه لا بالقطع على وجوه معصومين ورثتهم
قال وليس تنكر اختلاف من عرفنا بالحق في مذاهب الا انهم لم يخلفوا الا فيما عليه دليل
عن طريقه بعضهم ووصل اليه بعضهم ليس كذلك اختلاف مخالفتهم فيما لا دليل عليه انما
وقال ايضا ان لفظة الحق العالم بوجوده لا انما الحافظ للشرعية هي عاقلنا نقلنا عن
من النبي صلى الله عليه واله وما لم ينقل عنه فيما نقل عن ائمة الظاهرين بالعرفاء وثقت
بان شيئا من الشريعة يجب معرفته لم يخلفه من اجل كون الامام من ورثتهم وقال ايضا لا يجوز
ان تنهى غلبة الخوارج الى حد يمنع الامام من بيان ما ضاع من الشريعة واخذ به لنا فان كان
ذلك لو علمنا كلفنا الله العمل بالشرع والثقة به القطع على وصولنا الى العلم باننا مكلفون

بما ذكرناه دلائل على أن الأمام لا يجوز أن ينهى عن غلبة الخوارج الجاهلية من بيان ما يبيح
 الشرع فاما حال الغيبة فغيرها فافهم من المعروف أن الشرع ومن حفظه أيضا على الوجه الذي بيناه
 لم نقل أننا نحتاج إلى الأمام في كل حال من حال الشرع بل لنقول وصوله لنا نحن نرى بذلك كما
 الغيبة لعلمنا أننا لو اخللنا طوائف من بني أمية لم نعلمنا مع هذا ظهور الأمام من نفسه عندنا أيضا
 أن المعروف بين الأمام وأنه فلان دون فلان فهو وإن كان معلوما بالنقل إلا أننا نأخذ
 للتكليف من شأنه لعلمهم بوجوده مصروف في الزمان فتعلمهم أنما طوائف بايعه عليه من قبل
 للنصر على من الأمام ظهر الأمام وول على نفسه بالجهاد قال أيضا أن في جامع الأمة على رأسه
 ظالم على لسان نبينا صلى الله عليه وآله يفتنه ويقتله من كان في زمانه لأننا وادعينا القول
 إلى عرفه والعلم به دلائل على طرائق خفية من دعي سقوط التكليف الشرعي عن بعض الأئمة
 سوى بعضها عن النقل لم يتم بأوجب عليه فيه قال أيضا فان قال ما ذكرتموه من كون الخوارج
 يؤذي إلى الحيرة وإلى أن الناس قد كفوا أصبا الحق من غير دليل يصلوا إليه من جهته قبل ذلك
 الله تعالى إلا ما مكن من الوصول إلى من شريعة وغيره فافهم قال لهذا نجد الحكم في جميع ما يحتاج إليه
 الحوادث ونحوها في غلبة الشيعة عن أمثالهم لشم وكل ما يتكلف خصوصنا فيه القياس
 الاجتهاد وطريق الظن عند الشيعة فيه نص لما جعل أو مفصل قال أيضا طاعتنا في منته
 الغيبة تأويل مشكل القرآن والذين يبينان من تقدم من الأئمة الذين لقيتهم الشيعة أخذ
 عنهم الشيعة فقد يقنوا من ذلك وفشروا ما دعنا الحاجة إليه ونحن المنون من أن يكون من
 ذلك شيء لم يتصل بنا لكون الأمام الزمان من وراءنا فافهم على ما بيناه وقال أيضا لم نوجب
 لأجل الاختلاف الحاصل في الاختصاص ولا ذهبنا إلى أن الاختلاف في الشريعة يزيد للقيام بالتحريم إذا
 كانت الأدلة عليه منصوبة إلى أن لا يكون جميع الشرع فصل إليه لادلة الفاطمية فصل إلى
 في العقليات بمثل ذلك لما وجبت الحاجة إلى الأمام من هذا الوجه انتهى حكى ابن دغيم ومقتضى
 جواب المسائل الموصلة إلى التكنية الفقهية أنه قال في تفصيل الأدلة وهذا طريق آخر يوصل به إلى
 العلم بالحق والقياس في أحكام الشريعة عند ظهور الأمام وبمعية شخصه هو جامع الفرق
 المحقة وهو الأمامية التي قد علمنا أن قول الأمام وإن كان غير مقتضى الشخص الحق في قولها وغير
 خارج عنها فافهموا على ما ذهب من المذهب علمنا أنه هو الحق والواقع في جهة الفاطمية لأن
 قول الأمام الذي هو الحق في جملة أقوالها وإن كان الأمام قائما ومنقود به ثم بين شرح ذلك

كل من قال في غيبة الإمام
 في كتابه

الا انه سقط ان ذرين كان متبني على مد هبتا اكثر كتبه حكيمه عنده قال في المسائل
 الحليتين ما حصل ان الحكم ان كان مما اجتمع لا امة عليه العرفية واضمح وان كان مما اختلفوا
 فيه ولم يتصوروا له فلا بد ان يكون في الادلة الشرعية ما يدل على الحق فيه بعينه فلا دخلت عنه
 وقلنا يتقوى ذلك رجوعه الى مقتضى الاصل في العقل هو فيفيد العلم به ايضا لانه لا يجوز
 على الله سبحانه ان يكلف بما لا سبيل للمكلف الى تمييزه والعلم به كما لا يجوز ان يكلف بما لا
 قدرة له عليه لا بد فيما كلفه العمل به من طريق العلم والقطع وتميزه الحسن من القبيح والواجب
 من غيره ليا من المكلف من الاقدام على القبيح ثم حكى عن بعضهم عهد بتحويل خلقا منه من قبل
 شرعي يدل على حكمه وقوى جواز الرجوع فيها الى الاصول العقلية كما هو الشأن قبل
 ارسال الرسل فتبين العلم ايضا ونقل عنه ايضا في بعض مسائله في بيان طريق الاستدلال
 انظر الى العلم ان الطريق الى صحة ما يدعى هيب ليدل الشبهة لا ما يميز في فروع الشرع فيها اجمعوا
 عليه من الاحكام ظاهر كتاب ينال وطريقه يقتضي العلم مثل ان يكون ما ذهبوا اليه هو اصل
 في العقل فيضيق التمسك به مع هذا الدليل الموجب للانتقال عنه وطريقه قسمه مثل ان تكون
 الاقوال في هذه الحادثة محصورة فاذا بطل ما عدا فان تقوى شيء من ذلك في بعض المسائل
 خاز الاعتماد عليه من حيث كان طريقا الى العلم وصار نظير الاجماع الذي ذكرناه في جواز
 الاعتماد عليه ثم قال في المختلف فيه الذي فقد فيه دلالة الشرع والعقل انه يحتمل ان يكون محتمل
 تلك الاقوال لانه وقع الاختلاف فيها فالتكليف في نفسه باقى شيء شئت منها لان الحق
 لا يعدوها الاجماع الطائفة عليها وقد هذا الدليل التمييزيها فلم يتوجه التكليف الا للتمييز
 وقال فيما لم يوجد للامامية فيه فصر على خلافه ووافقا انه كان لك عند حدته ان تعرضه
 على عموميات القرآن وظواهره فقلنا يقولون تناول بعضها من قريب وبعد له فان لم يوجد
 له فيها دليل عرض على اصل العقل وعمل بقضاؤه وان كان طريقه القسمة مناطه عمل بمقتضاها
 وان قدرنا بعد ذلك كله كنت باحيا ايضا فاعلم فيه على ان ذكرنا انتهى قال في الذكر بعد
 من مثلته في نفسه التخيير ان يختلفا هل الحق في حكمه حادثة تنزل على جميع عند التامل والتمعن
 لا يوجد في الادلة ما يرجح احدا الوجهين على صاحبه فيكون العالم مختارا بينهما في نفسه فيما
 يفرض به غير انتهى هذا جملة ما قصدنا ذكره ههنا من عباد الله الشيخ والمرضى اضطرابا
 غير خفي على اولي النهي اما الباقون فقال الشيخ لكره فيهم في كثر القوم وكثر ما يقول

هو جامعهم قال النبي
 يتبع مع ذلك ان يكون
 في بعضنا اجمعون

ما عدا قسما واحدا من الا
 ثلث لا يحالوا ذلك المقتسم
 كان الدليل على صحته
 بطلان

انما لا يكلف
 انما لا يكلف
 انما لا يكلف

لنا الخالقون اذ كنتم قد وجدتم السبيل الى علم ما تحتاجونه من الفناوى فى الاحتكاك
المحفوظة عن لائمة المنقذ ميان عليهم السلام فقد استقيتم بهنك عن امام الزمان وهذا
قول غير صحيح لان هذه الامار والنصوص فى الاحكام موجودة مع من لا يستجمل منه الغلط
التسنيان وسمووه بنقل من يجوز عليه الترتيب الكائن واذا جاز ذلك عليهم لم يؤمن من قوعه
منهم الا بوجود معصوم يكون من ورائهم شاهد لا خالهم ظالم باخبارهم ان غلطوا وهذا لم
اوتوا ذكرهم وكنوا على الحق منه دفنهم امام الزمان عليه السلام ان كان مستتر عنهم
بحيث لا يعرفون شخصه فهو موجود بينهم يشاهد احوالهم ويعلم اخبارهم فلو اضطررنا لنعزل
اوضاعا عن الحق لما وسقت الغيبة ولا ظهر طوره ومنع من ذلك ان يبين الحق وثبت الحق على
الحق وقال ايضا ان الناس بعد رسول الله مكلفون من شىء بما كلفه من كان فى وقته
وقال ايضا لم يكن الله تعالى ليعجز بحجة الاستنساخ او فدا وجد لا من صدق باه عليه السلام
ما ينقطع به لا عدروا فى ذلك البيان الذى اودعها فى الكتاب المذكور ويجب ان يؤخذ منها
الذين فى زمان الغيبة من ذلك العقل كتاب الله عز وجل الاخبار المتواترة عن رسول الله
وعن الائمة وما اجعت عليه الطائفة الامامية فاجمعها حجة فاما عند ظهور الامام فافزع
عند الشكليات وهو المبني على العقلان والمعرف بالتمنيات كما كان لنبى صلى الله
عليه واله النبى لا يخفى ان مقتضى الجمع بين عبادته هو البناء فى الاجماع على الوجه المذكور
وقال الشيخ ابو الصلاح الحلي فى الكاوى طريق العلم بفتيا الائمة عليهم السلام سماعه شفاها
منهم او بالتواتر عنهم او قول من نصوا على صدق كونه كل واحد من هذه طريقا للعلم
وطريق العلم لان موافق من زمان الغيبة بفتياهم واتبعتهم عنهم واجماع علمائهم
اذا كان التواتر طريقا للقطع بغير اشكال بجهة النقول واجماع العلماء من الامامية يقتضى
دخول حجة المعصومين بجلالتهم لكونه واحدا منهم دون من عدل من الفرق الصائبة لاصول
وانما ما مته عليه السلام ودون غائبتهم ثم ذكر وجهه لبيان ان الطريق الى العلم
بالتواتر والاجماع هو الاخذ بالعلماء وسماع نقلهم وفتياهم وقراءة تصانيفهم وقال
انه من يملك مكلفا لعل بالترجيح طريق العلم بها من الوجه الذى هو من تعليم تواتر الامامية
بمظن احكام الملوك عن ثمنهم الصائرين عن الله سبحانه واجماع العلماء على التواتر وابه وما
لا تواتر فيه من احكام الملوك فعل به ويعد ما تضمنه كتابا هذا وامثاله من تصانيف علمائهم

كل من لم يقرأ هذا الكتاب
لا يقرأ كتاب الله

كل من لم يقرأ هذا الكتاب
لا يقرأ كتاب الله

كل من لم يقرأ هذا الكتاب
لا يقرأ كتاب الله

فعله

من الفتيا التسمى مسند الى المحطة العصومين ويعلم اختصاصهم بهم كما يعلم اختصاصنا
 بفتح كتاب الرقي بمد هذا الشافعي ما تضمنه الطحاوي بمد هذا حقيقه واحاط به فيان
 العلم بفضائلها ايمان من للمصنفينها وخطاهم في ذلك لعلفه بفتيا المامونين من الاحتد
 عليهم السلام لاختصاصه بالتواتر عنهم والاجماع الذين قد بينا كونهم اطريقين الى قيامهم
 بذلك عن النظر في هذا السائل الاول في وجه المسئلة بين ان يدرك ليل مفرد عليها تكليبا
 او سنة واجماع وبين ان يعلم اسنادها الى فتيا صادق عن الله تعالى بيتا كان او اما ما
 مباهعنه لا تكفي جميعا فاما نعلم من دين بيتنا صلى الله عليه واله عن تطلب برهان مفرد
 بشئ منه ولهذا لم يتكف سلفنا الاسند لان على اعيان السائل المعلوم اضافها الى ائمتهم
 عليهم السلام وساق الكلام في ذلك وبين عدم معدودة الجاهل المتأد واغراض عن اللو
 النهج المذكور بعض الاغراض لفاسدة كالا بعد الجاهل الاحكام الانسانية العلومة
 لحصول الجهل باغراضه عن سلوك طريق العلم مع قربه وقال فكان الطريق الى فتيا ائمتنا
 عليهم السلام مساقا للطريق الى فتيا بيتنا ومساكنا لكل سبيل الى مقال كل متكلم
 على وابي هاشم والنجي والنجار وابن كرم وكل فقيه كالقاضي حنيفة والشافعي وداود بن
 علي الاصفهاني وغيرهم من رباب بلذات المقالات ثم ذكر ان الطريق الى فتيا ائمتنا عليهم
 الكثرة ووضح دلالته من سائر ما ذكر ان ناظريها قد بلغوا من الكثرة الى ان خطابه احد
 من رباب المفا لان لا يبلغون عشيرتهم لا عشيرتهم مع شديدي دوعهم ودياع ضلالتهم
 تنسكهم وتخرجهم وساغ الكلام في ذلك الى قال فليتنا مل الطال الجال ناظرينا واهل بيتنا
 والمصنفين واهل الاجماع فينظر في نقلهم وفتياهم وقضايتهم وحججهم الذي طريق
 المشرق والمغرب وامشغ الاقاي رواية وتصنيفا ومناظرهم من ثم الهدى عليهم السلام
 الى لان مع تطابق ما بينه وانظام مبانيه ووفق الفرع الشريفة لما اقتضته الأصول لعقبة
 ففي فعل ذلك يعلم صحة اضافته ما يقين الى ائمتنا عليهم السلام كما يعلم من سلك هذا المسلك
 صحة اضافته كل ما الى مبدئها ونجلا الى منسبها والافعل فالج لا زنة له لتقصيره بحجج
 عليه ثم ذكر انه يسقط بذلك اعتدال من اجنب فتيانا لهذا العلم باضافتها الى ائمتنا واحال
 تفصيل ذلك على سائر كتبه كالمع والشافعي والكافي ثم قال فان قيل فداست غنيته اذا
 لا على ذكره في خط الشريفة بليتها عن الامام ولستم تدعون الى ذلك قبل قد

من هذا السؤال ونحوه حيث كرهناه وجملته ان وان علمنا صحة اضافته ما يقضيه الامامية الى
 اثمة الهدى من باب حجة الزمان عليهم جميعا السلم فلو لا وجود الحجة المعصومة من ذلك فقلنا
 ومن جملة الجمعيين منهم لم يقطع على صحة اجامتهم لا يفتنا الوصول الى جملة الشريعة بفعلهم
 الجوزي ببقاء كثير من الاحكام الشرعية لم تنقل اليها وان علمنا صحة اضافته المفعول الى المضاعف
 عليهم السالم والطباق علمهم على الخطا وانما ارفع هذا الجأش من الخطا عن الجمعيين لان
 الحجة المعصومة في جملتهم وذلك السبب عن بلوغنا جملة ما كلفناه من شرعية الوجود الحجة المعصومة
 المتسولين ما لا سبيل الى بيانه لان من جهده وانما كرهنا عن التكبر من يراذله على المضاعف
 ابائهم عليهم السالم فكيف يتوهمنا فلان في وصولنا الى الحق في ثمان الفينة الذي لم يتم الا في
 الحجة استغناء عن الحجة لو لا الفضلة الشديدة عن الصواب ثم حال استيقا ما يتعلق بذلك
 على سائر كتبه كالغريب وغيره مما مر قال في الجزء الاول من تقريب المعارف بعد ذكره
 امامته الامية عليهم السالم وليس احدا يقول مستدلا لكم هذا بينة على الاجماع وانتم لا
 بخلونه حجة لا باجماع الله لا تخالف في كون الاجماع حجة وانما تمنع من خالفنا من ثبانه حجة
 من الطريق التي يدعيها الخلاق في ذلك المذهب يقتضي تكاثره فكيف يظن بنا ذلك مع
 العلم باثباتنا معصومة ما في كل عصر من جملة الفرق الاسلامية وليس ان يقول غلبنا كونه
 الاجماع معصومة على المعصومة الذي لو انفر فوله لكان حجة لان غلبنا ما دخول المعصومة في الاجماع
 كغلبنا ما دخول العالم في كل اجماع ونساده بحجة غلبة غلبنا ما دخول المعصومة ما عاين ذلك
 فالحال ما هو قال ايضا بعد ذلك انما امنون من كون الحجة المعصومة الموقوفة جميع الاقوال والادراك
 والافعال من جملة الفرق الخالفة للاسلام لقيام البرهان على ضلال جميعها ولا من فرق
 الامية المنكرة للمعصومة في الامام لضلالها ايضا واذا وجب هذا اقتضى كونه من جملة الفرق
 الخالفة للمعصومة ووجب لذلك القطع على صوابها فيما اجتمعت عليه قال ايضا في هذا
 في ما قلنا من غيبة ليس احدا يقول فبها تكليف عداة مع غيبته لانه انما يقتضي
 على الواجب من تمكينه فابال ولبانة المعارف من المتدينين بطاعته يمتثلون لظهورهم بحجة
 غيرهم ويلزمهم تكليف ما ظهور الامام لطف فيه مع غيبته بجزئية سواء مقتضى الظاهر
 عندكم بخلاف هذا لاننا لا نقطع على غيبته الامام عن جميعهم بل يجوز ظهوره لكثير منهم ولا
 يظهر له منهم فهو عالم بوجوده ومصدق بغير طاعته خائف من سطوته لجوز ظهوره له

كل من ادعى
 حجة الله في
 حجة الله في
 حجة الله في

كل عام في الاجماع

وكلهم مكلف في كل حال متصرف من ان في جناية او من غير من الجناية فغيبت عنه على هذا التقيد
 كظهور في كونه من جوارحها بالخال مع الغيبة ابلغ في التبر من حيث كانت حال الظهور وتضمنه
 اختصاص الحجة بمكان معلوم وظلوه بما عداه ونحو حال الغيبة لا مكلف الا يجوز اختصاصا لا بما
 بما يليه من الامكنة ولا يامس ظهورها واذا كانت هذه حال اولياءه عليه السلام في زمان الغيبة
 حسن تكليفهم بها وجودا لا نام لطيف في ان كان غائبا الحصول صلاحهم فيها الظهور وما
 صلوات الله عليه لشرعية وتبليغها في حال الغيبة فانها المتصل لا بعد تبليغ اباة جميع^{الشيعة}
 الى الخلق وابائهم من احكامها وابداع شيعتهم من ذلك ما يارج به على كل مكلف عظمهم عليه السلام
 في حال وجودهم وحفظهم هو بعد صدورهم بكونه من وراء التاقلين احد المجيعين من شيعته
 وشيعة اباة عليهم السلام نظام والحال هذه اجماع العلماء من شيعته وتواترهم بالاحكام من
 اباة مع كونه حافظا من وزائم مقام مشايخ الحجة ووجه على كل مكلف العمل بالشرعية الرجوع
 الى علماء شيعته والتاقلين من اباة لكونه من الخلفاء فيما اجمعوا عليه لكون الحجة المأمور
 طحا من المجيعين وفيما تواتر واعين الصائين من اباة عليهم السلام لصحة الحكم للعلوم بالتواتر
 اسنادا الى المعصومي تبليغ المأمور في ذاته وقطع على بلوغه جملة ما يعتد به من الشرعية
 لوجود الحجة المعصومة المنصوب لتبليغ الملة وبيان ما لا يعلم الا من جهة ذاتها عن التذكير
 اجمعوا عليه فقد فنيا بخلافه لزيادة فيه من اذا لشرعية في حال الغيبة بالطريقين
 ما ذكرناه والحجة قائمة ولا مفصل ولا مشكل لا وعند العلماء من شيعته منه وتواترهم
 على الصحيح منه برهان من طلب لك طفرية طفر العلماء من شيعته ومن عدل عنه وعرض
 الحجة مع لزومها لتجويد شيعته ووضوح الحق في جملة على جهله مواصل الشرعية في الامور
 على جميعها فالتبعة عليه لتقصير عما وضع برهان لزومه والحجة بينهم وبين منكر ذلك لا
 قد استوفينا ما يتعلق بهذا الفصل في كتاب العدة ومسئلق الشافعية والكافية ووضح
 بشوق الحجة به وسقطنا ما يتعلق به من الشبهة فذكره هنا يخرج عن الغرض من هذا
 متوفى ثم قال بعد كلام في البيان اما ان اشار الصائين الى الحق اليه فالادلة على التكليفات
 ثابتة والتجويد من ترك النظر فيها حاصل والبراهين على الحق من التكليفات الشرعية على
 من لا غرض ظاهر وان كان الحجة غائبا فرض صل عن تكليف بمقتضى او شرعي والحال هذه ان
 قبل نفسه لم يجب على الاما ارشاده لكونه قادرا على النظر في دلة المعارف مستطاعا لا

من شيعته

الشيعة ما استند اليه وجود الحق المعصومين وذلهم وفوض النظر في ذلك مضمون عليه
 بالتحقيق الشديد من تركه ولو فعل كل مكلف ما يجب عليه من تعلم ما يلزمه من تكليف عقله
 وسعاً لما لم يفعل الحق لآفته له ولا عدو له في تقصيره عما يجب عليه علمه عملاً ان كان لا مآ
 غائباً ثم قال ليس لا حدان يقول فاذا كان التكليف العقل والشيعة ثابتهما والطريق لهما واحداً
 في زمان الغيبة فلا حاجة بالمكلفين فيها الى الحق اصحة التكليف من دونه وهذا ينقض لكم
 بوجوب الحاجة اليه في كل حال لا فائدة بقينا ان العلم بوصول المكلف الى جملة التكليف الشرعي يمكن
 مع عدم الحق المنصوب لحفظه ان علم احكاما كثيرة لتجويرها اكثر ما كلفه من لشتم الموصول
 اليه فكيف يعترض علينا القولنا بلزوم التكليف في زمان الغيبة مكان العلم بها في ذلك
 مقتضى الاستغناء عن الامام مع وقوع التكليفين على وجوده ان كان غائباً عليه السلام ولو
 غفلة الخصم ثم اجاب عن الايراد بان اذا كان عند الشيعة حال الغيبة كحال الظهور اذ اخرج
 الاملة في التكليفين عقلاً وسعاً بل هو راجع عليه عندهم في بعض المواضع فلا حاجة لهم الى
 ظهوره ولا وجه لتمييز ذلك ورغبهم الى الله تعالى وذكر في الجواب ان في ظهوره فوائد
 اخرى عظيمة ومنافع كثيرة لا تحصى الغيبة وهي سبيل الداعي الى تقي الظهور والرغبة فيه و
 تلك الفوائد والمنافع وذكر منها مهولة التكليف الشرعي بديانة ومقروط كلفة النظر لها
 في الدلالة الموصلة اليه في حال غيبته لا يخفى ان جملة من كلمته في الكتابين يقتضي البقاء
 على احد الوجهين السابقين وبعض الوجوه الالائية بعد الرجوع والاستيلاء مع تسميتهما فينا
 الشار والمذهب الثالث لا يثبت ليس رايها معصوميتها خلافاً وقد تقدم الكلام على
 من كتمان الاصحاب المذكورة سابقاً وقضى ما يثبت في مسائل النظرية الى اشهر الالائية
 قبل هو العلم بما ذكره فيها على سبيل الجملة اما على التفصيل فلا وبعض كما انه يقتضي البقاء
 على الوجه الثالث والرابع القريب منه والموافقة للشيعة في دعوى توقع الاجماع على ذلك و
 قد تضمن كلاماً موقراً اخر وقد نداء ولت بين متكلمي الاضطراب لا سيما متقدميهم الحق
 عندك خلافها ولا يتوقف تحقيق المذهب عليها وليس هذا موضع بيان ذلك ولم افقد
 على سائر كنهه التي حال التفصيل عليها ولا على الجزء الثاني من الغيبة الجزء الاول الذي
 عندك كان شيئاً جاداً وصححنا ما نقلنا عنه هنا بحسب الامكان وقد وقفنا على ثلث نسخ
 كتابه الكافي ولا نخلوا ايضاً من ستم وثبات في بعض المواضع لم نقل عنه هنا الا ما وسع قلبه

في التكليف العقل والشيعة
 انما يتوقف على الكلام
 ذلك ان قالوا ذلك
 قد بيناه

كثيرة

الشيعة على الجملة

كتاب الغيبة
باب ما لا يثبت في كتاب الغيبة

بلفظه ومعناه وقال السيد أبو الكارم ابن هجر الجلي في كتاب الغيبة ويدل أيضاً على وجوب
الامانة بعد التقيد بالشريعة قد ثبت وجوب التقيد بشريعة الاسلام ولو بالعلم بها الى
انقطاع التكليف فلا بد والحال هذه من حافظ لان ما اقضى وجوباً دائماً وهو يمكن التكليف
من الوصول الى العلم بما كلفه يقتضي وجوب حفظها واذا ثبت انه لا بد لها من حافظ فليس الا
الامانة المعصومة قال أيضاً ولا يلزم على ما ذكرناه ان يكون المكلفون في حال الغيبة غير راحي
العادة في التكليف ان يفسد عنهم تكليفها الامانة لطف فيه لان من يخاف الامانة من عند
ومنكري ما منه واوجه الى الاستئناس من المضرورة ولم يحصل لطف بتصرف الامانة لا
يرجع اليه الا المكلف سبحانه فلا يجب الحال هذه ان يسهل عنه تكليف ما الامانة لطف
فيه ثم قال ولما اولياء العالمون بوجوده والفاطعون على امانته فرضوا عنه لطفهم به
حاصل في حال غيبته لان معنى قولهم غائب عنهم انهم لا يعرفون شخصه لغيبته ولا يترقبون
من غيرهم ولا يعقون بذلك انهم في حقه وفي غيرهما بحيث لا يشاهدوهم ولا يعرفون اخبارهم ثم قال
ولا يلزمنا اذا سؤنا بين الغيبة والظهور في احوال العلة في تكليفها وليا ان يكونوا
اغنياء عن ظهوره لان لهم فائدة كثيرة سوى ما ذكرنا وذكرنا ما تقدم عن الجمل أيضاً
من مهولة التكليف الشريفة ببيان وسقوط كلفة النظر الشاق في الطرق الموصلة اليه في
حالة الغيبة وقال أيضاً ان اللطف به حاصل لا وليا انه في حال غيبته منفعون الشك
الذي تدعو الحاجة في التكليف اليه فلم يكن ظهوره لهم واجباً وقال أيضاً اذا كان لنا من
جملة الفضل الى العلم باحكام الخطاب طريق جاز من المعصومان يترك بياناً لنا ويترك تحصيل
علمنا ليقع في نظري ذلك والحال هذه علينا وذكرنا في الاجماع ما تقدم عنه منقفاً
وقال أيضاً ان الاجماع بعد الخلاف يجري في تهجي مجري الاجماع المبني لان العلة اليه لها كما
تجوز يقتضي ذلك ثم اورد شبهة الخالفين المبينة على صحة الاجماع وقال فانا لا نسلم ان
الخالفين على قولين مجموعون على جواز القول بكل واحد منهما لان لاجتماع عندنا باطل
والحق مدلول عليه المكلف غير معد وفي الجملة به فثبت خلف الامانة على قولين فلا بد ان يكون
الحق في واحد منهما وان يكون الاخر باطلاً وكذلك القول فيما زاد على ذلك وصرح هو في
موضعين من الغيبة وغيره من الحائيتين كما في الصلاح وغيره على ما حكى عنهم انه لا يجوز للعامة
تقليد العالم وانما يرجع الى العلماء ليحصل له سبيل العلم باجماعهم على الحكم فيقطع على صحة

كما أنه يرجع إلى خبايا الخلق ليحصل طريق العلم بالتواتر ولا يخفى أن المحصل من عبارة هؤلاء
 للشيخ في دعوى الملازمة بين إجماع سائر العلماء وقول الإمام ولا يتما مع انحصار الدلائل
 ظاهرها على ما به وقال الشيخ بوعلى الطبري في إعلانه بأن قالوا فالحق مع غيره لا مام كيف
 يدرك أن قلتم لا يدرك ولا يوصل إليه فخذ بعلمنا أن سر محبة وضلاله مع الغيبة أن قلتم
 يدرك الحق من جهة الأدلة المنبثوقة عليه فقد صرحتم بالاستغناء عن الإمام بهذه الأدلة
 وهذا يخالف مدعيتكم فالجواب أن الحق على ضربين عقلية وسنخية العقل يدرك ولا يؤثر
 فيه وجود ولا ضده والسمعي عليه أدلة منصوبة من أقوال النبي ونصوح وأقوال الأئمة ^{عليهم السلام} ^{عليه السلام}
 عليه عليهم السلام وقد بينوا ذلك وأوضحوه غير أن لك وإن كان على ما قلناه فالجواب
 الإمام مع ذلك ثابت لأن قال وأما الحاجة إليه من جهة الشرع فهي ظاهرة لأن النقل
 الوارد عن النبي صلى الله عليه وآله لا يمتنع يجوز أن يعدل الناقلون عن ذلك ما يبعد وبشبهه منقطع
 النقل أو يبقى فيمن ليس نقله حجة ولا دليل لا يحتاج إلى الإمام ليكشف لك ويثبتناه وأما
 يثق لكل قائل بما نقل إليهم وأنه جميع الشرع إذا علموا أن وراء هذا النقل أمما حتى أن
 سد غلظه ومن استنبه فيه الحاجة إلى الإمام ما بقية مع أدلة الحق في أحوال الغيبة من
 الأدلة الشرعية على أنا إذا علمنا بالإجماع أن التكليف لازم لنا إلى يوم القيمة ولا يسلط
 بحال علمنا أن النقل ببعض الشرعية لا ينقطع في حال تكون تقيده الإمام فيها مستمرا وخوفه
 من الأعداء باقيا ولو اتفق ذلك لما كان لا في حال يمكن فيها الإمام من البروز والظهور
 الإعلام والاندثار انتهى ذكر الشيخ أبو الحسن الأربلي في كشف الغطاء عن الطبري وهو
 ذلك مع هذا على ظاهره والظاهر أن السيد رضي الدين بن طاهر ذكره أيضا في ربيع شريف
 كذلك وقال الطبري رضي أيضا في جميع البيان في تفسير قوله تعالى في سورة الأنعام وأما ميتك
 البساطان الآية أن الجاهل يقول هذه الآية دلالة على بطلان قول الإمامية في جواز التقييد
 على الأنبياء والأئمة عليهم السلام ثم رد بما في هذا القول غير صحيح ولا مستقيم لأن الأئمة
 إنما يجوز التقييد على الإمام فيما يكون عليه لا لقطع الوصول إلى العلم ويكون الكلف مخرج
 العقل في تكليفه بذلك فاما ما لا يعرفه لا يقول الإمام من الأحكام ولا يكون على ذلك دليل
 إلا من جهة فلا يجوز عليه التقييد فيه وهذا كما إذا تقدم من البحث بيان في شيء من الأشياء
 الشرعية فانه يجوز منه أن لا يتبين حال أخرى لا من ذلك الشيء إذا اقتضاه المصلحة الزائدة إلى

هذا هو الحق لا يمتنع
 ولا يسلط بحال علمنا
 أن النقل ببعض الشرعية
 لا ينقطع في حال تكون
 تقيده الإمام فيها مستمرا
 وخوفه من الأعداء باقيا
 ولو اتفق ذلك لما كان
 لا في حال يمكن فيها
 الإمام من البروز والظهور

هذا هو الحق لا يمتنع
 ولا يسلط بحال علمنا
 أن النقل ببعض الشرعية
 لا ينقطع في حال تكون
 تقيده الإمام فيها مستمرا
 وخوفه من الأعداء باقيا
 ولو اتفق ذلك لما كان
 لا في حال يمكن فيها
 الإمام من البروز والظهور

ما روي ان عبيد بن الخطاب سأل عن الكلال فقال تكفيك اية الصفة انتهى ظاهره وكما
 الامامية على ما ذكره فن كان قبله وفي عصره فيكون نعم واسئل مما تقدم عن الرضوي غير
 كما لا يخفى قال الشيخ المحقق في التعليق العرفي فان قيل ما الطريق الى معرفة احكام الشرع في
 غيبة الامام عليه السلام ان قلتم لا طريق اليها كان ذلك حكما منكم بان للناس في حيرة وضلال
 ان احكام الشرع مهمة معقدة في احوال الغيبة اذ لا طريق الى معرفتها وان قلتم الطريق اليها
 الكتاب السنة والاجماع كان في ذلك لتبصير بالاستغناء عن الامام بهذه الطرق
 ذلك مبطل فلو كان احكام الشرع تؤخذ وتنتقل منه انه حافظ للشرع فلما الطريق الى
 احكام الشرع بنصوص الكتاب المبين والجماع مع بيان التناول والاثمة من له عليها السلام
 والنقل المرفوع عن النبي وعن الاثمة من بعده قولا او فعلا وقد يتناول ذلك واضحا
 لم يتركوا شيئا لا دليل عليه ثم ذكر من الطرق الاجماع ايضا وقد مر كلامه في الوجه الثاني الى
 قوله كفى لك في العلم بكون الاجماع حجة ثم قال فعلى هذا لا يلزم كون الناس في الحيرة والضلال
 في حال الغيبة ولا يلزم ايضا الاستغناء عن الامام في معرفة احكام الشرع لان احد الطرق
 اليها الاجماع وقد بينا ان وجه كونه حجة دخول قول الامام فيما بين قوال المجعدين فانعرف
 منها من غير هذا الطريق فانا انما نشق بوصول جميع ذلك اليها لكون الامام المعصوم
 الناقلين فما دام النقل واصلا والعلّة ملحة بنقل المتواترين فانه يجوز ذلك لا شنا وقته
 وقع فيه خلل وانقطع النقل بالكلية وجب عليه الظهور اظهار ما عنده فيه ثم نقل عن الشيخ
 في التمهيد كلام الرضوي اعراض الشيخ عليه على ما تقدم فيما نقلناه من عبارات الشيخ فيما
 نحن فيه ثم قال وعلى ما يترى الى لا يقدح ما ذكره الشيخ فيما جوزه علم الهدى في ذلك لانا انما
 نستدل على صحة الحكم بالجماع القوية في الموضع المذكور فجميع علماء لفقة المختصين
 استثناء واحد منهم قطعاً ثم ذكر ما تقدم محصلاً في الوجه الثاني ثم قال فظهر ان ذلك ذكره
 السيد غير محذور فيه بما اورده الشيخ ولكنه يمكن ان يقال للسيد تجوز كون بعض احكام
 الشرع مودعا عند الامام بحيث لا يطالع عليه غيره على ما ذكر في وجهه عليه كون من فاته اللطف
 بمعرفة ذلك الحكم الشرعي والعلم به معدور في فوات لطف ذلك وان يسقط التكليف في ذلك
 الحكم عنه لانه وان جنى بما اوجب الامام الى الاستئناس في من قبل نفسه فوات نفعه في
 معرفة ذلك الحكم فلا جناح له في فوات ذلك الطريق وهو نقل الناقلين بتعليمهم لكان ذلك

كلام الشيخ المحقق في التعليق العرفي
 كان في بعض كليات التعليق
 بما بين في سبيل ذكره
 على اظهر ان في بيان الامامية

الحكم او غفلته ثم وقواهم عن فعله منها انه افسد وسيد على نفسه الطريق الاول الى معرفة ذلك
الحكم فان الواجب في حكم المكلف الحكم واللائق برافة الزوائد التحريم ان يوصله اليه من الطريق الا
بان يقوى دواعي لنا فليس الى تقارن لك الحكم ليكون قد انقضت الحجارة او يفسد عنه التكليف منه
فعله هذا اما لا يجب تنويه دواعي لنا فليس حملهم بالطريق الموافق للحكم على الفعل في حال يمكن
الا مام من اظهار ما عنده من الحق فاما في الحال التي لا يمكن فيها الامام من ذلك فانه يجب قوت
دواعي لنا فليس حملهم على الفعل بالطريق الذي كراهه وعلى هذا التفسير لا يمكن تجويز ما جوزه
رضي الله عنه انتهى من نسخ الاصل من ستم ويناظر في بعض المواضع وقد اصلحنا ما نقلنا من
ما منه مناه ولم نحل المقتضى قطعا الامنا ولا ما نقلنا عنه وعن غيره في سائر المواضع ثم ذكر من
جملة ما قيل في سبب الخيبة من الاولياء انه راجع الى العداء وهم الذين قوتوا شيعة الانساق
بقال وهذا الوجه ليس صحيحا لانه لو كان كذلك للزم سقوط التكليف الذي لا مام لطف فيه
عنهم لانه اذا استتر عن الشيعة لعلة لا ترجع اليهم ولا يتمكنون من زائلها ورفعهما لم يكونوا
مراجل لعلة يجب سقوط التكليف الذي صفناه عنهم بعد فان الخوف من العداء اما
يمنع من الظهور والكل ولا يمنع من ظهوره على وجه الاختصاص لشيعة المعتقدين لا مام منه
فرض طاعته ثم قال بعد ايراد وجوه عدة للغيبة وتقوية منها كونه مسندة الى القصير
من غاب عنه ما نقلنا اما يحتاج الى ايراد هذه الوجوه سبب سنده عن الولي اذ سلمنا
ان انتفاع الولي بلطف الامانة بغيته لا مام واستناره عنه فاما اذا لم سلم ذلك ونقلنا ان
الولي منتفع باطفا الامانة في حال غيبته لا مام انتفاعه في حال ظهوره فلا يلزم ايراد
من هذه الوجوه ثم قوى هذا القول وصححه كغيره من سبق اطلاق الكلام في بنيان وتشييد
مع ظهور ضعفه وبطلانه وذكره قبل جميع ذلك من جملة الادلة على جوب نص الامام المعصوم
بعد ورود الشريعة انه قد ثبت ان شرع محمد صلى الله عليه واله لا يتم لجميع امته من لدن عصر
الى انقراض التكليف وان حال لكل واحد في ذلك فلا بد له من حافظ موثوق به يحفظه بعد
التهول ثم ويؤديه الى الاخلاف واهل الاعضاء المستقبلة الذين يتعبدون به والا يشقوا
بوصول جميع الشريعة اليهم ويكونون قد كفوا الاسبيل لهم الى معرفة ذلك قبحا ولم يكفوا
جميع الشريعة وذلك باطل لانفاق ثبت انه لا بد من حافظ للشرع ثم بين انه ليس الا الامام
المعصوم فقد غير او امكان فقد انه قال الشريعة على الجمل المحل في اصول كتاب اشار اليه

لا يخفى ان الواجب في حكم المكلف الحكم واللائق برافة الزوائد التحريم ان يوصله اليه من الطريق الا
بان يقوى دواعي لنا فليس الى تقارن لك الحكم ليكون قد انقضت الحجارة او يفسد عنه التكليف منه
فعله هذا اما لا يجب تنويه دواعي لنا فليس حملهم بالطريق الموافق للحكم على الفعل في حال يمكن
الا مام من اظهار ما عنده من الحق فاما في الحال التي لا يمكن فيها الامام من ذلك فانه يجب قوت
دواعي لنا فليس حملهم على الفعل بالطريق الذي كراهه وعلى هذا التفسير لا يمكن تجويز ما جوزه
رضي الله عنه انتهى من نسخ الاصل من ستم ويناظر في بعض المواضع وقد اصلحنا ما نقلنا من
ما منه مناه ولم نحل المقتضى قطعا الامنا ولا ما نقلنا عنه وعن غيره في سائر المواضع ثم ذكر من
جملة ما قيل في سبب الخيبة من الاولياء انه راجع الى العداء وهم الذين قوتوا شيعة الانساق
بقال وهذا الوجه ليس صحيحا لانه لو كان كذلك للزم سقوط التكليف الذي لا مام لطف فيه
عنهم لانه اذا استتر عن الشيعة لعلة لا ترجع اليهم ولا يتمكنون من زائلها ورفعهما لم يكونوا
مراجل لعلة يجب سقوط التكليف الذي صفناه عنهم بعد فان الخوف من العداء اما
يمنع من الظهور والكل ولا يمنع من ظهوره على وجه الاختصاص لشيعة المعتقدين لا مام منه
فرض طاعته ثم قال بعد ايراد وجوه عدة للغيبة وتقوية منها كونه مسندة الى القصير
من غاب عنه ما نقلنا اما يحتاج الى ايراد هذه الوجوه سبب سنده عن الولي اذ سلمنا
ان انتفاع الولي بلطف الامانة بغيته لا مام واستناره عنه فاما اذا لم سلم ذلك ونقلنا ان
الولي منتفع باطفا الامانة في حال غيبته لا مام انتفاعه في حال ظهوره فلا يلزم ايراد
من هذه الوجوه ثم قوى هذا القول وصححه كغيره من سبق اطلاق الكلام في بنيان وتشييد
مع ظهور ضعفه وبطلانه وذكره قبل جميع ذلك من جملة الادلة على جوب نص الامام المعصوم
بعد ورود الشريعة انه قد ثبت ان شرع محمد صلى الله عليه واله لا يتم لجميع امته من لدن عصر
الى انقراض التكليف وان حال لكل واحد في ذلك فلا بد له من حافظ موثوق به يحفظه بعد
التهول ثم ويؤديه الى الاخلاف واهل الاعضاء المستقبلة الذين يتعبدون به والا يشقوا
بوصول جميع الشريعة اليهم ويكونون قد كفوا الاسبيل لهم الى معرفة ذلك قبحا ولم يكفوا
جميع الشريعة وذلك باطل لانفاق ثبت انه لا بد من حافظ للشرع ثم بين انه ليس الا الامام
المعصوم فقد غير او امكان فقد انه قال الشريعة على الجمل المحل في اصول كتاب اشار اليه

الى معرفة الحق اثبات وجوب الامام في كل زمان مع استنفاد الشريعة واستمرارها الى
قيام الساعة يتعين وجوب راحة العلة في حفظها بعد اذائها كحفظها من يدائها في حال
الاداء ولا حافظ لها في الحقيقة الا من حكم في وجوب ائتمارها وازاحة العلة بوجوب حكم مؤتمرها
وهو الرئيس الذي لا يجوز خلوه زمانا لتكليف من جوده فيه لانها ان لم تكن محفوظة جازوا
التبديل والتحريف فيها وهو مناف لوجوب القطع على صحتها ولا راحة علة من هو مكلف
بها ثم بين انها ان كانت محفوظة فليست محفوظة بالكتاب غير من الادلة فاذا بطلان
يكون شئ من ذلك حافظا لها وكان حفظها واجبا لوجوب راحة العلة في التبديلها
ثبت انه لا حافظ لها بعد موتها الا الامام لقائم في ذلك مقامهم ابطال جملة من المذهب
بانفراض اهلها وقال ان الحق لا يجوز انقراضه قال الشيخ كمال الدين شمس الجفائي في قوله
الكلام ان علة وجود الامام امر واحد ان يكون الشرع محفوظا بوجوده لوجوب عصمته
ثم اورد بانه انما يكون محفوظا بنقل المعصوم اذا كان بحيث يرى تنفيذ الشريعة منه
اما اذا لم يكن كذلك فلا جواب عن ذلك قال لان عندنا الشريعة محفوظة في ما ينبغي
وهي التي في يدنا لم يفت منها شئ فانما اخلت وجب ظهور وليها وذكروا في ذلك في بعض
في الطريق الى معرفة شرع نبينا صلى الله عليه واله بعد اقل الطريق الى ذلك عندنا قول الامام
المعصوم الذي لا يخلو زمان التكليف منه في حق من يحضره واما في حق من غاب عنه
الشريعة معلومة لها التوارع عن التبت والائمة عليهم السلام واما الفرع فمعلومه بالطرف
المنظومة من النقل والاجماع والاجتهاد في بعضها واما عند من لم يقل بعصمة الامام لم يكن
له هو ما عدا قول المعصوم من الطرق لذكرها فانتهى وهذا ينافي كلام المتقدم كالشيخ
وقد تقدم في ائمة الرضا لانه قبل الوجه الاول كلام الفقيه المذكور في الاجماع وظاهر البناء
فيه على الوجه الاول والثاني وقال في كتاب الفصول في بطلان مذهب الكيسانية في رواية
اتهم في وقتنا هذا لا يقية لهم ولا يوجد عدد منهم يقطع العد ويغلب بل لا يوجد احد منهم
يدخل في جملة اهل العلم بل لا يجد احد منهم جملة واما يقع مع الناس بحكاية عنهم خاصة
ومن كان بهذه المنزلة لم يجز ان يكون ما اعتمد من طريق الرواية هذا الا انه لو كان كذلك لما
بطلت حجج عليه بانفراضه وعدم تواترهم واستدحاج ذلك في بطلان جملة من المذهب
للشيعة ولا يبعد اختصاص هذا النوع من الاستدلال عندنا بالصواب القاطن الذي يبعد

والشيخ شمس الجفائي في قوله
الكلام ان علة وجود الامام امر واحد

والشيخ شمس الجفائي في قوله
الكلام ان علة وجود الامام امر واحد

مسئلة في حق
الشيخ الفقيه
الشيخ الفقيه
الشيخ الفقيه

او المنكرها اصلا فلا يلزم ان يكون حجة عنده على الطلاق وحكي بن طائوس كتاب الاقبال
عنه في كتاب الحج البرهان انه قال عقيب الطعن على من ادعى حدث لقول بعد نقص شهر
رمضان وقلة القائلين بما هذا الغلط وما يدل على كذب عظم بهنات فضاء عصفا
هذا وهو سنة ثلث وسنين ثلثمائة ورواه وفضلاء وان كانوا اقل عددا منهم كل عصر
مجمعون عليه يتدثرون ويفتون بصحة ودأبوا الى ما يوابه كسيدنا وشيخنا الشيخ الفقيه
ابي محمد الحسن دام الله غفره وشيخنا الثقة ابي لقاسم جعفر بن محمد بن قولويه يده الله و
شيخنا الفقيه ابي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه وشيخنا ابي عبد الله الحسين بن
علي بن الحسين يدهما الله وشيخنا ابي محمد هرون بن موسى يده الله انتهى ذكر في الاقبال
ان الغيبة انتصر في هذا الكتاب شيخنا بن قولويه وفيه على الشيخ محمد بن احمد بن داود الفقيه
كتب كتابا في النقص على كتاب بن قولويه في هذه المسئلة ثم صنف الفقيه كتاب مصابيح النور
ذهب فيه الى مقاله الشيخ الفقيه ورجع عما كان عليه في الحج البرهان بما يؤمن به من اخينا
الوجه لئلا في الاجتماع ورجوعه عنه يقتضي مخالفة ونقل بعض العلماء عنه انه قال ان لقول
بعدم نقص شهر رمضان قول جماعة من الغلاة والعامة وان شيئا لروية قد جعلت الطائفة على
العمل به وان حديثا ذهب اليه شذاذ وهو موافق لما يروى في هل البدع وشذاذهم
والغلاة وقال ايضا ان حديثا لروية قد عمل به من الشيعة كافة فضاء ائمتهم وجماعة علماءهم وهذا
ومناسبق فما يقتضي اضطراب المسئلة كما لا يخفى ذكر في كتاب المعتقد في حكم الخمس في
الغيبة انه اختلف تخالفا في ذلك وعدا من جملة غوائلهم في بعض مسائل الذرية فقروا الشيعة
على طريق الاستحباب بل ولست ادفع قبح هذا القول من الصواب عدلها غير ولا ايضا
يدل على ان يصل الى الامام بعد ظهوره قال هذا القول عندك اوضح من كل ما تشكك
الحسن حتى يجب لغائب لم يرسم فيه قبل غيبته سما يجلب ثبوت اليه فوجب حفظه عليه اقول
ايابه ثم استصوب اخينا وذلك في سهم الامام خاصة وتقسيم الباقي على مصحقيه من الذرية وقال
انما اختلف تخالفا في هذا الباب لعدم ما يلجأ اليه من صريح الالفاظ وانما عد ذلك لموضع
تغليظ المخنوع اذمة الدليل بمقتضى العقل والاشهر من لزوم الاصول في خطر النقص في المالك
الاباذن لما لك وحفظ الودائع لاهلها ورد الحقوق انتهى هذا بما اقتضى لزوم الاجابة
دائما على الاحكام الواقعية الاولية الا انه لا يقتضي اصانة الامامة لها في كل عصر قد

في حق
الشيخ الفقيه
الشيخ الفقيه
الشيخ الفقيه

اضطرب كلامه نفسه في هذه المسئلة وذهب في الرها له الغزالي الى صرف الجميع مستحق الخس
من لذته وحكي ابن دريس في الشرائع عنه في كتابه اعلام انه مستند على ذكره في من التفصيل
في ميزان الحجة باجماع الامامية وبالحجج التي في غير ميل المؤمنين عليه السلام عن النبي صلى
الله عليه واله بطلان مغلغل من خالفه قطع على سادة من العامة ذلم يعتمد ذلك على حجة
في فساده وقال قد ثبت ان الحق لا يخرج من ملة محمد صلى الله عليه واله ولو كانت الامامية
مبطلان فيما اعتقدته منه وكان من خالفها ايضا مبطلان في نكاحه لما ذكرناه في الحق من ملة
محمد وذلك باطل لما بينا انه في ذلك خالفه هو في المغنة وكثير من ساطين الاصحاب من فقد
او غاصروا او اخر عنه فيما ذكره من التفصيل وادعى بعضهم اجماع الامامية على خلافه وضمنوا
منهم مستندة من الاخبار وعمل بعضهم الى رواية الاصحاب كلامهم في الباب في غاية الاضطراب
وقد تقدم عن ابن دريس ابطال البعض لا قول يرجع القائل به عنه صيرورة المسئلة اجزا
بعد ما كانت خلافا ومثله شائع كثير في كتب الاصحاب هو ما يعضد الوجه المذكور ومنه
وقال ابن دريس ايضا في مسئلة الجبوة بعد نقل قول فيها اخبار واحد انها هو الظاهر
المجمع عليه عند اصحابنا المعتبرين في عصرنا هذا وهو سنة ثمان وثمانين وخمس مائة
عليه السلام اخلافي بينهم وهو ايضا يؤيد ما ذكره قال الشيخ قطب الدين الرازي في هذا الموضع
ان حجة هذه الطائفة في صواب جميع ما انفردت به من الاحاديث الشرعية والتكاليف الشرعية
او شاركت فيه غيرهما من الفقهاء هي اجماعها لان اجماعها حجة فاطعة ودلالة موجبة للعلم
بكون المعصوم الذي لا يجوز عليه الخطا فيه فان اضاف الى ذلك كتاب الله وطريقه اخرى
توجب العلم وتثبت اليقين فهي فضيلة ودلالة تنضاف الى اخرى والا فاجماعهم كفاية في
في موضع اخر من انما قلنا ان اجماعهم حجة لان في اجماعهم قول الامام اذ ذلك لعقول على
ان كل زمان لا يخلو من رئيس معصوم لا يجوز عليه الخطا في قول ولا فعل من هذا الوجه
كان اجماعهم حجة ودلالة فاطعة قال وهذه الطريقة واضحة مشرحة في غير موضع من
كتبنا انتهى لا يخفى ان كلامه ان كان وقوع الجحيم الاولين الا انه يمكن حمله على الثالث كما
هو مقالة الشيخ تكون ذلك معروفا في زمانه وقبله وبعده وتكون الراوي من اتباع ائمتنا
ونالوا من ذلك الجحيم من بعد وقد ذكر في كتاب الديون منه ما يشهد بذلك حيث نقل في
مقتضى امر الله تعالى بكاتبه الذين في قولهم انه صلى الله عليه واله والوجوب قال ان الاول صحيح

مسئلة في الحجة

كلامه في الحجة
مسئلة في الحجة
كلامه في الحجة
في قضية الحجة

مسئلة في الحجة
كلامه في الحجة

اهل عصرنا عليه لقوله تعالى ان من بعضكم بعضا الآية وحكي العلامة الشهيد غير ما غنى صلوة
 العيدين ثم قال ان خطابنا من نكير الجماعة فيها اسند بلا خطبتين لكن جهوا الامامية يصلون
 هاتين الصلوتين جماعة وعلمهم حجة وهذا ايضا شهدنا ذكره قال السقوت المعتبر بعد ذكر
 الاقوال في خبر الواحد وكل هذه الاقوال منحرفة عن السنن الوسطة صوفها قبله الاصحاب
 اود ذلك القران على صحتهم عليه وما عرض الاصحاب عنه وشهد بجواز احوالهم وذكر الوجوب
 مفصلا ثم قال اما ان مع عدم الظن بالذاعى المخالف لضمونه يعمل فلان مع هذا الوقوف
 على الطاعن المخالف له يتيقن انه حق لا يستحال ان ينادى الاصحاب على القول بالباطل خفا
 الحق بينهم انتهى هذا يقتضى موافقة الشيخ في وجه الثالث في جعل عدم الوقوف على الخطأ
 بمنزلة الاجماع وكلاهما خلاف مقتضى كلامي في بحث الاجماع وغيره لعل هذا من خواص الحق
 عنده ولا يجري في مجرد القول والقنوى قال في المقابر ايضا في كيفية الفصل الترتيب و
 بهد بفصل راسه ثم ميانهم ميانهم وهو انفراد الاصحاب ثم قال واعلم ان الترتيب لا ينافي
 وجوب تقديم الراس على الجسد اما اليمين على الشمال فغيره صريحه بذلك الى قال في الكرام
 اليوم باجماعهم يفتون بتقديم اليمين على الشمال ويجعلونه شرطاً في صحة الفصل فتدقق في
 الثلاثة وانبا علم انتهى هذا مع ملاحظة قوة في سائر كنهه بما يوجب الى جهة مثل هذا
 الاجماع عنده وهو يستقيم على الوجه المذكور وقال في التحقيق في الايضاح في كتاب العبد
 الكلام فيما يدخل في البيع ان من غاذه المجتهدين اذا تغير جهاده الى التردد والحكم بخلاف ما
 اخذاره ولا يبطل ذكر الحكم الاول بل ينكرها اذ اجتهاده اليه ثانياً في موضع اخر لبيان عدم
 انقضاء اهل عصر الاجتهاد الاول على خلافه وعدم انقضاء اجماع اهل العصر الثاني على كل واحد
 منهما وان لم يحصل في الاجتهاد الثاني بطل الاول بل معارض له ليله مستلها انتهى في البحث
 ان هذا مع عرض الاستشكال التردد والافتقار يكون المعارض اجماعاً يوجب لقنوى
 بخلاف الاول وان لم يوجب القطع بطلانه اما مع القطع بذلك فيجب بطل الاول كالانقضاء
 وقال في كتاب العتق وتوابعه عند الكلام في مكانة الذي مثله ان من غاذه المجتهدين في غير
 اجتهادهم في المسئلة ولا يغير من تصديفهم ما يقتضي علم من يقف عليه لذلك الحكم كما
 ولما قال به فاما قال عند الكلام فيها اذا سلمت له ولد الكافر في ناء الاستدلال على قولنا
 ان عليه انعقاد اجماع اهل العصر الثاني في كتاب الفرق عند شرح قول والده في اطلاق

كلامه في الغبر

مسئلة الراس قبل الجسد

كلامه في التحقيق الايضاح

مسئلة الجسد على الراس

ولو طلق الحامل وذاها جازان بطاها ويطلمها ثانية للعدة اجماعا وفي سنة ثالثة للمرد
بالاجماع اجماع اهل العصر الثاني بعد عصر ابي يونس وابن الجنييد لا تفرض الحائض
واجماع اهل العصر الثاني حجة مخصوصا على من ذهب لامامة طهنا اطلق القول بالاجماع
وقال في كتاب الفرائض عند الكلام في الوارث الذي يترقى فيك من الرق ان على جوب طه
الابوين اجماع لامامة وان فرض بعضهم كتابي يونس على الام لكنهم لم ينفوا الابن انفسد اجماع
من غيرهم وبعد عصرهم على النص على ابوين وقال في كتاب الفضا في احكام الشهادات
عند الكلام في قول سلا بن بوث هلال شهر رمضان شهادة واحدة تقدم ضعفه انفسد
الاجماع على خلافه بعد انهم قال السيد عميد الدين في ذلك ان حداس لفهم لم يعرف
انه ذهب الى ذلك غيرهم وقد نفى اجماع وناخر عنه وناخر عنه وقال المشيخي لذكر في
حكم اخلاف اصحاب طوائف العلم بالنسبة الشطرنج الاولى التحية كالتحريك لفا رضى
لوجوب البتين على الامام ولو كان حادها باطلا وميل الرجوع الى ليل الضل لان غيبة
الامام مخوفة تمنع من تعيين الحق واللوم فيه على المكلفين انتهى ظاهر اخبار الاول مع نوع
تردد فيه وقال ايضا في رد قول الصدوق بجواز الوضوء والغسل بالوريد فبعد سبق
الاجماع وناخره وذكر نحوه فيها في غير ذلك ايضا وكذا في مسائل كثيرة في مسائل شتى استدل
في لذكر ايضا على جواز اسبغها والصلوة عن الميت بانه قد انفذ عليه الاجماع من لامامة
الخلف والسلف من عهد بن طاورين ما قبله الى ما ناهذا وقد تفرد اجماعهم حجة قطعية
ثم ذكر ما يقتضى لا عتق لعدم اشهاد ذلك في زمن النبي الائمة وسلف الشيعة وتجدد
الاخيار اليه بعدهم وقال ايضا اشهر بين مناخري لاصحاب قوله وفعله لاجتماعهم
الصلوة بتجمل اشغالها على خلل بل جميع العبادات لم يؤمنوا بها ذلك وتبانا ذلك وما لا مقل
للوهم في محنة وبطلان في الحياة وبالوصية بعد الوفاة لم نظفر بنص ذلك بالخصوص وللحق
فيه حال ثم اورد وجوها للجواز والمنع واستقر الاول وجواخر منها ان جماع شيعتنا
وماراهمة عليه فاتهم لايزالون بوصون بقضاء العبادات مع علمهم باهاا ويعيدون كثيرا
اداء وقضاء وذكر في الموالاة العتق في الوضوء اخلاف كلمات الاصحاب في كون المراد منها
المتابعة وعدم الجفاف نقل كثير منها الى ان قال وكلام الشيخين ظاهر في وجوب المتابعة
المبسوط عدم الاجراء بالخالفه الا انه لم يزل في قول الاصحاب باعتبار الجفاف فاحضر المتابعة

مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع

مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع

مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع

مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع

مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع

مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع

مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع
مسئلة في الاجماع

المفيد لو حمل قوله لا يجوز على الكراهة انعقاد الإجماع انتهى من العلوم ان المفيد ليس بابا من
الله طاعة متابعته ولا من كسفه قوله عن قوله ويوجب موافقته فدعوى الإجماع مجردة انضمام
قوله على فرض ثبوته واحد قولي الشيخ المجهول تاريخه في الجملة مع انتفاء بدونهما لا نستقيم
الاعلى الوجه المذكور ونظائر ذلك شائعة في كلامهم كقولهم ان المسئلة اجماعية ان كان قد
فان كذا وكذا به الفلاني مناخر في التفسير عن كذا الاخر وعن سائر كسبه وان صح فقل
كذا عنه ونحو ذلك ومع ما ذكره على التمهيد اشكال اخر من جهات عديدة منها عدم
قطعه بمذهب كثير منهم بل سخطها دها من عباد الله مع ان مبنى الإجماع المحصل على القطع
لا الظن فتدبر وقال في كتاب لبيان زواهر الجيد ابن يعقيل الغفوع راجح الكتاب
وان لا خسر فيها والاكثر على جوبه هو المعتقد لانعقاد الإجماع عليه في لا ومنه التابعة لهما
واشتهار الروايات فيه انتهى قد تقدم وباتي عنه ما ياتي في جميع ذلك وقال الفاضل التمهيد
في قول التبيين ومقتل القواعد في شرح المبادئ حجة الإجماع انما هي لاشتمالها على قول
العصوم ودخول في الجمعين قال مع ذلك في مسئلة فاقضية النوم مطلقا بعد نقل
خلاف الصدوق في ذلك وانعقد الإجماع بعده على خلافه وروى الشيخ بحرمة لبس المأخوذ
للخصيط بوجه منها انقراض الخلف حصول الإجماع اليؤمفكون تجه وقال ايضا ان الإجماع
منعقد اليوم على عدم اجزاء الواحد من اضطراري عرفه وجع لا نفاضل بن الجعيد من قال لبقا
وانما الخلاف في غيره ذكر قول بن دريس بعدم وجوب الهلك على المصدود وقال لا ولى
المسك في الوجوب بالاجماع فان الإجماع انعقد على جوبه خلاف الواحد غير قاطع قال
ان الإجماع انعقد بعد بن الجعيد على عدم دخول الزوايد الموجودة عند الانهتان في كون
الأمع الاشراط وذكر نحو هذه العبارات في بطلان شركة الوجو والوصية بكثير من التلك
مع عدم ايجاز الوارث في بعض مسائل الرضاع وفي جواز نكاح عيلة لها اسم لها شبيهة
اذا كان احد ابويه حرا وعدا فتقار الفسخ بالعيوب الى الحاكم وعدت نفيرا المكررة وفلا عمل
جميع المهرا بعدد وكون عده الحاكم في الطلاق بالوضع وعدم اشتراط الخلع بالخصوع عند
الحاكم وحرمة الطحال بالقضيب والانتبين وكون المرتع في الارض انقصوا الكه ولا
اجزئها واختصاصا عن لشفعة بالانفكاك لبيع ووجه الشريك وتقسيم ولا دالبان المال
الموروث للذكر مثل حظ الانثيين ومساكنة اولاد الاولاد لا ابوين وعدم اثبات الجتمع

هذا هو الوجه في رد المحتار على الدر المختار

مسئلة في رد المحتار على الدر المختار

مسئلة في رد المحتار على الدر المختار

مسئلة في رد المحتار على الدر المختار

مسئلة في رد المحتار على الدر المختار

الابوين والولد وكون لا رث بالاولاد بنا للسمع على المعتق دون العكس غير لك وكذا في
 كثر العرفان في ان لبنت لابن الثلثين لابن لبنت لثالث ذا اجتماع العل بنق قوله كثير عليه
 الفتوى على ذلك ولا سيما اذا اكتفى به من كثرنا ولى لنا تخري و ذكره بعد التصريح بفتوى
 نفسه بقوله وهو الحق والاصح ونحو ذلك ولذا فانه يعتبر به بقوله فتوا الاصحاب كما في
 موت القائل قبل العصا من هذا نظيره فان يذكر ابن فهد في المذهب يستدل بقول ابن واكثر
 في مسئلة ان على ذلك على حد ما الاصحاب يحصل كلام المسئلة دغية فاذكر كما للجمع بين مقتضى
 الاجتهاد وطريقه في الفتوى وبما يترج هذا مع عدم القطع بالحكم فانه لا يجتمع دعوى الاجماع
 فندبر وقال ابن فهد في المذهب في بعض المسائل ان الاجماع الفرقة تجز قاطعة لدخول قول
 المعصوم فيه فال مع ذلك في تزويج بنت الاخ او الاخ على العدة والحالة ان تحريمه لاجماع
 الامم لعديمين وقد انفردنا وسبقهما الاجماع وتبعهما ما مال انه من مذهب الاصحاب قال
 في باحة الآمنة بالتحليل ان عليه لاجماع من الفرقة الامم منفردة لا يعرف عينه قال في اشترط
 قطع الاوداج في لند كذا لان الاخبار لا يند من ذكر الاربعين بل هو شئ ذكر الشيخ وانفرد
 عليه لاجماع وقال في قتل المسلم بالذبح انه قول الصدوق وهو متروك وانفرد عليه
 الاجماع على خلافه واستقر عليه وجه دعوى المحقق لاجماع على جواز طلاق الحامل للعقد
 بانه حصل بعد عصر الصديقين وابن الجنييد لا نفرض الحالف فيه قال الصيغ في غاية
 المرو في حكم الوصية بالصدقة وان عمل الاصحاب ان لم يستدل نص فهو مخير قال في اشترط
 قطع الاوداج الاربعه انه شرطه الشيخ وانفرد عليه لاجماع وهذا من باب ما ايضا الى
 الوجه المذكور وقوى في شهادة الصبي قول فخر المحققين بعد موها مظهر وقال لكرج الفقه
 ما اجمع عليه الاصحاب شكل وهذا من باب ما ذكر كما لا يخفى وقال المحقق لكرج في كتاب
 النكاح من شرح القواعد ان عصمة امه بنتنا صلى الله عليه واله من الخطا اتما هي باعنا
 المعصومينهم ولا دخل غيره في ذلك ولا فرق بينهم وبين سائر الامم بانه وقال في تعليق
 الشرايع ان حجة الاجماع عندنا اتما هي بدخول المعصوم في اهل العصر من اهل الحل والعقد
 ومع ذلك قال في لم يتبعه المحقق خلا في ابن بابويه وابن ابي عقيل فادعى الاجماع على كونه
 المضاف لا يرفع حدنا لانفراض القول برفعه له بعد ما ونقل في شرح القواعد عن ابن ابي
 عقيل ابن الجنييد قوله في احكام المستحاضة قال فما نادرا لاجماع الاصحاب بعد ما

مسئلة في ان لا يزوج
 بالخطبة

مسئلة في ان لا يزوج
 المهر

مسئلة في ان لا يزوج
 المرأة على كغير
 الحالة

مسئلة في ان لا يزوج
 بالخطبة

مسئلة في ان لا يزوج
 المهر

مسئلة في ان لا يزوج
 المهر

مسئلة على قول
تقليد الشيخ

تقليد الشيخ
الشيخ

كل من لا يظن ان الله تعالى
هو

خلافتها ورد قول المتروك يجوز فصل صلوة الجمعة عند قيام الشمس بانقطاع الانجم على ذلك
لندور الخالف انقراض الفاعل بقوله ورد على من قوتى قول ابن في عقيل جلية ام الربيع اليس
المدخول بها بانهم يمتسكون بالاجماع فيما يكون لخلاف فيه فظهر من خلاف هنا فان ابن الج
حقيل قد نعرض الفاعل بمقاله ونحوه الاجماع فالجزم هو المقصود به وقد ذكر ايضا في مواضع
اخر ما يؤيد ذلك وما يخالفه كما في تعيين مهمل مثل غير و قال في بحثه لا مبرا بعرف و
تمايدل على ان لست المجتهد لا قول له ان الاجماع لا ينقصد مع خلافه حيا وينقصد بعده قوت
ولا يعتقد بخلافه واستدل في تعليق الشرائع على ذلك بالاجماع على ان خلاف الفقيه هو
لشائر اهل عصره يمنع من نفاذ الاجماع اعتدادا بقوله واغلب الاكثارية فاذامات وانحصر
اهل العصر في الخافين له فنفاذ الاجماع وصار قوله غير منظورا ليه شرعا ولا معتقدا وشا
لا يجوز الاستناد اليه شرعا وهذا النوع من الاستدلال في هذه المسئلة متداول في كتبهم
الاصولية الفقهية ورسائلهم فخوان الشهيدي ذكر في قصص عليه فاذا لاد عن العلماء طال
ظاهر لعلماء المنع من العمل بقول الميت مجتبه بانه لا قول له ولهذا انعقاد الاجماع مع خلافه
ميتا انتهى ولا يخفى ان هذا لا يستقيم مع العلم بكونه غير الامام المعروف باسمه فسيب اضر
الاعلى الوجه المذكور ولهذا اورد عليه الشهيد الثاني بانه لا يتم على اصولنا من الغير الجماع
انما هي بدخول المعصوم وقد صدر من المحقق لذكر في بقية كلامه في تعليق الشائع ما يورث
الجهل من مثله وليس هذا موضع بيان وقال سبطه المحقق العبادي لما دخل انقل عنه في
الخبر المفسر للنقطة الباطنة بالامام الغائب فانصه يطابقه ويقاضيه فاقنا طغيب الرضا
عنهم صلوات الله عليهم ان تنفع الناس بالامام المعصوم في زمن غيبته عن بصا شرو
استفادتهم من دينهم ودينهم كما تنفع الخلق بالشمس استنصاتهم منها في يوم الغيم
ومن ضرر وبلا تنفعات ووجوه الاستفادات ان يكون حافظا الاحكامهم لدينيه على
الارض عند تشعب زعمهم واختلاف هوائهم ومسنند الحجة اجماع اهل والعقد من علماءهم
على حكم من الاحكام الجائز بسططا في حكمهم الاجماعية والجماعية المكونة في مسائلهم المتعددة
فانه عجل الله فرجه وصلى عليه لا ينفرد بقول بل من الرجة الواجبة في الحكمة لانه ان يكون
في المجتهدين المختلفين في مسئلة مختلف فيها من علماء العصر من يوافق اية راي امام عصره
وحصا اخر ويطابق قوله وان لم تكن نحن نعلم بعينه نعمه فخصوا انتهى هذا صريح الدلالة

على البناء على الوجه المذكور والحاصل ان كثيرا من كلمات المتفكرين المتأخرين عرّبوا
على ما ذكره من انكر منهم في الاصول الجاهلية ليعتمد في الفرع حتى كاد ان يقال ان معظم
اجماعهم المتأخر لا يثبت على ذلك ولا سيما ما استعملوا بالاجماع المركبة هذا ظاهر من ما علمنا بعينه
البحر اخذها بيد غير قصيرة ومن هنا تراهم في كثير من المسائل التي لها صو مختلفة يجعلون
بعضها خلافا لخالفها واحدة او اكثر من علم اسم نسبة بعضها بالاجماع العدم وجد ان بعض
فيكذلك وللعلم بانفاق كل من هو من العلماء المعروفين على فرض وقوعه نادرا والادعاء في
المسائل النظرية كما سبق بيانه مفصلا ثم انه قد استعمل الاجماع واخرج به جماعة اخرون
من قد ما الاصحاب اصطحاب الائمة ولم يظهر منهم اذ ما اعتمد الشيخ والبناء على التو
الثالث بل بما يظهر من بعضهم خلافا كما هو الظاهر ايضا انما استعمل فيه من الاجماع في ذلك
ما اقتضته من عين من مثلما ظهر للاختلاف في خبا والامانة وشكوا ذلك الى ثمة ثم
صلوات الله عليهم مروهم بان ياخذوا بما يجمع عليه ذكر ايضا ان الامة اذا اجتمعوا على
تجته ومنه ما ذكره الشيخ ابو اسحق ابراهيم بن توبخت وهو من قد ما الاصحاب من الطائفة
النوحية في كتاب اليافوت فقال ان اختلاف الشيعة كان لغيب الامام فما اجعوا عليه
اختلافونه وجعلوا الى صلواته ما ياتي من كتاباتهم في بعض الوجوه الاينة وغير ذلك مما يظهر
بالتبعية والمرجحة لموارث كتب الاخبار وطولها ومباحث الامامة من كتبهم غير هذا وغيره
هذا الوجه لثالث جماعة من فاضل شايخنا المعاصرين وربما انتصر له الاسناد الشريفة ثم
طاب ثراه بان وجود الامام في زمن الغيبة لطف قطعاً ثبت في كل ما امكن لوجوه مقتضى
وانشاء المانع ومن ذلك حفظ الشريعة على اهلها ودر الجمع على الباطل وارشادهم الى الحق
وبان هذا اللطف قد ثبت وجوده قبل الغيبة فيبقى بعدها بمقتضى الاصل فذلكا عليه
ذلك قبلها فكذلكا بعد ما وتوجب تع كما هو معلوم فعدم الرد والارشاد دليل على ان
اليها الوقوع الاجماع على الحق عدم خفاء على مله والكل ممنوع فان الخوف والتفكير
قد يمنع من ظهور الامام فقد يمنع من ظهور الاحكام في الظهور والغيب معا كما ياتي فلا
يتم شيء مما ذكره مع ان اثبات هذا الاصل بالاصل والاستصحاب ظاهر في انبساط الارباب وقد
استندوا ايضا باخبار كثيرة متواترة المعنى استظهر منها الدلالة على بقاء اللطف في ذلك
بعد الغيبة وتحقيق الرد عن الباطل الهداية الى الحق من الامام فيها اذا انقضى ياد الله الذي

كلامه في الجاهلية

كلامه في الجاهلية
ايضا

كلامه في الجاهلية
وايضا

كلامه في الجاهلية
وايضا

كل ما في هذا الكتاب

او نقصان وتحرير لوسيان وبنافهم بعضهم انما هي مستند الشيخ وموافقه يكون فحتم
 التمتع ليس كذلك وقد اوردنا ما مستقصا في كتاب المناهج من زاد ما وقف عليها هناك
 وذكر الاستناد الشرعي في الاحتجاج بما يستعمل في المرحصول الرد والارشاد قبل الانفا
 والا كانت خلاف المطلوب هو كما ترى نعم الامارة الى ما في ذلك في تقرير اقول المذكور
 وقد صرح في بعضها بان الناس يفتنونه بالامام في غيبته كما يفتنونه بالشمس في سحرها
 السحاب في شفاها الاستاد طاب ثراه من ذلك ان المرحصول والهداية منه بالاسباب الخفية دون
 الظواهر فانها متغيرة بالاضرة ومقال لا ينافي ذلك تضمن بعضها الاطلاق بالتحقق فانه من
 الاستناد الى السبب اجاب عن لا يرد على صلاحه اللطف من جهة ثبوت الحجة في زمن الغيبة
 بان وقوع الاجماع فيها وشمولها للكل في الحكم الواحد غير مقطوع به لا نقض لا باقيرين على
 ان الرد عن الباطل لا يستلزم رفع الحجة اذ مع الرد والاستنباء يحصل التخصيص بالوجه الحكم
 والاختصاص في العمل بخلاف ما لو انفعوا على الباطل وكل ذلك عندك منظوريه من جوه
 شتى وايضا اغراض عنها اولى واخرى فلنخرج الى الكلام فيما سبق عن سلف فليعلم ان
 المتحصل من عبارات لغوم والتميم بعد تسليمها هو ان الواجب على الله تعالى او على الامام
 انما هو الارشاد والهداية الى الحق بايقاف طريق والفاية بين مثل الحق على وجه يمكن الوصول
 به اليه لا نفس الايضاح ولو بالقهر عليه وانه مع الاختلاف الذي لا يؤهل الى الاتفاق والائتلاف
 وعدم حصول رد وارشاد من الامام يرضخ الخلاف يعلم وجود دليل على الحق فضل
 عند بعضهم على وجه لا يعد فيه واجبا اخر وان كانا امكن في حق بعضهم وان كثرت
 الخطاء على هذا الوجه عند الاختلاف ووقع ذلك ايضا على قولهم في مسائل لا تتحقق بين
 الاسلاف والاختلاف استمر في بعضها مدة منطلولة في الحضور والغيبة وفي حد ما تقتضيه
 فذلك ممكن ايضا في حد لا زمنة في حق كل من في الغيبة لا سيما اذا قل ووجد الحق في مكان
 من الحق وسبقه لا مانع من ذلك عندنا في حق غيره لانام ولا يتما في فروع الاحكام التي
 ليست بمنتهى الايمان والاسلام فلا يمنع فيها ذلك لا بحسب العقل ولا الشرع وانما هو من
 الغاية كما سبق وعلى هذا فاذا كان خطأ العلماء في حد لا زمان متيقنا ومستغنيين
 البيان لما علم من اجماعهم في حكمه لا دليل يرضخ ان يركن اليه وعلى حاله دليل على ان
 يعتمد عليه ذلك بان يكون جامعا للشرائط الحجة خاليا من معاصدها وهو اولى من غير

مقدوح فيه بالشد وذو غير قبل الاجتماع تح لا يكون اجاعهم حجة وكذلك اذا اخبر عند
ذلك ولم يعلم خلافة فلا يكون الاجتماع الواقع في حد الاعضاء حجة مطلقا وربما يترى بالاجماع
المركب على تقدير حجة واحدة او ببنائه على ما يخفى فيه عدم حجة هذا القسم من الاجتماع اصلا او لثبوت
في امره ولو علم استناده الى ما يعين والعالم به فالعبر في بدليله لانه نفسه ان كان موجبا للعلم
بنفسه وباعتبار انحصار الدليل الخاص والعام فيه كان الحجة هو والابن على الخلاف المعروف في
الظنون فان قلنا ان ما ذكرنا ان كان ممكنا في نفسه فهو فرض غير واقع بل غير ممكن الوقوع من
جهة اخرى ذلك لانه يجب ان يكون للعوام الذين هم موجودون دائما وفرضهم واقعا فيما
جهلوا حكمه تقليد من كان من العلماء الاحياء على ظاهر الحد الذي وشه رتبا الاجتهاد والفقوى على
للوصول الى الحق على الحقيقة ولان قضية اللطف جوهر عالم وعلماء في زمان لقضية ينظر
هم من الشيعة كما ذهب لية جماعة منهم فيحفظهم ايضا كالأوبعضا ما ذكر فيكون الوجه في
اعتبار الاجتماع جميع من كان في العصر حصول الامن من ذلك مضافا الى تسبعا ده مع كثرة
وبلوفهم المرتبة العليا والدرجة القصوى في العلم والعمل فلنا الاريب عندنا في جواز تقليد
العوام لكل من العلماء الذين شأنهم ما وصفناه من المسائل القطعية المتينة على دليل قطعي
لا يختلف عن الحكم الواقع قطعاً وان خالف فيه جميع من القائلين بالوجه المذكور كما سبق لا يتم
ما ذكرنا على قولهم كتمت مع ذلك قد ثبت مع احتمال الخطأ كل من العلماء لعدم عصمتهم ومع شدة
اختلافهم واختلاف فتاوى بعضهم وبما له عند هؤلاء ما عرفت وبهذا يبطل جميع ما ذكرنا
وان ثبت على مفا لزم منع من التقليد جواز الرجوع العلماء للعلماء اجاعهم فلا بد من اتيان
حجة على الوجه المذكور ولا يكفي فيه مجرد الاحتياج اليه ولا استماع النعم من التقليد الذي هو
امثلاً حياجا اليه وانهم تفعا كما لا يخفى فلينبذ جميع ذلك فانه صعب مستصعب على غير
اهل شمة كيف كان فهذا الوجه لو لم كان احسن الطرق واعظمها فائدة وبه يتحقق كمال
التيان بين طريق الخاصة والعامة ويظهر في كل زمان في الحضور والغيب وجه ما صرح به جماعة
متامان الاجتماع العامة هو اجتماع الخاصة وانهم هم الباد بهذا الاصطلاح والاصل في
النسبة والحكم انه حجة قاطعة عند الفريقين في كل عصر اذا صدق من علماء الحق بقول مطلق
وكذا وجه ما غراه العامة لينا من الاجتماع ليس حجة عندنا اي من حيث انه اجتماع هو الحق
عندنا كما سبق ذلك لان الاستناد الى طريقه التابعة والشوعية الثقافية والتسامح

ارباب

الارباب

يتمنى ان من قوله جري في الشريعة يجري على طريقة العامة ايضا الا انه على طريقنا ينبغي ان نشأ
 الى النبي والامام وعلى طريقهم يعتبر الاول خاصة ويعتبر بالامام كل من رؤسا المذاهب
 بالتسوية الى انبائهم ولا يكون الاجماع من ادلة الشريعة بل على الاول خاصة وعلى طريقة
 العلم بقول من قوله حجة بينه وجملة يجري على طريقهم ايضا في من النبي ويا في حجة في من
 رؤساء المذاهب بقول مطلق هو في نفسه يدخل في السنة عندنا وعندهم في بعض الصو
 ولا يستقيم في اخرى لا يماند كما مر الى طريقة سطا لاجتماع العلماء على الظن في الحكم
 الواقعي والظاهرية حادثة يجري ايضا على طريقهم الا ان الخطأ عندنا يتحقق باعتبار
 قول الامام كما يتحقق باعتبار مخالفة سائر الادلة وعندهم لا يتحقق ذلك بل بخالفته
 سائر الادلة المتبعة عندهم لحصول القطع بالحكم والظن به ايضا ويعتبر ايضا عندهم
 اقوال رؤساء المذاهب للاتباع والمقلدة وغيرهم ايضا مع الاتفاق ومع ذلك لا يتحقق
 شيء لما ذكرنا اكثر في اجماع علماء عصرنا خاصة لا يماند وجدوا ما الاستناد الى قاعدة
 اللطف فيحقق فيه اثما ويعتبر منه حينئذ اتفاق علماء الحق الذين لم قول معلوم وهو حجة
 عنده معظم العامة باعتبار تفسيره لا يماند في حجة وعند الخاصة باعتبار وجود الحجته
 الغصص المانع من خطاها ومن بقاءهم عليه فيتوقف حجة ذاتها على وجوده دائما وهن
 خواص من سبب الامامية الاثنى عشرية دون سائر الفرق لاسلاميتها وبذلك يتقوى هذا
 الوجه ايضا ويثبت في حجة ذكره الشيخ من حصر طريق حجة الاجماع في ذلك مضافا الى ما
 تقدم ويا في سائر الوجوه ومع هذا كله فهذا الوجه فاسد عندك قطعاً لوجوه علة
 من العقل النقل لا ينعى المقام ذكرها واشهرها وفي الوجه الاول وقبله الى بعضها و
 لقد جاد المرضى حيث رجع عنه وحكم بخلافه وصرح في موضع من لثاني بما يؤكد ايضا
 فانه ذكرنا ولا ان امير المؤمنين كان من قبض الله بنيه صلى الله عليه الى في حال غيبته
 ومداراة ومذاقعة الاستيلاء من استبد بالامر عليه لغيرك واتة لما افضى الامر اليه
 بفضل ليه من الوجه الذي استحقه وطال الكلام في ذلك وبين ان لثمة لم تفارقه ولو
 يجد منها بذا في حال من الاحوال ولم يتمكن من تتبع احكام القوم وكان يقول لفضائله
 قد سألوه بما اذا حكم فقال احكموا بما كنتم تحكمون حتى يكون للناس على جماعة او ائمة
 كما تاتى خطابي واورد غير ذلك من كلامه ثم قال فان قيل فاذا كان عليه السلام لا يغير

رجال
 اجمال
 كلام المرضى
 الشافعي

يصل اليك بعد تغذ والوصول الى ما هو الواجب الاصل وان الاختلاف في الفتوى والعمل من
شدة الفتوى الوريح وطريقة الاوليا لا الكمال وتركه بدعوى الوصول الى احكام الشريعة
المتطهرة باسمها كما انزلها الله تعالى غيبة الامام الذي هو المخصوص بهذه الغيبة
الكبرى المترتبة على العظمى ليس الا من الجهل والجاهل وضعف الديانة والفتوى انه لا فرق بين
حضور الامام وغيبته في جوار كمانه بعض الاحكام بخوف وتقية او غير ذلك من الحكم والمسا
وان انحصر الطريق في بيانه وان الاحكام الشرعية التي هي بنى التكليف والواقع والظاهر الذي
هو الواقع في فتوى قد تختلف في زمان لا في زمانه بخلاف الاحوال الزمنية وقد نشأ الاختلاف
فيها كثيرا من جهة علم ما يقع من ذلك بين اصحابهم او بامرهم في العلم والاستنباط بما يتصل به
واما الاختلاف بذلك اصول العقائد لا لا يعنى فيها احد من اولي العقل والبصر في غيبة
النظر وان هذه هي التي يجب دائما حفظها وحمايتها ونصب الدليل عليها بحيث يتمكن كل فاضل
للحق من الوصول اليها ولا يلتبس بغيرها ولا يصحبل اهلها واما ما عداها فبالحكم والحكم والعلم
الذي لا طريق لنا الى معرفة ما كما هي ان الامام الذي هو قوام الارضين والسموات يظهر
الاخانات والخيرات والتعداد ولا يقوم مقامه غير ذلك لا يجب عليه ان يطلع مع الخوف
والغيبه ويعلق نفسه في التهلكة اذ لم يمكنه الله سبحانه ولم يقصم منها لبيان حكم من لا
الاصلي لا يرفع من فروعهما يقوم بغيرهما مقامهما عند العجز عن العلم بهما والعل يقتضاهما ولا
سيما اذا كانا بحيث لا يتفق الحاجة اليهما اصلا او يتفق نادرا جدا وانه لا يجب عليه ان يكتب
كتابا جامع لجميع الاحكام خاليا من شوائب الاجال الاجسام ويليقي بين وليائه الكلام كيلا
يضلوا ولا يزلوا ولا يخلطوا الى زمان ظهوره عليه السلام بين الانام ولذلك لم يصنع
في غيبته الصغرى خال وجود سفاهة ولا بعد ما مع صدق خوفه من على نفسه وعلى غيره
وقد ما يفرض عنه قطعاً ولم يفعل ايضا سائر الامور ولا الجبة قبله مع عظم الحاجة اليه بلا
ريبه ولا يلزم ايضا ان كلما راي حدا منهم وقع من غير تقصير في خطاء او شبهة فيهم
معظلة ان يظهر بنفسه بينهم الى او يرسل اليه والجماع غير يقوم بانجام الحجج وادله
اخر ذلك من يقوم في ذلك مقامه يحل محله حتى يكره له دائما ترى ليدلونها راشدا
وغيرا يميننا ودينا بلا فتره ومنه ذلك لنقطع امر استغناء وقت الغيبة الكبرى ولم يرد
فما ذكرنا من اختلاف في هذه المدة للخطا والذم مع كون دواعيه متواليه متواصلة ولا سيما في ما

به بلوى لشيعة وكثيرا لاختلاف فيه بين علمائهم في الاعضاء الطويلة وما تجتازها الخ اليه
 فان الغيبة لم يتجج اليه قبله كسئلة منهم لانهم من المجلس جميعه بعد غيبته مع انها ارجح
 اليه وهي مسئلة واحدة معطلة لم يظهر بيان ثابت منه عليه لسلامها اصلا فغيرها بذلك
 اولي مما وجد في قصه الخيرية الخضر المعروفة من حكمها فلم يثبت على وجهه من غير ما يتجج منها
 انما اتفقت بعد مضي ما يزيد على ربع قرن من الغيبة ولم يصدر فيها بيان المسئلة من
 بقصد الارشاد ولهذا لية لعمامة الشيعة على الوجه المطلوب من غير قرب منها مسئلة صلوات
 الجمعة في الغيبة او حال عدم استيلاء الائمة وهي مذكورة في تلك القصه ايضا والحاصل ان
 حرمان الخواص فضلا عن غيرهم من فوائد ارشاد الامام وتعليم ما يخفى عنهم من علوم لا
 يعجز رتبة وهذا مولينا المقدس لا ريب في الذي لم يسمع الدهر في الورع والتقوى والفهد
 والفضل بمثله قال العلامة المجلسي طاب ثراه في البحار في لم اسمع بمثله في المتقدمين المتأخرين
 رفع الله مقامه اعلاليتين قد اشهر عن حديث روينا للقاء ثم وسؤال عن بعض القضا
 ومع ذلك لا يتجدد في كثير المسائل الا انه من كثرة اخياطه استشكا اليه ما يفتقر الى القاطن الى
 وعلى هذا جرى كثير كثير من المتورعين لا فاضل فكيف خال غيرهم وهذا القرائن الذي في ايدي
 وهو احد الثقلين وعليه مدار الدين وقبب تلاوة الحمد وسورة من في الصلوة التي هي في
 الاعمال وقد بقي بعد التنبه على تغيره ونقصه كما هو من هب كثير من القدر ما والناظرين
 دللت عليه لاجبا والكثرة فكيف خال غيره وهذه التي ذكرنا كلها مبينة على حكم وصحها
 ودواعي ودواعي وتحقق جميع ذلك مفضلا موكولا الى كتاب المناهج من زاد مع اليه في
 الله سبحانه لانما على ما يرفع في ليدته واقتضى يمكن ان يقال في المقام هو ان العلماء
 ان كان خال ظهور الامام واستيلائه لا يجوز لهم في غير القطعيات التي علم فيها الحكم الواضح
 ان يعملوا بما هو الا ان في ايديهم ويتمسكوا في استنباط الاحكام بما هو المتعارف لديهم الا
 في حال عدم استيلائه او غيبته اذا اجتهدوا في كل عصر بحسب ما يمكن في الظاهر
 واستفغروا وسعهم في تتبع الادلة والاصالة اليهم على اختلاف احوالهم ولم يالوا في تكا في معاش
 النظر بحسب مقدورهم واستغادهم وانتهى مكرهم الى حكم من احكامهم واستقر ايادهم عليه
 بلا اصرار فسادا وما عليهم ليس عليهم ان يتبعوا اتفاقا في الارض وسما في السماوات واليه
 فاذا علموا ان اناهم وعلموا بقتلهم على حكم فلا محالة يكون ذلك هو الحق المطلوب منهم في

هذا الكلام في غيبة
 الامام

المتابعين لهم طعنا سواء كان في نفس الامر هو الحكم الواقعي الاول والثاني المتسم بالطامعي والحق
 كان باطلا لا يجوز ان يلبس ضد الماسوخ الا تمت عليهم اسلم العلم وما قرروا من المقتضى الاحكامي
 مؤدية اليه وما وقعوا الاخلال بين اصحابهم لم يوجب على الله تعالى نصب دليل على الحق
 المطلوب منهم بحيث يمكن لهم الوصول اليه تمييزا من غيرهم فاذا وقف على طه والامام وازلت
 من يوثق بقوله وجب على الله يمكنهم من ذلك وجب على الامام القيام بحسبنا المكنى في حق
 الاثر تكتليفهم بها الاطربى لم يلم الى معرفة مع عدم تقصيرهم منهم ومن بعضهم في ذلك لان
 ذلك ما باعبار تقصيرهم جميعا في الاجتهاد والطلب لقروض خلافا وباعبار تقصيرهم
 اعانوا الامام وتكليفهم وغيرهما بما يتوقف لقائه والانتفاع بعلمه عليه فيلزم اشتراكهم في محرم
 ولا يخرجهم من صفة التخرج عن عرض الجهل بربطها او مركبا ولا يستماع شهادة لحوال الامام به
 لكنهما من لوازمه فيلزم ان يحكم بفسقهم طعنا وهو يقتضي زفانج جميع الاحكام المترتبة
 على التهم بما يتعلق بالامانة والقنوع الحكم والولاية والزوايا والتهمة وغيرها ويجري
 ذلك في خطاب سائر الامم عليه السلام ايضا بل الامر بالنسبة اليهم اعظم اشتراكا
 اليه سابقا ويجري ايضا بالنسبة الى ما فات من سائر الامم لا سيما من انهم انصروا
 فانها بما ذكره شرع سواء بل هي عند التحقيق ولي بايجاب نصب الامام من باب اللطف ونفس
 تعليم الاحكام الشرعية التي يمكن زفانجها بالكلية عندهم كما صرحوا بالعلم بما اذا علموا
 اني حال فنادوا خارجها فطعنا وهذا كله ضروري بالاطلاق والنقص في الفتاوى على العمل
 المستمر قاضية باسرها بخلافه ويلزم ايضا ان يتشاي ولو الاقنار واهل العز والبطان
 بالخوف وغيره كالامام في جميع ما ذكر وهو ايضا بين الفتاى الا تكليف بالاطيان ومجرب
 امكان اقدار الله للماخروج صدق عنده على الاطاعة والافتقار الى الامام لا يكفي في الحكم
 بتقصيرهم تكليفه بالطريق الذي عرفه فان التكليف منوط بالاشياء القائمة المحققة
 بلا تذكير لا بما ثبت في علم الله وقدرته على سبيل القرض والتقدير وعلى هذا فيض اصل
 الثواب العقاب ايضا اذا ثبت ما ذكره لم ان يقال بانه يجوز اخلاف التكليف بخلاف
 الاحوال والافئنة فيلزم للبناء على ما قلنا كما لا يخفى قد تقدم عن المتفرض في الثاني لما يدل
 به وصرح الشيخ في الاستنباط ومواضع من لعدة بما يقتضيه ذلك مع انه هو عدة القائلين
 بالوجوب كورض ذلك ما ذكره في قول الاستنباط خيرا اذ لم يكن العمل بواحد من الطرفين

لا يثبت التكليف
 بالاطاعة
 في غير هذه
 الامور

لا بعد طرح الامر جلا لئلا يصادفها وبعد لنا ويل بينهما كان العالم ايضا خيرا في العمل بها لما
 من جهة التسليم ولا يكون العالمان بهما على هذا الوجه ذا اختلاف وعمل كل واحد منهما على
 ما على عليه لا مخطئا ولا متجاوزا حد الصواب ذروى عنهم عليهم السلام انهم قالوا اذا ورد
 عليكم حديثا ولا تجدون ما ترجون به احدهما على الاخر بما ذكرناه كنتم محترين في العمل ثم قلله
 بتعطيل خرافات في الوجه لحد بعشر من ذلك ما ذكره في المدة عند الكلام في جواز العمل بها
 الاخذ فقال فان قيل هذا القول يؤدي الى ان يكون الحق في جهتين مختلفتين في العلم وغير
 مختلفين في المعلوم من حال ائمتهم وشيوخهم خلاف ذلك قبل المعلوم من ذلك لا يكون الحق
 في جهتهم وجه من خالفهم في الاعتقاد فاما ان يكون الحق في جهتين اذا كان لك صاد
 من خبرين مختلفين فقد بينا العلوم خلافا الذي يكسب من ذلك ايضا ان من
 يمنع من العمل بغير الواحد يقول ان منهنا اخبار كثيرة لا ترجع بعضها على بعض ولا يثبت
 فيها غير خبر فلوان ثبت في كل واحد منهما العمل بواحد من الخبرين يكونان مختلفين
 وقولها حق وعلى مذهب هذا العالم كيف يدعى ان العلوم خلاف ذلك ايضا انه قد روي
 عن الصادق عليه السلام انه سئل عن خلاف في خطبة في المواقيت فغير ذلك فقال عليه السلام انما
 خالفهم في تركه لا تنكارا لاختلافهم ثم اضاف لاختلاف الى انه امرهم به فولا ان ذلك كان
 جائزا لما جاز ذلك منه ثم ذكر الشيخ بعد ذلك ما تقدم عنه في الوجه الاول الى ان قال
 ان العمل بهذه الاخبار كان جائزا لما جاز ذلك وكان يكون من عمل بغيره عندنا صحيح يكون
 مخالفه مخطئا مرتكبا للبيح يستحق التفتيق بذلك وفي تركه ذلك والعقل غلب ليل
 على جواز العمل بما علموا به من الاخبار قال فان تجاسر تجاسر الى ان يقول كل مسئلة ما اختلفوا
 فيه عليه ليل فاطع ومن خالفه مخطي سويل ومنه يفسد الطائفة باجمعها ويضل الشيعي
 المتقدمين كلهم فانه لا يمكن ان يدعى على احد ما تقدمه في جميع احكام الشرع ومن بلغ الى
 هذا الحد لا يحسن بكامله ويحب للعاقل عنه بالتكوت وان امتنع من تفتيقه ثم نصليها
 فلا يمكنه الا ان العمل بما علموا به كان حسنا جائزا وخاصة على اصولنا ان كل خطأ وقع كبير
 فلا يمكن ان يقال خطاهم كان صغيرا فأنه مخطي على دينه ليل المغفرة فلاجل ذلك لم يقطعوا
 المودة وتروا النفس في النصيل انه في ذكر في الباب شيئا الرضا هي ذكر مخرج بنو
 القول بالفرق عندهم بين اصول العقائد وفروعها وما عليه ليل فاطم غير الواحد من

كلام في العلم

قال في ذلك

الحاكم في مقام الرد على المخالفين لما بين بحجة خبايا الأخاد فان قيل فما قولكم في المواضع الثابتة التي يقطع على أنها لا تواتر اتصل بهم باحكام الشريعة اليس كان يجب عليهم القول من التسل والتعال ليس هنا كطريق يعلمون باحكام الشريعة فيلزم له اذ فرضت المسئلة في الموضوع المذكور في الاستؤل فلا حظا بنا عن ذلك جوابا بان احدهما انه لا يجب عليهم القول منهم وينبغي ان يكون متمسكين بحكم العقل الى ان يقطع عندهم باحكام الشريعة فيجب عليهم العمل به ثم ذكر الجواب الثاني ولم يشترط ما يقتضو بطلان الاول وقال في بحث الاجتهادات ما يصح تغييره في نفسه حتى لا يحسن الى القبح ومن الخطر الى الاباحة فلا خلاف بين هل العلم انه كان يجوز ان تختلف المصلحة في الاقوال يكون حسنا من يد يكون فيها من غير وما يتبع من يد في حال اجتهاد يحسن في حال اخرى ويختلف ذلك بحسب اختلاف احوالهم وبحسب اجتهادهم الا ان مع تجوز ذلك في العقل هل ثبت ذلك في الشريعة ام لا ثم نقل الاقوال في مسئلة النصويب والخطئة وقال والذي اذم عليه وهو من جميع شيوينا المتكلمين المتغدين والمنافرين هو الذي اخذوا سبينا المتقضي اليه كان يدع شيوخنا ابو عبد الله ان الحق في واحد ان عليه ليل امن خالفه كما فاسفاهم قال واعلم ان الاصل في هذه المسئلة القولان في العلم باخبارا والاحالات كما طريقة التواتر وظواهر القرآن فلا خلاف بين هل العلم ان الحق فيما هو معلوم من ذلك وانما اختلفوا لما ملون جذرين لاصلين فيما ذكرناه وقد دللنا على بطلان العلم بالبيان من خبر الواحد الذي يختص الخالف بروايته واذا ثبت لك ذلك على ان الحق في الجملة التي فيها الظاهر الحق واقعا على ما اخبره من القول بالاجابة والخلفه المرفقة من جهة الخاصة فلا ينقض ذلك لان غرضنا في هذا المكان ان نبين ان الحق في الجملة التي فيها الطائفة الحققة دون الجملة التي خالفوها وان كان حكمنا يختص بالطائفة والاختلافات بينهما الحكم الذي هو كلام عليه باب الكلام في الاجابة فلا نشا بين القولين انتهى لا يخفى في هذه العبارات ان النشأ بما ذكرناه والمنافات لما ذكره في الاجماع وما هي في ذلك ما ظهر منه نفسه فضلا عن شأ العلماء واصحاب الامم من شدة الاختلاف والاضطراب في الاحكام وكذا ما صرح به في كلامه على حجة اخبار الاخاد المرفقة من طرفنا وانما الاصحاب من جهة الحق والائمة عليهم السلام يرجعون اليها ويقولون عليها عند الاختلاف ويعلمون المحضوب بها ويعترف بخصومتهم من ذلك مع عدم وجود الفرائض الموجبة للعلم وصريح ايضا كما صرح به عند ان جاءهم من طرف ذلك

الحاكم في مقام الرد على المخالفين لما بين بحجة خبايا الأخاد فان قيل فما قولكم في المواضع الثابتة التي يقطع على أنها لا تواتر اتصل بهم باحكام الشريعة اليس كان يجب عليهم القول من التسل والتعال ليس هنا كطريق يعلمون باحكام الشريعة فيلزم له اذ فرضت المسئلة في الموضوع المذكور في الاستؤل فلا حظا بنا عن ذلك جوابا بان احدهما انه لا يجب عليهم القول منهم وينبغي ان يكون متمسكين بحكم العقل الى ان يقطع عندهم باحكام الشريعة فيجب عليهم العمل به ثم ذكر الجواب الثاني ولم يشترط ما يقتضو بطلان الاول وقال في بحث الاجتهادات ما يصح تغييره في نفسه حتى لا يحسن الى القبح ومن الخطر الى الاباحة فلا خلاف بين هل العلم انه كان يجوز ان تختلف المصلحة في الاقوال يكون حسنا من يد يكون فيها من غير وما يتبع من يد في حال اجتهاد يحسن في حال اخرى ويختلف ذلك بحسب اختلاف احوالهم وبحسب اجتهادهم الا ان مع تجوز ذلك في العقل هل ثبت ذلك في الشريعة ام لا ثم نقل الاقوال في مسئلة النصويب والخطئة وقال والذي اذم عليه وهو من جميع شيوينا المتكلمين المتغدين والمنافرين هو الذي اخذوا سبينا المتقضي اليه كان يدع شيوخنا ابو عبد الله ان الحق في واحد ان عليه ليل امن خالفه كما فاسفاهم قال واعلم ان الاصل في هذه المسئلة القولان في العلم باخبارا والاحالات كما طريقة التواتر وظواهر القرآن فلا خلاف بين هل العلم ان الحق فيما هو معلوم من ذلك وانما اختلفوا لما ملون جذرين لاصلين فيما ذكرناه وقد دللنا على بطلان العلم بالبيان من خبر الواحد الذي يختص الخالف بروايته واذا ثبت لك ذلك على ان الحق في الجملة التي فيها الظاهر الحق واقعا على ما اخبره من القول بالاجابة والخلفه المرفقة من جهة الخاصة فلا ينقض ذلك لان غرضنا في هذا المكان ان نبين ان الحق في الجملة التي فيها الطائفة الحققة دون الجملة التي خالفوها وان كان حكمنا يختص بالطائفة والاختلافات بينهما الحكم الذي هو كلام عليه باب الكلام في الاجابة فلا نشا بين القولين انتهى لا يخفى في هذه العبارات ان النشأ بما ذكرناه والمنافات لما ذكره في الاجماع وما هي في ذلك ما ظهر منه نفسه فضلا عن شأ العلماء واصحاب الامم من شدة الاختلاف والاضطراب في الاحكام وكذا ما صرح به في كلامه على حجة اخبار الاخاد المرفقة من طرفنا وانما الاصحاب من جهة الحق والائمة عليهم السلام يرجعون اليها ويقولون عليها عند الاختلاف ويعلمون المحضوب بها ويعترف بخصومتهم من ذلك مع عدم وجود الفرائض الموجبة للعلم وصريح ايضا كما صرح به عند ان جاءهم من طرف ذلك

بخبر قطعية لا شكا على قول العاصم ووجه الاشتباه بانك هو ان على طريقتين كان في
 المسئلة دليل موجب للعلم عند فهو الخبر والا فلعبة بقول جمهور النسب للخبر سواء وجد
 قولان يعلم حقيقة أحدهما لا يبينه لوجود جمهور النسب للخبر غيرهما ووجه ما يعلم انحصار الحكم
 فيهما وكون أحدهما قول الامام وقول الله تعالى وقول نبينا من قبل ذلك اذ فرق بين قولين اوهين
 في ذلك وان لم يصرح به وكذلك الكلام في كثير من قولين والوجهين كما تقدم الاشارة اليه
 المرتضى في بعض مسائله فلا يوجد عنده موضع يتجوز فيه خبر الواحد لا سيما عند الاختلاف و
 انضباط الاقوال فان كفى في البيان خبر الواحد الغير موجب للعلم الكافي به مطرد وكذا ينظر في الآ
 فلا كذلك فالاجماع على جحيد خبر الواحد قوي ليل على ما قلنا وقد حكى لك غيره من العلماء
 كل حكى كما ياتي فصل في الاجماع المنقول عن ابن طاوس قال العلامة المجلسي في الجلد الاول من
 البخاريان على اصحاب الائمة على اخبار الاخذ بالثقة لا يقيد العلم في عصادهم منواتر بالخبر يمكن
 انكاره انتهى في تحقيق ذلك يطلب من محله وقد تفقوا العامون باخبار الاخذ بالثقة لهما مطر
 ومع معارضه عن كتاب نحوه على ان ذلك ثابت مع احتمال كذبها وصدورها وانما وثقنا
 في الوجه السادس عن المرتضى في الذخيرة ان عمل الائمة بموجب خبر لا جله لا يكون ليل على خبر
 عند من جوز العمل بخبر الواحد لانهم اذا انصفوا ذلك جازان يجمعوا عليه ان لم يكن صحيحا
 في الاصل كما انهم يجوزون يجمعوا على شيء من طريق الاجتهاد عندهم وان لم يكن طريق لك
 العلم وايضا على الذريعة العدة والتهامة وجملة من العامة نحو ذلك او قريب منه تقدم
 ايضا في اول الزمان لاجل من كلما انهم في ذلك ومن العجبان الشيخ مع ما ذكره في موضع
 من العدة بانه قد يعلم كذب الخبر بان يكون لو كان صحيحا لوجب قيام الخبر به على المكلفين وبعضهم
 فاذا لم يقيم به الخبر على انه باطل قال العلامة في ذلك ان الله تعالى لا يجوز ان يكلف عبدا فضلا
 ولا ينجح علمهم في معرفة فاذا صح لك وكان ذلك الفعل مما طريقه العلم لا العمل وما علم بالدليل
 انه فما يجب ان يعلم المكلف ان كان طريقه العمل فيجب ورؤا الخبر به على وجه يعلم خبره ان الميعين
 من جهة المكلفين فامنع من وروده فاذا لم يكن ذلك خالدا علم بطلان الله ان يكون ههنا
 طريق اخر يعلم به خبره ما تضمنه ذلك الخبر فيستغنى بذلك الطريق عن الخبر لا يقطع على كذب
 ولذلك تقول ان الخبر اذا صاحبت لا تقوم به الخبر فام قول الامام في ذلك مقامه اذا اوجب
 العلم وصفا الخبر به قوله دون الخبر العلامة في ذلك ان ما تضمنه الخبر اذا كان من باب الدين

لا والله المجلسي

مطلب الحكماء في الأصول
الاصولية

مصطلح المكلف فلا بد ان يكون المكلف طريقا الى العلم به فان كان خاصا من طريق العقل والادب
ذكرناه من قول الامام لانه اذا لم يكن احدهما ذى الى ان لا يكون للمكلف طريق يعلم به
له وذلك لا يجوز انتهى لا يخفى فيه من المناقاة لما ذكر في اجزاء الاحاد وكما من مثلها في
كلما نعلم لتعلقها بالعام لكونه من مزال الاما ثم اتى الشيخ في العدة والمتن في الذريعة
الفاضلين وغيرهم من المحققين تصحوا بان يجوز ان يسمع الله المكلف العام دون الخاص
هو معلوم يشهد به ضرورة الوجوه وان يجب عليه طلبه البحث عنه في الاصول وان
حمل العام عليه ولا اعتد ظاهرا الى ان يقف على الخاص صرح المتصو غير بانه يعلم بالعام
اذا لم يجد المخصص وردوا على من قال ان الخاص لا يجب ان يسمع الله الخاص معروض
بضرب من الضرب عن سماع العام وبطلوا ذلك بانفاق الجميع على جواز سماع العام المخصوص
بدليل العقل وان لم يستدل بالمطابق على خصوصه لم يفت بعد على مخصصه لم يكن غيا عن
البيان والنظر بظهوره وصرح العلامة والراى باجماعهم على جواز ذلك في المخصوص
بالعقل وان لم يخطر ذلك المخصص باللسان مع وصرح الشيخ وغيره بان الراى العام اذا
جمله على بعض ما نناوله ولم يظهر ذلك لعلمه بقصد التخصيص لضرورة لضرب من الاستدلال
وجب التمسك بظاهر العمود وان جاز ان يكون في الاصول ما لا جمل عليه قد قوى للايضاح
فيما اذا ادعى الراى العام لعمد بقرينه ومن اعلم ان حكم اجزاء الاحاد حكم سائر الادلة
الجدل لذل القاطع على حجتها وان لم يكن موجبة للعلم وحكم دالة العام حكم سائر الادلة
الظاهرة التي يحتمل ان لا تكون مواد اقفا ولا يتابع ما اشتهر واستبان من تمامها لا
وقد خص ولم يشتر ذلك في سائر الظواهر فبعد ان اصفها حيث بحث عنها ولم يتكشف
لخلافتها ودرجايهم كالمجامعة منهم انه انما يجوزنا ذكر في العام حيث يمكن الماطب من معرفة
الخاص الرجوع الى الاصول ودليل العقل والتحقيق ان ذلك انما هو في الخطاب الخاص على بعض
الوجوه وانما يسمع جميع المكلفين كان كل منهم ما مور بالبحث والنظر في وقف على الخاص
علم به والافيا العام فلا يعتبر التمكن من معرفته مطلقا ومثل ذلك الخطاب الخاص الذي علم
الخطاب الماطب بان لا كلاما عاما وخصوصا وظاهرا ومورا ولا يحكمها ومتشابهها وان قد
ينصرف الى سبعة وجوه وسبعين وكذلك اذا علم الماطب ذلك في الجملة من تتبع مكالمة
ومحاورات بحيث صلح من الامور القطعية بل الضرورية كما في ما نحن فيه فان ذلك لا يبي

ارتفاع الاغراء بالجمل عنه وعدم القطع بما هو الظاهر له وان وجب عليه العمل به مع عدم ظهور
 خلافة ومن فاقم الاخبار واستقصاها ونظر اليها بعين البصيرة واخذها بيد غير خبيثة
 وامعن الفكر في سائر الادلة العقلية والنقلية والشواهد الجذائية ولم يشرب في قلبه تقليد
 ما دار على السنة الظاهرية او شاع في كتب الاصولية وال اخبارية لم يرتب فيما ذكرنا وان كان
 صعبا مستصعبا على غير هلهل بيان جميع ذلك مفصلا موكولا الى محله فذاتنا في الوجه
 جملة مما يتعلق به وعلى ما قلنا فالحق الذي يجب على الله تعالى هذه المكلفات ان يدلل الاجماع
 عليه هو ما اقتضته الادلة الظاهرة التي يمكن للعلماء وبنائهم صلا الذوات بها اذ كانا بحسب
 اذ منتهى واحوالهم فعل هذا لا يستكشف من نفس اجماعهم في كل عصر الا الحكم الظاهري الذي
 هو مناط التكليف بالنسبة لهم واقعا لا قضاء للذليل الفاطح له ولو بساطط وهو ايضا
 قول الامام بالنسبة الى من لا طريق له الى غير من جهة الادلة الوصلية التي ثبت النقل او
 العقل اذ نه اذن النبي صلى الله عليه واله تبع الامم التي تعالوا في العمل بها فلو سئل عنه لافقه
 به عموما او خصوصا بلا يقينه ملحجة اليه ولا غير هذا بل على انه الحكم الذي انزل الله تعالى
 في علمه وادنه ان لم يكن مطلوبا بخصوصه الاصل حيث خالفوا في الاولي المحظوظ
 في الجماعة وغيرها ونظيره يجوز المجتهد تقليد مجتهد آخر فيما لا يقينه من ظن خطأ وعله
 بحيث لا يوجب الحكم بمنع اجتهاده وفساده فالحكم بالخطأ من حيث الخصوص لا يقتضي الحكم
 به من حيث العموم فالحكم الامام ايضا ما ذكر صحيح سائغ كما هو ظاهر واقع وهو ايضا مقتضى
 الله وغيره مما فيه تبيان كل شيء فان من جملة ما فيه هو الحق لفظي لواقع الذي يتهدى اليه
 الحكم الظاهري فالحكم بكونه خطأ اذا خالف الواقع الا في ليل لا يجزم مخالفة وتخطئة و
 اصابته لا لكونه باطلا دائما وكذا باهكما بغيرها انزل الله ليكون كفا واضحا لا اعتدال
 اصلا ولا ثياب عليه من حيث هو مطلقا ومثل ذلك جار في الموضوعات والحكمات التي هي
 والائمة وتوابعهم المنصوبين من قبلهم كما هو جار في حق سائر الناس حتى في الشرائط التي
 كطهارة الماء في الطهارة وغيرها مع انه يتوقف على الطهارة ونحوها اعظم لطاغات البنية
 وفي قتل النفوس المشهود عليها بالزور وانما مع انه اذا كان بغير الحق فهو اعظم المعاصي
 العقلية والشرعية ويجري نحو ذلك ايضا في حق سائر الناس معرفة اللغات التي يتوقف
 عليها تفسير كتاب السنة وما ورد في الاحكام الشرعية وغيرها مع ان كثرة الاساليب

بغير ما يستلزمه
 علماء العصر

الاجماع والاجماع بعد الاختلاف وتحقق الاجماع في المظالم بحسب اختلاف الاحوال والادب
 واختلاف حكم الله تعالى في وقعا ورضا العصور بخلاف ذلك ويلزم ايضا عدم اختصاص الحكم الذي
 تقدم بصورة اجماعهم على الحكم بل في انهم نظر المجتهد في حق واستطاع طريق عليه لا اليك
 قد علم من نفسه بل في العلم والافتقار الى ان صافرضه لا جهاد ولا اعتماد على اوقضية
 استخرج مع ذلك ومعنى طلب النظر ونهجهما اقتضاء العقل والشرع الى ان لم يبق
 عنده في القوس نزاع ولا في المذهب مطمع فخرج ان يحكم بان هذا هو الحق والحق المطلوب منه
 والله قول الاما وحكم في حق خاصه لا في حق غير من المجتهدين المعاصرين له والمناظرين
 كما هو شأن الادلة والمقلد ايضا ان يحكموا بذلك في حق انفسهم ذاعلموا من انفسهم انهم
 لم يقصروا في العمل بشرائط التقليد اصلا او متى استظهر المجتهد ومقلده ما ذكره
 يستيقنوه حكم بان حكمهم ظاهرنا واصلوا اليه ثانيا في الواقع فقد يكون حكمهم خلاف ذلك
 لاحتمال تقصيرهم في شيء مما ذكر في نفس الامر هو ليس عندنا ويوجب تخفيفا لتكليفه
 الجمل به موجبا للرفع الائم وتغير الحكم فيلزم ان يكونوا مخطئين ايضا لذلك وان اصابوا
 الحكم الواقعي الاول على سبيل الاتفاق ويحوز الله سبحانه ذاعلم منهم ذلك ان يعاقبه عليه
 وعلى اثاره الرجع اليه ومن هنا يمكن ان يقال بلزوا البشاعه على احد من المتأخرين
 حصول العلم بما ذكرنا والاكتفاء بالظن وزوال لتقصير حصوله فليست بذلك وهذا جاد
 في صورة اجماع علماء العصر باجمهم ايضا فلا يجوز لاحد ان يحكم على سبيل القطع باصانهم
 الحكم المطلوب منهم بالتكليف الاول والثاني الامع العلم بما ذكر في شأنهم فان اخصص بعضهم
 اخص الحكم به وكذلك اذا اخص بعض الاحكام لم يتجاوز منه الى غيره وجب الجمع ظاهرنا كلا
 منهم مجتهد كان او مقلدا مستقلا بتكليف نفسه ويجب على الله سبحانه بتكليفه من الوصول الى
 كلف به ومع عدم تقصير منه مستوفى لحملاته من عقاب عليه لا فرق في ذلك بين الواحد والجميع
 والاكثر ولا بين عصر مضور والعصور واسيلا وسائر الافضاء ولا بين القادع والاشياء
 المنفصلين على حكم واحد ونعده ولا بين جود الناحية لم في عصرهم او في غير عهد ولا بين
 كثرة علماء العصر المنفصلين على حكم الى ان يتجاوز واحد العصر القديمة الى ان لا يتجاوزوا
 اطلاق ما يحقق به مستح الاجماع والجمع وتزعم من ذلك الى ان يخص عالم الوقت في واحدات
 الجميع فيها فلا شئ سواء والعبرة بما ذكرنا ودعوى جوب عضهم كلا او بعضا من انفسهم

والخطأ في معرفة الأحكام في كل عصر مطلقا وفيها اتحاد ودينار ومن ههنا مع عدم وجوب
 موجب القطع به حكم لا يستند إلى تخير وتخويز رجوع الغوام مع عدم تقصير إلى كل من العلماء أو
 افضلهم أو اودعهم ولحد كمال واكثر ان تفق عند اختلاف مناهج ومع كونهم من المسائل
 القطعية التي لا يكون الخوف فيها الا بالاعتدال والارتياب ولذلك تجوز ايضا القليل للتحقق في المشهور
 ونادى الكثير فيها على الباطل اما حديث لا يجتمع ائمة على الخطأ ونحوه فقد تقدم الكلام
 اجازة في سند ومقتضى وليس هو مبنية الوجه المذكور عند لفظين به يكفي في صدق كون كذا
 او خواصه ايضا من الذين تفقوا على الأحكام الواقعية المودعة عند ثابتين على الحق الطائفة
 من الجاد اصلا والذوات واما الكلام في شان غيرهم والحق انه لا يجب على الله وعلى الحق
 المنصوب من قبله الانضباط الدليل على الحكم المطلوب منهم بالفعل اذا تحقق ذلك ولكنهم
 ضلوا عنه بتقصير وتعذر منهم فقد اتوا فيه من قبل انفسهم فلا يجب ردهم وايضا لم يلحق
 فها ولا اجراء الحكم المطلوب عليهم كرها الا مع تمكن الحق بنفسه ومع اتباعه من ذلك وتكرار
 له من قبله وهو لا يجب عليه سبحانه وتعالى ان يابل يتبع الحكم والصلاح كما قرر في محله ويجري هذا
 في جميع ازمته التكليف بما بعد زمان الفترة او الغيبة وغيرهما الا يختلف مقتضى اللطف كونه
 على الله تعالى في شئ منها فكل ما لم يتحقق في بعضها اكر من الفترة لا يجب تحقيره في شئ منها وكل ما
 وجب في بعضها وجب في كل منها واما ما دللت عليه جملة من الاخبار والخ كرها في مقدمته
 الناهج من مدح علماء زمن الغيبة واتباعهم فزهد الشاء عليهم واطمأنهم والحكم بعدم
 خلو الزمان دائما او غالبا منهم وعدم ارقام غيبته الامام عنهم فلا يضر تخير عند بها
 المقام والقضى لا ينفاد منها بقاء الفرقة لتاجية وعدم اقرارهم بوجود علمائهم فمكبر
 بعوامهم الى ظهور امامهم وعدم ضلالتهم باسرها عن الحق الذي لا يحصى عنه على
 حال في جميع الازمان وذلك بما غاض فيه لنقل الوجودان وشواهد لفظ العرفان واما
 ما ورد من كذا في الاخبار في شان الامام فوالله فيخص ما يتعلق منها بالتكليف الرجعي الى
 امور غيره واحواله بحال ظهوره واستيلائه واما في حال غيبته وانقضاءه وعدم
 استيلائه فيظهر منه الشئ بعد الشئ والامر بالطرق الظاهرة والخفية بحسب اقتضائه
 الحكم والمصالح المكنونة التي لا يعلمها غيره ولا تنبأ لها ضابطه يرجع اليها ويحكم بمقتضاها
 واكثر ما يتحقق للامام العاشر بحول الله فرجه من الغيضة الهداية والناية فيما يتعلق بالشرعية

كل من في الزمان في
 فكل من في الزمان في
 فكل من في الزمان في
 فكل من في الزمان في

بالنسبة إلى من غاب عنهم من الشيعة إنما هو فيما يخاف منه بيضه لاسلام ولذا يجب تحليل
 الارسل عند شرف شريعة سابقة على الاضطرار ورواية عليه السلام يظهر بعد تحليل
 القديس اطلال وجوده وكذا في سائر اصول العقائد ولا يستقام مسئلة الامانة عند عرض
 شبهة هيضية او في الفرع عند عموم البلوى وشدة الحاجة لوكيدة المختص او في ظهور الشا
 الشريعة المنورة وعامة الشيعة المطهرة التي هي عمدة ما بقي في زمن الغيبة من آثار الفراع الطاهر
 كما لا يخفى على اولي البصائر الزاهرة وفي حفظ الطريقة المعروفة المستمرة في حمايتها من الاندثار
 والاضلال بالكلية ومن ثم ترى الشيعة الامامية دائما في التزايد والكثرة على مكيه كان
 يتفق في الامم الماضية عند الفترة وقد ارتفع بينهم في زمن الغيبة اكثر العقائد الشيعة و
 المذهب لفائدة المبتدعة مع انها كانت شائعة سابقا بين الشيعة منتشرة بين جملتهم
 حين قد كان بمراي وسمع منهم حفظ الشريعة صلوات الله عليهم وليس هذا من خواص هذه
 الشريعة اقرها المطهرة الباهرة ومن بركات خلق الفترة الطاهرة حيث حرروا حضوره و
 بقيه ونصروا قرب الله ظهوره ودينه وانما ما ورد في تفسير قوله تعالى لو لا دفع الله للناس
 الاية من انما وردت في الشيعة فان الله تعالى يدفع من يصلح منهم عن يصلح منهم ولو اجعوا
 على ترك الصلوة لهلكوا ويدفع من يزكي منهم عن لا يزكي منهم ولو اجعوا على ترك الزكاة
 لهلكوا ويدفع من يخرج منهم عن لا يخرج ولو اجعوا على ترك الحج لهلكوا فبعض حجة وجهته
 فيما نحن فيه انما يدل على عدم تركهم جميعا لما علموا وجوبه كان من اصول الشريعة المعلومة
 الا انما انقض الله بهلاكهم وبن هذا من جملة ما ينقض الاحكام الخيرية وحكمهم بما هم مقدرون
 فيه بالضرورة والاضطرار بما نالوا به عليك علمنا انه لا يستكشف على وجه العلم والقطع من
 مجرد الاجماع الواقع في كل عصر وجود مدرك شرعي معتبر في حق المجتمعين فضلا عما يعتبر في حق
 غيرهم فكيف يستكشف من الحكم الواقع الا في الذي نزل به روح القدس من علم النبي الوصفي
 توارثه الاوصياء واحدا بعد واحد وكتبنا الجامة غيرهما من الكتب المودعة عندهم وطورا
 بالعمل بالحكم بخصوصه عند ظهورهم ولهم وبمكتهم ولا يخلو منه شيء من الخوارق من
 المحدث وما دونها وما فوقها ولا يختلف باختلاف لانها من تقاوت الاعضاء وانشا
 من اختلاف اجزائهم وروايتهم من ادعى لك كما هو مقتضى بعض ما سبق من عباراتهم كان
 مجموعها مبينا ولا فلان لم يجرط بقية العلماء سلفا وخلقنا في كل عصر على ضبط كل ما وضع

اهله عليه سواء فلو اكرموا مع انه لو كان جامعهم جهة كان من قوى الادلة واوضحها وكان في
 ان يقتضوا بشانه اكثر من غيره ولا سيما في زينة القبة بعد بعد العهد من الامم عليهم السلام
 وكان عليه من لا يقصر في تحصيله بحسب المكان ولو بالاعلام كل منهم من في عصره ما
 في نظره وان لا يعدوا عنه مع قطعنا الى المتشبهت بالطرق الفنية الى الاستدلال بها الا عند
 الضرورة وانسدادا بالعلم بالكتابة ومن المعلوم انهم لو اعتكفوا بشانه ضبطا وتحصيل الزم
 يخرج من الاجماعيات الا ما دون السائل فان معظم الاختلافات ما اتفق في زينة مشرفة واما
 في العصر الواحد فالباقي اتفاق اهله على كثير من المسائل وهذا كما قد تكون كل منهم من الوصل
 الى ما وصل اليه الاخر ما يعتد بشانه فاذا بنوا على عرض كل منهم ما عند على صاحب تحصيل الوصل
 والاجماع بحسب سهم زاد على ما هو الواقع وان كنت في ريب من ذلك فانظر الى الحاذقنا
 هذا وما قبله مما علمت خالته ثم ارجع البصر الى ما حكاه الاصحاب من الاقوال التي عليها اعتكف
 مذا ومعرفة الاجماع والخلاف لتقف على حقيقة ما قلنا بلا تكلف اعتكف انسان وتحرر لو حاول
 احدا ان يضبط اجاميات كل عصر على ما هو المتعارف بينهم وتوقف على اجاميات من انقضت
 كثير جدا وهذا كان في سقوطها عن الاعتناء والتجسس مطلقا مضافا الى ما يتناه من جوشي
 ثم انه على هذا الوجه ان غلب اتفاق علماء العصر باسرها على حكمها علم بجزء من وقوعه بعد
 انتشارهم وتفرقتهم عن اشياء جميعهم وتعدوا العلم باحوال واحمال رجوع بعضهم الى اشياء
 خفي من الامام مخفون غير متبين لغيره من فتاويه المنقولة عنه ولا من كتابه مستعكفون
 او مستحيل في المسائل النظرية التي اشترها اليها سابقا وقد بينا ذلك من قبل فصار ان
 اقتصر على من ظهر منه قوى في المسئلة واعتبر قوله وانفاق المنقود منه لم يكثر اذا لم
 يتبين من غيره خلافه فهذا يؤدي الى الحكم بطلان كثير من الخلافات والاقوال الخاطئة في
 اصول المسائل فروعها التي لم يظهر فيها الاقوال فنقلنا في بيانها في زينة فصار طولها
 هذا ظاهر الفساد ومخالفة لما جرت عليه طريقة الاصحاب التي هي الى الاعتقاد وقد تقدم
 عن الشهيد الثاني ما يشهد بذلك بل بما ينظم منه جواز مخالفة المتأخرين قبله فيما
 استعمله المذهب استقرت الطريقة منذ متطاولة اذا قام عنده الدليل على خلافه و
 ان لم يقف على موافقه له عامل به وقد صرح بانه اتفق لهم مثل ذلك كثيرا وتقدم صريح
 في هذا الوجه لنا الذي خالف فيه اخرج جميع الاصطلاحات نفسها عن اشرافنا بعضنا ذلك

وربما يوجد نظائره للعلامة في المنهج المذكور وغيرهما وكما ياتي في الإجماع المتقول ولا
 جدوى في طال ذلك الكلام في ذلك وقد اذعن واستبان من وجوه كثيرة من هذا الوجه بالبرهان
 وبقي هنا ايرادان راجعان في كلام الشيخ والمحقق غيرهما رأينا الاعراض عن كرها اولى اخرى
 وربما تعرف مما ذكرنا كما لا يخفى من وجوه الإجماع هو انك لا تبينه الا ان استكشف اي
 الامام ليس من جهة قاعدة اللطف بل من جهة دلالة التميز الناشئة من الامساك عن اليكز
 على اصناف الجمعين فيما اتفقوا عليه ذلك لان تقرير المعصومة كقوله وفعله فاذا كانت
 الشبهة بما يري من الامام الغائب ومسمع يسمع ويلفاهم ويلفونه وان كانوا لا يعرفونه كان
 راعيا لهم معروضا عليه عالم منكشف لادبها وعلومهم تمكنا من نكار باطلهم على العلم جاهلهم
 فتح يكون عدم رده عليهم وما اتفقوا عليه تركه للتكيز تقرير العلم على هذا الوجه يتوقف على
 قاعدة اللطف ان توقف على المعصية وذلك لان انكار المنكر والتعني عنه كنهيلهم الوجه
 الامر به واجب على كل احد فاذا اتفق قول وفعل مما يتعلق بالدين لم يصح انكاره عن شيخه
 بما وجب عليه لعصمته مع قطع النظر عن ما منه كان ذلك تقريره راجح على كونه معروضا
 منكروا لان الظاهر من السكوت عن مثل ذلك هو الرضا بوقوعه من صدقته غير متوقف
 منه في الحرم والباطل هذا الوجه هو الاستناد الى الالة التقرير قد غراه الاستناد الى الالة
 الشريف طاب ثراه الى بعض المتأخرين احتمل ايضا كلام في الصالح في الكافي واستظهر منه
 الوجه الثالث وقد تقدم كلامه في التفسير فلا يخفى وقد تقدم ايضا عن الشريف في
 نسبتها الى مشايخنا المتقدمين بناء على ظاهر كلامه قد تمسك الاستناد الى شيده بان
 تقرير المعصومة في فعل الواحد فكيف بالجمع الكثير والجم الغفير قال ولا يمنع منه الغيبة لعدم
 بالحال التمكن من الرد فانه وان غاب عنا الامة بين ظهرنا نراه ونلناه ويلفانا وان
 كما لا يخفى بعينه يعرفوا ويرعانا ويطلع على احوالنا ونعرض علينا عائلنا وقال ايضا ولا يلزم
 ذلك وجوب الانكار مع الاختلاف لوجوده من المحقق لا وجوبه في بيان لعصا الجوز لا كفاية في
 الحق لا وجوب الانكار على المنسوبة بالمعصية حال الظهور لا نهائيا بل لو انحصر الوجه في
 الحق كحديث عرض العمل في نسخة اخرى لا يكفي في وجوب الانكار والاطلاع على الاستبنا
 الخفية كعرض الاعمال هو واضح دلالة على المراد وقال ايضا ان هذا الوجه مبتنى على وجوب
 التبيين مع العلم دون لظن لو خص بالامام لا يلزم من وجوب هذا لانه غاد في اللطف

في هذا الوجه
 انما هو
 في هذا الوجه
 انما هو

في هذا الوجه
 انما هو
 في هذا الوجه
 انما هو

بما ذكره في تقرير الوجه

كما لا يخفى

هذا المضي ما ذكره في تقرير هذا الوجه تشييد ولعل الوجه الخارج الاجماع على هذا الوجه من
 السنة وكذا على الوجه السابق مع كون منشأ جرح هو التقرير الذي عد من فساد السنة
 هو كونه هنا منوطاً بالاتفاق ومعلوم بان النظر لا يستنبط الا بالاشارة والبيان بخلاف
 الغير المتعارف الذي هو من السنة وان شأنا في البحث وكيف كان فهذا الوجه لا يرد عند
 ايضاً كما سبق بما سبق فيه وفيه اقبله وفكره هنا بما هو واحد هنا ان دلالة الغير على الوجهين الذين
 اشترى اليهما دلالة ظهورها بالاطمئنان وتوقف على وجوده وفي الانكار وعلى من صدر منه
 المنكر بعدم استناده الى ما لا ينبغي الانكار معه بقاءه واقعا على ما هو عليه عدم رجوعه قبل
 الانكار وعدم تقدم الانكار خصوصاً او عمومياً قبل الفتوى الاجماع وعدم حصول الاثبات
 بالنسبة الى احد من الجمعين لو خفياً وعدم تقيته وخوف في ذلك ولا علم بان من صدر منه
 او الفعل يعلم منه وفساده وينكرهما او انه مصر عليه على ان حال حصوله في كذا فيما يخرج
 غير معلوم بل معلوم العدم ولا سيما بعض ذلك بالنسبة الى بعضهم وبيان ذلك مفصلاً فيما
 الى تطويل من غنى عنه بما مضى ما سيدين فكيف ينبغي عليه مسئلة الاجماع ويتكبر
 ما ذكرنا ان من الحجج القطعية على الاحكام الواضحة بل قواها واجلاها ثانياً ان التقرير حجة
 قطعية او ظنية مظهر سواء تعلق بما صدر من واحد او اكثر متفقاً على تصويب تخطئه او لا
 فيه كما هو الثاني في القول والفعل ايضاً اذ هي جملة اقسام السنة وحكمها واحد التحجج وحيث
 فيلزم على ما ذكر في تقرير الوجه المذكور تقرير العلماء عند اختلافهم على المناقض على انه
 الحكم الواقعي الكلي لا يلزم به التزام خفاء خلافهم قول الخطي منهم على الامام دائماً بخلاف اجماعهم
 فانه يمنع خفاءه عليه مظهر واستظهاره كون خطأ الخطي منهم حجة عن تفسير منه مع وضوح الحجج
 عليه ولذا سكنت الامام عنه ولا يمكن ذلك في حق الجميع وان شئت لكان في استغراق الواسع
 ظاهراً والبناء على الترتيبين لا من حيث بسبب خلاف في احوال المخلفين يلزم ايضاً ان لا يفرق
 بين كون الخطي عند الاختلاف اكثر من الجمعيين عند الاجماع على حكم في احد الاعضاء او متبايناً
 لهم او اقل فيجوز على كل من الاجماع والاختلاف حكمه مظهر من دون فرق بين الصور كل ذلك
 ظاهر الفساده وما تقدم عن الاستئناس لا كفاية عند اختلاف بانكار الحق فبعد فرض وجود
 الحق دائماً بين المخلفين انما يجدى مع علم الخطي بكون الحق متحققاً او وجود الدليل العلم على
 حقيقته ما بدون ذلك كما هو الفرض فلا ولذا اعتبرنا في تبين الامام والرسول في قبله

اقترانه بمجرد ذلك على صدقه كما تقدم في الوجه الثاني على ان المختلفين قد لا ينفق بعضهم
 على قول بعض ائمتنا حكم كل ما ادعى له من غير وجه حديث لذلك لا خلاف على سبيل الاتفاق
 وعلى غير المختلفين من بما يقف من هو الحق واقصا على قول الخطي من دون عكس وبما لا يحتمل
 واحدا بناء على امكان ذلك كما هو الظاهر فكيف يمكن ما ذكر مع انه يلزم ان يكون بافكار
 الامام حال الاتفاق والاختلاف ان لم يقف عليه الخطي وفي ذلك فشا الوجه المذكور كما
 هو ظاهر لما ان الامام في الغيبة المستندة للشيعة الحنف والفقهاء ليس اعظم قدرا واكثر
 خبرا واشد تكليفا واعظم نفعا من النبي سائر الائمة صلوات الله عليهم في خصوص هذا لا في
 التقرير فيها ان لم تكن اضعفت الحق فليست اظهر في القوي ولا اثرها اكثر واجل من كل واحد
 ان لم يبعد من احد منهم على اختلاف احوالهم انكار منكره على غير وجه ما هو المتعارف المعروف
 عنهم ولم يخرج احد بتقريرهم الا اذا وقع على هذا الوجه لم يعبا بما ذكر في تقرير الوجه المذكور
 فان اوجب على امام العصر الظهور والفاء التحج والظهار الجيزة او سال من يتوعد ذلك على
 حكم واحد يمكن اختلافه باختلاف احوال الكفيتين وجعل ظهروا ذلك الحكم بما ذكره من ظهور
 الامام بنفسه فلا بد ان يوجب على الله سبحانه تمكينه من هذا لذلك فهو بحيث يمكن نفسه
 او يرسله من ملاقاته كل متكبر في الطرف الا من الفاء التحج عليه ودع عنه مع علم بالظلمة
 ان الحق اليه ذلك حيث لم يوجد من يقوم به غيره ولم يكن المنكر معلوما له بحيث لا يتحقق
 التحج عليه اذا اوجب على الله ذلك لما ذكره ان يوجب ايضا ان لا يوجب على الامام القيام به
 الامكان من الامور العظام الكثرة المعلومة التي لا تحصى فلو اظهرها او مضاهيا ولا يستلزم
 مفاسد ما لها واختلافا فلزم القدر في امارة الامام وعظمته حيث لم يتم بذلك في هذه
 البارحة علمه وحكمته حيث لم يوجب عليه ولم يمكن منه في ذلك خروج من الدين وبما يتوهم ان
 سائر الامور التي هي من طائفة كرامة الحد بالقتل والرحمة والقطع الجلاء فاما ما بالبرائة والفاء
 والنص في امور الناس المتكبر من قاهم بخلاف الظهور والظهار والاعلام بعض الخوض ببعض
 الاحكام ولو مع الاعجاز فانه يمكن بلا خوف مع انتفاء ما ذكر ولا يخفى ما فيه فان اجراء كثيرة من
 الحدود يمكن بسهولة مع عدم معرفته ولا اعجاز يملك على صدقه او امانة يرتب عليه خوف
 عظيم مانع من الامام على المعاصي بحيث لا يقاس بالخوف من ظهوره الذي جعله جامعة
 من الامصاب من سبب لا بداع من المعاصي الخاصة في غيبة ربنا وهو انه اكثر ما قد

مشاور

من الحق الخاصل في حضوره للعلم بكانه فيه لاني غيبته هو وان كان غاسدا من جوتي
الا انه على حال ما ذكرناه اكثر فائدة واجل لما لم يصل اليك وجوبه على الامام كما ينبغي على
الله فعله بل في ساطنة مباشرة مع عظم قدره فلا يجب ان يضل احد مما هو المبحوث عنه
المقام وقد تقدم في الوجه الثالث في اول السطر انما يقصدنا ذكرنا منا خلافا لما عاين
قلنا ان لا باب الخلف التجر عليه لم نل منافع معلومة في حال ظهورهم فاكتمل ما يطهر منها صحتها
وكان تقريرهم حجة اذا وقع فاهو المتعارف للفرق في ظاهره واما هو صلاواته فطعية فاما الخضر
فوانك في غيبته الى وان ظهوره لزم ان يكون حجة تقريره بخبره ايضا فانها وان كان على خلاف
ما هو المتعارف قلنا ما فات من المنافع حال ظهورها بعد استيلائهم وبقية بقية غيبته
اولى بما كان يحصل فاما ما يتعلق باذداد الشبهة مدليهم فلو انهم حصلوا مع غيبته لكانت
غيبته حضورا ولم يجب تمكينه من الظهور وانما غيبته من حيث هو صلاواته هو فاسد قطعا
فلا يكون للتقرير طريق اخر غير ما ذكرناه واما المعلومة اقوى شامدا على ذلك كما لا يخفى
ان لا نكارا لباطلهم بل وجب مع عدم تقصير احد منهم صلا في الطلب لنظره وانما العلم ما في
عن ائمة عليهم السلام في طرف مقرة الاحكام المقررة لها اذ في العمل بها مطلقات وان
ادى الى مخالفة الاحكام الاولى فلا بد من اثبات ذلك مع ان صورة التقصير في من وجب
تبعها من ثبوت الفرق بين الجمع المنفقي الرابع في عصر احد وشلهم واكثر منهم اضعافا عظيما
في كثر حق يتبع ان يجمع بالغير بالتسنية الى احدهما دون الاخر كما تراه في احد ذلك مع ما بينا
من عدم الاكتفاء بمجرد انكارنا لما لا يخفى ان وجب ايضا مع عدم تقصير بعضهم ولو ا
منهم من لم يزم مع ما سبوا في حكم التقرير في حق كل واحد اذ عرف من نفسه ان تقصير
الجميع ايضا بحيث لو علموا وبعضهم بما وجب عليهم في الطلب لنظره لا ذكروا الحق ولا وجه لوجه
الانكار ولا سيما مع تعدد الفتوى بالباطل الا اذا تعدينا واجرينا ملزما لا لغير المقرب التامين
المنكر في حق الامام مع خوفه واستناده وحرمان الناس من فوائد متكررة وتقصير واستيلاء
وهذا كما لا يقول به احد من الامامية في ذلك فاشامد بهم بالضرر ووزم يعلم انه على
هذا الوجه سابقه لاية في مجموعهم والنتيجة للجميع ان اضطرر بكلام الشيخ في ذلك لا
عدم الخلاف المتقدم ولا الاخر كما هو ظاهر فلا يخفى اللطف لانكاره وجوب خلافه عا
فانما لا يخفى في قولنا لافاء بينهم بعد اجتماعهم على خلافه لا جند ولا حج كما توهمه من بعض
المتأخرين

المفادون لثاوي الحجج الخالفه المنزوعة اوجها لهما اعتباد الاول لا الثاني وثانيها عكس ذلك
ويظهر من الاستناد الشريف لثاويها ما دليل الى اعتنا الثاني وقد علمه بانه لا جد
للحجة الخالفه مع فرض انفاهم على خلافها وهو جيد اذا كانت غير صالحه للحجة باعتبار وجودها
هو أقوى منها وهو الذي وقع عليه الاتفاق ما اذا كانت مستعملة لشرائط الحجج وفضل عنها
العلماء في حد الاعتناء بها في قطعنا في هذا بينهم ورد اجماعهم والاعتناء عليهم ولا يقدح
همهم لما اذا الكلام بالنسبة اليهم وبالنسبة الى غيرهم بقدر العلم بحقيقة مرهم وقد تقدم
كلام الاصحاب بالتمهيد بذلك فلا حظ وقد صدق من جملة من اخرجوا المناخر من المعاصرين
في هذا الوجهين غير ما ذكرنا يعرف فساد هذا بما يتبين من رادها وقف عليها في كتبهم وقد
في الوجه الثاني عن بعضهم في الكلام في الاقوال المجهولة لقائلنا له دخل في المقام وقال السيد
المحدث الجاردي في كتاب الطهارة من شرح التهذيب ما لفظه لقد سمعت من شيخنا صاحب
التفسير الموسوي والفقيرين ان من جملة الفوائد التي فصل اليها من مولانا صاحب الزمان
في هذه الاعتناء هو ان علماء الشيعة اذا ارادوا الاجماع على حكم من الاحكام فكانوا على
خطا اظهر لهم ولا حتى يصير المسئلة بينهم في معرض الخلاف فيحصل الجحاشه لثاوي من العلماء
على الاقدام على الخلاف وهذه الاقوال التي لا يعرف لها فائل من الاصحاب لعلمه هو القائل
انتهى قال الشيخ الهادي في المحل الثاني لقد اشددت عناية مناخرى لاصحاب تفسير آل
بالترتيب الحكمي الفصل الاثني عشر في اضبوا الكلام فيه ولعل السبب ذلك ان جملة القائل
واسمه مع العلم بكونه من علماء الطائفة فوجب على مقتضى قواعدنا مزيد الاعتناء بقوله زيادة
على ما اذا كان معروفا انتهى فذكر الفاضل الخوافي انه وهو الاستعانة على الاطلاق ان القائل
بانه يجب على الامام ان يظهر القول بخلاف ما اجمعوا عليه لو كان باطلا لم يوجبوا اظهار ذلك
بحيث يعرف الناس بنفسه بل يقولون ثم يكتفى ان يظهر القول ان لم يعلم العلماء انه لا مام قال
فعلى هذا الفرق ظاهر بين ان يكون خالفها والخلاف على تقدير وجوبه بعنوان انه قول خفي
ان لم يعلم انه المعصوم وبين ان يكون خلاف مدلوله عليه بالروايات الموجودة في حاديث
اصحابنا قال ولا يخفى انه على هذا لا يبعد القول ايضا بان قول لفظية العلوم الشافعية
يكفي في ظهور الخلاف وتبعه الفاضل الجلي في الجار في بعض ما ذكره وذكر غيرهما ايضا غير
ذلك ويعلم بان في الجمع مما بيناه الخامس من وجوه الاجماع هو احد الوجهين المشاهير

كلام الشيخ في بيان وجوب الاعتناء بالثاني

كلام الشيخ في بيان وجوب الاعتناء بالثاني

كلام الشيخ في بيان وجوب الاعتناء بالثاني

كلام الشيخ في بيان وجوب الاعتناء بالثاني

أخيراً لا ينبغي باستكشاف أي كلام في الحكم الوصلي الذي هو علم من الواقع لا في الظاهري
 الذي هو واقع ثانوي مرجع هذا إلى تصويب الجهد مُقلد في العمل بما أدى إليه نظره وحده
 منه غيره بعد استفراف الوضع واستجماع الشرائط بحيث يظهر لك لنفسه المقلد به بطلان
 المعبرة المتبينة في محله وهذا مما لا ريب فيه لا سيما في حق نفسه لا أنه لا يخص بصنوا لا تفق
 بل يجري في حق كل واحد مع تحقق ما ذكره وبما يختلف الحكم فيه في حق المقلدين إذا خلفت
 أحوالهم في ذلك ولا يصح للاجماع إذا من الأدلة الشرعية بحيث يكون تحججه على الجهد بل الذين
 يؤد نظريتهم إلى ما حكم به الجمهور ذلك تحججه التقليد عليهم وأحوالهم تقتضي الجمع بين
 أو اختلاف التكليف باختلاف أقدارهم ونفقاتهم فأن علموا أنهم لو وقفوا على ما وقف
 عليه الجمهور لحكموا بما حكموا به كان عندك من الأدلة الشرعية كذا **السادس** من وجوب
 الاجماع ان يستكشف عادة وجوب الجحجحة العلمية الفاطمية للعدل الموافقة لظاهر الرأي الجحجحة
 من اتفاق العلماء الثقات لإثبات الأعلام على حكم من الأحكام وذلك لأن علماءنا الأذكياء
 الأتقياء أرباب الفتوى القديسين والنقوس المكوّنة بالآذلين جهدهم معظم همهم في
 تحصيل العلوم الدينية ومعرفة الأحكام الشرعية النصفين بالآثر أو زناه في مقتضى
 المناهج القروية من الفضائل العلمية العلمية المروية والمروية إذا اتفقوا حكم يحصل الظن بوجه
 على دليله وأصابته لم يذكر ولا سيما إذا كان من العلماء العاملين بالأدلة العلمية لفظية
 غيرها أو من القداماء المتصدين غالباً على النصوص المروية عن أمم الهدى فانه قاضون في
 منزلة الأخبا النقول باللفظ أو المعنى ولذلك كان لأصحابنا يستكون بما يجد في شأني
 الشيخ أبي الحسن على بن بابويه عند دعوا النصوص لحسن ظنهم به من فتواه كروايتهم على نقل
 الشهيد في الذكرى حكى بعضهم عن الشيخ أبي علي بن الشيخ أيضاً أنه قال أين جميع من أئمة
 يجد طريقه فيها ويقول عليه في مسائل لا يجد النص عليها التقدير أمانته وموضع من الذين
 العلم وهذا الجاد في غير من لقد ما أو سائر العلماء أيضاً على اختلاف أحوالهم في ذلك وقوة
 ولذلك قال الشهيد أيضاً إن فتاوى علمائنا نزل منزلة روايتهم وأطلق لك استظهرت
 حجة الشهرة وقوى جماعة لا يعلم لهم مخالفتهم إلى عدلهم تمنع من الإفحام على تقوية علم
 وأحوال وقوفهم على دليل لم ينظروا به ولقوة الظن في جانب الشهرة وإن لم تكن في الروايات
 الفتوى بل لو كانت الرواية على خلافها إذا علم طائفتهم عليها وأدبوا قول كلاماً عند

لا يجوز أن يكون
 العلم من غير
 العلم

العلم من غير العلم
 العلم من غير العلم

كل واحد منهم ليست صفة قائمة بالمجموع من جهة الاجتماع تمنع اى نظما لا قطعاً لان ذلك
 من لوازم العضوية لا العدل لانه وان كانت بمنزلة الملكة من الاقسام على الفتوى غير علم اى فتوا
 بغير علم لم يصح الاجتهاد والتقدم هو ان يستند الى دليل معتبر عند المفتي قطعي او ظني
 ولا سيما اذا كانت بالمشهرة والفتوى من اثنائهم وغيرهم مخرج بان علمه بالظن غالباً
 وبناء فقهه عليه فكيف يدعى ان عدالة تمنع من الفتوى غير علم ويراد به حصول القطع
 اليقين بذلك لم وغيرهم ممن وقع على فناء ويم ومن هنا يتبين ان ندفاع ما اوردته عليه
 الاستناد للشرع طاب ثراه من ان بين تعليمه تداعياً لان الوجه الاول يقتضيه العلم والثاني
 صحيح في الظن وجهه تداعيه ظاهرهما يتبين من وجوه شتى ولو قيل ان الظن الحاصل من الاول
 اضعف من الحاصل من الثاني لاستناده الى العدل الموجود في كل منهم من غير الاخطاء الا
 اجتماع والشهرة بخلاف الثاني لكان أولى اذا اعتبر التقدم والاجتماع كما هو مقتضى قول كلامه
 فلم يفتى الظن بذلك وبلوغه حداً منه يعتد به لاحد العلم كما هو ظاهر مع جميع لك فتوارد
 الدليلين المتخالفين من جهة العلانية والظنية على طلب احد غير منكر بل اكثر من ان يحصى
 ولا سيما اننا ذكرنا الثاني على سبيل التمثيل في التدافع بين الوجهين مدفوع قطعاً بالاعتكاف
 والاول والعقد في الاستدعاء بغير المقام وان كان الثاني مقوياً له ايضا كما ذكرنا شهيداً
 غيره مما سبق في شهادتها ذكرنا كما لا يخفى فاذا وجد فقيه اخر موافقاً لذلك الغرض في الحكم وهو
 مثله واعلم منه وافق وودون لو حظنا بانياً قوى الظن بوجود الدليل على ذلك الحكم واجتبا
 وصحته وهكذا كلما انضم معه مثله وما لا وشابهه زاد قوة قطعاً الى ان يصل الى حد
 القطع واليقين لوقوف على اتفاق الجميع او الجم الغفير الموجب لتقائهم لذلك فان توارد
 الظنون قد يورث العلم كما هو لسان في الخبر اشارة الى الذي صله خبراً ولاخاداً لولا لا ينفرد
 كل منها العلم بالانفراد ويحصل بهذا ذلك بسبب الاجتماع والاعتضاذ ومثل ذلك يحصل
 من اتفاق كثير من القضاة والاطباء وسائر ارباب الصنائع والفنون كل فيما يتعلق
 هم حداثاً في معرفة فانه يحصل من اجتماع الموجودين منهم او كثير منهم العلم بالاعتضاذ بالضرورة
 ان كانوا فاضلاً فخره او كثره من اخبره اولى بذلك لما عرفت في شان علمائنا ولما انتبهت عليهم
 واستبان منهم من شدة الاختلاف في الاصول والفروع بين اقطارهم واطوارهم اذ كلما
 وطرق استنباطها وكثرة تجددهم في النظر فيها واجاز كثير منهم له عند الفتوى ان يدعى

في كتاب
 في بيان
 في بيان
 في بيان

فان ذكرنا
 في بيان
 في بيان
 في بيان

الى التكرير مرة بعد اخرى ووجه الاختلاف في فتاوى بعضهم في كونه المستند بل في كتاب واحد
 لاجل ذلك وندرة وجود خبر ضعيف ناد في شيء من المسائل الاولية فاما في اعتناء كثير منهم عند
 العمل الايمان بوجوب العلم واليقين في منع جماعة منهم العوام من تقليد علمائهم في الاحكام فضلا عن
 انفسهم وقرب عهد قدامائهم بايمانهم وخطابهم الاخمين للاحكام عنهم وعرضها على العلم
 الاخبار والاثار في حال الباقية منهم وكوهم الوسايط بيننا وبينهم فاذا رايوا هؤلاء متفقين
 على حكم يحصل القطع بانه حكم الله المأخوذ من الحجج صلوات الله عليهم والمستنبط من سائر الدلائل
 القطعية الموافقة لرايهم وانه ما دغا هم الى الاجتماع مع كثرة ما بينهم من الاختلاف في النزاع او في
 الحكم ودليل من الظهور والاخلاء بحيث لم يقبل الا بآيات الخفاء فجمع هذا الوجه ما يحصل
 بالحدس لصائب الذهن لثاقب من القطع بما ذكره وجود الدليل على الحاشية للشبهات
 وهو حجة كالمفصلة للثنا والادلة الموجبة للعمل بالعلم لما عاقدت فتوى لك بوجودها
 او اكثر على الحكم ونقل الجماعة عليه من تقدم وانما غيره ذلك من الشواهد والمؤيد لا
 وهذا الوجه هو طريق مشايخنا المعاصرين ومن قاديهم وعزاه الاستدلال بجماعة من
 محققنا الآخرين وقال انه قوي متين وربما يظهر من بعضهم كالاستدلال بهذا الطريق
 يستكشف الوقوف على الجهة الواصلة اليهم من الحجج لا مطلق المستند لقاطع للعند ولعل
 ذلك ليصبح ما ذكر في الاجتماع يقول مطلق بل الخصيص بطريق دون اخر من ان حجته
 باعتبار كسفه عن قول المعصومان وجود الكاشف وعنفوا في الاعضاء توقف على نحو الاما
 وبثبوت عصمته وعدم خلوا الارض منه هذه امور مقررة في اصول معاونة من المذهب
 ويمكن ان يكون ذلك بالنظر الى ما هو الغالب وانه هو متين على ذلك لان اخبار الامام عليهم
 هي التي يمكن ظهورها لجماعة وخاضها على آخرين فيستكشفونها من اجتماع الاولين بخلاف
 الادلة ولا سيما ما اوجبها العلم واليقين فان الناس فيما شرع سوا فلو لا اختلاف انظار
 قوة او فعلا لما خفي على احد منهم ما ظهر للاخر صلا وقد صرح الاستدلال الاعظم كغيره بان
 حجة الاجتماع بقول مطلق انما هي لكشف عن قول المعصومان لان الاجتماع عند الشيعة ليس له
 ما يكشف عن ذلك وصرح ايضا بكفر منكر حجة اجتماع المسلمين خروج عن الاسلام وجرح
 منكر اجتماع الشيعة عن الايمان لانكار الاول قول النبي والثاني قول الامام وصرح ايضا
 بان دليل حجة هو دليل اثبات النبوة والامامة وصرح ايضا كغيره بان حجة الاجتماع المنقول

من جملة ما ذكره في كتاب
 من جملة ما ذكره في كتاب
 من جملة ما ذكره في كتاب

في الحقيقة سنة منقولة وصرح ايضا بغير ذلك بما يشهد بالبناء على ما ذكره الاستناد اليه
 ايضا وان كان الطريق المذكور على تقدير ثمانية قد يقصر عن ثباته بل عن استكشاف راي
 المعصوم ايضا الا من باب الملازمة المحكوم بها بعد ثباته لدليل يشوب حجة بدوئها والاكثر
 انحاء الادلة كلها في قول المعصوم اذ لا يفتقر هذا الوجه المسألة
 من المسائل الفقهية الا اصولية فلا وجه لما ذكره صاحب القوانين اعماله في مسألة فقد
 الواجب من ان الاجماع في المسائل الاصولية غير ثابتة بالحجة مع انه اعتمد على الوجه المذكور
 بعض الوجوه الاخر المتقدمة وادعى شدة الاحتياج الى الاجماع وعقد الاستصحابه غالباً
 ولا سيما في المسائل الغير المتضمنة وقد غفل عن كون تلك المسألة في الحقيقة من المسائل
 الفقهية الثابتة بادلة العقل والنقل مما يلزم حجة فيها على كل حال ولا يعتبر فيها ايضاً
 جميع اهل العصر لا جميع من سبقهم وبدوئه ولا استكشاف قول الجمهور من المعلوم وانما
 من الشاهد ولا دخول جمهور المنتسبين اليه في عدم مخالفتهم اذ لم يعلم انه لا نام ولا
 كونهم من اصحاب الامامة او في العباد منهم المتكئين من معرفة طريقهم وانياهم ولا بلوغ عدد
 عدد التواتر وغيره من الاعداد ولا كونهم بحيث يوجب خبرهم القطع بصدق الصادق وليس بنا
 ايضاً على حجة الاجماع الواقع من الاحياء المعروفين في كل عصر ليرد ما اورد عليه بعض الظاهرين
 بل العبر في الانفاق لكشف ما سبق فيها اتفق ويختلف الحال في ذلك باختلاف احوال المجتهدين
 طبقاتهم ومرتبتهم في فضلهم وورعهم وضبطهم باتباعهم وقرينهم من عصر لامة عليهم السلام
 وتمكنهم من كتب خطابهم واصولهم او كثير منها وعدم تمكنهم في فضاءهم على التصوصل الى
 او القطعية او الغد على سائر الادلة القطعية والظنية ويختلف ايضا باختلاف المسائل في
 انضمام دركها في التوقيف الخاص وعقد في كونها من المطالب العامة بلوى الفرع النافذ
 او غيرها وفي عنصدا الفئوي فيها بغيرها من الادلة العمدة والضعيفة وعقد في وضوح
 مدركها وخفاء وجودها لغرضها وفقد وربما تدعى انه اذا وجد الفئوي الي هو بمنزلة
 الاخبار المتقولة باللفظ والمغنى منطابقة على قول والايات والروايات ظاهرة في خلافه كان
 من اعظم الشواهد على وجود مستند عليه لذلك القول فان عن تلك الظواهر قد استغنى
 عن ذكرها بالاجماع الكاشف عنه كما سبق الوجه الاول وكيف كان فهذا الوجه لا ريب في
 حجة والحاجة اليه انفق في البس ضرر وكذا الدين والمذهب فربما منه قلنا بانها في الوجه

انما هو في الحقيقة سنة منقولة
 وصرح ايضا بغير ذلك بما يشهد
 بالبناء على ما ذكره الاستناد اليه

كلامنا الذي لا ينفك
شأننا الذي لا ينفك
السابق

الأول من جهة المأخذ والمذكر وان كان المأخذ في هذا مريداً للفضل والوع وفي الأول انصافاً
والشأن والمنا بعد ان يصل الى حصة الشرع فكان هذا أوسع دائرة وأعم فائدة وأكمل لما قلنا
قال الاستناد الشرع مقدس لله ستر في بيان حصول العلم بهذا الوجه اختلاف باختلاف
طبقات الجمع من حصوله بالطبقات الأولى طريق إلى حصوله بما يليها وهكذا إلى ان يصل
اليها بتلقي المتأخر عن المتقدم ووصول من كل طبقة إلى ما بعد هذا واخذ الداعي يد بيد
خلفا عن سلفا نهى مع جميع ذلك يرتفع على هذا الوجه مودعاً في بعضنا في سائر الوجوه ولا
سيما الأول احدها انه يلزم منه عدم انضباط هذا الاصل العظيم والصرط المستقيم عند
كما سبق فيه ثابته انه لا يلزم تحية الاجتماع في كل عصر كما هو المعروف بينهم ولا سيما اذا وجد
خلاف معروف من سبقه وقبل علماء العصر وجه لك ظاهره مكرراً في موضع ومنه لا ينظر
فيما ذكر في الوجه الأول من النظائر ودعوى تلقي الخلف من السلف ممنوعة في الغلب غير
مقتضية تحية الاجتماع في كل عصر من حيث هو كما عليه العظم ثابته انه مع عدم جريانه في كل
من اقسام الاجتماع المركب فروعه لا يختص بمن هب الامامية ولا يتوقف على اعدائهم في
الامانة فانه وان توقف على حجة قول الاثمة السابقين صلوات الله عليهم بكون معظم
احكامها انما اخذ عنهم فلا يتوقف على وجود الحجة في كل زمان ولا سيما في زمن الغيبة مع
المشهور بينهم حتى كاد ان يكون مجمعا عليه عندهم بل لم يتفقوا على مسئلة اصولية كما
عليه هو ان فائدة الاجتماع انما تظهر في زمن الغيبة وتو لا وجود الحجة العصفونية لما كان
وقد تقدم من عبادهم ما ينادى بذلك ويأتي ايضا جأمة منها عن قريب فان كان الاجتماع
المندول بينهم كاشفا عن وجود دليل فاطع او قول الحجة فليكن هذا كذلك ويمكن تنزيل
كلامهم على ان وجود الحجة في كل من معتبر في حجة الاجتماع في كل عصر لا مطلق الاجتماع و
هذا يندفع الايراد الثاني بل الأول ايضا الا ان هذا مع منافاة لكلام جماعة منهم كما
يظهر مما سبق غير يقضي خروج الاجتماع على هذا الوجه من الاجتماع المصطلح المحدثين
الادلة الموقوف على وجود الحجة وثبات دليل اخر ثابت على ما ذكره وادخاله في سائر الادلة
الاعلى الغيبين وفي السنة والادلة العقلية لكون الاعتماد فيه على الدليل المعلوم بحكم
العقل والعادة اجمالا والنقل بقوى والامامي منه بخصوصه المعلوم كذلك كل منهما
حجة مقبول مطلق كما علم واتفق واضرب فيه حكم العقل بخلاف المذكور والمذكور ولذا

ان يجعل الاجماع على هذا الوجه نحوه من دلالة كما سبق قيل الوجه الاول فاغنيا الاجماع
 ح بخصوصه على سبيل الاتفاق لغلبة كسفه عن المذكور الذي هو الاصل في الحكم بخلاف
 غيره وابعها ان الاجماع وان كان قد يقتضي لكشف المذكور مع القطع باقوال المجيعين الا انه
 لا يحصل لكشف المعول عليه بمجرد وجود مقتضى ما لم يعلم انتفاء المانع وهو هنا وجود
 الخالف المصنام اما من نفس المجيعين باعتبار عدولهم وعدول بعضهم وازادة خلافها
 هو الظاهر من كلامهم واما من غيرهم وقد علم ما سبق في الوجه الاول تعدد العلم بانتفاء
 المسائل النظرية المشار اليها سابقا الا انها شذوذ وندرة ضاها الى ما تقدم في تعدد العلم بها
 بجميع الاقوال على سبيل الخبر واليقين وهو وجوب القدر في مقتضى ايضا غالبا كما لا يخفى
 خامسها ان هذا الوجه هو ما استند اليه بعض الخالفين المعتبرين في حجة الاجماع على
 دليل العقل كما تقدم وقد رده الاصحاب معظم الخالفين بما لا يختص باجماعهم بل بجمعة
 اجماعنا ولا اصلنا في الامامة وكتبهم في الكلام والاصول والفقه مشحونة من ذلك فلا حاجة
 الى ذكره هنا مفصلا ويا في الاشارة اليه عن قريب فالاستناد الى هذا الوجه من كلامهم
 من هنا يظهر اثر بعد التبريل السابق ضعفه وفي هذا ما مل قد تبر وقد تبين بما ذكرنا
 في كلام الاستناد الشريفة حيث قال وليس لتعويل في هذا الوجه على مجرد اجتماع الارواح هو
 مذهب هل الخلاف بل لكشف اتفاق الحق عن صابة المذكور والوقوف على الحق الواصلة اليه
 من الحجج انتهى فدينا ان جماعة من هل الخلاف قد استندوا ايضا الى نحو ذلك فالانتم الفرق
 سادسها ان العلماء من الفرقين اعتبروا في حصول العلم من التواتر الذي تيسر ونحن فيه عليه ان
 يستند علم الخبرين واخبارهم الى الحق واعتبر كثير منهم العلم بالخبر ضرورة بل بالبرهان
 الثاني الاشتباه من جهة مضادة الوهم للعقل فيما يستند الى غير ذلك فلو اتفق عدد التواتر
 واكثر منه في العقليات لم يوجب عندهم العلم الاحتمال الشبهة المشتركة فيها بين الجميع كما اتفق
 للفلاسفة وغيرهم على كثرة من مطالب العقلية لشبهات جمعهم عليها فان نقضها
 لنا اثر الفرق الذين هم ضعفاء المسلمين بمنزلة شتى ولا سيما في اول الامر في نكاح الانسلا
 واحكامه ولم يكن ذلك عن مجرد وعناد منهم جميعا وانما كان هذا مخصوصا ببعضهم مع
 محمل في سائر ما يدعي فيه العلم ايضا الحاصل ان احتمال الاشتباه في العقليات نحوها مما لا
 ينبغي انكاره ولا يرد ذلك ولا غيره في احتساب البعد لاشتباه فيها او مناعا عادية

هذا الوجه هو ما استند اليه بعض الخالفين المعتبرين في حجة الاجماع على دليل العقل كما تقدم وقد رده الاصحاب معظم الخالفين بما لا يختص باجماعهم بل بجمعة اجماعنا ولا اصلنا في الامامة وكتبهم في الكلام والاصول والفقه مشحونة من ذلك فلا حاجة الى ذكره هنا مفصلا ويا في الاشارة اليه عن قريب فالاستناد الى هذا الوجه من كلامهم من هنا يظهر اثر بعد التبريل السابق ضعفه وفي هذا ما مل قد تبر وقد تبين بما ذكرنا في كلام الاستناد الشريفة حيث قال وليس لتعويل في هذا الوجه على مجرد اجتماع الارواح هو مذهب هل الخلاف بل لكشف اتفاق الحق عن صابة المذكور والوقوف على الحق الواصلة اليه من الحجج انتهى فدينا ان جماعة من هل الخلاف قد استندوا ايضا الى نحو ذلك فالانتم الفرق سادسها ان العلماء من الفرقين اعتبروا في حصول العلم من التواتر الذي تيسر ونحن فيه عليه ان يستند علم الخبرين واخبارهم الى الحق واعتبر كثير منهم العلم بالخبر ضرورة بل بالبرهان الثاني الاشتباه من جهة مضادة الوهم للعقل فيما يستند الى غير ذلك فلو اتفق عدد التواتر واكثر منه في العقليات لم يوجب عندهم العلم الاحتمال الشبهة المشتركة فيها بين الجميع كما اتفق للفلاسفة وغيرهم على كثرة من مطالب العقلية لشبهات جمعهم عليها فان نقضها لنا اثر الفرق الذين هم ضعفاء المسلمين بمنزلة شتى ولا سيما في اول الامر في نكاح الانسلا واحكامه ولم يكن ذلك عن مجرد وعناد منهم جميعا وانما كان هذا مخصوصا ببعضهم مع محمل في سائر ما يدعي فيه العلم ايضا الحاصل ان احتمال الاشتباه في العقليات نحوها مما لا ينبغي انكاره ولا يرد ذلك ولا غيره في احتساب البعد لاشتباه فيها او مناعا عادية

بل هو مفرغها إلى الحد العلم بالضرورة ولا لا يقبل التزيفها ولا يصح به إلا إذا لم يحل وجود
 جامع الخبرين على الكذب بعد ما إذا اختلف ذلك فلا ولد لم تصد اليهو والنصارى
 في مثل المسيح عليه السلام مع كونه محسوسا لاحتمال شبهة عرضت لهم في ذلك وقد كشف الله عنها
 وعلم بهذا خطاهم وكتبهم على كثرة من تجاوزهم حد الاضواء وصرح انما الخبرين في البرهان
 لا اثر في الوفاق في المعنويات فان المتبع فيها الادلة الفا طعة فاذا انصبحت بينا ضاهنا شفا
 ولم يعصد هارفاق وحكي عن اصوليين من شرط التواتر اخبارا والخبرين عا على موضوعه
 قال فاذا ذلك يتضمن العلم ويقضيها ما اذا اخبرنا عما علموه نظرا فنتسخرهم لا يقتضي علم
 ولو اخبرهم لربان فاطعة مجردة في العالم لم يندخبرهم علميا وكانت طلبات العقل قائمة الي
 حين قيام التجربة والذين اخبروا عن كثير من النظريات زائدون على حد الثقل متواترا قال و
 السبب في ذلك ان النظر مضطرب لعقول هذا يتصور الخلاف فيه نقيبا واشباها ولا يستعمل
 بجميع وجوه النظر عاقل العقل لا يقتضيه ويخبرون اخبارا لا تضبط على اقدار التراضي في العلم
 ذكائها وانقادها وبلادها واهلها ومن اعظم سببا بخلافهم اعتراض القواطع و
 الموانع قبل استكمال النظر فلا يقتضيه اخبارا والخبرين في مجاري النظريات صندا ولا كدبا
 انتهى قد صرح القائل ايضا في الفصول بالشرط استعمال الخبرين في التواتر إلى الحد الضرورة
 وقال فاما ما علموه بالنظر كحدوث العالم وغيره فلم يعلم صدقهم فيه ان بلغوا حد التواتر ثم
 اذ بان العلوم عندهم كلها ضرورية فاقى فرق بين لاذك ببصيرة العقل بين لاذك
 بالبصيرة اجاب بان لعرفت فارق بينهما فان العلم لا يحصل مجرد في العالم بسبب الخبر بخلاف
 المحسوسات قال لعل السبب فيه ان لعنقد لحدوث العالم يميزه عن العالم في كل بطن
 انه عالم وهو معتقد بخبر لا قرينة تميزه وما من خبر لا يصح كونه معتقدا وهو بظن ان الخبر
 وعلى هذا لسان النظريات تجمع دون النظريات انتهى صرح العلامة في النهاية بان الخبر
 المتفق عليها في التواتر اسنادا علم الخبرين إلى الحد العقل وان يكونا عالمين بما اخبراه
 الاطباين وقد ذكر غيرهم ايضا فانظروا في ذكره وما يشهد به انه يجب تصديق المسلمين و
 المؤمنين اذ بلغوا حد التواتر فيما يقولونه من الخبرات المحسوسة والنصوص المعبرة المستقاة
 الدالين على النبوة والامانة لا في نفسها لاحتمال الخطا والاشبهة في الاستدلال عليهما
 وهذا ظاهر ومصرح في كتبهم فلهذا ذكره ولم يحصل القطع من اجماع جامعة عجوز علمهم

الخطاب وان كثر والشبهة جاسعة لهم على ذلك وغيرها أسئلة في العقليات المحضة ككثير من
الكلامية وبعض المسائل الشرعية وفي الشبهات التي لا تستند معرفتها الى المحضات العقلية
ولو بسائط على مدارك عقلية يمكن خطأ المجعدين فيها وليست ضرورية ولا مسئلة عند
الجميع ولا توفيقية منلفاء من الشارع حتى يؤمن من الاستثناء فيها بذلك كما جاز خطأ
ادباب العقول على كثرهم ومهارتهم وصفاً قبيحاً في العقليات الخالصة الذي يمنع من مشله
بالنسبة الى رباب العقول في نظارها مع انهم قد يكونون دين منهم فيما ذكرناه وكما جاز خطأ
خمسين منهم في عصر واحد واكثر مع مخالفة عديم في الحلافيات التي لم ينصق فيها الجاع فما
المانع من خطائهم واقل منهم فيما اخصد اجاعهم عليه احد الاقضية او جملة منها ولا سيما
اذا اتحد لقائلون بالامرين كما لا يخفى هذا كله بالنسبة الى الاحكام الواقعية الاولى لتوافر
الموانع والقواطع عن العلم بها غير متع ولا مستبعد قطعاً وانما يمكن دفع جميع ذلك والظلم
منها بالنسبة الى الاحكام الظاهرية كما سيأتي سابعها ان هذا الوجه بما يستقيم فيما
اذا كان المجموعون ومُعظمهم يوجبون الاقضية في معرفة الاحكام على الدلالة القطعية من
كل جهة يدعون الوصول بها الى العلم بالاحكام الاولى فيحكم بحاصياتهم لها وان استند
في الحكم الى مجرد العقل المستلزم بين الجميع لم ندرك ما ادركوه نظراً الى كثرة نقاوت مراتب
الانظار وكثافت مراتب الابصار وهذا يتجلى في جملة الاجماع المتكلمين وان لم يشاركهم فيه من
لكونهم كالعوام بالنسبة اليهم علماً اننا اشرنا اليه سابقاً وعلى هذا انما يعتمد على الاجماع اذا كان
مقبولاً من الجميع على العلم والقطع من كل جهة انما اذا لم يكونوا كذلك فلا ومن العلوم التي
قاطبة ومعظم المتقدمين وكلهم على الثاني وما يترى من كلام جماعة منهم من القول الاول
فبنته على نزاع منهم في اللفظ او الاشتباه في الحكم كما بين في حله فلا عبرة بادعائهم يقولون انهم
بدل ذلك مع انه فلا ينبغي للاجماع من نفس فتاويهم وعلى هذا فلا يحصل من الاجماع الشد وال
بينهم القطع بوجود الدليل على العدم والحال في الشبهة من كل جهة لاحتمال كون المستند
في الفتوى دليلاً ظاهرياً معتبراً عند الكل والعظم وان كان غير موجب للقطع والبرهنة وعلى
هذا يثبت ما تقدم في فاعل الرتبة لزم من جملة من لزم من الاستناد في حجة الاجماع
الى الاجماع على القطع بتخطئة المخالف للاجماع فاجتوا لفظ القطع ولم يكنوا مجرد الخطئة
ولو على سبيل الظن انظر الى ما تقدم فيها عن ما هم الرازي من التفرع من الفقهاء

اشارة الى ان على
مدعي العلم بالاحكام

جمله كل ذلك

ولسببهم الى الغفلة الغيبة حيث تبدو اجمية الاجماع بقوى الايات والاخبار وحكموا مع ذلك
 بوطيقته الحكم الثابت به وكذا في الفهم مع انهم جمعوا على عدم كفاي النكر لما دل عليه هذه العوا
 بجصول الفهم اقوى من الاصل كذا ما تقدم عنه وعن امام الحرمين وغيرهما منهم من امثلة
 بجملة الاجماع طينة لا نطقية ما تقدم عن الحاجب العسك وغيرهما من ساطينهم من ان يقول
 الامتدح لا يخرج من الاحاد وكذا ما ذكره واعتمد الشيخ في لقته ناظرا الى ان لا يسي في
 التبخيرة حيث قال في بيان الاخبار التي يعلم غيرها واقفا الخبر اذ روى عنك لا متباخنها حتى
 لا يجله فممن من قال لا يجوز العمل بغير الواحد ينبغي ان يكون ذلك على حصة لا لولم يكن محصيا
 لا دوى الى اجماعهم على العمل به وهو خطأ وذلك غير ما يظن في انما من لا يجوز العمل بغير الواحد
 فلا يمكن ان يقول ان ذلك لا يخل بحصة انهم اذا اعتقدوا جواز العمل بغير الواحد جازان
 يجمعوا عليه ان لم يكن صحيحا في الاصل كما انهم يجوز ان يجمعوا على شيء من طريق الاجماع عندهم
 وان لم يكن طريق ذلك العلم ثم ذكر حكم الخبر الذي علم به الامامية واكثرهم وعلم بوجود الاما
 فيهم وقال انه يعلم بذلك حصة ولا يخفى ان حكمه بالعتصم على القول الاول بمنه على حصة
 الامتدح من الخطا ان يقيم مع منها ونفرد الامام عندهم وحده حكمه بها على الثاني مع الحكم
 بصحة من يثبت على عدم كون العمل بغير الواحد والحكم بمقتضاها خطأ اذا كان جائزا وان
 خالف الواقع باعتبار نفس الحكم ومسنده وفيه تنبيه على ما استدلوا به في وجوب كلام المتقين
 المدعين للعمل بالقطع واليقين مع استنادهم كثيرا الى ما لا يوجب ذلك وان كان ما ذكرا
 في العمل به ونظرا لهذا الكلام كثيرة في كتبهم وتقدم في الوجه الثالث ما يعضد ذلك قول
 في لذي يعضدنا محصلة ان امتدحها انما اخبر عن شيء فهو صدق قطعا لان فيهم قوله
 بجملة لصحة واد اجتمعت على العمل بذلك عليه بعض الاجمال فلا يقضو كون الخبر
 مقطوعا بالان باجماعهم على الحكم فممن حصة فاما ان يعلم حصة الخبر الذي علموا به الاجمال
 فلا يجب انهم قد يجمعون على ما طريقه الظن كالنفا من الاجتهاد واختبا الاخاذا انتهى
 ملخصا وقال العلماء في النهاية ان الاجماع على العمل بوجه غير لا يدل على صحة يجوز ان
 يكون علمهم لدليل اخر وان عمل كل الامتدح بمقتضاها لا يتوقف على القطع به بصحة لان
 العمل بغير الواحد واجب في حق الكل فلا يكون علمهم مقتوفا على القطع به فلا يلزم من ثبوت
 ثبوتهم الحجاب هنا وفي موضع اخر من لا يرد بها لفظ ذلك للمادة والمنع لا نشأ في علم

كل واحد منكم في نفسه

كل واحد منكم في نفسه

كل واحد منكم في نفسه

حكم الجوس بن عبد الرحمن وعلى ان المنة لا تسكح على عتقا ولا على خالفها الجوس قد ذكر الرازي
في المحصول نحو ذلك كذا صاحب تجريد المعتمد وقال ايضا ان الصحابة تركوا ايامهم لمحدث
حل بن مالك وصرح ايضا ببعالمنا نقله عن كثر القمها بجواز انعقاد الاجتماع عن امانة ولو
كانت خفية نظر الى اتفاقهم على حجةها ولو توقع ذلك من الصحابة في الخلافة وغيرها
تقدم عن الحاجة وغيره ما يعضد ذلك وقد ذكروا هم وغيرهم ما يتوى في ذلك ايضا الكلا
في خبر لا يتجمل ائمة على الخطا وغيره وكذا في تخصيص الكتاب بخبر الواحد الذي لم يعلم صدقه
وفي اصل حجة فاتهم استدلووا باجماع الصحابة وغيرهم على ذلك وهو يقتضيه حد
كشف عن صحة واقعا الا ان يقال في الثاني وفي الاول ايضا ان الاجتماع على تقدير ثبوت
ليس على خبر واحد مخصوص بل على جبر الجبر قد بر وقد تقدم في الوجه الثاني عن الشهيدي
في النواعد والتهمة ان لو قدر خلاف واحد والتمس في النسبة لغيرهم وقال الحقوقي
في رسالة الغزيرة ان فتوى الالف ليست حجة ما لم يعلم دخول المعصومينهم وقال ايضا انما
يتحقق الاجتماع حيث يعلم اتفاق الامام في جملتهم وهذا لا نقاوى تمتك ضعيف في الخبر
ليست في قول الواحد العشرة بل في قول من يعلم دخول الامام في جملتهم وذلك لا يتحقق
والجسمه ولا الخمسين قال ايضا ان المنة بين ائمة يستدلون بالاجماع الذي علموا دخوله
المعصومين وما يدعون دخولهم فيه ما العلم وشبهه يصحون بان كل ما لا يعلم دخوله المعصوم
فيه فليس اجماعا وقد علم عن في المقبرة لو خلا المائة من فضاء ثمان من قول المعصوم لما كان حجة
قال في صوله وفرضنا خلا الزمان من امام معصوم حافظ للشرع يجب الرجوع الى قوله في
يكن لجماع الامم حجة وقال ايضا لو خلا الاجتماع من المعصوم يكن جملته اثار الطوائف من
عدا الخوارج والنظام ثم ورد من ادلة الخلفاء انه لو لم يكن حقا الاستحالة لجماعهم عليه ان اجما
الحق في العظيم على الحكم يستدعي ذلك امانة وكلاهما حجة واجاب حلا بانه قد يحصل عند
شبهة ثم تلك الشبهة ونقصا باجماع اليهود والنصارى وغيرهم على كثير من الاباطيل ثم قال
الاجماع لا يصدر من مستند ظني لان مستند المعصوم الدليل القطعي لا الحجة الظنية ثم
ان تكون احوال باقية الامامة مستندة الى الظن كخبر الواحد منضم الى قوله الصادق عليه السلام
انهما ما ذكره يحصل ما في كنبه لم يقض الشيع وغيرهما على خلاف يسير بينهما حتى ان لم يفي
جوز ان تكون اقوال كل من عد الامام بتحقيق وتقليد صريح العلامة في النهاية بانه لا يجوز

كلام الشهيدي
في المعصومين
في الخبر الواحد

الاجماع الاغنى ليل اناؤه والا كان خطأ وقال ايضا الانا فقد تكون ظاهرة فيقولون
 منها وقد تقدم في اطلال الشرائع وفي الوجه الثاني لجلته من كمالهم لئلا يشهد بما ذكر ايضا
 يخفى انه لا كلام في صحة الخبر الحكم واضاع العلم بقول الامام او نقل عن مثله والقطع بواب
 اتما الكلام في الاتفاق الحاصل بين اصحاب علم على حكم او العمل بخبر هو لا يحصل شيئا بالامع
 النظر عن الوجوه السابقة الا العلم بعدم خطأ الكل في طريق النظر والاستنباط اذا علمنا
 ان يكون الجامعهم لشبهه كما هو الظاهر في حقهم فاذا علم ان الاصطلاح ومعظم حكماء
 العمل بخبر الواحد المستبعد للشرائط المقررة الغير الموجبة للعلم بصدقه وباطل البرائة والاباحه
 ظواهر الكتاب السنه وطرق التراجع المعبره غيرهما تامل لا يفيد العلم واحكموا هذه الخالجه
 الاصول وفردوها لغيرها عليها الاحكام الشرعيه وبنوا اجتهادهم ومعظم فائدهم عليها
 ثم استندوا لجامعهم في ثبات حكم الاعداء وحقول كونه المستند في الحكم اذ لم يستند
 البعض اصطلا البعض الاخر فاني في الباب حصول القطع باصنافهم كلا وبعضا في
 الاستنباط بحسب ما بلغهم من الادلة وما وسعهم من النظر وامن هذا من القطع باصنافه
 الحكم الواقع الاولى والعلم بصحة الخبر صدقه دلالة عليه انه لا يتابع مع غيره
 كلا وبعضا باختلافهم في ذلك العلم واطاعهم خلافا في الواقع واعتمادهم في بيع ما ذكروا كونه
 الاوامر الواردة عن الامم عليهم السلام لا حظا في حضورهم من باب التوسع والتخصيص عليهم
 وهل ذلك لانظيرها وفردوه وحكموا به في الاصول والفقه تبعاً للادلة من وجوب العمل بخبر
 العدل وقبول شهادته العدلين اذا كانا على ظاهر العدل وان كانا سابقين وكافين
 في نفس الامر فاذا انبأهم باجمعهم وكثيرا منهم علموا بخبره اذ لكونه على ظاهر العدل اذ
 لتركبة العادل له او وجدناهم عرض عليهم في حكا الدعاوى شاهدات فقبولوا شهادتها
 وحكموا بمقتضاها لكونها على ظاهر العدل اذ تركبة العدلين لها او شهد عندهم
 وقبلوا شهادتها فلما ذكر مع اليقين وبديها في بعض المواضع فان شيئا من ذلك لا يوثق
 العلم بالعدل اذ اضا ولا يوثق الحكم وحقيقة الخبر والشهادة في نفس الامر لان ذلك حكم اصطلا
 في كتب الكلام وفيها بان ما دل على جوب يكون مع القضا فيجوز اتباع سبيل التوثيق
 ونظائر ذلك لا يقتضي الا وجوب اتباع المعصومين لعدم العلم بصدق غيرهم وائتمامهم
 والجماع مع عدم صحتهم واستشهدوا على ذلك بالعدل والوجدان لما ذكره في القرن من

حكايته يقوم موثقي اختيار منهم سبعين جلاداً وما صد منهم بعد ذلك وبغير ذلك تمامي
 في الاخبار والامار وفدا بطلوا بذلك جملة من دلالة الخالفين هو على ما ذكرنا شاهد
 متين ومثل ذلك علمهم وعمل غيرهم في مواضع لا تستقصى بقول مني ليد ونحوه من
 الاستنباط الامارات كالفرش الاقار والانتخابات وغيرها وحكمهم بظاهرة اتياء
 لا يصح عددها علما بحاشا منها فان شيئا منها لا يقتضي لقطع باصا به الواقع على سبل
 البحث والافتقار بجزء اقل من العلم بالحكم بضميمة الافتقار بل وانضم مع ذلك حكم النجاة
 الامام بمقتضى الشهادة والسبب الامارة وعلمه بلم يوجبنا ذكر كيفية ما تجرد عنه على انه
 كثيرا ما يعلم اجمالاً الخالف في جملة من المواضع او اكثرها للواقع وانما لم يقتضيه لكونه لشيء في
 غير المصور فكيف يوجب العلم على الاطلاق في الجميع فالحكم فيما نحن فيه ايضا كذلك وهذا
 لكل عارف ونصف غير متكلف ولا شغف قد تقدم في الوجه الثاني لثلاثة لافاق وبيان
 مواضع الاختلاف والافتقار في ان كل مجتهد بعد است فراغ وسعة الاجتهاد ومقلد بعد
 علمهم بشرائط التقليد لو ساءوا النجاة والامام او غيره مما من سائر العلماء والمجتهدين من
 حكمهم في كل مسألة على ما هم فيه من الحجة وبذل الجهد الطائفة لا يجب كل منهم لو جاز العلم
 بما ادعى ليد الاجتهاد وان كثر في الاختلاف واللداء مع ان الحكم الواقعي الاول لا يختلف اصلا
 ولا يتناقض قطعا فكيف يحصل لغير المجتهدين العلم باصا به بمجرد اجتماعهم الذي لم يعلم شيئا
 على ما يقتضيه ذلك وهل هذا الا رجح بالغيث حكم بمرتبة الفرع على الاصل المستحيلة بلا ريب
 وعليك ما انما النظر فيما تقدم في الوجه الاول والثالث والرابع وما ياتي في الثاني من زيادة
 بصيرة بما ذكرنا منها انما ان تتر لنا ما سبقوا غرضنا عنه لم نقل ايضا بما لا من حال حصول
 القطع من اتفاق من ليس فيه منصوص وهم جماعة من قدما الاصحاب غيرهم حتى انهم سوا
 ذلك على اجتماع السوادن حيث يستحيل ان يوجب العلم بايمانهم بل فلا انما ان ما ثبت لكل
 من الاخذ بلا شرط كما في الثانيين نحوهما ثبت للجموع ايضا قطعا وما ثبت لكل منها
 بشرط شيء هو الافراد بشرط عدم شيء وهو الاجتماع لا يثبت للجموع كانه المتواتر وانما
 البيوت ونحوها وجلنا ما نحن فيه من الثاني بحكم العادة دون العقل لا من الاول فاقطع
 ما في الباب حصول القطع بالحكم الواقع وبوجود الدليل القاطع عليه اذا كان كل من المجتهدين
 المعبر فوامر في حصوله قطعا بالحكم بحيث لا يرجع فيه راي ولا رد فولا ولا يحتمل في رايه ولا

نقول انهم لا يعلمون
 حيث يستحيل ان يوجب العلم

منه في علمه
منه في علمه
منه في علمه

وقد علم منه ذلك بأدعائه له وبغيره وان اختلفت الحلقه عن الواقع ولا انضمام نظائره ثم لو تقرر لنا
عن ذلك كفيينا بطله ذلك منه نظر الى ظاهر الحكم وان كان من المعلوم بناء على ما هو الم
عندهم في عقله وان لم يكن كظاهر الخبر المورث للقطع مع تواتره وعلى اقل حافا الواجب هو ان
في دعوى القطع على احد الامرين لا غير فلا وجه لما هو المعروف بين ذباب هذا الوجه من انما
ذلك فيما ادعاهم بناء على ما فهمه كلا او بعضا على الظن بالحكم اما للتسبب عليه ولما لم يدر
فيما يوجب لا غير للتصريح بانه لا يظهر الا الاقرب والاشبه ونحوها مما يقتضيه هذا العلم
الجهريه ويكفر مستحله في اصول العقايذ ونظائرها ويتبع صدوره من التسبب والاشبه
عليهم السلام مطلقا ولذلك نكرنا على من يستعمل هذه الالفاظ في الفروع مع ادعائه
مسادتها للاصول في وجوب العلم بها واليقين عند جواز العلم فيها بالظن بقول مطلق
هذا من اقوى الحجج على فساد ادعائه من حيث لا يشعره والحاصل انه حيث علم بناء الحكم على
الظن اما لما ذكره لا غير فلا معنى للتثبت بذلك في دعوى القطع يجعل الفرع اقوى من
الاصل مع انه ضروري لا استحالة ولا منعه وما ذكره من ان توارد الظنون وتعارضها
قد يورث العلم فانما يصح في مثل ما نحن فيه حيث لم يكن الاصول في الظن لذلك غير كثير منهم
في التواتر كون اخبار الخبرين المعبرين فيه عن علم من محمدي يعلم باستحالة تواترهم على
الكذب عادة صدقهم جميعا بحسب الواقع والادعاء او واحد منهم لا اقل فينا ان خبرا به عن
العلم وعدم حصول الاشتباه في ذلك وهذا يقتضيه عدم افتراق القطع حيث كان اخبارهم
كلا او بعضا عن ظن المتابع او المتأمنه لا احتمال الاشتباه لا يشاع احتمال اتحاد مستند الظن
ومنشأه او ظهور ذلك ولعل اتحاد مواردا لاخباره لعدم الظنون التي تعلق بها الاخبار
اتحاد الظنون التي تتقارب في العلم بها واصلها لا اختلاف عالما وعلما فاضلا لتواتر
فرض اتحاد المواردا الصديقهم اجمع او صدق واحد منهم في دعوى الظن حصوله عليه في
الظنون بنفسه بثبوتها هو المطلوب انما يجدى توارد الظنون ويوجب العلم حيث
عليه ما رات بمنع عادة تخلفها اجمعها في الواقع ونفس الامر قصير بعد تواردها بغيره
واحدة لا تستحق من ملزومها وهذا انما يستقيم فيما نحن فيه وفي التواتر المستند الى الظن
حيث استكشف من اتفاق الفتاوى وتوارد الاخبار وجود ما رات شكرا متواردة على
امر واحد يحصل عادة حصولها اجمع بدونه وان لم يكن ذلك في كل منها او اكثرها ولا بد ان يعلم

وجودها وتكثيرها وبلوغها الى هذا الحد على سبيل القطع واليقين اما اذا اخلت حالا لا
 الموجبة لحصول الظن للكل فعدمها يغني عن كثرة الى هذا الحد ولم يحصل العلم بتجربتها
 توقفنا عليها العلم المطلوب على ذلك عدم حصوله بالظن بحصولها وان بلغت ما ذكر
 في جميع ذلك لا يستقيم دعوى حصول العلم من مجرد الاتفاق والتواتر كما هو ظاهر من ذلك
 احتمال ما ذكرنا مع العلم به والاستظهار له كما يتفق كثيرا في الفوائد والحقائق التي هي
 ما ذكرنا اولي لا يفيها الا ثياب فيه اصلا واولي من ذلك ما اذا علم واستظهر من السند
 بما لا يفيد الظن بالحكم الواقي ايضا وان جبال العلم به تعبدوا بالحكمة غير مطردة كالاستصحاب
 والاصل وكثير من الاصول التي توقف عليها فهم المراد من اللفاظ ويدتق عليها انما هي الاجتهاد
 فان هذه كلها كثيرا لما لا يفيد الظن ايضا وان كانت معتبرة مطلقا وقد بتينا ذلك مفصلا
 بهر هنا في محله فلا تنسحروا الى تكراره وانكار امثاله لما ترى من غايتها ما استمر الكذب
 ودوا على السند جليل من العلماء والطلبة المودعين في هذه الاعضاء واما اضافنا الى
 عليك قلنا ان التقليد وقبوله وفخا خالفنا يسلم احذ منها وحسنك من سلوكها
 النظر وطرق البرهان المأثور بانها ما لك بعد الانشاد والتبني من كلامهم
 وعند روجه والحاصل ان علم حصول العلم من مجرد ما ذكرنا من الاشياء فيه ولا ينبغي
 تعميمه وممن ثم لو اقبلنا لفظ بظن هذا لانه شخص وعصمة وبقوله لم يورث القطع بعد
 وعصمته وبقوله وافعال الظن لثباتهم مقام مشاهدتها انما هي اللفاظية كما حد المخرج
 لما ترسخنا لزيادة الفرع على الاصل في مثل ذلك وكذا لو اخبرنا عن برؤية الحلال
 للحمل لغيره او بكون الشبح المراد من بعيد المزددين في شخص او شيئا فلانا او جونا
 او بن شخص او قلة او كونه ان في والفاعل والقول او بغير ذلك من المحسوسات او غيرها
 مع احتمال خلافتها من جهة او جوه شتتة يحصل من اخبارهم القطع بخبرهم لم يميز خبر الحكماء
 المترتبة على العلم بصحتها او صحة خبرهم وشهادتهم ولذلك جاز لنا ان تكون اليقين
 النصاي على كثرتهم في اخبارهم بقول المسيح واصله حيث يمكن شيئا عن علم في الاصل
 الناس بعضهم بعضا تغير المصلوب عن حاله الموجب في شيا به بغيره كما يتكلمون
 في محله فلو اخبرنا الله سبحانه بكونهم لا حكمنا بصديقهم ولا بكنههم في نفس الامر
 ان كنت تباهم حكمهم بما لا علم لهم كما تكذب كثير من يتبع حصول العلم به بغير ثقة الموثق

منه من الخلق

منه من الخلق

ونحوه لظهور اشتباها غلبه الظن به بالعلم وعدم تميز بينهما كما يتبين عليه المنطق الشيخ وغيرها
 وربما كذبوا مدعى حصول الظن من الفياش نحوه ايضا على كثرة تمسكهم وتجاوزهم حد الاحصاء كحصر
 فكيف الحال فيما اذا وقع التصريح بكون الحكم ناشيا عن ظن لاعلم وادعى حصول العلم بخلافه في
 جماعة على ذلك في احد الاعضاء او جملتها هل هذا لا يخرجهم ويخالف ويغيره من الخلد الى
 الآخر يعرف بالحق كمال قد يدنا ما يحسم لشيء من عرف بالحق لتجوال واودنا شواهد من
 كلام الافاضل الذين بلغوا أقصى ذوي الفضل الكمال لم يولي بالتقليد والتقليد يقع على
 اي حال ولا بأس بزيادة بسط في افعال محل مغايرة الاشكال والاعتصال فليعلم ان الاصل في
 عدم حصول العلم في جميع ما ذكره لا موان حصول العلم من الاخبار ونحوها لما كان لها
 عادية بافتان يختلف باختلاف صفاتها والوجدان اقوى شاهد على اختلافها بذكر
 فلا حاجة الى تعيين سببه وبيان جهته فثابت ان العلم متى استند الى كثرة مقتضية لا يشك
 التواطى على الكذب والاجتماع على الخطاء كان مبناه على القطع بصدق الكل واصابته
 بحسب الواقع والادعاء في تقدير المشترك بينهم وصدق احدهم واصابته فيما ادعاه على
 سبيل الاخبار والفتوى على الوجهين لا فائدة لكثرة فيما ذكرنا الا العلم بتحقيق الظن من كل
 منهم ومن واحد منهم بالخبر او الحكم به او رجحانها بحسب دلالة الامارات الموجبة وانما
 وهذا هو الظاهر في تحقيق نقد المشترك ومن المعلوم ان العلم بما ذكر مع عدم العلم بتكرار
 الامارات وبلوغها الى الحد يوجب العلم او مع العلم بعدد الامارات لا يستلزمها ولذلك لا يقتضي
 العلم بالحكم الواقعي ووجوب الدليل القطعي تالكا ان الخبرين والجميعين كما اتفقوا على رجحان
 ما اخبر به او اجتمعوا عليه عندهم بحسبنا وقف عليه كل منهم منفردا عن غيره كذلك وادعوا
 على احتمال خلافه على كون المنشأ امر غير واجب للقطع بها حكما ورجحانها فكيف يؤخذ باحتمالها
 وينزل الاخر واما ان السبب في عدم حصول العلم للجميعين او الخبرين كون المذكور والمنشاء
 احد ما سبق نحوه مما يحتمل تخلف عن الواقع وهذا الاحتمال موجود مع اجتماعهم فكيف
 يكتب يحصل العلم مع بقاء علمي لا نقدا للمزاي لا شره وقد تقدم انه لا يلزم من بقاء الفتوى
 والخبر بعد الدنا بحيث يذهب اليه ويحصل العلم من صاحبه بل كثيرا ما يعلم او يظن خلاف
 ذلك كما هو ظاهر في خاتمة الاشياء كل منهم لا يندفع بانضمام غيره معه لان كل
 منهم يحصل العلم من ظنه والظنون متعددة مختلفة كطوائف وشوفا حدها لا يقتضي

كل ما في الدنيا

شيء الاخر ولا علم بعد منه الحكم في القدر المشترك بينها هو ما علمت فندبر وهذا الاثر
القاسم وان استفيد مما ذكره في الشايع فانما اخذناه لبنا ام ذكرها منفردة لولج الاثر
في ذلك سهل كما لا يخفى وقد وقف هنا على كلام الامام الحسين البهاني بخطافه
واصاب من اخبركم اولاً انتم لم ذا اجمعوا على حكم واسندوا الى الظن لا مستنداً بحجة الامام
من اجماعهم على تحققة مخالفة الاجماع كما ترى في ذلك الخالفين مع ذلك قال ايضا ان انفقوا
على حكم واسندوا الى الظن فلا يتم الاجماع ولا يميز مع اسنادهم الى ما لا يثبتون
ما لم يتناولوا لثبانه فان الاجماع على الحكم مع الاعتراف بالتردد في الاصل لا بعد اجماعاً و
ضناً فاقم فان نعمت واستمر وعلى حكمهم ولم ينقدح على طول الثبانه الواحد خلاف فهذا لا
يلحق بقاعدة الاجماع قال وهذا اصل التصون ان الظنون مع فرض طول الثبانه فيها
يبعدان تسامح خلاف مخالفة فان تصورنا الحكم ما ذكرناه فان امثالاً لا يام بين
الخالفين المصيرين ويغضونهم عن رتبة التردد في ثمة شرط في ذلك ان يغلب عليهم في
الثبانه الطويل ذكر تلك الواقعة وتزداد الخوض فيها يتحقق الاصل وان شئنا ان العلم
يقطع المجعنين متمدنوا صارهم على الحكم وعدم رجوع احد منهم عنه كذلك فكيف يمكن
من الاجماع الدليل القاطع ثم من الغريب ان لا نشأ الاعظم الذي هو الموتى لاعد
المنهات الذين الاقوم طاب ثراه قال ان من نكر حصول العلم من الاجماع باعنيا وانما
بعض الاقوال الى بعض يكون خالداً بعينه خال من نكر حصوله من الثبانه لم نقل بانه اسوء
خالداً منه واردي ولا يخفى ما فيه من الغشامة جوه شتى مضافاً الى قضائه الطعن العظيم
على علماء الامامية ومعظم الخالفين اجمعهم كما هو ظاهر الوجود المستلج من وجوب
الاجماع وهو الذي نعمته ونقول عليه غالباً ويمكن تنزيل كلام بعض المتأخرين والصحة
عليه هو السائد من الاثبات لا يقبل فيه استكشاف حجة علمية بل مدرك معتبرها لم عن
معارض اصله معتد به بحيث لو وقفنا عليه كما وقف عليه الجمهور لمكننا اننا ب حكموا
ننظر الى غير هذا التماسيل الى نكار حجة بعد العلم بوجوده لان الدليل الاجمالي
يخبرنا بالتفصيل على ما سبق اما الاشكال في حصول العلم به من الاجماع وهو ما سهل
التناول غير عز هذا الوجود قد يتفق كثيراً في اجماع سائر ارباب الفسوكا مثل اللغويين
فيما يتعارفونهم فان كثيراً ما يحصل من اجماع المتشاكسين منهم في فن وان لم يكونوا

كل ما في الدنيا

عد ولا مسلمين باصابتهم لما يشترط فيهم بحيث لو وقفنا عليه حكمنا بما حكموا به لاسيما مع عدم
 الوقوف بعد النظر والتدقيق على خلافه فكيف ينكر حصوله من جماع اساطين الحكماء واما فاضل
 علمائنا مع عالم واستبان من تكامل الحواطم والطوارق ونباتين منهم ثم انظارهم وبلوغهم
 الذدجة العليا والمنهبة الفصوى دقة الفكر وكشف ما لا يفهم وازداد مكنونه واطرها مضبوطة
 والغوص الى اعماق بحره وتشتيق الشجر في بياض حجره وتفتيح ابوابه لتعملل شعائره صرهم
 ذلك وفيما يتعلق به ويثبت عليه معظم لذهمه اغلب المعروضات في الينا يصف عنه من له
 يؤيد بروح القدس منا بغيرهم لاخبارا لا تملوا ان الله عليهم بحسب ما بلغتهم عنهم وسعه
 جهمهم فصرهم انظارهم في حل مشكلاتها وكشف مضمراتها وملازماتهم لطريق العقل
 العقل وما يكون مسألههم ولا سيما اجاباتهم في اغلب احكامها ما توقيفهم مضمرة المدرك
 في التماع والقناع عن المعصومين من الخطا والترك تطرق لدروس الى معظم الاصول
 والكتب الحاوية لاخبارهم لتعليقها بغير احكامهم ثم فاضل مدارك كثير من الاحكام
 المشهورة التي يتوهم خلوها من المستند في غيرها باغنا بما عدا الكتب لا رغبة المعرفه فاولا
 احتمال غوها في غير ذلك ما خفي امر علينا كما خفي امره من الخطا ما كان معلوما وخفاها
 وعدم استغفالهم باذاتهم وهو انهم كما صنعوا الخافون بعد اعراضهم عن اهل بيت نبينهم
 الدين هم احد الثقلين اللذين امر الناس بالعتك بهما وعدم تكلمهم بالحكم بحجة العقل
 لا سبق اليه كما صنعوا الحكماء الفلاسفة حيث استغلوا بعقولهم الفاسدة وبنوا كتب الله و
 انبيائه وزاء ظهورهم بسوء تدبيرهم حتى قعوا فيها وقعو من لغاها في الفاسدة والمذمومة
 الكاسدة ولهذا لا يحصل لعالم من تفاقهم على دعوى لقطع بما يدق فيه الدرك يثبتا
 وتركهم فيه وجوه الشبهة لا يكاد يتميز فيه الصواب من الخطا ويترك العقل نفسه حيرانا
 فيه غير الشريعة ونجا والمجالات ان الله سبحانه لم يجعل لك طيعة ولم يكلف لانا من طاعة
 ومعرفته فاذا تكلف وكلف صعود هذا المعراج بدلا لنفسه قد رتب قطع ذلك الطريق
 الخون بحمايته وقوة النجا الى التثبت باذنا لا لثبتهات لطيفة والمذمومة بالسلح
 الخيالات الوهمية فتوهمها الجاهل المغرور والطالب للاستقلال والاستغناء والاعتماد
 الدنيوية الظاهرية والباطنية الراغبة عن الشريعة النبوية والفوضا الخاصة بالصحة
 ادلة قطعية وبراهين علمية مع انها او من يثبت العنكبوت وان لا وهن اليقينيات

فيها في غير الحال المعروفة
 كمن على الخلق
 في غير

من لفرق الظاهر بين احوال اصحابنا وحوالهم واحكامنا واحكامهم تبين لفرق بين الاعمال
والحكيم في التصحيح الفصل بين الجديين القامين فلا يرد اجماع الفلاسفة على هذا بهجهم
الفاسدة المبينة على القطع نقضنا لما قلنا في اجماع اصحابنا كما تراينا اجماع ارباب الملل
واشبابهم على دعوى العلم ببقائهم الباطل وبزعمهم فعلا ما ذكرنا وذلك لان لنا مل
في احوال هؤلاء وحوال علمائهم يكشف ايضا عن عدا الشاكبة بينهم وبين الامامية ثم
ومتكلمية ثم سائر فضلائهم فلا نلزم بين اجماع الفقيين اصلا لا جهة ولا مستفادة
الامام ابو محمد العسكري في تفسيره عن الصادق عليه السلام انه قال فرق بين تقليد عوام
اليهود لعلمائهم وتقليد عوام الامامية لعلمائهم بقومنا بيننا وروى الطبرسي في الاحتجاج
عنه عليه السلام ذلك ايضا وهو اقوى شاهد على ما قلنا وذكرنا العلم الثاني بوفاء لها
في بعض سائل في سماء كلام له اننا نعلم يقينا انه ليس بشي من الحجج اقوى اضع وانفع واحكم من
شهادات المعارف والتحقيق بالشيء الواحد واجماع الابرار الكثرة اذا العقل عند الجميع خجل
ان ذا العقل بما يحتمل اليه الشيء على خلاف ما هو عليه من جهة نشأ بالعلامات السند لها
على حال الشيء الصحيح الى اجماع عقول كثيرة مختلفة فيها البصيرة فلا يجزى اقوى لا يقبل حكم
من ذلك ثم طعن على اجماع معتقدين الى واحد منهم فيما اجتمعوا عليه لانها بمنزلة عقل
واحد وهو قد يخطئ لا سيما اذا لم يتدبر الى الذي يقتضيه من الاصل ولم ينظر فيه بعين البصيرة
والمعاندا قال فاما العقول المختلفة اذا اتفقت بعد تأمل منها وندرت رجحت وتبين
معاندا فلا شيء صحيح مما اعتقدته وشهدت به واتفقت عليه الى اخرها قال لا ريب في استقامة
كلامه في اجماع علمائنا على نحو ما بيناه ولا سيما بعد استيفاع الوضع في ذلك العقل النقل
وعدم وجدان ما يضافه على لغة فائدة من شرط العمل به على هذا الوجه لكونه من المذاهب العقلية
كما ياتي وليعلم انه قد استصعب لها الفون ودالت قضيل المذكورين على طريقتهم العقلية
المشار اليها سابقا وما ولو الجواب بما لا يستقيم على طريقتهم وسيبرهنهم ذلك شيئا مع فائدة
مداركهم القطعية بل فقد هنا في مسائل النظرية واكتفائهم باجماع علماء عصره اجدان
فلو اذعاهم بغير فاده بعد الخلاف بموت حد الشراطين المختلفين ان كان لنا قول في قولنا
ما تو اذعاهم مع ذلك انه من الحجج القطعية التي توجب مخالفتها الكفر والفسق واجلهم له
في المطالب العقلية الدافقة اليه مدركها العقل منها على العقل واعترافهم له بها

كلام الامام عليه السلام
في الفرق بين الاعمال
والحكيم

كلام علي بن الحنفية عليه السلام
في الفرق بين الاعمال
والحكيم

اليهود والنصارى فيما يتعاون باصول عقائدهم وفي ضرر دينهم بادعائهم على كثرتهم في
 اكثر اعصاهم وتطاول ازمانهم وتفرق امصاهم تماهوا عن الانباع لاحاد اوليهم و
 شبهاتهم وبنائهم خلافة خلفائهم لثلاثه على الجماع الموهوم المدعى في الاول المسند
 الى ما هو اضعف من حجة الاتحاد مع انها اصل مذاهبهم اساسها فكيف حال الجماعهم
 غير هاتين الكافرتين على تصحيح مذهبها لا ولا تطبيق الادلة عليها واما ما خالفها
 وان كان حقا واضحا وتجاوزهم لا رتاد على كل الامم من جهة العقول بعضهم من جهة التبصير
 وتجاوز بعضهم وكثير منهم الاجتهاد على التمسك بخطاه واصابة مخالفته في ذهاب كثير منهم كما
 سبق في وائل لرسنا لذي عدم افادة الادلة السقيمة لقطع واقضاء ذلك كونهما كالتقليد
 او ادنى منها في شبهة الصحيح منها بالفساد اعترافهم بكثرة الاكاذيب لاغا لبط اخبار
 حتى روي عن سعيد بن نصف الحديث كذب ووا ايضا ان باهريه كان يروي اخبار النبي
 وكعب بن روي اخبار اليهود والشامعون ربما التبس عليهم في كذبهم واما سامعوه من كعب بن
 ابى هريرة عن النبي نفلوا ايضا ان للملحة كاذب في العوجا وغيره وضعوا باطل نسبوا
 الى النبي ان اتباع الاموية والعباسية وضعوا الاخبار في تضائل الخلفاء ونضال ملهم
 غير ذلك مما اعترفوا به فضلا عما ثبت عندنا من كاذبهم هذا كلها مع ما سبق في الموجز الاول
 في بيان احوالهم يقرب عن فساد جواهرهم عن التقصير بما ذكروه في كتبهم فالتحق بالحق بالانواع
 التحقيق هو انه لا فرق بين الجماع سائر ارباب الملح العقائد الفاسدة واجماعهم ان كان اتفاق
 جميعهم سؤلا فتعوز وائل ملهم حال فلهم وفي اخره حال بعد عهدهم وسؤا نقلوا باصولهم
 او فروعه في ذلك لما نالوا اولئك مع هؤلاء في كثرة العلماء والفضلاء فيهم ولا سيما حكماء
 وفلاسفتهم ومسنا وانهم باهم في بيان مذهبهم ودواعيهم واخلاق احوالهم وقوايحهم وعيبتهم
 حتى حصل بينهم اختلافات غريبة ومناظرات عجيبه وظهر من بعضهم مكابرات صريحة جليلة
 في بعض الامور الضرورية فلو خيلنا وذلك لكنا نحكم في بادي الرأي انه لا يمكن اعادة
 يتفقوا على خلاف الحق الثابت في الواقع ويصطلحوا عليه في كثير من المواضع بل انكر فيهم و
 منازع مع وجود بعض الانبياء والحج في زمنهم وقبلهم حيث يصل اليهم خبرهم ولما علمنا
 خلاف ذلك بالنسبة الى اولئك علمنا امكان نحوه بالنسبة الى هؤلاء ايضا وقد ثبت عندنا
 وقوعه منهم كثيرا ايضا في مسائل الاصول والفروع المحتاج اليها لئلا نهارضد الامم غيرها

وقد اعترفوا في واحدة اصحاب الجمل منهم بخطاهم فيما اعتقدوه فافعلوه من الامور العظيمة بقوا
عليها الى مدة مديدة مع بلوغهم قريبا من ربع الف عام اقامهم على افعالهم الا انهم
معرفة بكونه صوابا وقطع بذلك فيهم كثير من العقاب اصحاب بدر وغيرهم وقد دعوا نحو
ذلك في قلعة عثمان مع ما علموا من احوالهم واخوالهم الصدور من قطع منهم بجواز بل التو
ثم اوصد رضى الفريقتين فاصد رضىهم عن ظن قد اخطأ فيه فثله ممكن اننا لو تابعنا
بل هو الى غالبنا بذلك ومن اعظم الثواب على ما اتفق عليه الفرق من قول الحق سبحانه
ثلاثا وسبعين مرة واحدة منهم في الجنة والباقيون في النار وعلى هذا فلا اعطاء على حق في الامور
اصلا ولا ينتقض به ما بيننا عليه تيقنا حيث سبنا ما ذكرناه امكان حصول القطع المذكور
ووقوع الكشف على التبع المزبور من اجماع جميع علماءنا او معظمهم كثير منهم مع عدد جدا
ما يتبين بخطاهم وشهاد الوحي ان التسليم والطبع المستقيم يوقعه كثيرا على جلا تضرع بينه
اصلا وكان الوجه المذكور سالما من بعض ما اوردناه على الوجه السابق لم تكن بالتبصر الا
وبما دفعناه بما لا يخفى على من تدبر فان الاجماع على هذا الوجه ليس من الادلة القطعية التي
نصبت طريقا للعلم بالاحكام الواقعية الاولوية ولا هو الاجماع المعرف المنضبط بالتيقن
فيه انها علم العصر ويكتفي بهم وان كانوا في غاية الفلذ ويتوقف حجتهم على ما علموا
وجود التجادل الذي هو من خواص هذا المامية ولا دليل لا مفيضا عن استغراق الوضع
بدل الجهد في النظر والتدبر لساير الادلة العقلية والتقليدية بل بناء على ان الفقيه اذا
استفرغ فيها الوضع ولم يقف على ما يثبت من الاجماع وبضاده بحيث يعلم به فساد علم
ان الادلة العقلية اتما وصلت من سبيل كثيرة منها فظهر لهم وخصي عليه الادلة
العقلية القطعية مع ندرها في الاحكام الشرعية لا يوجد فيها ما يقتضي خلافا للطبع
بحيث يكون مما يمكن الوصول اليه لم يقفوا جميعا ولا هو كما عر عليه وراى من قواعد الاصول
بين متفق عليه بينه وبينه ولا شبهة له فيه ويختلف فيه بحيث لا يخفى والفقيه قولاً منه
الا وقد سبقه احدهم فيه وان سائر الفلاس والامارات لا تغلف بمعرفة معاني الكتاب
السنن لا تخفى عليه عليهم مع ذلك تكون مبنيا احكامهم ومذايع علمهم بل هي من ظاه
لداولهم واساطير مكلف من اغاها عندهم فيقد النظر الى جميع ذلك وملاحظة ما اشير
من احوال علماءنا وخصائضهم لا تخفى له شبهة يقصد بها بحسب العادة ولا تضرعية

فانما هو من
الاجماع المعرف
المنضبط بالتيقن
فيه انها علم
العصر ويكتفي
بهم وان كانوا
في غاية الفلذ
ويتوقف حجتهم
على ما علموا
وجود التجادل
الذي هو من خواص
هذا المامية ولا
دليل لا مفيضا
عن استغراق
الوضع بدله
الجهد في النظر
والتدبر لساير
الادلة العقلية
والتقليدية بل
بناء على ان
الفقيه اذا
استفرغ فيها
الوضع ولم
يقف على ما
يثبت من
الاجماع
وبضاده
بحيث يعلم
به فساد
علم ان
الادلة
العقلية
اتما وصلت
من سبيل
كثيرة
منها
فظهر
لهم وخصي
عليه
الادلة
العقلية
القطعية
مع ندرها
في
الاحكام
الشرعية
لا يوجد
فيها
ما يقتضي
خلافا
للتدبر
للساير
الادلة
العقلية
والتقليدية
بل بناء
على ان
الفقيه
اذا
استفرغ
فيها
الوضع
ولم يقف
على ما
يثبت
من
الاجماع
وبضاده
بحيث
يعلم
به
فساد
علم

هذا هو الوجه الثاني

كل ما لا يتوقف

كل ما لا يتوقف

في أن ما اجمعوا عليه هو مقتضى الأدلة الخفية منطوقها العلويان أن ما توجب العلم و
القطع بالأحكام الواقعية الأولى وبهذا لا يثبت الا يحصل من مجرد اجماعهم القطع بقول المقصود
ولا يبرر ولا بالحكم الواقعية الأولى لما هو باق مع ظهوره ولا يتحد فيه الا كما لا يثبت
المانعة من كونه طريقاً الى العلم بغيره لا توجب عائقاً وتكادحاً ومثلاً للكم في
الضلال بل حكمه في ذلك حكم سائر الأدلة الظنية المعتبرة عندهم اجمعهم وبعضهم لا يراها في هذا
يستكشف واقصوا ما يعلم على جهة القطع من اجازة فلا يتحكم بوجود ما زاد على ذلك في الواقع مع
العلم بغيره لا بد لادلة الاجماع على وجوده في الجمع عليه مع احتمال خلافه كما هو ظاهر حيث كانا
ذكرنا اقل ما يستكشف من اجماع من عدل الا ما في كل من ادعى استكشاف ما زاد على ذلك يتر
الاختلاف بهذا وعدم انكاره يمكن ان ينزل عليه كلام القائلين بالوجه الثاني بعضهم كما في
وان كانت عبارة انهم فاصروا عن بيان المطلب ذلك لقصور دليلهم عن اثبات كونه كما يمكن
ان يستشهد عليه ايضا بما قد اورد فيهم من ادلة عن الرضا في الوجه الثاني من غير من عدل
الاخذ بخلاف بعض العلماء لقصور دليلهم نقصان فضائلهم وشدة ذمهم وندمهم لا
للعلم بنسبهم والسبق والاجماع او نحوهما لتسبيل خلافة ذلك تمامه ولا سيما مع
كثرة الخالف حيث كان المقصود استكشاف طريق الاستنباط والاجتهاد من تقاضا ذلك
الفضل والعلم الواقعي والسداد فانه يمكن ما ذكرنا كما لا يخفى يمكن ان يؤيد ايضا بان
من الأدلة الخفية عند الفلاس طرقة علمية لا تقيد ضنائها وعند سائر المتأخرين الا الظن
فاستكشافها من الاجماع لا يقتضي الا ما ذكرنا كما هو ظاهر لقصد ايجاد سلطان العلماء حيث
قال في تعليقه على شرح المصنف عند الكلام في دليل العقل العامة ان القاعدة كما عكس في ذلك
على القطع بوجود انقطاع كذلك تحكم في الاجماع على الظن بوجود ما ناه والفرق تحكم انتهى
وليعلم ان ما ذكرناه يجري ايضا في الخبر المجمع عليه ولو كان ضعيفا في الاصطلاح فانه يجب
الاخذ ببناء العلم عليه كما نص عليه في الاخبار وكلام الاصحاب ان كان اقصى ما يحصل
من اجماعهم بالوجه المذكور لا يبلغ حد التواتر ولم يكن المجمعون قاطنين على صحته هو
العلم بصفته بالحق الاغم من جهة علمه اعتمادهم لكشف عن جود قرينة مقتضية
لذلك عندهم لا العلم بصدقه وصدقته في الواقع وقد تقدم في الوجه الثاني عن المصنف
غيره ويشهد بذلك وعلى هذا انما يصح الجمع عليه بالحق المذكور من الاخبار الواردة في

شأنه على الاطلاق لانه قد حكم فيها بان الختم عليه لا ريب فيه هذا ليس كذلك الا ان يراى ان
 اذ ياب فيمن جهة جزاء العمل به بخلاف غيره فانه ليس كذلك لالا التماس حكمه على الامام عليه السلام
 بل لا يضطر اليه في نفسه عند انضباط حكمه ويزاد انه لا يباب فيه في الثالبيك وذاك لشد
 فيما خلف العامة مع ان بعض ليس كذلك والامر به في ذلك وبنما يحوي ما ذكرناه ايضا في
 الاجماع الواقع من سائر الفرق فانه قد يكشف عن وجود المستند لبعضهم وان كان باطلا
 عندنا كما هو الشأن في جماعتنا ايضا بالنسبة اليهم وقد تقدم في كاستشهادها بالجماع ارباب
 الفنون ما يشهد ايضا بذلك فتدبر وتبصر واستقم كما اوحي الله وامر القاسم من
 وجود الاجماع ان يستكشف وجوده بنقض طاع او قطعية موجودة متعين من تفاوجا عن
 اصحاب الامم واضرب لهم من لا يعتمد الا على النص لفظي كزارة وابن مسلم واسبا مهنا او
 الصدوقين ومن يجد وحدوهما على الحكم بنبى لم يظهر فيه نص عندنا ولا قضاء برؤيته لم
 يثبت صحته او ثبت ضعف سند ما المعلوم لنا وترجع رواية على ان لم يظن وجه مخالفا
 عليها فان الاتفاقية داسلم من خلاف يقال يكسف عادة الاول عن وجوده بنقض طاع
 ونفي عنها وفي الثاني عن توفيقه على ما يوجب العلم بصدق الرواية وخلوها من شوائب
 والتمه والنتيجة وفي الثالث عن وجود ذلك في احدهما وهي التي رجحناها وعلوها حاكمة
 ويعضد الاول ما تقدم في الوجه السادس عن الشهيد وغيره من مسائل الاصحاب على ما في شرح
 ابن بابويه عند عوار النصوص من هذا بناء على كونك على سبيل الاحتجاج لا الا خياط
 وعلى تعيينه لغيره ما يتسارع فيه من ذلك السنة والكرهية اذا كان ذلك طريقة الاصحاب فيما نرى
 بدين بابويه فكيف ذا وانظر خرون من اخر ابراهيم بعضنا الاخيرين بقوله عمن خطلة المعزة و
 نحوها وهذا بناء على استظهار الخبر بالجماع عليه بما ذكره حتى استكشف ما قلنا علم ايضا انه ردا
 الامام القاسم واحدا باه عليهم السلام وقد اعتمد هذا الوجه من الفوائد لفرقة فيها فيما
 برز من شرحه على زائل النتائج ذاكر له بتغير تفاوت يسير فاما ايضا ان لكلية وغيره
 نقلوا عن هؤلاء اعيان اصحاب الامم وازدادت لتصوص اعيان الاجماع المتصفا في مواضع عديدة
 فما يهم كانت موجودة في كتاب الفوائد واعتمد ايضا صاحب لواقعة شارحها مع تفاوت
 واضطراب في كلامها لاجد في ذكره واعتمد المحدث الاستدلال في بعضا في لافوائد الله
 واوردته بنوع تغير تفاوت في ضمن معينين للاجماع زعم ان جماعه من خطبنا كانوا يطأفون

الاجماع من جهة

الاجماع من جهة

عليها

عليه بما قال العلم ان جمعا من خطبنا اطلقوا لفظ الاجماع على اثنين احدهما الاول اتفاق جمع من قضاة
الاخباريين على الاتفاقية وترك الاتفاقية ^{والثاني} وادعوا بطلانها والاجماع بهذا المعنى معتبر عند لامة
قرينة ما ورد وما علموا به من باب بيان الحق لا من باب التيقن وقد وقع التصريح بهذا المعنى ويكون
معتبر في مقبوله غير من خطلة لكن الاعتماد على الخبر المحضون بقولهم لا على اتفاق ضوئهم
كافي صلاحي القلة الثاني اثناء جمع من الاخباريين كالصديقين محله يعقوب الكليلى
الشيخ الطوسي ايضا فانه منهم عند التحقيق ان نعم القامه ان ليس منهم حكم لم يظهر فيص
عندنا ولا ان يعادله وهذا ايضا معتبر عند لان فيه دلالة قطعية فادعية على خصوص
اليهم يقطع بذلك السبب المطلق على احوالهم انتهى مراده من القنينة والنص ما اوجبا العلم به
القطع كما هو معلوم وطريقه كلاس في سائر المواضع وكما ثبتنا اعتبارنا جمع في الاول
الاستي الاجماع في الجملة وترجيحا للغير بذلك على ما عارضه لعدم حصول العلم بكونه واردا من
بيان الحق بقوى واحد ولا استماع المعارض الا فهو يكتفى بتصحح احد من كرمه وبادي
منه في حصول العلم القادي صحة الخبر وصدقه فكيف لا يكتفى باثنا واحدهم به مع انه ولي ذلك
على طريقه وصريح في موضع اخر من خواصه الفوائد بانها يحتاج الى معرفة مواضع الاجماع
الخلافا من يعمل الظن واتما من يعمل القطع فلا يحتاج اليها لانه لا معارض مقال لقاطع و
هذا ينافي ما ذكره كما هو ظاهر فانه نسبة ناسا اولم يشعر بنافاه له مع وضوحها بلا اشتبا
وصريح في مواضع اخر من الفوائد وغيره باز سبب خلافا قد ما اثبت الاخباريين اصحا الا
عليه ما لتكلام هو خلافا الاخبار المبني على رتبة بعضها من باب التيقن وعلى هذا يلزم عدم
تمكثهم جميعا لعضاهم من تمييز ما وجز من هذا الباب عن غيره مع ما وجز من لامة ذلك بطر
ما وافي لامة لان الترشد في خلافهم هو مناف لما تقدم في الوجه الثاني على الشيخ غير
ومبطل الجملة من الفوائد التي قد ما صاحب الفوائد في كتبه مخالف لما صرح به المفيد في كتابه
في الرد على صاحب الحديث قال ان الذي يرونهم على سبيل التيقن لا يثق به وودقها هم
ولا يعمل به اكثر علمناهم وانما يثق به الشك من الطوائف يرويه خصائهم في المذهب فيرسل
الشك وددون لتوازي وكذا لما تقدم في الوجه الثاني على لم يرضى الثاني لما قال بعد
من ان التيقن انما تكون من العقل دون لولي ووظا لولي ومن لامة دون لوثوق به فلا يصدق
عنهم الى اوليائهم وشيعتهم ونصائهم في غير مجالس الخوف وترفع الشك في نه على جهة

في العلم ان جمعا من خطبنا اطلقوا لفظ الاجماع على اثنين احدهما الاول اتفاق جمع من قضاة الاخباريين على الاتفاقية وترك الاتفاقية والثاني وادعوا بطلانها والاجماع بهذا المعنى معتبر عند لامة قرينة ما ورد وما علموا به من باب بيان الحق لا من باب التيقن وقد وقع التصريح بهذا المعنى ويكون معتبر في مقبوله غير من خطلة لكن الاعتماد على الخبر المحضون بقولهم لا على اتفاق ضوئهم كافي صلاحي القلة الثاني اثناء جمع من الاخباريين كالصديقين محله يعقوب الكليلى الشيخ الطوسي ايضا فانه منهم عند التحقيق ان نعم القامه ان ليس منهم حكم لم يظهر فيص عندنا ولا ان يعادله وهذا ايضا معتبر عند لان فيه دلالة قطعية فادعية على خصوص اليهم يقطع بذلك السبب المطلق على احوالهم انتهى مراده من القنينة والنص ما اوجبا العلم به القطع كما هو معلوم وطريقه كلاس في سائر المواضع وكما ثبتنا اعتبارنا جمع في الاول الاستي الاجماع في الجملة وترجيحا للغير بذلك على ما عارضه لعدم حصول العلم بكونه واردا من بيان الحق بقوى واحد ولا استماع المعارض الا فهو يكتفى بتصحح احد من كرمه وبادي منه في حصول العلم القادي صحة الخبر وصدقه فكيف لا يكتفى باثنا واحدهم به مع انه ولي ذلك على طريقه وصريح في موضع اخر من خواصه الفوائد بانها يحتاج الى معرفة مواضع الاجماع الخلافا من يعمل الظن واتما من يعمل القطع فلا يحتاج اليها لانه لا معارض مقال لقاطع و هذا ينافي ما ذكره كما هو ظاهر فانه نسبة ناسا اولم يشعر بنافاه له مع وضوحها بلا اشتبا وصريح في مواضع اخر من الفوائد وغيره باز سبب خلافا قد ما اثبت الاخباريين اصحا الا

كل ما في كتابه من الفوائد لا يثق به اكثر علمناهم وانما يثق به الشك من الطوائف يرويه خصائهم في المذهب فيرسل الشك وددون لتوازي وكذا لما تقدم في الوجه الثاني على لم يرضى الثاني لما قال بعد من ان التيقن انما تكون من العقل دون لولي ووظا لولي ومن لامة دون لوثوق به فلا يصدق عنهم الى اوليائهم وشيعتهم ونصائهم في غير مجالس الخوف وترفع الشك في نه على جهة

التقيّة وما يترتب به الهدى ويختصون به في مجالس الجوارح يجوز ان يكون على سبيل التقيّة
 كما يجوز ان يكون على غيرهما وكذا الماذكر غيرهما مما لا يوسع المقام ذكره وكذا المادّة عليه
 الاخبار والكثرة من تحصل كلام الأئمّة عليهم السلام وجوهاً كثيرة الى السبعين جهاً فانه يمكن
 المختص بها دائماً او غالباً عن إلقاء مذهب العامة صريحاً ولا سيما مع شدة الاختلاف بينهم
 قديماً ووافقة مذهب الأئمّة لا أحد مذهبهم غالباً مع جميع ذلك يقتضوا أيضاً الاعتناء
 بإلقاء جمع منهم لا محالة شتباً الحال عليهم كما اشتبه عليهم بل على كثير منهم زعم عند اختلافهم
 ويقتضوا أيضاً عدم تمكّنها أيضاً من معرفة ما أصاب الاختلاف من حوجه اخرى غير الادراك والتدليل
 جداً ولذلك لم يقتصر المحدّثون منهم في كتب الاختلاف الى وضعوها لعل الشبهة من الرضا
 والامضاء على ما ثبت وروده عن الأئمّة من باب بيان الحق لا التقيّة مع ان ما عداه كلمة
 متساوية في عدم جواز العمل به حال الاختيار وعدم التقيّة وما حال التقيّة فيجب العمل به حالها
 ويختلف باختلاف الحال من ينفي عنهم ومذهبهم يعرف بمجالس الظهور والاطلاع على اقوالهم و
 اراهم ولا يرجع في ذلك الى الاخبار الواردة عن الأئمّة صلوات الله عليهم ولا ينبغي ان يذهبوا
 ابقائها في الكتب الموضوعة للإرشاد والهداية في رتبة التقيّة وغيرها الى من ظهورها في
 البحث عليه السلام ولا امر الأئمّة بنسبائها وكتابتها فيها لعل ذلك ولا سيما مع التباس الامكان
 هو الغرض ان ورودها من باب بيان الحق والباطل للتقيّة وعدم دلالتهما ووجودها
 للتقيّة على تعيين من اتقى منه ووردت بسبب حتى تنفع منها عند الحاجة لذلك لا يعمل
 بها في غير حال التقيّة والتقيّة من غير هذا كله ظاهر لا يخفى على ادى يحصل او مستبعد
 وفي موضع اخر من الفتاوى بان المراد بالجمع عليه الذي هو الاختصاص به هو الخبر الذي يجمع على
 اختياره قدما مثلاً الاخبار يوقن فانهم كانوا يختارون لانفسهم ما كان وارداً من باب بيان
 الحق وهذا ينافي كفتائهم باتفاق جمع منهم ولقد اجاد المولى النقي المجلس طاب ثراه حيث
 طعن في اقول وروضة المتقين على كتابه بان فيه منافضاً في شئ اقول وهذا مع انه لو افرد
 منه كلام نفسه اسقط منه المكررات والنامات لكان يسيراً جداً ومفاسداً اكثر من ان يخفى على
 بيتاه في محله مفصلاً والجح من الافاضل الذين اتفوه واحسنوا الظن مع انه من بعض الظن
 ولقد طعن عليه المولى الباقر المجلسي قدس الله عنه وايضاً بما ليس بهذا موضع كره وهذا ان
 الفضائل الحداث لا يثبتان بما يثبت به في اساطير الجح وروايات الذين لقد طعن عليه

مطابقتهم في التقيّة
 من غير ما ذكره في
 الاشارة الى ما في

كل ما في الخبر من
العلم والحق
والنفع والهدى
والإرشاد والبيان
والإيضاح والتمثيل
والإقناع والتهويل
والترغيب والترهيب
والإعجاز والجلال
والعظمة والكرامات
والعجائب والمواعظ
والنصائح والوعظ
والإرشاد والبيان
والإيضاح والتمثيل
والإقناع والتهويل
والترغيب والترهيب
والإعجاز والجلال
والعظمة والكرامات

كل ما في الخبر من
العلم والحق
والنفع والهدى
والإرشاد والبيان
والإيضاح والتمثيل
والإقناع والتهويل
والترغيب والترهيب
والإعجاز والجلال
والعظمة والكرامات
والعجائب والمواعظ
والنصائح والوعظ
والإرشاد والبيان
والإيضاح والتمثيل
والإقناع والتهويل
والترغيب والترهيب
والإعجاز والجلال
والعظمة والكرامات

المتحقق الخرافي أيضا في الخلق والدور النفسية وغيرها وهو أيضا متمم لآثارهم صلاوا ورحم عليهم
الفاضلان لفريقين لا خبايان أيضا بما يقتضيه نسبة إلى الخالفة لخصم الذي في غيره
قال العلامة المجلسي في المجلد الأول من البحار بعد بيان بعض الأخبار ما لفظه ويندفع بذلك
إذا اعتقت لنظر كثير من التفتيشات التي منها بعض المتأخرين على اجلة العلماء الأخبار وأنهم في
قصد بذلك الاستيراد في هذه أو مع بعض تباع أيضا وما على الحديث لكاشفي وهون
اتباع في صولة العشرة التي سماها بالاصول الاصلية ولم يصب منها الا واحد كالمقدم ولا
مع تغييره واصلاحه قال في الاعتماد على الاخير نظروا العلم عند الله وإنما أقصروا على ذلك مما
له ومسانحة في امره مخافة ظهور فضائحه وهوانه عند غيره والا فتدبر حتى قيل ذلك بتأ
الضمان عليه لسلامة نفع حجة الاجماع صرحا في رسالته الى خطابه الى ورد لها هو ساقيا
ونقل عن صاحب الفوائد انه ادعى فيه تواتر اخبارهم بذلك فما الذي اخرج ما ذكره من
اطلاقها الذي هو عند من لقطعات مع انه بعد ثبوت ما لا ماذل من الاجماع بين
الاصحاب عدم اختصاصهم بانسابهم بل الخالفين بحجة الاخبار المسند الى اتباع الاثر
والاهواء فلا ريب في ان ما كان متداوله من زمانهم وقد ما الاصحاب غير ولى
بالدخول في اخبارهم مما حدث بعدهم ولا سيما مع وجود الاسم سابقا ولا حقا كعبناه و
نعلق المنع على وجه العروة بذلك كما هو مقتضى كلامهم انه قد انكر الحديث لكاشفي كثير
من الاخباريين كثير من جماعات الشيخ الذي عنهما الفوائد من الاخباريين كذا
اجماعا لا يقتضي غيرهما من القدر ما اشد انكارا وكتبه ككتب نظرائه مشحونة بذلك
وذكر في كتابه المزبور في هذا المقام انه قد انكر كل ما يقتضيه في ما ذكره صاحب الفوائد صرح
في واضع اخر منه ومن لواقي بان ثبوت الاخبار عن الامم عليهم السلام طوي وتحتي كمدلها
وان لا تنفع بالقران كاد ان يكون اكثر من الانتفاع بها وان منهم الذين في زمن الغيبة من
جمعة اخبار الامم ليس مكنى الاعلى لظن والتحيز وان عامة تطوى لم تظن لذلك لا و
خاصتها المنافي له بعكس ذلك واراء اخبار الاحاد لا تفيد الاظنا مع انها لا تنفي جميع الاحكام
اكثرها كالقران في ذلك لا الاجالية وعدم النصيص في قولها الخالفة لانها ما وان خرا
الناس مختلف في مقدار تتبع الأدلة والوصو اليها يختلف الاحكام العلمية باختلاف ذلك
ويجوز العمل باصل البراءة فيها وان الجمع عليه الامور بالعلم هو الحديث الجمع على نفسه لا

القول للجمع على الفناء بانه الشهرة العترة هي شهرة الحديث لكن الذين قدما اصطبا
 الاخباريين الذين يتعدون النص في شيء من الاحكام وان الشهرة ليست بحجة وسيما
 الشهرة التي في البين اليوم وصح في المفايح بعدم متابعة الشهرة من غير دليل وعدا الاعتماد
 على الاجماع الاما علم دخول المعصوم وهو الرافض لضرورة الدين والمنة لعدم حجة غيره
 ذكر في سائر كتبه نظائر ذلك مما لا حاجة في ذكره وصح شارح المحبة من تلباء ايضا بان الشهرة
 بين الاولين من اصحاب الامم وارباب النصوص لا تنص حجة في الاستماع فيمن المقول عليهم
 الشهرة شهرة الرواية لا القول قال المحدثات العامة وهو من تلباء ايضا في تحرير المسائل حجة
 بعد نقل كلامه المتقدم اولاما لفظه في قبول المصلحة الثاني نظر لاهم وان كانوا كما ذكره الا انهم
 قد يظنون ما ليس بدليل لا ويعلمون بذلك لظنية او يغفل احدهم من معاضد مرجع او
 نحو ذلك كما يظهر من تتبع استدلالهم على الاحكام قال الثاني في القضاء احاديث منوارته
 عدم جواز تقليد غير المعصوم ومعلوم ان فتوى جماعة من المذكورين لا تفيد العلم بوجوب نص
 غالبا وانما تقليد الظن لا نادر انتهى نصه ايضا على حجة الشهرة لعدم الدليل على
 حجة ما بل لا لانه علمها وقال ايضا انما ودعي الامم عليه السلام في حد غير حجة
 وغيرها ان اجماع الشيعة على مضمون حديث مؤيد له ومرجح لذلك الحديث على معاضد
 انه دليل مستقل بل هو حجة كخالف العامة التي هي أقوى المرجحان وليس بدليل شرعي ذكر
 ايضا في غير ما يعضد ايراده المذكور الا انه في اواخر رسالته في رسالته برفه
 الاستماع عند اجماع المعروف الذي دعاه الكشي في ثمانية عشر جزءا من اصحاب الامم
 من لقائهم الموجه للقطع بالاخبار الموجودة في كتبهم والنقولة في الكتب المعتبرة عنهم
 الامم عليهم السلام بواسطة معينة او غير معينة او بدونها وزعم ان مسئلة حجة الكشي
 قول المعصوم بل دخوله فيه ودعي ايضا انه من جماعات الاخباريين الذين لا يجوز قبول اقول
 الانص صريح وانه قد تلفاه الاصحاب لقبول لم يطعن فيه احد منهم وانما سنده
 الاحاديث الواردة عن الامم عليهم السلام الرجوع الى هؤلاء والعلم بروايتهم احاديث
 كثيرة جدا ولقد بالغ في شان هذا الاجماع ودعي لا اصل له اصلا واقفي في بعض ما ذكره
 اثر المحدث الاستراي كما هو عادته فانه قد استند ايضا الى هذا الاجماع وذكر في ثنا
 ما لا جد في كرهه وبما ادعيه شرح الاستنباط من مشايخ الاجماع على هؤلاء وبما فهم

كل ما في هذا الكتاب من
 كلام لا يثبت على ما في
 الشريعة

كل ما في هذا الكتاب من
 كلام لا يثبت على ما في
 الاخبار

كل ما في هذا الكتاب من
 كلام لا يثبت على ما في
 الاخبار

المقتضية لحصول العلم من خبرهم ووضوح وثاقهم بحيث يمكن محال الشبهة والخلاف ولذا
 الاجماع عليهم ما انت خبير بان من علم فغناه فغناؤه عن الصحابة الذين غر عليهم من
 تصحيح ما يصح عنهم المذكور في اثني عشر من تصديقاتهم المذكورة فيهم ووصف على الخوالم
 مذاهبهم والاختلاف الواقع بين نقلة الاجماع والجميعين في تعدادهم وتعيينهم وما روي في
 الاخبار والادوار وغيرها في شافهم وسان جماعة آخرين نقل الشيخ في القدر الاجماع عليهم
 شان جماعة كثيرة غيرهم لم يعد وهم منهم ونظر الى ما جرى عليه طريقة الشيخ وغيره في فهم
 وامر هذا الاجماع في كتب الرجال والاخبار وغيرها وعرفنا ان الاجماع منام يتعلق برواية لا
 بحكم شرعي توقيفي بل بموضوع ليس ببيان وظيفة الامام ويعد والخط في انفا وان قضت
 حكما اصوليا اخر لا غرض لصاحبنا لوسائل به هنا وبما بان في طريقة مذاهبهم فيه بعد
 العلم بجميع ذلك وما غناه يعلم ان كلامه يقرب من كلام المحدث الاستبادي فيما روي به ما يكون
 اضعف منه والظاهر انما دعاه الى ذلك كون هذا الاجماع موافقا بغيره لغرضه بضعاف
 لمطلبه بخلاف غيره وليس هذا موضع تفصيل لك وتبيين الحقيقة الحقيقية لا يتابع في
 هذا المقام ومحصل الكلام في الوجه المذكور على وجه لا يرتب ريب اليهم هو ان المحدث
 الاستبادي ان سنده فيما ذكره ما ورد من الاخبار في حجة الاجماع فبعد صفها و
 وترجمها على ما يعارضها من الاجتهاد الذي يواترها لا يرد في عدم تناولها لانفاق جميع
 ذكرهم خاصة مع عدم كونهم من اصحاب الصحابة المذكورين في المقبول وغيرها ولا من اصحاب
 سائر الائمة المتكئين من اخذ الاحكام سماعا وشافهة عنهم ولا من المقصدين على الاخبار
 القطعية من جميع الجهات ولا بلوغهم من الكثرة والفضيلة والعلم الى ان يرتفع بقواهم
 الارتباب ويحققوا بقاقتهم لاشتهار فضلهم عن الاجماع فكيف قطع بحجية اندراجهم تلك
 الاخبار مع انه من يدعي لافضالهم على قطعي سنده الدلالة من الاخبار والاشافهم من
 يعتد به عند الاختلاف ان استند الى العلم القادي الحاصل من اتفاق جميع منهم فهو
 فساد بما سبق لا يخاف مع انكار حصوله من قوى جميع من بعدهم مع ما روي من الاخبار والكثرة
 في مدحهم وتفضيلهم على من كان في زمل الائمة من اصحابهم وشهادته الوجدان والتبع
 بكونهم اذق نظرا واعلى شانا واكثر علما وفضلا منهم جميعهم بين ما اخذوه عنهم يد
 عن يد وخلفاء عن سلف وما استنبطوه بدق انظارهم وقوة افكارهم فاعلم الناس من

والمجالس التي فيها
 ائمة علم الرجال
 والرجال في كل زمان

كل من فاضل في الرجال
 كان في فضل الرجال

علم الناس الى علمه كما ورد في التورين كما نوا بالنسبة اليهم مثلهم بالنسبة الى اعطاء النبي
 فكان الامر في سائرهم كما قال صلى الله عليه وآله له رب حامل فقه ليس بفقيه وب حامل فقه الى من هو
 افقه منه وكما قال سبحانه ما ننسخ من آية وننسخها فانما نجعلها او نلغها ومن العجائب يدعي
 حصول العلم الضروري والهادي بصدد رد التحريم المعصوم وجود المعارض له في تحال القضا
 من مجرد كون الراوي ثقة مطلقا وان كان من المخالفين الفاشق في ديننا او في دينه ايضا
 يدعي ايضا حصول العلم من قول اللغوي للثقة وان كان منهم ويدعي ايضا حصول العلم
 جمع من سلف كما سبق ينكر حصوله من اتفاق جميع من اخر عنه مع ما علمت في شأنهم وهذا
 الاعطال وجهه لبلوغه وصلا لا ولقد اجاد شيخنا الجليلي حيث قال في صلوة الجاهل
 واي فرق بين عمل الشهيد الثاني ومن اخر عنه وعمل الشيخ ومن اخر عنه الى انما الشهيد
 الثاني حيث يعتبر قول اولئك ولا يعتبر قول هؤلاء مع انه لا ريب ان هؤلاء ادق فيما
 واذكي ذهنا واكثر ثقة بغيرهم وتري انكارهم اذ يبالى العتوب في اكثر الابواب انتهى فذلك كل
 من هؤلاء واولئك بالنسبة الى من قبلهم ايضا كذلك في الغالب على اكمال ارباب الفقه
 اعترفوا لحدوث الغالب في الفوائد الطويلة متبوع ما هو عليه ببعض ما ذكرنا فقل فيها عمل
 الثاني انه وثق في شرح رواية الحديث في بحث عدالة الراوي جميع علمائنا ورواينا الذين
 كانوا في زمان لكينة وجميع من اخر عنه الى زمان الشهيد الثاني وذكر اهل الشهيد انه قد
 شاع وذاع وتواتر من احوالهم ما هو اعلى مرتبة من التوثيق فلا يحتاج احد منهم الى نص على
 عدالته ولا نصيح بتوثيقه ثم قال حصنا الفوائد وهو كلام جيد جدا وبالنتيجة والنقل
 يعلم انه قد وقع التسامح في نقل الحديث في زمان لائمه عليهم السلام من بعض الرواة بل
 وضعوا الحديث ولم يقع شيء من ذلك من احد من علماء الامامية في زمان الغيبة وقد
 ورد عندنا احاديث كثيرة عن لائمه عليهم السلام في مدح علماء الشيعة وروايتهم في
 في زمان الغيبة والثناء عليهم والاخر بالرجوع الى رواياتهم والعمل باحاديثهم فمضيهم
 على اعطائهم والهم اعظم الناس ايمانا واشدهم يقينا واموا بسواد على بياض قال وهذه
 الاحاديث تصلح ان تكون مستند الشهيد الثاني مضافا الى ما ذكره من استنباط التعليل
 ثم امر بعدم الغفلة عن هذه الفائدة الجليلة التي توافق فيها العقل والنقل قول قد وقع
 منه ذمام وتحرير في نقل كلام الشهيد في بيان ضمنون لاحاديث لبعض اغراض الشيخ لا

كل ما في هذا الكتاب من
 كلام الشيخ في هذا الباب

كل ما في هذا الكتاب من
 كلام الشيخ في هذا الباب

يناسب كرها وما كان يليق ذلك بشدة ولا سيما في مقام الطعن بمثله على غيره وقد صدر
 ما اعظم من ذلك بلا ريب بل الكذب الغيرة البينة في نقل ذهاب الغد واطرافتهم في
 مضامين عباراتهم وليس هذا موضع تفصيل ذلك وعلى اي حال خفي كلامه شيئا ما باننا
 كما لا يخفى قد تعرض في موضع اخر من الفوائد للكلام في المعرفة واورد على المحقق الطوسي
 غيره من ثبت مرتبة رابعة وهي معرفة اهل اليهود والنصارى قال في جملته ايراد كيفية
 الفضلاء المدققون والعلما المحققون الذين فهموا جميع مطالب الاسماء والروايات والكتا
 الشرعية والاطالب العقلية عن فهم المعنى المذكور على وجه الحقيقة وكيف جمعوا على استحالة
 ثم قال ودعوى بعضهم لان ان المعنى دقيق لا يفهم احد غير اهل الباطن غير مقبولة لان
 العلامة ومثاله الذين هم علماء الامم يستحيل ان لا يفهموا ذلك وفيه من هو لا اله الا
 القائلون به يكون مع ذلك ما مطلوب من جميع المكلفين مع عدم قدرتهم على فهمه وعجز
 عن قصوره فضلا عن التصديق به انتهى في شهادة بما قلنا من وجه لا يخفى قد جرى
 الحق على لسانه من حيث لا ينعم به مع انه يخدم كثيرا استسهل في علمه في كنهه وقد صدر
 مثله لك من مناجل او في ايضا خفي في باب فضل العلماء في بيان حديث تكرر ما
 لفظه في هل بيتا البته صلوات الله عليهم في كل خلف بعد سلفه ثم سلط الاستقفا
 في طريق الحق من غير غلو ولا نقصير لا نفع ولا تحريف ايضا لانام الغصن وخواصه
 الامتاع على اسرار الحافظين لعلم الظاهرين لا حاشية فان لا نرضى غلوهم ابداءهم
 لا يزالون ينفون عن العلم تحريف الغالبين نلبين الباطلين وناويل الجاهلين فخذوا
 حكم عنهم دون غيرهم لتكونوا ورثة الانبياء قال وهذا الحديث ناظر الى ما روي عن النبي
 صلى الله عليه واله انه قال يجعل هذا العلم من كل خلف عدول ينفون عنه تحريف الغالبين
 فقال لبطلين وناويل الجاهلين انتهى قد صدر منه في اصل من الاصول الصلبة في
 الجرائ في الحديث في حكم الجاهل الخصاب في الاختيار في الحج بالصبيته وغيرهما ما يعضد
 ايضا ما ذكرنا ولقد ذكرنا في الاستزادة في موضع من فوائد في كتاب العلامة
 بحال العلوم المؤيد من الحق لقيوم حاله المثلث في الغارب ومع ذلك قبح فيه كثيرا
 مما يجعل عنه ادنى العلماء وطعن في موضع على الشيخ الجاهل وصاحب العالم وفيه هنا
 بل العلامة ايضا بانهم يكرهون عظمة في العلوم الدقيقة ولا تقبل في انما والائمة وعلى

كل من علم على غيره
 في كتابه على غيره
 في كتابه على غيره

كل من علم على غيره
 في كتابه على غيره
 في كتابه على غيره

كل من علم على غيره
 في كتابه على غيره
 في كتابه على غيره

الشهيد والفاضل الشيخ على اضرهيم بان لم يكن لهم بضاعة في العلوم الدقيقة ولم يكونوا
 عارفين منقطعين بمخاني خاديشة لا تميز على المقدس من الارديلي الذي قد بفضل حواله
 بغلبة عن الاخبار الصريحة المتواترة وعدم امعانه نظريتها وعلى فضلا المتأخرين بلا تقيس
 بان بضاعتهم في العاوم قلية وبينهم وبين تحقيق المناجاة مضلة لا يتيقنون
 بعيد وقال هيئات هيئات ابن لثري قال لثري قال ايضا والحروب جاك للشراب جاك
 كل ميسر لما خلق له وذكر في خاتمة الخاتمة وبشت الخاتمة كالمين لبعض الملاحدة والوا
 لا دخل لها بمطويعه اضرهيم قال نظرت تدبر كيف طلع اهل التحقيق من تصوفية المتشعرين
 من اهل الاسفة الاسلاميين على المذهب الصحيح النحوي الصحيح وكيف تغافلت وغفلت عنه
 اقوام من العرب والاهلون في تشييد وكان لرئاسة المحررين رجوع الخلق اليهم احكاما
 الشريعة مضالوا واضلوا واستجروا على الهدى وهم عارفون ثم تبهم انما فلو ذكر ايضا
 غير ذلك مما لا يصدون له دني فهم ومعرفة وديانة وقد بالغ في تركية نفسه العجايب
 فليست الى هذا الجاهل المفسد المتهتك المتجدي على ما هو فوق اجماع المسلمين بل على ما هو
 من عظم المعاصي عند العارفين ليستدبر كيف يتلوه الذين اهلده واساطينه دعائهم كيف
 خفي اخره على كثير من اتي من بعدهم غشوا بقل اقول له وادارة وعباراته في كتبهم مع التوسيع
 فهم وغباوته في كتبهم لا يكاد يدرك البديهيات ففسد الاعمال لنظريات وهذا امر اقل
 كنبه من وضع الواضحات وفيما ذكرنا كفاية في معرفة احواله وفساد احواله فانه في معرفة
 احوال كثير من اصحاب الامامة ومن بعدهم الى ان المصيدة وقبيلة نظريتها بيشة ما اشبهت
 سابقا في الوجه الاول وما تقدم فيه عن ابن قبة وغير ذلك مما يظهر للعارفين المستمع كما حكاه
 الكليني في نكاح الكافي وطوافه عن بونس بن عبد الرحمن الفضل بن شاذان من اهل
 والحاج مع ما استنباه من جلالتهما وفضلهما وعزتهما على معظم اصحاب الامامة عليهما السلام
 كما رواه الصدوق في المتاعن بن ابي عمير قال ما سمعت الا سمعت من قسما بن الحكم في طول
 صحبته له شيئا اخبرني هذا الكلام في صفة عصاة الامام ثم ذكر كلامه في ذلك ومن لم يعلم
 انه ليس شيئا يستدبره ولا يقاس بما ورد في الاخبار وما ذكره فيه سائر الاصحاب والبرار
 الرجلان كلاهما من عاظم الاساطين لاجل احوالهما اجل من ان يحتاج الى بيان واجل ما
 رواه ايضا في التوحيد وكذا الكليني عن قسما انه لما سألته عن بعض قوله سبحانه وهو

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 انما هو الحق الذي لا ريب فيه

وكانت في
الكتاب

وكانت في
الكتاب

الذي في السماء له وفي الارض له قال له انه قوتنا او قوتنا كافي لكافي واذا فدينا
على وجوده من اى التور والظلم والطبعين مؤشدين بما وية ارضية فلم يدبها بحسبه
لو على سبيل الاحتمال لكافي في بطلان الاستدلال وبقى ما راجع حتى خرج ودخل الى ارض
فبين له الخواب مع انه نصره ولكن له اولى مغفرة بالك وقواعد له نهية بلا ارباب ما
رواه الكشي عن جعفر بن محمد بن حكيم الخفيع قال اجتمع هشام بن سالم وهشام بن الحكم
جيل بن دناج وعبد الرحمن بن الحجاج ومحمد بن عمران وسعيد بن غرغان ونحو من خمسة
عشر من اصحابنا فافا لوم هشام بن الحكم ان يباظر هشام بن الحكم ايضا اختلفوا فيه من التوحيد
وصنفه الله عز وجل غير ذلك لينظروا ايتهم اقوى فخر فوضي هشام بن سالم ان يتكلم
عند محمد بن ابي عبيد وضى هشام بن الحكم ان يتكلم عند محمد بن هشام فتكلموا وانا
جري بينهما من الكلام بما لا ينبغي ذكره وفي اخره انه كتب الخفيع الى الكاظم عجا جري من الكلام
بينهم فكتب ما ذكر بعضه لكتبه ولعل هذا اتمام وقع بعد ان افاض بن ابي عبيد عن ابن الحكم
تأكله هو وابونا لك الخضر اليه فحكم لابي ما لك عليه وقد روى ذلك لكتيبه عن علي بن
ابرهيم عن استاذك بن الربيع قال لو يكن ابن ابي عبيد بعدل هشام بن الحكم شيئا وكان لا يغيب
اينا منهم لقطع غشها فله وكان سبب لك اني با ما لك الخضر وكان احدهما هشام
وقع بينه وبين بن ابي عبيد ملاءمة في شيء من الامانة قال ابن ابي عبيد فملاءمة في شيء من الامانة
قال ابن ابي عبيد ملاءمة في شيء من الامانة قال ابن ابي عبيد فملاءمة في شيء من الامانة
هي في ايديهم وقال ابو مالك ليس كذلك لاملالك الناس لهم الاما حكم الله به الاما من المني
الحسن المضم فذلك له وذلك ايضا قد بين الله له ان يصنع وكيف يصنع به فراضيا هشام
بن الحكم وصنا اليه فحكم هشام لابي ما لك علي بن ابي عبيد ففضيل بن ابي عبيد هو هشام
بعد ذلك فليظروا ما جرى بينهم وهم في هذه المسئلة وذلك المطالب التي هي تبني الاسلا
في زمان حضور الاما مع ان جماعة منهم قد فازوا بعد من مثل الصادق والباقر عليه السلام
ايضا ومُعظم المعارف العلوم الحق انما انتشر منها وكارواه الصفة في تفسيره عن ابي عبيد
البرقي قال قال في الرضا يا احمد ما الخلاف بينكم وبين خطاب هشام بن الحكم في التوحيد
فقلت جعلت فداك فلما اخبر بالقصة للحديث الذي روى ان رسول الله صلى الله عليه وآله
راى به في صورة شات قال هشام بن الحكم بالنوا لجهنم الخوف في نفع الحسن في الحافي نيا

في قول المتن مع القول بالجسم لصل ذلك لما هو معروف عندنا في سائر الاخبار والكتب الا
 فالبراءة محتملة لخلافه كما لا يخفى جلالة البرزخ في فضله وعلو عظمته لانه عند القضاة الجواد
 عليهما السلام غيبة باسماها عن البيان والاختلاف المذكور له ولا حظا به كما هو ظاهر الخبر وكما
 حكى عن جماعة من قدماء الامامية وغيره ان نقل الاخبار المتقدمه في الوجوه الاول عن الشيعة
 انهم كانوا يفيضون جميع الانبياء على الامامة صلوات الله عليهم وعن آخرين منهم انهم فضلوا الو
 الغم منهم خاصة عليهم وعن التوحيه اقم ذكرها ظهورا والهجرات والكرامات من الامامة وعن
 وعن الشيخ ابى جعفر بن قتيبي في هذه كلامه الذي تقدم في الوجه الاول ان الامام عليه السلام
 لم يقف على كل من هذه الظايط التي وبت لانه لا يعلم الغيب انما هو عبد صالح يعلم الكتاب
 والسنة ويعلم من اخبار رشيده ما ينفي اليه هذا الشيخ لذكر في الامامة ونقل عن الصادق
 والمتوفى معتدين عليها وفضله وصلاحه جلالة الله المذكورة في كتاب الرجال وغيره وانما
 الاشارة الى ذلك غفره في كلام المتوفى يابح من الصادق لعدم رده للكلام المذكور
 بقوله له ويؤيد ذلك بعض ظايطاتي عن قريب نظائرنا نقلناه كثير ليس هذا موضع
 ذكرها واخبارها ولا عرض عنها اولى من اظهارها ونشرها ولقد اجابنا ايضا المجلد في هذا
 حيث انه لما ذكر حكاية لقائه وسعد بن عبد الله الذي يجادل في كبره في الغائبين عليهما السلام ونقل
 عن بعض اصحابنا المتقدمين تصديقهم لها ورواها بالوضع قال تكاثر ذلك مع امكانه شهادا
 الامانات بعينه ليس الا الا اذا ما بال اخبار وعدا لوقوف الاخبار والنقص في معرفة ثبات
 الامامة الاظهار اذ وجدنا ان الاخبار الشاملة على الاخبار الغيبة اذا وصل اليهم فهو ما يقدر
 فيها اولى زاويها بل ليس جرم اكثر المتقدمين من اصحاب الرجال لا نقل مثل تلك الاخبار وانما
 في موضع اخر فرب بعض المتكلمين والحدائق الغالوة تصورهم عن معرفة الامامة وعجزهم عن
 ادراك غايبات حوالهم وخطاب شوقهم ضد حوا في كثير من الروايات الثقات لقائلهم بعض
 غايبات المجهلات قال بعضهم من الغايبات التي هو عندهم والقول بانهم يقولون ما كان ما يكون
 وغيره لك انتم قد سبقت الى هذا والد في شرحه على الفقيه بروضة المتقين حيث قال
 في جواب الامامية في شان جابر الجعفي ان الذي ظهر لنا بالاتباع انه ثقة جليل من اصحاب
 الامامة وخواصهم والامة تضعفه لهذا كما يظهر من مقتضى صحيح مسلم وبتهم بنص
 لان احاديثه تدل على جلالة الامامة ولما لم يمكن الفتح فيه لجلالة المنهج في روايته واذا كان

كلامه في الرجال والامامة
 في حواشي الكتاب

وقال عمر بن الخطاب لما شرب سكرًا قال: إذا فرغ من شرب سكرًا فليقلبه فليقلبه فليقلبه
 الرسول وفرض الله في حد الحرجة حد غير رواية الخوكرام في ذلك وذكر أيضًا من جملة
 ما أبدعه عثمان ما صنعه القرآن وأدعى في ضمن بيان ذلك إجماع أهل القبلة والأمان
 الخاص العام على هذا الذي في تلك الناس من القرآن ليس هو القرآن كله وأنه قد ثبت
 القرآن ليس هو القرآن كله وأنه قد ذهب من القرآن ما ليس هو في تلك الناس ذكر أيضًا جملة
 الكلام في إمامة أبي بكر بالناس في عرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أنه لا يجوز أن يستعمل رجل في
 يقوم فإدعى صفاً واحداً من فعل لا شيء قد عقد، صلواته بنية الجماعة فلا صلوة له ولا
 صلوة له فلا دين له وهذه جملة ما أوردنا البراءة من كلامه في مخالفة ما عليه الأئمة أو
 معظمهم أو كثير منهم ويأتي في الإجماع المنقول ما له دخل عظيم بالمطوَّب لو ذكرنا جميع ما يعلق
 بالباب لآدى إلى الاطناب الإلهاب ناهيك في معرفة أحوال قدام الأخباريين الذين ذلوع
 الاسترادي في عماده عليهم ما ذكرناه في شأنهم في الشافعي وقد كانوا مع ذلك مبشرين من طلبة
 ومن هب بل على طرق نقض من سلكه كما نوايتمون بالأخباريين أصحاب الحديث وأهل
 الأخبار وقد تحسَّن لأخباري المشتغل بالتواريخ وما شاكلها ويقابل بالحدث وهو المشتغل
 بالسنة النبوية كما صرح به في كتب الردية للفرقيين منهم طوائف اشبه بالطائفة والخشونة
 على اختلاف طرقهم وأحوالهم وكان جميعهم موجهين في الخاصة العامة ولذا هم بهذا كونه
 متفرقين في كتب الأصول والكلام والفقه وأشير في الأخبار إلى أحوال كثير منهم وكذا في كتب
 الرجال كما ذكر في أحد بن محمد بن خالد البرقي أنه كان تغر في نفسه خيرة أكثر الرعايا لضخا
 واعتماد المرسلين كان لا يبالى من خذ على طريقة أهل الأخبار وفي علي بن ضيف أنه كان
 شاعراً متكلماً له كتاب في الأئمة وكان يتكلم على من قبل أهل الظاهر في الفقه وروى عنه
 الفقيه وفي أحد بن إبراهيم النخعي أنه كان تغر في نفسه خيرة حسن التصنيف وأكثر الرواية عن الأئمة
 والأخباريين وله كتب في التواريخ وغيرهما في محمد بن كزنا أنه كان جهاشاً من جواهرنا
 بالبصرة وكان أخبارياً واسع العلم وصنف كتباً كثيرة في الفهارس وغيرها ويقرب من ذلك
 ما ذكره في عبد العزيز بن أحمد الجعفي وأبي مخنف ووهب بن منبذ ذكر في ترجمته
 سفيان الثوري حال جملة من أصحاب الحديث من العامة ومن الغريب أن الحديث لا يشترط
 استشهاد في الفوائد على أنفس الأئمة إلى الأخباريين والأصوليين بما ذكر في حوا

وقال عمر بن الخطاب لما شرب سكرًا قال: إذا فرغ من شرب سكرًا فليقلبه فليقلبه فليقلبه

الرسول وفرض الله في حد الحرجة حد غير رواية الخوكرام في ذلك وذكر أيضًا من جملة ما أبدعه عثمان ما صنعه القرآن وأدعى في ضمن بيان ذلك إجماع أهل القبلة والأمان الخاص العام على هذا الذي في تلك الناس من القرآن ليس هو القرآن كله وأنه قد ثبت

القرآن ليس هو القرآن كله وأنه قد ذهب من القرآن ما ليس هو في تلك الناس ذكر أيضًا جملة الكلام في إمامة أبي بكر بالناس في عرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أنه لا يجوز أن يستعمل رجل في يقوم فإدعى صفاً واحداً من فعل لا شيء قد عقد، صلواته بنية الجماعة فلا صلوة له ولا صلوة له فلا دين له وهذه جملة ما أوردنا البراءة من كلامه في مخالفة ما عليه الأئمة أو معظمهم أو كثير منهم ويأتي في الإجماع المنقول ما له دخل عظيم بالمطوَّب لو ذكرنا جميع ما يعلق بالباب لآدى إلى الاطناب الإلهاب ناهيك في معرفة أحوال قدام الأخباريين الذين ذلوع الاسترادي في عماده عليهم ما ذكرناه في شأنهم في الشافعي وقد كانوا مع ذلك مبشرين من طلبة ومن هب بل على طرق نقض من سلكه كما نوايتمون بالأخباريين أصحاب الحديث وأهل الأخبار وقد تحسَّن لأخباري المشتغل بالتواريخ وما شاكلها ويقابل بالحدث وهو المشتغل بالسنة النبوية كما صرح به في كتب الردية للفرقيين منهم طوائف اشبه بالطائفة والخشونة على اختلاف طرقهم وأحوالهم وكان جميعهم موجهين في الخاصة العامة ولذا هم بهذا كونه متفرقين في كتب الأصول والكلام والفقه وأشير في الأخبار إلى أحوال كثير منهم وكذا في كتب الرجال كما ذكر في أحد بن محمد بن خالد البرقي أنه كان تغر في نفسه خيرة أكثر الرعايا لضخا واعتماد المرسلين كان لا يبالى من خذ على طريقة أهل الأخبار وفي علي بن ضيف أنه كان شاعراً متكلماً له كتاب في الأئمة وكان يتكلم على من قبل أهل الظاهر في الفقه وروى عنه الفقيه وفي أحد بن إبراهيم النخعي أنه كان تغر في نفسه خيرة حسن التصنيف وأكثر الرواية عن الأئمة والأخباريين وله كتب في التواريخ وغيرهما في محمد بن كزنا أنه كان جهاشاً من جواهرنا بالبصرة وكان أخبارياً واسع العلم وصنف كتباً كثيرة في الفهارس وغيرها ويقرب من ذلك ما ذكره في عبد العزيز بن أحمد الجعفي وأبي مخنف ووهب بن منبذ ذكر في ترجمته سفيان الثوري حال جملة من أصحاب الحديث من العامة ومن الغريب أن الحديث لا يشترط استشهاد في الفوائد على أنفس الأئمة إلى الأخباريين والأصوليين بما ذكر في حوا

الرسول وفرض الله في حد الحرجة حد غير رواية الخوكرام في ذلك وذكر أيضًا من جملة ما أبدعه عثمان ما صنعه القرآن وأدعى في ضمن بيان ذلك إجماع أهل القبلة والأمان الخاص العام على هذا الذي في تلك الناس من القرآن ليس هو القرآن كله وأنه قد ثبت

شرح الواقف من الامامية كانوا اولاً على من هبائهم حتى ادى بهم الزمان فاختلفوا
مناخروهم الى الغلبة والى الاختلافية كما ذكر في اول الملل والخلف للشهرستاني منهم كما هو في
الاول على من هبائهم في الاصول ثم لما اختلفوا في الروايات عن ائمتهم وتماذى المنزلة خاصاً
كل فرقة طريفة ففصلنا الامامية بعضها معاملة ائمة عديده وانما تفضيلنا وبغضنا الاختلافية
امامية منهم واما سلفية وبنما ذكرنا في كتاب نهاية الاصول للعلامة قدس سره من قوله اما الامامية
فالاخباريون منهم لم يقولوا في اصول الدين غرور ولا على اخبار الاحاد المكية عن الائمة
والاصوليون منهم كاب جعفر الطوسي وغيره فاضوا على خبر الواحد لم ينكروا سوا المصنف
ابناء ائمتهم المذكور في شرح الواقف مع منتهى تشبث مناخروهم في معتزلة ائمة وبنما
او تفضيلنا والى اخبارية يعتقدون ظاهراً وذكراً بالاجابة المتشابهة وهو لا ينقسمون
الى مشيئة يخرجون المتشابهات على ان المراد بها ظواهرنا وسلفية يعتقدون الى ما اورد الله
بناحق بلا تشييع كما عليه السلف والى المختصة بالقرآن والائمة في المذكور في انها قد
سبق اليه لراى من العامة في الخصايل وايضاً بيان عن المصنف الشيخ ما يعضد بالنسبة
الى ما نسب فيها الى الاخباريين وقد قال في الملل والخلف ايضاً بعد ما ذكر ان بين الاخبارية
من الامامية والكلامية سيف تكفير كذلك بين الفضلية والوعيدية فقال ضليل
انما هو لا يخفى انه لو سئل الاشعري ادى على نفسه لم يستشهد بهذه العبادات التي هي حجة
عليه تشهد بخلاف ما ذكره كان وفق بشا واولى بما ذكره وقد تقدم في الوجه الاول من
قبول حال اسلافنا من اصحاب الائمة عليهم السلام وطريقهم في العمل بالاجابة وذكر اهل الجاه
من كتب الفريدة كتاب مقابيل الانوار في الرد على اهل الاخبار وقال في مسائل الشريعة
عند الكلام في اهل الكتب الاخبار والصدوق ان اصحاب الحسين يقولون القس السعدي لا
يقصرون في النفع على اهل اصولهم ليسوا باصحاب بطريرقتين من الافكار فيما يرون وتبين
فاخبارهم مخالفة لا يثبت منها الصحيح من التسليم لا ينظر في الاصول واعتماد على النظر الذي
يوصل الى العلم بجهة المنقول قال في مسائل العكرية في جملة الجواب عن قول الشافعي
جماعة سوا انا نحن جمعون ان الائمة عليهم السلام لم يروا اوصياء من قديمي الا شيوخ قبل الائمة
ما لفظه فاما ان تكون ذواتهم كانت قبل دم موجود فذلك باطل بعيد من الحق لا يثبت
محصول لا بد من به عالم وانما قال بطوائف من الغلاة اهل الجاه والخبيث من المستبد الذين لا

الامامية في الاخبارية

الامامية في الاخبارية

الامامية في الاخبارية

يصطلح بمعا الاشياء ولا حقيقة الكلام وقال في شرح اعتقادات الصدوق عند الرد عليه
بعض ما فيها لكن صاحبنا المتعلقين بالاختصاص صاحب سلائف وبعد دهن قلد فطنة تميز
على وجوههم فيما سمعوه من الاحاديث ولا يظرون في سندها ولا يفرقون بين صحيحها
وباطلها ولا يفرقون ما يدخل عليه ثم اثباتها ولا يحصلون بمعا ما يطلقونها وقال في
في رسالته الروية وباطال القول بالاعتد في الرد على الصدوق وغيره من تقدم ذكرهم
في كلام المفيد في لوجه الثالث اعلم ان هذه مسئلة اذا فاء عليك علم انما مسئلة الاجماع
جميع المسلمين الاجماع عليها هو الدليل المعتمد لان الخلاف فيها انما ظهر من نظر من احتج
الحديث المنتمين الى اصحابنا وقد تقدم لهم الاجماع وسبقهم ولا اعتبار بالخلاف الحادث
سائق لكلام في ذلك الى ان قال ثم لا غنى بهذا الخلاف سابقا كان ثم حادثا مناخر لان
الخلاف انما يعتد به اذا وقع لمن يشكك في الاجماع من اهل العلم والعمل والذاتية و
التخصيص الذي خالف هذه المسئلة ولا فيما هو اجل منها المصون منه نقصا فطنة ما
لا صاحبنا الحديث الذين لم يعرفوا الحق في الاصول ولا اعتقد ما يتجده ولا ينظر بل هم
مغلطون فيها والكلام في هذه المسائل ليسوا باهل نظر فيها ولا اجتهدا ولا وصول
الحق بالحجة وانما تعويلهم على التقليد والتسليم التقويض فقد بان بانه الجدل ان
هذه المسئلة مسئلة اجماع والاجماع عندنا حجة لدخول قول الامام في مقال الطبري
ان القول بنقص القرآن مضاف الى قوم من اصحاب الحديث نقلوا اخبارا ضعيفة ظنوا
صحتها لا يرجع بمثلها عن العلوم القطوع على صحة قولنا ذكر ذلك مع انهم يروى على
خلالها حبالا اضلا من المتواتر ولا من الاحاد وانما استند الى شواهد الوجوه والاعتناء
وقال في رسالته اخرى لم يصح عندنا الكلام في نقص القرآن فان قيل قد باطلتم من نقصنا
القران ما هو اجماع الشيعة الا ما مينة لانهم مجمعون على هذا المذهب غير خالفين ومن
منه مبكم ان الاجماع لا يكون الا على الحق قلنا معا ذلك ان جميع علماء الشيعة الا ما مينة
على ما قد عرف بالادلة الواضحة بطلانه وما صرح من اصحابنا بالقول بنقص القرآن لا
قوم من اصحابنا الحديث الذين لا يفقهون ما يقولون ولا يقلعون الى ما يدعون هبون انما
دابهم تقليد الحديث التسليم لها في الرواية حتى وباطل غش وسين من غير تفكر وقد
ومن هذه صفة لا يعتد في خلاف ولا اجماعا فاعلموا اصحابنا ومثكلوا فقتنا ونظا

من هنا

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or date, located at the bottom of the page.

[illegible]

۱۰۰

کلام اللہ فی الحدیث

كل ما في الخبر
انفصلا

حتى ان مسئلة لو غير لفظها واعتبر عن معناها بغير اللفظ المعتاد لم يعجزوا عنها وتصرفوا فيها
عنها ثم ذكر ان صنف سابقا كتاب النهاية ووردت جميع ما فيه واكثره بالالفاظ المنقولة
حتى لا يستوحشوا منه قال في العدة في بحث الاجماع انه يجب ان يراعى فيه قول العلماء الذين
يعرفون الاصول والفرع لاحتمال كون الامام احدهم دون العامة والمقلدين ثم قال ليس
لاحد ان يقول ان هذا يؤدي الى ان اصحاب الحديث والفقهاء الذين لا يعرفون الاصول لا
يعتد باقوالهم في ذلك سقاط قول اكثرهم قلنا لا يلزم ذلك لان لفظها واصحاب الحديث على
ضربين ضرب منهم يعلم انه لا يعرف الاصول ولا كثير من الفرع فان ذلك لا يخالف في احوال
قوله لانه قد علم انه ليس بالامام والضمير لاخر منهم لا يعلم ذلك من ظاهري بل يجوز ان يكونوا مع
كوفهم من ظاهريين بالحديث والفقهاء من بالاصول وغايرين بها فاذا شككنا في ظاهريهم
وجب اعتبار اقوالهم بجوزان يكون الامام في جملة من قال في بحث خبر الواحد بعد الاستئصال
على جهة باجماع السلف من الامامية فان قيل اعتبار كل الطريقة لانه ذكره في وجوب
العمل بخبر الواحد يوجب عليكم قبولها فيما طيقوا العلم لان الذين اشتهر اليهم ذاقوا قولها وطيقوا
العلم من التوحيد والعدل والنبوة والامامة وغير ذلك فمسئلو على الدلالة على صحة
احوالها على هذه الاخبار بعينها فان كان هذا القدر حجة فينبغي ان يكون حجة في وجوب
قبولها فيما طيقوا العلم وقد اقررت بخلاف ذلك قيل له نحن لا نسلم ان جميع الطائفة تحيل
على اخبارها والاخذ فيها بعد دعوى وساق الكلام الى ان قال فحق بجوزان يكون قول المعصوم
داخلا في قول القائلين في هذه المسئلة بالاخبار واذ لم يكن قوله داخلا في جملة اقوالهم قلنا
لا اعتبار بها وكانت اقوالهم في ذلك مطروحة قال انه لا يمكن استئصال ذلك لي قول علماء متينين
وان قال ذلك بعض غفلة اصحاب الحديث فذلك لا يلتفت اليه ثم اورد على نفسه انكم
كيف تقولون على هذه الاخبار وتقولون بها واكثر رواها الجعفة والمشبهة والمقلدة
العامة واشباههم وقال في جملة الجواب الامام يرويه قوم من المقلدة فالصحيح الذي اعتمد
ان المقلد الحق وان كان مخطئا في الاصل معفو عنه ولا احكم فيه حكم الفاسق اقل من علم على
هذا ترك ما نقلوه على ان من ساروا اليه لا نسلم انهم كلهم مقلدة بل لا يمنع ان يكونوا
عالمين بالدليل على سبيل الجملة ثم قال وليس لاحد ان يقول ان هؤلاء ليسوا من اصحاب
الجملة لانهم اذا سئلوا عن التوحيد والعدل وصفات الله تعالى اوضحوا النبوة قالوا كذا

فيلما تامل في هذا الكتاب
العلماء في هذا

لعمركم ان هذا الكتاب
الاشبه بالكتاب

تأمل في هذا الكتاب
الاشبه بالكتاب

روينا وبرون في ذلك كله الاخبار وليس هذا طريقة أصحاب الجمل ذلك لانه لا يمنع ان يكون
هؤلاء اصحاب الجمل قد حصل لهم المعارف بالله تعالى غير انهم لما تعدوا طريقهم الى الحج على ذلك
الحال واعلم انما كان سهلا عليهم ثم قال فما تفرغ عليه لخطا فيه لا يوجب للتكفير لا التضييل
انتهى قداسا بالحق في اول الخبر الى شيء من احوال جملتهم معتبرا عنهم بالفضل والحسنة
وكذا العلامة في بحث خبر الواحد من النهاية مع علم عنهم بالاخبار بين مجموعها للشيخ منهم كما
تقدم عن طريق كذا في حجة ظواهر القرآن منها في اول المسألة في مسئلة القصور بالعد منه
معتبر عن الظاهرية من اهل الحديث بالحسنة واما اطنبنا الكلام هنا بل ذكر جملتهم على
من سبق لربنا طالعهم على طريقة من سلف ادعاء الحديث الاستدلال بدين الانبا عليهم
على بعضهم انهم من الاخباريين وانهم على الطريقة التي ابدعها ووجهها وليس لها على
الجمال باسم الاخبارية وقد افطر في نسبة الافاضل اليها وجعل كل اهلهم عليها حتى انه لما
ذكر في النوائد انه لم يبعد الرضى والشيخ فيهما يكون حكما الا بالحق وذكر في موضع اخر
منه انه لم يرفى صول صاحبنا كتابا قريبا الى الحق بعد كتاب القدر الا كتابه الاصوغرى
اليدية رجع في اهل المعنوية كما خالف في الشيخ في صول وهو وهم بالامر بل كان في فريته وقد
زعم ان طريقة الاخبارية مستغلة لادوة طويلة المضاعف بخلاف طريقة اصولية ولعسكران
الضيق والصعوبة في طريق الرشاد والهداية والاعتدال الاستغناء لانه لا طريق واحد
والباقية كلها على كثرها طرق لغوية والقتال والاضراب والاعوجاج كما هو شأن الحق
المرض ايضا ثم ان الذين ساءهم في المقام منهم الشيخ وقد علمت طريقته في الجماع الذي
عنده من عظم الادلة القطعية وبني عليه كثير من الاحكام الشرعية وكذا في اخبار الاخذ
لانه هو عند من قوى الادلة الظنية وصرح بان عليها غالبا بسنة فقه الامامية واختلفا
الجلية ومن تامل مصنفا في صول لفقه وفروعه كتبه في نفسه القرآن جمع الاخبار التي
في الاحكام وجد كل رقة من الاولى بل من الاخرى ايضا ننادى على صفة التسمية فاعرى
اليه من معنى للنظر في طريقة التشعب واقر له المخالفة واجامانه الانبائية المضطربة لو
يرب في نهالها لا يحصل من فوائدها قوى مما يحصل من فوائدها من بعد من قبل
الجهدين ان كان هو شيخ الطائفة المحقة ومؤسس الطريقة على الحقيقة ولما هذا
مع شدة الاحتياج الى كتابه في الاخبار هو الذي هي الاخباريين الى عدة من جملتهم

اخرجه من فجوا على عوى ضلالة ثم مع ان اشتد الناس انكا والطريقه ثم ابعدهم منهم في
 مذاهمهم وسبهم ومنهم الكيسه وقد كان في على ضرب لثقة العلم والفصل كما اشترى اليد وال
 بعض احواله في لوجلا اول وذكر في مواضع عديدة من لكافي ما يشهد ببقية زمانه فعليه
 كما بيناه في المناهج وقاله اوله قد فهمت يا اخي ما شكون من ضطلاح اهل هذا عالم الجلالة
 وتوارهم وسيعمهم في عمارة طرفها ومباينهم العلم واهله حتى كاد العلم معهم يارزكده وتنقطع
 مواده وساق الكلام في ذلك الى ان قال ذكرتنا مورثا شكت عليك لا تعرف شيئا
 لا خلافا لرواية فيها الاختلاف علما واسباها وانك لا تجد حضرة من تذكره وتقدر
 ممن ترق بعلمه فما قلت انك تحب ان يكون عندك كتاب في جميع فنون علم الدين ما
 يكتب به المعام ويرجع اليه المسترشد وياخذ منه من يريد علم الدين العلم به الا اننا والصحيح عن
 الصادق عليه السلام والسنان لقائمة التي عليها العمل الى ان قال فاعلم يا اخي ان رسول الله
 انه لا يبع احدنا من شيء مما اختلفت الرواية فيه من العلماء عليه السلام بريد الا على اطلعه
 العالم عليه السلام بقوله اعرضوها على كتاب الله تعاها وافق كتاب الله عز وجل فخذوه ما خلا
 كتاب الله فردوه وقوله ثم قال ان الجمع عليه لا ريب فيه ونحن لا نعرف من جميع ذلك الا انه لا نجد
 شيئا احوط ولا اوسع من رد علم ذلك كله الى العالم وقبول ما وسع من امره بقولنا يا
 اخذتم من باب التسليم وسعكم انتم هو ظاهر الدلالة على ان تميز الحق من الباطل والصحح
 من السقيم فيها اختلفت الروايات عن الائمة عليهم السلام كان غير ممكن لثقل ولا غيره في عصره
 مع قربة ما من الائمة واصحابهم وعدم خفاء اقوال العامة والახبار والموافقة لهم خاصة
 وكونه في الغيبة الصغرى خال وجودا لسفرا وجوع الناس اليهم الفسار الاعلى جدا لوجوه
 الثلثة التي لا يورث بعضها القطع بما هو الثابت في نفس الامر قد اعترف بانهم لم يكن يعرفونها
 او تمايزت بها الا الاقل وان لا ولي عنده في الجميع كما هو الظاهر وفيما عدل لاهل البناء
 على التحير والتوسعة وقد اكر في كتاب من نقل الاحكام وغيرها عن غير المعصوم واعتنى
 بانكر انما لا يخبرنا مع ما فيها من التطويل بحيث ان السند قد يقابل المتن ويزيد عليه
 لا فضاء الحاجة اليها غالبا كما يظهر مما رواه في ول كنك يا به هو كتاب العقل والعلم وقد اشبه
 عليه الامر في يوم ولادة النبي صلى الله عليه واله وميوفاته ومدة حملهم بعيسى عليه السلام فذكر
 فيها ما هو ظاهر الفسار فاطنك به ما الذي يؤمن من خطاه في المطالب الغاصصة المثلثا

يا اخي انك لا تعرف شيئا
 لا خلافا لرواية فيها الاختلاف
 علما واسباها وانك لا تجد حضرة
 من تذكره وتقدر ممن ترق بعلمه
 فما قلت انك تحب ان يكون عندك
 كتاب في جميع فنون علم الدين ما
 يكتب به المعام ويرجع اليه المسترشد

دعوا لما وافق العقول قال الشيخ
 فلا تفسدوا قوله فخذوا
 بالجمع عليه

بيان من كان في عصره
 من اهل البيت عليهم السلام
 في بعض كتب الرجال في علمهم
 في بعض كتب الرجال في علمهم
 في بعض كتب الرجال في علمهم

العويصة ومن كان هذا شأنه وحاله وذلك طريقه كيف يؤد ثقاته بحكمه وتصحيحه لفظاً له لئلا
 ان اتفق قطعاً لغيره او قطعاً معتداً به على وجه يحصل من فتوى من اخر عنه من المجتهدين الذين
 كانوا يشفقون الشعب استنباط احكام الذين ثم من العجالة مع جميع ما ذكره ما ياتي
 ادعى الاسترابة مكرتاني شرحه على الاستنباط ان علم المجتهدين للثقة بقطعة الاخبار
 التي ذكرها وادعوا صحتها ليعتمد غيرهم من المجتهدين وغيرهم عليها انما كان من قطع و
 يقين حاصل بطريق لبدية والضرورة لا الكسب النظروالالام بغير تقليد في ذلك و
 اتقاعهم اعلم رتبة من كثير من المتواترات وصح ايضاً بان العلم في المتواتر والمخوف
 بالقرينة قد يكون ضرورياً وقد يكون كسبياً وجعل من الاول ما يحصل من خبر المعصوم
 وخبر الثقة وقال ان خبر المعصوم في ائمة الحال من باب الكسب ثم بعد ذلك كل ما يسمع
 منه يحصل العلم به من غير كسب نظروك ذلك خبر الثقة المأمور وقال ان نقل الثقة عن ائمة
 خبر من محسوس لا يقع فيه الخطاء عادة فيكون معصوماً عن الخطأ ومفيداً للقطع واليقين
 ولم يفرق في ذلك بين فساد الثقة ومعانيه وقال ايضاً اذا قصد الثقة بقوله حديث ثقة
 وقوله هذا الحديث صحيح احتجاج الغير به كما هو عادة فدماثنا فراه القطع الضرري بانه
 ثقة وقال ايضاً ان معظم الثقة ضاع عندنا من ضروريات مذهبا نظراً الى ما فيه من
 الاخبار الصحيحة وفساد ما ذكره من الضروريات من وجوه ستة منها افرم كون العلم
 والرواية معصومين وجواز كون الاثمة عليهم السلام مسلمة في ظهورها لو اوافاة المقتضى
 للاعتماد عليهم فيما ينقلونه عن النبي وكذا النبي فيما ينقله عن الملائكة في ذلك بطلان مذهب
 الامامية كما هو ظاهر ومنهم الصادق وقد كان شيخ الطائفة وفتيهم جميعهم في قن
 وكان بصيراً بالغة والتحال نافلاً للاخبار وبلغ في جلاله وفضله مرتبة على اهل
 عصره الى ان قال الشيخ وغيره انه لم يبق في الغيتين مثله في حفظه وكثرة علمه قال الشهاب
 غاية المراد في بعض مسائل اللغات بعد نقل كلامه هذا يدل على شدة اضطلامه
 بعلم القواعد الاصولية وتعقدها مع كثرة خطئه وجودة ضبطه انتهى له نحو ثمانية
 مصنف وكلها جيدة مفيدة معتد ومن اتملها بعين البصيرة لشك في انه يمكن
 من الاخبارية الحادثة التي عرفت اليه في شيء وكلامه كتاب الكمال يشهد بانه كان يعقد
 في الاستدلال الايات غيرها في اصول العقائد ما لا يعتمد الاصوليون في فروغها فضلاً

اوها عجيبة في العلم

انما يفتي في العلم

عن الاخبار بين الراعيين العلم واليقين ياتي بعض عباراته في لوجه الحادي عشر قد
ذكر فيه ان المتواتر ما كانت دوافعه ثلثة فصاعدا فيكون عاملا بما يكون كذلك في الاصو
الفرع لا فضاء العلم واليقين عنده ولم اقف على موافقه في ذلك من الاصحاب الا في
وقد ادعى ان الاخبار عن بحارات البنية في الاصل انما هي رواية ودليل لا يبلغون عشرة
وجعل هذا هو الدليل على الاكتفاء بما ذكر في التواتر وقد وقع منه في الجمع بين الخبر والكتاب
المتبانية وتيقن لادله منها ومن الحجج العقلية اضطراب عظيم حتى لا يكاد يوجد فيها ما يكون
صالحا للاعتداد سالا من القدرح والاياد ولقد صنع في وائل كتاب الفقيه الذي ضمن في
اوله حجة ما يورده وصنفه من لا يحضر الفقيه وجعله حجة بينه وبين ربه يوم الحساب
رى منه الجبل الجبابر مع انه لا مسامحة لحاقه للعهد وتسمية في وائل الكتاب بوصف واحد
ن فضلاء منا حري الاصحاب كتابا جامعاً من الاخبار ما يعتمد ويقويه لاني بما هو حسن
واكمل اتقن منه بلا ادتياب مع ذلك لم يحز لاحد من العلماء في مقام الاستدلال والاعتناء
ان يجعل كتابه وكل ما يثبت العلم مناط الاعتقاد بل كان حكمه حكماً فناء والمجردة من الادلة في
سائر المسائل الصديق بما يكون اولي بذلك كما هو ظاهر ثم ان كثير ما ينقل في كتب
المطالعة العقلية واللغوية المحتاج اليها في فهم الاخبار وغيره عن غيره من يعتمد عليه في
به ويروي الاخبار الى ما بلغت لية بالنص فيهما من نفسه وكان هذا او غفلاً بالبحال واسلم
له وانسب بشانه وشان امثاله ولذلك اكرس في هذا المقيّد في شرح اعتقاداته وغيره من الطعن
عليه والنقص لما صدر منه في الروايات من التصرفات والتكلفات والعلل بخبار الاحاد
المفيدة للظن لا العلم فيما لا ينبغي ان يجعل حجة في مال في شرح قوله ان افعال الصالح مخلوقة خلق
تقديره ان الله تعالى لم يزل عالماً بمقاديرها ما لفظه الصحيح عن محمد عليه السلام ان الله
العباد غير مخلوقة لله تعالى والذي ذكره ابو جعفر في الصدق قد جاء بحديث غير معمول ولا
مضيق لاسناد والاخبار الصحيحة بخلافه وليس يعرف في لغة العرب ان العلم بالشيء هو خلق
الى ان قال وهذا محال لا يدع حجة الخطابية على بعض دعيته لا ثم عليه السلام فضلاً عنهم
قال في شرح كلامه في الاداة والمشيئة التي ذكر في هذا الباب لا يتحصل معانيه مخلوق
وتتناقص السبب ذلك انه عمل على طواهي الاحاديث المختلفة ولم يكن ممن يحول النظر فيميز
بين الحق والباطل يجعل على ما يوجب الحجة ومن عول في مذهبه على الاقوال المختلفة وتقليد

اشارة الى كتيب
الشيخ

كل ما على قلبك
ابواب

المزيادات كانت خالدة في الصف ما وصفنا وقال في شرح كلامه النور في الادب والادب
 الاخبار ولم يغلط ذكره ما فيها كان سلم له من الدخول في باب يضيّق عن سلوكه وقال في شرح
 كلامه في ان هل الجنة انواع على مراتب منهم المستحقون بقدر الله وتبجته مكبير في جبلته
 ملائكة ان قول من زعم ان في الجنة بشر الملائكة بالتبجج القادسين وذا الاكل والشرب
 قول شاذ عن ابن الاسلام وهو ما خوذ من مذهب النصارى الذين يزعمون ان الطغيان
 في الدنيا يصير في الجنة ملائكة لا يطعمون ولا يشربون وهذا كذب الله سبحانه هذا
 القول في كتابه الى ان قال فكيف سجد ذلك وكاب الله شامد بضد ذلك والابحار
 على خلافه لولا ان قلنا في ذلك من لا يجوز تقليده او عمل على حديث موضوع انتهى فذل
 اور وعليه في مواضع اخر اشال ما ذكرنا الاجد كفي نقلها وقال في رسالته في غي السهمون
 النبي صلى الله عليه واله بعد حكاية كلام الصدوق في الفقيه اشارة قد تكلف ما
 ليس من شأنه فامدى بذلك عن مقتضى العلم وعجزتم ذكر ما لا يناسب لكم وذكر ايضا غير
 في هذه الرسالة وفي رسالته في بطلان القول بالعد في شهر رمضان ولا فائدة في النقص
 لذلك وهذا كله مع انه قد مر وتلمذ عليه اخذ الاخبار عنه هو بحاله وطريقه بصيرته
 مثل خيرة قد تقدم عن المرتضى ايضا ما يكس عن خاله ومن اقل مسلكها في كتبنا مع الحجة
 من العامة وسائر فرق الشيعة ولا يعدم تقديمها عن طريق الساطرة الى طريق الطهراني
 بلا خوف ولا تقيّة عرفنا ان ما لصدوق وامثاله بلغ حد لم يستطع معه الا ما صنع كما هو
 والله العالم الخيرة بما في التواتر وقد وقع من الصدوق التفسير معربة النبي الامم عليهم السلام
 باعتماد وجواز التواتر والتبجج عليهم تبعنا ما نقله عن شيخنا بن الوليد بغيرك كخبر
 الامم واخبارهم بالتبجج فيما يلزمهم عن النبي صلى الله عليه واله على سبيل النقل الحكاية كسائر الزوايا
 في مثل الاخبار وان وصف على عليه السلام بكونه في الجنة والنار انما هو على سبيل الخيال
 باعتبار ان محبة يدخل الجنة ومبغضه يدخل النار وقد نقل ابن ابى الحديد في شرح الشيخ
 ابى عبيدة الحراني انه حكى ذلك عن قوم من اهل العربية وحكى عن غيرهم ان لقسمه على
 وجه الحقيقة واختار ابن ابى الحديد الثاني لدلالة الاخبار والزوايا فيها على ذلك لم يرد
 بالاول فكيف يرضى واخاره مثل الصدوق مع انه ذكر نفسه في كتابه اخبارا بعد ذلك على
 خلافه وصرح في بعضها بان ما ذكر في الاول انما هو لقصود السامع والساؤل ثم انما

صدر منه من التقصير في حق النبي الأئمة صلوات الله عليهم صرح في أوّل كتاب الكمال بعد
 كلام في خلافة إمامان خلافة الله ويوجب لعنه فلا يكون الخليفة إلا معصوماً ولا استخلف الله
 آدم في الأرض فجعل على أهل السموات الطاعة فكيف لظن أهل الأرض هذا وإن جرحه
 ظاهره سائر الخلفاء أيضاً إلا أنه حال من مستند الوافض على ما دل عليه الأخبار والعتدة
 فكان أولى أجود وقد كان عناده في تصحيح الأخبار تضعيفها على شيخ محمد بن الحسن الويد
 كما صرح به في كتاب الفقيه فقال في كتاب الصوم منه في خبر صلوة يوم العيد برؤا ب صوم
 شيخنا محمد بن الحسن كان لا يصحح ويقول أنه من طريق محمد بن موسى المهداني وكان غير ثقة
 وكل ما لا يصحح ذلك الشيخ لم يرد ولم يحكم بصدقه من الأخبار وهو عندنا مأمور غير صحيح فلم يفتد
 عليها لم يصحح شيخنا في مثل هذا الأمر المندوب مع ما له من المؤيدات الشواهد فكيف لا يفتد
 وكيف يوس من خطاه وقد فرط في عناده على شيخنا حتى أنه ركد يثافي كتاب العيون وقال كان
 شيخنا محمد بن الحسن بن الوليد سبي آرائه في محمد بن عبد الله المسبوح أوى هذا الحديث
 وأما أخرج هذا الخبر في هذا الكتاب لا نرى في كتابنا لرحمة تدقوا طلبة فلم ينكره ورواه
 فاكفي بجر ذلك وقبحه ولو لا لم يذكر في كتابه مع أنه صدق في قول الفقيه كتابنا لرحمة من الكتب
 المشهورة التي عليها العقول واليه المرجع وقد عدها أيضاً من الأدب المعتمد مع متضمنه
 لغناويه وكثير ما يذكرها في بيدها حتى أنه ينقل عنه أنه لم يحكم بكونه لثوم
 النواضع كان والذين يكتبون له بذلك فيها مع وجوده في الأخبار الصحيحة المرفوعة في الكافة
 وغيره ولم يعد منها كتاب فقير الرضا بخصوصه لا إشاراً إليه شيء من كتبهم مع أن كثيراً من
 عباراته وعباراته باقية فإياها موافق لما ذكر فيه ومنه يظهر مستند كثير من الأقوال
 المشهورة التي لا مستند لها في الكتب المعروفة والعتدة وقد جعل جماعة من الأفاضل ذلك
 من قولي الفرقين على صحة انتساب الكتاب إلى الرضا ب وجوده عند الصدوقين وفيها
 من لفظة ماء فوافقتا عبارات الفاضل عن قصد واعتقاد لا على سبيل الاتفاق والكتاب
 إنما من الرضا نفسه صلوات الله عليه وعلى آله وأولاده ومن جمع بعض صاحباً بمرأه
 عرض عليه بعد جمعة فاستحسنه وركبه كما عرض كتاب الجلب على الصادق وغيره على غير من
 الأئمة فلذلك نسب إليه فكان ينبغي للصدق أن يعرض لذلك بل يقدم اسمه على سائر
 الكتب ويذكر طريقه إلى إتيان كتابه وبه وبه باسمه لا بموهبته شأنه ويفرد ما يروى عنه

فقد كان ابن أبي عمير
 لم يصحح شيخنا في مثل هذا
 وإن كان في الكتب المشهورة

ما كان في الكتب المشهورة

ما علق الشيخ

ويمتدح من غيره كما يكون مستندا أصحها الغير وعندك أن ترك ذلك بالكلية وعدم تعمله
 أصلا لا يتبرح ولا بأشاده مع ما صنع بالنسبة إلى سائر والد من قولي الامارات على عدم
 ثبوت كونه من الرضا عليه السلام وثبوت عدمه مضافا إلى سائر ما يشهد بذلك ما هو
 موضع ذكره وبالمجمل فالصدق مضطرب جدا ولا يحصل من فتواه ما يعلم ولا ظن لا
 يحصل من فتواه ما يلزم أساطين المناخير كذا الحال في تصحيحه ترجيح ذكره حسبما انظر
 حديثا عنه في كتاب التوحيد عن الدقاق عن الكليني بسنده عن أبي بصير عن الصادق
 ثم قال هذا الخبر هو ذو من الكافي وفيه تغييرات عجيبه توعدت سؤال الطعن بالصدق وأنه إنما
 فعل ذلك ليوافق هذا العدل انتهى وبما طعن عليه بقص الصدق ما يثبت لك في حديثي
 في العمل بالصوم بالعدل وهذا عجيب من مثله وقد ذكر على ابن ابراهيم وهو من ثقاتنا
 الكليني جلاله وخاله معلوم في تفسيره في قصه هارون ما روت ما هو من عجيب
 الغرائب وكذلك في قصه داود ومليمان ان كان بعضهما بطريق الرواية ومع ذلك قال
 الاسترأبادي في شأن تفسيره أنه تفسير صحيح يجوز في الشريعة الاعتماد عليه لأنه ما هو
 كله من كتاب العصمة فاعتمد عليه نفسه هو مقتضى محصل العلم والقطع له من مجرد قوله
 فله مع عدم عصمة الاخرية له على غيره من الامامية الثقات الذين لم يعتمد عليهم في
 في كثير من الاخبار والامان القدر فيهم والطعن على اجماعهم قد ذكر في تفسيره ايضا
 حديث ان دمج موسى لما عاتبه على خطيئته وذكر رواية عامية عن عائشة عن النبي في حكم
 المستتر قال في قوله تعالى اهلكت لكم هبة لانعام انه دليل على ان غير الانعام محرم مع انه قال
 قبل ذلك في تفسيره الآية الجين بطن امه اذا ابروا شعز فان كان ذلك امة فان ذلك
 عناء الله وذكر ايضا في قصه يوسف انه عزم على الزنا وذكر في تفسيره حتى اذا استناس السبل
 الاية ان الله وكلهم الى أنفسهم فظنوا ان الشياطين قد مثلت لهم في صورة الملائكة
 ذكر في قوله تعالى فاخلع ثيابك انهما كانتا من جلد حمار ميت وفي قوله ان الشياطين
 اكا داخياها من نفسي لانه جعلها من غير وث في نسب ابراهيم انه كان نبلا اذ
 حقيقة كما يظهر من كلامه مكررا وفي قصه يوسف ان كان في امره بد وكره الله الى
 نفسه طريقة عين فظن ان الله ان الله في يده ذلك الى غير ذلك مما يثبت عليه المتبع قد
 فتكرير من الايات بهمة نظره بلا رواية واستشهد في بعضها بكلام الشعراء وفنل

كثيرا من المطالبين عن بن عباس موقوف على من بين الحكماء المتشابهات بل انصرف بسند النبي
وحكم كثير يعطف ما ذكر في سورة اخرى بناء منه على تحريف للنظم ورعاية لمناسبتهم
وربما يظهر من بعض عبارات تفسيره ان كثيرا من رواياته من زيادة دأوى الكتاب المذكور
اسمه في دأوله فلعله هو الذي لفته حين كتب على بن براهيم فان الجاشع ذكره ذكره في
وسطه ومن نقل الشيخ عن الصدوق انه ذكر عن مشايخه عنه جميع كتبه استثنى حديثا
من بعضها وهو كتاب التبريع وقال لا اذويه لانه محال وذكر الجاشع من جملة كتبه رثنا
في مخه هشام ويونس من جملة كتب سعد بن عبد الله وكان شيخ الطائفة فقيهها و
وجهها كتاب الرد على علي بن براهيم في مخه هشام ويونس كتاب مائة حديث
وروا الصدوق في العقبة رواية عن الفضل بن عيسى عن فالا سنادهم قال لم اجد ذلك في
شي من الاصول واتما تدر برأيه على بن براهيم بن هاشم انتهى لعله كان في السند الى
الفضل وان توهم خلافة صاحب الوافي في كل هذه ونظائرهما تالم يذكر وذكرها بقا اتوني
شاهد واثق مسمع لمن كان حيا واعظم منادى على فساد ما ذكره الاستاذ يادني فاذ
دعانا هو انبعاثه اضربه الى ان نتعرض لبعض احوال جملة من لقد ما وكشف منها ما
كان اخفاءه انسب اولى من ان يروى عنه وان كان المعصوم من عصمه الله تعالى من عدا
غيرها مؤن بما ذكر واشباهه وان بلغ في العلم والعرفان والتقى الى الدرجة العظمى والمزلة
العصوى لسئل الله سبحانه ان يضاعف ايامهم ويعفو عنا وعنهم عنه وفضله وكرمه
رحمته وشفاعته النجيين من خيرة صفوة صلوات الله عليهم اذ قد وفقت على ما ذكرنا
منا ومن قبل في الوجه الاول فاياك انتم اياك ان تحصل تصور كثير من الاوائل حجة ومطعنا
على المناخرين الا فاضل تقدم عليهم موجه القديم فاوى جملة منهم وترجيحها على
فناوى جميع من بعدهم بل خذ على نحونا امرت في كثير منهم ما روى وادومار وافر جامل
فقد ليس بفقير ورب حامل فقه الى ما هو افقه منه الحكماء ضالة المؤمنين واما وجد هذا الخد
كما نطق بجميع ذلك لاخبار ودلت عليه شواهد الاغبنا والاختبا وليعلم ان صاحب
الوافية قال ما يحصله ان الابعاء يطول على معينين احدهما الاتفاق لسئل على قول المعصوم
لا بعينه وهو لا يكاد يتحقق بل يتبع حصول العلم به من الحضور الغيبة وانيهما اتفاق عما
يتبع عادة اتفاقهم على الافناء بما لم يسمعون من قد تم امامهم هذا يختلف باختلاف احوال

على ما ذكر في سورة

هشام ويونس كتاب مائة

كتاب التبريع

كتاب الرد على علي بن براهيم

الجميع فقد يحصل العلم بقول المصنوع من قنوى شين بل واحد منهم وربما لا يحصل من قنوى
 حشرة بل شين في العلم بذلك يمكن من غير جهة النقل من مثل الغيبة الجبرائيلية ككتاب الفدا
 اصولهم الاربعه كنهانها ضلبي ما ضاهاه وذلك لاشمال تلك الكتب على قنوى حاشا
 الائمة واشتهارها بين السلف كاشتهار قنوى المتأخرين وكتبهم بيننا ويشهد به تتبع
 مواضع من الكافي والفتية الهندية مما تضمنت قول جماعة من القدامى ومن العلوم انه قد
 يحصل العلم بقول الامام من العلم بقنوى جمع منهم كزادته واضربه انكار ذلك مكابرة الائمة
 بعيد الجريان فادعهم بانسناد اسمعوه من الامام اليه نقل في الكتب على هذا الوجه اذا
 كان من الامور المهمة وعدم الافتصاح على نقل قنوى في ذلك لاسيما اذا كان مما يحتاج
 فيه الى نقل الاجماع فيشكل لذلك الاعتماد على الاجامات المنقولة فيما لم يرد فيه نص سني
 في غير الجادات وما لم يكن قنوى خطابا لائمة فيه معلومة نعم لا يعبد الاعتماد عليها فيما
 وردت فيه بصوص كثيرة مخالفة لها ويعلم عدم عقلهم فيها فان ذلك مارة الوقت
 على ما يوجب مخالفتها وعدم الاعتماد بها وان لم نقف عليه لان ذلك بعيد الوتوع
 هذا محصل كلامهم انه توقف في حجية الاجامات المنقولة لاختلاف الاصطلاح فيها و
 ظهور بناء ما في كتب المتصفي الشيخ غيرهما على مجرد اتفاق الاصطلاح في من الغيبة
 او على طريقة الشيخ النعماني مع ظهورها وذكر في مواضع اخر امتناع العلم بالشيخ
 الكاشغري قول المصنوع في المسائل التي لم يوجد فيها نص كجهد الكلام فيه من المسائل
 الاصولية وفيها وذكر ايضا ان من العلماء من علم حاله لا يفتق في المسائل لا بمقطوعات
 الادلة وعدم اولها الصريحة كما بنى بايونيه وغيرهما من القدامى وذكر ايضا ان كثيرا من الاصحاب
 توهموا انه لا يمكن تعارض جماعتين قطعتين وهو باطل لانها بالاجماع هو اتفاق جملة
 على حكم علم من حالهم وفادعهم لا يتفقون لا لما بينهم من ما هم على حاصل العلم باتفاق
 مثل زكاة والفضيل لئلا يبريد فلا يشك في حصول العلم بالنطق بدخول قول المصنوع
 وشارحة او تقريره في هذا الاتفاق ولما كانت قنوى الائمة كثيرا ما تورد على جهة التبيين
 ونحوها فلا يخفى اتفاق جماعة كذلك على مر اتفاق جماعة اخرى كذلك على خلافه غاية الامر
 يكون مستند هذا الجماعين لو ادعى على سبيل المنفعة ثم ذكر انه لا يجوز نسبة الغلط الى النفي
 الشيق ومن بعدهما الى الشهيد بسبب نقلهم الاجامات المتعاضدة لاختلاف قنواها على ما

فكر فتكون كالأخبار المتبادرة وذلك لوجود كتب كثيرة من فضلاء اصحاب الأئمة
 انتمت وطلأهم عليها ووجود كثير من فتاوى ولغات في كتب الأخبار وعدها مختصا
 كتبهم في وفياتهم فلا يجوز نسبتها إلى الإجماع إلى الغلط بل هي من بعض الطوائف انتهى المختص
 ولا يخفى ما فيه من النشأ قسور الفساد وقد تقدم في الوجه الأول وما في في الخبرين من مزيد
 بيان لذلك **الشارع** من وجوه الإجماع وهو مخالفة السابق الكاشفان يستكشف
 قول المعصوم وأبيه وغيرهما من الأدلة القطعية والظنية من تتبع التبرئة المستمرة للأئمة أو
 الإمامية في الاعتصام والامتناع المناوئد من يد بلا طائفة وانكارها ما تكشف عن إجماع
 علمائهم عما سبق حيث لم يعلم خلافه لما منع من الكشف ولا اتفاقهم في القول والعمل المانع
 هذا الوجه بهذا الاعتبار ذكر في باب الإجماع وجعل الاستكشاف منها وجها مستقلا
 وإن لم تكشف بنفسها على سبيل الأفراد وتكشف عن قول وفعل أو تقرير من لينة واحد
 الأئمة في ذلك حيث لم يثبت نص وإجماع أو حكم ماطع للفعل مناف لذلك هذا الوجه
 هما بمنزلة التبرئة التي ندوا الاستناد إليها في كتب الاستدلال وحيث شددت حقها على نحو
 ما ذكرنا ولا يتما مع وجدان تختلف لكشف عنها عند غير الخالف من نقص والفتور
 كان بالإجماع وغيره يستغنى عنها لبا عنها فلذلك تريم في الأصول لم يعد ربي بنفسه
 الأدلة كغيرها مع كثرة استنادهم إليها فلا يغتر ما ترى في كتبهم من الاستدلال بها
 أحيانا مع عدم بلوغها إلى حد يكشف عما ذكرنا فساد مظاهرهم تصلح بمواكف العقل إن
 كان الحكم المستفاد منها موافقا وحكم الشرع الثابت بالنقص نحوه كان مخالفا ففانها
 تظهر غالبا للتأييد والاستدلال في مقام اختلاف الأدلة والأخبار والجهل بالإقوال والغير
 أن الشيخ وغيره قد صرحوا بانقسام الإجماع إلى الاتفاق الحاصل من الجميع قول أو فعلا أو مطلقا
 مع عدم وجود مانع من ذلك على ما في النفس كغنية غيرها أو ما يبحث يعلم الرضا بالحكم
 صحتها فلا تقتصر إلى شيء وعلى هذا يندرج في كلامهم بعض ضرر وبالسيرة كما لا يخفى الكلام
 في هذا الوجه من جهة عدم توفقه على قاعدة الإمامية في الإمامة يعلم ما سبق فلا يغني
العاشر من وجوه الإجماع وهو مخالفة ما من جهة الكاشفان يستكشف قول
 المعصوم وأبيه من تتبع الأخبار والمعتقدات المتوافقة على حكمها إذا وجدت في الكتب المتقدمة التي كانت
 مرجع الشيعة موهما في أحكام الشريعة لم يظهر بدلهما علم من ذلك فلو لم لها وانفادهم عليها

الاستدلال بالأخبار

الاستدلال بالأخبار

الاستدلال بالأخبار

وكذا المظهر اذ شاذ لا يعيما به لا مستند لقوله فانه يعلم ان اتفاق الباين على خبره من الحجية
ثم يستكشف من المجموع صحة استناد القول الى المعصوم على وجه يحصل القطع برأيه والظن المعتد به
يختلف فلا يخلاف المذكور في صراحة ظهوره وقد يتصور وجود معاضد لغيره وربما يكتفى
مع عدم وجود المعارض بوجود خبر واحد لا لانه عدم الرد على قوله ولذا قال المحقق في
الغنية في رواية ان الاعمال لثباتها قد ذكرها جماعة من أصحابنا ولم يعرف من فيها ثبوتها
ولا طعن فيها بخبر مجرى الاخبار المقبولة وذكر جماعة منهم الشهيد الثاني في غير ذلك من المتأخرين
في خبر يوم النبه صلى الله عليه وسلم عن الصادق ما يقرب من ذلك ولعله هذا ايضا قال الشيخ
في القواعد في خبر الواحد المختص الذي يكون مجردا عن الفرائض التي منها حكم العقل بل الشروع
موجود في كتب أصحابنا من طرقهم انه ينظر فيه فان كان ما تضمنته هذا الخبر ثباتا ما يدل
على خلاف مقتضيه من كتاب وسنة واجماع وجب طرده العمل به اذ لا دليل ان كان ما
تضمنته ليس هناك ما يدل على العمل بخلاف ولا يعرف فتوى الطائفة فيه نظر فان كان هناك
خبر اخر يعارضه مما يجري مجراه وجب ترجيح احدهما على الاخر بل تجازات البينة في حكمها وان
يكن هناك خبر اخر يخالفه وجب العمل به لان ذلك اجماع منهم على نفسه واذا اجتمعوا على غلظه
وليس هناك دليل على العمل بخلافه فينبغي ان يكون العمل بمقطوعا عليه وكذا لو ان
وجد هناك رواية مخالفة من الطائفة وليس القول الخالف له مستندا الى خبر اخر ولا
دليل يوجب العلم بظهور اطراف القول والاخر والعمل بالقول لو اتفق لهذا الخبر ان ايضا في
الخبرين المتعارضين الذين لا يرجح احدهما على الاخر بما ذكره من الحجج اتاحت نظر الحكماء
فان كان متى علم باحد الخبرين ممكن العمل بالخبر الاخر على وجه من الوجوه ضري من لنا وبل
اذ عمل بالخبر الاخر لا يمكن العمل بهذا الخبر فوجب العمل بالخبر الذي يمكن مع العمل به العمل بالخبر الاخر
لان الخبرين جميعا متقولان مجتمع على نقلهما وليس هناك قرينة تدل على صحة احدهما ولا
ما يرجح به احدهما على الاخر فينبغي ان يعمل بما اذا امكن ياتي في الوجه الثاني من هذه المسئلة
ما يقرب من ذلك وقد اضطربت عباراته في ان ما ذكره يختص في اذ كان الراوي عدلا
اماميا او ثقة بالمعنى الخاص والعام ولا يختص به بل يجري في كل واحد وجدوا في صوابنا
وكثيرهم المعتقد وقال في كتاب الحجج من الخلاف اذا كان لولد مال روى أصحابنا انه يجب
عليه الحجج وباخذ منه قدر كفايته ويحج به ليس لابن الامتناع منه خالف جميع الفقهاء

كلام الشيخ في الخبر الواحد المختص

في الخبر الواحد المختص

ذلك دليلنا الاخبار المردية في هذا المعنى من جهة الخاصة ليس ما يحالها فاعلم على انما
 على ذلك وقال في كتابا يسوع مسئلة ربا واثباتنا انما اذا اشترى عبد من عبث ان للشعب
 ان يختار شاء انما جاز ولم يروا في الوثوق شيئا ثم نقل هذا هب العائنه وقال دليلنا الجاع
 وقوله المؤمنون عند شرطهم وقال باب السالم اذا قال شترت منك احد هذه العبد
 بكذا او احد هؤلاء العبيد الثلثة بكذا لم يصح الشراء ثم نقل هذا هب العائنه استدل على طار
 فيه من الجهمنا والغرر بان لا دليل على صحة ذلك في الشتر ثم ان قد ذكرنا هذه المسئلة في
 اليسوع وقلنا ان اخبا نارد ورا جلد ذلك في العبد فان قلنا بذلك تبعنا فيه لزوايه ولم نرض
 فيه بما عليها انتهى هذا بنا دى بان دعاه اول الاجماع القمه على الاطلاق مجته على مجرد روايه
 اى وجدنا في الروايه في كتبهم لا روايه لهم لها باجمعهم ومشييا في الاجماع المنقول في هذا موضع
 وناهيك عدو له عن قوله الاول في الخلاف نفسه من امل ما لم يبعين البصير على كثير من الناس
 ما ذكره حيث لا يعنر فيه فها ربي فيما ذكرناه هنا واما في كفايه لك مسكه وذكر الشبهه بالذكي
 في توجيه ما ادعاه الشيخ والمرضى غيرهما من الاجماع في مسائل كثير مع ظهور الخلاف في بعضها
 من التناقل نفسه جوها غامضا ما قصد اجماعهم على روايه الحكم بغيره في كتبهم منسوبا الى الامه
 وكانه اخذ مما نقلناه عن الشيخ ومن غيره مما يوافقه في المعنى والجاهه التوجيه وتكابه وان كان
 خلاف الظاهر قد ذكر في كفيته الصلوة على المصابوب وايه عن رضنا وقال لقنا وان كانت
 عنيه فادركه كما قال الصدوق الاكر الاضطراب يذكر ومضمونها في كتبهم لانه ليس لها معاد
 ولا راد ثم ذكر كلاما للجليتين وقال مكانه ما علمان بها وكذا صاحب جامع الشيخ نجيب الدين
 بن سعيد الفاضل في المختلف قال ان عملها فلا باس ثم حكى عن ابن ادريس عن بعض اصحابه الذي
 نقل هو ايضا عنه ما ينافي الخبر لانه قال لم تظفر بهذا النقل او وعلى اخباره ابن ادريس
 ايضا وهو يوجب لاعتقاد على الروايه لما ذكره على انما ينبغي عدم الاكتفاء في دعوى الاجماع
 بحجج التدوين بل يلزم احبنا ما ذكره الشيخ من التفصيل ومحصل كلامه وجهه ان الاصحاب
 روؤا ما في كتبه لاجبا المعرفه المعتمد عن رواها وتوليها واجمعوا على العمل بخبر الواحد
 وجد فيها ولم يعارضه قوى منهم واذا كان لا يعيد علا او فقه باحد المعينين اشار اليها
 وكانت غايتها على التصريح بجماعهم بغيره وعند الاخلال بالمعارض وجد ولا
 سيما اذا كان قوى مما اوردوه ضد ذلك جميعا لك هو الاجماع على العلم ان يطهرها من

هذا هو الوجه

هذا هو الوجه

هذا هو الوجه

الشيخ محمد بن الفضل
القمي

الشيخ محمد بن الفضل
القمي

منها المتعارفين الذين لا رجحان لاحدهما ظاهرا فيحكم بقبولهما او جده كذلك يستكشف
قول المصنوع كما يستكشف في سائر ما قبلوه اجموعا عليه بمقتضى هو وان لم يكن جمعا عليه بطر
الفتوى كما هو الغرض فهو مجمع عليه بطريق النقل الكاشف عنه عندك عن الشيخ في الوجه الثاني
ان القول اذا ظهر بين الحائذين ولم يعرف له مخالف لم يثبت دليل على خطئه الا على ما وجب في
بعضه وموافقا لقول المصنوع وداية اذا كان قولنا ثالثا لم لا دليل على جدهما حكم بغير
بينهما فاذا كان هذا حكم الاقوال التي لم يظهر لها مسند بقول مطا فالاجابة الى ذلك اخبر
هذا يمكن بناء الاستكشاف فيها على ما تقدم في الثالث وان يعلم فتوى الاطباء والجمهور
وعلى اقل حال فكلام الشيخ منظور فيه من وجوه شتى تظهر جده منها بالنظر الى ظاهر في الوجه الاول
والثالث الشا من ما ياتي هنا وفي الوجه الثاني في التحقيق في تقرير هذا الوجه هو ما ذكرنا من
ذلك يقتضيه على كون الرد لا على العل وهو ممنوع والاستناد فيه الى القاعدة مقدوح اما
بالنسبة الى السلف فلما تقدم في الوجه لنا من من المفيد المتضمن في شأنهم ولعمد وقوف
الجميع على كل ما في كتبهم اتابا بالنسبة الى الخلف فلعلم جريان عادتهم بالاكتفاء بالسكون
فلو كان الحكم السنفا من تلك الاخبار مقبولا عندهم لصحوا به ربما حالوه على القاعدة
المفردة عندهم في الاخبار فينبغي علينا ما وعدم الاكتفاء بما ذكره ويتبين ايضا على كون
وجدان الرد والمعارض ليدل على عدمهما وها ايضا ممنوع كما علم ما تقدم في الوجه الاول
ويشهد به ايضا انا كثيرا ما نزع ذلك ثم يتكشف خلافا لهذا لنقول الخلفا كثيرا مثل ذلك لا
سيما من جهة عاداته على تتبع المواضع الملوقة والمواطن المعهودة المعروفة والاقتضا على
ذلك ويقتضيه ايضا في الجملة على اثبات القول بالدليل لا القليل القول كما هو مقتضى الاجماع
مع جميع ذلك يقتضيه الاستكشاف في على ما مضى في الوجه المتقدم ولا يخرج هو من الوجه
الان كما لا يخفى على ذي بصيرة ولقد جاد بهذا الخلف في مرارة القول حيث استصوب
الكليين بعدم التمكن في زمانه من تبيين الجمع عليه من غير عند اختلاف لا تحبا الاضطرارا
يما قلنا وقال ما يحصله ان الاطلاع على الجمع عليه الفتوى في الارضات الفد مستقبل
منعقد رغبوا المشهورين السلف بحسب القول لم يسمع شيوع الاثباتا باطلا والجمع عليه
النقل والزوايا التكر في الاصول العبرة فالاطلاع عليه من غير ايضا القبول على تتبع الاصول
المعتبرة وهو كلام جيد يحكى في هذا المقام غير من قلة في مظاهر عند المتخصصين غير من

الاجماع على ما في المتن من وجوبه

القد علمنا على الخبايا والموجود في الكتب الاربعه غيرها وتبع جميع ما ذكره من الفتح فيها
 البتة يستدبر يحتاج اليه قليلا منها كما لا يخفى منه ينقدح قدح عظيم على الاجتاهين المحققين
 فندبر الحاشي عشر من جوه الاجماع وهو ايضا كما يقيدن يستكشف قول العصور
 اوردية وغيرهما من تتبع قواعد العلماء في الفقه الاصول وان لم ينصوا جميعا على الحكم
 بالخصوص من هذا طريق واسع المنه وان كان قليل الجهد وكوثره انا ذابنت عند
 الفقيه جماعة على حجة الكتاب السنة وعلى كون الامر في الشرع او في اللغة ايضا حقيقة
 الوجوب كون الفاظ العو حقيقة فيه كذلك لا في الخصوص وغير ذلك من القواعد التي
 المنقولة عليها والبتة في نظر الفقيه على ما يكون كذلك ولو بوساطة غير بعيدة ثم وجد
 الكتاب والسنة المجمع على حجةها على نحو ما ذكرنا من ايشاء ولفظا غامضا متعلنا حكم ماثلا
 يجد بعد الفحص نايضا فيما عن ظاهرهما ووقع الكلام في وجوب ذلك الشيء وحكم بعض
 افراد ذلك العام فيمكن في مقام الاستدلال لا نفل الاقوال ان يستند ذلك الى الاجماع
 ويثبت به لان الاجماع على القاعدة التي هي الاصل لاجماع في الحقيقة على افرادها التي هي في
 وكما جاز للجمعين عليها ان يستند اليها لقيام الدليل عندهم على غلبتها جاز لغيرهم
 ان يستند اليها ايضا لاجماعهم عليها فليح ان يقول هذا الحكم ثابت لانه ظاهر الكتاب
 او السنة المتبر عليه بالاجماع وكل ما كان كذلك فهو حقايب بالاجماع فهذا هو ثابت
 الاجماع وهذا نظير ما يرتبه كل من الجهد المقلد من الغيا من الفقه يتجسد ككثرة بالاجماع
 في كل حكم حكم وان كان مختلفا فيه بخصوصه لانه في بين الحكيم كما هو ظاهر وما نحن فيه
 ايضا كذلك لا انه لم يكن لاجتهاد الفقيه الواحد وظنة ولا افتاء لما هو ذين في صغر
 قياس الجهد والمقلد ناير الا في حق نفسه ما وكان لكل من الفهاء ومقلديهم على احتمال
 في لاجتهاد والمقلد ان يجري ذلك في حق نفسه فلذلك اتخذوا الكبر في النتيجة التي هي
 فرغها بوثب الحكم بمعنى وجوب العلم في حق الجهد ومقلده خاصة ولما كان الاجماع الذي
 هو طرفي الى معرفة الحكم من لادلة الشرعية التي يجب العلم بها على الكل وكان الاجماع على
 مقتضى الاجماع على كل ما يندرج تحته ويلزم منه يتهي اليه والحكم بثبوته بعبا الثبوت
 فلذلك ثبت الحكم اليك عليه فيما نحن في سبيل الاطلاق واهم سنا دله لانه الاستدلال
 عليه غلبا افتاء لانه ان لم يتعاقب نفس الحكم هذا اذا كان المستند لاجماعهم على قاعدة اصولية

ووضوح من ان يكون المستند اجماعهم على قاعدة فقهية متناوذة بموجبها الحكم خاص هو موضع
 الكلام او هل يتعمم لذلك كقول القواعد لكل امر شكل نحو فيستدل على الحكم بالاجماع باعتبار
 ما ذكره على هذا يثبت تولم تظاهر الاصحاب بقتضيه لمدركه ونحوه وحيث يمكن هذا ونحو
 الجميع على مدرك الحكم كما ذكرنا وهو لم عند وقوع جميعهم وبعضهم على ما عارضه عموما او
 خصوصا او ما يصره الظاهر من ظهوره ان لم يكن ليلا مستقلا فلذلك يمكن ان يكونوا
 قد اجمعوا في التصورين على خلاف مقتضى ما استند اليه ومبني الاجماع عليه واختلفوا فيه
 بسبب خلاف حواطم فيما ذكر من الامور الممكنة في حكمهم فاقضى للفقهاء حيث اختلفوا لان
 يستند الى القاعدة المجمع عليها ولو اذمها ثبوت الحكم الظاهري النوط بمتابع نظره مقتضى
 الاواقع الثابت في نفسه ان يدعى الاجماع على الحكم المبني عليها عند هذا الاعتبار ويستند
 ولا ضير في ذلك الا انه يعتبر صحة الاستدلال بان لا يفت بعد الفحص على اجماع مثاله ولا على
 دليل معارض هو مثله واقرى منه الا على خلاف مستند الى دليل يكون كذلك اما الخلاف الذي
 لا مستند له ظاهر له مستند لا يعتد به مع ذكرنا لاعتباره يعتبر صحة ادعاء الاجماع على
 الحكم لا يذكر في مقام نقل الاقوال لا يعبر عنه بما يقتضيه خلاف المردد ويجب للدليلين
 الالتباس الا اذا كان قد جرت عادته استقامت طريقته على الاعتماد على مثل هذا الاجماع
 الاستناد اليه انما بناءه كثير من المسائل عليه كان عرض من ذلك تقريرا لطريقه ثبوت
 المطلوب اسكانا لخصومه لا تحتمل تفصيل ابانة العذر لنفسه دفع الطعن عليه بحكمه بل
 فيجوز انما طلاق الكلام في مقام الاستدلال على المرام ويكون كل ما يلبس نفسه من ادلائج
 استناد غير اليه اعناده على عقلة ما تقتضيه فائدة في مدعيه نافله وانما يتعين المقصود
 بالامارات الفرائض الخارجية قد بينت بما ذكرنا ان الاجماع المنقول في مقام نقل الاقوال ولي
 من بعض الوجوه بالاعتماد من المذكور في مقام الاستدلال ثم انه فيجب الاول من الصوتين
 المنفذين ان لا تكون لقاعدة الكلية من مقتضات البعد الغير المناسبة للطلوب بحيث
 لا يصح عليها انه الدليل بالنسبة اليها لكتابة ولا يصح دعوا الضم في مثل مسائل نظرية
 الخفية ان كان جميع النظريات لا بد ان ينتمى الى الضمريات كما هو معلوم مبين بحكمة نظرية
 ذلك ايضا كذلك لا اذ اتيين البعض ظهر قصد التجو والمخاض في العبارة فان باب ذلك المخرج
 هو ظاهر قد شاع اعتناء هذا الوجه المذكور واستعماله في الدال والفرع بين قائلين بالاصح

مقتضى
 مقتضى
 مقتضى

على وجه لا يقتضيه شأنه نارباب فما يخص من كلامهم البتة على ذلك في الأصول ما حكاه الشيخ
 ابوطالب الطبري في الاحتجاج عن الشيخ أبي جعفر محمد بن علي بن النعمان المعروف بمؤمن أطا
 في مباحث جرت بينه وبين بعض الخلفاء أنه قال له الناس بعد كلام طويل وقع بينهما
 هات مجتهدك فيما ادعيت من طاعة علي فقال اما من لقن صغارا فتولده عتلا اياها الذين
 امنوا التقوا وكونوا مع الصالحين فوجدنا عليا بهذه الصفة في القرآن قوله عز وجل والصابرين
 في لباسا والضراء وحين لباس يعني الحرب النعاب لذلك الذين صدقوا واولئك هم المشقون
 فوقع الاجماع من الامم ان عليا اولى بهذا الامر من غيره لانه لم يضر عن قط كما عثر في غيره وضع
 فقال الناس صدقت ما حكاه المفيد كتاب الفصل من الشيخ في محال الفصل بن ساذن ان قيل
 ما الدليل على ما تمهله المؤمنين فقال الدليل على ذلك من كتاب الله سنة نبوته ومن اجبا
 المسلمين سابق الكلام في ذلك الى قال اما الاجماع فان ما منه مثبت من جهة من جومنها
 اهم فلا جمعوا جميعا على ان عليا قد كان ما ما ولو يوما واحدا ولم يختلف في ذلك اصنافنا
 اصل الملة ثم اختلفوا فالت طائفة كان ما ما في وقت كذا دون وقت كذا وقالت طائفة
 كان اما ما بعد البتة صلى الله عليه واله في جميع اوقانه ولم يتجمع الا على غيره انه كان اما
 في الحقيقة طهرا عن الاجماع احق ان تتبع من الخلاف ثم قولا الاجماع بوجه ذلك اوقيا
 منه كالاجماع على انه كان صالحا للامامة والاجماع على انه كان بعد البتة صلى الله عليه
 واله ظاهر العدل والاجابة للولاية وقال ان الاجماع خولا شتهت فيه الخلاف لا حجة فيه
 وما ذكره الصدوق في الكافي الاستدلال بآية التي جاعل في الارض خليفة واية علم
 ادم الاسماء كلها على ما تمهله الامم عليه السلام لم يقل لانه وله في قصة الخليفة واذ كان
 مثلها كان للكلام نظم وفي نظم حجر ومنه يؤخذ وجه الاجماع لامة محمد صلى الله عليه
 وآله وسلم واخره وذلك انه سبحانه ذاعلم ادم الاسماء كلها على ما قاله الخالفون فلا يخفى لان الاسماء
 الامة عليهم السلام دخلت في تلك الجملة فحصل ما قلناه وفي ذلك باجماع وما ذكره السيد
 زهرة في اصول الفقه حيث استدل على ما تمهله الامم عليه السلام بآيتين من جهة الامم
 مقصدا ثم قال ما لفظه ومعناه ثبت بوجوب التعبد بهما الى قول الفقيه امامته بالاجماع
 وقد ذكر المفيد في الفصول في وارض ما يقرب من ذلك في الامامة وغيرها الاجدوى
 في ذكرها واما يخص من كلامهم البتة على ذلك في الفروع ما ذكره المفيد في الفصول

كلامه في الاحتجاج

كلامه في الاحتجاج

كلامه في الاحتجاج

كلامه في الاحتجاج

سئل عن الدليل على ان المطلق ثلثا في مجلس احد يقع طلاق واحدة فقال الدلالة على ان
 كتاب الله عز وجل من سنة نبية ومن اجماع المسلمين ثم استدل من الكتاب بظاهر قوله تعالى
 الطلاق مرتان وبين جرده دلالة ثم قال اما السنة فالتسعة قال كذا لم يكن على هذا فهو
 رد وقال ما وانما الكتاب فخذوه وما لم يوافق فاطروه وقد بينا ان لزمه لا تكون مرتين بل
 وان الواحدة لا تكون ثلثا فوجب له السنة بطلان طلاق الثلث اما اجماع الامم فاهم
 مطبقون على ان ما خالف الكتاب السنة فهو باطل وقد تقدم ومن خالف الطلاق الثلث
 للكتاب السنة فحصل اجماع على بطلان استدلاله بن ذرير ايضا في السنة فيجوز ان يكون ذلك
 ما حكاه المحقق في المسائل المعتبرة عن المفيد المرفوع جواز الازالة لغيره من المايعات
 فقال اما قول السائل كيف صنف لسيد والمفيدة لك الى من هبنا ولا نقض فاجاب السائل
 اهكذا فانه ذكر في الخلاف انه اما اضافته لك الى من هبنا لانه من صلنا العمل بدليل الاصل
 ما لم يثبت لنا فلا ليس في الشروع ما يمنع من استعمال المايعات في الازالة ولا يوجبها نحن بقول
 انه لا فرق بين الماء والمخل في الازالة بل بما كان غير الماء ابلغ فحكينا بحديثه بدليل العقل واما
 المفيدة فانه ادعى في مسائل الخلاف ان ذلك مردى عن الامم عليهم السلام انتهى بحكي العلامة
 في المختلف عن المتوفى انه اخرج على ذلك بالاجماع ورد به انه لو قيل انه على خلاف دعواه امكن
 ان ارد به اجماع اكثر الفقهاء والطاهرين بناء المتوفى في ذلك على ما نقل عنه المحقق فلا استد
 عليه في المسائل الناصية باجماع الامامية من ذلك ما ذكره المفيد كما هو ظاهر والمتوفى على
 احوال بعيد في سائر نفي السهو والتسبب ان من السنة فقال الخليل في انصافنا وانما عرسلوا
 الصبيح من جنس الخبز من سهوه في الصلوة فانه من جوارح الاخذ في لا توجب علم ولا علمه قال
 مع انه يتصور خلاف ما عليه عصبا الحق فاهم لا يخلفون في ان فانه صلوة فريضة فعليه
 ان يفيضها اى وقت ذكرها من ليل او نهار ما لم يكن الوضوء ضيقا لصلوة فريضة خاصة
 حرم ان يؤدى فريضة قد دخل منها ليقضى فريضة فانه كان خطرا لو اقل عليه قبل قضاء
 ما فانه من الفضل اولى هذا مع الرواية عن النبي انه قال لا صلوة لم عليه يريد ان لا فاقلة
 لمن عليه فريضة وما ذكره ابن ذرير في حكم صلوة الفضا المفضضة فادعى الشرع مكررا
 اجماع الاصحاب على ثبوتها ووجوب تعديها على الازالة في سعة فانه وبطلان الازالة فاهم
 محمدا قبل ضيقه واما تفصيل الكلام في ذلك الى سائر المسئلة خلاصة الاستدلال وقد بين

يحيى بن ابي حمزة

كلام ابن ابي عمير
 حكاه في كتابه

كلام المتوفى بن محمد

كلام ابن ابي عمير

حكمه في الفضا

فيها وجه ما ادعاه من الاجماع على سبيل الاطلاق فقال طبعه عليه الامامة خلفه
وعصر بعد عصر اجمع على العمل به لا يعتد بخلافه فليس من الخراسانيين فان يوجب
والاشعريين كسعد بن عبد الله صاحب كتاب التمهيد وسعد بن محمد بن علي بن محبوب
صاحب نوادير الحكماء والقيمين اجمع على ان ابراهيم بن هاشم ومحمد بن الحسن الوليد غاملون
بالاجماع والمنصنفين للمضايق لا اهتم ذكره وان لا يحمل ذلك الخبر الموثوق به وانه وخطه كذا
في كتابه ولا يخفى الفقيه خرب هذه الصناعة وروى عن الاعاظم الشيخ ابو جعفر الطوسي
مودع الحاديات المضايق في كتبه مفت بها والحال في عالم باسمه شبه بغير خلافه وما ذكره
هو ايضا في استحبابه ان العصر يوم الجمعة لم يصب الظاهر بعافه قل الخلاف ذلك واشهد
على استحبابه باجماع الامامة وغيرهم من المسلمين على استحبابه لكل صلوة يومية مفصلة
ما خرج بالدليل الاجماع فيبقى نحن فينا ذاعا على اصله فان العلم تابع للعلم هذا محصل كلامنا
وما ذكره الشيخ في العدة والاستنباط في حكم خبر الواحد المجرد عن الفرائض قد تقدم في الوجه
العاشر كلامه في العدة واما في الاستنباط فيقال في بيان ذلك يجوز العمل به على شرط فاذا كان
خبره يغاوض خبر اخر فان كان يحجب العمل به لانه من الباب الذي عليه الاجماع في النقل لا في الخبر
فما وجه خلافه فيترك الاجماع العمل به ثم ساق الكلام في المنع رضى ان يقال واذا لم يكن
العمل بواحد من الخبرين الا بعد مزاج الاخر جملته لثبوتها وبعد التأويل بينهما كان العامل ايضا
محتمل في العمل بايهما شاء من جهة التسليم ولا يكون العاملان بهما على هذا الوجه اذا اختلفا
عمل كل واحد منهما على خلاف ما عمل عليه الاخر بخطا ولا مجازا ولا تصوابا في ركنهم فكل
انهم قالوا اذا ودد عليكم حديثان ولا يتحدون ما ترجحون به احدهما على الاخر كما ذكرناه كنتم
مخبرين في العمل بهما ولا تورد الخبرين المتعاضدان وليس بين الطائفتين اجماع على صحة احد
الخبرين ولا على ابطال الاخر فكأنه اجماع على صحة الخبرين اذا كان اجماعا على صحةهما كان العمل
بهما جائزا سائعا انتهى لا يخفى انه يمكن ان يزول على هذا وعلى ما ذكرناه ولا كثير من الاجماع
التي يدعيها في الخلاف حيث يستدل باجماع الفرق والخباير ولا سيما اذا ادعى الاجماع حكم
ثم اختلف في موضع اخر منه ومن غيره بخلافه وادعى الاجماع عليه ايضا كذا اذا كان القرض
الرد على الخافين المشركين بحجة اجماعنا مطلقا مع انها مجمع عليها في الجملة عندنا ويؤكد ذلك
ملاذمة في الاستنباط بعد الكلام المذكور وقال اننا اذا فكرت في هذه الجملة وجدنا اخبارا

كل ما ادعاه من الاجماع على سبيل الاطلاق
كل ما ادعاه من الاجماع على سبيل الاطلاق
كل ما ادعاه من الاجماع على سبيل الاطلاق

كل ما ادعاه من الاجماع على سبيل الاطلاق
كل ما ادعاه من الاجماع على سبيل الاطلاق

كل ما ادعاه من الاجماع على سبيل الاطلاق

كلها لا تخلو من قسم من هذه الأقسام ووجدنا أيضاً ما علمنا عايناً هذا الكتاب وغيره من كتبنا
 في الفناوى في الحلال الحرام ما يخلو من أحد من هذه الأقسام وما ذكره في العقد حيث أنه بعد
 ما صرح بان المعبر عن الإجماع وحجته قول الأمام المعصوم قال فان قيل فما قولكم اذا اختلف
 الأمامية في مسئلة كيف تعلون ان قول الأمام داخل في جملة اقوال بعضها دون بعض فلنا
 اننا اذا اختلفت الامامية في مسئلة نظرنا في ذلك المسئلة فاذا كان عليها دلالة توجب العلم من
 كتاب وسنة مقطوع بما نذكر على صحة بعض اقوال الخلفين قطعنا على ان قول المعصوم
 لذلك القول ومطابق له وقد صرح في موضع اخر من العقد وفي اقل كتابي الاخبار بان اوجب
 للعلم من النقل ما صريح وخصوصه وعمومه ودليله وفحواه وذكرنا أيضاً في العقد ان يكون
 له من العقل هو الخطر والاباحة والوقف على اختلافهم في ذلك ومن المعلوم الذي يشهد
 به ضرورة العقل والوجدان ان ما عدا النقل لقاطع الصريح يحتمل خلاف ظاهره ويمكن
 ورود دليل على خلافه لم تقف عليه مظهره فلا يفيد العلم بالحكم الواقعي او دع عند الامام
 حتى يعلم به قوله ويصيح دعوى الإجماع عليه بمعناه المصطلح عنده فيكون له صوته والعلم
 بالحكم المنوط بالادارة والقواعد المقررة وحصول العلم بالإجماع المعنى به من هذا الوجه كما
 لا يخفى فلا تستصعب جماعة واستشككوا وما تقدم او لا عن الاستنباط لعدم الوقوف على
 معناه ومعناه وهو واضح بما بيناه وثما يشهد بذلك وبما تولنا عليه كثير من اجازات الخلاف
 ويدل على ذلك وقوع الوجه المذكور سابقاً بالاعتساف ما ذكره في الخلاف في حكمنا اذا حكم الحاكم
 بشهادة شاهدين في النقل ثم بان بعد النقل فسميها قوله حيث حكم بسقوطه ويكون الذي
 من بيت المال وقال ليلنا اجماع الفرقة فانهم ردوا ما اخطأت الفضاة من الاحكام
 فعلى بيت المال ثم قال بعد بل افضل فيما اذا تعددت الشهود فيمن عطفوا بعضهم حال
 المرض وعين كل غير ما عينه الاخر ولم يفل تلك الجميع انه يخرج الشايق بالفرقة وقال
 دليلنا اجماع الفرقة واخبارهم لانهم اجعوا على ان كل امتهول فيه الفرقة وهذا من ان
 ثم قال بعد مسائل فيما اذا رجع الشاهدان بعد خروج النقل والقطع بشهادة ما قاله
 علمنا اننا كنا قد صدقنا ان نقلنا ونقطع ان علمنا الفود وقال دليلنا اجماع الفرقة وانما
 وعليه اجماع الصحابة وورد في ثبات لك قضيتين من احد هما عن علي عليه السلام والاخر
 عن ابي بكر ثم قال فانما قضيتان معروفتان لا يعرف لهما منك فثبتت لهما جوا علمنا به ما

مسئلة في نقل
 الشهادة في النقل
 مسئلة في نقل
 الشهادة في النقل

فكروا ايضا في صلوة الخوف حيث ذكر قولين للاصطحاب في اشراط قصرها بالسفر عد من قال
 اني لما في ظهري استدلت عليه بالآية وبان جماع الفرقة على ذلك واخبارهم تشهد به لا تخاف
 فثبتت صلوة الخوف ركعتين لم يفصاوا بين حال السفر والحضر فيجعلها على جميع الأحوال
 ثم قال واذا نصرنا القول الآخر فليعلم ان اربعة ركعات في الدن من اسقطنا حال
 السفر ركعتين لدليل لم يقع دليل على سقوط شيء منها في غير السفر قال في المبسوط خلف
 اصطحابنا في ذلك وظاهر اخبارهم يدل على عدم اشراط السفر وما ذكرنا ايضا في صنوف يوم
 الشك فقال في مسئلة من الحلال يحرم صوم بنته شهرا واستدل عليه باجماع
 الفرقة واخبارهم وقال في اخرى يجوز صومه بنته مائة سنة وقال في اخرى ولو صامه بنته
 شهرا رمضان ابراه قال ودون ان لا يحزبه واستدل على الاول باجماع الفرقة واخبارهم
 على ان من صام يوم الشك اخراه عن شهر رمضان ولم يفرقوا قال ومن قال من اصطحابنا
 لا يحزبه يعلق بقوله عليه السلام من اصابان نضوى يوم الشك بنته انة من شعبان فينبغي ان يصوم
 من شهر رمضان والتهق يدل على ساطة النهي عنه قال في المبسوط روى خطابنا انه لا يحزبه
 وخطابه في سائر كتبه وفاقا للصدوقين وغيرهما وما ذكرنا ايضا في عتق العبد الحاني فقال
 اذا كان قد جنى جناية بعد فلا يجوز لعنا في الكفارة وان كان خطا جاز ذلك ثم اخرج
 عليه باجماع الفرقة قال لا نه لا خلاف بينهم ان اذا كانت جناية عدا يندخل ملكه الى المحنة
 عليه وان كان خطا فانه ما جناه على ولا نه فاعلمه وعل هذا لا بد فاعلمناه ولا يخفى
 ما في احتجاجة الخطاء من الخطا كما بين في محله ومن تتبع الحلال وامر النظر في مسائله
 فربما وقع على كثير من نظائر ما ذكرنا ولا سيما فيما ناقض كلامه فيه من جهة دعوى الاجماع
 او الضموم بما اضل الاجماع على خلافه ومن استقصى مسائل المناصرة في الانصاف والاعتدال
 والتلويح وغيره من كتب القدماء ونظر في دلالتها بعين البصيرة والاعتبار فربما وجد
 ايضا كثيرا من هذا الباب لم يرجع الى الشك فيه ولا الى ابواب ياتي جملة منه في الكلام في
 الاجماع المتقول ان شاء الله تعالى وتمايزه في بؤبؤ كونه ما مر في الوجه الاول من صحتوا النظر
 باحوال اصحاب الامم ومن بعدهم الى تبيان الشيخ في المسائل النظرية التي وقع فيها الاختلاف
 وقصد للاطلاع بانهم تم في كثير ما اضل الشيخ ونظر ان خطابه الاجماع فلا يبعد ان يكون
 ظاهرا في الاثر على هذا الوجه الذي ذكرنا ومن ثم وقع لهم في ذلك من المسامحة والاعتذار

مشهدنا في اشراط السفر
 مشهدنا في اشراط السفر
 مشهدنا في اشراط السفر

والاخلاق ما هو اظهر من ان يحتاج اليان واكثر من ان يحل على الغفلة والتسليم الغير اليان
 للوقوف بهم والايان فلو انه قد استقرت فناوى من قبلهم وانضبطت اذهامهم وانشاء
 فيهم بعدهم وكان بناء هؤلاء في نفل الاجتماع على استقصائها وتبقيها فيها والبتت في
 التفتت عنها لما وقع منهم ما ذكرنا فلولم يحل كلامهم على ما بينا من البناء على ملاحظة القوا
 الكمية الاصولية والفقهية الاقوال البتة الخاصة بالنضبط لا تدفع عنهم الاعمال و
 التفتت كما يرتفع عن قصد ومنه فخذ ذلك في عضدنا هذا وماضاهما من لاعتضا النافذة
 التي انضبطت فيها اقوال العلماء فينبغي في جبهه كلامهم في كثير من المواضع بما ذكرنا كما
 تشهد به جملة من عباده وانهم التفتت منه وغيرها وتندفع شائبة التفتت ليس ظاهرا ما اشرنا
 اليه سابقا وبذلك يمكن غالباً حل الاشكال العرفية وما وقع من السلف من دعوى الاجتماع
 مع وجود الخلاف حتى من لنا فلنفسه قد اعتمدت منهم الشبهة بوجوهها مسماها ما نقد
 في الوجه العاشر هو يقرب بما ذكرنا وسائرهما بين غير صالح للاعتدال به صالح له في
 بعض المواضع واعتمدت عنهم غير ما ياتي لكلام فيه في الاجتماع النقول والاوجه غالباً فيما
 ادعوا في مقام الاستدلال وما بينا وبعد المحل على تقدم من طريقه الشيخ في الاجتماع
 كانت معروفة عند قداماء العلماء كما مضى هذا ليس بانك بعد مما قلنا كما لا يخفى
 ليعلم ان الحق في ما لا يفرق بين ما لا يفرق بين ما لا يفرق بين ما لا يفرق بين ما لا يفرق
 شد واستكبر على من يدعي به حتى قال ان الاتفاق على لفظ مطلوب شامل لبعض افراد ذلك
 وقع هذا الكلام لا يقتضي الاجتماع عليه لان المذهب ايضا اليه من طلاق اللفظ ما لم يكن
 معلوماً من قصد لاني الاجتماع ما هو من قولهم جمع على كذا اذ غرضه عليه فلا يدخل في
 الاجتماع على الحكم الا من علم منه القصد اليه كما اننا لا نعلم من هبة عشرة من لفظها الذين
 لم ينقل من هبهم لانه لا يعتوا لفران وان كانوا لايين لانه في هذا ناطق الى ما نقده
 على الشيخ وفيه في الوجه لتاسع ذكره الحق ايضا في صوله ويخرج ايضا بان الاجتماع لا يفرق
 ما لم يعلم الاتفاق قصد بلا تقييد وقد ذكرنا في الوجه العلوم ان ما انكره في الرضا في
 طرف الوجه لانه كورد وبما يجعل منها تكيف حال سائرهما عنده ولا سيما مع بقا مقتد
 الاجتماع من المطلوب التحقيق ان اردنا ان يجعل الاجتماع على هذا الوجه هو الدليل على
 المطلوب مستفلاً ويعتمد عليه في مقابلة الاقوال فيلزم ايضا فهو بمنزلة من ذلك لا في الصو

وقد ذكرنا في الوجه العاشر
 ما لا يفرق بين ما لا يفرق بين ما لا يفرق بين ما لا يفرق بين ما لا يفرق

الاجتماع على الحكم الا من علم منه القصد اليه كما اننا لا نعلم من هبة عشرة من لفظها الذين

لم ينقل من هبهم لانه لا يعتوا لفران وان كانوا لايين لانه في هذا ناطق الى ما نقده

التي ذكرها المحقق اشترى اليها سابقا وهو ان يقع الاجتماع على امر كل شامل لما وقع فيه الكلام
 فيعتمد عليه في ثبات الحكم فيه حيث لا يظهر خلافه كما يعتمد على الأدلة المطلقة والعامة
 الاخبار والمجموع عليها الظاهرة الغير الصحيحة ويكون من الأدلة الظاهرية الظنية لا الواقعية القطعية
 والى هذا اشار المحقق حيث قال بعد الكلام المذكور نعم يحكم بالعموم بعد الاجتهاد وعدم التخصيص
 لظاهر العموم كما ظاهر الاقطاء وكذا التقوى التي رتبة واستيعاب في لغة حيث صرحا بالاجتهاد
 تخصيص الاجماع اذا كان على قول عام ولم يعلم قصدهم للعموم ضرورة بل ظاهر كما يجوز تخصيص
 عموم الكتاب السنة وهذا مما يؤيد ما ذكرناه في بيان طريقتيها في نقل الاجماع في كثير من
 المواضع وان ريد ان يجعل طريقا الى ثبات ما يارز منه يتهمل فيه في نظر الفقيه فهو اذا جعله
 مقدمة مطلوبة لا ضمير الاستناد اليه بهذا الاعتبار الا ان المطلوب يتبع حال اخر فمقدمة
 اذا انفردت والا كان كل مطلوب ينظر في ضروريته اذا لا يحلوط طريق ثباته من مقدمه ضروري
 او اكثر ينتهي اليها وهو ضرورة الفساد فاعلم ان لنا طريقتين الى ثبات ما مع اختلافها
 ومخال كل منهما مع ثباتها فان كان ذلك قطعيا فالحكم كذلك وظننا فالحكم مثله وهذا
 الحكم في كونه اجماعيا او خلافا او مشتبها الحال وربما يكون الحكم خلافا وما توفقت عليه
 انه لا يعتمد بشئ من هذا الخلاف كما لا يخفى فلا استناد الى الاجماع في ثبات الحكم لكن اعلم ان ثباته
 عليه وعلم عدمه وادعاء الاجماع عليه مع ذلك بقولهم نظرا الى الوجه المذكور يصح القول
 اشترى اليه سابقا وقد وثقه ما يضا فيه ويقرب منه من بعض الجهات التي اريانه في مقام الطعن على
 مخالفين اسكافهم فركا المحير في قرب الاستناد في الصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعت ابا عبد الله
 يقول قال ابو حنيفة لا يبي عبد الله عليه السلام يحسن شهادة واحد غير قال نعم تضيي
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقضى على علي عليه السلام بين ظهركم بشهادة واحد تحتل ابو حنيفة
 فقال ابو عبد الله اعجب من هذا انكم تقضون شهادة واحد في مائة شاهد فقال له لا
 نفعل فقال لي تبشون رجلا واحدا فيسأل عن مائة شاهد فيجيبون شهادة ثم يقولون واتنا
 هو رجل واحد وروى الشيخ باسناده لقوي عن العباس بن هلال عن ابي حمزة اخذ ذلك وروى
 ابن شعبه في تحف العقول مرسل عن الهادي في رسالة الطويلة الى اهل الاخوان انه قال
 قد اجتمعنا لامة قاطبة لا اختلاف بينهم ان لقرن حق لا ريب فيه عند جميع اهل الفرق في
 حال اجتماعهم مقرون تصديق الكتاب بتحقيقه مجيبون متهنون ذلك يقول الله

انما جاء في الخبر
 انما جاء في الخبر

لا يجمع اثنان على ضلاله فاخبرنا جميع ما اجمعت عليه الامم كلها حق هذا اذا اجمعت عليها
بعضا والآخر حق لا اخلاف بينهم في تنزيهه وقصديته فداشيد القرآن بتصديق ختومه
وانكر الخيرة طائفة من الامم لزمهم الاثار بضروره حين اجمعت على تصديق
الكتاب فان هي جمعت وانكرت لزمها الخروج من الملة الخيرة وروا الطبري في الاجماع ومنه ان
هو ذلك بغيره فان بقي من اثنان لو كان كان واسع الوجوه الا انه ومنها واضعها ما
نقلناه في الباب من عبادات الاصل في حق ان كان لا يستقيم كلها او اكثرها الا البناء عليه
لكي لا يخلفه قوة وضعفها عينا والمقام لا اعتبر بغيره وعندها واضعها ما ذكره الصنف
في الكمال فانه ضروري لفساد الاختلال وهذا ونظائره ما يفت عليه المنفع لكلامه في
كامله وغيره يثبت كما اخبرنا في شأنه وسان نظائره ولا سيما في تلك الاوقات قبل ان يسطر
قواعد الكلام وقوانين البرهان ولشأن ذلك انما علم المراد من جماعته من احكامهم في كل
واحد منهم ان يعتقدوا غماهم واوليهم منه ما ذكره ابن زريق في الخلاصة فان لم يعتقد
بجلاء جماعته من الاطبا في مسئلة الفضا بخصوصها لعلوتيه نسبهم واعند على اجماع
اخرين منهم في ذلك على وجوب العمل باخبار الاخذ التي رواها الثقات ولم يلتفت الى
قوى جماعته منهم ومن غيرهم بالموسع ولا الى ما رواه الثقات فيها من الاخبار المستغنية
ولا الى الزيل هو نفسه بدعيه من دعوى اجماع بل الصنف على عدم حجة اخبار الاطبا
مطلقا وعدم الاعتداد باقوال هؤلاء الذين ذكرهم وخلافهم في ذلك ضلالا وركابا
عدم الخلاف فيه بين الامامية قديما وحديثا واطبا منهم عليه خلفا وسلفا وقد ينسب
الى الشيخ ايضا في اكثر كتبه ولا يعتد بقوله يجهلها في بعضها لعلوتيه نسبة كون قول
المصنوم على خلافه وهذا كله ينافي كلامه في الخلاصة التي هي المفصلة لما اجمعت عليه السلف
ثم ان ما حكاه عن الجماعة الذين خرجهم من اثم ذكره انه لا يخلو من الخلل والوثوق برواياته
يستقيم على ما هو ظاهر من النصير العولي بذلك بالنسبة اليهم كما هم مع عد كوفهم
ارباب تصانيف في الاصول ولا في الفقه بحيث يتعرضون فيها لما ذكره ويجعلون كل
ذلك على انه يعلم علمهم بجمع خبر المضائق والوثوق برواياته وظهور دلائل عليها واضحا
عندهم وتضييع كلامه مع عدم العلم بذلك انما لا يخفى على من تدبر وقد ذكرنا مفصلا
ما يتعلق بكلامه ككلام المفسدين في الزنا الذي في النساء الذي في مسئلة الموسعة ايضا

روا الطبري في الاجماع

وَيُؤَيِّنُ كَلَامَهُمْ فِي الضَّعْفِ مَا ذَكَرُوا الرِّضَى إِذَا لَمْ يَتَضَعُوا بِالْمِثَالِ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْأَلَا
فَقَوْلُهُ تَعْبِيدٌ عَنِ الْمَطْلُوبِ يَعْرِفُ خَالَ سَائِرِ عِبَادَاتِهِمْ بِالنَّاسِ فِيهَا وَفِيهَا ذِكْرُ سَائِرِ عِبَادَاتِهِمْ
هَذَا مَوْضِعٌ تَفْصِيلُ ذَلِكَ **الثاني عشر** مِنْ وَجْهِ الْإِجْمَاعِ وَهُوَ مَلِكٌ بِمَا صُوِّرَ أَنَّ
لِبَعْضِ حُلَّةِ السُّلْطَانِ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْعِلْمُ يَقُولُ الْأَنْبَاءُ الْغَائِبُ بَعْضُهُمْ يَقُولُ أَحَدُ سَفَرَةٍ وَتَحَدَّثَ
سَرَّ عَلَى جَهْدٍ يَفِيدُ الْيَقِينَ وَبِقَوَاعِدٍ مَكَاتِدُهُ كَذَلِكَ وَبِسَاعَةِ مَنْشَأَتِهِ عَلَى جَهْدٍ يَفِيدُ
امْتِنَاعَ الرُّقُوتِ فِي زَمَنِ الْغَيْبَةِ فَلَا يَسَعُ التَّبَصُّحُ بِمَا أُطْلِعَ عَلَيْهِ الْأَعْلَانُ بِنَسْبَةِ الْقَوْلِ لِيَهْدِي
وَلَا يَجِدُ فِي سَائِرِ الْأَدَلَّةِ الْوُجُودِ الْعَلِيَّةِ مَا يَنْصُرُ ثَبَاتَ ذَلِكَ بِتَأْخُلِ امْكَانِ فَضْلِهِ
فِي غَيْرِهَا أَيْضًا مِنْ أَدَلَّةِ مَا يَقْضِيهِ بِتَأْخُلِ الْأَكْفَاءِ لَهَا وَالْإِسْتِغْنَاءُ بِهَا تَعَالَى مَا وَرَأَى
لَمْ يَجِدْ مِنْ عَذَابِ أَعْلَامِهِ بِمَا لَا مَعَ عَدَمِ الْإِجْمَاعِ بِالْعِلْمِ وَلَوْ وَجَدَ غَيْرُهُ مَا ذَكَرَهُ بِحُجْجِ الْيَدِ الْأَيْدِ
الْثَانِيَةِ وَالْقَوِيَّةِ فَإِذَا كَانَ الْحَالُ كَمَا ذَكَرُوا كَانَ غَيْرُهُمَا وَوَرِثَ خَلَاءُ مَا وَتَفَّ عَلَيْهِ كَمَا نَزَّ عَنْ
النَّاسِ عَلَى الْأَطْلَافِ وَمَا وَرِثَ بِأُظْهَارِهِ بَحْثٌ لَا يَنْكُشُ خِصْفَةُ الْحَالِ فَيُزَيِّدُهُ لَغِيَّةً فِي مَقَامِ
الْإِجْمَاعِ بِصُورَةِ الْإِجْمَاعِ خَوْفًا مِنَ الضَّيَاعِ وَجَمَاعِيَّةً لِمَا وَرِثَ مِنَ الْأَمْرِ بِأُظْهَارِهِ
وَدَشِيدُهُ بِحَسَبِ امْكَانِهِ وَمَا وَرِثَ مِنَ الْقَوِيَّةِ عَنْ دَاخِلِهِ مِثْلُ لَغِيَّةٍ هَلْهُ وَلَا يَتِمُّ إِذَا دُنِيَ عَنْهَا
عَلَى جَهْدِهِ إِلَى تَكْلِيفِيَّةِ عَدَمِ الْأَعْمَادِ عَلَى تَقْلِيدِ فَيَقُولُ الْفَرَضُ مِنْ بَرَاهِنِ الْمَاءِ وَدَعْوَاهُ إِلَى
فَالْإِجْمَاعُ مِنْ تَوْحِيدِ اتِّقَاعِهِ ذَلِكَ بِحُجْجٍ يَوْجِبُ حَقِّهِ مَا يَخْتَارُهُ مِنَ الْكَلَامِ لِنُزُوجِ الْكَلَامِ أَوْ
التَّبَعِيَّةِ بِمَا يَقْضِيهِ لِنَّاسِ الْمَقْصُودِ عَلَى الْإِتِّهَامِ وَلَا رَيْبَ أَنْ حُصُولَ الْعِلْمِ لِبَعْضِ الْخَوَاصِّ
الْأَعْلَامِ عَلَى خَوْفِهِمَا ذَكَرُوا مِمَّا يَكُنُ فِي نَفْسِهِ لَوْ قَوَّعَهُ شَوَاهِدُ مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْأَنْبَاءِ وَبِجَوْرِهِ
النُّوسَلِ فِي أُظْهَارِهِ بِمَا ظَنَّا حَيْثُ لَوْ يَكُنُ مَا وَرِثَ مِنْهُ طَلْفًا وَلَا يَنْبَغُ مِنْهُ لَامْرُئِيَّةٌ مِنْ
الْأَعْدَاءِ أَوْ عَنِ الْإِجْمَاعِ ذَلِكَ كَمَا لَا يَخْفَى فَيَكُونُ تَحْجُّرٌ عَلَى نَفْسِهِ كَوْنُهُ لِنَفْسِهِ عَلَى غَيْرِهِ بَعْدَ بَرَاهِنِهِ
عَلَى خَوْفِهِمَا ذَكَرُوا كَوْنَهُ مِنَ الْإِجْمَاعِ وَبِمَا يَكُونُ هَذَا هُوَ الْأَصْلُ فِي كَثِيرٍ مِنَ التَّهَارَاتِ الْأَدَبِ
الْأَعْمَالِ الْمَعْرُوفَةِ فَذَلِكَ وَلَيْتَ بَيْنَ الْأَمَامِيَّةِ وَالْمُسْتَنْدَلِظَاتِ مِنْ نَجَائِزِهِمْ وَلَا يَكُنُ
قَدْ مَا هُمْ لَوَاقِفِينَ عَلَى نَادِ الْأَمْرِ وَاسْتَرْهَبَهُمْ وَلَا إِبَارَةَ تَشْهَدُ بِأَنْ مُنْشَأَتِهَا الْخَبَارُ مُطْلَقَةٌ
أَوْ جَوِّهِ اعْتِبَارِيَّةٌ مُسْتَحْسَنَةٌ هِيَ الْقَوِيَّةُ دَعَوَتْهُمْ إِلَى نَشَأَتِهَا وَتَرْقِيَّتِهَا وَالْإِعْتِنَاءُ بِحُجْجِهَا مَا ذَكَرُوا
كَمَا هُمُ الظَّاهِرُ فِي جَمَلَةٍ مِنْهَا فَتَكُونُ كَمَا رَوَّاهُ الْعَالَمُ وَبَيْنَ طَائِفَةٍ مِنْ طَائِفَةِ الْعُلَمَاءِ عَلَى تَسْيِيدِ
الْكِبَرِ الْعَابِدِ رَضَى الدِّينَ مُحَمَّدُ بْنُ مُحَمَّدٍ لَا يَدْرِي الْحَقِّقَةَ الْحَاوِرَ بِالشَّهَادَةِ الْمُقَدَّسَةِ لَعَرُوفَاتِ اللَّهِ

وَيُؤَيِّنُ كَلَامَهُمْ فِي الضَّعْفِ مَا ذَكَرُوا الرِّضَى إِذَا لَمْ يَتَضَعُوا بِالْمِثَالِ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْأَلَا

كما هو المختار

وَيُؤَيِّنُ كَلَامَهُمْ فِي الضَّعْفِ مَا ذَكَرُوا الرِّضَى إِذَا لَمْ يَتَضَعُوا بِالْمِثَالِ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْأَلَا

روحه عن صاحب التهان صلوات الله عليه طريق الاستحارة بالسبح وغيره أيضا على ما يظهر
 كلام الشهيد كما هو مروي عنه في قصته الخيرية المختصة المعرفة المذكورة في البحار ونفسه في غيره
 وغيرهما وكما سمعته من ابن طاووس في السماع بالشيخين كما علمه محمد بن علي العلوي الحنفي المصري
 حاشا المحسن وهو بين اللفظ والناسخ وهذا ما لا نأمنه كثيرا وعلى ما لم يمتدح في حسن
 ليال وحفظه ثم دعا به واستجيب له وهو دعاء العلوي المصغر المعروف وكثير ذلك كما
 يقف عليه المتتبع ويحتمل ان يكون هو الاصل ايضا في كثير من الاقوال المجهولة الفاضل ويكون
 المطلاع على قول الامام عليه السلام لما رجعه عما فعله عليه السلام ميتة وعظمته لم يمتدح ولم يتمكن من
 اظهاره على وجهه وخشي ان يضع الحنفي ريبا عن فعله جعله قوله من افواههم وبنوا اعتمادهم
 وافق من غير تصريح به لئلا يلد لهام لادلة الظاهر باثباته بناء على امكان ذلك كما
 مر في هذا الوجه فيما تقدم في الوجه الثاني عن بعض المشايخ من الاغنياء لتلك الاقوال و
 الميل اليها وتقويةها بحسب الامكان لاحتمال كونها اقوال الامام الفاضل لعلنا لا نلتا
 يجمعوا على الخطا فيكون طريق القاطن هو ما ذكرنا اذ لا يتصور غيره ظاهرا ومقتضا للكل
 في ذلك منالك ولا يخفى ان العلم بقول الامام على الوجه المذكور ان يتفق لا وحده من الناس
 نادرا المصلحة خاصة قصته تلك كعموم البلوى بالحكم او شذوذها ذلك الواحد اليه
 او غير ذلك كما اشهرنا اليه الوجه الثالث فلا ريب في انه لا يمكن جماع جميع الاجماع المعروضة لدى
 هو من عملا لادلة الشرعية ونفعه بجمع في كثير من المسائل الدينية بل لا يمكن ان يدخل ما
 يقتضي عليه الاجماع المحصل صلاحا كما نهى في ما نال الرضا له ولما يندرج في المنقول بالنسبة
 الى الجاهل بالرجال ويكون جهة طينة معتبرة على بعض الوجوه كما يابى بيانه على التفصيل الله
 الهادي الى سواء السبيل فيعلم ان الاستناد للعلماء الشرعيين قدس سره قد اشأنا الى هذا القول
 في ضمن بعض الوجوه السابقة ذكرها فقال بعد ما ذكرنا ذلك في الاجماع على بعض الطرق
 دخول كل من لا يعرفه من يحتمل كونه الامام لا ما لا يعرف الامام بخصه ومع فرض المعرفة لاحكامه
 استعلامه بغيره وربما يحصل بعض حفظه لاسر من العلماء البرا لعلم بقول الامام بعينه
 على وجه لا ينافي في منافع الرتبة في ملك الغيبة فلا يبعد التصريح بنسبة القول اليه في رتبة في
 صورة الاجماع جمعا بين الامر باظهار الحق والتمسك عن لغة مثله بقول مطلق ان هذا على
 تقديره طريق اخر بعيد الوقوع فخص بالواحد من الناس ذلك في بعض المسائل الدينية

كتاب التهان
 في مناقب
 صاحبها
 عليه السلام
 في بيان
 فضائله
 وخصاله
 وادبائه
 وادبائه

كتاب التهان
 في مناقب
 صاحبها
 عليه السلام
 في بيان
 فضائله
 وخصاله
 وادبائه
 وادبائه

بحسب العناية والترابطة فلا يتقضى ما ذكرنا انتهى تحقيق ذلك وتفصيله هو ما بينا كما لا يخفى
 الثاني في الاجتماع المنقول هو ما طريق بؤونه واقعا هو النقل المتعلق بنفسه بلفظه وبما
 هو في معناه وفي حكمه فذاضطرب في حجة كلام الأصوليين والفقهاء استدضاها اضطرابا ولفظ
 الكلام فيه على طريقة المخالفين وتبعه بالكلام فيه على طريقة الاصحاب على نحو ما صنعنا في الأجزاء
 المحصل فليعلم أن الدليل على صحة المحصل من عند المخالفين ما النقل الإجمالي والتفصيلي
 المعلوم المنزلي في أصل حجة النقل الحاكم بوجوه القاطع ونعاني جميع موارد على الأول العامة
 في حجة على اختلافها المتبعة عند جمهورهم وبعضهم إنما هي اجتماع الآراء وانتفاء
 المفالات على الحكم وعلى الثاني فالظاهر من عبارة أنهم وحدهم أيضا ذلك وإن كان ينبغي
 أن تكون العبارة بالقطع القاطع كيف تحقق كما سبق ولعلهم عموما الملائمة بين الغير فحجوا
 المناط هو الأول لكونه السبيل الظاهر الذي يستند إليه في نهض بالمطلب واعتبرها ما ثبت حجة
 بالعقل ولوبا لواسطته على الأول أن اعتبر قول من كفى في تحقق الاجتماع أو بؤونه في صحة
 أقوالهم يقول واحد لا ماني له في عصره ويقول ثين لا ماني له في أوئلته الرابع لهم وغير
 ذلك من الأعداد المحصورة في جماعة فليعلم معلومين وباجماع العشرة أو الائمة الأربعة أو
 الفقهاء الأربعة والشيخين أو نحو ذلك من المحصورين كما ذكر مع اشتراط عدم سبق خلاف وبهذه
 نفى هذه الصورة يتوقف العلم بالاجتماع وما في حكمه على الوقوف على قول من يعتبر فيه بعيد ومعرفة
 رايه ومعرفة منه بطريق التصور أو النظر وعلى العلم بعد سبق خلاف وعدم العلم بعد
 الفحص بناء على اشتراط ذلك فالاشكال المعقول في الاجتماع المنقول بما يكون في جعل النقل
 طريقا إلى معرفة هذه الأمور ويجري هذا على الثاني أيضا أن اعتبار اجتماع جماعة محصورين في
 بعض الأعضا كإبين وقد يكفي على القولين في جميع الصور وبعضها بالحدس المتعاضل
 بالنسبة إلى الجميع بحيث لا يخص بواحد منهم دون آخر فيعلم أقوال الواحد المعنى الجماعه
 المحصورين بما يعرف به أقوال غيرهم فيحصل الاشكال في الاعتماد على النقل لئلا يتبين على
 ذلك إلا أن هذا مسبغ جدا مع كون النقل عن غيره قوله بخصوصه لا يمتثل له فهو ثم إذا
 كان النقل متواترا واعتمد عليه لتواتره المفيد للعلم بأي شكال آخر من جهة لزوم اتفاق عدد
 التواتر على شيء واحد مستقلا بالحجة حتى يحصل منه القطع وإن حصل التفاوت فيما زاد عليه
 بحيث لا يصدق في ذلك كذا من جهة اعتبار ذلك في جميع الطبقات أن هذا متفق لم يتحقق

الفصل الثاني في اجتماع المنقول

الكلام في قولهم

اشكال في قولهم

الاتفاق المذكور بان يختلف متعلق النقل كان ينقل احدهم لجامع المشتوي والاخر لجامع غيرهم
او ينقل احدهم لجامع علماء عصره والمختويين الاخر الذي قبله وبعد اجماع علماء عصره المتأخرين
لهم فكذلك نقل كل واحد من الاحاد الى علم متصل الى حد التواتر ولكن يغا ضد بعض منها بيقصنا
فربما يحصل منها القطع من هذا الوجه لا الاتحاد ما توارد عليه لعدم نقل كل منهم لجامع
جميع العلماء فيحصل الاشكال من جهة حصول العلم باقول الجميع مع عدم التماع والمشاكلة و
فقد التواتر وما في حكمه بالنسبة الى كل منهم فان ذلك يوجب تعدد حصوله لكل منهم
الجميع فلا يصدر في الناطق مثله ولا يعتبر مثله في هذا التواتر بعد العلم به بله وكذا به من هذه الجهة
نقله وعلى القولين المتقدمين يزداد الاشكال في اجماع العرف الذي لا يقتضيه رتبة من جهة
العلم به على العلم باقول غير معروفين بطريق الحدس والقياس على المعرفين من جهة غيب النقل
المستند الى لك مع ما عرفت سابقا في شأنه ما نعرفه من عدم كون النقل مبنيا على ما يقتضيه قول
وكذا من جهة ما وقع من الاختلاف في تحقيق من يعتبر قوله من السليين والعلماء في اجماع وقيل
خلافا له لجهل بقوله في حصوله ومن جهة الخلاف في حجة اجماع التكويني علمها فيحصل الاشكال
في قبول النقل بقول مطلق مع عدم العلم بالمنقول على سبيل التفصيل باحتمال غا الفهم
الناظر الى تهيئ المنقول له والاعلم بما الفتنة ان جعل حال المنقول من هنا يظهره فيعتبر قول
نقل اجماع امر اخر ولاء ما يستبرح قبول نقل المنقول الذي من لوازمه الاتفاق اذا تعدد وقول
ولهذا حصل فيه من الاختلاف الاشكال فالحال في ذلك ثم انه قد مر من شكالات اخرى
جهة العبارة التي يغاها ناطل اجماع علماء قديمه لا بد ومن جهة ما يعتبر في حال نفسه اذا كان حاله
او اكر بحيث لم يبلغ علماء التواتر ومن جهة الطريق الى معرفة نقله والعرف بين الحالفين يتجسرو
الخلاف بالمنقول بجهل الاحاد ومقتضى ذلك كما هو صريح جماعة منهم حجة التواتر منه بالاختلاف
ثم المنقول في الحصول غيره على كرههم وفي غير عن بعض الشافعية كما نقل عن جماعة من الحنفية
انكار حجة الاول عن آخرين من الحنفية ومعتظم الشافعية والحاملة اثباتها وادباغ على الاكثر
الاشاعة ايضا وهو المشهور بين متأخريهم وعليه الرازي الامتكان واتباعها كالحاج جعفر
هذا التراجع مبني على حجة اخبار الاحاد في نقل التسند والا يمكن حجة هنا ايضا قطعاً كما هو معلوم
وصريح به بعضهم وحكم على الامتكان ان الخلق ينفع على ان ليل وصل اجماع هل هو مقطوع به
او مظهر وذكروا الرازي من قبله انه لير على حجة ان وصل اجماع فاعده ظنية ضعيفة فكيف

اقول ان العلم بالاجماع
الاشاعري هو الذي

القول في تفاصيله ومنهم من بناء على انه يدعى بالظن في اثبات مثل هذه المسئلة من مسائل الأصول
او يعتبر في القطع وحكي بعضهم هنا عن الغزالي ان من جعل ما خذ الاجماع دليل العقل وهو
استحالة الخطأ بحكم العادة لزمه شرط التواتر ومن جعل ما خذ التمتع خلفوا على
على قولين والظاهر ان هذا انما هو في شرط عدد التواتر في الجمع على التافلين فاستشبه الامر
على التافلين وقد صرح بذلك غير الغزالي ايضا كالرازي الاميني والعلامة العسكاري وان
منه بعضهم نظر الى مكان حصول العلم من فناء وى جماعه لم يبلغوا ذلك لعدم باعتبار
الغزالي والامارات وفي هذا كلام ليس هذا موضعه ومع لك فالنقصيل المذكور وسوا
ثبت عن الغزالي ان لا يسبب ذلك لعدم لادلة على الاول وهو كون الماخذا العقل يكون من لادلة
العقلية وان كان مرجعا لبا او دائما كما ينبغي تحلة الى الشرح وتجيئة العقل انما هي لادلة القطع
فلا يعتبر فيه نقل من بعيد خبر الظن يرد عليه ان لادلة العقلية ونحوها من المطالب للظن
المستند الى العقل اذا لوحظت من حيث هي فهي حجة على من ذكرها بعقله خاصة ولا تكون
حجة على غيره من العلماء سواء نقلها بالتواتر بالاحاد ولذا ذكرها في الطريق الى معرفة لادلة
التمعية واعتبر في التواتر مستندة الى الحسن وبنا اعتبر بعضهم الاستدلال الى الحيث والبل
المرتضى الشيخ وامام الحرمين والغزالي الرازي البصريون من العامة باشرط الاستدلال
الى العلم بالخبر ضرورة وبنا جعل هذا متفقا عليه بينهم وحكي العلامة كما مر تفاهم على
اشرط علم المخبر بما اخبر به واستنداد علمهم الى الحسن العقل قد صرحوا بعدم حصول
القطع من الاخبار الغير المستندة الى ما ذكرنا احتمالية للنسب الشبهة وان بلغت حد التواتر
واستندوا في ذلك الى الوجدان والى كون العلم الحاصل من التواتر عادية مستند الى
سبب موجب له لا يخلط عنه عقلا فجاز ان يختلف باختلاف الشرط الاجراء لله سبحانه
العادة على ذلك بحسب بناء علم من المصالح ويمكن ان يستند له الى ان في العقلان لا يفرق
لا حاجة الى الرجوع الى التقاد في نظرية انما يخبر كل من المخبرين عن معتقده بحسب مقتضى
نظره وهذا الشيخ انوات الاخبار على انظا ونعنه فلا يرتفع بكثرة المخبرين كما ان ذلك
منهم في دعوى العلم والاعتقاد بخبره وقيام الدليل الفاظ عليه عنده وممكن ان هذه
الاخمال موجودا يحصل العلم من اخبارهم بل كما ان يكون كساتر الاخبار والكاذبة الى لا
تحصى لا يصح عد المخبرين بها في كل يوم فضلا عن جميع الايام والاعوام والدمور انما ومن

بيان ان الخبرين
في التقاد

هذه ولم تمنع لتعد الخبر فيها وعدا لنفاق عدل التواتر على شيء منها فاما نحن فيه ايضا كذلك
 ثم لو علم فيه صدق بعضهم في دعاء ما ذكرنا للتواتر ولغيره كما في دعاء عدل التواتر
 والسمع وغيرهما في المحسوسات مع اختلاف الحواس اذ امكنها فهم لا يلزم لاصابة الواقع
 لاحتمال الخطا في الاستدلال بالنظر وعدم ارتفاعه بحد صدق بعضهم فيما ذكره لا يجري
 ذلك في المحسوسات والضرورية التي ليست محل الخطا والاستثناء ويكفي في العلم بها حصول العلم
 بصدق الخبر في دعوى العلم بها ومن هنا ظهر الفرق بينهما وبين ما نحن فيه مع ان احتمال الخطا في
 الحكم العقلية يتصور في عدل العصور وليس له مسبعا او منكر كما كذب في الخبر بالاشتباه الى
 البعد والاصلح فلا يرتفع بكثرة موجبه لا ارتفاع احتمال ذلك ولا سيما اذ لم توجد كثر
 الخبرين كثره ادلتهم وبغضد بعضها ببعض ان كان الدليل الواحد قد يتقوا ايضا بتواتر
 الانظار عليه ان لم يصل الى حد يحكم قطعاً بصحتها ومنع خطا بحد ذلك وهذا يختلف
 باختلاف اولي الانظار في الفضيلة والنسب لا بحد الكثرة والقاء وبما يصل الى حد البقية
 لذلك لا للتواتر والخاص ان قصصنا يثبت بالتواتر وحده او مع الامارات الاخر كما شق
 عما في الضمير القعائيات نظرية بل في مطلبي الاراء والعقائد وان سئدت الى الشروع في
 اتما هو المعتقد لا الحكم الواقع الثابت في نفس الامر كيف يصير قطعياً بحد ذلك عن ان يكون
 ضروريا كما هو مقتضى التواتر دائما او في الغلب لما قلنا يثبت في العرف والاصطلاح ما يثبت
 من الاحكام بالفضل اذ ذلك اعتقادا وعاملا والاخبار تفوت حكم الانباء وخبر ولا رواية
 حديثا وان وقع بصورة الاخبار بمعنى المصطلح الجديد في مقابل الاشياء ونعلق حكم الله
 وشريعة بنبيه صلى الله عليه وسلم وكان مبنيا على القطع والخبر ولذا لا يقال لم نعلم شيئا من الاصول والفروع
 واخبر به الله سبحانه وعمر بنديته وحجج صلوات الله عليهم مع عدم بلوغه اليه
 بطريق السماع والنقل عنهم او عدم قصد الاخبار ذلك فليحفظ ذلك ولا يغفل عنه
 ياتي من يدو ضيق له ولما قلنا ايضا لم نعلم ايضا بما ادعاه المخالفون على كثرتهم من حصول
 العلم من الاجماع الثابت عندهم على الحكم وعلى حجة الاجماع هذا كله اذا لو حطت لادلة
 العقلية ونحوها من جهة نفسها واذا لو حطت من جهة اسبابها وانما رانها الحسنة العلوية
 بالضرورة جازان تعلم هذه بالنقل ثم يرتب على العلم بها ما يقتضيه عقل جازان ايضا ان
 يكفي في معرفتها بالنقل بعيد اللطخ ثم يرتب على الطن بها العند به شرعا ما يحكم به

بيان الفرق بين
 خبر الواحد
 وخبر الجماعة

العقل بعد بناءه على أصابته ولزوم العلم بوجبه حكم العقل الصحيحين تطعي الألف في الأولى والاطلاق
غيره معلق كونه مقدّم عليه في الثانية مفيد معلق على صحة مقدّمه لكونها ظنية فذلك
تتمّ ظنيها أيضا وامثلها الكثير من نكح فأنه إذا نقل عن أحد روي ثابته تقضي بشاغلها
عطايا وهبات تقضي سخاؤه وانما وال دخول تقضي عدالة المطالبة بها فان كان النقل
متواترا علم به صحة النقول ومفيد للظن ظن به صحة ثم رتب عليها الحكم بتقوى تلك المكاث
الثبوتية على سبيل القطع وعلى سبيل الظن لظنية سببه لا سبب فيه ولا كون المستبعد فيمكن
معرفة على وجه العلم كما لا يغفل عن خصوص من دون استناد إلى خبر من قوله خبره كما شفع عن
حقيقة أمره ونحوه ومثل ما ذكرنا ما يستنبط الطبيب من خوال المرض لنفسه وما يترتب
الحاكم على إماراته لتسبب سببا ونحوه مما ثبت عنه بطرق علمية وبالبيّنة والعقيدة على
الأحكام الثابتة علميا أو ظاهريا في وقت وشك في بقائها بعد الغرض لك مما يظهر للشاغل
وإما هي في ذلك أن الشكل الأول بدعي لا يحتاج ويتبع فيحصل في الصورتين والنظر في العلم
والظنية وغيرها وإذا اختلفنا بتبعياتهما وعلى هذا فاضمنة الإجماع المنقول من نقل
الأقوال على وجه الإجماع يمكن حصول العلم بها من غير قوتها المستجمع لما تقدم من شرائط الظن
المعتمد به بدوئيه كما هو الشأن في نقلها ناصحها على وجه التفصيل وعلى التقديرين يحكم بحجية
سواء كان ما أخذ بحجة أصل الإجماع هو العقل والنقل وسواء توافق غير راي لتأخر القول
اليوم اختلف وذلك لانه بعد العلم بالأقوال بانفاها والظن بهما على وجه يعتمد عليه
شراضا لا اتفاق معلوما وكما لمعولم الحكم فيرتب عليه ثبوت القابض بالعقل والنقل
كما هو الحال في نظائره مما سبق إمامنا تضمنه قولهم من عوى العلم بالحكم نظر إلى
امتناع الاتفاق على الخطأ عادة حيث كان مدّته لتأخر ذلك وبلغ الاتفاق عندنا
هذا الحد فهو مما لا يقبل فيه النقل وإن كان متواترا كما سبق يأتي ببناء مفصلا ومن
هنا صرح سلطان العلماء في متواتر المعقول الذي مثاله بشاغل على وسخاؤه خائما بأن
المتواتر بالمعنى في الحقيقة ليس إلا ما هو من لزوم لها بما يدرك بالحق إمامنا وإمامنا هو لا
للعدالة المستمرة بين الأخبار فاما تعلم بطريق الاستدلال بالمرور وعلى الدوام لا بالتواتر ولا
جيد فيما نحن فيه إمامنا ذكره فمظور فيه إذا كانت الألف من ضرورة النظر فيه فتدبر وقد ورد
الفاضل الشجاع وحله من تبعه على قسمهم الإجماع المنقول إلى لفظي التواتر والظن الثابت

العلم بالظن الثابت
العلم بالظن الثابت
العلم بالظن الثابت
العلم بالظن الثابت
العلم بالظن الثابت
العلم بالظن الثابت
العلم بالظن الثابت
العلم بالظن الثابت
العلم بالظن الثابت
العلم بالظن الثابت

هذا هو الحق
والله اعلم
بما لا يعلمون

اجتنب على الزيادة
في الكلام

تحقيق الحق

بغير بانهم طبقوا على اشياء الشخص المتواترة قالوا ان لا يثبت له الا ما كان محسوسا والاجماع هو
نظاير الاراء على حكم واحد وانما هو غير محسوس انما المحسوس لم هو ولا يستلزم ادعائهم
نفس الامر ولو تخبر كل منهم عن نفسه لك ايضا فهو لا يستلزم القطع بوقوعه كمال صدق
عن بعضهم وكلهم عن قبيح وكذا صلة الاستماع مع اشياء العقل في الجملة عندهم فاقطع
في باب حصول الظن بذلك لاصالة عدمها الا العلم هذا يحصل كلامهم واجاب عنه بعض
الافاضل المعاصرين بقا غير بان القطع باقوالهم يحصل بالسمع ونحوه كما في المتواتر وهو يستلزم
القطع باقوالهم وانما الخيال للقيمة مخوها مما يمنع من ذلك فهو خلاف الظاهر الاصل في
بين الاجماع والخبر هو كما ترى فان الخبر في تواتره لا يقطع باللفظ وان كان الخبر في تواتره
او خالف الواقع قطعا او منسوخا او ظاهرا يحمل الخلاف والعبرة في تواتر الاجماع القطع بالذي
فيما فيه ما ذكره لا يندفع بالاصل ونحوه مما يفيد الظن به وادنى منه كما هو ظاهر اجاب بعض
منهم بمنع اخذنا التواتر في المحسوس الا ما كان حصول العلم مسئلة عليه من اجماع كثير من العلماء
الا ذكاه عليها شيئا مع عدم قيام دليل على بطلان قولهم وعليه يقتضاستدلال بعضهم على ثبوتها
القضاة ووحدة بانفاق الانبياء والاصفياء والعلماء قاطبة على ذلك لانه العقل لجماعه على
الخطا في مثله فكذلك فيما يخفى ولا يخفى ان هذا انكار لما ينبغي ايراد على تسليم انهم القوم
الجميعين عليه به وغفلة عما اشترط اليه سابقا في بيانه وذهول عن ان حصول العلم فيما مشهور
نحو بعد تسليمه ليس لاخبار عدد التواتر الذي هو مبنية الايراد بل العبرة كما هو ظاهر والخص في
الجواب ان يقال ان مراد القوم ان التواتر يحصل المنقول كالشاهد والسموع الذي لا يشبهه في
صدورها وما كان موجودا من الاتقان في كتب العلوم لا يقتضي الى حقيقها اما بالمتواتر
بالسمع او غيرهما والاحتمال المذكور ان كان قادحا في المتواتر كان قادحا ايضا فيما ذكرناه
الندح في اصل العلم بالاجماع وهو خلاف الفرض اذا لم يقتض به في صلة نظر الى العبرة بالجماع
مقالة الكل اتفاق كلمتهم وانما اوطا مرافاة يقتضي الحكم وانما كما اشترط اليه في تقرير
طريقة الخالفين وغيرهم في الحصول ان كان هذا خلاف ما صرح به بعضهم كما سبق لمرادنا
يعلم به في المنقول ايضا ولا يمتنع مع تعاضد الاقوال بعضها ببعض كسفت نقل عدد التواتر
عن مطابقتها للاراء في نفس الامر لكان نقله في مواضع اخرى فيفيد العلم مع احتمالنا ذكر
في كلام كل حجة اقطع انتشار في الامر ان لو كان ما خذ حجة الاجماع هو العقل لا يمكن حصول

القطع العادي من التواتر لا يفحل الالتماس للصان للظاهرنا ذكر كيفية اذا كان ما اخذها
 النقل المتخذ ظاهراً على ما هو الظاهر من القول والعمل والبال على صانته الحق عند خفاء في نفس
 الامر مع ذلك فالتفت عن المتواتر منا قليل الجدل ولا يكا دنيق بشرائط التي اشترطها اليها
 سابقا ولا سيما على طريقنا الا في الضرريات وما يقرب منها مما يستغنى بظهوره عن الاستغناء
 الى الاجتماع وما يمكن تحصيله فيه على ما نحو ما نقل بلا واسطة النقل في الاغراض عن الكلام فيما
 يرد عليه من الاشكال والى الهمم والنظر في حكم المنقول بخلاف واحد واقتضى للشبتهين في
 ذلك هو التمسك بجموم ما دل على حجة خبر العادل واطرافه وكلاهما من الظواهر التي ثبتت
 حجةها بالايدلّة الفاطمية حتى ان لقدما من الفرقين يعددونها من الحرق لعليته وعليها
 في العظيم الاجتماع المحصل كما سبق بما جرت عليه طريقة الشارع واتباعه من اعتبار قول الثقة
 في كثير من المطالب وبما استمرت عليه سيرة العقلاء من الاعتماد عليه في معاملاتهم ومعاملاتهم
 وسائر امورهم مع عدم ورود المنع عنه فيها بحججه ونظارته وبما دل من العقل النقل على
 حجة الظن في طريق معرفة الاحكام بقول مطلق كقصبة اسناد باب العلم ولو بالاطحيا
 عند لباس الحكم وجوب دفع الضرر المظنون وفتح العدل من المظنون الى الموهوم وحيد
 المرء متعبد بظنه وغير ذلك وليس منه لتبوي نحن بحكم بالظاهر كما نوقم بعض الافاضل
 فانه من حيث هو لا دخل له بالمطلوب كما هو ظاهر بيان التمسك التي هي غالباً بطيئة الدلالة
 او مجملة تثبت بخلاف واحد كما بين في محله وبني عليه الخلاف هنا فالاجماع القطعي الذي
 هو في نفسه حيث وجد وعلم من اعظم الادلة ويجب شدة التحرز من مخالفة لكم في هذا
 فسقوا الى بدلك ولا سيما مع كوننا فليد غالباً في نهاية الفضل الورع والجلال بخلاف
 رواة التمسك ما ثبت ذلك في القطعي منه ثبت فيما عداه بالاجماع المركب وبانه لا فرق بين
 به بين احد السبلين بقتيمهما ما ثبت كل منهما بما ثبت بالآخر وبان الاجماع مستبعد لو فوج
 فيما عدا الضرريات فلا ينبغي ان يقف عليه على تقدير وقوعه الا واحداً من الناس فيجب
 تصديقه في ذلك اذا تفرّد بنقله باحواى بالقبول من بعض الوجوه مما يدعيه جمع كثير
 غيرهما كان نظراً محتاجاً في نقله واقتضى ما للناس من هو المستوفى والعموم والاطلاق في
 المعتمد من ذلك خبر الواحد بحيث يتناول ما نحن فيه ان الاصل في حجة خبر الواحد ان كان هذا
 اجماع السلف المعلوم من علمهم واجماعهم وافهامهم تبدوينه وروايته البحث عنه عن قان

أركان الشبتهين

أركان الشبتهين

وتصحيحه وضبط الفاظه تأنيهاً فاعل النبي صلى الله عليه وآله وتقريره السُّفاد من ثبوت إحداهما
 الرُّسُل بالاحكام من عدم منعه من العمل بما نقله الآخرون منهم ومن غيرهم مع ثبوت ذلك بينهم لم يتحقق
 ثبوت من لا يمين في الإجماع لثبوت نقله وعدم كونه اعتماداً عليه فهو دأ في زمن النبي محمد وث
 أصله بعده ولا في زمن الصحابة والتابعين الذي لا يقدر في جماعهم الخلاف الحادث بعده
 والإجماع المنقول لا يصلح دليلاً للحمية ولا يتابع مع كون في محل الخلاف حدوثاً أم الإجماع فيها
 الأكثرين كما تقدم عن الرازي غيره إلى عدم حجية المنقول منه بإخباره بالأخبار على القياس من ذلك
 مستف في المقام ويبطل الاستناد إلى القياس على الاستناد للإجماع دليل قوي ناد ووقع العلم بسبق
 غالباً أصالة نافذة حيث كان متقدماً بنقله بعد اختصاص معرفة بعضه بغيره بعضه بغيره بعضه بغيره
 مسبقاً للحجة مع اشتراكهم في الخصص عن أصله وجوب العمل بالوقوف غالباً على ما أخذ وعُدّ وجوب
 كثرة في نافذة ترفع استبعاد نقله فكانت نسبة شيء بالقرآن المنقول من طريق الأحاد وبالسنة التي
 بدعوى توأمتها وأعلم بها واحد من جميع العلماء وكأهل الأثر الذي يختص بدعوى رؤيته أحد
 أو اثنين من جميع الظواهر مع عدم علمه في السماء وأمثال الباقيين مع المدعى في النظر وحال البصر
 ومعرفة الطرق الذي في غير ذلك ويظهر فإن ذلك يوجب ظن كذب المدعى أن جبال العمل بشهادة
 العدلين ظاهر حيث لم يعلم كذبها وما قلنا وورد في الأخبار أنه إذا رآه واحد رآه مائة وإذا رآه مائة
 رآه ألف ومن هنا علة الشيخ في العدة من الأخبار والعلوم كذبها ما كان الخبر عنه فيه فيما نفى
 الدأ على نقله بحرف العادة بتعدد ركاياه ومع ذلك لم ينقل نقله مثله فيعلم بذلك كذب
 ومثل لذلك بأن يخبر الخبر بحادثة عظيمة وقعت في الجماع مع مثل رواية أهل الأثر التي مضحكة
 أقام يظهر النقل في علم أنه كذب ذكره ذلك غير أيضاً هذا مضافاً إلى أن الرازي الذي
 هو المناط في الأصل غير محسوس فما هو كالعقول الذي يستل إيداً ذلك العقل لا كالمقول
 المشاهد والسموع وأما الأقوال التي هي منسوبة والطرق التي هي فكثيره غالباً بخلاف السنة
 وحدها في ثبوت حدتها أو دلالتها خلف حجية ومع ذلك فما خلا الإجماع يبعد خطاه
 ولا سيما إذا كان من جنح النقص هو بنفسه يبعد تحققة إذا كان المأخذ غيرهما فظهر
 المأخذ يوجب ظناً الحاجة إليه خطاه يوجب ضعف اعتماد عليه من هذه الوجوه يبين
 بطلان دعوى مساناة السنة المنقولة من طريق الأحاد فضلاً عن ولويته منها أن القياس
 كما لا يثبت بقواعد الشريعة وأصولها ولا سيما حجية ما كان قطعاً مفقداً على سائر الأدلة

كلها وما يعضد لك ما نقل عن جده وهو من ثمثهم من دعي الاجماع فهو كاذب حمل على
الاستبعاد لوقوعه ولا خصنا العلم به بواحد من دون ان يعلمه ويعلمه غير فكيف يتسا
مثله بالتسوية هذا الضوط امكن الاستدلال به للقولين وقد صدق من صحتا اسان الحق
والقوانين وغيرهما في تقرير دليل المثبتين والمنكرين الجواب عن اشكال البهائي ما هو محجب
عن من مشالهم مع وفور فضائلهم وتقرهم غاية دقة نظرهم وقوة تفكيرهم ولا جدوى في طائ
فيه وكشف خواصه وفيما ذكرناه في المقام كفاية لا ولي الا انهم ما ياتي شكالا اخر من الوجوه
اشبه اليها سافا ولم اجدهم تعرض لها ونصدها لها منهم واما الامامية فقد علمت ذلك
على حجة عندهم وهو العقل كما هو معروف بينهم ويدل عليها النقل ايضا من وجوه نقد
الاشارة اليها في واضع شتى والعلة فيها هو الكشف عن قول المعصوم كما هو مدعيه معظمهم
او عن غيره مما تبين في ذكر جوده مجلا ومفصلا وياتي على طريقتهم كلام اخر غير ما نحن
ما وقع بينهم من الاختلاف في ذلك ومن جهة قول النقل في دعوى الكشف والاختصاص
المعصوم وغيره من الحجج بطريق الحدس عند قوله وقته ما عري الى الغرض ما ذكرنا في
عدم قبول خبر الاحاد في نقل الاجماع بناء على جملة من الوجوه المتقدمة او معظمها فاعلمت
ولو اني كلال قد مضى صاحبنا لا اصوليين منهم ولا محدثين الفهلاء الى ما نرى من ادريس ما
يقرب منه تعرضا لذلك صريحا نفى الاشياء ولا نقل اعل جده من الامامية شي في الباب الا انهم
ذلك على اثنائي منهم من اخلال التبعيد بحجج في احكام الشيعة من طريق العقل ومنع وقوع الشرح
كالشيخ ابو جعفر بن قبة ابتاعه حكى المتصوفة التباينات ان كثيرا من اصحابنا على ذلك ومنهم من
من وقوعه في الشرح خاصة كالسيد المرتضى البخاري وادريس وغيرهم وهو لا كثير من علماء الفقه
او اكثرهم على ما بين في محله وادعي السب غير انه يجمع عليه بين الامامية بل من ضروريا مدعيهم
حكى ابن دريس في اخره في الاسترا على المقيد في كتاب المفااتي في غرضي الشيعة الامامية
تري العمل باخبار الاحاد في شروعات وقد علمت ان المنكرين لاخبار الاحاد من العامة لا يقول
بجحة الاجماع المنقول بغير الواحد مع ان دليل خطهم على حجة اصل الاجماع هو النقل كمدبر
العلمية في احكام الشرع فليعلم جدا فكيف يقول بجحة من سائر الية من لا اصحاب مع استثناء
في حجة الاجماع الى العقل وكثرة مداركهم العلمية عندهم ولا سيما تلك الاعضاء الماضية كما
به كتبهم ويشهد بها كلامهم في انكار اخبار الاحاد وحججهم وليس يصح مثل ذلك فيما هو متفق

الاجماع من حيث هو
والاجماع من حيث هو
والاجماع من حيث هو

الاجماع من حيث هو
والاجماع من حيث هو
والاجماع من حيث هو

الاجماع من حيث هو
والاجماع من حيث هو
والاجماع من حيث هو

من الصانع عليه السلام بطريق السماع والشاهدة بلا شبهة ولا يشك ولا يقول بحجته ولا يعلم
لو ادعى جماعة مشاهدته اخذوا كثره عنه وحسن لباقر عليه السلام ايضا وكذا لو كان معه
يكل به عدد التوار ولم توجد قرائن اخر موجبة للمقطع بصدق فكيف يصدق من كان جالسا
بيت لم ير امام العصر لم يسمع منه ولا من يسمع منه لو ساءل طول عمره مع ذلك يقر بصدق
العلم برأيه ويدعي ما علمه وحكم به هو راى احدا باثمة من الائمة والتبعية وانه حكم الله تعالى و
مقتضى الدليل القاطع وغيره وكيف يقول بحجته مثل ذلك ويعلم به مع عدم عصمته وعينه على
جواز تقليده وعدم شهادة القرائن على صدق بل شهداها غالبا على خلاف الحاجة جالسا الى الاجماع
المنقول في محل جدران مخالف في الحكم بصدقها والتباعد وان يكون ذلك مع انه يحكم بعدم
جواز العمل بالظن في مغفرة الاحكام وينكره استنادا واولى في شيء من المسائل ليسند على وجه
الاعتناء الى الاجماع المنقول فضلا ولا بعده من الادلة في كتب الاصول ولا الفقه مطلقا ولا يبحث
عنه مستقلا بحجته عن القياس نحو فتنه القول بحجته اليه خطا بين اشتباه ليس من اجل
حكمه بذلك مع ذكرنا من الحال الذي لا يلتزم من على ادنى العلماء واما ما سبق الى بعض فها من
ناويل كلام المنكرين لاجل الاخبار لا يحدث يوافق كلام المبشرين فوهم ظاهر كما بين في محله واما
في ذلك ترك المرتضى في الذريعة البحث عن المرسيل التراجع ونحوها لذهابها الى عدم حجته
اجل الاجلاد مظهر نعم لو قيل انه اشبه عليهم كثير من اخبار الاجلاد معلومها لذلك كان كما
وليس هذا موضع بيان ذلك فهو لا احد الاضافا لمشا واليه من منهم اصحاب الائمة من
ضاهاهم من لم يعرفوا الاجماع الفصل ولا سيما علمها هو المعارف لا يستندون لبلد لا
من ندر منهم فيما ندر لدواع خاصه اشرفا اليها سابقا ولا تفريق جملة من الطوائف التي
معظمهم قطعوا فولا لا يتوهم في شانهم تداول الاجماع المنقول والقول بحجته والعمل به ولا سيما
باعتبار ان نافله قطع بقول العصم من غير سماع ومشاهدة وان كانوا من منكري اخبار الاجماع
فالامر يظهر فيها من فيه ومنهم الشيخ واضرهم من اقدم العالمين بخبر الاجلاد بالبايعين
احكام الاجماع القائلين بحجته فالشيخ منهم وهو الذي تصفا على كلامه مفصلا في المقابلة
والعمدة في البابين والمشتد لاركان المسئلتين لم يتعرض لكتبه للاجماع المنقول بخبر الواحد
اصلا ولا استند اليه مع استناده ظاهرة الى كثير مما لا يعتمد عليه حتى انه يظهر من جملة من كل
عدم الاعتماد على ما حكاه الكشي من الاجماع في شان جملة من رواة اصحاب الائمة عليهم السلام

بما لا يخفى من ان
الاجماع لا يثبت
بالسمع والبرهان

الذي هو وجه العمل بالاجماع ونحوه مما لا يوجد

مع انه هو الذي تب كتاب الكثرة والف كتاب اختيار جاله فيكون معتددا عليه وانما على كلامه
ومع ذلك يصح ان يقول على ما حكاه من الاجماع وان لم يقول على الاجماع المنقول في الاحكام
لان هذا الاجماع خارج من المصطلح لكونه لغرض منه مجرد الاتفاق ومنعطفه ليس من جملة
الاحكام فالامر فيه هو ان لا اذنياب ولا استماع وجود موافق واحد للكثرة بل اكثر على اكثرنا
اقراء كما يظهر من كلامه فيها حكاه من الاختلاف في تعيين ذلك الزيادة وقد ذكر الشيخ في محله
في مراسيل جماعة منهم واكثرهم وجميعهم ما يقتضي الموافقة ايضا فانقل عليه الاجماع وانما
ان عدم استناده الى الاجماع المنقول مما لا يعبره شائبة ريب لو يكن هذا العدد وجوده في كتب
فجلدنا هو المعلوم من ان كتب المنقضية من غير من غاصروا وسبقه يستدلون
به وينقلونه ايضا فان عارضه عن نقل عنهم وترك الاستدلال به لوقوفه على ما وقفوا عليه هذا
ربما ينافي ما وقع بينه وبينهم من الاختلاف كثيرا في نقل الاقوال ودعوا الاجماع كما هو معلوم
يحتاج الى بيان وباني الاشارة الى ايضا ومع ذلك يقتضي ان الاعتماد على الاجماع المنقول
الكشف في المنكشف ولذلك استغنى بالوقوف على ما وقفوا عليه عن نقل الاجماع عنهم فخاله كثيرا
لعدم ثبوت عند او ثبوت خلاف ما ثبت عندهم وهذا هو الحق التحقيق والبناء كما ينبغي
انه في بحث اخبار الاحاد قد بطل جميع حجج المثبتين كاتبة البناء والفرق غيرهما واجماع الصحابة
غيره عدا الاجماع الامامية على حجة اخبار الاحاد المروية من طرفهم كتبهم المعتدلة بشرائط
خاصة ثم مبدئية ومن المعلوم عدم وجود ذلك في الجماعات المنقولة ولا سيما ما عدا المنكشف
فيلزم الحكم بعدم حجيتها كما هو مقتضى طريقة وان لم يصحح به ودون في كتابي الاخبار واباشنا
على كل من خبرين صحيحين احدهما موثق ايضا يدان على جوانب الاكفائة الطلاق بقول الزوج
المروجة اهتدى مع الاشهاد على ذلك ووجوب شرائط كما صرح به احدهما واباشنا
عنه ايضا من حيد بن ياد عن ابن سنان عن علي بن الحسن الطاطبي قال لذي جمع عليه
ان يقول انت طالق واعتك قال وذكر انه قال محمد بن يحيى كيف يشهد على قوله اعتك
قال يقول شهدا واعتك قال قال الحسن بن سنان هذا غلط لئلا يطلق الا كما هو وكثير
اعين ان يقول لها وهي طاهر من جملة ما انت طالق ويشهد شاهدان كل واحد
هو مطلق قد روى الكليني اخبار اخرى لا اكفائة بما ذكره ولم يذكرها الشيخ مع ذلك اعلم الشيخ
حمل جميع ذلك على اذا كان قوله اعتك مسبوقا بلفظ الطلاق كما ذكره كثير قال لو تجرد

وان لم يدع عليه الاجماع

الاستدلال على صحة الخبرين
الاجماع المنقول

مسألة الطلاق يقع عليه
اعتك

من غير ان يتقدم لفظ الطلاق لما كان به اعتبا على ما قال ابن سماعه انتهى فلم يقد هو ولا
 سماعه تليد الطاطري بالاجماع المذكور العضديان نافله من اصحاب لكاظم عليه السلام فيها
 ثقة في حديثه وان كان واقفا كابن سماعه ثروايات عديدة معتبرة رواها جماعة من قبل
 الاصحاب كحدث بن مسلم والحلي وعبد الله بن سنان وغيرهم وقد ردوها بالاعتقال
 المذكور مع بعده ولو اوردنا ان تستقصي جميع ما خالف فيه الشيخ الاجماع النقول في كتب
 والمفيد وغيرهما لادى الى مزيد الاطناب الاسهاب فلما اتفق بقوله نادرا في موضع
 موضعين وثلاثة من جميع مسائل الفقه واكثر ليدل على اعتماده عليه بنفسه ولا سيما
 المنكشف وذلك كما حكى في كتابي الاخبار عن علي بن الحسن بن فضال انه روى في الصحيح
 سعد بن ابي خلف قال سالت بالحسن موسى عن نبات بنت وجد قال للجد التمس و
 الباقي لبنات لبنت ثم قال ذكر علي بن الحسن ان هذا الخبر ما قد جمعت الطائفة على العمل به
 ولا يخفى ان مراد الاجماع على خلاف ظاهره والافواه قابل الجماع على ما يوافق فتوى الطائفة قد
 خالف في ذلك المصدوق والاسكاني فلم يعتد بهذا الاجماع وعلا بظاهر الخبر عن الشيخ
 مجرد نقل الاجماع او ذكره من باب التأييد واستنباط فتوى الطائفة من كلامه لا الاحتجاج
 باعتبار رطله نافله بقول العضوا دلالة لذي كراهية على ذلك صلا وكلام الشيخ في الاستنباط
 يدل على كون اعتماده في المسئلة على دليل اخر لا على هذا النقل مضافا الى كون نافله فطحيا
 وان كان ثقة فقيهها قريب الامر الى اصحابنا الامامية فهو من يروى عن الطاطري المتقدم المذكور
 لم يعتد الشيخ بالاجماع الذي نقله مع تقدمه وروايات عن علي بن الحسن بن ابينا الموثوق
 ابي العباس بن بقا عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت هل للثناقود وعقول لا ولد
 للعضمة ثم قال قال علي بن الحسن هذا خلاف ما عليه اصحابنا وابساناد عن محمد بن عمار
 كتب الى ابي جعفر يسئله عن ميراث المولى بعد موت مولا فقال هو للرجال واثلاثا ثم قال
 قال علي هذا ايضا خلاف ما عليه اصحابنا وقد صرح الشيخ في الاستنباط في هذه المسئلة
 الاظهر من مدعي اصحابنا ان لبنت ثلث المولى كالابن حملنا الفقه على التقية وبما في ايضا
 في الخلاف وربما ادعى عليه الاجماع مع نقله الخلاف في بين الاصحاب خالف هو بنفسه
 ذلك في النهاية والايحاز وموضع اخر من الاستنباط فعل بمقتضى الخبر الينا بلصيا كثير
 من المتقدمين والمتأخرين كالاسكاني والمفيد والحليين الفاضل الطوسي ابن سعيد

مسئلة في الاجماع
 البنيان

مسئلة في الاجماع
 البنيان

مسئلة في الاجماع
 البنيان

ومن طعن بطعنته فوصل السنان الى خوفه وذكر ايضا في الاول انه محرم لا يوجب شيئا لعدم الاجماع
عليه المختصا بالدليل في الاصل وقال في وصول القبا الى الحلق اختيارا ان وجوب الفضا يجمع
عليه والاصل برأيه التي من الكهارة وبين اصحابنا ذلك خلاف مع ان الشيخ في الخلاف
نقل الاجماع على كون الحفنة بالماء يغتسل فمطهرة فيلزم ان وجوب الفضا والكهارة ايضا و
نقل الاجماع على وجوب الفضا بالكهارة في تعمد الفح في نقل ابن مرة الاجماع على وجوب
الفضا والكهارة في الحفنة في مرض لا يلحق اليها في كل ما يصل الى خوف انصائه عن عمد من
اختياره وقد كرر سواء كان باكل رسته او غيرها وظاهر دعوى الاجماع ايضا على وجوب الحفنة
في الحفنة والسقوط في مرض الحجج لهما ونعم الفح وقال لا يترفع في الناصرات فاما الحفنة فلم
يختلف في انها نفطر وذكر في حكم ايتان البهيمه مع عدم الانزال ان الشيخ قال في الخلاف
لا اصحابنا فيه نص لكن يقتضي المذهب ان عليه الفضا لانه لا خلاف فيه فاما الكهارة فلا
يلزم لان الاصل برأيه التي من وليس في وجوبها دلالة قال ابن زهير لما وقف على شريح
والذي دفع به الكهارة يدفع به القضاء مع قوله لا نص اصحابنا فيه وان لم يكن نص مع قوله
اسكتوا عما سمكت الله عنه فقد كلفه الفضا بغير دليل واي مذهب لنا يقتضي وجوب
الفضا بل اصول المذهب يقتضي نفيه وهي برأيه التي من والخالف المجمع عليه انتهى فذكر
الشيخ في المبسوط بان الظاهر من المذهب وجوب الفضا والكهارة معا فلم يعتد ابن زهير
بهذا ولا بنفيه الخلاف في الاول في الخلاف ولا ينافي ذلك في النص لان الظاهر ان الفح في الروا
لا الغنوى نعم فذكر الشيخ في الخلاف بعد الكلام المذكور بعدم وجوب غسل بوطي البهيمه
علا بقتضى الاصل فيلزم عدم وجوب الفضا به ايضا كما بين في محله وكوفي حكم الاستنقاء
في الماء للفح لانه مكروه ولا يوجب شيئا لعدم الدليل على ذلك من اجماع ولا غيره ولا
برأيه التي من مع ان ابن زهير نقل في الغنية الاجماع على ان يغتسل بالكهارة ومعا
ذكر في حكم من لم يثبت السفر من الليل وصام ثم سافر انه يجب عليه الاطارة وان خرج
بعد الزوال لان اصحابنا يخلعون في ذلك وليس على استئثار اجماع منعقد الا احبا
مفضلة متواترة فوجب التمسك بظاهر القرآن مع ان الشيخ في الخلاف نقل الاجماع في
انه اذا نوى الصوم قبل السفر ثم سافر في النهار لم يجز له الاطارة اخرى على انه اذا نوى الصوم
قبل السفر ثم سافر في الليل لم يجز له الاطارة اخرى على انه اذا صام ثم سافر اخر النهار

حكم في كل ما لا يوجب شيئا لعدم الاجماع
عليه المختصا بالدليل في الاصل وقال في وصول القبا الى الحلق اختيارا ان وجوب الفضا يجمع
عليه والاصل برأيه التي من الكهارة وبين اصحابنا ذلك خلاف مع ان الشيخ في الخلاف
نقل الاجماع على كون الحفنة بالماء يغتسل فمطهرة فيلزم ان وجوب الفضا والكهارة ايضا و
نقل الاجماع على وجوب الفضا بالكهارة في تعمد الفح في نقل ابن مرة الاجماع على وجوب
الفضا والكهارة في الحفنة في مرض لا يلحق اليها في كل ما يصل الى خوف انصائه عن عمد من
اختياره وقد كرر سواء كان باكل رسته او غيرها وظاهر دعوى الاجماع ايضا على وجوب الحفنة
في الحفنة والسقوط في مرض الحجج لهما ونعم الفح وقال لا يترفع في الناصرات فاما الحفنة فلم
يختلف في انها نفطر وذكر في حكم ايتان البهيمه مع عدم الانزال ان الشيخ قال في الخلاف
لا اصحابنا فيه نص لكن يقتضي المذهب ان عليه الفضا لانه لا خلاف فيه فاما الكهارة فلا
يلزم لان الاصل برأيه التي من وليس في وجوبها دلالة قال ابن زهير لما وقف على شريح
والذي دفع به الكهارة يدفع به القضاء مع قوله لا نص اصحابنا فيه وان لم يكن نص مع قوله
اسكتوا عما سمكت الله عنه فقد كلفه الفضا بغير دليل واي مذهب لنا يقتضي وجوب
الفضا بل اصول المذهب يقتضي نفيه وهي برأيه التي من والخالف المجمع عليه انتهى فذكر
الشيخ في المبسوط بان الظاهر من المذهب وجوب الفضا والكهارة معا فلم يعتد ابن زهير
بهذا ولا بنفيه الخلاف في الاول في الخلاف ولا ينافي ذلك في النص لان الظاهر ان الفح في الروا
لا الغنوى نعم فذكر الشيخ في الخلاف بعد الكلام المذكور بعدم وجوب غسل بوطي البهيمه
علا بقتضى الاصل فيلزم عدم وجوب الفضا به ايضا كما بين في محله وكوفي حكم الاستنقاء
في الماء للفح لانه مكروه ولا يوجب شيئا لعدم الدليل على ذلك من اجماع ولا غيره ولا
برأيه التي من مع ان ابن زهير نقل في الغنية الاجماع على ان يغتسل بالكهارة ومعا
ذكر في حكم من لم يثبت السفر من الليل وصام ثم سافر انه يجب عليه الاطارة وان خرج
بعد الزوال لان اصحابنا يخلعون في ذلك وليس على استئثار اجماع منعقد الا احبا
مفضلة متواترة فوجب التمسك بظاهر القرآن مع ان الشيخ في الخلاف نقل الاجماع في
انه اذا نوى الصوم قبل السفر ثم سافر في النهار لم يجز له الاطارة اخرى على انه اذا نوى الصوم
قبل السفر ثم سافر في الليل لم يجز له الاطارة اخرى على انه اذا صام ثم سافر اخر النهار

حكم في كل ما لا يوجب شيئا لعدم الاجماع
عليه المختصا بالدليل في الاصل وقال في وصول القبا الى الحلق اختيارا ان وجوب الفضا يجمع
عليه والاصل برأيه التي من الكهارة وبين اصحابنا ذلك خلاف مع ان الشيخ في الخلاف
نقل الاجماع على كون الحفنة بالماء يغتسل فمطهرة فيلزم ان وجوب الفضا والكهارة ايضا و
نقل الاجماع على وجوب الفضا بالكهارة في تعمد الفح في نقل ابن مرة الاجماع على وجوب
الفضا والكهارة في الحفنة في مرض لا يلحق اليها في كل ما يصل الى خوف انصائه عن عمد من
اختياره وقد كرر سواء كان باكل رسته او غيرها وظاهر دعوى الاجماع ايضا على وجوب الحفنة
في الحفنة والسقوط في مرض الحجج لهما ونعم الفح وقال لا يترفع في الناصرات فاما الحفنة فلم
يختلف في انها نفطر وذكر في حكم ايتان البهيمه مع عدم الانزال ان الشيخ قال في الخلاف
لا اصحابنا فيه نص لكن يقتضي المذهب ان عليه الفضا لانه لا خلاف فيه فاما الكهارة فلا
يلزم لان الاصل برأيه التي من وليس في وجوبها دلالة قال ابن زهير لما وقف على شريح
والذي دفع به الكهارة يدفع به القضاء مع قوله لا نص اصحابنا فيه وان لم يكن نص مع قوله
اسكتوا عما سمكت الله عنه فقد كلفه الفضا بغير دليل واي مذهب لنا يقتضي وجوب
الفضا بل اصول المذهب يقتضي نفيه وهي برأيه التي من والخالف المجمع عليه انتهى فذكر
الشيخ في المبسوط بان الظاهر من المذهب وجوب الفضا والكهارة معا فلم يعتد ابن زهير
بهذا ولا بنفيه الخلاف في الاول في الخلاف ولا ينافي ذلك في النص لان الظاهر ان الفح في الروا
لا الغنوى نعم فذكر الشيخ في الخلاف بعد الكلام المذكور بعدم وجوب غسل بوطي البهيمه
علا بقتضى الاصل فيلزم عدم وجوب الفضا به ايضا كما بين في محله وكوفي حكم الاستنقاء
في الماء للفح لانه مكروه ولا يوجب شيئا لعدم الدليل على ذلك من اجماع ولا غيره ولا
برأيه التي من مع ان ابن زهير نقل في الغنية الاجماع على ان يغتسل بالكهارة ومعا
ذكر في حكم من لم يثبت السفر من الليل وصام ثم سافر انه يجب عليه الاطارة وان خرج
بعد الزوال لان اصحابنا يخلعون في ذلك وليس على استئثار اجماع منعقد الا احبا
مفضلة متواترة فوجب التمسك بظاهر القرآن مع ان الشيخ في الخلاف نقل الاجماع في
انه اذا نوى الصوم قبل السفر ثم سافر في النهار لم يجز له الاطارة اخرى على انه اذا نوى الصوم
قبل السفر ثم سافر في الليل لم يجز له الاطارة اخرى على انه اذا صام ثم سافر اخر النهار

لم يكن له الاطوار وذكر في حكم من لم يقض صوم شهر رمضان الى ان خلت مضافا اخراته
ليس عليه كفارة مطلقا لان الاجماع غير معتد على وجوبها وساوا ذلك مستغنية ايضا
سوى اجبا والاخاذا لئلا ليست بوجه لعل الفصل مع ان الشيخ في الخلاف ابن هزم
الغنية نقلا للاجماع على ذلك على تفصيل مذكور في محله وهو من ذهب كثير من غاظم
القدماء فضلا عن المتأخرين والاخبار فيه كثيرة بل متفاوتة وذكر في حكم الزكوة في غلات
الاطفال والمجانين مواثيمهم ان من فرغ في الوجوب الى الاجماع فلا خلاف بين أصحابنا ان في
المسئلة خلافا بين أصحابنا فان قيل نام دليل الاجماع فلا معيار عن دليل الاصل و ظاهر
الكتاب مع ان الشيخ في الخلاف نقل الاجماع على الوجوب بنا يظهر ذلك من ابن هزم ايضا
هو من ذهب جماعة من القدماء وغيره المرتضى الى كثرة أصحابنا والفاضلان الى الشيخين
اتباعهما وذكر في حكم ما اذا بلغ نصاب الغنم ثمانية وواحدة خلاف الاصحاب وجوب الاربع
شينة فيها وعدمه الى ان تبلغ اربعة وحكم هو الثاني وقال لان جماعة من غير معتد على
المسئلة بل بين أصحابنا فيها خلاف ظاهرها فحق الامر ان يؤم الاصل من خط الاموال على رايها
واخراجها من ايديهم يحتاج الى دليل شرعي مع ان صريح الخلاف ظاهر الغنية دعوى
الاجماع على الاول وذكر في تعيين اقل ما يعطى الضعيف من الزكوة خلاف الاصحاب حكم هو معتد
وجوبه لرعاية حد في ذلك لعدم الدليل عليه لان في ذلك خلافا بينهم وانما لم يكن اجماع على
بقتضى الاصل مع ان في الانتصاف مسائل المتصنية للبرص في الغنية لا اجماع على تقديره
او خمسة درهم وذكر في حكم اعتبار التوجع الى الكفاية الاستطاعة لا دليل على ذلك من كتاب
سنن طهية واجماع فوجي التمسك بظاهر القرآن مقتضى لغنية مع ان خلاف نقل الاجماع
على اعتباره وكذا في الغنية مع زيادة ان كل من غنير لم تكن من نفقة العيال الى حين العواصل
الى كفاية ايضا ونفقه لمقتضى الناصرات من كثير من أصحابنا وذهب اليه كثير من ساطين
المفتين بين بعد كالحلبي الفاضل الطوسي وغيرهم وذكر في كفارة الصيد خلاف الاصحاب
في قمار على الخيل والشراب اخذوا الاول للاصل ظاهر الكتاب عدم وقوع الاجماع على
احد القولين مع ان في الانتصاف والغنية الاجماع على الثاني وغري في الوطو الى الاصحاب كالحكم
عنه وهو قول مشهور بينهم والاجماع في مستغنية قريظة من لتاور وهي مؤكدة لدعوى
الاجماع وذكر في في الحار خلافا للشيخ في تجوزها بالحج وما كان من خمسة رده بان لا خلاف في

لم يكن له الاطوار

لم يكن له الاطوار

لم يكن له الاطوار

لم يكن له الاطوار

لم يكن له الاطوار

لم يكن له الاطوار

لم يكن له الاطوار

اجزاء بالحصا وماعده فيه الخلاف مع ان في الخلاف الاجماع على اخراجه بماعده مما ذكره ذكر قول
 الشيخ في الخلاف بانه لا يجوز الرجاء ايام التمتع لا بعد الزوال ووده بان من سببنا شافنا
 حقيقه والاصح عندنا صحتنا جواز قبله مع ان في الخلاف والجواهر للمقاصه والغنيه الاجماع
 على منعه وذكرها اذا افر بعض الورثه بد على الميت ولم يقبل شهادته على غيره انه يلزم
 حصه بمقدار ما يصيبه حسبما روى استدلال الشيخ على ذلك بالاجماع الفقه واجتهد
 بدليل اخر وهو هذا الدليل قال بل الدليل المعتمد هو الاجماع ان كان والا كان
 هذا الدليل علينا الا نائم قال فان كان على المسئلة اجماع من احكامنا فهو الدليل دون
 ثم رد الاخبار بضعفها وكونها من اخبار الاحاد واجاب عن قياسه لا قدر بوار ثم قال
 ايضا فا قال بهذا غير شيخنا ومن اتبعه المصنف المفيد غير ما يبين بذلك وذكرني وكاله
 الكاف في ترويح المسئلة لاسلم انه لا يصح ذلك ثم حكم بجواز لانه لا مانع منه من كتاب الاجماع
 ولا سنده منواته مع ان في الغنيه الاجماع على المنع ذكرني وكاله لاسلم للكاف على سلم
 ان لا ظهر جواز ذلك لانه لا دليل على تحريمه مع ان في الغنيه الاجماع على المنع وهو ظاهر
 الخلاف ايضا وان عتبه بلفظ الكراهه لانه ذكر فيه في الاستدلال ما يقتضي التحريم وذكرنا
 اذا طلى اشري الحارثه المبيعه في زمان خيا والبايع وحملت منه ثم ضحك للبايع وودها انه
 يلزمه المشري قيه الولد للبايع وعشر قيه الامثان كانت بكر او نصف لعشرا كانت ثيبا
 ثم قال هكذا اورد شيخنا ابو جعفر في مسائل خلافه وبمبسوطه والذي يقتضيه اصول
 من هبنا انه لا يلزمه شيء من ذلك لانه لا دليل عليه من كتاب لاسنده ولا اجماع مع ان
 في الخلاف والغنيه الاجماع على ذلك وذكر خلافنا لاصحابنا جواز النفاصل بيع الخطه او
 الشعيه بالآخر ونقل المنع عن الشيخين اتباعها ووده بانه الاجماع على ذلك ولا نص في كتاب الله
 ولا سنده مقطوع بها واخبار الاحاد لا يعمل بها ودليل العقل بايه فيما بقي لا نقلنا الواضع له
 في كتابه ولا خلاف في انه لا يجوز نقله ما يوجد في سوادا لم يقر على تحمله لادله الواضحه
 البرهين للاختراع مع ان في الخلاف في ظاهر الغنيه الاجماع على المنع وهو المشهور بين الفقهاء
 والناظرين والاختلاف فيه كثيره معتبره وربما كانت منواته وان كان بعضها غير صحيحه
 وهي مؤكده لدعوى الاجماع وذكرني بيع الحيوان بالبحر قول الشيخ بالمنع مطم او مع الجماع
 ووده بان لاصل الاباحه والمنع يحتاج الى دليل ولا اجماع منعقد على المسئلة حتى نصنا

حكم الشيخ في الخلاف

على منعه وذكرها اذا افر بعض الورثه بد على الميت ولم يقبل شهادته على غيره انه يلزم

حصه بمقدار ما يصيبه حسبما روى استدلال الشيخ على ذلك بالاجماع الفقه واجتهد

بدليل اخر وهو هذا الدليل قال بل الدليل المعتمد هو الاجماع ان كان والا كان

هذا الدليل علينا الا نائم قال فان كان على المسئلة اجماع من احكامنا فهو الدليل دون

ثم رد الاخبار بضعفها وكونها من اخبار الاحاد واجاب عن قياسه لا قدر بوار ثم قال

ايضا فا قال بهذا غير شيخنا ومن اتبعه المصنف المفيد غير ما يبين بذلك وذكرني وكاله

الذي مع ان في الخلاف الغنية الاجماع على المنع من الجائفة وهو المشهور بين اصحاب الاستصحاب لا سيما في ما
حتى ان العلامة قد صرح بان قول ابن ابي عمير لا يقول عليه السلام في الاجماع ونسب الشبهة
التي تدور في قول الشيخ بعدم جواز بيع الرطبة للمزبلة لا لانه واجبت نقص رده بعدم
الدليل عليه بطلان التقليل القياس مع ان في الخلاف والغنية الاجماع على ذلك واليه
ذهب معظم القدماء والمتأخرين وذكر فينا اذا تلف ابيع في مان خيار لنا خير هو بل لا يتم
تلفه من مال البائع كما هو من قبل الشيخ وجماعة رد قول المغيرة في قوله غيرهما بان ردهما
المشترى معلل بان لا دليل عليه من كتاب الاستسنة ومطوع بهما ولا اجماع لا تأخذ فلنا ان هذا
مختلفون في المسئلة فما بقي من ذلك الا دليل الاصل مع ان في الاستسنة والاعية الاجماع على
الثاني وفي الخلاف على الاول فكان ينبغي لبنا على الترجيح بينهما على تقدير رجحانها لا
ايفكارهما بسبب الخلاف ذكر فينا اذا اختلفنا في قد والتمس خلاف اصحابنا قال انه لم يرد
الى التفصيل بين بقاء البيع عند مدسكو الشيخ ومن تبعه قلنا في تصديقه وقال ايضا انه
استدل في مسائل خلافه باجماع الفقه والخبر ورد به من جمع معتقدا خبرا ورد ذلك
وانما هو خبر واحد ومثله مع ان في الغنية نقل ذلك عن اصحابنا وادعى الجوامع اجماعهم عليه
ايضا وذكر في حكم الشاة المصرة انه اذا ردها المشتري بعد ما اخطأها ردها بان كان
موجودا او مثله وقيمته بعد اعوازه ان كان نالقام نقل قول الشيخ في الخلاف به في قوله
صانعا من مزارع من بر و اسند لانه عليه باجماع الفقه والخبر ورد به بان لك لعجب بن
اجمع من اصحابنا على ذلك واي اجماع للفقه على ما قاله ولا لهما خبر ورد بذلك ولا وجد
لاصحابنا تصديقا فيه ما ذهب اليه ولا قال من اصحابنا غير هذا القول وانما هذا قول
المخالفين بضره واخاره في كتاب مسائل الخلاف مع ان في الغنية الاجماع على ذلك ايضا
وذكر في بيع السلف ان الشيخ قال في الخلاف اذا باع طعاما فقير بعشرة دراهم وجب له ثلثا
حل الاجل اخذ بها طعاما ما جاز ذلك اذا اخذ مثله فان زاد عليه لم يجز وقال الشافعي يحون
على القول المشهور ولم يفضل قال بعض اصحابنا وقال ما لا يجوز ولم يفضل فلنا انما
الفقه والخبر وهم ولا ذلك يؤدى الى بيع طعام بطعام والتفاضل فيه لا يجوز والقول
الاخر ان لا يصح بائنا قوى بيع طعام بداهم في القعيرين مع الا بيع طعام بطعام فلا
يجوز الى اغنيا المسئلة انتهى قال ابن ابي عمير فانظر الى استدلال شيخنا فانه قال انما

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الشيخ في
هذا المسئلة
فانما هو خبر
واحد ومثله
مع ان في
الغنية نقل
ذلك عن
اصحابنا
وادعى
الجماع
اجماعهم
عليه

هذا هو الحق
فيما ذهب اليه
الشيخ في
هذا المسئلة
فانما هو خبر
واحد ومثله
مع ان في
الغنية نقل
ذلك عن
اصحابنا
وادعى
الجماع
اجماعهم
عليه

بعض اصحابنا يدعيون في المسئلة الى خلاف ما اخبرنا ثم استدلال باجماع الفرقة الا انه عاذا
 اخر الاستدلال الى الحق ورجع قاصدا به ونقض ما بناه اولادهم ينقض ما استدلال به طرقي
 وانما خير من تفوية القول الاخر انما هو مع قطع النظر عن الاجماع والاخبار فلا نفا في
 الاجماع ان صحت في موضع الخلاف في الغنية دعوى الاجماع ايضا على النعم وهو مذهب
 كثير من القدامى ايضا كالاسكافي والعماني والحلي والفاضل الطوسي وروى فيه اجبا
 كثيرة معتبرة وهي مؤكدة لدعوى الاجماع بلا ريبه فاما لم يكن حجة على غيرنا قل في مثل هذا
 المقام كيف يكون حجة فيما يبلغ في القوة والاشتهار الى هذا الحد وذكره اخصا ذكر موضع
 التسليم في السلم ان الشيخ اشبه ذلك ورد به الاصل والعمومات وعدم القائل من لا يخطا
 مع ان في الغنية الاجماع عليه مومن مبالا سكا في والطوسي ايضا يجهل وجوهنا التي هي
 وذكر في اجارة الارض ما كثر ما استأجرها من الدائم والذاني ان الشيخ منع من ذلك مع
 اتحاد الجحش عدم احداث شئ اشد في الارض ورد به مكررا بانه لا مانع من بيعه كما في
 سنده مقطوع بما ولا اجماع لان بينهم خلافا في ذلك مع ان في الاصل والغنية الاجماع
 عليه هو مذهب كثير من القدامى وذكر في حكم موت المتخالفين في الاجارة اقوالا للاصطفا
 في انفسا خاها بعد ميعاد اخاره هو عدمه مطلقا مستدلا بالاصل والعمومات وعدم وجوه
 دليل المتخالف على ذلك قال فاذا ادعى جانا فنفذ بيننا ان اصحابنا مختلفون في ذلك
 مجموع مع ان في الخلاف الغنية وظاهر انبسطوا الاجماع على انفسا خاها بموت احداهما او
 المستأجر خاصة وربما فعل عن غيرهما ايضا وصرح في الاولين بعدم الاصل بالخالف
 عدم قد خفي في الاجماع وذكر في نفقة الزوجة ان الشيخ في الخلاف قد رها بمذا استدل عليه
 باجماع الفرقة واخبارهم وورد عليه بان هذا عجيب منه والسير بيننا وبينه لا خلافنا
 لم يرد منها خبره بمدير نفقة واما اصحابنا المصنفون كما لا يوجد لاحد منهم في تصديقهم
 نفقيرا نفقة الا من قلده ونا بعد اخيرا الاصل براءة الذمة من النفقة فيحتاج الى دليل
 ولا دليل عليه من كتاب لا مشه ولا اجماع وذكر في لعان الاخوان ان الشيخ استدلال على
 صحته باطلا في لا ية و باجماع الفرقة واخبارهم وقال هو الا قدم على ان لا تخرس اليك كونه
 لعان لان احدا من اصحابنا غير من كثر ما لم يورد في كتابه لا يفت على خبره لان الاجماع
 عليه القائل جديا غير معلوم ثم تكلم في الية وغيره الى ان قال ان قلنا يفتع منه للعنا

بعض اصحابنا يدعيون في المسئلة الى خلاف ما اخبرنا ثم استدلال باجماع الفرقة الا انه عاذا
 اخر الاستدلال الى الحق ورجع قاصدا به ونقض ما بناه اولادهم ينقض ما استدلال به طرقي
 وانما خير من تفوية القول الاخر انما هو مع قطع النظر عن الاجماع والاخبار فلا نفا في
 الاجماع ان صحت في موضع الخلاف في الغنية دعوى الاجماع ايضا على النعم وهو مذهب
 كثير من القدامى ايضا كالاسكافي والعماني والحلي والفاضل الطوسي وروى فيه اجبا
 كثيرة معتبرة وهي مؤكدة لدعوى الاجماع بلا ريبه فاما لم يكن حجة على غيرنا قل في مثل هذا
 المقام كيف يكون حجة فيما يبلغ في القوة والاشتهار الى هذا الحد وذكره اخصا ذكر موضع
 التسليم في السلم ان الشيخ اشبه ذلك ورد به الاصل والعمومات وعدم القائل من لا يخطا
 مع ان في الغنية الاجماع عليه مومن مبالا سكا في والطوسي ايضا يجهل وجوهنا التي هي
 وذكر في اجارة الارض ما كثر ما استأجرها من الدائم والذاني ان الشيخ منع من ذلك مع
 اتحاد الجحش عدم احداث شئ اشد في الارض ورد به مكررا بانه لا مانع من بيعه كما في
 سنده مقطوع بما ولا اجماع لان بينهم خلافا في ذلك مع ان في الاصل والغنية الاجماع
 عليه هو مذهب كثير من القدامى وذكر في حكم موت المتخالفين في الاجارة اقوالا للاصطفا
 في انفسا خاها بعد ميعاد اخاره هو عدمه مطلقا مستدلا بالاصل والعمومات وعدم وجوه
 دليل المتخالف على ذلك قال فاذا ادعى جانا فنفذ بيننا ان اصحابنا مختلفون في ذلك
 مجموع مع ان في الخلاف الغنية وظاهر انبسطوا الاجماع على انفسا خاها بموت احداهما او
 المستأجر خاصة وربما فعل عن غيرهما ايضا وصرح في الاولين بعدم الاصل بالخالف
 عدم قد خفي في الاجماع وذكر في نفقة الزوجة ان الشيخ في الخلاف قد رها بمذا استدل عليه
 باجماع الفرقة واخبارهم وورد عليه بان هذا عجيب منه والسير بيننا وبينه لا خلافنا
 لم يرد منها خبره بمدير نفقة واما اصحابنا المصنفون كما لا يوجد لاحد منهم في تصديقهم
 نفقيرا نفقة الا من قلده ونا بعد اخيرا الاصل براءة الذمة من النفقة فيحتاج الى دليل
 ولا دليل عليه من كتاب لا مشه ولا اجماع وذكر في لعان الاخوان ان الشيخ استدلال على
 صحته باطلا في لا ية و باجماع الفرقة واخبارهم وقال هو الا قدم على ان لا تخرس اليك كونه
 لعان لان احدا من اصحابنا غير من كثر ما لم يورد في كتابه لا يفت على خبره لان الاجماع
 عليه القائل جديا غير معلوم ثم تكلم في الية وغيره الى ان قال ان قلنا يفتع منه للعنا

كان قويا لا يرضع منه الاقرار والايان واذا لم يشهد ذات شخص لك من الاحكام جعل منشا
وتقوية ما ذكره ولم يستند الى الاجماع بل انكر احد علمه في ذلك ما اذكر في نظائره ما ذكر
من المسائل كسئلة الوطى في صوكفاته الظهار وسئلة عتق العبد الجاني خطأ وسئلة
حداد الصغيرة وسئلة مستحق الحضانة وسئلة عدة ام الولد من موت مؤلها وسئلة
تقويم البائة على من رث شصا من بيل واما اذا كان موسرا وسئلة كفارة خلف التذدرو
الوقف على غير اولاد من هل الذمة وسئلة الاقرار والوصية بالكثير وسئلة ميراث
المفقود وسئلة قلع سن المغر وسئلة ذرية الجين وسئلة الملو ط الغير الموقب الذي
اقيم عليه الحد مرتين الى غير ذلك من المسائل التي يقف عليها المتبع لكلامه كثيرا ما يوجد
الاجماع المنقول واحدا او اكثر فيها يخار ولا يستدل به بل بغيره وهذا قد يتفوق مع تركه
لنقله ومع ذكره كما في كفارة الحنك البرائة وفي رث الاشغال لولا وغيرهما وربما يذكره
نادرا للثابت وللاستسناد على ما ثبت عند نفسه لا للاحتجاج به فمن لك ما ذكر في كتاب
الطلاق حيث قال ومتى جعل لها الخيار فانخارثت نفسها فقد اختلفت خطبنا في لك فبعض
يوقع الفرقة بذلك وبعض لا يوقعها وهذا هو الاظهر لاكثر المقول عليه بين الطائفتين وهو
خير شيخنا ابو جعفر والاول خير السيد المرتضى ليلنا ان الاصل ثبوت العقد وقال شيخنا
ابو جعفر ايضا اجماع الفرقة على هذا واخبارهم ومن خالف في ذلك لا يعتد به لانه شاذ منهم
قال ايضا ولا يقع الطلاق اذا كتب بخطه ان فلا نطابق وان كان غائبا بغير خلاف من يحصل
حكمي عن الشيخ انه رجوع عن قوله بالوقع في النهاية الى القول بالعدم في الخلاف استدل عليه
بالاجماع والاصل فنقله عنه الاستدلال بالاجماع كنفله عند الاستدلال بالاصل وغيره
الاستسناد لا الاحتجاج العرض من ذكر الاصل فنقله عن الشيخ هو التبيين على عدم وجوه
عنه يعتد به عند الشيخ ايضا ونحو ذلك ما ذكر في تحقيق مصرف ميراث وارث في من
الغيبه ودجا يلتبس على غير الحصول كلامه ارث الختنة فيقوم منه بادي الرأى انه استدل فيه
بالاجماع المنقول عليه في كتاب الاعلام وكتاب الانصاف وليس كذلك فان لتطرفي طرف
كلامه يكشف عن كون عرضه لاستدلال بالاجماع الحصول الاستسناد عليه ببعض عبارات
الاصحاب فان نقل الاجماع فيها اقوى شاهد عليه اذ على جهة من نفس القول وهذا كنفله
كلام المرتضى مكررا والمفيد غير احيانا في دعوا اجماع الاما يند على عدم جهة اخبار الاحاد

هذا هو الاصل في
الاجماع المنقول
على غير اولاد
من هل الذمة
وسئلة الاقرار
والوصية بالكثير
وسئلة ميراث
المفقود وسئلة
قلع سن المغر
وسئلة ذرية
الجين وسئلة
المولو ط الغير
الموقب الذي
اقيم عليه الحد
مرتين الى غير
ذلك من المسائل
التي يقف عليها
المتبع لكلامه
كثيرا ما يوجد
الاجماع المنقول
واحدا او اكثر
فيها يخار ولا
يستدل به بل
بغيره وهذا قد
يتفوق مع تركه
لنقله ومع ذكره
كما في كفارة
الحنك البرائة
وفي رث الاشغال
لولا وغيرهما
وربما يذكره
نادرا للثابت
وللاستسناد على
ما ثبت عند نفسه
لا للاحتجاج به
فمن لك ما ذكر
في كتاب الطلاق
حيث قال ومتى
جعل لها الخيار
فانخارثت
نفسها فقد
اختلفت خطبنا
في لك فبعض
يوقع الفرقة
بذلك وبعض
لا يوقعها
وهذا هو
الاظهر
لاكثر
المقول
عليه
بين
الطائفتين
وهو
خير
شيخنا
ابو جعفر
والاول
خير
السيد
المرتضى
ليلنا
ان
الاصل
ثبوت
العقد
وقال
شيخنا
ابو جعفر
ايضا
اجماع
الفرقة
على
هذا
واخبارهم
ومن
خالف
في
ذلك
لا
يعتد
به
لانه
شاذ
منهم
قال
ايضا
ولا
يقع
الطلاق
اذا
كتب
بخطه
ان
فلا
نطابق
وان
كان
غائبا
بغير
خلاف
من
يحصل
حكمي
عن
الشيخ
انه
رجوع
عن
قوله
بالوقع
في
النهاية
الى
القول
بالعدم
في
الخلاف
استدل
عليه
بالاجماع
والاصل
فنقله
عنه
الاستدلال
بالاجماع
كنفله
عند
الاستدلال
بالاصل
وغيره
الاستسناد
لا
الاحتجاج
العرض
من
ذكر
الاصل
فنقله
عن
الشيخ
هو
التبيين
على
عدم
وجوه
عنه
يعتد
به
عند
الشيخ
ايضا
ونحو
ذلك
ما
ذكر
في
تحقيق
مصرف
ميراث
وارث
في
من
الغيبه
ودجا
يلتبس
على
غير
الحصول
كلامه
ارث
الختنة
فيقوم
منه
بادي
الرأى
انه
استدل
فيه
بالاجماع
المنقول
عليه
في
كتاب
الاعلام
وكتاب
الانصاف
وليس
كذلك
فان
لتطرفي
طرف
كلامه
يكشف
عن
كون
عرضه
للاستدلال
بالاجماع
الحصول
الاستسناد
عليه
ببعض
عبارات
الاصحاب
فان
نقل
الاجماع
فيها
اقوى
شاهد
عليه
اذ
على
جهة
من
نفس
القول
وهذا
كنفله
كلام
المرتضى
مكررا
والمفيد
غير
احيانا
في
دعوا
اجماع
الاما
يند
على
عدم
جهة
اخبار
الاحاد

انه يقول على الاجماع المنقول من طريق الاحاد في مثل مع عدم العلم بشيئ منه وقد صرح بشيئ عند
 هذه في مواضع من كتابه انما ذكر كلام هؤلاء الاساطير لا نفاظهم للاستشهاد به على صحة ما
 ثبت عنده لا الاحتجاج بنفسه نحو ذلك ما ينقله هو وغيره من سائر الادلة على طالكثير
 مع انه لا يجوز لاحد ان يقول فيها على غير اصل وان بلغ في الفضل والعلم الغاية لقصور هذا
 ظاهر لا نعتبه به شائبة ريبة وخفاء وما نقلنا عنه على كثرة كفاية في الباب كما لا يخفى انما
 سائر اصحابنا في ما ان لنا ضليلين فقد اشترنا الى الخو لم وطريقهم في ذلك جبالا وقد
 سيرا واجلنا النظر فيما بلغنا من كتبهم في الأصول والفرع وتبعنا احتجاجاتهم وفناهم
 في تضاعيف المسائل كلما لهم في صفات الفاضلة وما يعتبر من الادلة عند الامامية فلم نجد
 في المختصر منها ولا المطولات ككتاب التلخيص والمجلد الفاضل الطبري الرازي وال
 زهر اعتما د على الاجماع المنقول فضلا ولا اكثرنا ايشانه ولا نجبتا من مخالفته مع عدم وجوب
 اقوى منه على تقدير حجته ولم يجد لاحد منهم فتوى يخصصها بها في ذلك وقد ذكر ابن هجر
 من الاستدلال بالاجماع المحصل لم يكن كغالب غيره ومع ذلك لم يستدل بالاجماع في قول
 اصلا مع كثرة وجوده في كتب من قبله ولم يشتر في حجته في صوكا به لقي عليها من فروعه بل
 اطلق الحكم بعدم حجة اخبار الاحاد في الاحكام وقد استدل الرازي في فقه الفرائد
 بالمحصل كثيرا ولم يستدل بالمنقول فضلا في حد الترفه فاما الشارح فاقدر عليه بعد
 النوبة وتكون النوبة مند بعد فاما لبينة فاما لا تسقط عنه الحد وان كان قبل قيام الترتيب
 اسقط عنه وقال قوم لا تسقط النوبة عن الشارح والحد ولم يفصل ادعى في ذلك الاجماع
 انما في ظاهر عدم النقول عليه والفتوى بخلافه وذكر في شهادة الولد على الوالد قول الشيخ
 بالقبول وقال ان ظاهر الاية معدنهم نقل عن جمهور فقهاء انهم لا يجيزونها لغيرهم وهم نقل
 بعد ورفيع عن الشيخ انه قال ايضا بالمنع وذكر ان دليله الحديث النبوي الذي واه العصور من
 من هل يثبت صلوات الله عليهم ولم يثبت الى الاجماع المنقول في الخلاف على ذلك مع انه لم يثبت
 القائلين بحجته في هذا الباب قد نقل في الغيبة الشريفة ايضا مع تقييده في الاول بحجج الاثبات
 اني لم افصا فيما نقل عن المعتد من في المغرب المختلف وغيرهما من كتبنا اخري حجاجا
 بالاجماع المنقول اصلا مع انه قد نقل عنهم الاحتجاج بما لا وجه له قطعاً فلو قيل انهم متفقون
 على عدم حجته على الوجه المتعارف بين متأخري المتأخرين كما ياتي انه لا يثبت خلاف ذلك

باب في بيان ما لا يثبت به الاحتجاج

باب في بيان ما لا يثبت به الاحتجاج
 على عدم حجة اخبار الاحاد في الاحكام
 على عدم حجة اخبار الاحاد في الاحكام
 على عدم حجة اخبار الاحاد في الاحكام

قد ذهب عن جهة الخواص القد ما عني منشاءه لكان قوله خطأ ودعوى صدفاً وكان أولى القول من
 كثير من الأجماع ان لا يثبت له ولزعمهم وأحق وأحرى سباني ما يؤكد ذلك ويوضحه بحيث لا ينفك
 فيه ريب لمزاجاً صلاً انشاء الله تعالى وأما الفاضلان ومن غاصها أو تأخر عنها فالحق
 منها وهو لسان مقتضى الاصحاب ترجيحهم ومحقق ما فاتهم ومظهر ما خفي عنهم فمصرح
 في كتبه بعدم جحيمه وانكر استدكاً ولا سيما اذا مد من بل دريس نظائره كما يأتي في
 جملة من عثاره ولندن كرهنا جملتها كماله بقوله لا يكسبه في ذلك صلاتها ما ذكره في
 كتاب اصوله حيث أنه في بحث الاجماع لم يتعرض بحكم المنقول ولم يبعد من الدلالة في بحث الاخبار
 في المتواتر منها ان يكون الاخبار من علم واحساس انكر جحيم المنقول منها بالاحاد وابطال دلالتها
 من دعوى الاجماع وغيرها الا ما ذكر الشيخ فلم يصرح بنفيه ولا اثباته والذي يلوح منه
 البناء على مقالته وهي جحيمه الاخبار التي رويت عن الامم عليهم السلام وفيها الاصحاب في
 اصولهم المعتمدة وكتبهم المعروفة نظراً الى ما علم من سجيته وطريقته من الاجماع على العمل بها ومن
 الضرديات خروج الاجماع المتفولة منها ثم صرح بأنه يعتبر اليان في الروي ونقل عن الشيخ
 انه اجاز العمل بخبر الفحينة ومن ضاردهم بشرط ان لا يكون منها ما بالكذب مستند الى ان
 الطائفة عملت باخبارهم واجاب بها لان العلم الى الان لم يعلموا بها ثم صرح بأنه يعتبر العدل
 فيه ايضاً ونقل عن الشيخ انه قال يكفي كونه ثقة فخره عن الكذب في الزاوية وان كان فاسقاً جاور
 مستنداً الى دعوى على الطائفة على اخبار جماعة هذه صفته ثم واجاب بانما منع هذه الدعوى
 ومطالب بدليلها قال ولو سلمنا هذا لا فضرنا على المواضع التي عملت فيها باخبارهم خاصة
 لم يخبر القدي في العمل بالغيرها ثم نقل في حكم الماسيل عنه حجج بانهم عملوا بها عند سلاسلها
 عن المعارض كما عملت بالمسانيد فما اجاز احد ما اجاز الاخر واقض على نقل كلامه لم يصح
 بقوله ولا منعه وكأنه لا لا على ما سبق لعدم العلم به والشيئين مع الاموال
 للنوقت في ثبوت اجماع الطائفة على ما ذكره الشيخ وعدمه ثم ذكر طرق تحمل الخبرين البتة الآتية
 وذكر اللفاظ التي علم بها نسبة الخبر اليهم وجعلها اربع مراتب وكلها مبنية على النص صريح
 بالشماع منهم وما يقوم مقامه مما ينشأ عن كون بطريق الشائفة والسماع وصدوره منهم
 نطقاً وان لم يكن بطريق النص صريحاً ثم ذكر انه اذا روي الراوي خبراً فالتائب لم يكن ذلك
 طعناً في الرواية كجواز ان يرى ذلك لما ظنه ليلاً وليس كذلك لم يصر فيه نبي ان كان فاطماً

هذا الخبر لا يثبت له ولا يثبت له

هذا الخبر لا يثبت له ولا يثبت له

هذا الخبر لا يثبت له ولا يثبت له

بمنهية وظاناه ولا يملك ذلك تعليله كما لا يخفى على المتدبر ويأتي مزيد توضيح لذلك مع
نفي عن لبيان فان كل رتبة وصفحة من كتب العلماء تشهد بان قطع العالم ليس تجزئ على غير
لا يجوز له تفليده اللهم الا اننا يجوز العلم بالظن في معرفة نفس الاحكام مظن سواء كان عن الاد
المعرفة او غيرها واتفق حصول الظن من فوى حد العلماء ولو كانت على سبيل الظن لكن
هنا من هنا الامامية ولا غيرهم الا من شئت وندرت لا يتباين مع ذلك لا يخص بقطع العلم
بل يجري في ظننا ايضا كما لا يخفى صرح في بحث العمود ونحو من انه لا يجوز تخصيص العمود
الراعي لاحتمال كون عدوله عنه من مادة وانظر فاستد هو مؤكدا لا ذكر ولا يتابع مع كون الراي
مشابهة عن قطعها بالادوية كذلك مع مخالفة لراية العمود تام ذكر في مسئلة ان الاجماع
صل ينسب وينسب بها ينسب عدم الاعتماد على عموال النسخ والاجماع على المنع منها ما ذكر
في الرسالة العزيم وقد تذكر الاجماع المنقول في مواضع منها ويا في بعض عباراتها ومنها ما ذكر
في المسائل المصرية وقد ذكر فيها على الفيد والمتن ضامة جواز ان الاجناسات بغيرها الى
منهنا وعلى الفيد انما في مسائل الخلاف ان ذلك مروي عن الامم عليه السلام قال انما
منع دعواه ونظامه بقل ما دعاه وعلى العالي فقامت فوارجها على طاهر لا يخفى انما
غيره ونظامه ويحرم وعلى الامكان بعدم الوجدان وحكم فيها بالاجماع البشري بالافاء
استدل عليها بوجوه ولم يذكر منها الاجماع المنقول في الانتصا والفتية وغيرهما مع اعضائها
بالشبهة المعروفة بين القدماء وقال بعد ما ذكر الادلة ويؤيد بخاتمة البئر نقل الفقيهين من
الجمهور والامامية الفتوى عن تلف بوجوب نزع البئر لتابعه وقال في حكم الماء المستعمل
في غسل الجنابة بعد ذكر خبره اعتسألت الجنب البئر لفظه وبعض المشايخين حصل التسرع
بالانقاس حتى انه لو اغسل بالانقاس لم يعلق به حكم عندنا وادعى الاجماع والاجماع على ذلك
ولعله وقف على كلام الفيد في المنع وكلام شيخنا ابو جعفر فظنه اجماعا من السابقين مؤلفه
تطلع الى ان قال يخفى نظامه بهذا الاجماع الذي اشار اليه ولاخبارا الى قول عليها واذا
بدل البئر ذريوس لم يكن في عصره ولا يعتمد ذلك على نسبه بل كان قبله مدة مد يد
وكونه بواسطه شيخه نجيب الدين بن تمار ومنها ما ذكره في نكت النهاية فانه وان كان عمده
غرضه في بيان مقاصد النهاية وكشف مؤلفها وحل اشكالها ويزاد الادلة على قواها
لا تحقيق فتاوى نفسه وبغيرها دللها الا اننا مع ذلك لم يؤيد من دلة الشيخ الاجماع المنقول

هذا هو الوجه في المسألة
الاجماع على ما ذكره
في المسائل المصرية
وقد ذكر فيها على
الفيد والمتن ضامة
جواز ان الاجناسات
بغيرها الى منهنا
وعلى الفيد انما في
مسائل الخلاف ان ذلك
مروي عن الامم عليه
السلام قال انما منع
دعواه ونظامه بقل ما
دعاه وعلى العالي
فقامت فوارجها على
طاهر لا يخفى انما
غيره ونظامه ويحرم
وعلى الامكان بعدم
الوجدان وحكم فيها
بالاجماع البشري
بالافاء استدل
عليها بوجوه ولم
يذكر منها الاجماع
المنقول في الانتصا
والفتية وغيرهما
مع اعضائها
بالشبهة المعروفة
بين القدماء وقال
بعد ما ذكر الادلة
ويؤيد بخاتمة
البئر نقل
الفقيهين من
الجمهور والامامية
الفتوى عن تلف
بوجوب نزع
البئر لتابعه
وقال في حكم
الماء المستعمل
في غسل الجنابة
بعد ذكر خبره
اعتسألت الجنب
البئر لفظه
وبعض المشايخين
حصل التسرع
بالانقاس حتى
انه لو اغسل
بالانقاس لم
يعلق به حكم
عندنا وادعى
الاجماع
والاجماع على
ذلك ولعله
وقف على
كلام الفيد
في المنع
وكلام شيخنا
ابو جعفر
فظنه
اجماعا من
السابقين
مؤلفه
تطلع الى
ان قال
يخفى
نظامه
بهذا
الاجماع
الذي
اشار
اليه
ولاخبارا
الى قول
عليها
واذا
بدل
البئر
ذريوس
لم يكن
في عصره
ولا
يعتمد
ذلك
على
نسبه
بل كان
قبله
مدة
مد يد
وكونه
بواسطه
شيخه
نجيب
الدين
بن
تمار
ومنها
ما ذكره
في
نكت
النهاية
فانه
وان كان
عمده
غرضه
في
بيان
مقاصد
النهاية
وكشف
مؤلفها
وحل
اشكالها
ويزاد
الادلة
على
قواها
لا تحقيق
فتاوى
نفسه
وبغيرها
دللها
الا اننا
مع ذلك
لم يؤيد
من دلة
الشيخ
الاجماع
المنقول

في كذب وكتب غيره ممن سلفه لا يفاسد وندد وحيث يدكره فاما يطعن فيه او يعطل عنه فهو
لعدم شؤبه عندنا او يقتصر على مجرد نقله كغسله للفناء في قوله لا فاسد قال في كتابنا المسمى ان
الاشبه عندنا عدم دخول الولد وحمل النجس ولا غيرهما في الزعم احيى بعض المناخرين على
دخولها باجماع اهل البيت ونحو ذلك ما افقاه كيف الخلاف موجود ودليل ما افقاه
وقال في حكم اكل المأقاة من المشار ان الشيخ جاز ذلك لكن ترد قوله في ذلك مختص بمشقة
الفضل وسائر الفواكه والزروع قال في المناخرات ان ذلك مختص بالفضل للاجماع وهذا اجازة في
الفواكه وفي كتابنا اخبار جازة في الثمار كلها والزروع وفي ذلك كله روايتان من سنان بن شتم
اوردهما ووردنا ايضا دهما في ظاهره وظاهره الوقوف في الحكم الا انه حكم في الشرائع بما في
كتابنا الاخبار بلا تردد ولم يعقب بالاجماع المنقول ظاهرا على اختصاص الجواز بالخط قال في
حكم وجوب الانفاق على الحامل المتوفى عنها زوجها من نصيب لدها ان الشيخ ادعى على ذلك
الاجماع والذي اعتمدناه لا نفقه له اثم ذكر مستند من الاخبار ووجهه على سند الشيخ
بسلامة السند وموافقة الاصحاب قال في حكم ضمان ما يتلفه الميازين ان الشيخ اسند
عليه الخلاف باجماع الامم فان لم يتلف فيه واستشكل بان المفيد لا يقتضي به ومن البعيد
ان يرتكب خلافا لاجماع وقال في حد النباش وربما اذا عي بعض المناخرين لاجماع على قطع
على كل حال اذا اخرج الكفن واراد بهن لك ابن ذرير وابن فرس على بعد ظاهرا وورد عليه بانه
غفول عن اختلاف الفقهاء واختلاف الاخبار والمنقولة عن اهل البيت عليهم السلام قال في حجية
كلام الشيخ في النهاية بان راقب الشريعة اختيارا ثم رجع عن ذلك التمسك وسقط عن القطع
انه يحمل على ما اذا اقره واحدة ثم حكى قوله في الخلاف بانه اذا ثبت لقطع باعتباره ثم رجع عنه
سقط برجوعه واستدل له عليه باجماع الفرقة ونقله لذلك عن جماعة الفقهاء الا ابو جليل
وقال وعلى هذا يخرج كلامنا في النهاية على ظاهره ويكون سقوط الحد بعد شؤبه بما اذا
من الاجماع لكنه قال في المبسوط وقيل لا يسقط الحد عنه هو الحق عندنا وقد حكم بهذا
ايضا في الشرائع والنافع من حكم هذا المصنف في الشرائع والنافع وقال في حكم قتل الضيف
ان الاجود سقوط الحد عنه اذا لم يحرم المال عنه شؤبه اذا احرز عنه وفاقا للشيخ الخليل
وبعض المناخرين واراد بهن ذرير ادعى الاجماع منا على سقوط الحد منا وهو غلط
فانه لا يظن بمثل الشيخ مخالف ما يعلم الاجماع عليه لا ينطوي عنه من الاجماع ما يعلم من جاز

حكمنا في كتابنا المسمى ان
من المناخرات
فوجب الانفاق على الحامل
المتوفى عنها زوجها من
نصيب لدها
ضمان ما يتلفه الميازين
حكمنا في كتابنا المسمى ان
من المناخرات
فوجب الانفاق على الحامل
المتوفى عنها زوجها من
نصيب لدها
حكمنا في كتابنا المسمى ان
من المناخرات
فوجب الانفاق على الحامل
المتوفى عنها زوجها من
نصيب لدها

بعده بما يقارب ثلثي سنه ولا ريب ان دعاء الاجماع هنا جازية وقال في حكم ميراث الغني ولم يرد
عليه انه يطلب لذاته بل انما جوب تقديمه لضعفه لا لانه فاقه في الحق على حجة ولا ينفك ان
يدعي الاجماع على ذلك فانه مركب ضلاله وقال في كتاب الصيد والذباح في حكم الصاوة في
الاستصحاب غير ان الاخبار بخلافه والاصل جواز الصاوة فلا تمنع الاموضع الاتفاق على منع
ولا تمنع الى من يتول للكار الاجماع منعقد على انه لا يجوز الصاوة في جلد ما لا يؤكل لحمه
فانه يتعلق بالفاظ تقع في بعض الاحاديث وفي بعض لفاظ المصنفين منهم والشامع الذي
لا يحقق معنى الاجماع ثم يفتنه ثم يعينه على طاعة الظاهر لا على ذكر الاجماع المنقول الا
غالب او في غير ما در في مسائل اخر من دون احتياج به تعويل عليه كمسئلة اختلاف التمسك
في قدر اللحم في مسئلة ماء الرخص بالامه التي تسترى وهي حامل بجوار وطئها ومسئلة
يعين في فصل الاجماع عن المصنف كتاب الاعلام ومسئلة ام الولد في فانه
ومسئلة علة المدبره من فانه ولاها ومسئلة اولاد المدبره ومسئلة وصية المولى للعبد
ومسئلة اجازة الورثة للوصية بما زاد على الثلث في جوده الموصى مسئلة الجراحات التي
من اوضعها وغيرها ومسئلة دية جين لذي دية جين لانه هذه جملة ما وقعت عليه
في كتاب المذكور من الاجامات المنقولة ولم اجتمعت موضع منه تحاشيا من مخالفتها واعمالها عليها
بل صرح بخلاف ذلك كثير كما عرفت ومنها ما ذكر في الشرائع فقال في غسل الجنابة ولو وطئ
غلاما فاقب ولم ينزل قال المصنف يجب الغسل مولا على الاجماع المركب لم يثبت وظاهره ان
في ذلك كما هو نص كلامه في لنافع والفتوى بعد كما هو مختاره في المعبر بعد بؤن الاجماع
عنده لا يثبت عدمه فلا يكون قابلا ليجتمعت المنقول منه بخلافه اخذ قال في كتاب الصوم
الشرائع ايضا وفي فساد الصوم على الغلام والذات ترد وان حرم وكذا القول في فساد الصوم
الموطأ والاشبهه يتبع وجوب الغسل هذا مما يؤكده القول بعد لانه صرح بعد العبارة
السابقة بانه لا يجب الغسل لو وطئ بهيمة اذ لم ينزل وظاهر كلامه في الصوم مساواة وطئها لو وطئ الغلام
في فساد الصوم عدمه ما يؤيد عدم اعتماده على الاجماع المنقول عدم تعويله على فاقه
ايضا من دعوى الاجماع على فساد الصوم بذلك وقال في كتاب الغصب حكى الشيخ في المبسوط
والخلاف عن الاصحاب عن لذاتة نصف قيمتها وفي لعينين كال قيمتها وكذا كل فاقه لبدن
منه لثان والرجوع الى الارش السواء في فساد الصوم ايضا قال الشيخ المبسوط اخذ على ما طحا

حكم ميراث الغني في الفقه
بما يجزئ

حكم الصلوة في الشريعة
بما يجزئ

حكم ميراث الغني في الفقه
بما يجزئ

حكم ميراث الغني في الفقه
بما يجزئ

حكم ميراث الغني في الفقه
بما يجزئ

حكم ميراث الغني في الفقه
بما يجزئ

حكم ميراث الغني في الفقه
بما يجزئ

حكم ميراث الغني في الفقه
بما يجزئ

ان يستند بجمع غير ان ما للجمع مبدعاً للجمع وفي دعوى الاجماع نظروا في كتاب
 الفرائض في ميراث النخبة فان كانوا اياهم فاجان عند البول في السبق الناحية بالشئ
 الخلاف يعمل فيه بالقرعة محجاً بالاجماع والاجازة في النهاية والايجاز والمبسط في نصف
 ميراث رجل ونصف ميراث امرأة وعليه في رواية قسطنطين سالم عن بيعه الله في فضائل
 عليه قال المفيد والمريض بعد ضلالتهم استوجبنا فهو امرأة وان خلفنا فهو ذكر وهي رواية
 شيخ الفاضل حكاية لفضل علي عليه السلام واجتبا بالاجماع والرواية ضعيف والاجماع لم
 يصفه ثم اشار الى اختيار القول الثاني لمخالفة للاجماعات المنقولة وعد كثر في هذا الكتاب
 التنبية والاشارة الى الاقوال والى الروايات غيرهما من الادلة العتمدة والمركبة والضعيفة
 ولم اقف في موضع غير ما ذكر على اشارة منه الى الاجماع المنقول الا في مقام الاحتجاج لنفسه
 او لغيره ولا في غير ذلك مع انه على تقدير حجية اولى بالثبوت من كثير مما ذكر وقد ذكر كثيراً
 من ذلك ايضا في النافع ولم يتعرض فيه للاجماع المنقول فضلاً ولا وجه لذلك ظاهراً
 عدم حجته عند عدم الاعناء بشانه وبشأن ما هو المبدأ اول منه في كتب المتقدمة
 كما بناه في مسائله واثباته المتقدمة والاشارة ومنها ما ذكره في المعبر عنه في اوله ولم يحد
 من جملة الادلة وقال في الاجماع انه حجة بانضمام المصنف فلو خلا المائة من فهاشما لما كان
 حجة الى ان قال فلا تغتر اذا بمن يحكم في دعوى الاجماع باتفاق الخمسة والعشرة من الاصحاب
 جهالة قول الباقرين لا مع العلم القطعي بدخول الامام في الجملة واذا بذلك تارك لا تغتر
 ندعى كما يدعيه تعذر ان فلا تاتى دعوى الاجماع في مثل ذلك وفيما دون ذلك اتفق لجامعه
 من الاصحاب وانك لا تجعلك ان من سباب تحصيل الاجماع مع ابتناء على ما ذكره وليس له
 منع حجة المنقول منه واثباتها مع ابتناء على غير قدر وقال في تحديد اكثر من ثلث
 ونصف في الاجازة لثلاثة بعد تضعيف مستند من الاخبار ولا تضعيع الى من يدعي الاجماع
 هنا فانه يدعي الاجماع في محل الخلاف اذ يدل لك بوجه آخر وغيره وقال في انما القليل
 النجس كرا بعد ايراد دليل على جهالة به ورده واجتبع ايضا لذلك بالاجماع وهو وضعف
 الاول لاننا لم نوقف على هذا في شيء من كتب الاصحاب لو وجد كان نادراً بل ذكره المتصنف في
 مسائل من غرة وبعد اثنان او ثلثة من اربعة ودعوى مثل هذا اجماعاً غلطاً اذ لنا
 بدعوى لما علم دخول الامام فيهم فكيف يفتون على ثلثة اربعة وقصد بن لا الطعن

حكم النخبة في ميراث
 الفرائض في ميراث النخبة

حكم النخبة في ميراث
 الفرائض في ميراث النخبة

حكم النخبة في ميراث
 الفرائض في ميراث النخبة

على ابن ذرير قال في احكام البشر في شرح قوله وكذلك قال للثلاثة واتباعهم في لسكرا اثنا
اضاف لقولهم لا نفرادهم بذكره دون من تقدمهم وعدم الاطلاع على حديث يتناول ذلك
قطعا وفي شرح قوله والحق الشيخ الفخام والمنه تناسبا للحاق ائمة لسبقه الى القول به
اتفق على حديث يدل بطلان على الفخام وفي شرح قوله والذم الثالث اعرف من الاصحاب
قالوا اشواه ومن تبع من المتأخرين بعد الى ان قال الاصل ان حكم ذلك بقية الذماء على ابا
لاخاديش المطلقه مع ان جميع ذلك الاجماع المنقول في الغيبة والشرائط قال في شرح قوله
وكذا قال للثلاثة في الغيبة ونحوها بهم بدليل انك الى ان قال ومن لقطة من لو
طالبته بدليل انك لا تدعى الاجماع لوجوده في كتب الثلاثة وهو غلط ولجها ان لا يكون غلاما
ولقطة اراد بذلك غير ابن ذرير وان كان هو المدعى للاجماع في المسئلة فيما وصفا عليه قال
في حكم موت الكافر في البشر داخل بعض المتأخرين قاصدا بذكر ابن ذرير قوله ملافاة الكافر
لنزع الماء فلنا الانسليم حوله اجمع الاصحاب فلنا هذه دعوى مجردة بل نحن نقول ان لم نقف على
فتوى بذلك اصلا فكيف يدعى الاجماع ولو قال ذكر ذلك الشيخ في المبسوط فلنا قوله في الزوا
ليس له ليل المجردة فضلا عن ان يدعى الاجماع ثم انك حكم الشيخ بذلك ايضا فيوافق اول كلامه
ولا يحتاج الى اذيل قال في حقه الحكم بالترجيح لاغتسال الجناب انما ساء على القول بطلان
المستعمل في رفع الجنابة بعد كلامه في ذلك وكان في بعض مكابروا راد به ابن ذرير يقول هذا
اجماع وذاك مختلف فيه وقد بينا ان الخلاف إنما هو من المصنفين في الصلاح ولها ما يذكره
في المنزوح فادعوا بالاجماع حقا فانه ثم وزع عليه ايضا بان المؤثرين للفظ لا تماس بلنة ازار
فكيف يكون جماعا وحكمه عن غسالة الحمام انه قال لا يجوز اسنغالها على خا قال هذا
اجماع وقد وردت به اجار مغفرة قد اجمع عليها ودليل الاحياط يقتضيها ثم قال المحقق
جملة ايراد عليه فابن الاجماع وابن الاخبار المعتمدة ونحن نطالبه بما ادعاه واغرض في دعواه
وقال في الاحتجاج على طهارة سور ولد الزنا التمسك بالاصل وربما تعطل المانع بانه كما
ونحن نرى ذلك ونطالبه بدليل دعواه ولو ادعى الاجماع كما ادعاه بفضل الاصحاب كانت
المطالبة باقية فاننا لا نعلم ما ادعاه واراد بذلك ابن ذرير وغيرها وبالله غسل الجنابة
في الوطى في ذر الغلام موقباته وداشبهه انه لا يجب ما لم ينزل قال علم الهدى بالوجوب ان
لم ينزل على الواطى الموطوء محتجا بان كل من قال لا يجاب لغسله في وطى المرأة دون ان في

بيان في الفروع
للشفايع والفتاوى
الثلثة
بيان في الفروع
واللغز والفتاوى
الثلثة

حكمه في الجنابة

حكمه في الجنابة

حكمه في الجنابة

بيان في الجنابة
الغسل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ
وَرَبُّكَ الْكَافُّ
الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ
بِآيَاتِهِ بَارِئًا
مِنَ الْمُجْرِمِينَ

فانما هو
جود ورحمة
في النسخ
قبل القيد

لا نوافعه عليه بل يمنع الاستيطان كما يمنع من حمل جسد نجاسة ويصح ابتداء الدعوى على الجواز فثبت
في حكم من قطع فيها عظم ان الشيخ استدل في الخلاف على وجوب الغسل لذلك باجماع الفقه و
روى رواية فيه في التهذيب الذي رآه الوقف في ذلك قال في الرواية مقطوعة والعمل بها
قليل ودعوى الشيخ الاجماع لم يثبت علما فديننا ان لم يرضى بترك وجوب الغسل على من لم يمسك
في كتاب الصباح وشرح في النهاية انه ذكر انه سنة تكليف يدعى الاجماع على هذه فاذ اصاب
عدم الوجوب وان قلنا بالانحصار كان نصيبنا من اوضح قول الشيخ والرواية وقال في حكم
القيمة صلواته الجائزة مع وجود الماء ان الشيخ اجمع عليه باجماع الفقه ورواية سماعة في ذلك
اشكال اما الاجماع فلا يعلم كما علموا اما الرواية فضعيفة ثم استحسن جواز ذلك اذا خشي
صلوة الجائزة مع الاشتغال بالطهارة المائية وقال في حكم عرق الجن من المحرم ان الشيخ
استدل على حرمة الصلوة فيه باجماع الفقه واخبارهم قال في المبسوط يجب غسل ما عرق في على
رواه بعض اصحابنا فالشيخ على ما رآه مترد في ذلك فاعول بالطهارة الاولى قال سلا في
في حكم من حمل في رودة فيها نجاسة شديدة الراسل فلا يبطل صلوة وتردد الشيخ في الخلاف
فقال لا يبطل صلوة ربه قال بلى في حرمة وقال جميع الفقهاء يبطل فالشيخ وان قلنا يبطل
كان قولنا ان على المسئلة الاجماع فان خلافا بين بهرمة لا يعتد به وجرم في المبسوط
قال المحقق والوجه عندك الجواز وما استدل به الشيخ ضعیف لا تسلم انه ليس على المسئلة
لا حجابه فيكون ما استدل به من الاجماع هو قول جماعة من فقهاء الجهم وليس في ذلك حجة عند
ولا عندهم ايضا قال في حكم ما تجفف الشمس من الارض البوارى الحسيني عن ابوالشيخ
حكما بطهارته وقال ابن الجبلة لا حوط تجفيفها الا ان يكون ما يلايهما من اعضا يابساً وبطلان
نظير ويجوز الصلوة عليه ثابته قال المروني صاحب الوسيلة وهو جيد واستدل الشيخ
لا ذكره باجماع الفقه ورواية عاز وغبرها ثم تكلم المحقق في دلالة الروايات لم ينعض الاجماع
لوضوح الجواب عنه ثم نقل عنه في المبسوط انه يتيقن من تلك الارض قال فيه عندك ترد في
في رواية لا غيا ان المحقق ان الشيخ قال بطلان استدلال باجماع الفقه ورواية ابن محبوب في
هذا الاستدلال اشكال اما الاجماع فهو عجز به نحن فلا نعلم ههنا ثم تكلم في الرواية فقلت
نقل الاجماع في هذه المسئلة والتي قلنا غلبت الشيخ ايضا من تلفت لم يعمد المحقق على ذلك قال
في حكم التفرقة ليس كالكل في الولوج وقال الشيخ الحكم واحد ونقل هذه الاستدلال امور

وَالْحَقُّ أَكْبَرُ

بسم الله الرحمن الرحيم

جلالہ آباد کا نام

فادون
طاهر بن محمد الشافعي

طهارة دار الفناء
في دار البقا

24

فَوَجِبَ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ

نَعْيَيْنِ الْقَبْلَةَ

فَمَا يَصْلُحُ فِي رَجْعِهِ

فَمَا يَصْلُحُ فِي رَجْعِهِ

فَمَا يَصْلُحُ فِي رَجْعِهِ

فَمَا يَصْلُحُ فِي رَجْعِهِ

فَالْتَمِزْنَا لَمْ يَفَارِقْ بَيْنَهُمَا وَضَعُفَ الْجَمْعِ وَقَالَ مَا عَدِمَ الْفَارِقُ فَلَا سَلَمَةَ لِأَنَّهُ لَفَارِقٌ وَمَوْجُودٌ هُوَ الْفَارِقُ
وَيُمْكِنُ أَنْ لَا يَفَارِقَ لَمْ يَفَارِقْ عَلَى الْعَدَمِ وَقَالَ فِي حُكْمِ سَائِرِ الْجَنَاسَاتِ نَدَّ يَغْسِلُ الْأَنَاءَ مِنْهَا خَرُوفُ
الثَّلَاثِ أَحَاطَ وَحَكِيَ عَنِ الشَّيْخِ وَابْنِ الْحَيْنِ وَجُوبَ الثَّلَاثُ قَالَ وَرَوَى الشَّيْخُ الْمَرَّةَ وَاسْتَدَلَّ عَلَى
الثَّلَاثِ بِاجْتِمَاعِ الْفَرْقَةِ وَبِرَوَايَةِ عَمَّا رَتَمَ احْتِجَ الْحَقُّوْلُ الْكَفَاءَ بِالْمَرَّةِ وَقَالَ إِنَّ خُتَابَ الشَّيْخِ بِالْإِجْمَاعِ
بَعِيدٌ مَعَ رَوَايَةِ الْمَرَّةِ ثُمَّ قَانَطَا لِمَنْ يَحْتَقِظُ الْاجْتِمَاعُ وَلَا تَكْفِي رَوَايَتُهُمَا رَوَاةً عَمَّا لَا يَكْتُمُ بَرُوفُ
وَلَا يَنْزِيلُهُمْ لَمْ يَكُنْ فِي جُمْلَتِهِمْ ثُمَّ اجَابَ عَنْ رَوَايَةِ عَمَّا بِالْضَعْفِ الْمَعَارَضَةِ قَالَ فَيَحْتَاطُ الْقَبْلَةَ
إِنَّ الشَّيْخَ قَالَ إِنَّ الْكَعْبَةَ قَبْلَةُ أَهْلِ السُّجْدِ وَالسُّجْدُ قَبْلَةُ أَهْلِ الْحَرَمِ قَبْلَةُ مَنْ كَانَ فِي عَمَّا
وَاحْتِجَ عَلَيْهِ بِاجْتِمَاعِ الْفَرْقَةِ وَزَدَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَحْتَقِظْ الْاجْتِمَاعُ لَوْ جَوَّاهُ الْخِلَافُ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنْ عِبَادِ فَضْلًا عَمَّا
وَاحْتِمَالِ الشَّكِّ فِيهِمْ فِي الْفَتْوَى حَكِيَ عَنِ الصَّلَاةِ جَوْفَ الْكَعْبَةِ قَوْلِينَ الْكَرَاهِيَةَ وَالْحَرَمَ وَالْإِيَّامَ
ذَهَبَ فِي الْخِلَافِ خَاصَّةً وَاحْتِجَ عَلَيْهِ بِاجْتِمَاعِ الْفَرْقَةِ وَزَدَهُ لِحَقِّقَ بَأَنَّهُ لَاجْتِمَاعُ عَلَى الْكَرَاهِيَةِ وَسَلَّمَ
وَجِيءَ لَا تَنْتَقِضُ الْحَرَمُ وَالْبَحْثُ لَيْسَ لِأَفِيهِ وَحَكِيَ عَنِ الصَّلَاةِ عَلَى سَلْحِ الْكَعْبَةِ قَوْلِينَ أَيْضًا أَحَدُهُمَا فِي
الْخِلَافِ وَهُوَ أَنْ يَصْلَةَ مُسْلِمًا مَتَوَجَّهًا إِلَى لَيْتَ الْمَغْرِبِ بِالْإِيَّامَ وَاحْتِجَ عَلَيْهِ بِاجْتِمَاعِ الْفَرْقَةِ
بَأَنَّهُ لَاسْتِدْلَالُ بَدَلُكَ بَعِيدٌ مَعَ مَا ذَكَرَهُ فِي الْمَبْسُوطِ وَلَوْ حَقَّقَ اجْتِمَاعًا لَعَدَلَ عَنْهُ قَالَ فِي
بَحْثِ اللَّبَاسِ فِي تَحْرِيمِ الْغَسُوسِ بَوْرًا لَا زَائِدَ الثَّعَالِبِ وَابْنَيْنِ ثُمَّ وَرَدَ طَائِفَتَيْنِ الْمَنْعِ وَ
رَوَايَةِ فِي الْجَوَازِ وَقَالَ لَوْ جَرَى تَرْجِيحُ الْأَوَّلَيْنِ وَأَنْ كَانَا مُعْطَوَيْنِ لَأَسْتَمَارَ الْعَمَلُ بِهِمَا بَيْنَ
الْأَصْحَابِ دَعَاؤُهُ كَثَرَهُمْ لَاجْتِمَاعُ عَلَى فَضْهُنِهَا وَهَذَا لَا يَقْضِي حُجَّةَ الْاجْتِمَاعِ الْمَنْقُولِ نَفْسَهُ
بَلْ عَدَمُ حُجَّتِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَذَكَرَ فِي كَيْفِيَةِ صَلَاةِ الْعَرَاءِ جَمَاعَةً قَوْلِينَ لِمَنْ تَضَعُ الشَّيْخَ وَأَوْرَدَ رَوَا
لِلثَّانِي وَقَالَ وَهَذَا حَسَنٌ وَلَا يُلْتَمَسُ إِلَى مَنْ يَدْعَى لَاجْتِمَاعَ عَلَى خِلَافِهَا وَقَصْدُهُ بِذَلِكَ الْطَّيْنِ
عَلَى ابْنِ دُرَيْسٍ كَمَا يَأْتِي التَّضَرُّعُ بِهِ فِي الْمُنَهَى قَالَ فِي حُكْمِ النَّاسِ بَعْدَ الْحَمْدِ بَعْدَ هَذَا دَلِيلُهُ
وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ بِالْكَرَاهِيَةِ وَبِحُجَّتِ بَارِئَةٍ جَبِيلٍ عَنْ الصَّاقِ عَلَيْهِ سَلَّمَ ثُمَّ تَعَرَّضَ جَمْعٌ مِنْ
الْأَخْبَارِ إِلَى أَنْ قَالَ فِي تَرْجِيحِ الْأَوَّلِ الْمَنْعِ وَالْمَشَايِخُ الثَّلَاثَةُ مَتَابَعُونَ لَاجْتِمَاعَ عَلَى تَحْرِيمِهَا وَاجْتِمَاعُ
الصَّلَاةِ بِهَا قَالَ وَلَسْنَا نَحْتَقِظُ مَا ادَّعَوْهُ وَالْأَوَّلِيْنَ يُقَالُ لَمْ تَنْتَقِضْ مِنْ تَحْرِيمِهَا فَالْأَوَّلِيْنَ لَمْ يَنْتَقِضْ
مِنْ لَنْطَوِّ بِهَا وَهَذَا يَقْضِي الْمِيلَ إِلَى الْكَرَاهِيَةِ لَعَدْلَ الدَّلِيلِ عَلَى الْمُسْتَعْنَةِ بَعْدَ طَارِضِ الْأَجْنَاسِ
لَا لَوْجُودَ الدَّلِيلِ عَلَى الْمَنْعِ فَزَلَّ يَعْتَمِدُ عَلَى الْاجْتِمَاعِ الْمَنْقُولِ الصَّحِيحِ الدَّلَالَةُ الَّتِي كَرِهَتْهُ
الْعَزِيدُ وَالْمُرْتَضَى الشَّيْخُ مَعَ أَنَّ حُجَّتَهُ لَوْ كَانَتْ مِنْ بَابِ كَوْنِهِ رَوَايَةً لَخِلَفَ التَّوَاتُؤَ وَالْحَقُّوْلَ الْخَفِيفَ

الموجبة للعلم بصدقه لان روايتهم جميعا تفيد القطع قطعاً ولا يتأخر مع مفاضة ما فيها بالاجماع
 الخالف العامة وينقل ابن هرة وغيره الاجماع على المنع ايضا فكيف يشهد على ما تضمنه به حديثهم
 او نقله غيرهم ولم يفاضه نحو ما ذكره قال في رفع اليدين بتكبير في الصلوة انه مستحب قال في
 في الانصاف انفراد ما مائة بوجوب رفع اليدين فيها كلها ولا اعرف ما حكاه المرتضى قال في
 حكم التكفير في الصلوة ان فيه قولين التحريم والابطال وهو اختيارنا الثلثة وابني ابو يونس ابناءهم للكرامة
 وهي قول الحلبي ثم حكى عن المرتضى الاستدلال على الاول بالاجماع وعن الشيخ ايضا ذلك قال في
 ذكرناهم لا يخلفون ثم اخاره هو الثاني وثرا الاجماع بانه غير معلوم لنا خصوصاً وقد جرد من انكا
 الفضلاء من يتألف في ذلك ولا يعلم من رواه من الموفين كما لا تعلم انه لا موافق له فقلت قد
 ادعى ابن زهرة الاجماع على المنع ايضا وربما ادعاه غير ايضا فام يقول الحق على شيء من ذلك
 وقال في حكم الاكل والشرب في الصلوة ان الشيخ حكم باسنادهما الفريضة ويجوز نشرها في
 النافلة واخرج على الثاني باصالة الاباحه قال انما معناه في الفريضة النافلة يحل بالاجماع
 واورده عليه المحققان المسك في الجوز بالاصل مستجمع لكن يذهب على الفريضة النافلة
 حتى يثبت الاجماع الذي كره ولا يعلم اي اجماع اشار اليه قال في الجوز مطلقا مع القلة وربما
 حكم به وقال في صلوة القضاء ولو قالوا ادعى المصنف ان الامر الشرع على التضييق لما لا يفتوا
 علمه اما نحن فلا نعلم ما ادعاه وأشار بذلك الى ادعاه من الاجماع على ذلك ولم يذكر الاجماعا
 المنقولة على المضايقة في الاستدلال لعله لعمد الاعتسافا وان كانت عدة أدلة لما يليها
 وقال في امانة الاغلف لغير المصنف تركه الاختنان لو جرد ما مائة ثم ذكره المانع اجما
 عنه وقال ان ادعى مدعي الاجماع فذلك يلزم من يعلم ما ادعاه قال في شرائط الفصح السفرات
 بعضهم اعتبر ان لا يكون سفر اكثر من خمسة وقال هذه عبارة غير صالحة وقد اعتمد ما المفيد
 اتباعهم قال وقد خط بعض المتأخرين الى بن زرين ادعى الاجماع على هذه العبارة لوجودها
 في بعض النسخايف وليس مثل ذلك اجماعا قلت قد ادعى الاجماع عليه المصنف وابن هرة ايضا فلم
 يستدل المحقق بذلك ثم حكى عن الشيخ في المكاريين نحوهم انه يشترط في تمامهم ان لا يقيموا في بلد هم
 عشرة ايام ثم حكى عن بعض المتأخرين فاصداً بن زرين ايضا ادعى ان شرطنا عشرة
 ايام مجمع عليه خمسة ايام خبر احد قال هو قلته فقطن فان دعوى الاجماع في مثل هذه
 الامور انه يجوز اخراج القيمة في تركه عن التقدير الغلات عند علمائنا اجمع ثم حكى عن المفيد

وجوب رفع اليدين في الصلوة

حرمة التكبير في الصلوة

حرمة الاكل والشرب في الصلوة

عند جواز ما من

في بعض النسخايف

انه لا يجوز اخراج القيمة في زكاة الانعام الا ان يعلم الاصناف المخصوصة وعن الشيخ حوال ذلك
 مطلقا مستندا عليه باجماع الفقه واخبارهم وادع عليه بان في استدلاله بالاجماع اشكالا
 والاخبار وغيره لا على موضع النزاع فاذمها ليدفع اليها حوط فقلت في بعضهم الى طاهر
 اذ ليس دعوى الاجماع على الجواز ايضا وقال في غلبنا العدل في الاستحقاق الشيخ اعنيها
 في الاضناف غير المولفة وكذا المرفق لم يعتبرها قوم من خطابنا وهو لا قوى ثم حكى عن بعض
 الاحتجاج على اعتبارها باجماع الطائفة ورويه باننا لانعلم ما ادعاه من الاجماع كيف الخلاف
 موجود من طائفة منا لانعلم اعتبارهم قلت وظاهر الشيخ وابقى فقه واذ ليس دعوى الاجماع
 عليه ايضا وقال في زكاة الفطرة ان الشيخ اوجبها على من يملك ما يجب عليه كونه المال كما
 في المبسوط وهو اقيمة كما في الخلاف ورد به في لا اعرف به تحجولا فاقا لا من قبل ما الاحتجاج
 ثم قال بعض المتأخرين الى بن دريس ادعى عليه الاجماع وحصل الوجوب من معاهد النسخ
 الركوية ومنع القيمة وادعى اتفاق الامامية على قوله ولا ريب انه وهم قلت وظاهر بن وهب
 دعوى الاجماع عليه ايضا وقال في المملوك الغائب الذي لا يعلم المولى حياته ان الشيخ قال
 لا يلزمه فطرته واستحسنه علا بالاصل واجاب عن احتجاج الخالف بجواز اعتقه في الكفارة
 بجوابين احدهما المنع قال ولا يلزمنا الى من يقول الاجماع على جواز اعتقه فان الاجماع لا يفتق
 من رواية واحدة وقوى ثمين وثمته وقصد بذلك الطعن على بن دريس قال في التمهيد
 الناشر ان الشيخ قال بعدم وجوب فطرته وقال بعض المتأخرين الى بن دريس ان الوجبة
 سبب لا يجاب لفطرته لا باعتبار وجوب وثمنها ثم تحج فقال يخرج من لناشر والصغير الذي
 لا يمكن الاستمتاع بها ولم يبد تحج دعوى الاجماع من الامامية على ذلك فاعرفنا هذا
 من فقهائنا الاسلام فضلا عن الامامية وجب لفطرته عن الوجبة من حيث هي وجبة لابل ليس
 فطرته الا من يجب وثمنه او متبع بها عليه فاعرفنا ادعوه من لقوى الاخبار وقال في من
 ان الثلثة قالوا اذا قال قوم من غير ذن الامام فغنوا لقيمة للامام ثم نقل خلافنا قلنا
 في ذلك نقلا ذكره الاصحاب بناء على ما عليه علي واية القليل اوزق ثم بعد ما اورد بها
 قال بعض المتأخرين الى بن دريس يستلزم الدعوى مع انكاره العمل بخلاف الواحد فيحتاج
 لقوله بدعوى اجماع الامامية وذلك تركب كحاشا هو يقول ان الاجماع انما يكون حجة
 اذا علم ان الامام في الجملة فان كان يعلم ذلك فهو منه بدعوى فاعرفنا لا يكون عليه حجة على من لم

اعتبار العامة في الشيء

اشترط في جواز الفطرة في المال

جواز عقوب المملوك الذي لا يعلم حياته من الكفارة وحكم فطرته

في زكاة الفطرة

الفضلاء من الاصحاب دعوى علم الهك اجماع الامانة على ذكره فانا قل من ان يكون ذلك
ظاهر بغيره مدعى المناخران محققا لم يدع له لم يتم مقصد بدلك المصنف بل دريس حيث
حكى عن الشيخ ان من فطره من ثم برع ولم يقض الى ان مات وكان وليا انا انا لم يلزم من الفضل
وكان لوجب القديس من ماله عن كل يوم مدين ومد فاو على ايجاب القديس بانه غير واضح
لان الاصل بانه الذمة ولم يقل به احد من اصحابنا المحققين ثم نقل عن المصنف في الانصاف انه
يتصدق عنه لكل يوم مدين طعام فان لم يكن له مال صناعته لية فاو عليه بان القصد لا يجب
لان الميت ما وجبت عليه كفارة بل اصولا بدل له والولي هو المكلف بفضلا لا يجزى غيره و
الاجماع منع من اصحابنا على ذلك ولم يدع له الى ما قاله السيد غير ذلك فلما دعى السيد
الاجماع على ذلك كما مر فيها ذكره عجب اى عجب وقال في حكم الاعتكاف في غيل المساجد
الاربعة التي احدها جامع البصرة ان علم الهك والشيخ حكما بعد حجة واجبا باجماع الفرق
وابدل الصدوق جامع البصرة بجامع المذاين وذهب لمفيد وابن ابي عمير في حجة من الاصحاب
بخصه فيها وفي كل مسجد جامع ثم استحسن الحق ذلك قال تادولى وذكر الاجماع باننا لا نعرفه بل
ذلك من عرف اجماعهم عليه قال كيف يكون اجماعا ولاخبارا على خلاف ولا عينا من فضلاء
الاصحاب قالون بضد قلت قد دعى ابن هرة الاجماع ايضا وهو الظاهر من ابن دريس فلم
يعتد الحق بشئ من ذلك وقال في كمال الحج الرجوع الى كفاية ليس شرطاً وبه قال اكثر الاصحاب
قال الشيخ هو شرط في الوجوب ثم حكى عنه الاستدلال بالاجماع والاصل وردده بان ادعائه
الاجماع مع وجود الخلاف ضعيف وتمسك بالاصل مع وجود الدلالة على عدم الاستدلال بضعف
واراد بالدلالة العمومات وهي لا تغاير الاجماع المنعول مع جهة ولا سيما مع اعتضاده بدعوى
ابن هرة الاجماع ايضا واباشهارة بين لقدم ما هو الظاهر قال في حج النيابة انه يخرج الشيخ
من قرب الموافقة وفاقا للشيخ وحكى عن بعض المناخرين الى ابن دريس انه حكم بعدم اجرائها
من بلد الميت مع الامكان ودعى قوا تراخا ونا عليه ورواية اصحابنا قال وهو غلط فانا لم نقف
بدلك على خبر شاذ فكيف دعوى لتواتر ولا يخفى ان هذه اولى القبول من دعوى الاجماع
فرد لها لعدم العلم بها يستلزم رد مطلبنا ايضا وقال في الاستنباط عن الحالفان الشيخ
قال بعدم صحة ذلك لاعتقالات وانكر بعض المناخرين الى ابن دريس النيابة عننا ايضا وقد
ان الاجماع على المنع مطلقا قال لست ذكر الاجماع الذي يريد ابن هرة والتعويل بما هو ما نقل

ما مر من اصحابنا على ذلك
فانما هو المصنف في الانصاف

بشرط وجوب الحج
بالرجوع الى الكفاية

في حجة النيابة
ان يخرج الشيخ

عن الامام عليه السلام بالنقل عنهم خبر واحد لا غير مقبول عند الجماعة وهو يتضمن الحكمين
 فتقول احدهما وثالثا دعوى الاجماع على ما قبله تحكيمات رغب عنها وقال في حكمه موت الثاني
 قبل تمام الحج اذن مات بعد الاحرام ودخول الحرم اخرج عن التوب عنه ولو مات قبل ذلك لم يخرج
 عنه قال اختلف لفظ الشيخ فاداه يقتصر على الاحرام وقال في الخلاف ذكرهما منصوصا اصطفا
 لا يختلفون فيها وان كان قلنا وبه قال في النهاية والتهذيب استدل المختص على الاجزاء
 القسم الاول بما يقتضيه وقال ينبغي محمول مقتضى الاصل فيما عداه فلم يقتضها في الخلاف من
 دعوى النص نفى الخلاف مع انه متنازع في التصنيف عن النهاية والتهذيب من في موضعين
 الاعتبارية اكثر كتبه تحقيفا وقال في حكم القارئ والمقران لها تقديم الطواف السعي على هدي
 الى عرفات بلا ضرورة قال هو مقتضى الاصحاب ربما انكره شاذ منا اى بن ذرير يستلزاما
 لوجوب الترتيب اعراضا عن النقل ثم قال ولوقيل الترتيب واجب الاجماع منعنا دعواه جلنا
 الى علمه والشيخ استدل على جواز التقديم باجماع الطائفة فكيف يدعى اجماعها على خلافه و
 قال في حكم القرآن قال الشيخ في الخلاف لا يجوز للقرآن بين حج وعمره باحرام واحد لا يدخل
 افعال العمرة قط في فعال الحج محتجا باجماع الفرقة ثم رده بان دعائه الاجماع بعيد مع وجوبه
 من الاصحاب في الاخبار المنسوبة الى فضلاء اهل البيت عليهم السلام وقد وثقوا بالاجماع
 المنقول في مواضع اخرى دون احتجاج به بل كبرادفنا وى لعلمنا وادلتهم على ان نصية تحجب
 غيرهم قبل ثبوتها وذكر في مسئلة الاستحباب بغير الاجماع ومسئلة حرمة لس الحديث للمختص
 مسئلة عدم اجتماع الخبيض مع الحلال مسئلة اكثر الخبيض مسئلة المبتدأ المستقر الدم مكررا
 ومسئلة وجوب الحنوط للبيت ومسئلة وثوق الداحل ومسئلة مفاد الجاوس للغير
 ومسئلة نجاسة الميت ومسئلة عدم جواز تقديم غسل الجمعة على يومها الا مع الياس من الماء
 مسئلة غسل يوم الغدير ومسئلة نجاسة الحلقة ومسئلة نجاسة لفاع ومسئلة ما يستقر
 به وجوب الصلوة من جهة الوقت ومسئلة تعيين الصلوة الوسطى فيها اجماعا من منار رضا
 ومسئلة جواز الصلوة في السجاب الحاصل ومسئلة الشك في الركوع بعد الطوى الى السجود
 مسئلة تعيين نى الفري في الخمس مسئلة الكراهة لامة الضامة على الجماع وقد ذكر في هذه
 المسئلة اولا ان علمنا قالوا انه بعد خمسة عشر بين سوطا وعليه كذا وان ولا كفا وعليها
 ولا فضا ثم وثروا في ذلك وقال لها في غاية الضعف لكن علمنا ادعوا على للاجماع

هذا الخبر لا يثبت الاجماع
 على ما ذهب اليه
 من مقتضى القارئ والمقران
 للطواف والسعي على هدي
 الى عرفات بلا ضرورة
 على ما ذهب اليه
 من مقتضى الاصحاب
 ربما انكره شاذ منا
 اى بن ذرير يستلزاما
 لوجوب الترتيب
 اعراضا عن النقل
 ثم قال ولوقيل
 الترتيب واجب
 الاجماع منعنا
 دعواه جلنا
 الى علمه
 والشيخ استدل
 على جواز التقديم
 باجماع الطائفة
 فكيف يدعى
 اجماعها على
 خلافه
 قال في حكم
 القرآن
 قال الشيخ
 في الخلاف
 لا يجوز
 للقرآن
 بين حج
 وعمره
 باحرام
 واحد
 لا يدخل
 افعال
 العمرة
 قط في
 فعال
 الحج
 محتجا
 باجماع
 الفرقة
 ثم رده
 بان
 دعائه
 الاجماع
 بعيد
 مع
 وجوبه
 من
 الاصحاب
 في
 الاخبار
 المنسوبة
 الى
 فضلاء
 اهل
 البيت
 عليهم
 السلام
 وقد
 وثقوا
 بالاجماع
 المنقول
 في
 مواضع
 اخرى
 دون
 احتجاج
 به
 بل
 كبرادفنا
 وى
 لعلمنا
 وادلتهم
 على
 ان
 نصية
 تحجب
 غيرهم
 قبل
 ثبوتها
 وذكر
 في
 مسئلة
 الاستحباب
 بغير
 الاجماع
 ومسئلة
 حرمة
 لس
 الحديث
 للمختص
 مسئلة
 عدم
 اجتماع
 الخبيض
 مع
 الحلال
 مسئلة
 اكثر
 الخبيض
 مسئلة
 المبتدأ
 المستقر
 الدم
 مكررا
 ومسئلة
 وجوب
 الحنوط
 للبيت
 ومسئلة
 وثوق
 الداحل
 ومسئلة
 مفاد
 الجاوس
 للغير
 ومسئلة
 نجاسة
 الميت
 ومسئلة
 عدم
 جواز
 تقديم
 غسل
 الجمعة
 على
 يومها
 الا
 مع
 الياس
 من
 الماء
 مسئلة
 غسل
 يوم
 الغدير
 ومسئلة
 نجاسة
 الحلقة
 ومسئلة
 نجاسة
 لفاع
 ومسئلة
 ما
 يستقر
 به
 وجوب
 الصلوة
 من
 جهة
 الوقت
 ومسئلة
 تعيين
 الصلوة
 الوسطى
 فيها
 اجماعا
 من
 منار
 رضا
 ومسئلة
 جواز
 الصلوة
 في
 السجاب
 الحاصل
 ومسئلة
 الشك
 في
 الركوع
 بعد
 الطوى
 الى
 السجود
 مسئلة
 تعيين
 نى
 الفري
 في
 الخمس
 مسئلة
 الكراهة
 لامة
 الضامة
 على
 الجماع
 وقد
 ذكر
 في
 هذه
 المسئلة
 اولا
 ان
 علمنا
 قالوا
 انه
 بعد
 خمسة
 عشر
 بين
 سوطا
 وعليه
 كذا
 وان
 ولا
 كفا
 وعليها
 ولا
 فضا
 ثم
 وثروا
 في
 ذلك
 وقال
 لها
 في
 غاية
 الضعف
 لكن
 علمنا
 ادعوا
 على
 للاجماع

الامامية ومع ظهور القول بها ونسب الفتوى الى الامية عليهم السلام يجعل العمل بها ثم ذكر ما تقدم
 عنه سابقا في الاجماع المحصل فالاستناد فيها الى التفصيل ونقل المتن ونقل الاحكام هو
 ظاهر هذه المسائل المتبادرة اليها غير ما تقدم مفصلا اكثر مما عن الشيخ في الخلاف وقيل
 منها عنه في غيره وعن غيره ولم يستدل بالاجماع في شيء منها بل هو في جملة ما غالف وقت
 وفي اخرى موافق على سبيل الاتفاق لقيام الدليل عليها غير ما نقل من الاجماع فلهذا جملنا
 حضرة من الاجماع التي ضاها عن العلماء في كتبه ذكر فيها ما عرفت مفصلا وقد تركت في
 المنقول اكثر من ان يخصى بل معظمها مع ان كثير منها هو عن السند في حال بحثها وقد خالف
 هو منها ما لا ينعقد له ولا جد وايضا في لك وهذه كلها شاذة لا يصح اعتمادها بعد
 بحثها بل عدم حجة الاجماع المنقول من طريق الاحاد عنه قطعا ولا سيما على ما هو المتعارف
 الا من ذلك من الامور البينة التي لم يمتنع فيها ريب ومرة وانما سائر العلماء
 عاصروا الحق وانما خالفه فهم من غير بحيل الذين يحيى بن سعيد لم يقت من كتبه الا ما كان في
 والمزمنة وبها وان لم يوضع للاستدلال الا انه قد كثر فيها من الاشارة الى الاخبار وذكر
 بعضها بالتمام والكمال لم يوجد في شيء منها الاستدلال بالاجماع النقول والاختار من
 مخالفته والاكثر اشارة على كثرة في كتب المتقدمين عليه معاصروا ومن سبق في التصديق
 وشدة الاحتياج اليه بنا على حجة في كثير من المسائل بحيث انه قد ينصرف الدليل ريبا كونه
 نادرا بلا احتجاج به في مواضع منها مسألة ان الخلع والبراءة هل يقيم معها الى الطلاق ولا
 فقال في الجامع ولا ان الخلع يقع بحده ويكون محسوبا بطلقة بائنة ثم قال في البراءة ان هو
 كالخلع وورده متصلا بذلك حسنة حران ورواية جميل الدالين على انها تقع بالطلاق
 ثم قال قال الشيخ ابو جعفر الطوسي جميع احكامنا المتحصلين من تقدم ونازع على ان لغيره
 البراءة لا تقع بل يثبتها بالطلاق وقطع الكلام في المسئلة بذلك وطامر العمل بالخير والفتوى
 في الحكم مع ان الاجماع المعاصرة لنقل الشيخ عديده وربما يحصل منها ومن تتبع الفتاوى
 العلم بتحقيق الاجماع على ما هو المعروف بينهم فمن لم يعول على الاجماع المتقولة في هذه المسئلة
 فكيف في غيرها ومنها مسئلة عدم جواز الحكم بكتابا في غير فقائه الجامع ابتداء ومن
 تعرض لحكم المسئلة قال شيخنا ابو جعفر الطوسي جمع احكامنا على انه لا يحكم بكتابا في فاضل
 بنية ولا بلائنة في حد ولا غير افضا يقصر منها ولا يقصر اقصر على ذلك بلا تعرض لواقف ولا

لم يثبت في الاجماع
 ما يثبت في النسخ

لا يثبت في الاجماع
 ما يثبت في النسخ

لا يثبت في الاجماع
 ما يثبت في النسخ

خالفه ومنها مسئلة اكل المارة من اللحم قال في الترمذي ولا يجوز ذلك الجواز منها على قول جماعة
من اصحابنا وادعوا على بن ذريح على جواز في كتابه لكس الجوامع لم يكن تصديقه انهم ذكر كراهية
كتاب لاطفة وحكي عن بعض اصحابنا القول بعدم الجواز قال هو القبيح ثم نقل كلام المتأخر الشيخ
والجلب ولم ينقل دعوى الشيخ في الخلاف لا جماع على الجواز ايضا واستدل هو على المنع بالاضطرار
وبجمله هو الاصل ثم استشهد له بالخبر الصحيح الدال على عدم جواز الاخذ مع انه يميل الى العمل
ولا كلام في حرمته ثم ذكر اربعة من اخبار الجواز اجمالا واثارا الى حال لا سائدها والى انفسا ليل
الجواز فيها ثم قال واذا كان لا مكر ذلك وجب ترك هذه الاخبار لضعفها والرجوع الى ما
قدمناه من غير حال لا اخبار ولم ينس في حال الاجماع المتقول لم يقنع بشان مع اضعافها
وتعبيرها بما بين في محله هذا اقوى شاهد على عدم قوله بتحسين ومنها مسئلة بيع ام الولد
قال في الترمذي واذا قلنا وجبت خطا مستند ما بالخيار بين ان يفسد بها باقل الاربع
من الدية وفيهها او يسلمها الى غيرها فان شاء واباعوها وان شاء استرقوها قال في
الشيخ في المبسوط في كتاباته لا ولا في الثالث من مسائل الخلاف في كتاباته لا ولا
مستند لا عليه باجماع الفرقة ثم اورد خبرا يدل على ان جنايته ان الولد في حقها لتاسع على
سيد ها وقدح فيه بها لا التسند لا بما رضة لا جماع وليس هو المستند له في الحكم بالجواز
بل غيره فما هو المذكور في محله وذهبنا بطلان ما في المبسوط عدم الخلاف في ان جنايتها على
مولاهما مع ان في موضع اخر منه ومن الخلاف في الخلاف في انهما تنقل برقبتهما وبقيت ذلك
ابن ذريح في الترمذي وليس هذا موضع تحقيق ذلك ومنها مسئلة كفارة الاطوار في شهر رمضان
وقض النذر والهد فقال في الترمذي انها في الجميع عتق وصيام شهرين واطعام ستين على
القيمة ثم حكى عن المرتضى في الموصليات في خلف التذرة انه كان باظهار يوم وجب صومه بعينها
بالنذر فعليه كفارة اطار شهر رمضان ان كان بغير ذلك فعليه كفارة يومين قال والجواب
اجماع الفرقة ثم نقل عن الكراحي انه ذهب الى انها مرتبة لكفارة الظهار وكلامه هنا صريح في
عنا لفظ لا جماع ومنها مسئلة من اقيم عليه الحد مرتين فقل في الترمذي عن بن ذريح انهما ان
منه ذكر وطى البهيمة والنية وفدا بوجوب عليه الفلانة الثانية لا تأمنا لجمنا ان صاحب
الكبيرة قيل في الثانية لا وادع عليه بان الاجماع على ان ذكره بعد ذل الاولى ان يستدل على ذلك
بما رواه عبد الرحمن بن يوسف عن الحسن الماصي قال خطا لكبار كلنا اذا اقيم عليهم الحد

هذا هو الجواز

هذا هو الجواز

هذا هو الجواز

هذا هو الجواز

كل امرئ في الاصول
كل امرئ في الاصول
كل امرئ في الاصول

فلو اني الثالثة ولا يخفى ان ما ذكرته في نظم الاجامات المنقولة في المسائل النظرية فاذا
طعن على نقلها باقامة التعدد وكيف يقول نقله هذه جملة ما حضر من عبارات في الباب
وهي ما سبق ظاهر الدلالة على ما قلنا بالا وديان منكم العلامة طاب ثراه وهو ان صرح
كتابي النهاية في الاصول بحجة الاجماع المنقول بخلاف واحد الا انه لا يثبت من صاحبنا ان ذلك
فيما وقت عليه لم ينقله هو عن احد من سبقه متناذر في النهاية العامة خاصة اختار من
القائلين بالحجة وساق ذلك الفريقين على ما هو المعروف بينهم واتجه على مخارجهما هو ظاهر الضم
ثم ذكر ان الظهور في هذه المسئلة للتعرض من الجانبين مقتضيا العدل من الحكم بالحجة
الى الوقت ولم يفرق فيما ذكر بين طريق العامة والخاصة في الاجماع ولم يحصل جدال القولين باحد
الفريقين ولم يحصل لاحدهما رجحان بالاشتغال الى حد الطريقين وهذا كله يقتضي رجحان
عنده حيث لم يعلم قول الامام بعينه انه ما في اعتبار نقل السبيل كما شفع هو الانفاق والعجز
الجميع لا باعتبار نقل السبيل المكتشف المختص بالامانة وهو قطع التامل على سبيل الحدس
بقول المعصوم ليدخل في الاجماع بسبب ذلك في باب الخبر الراية وان لم يكن بطريق الشماع
الشاهدة فيكون تقييما الى المحصل والمنقول انما هو باعتبار السبيل المشترك بين الفريقين ان
اختلفوا في حجة الحجج بينهما مع الا باعتبار السبيل المختص بنا ولا باعتبار المجموع ومن ثم لم يفرق في
كتبه الفقهية ولا غيره بين الاجماع المنقول بلفظ الاجماع الذي هو حقيقة عرفية في المنطق
والمنقول بلفظ الانفاق ونحوه مما لم ينقل عن معنا وطا وفي كتابه حكم اجامات خاصة
كالاجماع العترة واهل المدينة والخطا والاجماع السكوت وغيره على نحو ما اورد في العامة
ان خالف جميعهم وبعضهم في حكم كل ما او بعضها ولم يرد بنسبة الحكم الى التمسك والخطا الخفيف
الاجماع الاما اورد ولا غيرا لغيره في العناوين ما هو المعروف بالتفق عليه بين الفريقين وقد
جرت على هذا طريقهم في الحقيقة الشرعية وغيرها كما هو ظاهر ان التبديل لما في بعضها كان
لمعنى العلم بغيره فاطمع وما يشهد بما قلنا انما صرح في اصول كسائر الامانة بغيره
اقوال سائر الامانة والامة مع خروج الامام وعدم العلم بقوله ولم يفرق هو ولا غيره في اذ
كانوا طاعينين بالحكم او طاعينين به مع ان لظاهر عند الانفاق هو الاول غالب فاعلم ان قطع
العلماء باجمعهم لا يكون عنده ولا عند سائر الامانة حجة قطعية ولا لينة على غيرهم فكيف
في قطع واحد منهم اذ لم يكن بطريق الرواية المستندة الى الشماع والمشااهدة وصرح ايضا الكثير

الخاصة العامة بعد جملة الاجماع السكوني بقول مطلق ولو كان في من القطاية وكذا قول
 الصحابي الذي لم يعرف له مخالف وغير مع عدم العلم بالافتقار وكونه الامام وكذا اجماع اهل
 المدينة والمخلفاء الثلاثة واكثر الامم والعلماء ونحو ذلك مما هو من كونه في محله لم يفرق بين
 الفريقين في شيء من ذلك بغير ما اذا كان الحكم عن قطع او غير قطع ان لقطع فيما ذكره المصنف ولو
 من واحد ففي جملة جميع ذلك واخرجهما من ادلة الشبهة القطعية والظنية بقول مطلق في
 شاهد على ما قلنا كما لا يخفى مما يشهد به ايضا انه صرح كثير من الامامية وجماعة من العامة بانه
 لا يختص العموم به بل الراوي ان كان صحابيا وذكر في الاستدلال على ذلك ودليل القاطن
 امورا منها انه يحتمل عدم علمه بالخصص على جملة الضرورة وانه يجوز توهمه باليسر بدليل لا
 ولا طعن عليه بذلك فذلك يكون دليل التخصيص قطعيا عند الراوي ان لم يكن عندنا قطعيا
 فان ادلة لا يجب شفاؤها في الوثائق والضعف عند المستدين بها وصرح ايضا بانه يقبل
 قول الصحابي في تأخير عن اخر ولا يقبل في انه ناسخ منسوخ سواه عن الناسخ واهم وصرح ايضا في
 مباحث الاخبار بانه لا يتعين منه الجمل بل الراوي على احد محلي بل يحتمل على الجمل النظر فان ظهر
 له وجبه يوجب تعيين غير ذلك الجمل بعده والا كان تعيين الراوي صالحا للترجيح ولا يخفى ان
 لذلك تمامي لان التعريف في معرفة المعاني بالامارات الموجهة للظن بها مطلقا وليس كذلك نفس
 الاحكام ثم قال ولو كان ظاهر في منه وخلة الراوي على غيره فذهب الشافعي الكرخي اكثر فثبتها
 الى وجوب العمل على الظاهر ونافى الراوي خوفا للشاذ كيف ترك الحديث بقول قومه ولو
 عاصروهم لحاجة ثم بالحديث اخبار هو ذلك كثير من الصحابة قال ايضا لو خالف هذا الزاد
 روايته لم يقدح فيها الجواز استناده الى طائفة ليلا وليس به وقال ايضا ان جملة اكثر الامم بخلاف
 مقتضى الجمل لا يوجب رده لعدم كونه اجماعا ولكنه من المرجحات في عند التعارض وصرح ايضا
 بان الجمل الرواية عن النبي صلى الله عليه واله والرواية عنه نقلها طريقا ولم يعد منها نافع من كان
 جالسافي بعده على سبيل الحديث بقول من لم يسمع منه شيئا ولم يشاهده اصلا ولا سمع منه
 الى ذلك ومع ذلك توقف في جملة من تلك الطرق لا خلاها عدم الشاع من الشبهة والاستشابة
 المسموع من طريق النظر وصرح ايضا بان المرسل الذي صوته ان يقول للمسلم الذي لم يلق الراوي
 قال رسول الله صلى الله عليه واله الكذا ونحوه يلقى ابن عباس مثلا قال ابن عباس لا يقبل الا
 اذا عرف انه لا يرسل الا مع عدل الواسطة كابن عباس من الامامية واذ من جملة الادلة على

ذلك الخبر متواترا واحدا ولو قال البراء بن خنوف لا احصهم عندنا لم يقبل قوله في التواتر
 ففي الاحاد ولو ذكر من حجج القائلين بقبوله ما يقتضون ذلك لظن عدل الواسط والجهل
 بنفسه بنا على قول خبر الجهول لا للاعتماد على مجرد قطع المنهك وظنه بالامناع اصلا وصح
 ايضا بان مذهب القضاة في غير الامام ليس حجة على غيره مطلقا وقال القائلون انما كان ذلك على ان
 مذهب القضاة في مسائل الاجتهاد ليس حجة على غيره من القضاة المجتهدين اما ما كان غير
 كما كان ومعنى الا انما يتبد فان قول الامام عندهم حجة انهم يشترطون القضية في اختلاف
 الاصوليون في كونه حجة على التابعين من بعدهم من المجتهدين فلا مزية ولا مشقة
 والمعتزلة والشافعية في حد قوله واحد بن جليل في احكام الروايتين عند الكرخي في ليس
 بحجة مطلقا وذهب مالك بن النضر ابو بكر الرازي البرقي من الخفعية والشافعية في القول
 الاخر واحد في الرواية الاخرى عندنا في حجة مقدمة على القياس قال قوم ان خالف
 القياس فهو حجة والا فلا قال قوم ان الحجة في قول ابن بكير عن علي بن عمار والحج الاول ثم ذكر
 في ضمنه نقد ولا ذلك ان قول التابع ليس حجة اجماعا وذكر في احتجاج علي بن عمار ان القضاة اجماعا
 على جوازها لغير كل واحد من احاد القضاة وان امكان الخطأ الذي هو الامناع من الحجة فيها
 اتفق على عدم قوله مشكوك فيه وبين ما اختلف فيه ان كل واحد من مذاهب القضاة حجة
 يستلزم عدم كونه حجة لان كل واحد منهم يقتضيه مذهب لا يتبطلان مذهب لغيره لا
 ثم اندفع ما نقل عن العامة من المذهب التفصيل الفاسد لم ينقل عن احد منهم فضلا عن العامة
 فربما بين كون حكم القضاة والتابع عن قطع او غيره ومقتضى ما ذكره من الاجماع على عدم كون
 قول التابع حجة مطلقا ولا قول القضاة على القضاة تخصيص الخلاف بغيره وتفصيل
 بعضهم فيه بين مخالفه القياس موافقه وغير ذلك مما يطهر من النظر في دلالة ما هو لا فرق
 عندهم بين كون الحكم عن قطع او غيره من ثبت حجة ثبوتها مظهر ومن نشأ ما كذا في
 بين ما كان من قطع وغيره مخالف لاجماع علماء الامتد كما قد قال ايضا ان غير المجتهدين كما حكى
 عن يحيى من أهل الاجتهاد فان كان قد سمع منه مشافهة جاز له العلق لغيره ايضا وكذا لو
 سمع من غيره ثقة عن المجتهد وان كاتبه به فالقرين جواز العلم ان من لاطط والقرين ولا فلا
 منه جملة ما حضر في كلمات العلماء في الاصول وقد ذكر ايضا غير ذلك مما يشهد باننا
 واستقصا الجميع يؤدى الى هذا الاستنباط لتبين ان لا ينبغي ان يعتبر به من ان يابى به

مع اختياره في الأصول بحيث لا جماع المنقول على تردده في ذلك في النهاية لم يتصد لكثرة
المرجع خالبا ولم يستند إليه لانداء جري على طريقة من سلفه في الاصطلاح في الفتح ورد في
موضع ظهور الخلاف وعدم الاكتراث بشأنه والمحافظة على مواضعه والمجانبة من مخالفتي
انما نقف في موضع من كنبه على قوتى يعلم انه هو السند فيها اما الاستناد له لينة خاصة و
لاختصاصا المستند فيه وحده ووجدنا مخالفتي له مع اتحاد وتعدد اكثر من ان تحصى ذلك
مبتدول لكل وارد ولا يحتاج الى تعدد المواد وقد اكثر في كنبه من الاستدلال على مخالفته
او غيره بالدلالة الضعيفة التي لا تصلح الا للتأييد وربما انضلع له ايضا وذلك كالانحطاط
فيما خالف الاصل والقياس الاستحسان والشبهة المجردة والخبر الضعيف المرجوع والاعتناء
العطف الموهوم والمرسل الذي رسله ثقة غير من يقبل له سنده وقوى جملة من القضاة لا
سقطها رعايتهم ذلك وبفضل الغالبات لتشيدها لذهان ومع ذلك لم يتجرب بالاجماع
المنقول لانداء حتى انه اشار في كتابي لقواعد الارشاد الى كثير من الاقوال والوجوه وادلتها
من الاخبار وغيرها وادعى الاجماع في مواضع كثيرة جدا ولا يحصى تعرض منه فيها للاجماع
المنقول صلا وهذا كله يقتضى كونه عنده من ضعف الادلة وان حجتة عنده باعتماد نقل
السبب فانه يبيح ما صدر منه في شأنه كما سببتين مفضلا وها انا اذا ذكرنا خبره من كلامه
في المقام الذي ترفع شواهد الاوهام عن اولي الافهام فيها ما ذكره في كتاب التجرى مسائل
عديدة وتبعه بما في غيره فيها ايضا فقال في التجرى وغيره في زكوة الفطرة ولو نشر في اي اثر
سقطت مؤنها ولم يجب عليه على الزوج نظرهما او ابن دريس لخطا هنا حيث وجهها عليه في
الاجماع وهو غريب انتهى قد اوضح في كتاب انتهى مضغه بانه لم يفت به احد من علماء شافيا ماعدا
ولا احدا من الجمهور الا السند ودتكيف يقتضى الاجماع واتج على مخالفته في كتابا مختلف بالاصل
ولا بل دريس بالعمومات ورد ما بعد منا ولها الغلبة لعل ولم يتعرض للاجماع المنقول اصلا
مع ان الاصل لا يعارضه بعد فرض حجتة وقال ايضا في التجرى في كتاب القواعد على الشيخ ولم يفتي
الاجماع على انه يكفي في رصان نية واحدة من اول الشهرة وكله ولا يحتاج الى تجديد نية كل
ليلة اذا عرفت هذا فان الاول تجديدها كل ليلة ان قلنا بما ذهب اليه ثم قال وعلى قولها
لو فائت ليلة من اول الشهرة لعدا وغيره هل يكفي بالواحدة في ثانی ليلة او ثالث ليلة عن باقي
الشهر لا قرب عدم الاكتفاء ولا يخفى ان ظاهر التوقف الحكم بالاكتفاء بل الميل الى لعدم

كلامه في التجرى

وجوز في التجرى
التي في التجرى

مع صدور دعوى الاجماع من مثل هذين المضافين غيرهما كالقيد وابن مرة واعتضاد
بالشبهة القديمة الظاهرة وخلو عن المعارض المقام وبسببه نفسه الحكم في انتهى الذكر
الى صحتنا وظاهر اتفاقهم عليه لان كلامه فيهما من اقوى الشواهد على ما قلنا فانه في
المنتهى عن الحكم اولا الى صحتنا وجماعة من العامة ونقل الخلاف فيه عن جمع منهم خاصة كنفه
بنسبته الى الاصحاب عن الفتوى به واحتج عليه بلفظ لنا كما يتجوز به دائما على مخارجه ثم ورد دليل
الخالف اخاب عنه قال بعد جميع واعلم ان عندك في هذه المسئلة اشكالان الاول ان الحق هنا
ايام شهر رمضان وصيامها عبادات منفصلة ولهذا لا يبطل البعض بعضها الاخر بخلاف
الصاوة الواحدة واليوم الواحد وما ذكره اصحابنا اى في حجاجهم قياس محض لا يعمل به لعدم
النص على الفرع وعلى علمه لكن الشيخ والمتصفي دعيانا الاجماع ولم يثبت عندنا ذلك الاول
تجدد ليلة لكل يوم من ليلة وان قلنا بالاكفاء بالنية الواحدة فان الاول تجددها
بلا خلاف ثم قال لو نذر شهرام عينا او اياما معينة متتابعة لم يكف فيها بالنية الواحدة
انما عندنا لعدم النص ثم ذكر وجه الفرق عند غيره وورد الفرع الذي كره في التجزؤ
اشارة الى جوهره علمها ثم قال لكن هذه كلها قياسات لا يعتمد عليها انتهى قال في
الذكر جورا صحتنا في رمضان صومه بنية واحدة في ولده ثم نقله عن جماعة من العامة
وذكر دليلهم عليه ثم حكى عن جماعة اخرى من العامة عدم تجزؤ ذلك قال وهو الوجه حله
بخوماني انتهى ثم حكى عن الشيخ والمتصفي دعوى الاجماع على الاول واقصر على ذلك لانه
يعتد به بل افق بخلافه ولا يخفى انه اذا لم يظهر فائدة لجمعة الاجماع المنقول فيما نقلنا ولم
يقم مع تعدده وصدوره من ولده الاساطين مقام خبر احدى عندك في مثل هذه
المسئلة مع ما ذكرنا من تظهور متى يكون كالبحر احيى يستغنى عنه بوجود دليل اخر هو صحيح
يصالح لنا يبدل لم حيث يمنع جهود الخلاف الفادح في التلزام اذ ترك لوجود معارض من
او غيره هو اقوى منهم لا هذا ولا ذاك ولا ما ذكرنا فاذا لا يكون حجة ابدافا لقول بكونه حجة
مع منعه فيما ذكر كلام ظاهري وشمس ذكر الحقيقة لاصلا كما لا يخفى في قرب من كلامه في
الكتاب بين كلامه في المختلف فانه حكى ولا عن الشيخين المتصفي سدا واني لاصلاح الاكفاء
بنية واحدة وقال الاقرب لمنع واحتج عليه بان صوم كل يوم عبادة وكل عبادة تفصل الى نية
حكى عن الشيخين وعن المتصفي الترتيب والاعتناء الاحتجاج بالاجماع واجاب بمنع الاجماع

الشيخ الطوسي عليه السلام
في الاجماع

هذا هو الحق في
الجماعة

مع انه ما نقل خلافا فيه من الامامية ونقل عن الرضا النجاشي بعد ان اختلفوا فيه وعدم روايتهم خلافه وقد اتفق ايضا بالمنع في الارشاد والقواعد لا يحضري كلامه الشيخ في التمهيد ووافق الجماعة في التبعة ولعله لم يلاحظ ولا جماعهم لم يحصل المنقول لان الاولين يختلف حالهما باختلاف النظر بخلاف الثالث فلو كان هو المسند لا تقف فتاويه على فقه لما اوجب في كثر كتبه الى خلافه وقال ايضا في التحرير لو طعن في وجوبه لم ينزل قال الشيخ لا نص فيه ويجب القضاء خاصة للجماع دون الكهنة ومنع ابن دريس من القضاء ايضا وفيه قوة انه لو دلل صرح في كتاب الطهارة بان لا قرب عدم ايجابه لغسل فيلزم عدم وجوب القضاء ايضا حكمه في طهارة القواعد ايضا بعدم ايجابه لغسل وهو ظاهر لا رشاد وقوة في طهارة المنتهى يظهر من طهارة التذكرة التوقف في ذلك لانه في كتاب الصوم حكم ايضا بالعدم وخالف ذلك في صوم القواعد والمنتهى طهارة المختلف وصوم فحله في الاول مما يفسد الصوم ويوجب الاظنا وحكم بان الجماع الموجب للغسل وجوب للقضاء والكهنة ومقتضى ذلك ايجابه للثلاثة وقال في الثاني من اده للصوم ينبع وجوب لغسل فان وجبناه فسد صومنا لا يجنبه ولا فلا قال الشيخ لا يوجب لغسل ويفطره الا في الحكم بايجابه لغسل الا فطانا لانه وطئ حيوانا في موضع يتعلق بالحسين به كالمراء ثم ذكر بعد ذلك في موضع اخر منه نحو ما تقدم عن التحرير ولما بعد نقل قول ابن دريس هو قوي وهو مقتضى الاضطرار في الحكم وقال في الثالث ان الشيخ قال لا نص فيه فينبغي ان يكون المذهب ان لا يتعلق به غسل لعدم الدليل الشيخ عليه والاصل براءة الذمة ثم حكى عن الرضا انه قال في قوله لا في اجتماعه على حكم وطئ ذم المراءيد على ان اصحابنا اوجبوا الغسل بوطئ فرج البهيمة وذكر كلامهم قال والا فهو مستحب وجوب الغسل لا نكار على علة الايضافا تدل عليه قال في الرابع بايجابه للثلاثة وحكى ولا عن الشيخ في المبسوط ما يقتضي ان الظاهر من المذهب لك مع تردد منه فيه وعن الخلاف انه ليس لا ضابط فيه نص لكن يقتضي المذهب ان عليه القضاء لانه لا خلاف فيه واما الكهنة فلا يلزم من الاصل براءة الذمة ولم يوجب عليه الغسل ثم حكى خلافا ابن دريس اخرج على خياره بان الغسل معلق بالجنابة وهي علة لفساد الصوم واجبا للقضاء والكهنة فاذا حصل المغلول على نحو العلة فيلزم وجود المغلول الشرع قال ومن العجب قول الشيخ لا نص فيه ثم ادعى الجماع على وجوب القضاء ولا يخفى انه لم يعتمد في شيء من فتاويه على الجماع الذي هو الظاهر من كلام الشيخ والرضا

جعل في الخلاف دعوى الاجماع وهذا كله ينبغي غماظنا وقال في التحرير ايضا في كتاب البيع قال
 الشيخ لا يدخل الصرف خيارا للشرط اجماعا وعندك فيه نظر ثم قال بعد تفصيل الكلام في العقود
 ما يقتضي ثبوته وهو اختياره في سائر كتبه وقد نقل دعوى الاجماع في المختلف عن الحلبي ايضا
 مع التعليل بان من شرط صحة عقد القبض ردّه بان الاجماع ممنوع والتعليل ليس بجديد
 فذهب الاجماع ابن هرقان ايضا في الخلاف عنه في مقام الاحتجاج لم يعياه ولبس من هذه الا
 جماعات وقال في التحرير ايضا في كتاب الحوالة اذ الحال للبايع اجنبيا بالتمسك على الشري ثم رد
 بالعب حمل بطلان الحوالة ان كان الرد قبل القبض سقوط الثمن فيعود على البايع بدنيه و
 يرى الشري البايع ورجع الشري على البايع بما دفعه الى الاجبة وحمل الصحة وذكر الشيخ
 انه وفان وهذا لا يقتضي الحكم بالصحة فضلا عن القول فيه على هذا الاجماع وقد علم ولا في
 التذكرة بالبطلان ثم ننظر فيه لم يرد بطلان تجدده بعد الحوالة للاجماع وحكم في الارشاد
 بالصحة واستقر بها في القواعد لتعلق الحوالة بغير الاتفاقين لا للاجماع وقال في التحرير ايضا في
 كتاب للقطعة وما الفاء وكتاب الجعفة السلام التسفينة فالقرينة لخرجه ان قوله ان رد وثيقه
 الاخراج له فالوجه انه لم ولا اجرة لخرجه مع التبع ولو انكسرت التسفينة فخرج بعض البائع
 بالغوص اخرج البحر بعض ما خرب فيها ففي رواية عن الصادق ع ان ما اخرج البحر له له وما
 اخرج بالغوص فهو لخرجه ادعى ابن دريس الاجماع على هذا الحديث انتهى قال في كتاب الفضل
 بعد ذكر الحديث تمامه قال ابن دريس ان ما اخرج البحر فهو لاصحابه ما تركه اصحابه ليس منه
 فهو لمن وجد وغاص عليه لانه بمنزلة البايح كالبعير ترك في غير كلاء ولا ماء من جهته فانه يكون
 لواجبه وادعى الاجماع على ذلك انتهى هذا لا يقتضي الحكم بذلك فضلا عن القول فيه على
 نفس الاجماع المنقول وصرح في التذكرة فيما يليق به ركان الجعفة من التسفينة خوفا من لغوي
 انه لخرجه واقصر في مسئلة انكسار التسفينة على كراوية ونقل خلاف بعض لعامة في ذلك
 ولا يحضر في كلامه في ذلك ولا يحضر في كلامه في ذلك في سائر كتبه قال في التحرير ايضا كتاب
 الغصب قال الشيخ لو حش سقط حائط جازان يستند بجمع الغير بغيره واجه عليه الاجماع
 وفيه نظر وقال في المختلف قال الشيخ في المبسوط اذا خاف وقع حائط جازان ياخذ جديع غيره
 بغيره فيسندك بلا خلاف فيه نظرا لانه تصرف في مال الغير بغيره فلا يكون سائعا ولا ينجح
 ما في ذلك من الدلالة على عدم الاعتماد على الاجماع المنقول مع عدم وجود المعارض المصالح

هذا ما في حال البيع
 اجنبيا على الشري
 البيع بالعب

منها وان كان قبل القبض
 يرى الشري

حكمه يخرج من التحرير
 التلخيص

هذا ما في حال البيع
 اجنبيا على الشري
 البيع بالعب

قال في البحر ايضا في كتاب الوضوء لا يجوز بيع الوقف بحال وان كان ذاروا عند موت لو وقع خلاف بين
 ارباب الوقف بحيث يشتبه خرابه جاز بيعه على رواه اخطابنا وقال ابن دريس لا يجوز بيعه بحال ثم حكى
 عبدان الموبد لا يجوز بيعه جماعا وان الخلاف في غيرهم قال لو قيل يجوز البيع اذا ذهب مقتضى
 بالكلية ولم يتمكن من غماره ويشترى بثمنه ما يكون وصفا كان وجهها وقال في كتاب البيع يجوز
 بيعه اذا اتى بقاءه الى خرابه وخسره وقوع قسمة بين ربايه مع بقاءه واختلفت في ما تركبه
 ولم يدكر الاجماع المنقول في شيء منها وحكي في المختلف المذكور عن المقتضى في ضمن نقل الاقوال
 انفراد الامامية بجواز بيعه صورتهين لم يدكر الاحتجاج بالاجماع ولا الاحتج به لعل بمقتضاه
 فيها ولا في سائر كتبهم ولم يقتصر سائر الاجماع ان المنقولة في الباب هذا كله يعبر بها ذكرنا
 قال في البحر ايضا في كتاب الشهادات ان قبل شهادة اهل الدعة خاصة في الوضوء بالمال لا غير
 بشرط عدم العدل من المسلمين ثم قال ولا يشترط السفر والعزوبة لا بشرط رواية مطهرة وقال الشيخ
 في مبسوطه لا خلاف في ان شهادة اهل الدعة لا تقبل على مسلم الا ما يفرد به اخطابنا في الوضوء
 خاصة وحال السفر عند عدم المسلمين قال وقول الشيخ هنا يوم اشترط السفر وعزوبة في المختلف
 الى الاسكافي والجلبي وحكم بخلافه وهو اخصا وفي القواعد والارصاد ايضا يظهر من ابن مهران في
 الغنية اشترط السفر ف نسبت الى الامامية وهو مقتضى ظاهر لا يرد وكثير من الاجماع فلم يعاقلوا
 بالاجماع المنقول مع جميع ذلك وقال في البحر ايضا في كتاب الديارات ان في الحاجبين معا نصف
 الذية وفي احدهما ربعها قال ودعي ابن دريس عليه الاجماع ثم حكى عن الشيخ في المبسوط مقتضى
 يجب عندنا فيها الذية كاملة قال والاصل ما ذكرناه أولا وان كان الحد يثبت الدال على ان كل
 ما في الانسان منه اثنان فقيمة الذية يدرك عليه في الثاني ثلث والاول واخيرا في ثلثا
 كنية ايضا والثاني ثلثا والقيمة والاصباح وفي الاول دعوى الاجماع عليه كما يشعره عباب المبسوط
 ايضا وقد عتد العلماء على النقل لذل على الاول لا على الاجماع المنقول ولا يتابع معا ضربة
 ذكره بها كان فغله خلاف الشيخ المذكور على ابن دريس فلهذا جملنا ما اختر من الاجماع ان المنقولة
 المذكورة في البحر من الوجود منها في كتب تقدم عليه كبر من ان يقتضى كثير منها هو الوجه على
 فتدبر الحجة في كثير من اسائل وقد اشتمل البحر على كثير من الأدلة ودعوى الاجماع المحصل
 كثيرا ومع ذلك اعرض فيه عن المنقول لا نادرا وهذا كله يقتضي ما ذكرنا كما لا يخفى منها ما ذكر في
 كتاب المنتهى في كثير من اسائل غير ان تقدم وتبعها في غير منها ايضا فقال في المنتهى في كتاب

كل ما في الوقف

الوقف
في كتاب المال
خاصة في السفر والعزوبة

فتدبر في الحاجبين

كل ما في المنتهى

الطهارة اذا بخل الماء القليل بالملء لم ينفه باجماعهم ذكر خلاف الاصحاب ذلك واستدل
ابن دريس على الطهارة بما مورسها النبوي الذي دعي قواتره وهو اذ بلغ الماء كرام بخل خشباً
الاجماع واجاب عن الاول بالمنع لان الشيخ رواه مرسل في المبسوط ولم يسنده في غيره وعن الثاني
بان دعوى الاجماع كدعوى تواتر حديثه واجاب الخلف عن الاول باننا لم نقف عليه مسنداً
لاحد من اصحابنا بل رواه الشيخ مرسلًا ومثله لا يقول عليه عن الثاني بالمنع قال كيف يجوز
بالاجماع في مثل هذه الصورة التي قد وقع فيها من الخلاف ما وقع مع انه لم ينقل القول بعدم
الطهارة الا عن الاسكافي والشيخ في حديثه فحكم هو بذلك يضاهي سائر كتبه لم يعبأ بنقل
ابن دريس اجاب التذكرة عن الخبر بان لم يثبت عندنا وقال في المتن ايضاً في الفقاع اذا وقع في
البئر ان الشيخ الحجة بالخبر في وجوب نزع الجميع وتبعه بالصلاح وابن دريس ادعى
فيه الاجماع ولم يخففه ولم نقف على حديث يدل عليه ثم استدل عليه بما دل على نفيه فقال ان
البحث فيه كالحزب وهذا لا يقتضي الاعتماد على الاجماع المنقول ان لم يقنع خلافه ولذلك توقف
في وجوب نزع المنة والدماء لثلاثة لعدم النص مع دعوى ابن دريس ان همة فيها الاجماع
على وجوب نزع الكل فلم يعتمد عليه بل اعرض عن ذكره وعرض في التذكرة للحا في الجميع الى الشيخ ولم
يحكم به ولم يذكر الاجماع فيها ولا في سائر كتبه ولم يذكر ايضاً ما يقتضي الاعتماد عليه وبما ذكرنا
يقضي خلافه وقال في حكم غسلا الحمام ان الشيخ منع في النهاية من سنها لها وقال ابن ابوي
يجوز التطهير بها واوعى ابن دريس الاجماع على ذلك وكثرة الاخبار والدلالة عليه لم يصل بنا
من لفد ما غير حديثين ضعيفين ثم قال بعد ما ذكرها ولا تقوى عندي ما على اصل الطهارة
وقد اختلفنا في جملة من كتبه لقول بالمنع ولعل ذلك للخبرين الضعيفين بالسنة والهديمة وغيرهما لا
للاجماع واورد في المتن خبراً رواه ابن ابوي عن النبي صلى الله عليه وآله انه قال فمحووا عنكم عند الوضوء افعالاً
تري نار جهنم قال والامر هنهنا على الاستحباب قال الشيخ في الخلاف ليس يجب واستدل
بالاجماع والاصل انتهى وهذا لا يقتضي الاعتماد على الاجماع المنقول ان لم يقنع خلافه وذكر
في وطى دبر الاعلام اختلاف الاصحاب في ايجاب الغسل استدل لا يقتضي عليه بالاجماع المكنى
هو ايضاً اخبارية في سائر كتبه لك الامة استدل عليه بغيره وبما يابوع من كلامه قول
هذا الاجماع ولعله ثبت عند بطريق التحصيل كما يظهر من الخلف لا النقل قال في هذا الصاع
والذات الذي خاره اصحابنا ان الصاع اربعة امداد والمد اربعة امداد وربع ثم قال بعدكم

هذا الخبر لا يثبت به

في نسخة من نسخة

قال في نسخة

في نسخة

في نسخة

في نسخة

بعض الاخبار واستدل الشيخ في الخلاف على ذلك باجماع القرية وهذا لا يقتضي التعميم على ذلك
 كما هو ظاهر وذكر في حكم غسل الجنابة انه يجب لنفسه ولغيره واستدل ابن ذرير على انما هو
 او طه ان لو حجة الوجوب انما هو كونه شرطاً في صلاوة واجبة على المكلف جامعاً فلا يجب بدونها
 ورده بالمنع وقال هل على النزاع الا هو وكيف يدعى الاجتماع فيه ذكر في حكم اجتماع المخص
 الجمل اقول الاعدية اختار منها فيه وفي سائر كتبه الاجتماع مطلقاً وحكى عن الشيخ في الخلاف انه قد
 الاجتماع على ان المستبين جملها لا يختص بها الخلاف وقع في غيرها ورده بانما يختص الاجتماع و
 اعرض في المختلف عن ذكره وذكر في السد كرو لم يعتد به ذكر في المشي أيضاً اختلاف الاصحاب
 وجوب الكفارة في وطئ الحائض اختار هو فيه في سائر ما وقفنا عليه من كتبه الاستصحاب ثم
 حكى فيه عن المرتضى والشيخ في الخلاف انهما اختلفا على الوجوب الاجتماع ورده بانما يختص ذلك
 كيف يدعى فيه ذلك وفيه ما فيه من الخلاف مع انه لم يقل الخلاف صريحاً في خلاف المختلف في ذلك
 الا على الشيخ في النهاية وقد نقل عنه في الجمل والمبسوط والخلاف هي متأخر في التصنيف عن
 النهاية انما قد حكم بالوجوب مدعي في الخلاف الاجتماع عليه نقله أيضاً عن المرتضى كذلك عن
 الفيد والصدوقين نقله في المختلف عن ابن البراج وابن ذرير ابن خزيمة وهو اختيار ابن
 زهر أيضاً مدعياً عليه الاجتماع كابن ذرير على ما حكى عنه قد اعرض في المختلف المذكور عن كون
 الاجتماع هنا بالكيفية ومن المعلوم ان ما يكون عند خجعة بمنزلة الخبر الصحيح العالي الاستدلال به
 ان يصل امر الى هذا الحد فيعرض عن ذكره مرة مع شدة الحاجة اليه في الاحتجاج بخصه بغير
 وتعدده وصدوره من هؤلاء الاساطين الذين لا يوجد في وفاة الاخبار مثلهم ويردده
 بعدم تحقيقه ومنعه في محل الخلاف مع شدة وزده وجوع صاحبه عنه فان لم يكن خجعة بشبهة بطور
 التحقيق والتفصيل فليكن خجعة بشبهة بالنقل الذي هو كالمناور ولا سيما مع ما وقفنا من الروايات
 المخالفة لجملها وهل الخلاف وكما صح اخبار الاطحاد ومن المعلوم انه لا مجال له هنا مثل ما ذكره هذا
 كله واضح شامد على ما ذكرنا وقال أيضاً في المشي في حكمهم خارج قبل الولادة قال الشيخ في
 الخلاف ليس يحض منعوا على الاجتماع على ان الحامل المستبين جملها لا يختص بغير لما نزعنا
 في ذلك سلف هذا الكلام عندنا وذكر في سماعنا القلي عند الضرورة اقول له صاحب ذلك
 واختار هو فيه وفي جملة من كتبه لا يخرجوا على تفصيل في ذلك وحكى عن ابن ذرير انه استدلال
 على المنع منه مطلقاً بانعدام الاجتماع على ان لا يتم انما يكون بالارض والاطلاق عليه منها القلي

عن عبد الله بن النعمان الغنوي

عن ابي جعفر الطوسي في المشي
 في اجتماع المخص

في رواية في صحيح

عن ابي جعفر الطوسي في المشي
 في اجتماع المخص

عن ابي جعفر الطوسي في المشي
 في اجتماع المخص

ليس احدهما فاليجوز التيميم لا المستح ايضا لان الماخوذ فاما هو الغسل فانه ما جرى على العضو
المغسول ورد به ان الاجماع انما انعقد على الامتناع من استعمال الارض على هو المضطرب لم يسلم
تحققه سائنا لكن لا يجوز استعماله على سبيل الدهن الا من ان توجه الغسل لكن مع الاختيار
امام مع الضرورة فالوذكر في المختلف بخلاف ابن ذرير من ان تعرضا دعائه الاجماع على ما ذكره
قال في المنتهى ايضا في حكم الصلوة مع النجاسة بعد نقل اختلاف الاجتباء والاصحاب في ذلك ان
ابن ذرير ادعى الاجماع على جوب لا عاده على الثانيه مطلقا ثم مال هو الى القول بوجوب
الاغادة عليه في الوقت خاصه واخاره في جملة من كتبه مع انه لم ينفه العمل بالشيخ في الاستنباط
في مقام الجمع بين الاخبار وقال التبريني في ما ذكره في سائر كتبه قد اختلف في المختلف بعض كتبه
ابن ذرير للاختباء ولا للاجماع بل لم يذكر فيها اصلا مع انه دعا ابن هرة ايضا كذا القاضي
شرح الجمل على ما حكى عنه وذكر في المنتهى ايضا في حكم من جلى الصلوة فارود فيها نجاسة ان
الشيخ حكم بطلان الصلوة في المبسوط كما هو من قبل كذا الجمهور وقوله في الخلاف ان قال و
ليس له صوابا فيه نص معين الذي يقتضيه المدعى بطلان الصلوة ثم استدعى عليه ما لا
وقال لو اننا ببطلان كان قويا للاضطرار وللجماع فان خلاف في هرة لا اعتدائه بوزن
عليه لعلنا بان في دعائه الاجماع نظرا لان يكون المراد به جماع الجمهور واذن ذكره ليس مخالفا
فيه نص ذلك غير مجعدهنا وعندهم وقال في المختلف انما هو في الشيخ بالاجماع هنا اجماع
فهماء العامة لا بين ولا انه لا نص لنا فيه وقد اختلفوا في ذلك لا للاجماع المنقول بل لغيره
وذكر في المنتهى ايضا في كتاب الصلوة اختلاف الاصحاب في تعيين الصلوة الوسطى واجام فيه
وفي غيره انما الظاهر حكى عن لم ترضى انه يخرج على كونها الصلوة بالجماع الشيعة عليه ايجاب عنه
بمع الاجماع لانه لا يتحقق مع وجود الخلاف ولم يذكر دعوى الشيخ للاجماع على الاول ولم يترك
به لعله لما ذكر ايضا ومن ثم تركها معا في لئلا ذكره وفدا وفيها في المختلف ولم يرج شيئا من ذلك
القاضي في الجواهر للاجماع على الاول ايضا وذكر في المنتهى ايضا اختلاف الاصحاب في القبلة وحكي
قول الشيخ بالتفصيل المعروف استدلاله عليه بالاجماع ورد به منعه مع ثبوت الخلاف ايضا
في المختلف على انه بان الخلاف فيه مشهور مع انه من مذاهب كثير من اهلنا ودعوى الاجماع فيه
اولا لقبول من كثير من الاجامات المنداوله المنقولة وذكر في المنتهى ايضا في الصلوة خوف
الكعبة قولين للشيخ احدهما الكراهة في النهاية والاستنباط والمبسوط والجمل الثاني عدم

هذا هو الوجه في الاجماع
فيما لا يخفى

تعيين الصلوة التي
تعين القبلة

على هذا القول
جوف الكعبة

الجواز مع الاختيار كما في الخلاف ونقل عنه استدلال على الثاني بالإجماع ورد بالمتبع قالوا كيف
 يصح دعاء ذلك منه مع مخالفتهم فيما ذكرناه من كونه لا ان يكون المراد بقوله لا يجوز الاكرام فليكن
 كثيرا ما يستعمل هذه اللفظة في هذا المعنى ورد ايضا في المختلف قال ان الاجماع لم يثبت على التحريم
 وكيف يدعى الشيخ ذلك واكثر كونه مشتق على الكراهة دون التحريم وقد استدلوا في ذلك بغيره ولم
 يذكره اصلا وذكر في المنهاج ايضا في كيفية الصلوة فوق الكعبة قولين للشيخ أحدهما ما في النهاية و
 الظاهر من انه يصلي مستلقيا متوجها الى البيت المعسوب بالايمان وثانيهما ما في المبسوط من جواز
 قائما بين يديه شيئا منها وحكي عنه انه خرج على الاول والاجماع ونجى عبد السلام عن الرضخا
 واختاره هو الثاني على وجه اللزوم واجاب عن الاجماع انه ممنوع منها خصوصا مع ما ذكره في الزوا
 وعن الخبر بانها ضعيف لا يثبت له عموم ادل على الامر بالقيام والركوع والتجود واستقبال الكعبة
 وورد التليين في المختلف واجاب عن الثاني بخوما ذكره لم يتعرض الاول على ما في النسخ الموجودة
 عندي ولعله لوضوح الجواب عنه على طريقته في نظاره مع انه لو كان حجة عنده لكان واضح الاختبا
 راعلاها استدلالا كان ترك العمومات بمثلها وجهها بل محملا لا يحجبها انكار فعل ان لا يكون كذا ذكرين
 ثم ترك ذكره هنا في التذكرة وتعرض للخبر جوابه خاصة وذكر في المنهاج ايضا ان الذي تخاره
 جواز الصلوة في السجدة لاشتهار الاحاديث لئلا عليه عمل اكثر الاصحاب بهائم قال وادعى الشيخ
 في المبسوط الاجماع على جواز الصلوة في السجدة الحواصل هذا يدل على جواز ذلك عند
 اكثر الاصحاب هذا يعرب عن تخالفه على الاجماع المنقول حيث يكون حجة من جهة الكاشف لا
 المكشف وقد استشهد به على كون الجواز مذهبا لا كراهة كما روى الاجماع في محل الخلاف على
 ذلك كما هو احد الوجوه التي ذكرها الشهيد والجمع بين ما هو المعلوم المنقول الذي هو
 ايضا معلوم كما يظهر من قول كلامه ليعلم ان الوجود في المبسوط المنقول مما هو في الخلاف في
 الجواز مع نفسه خالف في ذلك في بعض كتبه فذكر في ليله لعل انه دعوى الاجماع لا تخالف والجمع
 فيها بناء على ان حجة باعتبار الكاشف وقد خالف في قوامه في شيئا كونه مخالفا والمتبع في المختلف
 ولم يتعرض فيه ولا في التذكرة وغيرهما للاجاعات المنقولة في المسئلة اصلا وهذا كله من التواتر
 على ما قلنا وقال في المنهاج ايضا الجواز الصلوة في التحريم المشوش بوزن الارباب والمغالبة عليه
 فتوى علمائنا ثم استدلل على ذلك بمؤثر عام ومرسلين حقيقين اجاب عن الفتح بارسالها
 ثم قال وايضا فضلا عن قصد جعل الاصحاب فان كثيرا من اصحابنا ادعوا الاجماع هنا ولم يستدل

كقوله تعالى
 لا يجوز

لا يجوز
 لا يجوز
 لا يجوز

هذه الاجتماعات المتشابهة ما مع كثرتها وموافقتها لما ادّعاها واستشهد بها على تحقيق السبب
 الكاشف ذكر في المنهاى ايضا ما وقع بين المفيد الرضوي وبين الشيخ من الخلاف في كيفية صلوة
 العزّة جماعة وحكي ابن زريق انه ادعى الاجماع على ما ذهب اليه الرضوي ان هو جمل ومخف
 ورجح هو هنا قول الشيخ واضطربت فتواه في سائر كتبه ولم يتعرض في المختلف وغيره لهذا
 الاجماع اصلا وذكر في المنهاى ايضا في حكم صلوة التراجع مع المرأة قولين للاختلاف اخبار هو
 فيه وفي سائر كتبه لكنه وحكي عن الشيخ الاجماع على التحريم والبطالان بالاجماع ووجه المنع
 وجود الخلاف اجاب عنه في المختلف بان لم يثبت قال ومن الجبل سئل عن الشيخ بذلك
 عقيب نقله عن الرضوي خلافه قلت قد ادعى الاجماع ابن هرة ايضا وعليه كثير من لفذا
 فلم يلتفت العلامة الى شيء من ذلك قال في المنهاى ايضا قال علما ثنائهم قولهم ان بطلان
 الصلوة ثم قال وادعى الشيخان الرضوي جماع الامامية عليه السلام استدل عليه الاخبار والمرو
 من طريق العامة الخاضعة وهذا لا يقتضي اعتناء على الاجماع المنقول ولا سيما على ما هو
 الشائع بين من تاخروا فدعى هو نفسه الاجماع هنا وفي الذكر وفي الحج الحظا ما وفي الخبر
 والنهاية صريحا فليكن اعتنا به عليه تصليح الاجماع ان المنع شاملا ومما ضاع لك ما هو كما
 وقال في المنهاى ايضا في دفع اليد عن تكبير الصلوة انه مستحب حكى عن الرضوي انه ادّعى
 واجتج عليه بالاجماع ورده بالمنع منه قال نعم العلوم الاستصحابان كان مراد السيد الاول
 منها الواجب الاستصحاب المؤكد صحيح التمسك بالاجماع والا فلا واجاب عنه في المختلف ايضا
 بالمنع وقال نعم انه يدل على الرجحان اما على الوجوب فلا ولم يذكر في ذلك كراهة اصلا وقال في
 المنهاى ايضا قال الشيخ الاكل والشرب يفسدان الصلوة وهو من قبيل الجمل وكافة واجتج
 الشيخ بالاجماع وهو عندك شكل والاولى ان يطلق الاكل والشرب غير مبطل فالمراد بطلان
 بحيث يدخل تحت الفعل الكثير فيكون بطلا وسندا الى الكثرة الا الى كونه اكل وشربا انتهى
 واضطربت فتواه في سائر كتبه واختلف في المختلف والخبر ما في المنهاى ايضا ولم يستدلوا
 مع العلامة الى ما يصادم الاجماع المنقول على تقدير رجحانه وقال في المنهاى ايضا فيمن صلى الظهر
 يوم الجمعة باذان واقامة وادان يصلي العصر هل يقطع الاذان الثاني ام لا قال الشيخ يقطع
 وقال المفيد وابن البراج وابن زريق يؤذن ويقيم العصر ثم اخبار هو الاول نقل عن ابن زريق
 انه اجتج بالاجماع على استحباب الاذان لكل صلوة ورده بان دعى الاجماع في موضع الخلاف

على ما هو عليه في
 بطلان صلوة العزّة

على ما هو عليه في
 بطلان صلوة العزّة

على ما هو عليه في
 بطلان صلوة العزّة

على ما هو عليه في
 بطلان صلوة العزّة

على ما هو عليه في
 بطلان صلوة العزّة

باطل وجاب عنه في المختلف بعد ذكر ادلة السقوط بان ادلة الذكرانها تخرج صورة الذكر
عن الاجماع واضطربت فتواه في سائر كتبه السقوط بخلافه الاكثر وذكر في المنهاى ايضا
اختلاف اصحابه في عدد قوت الجمعة وحله واخاره هوية جملة من كتب السعد وفي المختلف
الاختلاف في الركعة الاولى وذكر في المنهاى دعوى ابن ذريرس الاجماع على الاتحاد كما
الصلوة ولم يعتد به وفي المختلف دعوى الشيخ الاجماع على السعد ودوده بانه لم يثبت لم
يذكر شيئا منها في التذكرة وذكر في المنهاى ايضا ان المعتمد لو عدل الى سنة الينام امكن ان يقال
انه لا يصح ذلك وذكر دليله ثم نقل عن الشيخ انه قال في الخلاف بجمعة ذلك ودعى فيه لاجماع و
اقصر على ذلك الا انه ذكر ما يقتضيه المشا على الاول وذكر في التذكرة قول الشيخ وانك لا
بالاجماع والاخبار وغيرها وتعرض لادلة القولين وسكت عن الاجماع وبطلان منه الميل الى
القول بالجواز واخاره في لقواعد والتحريم المنع وذكر ايضا في المنهاى اختلاف اصحابه في زمان
بعد دخول الوقت ومضى مقدرا والصلوة واخاره هوية في كثير من كتبه وجوب القيام و
حكى عن ابن ذريرس انه اخبر على وجوب القصر بالاجماع وردده بان ادعى في صورة الخلاف
هافت وهو اعرف به ولم يذكر في المختلف اصلا مع تطويل الكلام في المسئلة ولا في التذكرة
وغيرها وذكر ايضا في المنهاى كتابا لركوة اختلاف اصحابه فيما يجزى النصاب الخامس
للابل وهو الخمس والعشرون فحكى عن اكثر اذعية خمس شياء وعن العاني انه يجب بنت
مخاض وابن لبون فان تعدد وخمس شيئا واخاره في الاول وذكر انه دليل عليه في كتابه
وغيرها وورد خبرا هو دليل الثالث تكلم فيه وفي توجيهها الى ان قال بالحكمة فهذا خبرا
لا يعارض ما تقدم من الاخبار في الصحاح المقصدة بعل الاصحاب ثم قال قال في الرضى
اجماع الامامية تقدم من مخالف ما خرعه وذكر بقية كلامه وتوجيهه للتحريم هذا لا يقتضى
عتادا على الاجماع المنقول والاجتهاد به مع انه قد نقله جماعة في الرضى ايضا على ما هو
المشهور ومنهم الشيخ في الخلاف ولم يتعرض له وصرح هو في المختلف بانه لم يذكر في الرضى
والصدوقين الذي يليه والجلية والفاضل بن بابي علمائنا الا العاني الاسكافي ثم ذكر كلام
المرضى وتوجيهه من غير تعرض للاعتداد على دعواه الاجماع ولا على توجيهه لم يذكره بقية الاجماع
ولم يذكر شيئا منها في التذكرة وعزى الحق قول العاني الى جماعة من محققى الاصحاب كالزنجي و
غيره ولم يتعرض للجماعات اصلا وامصر المرضى على قول الاسكافي ادعى كونه مستوفيا

عند من قال بالاجماع

في غير ذلك من النسخ

في غير ذلك من النسخ

في غير ذلك من النسخ

وعلى الاسكافي انه يجب بنت مخاض

بالاجماع والمحمودة به فليست بما في كلامهم من الاضطراب الاختلاف في احوال الاجماع والخلاف
 ذكر في المنهني في الاصل اخطأ في اعتبار العدالة في الاستحقاق في المصلحة واخاره هو لعدم وفاء
 لظاهر العقد وقبوله المقيّد والدليل على ذلك عن المرتضى الشيخ اخطأها ودعوى المرتضى الاجماع
 على ذلك وردده باننا لا نقض الاجماع مع وجود الخلاف وقد تقدم منع ذلك عن الحق ايضا
 ادعاء جماعة آخرين له ظاهرا ولم يتعرض لعلامة لذلك ولم يذكر في المختلف التذكرة الاحتجاج
 بالاجماع أصلا وذكر الاستدلال بالاختصاص وفارضة بالاصل العتبات ووجهها ضعفه من
 جهة السند والدلالة والاضمان مع ان الاجماعات المنفولة على تقدير وجهها اخبار غالية
 الاسانيد قد رطها اساطير الاخطأ بالواسطة عن الامام مهمل في الذكر والاحتجاج
 الاصل ادعاء رضا الاصل والعمومات بلا اتيان ذكر ايضا في المنهني ايضا عدل الفقه
 الموجب لكونه الفطرة ونقل عن ابن دريس دعوى الاجماع على اعتبار ذلك تصانح فيه
 ذكره لافيه وردده باننا لا نقض ذلك ولم يتعرض في المختلف والتذكرة الا انه نقل عن الاول
 انه من مذهب صفى صاحبنا ومين مذهب الشيخ في جميع كتبه الا في مسائل خلافه وقال انما يصح ما
 وافق صاحبنا ونقدم عن الحق منعوا الحكم بوجه من ابن مرة دعائه في ظاهر كلامه في
 المنهني ايضا في كتاب الخمس فولين الشيخ في عتب النصاب العادة انما هو في المختلف
 والتجريد والارشاد والواعد والقبض اعتبارا وحكي عن ابن دريس عدم احتجاجة عليه
 بالاجماع وردده فيه بان دعوى الاجماع في صورة الخلاف ظاهرا بطلان وردده في المختلف
 ايضا بالنوع قال كيف يدعى في موضع الخلاف من مثل ابن بويه الشيخ وابي الصالح وغيرهم
 قلت ومن الجواب انه دعوى الاجماع ونفي الخلاف ايضا ولم يذكر العلامة في التذكرة أصلا
 في غيرهما الوقت في الحكم لكنه لغير الاجماع طعنا كما صرح به ذكر في المنهني ايضا خلافا
 احتجنا في المراد به القرب واتجه هو انه الامام بظاهر الآية ونص جملته من الاحتجاج وقال
 في ذكره انما ان الشيخ ادعى الاجماع على ذلك هذا لا يقتضي الاحتجاج به القول عليه ولم
 يذكر في المختلف والتذكرة أصلا ولكن في الحكم الشهوري الثاني في علمنا مع انه نفسه حكى
 في الاول الخلاف فيه عن ابن الجيند وغيره وقال ايضا في المنهني كما بالصوتوا الشيخ في
 الخلاف اجازة صاحبنا في مضان خاصه ان يتقدم بينه عليه بيوم او ايام ثم ورد كلامه في
 سائر كتبه وضمف مستند الاول ولم يعبأ بنسبة الى صاحبنا الا في المنهني ولا في المختلف وغيره

وذكر في المنهاج أيضا خلاف المتضي مع الشيخين حكم الكذب على الله وعلى سوله وعلى الاممة
 وذكر في الشيخين من الاخبار ثم قال واحتجوا ايضا بالاجماع ثم ذكر احتجاج الامامية بالاصل الصحيح
 في الاخبار من جهة السند غير وفي الاجماع بانه ممنوع مع وجود الخلاف ثم اجاب عن الفتح بمنزلة
 الى احد من الاخبار وحكم بهنالك الشيخين لذلك ولا احتياط لا للاجماع ولم يذكر في المختلف
 والتدكير وغيرهما واختار فيها من هذا المتضي قد تمها وبعد ذلك في المنهاج ايضا ما ذهب
 المتضي العالي في عدم وجوب القضاء والكفارة بذلك للاصل ولم يتعرض للاجماع اصلا
 وتقدم ما يتعلق بذلك عندنا بذكر كلام ابن ذريس كلام الحق في المعبر ذكر في المنهاج
 في حكم وطى الغلام مع عدم الانزال انه يوجب الاطارة لانه يوجب الفصل في وجوبنا الصوم
 ايضا وقال بنصا في موضع اخر انه يوجب الكفارة واستند عليه بوجوه ثم قال وادعي
 الاجماع على ذلك وادعي المتضي اجماع الامامية على وجوب الفصل على الفاعل والمفعول فيجب
 القول بنسبنا الصوم ويلزم من اطارة مستعلا الكفارة ولا يخفى على المناظر في طريقتي في
 الاستدلال ولا يتعاقد بكثير من جوهان هذا لا يقتضي الاعتماد على الاجماع المنقول
 بنفسه قد ذكر في المختلف لاجماع الذي دعا الشيخ في الخلاف على وجوب القضاء والكفارة
 بذلك ولم يحتج به بل باجابه الفصل استدلال عليه كتاب الطهارة بوجوه منها الاجماع الذي
 الذي دعا هو نفسه ليحتج بالاجماع المنقول عليه اصلا ولم يذكر في استدلاله شيئا من الاجماع
 المنقولة في المسئلة واستدل بغيرها هنا وفي كتاب الطهارة وقد تقدم ما يتعلق بذلك
 وذكر في المنهاج في حكم الكفارة على الجماع في شهر رمضان جراحا قضائي وفي بعض الاحكام
 المذكورة في علمائنا ثم قال وهذه الرواية وان كانت ضعيفة السند الا ان صاحبنا قد
 الاجماع على خمولها مع ظهور العمل بها ونسب الفتوى الى الامامة عليه السلام واذا عرفت
 ذلك لم يعتد بالتأويلين اذ يعلم قول رباب المذهب بنقل اتباعهم عن استدلال في الاصل
 الى الصعق وقد تقدم نحو ذلك عن المحقق في المعبر بيننا عدم دلالة على حجة الاجماع المنقول
 بحج الواحد بل بما دل على عدمها ثم نقل عن الشيخ ان حكم النائمة كالكرهية ومنع ذلك و
 قال تامة اليه في الكرهية ومنع ذلك في الكفارة في الكفارة للاجماع وهو مقود
 في النائمة والطهارة مراد بذلك الاجماع المحصل المنقول وهذا يؤيد ما قلنا ولو
 يتعرض له في المختلف والتدكير اصلا بل اقتصر على الرواية ونقل في اول الخلاف في غير هذا

هذا لا يقتضي الاكراهية
 وعلى سوله وعلى الاممة

هذا لا يقتضي الاكراهية
 وعلى سوله وعلى الاممة

هذا لا يقتضي الاكراهية
 وعلى سوله وعلى الاممة

العاني هو ليه هذا ايضا ما ذكرنا عند غي في المنه في موضع اخر الحكم بوجوب كفارتين على
 الزوج الى الشيخ واكثر علمائنا وذكر الرواية وقال في سندها ضعف ونحن في هذا لا نتردد
 فيه فابيد ايضا ما بينا وورد في المنه ايضا اخبارا مختلفة في حكم الملامسة الاملاء و
 حكم في احدها عن الشيخ انه قال شاذنا در مخالفت لفتنا مسايقا كما هم ثم سنظهرهم
 الراوي من مضمونه وذكر ذلك في المختلف ايضا وهذا لا يقتضي حجة الاجماع المنقول
 عنه ولا سيما على ما هو المتعارف بين متأخر كما هو ظاهر وقد ادعى نفسه جاع كل من يحفظ
 عند العلم على كراهية التفتيل الذي له شهوة وفيه ما يند لما ذكرنا وذكر في الاعتكاف في حكمة
 المعتكف ما خرج من المسجد ضرورة اختلاف الاصحاب في ان الحرم عليه هو المنة والوقوف
 تحت الظلال والجلوس تحته واستنقب هو الاقصر في المنع على الجلوس تحت سقف او
 غيره لبعض الاخبار ثم استشكل في المنة تحت الظلال وحكي عن المرتضى انه منع منه استدلال
 عليه بالاجماع والاحتياط ولم يتعرض لقبوله ولا دونه ظاهرا بل كالماتاني في دفعه في المختلف
 الا انه اقص على تحريم الجلوس تحت السقف وحكمه عن العاني المقيّد والشيخ في المبسوط والجلوس
 والحل في لم يتعرض للاجماع اصلا وذكر في النذرة وقال ان المرتضى حجة به على الحالفين في الحج
 هو به وقد اخار فيها وفي القواعد والآراء والتبصرة حرمة المنة ايضا ولم يبين مستند
 واقتصر في التحريم على نسبة الحكم الى الشيخ والمختلف مناخر عن سائر كتبنا واكثرها فالرجوع
 اليه لمعرفة فتواه او في ربما كان منشأ موافقة للشيخ والمرضى ببعض من اخر عنه ما كان
 اذ ليس هو لقياس على الحرم بناء على حرمة المنة عليه سائر تحت الظلال وحسن الظن بالاصحاب
 في مثل هذا الحكم التوقيفي الذي لا ينبغي ان يصدر عنهم لاعترض ولا ينافي فضا القائل
 على الجلوس كما بن هرون ان ادعى الاجماع عليه الله يعلم وذكر في المنه ايضا في كتاب الحج
 اختلاف الاصحاب في اشراط الرجوع الى كراهية اخار هوفيه في سائر كتبنا لعدم وحكي فيه
 على الشيخ انه حجة على الاشراط بالاجماع ورده بالنع في صورة الخلاف ذكره ذلك في المتن
 مع انه نقل الاشراط عن الشيخين والحل في القاض الطوبى وظاهر الصدوق ورد قول بن
 ادريس بن هذا لم يدع هذا لينا احد من اصحابنا سوا الشيخ في التمهيد والجل ورجع عنه الخلاف
 قال هذا يدل على عدم تطلعه لا قول الفقه ما قال الشيخ انه في الخلاف ايضا نقل الاجماع
 عليه هو اعرف منه المرتضى فله عن كثير من اصحابنا قلت هو لا غير الشيخ وابتاعه فقد مر

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان حكم المنة

في بيان حكم المنة
 في بيان حكم المنة

في بيان حكم المنة
 في بيان حكم المنة

وجوابه انه ممنوع خصوصاً مع وجود الخلاف على ان شيئا من ادعي اجماع الطائفة على جواز
 التقديم فكيف يصح له دعوى اجماع على خلافه والشيخ اعرف بموضع الخلاف والوفاق و
 انخار في المختلف من هذه الشيخ وقال انه المشهور بين الاصحاب اجماع عليه بالاصل والاختصاص
 بالاجماع مع انه حكاه الشيخ وابن هرة وغيرهما واجاب عن احتجاج ابن ذرير بالمتعرج لانه
 الاجماع قال كيف يدعى لك والخلاف ظاهر والشيخ قد استدل بالاجماع على ثبوتية فقد
 عن المحقق ايضا منع ذلك وقال في التبيين ايضا وكما نانا ان من ينقد من ان في الاتفاق
 فانه يواحد صاحب يوم ما قبله وفيه ويشعر ويحبب هو ما يجذب المحرم فاذا كان يوم
 وافقهم على محروا واذ جاز على ما يحرم منه ثم ذكر احتجاج الشيخ عليه بالاجماع والاصل والاختصاص و
 اقصر على ذلك وذكر في موضع اخر منه جملة من الاخبار وقال القاروايات كثيرة فالاولى التي
 عليه لم يستند الى الاجماع وذكر في التذكرة قول الشيخ وبعض الاخبار والادلة عليه خلاف ابن
 ادریس له منع واقصر على ذلك وحكي في المختلف قول الشيخ من تعرض لاجماع ايضا ونقل عن ابن
 ادریس انه منع من ذلك وادعى ان مسنده اخبارا لا احاد لا يلتفت اليها وانه لا دليل عليه من كتاب
 ولا مسند قطعية ولا اجماع واما بورد الشيخ في النهاية ليراد الاعتماد على موطنه في كثير من
 المواضع ولم يورد ما احتجوا في كتبهم وخطاه العلامة في بعض ما ذكره قال بالشيخ اورد في غيرهما
 وقال الصدوق والفاضل ثم ذكر جملة من الاخبار والادلة عليه قال هذه الاخبار منطوقة
 صحيحة المستند عليها اكثر العلماء فكيف يجعل ذلك شاذ من غير دليل هل هذا الاجماع منه
 الا دللنا ومدارك احكام الشرع ولم يخطئه في مكانه للاجماع وذكر في المنهاج ايضا في قول الرضا
 ايام التثنية قولين للشيخ في ثبوت مبدء من طلوع الشمس والزوال انخار هو الاول وغر الى
 الاكثر وذكر احتجاج الشيخ في الخلاف على الثاني بالاجماع وزد به انه لا يتحقق في صورة الخلاف
 وقال نعم للاجماع دل على جواز الرمي بعد الزوال لاعلى المنع قبله وهو المذهب هنا ودد في
 المختلف بان الاجماع قد دل على خلاف قوله وقال ايضا ان قوله في الخلاف شاذ لم يعمل به احد
 من علمائنا حتى الى الشيخ وافق خطابه فيكون ذلك اجماعا لان الخلاف ان وقع منه قبل الوفاق قد
 حصل الاجماع وان وقع بعده لم يفتد به الا غلبا بخلاف من يخالف للاجماع وحكي فيه عن
 ظاهر الصدوقين على عدم جواز الرمي بعد الزوال وهذا الثاني كالا في المنهاج اخصر الكثرة
 على ذكر قول الاثر والقول الاخر للشيخ من دون ذكر جملة الاخبار غير وانها الاول وقد

حكمه انما كان في الجليل
 من الارواح

حكمه انما كان في الجليل
 من الارواح

بقول الشيخ صاحب الجوامع الغنية مدعيتين عليه جماع الطائفة وادعى الاول مضابها للشيخ
 وغيره لا يحوط لانه خلاف افعال الرقي بعد الزوال بخلاف ما قبله وحكي بعضهم هذا القول عن صاحبنا
 الاصباح ايضا فلنظر ما في كلامهم من اختلاف في نقل الاجماع والخلاف وذكر في النهاية
 قول الشيخ في جواز الحجة للخطر وخينا والمنع كما هو خيرة المفيد وابن ذريس الجواز كما هو خيرة
 الصدوق وحكي عنه ايضا انه قال في الخلاف بالكرهه واخرج على الخطر بالاصل والخطر وعلى
 الكراهية باجماع الفرقة وقصده العلامة على ذلك وهذا لا يقتضي التعويل على الاجماع سواء كان
 على الكراهية بالحق الاخص والاعتم كما هو الظاهر لم يذكر في المختلف التذكرة واخبار في
 الاول الاول وغراه الى الاكثر كما المفيد والشيخ في حديثه المرفوع في الدليل الحجة والفاضة
 الحجة وظاهر الصدوق والاسكا في نقل الكراهية عن احمد بن محمد بن الشيخ وعن الطوسي ونقل
 الاقوال في التذكرة على نحو ما في النهاية من دليل الجواز على صورة الاحتياج جمعاً بين الاول
 وتختلف مذهبه في سائر كتبه يشعر كالم الغنية بدعوى الاجماع على المنع وحكي في النهاية ايضا
 عن الشيخ دعوى الاجماع على عدم وجوب الجرح في مثل السبع مع الارادة وفي نقل السبع
 والسبع مطلقا وكذا الحجة والعقرب العرب الحداة والكلاب الذئب طم وعلى وجوبه في
 الوحش لما كونه مستندل هو بهذا الاجماع بل غيره ولم يذكر في المختلف التذكرة جملة من
 هذه الاجاماعات ولم يستدل بشئ منها وادعى هو نفسه في النهاية التذكرة الاجماع في جملة
 ما ذكره ذكر في موضعين من انتهى ايضا اختلاف في اصحابه موقوفهم الطبيب على الحرمة و
 اختصاصه ببعض جناسه اخار هو الاول فيه في سائر كتبه غراه فيه الى حديث الشيخ في
 المشهور والاكثر وحكي في موضع احتياج الشيخ على الثاني بالاخبار وفي اخرجنا على علم
 وجوب الكهانة فيما عدا ستة منها بالاجماع وادبانا لم تحقق ولم يذكر في المختلف التذكرة وحكي
 في الاول قول الشيخ نفسه حكي القول الاول عن الصدوق والعماد المفيد المرفوع في الجرح
 والدليل الحجة وظاهر الاسكا في جعله في الثاني هو المشهور ذكر في النهاية ايضا الاحتياج
 الشيخ بالاجماع على انه اذا جرح الصيد فله اخره كالمثمن الفداء وعلى انه اذا جرح مضنا
 غير متبع بعد الجرح والتفسيه ثم غاب عن العين لهذا الجرح كما لا وفصه على ذلك وهذا لا يقتضي
 التعويل على الاجماع كما هو ظاهر لم يذكر في التذكرة ووافقه في الثاني المخبر في الاول ذكر في
 النهاية ايضا في حكم من جامع قبل اكمال طواف التمشا حكم الشيخ بالتفصيل بين تجاوز الوضوء

فمنع في الاجماع
 حكمه في الاجماع
 ضرورة في الاجماع
 حكمه في الاجماع
 فمحمدا في الاجماع
 حكمه في الاجماع
 فمحمدا في الاجماع
 حكمه في الاجماع
 فمحمدا في الاجماع
 حكمه في الاجماع

عدمه واخاروه وفيه في جملة من كذب الفصيل بن الحسن اشواط وما دونها للصحيح احار عنها
 من هذا الصحيح ثم قال في ما ازل دريس فانه غير مجازة النصف في حق الطوائف البقاء عليه لا
 سقوط الكهانة قال قال الاجماع حاصل على ان من جامع قبل طواف النساء فان الكهانة يجب
 عليه وهو متحقق فيها اذ طاف دون التسعة اشواط قال ولا تعويل على هذا الكلام مع ورود
 الحديث الصحيح موافقاً لعمل الاصطحاب عليه ذكر في المختلف ما جعله يعذب به من كره في الحديث
 اصلاً وقال في الخبر ان ابن دريس خطأ هنا وذكر في المنهاج ايضا فقال من الشيخ ان من جدد
 في فساد الحج فلم يجد عليه بقره ولا منيع شبيهه ولا اقيمة البدن واهم ومنها طعاما ينفذ
 به ولا صام عن كل مذبو وما وحكي عنه انه قال وفي خطابنا من قال هو خير مني انما استدل على
 قوله بالاجماع الفرقه واخبارهم ثم ذكر العلامة خلافا للعدد وفي حيث جعل المراتب ثلثا وثلاثا
 صوم ثمانية عشر وما ثم استدل هو على الترتيب بغير الاجماع من اوجوه الاغنياء وصنع
 نحو ذلك في المذكور وهذا لا يقتضيه انما عليه كما هو ظاهر وقد رفع الكلام في المسئلة في
 مواضع لا يسعها المقام وذكر ايضا في شرائط النيابة في الحج تفصيل الشيخين في حكم التحالف بين
 حنبلين لا بغيره واورد رواية في ذلك ثم قال اما ابن دريس فانه منع من النيابة التحالف
 مطلقا ودعى عليه لاجماع واورد الرواية في ذلك بالشد وذهب قال هو ونحن لا نحقق لاجماع
 هنا ولم نطعم في المنع باكثر من هذه الرواية فان كانت شاذة فلا مستنداء والمستثنى منه
 ممنوعان ويستثنى الجواز عملاً بالاصح ان كانت معمولاً بها فكيف سلم احد الحكمين لذي الشك
 الرواية عليه ما دون الاخر وهل هذا الا الحكم عضل انتهى قدّم عن المحقق نحو ذلك ولم يذكر هذا
 الاجماع في المختلف المذكور وانما حكى عنه في الاول الحكم بشد وهذا الرواية واضطربت فتوا
 في كتبه وبما قوى منع النيابة عن الناصب مطلقا والجواز عن غيره كذلك وفصل في
 جملة منها كالشيخين ذكر في المنهاج ايضا اختلاف اصحاب في انه يجب الاستيجار للحج الا فلم
 عن البلد مع الامكان والميقات واخاروه الثاني حكى عن ابن دريس انه اخار الاول و
 اخرج بتواتر اخبارنا عليه خطأ باننا لم نقف على رواية لاصحابنا في ذلك فضلا عن الروايات
 المتواترة سوى صحيحين ذكرهما وحكم بضعف دلالتها وقال في المختلف ان دعوا باطلتها قالوا
 نقف في ذلك على خبر واحد فكيف على تواتر وقد تع في ذلك المحقق في المشبه حيث قد على
 ابن دريس بان دعوى تواتر الاخبار غلط فاننا لم نقف بذلك على خبر شاذ فكيف دعوا التواتر

كذا في الخبرين
 كذا في الخبرين
 كذا في الخبرين

كذا في الخبرين
 كذا في الخبرين
 كذا في الخبرين

كذا في الخبرين
 كذا في الخبرين
 كذا في الخبرين

ولم يثبت له لعل من يدرك في التذكرة وغيرها ولم يذكر اضلا واخارا فيها ما في المنهى ايضا للا
والعومات ولا يخفى ان دعوى التواتر والقبول من دعوى الاجماع كما اشبهنا اليه سابقا وهو
الاولى بعدم الثبوت يقتضي ذلك الاخرى مثله ايضا وهو ظاهر وقد حكى ابن مفر في الاجماع على ما
اختاره العالم ولم يتعرض له مع انه من دعوى الحجج في المقام على تقدير حجته وقال في المنهى ايضا
في كتاب المجازة واما بول ما يוכלل جملة فانه ظاهر فيجوز بيعه قال السيد المرتضى ادعى عليه الاجماع
قال الشيخ في النهاية بالبيع من الاول كلها الا بول الاول خاصة للاستسقاء هذا لا يقتضي التواتر
بالمجاز فضلا عن المتعويل فيه على نقل الاجماع في موضع الخلاف وقد ذكرنا القولين بالترجيح في
التحيز ايضا من دون تعرض للاجماع واستقرب في القواعد قول الشيخ وعمل المنع بالاستصحاب
وهو لا يعارض الاجماع على تقدير حجته وذكر في المختلف اختلاف الاصحاب بذلك لم يذكر في
المرتضى الاجماع اما حكى قوله عن ابن دريس عن احد قولي الشيخ في جملة الحكم المنع عن الفيد
الذي يليه ايضا واستقرب هو الجواز للاصل والعومات لا للاجماع وهذا كله يشهد بما قلنا و
ذكر في المنهى ايضا قول الشيخ بجواز اكل المارة من الثمرة وحكى عن ابن دريس انه حكم بذلك
ايضا وقال ان الاخبار فيه متواترة والاجماع منعدهم عليهم اليقين بخبر شاذ وخلافين
يعرفان منه ونسبه لان الحق مع غيره ثم ذكره وجعله من الاخبار وتردد في الحكم مع عدم العلم بذكر
المالك واخارا بالمنع مع العلم بما وفي الزرع مطلقا وهذا ايضا كما سبوا ولا يسمع كون انافل
مثل ابن دريس في موضع قد عرفت بوجوه الخلاف فيه لم يتعرض لدعوى الشيخ في الزرع في الاجماع
على الجواز ايضا مع انه اولي الاعتماد وذكر في مناجر الخلاف اجماع ابن دريس خاصة وفيه نقل
كلامه استقرب هو المنع ولم يذكر قليلا من سبقوا في الجواز بالاجماع اجاب عنها ولم يذكر
الاجماع اضلا وهذا يدل على كونه عنده بمكان من الاعتقاف بحيث لا يحتاج الى الجواز ذكر في
كتاب الاطعمة منه اجماع الشيخ خاصة في من نقل كلامه تركه عند ذكره اجابته ثم تكلم في الا
وتوقف في الحكم مع انه لم يذكر قوله بالمنع فكان ينبغي للاعتماد على الاجماع مع التواتر المنقول
والاخبار العديدة وعدم وجدان مخالف كما يظهر من كلامه قد اخذ في الارشاد بالمنع وما
في مناجر القواعد قيل جازا لا كل دون لاخذ بالمنع الحوط وقال في كتاب الاطعمة وذكرنا باخ
ما يمر به الانسان من الشجر والزرع والتخل اذ لم يقصد ولا يفسد ولا يأخذ منه شيئا
في مناجر الخبر كلام الشيخ في جواز اكل ثمره والتخل ثم قال في الزرع والفواكه اشكال في

هذا هو الذي لا يخفى

هذا هو الذي لا يخفى

في كتاب الاطعمة وهل يجوز تأخير الانسان من غير الخلق الزرع والشجر فيه روايتان فكلامه
مضطرب هنا ومنشاء الاخبار والاجماع وقد تقدم ايراد كلام صاحب الترمذي ما يتعلق
بالمقام فهذا معظم ما حضر في من الاجامات المنقولة المذكورة في المتن كلامه فيها يدل
تصريحاً او تلويحاً على عدم جحيتها وقد ترك مخالف منها مع عدم وجود دليل اقوى منها على
فرض جحيتها ما هو اكثر من ان يحصى مع انه قد استدرك كثير على غثاوه وغيره بما اوجهه من
الاقضية والاستحسانات والاحكام الضعيفة جداً وبما كانت كبريات من الاجامات
المنقولة في كتابه التي هي عند المعاصرين من اقوى الحجج اعتماداً واكثرها اعتماداً
ان يبلغ امرها الى هذا الحد ولم يبق ما حضر في من الاجامات المذكورة في كتابه الا ما في
ظاهره وباني الكلام فيه وفي كلامه في بعضها ما ذكره في المختلف في كثير من المسائل غيرها
قد علم من يتبعه بما في غيره في كثير منها ايضا ففي كتاب الاطعمة في حكم البئر نقل عن ابن ابي
الانقال بائنه يزوج لبول النساء ربعون ولو لم يظنوا كما تراهم صغاراً رضائعاً وفتائم واستدرك
عليه بان الاجناس المتواترة عن الارث يظنهم للشلم وددية ان يزوج لبول الانسان ربعون
هو يطلق على الذكر والانثى وورد عليه باني ما ادى الى الاخبار المتواترة الى ادعائها في
ذلك من نقلها فان كتب عليها شاخالين من لك ولم يبلغنا خبري كما جعلنا ذكره يدل على
دعواه فهي اذنا فطنة الكليد وذكر في المتن في احتجاجه من وذكروا التواتر وقال من معتقدا
كأها غاسدة وتبع في ذلك المحقق في المتبرجيات وورد عليه باننا لنبري جداً لا يعبر عنه
على بول الانسان ولا يرباه وهم منه قلت قد ادعى ابن تيمية الاجماع على جوب نزع الان
لبول الانسان البالغ فلم يبلغنا الى دعوى التواتر ولا الاجماع وقد تقدم ان ذلك لا يوجب
رد الاخرى ايضا ونقل في المتن ايضا عن الشيخ انه قال ان فلاناً جوازاً ويعبر لوالا الاخص
فيه اقولم عليه للشلم يزوج منها اربعون ولو ان صلات منجزة كان سائماً غير العوط
نزع الجميع وورد عليه بائنه لم يصل اليها ذلك واما بلغنا حديثه بشكره وفيه لو ادعاه المطر
الذي حال الطلحانات وفيه يزوج منها ثلثون ولو ان كانت منجزة ثم تكلم في سنة مع
ان الاعتماد على النقل في مثل ذلك الى من لا يعتمد على الاجماع المنقول ونظائر ذلك
كثيرة في كلامهم لانطيل الكلام بذلك فما ذكره في المختلف ايضا غلام ابن ابي ذرير ما عبر
في وجوب نزع سبع دلاء لنزول الجحش البئر ان يكون بطريق الايمان قال فاما ان ينزل

انزال النجاسة الى النجاسة

حكم ما في الشك في النجاسة
بما في ذلك

في نجاسة النجاسة في النجاسة
انما في النجاسة في النجاسة

ما في النجاسة في النجاسة

في نجاسة النجاسة في النجاسة

فيها ولم يطرر منه ما لها فلا ينجس ما لها ودعي على ذلك الاجماع ثم افكر العلامة عليه ذلك تبعاً
للحق كما سبق في في التذكرة الى اكثر علمائنا انه يحسن بالاعتسال وذكره ايضا اختلا
الاصحاب في انزال النجاسة بالانصاف فعلى المنع الى اكثر والى المشهور والجواز الى المتصوف مثل
عند الاحتجاج على ذلك بالاجماع ورد به بانه لو قيل انه على خلاف عوايه ممكن ان يرد به اجماع
به اجماع اكثر الفقهاء فلم يوافق على ما ذهب اليه من صلاتنا خلافة قلت كانه لم يقف على كتاب
مسائل الخلاف للمفيد فقد نقل عنه المحقق في الاعتبار المضرب ان لقول الجواز ايضا مع دعائنا
انه مروي عن الامم عليه السلام في المضربات وتقدم عن المحقق فيها ما يتعلق بذلك وذكر في
الخلاف ايضا اختلاف الاصحاب في جواز الاقضاء في الاستنجاء على ما دون ثلثة اجزاء مع
النقاء واختار هو الجواز وحكى عن ابن ذرير المنع مستدلاً بان صحتنا بخير امين لما ثلثة
اجزاء فلا يجزى الاقل واجاب عنه بانه يتبع على الغالب بل قل لا لا لما تحصل بالثلثة انما
فرض حصولها بالانقضاء فيمنع الوجوب قولنا الاحتجاج فينبغي على دعوى الاجماع والقطع من قار
الاصحاب فينبغي لاحكامه عليه على تقدير حجتيه وقد وافق ابن ذرير في جملة من كتب ذلك
بل لغيره ورجع عندي في الخلاف وظاهر ابن زهره دعوى الاجماع على استحباب كمال العدد عند
وجوبه فكان قليلين يتجهم به فانه هنا اقوى ما يستدل به وكان ينبغي ان لا يقال في مشا
كتبه على تقدير حجتيه وذكر في الخلاف ايضا اختلاف الاصحاب في وجوب البغسل الاطلى في
الوضوء واختار هو الوجوب فنقل عن المتصوف الاستحباب قال انه يخرج على الجهة وريح جواز
الابتداء من طرف الاصابع بوجوه احدها الاجماع واجاب عنه بانه لا يدل على طولية
هو استحباب الابتداء من الطرف بل يدل على استحباب الشك بينه وبين الوجوب فقلت الظاهر
دعواه الاجماع ايضا على ذلك رداعلى منكره بالكلية وهذا لا يمكن منعه فذكر بعضهم عن
التبيين وغيره دعوى الاجماع على الوجوب فذكر ابن هرة ايضا فكان ينبغي ذكره
في الخلاف ايضا خلاف الشيخ وابن ذرير فيمن يوضئ وضئ على الظاهر ثم يوضئ بالاحد وصل
العصر ثم ذكر انه اخل بعضه من حدك الطهارة في فقال الشيخ باغادتهما معاً محجاً بانه لا ينجس
الصلوة بالجماع مثلاً لا يبينه رفع الحدث واستنباضة الصلوة بالطهارة ولم تحصل الوضوء
الثاني فلا تستباح به الصلوة قال العلامة وهو لا يوجد عندك لما قد مناه من صفات النجاسة
النجاسة في الوضوء واختار ما قلناه فخرج في صفات النجاسة ثم ذكر هذا الفرع الذي لا ينبغي عليه

فاعتاده على ما ذكره سابقا على الإجماع المنقول ولذا لم يستدل به هنا ولا فيما سبق حتى الخلاف
 في المسألة كما هو معروف قد ترددت في المنهاج من جهة أخرى وهو كون لشك بعد الانصراف فلا
 يلتفت إليه وقوى لك قلت فلا يبيح إعادة شيء من الصلواتين ويلزمه التردد أيضا من جهة أخرى
 هو أنه ذكر بعد شرط نية الرغ أو الاستباحة منية الوجوه والتدابير لوجود الطهارة ندبا
 فبئس إن كان محدثا أو قوضا احتياطا لشك في التحميد ثم علم وقوعه وغفل عنه في الغسلة
 الأولى وغسلها في الثانية ففي الأجزاء وجهان ولم يرجح شيئا فيلزمه التردد في عادة الغسل
 أيضا وكذلك في وجوب نية الرغ أو الاستباحة مطلقا مع وجود الإجماع المنقول المقضي بكون
 بلا تعاضد تردد في ذلك في الخبرين والارشاد وغيرهما أيضا واستشكل في الأول فيما إذا جدد
 الوضوء بأمرين كونه محدثا وكذلك في الخبرين من جهة ما ذكرنا من جهة كون لشك بعد الانصراف
 وقال في الثاني لو جددت بأمر ذكر بعد الصلوة إخلال عضو من أحد فها جهل تعيينه إعادة
 الطهارة إلا مع ندب بينه الطهارة فيكون حكمه بالعادة لا شرطية الوجه لا نية الرغ أو الاستباحة
 وهذا كله شهد بما قلنا مع وضوحه قال في المختلف أيضا المشهور أن غسل الأضراس مستحب
 أخا والشيخان حتى أن المفيد قال في غسل الأضراس للنجاسة أيضا بالاختلاف وكذا غسل الخرم العفر
 ثم ذكر اختلاف الأصحاب في ذلك ونسبته للمنفق إلى كراهة تشبيهه عليه السلام لعقود وجوب
 ثم أخا وهو الأول وسندل عليه بالأصل والخبر مع أن الشيخ فضل عدم الاختلاف في المفيد
 وادعى الإجماع عليه أيضا كابن هزم فلم يتجرب بذلك في المختلف ولا في غيره مع أنه هنا أقوى الأدل
 على تقدير جحجه ذكر في المختلف أيضا أقوال الأئمة في حكم وضوء الميت وجوب الاستحباب
 وفيه ما أخا وهو في جملة من كتبه الثاني للاخبار مع أنه حكى عن الشيخ في المبسوط أنه
 وقد روى أنه يوضأ الميت قبل غسله فمن عمل به كان جائزا فغيره على الطائفة على ترك العمل بذلك
 لأن غسل الميت كغسل الجنابة ولا وضوء في غسل الجنابة وحكى عن ابن دبريل أنه قال قد روى
 أنه يوضأ وضوء الصلوة وهو شاذ والصحيح خلافه وقال قال إذا كان الشيخ قال في المبسوط أن
 عمل الطائفة على ترك العمل بذلك لم يجز العمل بالترديد لأن العمل بما يكون مخالفا للطائفة وحكم
 كلام المبسوط في المنهاج أيضا ولم يعتد به قال الشيخ في الخلاف غسل الميت كغسل الجنابة
 ليس فيه وضوء وفي أصحابنا من قال يستحب فيه الوضوء قبل ثم قال ليلنا عمل الفرقة على ما قلنا
 قال ومقال من أصحابنا بالوضوء فيه عول على أخباره وفي هذا الباب يقتضي بلوغه

الشيخان في المبسوط
 في غسل الأضراس
 في غسل الخرم العفر
 في غسل الأضراس
 في غسل الخرم العفر

عنه هذا الإجماع واللام يستدل به لم يترك الأخبار بسبب مع انه قال في المبسوط من عمل بها كان
 جائزاً وقال في النهاية من عمل بها كان حوط وعزى بن هزم الاستحباب الى اكثر اصحابنا فليظفر
 ما في كلامهم من الاختلاف في نقل الإجماع والخلاف واما كلام ابن دريس فلا يقتضي الاحتجاج
 بالإجماع المنقول فانه حكم اولاً بشدة ذلك الرواية ثم قال والشيخ يراه اخطا طافى لها ينه وبسوط
 ثم ذكر كلامه في المبسوط وقال اذا كان عمل الطائفة الى اخره فغرضه الايراد عليه بما اعترف به لا
 الاحتجاج بكلامه ذكر في الخلاف ايضا ان المشهور وجوب تغيب اليتيم تلك مرات ثم نقل قول
 الدليل بان الواجب فيه واحدة بالفرخ البناء مستحب اخذ الاول فيه في سائر كتبه واحتج
 عليه بظاهر الامر في الاخبار ثم قال ولا يبالغ في التطهير ولا لاكثر قائل به ولا لاخطا
 يقتضيه الى ان قال استدل الشيخ عليه في الخلاف بالإجماع وهذا لا يقتضي التعويل في على
 الإجماع المنقول لانه يذكر في سائر كتبه وقال في المذكور بعد نقل دليل الدليل الى الاول
 دليله من الاخبار اشهر واحوط فمعين العمل به ثم لو فرض انه ذكر استدلال الشيخ للاستدلال يكون
 كسائر ما ذكره غير الاخبار ومن المعلوم ان ما عداها يصلح مؤيد لها لا دليلاً وقال في الخلاف
 ايضا المشهور انه يكره ان يجعل على يمين اليتيم حديثاً ذكره الشيخ ان اكثر علماءنا قالوا في الشيخ
 التمهيد يرب سمعنا ذلك من ذكره من الشيوع واستدل عليه في الخلاف بالإجماع الفقه وقال
 ابن الجنيدا اذا حل به الموت غمض ليه عينيه الى ان قال ووضع على بطنه شيئاً يمنع من بول
 ولم اقف لعلمنا على قول يوافق ذلك ولاصل برأيه الذي من اجاب وندبنا في هذا
 يقتضي عدم الاعتماد على الإجماع المنقول لمقتضى جعل الشيخين الاكثر والسمع المذكور
 الشيوع في مثل هذا الحكم التذلل في مخالفته هو العامة كما صرح به في السهامي المذكور فكيف
 حال غيره وقد تبع في ذلك الحق في القبر اخذوا للكره في جملة من كتب لا الإجماع بل غيره
 الاحتجائات الضعيفة كما صرح به في السهامي غيره وذكر في الخلاف ايضا ان الشيخ قال في الخلاف
 لا يترك على نفا اليتيم من الكافور واستدل عليه بالإجماع ثم حكى خلافاً عن العامة و
 المفيد حيث جعل كسائر مواضع السجود في التحيط واخبار هو الاول لم يسأل يونس لضمه
 المشتملة على انه لا يجعل في منخره ولا في بصره ومسامة الوجه فطناً ولا كافوراً واحتج
 للقول الاخر باطلاقه على تحيط اثار السجود وجعله على المساجد السبعة ولا يخفى ان
 الإجماع اقوى اظهره لانه على تقدير حجيته ونقل من ذهب العامة عن الحل في الفاضل ضياء

ما في قول الاجماع

ويجب تغيب اليتيم

كره جعل حديثاً على يمين اليتيم

نحوها

حكم الاحتجاج بالإجماع

واخاره العالم في المنهى وبما يظهر من نفي الخلاف فيه بل دعوى اتفاق علمائنا على جوب
 ولم يتعرض له في جملة من كتبنا نفيانا ولا اثباتنا وهذا كله يشهد بعدم النقول على الاجماع
 المنقول وذكر في الخلاف قول الاربع للاختلاف استحباب نزع القيص قبل الفصل
 عورثه بغيره او تعسيلة في قبيل من نظيفه والختيار بين الامرين مع تحريم في الثاني الى حد
 صورته واخياره ان لم يكن والا فالاول نقل ان الاول هو المشهور والثاني مخار العلماني
 مدعيه اتواتر الاخبار عليه في صفة تفصيل النبي صلى الله عليه وآله والثالث مخار الشيخ عبد
 اجماع الفرق وعلمهم عليه الرابع مخار الصدوق ثم ذكر خبر صحيحا يدل على الثاني وقصر
 على ذلك ولم يستند الى دعوى التواتر ولا دعوى الاجماع ولم يذكر شيئا منها في المنهى
 اخاره في القواعد والاختيار ما هو المشهور واقصر في التذكرة على نقل كلام الشيخ دعواه
 الاجماع واجتج عليه برواية يونس ذكر في الخلاف ايضا قول الشيخ باستحباب حشو القطر في
 دبر الميت وذكر في ضمن كلامه استدلاله عليه باجماع الفرق وعلمهم ثم نقل خلافه في التذكرة
 المحلى في ذلك واخاره هو الاول واجتج عليه بغير الاجماع وقال في المنهى لا نعلم خلافا في تخريج
 ذلك ثم صرح باختصاص ذلك بما اذا خيف خروج شيء منه وصرح في التذكرة بما يقتضي تقو
 قول له يلزم الامع الخوف من ذلك ولم يتعرض فيها للاجماع وذكر في الخلاف ايضا قول الشيخ
 بكراهة تجديل الكفان بالعود واستدلاله باجماع الفرق وعلمهم خلافا للصدوق في ذلك
 اخاره هو الاول لغير الاجماع وغراه في التذكرة الى علمائنا اجمع والمنهى الى كراهة تم اجماع فيه
 تفصيل الجمع بين الاخبار ولم يذكر فيها ما للاجماع المنقول ذكر في الخلاف ايضا ان له نوعا
 صحه اليهم قبل تعيين الوقت وان حصل لياس من الماء في حره ثم حكاها عن الشيخ والمنطق
 المحلى والذي يلزم الفاضل والمحلى ظاهره ان نقل عن الصدوق جواز في قول الوقت على
 سكا في جواره فيدمع العلم والظن بعدم التمكن من الماء في حره ومنعه بذكره واخاره هو في
 التذكرة والقواعد ذلك وبما اعتد لهم بعدم التمكن ثم نقل فيه احتجاج المنطق الشيخ على
 الاول بالاجماع والعومات اجاب عنه بالمنع من وقوع الاجماع على صورة النزاع وهي اذا
 بانقضاء الماء قال وكذا القول في العومات مع انه قد نقل الاجماع الفاضل في شرح الجمل والبرهان
 ايضا وهو الظاهر من بل ذكر في كلامهم مطلقا وبناول محل النزاع واعترف مؤبادة المشهور
 بنقل التفصيل الامن لا شك في الذي لا يعتدون كثيرا بخلافه ووافاه واما دعوى الاجماع

هذا هو المشهور
 في التذكرة

هذا هو المشهور
 في التذكرة

هذا هو المشهور
 في التذكرة

هذا هو المشهور
 في التذكرة

على خلافه كما بنى دليس فيما نحن فيه وكفى في الحكم بطهارة الذي حيث ادعى الاجماع عليها وقال خلافه بن
 الجعيد غير معتد به فان الشيخ قال ان صاحبنا تركوا خلافا لانه كان يقول القياس مع انه وردت اخبار
 بخاسته بخلاف تفصيله هنا في بياننا على ضرب من القياس الاستحسان الذي ترى له اعلامهم بان
 فصا عليه بخصوصه فلو كانت الاجماع عندك بمنزلة الاخبار صحيحة رواها هؤلاء الاساطين عن
 الامم عليهم السلام بلا واسطة لما ساع لان يرد عليهم مثل ما ذكرنا وقضى ما كان له هو وقضا بالعلم
 الخاص ان وجد وكان قوياً منها او مثلها وهو مفقود في المقام كما يعرب عنه عدم ذكره مع
 شدة الحاجة اليه في مقام الحاجة حكى في المنتهى قول الاكثر من ابيد صاحب الواسطة ايضا و
 اخباره في التحريم وظاهره لا رشاد قول المصدق ولم يذكر الاجماع في الخلاف لم يقتد
 بها اصلا وقال في المختلف ايضا الشهور ان بول الرضيع قبل ان ياكل الطعام نجس لكن يكره صب
 الماء عليه من غير ضرر حتى ان الرضعى ادعى جماع العلماء على نجاسته ثم نقل خلاف الاسكا في
 ذلك واخاره هو الاول واخرج عليه بغير الاجماع وهذا لا يقتضي نقول جاب مع اننا نعلم عليه
 في سائر المواضع مما فيه خلاف فشهروا وقد صرح هو هنا في لذكرا بان بول كل ذي فطر سائل
 غير ما كحل اللحم نجس باجماع العلماء كانه وبان بول الصبي الذي لم يقتد بالاطعام نجس بان
 العلماء ثم ذكر خلاف الحق في قول البهائم والسماع وادوى بول الصبي والاول بان خر في نجاسة
 وصرح في المنتهى بان نجاسته بول الادوى قول علمائنا وسائر علمنا الاسلام وذكر في بول
 ما لا يؤكل لحمه مما له نفس سائله يقول مطلق وذكر فيه خلافا للحق في بول البهائم قال ايضا
 لا خلاف بين اهل العلم في نجاسته بول الصبي الصبيته الا في ادوى بول الصبي لم يذكر خلاف
 الاسكا في صلا وقد ذكر الاصحاب في سائر كتبهم ما يقرب مما ذكرنا ليقاس على حق فيه من المواضع
 وقال في المختلف ايضا الحق القطب الراوندك وابن حزم بالدهما الثلثة في عدم الغشوق ليلها
 دم نجس العين كالكلب منع بن دليس ادعى خلافه جماع الامامية ثم اخاره في جملة
 من كنبه الاول وبين جهة قال وابن دليس لم يتفطن لذلك فشنع على قطب الدين بغير الحق
 ذكر ايضا في كتب الصلوة اختلاف الاصحاب في الاوقات لصيغتها فيها التوافر حكى عن بعض
 ان قال في الانصاف وما انفردت به الامامية كراهية صلوة الصبح وان لتقل بالصلوة بعد
 طلوع الشمس الى وقت زوالها محرم الا في يوم الجمعة خاصة قال في الناصريات عندنا ان يجوز
 ان يصلى في الاوقات المنتهى عن الصلوة فيها كل صلوة لها سبب متقدم وانما لا يجوز ان

كلها في المتن

بخلاف في المتن

هذا لا يقتضي نقول

الصلوة

كلها في المتن

كلها في المتن

حكم التلخيص في التلخيص

حكم التلخيص في التلخيص
المعنى من التلخيص

حكم التلخيص في التلخيص
المعنى من التلخيص

يبدأ بها بالنوافل ثم رد عليه بان قوله بالتخير ضعيف لمخالفة الاجماع وان قصدنا الضحي
فموجودا عندنا بابتداء قلنا قد ادعى المتخصي الاجماع صراحة ما ذكره في الانتصاف فلم
يعبأ العلامة بذكره سائر كتبه ما يقتضيه ايضا ذلك وربما ادعى الاجماع ايضا على خلافه
وقال في المختلف ايضا قال الشيخ في المبسوط يلزم اهل العرف التيسر قليلا وفي الخلاف والجل
والنهاية وعلى المصنف الى قبله اهل العرف ان يتيسر قليلا ثم احاطوا بالاستصحاب حكى عن
الشيخ احتجاجه الاجماع والرواية والجواب بالمنع من الاجماع وضعف سند الرواية فلو كان
الاجماع المنقول عندنا بمنزلة الرواية لكان في علمنا رتبة الصفة ويظهر من كلامه في التمهيد
التذكير نفي الاستصحاب ايضا كما هو مذكور من اصحاب قال في المختلف ايضا المشهور
بين علمائنا تأخيرهم السجود في الصلوة على الترتيب المعلوم من لفظ الترتيب والجماع والانتصاف
في الجمل والانتصاف المسائل المصرية الثالثة قوله في مسائل المصرية الثالثة مكرره
كراهية تنزيه وطلب فضل لانه محظور ومحرّم انما هو الاول استدل عليه بقوله
علمائنا اجمع فلا يعتد بالمتخصي مع فتواه بالموافقة لان الخلاف لصا درمندان وقع قبل فتواه
اعتبرت موافقة لانه يكون قد انعقد الاجماع بعد الخلاف وان وقع بعد الموافقة لم يعتد به
لانه صدر بعد الاجماع وقول علمائنا حجة لانه اجماع لا يجوز مخالفة مع ان المتخصي استدل
في الانتصاف على المنع بالاجماع فكيف يجوز منه بعد ذلك المخالفة ولا يخفى ان هذا استدلال
بالاجماع المحصل لا المنقول وقد نفى الشيخ في الخلاف وغيره خصوصا او عموما ايضا ولم
يستدل به في سائر كتبه ولا ذكره اصلا وقال في المختلف ايضا قال الشيخ في الخلاف ذاك
بكثير واحد للاستفتاح والركوع عند الخوف من فوق الركوع اخراهما قال في الانتصاف لا يستطاع
صلوة لانه كبريتية مشتركة ثم استدل الشيخ بالاجماع المرفقة على انه عند الضرورة وخوف
الغوث تجزئة بكثرة واحدة وان كان غمنا واجبا لجميع ثم قال العلامة والحق عندك ان حيا
الشافعي ان نوى بالتكبير الاستفتاح والركوع لانه فعل واحد وجهه احدى ولا يمكن ان يقع
على وجهي الوجوب التلخيص الى ان قال وجوب الجميع ليس بجيد لان عندنا تكبير الركوع مسجدة
فليس الجميع واجبا لا اختيارا ولا اضطرارا اقول قد ذكر الشيخ الحكم في موضعين من الخلاف قد
جمع العلامة بين كلاميه مع كلامه بغير مقتضى كلامه احدهما انه يكبر عند الضرورة لا المنع
ويجوز عن الاخر وادعى الاجماع عليه وهو ظاهر فتوى المبسوط ايضا ومقتضى كلامه في

الاخر انه يكبرهما وادعى الاجماع ايضا عليه فكلامه مضطرب لم يدع الاجماع على وجوب الجمع
 الجميع في شيء من الموضوعين لو حمل على الوجوب الشرطي فهو صحيح باكرالام وفي ذهاب العقائد
 الى ما اخاره في المختلف في التحريم والتذكير ولم يتعرض فيها ولا في غيرها للاجماع في المختلف في
 بحث الجماعه كلامه في النهاية المشتمل على الحكمة في حالي الضرورة والاختيار وتردد في مراده
 من الاول واستظهرت مراده من الثاني في شدة الاستحباب لان تكمية الركوع عند مسجدة
 ذكر في المختلف ايضا اخلافا لا صواب في وجوب التسبيح في الركوع والتجويد ومطلق الذكر
 واختار هو فيه وفي المنهني المذكور وغيرهما الثاني وثالثا ان زرين الشيخ في حديثه
 وغيرهما وحكي عن المرتضى انه قال غماظن انفراد الامامية به القول بالاجاب للتسبيح الركوع
 والتجويد ثم ذكر فيه ادلة القولين ولم يتعرض فيها للاجماع مع انه نقل المرتضى صريحا واجمع به
 بعد ما قال انه مما انفرد الامامية به ونقله الشيخ وابن هرق ايضا وقد ادعى ابن زرين
 عدم الخلاف في اجزاء مطلق الذكر فلم يذكره ايضا او من ذلك يشهد بما قلنا وذكر في المختلف
 ايضا اخلافا لا صواب في وجوب سجود الغريم على السامع الغير السمع وحكي ابن زرين انه
 اوجب به نقله عن صحابنا واستدل عليه بالاجماع وبعض الاخبار ثم اقتصر هو على كماله
 القولين بالترجيح واختار الاستحباب في التذكرة والخبر وظاهر المنهني الوجوب في التواضع
 الظاهر وتوجه ذلك للاختلاف لاخبار ولا الاجماع وقد حكي الشيخ في الخلاف اجماع الفقهاء على
 عدم الوجوب وحكي الاختلاف فيه ولم يذكره هو في شيء من كتبه وقال في المختلف ايضا انه
 استحباب جلوسه الاستراحة واجبها المرتضى اجمع على ذلك الاجماع واجاب عنه بان الاجماع
 دل على الرجحان اما على الوجوب فلا واختار الاستحباب في ساير كتبه ايضا وغلب في المنهني
 علمنا ان الا المرتضى في الحج الحق الى الامامية لم يذكره الاجماع المنقول في شيء منها ولم يعين
 قال في المختلف ايضا التحوات التكفير حرام وبطل الصلوة وذكر استدلال الشيخ عليه الاجماع
 ولم يستدل هو به بل غيره وياني تمام الكلام في ذلك انشاء الله تعالى والاضياء قال الشيخ
 النهاية والمنسوبة والخلافان ذا صلي التحريم هو معقوص لشعره فاما بطلت صلواته ثم ذكر
 فتوى الحلبي والدليل على صحتها والمفيد ظاهرا بالكرامة واختار ذلك للاصل ذكر
 اجتماع الشيخ بالاجماع والرواية واجاب منع الاجماع لانه لم يصل لنا فتوى من نقل ذلك
 وضعف سند الرواية واحتمالها الاستحباب لم يذكر الاجماع في سائر كتبه احثا الكرام

بما لا يخفى في المتن

في المتن

في المتن

في المتن

في المتن

حرفه في التلخيص

حكمه في التلخيص

حكمه في التلخيص

فلو كان كخبر صحيح صريح عنده لعل به قطعا واخبر به لعدم العلم بخلافه وفقد مفاد من عباده
به وقال ايضا قال الشيخ في الخلاف لا يجوز التطبيق في الصلوة ثم اورد كلاما للاسكافي شيخ
ايضا به وفنوى الجواب بالكرامة اختار ذلك للاصلح ذكر احتجاج الشيخ بالاجماع واجاب بالمنع
من دلالته على التحريم ولم يذكر في سائر كتبه في التذكرة ولم يحكم فيها بمقتضاه ايضا وله في
التواعد كلام يوم لم يحكم بقرينة في الركوع لكنه مستبعد ولا يخصر جهة في الاجماع كما هو
ظاهر ذكره المختلف ايضا اختار في اصحاب حكم رد الشك في الصلوة وحكى عن المنع
انه قال مما يظن انفراد الامامية به رد الشك في الصلوة بالكلام وقد وافق في ذلك شيخنا
المستبش الحسين البصري الا ان الشبهة تقول يجب ان يقول المصلي في رد الشك مثل ما قاله
السلم سلام عليكم ولا يقول وعليكم السلام ثم حكى عنه الاحتجاج بالاجماع الطائفة على ذلك
واخبار هو عدم وجوب رد الشك قال لواني بما يراه من النجاسة لم يكن عندك به بأس فلم يعتد
بالاجماع المذكور مع نقل الشيخ في الخلاف له ايضا وعدم وجود مخالف يعتد به ولا دليل
انحرافا من غير ثم انه لم يذكر في سائر كتبه او يجب في جملة منها الرد بالمثل لغير الاجماع وذكر
في المختلف ايضا اختلاف اصحاب اول قول في الخطبة للجمعة ونقل عن الشيخ جواز تعدد بها قبل
الترؤال واستصحابه بحيث يصلي في اول الزوال واجتمع عليه بالاجماع واخبار هو فيه في جملة من
كتب المنع واجاب بمنع الاجماع مع تحقق الخلاف ولم يذكر في سائر كتبه صلاوة ذكر ايضا الطائفة
للشيخ في وجوب الاضغاط الى الخطبة والاضغاط واستقرب هو الوجوب لا ذلك ذكرها ثم قال
اجتمع الشيخ على نفي الوجوب باصالة البرائة التي تلي الجواز الاصل قد يعدل عنه لعدم الدليل
وقد بينا والجواب الى الشيخ في موضع اخر من الخلاف حرم الكلام واستندت عليه بالاجماع
فلم يستدل بهذا الاجماع مع موافقته لما ذهبه لم يذكر في سائر كتبه ذهب في موضع من
المتأخر الى وجوب الاستماع وفي اخر الى استحباب الاضغاط وعدم حرمة الكلام وفي التذكرة
الى وجوب الاضغاط وحرمة الكلام واستشكلها في تقرير وظاهر لا ذلك وانما معاني
القواعد وحكم باستحباب الاضغاط في التبعة وذكر في المختلف ايضا اختلاف اصحاب حكم في
صلوة الجمعة في الغيبة واخبار هو الجواز وحكى عن بل ذليل الاحتجاج على المنع بالاجماع على
ان من شرط انعقاد الجمعة الامام ومن نصبه لا امام للصلوة وذهب بمنع الاجماع على خلاف
صورة النزاع ولم يذكر ذلك في سائر كتبه اضطررت فتواء فيها وذكر ايضا في صلوة الغيبة

ان كلام الشيخ في التمهيد يعطى استحباب التكبير الزائد فيها والظاهر من كلام الحجة نقل الاستدلال
وسائر الاصحاب هو الوجوب استعرب هو فيه في القواعد لك ثم ذكر فيه جحاح الشيخ بروا
واجاب عنها وقال مع انه قال في الاستنباط الوجه فيه التقية لواقعتها المذكور من العلامة
ولسنا نعمل به واجماع الفرقة المحقة على ما تقدمنا وهذا لا يقتضي التعويل على هذا الاجماع كما
هو ظاهر من وجوه لا تخفى مع ذلك قد اختلفوا في الاستحباب في المنهى الخير ولم يعارضوا هذا
الاجماع الذي دعاهما المرتضى في الانصاحات ثم ادعى الاجماع على وجوب الفتوى بين كثير
ايضا وربما يظهر من الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على وجوب التكبير ايضا ولم يذكر شيئا
منهما ولا الاول فيما عدا المختلف وتوقف في الحكم في المذكورة والارصاد والتبصرة وذكر في
المختلف ايضا اختلاف الاصحاب في وجوب الفتوى في العيد واستحبابه قال قال المرتضى في
الامامية بايجاب الفتوى بين كل كبيرين من تكبير العيد ولم يذكر فيه لافي سائر كتبه
استدلاله عليه بالاجماع ولا استدلاله هو به وان اختلفا قوله فيه في القواعد قد اختلفت
فتواه في سائر كتبه على نحو ما ذكر في التكبيرات وعزى استحبابه المنهى الى كراهة العلم ولو
ينقل وجوبه الا عن المرتضى ذكر في المختلف ايضا اختلاف الاصحاب في حكم صلوة العيد اختلا
بعض شرائط الوجوب وورد كلامهم في انها تقتضي جماعة وفردى وكذا يدل على منع اجل
من ان يأم فيها باهله في بيته وقال لو كانت الجماعة مستحبة الاستحباب هنا اذا استحب في حق
الرجل مستحب في حق المرأة الاما خرج بالدليل لان فضل الاصحاب في زماننا الجمع فيها قال
القطب الراوندي جهو الامامية يصلون هاتين الصلواتين جماعة وعلمهم تحج وهذا
لا يقتضي التعويل على الاجماع المنقول ولا سيما من باب كونه رواية عن المعصوم بلا واسطة
وهو ظاهر من حكم الحجة اجماع الاصحاب على جواز فعلها جماعة ولم يتعرض له وقد اختلف في شأن
كتبه المذكورة جواز فعلها جماعة وفردى لم يذكر الاجماع في شيء منها وخالفة الاول جماعة من
قدماء الاصحاب من اخرهم وهو يقتضي منع على طريقه وذكر في المختلف ايضا تكبير في العيد
اختلافهم وجوبها وندبها واختار هو فيه في سائر كتبه الثاني حكم المرتضى خيرا الاول
وادعاء من منفردين الامامية والاستدلال عليه باجماعهم رده بانه على الفعل اما
على وجوبه فلا وعزى لوجوبه الى الاسكان في ايضا في المنهى الى المرتضى في ظاهر كلامهما
والجاء من الخالفين رد احتجاجه بظاهر العرفي لانه بعد تسليمه ان الوجوب مقتضى الاجماع

في وجوب التكبير الزائد فيها
صالح في العيد

في وجوب التكبير
العيد

في وجوب التكبير الزائد فيها
صالح في العيد

في وجوب التكبير
العيد

لأن خلاف من ذكر لا يؤثر في اعتقاده ولم يذكر فيها عدل الخلفاء إجماع الرضا صلوا ولا اعتد
وقال في المختلف أيضا قال المتفق في الاستصحاب انما انفردت به لا ما ميثاق القول بوجود صلوا
كسوف المشتري القرب بين هبون الى ان من فائدة هذه الصلوة وجب عليه فضاهاثم
ذكر كلامه في سائر كتبه وكلام باقي الاصحاب اخا وهو فيه وفي التحريم والارشاد و
البصرة والقواعد والذكر وجوب لفضا مع العمد والتسليم مظهر وعدم وجوب مع
الجهل لا في الكسوف مع اختلاف الجميع دون سائر الايات ثم ذكر لادلة ولم يعالجها في
من الاجماع انقولة الواقعة لقوله والمخالفة كما في الانصاف والخلاف والغنية من
الاجماع على وجوب قضاء صلوا الكسوف بقوله مطلق وما في السرائر من دعوى الاجماع
ظاهر على وجوبه مع الاستيعاب العالم ومع التقدم مطلقا والاحتجاج على وجوبه مع
التسليم ايضا مطلقا بالاجماع المتقدم من جميع اصحابنا بغير خلاف على ان من ثمة صلوا
او نسبها فتمها حين يذكرها وما نقل الفاضل من دعوى الاجماع على عدم وجوب القضاء
مع الجهل اختلاف بعض القضاة يذكر هو سنيان من ذلك في كتبه اخا وفي الشرح في صلوا
الكسوف ما في سائر كتبه ودعى الاجماع على وجوب القضاء مع الاستيعاب العمد على
علمنا في لذكره وجوبه مع الاستيعاب الجهل الى من عدا الفقيه سقوطه مع الجهل
وعدم الاستيعاب مع انه نفسه نقل في المختلف قول الفقيه عن جماعة من قدماء الاصحاب
كالصديقين والاسكافي والحلي والفاضل وكذا الشيخ والمتفق احد قوله ما فكل لا يفر
مضطرب الفهم وذكر في المختلف ايضا ان الشيخ قال بانه يصل على الدارنا واجبة علينا الاجماع
ومنع من ان يدرى احتج بانه كافرا بالاجماع ونظام هو في ذلك وقال في إجماع حصل على كفو
بل اني ليل على لك فيكون منه وجوب الصلوة عليه لكونه مسلما وبذلك حكم في
المنتهى لعموم الامر وهو الظاهر من كتبه ولم يتعرض فيها للاجماع اصلا وذكر في المختلف
ايضا اختلاف الاصحاب في كيفية وضع الجناز بالخلف واجتاحت الشيخ على حد قوله الاجماع
ولم يتج هوبه ولا حكم فيه بمقتضا وحكي فيه ايضا عن الشيخ كراهية الاسراع بالجنازة واجتاحت
عليه بالاجماع الفرقة وعلمهم فصل هوبين ما اذا خيف على الميت فيستحب الاسراع واذا
لم يخف عليه فعلى العادة وقال في المنتهى يستحب الاسراع بالجنازة وهو قول لعلمائهم
قال المراد به هنا اسراع لا يخرج عن السنة العتاد ثم قال لا خلاف في الاسراع بقدر الطاق

حكم قضاء الكسوف

في كسوف القمر والشمس

كسوف الشمس والقمر

لضعف الفساد على الميت من الأبطاء وذكر في التذكرة كلام الشيخ ودليله من الأخبار والاجماع
ذكر هذا الجهور وادلتهم واقصروا على ذلك إلا أنه احتل فيما دل على الإسراع خله على ما إذا
خوف على الميت قال فيجوز الإسراع إجماعاً وهو شرعياً وافقه الشيخ والتفصيل بما في المختلف
وقال في المختلف أيضاً قال الشيخ في المبسوط يكره الجلوس للتقوية يومين بلنا إجماعاً ومنع ابن
أذريس لك وقال أنه من فروع المخالفين ولم ينهنا لئلا يحد من محابنا ولا يضعه كما بهم هنا
هو قول الشيخ واحتج عليه بما يقصر عن ثباته بالاجماع وذكر في التذكرة كلام الشيخ وقال أنكره
ابن أذريس لا تنزاه فيستحب وهو يشعر بالميل إلى الثاني وذكر في التحرير والمنهاج في الشيخ
من دون ذكر الإجماع وقال في الأول منه نظر وقال في الثاني وخالف فيه ابن أذريس وهو حق
ثم استدلل عليه ذكر دليل الشيخ وإجاب عنه ولم يتعرض للحكم في سائر كتبه وهو يشعر بعد الكل
وذكر في المختلف أيضاً أن المشهور بتقديم صلوة الاستسقاء على الخطبة ثم ذكر كلام ابن أذريس
وخلاف ابن الجبند واحتج على الأول معتبراً بلفظ لنا ببعض الأخبار الضعيفة ثم ورد رواية
خالفة تكلم في سندها وحكى عن الشيخ أنه قال هذه رواية شاذة مخالفة لاجماع الظاهر
الحق لا نعلمه على الرواية الأولى ثم ورد أحسن حديث بلغه في الباب قال أنه وإن لم
ما قلناه لكن دلالة على ما اختاره ابن الجبند أقوى ولا يخفى أن هذا لا يقتضي التعويل على
الاجماع بنفسه بل لا مع الخبر وقد أضافه الشيخ في الخلاف وابن مرة أيضاً ولم يذكر ذلك
اختاره في سائر كتبه ما هو المشهور لغير الإجماع بل لم يذكره أصلاً نعم غراه نفسه المنهاج إلى
عليه ثناء وفي التذكرة اليه المجمع وقال في المختلف أيضاً المشهور استحباب الفكهة في شهر
رمضان زيادة عن نوافل الشهور وادعى سائر الاجماع ثم ذكر خلاف الصدوق وغيره
إخبار فيه وفي سائر كتبه الأول واستدل عليه بنوع استحسان ضعيف وبالأخبار لا بالرواية
لكنه قال في الروايات منظاراً بالإجماع عليه خلاف الصدوق بعيد لا يعتد به وادعى في
المنهاج ولا اتفاق أكثر أهل العلم عليه ثم قال في مقام الاستدلال ولأن الإجماع واقع
على استحباب الصلوة إلا من شذ وغراه في التذكرة إلى علماءنا وإلى الجهور وقد ادعى في
في الانتصار للإجماع على ذلك وكذا الخلق فإلا أن خلاف الصدوق لا يعتد به لأن الإجماع
نعمه ما نخرع عنه وكذا الشيخ في الخلاف ظاهر مع أنه حكى الخلاف فيمن يقوم من أصحابنا وما
في المختلف أيضاً قال الشيخ في الخلاف إذا سئل خلف من يفتك به يحل الإمام عنه فهو وكذا

هذا الخبر لا يثبت

تقديم صلوة الاستسقاء على الخطبة

استحباب الفكهة في شهر رمضان

هذا الخبر لا يثبت

وجوده كعدمه قال جمع الفقهاء ثم نقل عنه أنه حكى في ذلك خلافاً عن مكحول السامي حيث قال
 قام مع قعوده ما لم يجد للسهو واستندك بالاجماع وقال قول مكحول لا يعتد به لأنه مجروح بغيره
 مع ذلك اعتد بقوله في العلم أنه والتحقيق هنا ان نقول كل ما ياد به فعلها المأموم او نقصان ما
 يجب فيه السجود فانه يجب عليه السجود وأما الشك مع حفظ الامام فلا يتم ذكر الاحتجاج الشيخ
 المذكور وبالجملة اجاب بأنه محمولان على الشك مع حفظ الامام اما على فعل الموجب للسجدة في
 العلم فلا قلت حمل الخبر على انما الاجماع فلا يفرض رده بعدم ثبوته على ما ادعاء كما صرح به
 في سائر المواضع وقد اخار في المنتهى ما اختار هنا وحكى في نوني الشيخ وقول المرتضى في الحيا
 بانه ليس على المأموم بعد ما السهو وقال طبع الجمهور على ذلك لا مكحول محمول لا ينقل هنا
 عن احد من الاصحاب لا يفرض للاجماع واخار في التذكرة والافاق في بيان ان يوجب سجود السهو
 قول الشيخ من دون تعرض للنقل عنه وعن غيره من الاصحاب بل قصر على نسبة الى الجمهور
 وحكى عن مكحول انه لما قام مع قعوده ما لم يجد للسهو وقال لا عبرة بطلانه مع انقضاء تكم
 تفصيله انما وقع من المأموم من النقصان ثم قال ولو قيل بوجوب السجود في كل موضع يقصد
 للسهو فيه كان وجه القول حجة بما عليه من ليس على الامام ضمان وهذا يقتضي التردد و
 العدول والقصر في القواعد والارشاد في بيان ما لا حكم له على انه لا سهو ولا اتمام ولا
 مع حفظ الاخر واد في الخبر ان لا يفرق كل منهما بالسهو واخص بوجبه هذا يقتضيه الفتوى
 بما في المختلف والمنتهى لم يذكر فيها ولا في التذكرة وفي غيرها الاجابات المنقولة على الحقيقة
 على المضائق في القضاء لا اعتد بها وبالجواب عنها مع افتاء عدة ادلتها وذكر في المختلف ايضا
 اختلاف الاصحاب في اشتراط الفرض في صلوة الخوف بالشفرة بالجماعة واختار هو العدة مطلقا
 وحكى عن الشيخ وابن ادين ايضا نقل اختلاف الاصحاب في ذلك وبما يظهر من كلامهما دعوى
 الاجماع مع ذلك على عدم اشتراط بالشفرة التامة في كل ما يكشف عن انه ليس من الاجماع
 الذي يعتد به تفصيلا فكيف نقله ولا يتم حجج العلم به في شيء من كتبه ولا ذكره الا في المختلف
 مع اختياره فيها العدم مطلقا ونقل في المختلف قول ابن فتره بان الخوف بفراده موجب لفرض
 الصلوة سواء كان الخائف حاضرا او مسافرا ولم يذكر استند لاله عليه بالاجماع مع نصحه
 بذلك وكونه وفق بمخاره من عدم اعتناء بالجماعة فان الشيخ وابن ادين خالف في ذلك و
 ذكر في المختلف ايضا قول الشيخ في مائة الضمة المرفوعة المثل العاشر واخار هو المنع وذكر

هذا الخبر لا يثبت به
 الاحتجاج بالاجماع
 في السجود
 في كل موضع يقصد
 للسهو فيه

احتجاج الشيخ على الجواز باجماع الفرقة لا يتم لا يختلفون في ان من هذه صفة بارز الصلوة واجاب
 بمنع الاجماع على وجوب تكليف غير البالغ بل لوقيل بالصدك ان والى قبل ذلك في سبيل لا على
 مختاره ان الحجة ليس ما مؤرا اجماعا ولم يذكر الاجماع في سائر كتبه وذهب فيها الى قوله في الخلاف
 الا في نقله كلام فيه في بعض كتبه وحكي عنه في صوم المنهجي عوى عدم الخلاف في استلزام
 البلوغ في الامام وقال في الخلاف ايضا قال لم يرضى في الانتصار الظاهر من مذهبه لا ما تبين
 الصلوة خلفه لدا لدا غير محجة للاجماع والاحتياط ثم اخبر هو ذلك فيه قال في سائر كتبه لغير
 الاجماع بل لم يذكر فيها الصلوة الا انه عرى الحكم في التذكرة الى علمائنا وقد قال المتضي ولا تماثل
 افراد الامامية به كراهية امامته ولدا لدا ثم حكى ذلك عن بعض العامة ايضا وفي بينهم
 بين الامامية بها استظهره من مذهبه ثم وهذا ايضا يحتاج بما ادعاه من الاجماع
 تخصيصا فضلا عن كونه منقولا نعم فدا دعا غير المتضي لم يتعرض العلامة له وقال في المختلف ايضا
 قال الشيخ في المبسوط كذا للامام ان يطول صلواته نظارا الى تحج فان احسن بداخل لم يكن التلويح
 يلحق لدا داخل الركوع ثم اخبر هو فيه في سائر كتبه لا نظارا وفا للشيخ في التمهيد في باب الاسكا
 واجتبع عليه بالاختبار وغيرهما ثم قال في الرد على دليل الشيخ والحب الى الشيخ قال في الخلاف
 يستحب للامام اذا احسن بداخل ان يطول الركوع حتى يلحق لدا داخل واستدل عليه بالاجماع
 والاختبار انه عرى ذلك في المنتهى الى علمائنا وذكر في المختلف ايضا اختلاف اصحاب في
 حكم قرائة الموم ونقل عنهم في الاكثر وحكي عن ابن زرين انه ذكر خلاف الاخبار في
 ذلك وقال ما يحصل ان ظهر لها وهو الذي يقتضي وصول المذهب منها انه لا قرأه على
 الماموه طلقا في الاولين ولا قرائة ولا تسبيح عليه في الاخيرين لان الامام ضامن للقرأ
 بالخلاف وحكي عنه قبل ذلك في صلوة الخوف انه قال ان يصح عند صحابنا المصنفين
 الاجماع حاصل عليه انه لا قرأه على المامومين فانهم ثم قال في الامام في المغرب حكى هناك
 عن المتضي الاسكا في خلاف ذلك ونقله هنا ايضا عن جماعة من اصحاب الاختار هو
 ذلك وذكر فيه ايضا في حكم سفر لصيد الحجارة اختلاف اصحاب في ذلك وحكي عن ابن زرين
 قال ركوا اصحابنا باجماعهم ان يتم الصلوة ويفطر الصوم وكل سفر وجب التفصير في الصوم
 وجب تفصيل الصلوة فيه الا هذه المسئلة فحسب للاجماع عليها ثم استقر هو فيه في
 كتبه وجوب التفصير فيها وفا لظاهر جماعه من الفتاوى ولم يتعرض للاجماع المذكور في مقنا

حكم ما في آياتنا

نطوق الصلوة والاعمال
 ونطوق الامام

حكم ما في آياتنا
 الصلوة

حكم ما في آياتنا
 الصلوة

الحاج لم يقبأ فيه في شيء من كنهه لوضوح الجواب عنه على طريقته وذكر فيه في آخر المسألة أن
 الشيخ خالف نفسه بابل لقوم من النهاية حيث قال كل سفر لا يجوز له فيه التقصير بالصلاة لم
 يجزله التقصير في الصوم وقال لم يقض في الانتصاف لا خلاف بين الأئمة في أن كل سفر سقط
 فرض الصيام وخص في الإفطار هو بعينه موجب لقصر الصلاة أقول قد ادعى ابن هزم
 أيضاً ذلك وهذا عجيب أيضاً فان المفيد وعلى بن بابويه خالفنا في المسألة المذكورة فما
 افضل علماء الأصوليين والحدادين ثم ان العلامة لم يعتد أيضاً بما ادعى ابن دريس وأية
 صحاب له باجمهم وكان هذا ان فتح أولى بالاعتماد من عوى لا جماع ولعل متشاك ذلك
 نسبة الشيخ له إلى رواية أصحابنا وقد اختلف كلام ابن دريس معنى ذلك فمنه يجعله لا
 على كونه روايته باجمهم بهذا صرح في حكم ميراث الخنثى وعرف يقول انه انما يقتضى كونه مريضاً
 من طريق أصحابنا لا المخالفين فلا يصلح حلال الاعتماد وهذا هو الظاهر الاول يكن بالوجود
 ولا سيما فيما يخفى ولا يخفى ان اضطراب كلام ابن دريس في مثل ذلك مما يوجب الفتح في بعض
 دعاويه وذكر في المختلف أيضاً في كتاب الزكوة اختلاف أصحابنا في حكم الفاء بالسبك في الحول
 من الزكوة وحكى عن الشيخ في النهاية استحباب زكوة وعنه في الخلاف ان عندنا انها تجب عليه
 وعن المرتضى في المصريات انه لا زكوة في السبائك الا من لم يجرى من الزكوة للاجماع ثم اخبر هو فيه
 كما في سائر كنهه عدم الوجوب فافالجماعة من القدماء وذكر فيه في آخر المسألة استدلاله في
 في الانتصاف على الوجوب لاجماع الطائفة وادعاه ان لا جماع قد تقدم ابن الجني ذلك نا
 عنه اجاب بان هذا الكلام مدفوع لما بينا من قيام الخلاف فكيف يجوز له نسب الاجماع
 مثل ذلك قول قد ادعى ابن هزم الاجماع على ذلك أيضاً وربما يظهر من خلاف فعل الخلاف
 وقد تقدم عنه فنبهه لينا ولم يذكر شيئاً من ذلك في المنتهى ولا في غيره ولا اعتد وحكى
 فيه عدم الوجوب عن الشيخ في النهاية وكذا في الاخبار وعن المرتضى السائل الطبري والمفيد
 الفاضل والحلي وحكا في المختلف عن ظاهر المعاني مع انه نقل عنه بفتلك النصيب بخلافه
 حكا المرتضى عن لا سكا في كثر الحق عن الثلثة الاول فابن الاجماع الذي ادعاه المرتضى
 فضلاً عما ادعاه ابن هزم مع تاخره والعجب من ذلك استدلال ابن دريس على عدم الوجوب
 بانه الذي يقتضيه صول المذهب هو ان لا جماع منعقد على انه لا زكوة الا في له تاثير
 الداهم بشرط حول الحول ثم انه حكى هذا القول عن المرتضى في الطبري في مسألة ذكر

مفتي القضاة
 اصحابنا

مسألة الزكوة
 في الزكوة

واورد عبارتة الشئ بالادلة على خلاف ذكر اولي فافق المختلفين في الشئ بين علمائنا
 الاجل اذا اذادوا على مائة وعشرين ولو بواحدة وجبت فيها من كل جنس حقيقة وعن كل أربعين نبات
 لبون ثم حكى عن كثير من علماء الاخبار الشيوخ والاسكا في والعاني الصدوق والديلمي والحلي
 الفاضل المرتضى في الجمل ونقل عن الشيخ في الخلاف ان الذي يقضي به المذهب ان يكون فيها ثلاث
 نبات لبون الى مائة وثلاثين ففيها حقيقة ونبات لبون وعن المرتضى في الانصار وما حصله ان مما نقل
 انفراد الامامية به انه لا شيء فيما زاد على مائة وعشرين الى مائة وثلاثين ففيها حقيقة ونبات لبون ثم
 استدل عليه باجماع الطائفة وبالاصل لا خلافا لامامية في حكم الزيادة وعدم دليل فاطم
 على وجوب شئ فيها وبجبر عايم باخبار خاصية ادعى انها اكثر من ان تحصى ثم اخرج العلامة على
 الاول باخبار صحيحة واجاب عن دليل المرتضى بالتمنع من الاجماع وقال بل لو قيل بوقوعه على خلاف
 كان اقرب العيان المرتضى قال في مسائل الناصية وذكر كلامه الذي يحصله موافقة المشهور
 الاسند لال عليه باجماع الطائفة وبعض الاخبار العامية وانه عارضها بجبر عايم يقضي شيئا
 من يقضي واجاب عنه ولو يذكر شيئا ما يدل على وجوب شئ اصلا اقول ذكر ابن ادریس العلامة
 في المنهاج انه رجح في الناصية انما ذكره في الانصار وادعى الاول ان في الناصية انما هو الصحيح
 عليه الذي يقضيه ادلتنا وتسهلنا اصولنا والنوادر من الاخبار والاجماع منعقد عليه
 وغراه الحق والعلامة في المنهاج المذكور الى علمائنا وقد حكم ابن زهره ايضا ثم استدل عليه
 بالاجماع وبالاصل في نفي وجوب شئ قبل بلوغ مائة وثلاثين وبجبر عايم في ذلك ذكر المرتضى الانصار
 ايضا وكانه بنى على الجمع بين المشهور وكما ادعى المرتضى لذلك ادعى الاجماع وهو كما ترى ذكره المختلف
 ايضا في النصاب الرابع للفرغ قولين احدهما المرتضى جماعة ممن نقله عنه ومن باخر عنه ومنهم المنيد
 كما وجدنا في المنة وحكا عنه ابن ادریس الحق والعلامة في المنهاج المذكور والاخر للشيخ
 جماعة ممن نقله عنه ومنهم المنيد كاحكام في المنة ونقل عن الشيخ في ضمن نقل كلامه
 انه ذكر خلاف المرتضى استدل على مخالفه باجماع الفرق واخبار العلامة فيه وفي الفوائد الاثر
 والبصر الثاني لا لاجماع بل لغيره وفي التحرير والمنهاج الاول فلا يكون مضدا على الاجماع على
 اي حال وذكر في المختلف ايضا خلافا لا صحاح في المنة فلو بهم وحكى عن الشيخ في البصائر قال
 عندنا هم الكفا الذين ليسوا بالاصحاب الصدوقين الى الاسلام وبين الفون وبين الفون وانه لا
 يعرف اصحابنا مؤلفه اهل الاسلام واخباره وفي جملة من كتبه دخولهم في المؤلفه وفان

حكمنا ان لا شيء في
 المؤلفات

حكمنا ان لا شيء في
 المؤلفات

حكمنا ان لا شيء في
 المؤلفات

المفيد وغيره واقصر في الارشاد على ذكر الكمثر وهو يشعر بموافقة الشيخ ولم يذكر الاستدلال
 بالاجماع في شيء من كنبه وذكره في المختلف ايضا في تفسير الرقاب عبارات مشتملة على النابح بدعي
 الاجماع فيما لا يعني بذكره ولم ينجح هو به وذكره في معنى الغفل الذي يحرم عليه اخذ الصدقة كل ما
 للمنفق مشتملا على الاستدلال بالاجماع على انه المستغنى الفادر على كفايته وان لم يملك نصا ولم
 يستدل هو به ثم ذكر ان الاستغناء بالكسب يجزى الاستغناء بالمال ونقله عن كثير من الاحكام
 وسامهم وحكي خلافا في ذلك مجهول الفاعل واستدل على الاول بانه اشهر بين علمائنا حتى ان
 الشيخ ادعى في الخلاف عليه الاجماع من الفرق وبانه احوط وبغير ذلك وهذا لا يقتضي التعويل على
 الاجماع المنقول ويحتمل عنده بنفسه ولا سيما مع استدلاله كثير بما يجرد الكثرة والشهرة والاحتياط
 ونحوها من المؤيدات التي تقطع بانه لا يعيد بها بنفسه ولم يستدل بشيء من الاجماعين في تركه ولا
 ذكر هذا ذكره في المختلف ايضا في اقل ما يعطى الفقير من الزكوة اقول الا لصحاب اخار هو فيه وفي
 الفوائد والارشاد والذكرة ان اقل خمسة دراهم على سبيل الاستحباب يجوز ان يعطى اقل من
 درهم وفاقا للمرتضى في الجمل والحلي وحكي عن المرتضى في الانصارية ادعى الاجماع على انه لا يعطى
 اقل من الخمسة وقال انه روى ان اقل درهم واحد وادعى في المصير ان الاجماع على ان اقل ما يجزى
 درهم وحكي عن الدليل والطوسي ما يشعر بان الاختلاف في تعيين المقدار واما ان هناك مقدارا
 معينا لا يجوز النقص منه فهذا متفق عليه بينهم ثم اجاب عن احتجاج المرتضى بالاجماع بانه ممنوع
 ان قصد به الوجوب الا فهو المطلوب قول فدا دعي بن زهرة الاجماع على نحو ما في الانصار
 واورد الرواية ايضا وهذا كما سبق فيقتضي التحديد متفق عليه رواية وفنوى وهذا هو المعروف
 بين المتأخرين ايضا ويدل على الجواب عديدة مشتملة على الصحيح وغيره مخالفه بجهل العامة كما
 نص عليه العلامة وغيره ومؤيد بما ذكره في زكوة الفطرة فاذا لم يعيد بالاجماع ان المنقولة
 في مثل ذلك فكيف في غيره ثم انه لم يذكر شيئا منها في سائر كنبه واخار في ظاهر المنهاج والتحريم البصر
 ما هو المشهور وادعى في الذكرة الاجماع على ان التقدير المعروف على وجه الاستحباب الوجوب
 مع انه خلاف نص كثير منهم وظاهر اخرين ويشهد به كلامه في المختلف ايضا وذكره في المختلف ايضا كلاما
 للفا في تحديد الوقت الذي لو قدم فيه الزكوة جاز احتسابه منها ونقل عنه انه ادعى في تواتر
 الاخبار عنهم به عليهم السلام ورواه بانها لم تصل اليها وقال فيه ايضا قال الشيخ في الخلاف يجب
 في المال سوى الزكوة وهو ما يخرج يوم الحضانة من الضغث بعد الضغث والحقة بعد الحقة

في الاجماع
 في النابح بدعي

مع الغفل الذي لا
 يأخذ الصدقة

انما على الفقير
 ان لا يعطى

في النابح بدعي
 في النابح بدعي

والشهوة الاستحباب هو الاقرب ثم ذكر احتجاج الشيخ باجماع القرية واخبارهم وبالاية واجاب بالنع
من الاجماع على الوجوب قال نعم الاجماع على الارجحية الشامل للندب الواجب بالشهوة والندب الجائز
عنه في التذكرة ايضا بالمنع ولم يذكره في المنهاج صلا مع اختياره والندب اقتصر في التحرير على ذكر
القولين وهو لا يقتضي التوقف من جهة الاجماع كما هو ظاهر وذكر في المختلف ايضا في فطره المملوك
الغائب الذي يعلم حيوته قولين احدهما الوجوب هو اختيار ابن ادریس وسند لا عليه بانه يحرم
عقده في الكفارة اجماعا فيجب فطره ايضا واجاب بجمع الاول ولا يمنع الملازمة ثانياً وذكر في
تبيين جنس الفطرة وما يعبر قيمة لا اصلا اجماعات لم يحج بها وخالف بعضها في جملة من كذب ولا
جدوى في ذكرها ونقل عن الصدوقين واكثر اصحابنا انه لا يجوز ان يعطى الفقير الواحد اقل من
صاع وقال حتى ان المرتضى في الانصاف قال انه مما انفردت به الامامية خلافا للباقي الفقهاء و
اسندل عليه بالاجماع والاحياط ثم قال هو اني لو اجد من علمائنا السابقين قولاً يخالف ذلك
سوى قول ساذ للشيخ في التهذيب ثم اخبرني وفي ظاهر القواعد والارشاد والنصرة ما هو
الشهوة واسندل عليه بانه قول فقهاءنا ولم نقف لهم على مخالف فوجب لصيراليه وبجزمه
اجاب عن الفلاح بارسال بان الحجة في قول الفقهاء فانه يحرم مجرى الاجماع فاذا انلقا لا المنع
بالقول لم يحج الى ندد والظاهر ان غرضه بذلك وبما قبله الرد على الحق في المعبر وليس استدلال
بالاجماع المنقول صلا ولو اوجب بالمنقول منه في الانصاف ونحوه في الغيبة لم يحج الى الاعتداد
عن الارسال على تقدير حجتها ولم يذكر شيئا منهما في سائر كتبه وخالفهما في المنهاج التذكرة
والحرير ولم يعبا بهما مع ما لهما من الشواهد من الرأية وفوى الاصحاب غيرهما ولا بما ادعاه
نفسه في الخلف وان اثار عنها في الضيق من منشاء الكشف متقدم على العمل فظاهر وذكر في
المختلف ايضا في كتاب الخس اختلاف اصحاب في وجوبه في العسل الذي يؤخذ من الجبال واختار
هو الوجوب حكى عن المرتضى انه قال في التاصريات لا عشرة فيه عندنا ولا خمس وادانك على قول
التاصريات ان فيه خمس واجبه عليه بالاجماع واجاب هو عنه بانه ممنوع ان قصد به الخمس وامان
قصد التزكية فحج ثم صرح بانه لا فرق بينه وبين سائر انواع الكاسب فدا طلق الكلام فيها في سائر
كتبه وذكر في المختلف ايضا في كتاب الصوم اختلاف اصحاب في نية صوم النفل بعد الزوال قبل
الغروب بحيث يحقق مستي الامساك في النهار واختار هو فيه وفي ظاهر التذكرة والقواعد عدم صحته
ذلك ونقل فيه عن المرتضى القول بالتحريم والاحتجاج عليه بالاجماع واجاب بمنع تحفته خصوصاً

حكم فطره بالوجوب
عقده الكفارة
تعيين جنس الفطرة وما
يعبر قيمة

عدم حجتها في الفقه
قال في

عدم وجوب الخس في
العسل

مع مخالفة الشيخ وابن أبي عمير مع ان الشيخ قال ولست عرف به نضافك قد ادعاه ابن ادريس
وكذلك ابن زهرة واورد في اجابته على الخالفين بما يقتضي ان مثل ذلك المناهضة لا يقتضي ويظهر
من الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على خلاف ذلك ولو تعبر عن العلامة بشئ من ذلك لم يصح بالاجماع
الثلاثة الصريحة الموافقة لروايات كثيرة مشتملة على صحاح مستفيضة المؤيدة بنقله للحكم في
الذكر والمنهي عن المرتضى واكثر علمائنا ثم انه قوي لخير قول المرتضى من جهة بعض الاخبار
في المنهي ايضا لذلك واستحسنه في التحرير ولم يذكر الاجماع في سائر كنبه اصلا وذكر في الخلف
ايضا خلاف الاجماع في صوم يوم الشك بنية شهر رمضان وحكى عن كثير منهم القول بعدم الاجزاء
وعن قليل منهم القول بالاجزاء ونقل هذا عن الشيخ في الخلاف والاول عنه في سائر كنبه واخا
هو فيه وفي سائر كنبه ثم حكى عن الشيخ في الخلاف الاسناد لال على الاجزاء باجماع الفرق واخبارهم
على ان من صام يوم الشك اجزاء عن شهر رمضان ولو يفرقوا والاسناد لال القول من قال من اصحابنا
بعدم الاجزاء ببعض الاخبار واجاب العلامة بالنع من الاجماع وعدم الفرق في الاخبار ولم يذكر
في سائر كنبه اصلا وغري في المنهي والتحرير الى الشيخ في الخلاف الزيد في الحكم ولعل ذلك لذكره
اولا واية بعدم الاجزاء ثم اسند لال للخالفين من اصحاب المنهي عن ذلك في بعض الاخبار
للفساد وعدم التعرض للجواب عنه وذكره قبل جميع ذلك مسألة اخرى تضمنت ان يستحب صوم
يوم الشك بنية شعبان ويحرم صومه بنية شهر رمضان واستدل بالنع في ذلك باجماع
الفرق واخبارهم وهو ممن يقول بان النع يقتضي الفساد فكلامه لا يخلو من تناقض هو بالزهد
وذكر في المختلف ايضا خلاف اصحاب في حكم تناول غير المعتاد واخبار هو فيه وفي سائر كنبه على
الفرق بينه وبين المعتاد في الافطار ونقل عن المرتضى الحكم بعدم الافطار ثم ذكر دليله ودليل
المرتضى واجاب عنه الى ان قال وايضا فان المرتضى الذي قد خالف في هذه المسئلة قال في
المسائل الناصرية لا خلاف فيما يصل الى خوف لصائم من جهة ضلوا اعلم انه يفرطه مثل الحقا
والحرز وما لا يؤكل ولا يشرب انما خالف في ذلك الحسن بن صالح فقال انه لا يفطر وروى نحو
ابي طلحة والاجماع متقدم ومناخر عن هذا الخلاف فسقط حكمه انتهى ولا يخفى ان هذا لا يقتضي
الاسناد لال على مخاره بما نقله من دعوى الاجماع كما هو ظاهر ولم يذكر في سائر كنبه ولا ذكر
الاجماع المنقول عليه في الخلاف والغنية والسر في شئ منها مع انه على تقدير جحجه اولى
بالاعتناء والاجماع مما احتج به ولا سيما مع انه قد صرح في المنهي والذكر بان الافطار مذهب

الشيخ
ابن ابي عمير
في الخلاف
في سائر كنبه
في المنهي
في التحرير

الشيخ
ابن ابي عمير
في الخلاف
في سائر كنبه
في المنهي
في التحرير

علمائنا وعامة اهل العلم الا ابن صالح وابي طخار وابي حنيفة من المخالفين والمرضى من الاصحاب
 وذكر في المختلف ايضا اقوال الاصحاب في الارتماس واخار هوفيه وفي جملة من كنبه كونه حراما غير
 مفطورا ولا موجب للقضاء والكفارة وربما توقف في بعضها كالنبصرة في حرمة ايضا اذا خار
 الكراهية كما يحمله عبارة النذكرة ونقل فيه عن الشيخ الاجماع على الاقطار واجاب للقضاء
 والكفارة بالاجماع ورده بانه ممنوع مع ظهور هذا الخلافا قول فدادعاه السيدان في
 الانضار والغنية ايضا ولويذكر شيئا منها في سائر كتبه وهذا خلافا قول الشيخ والمرضى في
 كتبها ايضا وتقدم بعض ما يتعلق بذلك وذكر في حكم ايضا في الغنا والغليظ الى الخلق اقوال الاقوال
 واخار منها فيه وفي جملة من كنبه كونه مفطورا موجبا للقضاء والكفارة واورد في ضمن نقل النذر
 كلما ابن ادريس يقتضي دعوى الاجماع على ايجابه القضاء ولم يحجج هو به ولا بما في ظاهر الغنية
 من دعوى الاجماع على ايجابه الكفارة ايضا مع انه عري ايجابه لهما في النذكرة الى علمائنا و
 فحج الحق الى الامامية وطعن بذلك على المخالفين واجتج عليه في جملة من كنبه بما ينعقد ويقتضي
 عن اثباته فكان الاجماع بالاجماع النقول المضطرب بما ذكره بما تقدم عن الناصريان وغيرها
 اولى على تقليد حجة ثم انه مع جميع ذلك قوى في التحريم والمنهي عدم ايجابه الكفارة وقفا
 للمرضى والحلي وظاهر الحلبي وذكر في المختلف ايضا اقوال الاصحاب في تعبد البقاء على الجحانة من
 غير عن رالي الصبح واخار هوفيه وفي سائر كتبه ايجابه للاقطار ولل قضاء والكفارة وحكي عن
 المرضى في الانضار في ضمن نقل الاقوال انه جعله مما انفردت به الامامية ونقل عن بعضهم ايجاب
 القضاء به خاصة ولويذكر كما احتج به عليه بالاجماع ولا احتج هو به في شيء من كتبه ولويذكر سائر
 الاجماع في النقول في الخلاف والغنية والسرار على ايجابه مع انه عري في النذكرة الى علمائنا انه
 من المفسد وهو من المؤيدات لها وان نقل عن القماني والمرضى في موضع اخر منها ايجابه القضاء
 وذكر في المختلف ايضا خلافا للاصحاب في حكم ما اذا امني بالنظر وبكره وحكي عن الشيخ في الخلافا
 انه لا قضاء عليه بذلك ولا كفارة وعنه في المبسوط وغيره تخصيص ذلك بما اذا كان لا يحل له
 والافعليه القضاء وعن المرضى في الناصريان عندنا انه اذا نظر الى ما يحل له النظر اليه فانزل
 غير سماع لانزال لو يفطر وعن الحلبي انه اذا امني بالنظر لو كان عليه شيء ولو كان الى من يحرم عليه
 ثم اخار هو التفضيل بين ما اذا كان بقصد الانزال فعليه القضاء والكفارة او بينه والقضاء
 خاصة مطلقا وحكي عن الشيخ في الخلاف الاجماع بالاجماع ورده بالنع مع انه منقول عن الناصريان

كف الأئمة من الفقهاء

كف الأئمة من الفقهاء

كف الأئمة من الفقهاء

كتاب الصلاة
في السفر

كتاب الصلاة
في السفر
وجوب ركعة واحدة
وقصر إلى آخر

كتاب الصلاة
في السفر
وجوب ركعة واحدة
وقصر إلى آخر

أيضاً ولم يذكرها في سائر كتبه واضطرب فتواه فيها وذكر في المختلف أيضاً أقوال الأصحاب في حكم
صوم الطوع في السفر وحكى عن الفيدل اختلاف الأخبار في ذلك وإن الأكثر التي عليها العمل عند
فقهاء العصاة ما دل على كراهته وأنه ليس في البر واختاره هو فيه وفي سائر كتبه الجواز مع الكراهة
ولم يخرج بما ذكره الفيدل لا على مخاره ولا على غيره ولم يذكره في سائر كتبه وذكر فيه أيضاً اختلاف
الأصحاب في الوقت الموجب للقصر في حق المسافر وظاهر الكلام في الأقوال والأدلة وذكر في حجة
الشيخ أمور منها دعوى إجماع الفرق على أنه إذا سافر بعد الزوال وجب الصوم وأجاب عنه بالاجماع
أن صح فهو مسلم لا فافول بموجبه إذ مع خروجه بعد الزوال يتم صومه ثم قال في آخر المسئلة
واعلم أنه ليس بجواب من الصوم بخير المسافر بعد العصر والتمام إذا خرج بعد الزوال ولم يذكر
الاجماع في سائر كتبه وذكر في حكم من فإنه صوم شهر رمضان لغيره من آخر القضاء بعد ذلك
العدو إلى شهر رمضان آخراته يجب عليه القضاء بعد ذلك مطلقاً كما لو استمر العدو فإن كان آخره
بعد زوال العدو وتوانا فعله الصدقة أيضاً والأبان كان في غزاه القضاء ثم تجدد العدو
عند الضيق فلا يجب عليه ونقل عن العتاني كلاً يقتضي أنه متى آخر القضاء مع القدرة كان عليه
الصدقة وإن لم يكن فوائده ولا لم يرض وحكى عن الشيخ التصريح أيضاً بعدم اختصاص الحكم بالمرض ثم
استدل على مخاره إلى أن قال بعد ثمانية والشيخ استدل على وجوب الكفارة أي الصدقة بالاجماع
والاحتياط وهذا لا يقتضي الاستدلال بغيره أن الشيخ احتج بذلك على وجوب الكفارة على من آخر
القضاء مع القدرة لا العدو من سفره من سداً به وهذا لا يوافق تفضيل العلامة وهذا
الاجماع لم يذكره أيضاً في سائر كتبه واستدل على وجوب الكفارة بما هو أقوى منه على تقدير
حجته واختاره في السهمي اختصاصها بما فارق المرض منظر في تعميم الشيخ للأصل السالم من ضادة
النقل وكذا نظريته في التحرير وهو ظاهر بعض كتب الأخر أيضاً وهذا كله يعبر بما قلنا وقال المختلف
أيضاً في سائر كتبه أن تنال القضاء أفضل من تفرقه ونقل فيه كلام المتن المشتمل على نسبة التحير
بينهما إلى أصحابنا ولم يعيده وقال فيه أيضاً في كتاب الحج أن الشيخ في الخلاف قال بأنه يجوز أن
يطوع بالحج وعليه فرض نفسه وأحج عليه بالاجماع الفرق وأورد عليه تبعاً للحل إلى أن يجب
على الفور فلا يجوز التطوع قبل الإتيان به ونقل عنه في المبسوط أنه صرح بالمنع إلا أنه قال إن حج
نظروا وفتح عن حجة الإسلام قال وهو أشد اشكالاً من الأول وقد أختار المنع في سائر كتبه أيضاً
ولم يذكره إلا إجماع أصلاً وقال في المختلف أيضاً وفي سائر كتبه أن إجماع الفاضل ينعقد بالنسبة

او الاشياء والتقليد وحكي فيه عن المرتضى انه قال لا ينعقد الا بالنسبة واجتج عليه بالاجماع
اجاب عنه بان الاجماع على وجوب النسبة على المنتجع والمفرد اما الفاروق فلا ولم يذكره في سائر كتبه
اصلا وظاهر الحكي موافقته في دعوى الاجماع على ذلك ايضا ولم يعرض له وربما يظهر من موضع
التذكير نسبة خلافه الى علمائنا اجمع وظاهر الخلاف والجواهر والغنية بل نص بعضها دعوت
اجماعهم على هذا ايضا ولم يذكر ايضا ذلك وذكر في المختلف ايضا في حكم التحلل عند العذر مع نية
التحلل وسبق الشرط حال الاحرام اختلاف اصحابنا انه هل يسقط عنه الهدى ام لا واختار
هو فيه وفي جملة من كتبه عدم بقاء الشيخ والاسكان في حكي السقوط عن المرتضى الحكي وذكر في الغنى
اجتج بالاجماع واجاب بغير ذلك قال وهو الظاهر فان الخلاف موجود ثم ذكر طعن الحكي على الشيخ وقدمه
فيه بقناققن كتاباته ورده بمنع ذلك وبين جبر كلام الشيخ الى ان قال وهل هذا الاجمالي منه وقلا نامل
لفناوى العفاء وعدم مزيد تحصيل المقاصد ثم انتهى لم يذكر الاجماع في سائر كتبه اصلا وذكر
المسئلة في موضع اخر من المختلف ورد دعوى الاجماع بالمنع ايضا وقال فيه ايضا الشهوران المخطو
العاملا سوا في الجزاء المفتك وقال المرتضى في الانتصار انما انفردت به الامامية القول بان الحرم
اذا قل صيدا منعدا كان جزاء ان وان صناد الحرم في الحرم تضاعفت عليه الفدية وفي المسائل
الناسية عند فان من قتل صيدا منعدا فاصلا فنقض حرامه كان عليه جزاء ان وان كان قتله
خطا وجهلا فعليه جزاء واحد ثم حكى عنه الاستدلال على ذلك باجماع الطائفة ورده بالمنع
بالمع قلت حتى انه قد يقال بان المفرد بذلك دون سائر الامامية ومع ذلك لا يحلوكلامه في
كتابه من اختلاف ولم يعترض العلامة للاجماع في سائر كتبه اصلا وورد في المختلف ايضا في
حكم ما اذا اضطر الحرم الى اكل الصيد واليسه ماله ودخل بما ذكرنا ظمرا جعه من اداد وذكر فيه ايضا
اختلاف اصحابنا في حكم من جامع امراته في الفرج عامدا قبل الوقوف بالشعر فحكى عن جماعة كثيرة منهم
انفسا تجر وعليه بدنة والتج من قابل وعن اخرين منهم انه كان ذلك بعد الوقوف بعرض فعليه بدنة
وليس عليه التج من قابل وحكى في ضمن نفل الاقوال عن المرتضى قولين مدعيان الانتصار ان الاول
تما انفردت به الامامية وفي المسائل الرسمية انه تما لاختلاف فيه بينهم ثم اخار العلامة ايضا
ذلك ولم يحج بالاجماع المنقول عليه في الكتابين ولم يذكر ما نقله الشيخ وان زهره من الاجماع على
ذلك ايضا وكذا الفاضل في الجواهر وشرح الجمل ولم يذكر شيئا من ذلك في سائر كتبه اصلا وذكر في الغنى
ايضا في فلع شجر الحرم اقوال اعدية للاصحاب في بوث الكفار وعدها في نعيها واختار هو فيه

تفصيل الحكي في الغنى
بنفسه

عنه في الغنى
الخط

حكم المصطلح في الغنى
المست

حكم المصطلح في الغنى
المست

حكم المصطلح في الغنى
المست

وفي جملة من كنبه بوثقها وورد دليله ثم قال فيه الشيخ اسدل في الخلاف على مختاره في تعيين
الكفارة باجماع الطائفة والاختلاف وفي التهذيب عارواه سليمان بن خالد ثم ذكر جملة من الاخبار
واورد على خيرها بالاسناد وقال فالأقوى لرقاية الأولى وهو اختيار ابن الجندب قول هذا يقتضي
عدم الاعتماد على الاجماع المنقول لأنه يثبت الكفارة ولا في قدرها واختلف في واه في سائر كنبه في
المنهني توقف في ثبوتها خاصة ووافق الشيخ في قدرها للاخبار وما يظهر ذلك من التذكرة والخبر
ايضا ويحتمل الثاني التوقف فيما ورد في القواعد والارشاد والبصيرة ووافق الشيخ في الامر من معاوله
يعرض للاجماع المنقول في ظاهر الغنية هنا في شيء من كنبه وذكر في المختلف ايضا اقوال للاصحاب
في كنبه باسباب الكفارة ونقل عن الرضا عن نفاذ الامامية واجماعهم على تكثيرها بذكرها
سطر ولم يخرج هو بذلك ولا اعند فيه مع أنه منقول في الغنية ايضا ولا معارض له سوا الأصل
كما صرح به ولو يذكر في سائر كنبه الا أنه اختار موافقة المرتضى لدليل آخر وذكر فيه ايضا ان
الشهو استجاب الجمع بين المغرب العشاء بجمع باذان واحد واثنتين وهو قول الشيخ في النهاية
قال في الخلاف يجمع بينهما باذان واحد واثم واحدة مثل صلوة واحدة واجتمع عليه اجماع
الفرقة وحديث جابر واجاب عنه بانهما على ما قلناه وهو كما قال ولذلك عزاه الى علمائنا في التذكرة
والمنهني وادعى غيره الاجماع عليه ايضا والظاهر في وقوع سهوة النظر واسقط في نسخة الخلاف
الذي كان عند فاتا الموجود في نسخة اجمع بينهما باذان واحد واثنتين وقال ابو حنيفة
يجمع بينهما الى اخر ما ذكر وهذا هو المذكور في الخبر الذي حجة به وجملة على كون الفرض الرد على
من قال من العامة باذانين مستبعد جدا بل لا وجه له اصلا وذكر في المختلف ايضا ان المشهور وذكر
في المختلف ايضا ان المشهور وجوب لرمي وحكي الخلاف في ذلك عن الشيخ في ظاهر جملة من كنبه الفقهاء
وظاهر المفيد وغيره وحكي عن ابن ادريس واول كلام الشيخ ودعوى عدم الخلاف بين الاصحاب
بل بين المسلمين في وجوبه ومرجع ذلك الى الاختلاف في فهم مراد بعض الاصحاب لأنه استثنائا
الامام عليه السلام وهذا خبر هو الوجوب جميع كنبه وقال في التذكرة وموضع من المنهني لا يعلم
خلافه في ذلك وذكر في موضع اخر من المنهني ايضا واول ما دل على خلافه من الاخبار وكلام الشيخ
في الجمل وظاهر عدم الوقوف على خلاف في ذلك من المسلمين ولم ينعرض لما يستفاد من الخلاف في الغنية
من دعوى الاجماع على ذلك ايضا وذكر في المختلف ايضا اختلاف الاصحاب في وجوب الحذف وعلمه
واخا وهو فيه في سائر كنبه العلم للأصل وحكي فيه عن المرتضى دعوى نفاذ الامامية وجوب

الاجماع على كنبه
بما لا يخفى
في سائر كنبه
الاجماع على كنبه
بما لا يخفى

خطاين في كنبه
من الخلاف

وجوب الرمي

وجوب الحذف

والاجتماع عليه باجماعهم ورده بان الاجتماع دل على الاولوية والاستحباب اما الوجوب فلا
وقال ايضا ان هذا شيء تغرد به وهو يذكره في سائر كتبه وظاهر المرتضى دعوى الاجتماع ايضا على ما
ذكره في كيفية الخلاف مع انه خلاف المشهور كما صرح به العلامة ولم يعيد بكلامه ايضا في ذلك و
ذكر فيه ايضا خلافا للاصحاب وجوب كون الرجل بالخصا او بالخصر يقول مطلقا وبما كان من
جلسته اثار هو فيه وفي سائر كتبه الاول ولم يعيد بما يظهر من الانصار من دعوى اجتماع الفرق بل عكس
الخلاف بين المسلمين في اجزاء الشافعي انظر انفراد الامامية بانه لا يجوز الرجل لابه وهو هذا الخلاف
وظاهر عنه في الخلاف الثالث فيمكن اتحاد المراء بهما ولم يذكر ايضا ما في الخلاف من دعوى اجتماع
الامامية بل المسلمين على اجزاء الثالث ولم يعيد به ولم يذكر ايضا ما في الغنية من دعوى اجتماع الظاهر
على انه لا يجوز الا بالخصر ولم يحجج مع موافقته لمذهبه وعدم وجود دليل مثله في الوضع و
الصراحة على تقدير جحبه وذكر فيه ايضا كلام الشيخ في ورود خصنه بتقديم صوم الثلاثة بدل
الهك من اول ذي الحجة وقوى الحق بذلك وحكي عن ابن ادریس انه ورود خصنه في ذلك الاثر
المنع وقال ثم قال الا ان اصحابنا اجمعوا على انه لا يجوز الصيام الا يوم قبل الزوية يوم الزوية يوم
عرفه وقبل ذلك لا يجوز ثم ذكر الخبر الذي هو حجة الجوزين واقصر على ذلك واقصر في المشي و
التذكرة على ذكر ورود الرخصة ولم يتعرض للاجماع وظاهره التوقف في الحكم وعدم الاعتداد
بالاجماع المنقول وافق في التحريم والقواعد والارشاد والنبذة يجوز التقديم بعدا للبلدين المتعة
وهو يدل على ما قلنا وظاهر الغنية نقل الاجتماع ايضا على ما قاله ابن ادریس ولم يعا به وقال
في المختلف ايضا اذا قضت المرأة المتعة واحرم بالتحج وخاف من التحيض جاز لها تقديم التحج وسعيه
وطواف النساء على الخروج الى عرفات قاله الشيخ ومنع ابن ادریس ادعى الاجتماع عليه والتحج ما
قاله الشيخ ثم ذكر جحبه واجاب عن دعوى الاجتماع بعدا لبثوث وعزى الاول في المنهي والتذكرة الى
علمائنا واخاره فيهما وفي سائر كتبه وحكي في الاول خاصة قول ابن ادریس ولم يتعرض له ليله ولم
يعند به وذكره في المختلف ايضا خلافا في حرمة منع الحاج من نزول دو رمكة ومنزلها او كراهية
وحكي عن ابن ادریس دعوى الاجتماع وتواتر الاخبار على انه لا ينبغي ذلك واخاره فيه كما في سائر كتبه
الكراهة للقيح والاصل لا الاجتماع ولا سيما مع انه يحل كونه على التحريم ولم يتعرض له في سائر كتبه وحكي
فيه ايضا عن الحلبي اشراط صحة الحج بالحنان ودعوى ان الاغلف لا يصح حج باجماع المحل عليهم
الشتم وعن المفيد انه لا يجوز له ان يحج بمحنت وعن الحلبي نسبة عدم جواز طوافه قبل الاختان الى

ترتيب الخلاف

قولنا في كيفية الخلاف
عند حجة تقديم صوم الثلاثة من اول ذي الحجة

حكمه منع الحاج من نزول دو رمكة ومنزلها او كراهية

حكمه منع الحاج من نزول دو رمكة ومنزلها او كراهية

رواية اصحابنا قال وهو يعطى توقفه في ذلك واستشكل اول كلام الحلبي من جهة ورود الرواية
في الطواف خاصة فتكون شرطاً فيه لا غير شرطية لفتح الحج من هذه الجهة لا مطم وثانياً من جهة كونه
للممكن من الختان وغيره وهو ممنوع لان غير صحيح وطوافه ولو بصيا بما ادعاه من اجماع الامة
مع انه اولى بالاعتناء من سائر الاجماع وقد صرح في سائر كتبه بكون الختان شرطاً في الطواف
للرجل وقيد في جملة منها بصورة القدوة التمكن ونفس في الحرير والمنه والذكر على وجوب
تقديمه على الحج لكنه مع البلوغ كما هو متصل لا غير ظاهر غيره واجتبه عليه في الاخيرين بخلافه
مبنيون الشك على انه لا يحج حتى يحنن وكان غفل في الخلف عن ذلك ولو تعرض للاجماع في سائر
كتبه امره وذكره ايضا في كتاب المجاهد قولين للشيخ في قتال الكفار بالقاء السم في بلادهم الخمر
واخاره الحلبي مدعي ان به نطق الاخبار عن ائمة الاطهار عليهم السلام والكرهه وعزاه في
المبسوط الى اصحابنا واخاره العلامة فيه وفي جملة من كتبه للاصل ونحوه لا للاجماع ولو بصيا
بدعوى الحلبي وجوا الاخبار على الحرمة مع انه لا يعمل الا بالاخبار المتواترة او ما في حكمها واخاره في
الارشاد والنصرة المنع الامع الفريدة كما نص عليه في الاول ولعله للتمهي للوارد في الخبر الذي
جملة في سائر كتبه على الكراهة وظاهر الغنية دعوى الاجماع على الحرمة ولو بغير ضرورة وحكي في الخلف
ايضاً عن الشيخ في النهاية انه ليس للارباب من الغنية شيء وان قالوا مع المهاجرين وعن الحلبي منع ذلك
مخجاً بانه لا خلاف بين المسلمين ان كل من قاتل من المسلمين فانه من جملة المقاتلة وان الغنية للمقاتلة
فلا يخرج عن هذا الاجماع الا باجماع مثله واخاره هو الاول واجاب عن الاجماع بالمنع ولو يذكره في
سائر كتبه اصلاً واخاره في جملة منها الاول وتوقف في اخرى لغير الاجماع وقال في الخلف ايضاً
في غيره اذ استرسل شرط عليه الكفار المقام عندهم حرم عليه المقام سواء حلف لهم ام لا وان اطلقوا
على مال لربحها لو فاء به وان اطلقوه واحلفوه على العول يوجب عليه قال فيه وهو اختيار الشيخ ثم حكي
الاخلاف في ذلك عن الاسكا في مدعي انه لا يعلم خلافاً فيه ولو بصيا هو بذلك وذكر فيه ايضاً قول الشيخ
في اجاب بحجة على الفقير مع النظرة الى ميسرة وعدمه واخاره هو فيه وفي جملة من كتبه الاول
وقال للمفسر وحكي عن الخلاف الثاني والاحتجاج عليه بالاجماع ورده بالمنع قال وكيف يدعيه
وهو قد خالف نفسه وجماعه من فضلائنا خلفوا في ذلك ايضاً ولو يذكره في سائر كتبه اصلاً وحكي
فيه ايضاً عن الشيخ نفى الخلاف في بعض احكام اهل الذمة اذا ارتكبوا بعض الجرمات ودعوا للاجماع
في حكم البغاة ولا جدوى في ذكرها وذكر فيه ايضاً اختلاف اصحاب في قسمه ما حواه العسكر من

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين
عليهم السلام

عليه وجوبه
على الفقير

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطاهرين

مؤذنا بدعوى الاجماع عليه وقال في المختلف ايضا قال الشيخ في الخلاف لا يجوز بيع رباع مكذوب
 بونها ولا اجارتها قال وفيه نظر ثم ذكر احتجاجا بجماع الفرقه واخبارهم ولا يبيد للجواب عنه
 ولا عن سائر دلته وكانه احوال ذلك الى الوضوح والى ما تقدمت في كلامه من المحكم بكذا منه منع
 الاحتجاج من سكتي دورها ومنازلها واخبار جواز بيعها في الفوائد وغيره وتوقف في بعض كنه
 وذكر في المختلف ايضا اختلاف اصحاب في حكمها اذا اطلق شرط الخيار ولم يعين المدة واختاره
 فيه وفي سائر كنه البطلان بغير الشيخ والمترضى في احد قوليهما وحكي عنهما في قوليهما الآخر
 وعن جماعة من القدماء القول بالعض وشبوا الخيارا لثلاثة ايام ونفل عن الشيخ الاحتجاج عليه بجماع
 الفرقه واخبارهم ورده بانهما انما دلا على الثلثة في الحيوان اما غيره فلا اقول فدادعي الاجماع
 على ذلك في الانتصا الغنية والمجواهر ايضا وجعل في الاول مما انفردت به الامامية فان كان
 الاجماع النقول محتمل يمكن مثل هذا فجهلتم انه لم يذكر شيئا من هذه الاجماع في سائر كنه ولا
 اعتق بها اصلا وما كان ينبغي له ذلك لو كانت عنده كروايات صحيحة خالية الاسانيد وقد ردواها
 بلا واسطة عن المحجة عليه السلام اربعة من الاساطين ورؤساء الدين وقال في المختلف ايضا في
 المذكورة وغيرهما ما محصله ان العقود الجائزة كالوكالة والعارية والوديعة والغرض والجمالة
 يثبت فيها الخيار دائما ولا يسقط بالاسقاط فلا معنى فيها للخيار وحكي في الاول عن الشيخ قولين
 احدهما ثبوت خيار المجلس والشرط فيها وثانيهما ثبوت الثاني لا الاول اخاره في الخلاف واستدل
 على نفي الاول بالاجماع لانه لا خلاف فيه ورده بانه ممنوع مع انه نفسه خالف في ذلك فاك قد
 عرى نفسه ذلك في التذكرة الى علمنا ايضا الا انه سبق على ما ذكره لا في الفرق بين الخيارين كما
 قال الشيخ وسكتي في المختلف ايضا عن الشيخ انه اذا وطئ المشتري في مدة خيار البائع فان فسخ رجع
 عليه بقيمة الولدان حصل من الوطئ بالعقر وهو العشر للبكر ونصفه للثيب احتج على ذلك
 بالاجماع ورده بالنسب فلت فلا دعاه ابن ذرهم ايضا واحتج به ولريد كنه في سائر كنه ولا عنه
 بهما واخاره في جملة منها الرجوع بقيمة التجارية خاصة مع الولادة لصبرتها ام ولد بنفسها
 خاصة بدونها وهو قضية كلامه في غيرها ايضا وقال في المختلف ايضا لاربابين الولد ولد
 ذهب اليه علمنا ثم تفصيلا في ذلك للاسكان ليرعيتا به ولم يحج له ولا عليه وحكي كلاما طويلا
 للمترضى شيئا لا على منعه منه ولا مطلقا وجوعه عنه كذلك للاجماع واقصر على ذلك ولم يذكر
 سائر الاجماع ان المنقولة في المسئلة لوضوحها وثبوتها بالاجماع المحصل وغيره وحكي هو في ايضا

هذا هو الحق لا يخفى على من
 يفكر في المسئلة لا يخفى على من
 يفكر في المسئلة لا يخفى على من

هذا هو الحق لا يخفى على من
 يفكر في المسئلة لا يخفى على من

هذا هو الحق لا يخفى على من
 يفكر في المسئلة لا يخفى على من

هذا هو الحق لا يخفى على من
 يفكر في المسئلة لا يخفى على من

هذا هو الحق لا يخفى على من
 يفكر في المسئلة لا يخفى على من

في ثبوت الربا بين المسلم والذي قولين اختلفا هو الثبوت فيه وفي جملة من كنبه او جيعها ونقل عن
 المرتضى النع والاحتجاج عليه بالاجماع الذي ادعاه فيه وفيما سبق ورده هنا بالنع مع مخالفة
 جماعة من اصحاب مع انهم متاخرون عن المرتضى لا الاسكان في وقلة هبنا الى التفصيل هنا بما
 نقر به الا على ما قيل انهم لم يذكره في سائر كنبه ولا اعند به وذكره في المختلف ايضا خلافا لاحتجاج
 في بيع الرطب بالجاف كالرطب بالتمر وحكى عن ابن ادریس انه اورد على الشيخ في تعليقه النع بانه
 اذا جاف الرطب نقص بانه يلزم عليه ان لا يجوز بيع رطل من العنب برطل من التبريد هذا لا يقول
 به احد من اصحابنا بغير خلاف وبانه لا خلاف في ان بيع الجنس بالجنس جائز مثلاً بمثل والنع منه
 يحتاج الى دليل ولو لم يفتنا العلامة الى شيء من ذلك ولو نضر ضرر زده اكفاء بما ذكره مفصلاً من
 اقوال الاصحاب بما هو المعلوم من طريقه في دعوى الاجماع في موضع الخلاف واختار النع
 مطلقاً فيه وفي جملة من كنبه وادعى في الذمارة كغيره انه المشهور بينهم واقتصر في بعض كنبه على
 النع من بيع الرطب بالتمر وادعى الشيخ في الخلاف وابن زهرة الاجماع على ذلك ولم يذكره في شيء
 من كنبه وحكى في المختلف ايضا عن ابن ادریس في الخلاف في بطلان بيع الصرط اذا قال للصبر في
 حول ما عندك من الذواهم الى الذنايز او بالعكس ساعره على ذلك واقره ما قبل التفويض ولم
 يعتد هو بذلك ولا نضر ضرر زده ولا ذكره في سائر كنبه وبما حكم بالنع مع عدم التوكيل بعد
 تحقق الشرط لا للاجماع المنقول وحكى فيه ايضا عن الشيخ في الخلاف انه قال اذا باع طعماً ما قفراً
 بعشرة مؤجلة فلما حل اجل اخذ بها طعماً ما جاز ذلك اذا اخذ مثله فان زاد عليه لم يجز قال
 وقال الشافعي يجوز به قال بعض اصحابنا ثم اختلفوا في جواز ذلك ونقل الاحتجاج الشيخ على النع
 بالاجماع ورده بالنع لانه نفسه نقل الخلاف وحكى فيه ايضا عن الشيخ دعوى الاجماع على بطلان
 السلم خالو السلم هو ذلك مع فساد السلم ومنعه بدونه وان كان بلفظ السلم وهو اختياره
 في جملة من كنبه ولم يذكر الاجماع فيها اصلاً وحكى فيه ايضا عن المرتضى دعوى الاجماع على جواز
 كون راس مال السلم من غير الايمان وهو اختيارنا ايضا ذلك لكن لا للاجماع بل للاصل وغيره و
 حكى فيه ايضا عن ابن ادریس انه قال ليس من شرط صحة السلم ذكر موضع التسليم بغير خلاف بين اصحابنا
 وقال ان ما ذكره الشيخ في الخلاف من اشتراطه لم يذمه اليه احد منهم واختار العلامة فيه وفي
 جملة من كنبه تفصيلاً في ذلك وبغيره من ابن ادریس قال انه يدل على فله معرفته بموضع الخلا
 ولم يذكره عوا في سائر كنبه ولا نضر ضرر زده دعوى ابن زهرة الاجماع على اشتراطه ولا على به على طلاقه

حكمه في الرطب بالجاف

حكمه في الرطب بالتمر

حكمه في السلم

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

المنع ويمكن إبقاء كلامه على عمومته كما صرح به في التذكرة وليس هذا موضع بيان ذلك وحكي فيه
 أيضاً عن الشيخ في النهاية أنه قال من وجب عليه دين وغاب عنه صاحبه غيبته لم يقدر عليه
 معها وجب عليه أن ينوي قضاءه ويعزل ما له من ملكه وعن ابن ادریس ان الغزل غير واجب لاجماع
 المسلمين ثم اقول هو كلام الشيخ لا للاعتماد على نقل الاجماع على خلافه كما هو ظاهر وحكي فينا
 في الرهن اختلاف الاصحاب في دخول النماء المتجدد المتفصل الحاصل بعد الارتهان في الرهن واختلفوا
 هو فيه وفي سائر كنبه العدم وفاقا للشيخ في الخلاف والمبسوط وقال فيه ان ادعاء ابن ادریس ان
 القول بالدخول مذهب أهل البيت عليهم السلام واجماعهم عليه وان ما ذكره الشيخ مذهب الخلفاء
 خطأ لا يبرهان عليه ولا شبهة له اقول قد نقل لاجماع عليه في الانتصار وظاهر الغنية أيضاً
 ولم يذكر شيئاً منها في سائر كنبه ولا اعلل بها وحكي فيه أيضاً في القمان عن الشيخ في المبسوط
 انه منع من ضمان مال الكتابة وقال انه لا خلاف فيه واخار هو فيه وفي سائر كنبه خلافه ولم يعبأ
 بادعاءه ولا ذكره في سائر كنبه وحكي فيه أيضاً اختلاف الأصحاب في ضمان الجهل واخار هو فيه وفي
 جملة من كنبه الصخر نبعاً للاسكان والمقيد والذليعي والجلبي والفاخر في احاد قوله وابن زهره
 ونقل فيه في مسألة اخرى عن ابن ادریس انه لا يضح على الصبي من المذهب عند المحصلين من الاصحاب
 ولم يعبأ هو بذلك ولم يذكره في سائر كنبه وذكر هنا استيفاعه على الشيخ وبالع في رده وقال لا
 شك في عدم تحصيل هذا الرجل ولم يمتحج بما في الغنية من دعوى لاجماع على الصخر وحكي فيه
 أيضاً عن الشيخ قولين في بطلان البيع ببطلان الشرط ونقل عنه نفى الخلاف في عدم بطلانه واختلفوا
 هو فيه وفي سائر كنبه البطلان ولم يعبأ بادعاءه وحكي فيه أيضاً في الوكا انه اختلاف الاصحاب
 في طلاق الوكيل عن الحاضر واخار هو فيه وفي سائر كنبه الجواز وادرجته عليه ثم قال قال
 ابن ادریس لا خلاف ان حال الشقاق وبعث الحكمين اذا وكل الرجل الحكم الذي هو من أهله في
 الطلاق وطلق مضي طلاقه وجاز وان كان الموكل حاضراً في البلد ولا يخفى ان هذا لا يقتضي القول
 على نقله للاجماع كما هو ظاهر ولا يستقيم ان يخفى فيه مع تصريحه بوجوب الخلاف فيه من جماع من قد علم
 الاصحاب فاصرح ابن ادریس قبل هذه العبارة بعدم الخلاف بين المسلمين في الجواز والارادة ثم اورد
 حديث من جهة اصحابنا لا يلتصق اليها فكان هذا على حجة اولى بالذكر في مقام الحجاج وحكي فيه
 أيضاً عن الشيخ في الخلاف انه قال يكره ان يتوكل مسلم بكافر على مسلم ولم يكره ذلك احد من الفقهاء
 دليلنا اجماع الفقيه ولا تدل على جوازه قال وهذا يدل على المنع ونقل هذا عن غيره أيضاً

منع من كنبه الصخر نبعاً للاسكان

عامة حجة اصحابنا في الجواز

علم ضمان الجهل

علم من كنبه الصخر نبعاً للاسكان

علم من كنبه الصخر نبعاً للاسكان

واختار هو فيه وفي سائر كتبه الجواز للأصل ولم يقصد فيه لرد الإجماع ولا ذكره في غيره مع أنه
 منقول في الغنية أيضاً على الشئ عرجاً وقال فيه أيضاً وفي غيره للآب قبض هو اللفظ الرشيدة
 إلا بادتتها وحكي عن الشيخ في الخلاف جوازه مع نهىها بحجها باجماع الفرقة على أنه لرد العفو عن المظالم
 المطالبة والقبض أيضاً واجاب عنه بمنع الأولى وذكر فيه أيضاً خلافاً لأصحاب فيمن يقبل قوله
 في الرد من الأمناء وحكي عن ابن دريس أنه لا يقبل قول أحد منهم إلا الودعي للإجماع على أن القول
 قوله في الرد واختاره هو ذلك وقال في الودعي اشكال وحكي فيه أيضاً عن الشيخ في مسئلتين أحدهما
 في الودعية والآخرى في العارية اضطراباً في الفتوى من الإجماع على أن كل امرئ مكلف فيه الفرقة
 ومن غيره وكذلك في مسئلة ثالثه في الإجارة وكذا عنه وعن ابن دريس في الصلح وعن ابن دكير
 في الوصايا ولم يحكم العلامة أيضاً في اللقطة خلافاً لأصحاب أنه بعد تفرعها لثبوتها عليها
 الملقط بلا اختيار أو باختياره ونفيه ونقل الأول عن ابن دريس مدعياً أنه مذهب أصحابنا
 اجمع وإن عليه إجماعهم وبه توافق أخبارهم واختاره هو فيه وفي سائر كتبه الثاني وخلاف ابن أبي
 في دعائه قال لأن أكثر الأصحاب قالوا أنه لا يملك إلا بالنية والأخبار تأييداً لذلك ثم بالغ في
 التشنيع عليه ونسبه إلى عدم التحصيل وجعل مخاره في التذكرة أشهل القولين وقال في المختلف
 أيضاً في الغصب إذا جازي الغاصب على الدابة كان عليه الأدرش ثم نقل قول الشيخ بأن عليه في عين
 الدابة نصف القيمة وفي العينين جميعها وكذا كلما في البدن منها اثنان واختاره هو فيه وفي سائر
 كتبه الأدرش قال فيه ويجوز الترافيز والإجماع الذي دعاه الشيخ على غير الغاصب أحد العيز
 نفس المفرد عن الأدرش وحكي فيه أيضاً في كتاب الإجارة اختلاف الأصحاب في بطلان الإجارة
 بموت أحد المتعاقدين ونقل عن الشيخ في المبسوط أنها تنفسح بموت أحدهما عند أصحابنا ولا يظهر
 عندهم أن موت المساجر يبطلها وفيه خلاف وعنه في الخلاف الحكم بالبطلان مطلقاً ونقل في
 عن بعض أصحابنا وعن القاضي نسبته التفصيل إلى أكثرهم واختاره هو فيه وفي سائر كتبه عدم
 البطلان به مطلقاً ونقل فيه عن الشيخ أنه أحق على قوله في الخلاف باجماع الفرقة وأخبارهم وقال لأن
 ما حكاه عن بعضهم شاذ لا يعول عليه واجاب بمنع ذلك قال فإن أكثر الأصحاب لم يفتوا في
 ولو يصح ليناً حديث يدل عليه أقول فإدعى ابن زهرة الإجماع على البطلان بموت أحدهما
 أيضاً قال أن من خالف في ذلك من أصحابنا لا يورث خلافه في دلالة الإجماع ولم يذكر شيئاً من
 الإجماعات فيما حضري من سائر كتبه وحكي فيه أيضاً خلافاً لأصحاب في ضمان الأجير لخطأه

مشقة منها بمقتضى هذا الشارع مع كونها من كلامه عليه السلام
 في كتابها لا يورث خلافه في دلالة الإجماع ولم يذكر شيئاً من
 الإجماعات فيما حضري من سائر كتبه وحكي فيه أيضاً خلافاً لأصحاب في ضمان الأجير لخطأه
 في كتابها لا يورث خلافه في دلالة الإجماع ولم يذكر شيئاً من
 الإجماعات فيما حضري من سائر كتبه وحكي فيه أيضاً خلافاً لأصحاب في ضمان الأجير لخطأه

في دعواه لا دعام مطلقا على ما نقل عنه وادعاء الشيخ في الخلاف في صلبه جدا لا يوين لولدهما
 وادعى الاجماع على عدم في هبة غيرهما وادعى باخص الاجماع بعضهم بالهبة للولد الصغير
 فكما انهم في المقام مضطربة جدا ولم يذكر العلامة الاجماع المرتضى في المختلف خاصة وقد
 رده فليست الى ما في الاجماع من غرائب الاختلافات وقد حكى فيه ايضا عن ابن ادریس وهو
 الاجماع على ان الهبة لا تقتضي الثواب لامع الشرط ولم يذكر للاعتماد عليه والاحتجاج به
 تعرض له في غير وجهه ايضا عن الشيخ في البسوط انه قال صدقة الطلوع عند ثبوت الهبة
 في جميع الاحكام وكل من له الرجوع في الهبة له الرجوع في الصدقة وعن ابن ادریس اللزوم بعد
 الاقباض مطلقا واخار هو ذلك فيه وفي سائر كتبه وذكر حجة عليه ثم قال وادعى ابن ادریس
 ايضا الاجماع عليه وهذا لا يقتضي الاعتماد عليه بنفسه كما هو ظاهر مع انه في التذكرة وفي
 الحكم المصنفين اجمع وفيه كفاية وحكي فيه ايضا في الوقف عن المرتضى انه قال لما انفردت به
 الامامية القول بان من وقف وقفا جازا ان يشترط ان احاج اليه في حال حيوته كان له
 بيعه والاستنفاع بثمنه ثم ذكر بقية الاقوال كقول ابن ادریس بقا للشيخ في البسوط والاستكفاء
 وغيرهما بطلان الوقف واخار هو الاول وذكر حجة عليه ثم ذكر حجة المائتين واجاب عنها
 ثم قال واحتجاج ابن ادریس بالاجماع خطأ فاننا قد ذكرنا ان ماصرا اليه قول اكثر علماءنا
 حتى ان المرتضى ادعى الاجماع عليه ونقل بقية كلامه واجاب بوجه قول الاستكفاء بكونه مستقلا
 بالاجماع وملحوظا به ولا يخفى ان هذا لا يقتضي التعويل على الاجماع المنفول مع انه حكى في
 التمرير قول المرتضى قال انه ليس بمجهد ونقل في التذكرة قوله وقد عواه الاجماع واقوال جماعة من
 اصحابه ولم يخرج هو بالاجماع ولا عمل بقضاه بل صرح فيها ولا في جملة من كتبه بقصر الشرط و
 بطلان الوقف وصبر وانه جسد سابقا للنفيد والشيخ في احد قوليه وهو خلاف ما يقتضيه
 كلام الميرزا كاصح به في المختلف والتذكرة ايضا وذكر فيه ايضا خلافا لا يحل في جواز استنفاع
 الواقف بالوقف ونقل عن الشيخ في البسوط انه اذا وقف عام ما بحيث يتناول الواقف مثل ان يقفه
 على المسلمين جاز له الاستنفاع به بالاختلاف ثم اخار هو الجواز فيما ينقل الى الله تعالى كالساجد و
 المنع فيما ينقل الى الخلق كالمسلمين والعقهاء وان صابغا بينهم وقد اخار هذا في التذكرة ايضا
 وحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على الجواز فيهما معا ولم يجاب به واقفا في جملة من كتبه ولم
 يستدل بالاجماع المنفول في شيء منها اصلا مع انه منقول في الغنية ايضا على نحو ما في البسوط

في دعواه لا دعام مطلقا على ما نقل عنه وادعاء الشيخ في الخلاف في صلبه جدا لا يوين لولدهما

وكما انهم في المقام مضطربة جدا ولم يذكر العلامة الاجماع المرتضى في المختلف خاصة وقد

رده فليست الى ما في الاجماع من غرائب الاختلافات وقد حكى فيه ايضا عن ابن ادریس وهو

وكما انهم في المقام مضطربة جدا ولم يذكر العلامة الاجماع المرتضى في المختلف خاصة وقد

وقف
 جازا استنفاعا بالوقف
 بالوقف المائتين

وذكر فيه ايضا في الوصايا اخلاق الاصحاح اشراط وقوع اجازة الوارث لما زاد على الثلث
بعد وفاته الوصي عدم اخاره هوفيه وفي جملة من كنبه الثاني واحج عليه بالاجابة المسئلة
على الصحيح والحسن وغيرهما وبغير ذلك ثم قال فيه وادعى الشيخ في ذلك اجماع الفرقة وهذا يقتضيه
النعويل عليه كما هو ظاهر مع ان الظاهر من القواعد والمحرم والنووق في الحكم فيه ايضا من الشيخ
في المبسوط انه قال من لا يفتح للوصية عند الكافر الذي لا رحم له من الميت وفي الخلاف الوصية
لاهل الذمة جائزة بخلاف قال وفي اصطبا خاصة من قيدها اذا كان من قراباته ولم يشترط
الفههاء ذلك ثم اخاره هوفيه كما في سائر كنبه جوازها للذي خاصة مطلقا مع ان في الغنية
ايضا دعوا لاجماع على عدم صحتها للكافر الا اذا كان ذا رحم للموصي ففي الخلاف بين المسلمين
في جوازها الذي ارحم ولو يذكر شيئا من ذلك في سائر كنبه الا التذكير فذكر فيها عبادة الخلا
في ضمن نقل الاقوال وحكي فيه ايضا عنه في المبسوط انه قال فيما اوصى يعقوب رباب بثلاثة قصص
عن ثلاثة اعيان وزاد على اثنين انه يجعل الزائد في قيمتها وحكي عن بعض الناس انه يحصل في جزء
من ثالث وعن رواية اصحابنا فيما يشبه المسئلة انه يعطي المعقوب قبل التقوى وعنه في الخلاف انه
حكم بانهم ما يعفان ويعطيان البقية لاجماع الفرقة فان هذه منصوصة لهم والذم على اخلافه
هو وفي جملة من كنبه وقال اليه في بعضها هو ما نقل في المبسوط من بعض الناس واستظهر فيه انه
الشافعي لكون ذلك احد وجهيه ولم يصرح في الاحتجاج للاجماع اصلا ولا ذكره في سائر ما
حضره من كنبه الا التذكير فذكره فيها ولم يعيابه وحكم بخلافه وذكر فيه ايضا اخلاف الاجماع
فيما اذا وصي بشيء في سبيل الله وحكي عن ابن ادريس عوى لاجماع على انه يصرف في جميع مصالح السبلر
واخاره هوفيه وفي غيره ذلك لا للاجماع بل لغيره مع انه منقول في الغنية ايضا واقصر التذكير
على نقل كلام ابن ادريس احتجاجه بالاجماع وغيره وحكي ذكر بعض الاخبار وكلام بعض الاصحاب
وذكر فيه ايضا فيما اذا وصي الانسان بثلث ماله ثم اوصى بثلث ماله لغيره ان الشيخ اسند بالاجماع
الفرقة واخبارهم على كون الثانية فاسحة الاولى وحكي عن ابن ادريس تفصيلا فيه وفي نظائر كثيرة
من كلام الاصحاب اخاره هو ايضا تفصيلا بحسب اقتضاء الدليل لا للاجماع وحكي فيه ايضا عن
الفاضي انه قال فيما اذا وصي باعطاء دابة لرعي من الابل والبقر وغيره خلاف لان ذلك لا يتيح في
العرف دابة وقال هو ان المرجع في ذلك الى اهل اللغة وصرح في التذكير بانظر افر الى المركوب من
البهائم وهو الخيل والبغال والحمير خاصة ولم يصرح للاجماع اصلا وحكي فيه عن الشيخ في الخلاف

كتابنا في الاخلاق
في كتاب الوصي

كتاب الوصي في الاخلاق

كتاب الوصي في الاخلاق

كتاب الوصي في الاخلاق

انه قال يصح الاقرار للوارث في حال المرض نقل اجماعه عليه الى قوله في اخره وعلى المسئلة
 اجماع الفرق وحمله على دعوى الاجماع على صحة الاقرار للوارث خلافا للحنافيين ولما كيفة
 الامضاء فعلى ما فصله في النهاية قال لان الشيخ اجل من ان يدعى الاجماع على الوضع المختلف
 فيه واختاره في التذكرة خلافا لطلحة ولو يعرض له اصلا وحكى فيه ايضا في كتاب التكايف في حد
 الرضاع كلنا مضطربة عن ابن ادریس لم يعين عليها واختلف مذهبه فيه وفي سائر كتبه
 وحكى ايضا عنه انه خطا بعض المناخرين ممن اعتبر الجولين في سنن الرضيع والمضغ من ابنه معاً
 محجاً في تحطشه بالاجماع على اعتبارهما في الثاني وعدم الخلاف من محصل في عدم اعتبارها
 في الاول واورد كلامه بطور وفال انه خال من التحصيل بل هو عن التحقيق بمغزل انه حكم بالنظر
 مستدلاً بالاجماع في المختلف فيه وهو اولى بالخطا ثم توقف هو في الحكم بالنسبة الى الرضيع
 ولم يذكر الاجماع الذي ادعا ابن زهرة على اعتبار المحولين فيهما معاً مع انه فوى الحلبي والطي
 ومحمد كلام الباين ايضا لاطالافهم ذلك كما صرح هو به وفداخار ومن قبل ابن ادریس في
 جملة من كتبه وتوقف في اخرى لم يعرض للاجماع في شيء منها وحكى فيه ايضا عن ابن ادریس
 كلاما مضطربا في حكم لبن ولد الشبهة لم يعين به فيه ولا سائر كتبه وعنه ايضا في حكم نشر الزنا
 للحرمة دعوى عدم الخلاف في ان التكاح في عرفنا للشرع هو العقد حقيقة وفي ان لا يطلق على
 الوطى الحرام وانكر عليه ذلك وقال ان ادعاء الاجماع على ذلك خطاء وعنه ايضا في حكم كتمان
 دعوى الاجماع على ما ينقض عدم البينة تجرد ذلك بل بالطلاق وتوقف هو في الحكم
 لا للاجماع بل لغيره وحكى فيه ايضا عن الشيخ الحكم بان للسن شبهة اذا كان مباحا وشبهة
 ينشر التحريم ويحرم الام وان علت والبث وان ترك والاسند لال على ذلك باجماع الفرق
 واخبارهم والحكم ايضا بان النظر الى فرجها يوجب تحريم المصاهرة والاسند لال عليه ايضا
 بما ذكر واخاره هو فيه الاباحة في غير الاب والابن وفي جملة من كتبه فيهما ايضا لم يعين
 بالاجماع ولا اعنى بالجواب عنه ولم يذكر في سائر كتبه لال في التذكرة وحكى فيه ايضا في العقد
 على الامة لمن عنده حره وبالعكس اجماعات بعضها غير صحيح ولم يعين بها في العقد على الكوفة
 اجماعات كذلك في ضمن نقل الاقوال ولم يحجج بها وربما خالف بعضها وحكى في حكم اسلام
 زوجة الذمي قولين للشيخ اجمع على احدهما باجماع الفرق واخبارهم واخاره هو ذلك لغير الاجماع
 وحكى في العقد بغير العربة مع الفدرة عليها عن الشيخ انه ادعى الاجماع على البطلان في خطا

بسم الله الرحمن الرحيم
 في بيان صحة الاقرار للوارث في حال المرض

انقبضت الى الحق في نفي
 خاصته

كلف النكاح في
 كتمان

حكم النكاح في
 كتمان

هو ايضا ذلك لغير الاجماع مع انه غراه في التذكرة الى علمائنا وحكي فيه ايضا عن الشيخ دعوى
 عدم الخلاف في جواز تقديم القول من المخرج بلفظ الاخر واخار هو فيه المنع وهو الظاهر من
 سائر كنهه ولم يذكر الاجماع فيها الا في التذكرة ولم يحكم بمقتضاها مع نقله عن الشيخ بلفظ الاجماع
 مرة ونحو الخلاف اخرى ولم ينعده به في شيء منهما للاحتجاج به ولا للجواب عنه وحكي فيه ايضا
 عن الشيخ عن احد قولي وكما به دعوى الاجماع على عدم محرمية المملوك لما لکنه وان كان
 خصيا واخار هو فيه الكراهة في المحض في جملة من كنه المنع من دون تعرض فيها للاجماع
 اصلا وحكي فيه ايضا في نكاح الفضولي عن ابن ادریس في الخلاف بين اصحابنا في صحته في
 غير نكاح المملوك ثم استثناء الشيخ في الخلاف من ذلك ولم يذكر هو ذلك في مقام الاحتجاج
 ولم يتعرض لسائر الاجماع ان المعارضة المنقولة في الباب ربما ادعى هو في بعض كنهه الاجماع في
 بعض صور المسئلة وربما توقف في بعضها ولا جدوى في ذكر ذلك وحكي فيه ايضا في فلا
 الضلال دعوى المتقي انفراد الامامية واجماعهم على انه لا يجوز زيادة عن خمسمائة درهم ولم
 ينعده هو بذلك وربما ادعى الاجماع على خلافه بغير الشيخ وغيره وحكي عن الشيخ دعوى الاجماع
 على جواز جعل المهر منافع المحر وعنه ايضا استثناء الاصحاب من ذلك الاجارة واخار هو الجواز
 في الجميع للاصل والاخبار وحكي عن ابن ادریس انه ادعى الاجماع على انه اذا لم يسم لها مهر ثم قدم
 لها شيئا قبل الدخول ثم دخل بها لم يكن لها سوى ذلك الذي خذته وقال انما تجوز في ذلك الاجماع
 لا غير واخار هو فيه او لا تفصيلا او لم يستند فيهما الى الاجماع اصلا مع انه منقول في القضية
 ايضا واختلف قوله في سائر كنهه وحكي عنه ايضا في حكم المهر امان الزوج قبل الدخول كالا
 مضطرب في دعوى الاجماع واورد عليه بان ادعاء الاجماع في موضع الخلاف جهل وحكي عن
 الشيخ في قبض الاب مهر بنه ما تقدم سابقا وحكي في العيوب احكامها اجاعات بعضها غير
 صريحة ولم يذكر شيئا منها في مقام الاحتجاج ولا عند الجاهل وخالف بعضها ولا جدوى في ذكرها
 وحكي عن ابن ادریس دعوى الاجماع على عدم جواز التمتع بالمجوسية وعلى جوازه باليهودية و
 النصرانية ثم الحكم بالمنع في الاخيرين ايضا بغير البعض الاصحاب لمنع الاجماع وانما هو الجواز في
 الجميع فيه وفي جملة من كنهه او جميعها لغير الاجماع وحكي عنه وعن المنع في التمتع في
 الجارية وبدون اذن مولاهما ما يقتضي دعوى الاجماع على المنع مطلقا ولو كان لامرأة واخار
 هو ذلك ايضا لغير الاجماع وكذلك ما حكاه عن ابن ادریس في عدم اختصاص عدد السعة

في التذكرة
 في التذكرة
 في التذكرة

في التذكرة
 في التذكرة

في التذكرة
 في التذكرة

في ذلك ثم تفصيلا

في التذكرة
 في التذكرة

في التذكرة
 في التذكرة

وفي جواز تحليل الاماء وحكي عن الشيخ في احد قوليه في شراء الجارية الحاملة عن الغير دعوى
 الاجماع على جواز وطبها قبله مضي اربعة اشهر من حملها على كراهية وبعد ضيها بلا كراهية وحكي
 هو الجواز على كراهية قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام في الحاملة من الزنا والحرمه قبل الوضع مطلقا
 في غيرها ولو يعا بالاجماع اصلا واخلافه من هبه في سائر كونه وربما حكم في بعضها بالمنع في
 الاولى ايضا قبل المدة وربما حصل اعتبار المدة او الوضع بالمجهولة الحال وجوزه في الاولى بلا كراهية
 مطلقا وغري في النكحة الى علمنا اطلاق القول بان كراهية بعد المدة واختار هو المنع الى الوضع
 فيما عدا الاولى والجواز فيها مطلقا ولم يذكر الاجماع في شيء منها وحكي في المختلف ايضا عن الشيخ وابن
 ادريس في جعل عقوبة الامه معها اجماعين متنافيين ظاهر لم يحجج بهما وربما لم يعمل بشيء منهما وحكي
 عن ابن ادريس في الجارية التي علقت عنقها بموت زوجها الحر في ام الولد التي اعتقت ثم ابدت وتزوجت
 فميتا وولدت منه اجماعين لم يحجج بهما وفيهما نوع اضطراب ايضا وحكي عن الشيخ في حكم مستحق
 الحضنة دعوى الاجماع والاختيار على احد قوليه ولم يذكره في مقام الاحتجاج ولا اعتمد عليه
 ونقل عن ابن ادريس التعجب من ذلك والطعن عليه بانه مذهب بعض المخالفين وان اخبارنا بخلافه
 وارده واجماعنا بضده ورده بان ذلك لعله كان اجماعيا في زمانه وقد قال به قبله الاسكاف
 والصدوق وهذا لا يقتضي التعويل عليه كما هو ظاهر وحكي عن الشيخ ايضا في الحضنة وما اشعر
 بدخول الاجماع في مواضع او يظهر منه ذلك ولم يذكره في ضمن نقل الاقوال والنباذات وكذا
 في قصي الخلع عنه وعن المرتضى مع ما بينهما فيه من الاختلاف وخالفهما معا في جملة تركه
 وكذا في قدر القفلة عنه وعن ابن ادريس مع ما بينهما من الاختلاف والاجماع هنا مذكور
 صريحا في الخلاف وحكي عن الشيخ ايضا فيه اجماعين متنافيين في حكم الاختلاف في قبض
 المهر واجماعا لم يعمل به في قبض القفلة ولم يعتمد بشيء منهما في مقام الاحتجاج وحكي فيه ايضا
 في اطلاق قولين في طلاق الولي عن المحجور وشبهه ادعى على احدهما الاجماع واختاره هو وفي
 سائر كونه القول الآخر ورد فيه الاجماع بالمنع وحكي عنه ايضا في ارث التزوج من الزوجة اذا
 طلقها باثنا عشر مائة في قبل انقضاء العدة قولين ادعى على احدهما الاجماع مرة ونفي عنه
 الخلاف اخرى اختاره هو ايضا ذلك لغير الاجماع وحكي عنه ايضا وقوع الطلاق بتغير الزوجية و
 اخبارها الفراق فنقل القول بوقوعه عن قوم من اصحابنا ثم دعوى اجماع الفرقة على خلافه لكون
 الخلاف شاذ لا يعتمد واختاره هو ايضا ذلك لغير الاجماع وحكي الخلاف عن جماعة من الساطين

مسألة في جواز تحليل الاماء

مسألة في جواز تحليل الاماء

مسألة في جواز تحليل الاماء

مسألة في جواز تحليل الاماء

مسألة في جواز تحليل الاماء

الاصحاب حكى عنه ايضا في وقوع الطلاق من الغائب الكتابين قولين ادعى على احدهما الاجماع و
 اخاره هو ايضا الغير وحكى عن المرتضى في الطلاق الثلث بلفظ واحد قولين مسندين ظاهر الى
 اجماعين مناصفين واخاره هو احدهما لغير الاجماع وعن ابن ادریس في طلاق الحاضرة التي لا يصل
 الزوج اليها يعرف حالها اجماعا لم يعين به وحكم بخلافه في الاستثناء بالمشية ما لم يخرج
 به وذكر نحوه في كتاب الايمان ايضا وحكى عن الشيخ في شراء الامنة التي طلقها مرتين ما يشعر بدعوى
 الاجماع ولم يعين به في الاحتجاج وحكى في الظاهر انساب الاعضاء اجماعين مناصفين عن المراء
 والشيخ وافق احدهما ولم يخرج به ومنع الآخر لكونه في موضع الخلاف فيلزمه منع الاول ايضا
 ولذا لم يعين عليه وحكى عن ابن ادریس في الظهار العلوي ما يشعر بدعوى الاجماع على بطلانه
 وخالفه ولم يعين به وفي معنى من قبل ان يتأسا في الخلاف في كون المراد به الوطى ولم يخرج به وحكى
 عن الشيخ نفى الخلاف في عدم وجوب تكرير الكفارة بتكرير الظهار من مواليها بقصد التاكيد و
 اختلف فيه فتواه لغير الاجماع وعنه ايضا في وطى الظاهر الكفر بالصوم عمدا قبل اتمامه
 دعوى الاجماع على وجوب سنيها في الكفارة وعن ابن ادریس منع الحكم والاجماع واخاره
 هو الاول لغير الاجماع وحكى عنهما في عقوبة العبد المهرهون والحج في الكفارة اجماعات
 منبانية لاجدوى في ذكرها وحكى عن ابن ادریس في عقوبة العبد الذي لم يعلم موته ولا جانيه
 في الكفارة دعوى الاجماع ونوازل الاخبار على جوازها ومنع ذلك مع عدم ظن الحجاة وتقدم في
 احكام انظره ايضا وحكى عن الشيخ في الخلاف دعوى اجماع الفرقة واخبارهم على عدم وقوع
 الایلاء العلوي بشرط وعنه في البسوط الحكم بوقوعه ومنع وقوع الاجماع على منعه واخاره هو
 ذلك للصومات وحكى عنه في وجوب الكفارة بالوطى بعد مدة الزيف قولين ايضا ادعى في الخلاف
 على احدهما وهو الوجوب لاجماع ورجح عنه في البسوط واخاره هو الاول لغير الاجماع وحكى
 عنه ايضا دعوى الاجماع على عدم وقوع اللعان مع العلم بعدم الدخول واخاره هو بفضلا
 في ذلك ولم يعين بالاجماع ولم يذكر في الاحتجاج وحكى عنه ايضا دعوى الاجماع على صحة الظاهر
 الاخر عن ابن ادریس مع ذلك ولا ثم تقوية الحكم نفسه وظاهر العلامة التوقفا والمنع بلا
 تعرض للاجماع واعتماده وحكى عنه ايضا في الخلاف دعوى اتفاق اهل العلم على قصر
 اللعان مع القدرة على البينة اذا عدل عنها وعنه في البسوط تقوية القول بالمنع واخاره هو
 الاول لغير الاجماع وحكى عنه ايضا قولين في الطذف ثانيا بعد المحل ادعى على احدهما اجماع

حاشية على كتاب الطلاق

حاشية على كتاب الطلاق

حاشية على كتاب الطلاق

حاشية على كتاب الطلاق

حاشية على كتاب الطلاق

عنه في خلافه

عنه في خلافه

عنه في خلافه

عنه في خلافه

الفرق والصحابة واحال هو البيان الى كتاب الحد ودلو تعرض له فيه وحكي عنه ايضاً قولين في
 اخراج المعتدة لا يذاء اهل الرجل ادعى على احدهما الاجماع وتوقف هو في الحكم لغيره وحكي عنه
 ايضاً نفى الخلاف في وجوب الحد على الصغيرة للوفاء وعن ابن ادریس منع الحكم والاجماع و
 اخثار هو ذلك وحكي عنه ايضاً في عدة الحامل باثنين قولين عن احدهما الى رواية اصحابنا و
 ادعى على الاخر الاجماع واجماع عامة اهل العلم لا عكرمة واخثار هو ذلك لغير الاجماع وحكي
 عنه ايضاً دعوى الاجماع على عدم نخل العدلين واورده هو حجة غير الاجماع وحجج القول
 بالتداخل ولم يرجح فيه شيئاً وحكي في كتاب العتق عن المرتضى دعوى اجماع الامامية وانفرادهم بعد
 صحه عتق العبد الكافر وتوقف هو في الحكم لغير الاجماع وحكي عنه ايضاً في حكم عتق احد الشرك
 نصيبه نحو ذلك ولم يذكره في مقام الاجتهاد اصلاً وحكي عن الشيخ قولين في حكم من وثقضا
 من ابيه او امه ادعى في الخلاف على احدهما وهو تقويم الباقي عليه ان كان موثراً اجماع الفرق
 واخثارهم ورجع عن ذلك وحكم بخلافه في المبسوط وحكي هذا عن ابن ادریس ايضاً مع نصيحة
 بمنع الاجماع واخثار هو ايضاً ذلك وحكي في احكام الولاة عنها فاضاً واجماعاً لم يذكرها في
 الاجتهاد ولم يعينها ولا يخلو بعضها من التنازع ايضاً وحكي في التذبير عن الشيخ دعوى الاجماع
 على ان اولاد الدبرة التي حملت بهم بعد التذبير منها في الانفصال وليس للمولى نفص في ذبيهم
 بل له نفص في ذبيهم خاصة واخثار هو جواز الرجوع في ذبيهم ايضاً ولم يعينها بالاجماع اصلاً
 وحكي عن المرتضى دعوى انفراد الامامية بان العتق الحاصل بالتذبير يؤجل السراية كالعتق النحر
 ولم يذكر اجتهاد بالاجماع ولا اعتد به بل حكم بخلافه عملاً لا مجرد الاصل وحكي عنه نحو ذلك
 في منعه من تدبير العبد الكافر واخثار هو الجواز هنا وان توقف في العتق وحكي عن الشيخ في حكم
 الابناء المذكور في الفران في الكتابين قولين ادعى على احدهما الاجماع واخثار هو ذلك لغيره وحكي
 عنه ايضاً في كتاب الايمان في كفارة الحلف بالبراءة قولين ادعى على احدهما الاجماع ايضاً واخثار
 هو خلافه ولم يعينها بالاجماع اصلاً وحكي عن ابن ادریس في الحلف على ترك الهبة ان الوفاء خارج
 من ذلك لانه لا يسمي هبة بغير خلاف وان صدقة الطوع عندنا لا يسمي ايضاً هبة واورده عليه
 بانها انواعان منها لدخولها تحت اسمها واحد ها وادعائه الاجماع على خلافه غلط وحكي
 عن الشيخ في نذر المشي الى مكة اجماعاً لم يعنده به وحكم بخلافه وكذا في نذر الهدى وحكي عن
 المرتضى دعوى الاجماع على عدم انقضاء النذر والطلو وورده بالمنع وحكي في الكفارات عن ابن

ادريس في شق الثوب في المصيبة اجماعاً لم يحجج به ولم يعين عليه وعن الشيخ دعوى الاجماع على وجوب مدين لكل مسكين في الكفارة وردده بالمنع في محل الخلاف وحكى عنه في عدم وجوب تعيين الكفارة مع التعدد واتحاد الجنس ما لم يحجج به ولا جلد في ذكره وكذلك اطعام الصغار في الكفارة وكذلك جنس الطعام وحكى عن المرتضى في كفارة وطى لامه الخائض لم يعين به وفي كفارة التوم عن صلوة العشاء ما اجاب عنه بالمنع مع انه نقل عن لما شاماً هو ظاهر في مؤلفه وحكى عنه دعوى الاجماع على عدم جواز عتق ولد الزنا في الكفارة وعن الشيخ دعوى الاجماع على الجواز واختاره هو الثاني لغير الاجماع مع كونه المشهور وعلى ما صرح به وحكى عن الشيخ في عتق ناقص الخلقه ما لا جدي في ذكره وكذلك افطار الحامل والمريض والمكره وحكى في كتاب الصيد وتوابعه عن ابن ادريس في نجاسة موضع عض كلب الصيد ما لا جدي وايضاً في ذكره وكذا ما حكاه عن الشيخ في المنع من الذبح بغير الجدي اذا حمل على جارية لا خنياً ولا فهو غير عامل به وكذلك ما حكاه عن ابن ادريس في جوازه مع الاضطرار وحكى عن الشيخ في المنع من بيع عجل اعشاباً و اسلام المرسلا المعلم وعنه في البدن العبد عن ذلك واختاره هو الاول لغير الاجماع وحكى عنه وعن المرتضى وابن ادريس في حرمة ما عدا السمك الذي له فلس من حيوانات الماء ما لم يحجج به ولا جدي في ذكره وحكى عن الشيخ اقوالاً في حكم الغراب ادعى على احدها الاجماع وحكى منعه عن ابن ادريس واختاره هو الاول لغير الاجماع وحكى عن ابن ادريس دعوى الاجماع على حرمة الخفاف واختاره هو الكراهة ولم يعين به وعنه ايضاً عدم الخلاف بين المحصلين في ترك ابانة الراس بعد الذبح قبل البرد واختاره هو الحرمة وحلية الذبح ولم يعين به عواه وحكى عن المرتضى قولاً في الجنبين ادعى انفراد الامامية به ولم يذكر احتجاجاً بالاجماع ولا اعتمد به ونحوه فيما يحرم من الذبح وحكى عن ابن ادريس في نجاسة لبن البنت ما لم يحجج به ولا جدي في ذكره وحكى عنه ايضاً دعوى توانر الاجماع على حرمة استعمال شعر الخنزير وانه القبيح من اقوال اصحابنا عند الشيخ في بعض كتبه على حرمة الاستنساخ بالدهن النجس تحت الظلال وعدم الخلق فيه في ذلك وان الشيخ يحجج بقوله الاخر الموافق لقول اصحابنا وردده بان هذا جهل منه وسخف فان الشيخ اعرف باقوال علمائنا وبالمسائل الاجماعية والخلافية والروايات المطلقة في الباب ثم اختاره هو تفصيلاً في ذلك لم يسبق اليه وحكى عنه ايضاً وعن المرتضى في مواكلة الكفار و

كفارة شق الثوب
المصيبة

اطعام الصغار
الكفارة

حكم الذبح بغير جدي

حكم السمك الذي له فلس
ومثله

حكم الجنين

حكم استعمال شعر الخنزير

حكم الخلق في الظلال

اكل طعامهم مالم يتج به ولا جدوى في ذكره وكذا في احوال الابل وسائر البهائم وخالفهما
هنا في الحكم بالحرمه وحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على عدم جواز النذاري بالخمر وكلها مطلقا
وعلى جواز شرها عند الاضطرار لدفع العطش واخباره هو الجواز عند خوف التكليف من العطش
او المرض اذ اندفع به ولم يعيب بالاجماع ولا احتج به وحكى عنه ايضا دعوى الاجماع على جواز
اكل المارة من الثمرة وعدم جواز الحمل وتوقف هو في ذلك لغير الاجماع وحكى عن المرتضى ابن
ادريس في الفاء الخمر في الحل مالا جدوى في ذكره ونحوه ما حكاه عن المرتضى في صيد نير الكلب
العلم وحكى في كتاب القضاء في غاير البيئات عن ابن ادريس غير مالم يعيد به ولا فائدة في
ذكره وحكى عن الشيخ الاحتجاج بالاجماع وبغيره على عدم الحكم بالنكول باليمين ولم يتج به
به وان اخار ذلك لغيره وحكى عن المرتضى في حكم الحاكم بعلمه والرد على الاسكان مالا يقتضي
الاعتماد على الاجماع المنقول كما هو ظاهر من ماله وحكى عن ابن ادريس في اختلاف الزوجين في
مناع البيت مالم يعيد به وحكى عن المرتضى والشيخ دعوى الاجماع والاحتجاج به بالاخبار
على انه اذا ادعى الخصمان معا عند الحاكم قدم دعوى من يكون على يمين صاحبه وعن الشيخ
اذ مع ذلك قوى القول بالقرعة كما هو مذهب بعض الحنفين واخباره هو الاول بحججنا بانه شهر
فيكون ارجح وهذا يدل على ان الشهرة عند اقوى من الاجماع المنقول وحكى عن الشيخ الاحتجاج
بالاجماع والاخبار على انه لا تنفع البيعة بعد اليمين واخباره هو ذلك واحتج عليه بغير الاجماع
وحكى عنه ايضا قولين في الاكتفاء باسلام الشاهد مع عدم ظهروصفه واحتج على الاكتفاء
باجماع الفرقة واخبارهم وغير ذلك واخباره هو العلم ولم يعيب بالاحتجاج اصلا وحكى عنه ايضا
قولين في غاير دينه الخارج والداخل وقديم الملك وحديثه واحتج على احدهما بالاجماع
الاخبار واخباره هو الآخر ولم يعيب بدعواه وحكى عن المرتضى دعوى نفاد الامامية بعدم
قبول شهادة ولد الزنا وان كان على ظاهر العدل ولوميد كراحتا به بالاجماع وحكى عن ابن
ادريس الاحتجاج بالاجماع على كفره وهو باطل عنه كما مر وقد اخار عدم القبول لغيره اذ كره
حكى عن المرتضى الاحتجاج على قبول شهادة العبد على غير سببه بالاجماع لشذوذ الخالف لم
يتج هو بذلك واضطرب فتواه ايضا وحكى عن الشيخ في شهادة اهل الذمة قولين عن واحد
الى اصحابنا واخباره هو قوله الاخر على اضطراب فيه وحكى في هذه المسئلة عنه في المبسوط
اصحابنا القبول شهادتهم في الوصية ان يكون ذلك في حال السفر لم يعيد هو به عند ذكر

هذا الخبر
وذكره
في كتاب
الاجماع

هذا الخبر
في كتاب
الاجماع

هذا الخبر
في كتاب
الاجماع

هذا الخبر
في كتاب
الاجماع

السئلة بعدها بلا فصل وحكى عنه ايضا في كم شهادة الفرج ما لم يحتج به ولا جدوى في ذكره و
نحوه في شهادة النساء على الشهادة مع اختلاف فوى الشيخ في ذلك وكذا في وجوب الشاهد و
كذا في ظهور رصفه قبل الشهادة وفي الشهادة على الملك بمجرد اليد وحكى عن ابن ادریس في القتل
واليمين نحو ذلك وحكى في كتاب الفرائض في مسألة الجوزة عن المرتضى وابن ادریس ما لم يحتج به وفيما
حكم بخلافه ونحوه لما حكاها عنهما في عدم اوثان الزوجين المراجع ونحوها وقال ايضا المشهور عند
علمائنا ان لا اخ من الابوين البالة عند سدس الاخ والاخ وثلث الاخوة من الام وادعى اكثر
علمائنا عليه الاجماع لانها تجمع السببين فيكون اولى ثم حكى قولاً غير بعيداً عما في وقال المشهور
الاول واقصر على ذلك وهذا لا يقتضي الاعتماد على الاجماع المنقول بخبر الواحد ان يقتصر
عنده ونقل في مسألة ولدا الولد مع الجد عن ابن فضال لم يحتج به ولا جدوى في ذكره وكذا في
مسألة اسلام ذوى الارحام بعد موثا الزوج وبقاء الزوج المسلم عن ابن ادریس في مسألة
اوثان الفاعل خطأ عن المرتضى وحكى عن الشيخ دعوى اجماع الفقهاء بل الامامة على ابن مسعود على ان
الفاعل والمملوك والكافر لا يجزون الام عن الثلث وحكى هو الخلاف في الفاعل عن الصدوق و
العماني وظاهر الشيخ في النهاية والدليلي واختاره هو الاول لانه المشهور بين علمائنا فقيهي العمل
به ثم رجع الثاني ونفى العمل عنه لعدم خبر بعيد به ولو عباد بالاجماع المنقول اصلاً وجعله
ادنى من الشهرة في الاعتماد وحكى عن الشيخ ايضا اجماعاً على احد قوليه في ميراث ولدا الملائنة
لم يحتج به وحكى في مسألة اخرى فيه ايضا كلاماً مضطرباً لابن ادریس ودعوى شدة الاجماع
على خلاف قول الجلي بعد ثبوته له وقال هذا يدل على اضطرابه وعدم تميز قوة الفكرة
وحكى عن جماعة منهم كلمات مضطربة في ميراث الخنثى الشكل الذي لم يعلم حاله بالمال فتكى
عن الشيخ في الخلاف دعوى اجماع الفقهاء واخبارهم على العمل بالقرعة مع انه خالف نفسه في
ذلك في النهاية وذكر فيها القولين لامين وغري احد هما وهو القول بعد الاضلاع الى الرقبة
وهو بالآخر وقال انه احوط واكثر في الرقيات ولم يذكر القول بالقرعة فيها اصلاً وحكم في البسوط
والايجاز ايضا بما في النهاية وحكى عن المفيد في كتاب الاعلام وعن المرتضى دعوى نفاد الامامية
واجماعهم على اعتبار عدل الاضلاع مع ان المفيد نفسه ذهب في المنفعة الى ان يعطى حج نصف
ميراث الذكر ونصف ميراث الانثى وهو اختيار الشيخ ايضا في كنبه المشار اليها والصدقين و
الدليلي والفاضي والطوسي وحكى عن ابن ادریس انه غرر في القول الثاني الى جماعة من اصحابنا والاكثر

منهم والمحققين ثم اُجيب عليه بالاجماع وبالحجج المتفق عليه في ذلك واخذاً العلامة القول
 بالخبر موثق وبعض الوجوه الاعتبارية ولم يعاب بالاجماع اصلاً ولا تعرض للجواب عنها ولم يحل
 معاضدة الخبر الموافق لها مع عمل المرتضى المعيد به ونسبته الشيخ له في الآثار يات الى انه مشهور
 بين اهل النقل في اصحابنا والمخالفين فمن هذا طريقه كيف يقول بحجة الاجماع المنقول بالخبر
 الواحد وحكي ابن ادریس في دلالة الترجمة الشكوك فيه ما لا جدوى في ذكره وكذلك في غيره
 الاب من جريرة ابده وذكر في ميراث الجوس ما تقدم سابقاً واخذاً هو اثمهم بالنسب السبب
 الصحيح خاصة لان ما عداها باطل فلا يتعلق به حكم التوارث ولم يتعرض للاجماع اصلاً
 وحكي عن المرتضى في ميراث المفقود دعوى افراد الامامية باعتماد الطلبة الى اربع سنين ولم
 يذكر احتجاجه بالاجماع ولا اعند به وحكم ولا بخلافه ثم نفى قول الباس لغير اجماع وحكي عن
 الشيخ في ميراث من لا وارث له اجماعاً لم يحتج به ولا جدوى في ذكره ونحوه ما حكاه عن بعض
 الدين المصري والمترضى في اجماع ابن الاخ والاخت للابوين واحداً معاً ايجاباً لا بد وحكي
 في كتاب الحد ودعوى الشيخ دعوى الاجماع على انه حضر اربعة لشهد وبالنسبة لشهد بعضهم خاصة
 فعليه الحد عن الشيخ ولم يحتج هو بذلك ولا حكم بمقتضاها وحكي عن المرتضى دعوى افراد الامامية
 واجماعهم على انه يجمع بين الحد والرحم على التراث المحسن واخذاً هو ذلك لغير اجماع وحكي
 عن الشيخ دعوى اجماعهم واخباؤهم على انه لا نفى على المرأة ثم ذكر خلافه لما في دليله من الاطلا
 وقال لكن المشهور الاول وحكي عن المرتضى افراد الامامية بان من جلد للزنا يقتل في الرابع لم
 يذكر احتجاجه بالاجماع ولا احتج به ونقل احتجاج ابن ادریس على انه يقتل في الثالثة باجماعاً على
 ان اصحاب الكبار يقتلون في الثالثة وهذا منهم بغير خلاف واجاب عنه بانه كيف يصح دعوا الاجما
 مع ان اهل اصحابنا واكثرهم ممن ذكرنا هم مخالف فيه وحكي عن الشيخ نسبة احد قوله وهو جلد الخو
 ورجه ان كان محسناً الى اصحابنا ولم يعيد هو بذلك وحكم بخلافه وحكي عنه ايضا نفى الخلاف
 في استحباب حضور طائفة عند اقامته الحد واخذاً هو الوجوب لظاهر الامر وحكي عنه ايضا نحو
 الاجماع على انه يفرق الحد على جميع البدن الاعلى الوجه الفرج واخذاً هو استثناء المراسم ايضا
 وحكي عنه ايضا في الحرة الذي يقطع الشارق منه حكيم غري احدهما الى اصحابنا وتوكلوا
 ونفى الخلاف عن الاخر ولم يحتج هو بشيء منها وحكم بخلافها وحكي عن ابن ادریس في حكم الضيف
 اضطراباً في الفتوى احتجاجاً اخيراً بالاجماع والاجاب والنوازة على انه لا تطع عليه مطلقاً

يقول الشيخ في المصنف

في ميراث الجوس

كلمة

حكمها اذا حضر
 اربعة

في ميراث المفقود

حكمها اذا حضر

في ميراث الجوس

في ميراث المفقود

هذا يدل على اضطرابه وعدم تحقيقه فلا يبالى بتناقض كلامه ثم اخار القطع عليه من الارز
دونه بقفل او غلق لا بد منه وحكى عنه نحو ذلك في وجوب قطع النباشن طلقا وقال هذا يدل
على اضطرابه لتناقض كلامه واخار هو تقصيدا في ذلك وحكى عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع
على تعدد القطع مع تعدد السيرة اذا طوله باجدا ما بعد القطع للآخرى وان كان معا قبل القطع
وفي المبسوط منع هذا الحكم واخار هو ذلك للاصل وضعف الخبر الذي هو مستند الاول ولم
ينعزض للاجماع اصلا وحكى عنه ايضا دعوى الاجماع على قطع يمين مقطوع الاصابع وعنه
في المبسوط انهما لا تقطع واخار هو ذلك من دون تعرض للاجماع اصلا وحكى عن ابن
ادريس دعوى الاجماع على ما هو المشهور في فدا الجاه بكلمة واحدة وما لم يوافق غيره ونفى
الباس عنه وعنه ايضا وعن الشيخ في كيفية توبة الفاذ لقبول شهادته ما لم يحتج به وحكى في
كتاب الفصا من الدليات عنه الرد على المفيد في قوله بان العاقلة في قتل الخطاء ترجع بالدية
على القاتل بدعوى انه خلاف اجماع الامة وقد فوج هو فيه بذلك اسناد الفدح ولا يجدى
في ذكره وحكى عن ابن زهره دعوى الاجماع على انه اذا مات القاتل عمدا بعد امتناعه من الفصا
اخذت الدية من ماله فان لم يكن له مال اخذت من اقرب فلا قرب من وليائه الذين يرثون
دينه وعن ابن ادريس انه خلاف الاجماع واخار هو قول الاول لغير الاجماع ومنع دعوى الشاة
اسناد المنع وحكى عن ابن ادريس ايضا فيما يحمله العاقلة في الجراح اجماعا على احد قول الشيخ وخالفه
هو وخطاه فيه وقال ان الشيخ اعرف بمواضع الاجماع وقد افنى بخلاف ما ذكره وحكى عنه ايضا
في تحمل القاتل اذا لم يكن العاقلة ثم دعوى اجماع المسلمين على خلاف قول الشيخ وقال ان هذا خطأ
منه وجهل وكيف يجوز ان ينسب الشيخ الى مخالفة اجماع المسلمين ثم رجح هو قول الشيخ ونقله ولا
عن جماعة من الفداه وحكى ايضا عنه فيمن ليس له مال ولا عاقلة ولا ضامن جريرة دعوى اجماع
احبابنا بخلاف منهم على خلاف قول الشيخين والديلي والفاضي ورد هو في الحكم من جهته
الاخبار وروى بما مال الى قول ابن ادريس لذلك لا للاجماع وحكى عنه ايضا في دية قتل الخطاشيه
العدد دعوى اجماع احبابنا بخلاف بينهم على خلاف قول الشيخ والفاضي واخار هو قولهما
وحكى عن الشيخ في عدد الفسامة في قتل الخطاء دعوى للاجماع عليه والاخبار وواقفة لغير
الاجماع وحكى عن ابن ادريس دعوى الاجماع على خلاف قول الشيخ فيما اذا وقع الاختلاف في
كون الطرف المجنى عليه صحيحا او معيبا ورجح قول الشيخ وحكى عن ابن زهره فيما اذا اشترك العبد و

حكم في قتل الخطاشيه
الاجماع

حكم في قتل الخطاشيه
ما حكيه

بيان قتل الخطاشيه
الاجماع

حكم في قتل الخطاشيه
سلب القاتل

الحرة القتل اجماعاً لم يحتج به ولا جدوى في ذكره وحكى عن المرتضى في قتل الذي سلباً نحو ذلك
وكذا في دية ولد الزنا والحكم بكفره واختاره هو خلاف ذلك ولم يعيأه باجماع اصلاً وحكى عن
الشيخ دعوى اجماع الامة الاثنا عشرية لا يعند به على ضمان ما ألف بنصب لميزاب الى الشارع
وذكره هو خلاف الاحكام في ذلك واختاره الضمان لغير الاجماع وحكى عنه ايضا في دية الاختلاف
والاهداب لم يحتج به وربما حكم بخلافه وحكى عن ابن دريس اضطراباً واجماعاً في دية الشقين
طعن عليه لذلك اشداً الطعن وحكى عنه في دية سنن الصغيرة قال الذي قال الشيخ في نهايته
هو مذموم جميع اصحابنا وما قاله في مبسوطه لو يدعي أحد من اصحابنا اليه ولا فنيهم ولا فنيهم
في كتابه على ما علمه ورده بان هذا جهل منه وقلة تحصيل ومن اجل من شيخنا وقد وضعه
في كتابه وكذا ابن الجنييد وابو الصلاح وابن جرير كلهم افوا بقوله ثم اورد خبراً في ذلك وقال
والاولى ذلك لهذا النقل وعمل اكثر الاحكام حكي عن الشيخ في قلع السن اذا اعد اجماعاً لم يحتج
هو به ولكنه نقل طعن من ابن دريس عليه ورده اقيم رد وطعن عليه بما اجد في ذكره وحكى
عن الشيخ ايضا في دية الاصابع اجماعاً لا يعند به وحكى عنه ايضا الاحتجاج باجماع الفرقة
واخبارهم على ان في البيضة اليمنى ثلث الدية وفي اليسرى ثلثها وعنه في الثأير جعل هذا رواً
والفقوى بالتساوي وعنه في المبسوط نحو ذلك مع التصريح بان الرواية ما صح عنه واختلف
هو ذلك للرواية لا الاجماع وحكى عنه ايضا في الشجاج ما اجد في ذكره وكذا فيما اذا
اشترك اثنان في القتل وكان احدهما لا يقتل وانفرد بالقتل وحكى عنه ايضا دعوا الاجماع الاجماع
في موضعين من الخلام على احد قوليه في الغزل عن الحرمة واختاره هو قوله الاخر وحكى عنه ايضا
دعوى الاجماع على احد قوليه فيمن قتل اثنين واكثر واختاره هو خلافه ولم يعيأه بدعوا وحكى
عنه ايضا دعوى اجماع الفرقة واخبارهم على احد قوليه فيما اذا اغتدرنا بخراجان من جماعة
ثم سره الى القتل وما هو الى قوله الاخر وحكى عنه ايضا نحو ذلك في جناية الولد واختاره هو
او لا ذلك لغير الاجماع ثم قال ان القول الاخر ليس بعيداً من الصواب وحكى عنه الاحتجاج
باجماع الفرقة واخبارهم في حكم جناية العبد واختاره ذلك ولم يحتج بالاجماع وحكى عنه فبين
قلل احد باهر الخليفة وفيمن استوفى الفضاير بنفسه بدون اذن الحاكم وفي حكم العسامة
مع بعد المدعى ما اجد في ذكره فهذه معظم ما وقفنا عليه في الخلاف من كلام المتألفين
بالاجماع المنقول وبقت كلامنا اذ اخرجنا لسياسة تفقني حجتنا عنه وسنذكرها ومنه الوحد فيها

في دية الشجاج

في دية الشجاج

في دية الشجاج

في دية الشجاج

ومنها ما ذكره في كتاب النكاح غير ما سبق ويأتي عند بيع الغير فحكي في كتاب الطهارة عن الشيخ
 في ناسبه العتد والوقت سندل على احدهما باجماع الفرق وله بحجج هو بذلك ولا حكم بمقتضاه قال
 فيه ايضا قال علمائنا يكره افعاد الميت وعصره فاعدا لان الجالس ذيه واسندل الشيخ باجماع
 الفرق وبروايه حران وغيرهما ثم اورد روايه مخالفة وقال قال الشيخ انها للفقهاء لموافقا لما
 العامة وهذا لا يقتضي الاعتماد على الاجماع المنقول بنفسه كما هو ظاهر وحكي فيه ايضا عن الشيخ
 في الخلاف طريقا في صفة ترسيم الجنازة قال واسندل عليه باجماع الفرق مع انه قال في النهاية
 والبسوط عكس ذلك وعليه ذلك لروايته وهو اولى وقال في كتاب العطايا فيه ايضا يجوز الوقف
 على كتب التورية والانجيل لانهم مأمسوخان مطلقان ولا نعلم فيه خلافا ثم حكي عن الشيخ ان المانع
 مبدل لان مخرجان لانهم مأمسوخان وانه قال وهذا الخلاف فيه وهذا لا يقتضي الاعتماد على
 دعواه للاجماع هو ظاهر وقال فيه ايضا اذا اوصى بثلث مال في الرقاب صرف الى المكاتبين والبيد
 اذا كانوا في شدة يشتركون من مال الصدقة الوصية ويعتقون قال الشيخ واسندل عليه باجماع
 الفرق ويقول تعالى وفي الرقاب ذلك عام فيه ذكر خلاف الخالفين في ذلك وهذا لا يقتضي اعتمادا
 على الاجماع المنقول وقال فيه ايضا الواو حكي له بشي من ماله وله بين قال علمائنا يكون وصية
 بالسدر ثم ذكر خلافا العامة وقال ان اصحابنا عولوا على رواية ابن ابي عمير ثم ذكر ادعاء ابن ادریس الاجماع
 عليه واجحاج المفيد عليه بالاية وهذا ايضا كما سبق وحكي فيه ايضا عن الشيخ تفسير الكشي بالظاهر
 ودعوى الاجماع عليه وعن ابن ادریس الرد عليه بانه في النذر خاصة لا في الافراد والوصية
 كما قال الشيخ ونفي هو الباس عن قول ابن ادریس وحكي عن الشيخ ايضا انه قال لا يفتك الحجر عن السفينة
 بالبلوغ سواء كان رشيدا في ماله او في دينه بل خلاف واقصر هو هنا على ذلك وحكي في كتاب
 النكاح عنه ايضا انه قال في الخلاف اذا حصل الرضاع المحرم لم يحل للبعلة بكاح اخذ هذا الولود
 المرتضع بلبنه ولا لاحد من اولاده من غير المرتضع منها لان اخوته واخوانه صادر عنهم لولا ذلك
 واسندل باجماع الفرق وطريقة الاحتياط والنبوي المعروف ثم نظره اسندل لاله النبوي
 قال لكن يردوى الشيخ في الصحيح ونقل الخبر الى ان قال ولولا هذه الرواية كان الوجه ما لا للشيخ
 في المبسوط لكن الرواية صحيحة السند والشيخ في الخلاف نقل اجماع الفرق على مضمونها ثم ذكر رواية
 اخرى صحيحة واقصر على ذلك وهذا لا يقتضي الفتوى بالحكم والنعول فيه على نفس الاجماع المنقول
 كما هو ظاهر وحكم هو في اذ اطلق احد الاخيرين طلاقا بابنا بانه يجوز له فكاح الاخرى اي في عتده

صفت من شيخ

صفت من شيخ

صفت من شيخ

صفت من شيخ

الاولى واورد دليله على ذلك ثم قال واستدل الشيخ باجماع الفرقه واخبارهم وهذا ايضا
كما سبق فهذه مع ما اشرنا اليه جملة ما وقف عليه فيما حضر في من معظم مجلدات التذكرة
من كلماته المتعلقة بالاجماع المنقول وهذا الكتاب عظم كنبه في الفقه وهذا من آثار
الكتب باشماله على المذاهب الخاصة والعامة والوقاية والخلافة والاصولية الفقهية
والفرعية وقد اكرمه من الاستدلال لنفسه فضلا عن غيره بما لا يعد في سلك الادلة من
الشهرة والقياس والاستحسان والاعتبار والعقلية والاحبار والضعيفة ومع ذلك لم يذكر
فيه الاجماع المنقول في كتب الاصحاب في الاحتجاج لنفسه ولا في الاحتجاج لغيره او عن غيره على
ان يكون محصلا بالنسبة الى ذلك الغير ومنفولا الايضاحا وربما لا يتجاوز النقول منه
بالنسبة الى التمسك به اقل الجمع بل اقل العلماء وبما لا يعد منه لانه واحد لا ثلث ارفيا وقصنا
عليه وقد ذكره في الشهي ايضا وايان بيان وجه الاحتجاج به بحيث يخرج عن الدلالة على كون
الاجماع المنقول حجرا على نفسه وهذا كله اقوى دليل واعظم شاهد على نفي حججه ولا سيما على
ما هو المتعارف بين من تأخروا وهاهنا في ذلك بان المحصل منه بالنسبة الى التمسك به او لا لما
لم ينهض بالحجة في مقام الحاجة لم يذكر في الاحتجاج لغيره الا على وجه الندوة وهذا ينبغي على انه
بعد ظهور الخلاف بين العلماء في شيء من المسائل لا ينبغي الاعتداد على اقدام احد منهم من بينهم على
دعوى القطع بالحكم لدعوى القطع بقول المعصوم او غيره مع العلم بوجوب الخلاف والعقد عنه
كما ياتي بانه مفصلا اذا عرف ذلك فلذلك لم يوافق الشيخ استدل فيها بالاجماع المنقول فيها ما
استدل فيه بذلك في التذكرة والمنتهى معا لا غير هو مسئله التكفير في الصلوة فقال في
التذكرة انه مبطل للصلوة عند علمائنا اجمع لاجماع الفرقه عليه قال الشيخ والمتن في ذكر اوله
اخر منها كونه فضلا كثيرا وانه احوط لوقوع الخلاف فيه دون الارسل واواد بدلك خلاف العامة
كما هو الظاهر منها الاخبار ثم ذكر خلاف العامة خاصة وقال في المنتهى بجبه عليه ترك التكفير ولو
فعله بطل صلواته ذهب اليه اكثر علمائنا وقال ابو الصلاح هو مكرمه ثم قال وقد استدل
الشيخ والمتن على ذلك بالاجماع ثم استدل هو بغير الاجماع مما سبق مع زيادة ان فعال السلوة
مبلغا من الشارع وليس هناك ما يدل على شرعية ثم حكى عن بعض المتأخرين واداد به الحق انه
اغرض على جميع ذلك وذكر عن ائمة مفضلا ومنها منع الاجماع لوجوب الخلاف واجابوه عنها
بما اكثروه او جميعه ظاهر الضعف بحيث لا يخفى على مثله وقال في الجواب عن منع الاجماع انه غير متصور

بيان على ما في التذكرة
من كلامه في الاجماع
المنقول

ما هو المتعارف بين من تأخروا وهاهنا في ذلك بان المحصل منه بالنسبة الى التمسك به او لا لما لم ينهض بالحجة في مقام الحاجة لم يذكر في الاحتجاج لغيره الا على وجه الندوة وهذا ينبغي على انه بعد ظهور الخلاف بين العلماء في شيء من المسائل لا ينبغي الاعتداد على اقدام احد منهم من بينهم على دعوى القطع بالحكم لدعوى القطع بقول المعصوم او غيره مع العلم بوجوب الخلاف والعقد عنه كما ياتي بانه مفصلا اذا عرف ذلك فلذلك لم يوافق الشيخ استدل فيها بالاجماع المنقول فيها ما استدل فيه بذلك في التذكرة والمنتهى معا لا غير هو مسئله التكفير في الصلوة فقال في التذكرة انه مبطل للصلوة عند علمائنا اجمع لاجماع الفرقه عليه قال الشيخ والمتن في ذكر اوله اخر منها كونه فضلا كثيرا وانه احوط لوقوع الخلاف فيه دون الارسل واواد بدلك خلاف العامة كما هو الظاهر منها الاخبار ثم ذكر خلاف العامة خاصة وقال في المنتهى بجبه عليه ترك التكفير ولو فعله بطل صلواته ذهب اليه اكثر علمائنا وقال ابو الصلاح هو مكرمه ثم قال وقد استدل الشيخ والمتن على ذلك بالاجماع ثم استدل هو بغير الاجماع مما سبق مع زيادة ان فعال السلوة مبلغا من الشارع وليس هناك ما يدل على شرعية ثم حكى عن بعض المتأخرين واداد به الحق انه اغرض على جميع ذلك وذكر عن ائمة مفضلا ومنها منع الاجماع لوجوب الخلاف واجابوه عنها بما اكثروه او جميعه ظاهر الضعف بحيث لا يخفى على مثله وقال في الجواب عن منع الاجماع انه غير متصور

مسئلة التكفير في الصلوة

انه لو دليل بفتح ان يكون معلوما وان يكون مطلقا ويقبل في نقله الاحاد فقول المتفق والشيخ
 وان لو قيل القطع بثبوته فانه يثبتنا فيكون حجة وخلافه في الصالح حدث لا يؤثر في ادعاء هذا
 كلامه في الكتابين وفعله في الخلاف قول ابن الصلاح بالكرهية وقول ابن الجندب باستحباب تركه وقال
 لو سئل عن تركه في حقيل المذكور ولا سألوا وذكر اسناد لال الشيخ بالاجماع ولو يدعى اسناد لال المتفق ولا
 اسناد لال ابن زهره ايضا بذلك واسند له هو غيره مما سبق مع ادعي خلافه لال الاجماع مع ان
 الاسناد لال به على تقليد مجتبه ولو بلا اوثان فلا ذكر المتفق والشيخ وابن زهره جملة من هذه
 الادلة لال الاجماع ايضا مع اعراض الحق اتماما هو على الاولين وفدا عن عرض على الاسناد لال
 بالاجماع بانه غير معلوم لنا خصوصهما وقد وجد من كبار الفضلاء من يخالف في ذلك ولا نعلم من
 رواه من الموافق كما لا نعلم انه لا موافق له ولا يخفى انه في كلام العلامة من كنهه من الاختلاف بين
 العلوم ان الله تعالى لا يخل الاجماع منها هو الذي نقله في مواضع اخرى قد اقلع بعد هوبه اما
 بالاعراض عن ذكره او بما افهمه او بمنع من جعلها التكفير بوضع الشمال على اليمين فان الشيخ اسند
 على حرمته كعكسه بالاجماع الفرض وقال انهم لا يخلفون في ان ذلك يقطع الصلوة ثم اسند
 بسائر الادلة في التكفير بتسميته فان كان اسناد لال وفعله صحيحا مفعلا عليه فبينهما معا وقد
 ترددت العلامة في الشئ بعد الكلام المذكور بلا فصل في وضع الشمال على اليمين وعللوا بان رواة
 محمد بن مسلم تضمنوا العكس ورواه غيرهم على النسخ من التكفير في رواية محمد بن مسلم ان التكفير
 بوضع اليمين على الشمال قال فحق نطال الشيخ بالسند والقياس عنده باطل وقد عرفت المنع في
 التذكرة والخبر في الشيخ ولو يحكم به ولا يخفى اننا نحجب لال لان على جواز ما روي فيه كما لا يكره
 على منعه فان كان اعتمادا على سائر الادلة من الاجماع وغيره وكان يراده على الحق في عمله فاقى
 مطابقة لرفع الشيخ وما الوجه في ترده فان ما عدل الاجماع مستترك بين الصورتين لان المتفق
 افضل ولا على ترك احديهما ثم قال ان غير الامامية تشاركها في كراهية ذلك وحكي قول مالك ان
 وضع اليدين احدهما على الاخرى انما يفعل في صلوة التوافل من طول القيام وتركه احتياطي وقول
 الليث بن سعد ان سدل اليدين في الصلوة احتياطي ان تطيل القيام فغيا فلا بأس بوضع اليمنى
 على اليسرى ثم اخرج هو بالاجماع والاحياء لم يكونوا كثيرا خارجا من الصلوة وقال الظاهر ان
 كل عمل في الصلوة خارج عن اعمالها المفروضة لا يجوز وهذا قصير ابن زهره على احدي الصورتين
 ايضا واسند لال لادلة مقتضى بعضها وما نقل عن مالك وغيره عموم المنع لهما ومع ذلك

فقل مثل الشيخ بل وكل يفتن لشقاء كاف في الباب لا يوقف حججه على انضمام نقل المضي و
غيره معه كما هو معلوم ومن جملة تلك المواضع مسألة ذكرها في المختلف بعد هذه المسئلة
بلا فصل وحكي اسناد لال الشيخ على الحكم فيها بالاجماع ورد بالرفع وعلله بأنه لو يصل اليها
فتوى من تقدم بذلك وذكر بعد ما بلا فصل مسألة اخرى ونقل عن الشيخ الاجماع فيها
بالاجماع ورد ايضا بالرفع وقد ذكر هذه المسئلة في التذكرة بعد المسئلة السابقة بلا فصل
ونقل احتجاج الشيخ فيها بالاجماع ولو يوافق في الحكم وهو يقتضي المنع ايضا فكيف جازله ورد
الاجماع المنقول بذلك غالباً ولو لم يجز التحقق في مسألة التكفير مع ما نقل هو في المختلف كالحق
من الاختلاف فيها بين الاطام ومخالفة جماعة عن الاساطين من لا يخفى عليهم اجماع الامامة
على تقدير وقوعه ولا يفترون على مخالفة فهذا كله يثبت بان معنى كل العلامة هنا على ما
جرت عليه طريقته في كثير من المسائل من التسامح في الاسناد لال والنقض الاجرام بعد ثبوت
الحكم بدليل يعينه به فيأتي بما لا يبعد عليه قطعاً بعالمه واسطره وان جعله ظاهراً ليدل استقلاً
فهو الجاهل بطريقته اعتماداً عليه ولا سيما اذا قصر عليه مع انه مما لا يسبيل اليه ولذا اعياناً
به مع انقضاء غيره ومع ذلك فليس اعتماد على كلامه في هذه المسئلة اولى من الاعتماد على
كلامه وطريقته المستمرة في سائر المسائل ولا سيما في التمهيد والتذكرة بل تحطته هنا اولى من
تحطته فيها فانها تؤدي الى الصريح في شأنه قطعاً بخلاف هذه والاو هو الجمع بين كلامه بما
يأتي ان حجة الاجماع المنقول باعتبار الكاشف لا التكفي وبهذا يستقيم منع الحق ايضا
سيتين وجب ذلك مفضل انتم نعم ومنها ما اسند فيه بذلك في المختلف خاصة وهي مسائل
مسائل ليرة احديها مسألة وجوب الفصل بالوطي في المرأة بلا انزال تحكي فيها قولين و
عزى الوجوب الى الشيخ في بعض كتبه والمرتضى لا سكا في ابن حزم وابن ادريس والعدم الى الشيخ
في الاستبصار والنهاية وظاهر الديلمي رواية الصدوق في كتابه وحكي عن الشيخ في الحائض
انه حكم اولاً بالاول ثم قال وفي احكامنا من قال لا غسل في ذلك والاول حوط وفي غسل الجنائين
المبسوط انه قال لاحكامنا فيه روايان واقصر على ذلك قال العلامة وهو يدل على ترده
فيه ثم اخار هو الاول واورد دليله من الاية والخبار وبعض الوجوه العقلية والمفلكية
الضعيفة وكذا دليل المخالف من الاصل والخبار واجاب عنها ثم نقل عن الشيخ اورد على المخبر
الدال على الاول بكونه خبراً واحداً مهلاً فلا يعارض الاخبار التي لا توجب لعلم ولا العمل فلا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مسئلة ما يحتاج اليه
في كتابه

يجب العمل به والخروج به من الأصل ثم حكى كلام المرتضى الشمل على دعوى جماع المسلمين على الوجوب وعدم العلم بخلاف أحد منهم في ذلك وعدم وجدانه في كتب اصحابنا ولا سماعه من شيوخهم المعاصرين نحو من سنين سنة الا ذلك الى ان قال ولو شئت ان اقول انه معلوم ضرورة من دين الرسول صلى الله عليه وآله انه لا خلاف بين الفريقين في هذا الحكم وقال ايضا اتصل الى في هذه الايام عن بعض الشيعة الامامية ان الوطى في الدبر لا يوجب الفسل وذكره مستند وجاب عنه ثم قال العلامة وهو يدل على ان الفتوى بذلك منظار مشهورة في زمن المرتضى بل ادعائه الاجماع يقتضيه وجوب العمل به لا تضاد فقل دليل قطعيًا وخبر الواصل كما يحتج به في نقل المظنون فكذلك في الفتوى به ولا يخفى بعد ما سبق انه لو ذكر هذا الدليل مع سائر الأدلة التي ذكرها او لا مادل على كونه بنفسه من الأدلة المعتمدة عنده ولا سيما مع ذكره فيها ما هو ظاهر الضعف بحيث لا يخفى ضعفه على مثله فكيف وقد ذكره على النحو المذكور ولم يذكره في النسخة أصلاً وذكره في التذكرة ولم يحتج به وقد تقدم نقله في كتاب الصوم عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على إيجاب الوطى في الدبر للقضاء والكفارة وهو يقتضي إيجابه للفسل ايضا ولم يحتج به في شيء من الموضعين وقد ذكر الشيخ في الخلاف في كتاب لطهارة ما يقتضي اعتباره في الفتوى على ما في كتابي الاخبار وقد كان هو والدليل على ما عارضين المرتضى في بعد خفاء ما ادعاه من الاجماع والضرورة عليها حتى ان الشيخ يطعن في الخبر الدال على الوجوب بكونه غير موجب للعلم ولا العمل فكيف بعد العلامة على مثل هذا الاجماع مع انه يطعن كثيرا بما هو اقوى منه بمزاج فيكون الوجه في الاحتجاج بهذا قصداً للتأييد وغيره مما لا ينافي ما قلنا وعلى ما لا يدل على حجته عنده باعتبار الكشف ولا سيما مع عدم تصريح المرتضى بذلك وتصريحه هو بان حجة قوله لفعله دليل قطعيًا وتصريحه فيما سبق بانه يمتثلنا بثبوته وبعد ما ثبت خلافه على محذوراته فان ذلك وسائر ما ياتي عنه تؤيدان حجته عنده باعتبار الكاشف لا المكشف كما لا يخفى الثانية مسألة نجاسة الخمر وسائر السكران والنفق والعصية فانه حكم بها وعزاها الى اكثر علمائنا ونقل خلافنا لصحة في ذلك حيث حكم بعدم النجاسة والصدق حيث جوز الصلوة في ثوب صاب به خمر مع انه واجب لجميع البشر لا يضرب بالتحريم فيها ثم احتج على تخاره بالاجماع والآية والاخبار المستفيضة والاحتياط وقال في بيان الاول ما لفظه فان السيد المرتضى قال لا خلاف بين المسلمين في نجاسة الخمر الا ما يحكم عن شاذ لا اعتباره بقولهم وقال الشيخ الخمر نجاسة بلا خلاف وكل مسكر عندنا حكمه

مشتملة على ما ذكره في كتابي
واضاف في كتابي

حكم الحمر والمحرمات الفعاع بذلك وقول السيد المرتضى والشيخ جعفر في ذلك فانه انما يتناول
بقوله ما وهما صادقان فيعلم على الظن بثبوته والاجماع كما يكون حجة اذا نقل متواترا فكذا اذا
نقل خادما انتهى اقول انه لا يثبت له بما نقل في المسئلة من الاجماع صريحا واسند له بما نقل من نفي
الخلاف مطاوع استثناء من لا يعنى بقوله من العامة كما هو الظاهر من لفظ ما يحكى وغيره او
بنسبة الحكم الى الاصحاب مع انه نفسه نقل الخلاف عن اثنين من عظام الاصحاب اسند له باخبار
صرح في بعضها بوقوع الاختلاف في ذلك بين الاصحاب الائمة ثم في الاعضاء النادرة بعد
انقضاء اخبار الائمة واشتهار كتب الشيعة ومن العلوم انه لا وجه للاعتداد على الغير في الاعضاء
بالخالف وعدمه بعد العلم به فيكون قولنا نقل جعفر عنده في معرفة اقول الباقي ممن لم
يعلم اقول لهم وهذا هو التحقيق كاسبين فلو كان حجاجه بنقل المرتضى والشيخ على وجه
المحقيقة لا على وجه السامع وقصد تكثير الادلة مع انه غالباً لا يعنى بنقلها في مثل ذلك
ولم يخرج به هنا في التمهيد وغيره لم يكن منافيا لما ذكرنا كما لا يخفى وقد صرح في الذكر بان
بحاجة الحمر مذهب علمائنا اجمع الا الصدوق والعماني وبان كل المسكرات كالحمر والنفخ
كالخمر عندنا واجتنب على جميع ذلك بغير الاجماع المنقول وظاهر الاطلاع على اجماع الجميع
على ما ذكره عدلنا من استثناءه فربما يكون اعتناؤه على ذلك مضاعفا الى كثرة ما نقل من الاجماع
في المسئلة الثالثة مسئلة الحقة في الصوم فنقل عن المفيد اطلاق القول بافادتها دون
على بن بابويه اطلاق القول بالمنع منها وعن المرتضى في الجمل انه نقل عن قوم من اصحابنا ما يقتضيه
كونها موجهة للقضاء والاكفارة وعن آخرين عدم ايجابها شيئا وايضا به القضاء خاصة مع
التعمد واختار هو الثالث وعندنا في القاصرات انه قال انه لم يختلف في انها تفتقر وعن الشيخ اولا
في ذلك وعن العماني والاسكافي ما يقتضي عدم حرمتها ونحوه عن القاضي في الحقة بالمانع من الجلو
ايضا به للقضاء بلا تفصيل وعن ابن ادريس حرمتها بالمانع خاصة وعدم ايجابها شيئا مطلقا
واختار هو كونها مفطرة موجهة للقضاء طلقا لا اكفارة واجتنب على الاول بالقياس والخبر
الصحيح المنقضي للمهمة وعلى الثاني بالاصل ثم قال ولان السيد نقل الاجماع ونقل الاجماع بمنزلة
الواحد جعفر انتهى ومن العلوم لكل عارف منصف مطلع على طريقته ان ذكر مثل هذا في مثل
هذا المقام لا يكون للاعتداد عليه على سبيل الاستئلال وقد نقل جلالك بلا فصل في مسئلة
اخرى حجاج الشيخ بالاجماع ورده بالمنع لا بالمعارضة فيلزمه مثله في المقام بل اريد في هذا

بالاخر من ايجاب القضاء في مثل هذه المسئلة

مسئلة الحقة في الصوم
الاختلاف

الشيخ في الخلاف واجماع الفرق على كون المحققة بالمائع من المفطرات وابن زهره باجماعهم على كون
 المحققة بما يصل الى الجوف موجبة للفناء والكفارة مع عدم الاضطراب والعضاضة خاصة مع البسوط
 ولم يعرض العلامة لشيء منهما مع اعتضادهما بما نقله عن المريض من نفى الخلاف عن كونها لفطر
 واضطراب كلامه في سائر كتبه وروى ما يوجب بحققة شيئاً مطلقاً ولم يعرض فيها للاجماع
 اصلاً وهذا كله يشهد بما قلنا الرابعة مسئلة شمس الطيب في الاعتكاف فحكى عن الشيخ في البسوط
 الحكم بجوازه وعند في النهاية والخلاف وعن الاسكافي وابن ادريس المنع منه واخاره هو الثاني و
 اخرج عليه بانه حوط بان الشيخ في الخلاف نفل الاجماع عليه والاجماع وان كان دليلاً قطعياً
 الا انه نقله بغير الواحد بغيره فحينئذ يجب العمل بها بالموثق ثم ذكر احتجاج الشيخ بالاصل واجاب عنه
 بانه قد يخالف للدليل وقد بيناه ومن المعلوم الذي لا يعجز به ريب ان اعتاده هنا انها هو على
 الموثق الذي ذكره اخيراً لا على الاحياط الذي ذكره اولاً لانه لا يعارض عند الاصل قطعاً
 ولا يتامع عدم كون الطيب عند على تقدير حرمته موجباً لنسأ الاعتكاف ولا على الاجماع الذي
 ذكره ثانياً فانه خالف فيه نافله وعدل عنه فكيف يتجسس هو به ويحجب عن احتجاج نافله بما هو معروف
 به فلا بد من حمل احتجاجه به وبلا احتياط على ما بيناه سابقاً ولذلك لم يذكرها في سائر كتبه اصلاً
 وصرح في الذكر في رد الاجماع بالاصل بان الاعتماد على الرواية الخامسة مسئلة انتقال
 الذم الى دين يقر صله عليه غير الاسلام فحكى عن الاسكافي والشيخ في الخلاف جواز اقراره على
 ذلك وعن الشيخ في البسوط انه قال ولا ان ظاهر المذهب يقتضي ذلك لان الكفر عندنا كالملة
 الواحدة ثم قوى المنع وصرح بعد ذلك باختياره لرواياته هو الاول واجمع عليه بان الشيخ نقل في
 الخلاف الاجماع عليه وهو دليل قطعي والنقل الظني حجة واجمع ايضا بدليل اخر لا ريب ان اولهم
 هو المتجرح عند ذلك لا الاجماع الذي عدل نافله عنه والظاهر ان منشأ ادعائه هو ما ذكره
 اولاً في البسوط وقد تقدم في طرق الاجماع اعتماده على مثل ذلك كثيراً وهو مما لا يجدى في
 حججة الاجماع المنقول بل او ثياب وقد اقصر في سائر كتبه عدا الارشاد على ذكر الخلاف
 ولم يرجح شيئاً واخاره في الارشاد القول بالمنع ولم يعرض للاجماع في شيء منها ولو كان حجة عند
 العمل بمقتضاه اذ لا يوجد هنا ما يعارضه على تقدير حجته واتما سائر الادلة التي يمكنها
 فليست بحيث توجب الحكم باحد القولين ولذا توقف في جملة من كتبه فعلم ان الاجماع الخلف
 بالاجماع مبني على ما ذكرنا السادسة ان الحظ والشعر جنس واحد في باب الربا وحسن حكى فيها

مسئلة شمس الطيب
 في الاعتكاف

مسئلة شمس الطيب
 في نقل اهل عليين
 الى اسياف

مسئلة شمس الطيب
 في حديث
 في باب الربا

قولين واذا رُفِعَ الاول ونُظِلَّ عن اكثر الاصطحاب اُحْتَجَّ عليه باخبار كثير صحيحة مشهورة وغيرها
ونُظِلَّ احتجاج ابن ادریس علی الثاني بالاجماع وودعه بالمنع وظال الكلام في ذلك الى ان قال و
بالجملة فالمسئلة منصوصة عن لائمه عليهم السلام وقد انقضى اكثر علمائنا بها ولم يجد معارضاً لها
من الاحاديث فيعتين القول بما نطق به وذلك عليه مع ان الشيخ في الخلاف نزل اجماع الفرقة
عليه والاجماع دليل معلوم ونُظِلَّ الشيخ ليقضي المصير الى ان الادلة العلوية يعمل بها وان
نُظِلَّ فلما انتهى الوجه في هذا يعرف مما سبق مع ان الاعتماد على اجماع المنقول في مثل هذه
المسئلة لا يقضي الاعتماد عليه في غيرها كما لا يخفى وقد اُخْتار في سائر كتبه القول الاول ايضاً
ولم يذكر الاجماع فيها اصلاً وصريح في الذكر بان القول في على الحادية لائمه عليهم السلام
وعزى هذا القول في الخبر الى الشيخ والقول الثاني الى القماني وبقي علمائنا وهذا كقولنا
الشابعة مسئلة اخرى كرها بعد السابقة بلا فصل وهي مع الجواب بالتمسك بها قول الاسكافي
والشيخين وغيرهم بالمنع مع الجائز او لم يرد ابن ادریس بالجواز واذا رُفِعَ الاول واُحْتَجَّ عليه
بانه حوطوا سلم من الرثا وبانه قول من ذكر من علمائنا لم ينفك لغيرهم من اهل مخالفة ابن ادریس
قوله بحديث لا يعول عليه ولا يثبت في الاجماع وبان الشيخ اُحْتَجَّ في الخلاف عليه باجماع الفرقة
نُظِلَّ جملته وعذالته ومعرفة بالموقف الدال على الكراهة يجعلها على التحريم كراهة استلزامها
فيه وذكر خبر ابن ادریس من المعصومان ونحوها واجاب عنها قائلاً ونوقل بالجواز في القولين
دون المذبح جمعين لا دلالة كان قوتاً انتهى وعدم دلالة ذلك على المدعى ظاهر من وجوه لا
تُخَفَى ولا يتامع كون كلام الشيخ مضاً او كالتصر في المنع في المحق وقد تقدم عند ذكر كلام ابن
ادریس فنزل ابن ذمرة الاجماع على المنع ايضاً ولم يقرض له ولم يذكر شيئاً منهما في سائر كتبه خلافاً
في الخبرين الجواز وقال ان الشيخ منعه تعويلاً على رواية صيغة السند الصريح عن اعادة المطلوب
نزعاً بالمنع في التذكرة الى الشهور واستقر بها الجواز ايضاً على كراهية مع الجائز واستند في
الجواز الى الاصل وفي الكراهة الى الخروج من الخلاف وذكره في الاسناد لال ما يقضي فصله
الحكم الى الاصل ايضاً بالتمسك والاطلاق في الارشاد الحكم بالجواز ايضاً واستشكل المنع في القواعد
هذا كله يشهد بما ذكرنا الشائعة مسئلة استلزام الشر تكبير في عقد الشريعة لنا وبهنا في الرجوع
مع نقاوتها الى البر وبالعكس كمن الشيخ ابن ادریس القول بطلان ذلك وعن الجواز الصالح ما
يقضي فمما ايضاً من المرتضى ظاهر الاسكافي وعن والده القول بالتصريح واذا رُفِعَ الثاني واُحْتَجَّ

مسئلة بن جعفر
الى الجواب

في كتاب
الاجماع

عليه بالاصل وعمومات الكتاب انسنة وباقه مقتضى الحكمة وقال ان المرتضى اسندل بلجام
الفرقة وقوله حجة ونفله دليل والمعلوم كما يكون حجة ان كان منواترا فكذلك يكون حجة اذا نفل الحلال
ولم يذكر هذا في سائر كتبه والكلام فيه يعرف بما سبق ولا سيما مع مخالفة جماعة من فاضل المرتضى
وناظر عنه ووقف على كلامه وفيهم مثل الشيخ والحلي والفاضل وغيرهم ونسبه ابن ادريس
خلافة الى اكثر الاصحاب دعوى ابن زهرة الاجماع عليه وربما كان الثوبيل على هذا اولى
التاسعة مسألة ان البشارة لا تنفع بها فرقة ما لم يدعيها بطلان حتى ذلك عن الشيخ فأنزل في
كتاب الاخبار انه مدعي جميع اصحابنا المحصلين من تقدم سمهم ومن ناخوة في البطانة لا
اختلاف بين اصحابنا في ذلك وحكي من المحقق في النافع انه عزاه الى الاكثر قال وهو ليس بوجوه
خلاف مع انه قال في الشرائع وتوقف على التلفظ بالطلاق اتفاقا مناهم قال هو لنا الاجماع قد
نفله الشيخ ونفله حجة ولا ان الاصل بقاء التكاثر انتهى في محال ذلك يعرف بما مر ايضا مع انه
نفسه ادعى على ذلك الاجماع صريحاً في الفواعل والتخوير وهما مفقدان تصديقا كلاً او بعضا
على المختلف وقد نفله ابن زهرة ايضا وغيره فلا يلزم من حجة الاجماع المنقول في مثل ذلك
حجته في غيره ولا كونها باعتبار المنكشف مع انه لا اثر له من كلام الشيخ اصلا العاشرة مسألة
انه لا يقبل شهادة الولد على الوالد بحكم به وحكام عن الشيخين والصدوقين والدليل والفاخر
وابن حمزة وابن ادريس نفل خلافا في ذلك عن ظاهر المرتضى واجح على الاول بما يقتضيه كثره على
تقدير صحة طرد الحكم في الوالد ايضا مع انهم يقبلون شهادته الولد عليها وهو قوله تعالى و
صالحهما في الدنيا معروفاً وان الشهادة عليها نوع عقوب وبان اكثر علمائنا على ذلك فيكون
العلية ارجح قال واجح الشيخ في الخلاف عليه باجماع الطائفة وقول الشيخ حجة انتهى ويعرف
الحال في هذا ايضا مما مر فدعى ابن ادريس الاجماع على الحكم وكذا ابن زهرة لكن مع نفيده
بجياة الوالد ولم يعرض العلامة لهما ولم يذكر شيئا من الاجماع في سائر كتبه وغيره الحكم
في الخبر الى الاشهر موميا الى الدرر دفيه وهذا كله يؤيد ما قلنا الحادية عشر مسألة ان الزوج
يرث المال كله اذا لم يكن للزوجة وارث غيره فانه نفل في ذلك اقوال جماعة من الاصحاب لم يذكر
فيه خلافا ولا تردد الا من ظاهرا لا يدلي بحكي عبارات عن الشيخين والمرتضى تضمنه لدخول اجماع
الامامية على ذلك ثم ارجح عليه بالاجماع قال فان جملة اصحابنا نفلوه ونفلهم حجة وبالصحاح
الستيفضة والسفاد من قوله جملة اصحابنا اواجهلهم بالالف على ما في بعض النسخ واداة الجماعة

مسئلة في بيان التباين
بالطلاق

مسئلة في بيان
الطلاق

مسئلة في بيان
الطلاق

المذكورين وغيرهم وقد نقله ابن زهرة وابن ادريس ايضا وبما نقله غيرهم ايضا ممن لم نقل
 على كلامه وقد صرح الشهيد بانه نقله الشيخان والمحقق وكثير من اصحاب فلا يبعد قصد
 الاسناد لال بالاجماع المحصل المستفاد من تتبع الفتاوى والاجماع المنقول ولو قصد
 الاسناد لال بالنقول وكان اعتمادا عليه على وجه الاستقلال لعل الاجماع والاصحاب خاصة
 الحجية مثله لا يقتضي حجية غيره مع ان ظاهر كلامه في الفواعل الارشاد الزيد في الحكم واعلم
 لغرض الاخبار بعدم الاعتماد على الاجماع وان نقله الجماعة الذين يفيد روايتهم العلم
 للاخبار والقطع وهو يؤيد ما سبق الثاني عشر مسئلة دية الجنتين الذي ولجته الرمح و
 يعلم انه ذكر وانني حكى فيها عن الشيخين والاسكافي والديلمي والفاضل وابن حمزة انها نصف الدين
 واختاره هو ذلك وقال انه المشهور ونقل كلاما عن الحلبي وقال الظاهر مراده ما افق به
 الاصحاب نقل عن ابن ادريس الاولى استعمال الفرع للاجماع على انها لكل امر مشكل واجمع على
 الاول بان قضاء امير المؤمنين عليه السلام نقله الشيخ وادعى عليه اجماع الفرع واخبارهم
 وان اصحابنا لم يختلفوا فيه وبخبرين صحيحين ثم قال واذا كانت الروايات متطابقة على الحكم و
 اكثر الاصحاب قد صادروا اليها فاي مشكل بعد ذلك في هذا الحكم حتى يرجع الى الفرع وبعد
 عن النقل وعمل الاصحاب انتهى وعدم دلالته على حجية الاجماع المنقول ظاهر من وجوهي
 منها ان حجية الخبر المنقول عليه الاجماع لا يقتضي حجية الاجماع المنقول على ظاهر الحكم نفسه
 وهي موضع الكلام فهذه المسائل المذكورة في المختلف مع ما تقدم عن المنه والناكدة في عشرة
 او اثنا عشرة واحدي عشرة مسئلة اسند فيها بالاجماع المنقول ولا اظن وجوهها ماهرة
 من كتب على كثرتها وتمادى زمانه تصنيفها واخلاقا في جوال ومذاهبه وطريقه فيها ولو وجد
 فيما زاع عنه البصر او نقله اليد لكان نادرا او لو تيسر الجميع على المسائل التي عرض فيها من
 ذكر الاجماع المنقول وذكره ولم يعمله او صرح بمنعه او على ما اثر ما اسند فيها بالاشهرة و
 القياس والاستحسان والاعتبار وظن السماع الحاصل من قوى جماعة من الصحابة وظن وثقة
 من ارسل عنه الثقة ونظائرهما مما لا شبهة في عدم جحيتها عند تعدد في سلك المعدومات
 بلا ريب ومن العلوم الذي لا يضره ارباب ولا الابواب تخطئه في هذه المواضع النادرة
 او توجيه كلامه بما اشرف اليه مع دلالة الاما ان عليه اولى واخرى من تخطئه في مواضع
 لا تحصى فان عد من الموافقين لشيخنا الحق من نقله من الاصحاب في القول بعدم حجية الاجماع

هذا الخبر
 من كتاب
 الاستبصار
 في معرفة
 احكام
 الفقهاء

هذا الخبر
 من كتاب
 الاستبصار
 في معرفة
 احكام
 الفقهاء

المنقول ولا يتبع على الطريقة المشهورة في هذه الاعضاء والشارحة واحسن الظن في هذا الجمل
 او الجاهل والفعله او النفاط على ما في من لادلة الفاطمة والبراهين الشاطعة وقد اشار الى ما
 يوافقها ويذهب عليها في كنهه الاصولية كاسبق كان صوب الحق ويؤيده اذا استدل في الخلق
 كفار فاطماد شهر رمضان بخبر ابي بن عثمان وقال انه وان كان فادوسيا الا انه كان نفذ
 قال الكسوة انه من اجمل العصابة على يمين ما يقع نقله عنه والاجماع حجة فاطمة ونقله بخبر
 الواحد حجة انتهى وقد ذكر هذا ذلك مع ان اختلاف كلامه في ان مشهور كون هذا الاجماع
 ليس من الاجماع المعروف المقضي القطع بقول المعصوم من معلوم من وجوش لا تخفى على مثله
 فلا بد ان يوجه كلامه فيه ككلامه في غير فلا عبرة في معرفة مذهبه بمثله ويؤيده ايضا
 انه في مواضع شتى عرى بعض الاحكام الى الاصحاب وظاهرهم وصريحهم بخلافه وورد في
 حكمهم وكيف يعمل على الاجماع النقول البتنية غالباً على مثل ذلك وما دونه كاسبق و
 ياتي بيانه مفصلاً ومن تلك المواضع مسئلة عدم تفصيل الجاهل بالملامات فقال في التلخيص
 علمنا على ذلك واطلق القول به فيه وذكر من اقوال العامة وادله الخاصة ما يقتضي عدم
 الفرق في ذلك عند الاصحاب بين الحكم من مواد وادله من الادلة على الحكم الاجماع وقد
 حكاه جماعة اخرون ايضا مصرحاً ببعضهم بما ذكرتم حكمه هو بان الاقرب شرط الكثرة واختلف
 مذهبه في سائر كنهه ومنها مسئلة من يتيقن الحرف والطهارة وشك في الناقص منها فقال في
 المختلف اطلق الاصحاب الحكم باعادة الطهارة ونحن قد فصلنا ذلك في اكثر كتبنا وقلنا ان كان
 في الزمان السابق على زمان تصادم الاحتمالين محل ما وجب عليه الطهارة وان كان منقطعاً
 يجب اختلف مذهبه في سائر كنهه وربما يرجع النزاع في ذلك الى اللفظ وعرى في بعضها قول
 الاصحاب الى المشهور ومنها مسئلة وطى السخاصة اذا اخلت باعمال السخاصة فقال في التلخيص
 الذي يعطيه عبارة اصحابنا التحريم واخباره هو الا بانه ترجيح الادلة لها على ادلة المحرمة وقال
 في التذكرة اذا فعل ما يجب عليه من الاغتسال وغيره اصار بحكم الظاهر مبالية علمنا تابع
 ويجوز لها استباحة كل شيء يستبيح النظير كالصلوة والطواف ودخول المساجد وحل الوطى ولو لم
 تفعل كان حدثها باقياً ولم يجز ان يستبيح شيئاً مما يشترط فيه انطهارة ثم ذكر من ذلك الصلوة
 والصوم وبين حكمها وقال واما الوطى فالظاهر من عبارة علمنا استباحة الطهارة في باطنها
 فالواجب جوازها وطهارة اذا فعلت ما فعله السخاصة وذكر كلام الفيد الصريح في ذلك ولم

في التلخيص
 في التلخيص
 في التلخيص

مسئلة في التلخيص
 في التلخيص
 في التلخيص

مسئلة في التلخيص
 في التلخيص
 في التلخيص

يذكر كلام الباقي مما هو فصل ايضا في ذلك ثم قال والاخرية لكرامة ومنها مسألة ملازمة التهمة
 النجسة فقال في التذكرة يجب غسل الملاقى لها ولون كاتا بالبين على اشكال وهذا لك بعدا والنجاسة
 ظاهر كلام علمائنا الثاني وفيه نظر ومنها مسألة من ذكر بعد التسليم وفعل البطل بنفس عدد
 الركعات فقال في التذكرة لو فعل البطل عمدا على وجه السهو وطا ولا الفصل فظاهر كلام علمائنا
 عدم البطلان ثم نقل اختلاف العامة في ذلك وحكي قول الشافعي بالبطلان وقال لا بأس بتك
 بهذا القول لخبره عن كونه مضيا ومنها مسألة الشك في ثوب من اجزاء الركعتين الاولتين ظاهرا
 في التذكرة لا فرق عند علمائنا بين الركن وغيره من الواجبات بل اوجب الشك في الاعاد به بالشك
 فيها مطلقا والباقيون على الصحة مطلقا وليس بعيدا من الصواب لفرق بين الركن وغيره لان ترك
 الركن سهواً يبطل العمل فالشك فيه في الحقيقة شك في الركعة ولا فرق بين الشك في فعلها
 وعدمه وبين الشك في فعلها على وجه الصحة والبطلان ثم ذكر في مسألة اخرى ما يقتضي اختيار
 هذا الفرق ومنها مسألة سبق المأموم الاقام في الافعال فقال في التذكرة اطلق الاصحاب
 الاستمرار مع العمد والوجه لتفصيل وهو انه ان سبق الى الركوع بعد فراغ الاقام من القراءة
 استمر ان كان قبل القراءة ولم يقرأ المأموم او قرأ ومنعاه منها او قلنا ان كان المندوب لا
 يجزى من الواجب بطلب صلواته والا فلا وان كان الى رفع او سجود او قيام عن تشهد فان كان
 بعد فعله من الذكر ما يجب عليه استمر ان لم يفرغ امامه وان كان قبله بطل وان كان قد
 فرغ امامه ومنها مسألة وطئ الامة الحامل من الغير فقال في التذكرة اطلق علمائنا كراهة و
 طها بعد مضي اربعة اشهر وعشرة ايام وعندى في ذلك اشكال والتحقيق فيه ان نقول هذا
 الحمل ان كان عن نال الركن له حرمه وجاز وطها قبل اربعة اشهر وعشرة ايام وبعد لها وان كان
 عن وطئ مباح او جعل الحال فيه فالانوى المنع من الوطئ حتى تضع وقد تقدم مذهبه في سائر
 كتبه في ذلك وما نقله عن الشيخ من دعوى الاجماع على احد قوله فيه ومنها مسألة ما اذا اشتر
 الجارية على انها بكر فكانت ثيبا فقال في التذكرة قال اصحابنا الركن له الركن بغيره سماعه الا
 عندى انه اذا شرط البكارة فظهر لها كانت ثيبا قبل البضع يكون له الركن او الارش وان قصر
 فله الارش خاصة ثم ضعف الرواية وحملها كقول الاصحاب على ما اذا الركن البكارة بل انما
 على شهادة ظاهر الحال بالبكارة ودنية الظن بها فبين خلافها ومنها مسألة وجدان ثوب في
 جوف دابة انقلد اليه من غيره او جوف سمكة انقلد اليه بالبيع او الصيد فذكر في التذكرة في الاول

مسألة في التذكرة

مسألة في التذكرة

مسألة في التذكرة

مسألة في التذكرة

وجيهين وقال لكن علمائنا على الأول ونقل في الثاني بقصيصا عن احمد بن حنبل وقال عتبا
 علمائنا فقلوا اطلقوا القول بان ما يجده في جوفه لسمكه يكون له ثم قال وبالجملة قول احمد لا
 بأس به عندى قال ايضا لم يفرق علمائنا بين ان يصطاد السمكة من البحر وغيره واحدا في بينهما
 ومنها مسألة اللقيط اذ التقط في دار الحرب لا مسلم فيها فقال في لند كره قال علمائنا
 انه يكون رفا ولا قرب عندى الحكم بحرينه عملا بالاصل لكن تجدد الرقية عليه للاستيلاء
 عليه لانه كافر بعباد الله الحالية من مسلم واحد ومنها مسألة من اوصى بثلثه لزيد وبثلثه
 لعمرو فقال في التحرير كان ذلك رجوعا عن الأول الى الثاني ونواشبه الأول استخرج بالقرعة
 هكذا قال علمائنا وفي نظر اذ اوجاز الوثبة صحا معا ولو رد الثاني خرج على قول علمائنا
 انتقال الثلث الى الوثبة لا الى الأول ومنها مسألة ما اذا كانت دار في يد ثلثة فادعى احدهم
 الجميع والاخر النصف والثالث الثلث فذكر في التحرير في بعض صوره وجهين وقال لكن اصحابنا
 على الأول فان كان مفق فيه بذلك فقد خرج عما نحن فيه ومنها مسألة بيع العنب على من يجعله
 خراوا فحطب على من يجعله صنما فقال في المختلف قال اصحابنا انه مكروه وان بيع على شرط
 جعله كذلك كان حراما هذا هو الاشتهار والتحقيق ان نقول ان باع على من يعلم انه يجعله كذلك
 كان حراما وان لم يشترط وان لم يعلم كان جائزا فقول هذا هو الاشتهار رجوع الى الجميع كان مقصرا
 لأول كلامه وكاشفا عن امكان قصد التجوز بمثله والا كان ذلك داخلا فينا نحن فيه ومنها
 مسألة البيع بشرط عمل على المشترى او البائع او قرض او غيرها فقال في المختلف اطلقوا لاصحاب
 جواز ذلك ونقل الاسكا في استثناء بعض الصور منه ونفى الباس عن قوله فالمراد بالاصحاب
 الباقون ممن عداه فلم يثبت بانفاقهم مع شدة وذو الخالف وهو قوله ومنها مسألة اشتراط
 رضا الحال عليه في صحة الحق الرضا في المختلف الى عدم اعتباره وقال لم نقف على حديث
 يتضمن ما ادعاه انائنا في هذه الباب مع ان المفيد لم يذكر ذلك بل عبارة تشعر بعباد
 فليفسر به الى علمائنا باعنا وكونه مذهب معظمهم ولذلك نسبه الى الشهور ولا وفدها
 في الذكرة الى اصحابنا مرة والى اخرى ووجه يحكى عنها وعن الشيخ دعوى لاجماع عليه وروى
 العلاء في ما تركه ومنها مسألة اشتراط انعقاد حلف العبد لسبق اذن المولى فيه فقال في
 كتابنا القواعد ولو حلف بغير ذلك لم ينعقد على قول علمائنا وشاربنا الى انه خلاف
 مختاره الذي صرح به قبل ذلك في بحث الايمان والتدوير حيث حكم بعدم الانعقاد بعبا الغير

مسألة اللقيط المقتطع

مسألة ما إذا كان في دار الحرب

مسألة ما إذا كان في دار الحرب

مسألة ما إذا كان في دار الحرب

مسألة ما إذا كان في دار الحرب

فراستوجبه واستقربا لانعدامان للسولي ح الحل بالكفارة مطلقا مع بقاء العبودية والوقف في
غير الواجب هذا هو الذي خاره في ايمان البصرة وكذا في ايمان الخرم مع تصريحه فيه اولا بعد
الانعدام فالمراد بغيره على وجه اللزوم لا القهر ومنها مسئلة تكول المدعي عن اليمين بعد رد النكر
لها عليه فقال في القواعد يسقط بذلك دعواه اجماعا ثم قال في تكول المنكر انه لا يقضي به بل
اليمين على المدعي قال ولو تكمل المدعي سقطت دعواه في الحال وله اخادنها في غير المجلس ثم احتل
سقوطها مطلقا قال الارشاد فان رد النكر وتكول حلف المدعي فان تكمل بطل حقه ثم صرح بما اذا
تكمل المنكر انه يحلف المدعي بيقضي عليه بالتكول على راي وقال في البصرة فان تكمل المدعي بطل
دعواه واضرب كلامه في التحرير ومنها بعض مسائل دية اللسان فغري في القواعد قولها
الى اصحابنا واخبار خلافة واختلف كلامه في سائر كتبه وغري في التحرير قول الاصحاب والشيوخ
ومنها مسئلة رد الوصي للوصية بعد موثا الموصي وفي حياته مع عدم اعلامه فقال اختلف
اطلاق الاصحاب عدم جواز ذلك وايان كثيرة ذكر بعضها ثم قال والوجه عندك المصلي ذلك ان كان
قد قبل الوصية او لا وان لم يكن قبل ولا علم جاز له الرد ثم ذكر ان الشيخ بنه على ذلك في الخلاف
المبسوط مع ان كلامه فيهما لا ينفي هذا التفصيل لانه ذكر الصورة الاولى وادعى على الحكم
فيها الاجماع وهذا لا يقضي بغيره في الثانية ابوجه ضعيف ومع ذلك ففي اتفاق الباقيين
مع الاخبار والكثرة الظاهرة الدالة على قولهم كفاية في الباب قد صرح هو في التذكرة ايضا بان
ظاهر الاصحاب دل عليه من الاخبار الصحيحة وغيرها ولم ينقل فيها خلافا عنهم ولا حكم بخلافهم
ومنها مسئلة اشمال بيع المريض على الحاباة مذكر لها في الخلاف تفريعا على ان المخترات من
الثلث قسمين باعتبار ثلثاوى العوضين وربويتهما وغري الى علمائنا الثلثا الفرق بينهما في
الحكم وحكمه هو بئسا ويهنا وقال في القواعد فيما اذا باع وخالف ولم يخبر الورثة ولمناز الشوك
الامضاء مع بعض الصفة قال علمائنا يصح ما قابل الثمن من الاصل والحاباة من الثلث و
الحق عندى مغالبة اجزاء الثمن باجزاء البيع كانه الربوي انتهى فهذه مسائل يساوى عليها
ما سبق من المسائل او يقرب منها او يزيد عليها ويعتمد على قول الاصحاب فيها باعنا ولو ذكرنا
جميع ما غراه اليهم او نقل الاجماع عليهم في احد كتبه وخالفه او رد دفيه في غيره زاد على
ذلك ومن جعلها مسئلة حرمة العدول بالتركوة الى غير اهل البلد ومسئلة استقلال المرأة
التي عضلها الولي فكيف حال الاجماع المنقول عنه مع عدم بثونه بل بثون خلافه وتماثويل

مسئلة في البيع

مسئلة في البيع

مسئلة في البيع

مسئلة في البيع

مسئلة في البيع

ما قلنا ايضا ما ذكره في الشهي في مسئلة من اجب في شهر رمضان وترك الاعمال ساهية
اول الشهر الى اخره حيث استدل على وجوب قضاء الصوم عليه وايه صحت بعض ما اما في الاجابة
من وجوب القضاء على المحب اذا ترك الفسل مع تكرار النوم منه وقال بحصله ان الاخبار في ذلك
وردت مطلقة غير شرطية بل ذكر الفسل في كل نومة وتكرار مع نيته فان وجد التقييد بذلك
فانما هو من كلام المصنفين والتعميل على ما خذهم لا معتقدهم فدلنا نضع واسنان بما بيننا
من وجوه شتى عدم اعتماد الفاضلين ومن سبقهما من الاصحاب على الاجماع النقول ولا سيما
في موضع ظهور الخلاف فان وجد اعتماد احدهم عليه احيانا على سبيل التدبر فهو عندنا
اضعف الحجج ويدل على اعتبار الكاشف لا النكشاف كاسنيتين فهذه طريقة علمائنا
الاعلام واصحابنا الكرام الذين هم اساطير بين الاسلام ومنهم من يؤخذ طريقة الشيعة السنية
ويجهلهم الغدبية وعليهم يقول في ضبط مدارك الشريعة السنية والملة القومية وايضا
وكيف من الطريقة المتقدمة لخاصة من علمائنا الاجلة البررة في الاعضا الشارة حيث ان علمائنا
توجد مسئلة لا يستدلون فيها باجماع المنقول واحدا واكثر ولو كان بلفظ عندنا او ادق منه
ولذلك واضعف كما سيظهر وكان نافله من اولئك الذين خالهم وطريقهم مظهر وموقف
احد من اتباعهم ولا مدانهم في كتاب عزيز الوجوه وموضع بعيد عن النظر وفي غيرهما على دعوى
شيء تمام ولو في مسئلة شهيرة بالخلاف والاعضال من فذلهم الدهر سر واقتصر غلب بين
خاصة استظهر وحسابه وقف على عجزه بديعه مع انه كسر اب ببيعة وزعم انه في بما يقع عن
تكلف النظر في الدلالة والاثبات مع اننا ومن بيننا العنكبوت وانه لا وهن البوث ثم ان هذا
وذلك منهم ومن بينهم مع توفر فضلهم وفجرهم وتكرار احياطهم وتودعهم لو يكن عن هذا
منهم في الدين ولنا في شريعة سيد النبيين صلى الله عليه وآله من طريقة علمائنا النجيين
وذهولنا عما سبق ويا في بنيانها واحكام بنيانها من سواطع الحجج وقواطع البراهين والآهات
في نهاية الحافظة على هذين الاصلين الاصليين وبكال المجانب عن الخرج من هذين السيلين
الجليلين بل ما دام الى ما صنعوا الامر يدر حسن الظن بغيرهم وكما لا لوثوق بهم والاطمئنان
البناء على متابعتهم وقصدتهم في فقلهم ودعاوهم بحسب الامكان كما هو ظاهر عن عن
البيان وحيث اردنا كبر من عبارات الفاضلين ومن قبلهما او عاصرها فلا بأس بان نشير الى
كلمات جملة من افاضل العلماء النجيين على احدهما والناظرين عنهما فانهم في الحقيقة وند

بما قلنا ايضا ما ذكره في الشهي في مسئلة من اجب في شهر رمضان وترك الاعمال ساهية

بما قلنا ايضا ما ذكره في الشهي في مسئلة من اجب في شهر رمضان وترك الاعمال ساهية

بما قلنا ايضا ما ذكره في الشهي في مسئلة من اجب في شهر رمضان وترك الاعمال ساهية

العلامة طاب ثابها وطلب منع في الابتناء دعوى الشيخ الاجماع على ان المستبين حملها لا يخص
وعلى جواز تحديد نية الائتلاف للنفس وكذا دعواه له على قولنا مقال الذي الى ما يقره عليه
لفظه له وحكمه بخلافه وهو مقتضى لفظه وعدم الاعتداد به وان لم يصح به وكذا دعوى الشيخ
وفيه للاجماع على شرط الاصل في السلم ودعوى الرضا للاجماع على عدم ثبوت الرضا بين السلم
ودعوى الشيخ الاجماع على ضمان المولى للارث اذا تابع عبدا الجاني خطأ وكذا دعواه له على
ثبوت الضرر في البقرة والثاقه لفظه له وحكمه بخلافه من جهة الاصل وعدم التصريح وكذا دعوى
ابن ادريس للاجماع على دخول المنافع المحذرة المنفصلة في الرهن مع عدم الشرط وعلى عدم
ثبوت الشفعة مع الكثرة وقد حطاه هنا في دعوى الاجماع مع موافقه له في الحكم ولفظه لعين
معظم الاصحاب شد وذو الخالفهم وهو الاسكاني والصدوق في احد قوليه وكذا دعوى
الشيخ الاجماع على بطلان الاجابة بموطا لوجوه والمساجر وكذا دعواه له على انه اذا اوصى
لزيد وبئله لم يكن رجوعا لفظه له واحتجاجه من طرف الخالف بكونه حجة وحكم بخلافه لاشئ
هو اقوى منه على تقدير حجية وكذا دعواه له في مسئلتين على نفي حرمه التكاح بالنظر لفظه
له وحكمه بخلافه للاصل وفيه وكذا دعواه له على عدم نفاذ العدلين لثبوتها ذكره على ثبوت
الولاء على المسئولة لما ذكر ايضا وعلى عدم جواز الرجوع في نفيه ولد المذبة لما ذكر ايضا
كذا دعوى الرضا للاجماع على وجوب كفارة التوم في صلوة العشاء للتصريح بمنعه العدول
عنه الى العمل بالاصل الثاني لظاهر الخبر وكذا دعوى الشيخ الاجماع على وجوبه لادن في
اطعام كل مسكين عن الكفارة للتصريح بمنعه مع وجوب الخلاف وكذا دعوى الشيخ صدره لافا
اصحابا كمال العقل في الاحتياط المحكم بخلافه وعدم الاعتدال به وكذا دعوى ابن ادريس
الاجماع على قتل الزاني وسائر اصحاب الكبراء في الثالثة للتصريح بمنعه مع وجوب الخلاف من
اكثر الاصحاب قد ذكره من دون احتجاج به بل كأي ذكر سائر كلمات الاصحاب احتجاجا بهم في
مسائل اخر منها مسألة اشراط خلوج جميع مكان المصلي من نجاسة متعلية وان كانت معقولة
عنها فحكي عن والده دعوى الاجماع المركب على ذلك ومسئلة وجوب التزوية في غلانا الطفل و
انقائه فحكي عن ابن خزيمة دعوى الاجماع المركب على الوجوب فيهما معا والاستصحاب كذلك ومسئلة
ان نفقة العامل في سفر التجارة على مال لقراض فحكي عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على
ذلك وعنه في المسوط المحكم بخلافه ومسئلة اشراط اخر الخ الموقوف عليهم ونقل الوقف

كل ما في الزاوية
على خلافه في الخبرين
المستبينين

في الخبرين
المستبينين

في الخبرين
المستبينين

في الخبرين
المستبينين

الى من يوجب حكمي عن الشيخ دعوى الاجماع على بطلان ذلك ومسئلة الوقف على الاولاد سنة
 ثم على الفقهاء حكمي عن والده في الذكوة دعوى الاجماع على صحة ذلك مع انه استشكلها في
 القواعد وجعلها كالسئلة السابقة ومسئلة الوصية للذي حكمي عن الشيخ في الخلاف دعوى
 عدم الخلاف في صحتها وان من اصحابنا من قيدها بما اذا كان من قرأ بآبائه وعنه في المبسوط انه لا
 تصح الوصية عندنا للكافر الذي لا رحم من الميت ومسئلة فسخ الزوجة بالحبس المجرد وللزوج بعد
 العقد والوطي حكمي عن الشيخ في موضع من المبسوط دعوى الاجماع على ثبوت الخيار لها في ذلك وعنه
 في موضع اخر منه وفي الخلاف الحكم بعلمه ومسئلة ان الذي بيده عفاة التكاح وللعفو
 عن حق المرأة هو الاب والجد خاصة حكمي عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على ذلك وعنه
 في النهاية الحكم بخلافه ومسئلة اشتراط انقضاء الابلاء بتجريد عن الشرط حكمي عنه في الخلاف
 دعوى الاجماع على ذلك وعنه في المبسوط خلافه ومسئلة ان من ورث شقفا من ابيه قوم عليه
 الباقي اذا كان موسرا حكمي عنه في الخلاف دعوى الاجماع عليه وعنه في المبسوط خلافه ومسئلة
 من يرث ولأه المرأة حكمي فيها حكما عن ابن ادریس دعوى اجماع اصحابنا عليه مع انه رجع عنه بعد
 ذكره بلا فصل وقال راجعنا النظر في اقوال اصحابنا وصانيعهم فرأيناها مختلفة غير متفقة
 ومسئلة نذر اهدي الى مكة ومضى حكمي فيها عن الشيخ قوانين في الخلاف والمبسوط ادعى على
 او نهما الاجماع ومسئلة نذر عدم بيع المملوك حكمي فيها كلاما لابن ادریس منضمنا للنفي لانه
 في حكم ذكره ومسئلة الطلاق النية في نقل احدى الخصمان مع تعدد الكفارة ولساوى ادها
 في الجنس حكمي عن الشيخ دعوى قدم الخلاف في اجزاء ذلك ومسئلة ان وطئ الظاهر يقطع النكاح
 وان كان ليلا حكمي عن الشيخ دعوى الاجماع على ذلك ومسئلة النذكية بالظفر والسن مع تعدد
 غيرهما حكمي فيها عن الشيخ وابن ادریس في الخلاف في حكمين متخالفين ظاهر او مسئلة حرمة
 الخفاف حكمي عن ابن ادریس دعوى الاجماع على ذلك ومسئلة النذرية عند السلطان من جرية
 الولد وميراثه حكمي عن ابن ادریس دعوى اجماع اصحابنا بل المسلمين على خلاف قول الشيخ و
 القاضي في ذلك ومسئلة ان للاخت من الابوين الباقي بعد سلس الاخ والاخت وثلاث
 الاخوة من قبل الام حكمي عن اكثر علمت ثناء دعوى الاجماع على ذلك ومسئلة حكم الحاكم بعلمه
 حكمي عن الشيخ وعن غيره دعوى الاجماع ونفي الخلاف في بعض صورها ومسئلة قسمة العبد
 قسمة اجبار فلا اشكال والده في ذلك وقال انما حصل الذكر هنا بالعبد اظهر الخلاف من خص

يقع النسخ الى الجائز
 الوقفي

من نسخ اليقين النسخ

من نسخ النسخ

من نسخ النسخ

القولين والوجهين بغير السبيل وجزم بالاجماع على جواز التجزئ فيها ومسئلة نظائر البينان
 فحكى فيها قولين الشيخ في الخلاف والبسوطا على الاول منهما ان المصنف عليه عند اصحابنا و
 اسند له عليه باجماع الفرقة على استعمال الفرقة في كل امر مجهول مشبه ومسئلة جواز
 الشهادة بالملك مع اجتماع اليد والنصرف حكى عن الشيخ في الخلاف دعوى الاجماع على ذلك
 وعنده البسوطا كناية القولين فيه وعدم الجزم بشئ منهما ومسئلة ان الاهداب لا بد
 فحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على ذلك وعن ابن دريس دعوى عدم نفع الاصحاب له ومسئلة
 دية الجنين فذكر فيها ما مر من العلامة في المختلف ومسئلة هل لها لفاعل عمد فذكر فيها القول
 وحكى ابن زهره دعوى الاجماع على احدها فذكر ما وافقت عليه من المسائل التي اورد فيها
 الاجماع المنقول من دون استناد اليه والظاهر في جملة منها اوجبعها عدم الاعتماد عليه
 ولم اجد حاجا له بذلك على كثرة نقاوزه حد الاحصاء الا في مسائل يسيرة منها مسئلة
 انما الغليل كرا فحكى فيها القول بالنجاسة عن الشيخ والاسكافي والعلامة وبالطهارة عن
 والفاضل الديلمي وابن دريس والرد عن الشيخ في البسوطا واخاره هو الاول لوجوبها الشيخ
 اجماع طهارته مع نجاسته غساله الحمام لكن الثاني ثابت لنقل ابن دريس لاجماع عليه و
 الاجماع المنقول بخبر الواحد بخبر الخبر الذي ذكره نجاستها ولا يخفى انه لو كان غرضه الاستدلال
 بالاجماع المنقول واعتماده عليه لكان اعتماده على الاجماع الذي نقله ابن دريس على الطهارة
 في خصوص المسئلة الاولى من جوه شئ فاعلم ان البابان يجعل معارضا للاجماع الاخر فيمنع
 من الاحتجاج به او الاعتماد على خلافه ومنها مسئلة الحفنة بالمانع فذكر فيها قول والده انه
 الافساد بها نظر او قال انه يشاء من خلافه لاصحاب ذكر قولين فيها للمرتضى للشيخ وذكر من
 اوله الافساد ان المرتضى نقل الاجماع على ذلك والاجماع المنقول بخبر الواحد فجمع انه نفى فيه
 الاختلاف وهو قد خالف فيه في الجملة وحكاة عن قوم من الاصحاب قد تقدم في بيان اشكال
 والده بما ذكر ما يفتى عن عادته ولم يرجح هو هنا شيئا حتى يؤتمر اعتماده على الاجماع المنقول
 مثله لك ومنها مسئلة في الحوالا ارجع على مخاره فيها بالاجماع الذي نقله الشيخ وقال في الاجماع
 المنقول بخبر الواحد فجمع ومنها مسئلة ما اذا فرج الفاصلة المودع وديعته بمال غصبه بحيث
 لم يميز فذكر اشكال والده ردها على المودع وبين ان منشاء من قول الاصحاب قال ابن دريس
 يجب عليه ردها على المودع بدليل اجماع اصحابنا والاجماع المنقول بخبر الواحد فجمع ومنها انه

القولين والوجهين

عن

نجاسته غساله الحمام

الاجماع

رد الغصب الى الغاصب هو لا يجوز قال والاولى الى الحاكم ولا يخفى ان هذا بالدلالة على عدم
 الاعتماد على الاجماع المنقول اولى ومنها مسألة اشراط الشريك في القارن في الرجوع مع تساوي
 المالكين والتساوي مع تفاوته وقد ذكر فيها اقوالا منها قول المتضي بصرحة الشريك والشرط وغراه
 ظاهر كلام الاسكافي وجده ايضا وذكر احتجاج المتضي ببعض الايات ثم قال ونقل ايضا اجماع
 الفرقة والاجماع المنقول بخبر الواحد حجة ثم ذكر خبر غيره واخار وهو ما اخاره والده من جواز
 ذلك ان عملا او احدهما سواء شرط الشراية له او لا اثر وهذا ايضا بالدلالة على عدم الاعتماد
 على الاجماع المنقول ولا سيما في مثل المفام اولى ومنها مسألة لعان القماء والخشاء فذكر استسكان
 والده في ذلك وبين في منشا ذلك وجوها من جملتها ان الشيخ في الخلاف نقل الاجماع على نقلها
 والاجماع المنقول بخبر الواحد خصوصاً من مثل الشيخ حجة لما ثبت في الاصول ولم يرجح هو شيئاً
 هذا ايضا لا ينفصل الاعتماد عليه في المسئلة ومنها مسألة دخول الاستسكان بالشيء في الاقرار
 في كتاب لايمان قولين للشيخ في الخلاف أحدهما في البسوا ايضا وحكى عن ابن دريس اخيار القول
 الاخر مدعي ان الصريح الذي لا خلاف فيه بين اصحاب قال فقل ابن دريس الاجماع عليه الاجماع
 المنقول بخبر الواحد حجة ثم اخار هو ذلك محجبا بغير الاجماع ولا يخفى ان الاجماع المنقول باللفظ
 المذكور مع وجوه الخلاف مما لا يفتي ان يؤهم اعتماد مثله عليه ولا سيما على الطريقة الحادثة كما
 هو ظاهر ومنها مسألة قبول شهادة الولد على والده فذكر خلاف اصحاب ذلك واوردهم
 واخار وهو المنع كوالده وذكر خبر والده عليه واحتجاج الشيخ عليه باجماع الفرقة قال ونقل الشيخ
 الاجماع مقبول ومنها مسألة نفق الزاني فقال فيها انما حصل المرأة وجوب النفق بدليل منفصل
 وهو اجماع الفرقة ونقله الشيخ في الخلاف فيكون حجة وذكره ليلين آخرين على ذلك ايضا وهذا
 يحمل الاستدلال بالاجماع المحصل والاستشهاد عليه بالمنقول كما لا يخفى فهذه جملة المسائل
 وقفت على استدلالها بها بالاجماع المنقول ولا يخفى على العارف المنصف انه لو كان عنده
 بمائة سائر الادلة اضعفها وكان بناءه فيه على الطريقة المشهورة في هذه الاعضاء المتأخر بها بلغ
 عنده الى هذا الحد بحيث لا يستند اليه الا اذا لو كان اعتماده فيه عليه لكان بالنسبة الى ما ذكره
 فيه اصلا او ذكره فيه ومنعه او لم يعتمد عليه المعلوم ومع جميع ذلك فخطئه فيه اولى من
 خطئه في غيره كما في مرقان والده وقد ذكر ايضا في تعليق الارشاد المنسوب اليه واكثر من
 جمع الشهيد وغيره من فلا مدنه في مسائل فليست منها انتقالا الذي الى ما يقرر له عليه

جواز ان يخطب القاضي
 في كل وقت من اوقات
 السنة في كل وقت من اوقات

على وجهين احدهما ان
 القاضي لا يخطب الا في
 اوقات معينة

حكم القاضي في كل وقت
 من اوقات السنة في كل
 وقت من اوقات السنة

كل وقت من اوقات السنة

غيره الى قوله بل قوله وحده حجة سواء وافقه ابا قون ام خالفوه وصرح ايضا بان الحاكم يحكم مع
سكون الباقي ان كان معصوما كان قوله حجة ولا فلا ولا يفرق في ذلك بين قلة الفاعل وكثرته
ولا بين حكمه على سبيل القطع او غيره بل بنحو حجته مع عدم عصمه الفاعل بقول مطلق فلا يكون
حجة قطعية ولا ظنية وذكر نحو ذلك فيما اذا افعال بعضهم قولاً ولا يعرف له مخالف وفي اجماع اهل
المدينة وصرح ايضا بان اتفاق من عدد المعصومين ان لا يكون عن دليل قطعي وصرح ايضا بان
عمل الكرامة وحكمهم بخلاف مدلول خبر الواحد لا يوجب دونه بل يقتضي ترجيح معارضة من
الاخبار وان وجد وبان مخالفته لذهاب الراوي لا تنقدح في حجته وذكر ايضا طرق تحتمل
الرواية بلا واسطة ومعها ولم يعد منها القطع بالراي مع عدم التمام والمشايدة وصرح
بعدم حجة المرسل وان كان بلفظ قال النبي ونحوه وعزى ذلك الى المحققين وحكى عن بعضهم
استثناء ما اذا كان المرسل ممن لا يرسل الا عن نفسه وصرح ايضا بعدم جواز تقليد المجتهد
لغيره وبان قول الصحابي الغير المعصوم ليس حجة مطلقا بجواز الخطا عليه والغلط ولم يفرق بين
حكمه عن قطع كما هو الغالب في الصحابي وعن ظن ومقتضى جميع ذلك ان قطع المجتهد ليس حجة على
غيره من المجتهدين مطلقا سواء كان قطعه بحكم الله او برأى النبي والامام الذين حكمها انما كان
حجة لكونه كاشفا عن حكم الله تعالى واما روايته قول المعصوم او غيره بطريق المعرفة فحجة توجب
بثبوت ذلك القول عند غيره ظنا مع تجرده عن الفرائض كرواية غيره من العدول ثم انزع ذلك
اخار حجة الاجماع المنقول بخلاف الواحد ونقلها عن جماعة من العامة ايضا واجتج عليها بما
اجتجوا به فان كان الاجماع المتصل الغير المشتمل على قول المعصوم بعينه حجة عنه مع انه خلاف
مقتضى كلامه في الاجماع فلا يكون حجة المنقول منه عنه باعتبار النكس قبل الكاشف
الذي عليه ينوار كلام الخاصة والعامة وقد تقدم بيان ذلك مفصلا فلا يغفل عنه
عنه سابقا ما يقتضي كون العلم بالاجماع عنه مستحيلا لاعادة او الاستحيال ومنه يعلم حال
المنقول منه على كثرته ولا سيما بعد انتشار الاقوال كما هو ظاهر ولم ينعرض في كتاب كثير الفوائد
للاجماع المنقول في مقام نقل الاقوال وايراد الاحتجاج على مخارفة نفسه او مخالفا صاحب القول
او غيرها الا في مسائل يسيرة تستلزم وجوب لقنوت بيزا التكبيرات في صلوة العيدين فقال لعمري
المشهور بين اصحابنا حتى ان السيد قال فخر ما انفردت به الامامية ثم احتج عليه بغير ذلك
ومسئلة عدم جواز تجديد نيّة الايمان بالنفس فذكر دليل العلامة على ذلك ثم ذكر اسناد لال

كلامه في دفع الشك في
الاجماع

وذكر في
الاجماع

الشيخ على الجواز باجماع الفرق واخبارهم وبعد المانع من جوازه ومسئلة اقل ما يعطى الفقير
من الزكوة فذكر فيها اختلاف اصحاب كلاما للبرقي وقال ان حجاجه على الفقهاء من العامة
باجماع الطائفة على التقدير باحدا الامر ينبدل على اختياره لذلك ومسئلة سقوط الهدى مع
الاشراط في المحصول والمصدود فذكر فيها الخلاف وقال انه مع عدم الاسعار والتقليد مانع
احدهما ففضل المصنف الاتفاق على بحث الهدى ومسئلة دخول خيار الشرط في الضم فذكر
استشكال العلامة في ذلك وبين ان منشأه العوفاة المقضية للجواز ودعوى الشيخ الاجماع
على ذلك ونقله للاجماع مقبول فيكون محذور لم يحكم هو بذلك ومسئلة دخول الماء المنفصل
المتجدد في الرهن فاحتج عليه باحد من اصحابنا ان لا يشترط في اصحابنا حتى ان ابن ادريس عي على ذلك
اجماع اهل البيت عليهم السلام ومسئلة قبول شهادة المرأة الواحدة في ربع ما شهدت به من الزعم
بلايين فغراه الى اطلاق الاصحاب فنقل كلاما لابن ادريس في مقام نقل فتواه وهو يقتضي جواز
الاجماع على ذلك ولو يورده في مقام الاستدلال ولا حكم بمقتضاه مسئلة استحباب النكاح
فحكى عن الشيخ في موضع من المبسوط دعوى اجماع المسلمين على ذلك واختلافهم في رجوبه وفي
اخر المحكم باستحباب تركه لمن لا يشتهي ولم يعيابه الاستدلال بدعواه اصلا ومسئلة تقديرو
القبول فيه بلفظ الامر فحكى عن الشيخ في المبسوط في الخلاف في جوازه ولم يعيابه ايضا ومسئلة
فسخ الرضاع بلبين وطى الشبهة فحكى عن ابن ادريس التردد في ذلك ونسبته الى اصحابنا ما يقتضيه
فيه ولم يعيابه ايضا ومسئلة كون العرج البين من عيوب لمرة الموجبة لخيار التزوج فحكى عنه
ايضا انه قال الحق ذلك اصحابنا ذهب اليه شيخنا في نهائيه ولم يذهب اليه في مسائل خلافه و
مسئلة جعل المهر اجارة التزوج نفسه مدة معينة فحكى عن الشيخ في المبسوط والخلاف في اطلاق الجواز
الجواز النكاح بكل ما يملك ويتمول من عين ومنفعة ثم قال واستثنى اصحابنا من جملة ذلك
الاجارة وقالوا لا يجوز ولم يعيابه ايضا ومسئلة ان المهر لا يتقد رقة وكرة فذكر ان الشهور
خلافا للبرقي فقال لما انفردت به الامامية ان لا يتجاوز به خمسين درهم ولم يعيابه ايضا كما
معلوم ومسئلة اذ دخل الزوج ولم يشتم مهرا ودم لها شيئا كان ذلك مهرها فقال انه المشهور
وادعى ابن ادريس عليه الاجماع ولم يعيابه في الاستدلال ايضا ومسئلة ان الذي له العفو
عن بعض حق الزوجة هو الاب والجد فقال كما في نسخة انه المشهور وادعى الشيخ عليه الاجماع في
نسخة اخرى صحيحه اسقط دعوى الشهرة وعزى خلافا الى الشيخ في النهاية والفاضل في مسئلة ان اكثر

على الشيخ عليه السلام

على الشيخ عليه السلام

على الشيخ عليه السلام

على الشيخ عليه السلام

على الشيخ عليه السلام

على الشيخ عليه السلام

على الشيخ عليه السلام

الحمل سنن فقله عن المرتضى في احد قوله مدعي انما انفرد به الامامية ولم يعاين به ومثله ما اذا اختلف المرتبان بعد التمكن في قبض المهر والنفقة فحكى عن الشيخ دعوى الاجماع على ان القول قول الزوج واورد ذلك لبيان مذهبه للاجناد على دليله ومثله عدم وقوع الظهار بمشبهه عضون امر في نظر مرتضى حكى عن المرتضى قال فما انفرد به الامامية ولم يذكر اسند لاله عليه بالاجماع ولا ذكره في مقام الاحتجاج ومثله اشراط الدخول في اللعان فحكى عن ابن ادريس جها للجمع بين كتابان الاحتجاب المتأخية ظاهر ثم قال ان كلامه يدل على انتفاء الخلاف بينهم في ذلك ومثله عتق العبد للكافر فحكى عن المرتضى دعوى الاجماع على عدم صحته ولم يخرج هو به ولا حكم بمقتضاه ومثله ما اذا اعتق احد الشريكين سهمه من العبد فحكى عن المرتضى دعوى افراد الامامية بانه يطالب باتباع الباقي فاذا انبأ باعتقه عليه ان كان موسرا وان معسرا وجبان ليدفع العبد في باقي ثمنه وقد ذكر هذا البيان مذهبه ومثله ان الولاء يرث من يرب من ذوى الانساب الا التفريق بالام اذا كان المصون رجلا واذا كان امراة ورث لانها عصمتها خاصة فحكى عن الشيخ ذلك في احد قوله مدعيان للاجماع عليه ولم يذكره الا للقول مذهبه ومثله العتق العلوي على شرط فحكى عن العلامة دعوى الاجماع على فساداه ولم يذكره للاجماع عليه ومثله نكير العبد للكافر فحكى عن المرتضى دعوى افراد الامامية بمنعه ولم يعاين به ومثله نذر عدم بيع مملوك فحكى عن ابن ادريس نفى الخلاف بين اصحابنا في جواز مخالفة التذ وبلا كفارة مع مصلحة دينوية او دنيوية ومثله كفارة التوم عن صلوة العشاء فحكى عن المرتضى في بيان فوائده عن افراد الامامية بوجوبها ولم يعاين بذلك ومثله اجزاء عتق ولد الزنا في الكفارة فحكى عن المرتضى دعوى الاجماع على منعه وقال هو ان الشهوة الاجزاء ومثله عدم وجوب تعيين الكفارة مع اتحاد جنس ما على الكفارين لكفارة فحكى عن الشيخ في مقام نقل عبارة نفى الخلاف في ذلك ومثله صرف الكفارة الى التقدير بلون اذ ان الولي فحكى عنه في الخلاف نفى الخلاف ودعوى الاجماع على جوازه وعنه في النهاية منعه ومثله كل لحم الغراب فحكى عنه اخوانه في ذلك ادعى على احدها الاجماع ومثله مواكلة الجوى او غيره بعد غسل يده فحكى عن ابن ادريس نفى الخلاف في نجاسة سوء الكفار ومثله ميراث لفقير فحكى فيها اقوالا ونقل عن المرتضى دعوى افراد الامامية باجدها ومثله الرد على الزوج مع فعل غيره فقال لم ينفع على القول بعدم الرد حتى ان المرتضى اسند ل على الرد بالاجماع

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بجانب العنق

مَدِينَةُ الْمَدِينَةِ

مجلس علمائے ہند

وكذا العلامة ومسئله عدم الرد على الترجمة فقل عن المرتضى ان الطائفة لم تعمل بالخبر الدال
على الرد عليها ولم يعينوا بهذا ومسئله ان الترجمة لا توثق من رابع زوجها بل تقطع في حقها
من البناء والالات دون قيمة العراض فقل عن المرتضى انفراد الامامية بذلك واختياره اعطافا
قيمة الجميع ولم يعينوا بهذا ومسئله النبري من جريده الولد فقل عن ابن اديس عن اجماع
الاصحاب بل المسلمين على خلاف قول الشيخ والفاضل ومسئله حكم الحاكم بعله فقال انه قول
المرتضى حتى انه ادعى على ذلك الاجماع واورد كلامه بطوله واسندل بغيره ومسئله عدم
قبول شهادة الولد على والده فذكر في دليله وجوها منها انه قول الاكثر فيكون راجح في مسئلة
شهادة على الجد قال فما خرج الاب من العموم لنص اكثر الاصحاب عليه ولنقل الشيخ الاجماع على
ذلك وهذا لا يقتضي الاعتماد على نفس الاجماع المنقول وحينئذ عندنا كاهو ظاهر ومسئله
اسلام ولد الزنا وكون دينه ح دية السلم فقال انه الشهو خلا لا ابن اديس ولظاهر المرتضى
حيث قال مما انفرد به الامامية ان دينه ثمانمائة درهم فلهذا ما حضر في المسائل التي تضمن
فيها للاجماعات المنقولة في كتب الاصحاب مع ان الذي ذكر في غيرها وفيها ولم يتعرض لها اكثر من
ان تحصى وهذا مع التامل في كلامه فيما ذكر منها يكشف عن انها ليست عنده من الادلة الشرعية
على نحو ما اشتهر في الاعضاء الناقرة ولذا لم يسندل بها على نحو ما اسندل بالامارات و
الويدان الضعيفة فضلا عن الحجج المعنوية والقوية ومنهم الشهيد طاب ثراه وقد ذكر في الجمع بين
الشرحين نحو ما تقدم عن شيخه عميد الدين في المسائل الاصولية المذكورة ونقل اتفاق الفقهاء
على كون مدعي الخطأ ليس حجة على غيره من الصحابة وان مذهب الاشاعرة والمعتزلة والشافعية
احد قوليه واحمد ومالك في احدي الروايتين عنهما وغيرهم انه ليس حجة على غيرهم من التابعين
ايضا واجتج عليه بجواز الخطا عليه وهذا جار في صورة ادعائه القطع كما هو الغالب في شأنه
فكيف حال غيره من سائر العلماء وقد ذكر الاجماع المنقول نحو ما مر عن شيخنا ايضا وقال في نقد
الذكرى يثبت لاجماع خبر الواحد ما لم يعلم خلافه لانه اماره قوية كبرايته وقال ايضا قد اشتمل
كتاب الخلاف والانتصار والسترار والغنية على اكثر هذا الباب مع ظهور الخلاف في بعضها حتى
من النافل نفسه ثم اعند عن ذلك بامور يفتضي كلها او اكثرها سقوطها عن الحجية ومعدلاتها
على العلم بالاتفاق فقال والعدا ما بعدم اعتبار الخالف للمعلوم المعين واما تسميتهم لما ذكر
اجماعا واما بعدم ظفره حين ادعاء الاجماع بالخالف واما بنا وبنا على خلاف على وجه يمكن بحاجته

لدعوى الاجماع وان بعد جعل الحكم من باب التخيير واما اجماعهم على دواينه بمعنى تدوينه في
كتبهم منسوبا الى الائمة عليهم السلام انتهى وتقدم عنه ايضا فيها وفي القواعد ما يقتضي ان
وجه حجية الاجماع في الوجه الثاني قد علمنا ما فيه وما يقتضي استحالة العلم به واستبعاد قيام
الضروريات وكذلك يوجب الفدح في معظم الاجماع النادرة في كتب الاصحاب سيما في
بيان ذلك مفصلا ولندكر جملة من كلماته المتعلقة بالباب في المسائل الفقهية فنصرح في
الذكرى في النظير بما ورد بسبق الاجماع وناخذه على بطلان قول الصدوق ونقل دعوى
غيره الاجماع على ذلك ايضا وهذا لا يقتضي الاعتماد على نقله كما هو ظاهر وقال في حكم انما القليل
النسخ كانه ربما احتج على طهارته بالاجماع ووجهه بالنعى مع وجود الخلاف وقال في بول الرضيع
ان المرتضى نقل الاجماع على نجاسته ولم يحتج به وقال في العلقه نقل الشيخ في الخلاف على
نجاسته ثم منع هو دليل ذلك ومن لم يحكم به وقال في دم غيرة النفس انه لا يخرج لجماعا وذكر
دليله غير الاجماع ايضا ثم قال وما في المبسو والمجلد فروع بدعوى الاجماع في الخلاف وهذا
لا يقتضي الاعتماد عليه كما هو ظاهر وقال في المسكرات ان الاكثر على نجاستها ونقل المرتضى
فيه الاجماع ثم احتج عليها بغيره وقال في لبن المينة روايان اصحهما الطهارة ونقل الشيخ فيه
الاجماع وقال في عرق الجنب من الحرام ان المشهو طهارته والشيخ نقل في الخلاف الاجماع على
نجاسته وفي المبسو نسبته الى رواية الاصحاب قوى الكراهية ثم قال ما عرق الجنب من الحلال
والحايض والنفساء والسحاضه فظاهر جماعا قال في المعبر وقال في المذي انه ظاهر في الشهو
ونقل فيه الاجماع ثم احتج عليه بغيره وقال ايضا في الخلاف يجوز للجنب الحايض دخول المسجد
بالاجماع ولم يعتبر التلويث قال ثم قال في الخلاف في ان المساجد يجب ان تحجب النجاسات وذكر ايضا
في كيفية غسل الاناء اعطاء العد في جملة من النجاسات ثم قال ويغسل من غير ذلك ثلثا روايه
عمار ذكر خلاف لفاضلين وتضعيفهما للرواية واجاب بانه قد يعلم المذهب بالرأيه الضعيفه و
خصوصا مع نقل الشيخ الاجماع وقد ذكره بلفظ الاجماع او غيره في مسائل اخرى ايضا من دون
استدلال به لا اعتماد عليه بنفسه بل مع الفتوى في بعضها بخلافه والفدح في ثبوته وذلك
كما في سئله العفو عمادون الدرهم وحرم استعمال النساء لاولى الذهب الفضة واستحباب
غسل يوم الغدير وجوب الوضوء بالتواضع الستة المعروفه وعدم اجتماع الحمل اذا استبان
مع الحيض وتحديد اكثر الجفص والظهر وبعض احكام المبداء وناسيته العدا

كلام في النكاح

عند حوزة النظار

كتاب في النكاح

كتاب في النكاح

كتاب في النكاح

والوف

جرح لا يري دمه والنفساء اذا تهاو وزد منها العشرة وحرمه من الحدث للقران وجواز قرائة الجنب
 والحائض لغير العرايم وجوب الكفارة في وطئ الحائض وكراهة وضع حديد على بطن الميت وجواز
 تغسيل الرجل الصبية وسقوط الفسل واليتيم مع فقد الغاسل المماثل والمهرم وجوب تسيل قطعة
 فيها عظم ودفن الشهيد بشيابه وان لم يصبها دم ويتم المحرق وقطع الجنب لا خراجه من امته
 اذ انات وهي حية وكراهة افعا الميت وعصر بطنه والتخيز بين غسله في قبضه وسره بحفرة
 وجوب لنية على الغاسل وتغسيه ثلاثا وعدم وجوب الوضوء له واستحباب حشو الخرج عند
 خوف خروج شيء منه واستحباب غسله تحت سقف وجوب الحنوط في المساجد السبعة واستحباب
 كتابة اسماء النبي والائمة عليهم السلام على الكفن وكراهة بل الحنوط بالريق وقطع الكفن بالجلد
 وكيفية التكنفين وجوب كفن الزوج على الزوج وان كانت موسرة واستحباب التزيين على
 ما هو المشهور وكراهة الاسراع بالجنازة وجوب الصلوة على ولد الزنا ومن لم يمت سنين
 ويكون الولي اولى بالصلوة من الولي ونفي الزيادة على خمس تكبيرات وتوزيع الاذكار الاربعة
 على ما هو المشهور وكراهة قرائة القران في الصلوة عليه ونفي مشروعية التسليم فيها و
 كراهتها في المسجد الا يمكنه وتقديم الصبي الى الامام في الصلوة عليه وعلى المرأة معا وجوز
 دخول الامام في اثناء الجنازة ودفن الذمية الحاملة من مسلم مسند برة القبلة وكراهة دفن
 الميت بالنابوت في الارض المنع من ثقب الكفن من عند راسه وجواز نقشة الفبرون عند
 انزال الميت واستحباب تطييع الفبرون كراهة ان يطرح في الفبرون غير تزيينه وان بني عليه وان يترك
 ويمشي عليه وان يجلس للغيره يومين وثلاثة وحرمه النوح مطلقا او بالباطل والمثل على الحرم
 وانه يلحق الميت ثواب الدعاء والاستغفار والصدقة والواجبات التي تدخلها النيابة وانه
 يقضى عنه اعمال الحسنة كلها وانه لا يحسن الا غلف بعد موته وجوب لنية في الوضوء وقصد
 الرفع والاستسحاض عدم وجوب اتصال الماء الى اصل شيء من شعر الوجه وكون مسح جميع الرأس
 بدعوه يدم وجوب شاة ما عدا الزكوة على الخالف بعدما استبصر وجواز اخذ البلل من الحجاة
 والاشفار للمسح وعدم جواز التولية في الوضوء واستحباب نثية الفضلات الثلث فيه وعدم
 استحباب اتصال الماء الى داخل العينين وكون تكرار المسح بدعوه غير مطلوبة وجواز المسح على
 الجبهة ولو كانت على نجس في موضع الفسل وجوب تجديد الوضوء لكل صلوة على السخاضة
 او غيرها ايضا من اثم الحدث وجوب الترتيب على النحو المعروف في الفسل وجوب عاء الفسل

من وجوب استحباب الوضوء

عند غسل الجنب في قبره

من استحباب غسل الجنب

من استحباب غسل الجنب

على من وجد بلا ولم يبل ولم يسبر وبعد الانزال وانقضاء الوضوء بالبلل المشبه مع عدم الاستبراء
وعدمه معه وعدم وجوب استيعاب الوجه في التيمم وجوب سيلنا في الصلوة على الموضو اذا
احدث في اثائها وكون الصلوة الوسطى في الظهر وكونها هي العصر وتعيين التوافل الرأس على ما
هو المشهور وكون نافلة الفجر افضل من الوتر وعدم جواز الزيادة في التوافل على ركعتين وسقوط
الوتر في السفر وجوب العصر على ادرك ركعة قبل الغروب وفضلية اول الاوقات في جميع
الصلوات وان صحاب الاعذار اذا ادرك احد ركعة قبل الصبح لزمه العشاء وان من ادرك اول
الوقت اقل مما يؤدي فيه الفرض لم يلزمه ذلك وكذا من ادرك من اخره اقل من ركعة وان من ادرك
منه ركعة يكون مؤديا ومن ادرك ما دونها يكون فاضيا وان صلوة الليل كلها اقرب من الفجر
كانت افضل وان الصلوة بطل بمصادفة شئ من اجزائها خارج الوقت وانه يعدل من الحاضر
الى العائنه اذا ذكر في اثائها وانه يؤذن للعائنه ويقام وانه يجب على الوتر قضاء ما فات
البيت من الصلوة او التصديق بمدة من كل ركعتين وعن اربع او عن كل من صلوات الليل والنهار
وان المرأة اذا صلوا اجماعا صلوا اجماعا بالاناء وعدم جواز الصلوة بما غشى من الخبز بولا
والعالم عدم نجاسة الحديد وعدم كراهة النوح وعدم جواز صلوة المرأة امام الرجل او
الى جانبيه والفرضية جوف الكعبة وجوب الصلوة موبيا مسئليا في سطح الكعبة مع
الضربة وعدم جواز التجرد على الفطن والكهان وكون الكعبة قبله من في السجد والمسجد
قبله من في الحرم والحرم قبله من في سائر البلاد وبناء العاجز عن العلم بالقبلة على الظن والاحتياط
الناس لاهل الشرق وعدم جواز زيادة المؤذن على اثنين وعدم مشروعية التوبيخ جواز
نية المأموم بتكبير واحدة الاضلاع وتكبير الركوع وجوب لمحجر في الجهرية والاختفاء في
الاختفائية وبطلان الصلوة بخلاف ذلك عمدا وتخيلا بها بما هو المعروف واستحباب الاختفاء
بالاستعاذه مطم واستحبابها في نفسها وعدم وجوبها وعدم كون القرائن ركعا وجوب رفع
اليدين في التكبير واستحباب لدعاء المأمور بعد رفع الرأس من الركوع وكراهة الاقواء وان
سجود التلاوة في فصلت عند بعدون وانه لا يجب على السامع الغير السميع وانه يجب عليه
وان حكم الشك بين الاثنين والثلاث كالشك بين الثالث والرابع وانه لا يجب صلوة الجمعة
عينا في زمن الغيبة وانه لا يجب على المرأة وانه يجوز تقديم الخطبين فيها على الزوال وانه لا
يجب حضورهما ولا اسماعهما في العيدين وانه يجب التكبير في العيدين وكذا القنوت بين كل ركعة

تعيين التوافل الرأس على ما

فضل التوافل الرأس على ما

تعيين التوافل الرأس على ما

تعيين التوافل الرأس على ما

تعيين التوافل الرأس على ما

صلواتها وانتهى بجهرا في الكسوف وانتهى بصلوة الاستسقاء بعد الصلوة وانتهى في شهر
 رمضان النوافل المعروفة كل ليلة وان صلوة الضحى بدعوى لا يجوز فعلها وان السافر لصيد
 التجارة يفصر في الصوم ويتم الصلوة وان من صلى صلوة لا يعلم احكامها فهي غير مجزية وان لا
 قراءة في صلوة الخوف على المأمومين في ثنائتهم وثالثة الامام وان لا يصح الاينام بالابرص
 والمجدوم والمحدود والزمن والحصى والمرأة المريضة والمسلم وانتهى بصلوة المأموم وهو اول صلوة
 وانتهى بصلوة المفرد الى الاينام في اثناء الصلوة وان كلما يدرك المأموم فهو اول صلوة
 وان الامام ينظر في الركوع لحوق المأموم بمقدار ركوعين وانتهى بصلوة المفرد وانتهى بصلوة
 المأموم وانها لا تستحب له في الجمعة مع السماع هذه جملة ما وقف عليه من الاجماع والنسب
 التي ذكرها في الذكرى ولم يسند بها وانما في ساكنة لم يتعرض في الالفية منها الشيء منها ولا
 في النغلية ولا في تقديم التكبير والقنوت في العيدين على القراءة في الركعة الاولى فحكي دعوى
 الاجماع عليه عن ابن ابي عمير والوسعي عن ابن ابي عمير في الشهادة في الذكرى الى العظم خلافة وذكرها
 في البيان اجماعين متنافيين في الصلوة الوسطى واجماعا على عدم جواز زيادة المؤذن على اثنين
 حكم هو بخلافه وفي غيره واجماعا على اجزاء تكبيرة واحدة للاستفتاح للمأموم والركوع وقوى
 خلافة لضربين لا يخبر ما يدا الاول بعض الاخبار واجماعا على كراهة الصلوة في اثناء الخطبة
 الجمعة ولو تخيجه واجتمع عليها بالترتبة واجماعا على مشروعية الجماعة في العيدين مع
 شرائط الوجوب لم يخج به واجماعا على استحباب الخطيبين فيها ولم يخج به ولا حكم بمقتضا واجماعا
 على مشروعية نافذة شهر رمضان ولم يخج به بل بغيره واجماعا على جواز العدول من الانفراد الى الاينام
 واخا ومنعه ونحوه ما حكا في امانة المراهق العارف واجماعا على انه لا يجوز على المأموم في
 الزكوة الموجهة له مع حفظ الامام ولم يخج به ونحوه ما حكا في التسوية بين الفطر والفطر
 واجماعا على انه تجب الزكوة مع تبديل العين فرائضها واخا خلافة ونحوه ما حكا في ان كل
 المؤن في الغلة على المالك واجماعا على انه لا يباح في غلة الزكوة بمال التجارة بتبديل الاعيان
 ولم يخج به بل بغيره ونحوه ما حكا في انه لا يجوز دفع الزكوة الى المكشع مع عدم فطوكسبه
 واجماعا على اشتراط العدالة في المستحق ولم يخج به واجماعا على جواز تبرع المالك زكوة الاموال
 الباطنة بنفسه واجماعا على اشتراط وجوب كوة الفطرة بملك النصاب قيمته ورده بعد
 الثبوت وبانه لم يقف لهذا الشرط على شاهد واجماعا على الاكتفاء في صوم رمضان بنية

هذا هو الوجه في
 صحة الصلاة

هذا هو الوجه في
 صحة الصلاة

هذا هو الوجه في
 صحة الصلاة

واحدة من اوله وحكم بخلافه لما لا يعارضه على تقدير رجحانه ولا يتسامع تعاد النافل ولو كونه
 مثل المرتضى والشيخ كما صرح به وغيرها ايضا كما سبق عند نقل كلام غيره ومع نسبته لهذا القول
 الى الاكثر وقد خراه في اللغة الى المشهور وحكي دعوى الاجماع عليه عن المرتضى ورجح خلافه ولم
 يتعرض فيها بشئ من الاجماع ان المنقولة الا في هذه المسئلة وفي مسئلة بيع رباع مكية فقال لا
 لا يبيع بيع الارض المفتوحة عنوة الانبعا لاثار المنصرف ثم قال ولا اقرب علم جواز بيع رباع مكية
 النقل الشيخ في الخلائق الاجماع ان قلنا انها فتح عنوة وهذا بالدلالة على عدم الاشياء على نقله
 اولى الا ان يجعل على عدم جواز بيعها بعبارة اثار المنصرف ايضا فيكون الاعتماد عليه في ذلك وان
 خفي على الشهيد الثاني في شهره وعلى المتحال فمقتضا عدم الاعتماد عليه بناء على القول بعبد
 كونها مفتوحة عنوة او الرد في ذلك بمعان الشيخ لم يبين الحكم عليه اصلا وعمله بغيره وادعى
 الاجماع عليه بقول مطلق فلا يكون عند الشهيد دليلا على اصل الحكم مطلقا ولا على اثبات
 ما بناء عليه ويظهر من كلامه في احياء الاموات وفي مكاسب الدروس الرد في جواز بيع الارض
 المفتوحة عنوة تبعا لاثار المنصرف ومنه بقول مطلق فليست بدرو وقد ذكر الاجماع القول
 او في معنى في الدروس في ان مسح جميع التراس في الموضوع بد عنه وفي كراهة الاستماع للثقة
 وفي تحمل الامام سهو المأموم وفي اشتراط الرجوع الى الكفاية في وجوب الحج وفي اعتماد التابعين
 نفسه مع تعدد عودته الى الميقات وفي جواز التمتع للمكي اختيارا والعدول من الافراد اليه
 وفي وجوب قطع التمتع للنبيلة عند مشاهدتها مكية وفي ان للحرم الاستقلال بثبوت منسبه
 فوق راسه لم يسمه وفي جواز تعظيمة الرجل وجهه في جواز ازالة النظرة بعد انكساره وفي حكم
 وجوب الغدية على الناسين وفي ان في قلع الشجرة الكبيرة من الحرم بقر وفي الضعيفة شاة
 وفي الاعضان القيمة وفي ان كل دم يتعلق بالا حرام ومحظوظا انه ولو يمكن المحصر من التنازل
 ان يفخر مكانه مطلقا وفي وجوب طواف النساء على المفرد وفي استحباب الخروج الى ذي عبد
 الاقامة بعد احرام الحج وفي ايجاب الترمي خذ فابعناه الغير المشهور الخالف للمعظم وفي وجوب
 اصل الترمي في وجوب اهتك قبل احرام الحج وفي استحباب امر بالمعروف والنهي عن المنكر لاشبهه على راسه وفي ان
 الصيد الذي حرم بالا حرام يحل بطواف النساء وفي جواز الغيرة على قبور الائمة عليهم السلام
 والتقبيل لها وكذا مد كونه بغير طريق النقل ايضا وفي اقرار الكتابي على ما انتقل اليه اذا
 كان مما يقر عليه وفي انه لاحد على الغائم اذا وطئ جارية من الغنم وفي انه يجوز له التقديف في

كلامه في المسئلة

كلامه في المسئلة

كلامه في الدروس

كلامه في المسئلة

كلامه في المسئلة

الغنيمة باكل وغيره قبل القسمة وفي ان المنداعيين اذا شاؤا في البدار الى الدعوى سمع من حيا
 اليمين وهذا قد عدل فافله بتعويته الفرع وفي ان صاحب البدار والملك من غير وفاته
 يكفي في عدالة الشاهد بالاسلام وعدم معرفة القسوة وفي انه لا يقبل شهادة الولد على والده
 وفي انه لا يجزى عنق ولد الزنا في الكفارة وفي ان المظاهر اذا تعذر الوطى في اثناء الكفارة استأ
 الكفار من مطلقا وفي انه يجزى في الاطعام مداكل مسكين وفي انه لا يرث العتيق النعم وذكر
 هنا ان به يضعف قول الصدوق وابن الجنيب بالارث ولو عكس كان صوابا وفي انه اذا كان
 النعم امرأة ورث الولاء العصبه لا الاولاد وفي ان ارش جناية ام الولد على سيدتها وفي انه
 يتعلق برقبتهما ويحمل الاول دعوى جناح العامة وفي ان الذبيرة اذا حملت بمملوك بعد
 التدبير فهو مدبر لا يصح الرجوع في تدبيره وان رجع في تدبيرها وفي انه يعق للواقفان يعق
 على ولد سنة او مدة حياة نفسه ثم على الفقراء وفي اجازة الوارث مغبرة قبل الوفاة وفي
 صحة الوصية الى المرأة وفي ان الحد لا يرث السدس مع ثلث البنت وفي انه يرتد على التزويج النصف
 الباقي مع عدم وجع وارث غيره وفي ان الخنق الشكل يورث بعد الاضلاع وفي انه لا يحل
 ما يقتله غير الكلب لعلم من جوارح السباع والخير وفي انه لا يشترط اسلم العلم وفيه سلام
 مخرج السمك من الماء بل اخرج له حيا وفي انه لا يجوز الذبح بالسن والظفر مطلقا ولو مع
 الاضرار كما هو مقتضى ظاهر العبارة وفي انه اذا طبخ المحلل مع الحرم كالجرى مع السمك حل
 المحلل وان سال عليه الحرم وفي حرمة الخطاف وفي حرمة الاستصباح بالتجسس تحت الظلال
 وطهارة دخانه وفي جواز الاكل من الثمرة لمن يربها وفي صيرورة اللقطة بعد الحول ملكا بغير
 نية وفي انه اذا خيف سقوط الحائط جاز ان يسند بجمع الغير وفي انه اذا مات العبد لغصو
 بجناية عبد العاص لم يرقم قيمته ان لم يتجاوز ذرية الحر وفي ان كل مال في الدابة منه اثنان ففى
 واحد منه نصف القيمة وفي حرمة البيع لثال الاسد والذئب والتكسب وفي جواز اخذ الجرة
 على نسخ القران ونحو تعليمه وفي عدم جواز بيع سيوف مكذوبة واجارتها وفي عدم جواز بيع الطعام
 قبل قبضه وفي ان المتبايعين اذا تنازعا في ثمن الثمن حلفا للبائع مع بقاء البيع والشئ مع
 نفسه وفي انه لا يصح شرط الخيار في الصرف وفي انه اذا رعين مدة الخيار حمل على الثلثة وفي
 انه في الخيار المشترك يجوز الامضاء بغير حضور الآخر وفي ثبوت الضرر في التاق والبقرة و
 في انه لا ارش في العبد المتجدد قبل القبض وفي الخيار وفي عدم جواز بيع الدين المؤجل على

من هو عليه كالا يجوز بيعه على غيره وفي وجوب قبول العين في الفبي اذا ردها القرض و
 في نرا اذ ملك اثنان دارين مثلا صنفين فليس لاحدهما مطالبة الاخر برفع جدوعه عنه ولا
 منعه من التجرد اذا انهدم السقف اذ لم يعلم على كنه وجهه وضع وفي ان الشفعة تثبت للشريك
 لا الجار وفي ثبوتها لا تثبت مع تعدد الشريك للبائع ولا في غير البيع ولا للشريك الذي يكون ملكه
 وقفا مع كون المبيع طفاو ان حق الشفعة على الفور وانه على التراخي في بطلان رهن مافي الحق
 مع جهالة وفي دخول زوائد الرهن فيه وان كانت منفصلة وفي جواز وطى الرهن للامة
 الموهوبة سر وفي ان الرهن امانة عند المرهن لا يضمن الان بعدا وتفرط وهذه جميع ما في المتن
 من الاجماعان المنفولة ولم يستدل بشئ منها بل خالف كثيرا منها ككثير مما ترك وقد ذكر في القود
 قول المفيد بضمان العاقلة وان لم يتم الرجوع على الجاني وبين وجهه ودفع به شناعة ابن ادريس
 عليه بخالفه الامه وقال ايضا ان خيار الشرط يدخل في جميع العقود الا التكاثر والوقف ثم ذكر
 خلافا للشيخ في ذلك بمنعه من دخوله في الصرف واجتجابه عليه بالاجماع ولم يعيابه وذكر
 ايضا ما تقدم عن ابن فضال من دعوى اجماع العصابة على ترك العمل بالخبر الدال على ان المجد
 السادس مع بنات البنت ولم يحتج ايضا به ولم يتعرض له في سائر السائل وقد ذكره ايضا وفي معناه
 في غاية المراد في استثناء مطلق الدم غير الثلاثة عما يجب ازاله ولم يذكره في مقام الاستدلال
 ولا اعتمد عليه وفي المضايقة المحضة في الفضاء فقد نقل دعوى الاجماع عليها والاحتجاج به
 عن كثير من الفاضلين بها وحكي عن ارباب الواسعة وهم الباقيون ممن اخرج عن نافلة او بعضهم انهم
 اجابوا عنه بانه حجة على من عرفه ونحن قد اشرنا الى الخالف ثم صرح بترجيح القول بالواسعة في الجملة
 واختار في جملة من كتبه الواسعة المحضة فاذا كان هذا حال هذا الاجماع الذي نقله كثير
 منهم ودلت على قولهم اخبار صحاح قد عمل بها اساطينهم فما حال ما تفرد بنقله واحد منهم
 ولم يوجد على الحكم دليل غير وذكره ايضا في تعيين لفظ التسبيح في ذكر الركوع والتسجود ولم
 يستدل به وحكم بخلافه وذكره ايضا في اجزاء التسبيح الضعيف للضرورة ولم يحتج به وكذا في جواز
 تكلم خطيب الجمعة في اثناء الخطبة بما فيه غرض مهم كنهى عن منكر ونحوه وكذا في وجوب التكبير
 الزائدة في العيد وحكي عن نافلة في كتابين له الفتوى بخلافه وكذا في وجوب القنوت بينها وفي
 وجوب سجدة السهو في اربعة مواضع الكلام والسلام وسنان السجدة والتشهد وفي ان القنوت
 المسقط للصوم بوجوب قصر الصلوة ايضا وفي انه يجب الاتمام في صيد التجارة وذكر ايضا في شرط

عنه من غير ان يملكها
 على ما في المتن

في قوله في الرهن
 الموهوبة سر

في قوله في الرهن
 الموهوبة سر

في قوله في الرهن
 الموهوبة سر

العدل في سقوت الزكوة وورده بالمنع قال كيف والحالف في لا يعرض عيانهم ثم استقر بها لعدله
 ظاهر وذكره ايضا في كون زكوة الفطرة صدقة بعد صلوة العيد ولم يعين به وكذا في وجوب
 الغسل في وطى الذابة وفي وجوب قضاء الصوم به لا غير وذكره ايضا نفلا عن المرتضى الشيخ
 في الاجزاء في صوم شهر رمضان بنية واحدة من اوله وقال وهو الحج ان تحقق ثم اسطره
 ان كل يوم عبادة منفردة فلا بد لمن بنية مخصوصة وقال ان الاجماع المنقول بحج الواحد
 حجة عند الاكثر قال قال في المعنى هذا الاجماع لانعلمه وهو ذاتها منه ان حجته الاجماع
 انما هي على من علم فلا يكون الخبر المنقول اخذ حجة عنده ولا شك ان الخبر يدل على انه في
 اخباره سائر كنبه وجوب الحج بد وهو يقتضي عدم حجته الاجماع المنقول بحج الواحد عند
 كاسبق ولا يلزم مثله في الخبر المنقول به كانواهم وبان بيان ذلك مفصلا وذكره ايضا في اشراط
 كون الاعتكاف في مسجد صلى فيه الجمعة بنى او امام وقد نقله فيه عن المرتضى الشيخ وقال اعظم
 به من دليل لو لا صريح الخلاف واخار عدم اشراط ذلك للمعارض اقوى منه على نقد حجته
 وذكره ايضا في اشراط الرجوع الى الكفاية في وجوب الحج وقال ان الجواب عنه ظاهر وانما العد
 وذكره ايضا في انه لا يحرم على المحرم من الطيب الا سنة ولم يعبأ به وكذا في جواز بعض اعداها
 ولم يحج به وكذا في انه لا بد في الوقوف من بنية ولم يعين به وذكره فيمن ادرك اضطرار الشكر
 اجزاء لعله اقرب قال لولا ان المفيد نقل ان الاخبار الواردة بعدم الاجزاء متواترة وان
 الرواية بالاجزاء نادرة بجعلناه اصح لا اقرب ذكره ايضا في ان آياتا معدة وان ايام التشرع ولو
 يعين عليه نفسه وكذا في قولنا نقل الذي لم ياتر امله عليه ولم يعيابه وكذا في عدم جواز
 بيع الوقف اذا كان وقفه مؤبدا او مطلقا وغراه الى الترخيم ولم يعيابه وكذا في جواز بيع الثمرة قبل
 ظهورها غايبين فصاعدا وقد استشكله بان الاحطاب لم يذكروا صريحا ولا تعرض للسمع منه
 الاجماع عندهم وقال ان الجواز لا يخلو من قوة وعزى المنع والا الى الشهو وكذا في ثبوت المضرة
 في الشاة كما هو معلوم وفي البقرة والتامة ولم يحكم بمقتضاه وذكره ايضا نفلا عن ابن ادریس في ان
 الخطر والشعر جفان في التراب كغيره وورده بانه ممنوع مع معارضته بدعوى الشيخ الاجماع على
 خلافة قال وانه فيك بخلاف الشيخين في منع الاجماع مع ان ابن ادریس صرح بالعلم بالاجماع
 من كلام متقدمي الاحطاب مع مخالفتها ما ذكره ايضا في عدم جواز بيع لحم الغنم بالشاة ولم يحكم
 بمقتضاه وكذا في عدم ثبوت الرهايين السلم والذقي وورده بالمنع مع عدم نقله خلافا في ذلك

هذا الخبر لا يثبت به

كفاية في وجوب الحج

هذا الخبر لا يثبت به

هذا الخبر لا يثبت به

هذا الخبر لا يثبت به

من نكاحه على ما فيه وكذا في عدم جواز بيع الطعام قبل قبضه ولم يحج به ولا حكم بمقتضاه
وكذا في جواز الجمع بين البيع والغرض بغير واحد ولم يحج به وبه وكذا في حكم اختلاف الشايعين
في قدر الثمن واعتد فيه على الرواية لاشتهارها بين الاصحاب ادعائهم الشيخ الاجماع على مضمونها
وهذا لا يقتضي الاعتناء على نفس الاجماع وذكره ايضا في ان حق التقعة على الرخي ورده
بالمنع والغارضة بدعي الشيخ الاجماع على خلافه وكذا في توكيل الحاضر في الطلاق ولم
يعتد به في مقام الاستدلال وكذا في بطلان الاجارة بموت المجرور والساجر ولم يعمل عليه
وكذا في اشتراط خلاف ما هو مقتضى الشريعة في الرجوع والخبر وكذا في ان كل ما في يد الدابة
منه اثنان يجب فيهما القيمة وفي واحد منهما نصفها وكذا في حكم ما اذا اوصى بعبه بمال و
كذا في اعتبار اجارة الوثقة في حياته الموصى وكذا في ان الميراث اذا ملك خينا وبلا عوض من يتي
عليه قهر اخرج حقه من الاصل وكذا في بطلان بيع الفضولي وصحة نكاحه فيما عدا المملوك
وكذا في كون السن والفلسة والنظر الى العورة عمدا اوجب نكاحا في المصاهرة وكذا في صحة
نكاح الفقير مع علم المرأة بفقره وكذا في بطلان العقد لو شرط ان ينفاء النكاح عند التحليل
وكذا في بطلان الابداء المعلق على شرط وصفه ونقله عن الشيخ في احد قوليه وحكي انه رجع
عنه في اخر ونحوه في التسرية بالعقد الاضطراري وكذا في كون وفاة المرأة لعصبتها وكذا
في انه لا يجرى في العبد في الكفاة غير الصوم وان اذن له بولاة نقله عن الشيخ في احد قوليه في
البسط وفي قوله الاخر فيه خلافة وكذا في ان الحلف عن اللحم لا يوجب الحث بالقلب لم يعمل على
شئ من ذلك في مقام الاستدلال وكذا في عدم انعقاد التذلل والبند محاكاه عن المتوفى رده
بانا لم يخف وكذا في عدم اشتراط التيقن مع تعدد الكفاة وبطلان السب لم يحج به وكذا
في وجوب مدين في الاطعام مع القدرة ونقله عن الشيخ وقال رده بابداء الخلاف وكذا في عدم
جواز التذكية بالظفر والسن طلقا ووقع الاختيار ولم يحج به واختار المنع مطلقا ولم يحج به
المنقول على الجواز مع الضرورة ولا تعرض له وكذا في حل اكل الذبح المبان واسها عند الذبح
حكاها عن الشيخ في احد قوليه واحتج هو بغيره وكذا في عدم جواز الاستصباح بالدهن النجس الا
تحت السماء وفي طهارة دخانه ولم يحج بذلك ولا حكم بمقتضاه وكذا في الحكم بنية اللحم المطروح
مع انقباضه في النار واعتداه على الرواية والاجماع المحصل لا المنقول وكذا في عدم ارث ولد
الملاعة بعد اعتراف الاب بن افاربه بل منه خاصة ولم يحج به ولا حكم بمقتضاه وكذا في حكم

نكاح توكيل الحاضر في الطلاق

مجنون في الميراث

حكم التذلل والبند محاكاه عن المتوفى رده
بانا لم يخف وكذا في عدم اشتراط التيقن مع تعدد الكفاة وبطلان السب لم يحج به وكذا في وجوب مدين في الاطعام مع القدرة ونقله عن الشيخ وقال رده بابداء الخلاف وكذا في عدم جواز التذكية بالظفر والسن طلقا ووقع الاختيار ولم يحج به واختار المنع مطلقا ولم يحج به المنقول على الجواز مع الضرورة ولا تعرض له وكذا في حل اكل الذبح المبان واسها عند الذبح حكاها عن الشيخ في احد قوليه واحتج هو بغيره وكذا في عدم جواز الاستصباح بالدهن النجس الا تحت السماء وفي طهارة دخانه ولم يحج بذلك ولا حكم بمقتضاه وكذا في الحكم بنية اللحم المطروح مع انقباضه في النار واعتداه على الرواية والاجماع المحصل لا المنقول وكذا في عدم ارث ولد الملاعة بعد اعتراف الاب بن افاربه بل منه خاصة ولم يحج به ولا حكم بمقتضاه وكذا في حكم

ميراث الجوس ووده ولم يعبأ به وكذلك حرمة النفاص عن الوديعه ولم يعبأ به وحكم خلافه
وكذا في عدم توجه اليمين على القاضي والشاهد ولم يحجج به ولا حكم بمقتضاه وكذلك رد اليمين
على المدعي مع نكول النكر ولم يحجج به وبه وكذلك قبول شهادة المملوك الاعلى مولاة ولم يحجج به
به وكذلك عدم قبول شهادة الشفاعة في الرضاع نقله عن الشيخ في احد قوليه الذي قد رجح
عنه ولم يحجج به ولا حكم بمقتضاه وكذلك الشهادة لغير مجرد اليد من الاستبا المعروف بالملك
الطلق ولم يحجج به وكذلك مساواة المملوك للحرة في حد القذف واعتمد فيه على الاجماع المحصل
للعقد نافله ونكرة الخالف وسند هذه وكذلك ثبوت حد الشرب لاشهاد احد الشاهد بالشر
والاخر الفري واعتمد فيه على الخبر الذي عليه عمل الاصحاب فواهم وكذلك قطع الناس مطلقا
بعبأ به وحكم بخلافه وحكى عن المحقق نسبة نافله الى الغفول عن خلاف فواهم على الفقهاء وخالفوا
وكذا في اعتبار الترتيب في حد الحارب اعتمد فيه على غيره وكذلك في عدم جواز استيفاء التولد بين
مرتين نقله عن الشيخ في احد قوليه واحواله ولم يعين به وكذلك في عدم ضمان المحربي ما ينقله
قبل اسلامه ولم يحجج به ولا حكم بمقتضاه وكذلك في ثبوت الدية مع موت قاتل العبد قبل النفاص
وفي سقوطها وتنظر في الثاني لو جاز ذكره من الخالف للمعارض بالاول ولم يحجج بشئ منها وكذا
في جواز مبادرة احد الاولياء الى استيفاء النفاص مع حضور الاخر وغيبته ولم يحجج به ولا
حكم بمقتضاه وكذلك قتل المسلم العباد لقتل الذمي واعتمد فيه على الزمان المتأخرة المشهورة
والاجماع المحصل لعدم الاعتداد بالخالف وكذلك جواز قتل الذمي قتل مسلما عمدا والعفو
عنه واسترقاقه واخذ ماله ولم يحجج به وكذلك من عدم قتل القربا العبد واسنطه كونه اجناسا كسوا
مبديا على طريق العامة وكذلك تخيير الولي بين دفع عبده الجاني خطأ للاسترقاق وفداء ثوبان
الجناية ولم يحجج به ولا حكم بمقتضاه وكذلك ثبوت الارش في سن الشغار الصغيرة اعادة وفي
وجوب الحكومة ولم يعبأ به وكذلك في عدم اجزاء قطع يد ناقص الاصبع بدل يد كامل نقله عن
الشيخ في احد قوليه ولم يعين به وكذلك في تخيير الولي فيما اذا شهد اثنان على واحد بالقتل واقر به
ولم يعين عليه وكذلك في ان الايمان في الخطاء خمسون كالعبد نقله عن ابن ادريس مدعي اجماع المسلمين
مع مخالفة الشيخ في ذلك وكثير من الاصحاب لما ورد فيه من الاخبار المعتبرة الاسناد واخبار هو العلم
بها وكذلك مسئلة الاربعة الذين وقعوا في ذنب الاسد نقل بها خبرين وحكى عن المحقق ان
احدهما اظهر بين الاصحاب علمه عليها ولم يعين به وكذلك في عدم دخول الاباء والاولاد في

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
سبيلا الى النجاة والهدى
الى الصراط المستقيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
سبيلا الى النجاة والهدى
الى الصراط المستقيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
سبيلا الى النجاة والهدى
الى الصراط المستقيم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم
سبيلا الى النجاة والهدى
الى الصراط المستقيم

العقل حكاه عن الشيخ في الخلاف وقال يمكن الجواز منع ذلك كيف هو في النهاية مخالف وكذا في
 نحل الغاطلة دية مادون الموضح ولم يحتج به وكذا في ان دية ولد الزنا دية الذبيحة وانه لا يكون
 مؤنثا ولم يعيد به وكذا في دية الحزين ولم يعتمد عليه وكذا في ان دية الحماة على الميت نصف
 في وجوه البر ولم يعيابه وكذا في ثبوت الدية في الاهداب دينين فيها مع الاجفان ولم يعتمد
 عليه وكذا في ان الدية في الاجفان في الاسفل الثلث وفي الاعلى الثلثان نقله عن الشيخ في
 احاد قوله ولم يعيابه وكذا في دية الشفين نقل فيها عن ابن ادريس كتابا مضطربة وكذا في
 دية الحصنين نقله عن الشيخ في احد قوليه الذي رجع عنه فهذه مضمومة في كتابه على
 كثرتها من الاجماع المفعولة مع انها اكثر من ان تحصى لا يدل كلامه فيها على حجة لها عند
 بل يدل نصريها وانولوجيا على منعها ولا سيما على ما هو المنداول في الاعضا الناضرة وقد ذكر
 في الدروس في شهادة الولد على والده ان الاكثر على عدم قبولها ونقل الشيخ فيه الاجماع ثم
 ذكر فتوى المرتضى بالقبول وقال وهو قوي والاجماع حجة على من عرضه وبقيضا انه ليس على
 غيره حجة بطلان القطعية ولا طينية وكلامه في اللعنة يعطى الحكم بالقبول ايضا وما استأخر
 في التصديق عن شرحه على الارشاد وقد عرى فيه القول بالمنع الى المشهور وقال ربما اجماعا
 وحكي دعوى الاجماع عليه من الشيخ ايضا وكذا عن ابن ادريس المرتضى في الموصليات وقد تقدم
 دعوى ابن زهرة له ايضا لكنه اعبر حياة الاب وحكي ايضا عن المرتضى في الانتصار والصدوق
 في الفقيه نقل خبره في ذلك فمن لا يعتمد على مثل هذا الاجماع المنقول ويجعله حجة على من عرضه
 كيف يعتمد على سائر الاجماع المعارضة وحكي في الذكرى قول المرتضى بوجوب تكبير العبد بن و
 اسند لا له عليه بالامر في الآية وبالاجماع ثم قال واجيب بان الامر في رد للندب ثبت مع
 اعتضاده بدليل اخر والاجماع حجة على من عرضه وقد اخار الاستحباب في سائر كتابه ايضا ولم يعيابه
 بالاجماع مع عدم احتماله الحمل على الندب ذكر في الدروس في ميزات الازواج ان المشهور هو
 الرد على الزوج مع عدم وارث غيره وغير الاقام قال ونقل المفيد والمرتضى والشيخ في الاجماع
 ويظهر من سائر وجوه الخلاف فيه لموثقة جميل ويعارضها اخبار صحاح مصححة بالرد عليه
 ولم يعد الاجماع من المعارض مع انه قال في شرح الارشاد انه نقله الشيخان والمرتضى وكثير
 من اصحاب نقلهم حجة وقد خالف الاجماع المنقول في مسائل لا يوجد فيها ما هو اقوى منه
 على تقدير حجيته ولا جدوى في ذكرها ومن شاء وقف عليها فهذه كلها تعطى عدم الاعتداد

نحل الغاطلة دية مادون الموضح

الحماة على الميت نصف في وجوه البر ولم يعيابه

نقله عن الشيخ في احد قوليه الذي رجع عنه

في الدروس في شهادة الولد على والده

الرد على الزوج مع عدم وارث غيره

وربما ادعوا عليه الاجماع وهو موجود في رواية الفضل واوردها وفتح في سند هاتفة
قال لكن نسبة الفتوى الى الائمة عليهم السلام ودعوى الاجماع كافي وقد يعلم نسبتها اليهم عليهم
باشتهارها وان كان اصلها ضعيفا كما يعلم هذا هبل لطوائف بقل اتباعهم ثم ذكر ايضا ما
يقضي كون الحكم موضع وفاء بين الاصحاب لا يخفى ان هذا الكلام في مثل هذه المسئلة لا
يقضي حجة الاجماع عند نفسه ولا سيما على ما اشتهر في هذه الاعصا كما هو المدعى ومنها
مسئلة دخول الحمل النجس في الرحم تحكي في الشرح ذلك عن كثير من الاصحاب خلافة عن الشيخ في
البسوط والخلاف والعلامة متمسكا بالاصل ونقل عن ابن ادریس دعوى الاجماع من اهل البيت
عليهم السلام على الاول وقال ولعله افرج حكم الاصل يخالف لدليل واي دليل اقوى من الاجماع
ونقله بخبر الواحد قبول فلنا لاجماع منقول عليه في الانتصار وظاهر الغنية ايضا وقد
عزى الحكم في الدرر وس الى المشهور ونقل عن ابن ادریس دعوى الاجماع وخلافة عن الشيخ و
العلامة قال وهو منقول عن المحقق في الدرر لم نجد شاهدا على القولين غير ان المعتمد
الشهور انتهى وخارجه في التبع ايضا ولعل هذا مبني على حجة الشهرة عند نفسه فكيف
انضم الاجماع المنقول اليها ومنها مسئلة ان اهل البكر البالغة الرشيدة في التكاح الى نفسها
خاصة تحكي في الشرح فيها اقوال اخسه ثلثة منها مشهورة احدها ما ذكر ونقل عن اربابه
الاجماع عليه بوجوه شعبة او اكثر منها دعوى المرتضى لاجماع والاجماع المنقول بخبر الواحد
حجة لا يفرق في الاصول لا يقضي كونه حجة عند نفسه ولا سيما في هذه المسئلة التي مشهورة
فيها الخلاف قد يما وحدها وهذا قبل المرتضى في زمانه وبعد ويمتنع عادة اربيع جدا
تحقق الاجماع وخفائه على المخالفين في المسئلة مع كثرة اخبارهم وتفرق المرتضى
بالوقوف عليه وادعائه ومنها مسئلة ضمان الطبيب بآلئف بعلاج مع حداثة تحكي في
الشرح ذلك عن كثير من الاصحاب خلافة عن ابن ادریس خاصة وذكر دليل كل منهما واجاب عن
الثاني وايد الاول برواية السكوني ثم نقل عن المحقق في نكت النهاية انه قال الاصحاب يفتون
على ان الطبيب يضمن ما يئلف بعلاجه والعمل على هذا الاصل لا على هذه الرواية لان الاكثر
يطرحون ما ينقربه السكوني ثم قال هو و قد عرفت ان لاجماع المنقول بخبر الواحد حجة وكذا
ادعى عليها ابن زهرة الاجماع وابن ادریس عم رواية السكوني صحيحه لا خلاف فيها والمرابط اذا
ما اذا وقع التلف بالنفريط انتهى لمحضنا ونقل الشهيد الثاني وخبر عنه نفسه في الشرح

في نسخة
الشيخ
في نسخة

في نسخة
الشيخ
في نسخة

في نسخة
الشيخ
في نسخة

وعن جماعة دعوى الاجماع على الضمان ولا يخفى ان المحقق انما نقل... ثفا والاصحاب الذين
 ليس منهم الامام ولا يستقيم حجة ذلك على ما هو المشهور في هذه الاعضاء فان صح نفل الشهيد
 الثاني وغيره عند الشرح بما لا ينسخه لهم لنعني بالاجماع عنده محصل المنقول وعلى اى
 حال فالاعتماد على مثل هذا الاجماع في هذه المسئلة لا يقتضى الاعتماد على المنقول المتداول
 في سائر المسائل كما هو ظاهر في هذه جملة ما في الشرح من الاستدلال بالمنقول مع انه اكثر من ان
 يحصر فلا سند له به نفسه او مع غيره في الذكر في سائر المسئلة عدم وجوب طهارة
 ما عدا مسجد الميمنة من المساجد الستة ومكان المصلى فاخبار فيها العدم خلافا للحاجي الاول
 والمرضى في الثاني واحتج في موضع منها على ذلك بالاجماع الذي دعاه الشيخ وبالاخبار في آخر
 منها بالاخبار والاصل والشهرة خاصة ومسئلة تطهير التار وما حاله وما اذا احتج عليه
 بنفل الشيخ الاجماع وبالحج ومسئلة انه لا يقدم غسل الجمعة على الفجر اختيارا فاحتج عليه بدعوى
 الشيخ الاجماع وبغيرها ومسئلة استحباب النية لصلوة الجذارة مع وجوب الماء فقرأ الى المشهور
 فان بل ادعى عليه الشيخ الاجماع وذكر رواية في ذلك وقال لو ارادها راداعين المجتهد ثم حكى عن
 المحقق الطعن في الاجماع بعدم به وفي الخبر يضعفه ورد به حجة الاجماع المنقول بخبر الواحد
 بعمل الاصحاب بالرواية وهو المحذور ولا يخفى ان الظاهر على طريقته في الفقه لا الاصول عندنا مثل
 هذا من الاجماع المحصل المنقول وقد ادعى العلامة في المنهج والذكر ايضا ولم يقبها بالحج
 وعلى اى حال فحجة المنقول في مثل ذلك لا يقتضى حجة في سائر المواضع مع انه قد رجع عن
 هذا القول الى معارفة ابن الجني والمحقق في البيان والدروس والتمهيد ولم يشير فيها الى ما
 هو المشهور واصل ولا وجه الاومع الاجماع في موضع الخلاف والفتح في سند الرواية او
 دلالتها وكسئلة وجوب غسل الوطى في دبر المرأة فاحتج عليه بنفل المرضى الاجماع وبغيره
 من الاخبار والحال فيه يعرف مما سبق وقد قال بعد ذلك ولا فرق بين دبر الذكر والانثى لاجماع
 المركب قال المحقق لما نقل عن المرضى ذلك لم يتحقق الى الان ما ادعاه الاول والتمسك فيه بالاصل
 انتهى لمخصا ولم يعرض له كلام المحقق فلو لم يكن مستحسنا لزم منه دواعي امره لم يكن جديا في
 ذكره وكسئلة عدم جواز قص اطفا الميت ولا نظيفها من الوسخ بالخلال فحكي عن الشيخ نفل الاجماع
 على ذلك وقال لعل مراده الكراهية لقصه الاصل والتعني اعم من التحريم ويؤيده انه ذكر كراهية
 فلم الاطفا بعد ذلك ثم نقل هو عن العلامة انه يخرج الوسخ من اطفاه ونوعه عليه فظهر مما نقله

بما لا ينسخه لهم لنعني بالاجماع

التي لم يصلوا الى الخبر

الحاجي في طي البركة

بما لا ينسخه لهم لنعني بالاجماع

التطيق قال ويدفعه نقل الاجماع مع التهي عنه في خبر الكاهلي وهذا خوار كراهية ذلك في
 الدروس لم يضر له في سائر كتبه اصلاً حتى في الفلية وهو دليل نفى الكراهية ايضاً فاعمل
 غرضه دفع استحباب التطيق بما ذكره صريح الشيخ ايضاً على ان الاعتماد في بعض كتبه لا بناء
 الكراهية التي يتسامح فيها وربما يكتفى بقوى واحد بها على الاجماع المنقول مع غيره بعد صفة
 عن ظاهره بل اقره بعينه عند ما كثرة اختلاف قوى الشيخ في كتاب استغناء الكفر من سبق الكراهية
 في التحريم احياناً لا يقتضي الاعتماد عليه بنفسه في سائر المسائل فان قصد اثبات التحريم هنا
 مع كونه خلاف مذهب المعظم حتى نفسه وناقله في سائر كتبه فساداً او صريح من ان يبين و
 اجلي وكسئله استحباب وضع اليد على القبر بعد الدفن والشرع في ذلك وذكر ما
 يعطى ظاهر ان عليه عمل الاصحاب ثم ذكر خبر يدل على ان اصحابنا الموجودين في زمان الكاظم
 او من قبله من الائمة عليهم السلام ايضاً كان عملهم على ذلك وذكر اخباراً منافية لظاهر ذلك جمع
 بينها على وجه لا ينافي فيواه وقال واخبار الراوى عن عمل الاصحاب حجة في نفسه وتقرير الامام عليه
 السلام يؤكد وفعل النبي ص حجة فليانس به انتهى فدل على الحق في المعبر ذلك الى مذهب فقهاءنا
 ايضاً وعدم دلالة كلامه هنا على المدعى ظاهر من وجه شتى كما لا يخفى وكسئلته التطوع على الميت
 والحذر من جز الشعر فقال يحرم اجمالاً قال في المبسو وما فيه من السطح الفضاء الله ولا حياء ذكرها
 والحال في هذا يعرف بالناسل ايضاً وكسئلته وجوب غسل من قطع فيها عظم وان يبيت من حق
 فاستدل عليه بالرواية وحكى عن الشيخ نقل الاجماع عليه وعن الحق الفلاح فيه بعد الثبوت
 وفي الرواية بالارسال واورد عليه ما موردها كون الرواية مقبولة مرفوعة بالقرينة الواجبة
 للعمل وكون الاجماع المنقول بخبر الواحد حجة عند كثير وكون التفصيل في وجوب هذا الفصل
 بين المواضع غير معهود بين الاصحاب موجباً لخراف الاجماع ومنها غير ذلك مما يصلح دليلاً مستقلاً
 بنفسه والحال في هذا يعرف ايضاً بالناسل فيما مر وغيره وقد سبق المراد بالكثرة كلامه وبعض
 انه في اول الذكرى نقل عن رجل لاصحاب عدم حجة اخبار الاحاد المروية شفاه عن النبي لائمة
 عليهم السلام وحكم هو بحجيتها بشرط لا تكاد توجد في الاجماع المنقول الذي هو موضع الكلام
 وكسئلته عدم وجوب غسل من استلمت قبل برده فاحتج عليه بما موردها دعوى الشيخ الاجماع
 عليه وكأنه في الخلاف والمنقول عنه في المبسو هو الحكم بالفصل فيكون قد عدل عنه وربما
 ينقل عنه في الخلاف وعن الفاضلين في المعبر والشمع المذكور في دعوى الاجماع عليه فان

استحباب وضع اليد على القبر بعد الدفن

حكمنا التطوع على الميت

حكمنا ما استدل به

كان الاجماع المنقول حجة فليكن هذا كذلك بل هو اولى به لرجوع الشيخ ونقد غيره ولغير ذلك
 مما ليس هذا موضع بيانه وعلى اى حال فمضى لانه كلامه على حجة المنقول بنفسه ما لا يخفى
 كسئلة عدم جواز التيمم في السعة وقد مر كلامه فيها والكلام فيه ومسئلة ان الجمهورية
 والاختصاصية تقتضي كفاية ليل كان الفضاؤها واجبة عليه بنقل الشيخ الاجماع وبغيره
 انه يؤذن للفائز ويقام واسار الى دليل هذا من الاخبار وقال ونقل ايضا فيه الاجماع و
 صرح هو في موضع اخر في بيان الحكم الاول باجماع الاصحاب على انها تقتضي كفاية وعنه
 الثاني الى الاصحاب ايضا والحال في ذلك ايضا يظهر بالامتل وكسئلة حرمة التكبير في الصلوة
 وبطلانها بغيره فحكمه به وقال نقل الشيخ والمرضى فيه الاجماع ولم يعرض لنقل ابن زهرة ذلك
 ايضا وغيره واورد ادلته على ذلك من الاخبار وغيرها ونقل الخلاف فيه عن الاسكافي و
 الحلبي وظاهر العماني والدليعي واورد كلام الحق في ذلك وقد مر في الاجماع كاسبق وناقش
 فيه بان الاجماع وان لم يعلم فهو اذا نقل بحجة الواحد حجة عند جماع من الاصوليين ثم قال
 وخلاف المعين لا يفتح في الاجماع الى ان قال والامر بالصلوة مقيد بعدم التكبير الثابت
 في الخبرين المعبرين الاستناد الذين عمل بهما معظم الاصحاب في الحق ما صا اليه الاكثر وان لم
 يكن اجماعا انتهى والحال فيه يعرف مما ذكرناه هنا وفيما سبق وغيره وقد صرح في التدوين بان
 الاجماع قد سبق للحالفين لمر ذلك وفي البلد بان مخاره هو المذهبى مذهب الامامية
 فيكون فاطعا يتحقق الاجماع ايضا وكسئلة حرمة التامين وابطال الصلوة فعراه الى الشيخ
 ونقله عن الصدوق والمفيد والمرضى وجهه من بعد هم من الاصحاب حكى الشيخ وابن زهرة
 دعوى الاجماع عليه ولم يعرض لنقل غيرها كالمفيد والعلامة في جملة من كنبه واطا الكلام
 في الاستدلال على ذلك وفي ذكر كلام الحق ونقل الخلاف في ذلك عنه وعن ظاهر الاسكافي
 وقال انه لم يقف لكثير الاصحاب على نفي ذلك ولا اثباته كالعماني والمجفى والحلبى وذكر ان العنيد
 هو الاول عملا بقول الاكثر ودعوى الاجماع من كابوا الاصحاب صحيح جمل السائلة من الفدح
 المورد في المعبر على جمل الحلبي انتهى لمخصا وهذا ايضا كاسبق وكسئلة حرمة صلوة الرجل
 مقصوص الشعر وبطلانها بذلك فحكمها عن الشيخ ونقل عن المفيد والدليعي والحلبى والحلى و
 الفاضلين الكراهية واجبة للاول بالخبر والثاني بالاصل وضعفا لراوى واستبعاد انفراده
 في نقل امر محرم ثم قال ونقل الشيخ في الخلاف الاجماع على تحريمه فان ثبت فهو حجة معتبرة وبما

على جواز التيمم في السعة

حكم التكبير في الصلوة

حكم التامين في الصلوة

حكم صلوة الرجل المقصوص

تقر في أصول حجة الإجماع المنقول بحد واحد فلا بأس بانباتع الشيخ وللأحياء انتهى ولا
يخفى ان استنباط الطالع الشيخ على الإجماع في مثل هذا الحكم دون الباقين أشد وأعظم ومع ذلك
فعبارة الشهيد محملة لا بناء على المحجب كما هو مقتضى الأحياء لا التحريم وعلى تقديره فقد
رجع عنه في الدروس ظاهر البعده والبيان وليس هذا لعدم الاعتماد على الإجماع مع
بالجوابان ضعف وكسلة وجوباً لاضاف الجملة وحرمة الكلام فقرأ الى لا كثره واستدل عليه
ببعض الروايات الصحيحة وبطل الشيخ الإجماع عليه ثم حكى عن الشيخ في البطو وموضع من الخلاف
كراهية الكلام واستحباب الأضاف لقضية الاصل قال ويدفعه الدليل والمراد به غير الإجماع
لأنه قد عدل عنه وهو بطل في المبسو وكذا في الخلاف بعد الفصل بعد مسائل مصر جاعل
الدليل على التحريم فكيف يكون حجة عليه فضلاً عن غيره وهذا ونظائره يثبت بان الشهيد و
غيره قد يذكرون في مقام الاستدلال ما لا يصلح للتأييد وإنما اعتمدوا على غيره وكثيراً ما
يخفى هذا على من لم يسطع بالعلم ولم يدرك في مقاصدها وهو الذي وقع كثير من الناس في
وسواس النباس وقد اوضحنا ذلك من قبل بما لا يسع احد انكاره ثم ان الشهيد اطال الكلام
في الشرح في هذه المسئلة ولم يرج شيئاً بل مال الى الكراهية ظاهراً ولم يشر الى الإجماع المنقول
المذكور اصلاً ولم يصرح بها في البعده وجعل الوجوب الحرمة اشبه في البناء والوجوب ولو في
الدروس وهذا كله دليل النزرد والاضطراب فطناً لولا الشهرة لا خفاء الكراهية وهذه
جملة ما في الذكرى من الاستدلال بالاجماع المنقول وقد استقصينا بما ذكرنا جميعاً وقضاً
عليه منها في كنبه الموجودة عندنا وقد تقدم الكلام في كثير منها مضاعفاً الى ما ذكرنا هنا من
امعن النظر فيما اوردناه وبيناها مرة بعد اخرى لم يرتب في انه ان كان الإجماع المنقول عند
حجة فهو من ضعفاء الحجج وادناها ومع ذلك فطريقته في امر الظنون والاعتماد على الشهرة والاعتماد
الضعيف بل العامة معلومة غير خفية حتى انه نقل في الذكرى في صلوة شهر رمضان
رواية عن الاسكافي اوردناها بلفظ قد روي ثم قال انه ثقة وارسال في قوة الاستدلال من
اعاظم العلماء وذكرنا ايضا غير ذلك مما لا يعنينا به ولا يخفى على المتابع فلا يكون كلامه حجة
علينا بل ما ذكره في الأصول واوائل الذكر وفي تضاعيف مسائل ما يشهد بما قلنا فهو
حجة عليه لا يحصى عنه اصلاً ومنهم الفاضل الفداد السيوطي فليد الشهيد طالباً لها
وقد صرح في جملة من كنبه الكلامية والاصولية وفي اول النقيض بان حجة الإجماع انما هي

في الأصول
والأصولية
والاصولية
والاصولية
والاصولية

في الأصول
والأصولية
والاصولية
والاصولية
والاصولية

في الأصول
والأصولية
والاصولية
والاصولية
والاصولية

لا يشتمل على قول المعصوم ودخوله في الجمعين وأنه لو لا أنه لو يكن حجة وحصر في الشئ لا دل في الكتاب
والسنة ودليل العقل والاجماع المصنف بما ذكره صريح بحجية ما ثبت عن احدا لا ثمة عليهم السلام
وان كان بطريق واحد وذكر فيه الاجماع المنقول وما في حكمه في مسئلة انه اذا حصل شرط
ماء الحمام في غيره جرى عليه حكمه ولو يمتنع به ومسئلة ان المضاف لا يرفع حداً ذكره عبادة
الحق في النافع وحكمه في الشرائع دعوى الاجماع عليه وقال اعترضه العلامة بان الصدوق
يجوز ذلك جيبان الخالف معلوم العين والنسب فلا يقدح مع انه لا يجوز مطلقاً وهذا
لا يقتضي الاعتماد عليه وان بنى على صحة الجواب كما لا يخفى مسئلة وجوب غسل يدي الرجل
فحكى عن المرتضى الاحتجاج عليه بالاجماع المركب عن الحق وده بعدم ثبوته واخاره هو الوجوب
لغيره ومسئلة انه لا يخفى بعد استنباطه الحمل وبناء على الغالب لم يعنده به وذكره ايضا في
بطلان الصلوة بالناسين وان لم يكن بعد الحمد ولم يمتنع به ولا حكم بمقتضى عمومهم وكذا في وجوب
التكبيرات الثلاثة في صلوة العيد وقنواتها ولم يمتنع به وفي قصر الصوم لا الصلوة في السفر
للصيد بقصد التجارة ولم يعنده به وفي اخصاص المولقة بالكفار ولم يعنده به وفي اجزاء نيته
واحدة لشهر رمضان ولم يعمل به لا لمعارض قوى منه وفي وجوب لفضاء والكفارة معاً وطوى
في المرأة في الصوم وجوب الاول في وطى البهيمه ولم يمتنع به وفي اجاب كفارتين باكرام المرأة
على الوطى في الصوم فقال ان مسند الاصحاب في ذلك رواية ضعيفة لكن ادعى اصحابنا في هذا
الحكم الاجماع واشهر بنعيم نسبة الفتوى الى الائمة عليهم السلام وهذا لا يقتضي الاعتماد فيه
على نقل الاحاد وكذا في وجوب الترم في الحج ولم يمتنع به وذكره مع غيره حجة لغيره وفي انه لا شيء
في التوشيع بالقباء كالزداء ولم يمتنع به ولا حكم بمقتضاه في عدم اجزاء اضطراري غيره ولم يمتنع
به وفي تفسير الايام المعد وذات بايام التشريق وفي جواز استئلال الحرم ثوب نفسه فالمر
يمتد فوق راسه وفي تكاثر المنكر اذا اقتصر الى الحجج والقيل لم يحز الا لا امام او من ياذن له
في ثوب حكم الضريرة في النافذ والبقرة وفي عدم ثبوت الربا في المواضع الستة المعروفة في عدم
اشتراط ذكر موضع التسليم في السلم وفي عدم جواز بيع الدين المجل قبل حلوله وفي دخول
الزوائد المنفصلة النجاسة بعد الترم فيه وفي ان الراهن والمرهن ممنوعان من التصرف فيه غير
اذن وفي اشتراط رضا الحال عليه في صحة الحوالة وهذه كلها بين ما لم يمتنع به وما خالفه ولم
يعنده به وفي بطلان الاجارة بموت الوجرا والمستاجر فحكى عن الشيخ الاحتجاج عليه باجماع القضاة

اجماع القضاة
في وجوب
غسل يدي الرجل

اجماع القضاة
في وجوب
غسل يدي الرجل

اجماع القضاة
في وجوب
غسل يدي الرجل

اجماع القضاة
في وجوب
غسل يدي الرجل

اجماع القضاة
في وجوب
غسل يدي الرجل

واحاديثهم وغيرهما قال واجب عن الاجماع بعدم تحقير عن الاحاديث بعدم الوقوف عليها و
 وعن غيرهما بما ذكره ثم اخبر وهو عدم البطلان عملاً بالاصل وكذا في عدم ضمان الرهن اذا تلف
 بعد اداء الدين قبل مطالبة الرهن به وفي ان الحكمين في الشفا اذا طلقا جاع خضوا الزوج في
 البلد وفي انه اذا وقف فاما جاز له الانشاع به وفي جواز الوصية الى المرأة وفي انه اذا قبل التو
 فله ان يرتها مادام الموصي حي فان مات فليس له ذلك وفي جواز تولي الاب والجد للايجاب القوي
 وفي جواز تقديم القبول على الايجاب في النكاح وفي عدم جواز الترجيع مع القدرة على العتية و
 في كون النطروا السر والعتلة بشرطها بما يوجب نشر الحرة في بيت الموقوف عليها والمملوك و
 امهما وفي انه لا حصر في عدد النعمة وفي انه اذا كان للعبد زوجة فباعت مولاة فالتكاح باؤ
 في ان العبد ليس محرماً لما لكه فلا كان اخصياً او محجوباً وفي كون الحب موجبا للخيار وان قبل
 بعد الوطى وفي انه اذا اختلف الزوجان في العين اعبر جشوا الخلق وفي عدم جواز جعل الاجارة
 مهرا وفي عدم جواز الزيادة عن مهر السنة وفي انه اذا الرسم مهر وفهم اليها شيئا قبل الدخول
 كان ذلك مهرا مادام لم يشترط غير وفي انه اذا اذنت قبلة المهر لا زيادة عين او صفة فالزوج
 في موضع النقص يرجع بنصف العين وفي ان الاستثناء بالمشية لا يدخل الا في اليقين وفي
 انه لا يعتبر في الرجوع بعد الخلع ذكر العوض في انه يشترط في البلدات انبا عنها بالطلاق وفي
 انه لا يقع الظهار بالنسبة بالحرقات الغير المؤبد وفي كفارة جوار الشعر ونفقه وخذش الوجه
 شق الثوب في كون الاطعام بمدين مع القدرة وفي السر بالعتق الفهر وفي الانعائ
 بالانقار وفي ان التدبير يعلو العتق على موت السيد خاصة وفي عدم انعقاد الذن والعير
 العلق على شرط وفي جواز مخالفة التدنر بلا كفارة اذا كان فيها صلاح ديني وديني وفي انه
 اذا قطع التهم الصيد بنصفين متساويين حلا معا وفي انه لا يحل مقول لكلب لا مع الاشناع
 وفي عدم جواز الذبح بالسروا ولو منفصلين وفي انه لا يحل من صيد البحر الا السمك الذي
 له فلس وفي حرمة الخطان وفي حرمة جملة من السدنيات من الذبحة كالرتم والمثانة وغيرها وفي
 حرمة الاستصباح بالدهن المتنجس تحت الثقب وفي نجاسة الخل بوقوع الخمر فيه وفي ثبوت الشفعة
 في كل مبيع وان كان منقولا وفي مشاركة اولاد الاولاد للاوين في الاوث وفي ثبوت الجوة جوا
 وفي عدم جملة اخوة القنلة وفي ان الولاء انما يستحقه المتبع وفي ان الخنثى الشكل عين بعد
 الاصلاء وفي ان المذابحين اذا ابندوا فم الذي على ميين صاحبه وفي انه اذا اذنا حضا

في منع نكاح القريبين

عدم انكاح عاتق

عدم جواز الزيادة عن مهر السنة
 في موضع النقص يرجع بنصف العين
 في ان الاستثناء بالمشية لا يدخل الا في اليقين

ان شفعة اولاد الذن

قضى لمن اليه معافاة الغنط وفي عدم قبول شهادة الولد على ابيه وفي عدم شهادة ولد
 الزنا وفي الشهادة بالمال المطلق بانضمام اليد مع النصف المنكر بخاضعة وفي سقوط التعزيب
 على المرأة الزانية وفي قتل الزاني في الثالثة وفي تصفيف جلد القذف في العبد وفي بؤنه انما هو
 اذا شهد واحد بالشرب والنحو بالثبوت في قتل المسلم اذا اعتاد قتل الذمعي في ان القسامة في الخطأ
 حسنة وعشر من وفي انها فيه خسو وفي انه لو باد واحد لا ولياء الى الفضا ص جاز وفي المدينة
 عن حصص الباقي وفي انه اذا اقر الغافل ومات قبل الفضا ص وجب له الدية وفي ان دية شبيه العبد
 ليست كالعبد في انها تؤخذ من بيت المال مع ثقتة ولا داوم الجاني وفي ان سن الصبي عاشر
 ضيق الارش الا فالفضا ص وفي حكم قلع سن الثغرة انه لا يقصص المتأقصر من الكامل وفي
 بطلان الابراء من الحق قبل بؤنه وفي ان من دعا غيره فاخرجه من منزله لئلا يضمنه اذا وجد مينا او
 مقولا وفي جواز نصب الميازي في الطرق وفي ضمان ما يئلف بها وفي ان في الاجفان الدية وفي
 الاعلى الثلثين وفي الاسفل الثلث وفي حكم ضمان ما افسد له البهائم وفي عدم دخول الابلاء و
 الاولاد في العفل وفي تحمل العاقلة دية ما دون الموضحة وفي انه اذا كانت الدية مما يجب على
 العاقلة فليس على الغافل شيء وان لم يكن له عاقلة او لم يكن لها مال وهذه كلها من كمال ابحاث
 اليه لظهور الحكم او لم يحتج به للاعتماد على غيره او ان ترد في الحكم وبين مخالف فيه فافله نفسه بعد
 ادعائه او قبله او غيرهما لا يجتمع مع الخلاف الذي علمنا حصوله وبين ما خالف فيه فافله نفسه بعد
 ما صرح اولوج بمنعه للعلم بعد ما او عدم العلم بثبوتة بحال لا حرمه وفائلا اخرى ان عدم العلم
 بالخالف لا يستلزم العلم بعدم الخالف وان لم يعمه اعرف بما قال وان الاجماع على بقبضه وكيف
 يدعى الاجماع مع مخالفة الشيخ واتباعه وانه غير متحقق خصوصاً مع مخالفة مثل المقيدا وانه غير
 متحقق مع مخالفة المقيدا واتباعه وانه غير متحقق خصوصاً مع مخالفة مثل المقيدا وانه غير
 الاجماع عليه فهو ممنوع فهو معظم ما ذكره في النسخ من الاجماع ان المنقول وما ترك او خالف
 منها اكثر من ان يخص ولو اجد اسند لا يفي بشئ منها الا في اربع مسائل لا اظن لها خامسة وهي
 مسئلة عدم جواز التيمم في السعة مطلقا فقال بعد ذكره لا قول وادلتها انه لا يجوز لفضل الشيخ
 والمتفق على الاجماع والاجماع المنقول بقول الواحد حجة ومثله ما اذا كانت الودعية مقصودة
 ومختلفة بمال المودع من دون تمييز فتجوز عن ان يرد ليس بثل الاجماع على وجوب دها اليه وقال
 هو الاجود ان امكن الحاكم سلبها اليه والاردها الى العاصم عملاً بالاجماع المذكور لان

بما لا يخفى على من
 علم من العلم

بما لا يخفى على من
 علم من العلم

بما لا يخفى على من
 علم من العلم

الاجماع ولما في عتقه من الاغاثة على الكفر ومسئلة ضمان الطبيب ما يثلف بعلاجه فحكى ذلك
 عن جماعة من الاصحاب او رد دليلهم من الرواية وغيرها ونقل عن المحقق دعوى اجماع الاصحاب
 عليه قال وهو الاصل في النجى والاجماع المنقول بالواحد حجة عند الأكثر والرواية وان كانت
 ضعيفة فالنظر مؤيد لضعفها ثم نقل خلاف ابن ادریس دليله وقد حصر في سند الرواية لانهما
 واقصر على ذلك ولا يخفى انما الوصوبه في هذه المسائل النسيه لزمانا ان غطيه في مسائل كثيرة
 واولى ما يظن به انه انما تمسك بالاجماع المنقول في مقام الترجيح مع وجود دليل غيره ومع ذلك
 لم يحكم بمقتضا على نحو ما يصح فيا وجد فيه خبر صحيح صريح واجبا كذلك بل عبر بلفظ الاجود
 والاولى وخالف في المسئلة الثانية مقضى الاجماع في المرتبة الاولى ولم يحكم بشئ في الرابعة
 وتوجه جملة من الاجماع في جميعها وفل اجماع بالشهرة وحدها اوقع غيرها في مواضع كثيرة
 مع تصريحه في غيرها بعدم حجتها وهذا كله يثبتك عما اشرفنا اليه انفا مرارا في نظائر ذلك ومن
 هنا تعلم ان من اخذ علمه من الكتب والصحف فما يفسده اكثر مما يصلح وقد ذكره ايضا في كثر
 العرفان وهو مقدم في الضيف على السقيح في مسئلة التسليم على النبي صلى الله عليه واله
 بعد التشهد فحكى قولاً بوجوبه وذكر ايراد بعضهم عليه بانه حرق للاجماع لنقل العلامة
 الاجماع على استحبابه ولغير ذلك واجاب بمنع الاجماع على عدم وجوبه وكون الاجماع المنقول
 على مطلق مشروعية وراجحته ثم قوى القول بوجوبه وكذا في مسئلة التذ والمطلوب الغير
 المعلق على شرط فذكر الخلاف في ذلك وحكم بانفعاد العوفات ونقل عن المرتضى القول بعدم
 ودعوى الاجماع عليه ولم يعا به مع عدم معارضة العومان له على نقل برحيمته واورد
 عليه من قبل الفائل بالانفعاد بمنع الاجماع لعدم تحققه ولم اجد اثر امنه في كثره في غير فائ
 المسلتين مع ذكره كثير من المسائل النظرية المنقول عليها الاجماع وكثرة اسناد لالة الاجماع
 المحصل ونقله له وعدم اقتضاه على استنباط الاحكام من الايات خاصة وهذا ايضا يجوز
 بما ذكرنا كما لا يخفى مع ذلك كله فاعتقاده بحجة الاجماع المنقول باعينا والمنكشف لا الكاشف
 غير معلوم بل معلوم العلم كظاهر مما تقدم ومنهم الشيخ ابو العباس احمد بن محمد الحلي قدس سره
 وقد ذكره او ما في معناه او يقرب منه في كتاب الملهيات نزع كرم من البرهون الحار والفعل وفي
 اتحاد حكم الوطى في دبر المرأة والرجل في وجوب الغسل وفي عدم كون اكثر النفا جلد عشر
 او اثنين واكثر وفي كراهة وضع حديد على بطن الميت وفي نفى الوضوء عنه في غسله وفي كون

في الطب ما يثلف بعلاجه
 عن النجى والواحد حجة عند الأكثر
 عن الرضا في ذلك ولم يثبت
 عن الرضا في دعوى اجماع الاصحاب
 النجى وقال في ذلك في المسئلة

في كثره في غير فائ

بطلان التذ والمطلوب

في كثره في غير فائ

دم نجس العين كغيره في العفو عن الذم منه او مادونه وفي ان الكعبة قبله لمن في السجد وهو
 لمن في الحرم وهو لمن خرج عنه وفي وجوب الصلوة على من في سطح الكعبة مثل قاي مؤميا مطلقا
 وفي بطلان الصلاة بالنكف عدا وفي شرط الجمع بالامام وانابته وفي استحباب ثلثة شهر
 رمضان المعروفة وفي اتمام الصلوة خاصة في صيد التجارة وفي عدم اعتبار الصلابة العدا
 بل في الكثرة والعوض خاصة وفي اخراوية واحدة لشهر رمضان في كون الحفنة مفطرة وفي عدم
 جواز الاعتكاف الا في الساجد الاربعة وفي كون الشيء الحاج افضل من الركوب وفي وجوب
 التجار وفي جواز لبس الخيط للنساء وفي ان الغنية لجميع المقاتلة من المسلمين وان كانوا اعرابا
 في عدم جواز بيع ما لم يقض اذا كان طعاما خاصة وفي ثبوت حكم النصيرية في البقرة والناقة وفي
 جواز بيع عبد من عبيد علي ان المشتري يختار ما شاء منهم ما وفي عدم جواز بيع الدين المأجل
 مطلقا وفي بطلان الاجارة بموت المأجور وفي وجوب شرط الوافق لنفسه النظارة
 وتولية الاستثناء وصرفه النماء في اربابه وفي عدم جواز الرجوع في هبة احد الزوجين وفي
 اعتبار الاجارة الوارث للوصية قبل الوفاة وفي عدم اشتراط صحة النكاح بحضور الولي ولا
 بالاشهاد وفي عدم جواز الزيادة عن مهر السنة وفي انه اذا قدم الزوج شيئا قبل الدخول
 بالمراة ثم دخل كان ذلك مهرها ما لم يشترط غيره وفي تعيين اقصى الحمل وفي اقتدار المبرأة الى
 النكاح بالطلاق وفي عدم تكرار الكفارة في الظهار بتكرره مع قصد التاكيد وفي كفارة الثور
 عن العشاء وفي انقاع المملوك بالافعاد وفي ان المدبرة اذا حملت من غير الولي كان الحمل مدبرا
 ولم يجز الرجوع في تدبيره وان رجع في تدبيرها وفي عدم صحة التذر والطلاق وفي جواز العدا ومن
 التذر الى ما هو اصل دينها او دينها لا كفارة وفي جواز اكل كل الصيد المقطوع عند الرمي بصفين
 متساويين وفي انه اذا وجد شيئا عليه اثر الاسلام في جوف الدابة فان عرفه المالك فهو احق
 به والا فلو اجد وفي رد النصف الباقي من سهم الزوج عليه مع انقضاء غيره وفي اختصاص كل ذلك
 الام وفي ان النخعي يعتبر بالمبالا لفظا كما يعتبر به اخذ وفي جواز حكم الامام بعلمه وفي انه اذا انكسر
 سفينة في البحر فاحرقها لا يحرقها وما تركوه اليسين منه فلمن وجد وغاصر عليه وفي بعض حكم
 نغار البيهقي في اشتراط قبول شهادة الصبي في الجراح ببلوغ العشرة في عدم قبول شهادة الولد
 على ابيه وفي كراهة الردا وفي عدم تغريب المرأة اذا زنت وفي كون الفجر حرزا للكف وفي قتل المسلم
 بالذم مع اغنيائه لذلك ورد فاضل دية المسلم اليه وفي كون عدا القسامة خمسين في الخطأ

اشترط الجمع بالامام

في بيع عبد من عبيد علي ان المشتري يختار ما شاء منهم ما

حكم النكاح

في بيع عبد من عبيد علي ان المشتري يختار ما شاء منهم ما

الابوين بالرد دون كلا

في بيع عبد من عبيد علي ان المشتري يختار ما شاء منهم ما

كالعبد وفي انه اذا اقر الفاعل من الضام حتى مات وجب له الدية وفي جواز نصب الميراث في الطريق
وفي ان في شعر الحاجين نصف الدية وفي احدهما الزرع وفي ان في الجفن الاعلى الثلثين و
وفي الاسفل الثلث وفي ان في عين الاعداء العوزاء اذا كان العوز حلقه ما في العين الصحيح
وفي جواز قلع سن الحائي قصاصا اذا عاذت ولو مراد او قد ذكره ايضا في كتاب المقنن في
جملة مما ذكره في اعتبارات وتمامات الحجب وجوب لنسج له فهذا مع فلها وخروج جملة منها من
الاجماع المنقول المعند به على تقدير حجته جميع ما وقف عليه من الاجماع المنقولة
المذكورة في كتابه ولم يستدل بشئ منها فيها فضلا عن سائر كتبه ورسائله التي ليس في
لذكر مثلها بل هي بين ما لم يحجج اليه وما لم يحجج به وما خالفه ولم يعنده وما صرح بمنعه او
تحققه او وهم نافله لوجود الخلاف او عدم ثبوت الوفا حتى انه في مسئلة شهادة الولد على
والده او رد من جملة ادلة الفاعلين بعدم قبولها انه قول اكثر علمائنا حتى ادعى ابن ادريس
والشيخ عليه اجماع الطائفة فيكون راجح ولم ينقل خلافا فيه الا عن المرتضى لم يذكر له دليلا
يعنده ولا سيما مع وجوه هذا الاجماع على تقدير حجته وقد علمنا الحال في ذلك مفصلا و
مع ذلك لم يحكم بالنسج في المذهب وحكم بقبولها في المقنن وهذا كله من اقوى الشواهد على
عدم كون الاجماع المنقول عنده دليلا اصلا كما لا يخفى ومنهم من يذهب الفاضل الشيخ فليح
الصيغ رحمه الله تعالى وقد ذكره او ما في حكمه او يقرب منه في غاية المرام في جملة ما
تقدم عن شيخه وفي ان المسافر اذا جامع زوجته ومعه ماء يغسل به الفرج يغسل ويقيم وصلة
ولا اعاده عليه وفي نجاسة المسكر وفي وجوب القنوت بين كل تكبيرتين في العبد وفي
وجوب نيّة الوقوف بالموقوفين وفي استحباب امر الموسى على من ليس على راسه شعر وفي انه لا
يجوز لكافر جري ولا ذمي سكنى الحجاز وفي قبول انتقال الذمي الى ما يقرأ له عليه وفي جواز
شراء الاب مال الابن لنفسه وفي انه اذا فسح الشترى بخيار التصرية رد بدل اللبن صافا
من تمر وبر وفي حومة اسلاف احد المجانسين الربوبين في الاخر وفي حرمة بيع اللحم بجوان من
جنسه وفي شروط التقابض في الصرف وفي عدم جواز بيع الثمرة قبل ظهورها ولو ازيد
من عام وفي جواز بيعها بعد ظهورها على مال الاصل مطلقا وفي عدم قبول قرار اللقيط
بالرقية بعد البلوغ وفي عدم جواز بيع الدين المؤجل على غير من هو عليه وعدم جواز بيع
الحال بدن اخر مطلقا وفي عدم وجوب عزل دين الغائب عند الوفاة وفي منع الرهن و

في كتابه المنقولات
في كتابه المنقولات

في كتابه المنقولات
في كتابه المنقولات

في كتابه المنقولات
في كتابه المنقولات

في كتابه المنقولات
في كتابه المنقولات

في كتابه المنقولات
في كتابه المنقولات

والمرتفع من التصرف في الرهن وفي دخول النماء المتجدد في الرهن وفي عدم بطلان المحو الزعلى
 المشتري بفسخ البيع ونحوه وفي وجوب دالودية المراجعة بالحرام الى المودع وفي عدم جواز
 الذراهم والدنانير وفي عدم جواز الرجوع في الصدقة بعد القبض وفي عدم جواز رجوع الآ
 في هبة الابن الكبير طلقا بعد القبض في هبة الصغير مطلقا وفي انه اوصى بثلثه لواحده بثلثه
 لآخر كان الثاني وجوعا عن الاول وفي كون الزنا باذنا البعل والعدة الرجعية موجبا للتحرير
 المؤبد وفي انه اذا ادعت المرأة عن زوجها اعتبرت بالبكر نظرا للنساء اليها واليها بشوق قبلها
 خلوا والنظر في الذراهم بعد ذلك وفي عدم تجاوز المفوضة مهر السنة وفي تقدير نفقة الزوجة
 بمدة عدمه وفي جواز عقول الزنا في الكفارة وفي عدم وجوب لتعيين مع اتحاد سبب الكفارة
 وفي وجوب مدين في الاطعام مع الفدوة وفي اشتراط تجريد الابلالة عن الشرط وفي عدم ثبوت
 السراية بالملك والعقود القهرية وفي بطلان العقول المعلق بشرط وفي ان المكاتب متى عجز عن العمل
 وذه في الرضا كانت الكتابة مشروطة وفي ان جناية ام الولد على سبدها وفي انها في رقبها
 وفي ان الوقف لا يتم هبة وكذا صدقة الطوع وفي اجزاء تكفي لغيره عن المعسر وفي ان المقتدر
 لا يقع الاعلى المنعم وفي تطايره دخان الاعيان الجسدية وما دها وفي ان حكم جناية العاصب على
 العبد كجناية غيره وفي نفى الشفعة مع الكثرة وفي جواز النفاط العبد القطعة المحرم وفي عدم
 جمل العاقل من الاخوة للام وفي العمل في الخشني الشكل بالفرصة وفي عدم سماع الدعوى بعد
 الخلف في ذلك المجلس وفي عدم قبول شهادة ولد الزنا وفي جواز الشهادة بالملك المطاوع من اجتماع
 اليد والتصرف خاصة وفي قتل الزاني في الثالثة وفي ضرب المغاذفين وفي ثبوت حد الشرب
 بشهادة واحد بالشرب اخر بالقبول في ان محرم كل ما ليس لغيره بالملك والمصرف فيه دخوله لا
 باذنه وفي كون عدد الفسامة في الخطا خمسة وعشرين وفي جواز مبادرته احد اولياء الدم
 الى الفضاير مع ضمان حصص الباقي وفي ان من قتل جماعة فاقصر في الاول سقط حق الباقي
 لا الى بدل وفي ضمان الطبيب ما يئلف بعلاجه وفي انه اذا رخص على السفينة وقال احد سكانها
 لآخر التمسك في البحر على ضمانه لم يقع الضمان وفي ان في الهذابى شعر لاجفان تمام
 الدية وفي ان في الامومة ثلثا وثلثين بعير وفي تحمل العاقلة مادون الوضحة ايضا وفي ان
 الدية في الخطاء شبيهة العهد على الجاني لا غير فان كان معسرا انظر لسيره وذكره ايضا في كيف
 الالباس في جملة تمامه وفي عدم نجاسة الحارى بملافاة النجاسة وفي نجاسة البرص

وجوب نزع سبعين منها لولا الانسان وفي نزع دلو للعصفور في اسثناء ما الاستخفاف
حكم القليل وفي اغادة الطهارة على من يقن الحدث والطهارة وشك في المناخر منها وفي وجوب
الترتيب في الغسل وفي هذا اخل اسبابا لوضوئي ان المبدأ تمكث في الدوام الاول الى العشر فان
تجاوزا عن هذا التمييز فبقى وفي ان اذا الاستحاضة الكثيرة لا يجب عليها الوضوء لكل صلوته وفي
عدم وجوب شدا الحج الذي لا يرقى دمه عند الصلوة وفي وجوب النية على الفاسل في غسل
اليث وفي جواز التكفين بالثوب الذي قطنه اكثر من مرة وفي استحباب زيادة حبة ميمنة وفي
نجاسة اليث قبل الغسل وفي وجوب تجنيد مساجد النجاسات العينية وفي جواز دخول
ما بين اليث وجلسه فيها وفي كون نجاسة اليث الادنى عينية كغيره من ذوى الانفصال سائلة
وفي العفو عن دم نجس العين كغيره وفي ان علامة الغروب هابا للجمرة المشرقية وفي تخصيص
جواز الصلوة في السفينة بالضرورة وفي كون الانحراف الكثير الموجب عادة الصلوة هو ما كان
الى سمتا ليمين واليسار والاسناد في ايماء الفائد للسائر فاما الركوع والتبوء وحرمة الصلوة
في الغصوب في حرمة الفريضة جواز الكعبة وفي جواز دخول الصبيان الى المسجد وكذا الحائض
بجنازة والمجروح والسلسل الاستحاضة مع امر الثوب وكذا الفضا صفيه مع فرش ما يمنع منه و
في اغادة الاذان والاقامة لمن اراد ان يصلي منفردا ثم جاءه من يصلي معه وفي عدم جواز زيادة
المؤذن على اثنين وفي استحباب الجهر في صلوته الجمعة وفي وجوب التكبير في العيدين وفي ان المرأة
اذا تركت الصلوة غير مستحالة لعزيت ثلثا وثلث في الرابعة كالرجل وكذا في جميع مواضع تكرار
الحمد والتعريف وفي جواز اسنادرة الجماعة في الصلوة حول الكعبة وفي استمرارها بالمأموم على
الركوع اذا بعد التقدم على الامام وفي جواز نقل النية عن الانعام الى الافراد لعدو وغيره وذكر
في جواهر الكلمات كلاما للشهيد سميلا على نقل اجماع في الرهن وقد تقدم وحكي فيه ايضا عن
ابن ادريس دعوى الاجماع على جواز التغير على قبور الائمة عليهم السلام والتبديل لها ولم يذكر غير
ذلك من الاجماع مع كثرة الكلمات الاحتياط واستسهاه بشاوي احادهم ولا يحضر في الان كلامه في
الموسوم بل يخص الخلاف لا ذكرها فيه من الاجماع وهذه التي ذكرها في سائر كتبه بين ما لا يحجج
اليه وما لا يحجج به وما خالفه ولم يعنده وما غيرهما مما ذكره او خالفه فاكتر من ان يخصه ولم
اجد اسندا لالا لشيء منها اصلا الا انه قال في غاية المرام في الفيلس امانات المشهور
حلول ما عليه دون ما ذكره خلافا في الثاني خاصة وقال ان الفصول الاجماع على

نزع سبعين منها

وجوب نزع سبعين منها

حكمة القليل

ترتيب في الغسل

استحباب الجهر في صلوته

اجماع على جواز التغير

ات المهر

حلول ما عليه قال المرفضي في الناصرية الى الان لا اعرف فيه لاحكاما بنا انصا معينا فاحكيه
 وفقهاء الامضا كلهم يذهبون الى ان الدين الموجل يصير خالما بموت من هو عليه ويقوى
 في نفس من اذهب اليه الفقهائهم ذكره دليله على ذلك من الكتاب قال انه نقل من علماء الامضا
 كلهم انهم يذهبون الى حلول الدين الموجل بموت من هو عليه وهذا هو الاجماع بعينه ثم اخرج
 عليه بدليل اخر وقال في اخيه ان الاصل عدم الحلول خرج ما وقع عليه الانقاف وسبق لنا
 على الاصل ولا يخفى ان غرضه الاستشهاد بكلام المرفضي على وقوع ما ادعا من الاجماع
 المحصل له لا الاستدلال بالمنقول في كلامه ثم انه قد اخطا في فهم مراده فان غرضه فقها
 العامة كما هو مصطلح في نظائر ذلك ومقتضى ذلك كلامه ولذا لم يقطع بالحكم ولو لم يستدل
 عليه باجماع الامامية كما هو عادته ولذلك ما ذكرنا هذا الاجماع فيما نقلنا عن غاية المراء
 وقال ايضا فيها في مسئلة رد الودعة المزمجة بالغصو الى المودع مع عدم امكان التمييز
 هذه المسئلة فحاشا للاصل الان عمل اكثر الاصحاب على ذلك ثم ذكر كلام ابن ادريس النخعي
 لدعوى اجماعهم عليه وقال فقد ظهر ان المسئلة اجماعية وقال ان العلامة حكى في القواعد
 بما هو فتوى الاصحاب ثم استشكل ذلك وقال ايضا قال فخر الدين منشاء من قول الاصحاب
 ان قال هو ولا بأس بالعمل على ما اجمع عليه الاصحاب لان الاجماع حجة وهذا ايضا لا
 يقتضي الاستدلال بالاجماع المنقول كما لا يخفى وقال ايضا في مسئلة عدم قبول شهادة
 الولد على الوالد بعد الابراء على كلمات الفاتلين بذلك فلا تجزئ اوى من الاجماع المنقول
 عن الشيخ لان الاجماع المنقول بجبر الواحد حجة وهذا لا يقتضي اعتماده عليه مع عدم حكمه
 بمقتضاه في ذلك ولا في سائر المسائل فالقول على طريقته المعلومة مما نقلناه عنه سابقا
 اولى ومنهم المحقق الكركي المعروف بالمحقق الثاني لجوده تحقيقه وثبوت قفقه ومزيد بحجة و
 علومته وجهه فدره وهو المجدد والحي لذهبه الامامية في عصره ووحيد دهره ولم
 يحضر في الان من مؤلفاته الفقهية سوى الجعفرية والخراجية والسهوية والرضاوية و
 رساله الجمل العفود وتعليقاته على الالفية والارشاد والنافع والشرائع وشرح على القواعد
 وما وجدت فيها اثر من الاجماع المنقول وما يقرب منه لا بطريق الاستدلال ولا بغيره الا في
 مواضع نذكره في تعليقه على الالفية في انه لا يجب عدم الجرح والفروع عصبها ولا تقليل
 الدم بل يصح كيف كان والنسب وتفاضل الى ان يبرر ولو لم يجز به ولا ذكره في سائر كتبنا اخرج بغيره

في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة

في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة

في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة
 في نسخة من نسخة

وفي اعتبار كون ما لا يتم به الصلوة من الملا بصر نافسه وحكم بخلافه وفي جواز الصلوة في جلد
 التملك الطافي وقد حكمه فلا من غير الاستسقاء على ما ادعاه ونفسه وفي انه متى تعلق الشك با
 لا ولتين فيبطل الاكمال بطل ولم يحج به وذكره ايضا في تعليق الارشاد في طهارة ما الاستسقاء
 ولم يحج به وفي انعقاد نذر الصوم المقيدا بالسفر والحضر وانما اوردده للاستسقاء على ما ادعاه
 هو نفسه وفي ان الحكم الذي ذكره فيمن عنده ودعية لمن مات وعليه حجة الاسلام ولا
 يؤديها الى الوارث يحرم في الدين والغصب لا مانه الشرعية ايضا وفي زيادة اربعة على
 ثلثمائة وستين شوطا وعزى هو خلافة الى المشهور ولا يبعد هنا وقوع غلط او خطأ في
 اصل النقل وكذا في انه متى وجب قضاء الطواف وجب قضاء السعي ولم يحج به ولا حكم
 بمقتضاه وفي تعيين الهدى بالعينين وقد ذكره للاستسقاء به وفي جواز اخذ لقطه الحرم
 لحفظها وايضا لها الى اهلها وذكره على سبيل الظن بوجوده للتأيد لا الاستدلال وفي
 عدم جواز بيع الارواث الخساسة ولم يحج به ونحوه وفي حرمة الفسح بالخفي وفي جواز الدخول
 في سوما المؤمن مع طهوه وعدم رضا البائع بالبيع عليه وفي عدم جريان حكم التلغى فيما زاد على
 اربعة فراسخ وفي حرمة الخس في عدم اشراط اتحاد المادة في الابحاج القبول وفي ثبوت
 حكم التصرية في الشاة وفي انه اذا باع مخولا تسفين طلعها لم يندرج في البيع وذكره في شرح
 الفواعل في جملة مما ذكره وفي انه اذا السد الحجح الطبيعي بقصر خارج من غيره باول مرة وفي انه
 المحبث بالسئل في رفع الحديث الاكبر في طهارة دم ما لا يفسر سائلة وفي انه لا يجوز ادخال
 نجاسة في المسجد بحيث تلوثه او شيئا من الامة وفي استحباب وضع الاناء في الوضوء على اليمين
 ان اغترف منه بايد وفي دخول الليالي في الثلاثة التي هي اقل ايام الحيض وفي وجوب عمل
 الناسية للعدد والوقوع مع عدم التمييز في الروايات وفي انه يجب على المستحاضة عند الصلوة
 تغيير الفطنة او غسلها وعدم اشراط جواز وطى المستحاضة الا بالفضل وفي وجوب تغسيل
 بعض الميت الذي فيه عظم وفي جواز تغسيل الرجل بثلاث والمراة ابن ثلث وفي سقوط غسل
 عن الشهيد الذي يموت في المعركة سواء ادركه وبه ومقام لا وفي انه يؤمر من وجب قتله في حد
 او قضا صرا لاغتسال قبله وفي وجوب لينة في غسل الميت وحرمة قصر ظفاره ونظفها
 من الوسخ بالحلال وترجيل شعره وفي عدم جواز تكفين الرجل ولا المراة في الحرير وفي استحباب
 ان يكسب على الكفن الشاهدان واسماء النبي الائمة عليهم السلام وفي استحباب ان يكفن في الجلب

الحكماء في ما لا يتم به الصلوة

الحكماء في ما لا يتم به الصلوة

الحكماء في ما لا يتم به الصلوة

الحكماء في ما لا يتم به الصلوة

الحكماء في ما لا يتم به الصلوة

الحكماء في ما لا يتم به الصلوة

الحكماء في ما لا يتم به الصلوة

وفي وجوب طرح ما سقط من الميت من شعره أو كفه معه في الكفن بعد الغسل وفي أن رأس المجرّد لا يصلي عليه وفي كيفية الترتيب في حمل الجنازة وفي كيفية توزيع الأذكار والأدعية الموقفة في صلوة الجنازة على التكبير والتحنين في كراهة القراءة فيها وفي عدم مشروعية التسليم فيها وفي جواز الإنعام بالامام في اثنتاهما مطم وفي ذلك وضع الميت في القبر وفي كراهة رفع القبر أكثر من أربع أصابع وفي كراهة الجلوس للتعزية يومين وثلاثة وفي كراهة تخصيص القبر وفي كراهة الاستناد اليه والمشي عليه وفي شق الجانب الأيسر من الميتة لإخراج الولد الحي منه وفي أنه عند قصو الماء يقدم إذا نه الخفاصة العينية الغير المعفوعة على الوضوء والغسل وفي أنه إذا نكس في التيمم استأنف ما يحصل معه الترتيب مع طول الترتيب بحيث تقوى الموالاة وفي سقوط الوضوء في السفر وفي أن وقت صلوة الليل من انضافه إلى الطلوع الفجر وكلما قرب من الفجر كان أفضل في استحباب أخير الفيض من عرف العساكين إلى جمع وفي أن ذلك وكعة من الوقت وصل كان ثوبا للجمع وفي أنه إذا ذكر سابقة في أثناء لاهضة عدل إليها مع الامكان وفي عدم الاكتفاء في الصلوة ثم بما لا يعد ثوبا كالحشيش والمنسوج منه ومن خوص التحل وفي الاكتفاء بجلد ما لا ينفس له سائلة وإن كان ميتة وفي جواز الصلوة في الحرير المنزج بما يجوز فيه الصلوة وإن كان قليلا ما لم يكن مضمحا لا لقلته وفي عدم كون السرعة والركبة من العورة وفي عدم كراهة الصلوة في الثوب الواحد الصغير وفي كراهتها فيما فيه مثال حيوان وغيره وفي شرط طهارة المكان من النجاسة المتعدية وإن كانت معفوا عنها وفي جواز الفريضة والتافلة عند فوالاتمة عليهم السلام بلا كراهة وفي كراهة الجاريد للدخلة وفي كراهة قصع القمل في المسجد وفي حرمة ادخال النجاسة فيه وفي كون زيادة المؤذن على اثنين بدعة وفي أنه لا يرجح لاحد في الاذان باعتماد التسليم وفي جواز الجلوس في التأخلة اختيارا وفي بطلان الصلوة بان ينوي ببعضها غيرها كنية تعظيم زيد بالركوع مثلاً وفي عدم كون القراءة وكما للصلوة وفي أنه لا يؤتى إلى القبلة لشيء من صفته التسليم إلا بالراس لا بغيره وفي عدم بطلان الصلوة بالسكون الطويل نسبانا وفي كون النكفر حراما وبطلانها وفي بطلانها باليضك عمدا وعدم بطلانها بالتسليم وفي بطلانها بمسح كل وفي عدم بطلانها بالاكل والشرب نسبانا وفي حرمة العقص فيها للرجل وفي شرط وجوب الجمعة بالامام او نائبه وفي عدم الفرق بين العبد والمسافر في وجوبها وعدمه في عدم حرمة الكلام في أثناء الخطبة عند الضرورة وفي استحباب الخطبتين في صلوة العيد وفي

في جواز الصلوة في الحرير المنزج بما يجوز فيه الصلوة وإن كان قليلا ما لم يكن مضمحا لا لقلته وفي عدم كون السرعة والركبة من العورة وفي عدم كراهة الصلوة في الثوب الواحد الصغير وفي كراهتها فيما فيه مثال حيوان وغيره وفي شرط طهارة المكان من النجاسة المتعدية وإن كانت معفوا عنها وفي جواز الفريضة والتافلة عند فوالاتمة عليهم السلام بلا كراهة وفي كراهة الجاريد للدخلة وفي كراهة قصع القمل في المسجد وفي حرمة ادخال النجاسة فيه وفي كون زيادة المؤذن على اثنين بدعة وفي أنه لا يرجح لاحد في الاذان باعتماد التسليم وفي جواز الجلوس في التأخلة اختيارا وفي بطلان الصلوة بان ينوي ببعضها غيرها كنية تعظيم زيد بالركوع مثلاً وفي عدم كون القراءة وكما للصلوة وفي أنه لا يؤتى إلى القبلة لشيء من صفته التسليم إلا بالراس لا بغيره وفي عدم بطلان الصلوة بالسكون الطويل نسبانا وفي كون النكفر حراما وبطلانها وفي بطلانها باليضك عمدا وعدم بطلانها بالتسليم وفي بطلانها بمسح كل وفي عدم بطلانها بالاكل والشرب نسبانا وفي حرمة العقص فيها للرجل وفي شرط وجوب الجمعة بالامام او نائبه وفي عدم الفرق بين العبد والمسافر في وجوبها وعدمه في عدم حرمة الكلام في أثناء الخطبة عند الضرورة وفي استحباب الخطبتين في صلوة العيد وفي

وجوبه للكبير المعروف في العيدين وفي عدم وجوب حضور خطبة صلواتهما ولا اسماعها
وفي انعقاد نذر زمان الصلوة وفي جواز الاكل من دم القميع وفي ان من الصيد ما يبيض ويبيض
في البر كالبط ونحوه فانه لا يبيض في الماء وان كان يلزمه وفي بطلان الاحرام بنسيان النية
وفي ان من ترك طواف النساء حرم عليه النساء الى ان يطوف في قابل مع وجوب الحج عليه
او يطاف عنه مع ندبه وفي وجوب قضاء الحج اذا افسده على الفور وفي المراء بالكتاب قوله
تعالى من الذين لو ان الكتاب التوراة والانجيل وفي انه لا يجوز للمهادنة الى سنة وزيادة عليها
وفي جواز بيع ابوالكل ما يוכל منه وفي جواز السمسة في الامتعة المطلوبة من بلد الى بلد و
في عدم الرجوع بالنمن على الغاصب الفضولي مع العلم بذلك وفي كفاية الشاهدة في الارض
الثوب ان لم يدر عاونه ان الحظيرة الشيعر كانا مكيلين في عهد النبي صلى الله عليه وآله وكذا
التمر والملح وفي عدم ثبوت خيار الشرط في التصرف في عدم بطلان الجواز بالنمن على المشتري بغير
فسخه وفي اشتراط الكفاية برضا الكفيل والمكفول لدون المكفول وفي انه اذا عرض للودعي بغير
ضروري ونقطة وعليه رد الوديعة الى المالك او وكيله او حاكم الشرع وايداعها عند ثقة منافز
بها ولا ضمان عليه وفي اتم اذا ارضا الدف بمت منع من ينش الغير الى ان يندرس اثر المدفون وفي
انه اذا اعارها للبناء او الغرس من دون تعيين مدة جاز له الرجوع وكذا مع تعيين المدة وانقضت
او كون الاعارة للزرع وفلادرك وفي ان حكم صغار الابل والبقر وغيرهما في جواز اخذها
في لفلة حكم الشاة وفي ان من وجد شيئا في جوف ابيه عرفه كل من كان في ملكه فان لم يعرفه
احد منهم فهو له وفي عدم الضمان بدلالة الشارق وفي ان كل ما في الدابة منها اثنان ففيهما
القيمة وفي احدى نصفها وفي ان الغاصب للثوب لا يملك بقطعه بل برده مع الارض وفي انه
اذا طلب زوال الصبغ عنه منع نفسه للثوب اجيب اليه مع انتفائه وهلاك الصبغ وفي عدم رجوع
المشتري بغير العضوبى مع تلفه او موطا اذا كان عالما بالغصب في عدم ثبوت التسعة لتلك
المعدودة في ان ارض بلاد الكفار ان لو تكن معبودة فهي لامام لا يجوز لاحد التصرف فيها الا
باذنه وفي ان ارض الموالي في بلاد الاسلام اذا كانت معبودة سابقا لملكه معين فانها
لا تملك بالاحياء وفي ان كل ما يتعلق بمصالح العامر بمصالح القرية كضائفها ومرعى اشجارها
ما يصح لاحد احيائها ولا تملك بالاحياء وفي ان المعادن التي في ملك الامام فهي له وفي جواز
استيجار الفحل للضرب على كراهية وفي حجة مفهوم ليس لمرق ظا الحق وفي جواز ان يسكن النسا

انقطاع نذر الصلوات

في وجوب طواف النساء
في كفاية الشاهدة في الارض
في اشتراط الكفاية برضا الكفيل

بيان من يغير ضمان الكفيل

في اتم اذا ارضا الدف بمت منع من ينش الغير

في عدم الضمان بدلالة الشارق

في ان كل ما في الدابة منها اثنان ففيهما القيمة

مع عدم تعيينه من سائر في الضرر ويخط عنه وفي ان العامل في المسافات تملك حصصه الظهور
 وفي ان العامل والمالك في المسافات اذا خلفا واغام احدهما بنية حكم بها وفي اسطر كون اس
 المال في الفراض معيناً وعدم جوازه على دين في الذمة وفي كون الربح وفاية للاصل وفي تقديم
 قول المالك بيمينه اذا خلف هو والعامل وفي قد رضى بيا للعامل من الربح وفي جواز تراخي
 القول في الوكالة وفي ان ارتفاع منزلة الوكيل عن المباشرة لما وكل فيه وعجزه عنها لا ينشأه
 وكثره اذن له في التوكيل وفي انتقال البيع الى الموكل في شرائه ابتداء الى الوكيل وفي ان نقل
 وحرم صيغة واحدة للوقف لا تغني الثانية عن الاولى وتغني الاولى مع الفرية وفي عدم
 جواز ان يشترط نقل الوقف عن الموقوف عليهم الى من سيوجد وفي جواز الوقف على قبيلة عظيمة
 كترس وبني تميم وفي عدم جواز وقف لداهم والد ثانية وفي جواز وقف لمدرسة والرباط على
 قوم مخصوصين وفي عدم جواز الرجوع في الهبة للوالدين وفي الهبة للاولاد وفي عدم
 قبول افراد الصبي وان اذن له الولي وكان مرهنا وكذا الجون والتائم والغافل والشاهي والمنع عليه
 والمهرم والسكران والمكره فيما اكراه على الافراجه وفي ان من قال له على كذا درهم بالرفع لزمه
 درهم وفي ان من قال بعك من هذا الجدار الى هذا الجدار ولو دخل الجداران في البيع وفي انه
 اذا قال لك الف ضربا بالوديعة على الاتصال قبل منه وفي قبول الافراجه بنية من يجزى النسب
 او يجنون وفي انه اذا وضع المرأة احد النوا من لافل من ستة اشهر من حين الوصية والاولاد
 منها من الولادة صح الوصية لهما وان زاد ما بين الثاني والوصية عن ستة اشهر وكانت
 المرأة فراشا وفي انه اذا اوصى للفقر والساكين معا وجب القصر لهما وفي انه اذا اوصى في سبيل
 الله صرفه الى ما فيه فربة وفي صح الوصية بطبل الحرب كذا باقي الطبول لا طبل اللهو وفي نفوذ
 اجازة الوارث في حياة الموصي وفي انه اذا انفصل الحمل الموصى به مينا ظهر بطلان الوصية بانه
 انه اذا اوصى لا فارب بدخل فيه وارثه وفي انه لو اوصى لا فارب لا فارب خا لا بان والولد
 في انه اذا اوصى لبني فلان وكان ذلك اسم قبيلة او بخل فانه يدخل فيه الذكور والاناث وفي ان
 الشئ في الوصية السدس في ضعف الشئ مثله وفي ان المبرور اذا اراد غنجه على الثلث لا يكون
 خباره على الفور بالنسبة الى الوارث وفي جواز الوصية الى من لا كفاية عنده ولا يهدى الى
 الضرف فيما فوض اليه لسفه او هم وفي جواز الرجوع عن الوصاية كالوصية وفي انه ليس للوصي
 رد هابعد وفاة الموصي مع قبولها في خيانه وانه لا عبرة بردها في خيانه اذ لم يبلغه الرد في

بما لا يثبت في حكمه
 حكمه في الوكالة

جواز نقل الوقف من
 سيوجد

بما لا يثبت في حكمه
 حكمه في الوكالة

بما لا يثبت في حكمه
 حكمه في الوكالة

بما لا يثبت في حكمه
 حكمه في الوكالة

ان منع عدم قولها في حياته ولا رد ما بحث يطعن عليه لا يجوز رد ما بعده وانه ايضا وفي
 عدم اشتراط اتحاد الماده في الايجاب القبول للنكاح وفي جواز تعدد القبول فيه على الايجاب
 وايقاعه بلفظ الامر وفي ان ذات اللبن من زوج اذا تزوجت وحملت من الثاني وانصل لبنها الى
 ان وضعت منه فما بعد الوضع له الاول وفي انه اذا ارضت التريجة الصغيرة وجاز زوجها
 على التعاقب حرمها لموضع الاول وكذا الصغيرة ان كان قد دخل باحد الكبريين وفي نشر
 المحرمة بالنظر الى الفرج والقبلة واللسان الام وان علك والبنت وان نزلت وفي انه لو اسلم
 المحر على اربع امانات منهن سواء كان ممن يجوز له ابتداء العقد على الامه ام لا وفي نكاح
 شرطها المطلقة ثلثا على المحلل في العقد شرطها فاسدا وهو ذوال النكاح بنفسه بعد حصول
 الوطى المحلل فسد العقد ايضا وفي جواز تزويج الرجل منه من نفسه وجعل مهرها عنه فها وفي
 ثبوت الحيا للمرأة بالجماع الحادث بعد العقد وفي ثبوتها ايضا اذا اشترط في العقد كون الرجل
 من قبيلة فبان من غيرها وفي عدم جواز زيادة المهر على مهر السنة وفي انه اذا اشترط في العقد
 شرط فاسد كعدم التزويج عليها ونحوه لم يبطل العقد والمهر في ان مهر المثل حيث ثبت في
 المفوضه ونحوها لا ينجا ومن مهر السنة وقد ذكره في تعليق الشرائع ايضا في فساد الصوم بالقبيل
 او اللبس اذا حصل منه الامناء وفي جملة من مسائل الحج المتقدمة عن تعليق الارشاد وفي عدم
 خروج الارض المسلوكة بغير الايجاب كالتجارة والارث عن ملك ما لكتها بموتها وفي عدم جواز الهبة
 الى سنة وزيادة عليها وهذه معظم ما في كنبه المشار اليها من الاجماع المنقولة وكثير منها
 ليس صحيحا في دعوى الاجماع بحيث يصلح للاحتجاج به على تقدير حجته وانما او ردها موصلا
 الاستقصا ودفعنا لا يراد من تعليق مثله اشتد الاعناء وهي من ما لم يحتج اليه وما لم يحتج به وما
 خالفه ولم يعتد به وما صح منعه وما لا يصلح حجة على القول بحجة الاجماع النقول يخرج
 عن الصطلح او عدول داخله عنه او غير ذلك ولا يسند لاصلا بشئ الا انه يحل في ناد وسناد ذكره
 على وجه الاعتناء والاجماع به وقد احتج في تعليق الارشاد في مسئلة جواز شراء ما باخذه
 الجائر باسم المفاصة والخراج والزكوة فقال لا يصلح فيه النقل الوارد من اهل البيت والاجماع
 من اصحاب كاحكام بعض المتأخرين ثم ذكره وانته صرح بذلك اصحابنا ثم مدتهم الشيخ وعامة
 المتأخرين واستدل عليه في شرح الفوائد بالاجماع المتواترة عن الامم عليه السلام والاجماع
 من فقهاء الامامية من دون نقل له من غيره وادعى الاجماع ايضا على عدم الفرق في ذلك بين نكاح

عامة القبول في النكاح
 عامة جوازها

شروط العقد في النكاح
 شرطها فاسدا

عدم جواز ما زاد على
 السنة

الاجماع في النكاح
 من اصحاب كاحكام

الجائز له والاخالة به وقد ذكر نحو ما في الشرح في الرسالة الخراجية ايضاً ولم يشتر فيها الى الجماع
 المنقول اصلاً وهذا كله يعبر عن عدم اعتماده عليه وذكره للاستشهاد على ما ثبت عنده لا
 الاسناد لال به كما هو ظاهر وقد احتج به ايضاً في الشرح في جواز دخول المساجد ما لم يثبت قبل
 الفصل اسنداً عليه بالاصل وبغلق ابن ادريس الاجماع عليه ولا يخفى ما في دعوى الاجماع
 على ذلك وفي الاعتماد عليها مع عدم اعتماده على ما هو اظهر منه وافق على العمل على قصد التأييد
 بالاصل المحكم اولى به واحتج فيه ايضاً على وجوب الفصل بوطى بر المراء بادلها لئلا يجماع
 الذي نقله المرتضى على وجوبه بوطى بر الذكر بدليلين ثانيهما الاجماع المركب لئلا يجماع
 هو ايضاً ثم قال ولا يضر طرح الحق بانه لم يثبت لان الاجماع المنقول بحجج الواحدية و
 قال في تعليق الشرائع ان هذا الطعن لا يقدح لان الاجماع المنقول بحجج الواحدية بناء
 على حجية خبر الواحد وكفى بالسيدان فلا واما القادح الاطلاع على ما يال بالفرق بين الشائين
 ولعل الحق اراد ذلك لان عبارته لا تفيد انه لا يخفى ان هذا لا يقتضي حجية على ما
 هو المعروف بين من تأخروا لا يقدح عنه مجرد وجوبه فائل بالفرق وهو مقتصر لم يحد في
 الاجماع البسيط ايضاً وهذا ينطبق على ما بينه التباء الله تعالى وقد اسند في تعليق
 المختصر على الحكم بغير جماع ولم يذكره اصلاً مع نقله لقوى المرتضى واحتج في الشرح ايضاً
 على وجوب الفصل بمن قطعة منه من الانسان فيها عظم بحجر مرسل وقال ونقل الشيخ
 على ذلك ثم حكى عن الحق في الغبر الوقف فيه لضعف الخبر بالارسال وعدم تحقق الاجماع
 بان ضعفها بخبر الشبهة وان الاجماع يكفي فيه شهادة الواحد ولا يخفى ان وجوب الخبر مع
 الحق سائر الاصحاب في سائر كنهه يكون الخطب في ذلك كما هو ظاهر واحتج فيه ايضاً على عدم
 وجوب استيعاب الوجه في التيمم بالاخبار والاجماع المنقول فقال ولا يجب استيعاب الوجه
 على السهول لانه الاخبار على الجهة ونقل المرتضى في الناصرية اجماع الاصحاب عليه هذا
 يحتمل الصدوق فيمكن ح كون الاحتجاج للمرضى وغيره ايضاً من ادباب لول الشهوة لا للتحجج
 والفعلية فلا يكون ذكره بطريق الاحتجاج مع انه مذكور في غير الناصرية ايضاً ثم حكى عن
 بن بابويه وجوب سمع الوجه جميعه قال وبه دوايان اكثرها ضعيفة الاسناد وقد اعرض عنها
 الاصحاب ثم قال ولا يجب استيعاب البيدين من المرفعين لدلالة التصر عليه وقوى اكثر الاما
 به خلافاً لعلي بن بابويه والاسناد لال كما سبق في الوجه بل يجب السمع من الزهاد بانفاق الاصحاب

هذا الخبر لا يثبت به
 الاحتجاج بالاجماع
 في وجوب الفصل
 بين المرفعين

في وجوب الفصل
 بين المرفعين

على ذلك
 في وجوب الفصل
 بين المرفعين

ولا يخفى على الناظر في جميع ما ذكرناه غير منافي لما قلنا وأما حجة فيه أيضاً على جواز التظليل
للرجل المحرم سائر أفعال الجماعة المنفولة مع تردد في الحكم فقال إذا جعل ما ينظر به فوق راسه
حرم قطعاً ولا نفى التحريم نظر ونقل العلامة في المشي والشيخ في الحلاق الجماعة على الجواز
تردد في الدروس في ظاهر إطلاق الأخبار التحريم وإن كان نقل الشيخ العلامة الجماعة على الجواز
أما لا سبيل إلى ذلك ثم قال في الشيء تحت الظلال إطلاقاً لا جازياً يقتضي التحريم مطلقاً إلا مع الضرر
إلا أن العلامة نقل الجماعة على جواز التظليل بالجل ونحوه إذا لم يكن فوق راسه ونقل هو
والشيخ الجماعة على جواز نصب ثوب التظليل به إذا لم يصرف فوق الرأس وتردد في الحكم في الدرس
والتحريم أحوط انتهى ومقتضاه عدم الوقوف على مخالف في الحكم يباح في الجماعة في شيء مما ذكر
ومن المعلوم أنه لو كان بغير من الأخبار الصحيحة ما يوافقه لما حصل له من الزيادة والاختياط ما
حصل وهذا أقوى شاهد على عدم كون مثله عند من الحج القوية المعتمدة فضلاً عن هو
أدنى منه وأما حجة فيه أيضاً بالجماعة المنفولة على اشتراط رضا الحال عليه في صحة الحول ففراء
أولاً إلى الشهور وجعل يفنيه فولا للأصحاب قواه من جهة الدليل ثم قال إلا أن الشهور ونقل
الشيخ الجماعة مرجح للاشتراط ولا يخفى أن هذا بالدلالة على عدم حجته بنفسه أولاً من وجوه
شعري وبذلك أنه لم يشرع للاشتراط في جعل العقود أصلاً وانقضاء على بيان صيغة العقد
الواقعة من الخيل والحال وجعل ثمة ذلك تحويل المال من ذمة إلى أخرى ويؤيده أيضاً أن
العلامة عزى الاشتراط إلى أصحابنا أيضاً ولم يشرع هو إليه ولا حكم بمقتضى نقل الشيخ مع انضمام
به وأما حجة فيه أيضاً به على جواز توكيل الحاضر في الطلاق فتكفي أو لا ذلك عن ابن أدريس وأما
المناخرين والقول بالمنع عن الشيخ وجماعه وأوردوا له الأول والثاني نقل ابن أدريس الجماعة
في الشقاق على جواز توكيل الزوج للحكم في الطلاق وصحة طلاقه لو وقع وأوردوا الثاني وقالوا
ضعفها من جهة السند والدلالة وأما خبره الأول وقال أن الفعل إذا قبل النيابة فأنفق
بين الحاضر والغائب ولا يخفى أن هذا لا يقتضي حجاجه لنفسه بالجماعة المنفولة ولا اعتماد
عليه بنفسه ولا سيما مع ما في الجماعة من الضعف وهو ظاهر للسند وأما حجة فيه أيضاً به على
جواز الوقف على الأول لا دسنة ثم على الفقهاء فذكر استشكل العلامة في صحته في الفوائد
وبين وجهه وصحته وقال أنه ادعى في التذكرة الجماعة على صحته وأما ذلك في كنهه فلا سبيل
إلى القول بالطلاق لأن الجماعة المنفولة بخبر الواحد محذور ونقل عنه في التذكرة أيضاً أن قال

هذا التظليل للرجل المحرم

أما حجة فيه أيضاً بالجماعة

هذا حجة فيه أيضاً بالجماعة

وكذا لو قال هذا وقف على يدى مدعيه حتى ثم هو يعلمونى المساكين صح جماعة ولا يخفى
ما فى الاستدلال بهذا الاجماع لكونه على فرع نادر فل من تعرض له ولا سيما من كان قبل العلامة
ولا شك كمال نفسه فى الحكم فى القواعد بعد نظله الاجماع فى التذكرة لتأخره فى التصنيف
عنها فلو كان من الاجماع المصطلح لكان من الحجج القطعية على مدعيه الواقف عليه فاذا
استشكل هو فى الحكم فكيف جاز لغيره الاستدلال بنظله لا منساع من يدى الفرع على أصالة فلا بد
من تنزيل كلام المحقق الكركي على المسامحة فى الاستدلال لوجود دليل آخر معتد عليه وهو
العوامات التى اشار اليها ايضا وقد تقدم نظائر ذلك فى كلام غيره واهج فيه ايضا به على
الحاق وطى الشبهة بالتحقيق فى نشر المحرمة وذكر او كلام العلامة فى القواعد ولفظه ومثل
يلحق الوطى بالشبهة والزنا بالتحقيق خلاف حتى عنه انه قال فى التذكرة ان وطى الشبهة يغلو
به التحريم اجماعا للعطف بالوطى المباح وانه نقل عن ابن المنذر دعوى اجماع كل من يحفظ
عنه العلم من علماء الامم على ذلك وعدلهم احمابا لنقصهم الامامية ثم قال هو ظاهر
عدم الخلاف فى ذلك الا ان ابن ادريس منع التحريم فيه وقد حكاه عنه العلامة فى المختلف
وكذا غيره ثم اخار التحريم واسندل عليه بوجوبها الاجماع المنقول فى كلام العلامة وغيره
قال ولا يصحح الفهم وفلا سم والنسب لا يخفى ان مقتضى كلام العلامة فى القواعد المناظر
فى التصنيف عن التذكرة كون المسئلة خلافية وتوقفه فى الحكم واميله الى العدم لذلك وقد
اخار عدم التحريم فى الارشاد الذى هو من آخر عن الكتابين ظاهر وكذا فى التحريم والبصرة وقد
اخار فى المختلف التحريم الاصح بما ينافى دعوى الاجماع عليه وفلا خارا الحق العدم صح
ايضا بما ينافيها وهذا كله يقتضى ضناد الاستدلال بالاجماع المزبور ولا يخفى مثله على مثله
فيلغى توجيه كلامه بما مر ان ذكر ما يوجب خلافه وقد اخرج فيه ايضا به على عدم تحريم
بنا الامم الملموسة والمنظورة الغير الموطونة فلا ذكر الخلاف ولا فى تحريم بنات الملموسة
والمنظورة المعقود عليها وبناتها واما اذا كانت مملوكة واخار هو العدم وغراه الى اكثر
الناظرين واهج عليه بالبدلين احدهما قوله سبحانه فان لم تكونوا دخلتم بنى الاية وقال ما
محصله ان الدخول لا يطلون على النظر ونحوه واذا ثبت بالاية عدم تحريم بنات المعقود عليها
ما لم يدخل بها ثبت ذلك فى بنات الامم الغير المدخول بها بالاجماع المركب فلا فاعلا بالفرق ذكره
العلامة فى المختلف انتهى وهذا بخلاف ما سبق فصد لا مستها على عنده ونقل الدليل بتمامه

هذا هو الظاهر على ما فى المتن
فلا شك فى ان هذا هو الحق

الظاهر ان هذا هو الحق
فلا شك فى ان هذا هو الحق

على ما فى المتن
فلا شك فى ان هذا هو الحق

من غيره من دون الاسند لال به فلا يكون صريحاً بل ولا ظاهراً في الاسند لال بنقل
العلامة للاجماع المركب كما لا يخفى ثم انه لو سلم قصد الاسند لال بالاجماع المنقول و
الاعتماد عليه مستقلاً في هذه المسائل القليلة التي تعد كالعدوم بالنسبة الى جماعاتها
فلا دلالة على ابتناء ذلك على ما هو المنداول في هذه الاعضاء ولو سلم ذلك ايضا فليس تقوى
فيها وتخطئ في مواضع لا تخصي اولى من العكس بل العكس اولى قطعاً كما هو ظاهر فمنهم
الشهيد الثاني وولده وبسطه واتباعهم الذين سلكوا مسلكهم اقتضوا معاً لهم مداركهم
وهم كثير من فضلاء المتأخرين ومتأخريهم وهؤلاء طريقهم في الصانع في الاجماع المحصل
المتبع على ما هو معروف ومنداول بين من تقدم والطعن في الاجماع المنقول بحد وجدان
خلاف ولو كان ممن تأخر واشتد وفد ومعرفة مبنية عليه وله شارة لكل وارد ولا ينظر الى
شاهد وكثير من عباد الله مذكور ومتفرقا في الرسالة فلا ينبغي ذكرها مفصلة مع ما فيها من
الاطالة فاذا وقف على اسبيل لال احد منهم بالاجماع المنقول ونصرح بحجته في الفرع او
الاصول فلا يفتنك ذلك فانه اما مبني على ما ياتي بيانه او على قصد التأييد والالزام والاثبات
او المسانحة لال على الاعتماد على ما هو الزاوية كونه حجته ويمنعونه بلا اكثر ثم ان ما
ذكرناه من الاجماع وان كان الغرض منها اصاله وبالذات بيان طريقة الاحكام فيها و
الكشف عن فله اعنائهم لبيانها ونقلها واستكشاف حال ما تجلده نقله منها لكونه مثلها
او احدى منها الا ان في بعضها ما ربا خرى منها الطالع الناطق على معظم ما في الفرع من الاجماع
المترتبة في كلام اعظم من سلفهم سبق وان كان كلامهم اكثرها واجمع كثير منها فان فيما
ذكرنا منها فائدة عظيمة لمن يعيد بها او ببعضها او يجعلها عاصمة لغيرها ومنها الوقوف على ما
فيها من الاختلاف والاضطراب فيرفع بذلك عما يبدىه سواها لارتياب ومنها انكشاف ان بناء
كثير منها على مجرد الاتفاق بناء على طريقة الشيخ وغيره وبناء منعها وردّها ايضا على ذلك لئلا
كما لا يخفى وقد كان جملة من الكتب التي نقلنا عنها لا تخلو عن تصحيف وتحريف وسقط وزيادة ولم
يخصر في الان غيرها فليعد ردي من وقف على خطأ ونحالة فيما نقلنا فليدأ بتباعد رفا على
ان لا يرتقى نفس من بقاء شيء لم يلحظ العين وحفظ لفظه في البين او طغيان من العلم ودين دين
فان المعصوم من عصمة الله من كل عيب شين اذا تمهد جميع ما ذكرنا فليعلم انه لما انتهى الامر
بلغنا التوبة الى جماعة من مشايخنا المعاصرين وعلمائنا العبداء المنجيين وبعض من تقدمهم

من مناخرى الناخرين لربا الواضحة في نهديا الشريعة الشريفة وترتيب مقاصد الملة المنفعة
ولم يذخر وجهه في احراز حقائق المسائل الاصولية والفروعية وباراد فائق الدلائل العقلية
والعقلية حتى فاقوا على كثير من سبقهم من فاضل العلماء الامامية وقالوا اما الرضا لود من النفس
العلمية والعلمية الا ان شدة حسن ظنهم بمنفذ بهم وبما لظنهم في تصديقهم في نقلهم و
دعوا بهم وعدم استقصائهم لكل ما فيهم فيما نحن فيه بخلافها وظلة الاحاطة باظهارها والنحو
في غاوها وكشف اسرارها وادفعهم في الغفلة عما اشرف اليه متفقا وبنيته مفصلا
مجتهدا وافضت بهم من حيث لا يعلمون الى ان حاولوا ان يروج ما كان لدى من قبلهم كسادا و
بقيح ما كان عندهم فاسدا واصلاح ما لم يزل سقيما واجاموا في عليه الدهور والاعوام
ريما ولم يقنعوا بذلك حتى ادعوا ان ذلك مذهب جميع القائلين بحجية اخبار الاحاد وانه
الشهوينة على اختلاف كلامهم في ذلك والذي دعاهم الى ذلك هو انهم لما نظروا الى
ما تقدم من الفرق بين طريق الخاصة والعامة في الاجماع المحصل بنوا في المنقول ايضا على
الفرق بين السلكين التفصيل بين الطريقين وجعلوا المنقول بطريق الامامية بمنزلة البحر المير
بطريق السماع والشاهد عن المعصوم عليه السلام نظر الى ان ناظره ادعى طريق التقليل والالتزام
القطع بقوله او دايه وهو يخرج على ناظره وعلى غيره مطلقا سواء بلغ حد التزام كان من الاحا
بناء على حجة خبر الواحد في نقل السنة كما هو مبنى الخلاف وقالوا ان العبرة بعلم الناظر وقطعه
لا سماعه ومشاهدته فكما وجب عليه العمل بقول المعصوم في الصورين وبما زل الاجماع به
فكذلك غيره ممن يثق به او يثبت عنده النقل بنوازه ولم يفرقوا بين وجدان الخلف فيما نقل
عليه الاجماع وعدمه نظر الى ان الخلاف يترك بقول المعصوم ولا يترك قوله بخلافه
وجعلوا الخالف المعاصر للناظر والتقدم والمناخر والكثير والنادر شعرا سواء فيما ذكر الا
ان يبلغ من الكثرة بحيث يحصل العلم بوجه الناظر والظن به او يضعف ظن صدق واصلته
بناء على ان المناظر في العمل بخبر الواحد حصول الظن منه فينتفي حجيته مع عدم ما حصول
الظن بخلافه وربما يمنع ذلك كما قرره في محله وقد يقال انه لا يعتد بالخالف المناخر ولا العا
وان كثر مع سبق الاجماع وتخصيله من فتاوى من سلف كما هو الفاعل لا بالتقدم مع حدث
هجره وانما يعتد به حيث كانت موافقه معتبرة في تحقيقه وكان حصول الكسب بسببه وقد
شدوا النذر على من نقله عنهم من ذلك انهم رد الاجماع لكان الخلاف وزعموا انه امتن

يستقيم على طريقة اهل الخلاف وهو ايضا غير ثابت على الاطلاق بل يختص بما اذا كان الخلاف متنا
 لتحقيق الاجماع في احد الاعضاء التي تناو لها دعوى الانتفاء ولا يستقيم على طريقة الامامية التي
 لا يعتمدون عليه من حيث هو بل للكشف لغير المتنا في وجوه الخالف ثم انهم مع ذلك كله ربما احتجوا
 وعلموا بالاجماع المنقول مع عدم اعتمادنا فله عليه عند نقله بان عزمي الحكم الى اصحابنا و
 خالفهم فيه واستشكل وتوقف وانما اذا خالفهم في موضع اخر سابقا او لاحقا فهو اولى بذلك
 ووسقوا الامر في الالفاظ المنقولة في الباب فلم يقتصر واعلم ما اذا وقع النقل بلفظ الاجماع الك
 فاذنقل عن معناه القوي المعنى المصطلح المضرب عندهم بل الكفو بكل ما دل على الاتفاق نصا او
 ظاهرا وانما فروا بين سائر الالفاظ البناءية على معانيها اللغوية باعتبار ظهور دلالتها على
 ذلك بنفسها او بقربية المقام او غيره وجعلناها كلفظ الانتفاء والاطيان ونحوهما ولفظ
 عندنا ومنه هنا وعليه القوي ولا خلاف فيه ولا عرض فيه خلافا ونحو ذلك كعد الصدق
 في الجالس شيئا من دين الامامية بناء على ان المراد به ما سبق في اوائل الفصل الثاني لا كونه
 مقتضى دينهم وادلتهم التي يجعليهم العمل بها كما هو المراد بالبيعة الدمشقية في فقه الامامية
 والذروا الشبهة في فقه الامامية ونحوها وكثير عدل المرتضى في الانتفاء شيئا من فقههم
 او مما اطن انقراهم به وان كان فيما اورده في اوله اذ المرجح على الغالب نحوه وفيما ذكره في تفصيل
 مسائله غنى عن الاستناد الى ذلك وكدهوى الحلى وغير اجماع المصليين عليه وطعن احد العلماء
 على الخالفوا مستندة بالشد وذا الوجه والرك ونحو ذلك ثم انه يزولوا الاجماع المتعددة
 بعدد النقل والتاقل وان نقلت في عصي واحد من الزلوا اجماعهم متعددة كذلك وفعول على
 هذا اجراء احكام المعارض بينها ونقلتهم العضد منها بالشهرة المعلومة او غيرها واجروا ذلك
 بين الاجماع والخبر ايضا وربما رجحوا الاجماع لعلو سنده ومزله فضل فله غالبا وسلامته
 من عوارض الخبر من جهة اللفظ والمعنى والنقل والتاقل وقسموه كاخبر الى الاصنام المتداولة
 في كتبهم واجروا عليها احكامها الشايعة الدائرة على السنتهم هذا محصل ما صرحوا به واستنبط
 من فحوى كلامهم ولزم من مبني ما هم به واكثره مخوف عن منهج الصواب بلا ارباب وفضل
 الخطاب في الباب هو ان هو رجحوا الاجماع المنقول في كتب اصحابنا لغير المتين على دخول المعصوم
 بعينه او ما في حكمه في الجمع بين سواء كان النقل بلفظ المنقول الى معناه المصطلح عندهم ام لا
 الالفاظ وسواء ذكر في مقام الاحتجاج او نقل الاقوال انما يكون خجرا على غير التاقل ويعتبر في

فصل في بيان ما اذا كان الخلاف متنا
 لتحقيق الاجماع في احد الاعضاء التي تناو لها دعوى الانتفاء ولا يستقيم على طريقة الامامية التي
 لا يعتمدون عليه من حيث هو بل للكشف لغير المتنا في وجوه الخالف ثم انهم مع ذلك كله ربما احتجوا
 وعلموا بالاجماع المنقول مع عدم اعتمادنا فله عليه عند نقله بان عزمي الحكم الى اصحابنا و
 خالفهم فيه واستشكل وتوقف وانما اذا خالفهم في موضع اخر سابقا او لاحقا فهو اولى بذلك
 ووسقوا الامر في الالفاظ المنقولة في الباب فلم يقتصر واعلم ما اذا وقع النقل بلفظ الاجماع الك
 فاذنقل عن معناه القوي المعنى المصطلح المضرب عندهم بل الكفو بكل ما دل على الاتفاق نصا او
 ظاهرا وانما فروا بين سائر الالفاظ البناءية على معانيها اللغوية باعتبار ظهور دلالتها على
 ذلك بنفسها او بقربية المقام او غيره وجعلناها كلفظ الانتفاء والاطيان ونحوهما ولفظ
 عندنا ومنه هنا وعليه القوي ولا خلاف فيه ولا عرض فيه خلافا ونحو ذلك كعد الصدق
 في الجالس شيئا من دين الامامية بناء على ان المراد به ما سبق في اوائل الفصل الثاني لا كونه
 مقتضى دينهم وادلتهم التي يجعليهم العمل بها كما هو المراد بالبيعة الدمشقية في فقه الامامية
 والذروا الشبهة في فقه الامامية ونحوها وكثير عدل المرتضى في الانتفاء شيئا من فقههم
 او مما اطن انقراهم به وان كان فيما اورده في اوله اذ المرجح على الغالب نحوه وفيما ذكره في تفصيل
 مسائله غنى عن الاستناد الى ذلك وكدهوى الحلى وغير اجماع المصليين عليه وطعن احد العلماء
 على الخالفوا مستندة بالشد وذا الوجه والرك ونحو ذلك ثم انه يزولوا الاجماع المتعددة
 بعدد النقل والتاقل وان نقلت في عصي واحد من الزلوا اجماعهم متعددة كذلك وفعول على
 هذا اجراء احكام المعارض بينها ونقلتهم العضد منها بالشهرة المعلومة او غيرها واجروا ذلك
 بين الاجماع والخبر ايضا وربما رجحوا الاجماع لعلو سنده ومزله فضل فله غالبا وسلامته
 من عوارض الخبر من جهة اللفظ والمعنى والنقل والتاقل وقسموه كاخبر الى الاصنام المتداولة
 في كتبهم واجروا عليها احكامها الشايعة الدائرة على السنتهم هذا محصل ما صرحوا به واستنبط
 من فحوى كلامهم ولزم من مبني ما هم به واكثره مخوف عن منهج الصواب بلا ارباب وفضل
 الخطاب في الباب هو ان هو رجحوا الاجماع المنقول في كتب اصحابنا لغير المتين على دخول المعصوم
 بعينه او ما في حكمه في الجمع بين سواء كان النقل بلفظ المنقول الى معناه المصطلح عندهم ام لا
 الالفاظ وسواء ذكر في مقام الاحتجاج او نقل الاقوال انما يكون خجرا على غير التاقل ويعتبر في

فصل في بيان ما اذا كان الخلاف متنا
 لتحقيق الاجماع في احد الاعضاء التي تناو لها دعوى الانتفاء ولا يستقيم على طريقة الامامية التي
 لا يعتمدون عليه من حيث هو بل للكشف لغير المتنا في وجوه الخالف ثم انهم مع ذلك كله ربما احتجوا
 وعلموا بالاجماع المنقول مع عدم اعتمادنا فله عليه عند نقله بان عزمي الحكم الى اصحابنا و
 خالفهم فيه واستشكل وتوقف وانما اذا خالفهم في موضع اخر سابقا او لاحقا فهو اولى بذلك
 ووسقوا الامر في الالفاظ المنقولة في الباب فلم يقتصر واعلم ما اذا وقع النقل بلفظ الاجماع الك
 فاذنقل عن معناه القوي المعنى المصطلح المضرب عندهم بل الكفو بكل ما دل على الاتفاق نصا او
 ظاهرا وانما فروا بين سائر الالفاظ البناءية على معانيها اللغوية باعتبار ظهور دلالتها على
 ذلك بنفسها او بقربية المقام او غيره وجعلناها كلفظ الانتفاء والاطيان ونحوهما ولفظ
 عندنا ومنه هنا وعليه القوي ولا خلاف فيه ولا عرض فيه خلافا ونحو ذلك كعد الصدق
 في الجالس شيئا من دين الامامية بناء على ان المراد به ما سبق في اوائل الفصل الثاني لا كونه
 مقتضى دينهم وادلتهم التي يجعليهم العمل بها كما هو المراد بالبيعة الدمشقية في فقه الامامية
 والذروا الشبهة في فقه الامامية ونحوها وكثير عدل المرتضى في الانتفاء شيئا من فقههم
 او مما اطن انقراهم به وان كان فيما اورده في اوله اذ المرجح على الغالب نحوه وفيما ذكره في تفصيل
 مسائله غنى عن الاستناد الى ذلك وكدهوى الحلى وغير اجماع المصليين عليه وطعن احد العلماء
 على الخالفوا مستندة بالشد وذا الوجه والرك ونحو ذلك ثم انه يزولوا الاجماع المتعددة
 بعدد النقل والتاقل وان نقلت في عصي واحد من الزلوا اجماعهم متعددة كذلك وفعول على
 هذا اجراء احكام المعارض بينها ونقلتهم العضد منها بالشهرة المعلومة او غيرها واجروا ذلك
 بين الاجماع والخبر ايضا وربما رجحوا الاجماع لعلو سنده ومزله فضل فله غالبا وسلامته
 من عوارض الخبر من جهة اللفظ والمعنى والنقل والتاقل وقسموه كاخبر الى الاصنام المتداولة
 في كتبهم واجروا عليها احكامها الشايعة الدائرة على السنتهم هذا محصل ما صرحوا به واستنبط
 من فحوى كلامهم ولزم من مبني ما هم به واكثره مخوف عن منهج الصواب بلا ارباب وفضل
 الخطاب في الباب هو ان هو رجحوا الاجماع المنقول في كتب اصحابنا لغير المتين على دخول المعصوم
 بعينه او ما في حكمه في الجمع بين سواء كان النقل بلفظ المنقول الى معناه المصطلح عندهم ام لا
 الالفاظ وسواء ذكر في مقام الاحتجاج او نقل الاقوال انما يكون خجرا على غير التاقل ويعتبر في

كتاب في المنطق

حقه باعتبار نقل السبيل كما شفع عن قول المعصوم وعن دليل قطعي ومطلوب الدليل الخ
 به وحصول الاكتشاف للنقول اليه والتمسك بعد البناء على قبوله لا باعتبار ما انكشف للنظر
 منه فهنا مقامان الاول حجته باعتبار الاول وهي مبتنية بثبوتنا على مقلد ما الاول
 دلالة اللفظ على السبب هذه لا بد من اعتبارها في ثبوت الحجج وهي متحققة ظاهر في اللفظ
 المتداول العبرة عندهم ما لم يصرف عنها صارف وقد يشبه الامر حيث وقع النقل بلفظ
 الاجتماع في مقام الاحتجاج ومن العلوم ان بناء الاحتجاج به ليس على الكفا للمنادول عند جما
 العترة ولا على الوجه الثاني عشر الذي ان وجد في الاحكام الشرعية فعلى غاية التذرع
 مع انه فرض ثبوتها واقفا وبناء الناقل عليه كاف بنفسه في الحجج فالاستنباط به غير واضح
 في المطلوب بل الدية فاذا لم يكن مبتنيا على احد الامرين ولا على العلم بقول المعصوم بعينه
 او ما حكمه مع قطع النظر عن الاتفاق كطرفين ابتداء على سائر الاستنباط المقررة واطهرها
 غالباً عند الاطلاق وعدم الفرقة الخاصة ولا العامة هو حصول الاتفاق من الجميع على
 نفس الحكم ومعرفة ذلك على سبيل القطع والاجتهاد والنظر العبر الغير البالغ الى هذا الحد
 لذلك صرح جماعة منهم باتحاد معناه عند الفريقين وجعلوه مقابلاً للشهر وكثيراً ما
 يصفونها عند سماع امرها والمبالغة في شأنها بانها كادت تكون جماعة وان لم تكن جماعة
 ونحو ذلك وربما قالوا انه ان كان هذا مراد فلان او كان كتابة الفلاني مناخر في التصنيف
 او ثبت نقل كذا عنه فالمسئلة لجماعية واذا الوحطت لقرائن الخارجية واحوال الثقل
 وخصائص المسئلة فربما يتعين قصد ذلك وربما يتعين قصد خلاصه وقد يشبه الامر في
 بما هو المتيقن والحاصل انه حيث دل اللفظ ولو بمعونة القرائن على تحقق الاتفاق العبر نصاً
 او ظهراً كان معتبراً والا فلا الثانية حجته نقل السبيل المذكور وجواز التعويل عليه وذلك
 لانه ليس لا كقل فتاوى العلماء الى مقلديهم الجاهلين بها وحكاية الاقوال والعبارة
 الدالة عليها لمن لم يقف عليها ورواية ما احدث عليه الاخبار وغير من النجس الذي كلام
 المعصوم ونحوه من نفس الاسئلة التي يعرف منها اجوبته والاقوال والافعال التي يعرف منها
 تقريره وغيرها مما يتعلق بها او غيره لمن يعمل بها وكقل الشهرة واتفاق جماعة من سائر اولي
 الاراء والمجاهدين ابواب الفنون وغير ذلك مما يتعلق به النقل على جعله التفصيل والاجمال قد
 جرت طريقة السلف الخلف من جميع الفرق في القول والعمل على قول اخبار الاتحاد في كل ذلك

وعلم اعتبار التواريخ ولا ذكر العبارات على التفصيل وهذا ظاهر لمن راجع كتب العلماء ولعن
النظر في طريقهم وطريقه غيرهم حتى انهم كثيرا ما ينقلون شيئا مما ذكره معتدين على نقل غيرهم من
دون تصريح بالنقل عنه والاستناد اليه نظر الى الوثوق به وان لم يحصل العلم بخبره ولا
يفرقون في ذلك بين ما يتعلق بالشريعات وغيره ولا يعتبرون التواريخ ولا ذكر العبارات مفصلة
في شيء من ذلك فلا يعتبر ايضا ما يخفى فيه لاشراك الجميع فكونه نقل قول غير معلوم عن غير معصوم و
حصول الوثوق بالتأخر كما هو المفروض ليس شيء من ذلك بهذا الاعتبار من الاصول حتى يوم
عدم بثوبه بخبر الواحد مع ان هذا الوهم فاسد من اصله كما فرغ في الاصل ولا من الاموال المتخذة
التي لم يعرف الا اعتمادا على خبر الواحد في زمان النبي صلى الله عليه وآله والتابعين ولا تمايزا لخصا
معرفة بعض دون بعض مع ان هذا لا يمنع من التعويل على نقل العارف به لما ذكره ويدل عليه
مع ذلك ما دل على حجة خبايا العقل يقول مطلقا وما اقتضى كفاية الظن فيما لا بد من معرفته
ولا طريق اليه غير غالبها من العلوم شدة الحاجة الى معرفة اقوال علماء الخاصة والعامة
واراد ما رزق في القرون لمواشي لا يحصى عنها كتميز الجمع عليه من الاخبار والاقوال وغير
والشهور من الساذج والمعمول به ولو في الجملة من المروك بالكلية والموافق للعامة او اكثرهم
الخالف لهم والثقة والاثق والاورع ممن لم يكن كذلك ومعرفة اللغات وشواهد المتنوع
والنظومة وقواعد العربية التي عليها سبى استنباط الاحكام وسائر المطالب الشرعية من الكتاب
والسنة ومداوم معرفة ما تقتضيه الاقارب والوصايا وما رزق العقول لا يغفلان المعرفة و
غير ذلك مما لا يخفى على الناظر ولا طريق الى الشبهة من جميع ذلك خالبا سوى النقل الغير الجواب
للعلم والرجوع الى ما وجد في الكتب التي عليها اما القصة وسائر الطرق الظنية فلم يزل جواز
العمل بها والاعتماد عليها فيما ذكر كما جاز العمل والتمسك والاجتهاد باخبار الاحاد المروية عن
النبي وعترته عليهم السلام في نفس الاحكام وان كانت الوسائط متكررة وكان من علل الطبقة
الاولى يروى كلام غير المعصوم وكان الغيبر فيهم الوقوف والتحرر من الكذب والوضع وان لم
يجمعه العلم والفضل والورع وكما جاز عمل المقلدين وبناء احكامهم على ما ينقله احد الثقات
ولو بوسائط من مجتهديهم وعلمائهم فان لم يكن ما نحن فيه اولي من جميع ذلك بالاعتماد عليه
فيما ذكرنا فليس يدعى قطعا لم يوجد فيه ما يخرج به عن الاصل الذي قرئناه وعلى هذا الاثر
بين نقل واحد من ثقات العلماء لعبارة لا اصحابا وغيرهم الصادقة بطريق الشافعية و

والكاملة والكتابة مفصلة ونقل فإوهم السفاقة منها مجلا ونقل إجماعهم الذي يرجع إلى ذلك باعتبار ما توقف عليه منها وقف هو عليه بما ذكره لا ما اعتقده بالحدس من الشتر والنبه وبين غيره وذلك لأن هذه كلها متساوية في كونها نقلًا لقول غير معصوم وفي حصول الظن منها من يحمل اطلاع الناقل فيها على ما لم يطبع هو عليه فتساوى في جواز التعويل عليها وإن اختلف فيه قوة وضعفا باختلافها في كون النقل باللفظ والمعنى وعلى وجه التفصيل والاحمال وفي العلم بكون دلالة كلام المنقول عنه على ما فهم منه بطريق التضييق والظهور وعدمه وهذا الاختلاف ثابت في نظائرهما مما سبق أيضًا ولا يوجب فليهما في أصل الاعتماد المشترك بينهما بالنسبة إلى شيء منها كما هو ظاهر الثالثة حصول استكشافنا بحجة العبر من من ذلك السبب وجهه ما اشرنا إليه سابقًا من أن السبب المنقول بعد جميته والتعويل عليه وقوله صا كما لم يحصل فيستكشف من هذا ما يستكشف من ذلك وإن كان معدودًا من أدلة الظنية باعتبار ظنية أصله فينبغي أن يلاحظ ويراعى حال الناقل حين نقله من جهة زمانه وزمان نقله وحفظه وضبطه وثبته في النقل وبضاعته في العلم وبلغ نظره وإطلاعه على الكتب والأقوال وتبعه لها واستقصائه لما شذ وتشت منها ووصوله إلى رموز العبارات ودقائقها فلا يعرف قول المتأخر بنقل المتقدم عليه حين نقله للاجتماع ولا قول من كتابه غريز الوجوه والنقل عنه فإدراك الوقوع بنقل من يدينه تتبع ما هو المتداول المعروف وعلى هذا القياس فيؤخذ أن الذي يعول عليه بما يعلم أو يستظهر من شأن الناقل فيما اشرنا إليه فلا يتيأس ابن دريس بالفاضلين ولا المحقق الكركي بالشهيدين ولا الفاضل الخراساني بالفاضل الأصم في الشهير بالهندي في هذا النوال حال غيرهم بحسب ما عرف من أحوالهم وكتبهم وقد صرح الفاضل الأحاساني منهم في رسالة كاشفة الحال عن أحوالهم بانه يكفي في معرفة الاجماع الرجوع إلى الكتب الفقهية التي صنفها الأصحاب لا يجب استقصاء مجموعها لأنشادها وكثرة ما بل الواجب الاطلاع على المتداول والمعروف دون ما شذ منها وندر وصرح أيضًا بانه يحصل للجهل تحقيق إجماعهم بتصحيح حصوله بكثرة البحث والتفتيش في مصنفاتهم والاطلاع على فتاويهم وأقوالهم حتى يغلب على ظنه أنه لم يشذ منها إلا القليل النادر فيجب جميعها منظاراً على حكم فاته يحرم به ويأخذ عنهم ولا يحتاج إلى البحث عن كيفية ما أخذ ومن تتبع كلام غيره من العلماء وجد المعظم على هذه الطريقة أو ما دونها وإن تفاوتوا

هذا هو الوجه في كون النقل باللفظ والمعنى على وجه التفصيل والاحمال وفي العلم بكون دلالة كلام المنقول عنه على ما فهم منه بطريق التضييق والظهور وعدمه وهذا الاختلاف ثابت في نظائرهما مما سبق أيضًا ولا يوجب فليهما في أصل الاعتماد المشترك بينهما بالنسبة إلى شيء منها كما هو ظاهر الثالثة حصول استكشافنا بحجة العبر من من ذلك السبب وجهه ما اشرنا إليه سابقًا من أن السبب المنقول بعد جميته والتعويل عليه وقوله صا كما لم يحصل فيستكشف من هذا ما يستكشف من ذلك وإن كان معدودًا من أدلة الظنية باعتبار ظنية أصله فينبغي أن يلاحظ ويراعى حال الناقل حين نقله من جهة زمانه وزمان نقله وحفظه وضبطه وثبته في النقل وبضاعته في العلم وبلغ نظره وإطلاعه على الكتب والأقوال وتبعه لها واستقصائه لما شذ وتشت منها ووصوله إلى رموز العبارات ودقائقها فلا يعرف قول المتأخر بنقل المتقدم عليه حين نقله للاجتماع ولا قول من كتابه غريز الوجوه والنقل عنه فإدراك الوقوع بنقل من يدينه تتبع ما هو المتداول المعروف وعلى هذا القياس فيؤخذ أن الذي يعول عليه بما يعلم أو يستظهر من شأن الناقل فيما اشرنا إليه فلا يتيأس ابن دريس بالفاضلين ولا المحقق الكركي بالشهيدين ولا الفاضل الخراساني بالفاضل الأصم في الشهير بالهندي في هذا النوال حال غيرهم بحسب ما عرف من أحوالهم وكتبهم وقد صرح الفاضل الأحاساني منهم في رسالة كاشفة الحال عن أحوالهم بانه يكفي في معرفة الاجماع الرجوع إلى الكتب الفقهية التي صنفها الأصحاب لا يجب استقصاء مجموعها لأنشادها وكثرة ما بل الواجب الاطلاع على المتداول والمعروف دون ما شذ منها وندر وصرح أيضًا بانه يحصل للجهل تحقيق إجماعهم بتصحيح حصوله بكثرة البحث والتفتيش في مصنفاتهم والاطلاع على فتاويهم وأقوالهم حتى يغلب على ظنه أنه لم يشذ منها إلا القليل النادر فيجب جميعها منظاراً على حكم فاته يحرم به ويأخذ عنهم ولا يحتاج إلى البحث عن كيفية ما أخذ ومن تتبع كلام غيره من العلماء وجد المعظم على هذه الطريقة أو ما دونها وإن تفاوتوا

هذا هو الوجه في كون النقل باللفظ والمعنى على وجه التفصيل والاحمال وفي العلم بكون دلالة كلام المنقول عنه على ما فهم منه بطريق التضييق والظهور وعدمه وهذا الاختلاف ثابت في نظائرهما مما سبق أيضًا ولا يوجب فليهما في أصل الاعتماد المشترك بينهما بالنسبة إلى شيء منها كما هو ظاهر الثالثة حصول استكشافنا بحجة العبر من من ذلك السبب وجهه ما اشرنا إليه سابقًا من أن السبب المنقول بعد جميته والتعويل عليه وقوله صا كما لم يحصل فيستكشف من هذا ما يستكشف من ذلك وإن كان معدودًا من أدلة الظنية باعتبار ظنية أصله فينبغي أن يلاحظ ويراعى حال الناقل حين نقله من جهة زمانه وزمان نقله وحفظه وضبطه وثبته في النقل وبضاعته في العلم وبلغ نظره وإطلاعه على الكتب والأقوال وتبعه لها واستقصائه لما شذ وتشت منها ووصوله إلى رموز العبارات ودقائقها فلا يعرف قول المتأخر بنقل المتقدم عليه حين نقله للاجتماع ولا قول من كتابه غريز الوجوه والنقل عنه فإدراك الوقوع بنقل من يدينه تتبع ما هو المتداول المعروف وعلى هذا القياس فيؤخذ أن الذي يعول عليه بما يعلم أو يستظهر من شأن الناقل فيما اشرنا إليه فلا يتيأس ابن دريس بالفاضلين ولا المحقق الكركي بالشهيدين ولا الفاضل الخراساني بالفاضل الأصم في الشهير بالهندي في هذا النوال حال غيرهم بحسب ما عرف من أحوالهم وكتبهم وقد صرح الفاضل الأحاساني منهم في رسالة كاشفة الحال عن أحوالهم بانه يكفي في معرفة الاجماع الرجوع إلى الكتب الفقهية التي صنفها الأصحاب لا يجب استقصاء مجموعها لأنشادها وكثرة ما بل الواجب الاطلاع على المتداول والمعروف دون ما شذ منها وندر وصرح أيضًا بانه يحصل للجهل تحقيق إجماعهم بتصحيح حصوله بكثرة البحث والتفتيش في مصنفاتهم والاطلاع على فتاويهم وأقوالهم حتى يغلب على ظنه أنه لم يشذ منها إلا القليل النادر فيجب جميعها منظاراً على حكم فاته يحرم به ويأخذ عنهم ولا يحتاج إلى البحث عن كيفية ما أخذ ومن تتبع كلام غيره من العلماء وجد المعظم على هذه الطريقة أو ما دونها وإن تفاوتوا

في ذلك شدة وضعاف وقد تقدم عن الشيخ وغيره في مواضع شتى ما يشهد بذلك ويعبر عنه بلا
خفاء فلا يستكشف من تقدمهم للاجماع أكثر مما ذكر غالباً ولا يلاحظ اعتباراً حال وضع الكتاب المنقول
فرب كتاب غير متبع مبيع على مزبذبة المتبع والشديق ورب كتاب لم يتبع مبيع مبيع على التسامح وله
المتبع وكذلك في مقام النقل من جهة وقوع ما عبر عنه بلفظ الاجماع في مقام حكاية الاقوال
او الاجماع فان الأولى بالاعتماد بناء على ما قلناه وبيننا عليه من الثاني كما ياتي وقد اشترنا اليه
ايضاً سابقاً وكذلك الحال لفظه بحسب لفظ دلالة على السبب خفاؤها وحال ما يدل عليه من
جهة متعلقة المنسب اليه لا خلافاً لاسباب الحكم كما مضى واذا اشبه الامر والنفس الماد
بين جملة مما بيننا اخذ بادناها ولا يخطئ فليعط النظر في كل مما ذكر حقه ولا يبعد مقتضاه
وحده تم ليحفظ مع جميع ذلك ما يمكن من معرفته من الاقوال على وجه العلم واليقين اذ
معنى لا اعتباراً بالمنقول على سبيل الاجمال دون المعلوم على التخصيص بالوجدان ولا لترك
القطوع به لما عرف بالظن والاحتساب ولو كان ذلك المنقول المظنون معلوماً لاكتفى به في
الاستكشاف ح فكيف اذا لم يكن كذلك وليحفظ ايضاً سائر ما لدخول في الاستكشاف بحسب
ما يعتمد عليه من تلك الاسباب سواء كان من الاقوال المتقدمة على النقل او المناقضة عنه
او من غيرها فهو سواء عرف بالطرف القطعية او الظنية للوقف الاستكشاف المعتبر للاجماع
واستفراغ الوضع على جميع ذلك والكل من باب احد وبما يستغنى المتبع بمتبعه ومراعاته
لما ذكرنا عن الرجوع الى كلام ناقل الاجماع وذلك اذ استظهر انه قد وصل ويصل الى ما وصل
اليه وربما زاد عليه باعتبار بعض الامور المحوطة في شأنه وربما عرفنا بقية اخضع الناقل
بمعرفته فليس شيئاً يعتد به ويختلف الحال بسببه فعليه ان يستفرغ وسعه ويتبع نظره وتبعه
سواء ما فرغ من التأمل ام عاصم وسواء ادق فكره الى الموافقة له او المخالفة كما هو الشأن في معرفة
سائر الادلة وغيرها مما لدخول بالمسئلة التي يجادل معرفتها فليس بعلم بالاجماع والخلاف وما
يتوقف عليه من الاقوال الا كاحد ما فالوجه للرجوع الى النقل هو مظنة وصول الناقل الى ما لم
يصل اليه واحتمال ذلك من جهة السبب فيعتمد عليه في هذا المقادير الذي يحتمل مزبذبة فيه بحسب
ما استظهر من حاله وفضله خاصة ويصلح كلامه فيما عداه للتأييد مع الموافقة لكشفه عن
توافق النسخ وتقويته لاصابة النظر فاذا لوحظ جميع ما ذكر من الاقوال السفارة من النقل و
المعلومة بالمتبع وعرفنا ما وافق والخالف انفق فليفرض المظنون منه كالمعلوم لثبوت حجته

والتحقيق

باب كيف ينبغي ان يكون
المتنوع ما ينبغي ان يكون

باب كيف ينبغي ان يكون
المتنوع ما ينبغي ان يكون

بالدليل العلمي ولو بوسائط ثم لينظر ان حصل من ذلك اتفاقا كاشف عن قول المعصوم أو أطلق
 الدليل باحدا الوجه المعبر كان تجرطية حيث كان متوقفا على النقل الغير الوجه للعلم بالسبب
 أو كاشفا عن غير الدليل القاطع والأفلا وإذا انعقد النقل بان نقل الاجماع اثنان أو واحد في
 أكثر من موضع فان توافق الجميع لوحظ كل مع علم على ما فصل واخذ بالحاصل وان تخالف
 لوحظ في جميع ما ذكر واخذ في الاختلاف فيه النقل بالارجح بحسب حال الناقل وزمانه وجود
 المعاضد وعدمه ثم ليعل بما هو المتحصل ويحكم على تقدير حجته بانه دليل واحد وان انعقد
 فيه النقل المتوافق والناقل وليس ما ذكرناه مخصوصا بنقل الاجماع النظم لنقل الاقوال
 اجمالا بل يجري في نقلها تفصيلا ايضا وكذلك في نقل سائر الاشياء التي ينتهي عليها معرفة الاحكام
 والحكم فيها اذا وجد المنقول موافقا لما وجدوا مخالفا مشتركا بين الجميع كما هو ظاهر وبما يحكم
 بنعقد الدليل فيما نحن فيه من جهة استكشاف بحقه بطرف متعدد تمام وهذا امر خارج
 لا يخفى على من تدبر وفلا سنبين بما بيناه وجه ما حوت عليه طريقة معظم اصحابنا من عدم
 الاستدلال بالاجماع المنقول على وجه الاعتماد والاستغناء لا نادرا ورده غالبا ولا سيما
 اذا صدر من المعاصر ونحوه بعدم الثبوت وبانه تجر على من علمه او بانه ممنوع في موضع الخلاف
 وان كان الخلاف منقولا ايضا من طريق الاحاد وذلك لانه اذا كان المناط ما قلنا لم يكن في
 الرجوع اليه فائدة بعينه غالبا لان السائل الاجماعية التي اعترضها شبهة الخلاف ولا
 في الخلافية التي انتشرت فيها الاقوال واشتهر الاختلاف ولا في الفروع التي لم يتعرض لها الا
 قليل من اصحابنا ايضا اتفق فيها نقل الاجماع من لا يعتد بنقله لمعاصرته او فضوحه وغير ذلك
 مما ياتي بيانه فلا يستعمل له جد ولا في ناد من السائل بالنسبة الى قليل من العلماء ونحو
 النقلة الا فاضل المقام ايضا في عدم حجته باعتبار الثاني وهو ما انكشف للناقل من السبب
 بادعائه والكلام فيه انما هو فيما اذا ظهر من كلامه او بان من اعتقاده اذ اذ ذلك والقطع به و
 هذا اما النص يحربه او لتعبير بالاجماع فاصدا معناه المصطلح عند الامامية باحد وجوه
 النقل او لاستناده الى اتفاق اصحابا وغيرهم من المخالفين ايضا في مقام الحاجة وهو من لا
 يعتد عليه بنفسه ولا اعتقاده الملائمة بين الامرين وحصول العلم لتأيد ذلك من نص يحرمها
 في الاصول وغيره اما اذا لم يظهر من كلامه ولا من اعتقاده ذلك لاستناده ما ذكره فلا شبهة
 من عدم حجته بهذا الاعتبار واولى منهما اذا اظهر خلافه كما اذا اقتصر على دعوى الاتفاق في

الكلام في العلم الثاني

غير مقام اقامة التجر وصرح بمنع الملازمة المذكورة او نقل الاتفاق على حكم تصريحا ولو جازيا
 كما سبق من العلل ووجد في كلام غير ايضا ويجوز ان يلحق بذلك ويخرج مما نحن فيه بل من الاجماع
 المنقول ما اذا علم ادعاءه للاجماع على ما لا يدخل له في الكشف ظاهرا ولم يعلم هو مع ذلك ثبوته
 وان ثبت لغيره في الكشف ممن أن يتجسس به وذلك كما اذا علمه على كون مراد فلان مثلا من العلماء
 المعروفين كذا او ثبوت عدو له عن كذا الى كذا وكون كتابه فلان متأخر في التذيق عن كتابه الاخر
 او نحو ذلك مما يظهر منه البناء على ما لخصه بحد الاتفاق الواضع من الشاهد لا عيان واكثرهم
 المتعربين للحكم واكثر منهم فان احتمال كون الكشف معلفا على ما ذكرنا وحاصلا بدونه بعيد جدا
 مع ان تعليقه يقتضي عدم ثبوته عنده فلا عبرة وان ظهر لنا ثبوت المعلق عليه ما والاستغناء عنه
 باتفاق غير المعرفية لسبب من علل على فواء او شد وذه على انه متى ابقى توقف على ذلك ليحصل
 تحققة ايضا لاحتمال وجوب نظاره في الكتب والفتاوى التي تعد رصبتها وحصرها والعلم بها كما
 لا يخفى فالكلام انما هو فيما اذا ظهر من التناقل ادعاء الكشف المطلق الغير المعلق على شيء اصلا ويعبر
 ان يكون ذلك لاستناده الى تحقيق احدا لاسباب لتقدم الغير المقضية لدخول المعصوبه
 او ما في حكمه في الجمع فان عبرنا يقتضي دخوله فيهم فلا يجلو ما ان يحمل كون ذلك باعتبار
 حصول الكشف التامل باحد الوجوه التي لا تقتضي العلم بقوله بعينه او ما في حكمه على نحو ما مر محله
 فحكمج ما ياتي فيها اذا ظهر منه ذلك لانه مع تعدد الاحتمال ان ولسا وبها يؤخذ بادانها واما
 ان يعلم اوليها يظهر ان ذلك باعتبار دعوى الاطلاع على قوله بعينه ونحو او فعله كذلك فهذا
 ينبغي ان يخرج كما سبق فيما نحن فيه ايضا لان حكمه ان ان حصل للقاء والتمتع ولو بالوجه
 الثاني عشر بناء على جواز تصديق مدعيه ودخل بذلك في باب السنة والخبر وكان مجموع مدله
 نافله بهذا الاعتبار لكونه من صحاح الاخبار اذ لا يعبر فيها التصريح بالتمتع والمشااهدة بل
 يكفي احتمال كون ذلك منشاء الاخبار فيحكم به نظر الى كونه الظاهر من دوائر العدول الاخبار
 وهذا هو الذي ينبغي عليه الاحتمال غيرهم قولا وعملا في الاصول والفرع وكتبنا لاحاطة بذلك
 عليه ظواهر الاخبار وان لم يحمل ذلك دخل في الاخبار والمرسله المتعلقة بالسموعات والمشااهدة
 من دون تمناع فمن دويث عنه ولا مشاهدة لما صدر منه فكان كالا يوجد في كتب علماء الخاصة
 والعامة من نسبة بعض المذاهب لبعض الاثمة عليه السلام خصوصا او عموما في ضمن النقل عن جميع
 الصحابة والتابعين واهل بلد فيه احدهم حيث لو تكن قرينة على قصد من هذا مخرجه فخره

في كتابه
الذي هو
الكتاب
الذي هو
الكتاب
الذي هو

في كتابه
الذي هو
الكتاب
الذي هو

عليه حكم ما قرئ في الاخبار وطرقها وما ورد فيها واه العامة عن علي عليه السلام حيث كان الناس
منهم لا تغفل سائر الاقوال وان كان ظاهر العبارة يقتضي دعوى القطع في الجميع عول عليه في
نقل احوال غير الاثمة عليهم السلام وهذا مما لا ريب فيه للاصحاب من بعد بقوله ولا غيرهم
من لم يعمل بالاخبار والمصلحة ووجه الفرق هو انه يغفر في معرفة قول من ليس قوله حجة من الا
يعتبر في معرفة قوله حجة وذلك ان الاول ما ان يرجع اليه حصول الظن منه فيما يكفي فيه الظن
بقول مطم كالتأني والخرج والتعديل وعلامات الفضلة ونحوها او لجعله طريقا مع ما ينضم
معه من الاقوال المتعاضدة وغيرها الى تحصيل شهرة مرجحة واجماع كاشفة عن الحجة بالطرف
المفردة وان ذلك من قول من قوله حجة مستقلة منفردة ككتاب الله سبحانه وبه يعرف ما يرد
من الله تعالى بالوحي والاهتمام بجميع ما اتى به الرسل والانبياء والملئكة الكرام عليهم السلام
وهو الطريق الى اخبار السماء والارض والمبدء والمعاد وسائر العلوم والمعارف والاحكام و
مع ذلك فالاول اما معلوم بالمشاهدة بعبادات واضحه وموجوه في كتب شواثرة او مشهورة مثله
ويسهل عند الاحتياج معرفة ما وقع في بعض نسخها من التحريف والتغيير يادى نظريسيرو الثاني
مخالفة له في جميع ذلك كما هو ظاهر فكان حصول العلم به مستندا غالبا او معتبرا ولا يتوافق فيه
الاواة الا نادرا ولذلك لم يتسارع فيه بالاعتماد على حجة ونقل العدل وان كان بطريق مرسل
بخلاف الاول وقد وقع نظري ذلك في الشهادات والافاير ايضا فاعتبر في بعضها من النبيين و
التفصيل ما لم يعتبر في اخرى فليس هذا بامر منكرا اصلا واما ما قصد من جملة من الاقوال من
الاعتماد على مراسيل الصدوق في الفقيه وغيره نادرا وما صدر من غيرهم لم لا يعتمد عليه من
الاعتماد عليها دائما او كثيرا ولا سيما اذا كان الارسال بلفظ قال الصادق عليه السلام مثلاً او
نحوه لا روى عنه وشبهة فالاول يسفي على المساحة في الاسناد لا حيث يوجد دليل اخر على
الحكم منه من الحجة بدونها كما اشرفا اليه سابقا ولذا لم يعتمدوا بها غالباً والثاني على العقلة و
الجملة لكاتبين في محله مفضل على ان الارسال بلفظ قال فضلا عن روى ونقل مع عدم
العلم بصدد القول من المصوب اليه شائع منذ اول بين الاصحاب غيرهم في نقل الاخبار
والاقوال في الاحكام الشرعية وغيرها وبه يضعف حمل الاطلاق الزبور على دعوى القطع
ولا سيما فيما الغالب فيه عدم حصوله كالاخبار وما اذا كان الارسال بلفظ روى ونقل
وشبهها ولذلك صرح في كتب الخاصة والعامة بان قبول كلام بعضهم لبعض المراسيل او

كلها باعتبار حصول العلم والظن بان المرسل لا يرسل الا عن ثقة بناء على اعتبار الوفاة لالعله
بصدق الخبر فليست بمنها يظهر وجه ما اشرفنا اليه سابقا في الاجماع المحصل في الوجه الاول من
ثقة العلم بكثير من الاقوال التي طريق معرفتها النقل بالاجماع المستقر عليه وقد بينا وجوها اخرى
لذلك ايضا اذا عرف ذلك فلنرجع الى الكلام فيها هو موضع الكلام وهو ان لا يظهر من التأمل
دعوى العلم بقول المعصوم بعينه او ما في حكمه وظهر منه دعوى الكشف باحد الوجوه الغير
الموجبة لذلك وهذا هو الذي ذكرناه انه جاز في حق نفسه لا غير الدليل عليه ان التأمل فلاخذ
ذلك من مقدمتين عليهما مبنى كشفه واحتجاجه الاول ان الحكم قد تحقق فيه اتفاق العلماء او علماء
العصر او علماء منهم جماعة مجهولو النسب ونحو ذلك مما علم مما سبق وهذا وجدانية مستندة
الى امور حسية واخرى حدسية فيصدق تأملها مع وثاقه باعتبار الاول ويعول على خبره
المستند اليها كما مر على قطع الناشئ من حدسه الذي هو حكم عقلي ينبغي ان يعبر عنها في حق نفسه
لا غير وبما يعبر في حق غيره ايضا اذا لم يتعلو بقول المعصوم لانه يتسامح في نقل قول غير المعصوم
بما لا يتسامح في نقل قوله كاسبق والثانية ان كل ما كان كذلك فهو قول المعصوم او دايه او مفضي
الدليل الفاطم والعبير طلقا او الحكم الظاهري الذي هو مناط التكليف وهذه من المسائل
الاصولية والمطالب النظرية التي يجمع على كل فقيه ان يستفزع فيها وسعه ويطبق رايه ونظره
ولا يجوز ان يفلد فيها غيره ولا يتسامح كونها معتزلة الاراء ومختلفة الاواء فلو وافق راي راي
التأمل للاجماع كان ذلك من باب توافق الراي على سبيل الاتفاق لا من باب التقليد المنوع منه
بل رابية وخلاف ومن ثم عول فيها كل منهم في الاصول على ما ادلى له نظره وبنوا في الفروع استلزام
بالاجماع المحصل على ذلك كما هو طريقهم في سائر المسائل والمطالب اذا مرجح للفقيه في هذه
المقدمة ان يقلد غيره ويعول على قوله لم يجز له ذلك ايضا في النتيجة المأخوذة منها والعقد
من جزئياتها ويجري فيها من الحكم بالصواب الخطا ما يجري فيها بل اتفاقا واصله لا متبعا في الحكم
وتوافقها فيه ضرورة ولذلك لو قال الراوي في اثبات خيرية شئ ان النبي صلى الله عليه واله
امر به وامره للضرورة لا نه حكم اجتهادي فلا يعتمد على حكمه بقوة ذلك الشئ ايضا لثوقه عليه
الا اذا اختلف بمصادفة الامر لوضع او قرينة لفظية او حالية مقتضين للفورية فيعتمد
عليه فيهما ايضا لما ذكره لذلك صرح الشيخ وغيره كاسبق مكررا بان الراوي للعام اذا حمل
على بعض ما تناوله والراوي للجهل اذا صغر الى حد وجهيه واحتمل ان ذلك بطريق الاستدلال

بيان ان الخبر في حق العلم
العامة المستندة

بيان ان الخبر في حق العلم
العامة المستندة

بيان ان الخبر في حق العلم
العامة المستندة

او علم ذلك لم يعبد عليه واذا ادعى انه علم ذلك ضرورة من قصد النبوة صلى الله عليه واله فالأقوى
 عندهم ايضا عدم اعتباره لانه لو عرف قصده لرآه وازال عن نفسه ايها المخالفة في ظاهر
 العموم وقد صرح المرتضى ايضا بما يقرب من ذلك بناء على القول بحجة خبر الواحد وهو يشهد
 بما ظنا كما لا يخفى ونقله شارح منتهى الاصول عن جهود الفقهاء والمكلمين ايضا وحكي السبيل
 الخفي في شرح المعنى للجنازي عن الشافعي والى الحسن الكرخي وجهوه العامة ايضا ترجيح العمل
 بظاهر الحديث وقال وان كان نصا فالمشهور وجوب العمل به لانه لا وجه لخالفيه الاطلاع المأثور
 على التامع ولعل الشافعي عنده لا يكون تامعا عنده غيره فلا يترك النص لا محمل وصريح المرتضى
 والشيخ وغيرهما بانه يقبل نقل الصحابي في تلخيص الاخبار الميمية للشافعي من المنسوخ بناء على حجة
 اخبار الاحاد ولا يقبل قوله ان كذا نسخ بكذا وان كذا قد نسخ كذا الاول نقل وحكاية للملهم
 فيه والثاني قول احكام بما يمكن الاستنباط فيه قال المرتضى واذا لم يخرج عند كل الرجوع في المذهب
 الى قوله حتى يثبت صحتها فكذلك في هذا الباب انتهى ونقله ايضا عند نقل عبارات الاصل
 نظائر من هذا الباب لو قال الفقيه ان هذا الحكم مما اتفق عليه مجتهد والعصر وكل ما هو كذلك
 فهو حق على راي الشيخ او على راي العامة فالحكم حق كان باطلا بل انما يكون حقا على احد الرأيين
 خاصة من لم يحكم بغير ذلك بغير راي نفسه لا على تقليد غيره وهو ظاهر ويجري نحوه في
 سائر المسائل والمفاد ما نتج من هذا في الاجماع المتقوله ايضا ذلك بل هو اولى بمن الاجماع
 المحصل كما لا يخفى على محصيل المعنى والنظر واثمها وهو كما للفضل لا لا يوقف على تهيئ
 مقدمة وهي ان الادلة التي يستنبط منها الاحكام وتوصل اليها ايضا لا قرينة ولو بضمائم غير
 مختصة عند جميع فرق المسلمين على اختلافهم في عدد ما وشروطها في امور منها الكتاب وهو
 كلام الله وقوله المعروف للمعلوم بالتواتر وكلام في حجة لكونه معلوم الصدق وكاشفا عما
 عند الله وهو الحق الثابت الموافق لما اقتضته حجتها الحسن النجيب الواضحة العقلية ومنها السنة
 وهي قول رسول الله صلى الله عليه وسلم السموع النسيم الى الامر والامر والامر غيرهما مما يختص عندهم باللفظ و
 فعله وتقريره ومثله عند الامامية قول الامام وفعله وتقريره اما لكون ذلك لما ثبت على التواتر
 او لاستقلاله بالحجة كما مر في اوائل الرسالة ولو عبر بالعصوة وقصد العصوم في التبليغ او في
 غيره ايضا لصح على جميع المذاهب بلحج بقوله كتابيه وما يفيض عن قوله اذا نقل بالمعنى ولا خلاف
 عند جميع الفرق في حجة الاول ولا عند الامامية في حجة الثاني مع عدم صدوره على وجه

في حجة الثاني
 في حجة الاول

مقتضى ما في المتن
 من ان لا يوقف على تهيئ

مقتضى ما في المتن من ان لا يوقف على تهيئ

القية لكون كل منهما معلوم الصدق والقبح وكاشفا عما في الضمير والاعتقاد وهو الحق الثابت
 الموافق لما عند الله سبحانه وقد علمت شأنه ويلحق بالسنة شرع من قبلنا مما لم يعلم النسخ بناء على
 محيية عليهما ومنها الاجماع وما الحق به ولا كلام عند العظمى في حجة نفسه ويختلف وجهها
 باختلاف صورة وطرق ومرجعها الى السنة النبوية او الامامية او العقل الخاكر بوحايد
 الادلة على الحكم وهو الغالب في المعتمد والمنداول عندنا من وجوهه ومنها دليل العقل باقسامه
 وقد اختلفت لمذاهب فيه باختلافها ولا كلام في ان كل ما يدركه العقل سواء حكم به مطم او مقينا
 بعدم معارضه راض لمن النقل وسواء ادركه مستغلا او مضامع السمع تجز على مدرك
 الفاطم به اذا كان من اهله لكونه كاشفا عند حين قطعه عن الحق الثابت في نفس الامر وانما
 الخطا عند غيره وعند نفسه في مخالفة وبما ثبت ايضا على وجه القطع والنجس فيظهر كون
 الاول جهلا مركبا لاعلماء وقد يحمل ذلك في الثاني ايضا ولما كان الطريق الى معرفة التكليف
 ابتداء ليس الا العقل بطريق الضرورة او النظر وبه يعرف حجة السمع وحقيقته ويدرك
 حقيقته فلا معنى لطلب الدليل على حجته اصلا مع ان الادلة عليها كثيرة جدا ومنها الاستصحاب
 وحجته ثابتة بالعقل او بالشرع او كليهما وهو من الادلة المتخلف فيها ومنها القياس باقسامه
 وما الحق به وقد اختلف مذاهبهم فيه باختلافها ومنها مذهب القضاة في الغل المعصوم
 وقد تقدم عن بعض الجمهور القول بحجته وجعله من الادلة بالنسبة الى غير القضاة وانفق
 الامامية وجمهور الخالفين على خلافه وفلحكي الاجماع جماعة من الفريقين على حجة
 على صحابي اخر مع ان من المعلوم اختلاف القضاة في الادراك والسمع وان مبنيهم
 او كثير منهم في مسائل دينهم على اليقين والقطع وقد منعوا باجماعهم من حجة مذاهبهم على
 امثالهم ومشاركهم في القضاة يقول مطلقا واحتجوا على عدم حجتها على غيرهم بامور منها انه
 يحمل في حقهم الخطا والغلط والتسوية ومنها ان حجته تفضي حواز التقليد بل وجوبه مع إمكان
 الاجتهاد وهو جائز بالاتفاق واحتج القائل بحجتها بحديثي صحابي كالصوم ونحوه وقد جعلها
 من الادلة واخرج العمل بها من التقليد بهذا الاعتبار لادخالها في الاخبار وهو وان كان ماسدا
 من وجوه شتى مما يلزم كون فتاوى المجتهدين ادلة بالنسبة الى مقلديهم بكونهم مجتهدين
 بهذا الاعتبار الا الله مع ذلك لا ينافي ما قلنا بل يؤيده كالاخفى ومنها الالهام بالنسبة الى
 غير المعصوم ولم يذكره الامامية اصلا وعزى بعض العامة الى جمهورهم ان ليس بحجة ونقل الخلاف

يَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ

Digitized by

كل الفرق وكل موكلاه يحكمون بفساده عن علم وبجزم وقطع بل عن ضرورة من العقل والسمع بحيث
لا يحصى من تولد بخلاف غيره ولا يفرقون بين ما اذا كان القطع مستندا الى امور عقلية مختصة
او الى غيرها ايضا كما هو الغالب في اصول الفوائد وفروعها ومن العلوم ان كل من قطع يحكم من الاحكام
لا يقطع به الا وهو يقطع بان هو الحق الثابت المطابق لما في الواقع ونفس الامر فله ان يسند له على
سبيل الحكاية والرواية الى من شاء ممن يعلم حقائق نحوه من الاشياء فليسوع فليخرج ان يقولوا اقطع بان
هذا حكم الله تعالى وان لم يثبت في الكتاب فيه ببيان كل شيء وان لم يعرف طريق استخراجها لخصها
بأهله او اتهم حكم النبي او الامام او رايها او انه ثابت في الجامعة الحاوية للاحكام باسرها فان هذه
كلها امور متلازمة لا يفتك بعضها عن بعض والقطع بشئ منها يستلزم القطع بباقيها صواب
بذلك ام لا وحجة احدها على الغير يستلزم حجة ما يلزم منها ايضا وكذلك منعها يستلزم منعها
وموجبها بالحجة نفى كل ما يعلو به مما لا يعضد في العلم واذا قيل بالنفع فكذلك كما هو الشأن في حق
نفس مدعى القطع وناقله في ذلك وانما خلف جهتها بالحجة باعتبار القطعية والظنية وذلك
لاستراتك العلة بين الجميع اثباتا ونفيا وعدم ورود نص يخصص بالاثبات بعضها بالنفي اخر
ولما استبان بما بيناه ان الشارع اسقط اراء الناص وعقائد من عن الحجة من غير حاجة الى
البحث والنظر فيها كما في سائر الادلة الظنية كان جميع ما ذكر في ذلك شرعا سواء فلا اعتدائها
اصلا سواء علم خلافا او وجد لها منها او من غيرها معارض مسا واو اقوى ام لا ومن هنا لا يتقو
ايراد الاعتقاد بالحكم والقنوي بالخبر ولا ينقسم الى التواتر وغيره مع ان كل خبر ينسج تحت احدهما
ولا يوجب العمل اذا بلغ او بانه عد التواتر اذا لم يبلغ حدا لاجتماع مع ما فيه ايضا من الاختلاف
والتراع ولا يستلزم اختلاف القنوي المانع اهل كل منها عد التواتر خلافا لاجزاء التواتر
وناقضا فمن فاس حكم الله السنبط الذي حاله ما سبق بكلامه السموع الذي علم ضرورة بالگو
والتواتر وفاس راي النبي او الامام السنبط بالمحدث والنظر الكثير الخطا المختلف باختلاف المذاهب
المشارك لغيره في احتمال كذبها لثافت عند نقله والاختلاف عما في ضميره والمختص بعلم امكان كذب
اصلا او فبالا وجريان الحكم بالصواب الخطا في كافي نفس القنوي وشبهها بقوله ونحوه مما سمع
منه او شوهده وعلم بالضرورة وليسهل معرفته كذبا لراوى له عند روايته وقال لا فرق بين
هذه في الحجة على النافذ والفاطع وغيرهما فقد خالفنا جميع السليين بل الملبين فاطبة وكان
النظر في احكامه بعد اعلامه اقم واولى من النظر في كلامه مع ان الفرق بينهما اهل من ان يحتمل الى

بيان وأوضح من أن يخفى على ذي مسكن من دلي الأديان والعل يقتضي قطع المجعين أولى نماهو
 عمل الكلام بضرورة العقل والوجدان وكل ما اقتضى وجوده عدمه فطلانه غنى عن البرهان فانك
 قد ذهبت بما ذكرنا بشر من العلم عليه مبنى الأحكام وهو معرفة اللغات وقواعد العربية وعلم
 الرجال فانه لا طريق إليها غالباً إلا الرجوع إلى ربابها الذين صنعوا فيها كتباً كثيرة ولم يتجربوا
 فيها غالباً بالاستناد إلى النقل المنصل إلى الشامعين والمشاهد في الأصل وذكر ذلك على وجه
 يوجب الاعتناء عليه مع أن كثيراً ما ذكره فيها مبني على الحدس والنظر لا السماع والنقل فلو اعتبر
 قطعهم بها لم يعيند عليهم فهمها ثم اغتفار الجاهل بها وبكثير من الأحكام المبينة عليها وفي ذلك
 اضحلال شطر من الدين وإيجاب معرفتها بطرق أخرى توجب لعلم والظن المعند به وفي ذلك العسر
 والرجح بل التكليف بما لا يطاق في الغالب فلم يحجج بالقطع فيها وفيما نحن فيه ونظائره أيضاً كما
 هو المدعى قلنا قد اخطأنا محضاً وضللت الحلقة إن هذه الأشياء مما ذكرنا وإن الطريق إلى
 معرفتها من الطريق إلى معرفته على وجه يعيند ويركن إليه لو كان الاعتناء على قطع هؤلاء فيها دليلاً
 على حجج القطع فيما ذكرنا إذاً الوجه الاعتناء على قطعهم فيه أيضاً على اختلاف مذاهبهم وأحوالهم
 أومع الوثوق بهم في ذلك وهو باطل بالضرورة من الدين وإن أشبه عليك هذا مع فارجع
 البصر إلى كتب أصحابنا وغيرهم في الأصول هل ترى لاحد منهم نصراً أو فلو مجاً بحجته وعدة من
 الأدلة وإن كانوا هم كلها منطابقة متفقة على منع ذلك ثم ارجع البصر كرتين إلى كتبهم في الفرع
 هل تجد لاحد منهم فرقا بين فتوى فقيه على سبيل القطع وغيره وبين فتاوى جماعة من الفقهاء
 المدعين للعمل بالعلم واليقين وغيرهم في الحجية وعدتها وهل ترى احداً استنداً حائفاً في الحكم في
 معنوية أو رواية إلى دعوى ثقة قطعه بذلك كما يستند دائماً إلى مثله في حال رجل أو معنى
 لفظ أو بيان قاعدة نحوية أو صرفية أو بيانية كلاً لا اثر من ذلك في كتبهم أصلاً وإنما يوجد نادراً
 استناد شاذ منهم إلى ما يتفق في كلام بعضهم في ذكر صواب المسئلة من ادعاء القطع في بعضها
 وذكر الخلاف في أخرى فيفهم من قرينة المناظرة أن منشأ القطع في الأولى عدم الخلاف فيها أو
 اتفاقهم عليها فيجعل هذا دليلاً أو اشارة على دعوى الإجماع عليها وإن هذا من الاستناد إلى
 القطع من حيث هو كما هو الغرض مع أنه لم يوجد إلا في كلام من شذ وتندر فليس مثله مما يعول
 عليه ويعتبر وربما يوجد أيضاً استناد بعضهم إلى الخبر الوقوف والمقطوع بحسن الظن بالرواة
 ولذكه في كتب الأخبار والموضوعات جمع ما روى عن النبي الأئمة عليهم السلام فيمن ذلك نأتما

مجمعة وأخذت منهم مشافهة وبواسطة فبعد عليه كما يعتمد على سائر الأخبار الغير المعلومة القطر
 باعتبار الاعضاء والأخبار بما بين في محله من الامور الجارية للضعف والضعف والمعرف بينهم
 عدم الاعتماد على ذلك حتى ان الشيخ كثيرا ما يورد خبرا موقوفا على يونس شأنه معلوم ويرده بانه
 لعله لو جمعه بل اخاره برأيه وبضرب من الاعتبار ودميا يورد خبرا متصلا من طريق الثقات الى من
 يحل كون خبر الامام فيه. لذلك فكيف الحال في غير ذلك ومع هذا فحجة الموقوف والمقطوع لما
 ذكره لا تقتضي حجة القطع من حيث هو بقول مطم كما هو ظاهر وقد انضح بما بيننا. فساد دعوى
 الملازمة المذكورة التي عليها سبى الاراد والاستئصال ولنا في الجواب عنه وجهان اخوان بهما يقع
 الاشكال الاول ان الاعتماد على كلام علماء الرجال وارباب اللغة والعربية ليس لقطعهم بما
 ذكره كما ينظر من كلام من جعل التركية من باب الشهادة والرواية ومن حصر طريق معرفة الثقات
 في التواتر والاحاد اوضح معها الامارات والعلامات المفردة المعلومة الثانية التي مرجعها
 اليها ايضا اما الاول فلانك اذا جاوزت المعاصرين لهم والمقارنين لا زمانهم اوجله من معرفة
 ومشاهدتهم والمشاهير الذين اغتثهم من عدالتهم اوضحهم عن البحث عن احوالهم وادب معرفته
 احوال غيرهم وايت كلامهم فيها منبدا على مجرد الحكم الذي يبنى عليه العمل كما هو الشأن في نفس
 الاحكام ومنشاء الاستنباط والاجتهاد المسند الى النقل او غيره من التواهد والامارات لا
 القطع واليقين الحاصل من الاخبار النوازه ونحوها مما يوجب العلم وطريقه المناظرين
 على ملاحظة كتب المتقدمين عليهم وقوالهم غير هاهنا من الاخبار والافار والبناء على ما يقتضيه
 نظرهم ويتبع عندهم وعمدة اعتمادهم على ما كتب الرجال خاصة مع فلانها وعدم اقتضاءها
 العلم وانفق فكيف والغالب تقدر بعضها بما لا يوجد في غيره واخلافها واذا لو خط نفس
 اسباب الجرح والتعديل والمدح فلا يحصر فيها اختلاف في منها عن البناء على كون الحكم فيها بطريق
 الاجتهاد حتى في المعاصرين وهذه المطالب عندى من البدعيات التي لا ينبغي خفاؤها على من يتبع
 كتبهم وراجعها ومن النظر فيها وينبشك عليها ما ذكره الشيخ في اول الفهرست حيث قال فاذا ادرك
 كل واحد من المصنفين واصحاب الاصول فلا بد من ان اسير الى ما هو قيل فيه من التعديل والجرح
 وهل يقول على روايته او لا واين عن اعتقاده وهل هو موافق للحق او مخالف له لان كثيرا من مصنفي
 اصحابنا واصحاب الاصول يتخلون المذاهب الفاسدة وان كانت كتبهم معتدة انتهى وهذا وان كان
 اوله يقتضى الاشارة الى كل ما قيل فيه وبعضه كيفما اتفق لكن الظاهر انه انما يذكر منه ما يبين عليه

الاجتهاد

الاجتهاد

الاجتهاد

ويتبرج في نظره الاما يصح برده او يتوقف فيه وعلى الوجهين فبينه وبين دعوى القطع بين
 اسد ثم انه لم يذكر التعديل والتجريح وسائر احوال الرجال والغالبهم وكما هم واسما كتبهم واحوالها
 على الحج واحد فيكفي بالنقل مرة ويحكم اخرى ولا يذكر التعديل بل عبارة مغايرة له انما رفق سائر ما
 ذكر مما يمنع عادة مع ما فيها من الاختلاف والخفاء ودعوى الفطاع بجميعها ويشهد ما يستشهد به من
 الامار والاختار بخلافه من مامل كتابه الاخر في الرجال وقفا بصافيته على شواهد كثيرة على ذلك و
 مثلها كتاب النجاشي وما كتب على اول جريته وسائر كتب الرجال ولا سيما الخلاصة للعلامة فانه
 رتبها على قسمين الاول فبين عند على رتبته او يتبرج عند قول قوله والثاني فبين رتبته وادبائه او
 توقف فيه وهذا اقوى شاهد على ما قلنا ثم انه جرت عادته على ذكر التراجم وضبطها من دون
 نقل او تردد مع تعدد العلم بها او قصره غالباً وعلى ذكر احوال الرجال على نحو ما في جملة من كتب
 النجاشي والشيخ وغيرهما او واحد منها او في الاختار التي رواها الكشي بطريق صحيح او غيره من دون
 قصر حج ما اخذ غالباً ولا يربا بالثابت البصير الواقف على طريقته ومكده في انما عادته على
 على ما ذكرنا لا يوجب العلم غالباً وربما يتفق له الخطا النوعية على تلك الكتب مع عدم انما النظر
 فيها وربما يقتصر على ما ضله السيد جمال الدين طاروس وانجبه منها من دون مرجعه لها اولها
 قال صاحب التنقي ان الذي تحققه من خالدة كثير التبع للسيد بحيث يقوى في الظن انه لا يمكن
 تجاه كتابه في المراجعة لكلام السلف غالباً انتهى وكثيرا ما يذكر ما وقع في شأن بعض الرجال من
 الاختلاف بين علماء الرجال وغيرهم او بين الاخبار ويرجع ما يقتضيه نظره معتبراً بالاقرب او
 الاربع ونحوها وهذا كله ما وافقه الطريقه في الفقه الشيعي على الظن غالباً وتختلف عبارته
 باختلاف علمه به واختلاف المقاصد كما اورد التنبيه على الخلاف والاشكال وعدوها جميع ذلك
 ظاهر للسند برو من العجائب صاحب التنقي جعل التزكية من باب الشهادة واعتبر فيها العدد والكيفي
 مع ذلك بتزكية العلامة مع واحد اخر هو الاصل في تزكيته وقد نبهه اعناد اعليه لوثاقه لا
 محصول العلم لمن مجرد قوله ليكون شاهداً اخر ولقد اجاب السيد العاصم ربه الله تعالى حيث قال
 ان ما ذكره كتب علماء الرجال من الحجج والتعديل لو كان عن شهادة بل عن كتابه عن اخر مثلها او عن
 اجتهاد وليس ذلك شهادة لاننا شاهد ما يحكي لك عن علم لا ما يوجد في كتاب عن احد الامر بل يلقى
 وصرح الاستا الاعظم طاب ثراه بان بناء قدامهم فضلاً عن غيرهم على الاكتفاء بالظن في ذلك
 على الاعتماد على توثيق الغير وتلقيه بالقبول وبناء التوثيق عليه كالحجج وان غالباً توثيقاً للظن

كتاب الرجال
 وكتاب النجاشي

انما هو من القدفاء وقد يتبين بما يتناء ما في كلامهم من جعل التزكية من باب الشهادة والرواية الفقيتين
 لا اعتبارا لهما في الخبر وقطعه ونقله بطريق الرواية ولو بوساطة من عالم بما خبر به ولم اجد هذه المسئلة
 محذرة منقحة في كتبهم على ما ينبغي كما مثاله من وكروا بينا من امثالها واشكالها فكشفنا بعون الله وتأييد
 عن اعضائها واشكالها ورفعنا اسرارها واسبابها والحق والتحقيق هنا انه ان اريد بيان
 ما يجب بناء العمل عليه وبقيضه النظر في سائر المسائل فالحق لاكتفاء بما يوجب الوثوق بعلالة
 الراوي حيث اعيننا ويكون ثقة باحد غايته الثلث او ممدوحا بما يعتد به كما هو الاقرب سواء
 استند الوثوق الى القطع الحاصل من المعاصرة والاختيار او الشيناع والاشتهار والاختيار والاثار والامانة
 ونحوها والى الظن الحاصل من اخبار عدلين عن علم ويقين بحيث يتي في باب تزكية الشهود وغيرها
 بالشهادة في مقابل الرواية لا اعتبارا لغيره ايضا في هذه دونها من اخبار واحد عن علم
 ايضا بحيث روايته او من خبر صحيح مرفوع عن الائمة عليه السلام او من سائر الاخبار والاثار والامانة
 التي توثق الظن بما ذكره او من حكم جماعة او واحد من اهل الرجال المستند الى احده هذه الاشياء فليس
 قولنا التزكية المركبة لكونه شاهدا او اويا حتى يصير فيه ما يصير فيهما من الشروط المقررة بل
 محض الظن من قوله فيكفي بحصوله منه او من غيره مما سبق من وجهه ما ياتي في الاشارة الى الجلال
 والتفصيل في كونه الى محله وان اريد بيان ما عليه مبنى اهل الرجال في التزكية والجمع هل كان
 على القطع واليقين والظن الاجتهادي والاعتماد على شهادة العدلين او رواية الاحاد فليظهر
 المقررة او مجرد نقل كلام من سبق وقوله العلوم والسند والمرسل فالظاهر بطلان الاختلاف في
 الامع التصريح به واتما بالنسبة الى ما عداه فالحق اختلاف احوالهم في ذلك باختلاف احوال
 الرواة وباختلاف اوائهم ومذاهبيهم واذا اريد الاستناد الى كلامهم فينبغي تميزه حيث يظهر
 حقيقته على احدى المراتب لعدم العلم باكثر من ذلك وشهادة الامارات عليه في كثير من المواضع
 ولان الامر في التعديل والجمع مع بعد العصر وكثرة الاختلاف فيها فولا رواية معتق وسببا
 صعب جدا وكثيرا ما يخفى حال الانسان على اهله واصحابه ومعاصره فضلا عن غيرهم وربما
 يتغير من حال الى غير وقد وقع الاختلاف العظيم في كثير من اصحاب الائمة وكثرة الفدح والظن من
 بعضهم في بعض ومن غيرهم كما امرنا اليه سابقا في الاجماع المحصل في الوجه الاول فيبعد او
 يمنع عادة اطلاع احد من اهل الرجال في كثير من الرواة على اكثر مما ذكر كما لا يخفى على المندبرين
 احسن واصاب الشيخ البهائي في مشرق التمسين حيث قال في جملة ايراده على من اعتد على المركبة

باب في بيان
 ما يجب بناء العمل عليه

باب في بيان
 ما يجب بناء العمل عليه

ما لفظه وان شجيرة ان علماء الرجال الذين وصلنا لينا كتبهم في هذا الزمان كلهم قالوا
 تعديل اكثر الرواه عن غيرهم وتوافق الاثنين منهم على التعديل لا يفعه في الحكم بغير الحديث الا
 اذا ثبت ان مذهب كل من دينك الاثنين عدم الاكتفاء في تركية الراوى بالعدل الواحد ووثوقه
 خوط الغنائم بل الذي يظهر خلافه اسند الى تصحيح العلامة بالاكتفاء بالواحد ولو لم يوج
 والتجاشي الشيخ وغيرهم اليه وقال ايضا مع ان شهادة الشاهد لا يتحقق بما يوجد في كتابه انه يملك
 ولا يتحقق ايضا بحكم اثنين ولا بشهادتهما الناشئة من شهادة اثنين الا مع اتحاد الاثنين في الال
 وشهادتهما بالتعديل والجرع على الوجه العبر في الشهادة بهما وعدم كون الشهادة من باب شفا
 فرع الفرع كما لا يخفى ولقد اخطا واغرب بالحدث الاسترا بادي حيث ادعوا عليه بان دعوى اعتمادهم
 على النقل من الواحد اقراء بلا امراء بل اعتمادهم على القطع وان القرائن المفيدة لذلك وانهم عند
 فكيف الحال عندهم وقال ايضا ان شفا عا بما في كتب الرجال من جهة انه من جملة القرائن المفيدة للقطع
 بحال الراوى لان جهة انه من باب تركية العدل الواحد والعدلين انتهى وفناده اوضح من ان يتحقق
 الى بيان واجلي واقار باب اللغة فالتك اذا اخطت ماعد الشاهدين من اللفاظ والمعانى وجدت
 كل مهم فيه مبني على استفراء الحاد وان وتبع الامارات وكثيرا ما يعبرون الاستعمال الواقع
 لبعض العرب في بعض المقامات والاختار النبوية العامة التي لا تغنيها اصلا في الاحكام الشرعية
 وانما اعتمد بها في اللغة لظن انها ان لو فصل من النبي فم فقد وضعها بعض اهل اللسان من العرب
 وقد كثرت الاختلاف بينهم والطعن عليهم وعلى ائمتهم وروسانهم بما هو مذكور ومقتضاه في
 محله ومن العلوم فسق كثير منهم وفساد مذهبهم وتفرق كل منهم بما لم يذكره غيره فدون طريقة
 مناخرهم على النظر الى كلمات متفديهم وكثيرهم والبناء على ما يترجح في انظارهم وليس لهم غالب
 سبيل الى تحصيل العلم واليقين ولا طرف منصلة الى واضع اللغة وان قلنا ان الوضع لا مطلق
 التوقيف وقد حكى ابن الاثير ان امير المؤمنين عليه السلام قال للنبي ما وقد سمعته وهو يخاطب
 وقد نبى فهدى ان سوا الله نحن بنو اب واحد وذاك تكلم وقد العرب بما لا نفهم اكثره فقال ادبني به
 فاحسن فادبني وبيت في بنو سعد قال ابن الاثير في كتابه صلى الله عليه واله يخاطب العرب على خلاف
 شعوبهم وقبائلهم وبنائين بطونهم واتخاذهم وقضاة لهم كلامهم بما يفهمون ويحاذرون بما
 يعلمون ولذلك قال صدق الله قوله امرئ ان خاطب الناس على قدر عقولهم فكان الله عز
 وجل قد علمه ما لم يكن يعلمه غيره من نبي ابيه وجمع فيه من المعارف تفرق ولم يوجد في غيره

رأيت على شيخنا الشيخ

في كتابه في اللغة

في كتابه في اللغة

ودانيه وكان اصحابه ومن ينفذ عليه من العرب يعرفون اكثر ما يقولون وما جاء به من الوعد عندهم
 لهم انتهى فاذا كان حال اللغة في ذلك الزمان فكيف حالها بعد ذلك ولو ذكرنا سائر احوالهم
 وكلناهم في الباب فمضى الى مزيد الاسهاب قد تقدم عن كثير منهم انكار افادة العلم بان العلم
 مطلقا الوجه مبني في محلها وجعلها غيرهم من الاصوليين من جملة اسباب علم امكان حصول
 العلم منها فالبا ولو يعرفوا بين ارباب اللغة وغيرهم في ذلك فمن ادعى بعد ذلك ان كلامهم مبني على
 حصول العلم لهم والقطع بما يذكره في معاني اللفاظ على كثرتها وغرابه كثير منها او في ضبط حرفها
 وحركاتها وسكناتها واشتقاقاتها باطنائها ايضا سوفهم جميعها على فهم مؤلف وطريق واحد
 غير مختلف زعم ان الاعتماد عليهم لاجل ذلك فقد قال شططا وزورا ولوع بالباطل وروى
 وصدروا وكذلك الكلام في علماء العربية بالنسبة الى كثير مما استنبطوه من المسائل والظوابط
 التي تفرق بعضهم ولم تنفق عليها اذانهم كما لا يخفى على من تأمل كتبهم ومذاهبيهم ولا حظ علمهم
 وشواهدهم وفدتين بما ذكرناه ان الاعتماد على احوال علماء الرجال واللغة والعربية ليس
 لفظهم بل لم يحصل الظن من كلام هذا قوم ومهرتهم وثقافتهم والوثوق بهم فيما يعلون بضمهم
 التي صرفوا عليها اكثر من اعمارهم واوقاتهم مع جودة افهامهم وحدة اذنانهم وبذل الجهد
 على حسب امكانهم وسعهم في انقائهم فهو نظير الاعتماد على قول اهل الخبرة السوفية والافلا
 احاط الفقه فيما يتعلق بهم يرجع فيه اليهم مع كونه عند اهل العرب خارجا من الخبر ونحوه فان ليس
 الاحكام الشرعية على هذه الطائفة الرجالية والنفوية واللفظية فليعند على ظنون احاط الفقه
 واشباههم الفضلاء السعداء الاتقياء النورعين الخاضعين للعدل والثقة وضوابطهم وعلمهم
 ورجحانهم ايضا وهذا لما لا يرضى به المورد فضلا عن غيره كما مضى الوجه الثاني ما ياتي بيانه
 من ان الشارح نصب حججا وادلة سمعية على نفس الاحكام الشرعية وفروها وضبطها وبينها
 الاثمة في احاديثهم ومنعوا استدلالهم من النعدي عنها ولو رخصوا الاحاد في تحصيلها او كسفتوا
 ذلك واوضحوه بافصح بيان واصرح دلالة وقنعوا بذلك عند كل ذي جلال وما يقولون لافلا
 مثال ذلك وانما يجوز اقامة الظن مقام العلم بعد استلزامه بدرجة طريق الوصول الى غير المتواتر وغير
 المعلوم الصريح منها وفيما يتعلق بهما من هنا حصل الفرق البين بين ادلة نفس الاحكام وبين
 طريقها فلا وجه لقياس احدهما على الاخرى اذا تمهدت هذه المقدمة وظهرت حقيقتها ووضوحها
 فانهم الى ما كلفه فليعلم ان الوجه في النقول على التخيير النورانية اما ان دللنا حقيقتها في الخبر

البيان في احوالهم
 والاعتماد على احوالهم

الاعتماد على احوالهم

الحديث والرواية والاثر التي هي عبارة عن القول للحاكمي السنة النبوية والامامية واما غير ذلك
على سبيل منع الخلو وكلها فاسد اما الاول فلا مزية لاول ما علمت في معاني هذه الالفاظ
فانه يكشف عن خروج هذه النتيجة والاجاب بها منها وعدم دخولها تحت الادلة الواردة فيها
هنا لم يجعلوها من جملة طرق تحمل الحديث عن المعصوم كما اشرفنا اليه سابقا وصحح امام الحرمين
في البرهان في بيانها بانه اذا قال الصحابي من السنة كذا فقد تردد فيه العلماء فذهب اهل
الان قوله هذا محمول على النقل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا فان السنة
اذا اطلقت تشرع الحديث الرسول وابي المحققون هذا لان السنة هي الطريقة وهي باخوة النبي
الاسنان ولا يمنع ان يحمل ما قاله على الفتوى وكل صنف ينسب فواه الى شريعة رسول الله
ثم تستند الفتوى فيكون نفلا وقد يكون استنباطا واجهاذا والحكم بالرواية مع التردد بين
ما ذكره الاصل له قال وكذلك اذا قال امرنا بكذا فهو بمثابة قوله من السنة كذا وقد تعرض هو وغيره
لل كلام في سائر الطرق وذكرنا وجه الخلاف في جملة منها فاجوزا ما استند الى استظهار الحمل على
السمع واستناد النقل اليه والمانع استناد الى احتمال عدم إمكان اعتقاد الراوي ما لا يستفاد
غيره ولم يقل احد من العامة فضلا عن الخاصة بالاعتناء على قطع الراوي كما هو الظاهر من كلامه
لكونه من جنس الخبر الذي يجب العمل به وقد اتفقوا على عدم حجية الوقوف على الصحابي ومن دونه
اختلفوا في المرسلة واستند الفاضل بحجته الى استظهار نقل المرسلة من يوثق به لا الى القطع
الظاهر من كلامه فيما اذا قال قال النبي ونحوه وقد تعرضوا للحكم النقل بالمعنى وجوز المجوز نقل
المسموع في ضمن غيره ونسبته الى المسموع منه ولم يجوز نقل ما في البال الذي لم يرب في
قال باللفظ اصلا ونسبته الى المعصوم على ان يكون من جنس الخبر والرواية وقد ذكرنا الفرق
الى معرفة فتوى المفتي وحصر هذه في السماع ونقل النوازل والاحاد الثقات عن سماع والكاتبه
مع امن التزوير عند بعضهم وصرح ^{الفاضل} في قواعد الفرق بين الرواية والحكم والفتوى بما
لفظه ان كان خبرا عن محسوس فهو الرواية وان لم يكن فان كان فيه الزام فهو الحكم والانهو الفتوى
قال وقد علم من هذا مناب كل واحد منها وذكر جماعة من الخاصة والعامة وادلة حجة خبر الواحد
الغياص على الفتوى وقالوا ان الرواية لا تحتاج الا الى سماع الحديث فكانت اولى من الفتوى والقبول
وذكر العلامة من موانع الرواية ان يعلم انه لو سماع مروي به او ظنه او شك فيه وذكر الجبازي
في المفتي ان الخبر نوعان موجبة ومجوزة والوجبة اربعة كتاب الله والسموع من في رسول الله

الحديث والرواية والاثر التي هي عبارة عن القول للحاكمي السنة النبوية والامامية واما غير ذلك
على سبيل منع الخلو وكلها فاسد اما الاول فلا مزية لاول ما علمت في معاني هذه الالفاظ
فانه يكشف عن خروج هذه النتيجة والاجاب بها منها وعدم دخولها تحت الادلة الواردة فيها
هنا لم يجعلوها من جملة طرق تحمل الحديث عن المعصوم كما اشرفنا اليه سابقا وصحح امام الحرمين
في البرهان في بيانها بانه اذا قال الصحابي من السنة كذا فقد تردد فيه العلماء فذهب اهل
الان قوله هذا محمول على النقل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كذا فان السنة
اذا اطلقت تشرع الحديث الرسول وابي المحققون هذا لان السنة هي الطريقة وهي باخوة النبي
الاسنان ولا يمنع ان يحمل ما قاله على الفتوى وكل صنف ينسب فواه الى شريعة رسول الله
ثم تستند الفتوى فيكون نفلا وقد يكون استنباطا واجهاذا والحكم بالرواية مع التردد بين
ما ذكره الاصل له قال وكذلك اذا قال امرنا بكذا فهو بمثابة قوله من السنة كذا وقد تعرض هو وغيره
لل كلام في سائر الطرق وذكرنا وجه الخلاف في جملة منها فاجوزا ما استند الى استظهار الحمل على
السمع واستناد النقل اليه والمانع استناد الى احتمال عدم إمكان اعتقاد الراوي ما لا يستفاد
غيره ولم يقل احد من العامة فضلا عن الخاصة بالاعتناء على قطع الراوي كما هو الظاهر من كلامه
لكونه من جنس الخبر الذي يجب العمل به وقد اتفقوا على عدم حجية الوقوف على الصحابي ومن دونه
اختلفوا في المرسلة واستند الفاضل بحجته الى استظهار نقل المرسلة من يوثق به لا الى القطع
الظاهر من كلامه فيما اذا قال قال النبي ونحوه وقد تعرضوا للحكم النقل بالمعنى وجوز المجوز نقل
المسموع في ضمن غيره ونسبته الى المسموع منه ولم يجوز نقل ما في البال الذي لم يرب في
قال باللفظ اصلا ونسبته الى المعصوم على ان يكون من جنس الخبر والرواية وقد ذكرنا الفرق
الى معرفة فتوى المفتي وحصر هذه في السماع ونقل النوازل والاحاد الثقات عن سماع والكاتبه
مع امن التزوير عند بعضهم وصرح ^{الفاضل} في قواعد الفرق بين الرواية والحكم والفتوى بما
لفظه ان كان خبرا عن محسوس فهو الرواية وان لم يكن فان كان فيه الزام فهو الحكم والانهو الفتوى
قال وقد علم من هذا مناب كل واحد منها وذكر جماعة من الخاصة والعامة وادلة حجة خبر الواحد
الغياص على الفتوى وقالوا ان الرواية لا تحتاج الا الى سماع الحديث فكانت اولى من الفتوى والقبول
وذكر العلامة من موانع الرواية ان يعلم انه لو سماع مروي به او ظنه او شك فيه وذكر الجبازي
في المفتي ان الخبر نوعان موجبة ومجوزة والوجبة اربعة كتاب الله والسموع من في رسول الله

الحديث والرواية والاثر التي هي عبارة عن القول للحاكمي السنة النبوية والامامية واما غير ذلك

على سبيل منع الخلو وكلها فاسد اما الاول فلا مزية لاول ما علمت في معاني هذه الالفاظ

عبارته في الحديث

والنواز منه والاجماع قال واصلها السماء وذكر شاربحة في الفرق بين الرواية والشهادة ان حجة
الرواية متوقفة على السماء دون التحويل فلا عبرة ومن شرط قبول الرواية الضبط وضربه بما يقض
اشراط السماع فيها ايضاً وصرح علماء الأصول والدراية في معنى السنة والخبر واشباههما
في معنى الصحيح وسائر انواع الحديث وفي احكام النواز وغيره مما يشهد بذلك ايضاً فمن اراد ذلك
وقف عليه في كتبهم ولا ينبغي الاطالة بذكر عباراتهم فيه مع ظهوره وليشهت كلام اهل اللغة
ايضاً في القصاص الاثر مصد قولنا اثرنا الحديث ثرة اذا ذكرته عن غيرك ومنه قيل حديث ما
يؤثر بفعله خلف عن سلف وفيه ايضاً الحديث الخبر ويجمع على احاديث وفي الفاموس الحديث الخبر
الخبر البناء والاثر فعل الحديث وروايته وفي الجمل اثرنا الحديث اذا ذكرته عن غيرك وفي النهاية
حديث على عليه السلام في دعائه على الخوارج ولا يبق منكم اراي مخبر يروي الحديث وما زال العرب
مكاثمها ومفاخرها التي تؤثر عنها اي تروى وتذكر وفيه الاساس وجئت ذلك في الاثر في
في السنة وفلان من جملة الانا وحديث ما يؤثره اي يرويه قرن من قرن وفي المصباح النيران
الحديث اي نقله والاراسم منه وحديث ما تروى منقول ورويت الحديث لذاهلكه ونقلته و
الحديث ما يتحدث به وينقل وفي الجمع رويت الحديث رواية حملته ورويت الحديث ترويه حملته
على روايته وفيه ايضاً الرواية في الاصطلاح العلمي الخبر النسخ بطريق النقل من ناقل الى ناقل حتى يتهي
الى المنقول عنه من النبي والامام على ما رتبته من النواز والسقيض وغير الواحد على ما رتبته ايضاً
فيه ايضاً الحديث ان وصيائه عمل صلى الله عليه واله محدثون اي تحدثهم الملائكة وفيه خبر
من غير معانية والحديث الخبر فيه ايضاً البناء واحداً لالبناء وهي الاخبار والنسخ هو الانباء الخبر
الخبر عن الله بغير واسطه بشر وفيه ايضاً اثرنا الحديث نقلته وحديث ما تروى بفعله خلف عن سلف
ويقرب مما ذكره عبادان غيرهم على اختلاف في الفاظها كما هو طريقهم فضلاً عن اناطه والطلب عن
استقصا النظر في النقل اذن العلوم اتمه لا يطلق الراوي الرواية والحديث والخبر والخبر اي على من
بيدي معتقد انه سواء كانت متعلقة بنفسه او غيره اذا لم يكن عن سماع منه ولو بالواسطه ولو
مشاهدة ولا يقع لاحد ان يقول خبر في الله او الرسول او الامام او انبائي واحد في او واني او
اخبروا بنا واحداً وروي بلا واسطه عن احدهم بحجة علمه وقطعه بالحديث النظر بما هو
الثابت عندهم ولا يثبت بها علمه بما عند الله تعالى وما يؤكد ذلك ما تقدم في الفصل الاول
عز الكريم في البانيات من ان الطريق الى معرفة خطاب النبي والامام وقوله ما يخص في السماع و

المشاهدة والفعل الثواب واللعن بقول الامام ومذهبهم في ضمن الاجماع مع عدم تميزه لا يبعد
 الامر ايضا وانما الفارق التمييز وعدمه وتقدم ما يقرب منه عن الشيخ والمحقق ايضا فان قلت قد
 صرحوا باشراك الشهاد والرواية في كونهما اخبارا عن جزم واضرا قهنا من جهة اخرى مع انه يجوز
 الشهادة عن علم بلا سماع ولا مشاهدة فتكون الرواية كذلك ويؤكد تعلقهما بالعدل ونحوه فان
 الامور الباطنية الغير المحسوسة فلنا انما اشركنا في كونهما اخبارا بالمعنى العادل للانشاء وهو
 اصطلاح مستحدث لبعض راياب العلوم المدونة المجددة كما ان الانشاء فيها يبالغ به كذلك زينة
 وابن هذا من المعنى الاصطليح في الادلة وغرضه هو بيان معناها والفرق بينهما في ادلة غلتنا
 بموضوعات الاحكام بقسميها وهي التي نرتب عليها الاحكام ولتنقاد منها اما لنفس الاحكام
 فالعلم بها ومعرفة طريق الاجتهاد والتقليد وليسمى حكم المجتهدين قولاً بالقوى لا بالشهادة والرواية
 وليسمى استنباط المفاد وسؤال الدليل بالاستغناء لا بالاستشهاد والاستخبار ومن العلوم ان القطع
 بالحكم وبراى المعصوم من باب احدي الحكم فلا يسمى ظاهراً شهادة ولا رواية ومع ذلك فقد جاز
 ايضا بان ضابط الشهادة العلم ومُسند المشاهدة والسماع او كلاهما بحسب اختلاف المشهود و
 ناهيك في ذلك ما ذكره بعض شايخنا المعاصرين المولعين بالاعتماد على الاجماع النقول من جهة التكتف
 حيث قال زيد جله في شرحه على النافع ان ظاهر كلمات اصحاب الاطيان على الحكم المذكور ان عدم
 الاكتفاء بجزم العلم الغير المسند الى المشاهدة فيما لا يدرك الابهام مثلها السماع فيما لا يدرك الابهام
 واسندل عليه بعد الاجماع ان تم باقتضاء الشهادة الحضور لغرضه وهو بالنسبة الى العالم
 المسند علم الى الحسن من نحو البصر وغيره مفعول بالنبوى ونحوه مما يشعر باعتبار الرواية ونحوها مما
 ليسند الى الحسن الظاهر وبان القطع المستند الى الحسن الباطني ربما يختلف شدة وضعف اولذا
 يختلف كثيراً لعل الشاهد المسند علم اليه يظهر عليه خلاف ما شهد به فكيف يطمئن بشهادة قال
 وهذا الخيال وان اقتضى عدم الاكتفاء بالعلم المسند الى السماع والاستغناء في التسبب نحوه الا
 ان الاجماع كاف في الاكتفاء به فيه مضافا الى قضاء الضرورة وسيسر الحاجة اليه الذين اسندوا
 بهما للاكتفاء به فيه قال وهذا اوضح شاهد على ان الاصل في الشهادة عند قطع العلم المسند
 الى الحسن الظاهر باعتبار انهم فيها المعنى اللغوي متهما امكنهم انتهى على هذا لا يكفي ايضا في
 الرواية بجزم ونحو القطع برأى المعصوم دون سماع ومشاهدة ولا يتحقق الاخبار المعند به فيها
 بدونهما ولا يتأمن ان احتمال الخطا فيها اقوى منه في الشهادة من وجوه شتى فاوكتفى بجزم دعوى

هذا هو المعنى الصحيح
 في الرواية

هذا هو المعنى الصحيح
 في الرواية

العلم فيها يلزم الاكتفاء به في الرواية لما ذكره لان معنى الشهادة الجرح عنها وما اخذها هو العلم مع ثبوتين وعلان واذعان فمعنى قول الشاهد بشهد بكذا اي اعلم به واعلنه وابينه واذعن به بلا غفلة ولا جحولا احضره ولا احضره ولا اورد به وانقله ولذا يتعلق بالتوحيد وغيره مما لا تستعمل فيه الرواية ونحوها مما ينضم معنى النقل والحكاية وانما الكفى بالشهادة في العدا والنحوها لما ذكره كون اماراتها وعلاماتها التي هي المطلوبة محسوسة ولفضاء الضرورة ومسئول الحاجة الى قبولها ولا تقاها بالنسبة الى الشاهد والشهوة عنده ممن يعين على شهادة على شيء واحد بالنسبة الى نفسها واثارها والغرض قيام الشاهد مقام من يعين عليه فيما يمكن الوقوف عليه فيها فهو انما يخبر ويشهد بما ظهر له وخفى على غيره مما يدركه بالحواس الظاهرة وان كانت لا تستقل فيها ولا في غيرها بلا تصرف واعانة الحواس الباطنة واذا سميت الشهادة بالعدا لروايتها فالغرض من ذلك بيان الاكتفاء فيها بالواحد وعدم الاحتياج في ادائها وقبولها الى المحضوع عند الحاكم لا انهاروا بمعناها المعروفة الا اذا تعدت الواسطة فيستعمل التافل في الطبقة الثانية واو باللفظ كلام الاول وقولها المسموع منها فالاكفاء في العدا لا ينقل الغير نظر الى ما ذكره لا يقتضي الاكتفاء في راطي المعصوم بدعوى الغير مع مخالفته لها في جميع ما بيننا ونحو طرق اخر منها وله معرفة بغيره تحصيله ونقله من لدن ادم او لا بنبينا الى سيدهم وخاتمهم منه والوصياء صلوات الله عليهم فلا داعي الى العدى عنها الى ما يكتم الخطافيه والاختلاف كما لا يخفى على اولي النهي والاضاف ثم بعد النيا والتي فالاعتماد على دعوى الواحد القطع برأى المعصوم والقول بحجة قوله المستند الى الحدس النظر لا يستقيم بحجة ادعاء كون ذلك نقلا للسنة بعد فرض تسليمه ما لم يثبت تناو ولا دلة حجة اخبار الاحاد لشله وهو ظاهر للسمع لان من جعلها وهي عمدتها من الايات النبوية لا يمينها خطاب لنبى واصحابه او غيرهم ايضا بانها اذا خبركم فاسق عن معتقده الذي يدعى القطع به فثبتوا ولا تصدقوه ولا سيما اذا قلنا ببدلالتها على قبول دعواه مع شهادة اماره ظنية عليها واذا لم يتناول منظوقها ذلك فكذلك فهو موهوم ولو سلم تناولها لفغايتها تصديق العادل فيكون معتقدا ما اخبر به وعدم مخالفة ما في ضميره لقوله لا الحكم بموافقته لما في الواقع ونفس الامر فالعدا لانه انما تقتضى دفع محذور واحتمال الكذب وتقوم مقام النوات الرافع لاصله في الحسوسات خاصة كما مر ولا تقتضى دفع محذور واحتمال الخطاء الشائع في غيرها ولا يندفع بالتواتر ولذلك لم يعتبر غيرها تماما فاولى بدفعه واكمل كالعالم والفصل على انها لو دللت على دفعها لذلك ايضا للزم ح

الاعتماد على العلم في الرواية

الاعتماد على العلم في الرواية

دلالتها على وجوب قبول دعوى كل عادل في كل ما يدعي القطع به من حكم عقل او شرع او معنى
 اية اورايزه اوراي بنبي وامام مستكشف له بالاجماع او غيره او كون حكم مقتضى اية او ايات
 اورايزه اورايات وجهه حسن او قبح او غير ذلك فلا يبقى ذا تقليد ممنوع منه مع دعوى
 القطع الصادرة من العادل الامامي وغيره ايضا بل الفاسق ايضا مع انجبار كل امر به
 ونحوها ولا فرق في التناول والمنقول الذي يجعليه العمل بقوله بين العالم والجاهل ولا بين
 انواع المطالب السائل الا اصول العقائد التي يجب فيها تحصيل العلم واليقين فتكون مستثناة
 ومحصنة بالدليل مع تناول الالاهة والارباب من الزم ما ذكره فليس ههنا الخطاب ولا
 يستحق الجواب منها اية التفرد دلالتها بمقتضى على كون المراد منها الحق على النفي بل بالنقد
 او البقاء فيه لسماع الاحاديث وحملها ونقلها لمن لم يسمعها ليعمل بها واين هذا من جلوس الاشخاص
 في روايت من جهة الشرف مثلا والقطع بما عند الامام الشاكن في الجهة العاقلة لها واخبار سائر
 الناس من يقطع ليعلموا به ومنها اية الكتمان وهي تقتضي حرمه كتمان ما انزل الله ثم من البدئات
 والحمد بعد ما بينه للناس في الكتاب وجوب اظهاره للناس ليعلموا به واين هذا من اظهار ما
 وقع في القلب بحسن النظر بلا كتاب ولا خبر ليعمل به ومنها ما دل على امر النبي بالابلاغ
 الشاؤل للايضاح باخبار الاحاد كما كان يفعله كثير او يكفي به ولا دخل له بما يخبر فيه اصلا كما
 هو ظاهر ومنها الاجماع المعلوم من طريقة السلف والمنقول في العدة وغيرها وهو لا يقتضي الا
 حجة اخبار الاحاد المنقولة بالسماع والشهادة عن النبي والائمة عليهم السلام بعد اجماع شرائط
 خاصة وقد صرح في العدة باختصاصه بما هو مروي في الكتب لمعرفه العبد التي عليها مبني على
 الامامية وعدم جريانه فيما رواه العدل عنهم عليهم السلام في غيرها فكيف الحال فيما يخبر فيه
 ومع ذلك فلا سند لال بالاجماع المنقول هنا منفض للدور الظاهر ولا كثرة بالظن في الامور
 وهو عندهم غير ظاهر والمنقول بحجته مع كثرة المخالف وحدث البحث عنه وفساده ظاهر ومنها
 قضية السند باب العلم وهي انما تقتضي جواز العمل بالظن فيما اسند فيه باب العلم خاصة وهو
 الطريق الى الادلة السمعية المنضبطة المحصورة العلوم اجمالا وفيها فلا تقتضي صيرورة
 الظن ليلا مستغلا بنفسه وانما عليها وياتي مزيد توضيح لذلك ومنها ما ظهر من سيرة النبي
 في اولها الاحاد من الرسل لا بلاغ الاحكام الى الثاني عنده فان ذلك قد ثبت بالنقل الشائع
 العنصرية بما هو معلوم من قوة الخطابة وعدم امكان ارسال عدل النوازل منهم الى كل صنف وناحية

وبقائه رجيداً او مختلياً بفضيلتهم ومن العلوم ان هذا غير متناول لما نحن فيه ومنها ما ورد
من الاخبار والمقولة عنه وعن الائمة عليهم السلام سفيضة متواترة بالمعنى كقوله صلى الله عليه
واله نظر الله امر سمع مقالتي فو اها وادها كما سمعها وقول الصادق عليه السلام الراوية لحدثنا
يشد به فلوب شيعتنا افضل من الف غابد وقوله وقول الباقر عليهما السلام حديث واحد اخذنا
عن صادق خير لك من الدنيا وما فيها وقول ابي محمد العسكري عليهم السلام في شان كتاب ابن فضال
خذ وامار واد واد واما رواه وقول صاحب الزمان ع واما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها الى
روايه حديثنا فانهم حجتي عليكم وانا حجة الله وقوله عليه السلام ايضا لا عدل لاحد من مواليي في
التشكيك فيما يرويه عنا ثقتنا فادعوا انا فادعوا وضهم سترنا ونحلمهم آياه اليهم وما ورد في وجوب
مناقبه آثار رسول الله والائمة وسنتهم وفي وجوب عرض ما جاء من الاحاديث واتى عنهم
على كتاب الله وغيره وما ورد في العمري وابنه على علومهم لهما من انهما ثقتان فما ادا باعني فعني
يؤديان وما ورد فيما رواه زارة وغيره ممن صرح باسمه وفيما رواه العامة عن علي عليه وفي العلم
بما في اوعية السوء التي مالاها الائمة عليهم السلام من العلوم والحكم لشغل الى شيعتهم ويعملوا بها
وما ورد في اختلاف الروايات الماثورة والاحاديث المروية عنهم عليهم السلام بنقل احد الثقات
او غيرهم وغير ذلك مما لا يخفى على المتابع وهي على اختلاف دلالتها قوة وضعفا لادلالتها اصلاً
على حجة خبر الواحد فيما نحن فيه بل بمقابلة الراية للراي في بعضها وفي غيرها تقتضي عدم جواز
العمل به مطلقاً وان كان ناشياً من دعوى القطع وكذا كل ما دل على عدمه من ان الله بغير سماع عن
صادق وبطلان كل ما لم يخرج من اهل البيت ع وما لم يؤخذ عنهم وما لم يسمع عنهم وما لم يكن
عن النص والسمع والظن وما دل على الفرق بين الشيعة وسائر الناس بان اولئك اخذوا عن الناس
وهؤلاء اخذوا عن رسول الله ص وعلى ع ولا سواء وما دل على المنع من تقليد غير المعصوم من
الايات والروايات وكلمات الامامية وسائر علماء الامة فانه يتناول مدعى القطع والظن
معاً ولذا ذكره في حكم اصول العفايد وفرعها بقول مطلق ولا يخرج التقليد للسفوق في اية
عن كونه تقليداً بدعوى القطع برأي الامام بلا سماع ومشاهدة كما لا يخرج عنه بدعوى القطع
بحكم الله الذي هو الاصل لذلك وغيره وقد بته على ذلك المحقق في الفريضة حيث ذكر من جملة ادلة
الفائل بالمضايقة في الفضل الاجماع واجاب عنه مفضلاً وذكر في جملة الجوابات التحقير في قول
المعصوم ونحن لا نعلم دخوله فيهم فان ادعى العلم هو مبني لك منعناه ورددناه الى علمه ثم

كلما لا يخفى في كتبنا

قال واما تقييده من مخالف وبناء على ان الحق في خلافهم فاما يصح وتيقن انه لا قائل له
 اتمام الاحتمال فلان ادعى انه يعلم ذلك اعرض عنه لانه عين الكابرة ولو قال المرتضى يخرج
 بالاجماع فلنا المرتضى علم بدعواه ونحن لا نعلم بذلك فلا يجوز تقليده فيه على الاجماع قد
 يشبه فيكون ان يكون الحال كذلك انتهى وقال ايضا في الرد على من ادعى ان الاوامر امر بالشرع
 للعود فان قال فعلى المرتضى بالاجماع على ذلك فلنا ليرى من الاجماع في هذا ما عرف السيد
 فترى ان توقف عما لا نعلمه وقال في المعنى لزم ما علمه انما يجوز لانعلم ما ادعاه وقد تقدم منه
 نظائر ذلك وكذا عن العلامة والشهيد وغيرهما من المعلوم انه لا مجال لمشاهدتها اذا وكل احد
 الثقات شيئا من الامثلة وان كان دون نقله بالاجماع بمثل في الوفاة والورع والفضل والعلم
 وليس ذلك الا لما بين الامر من الفرق الظاهر بين كل ناظر وقد اشار سلطان العلماء في ذلك
 على المعال الى ذلك ايضا حيث انه ذكر اسناد لال صاحب المعال على ثبوت الاجماع بخبر الواحد بان
 دليل خبر الواحد يتناول بعينه فيثبت به كما يثبت غيره واورد عليه ما لفظه قد يقال كون
 المسئلة اجماعية ليس من قبيل الاخبار حتى يكفي فيه النقل بل من قبيل المسائل الاجماعية التي
 يجري فيها الترجيح لوقوع الخلاف في شرائط حجته بين اهل الخلاف وكذا عندنا من حيث سبيل
 دخول العموم فيه بالقرائن والامارات الضيقة لظن دخوله وغير ذلك فالعمل بخبر الغير فيه نوع
 من التقليد الا ان يصرح بكيفية اطلاع فامل انتهى لعل وجه الامر بالناتل هو ان هذا يجري
 مع التصريح بما ذكر ايضا كما مر كلامه مع جودنه بالنسبة الى ما ذكرنا من التاخرين يحتاج الى
 تفصيل وتكيد والله الهادي الى سواء السبيل وقد اجاد ايضا حيث ورد على كلامهم في التواتر
 المعنوي الذي مشوا به الجماعة على عليه السلم ومخاوة خاتم وقال انه يشترط في التواتر مطلقا كونه
 محسوسا ولا شك ان الجماعة والتخاوة واما ما ليس محسوسه فالحق في امثالها ان التواتر
 بالمعنى الحقيقية ما هو ملزوم لها واللازم لو كانت معلومة فطريق الاسناد لال بالملزوم على الالزام
 انتهى وهذا ينبغي ان الاعتماد على الاجماع المتفول سواء كان بطريق التواتر والاحاطة انما هو ايضا
 باعتبار السبب لكاشف المحسوس كالفلان بل يمكن ان يقال انه يمكن تواتر الجماعة ونحوها لكون حصول
 العلم من ملزوماتها فيما ذكر بطريق الضرورة كما اشارنا اليه سابقا بخلافه لسبب التفسير فيما نحن فيه
 فذهبوا لاجاد الاستا الاعظم طاب ثراه ايضا حيث عرفت في بعض كتبه بان يرى عيانا ان كثيرا
 ما يدعى احدهم العلم من الاجماع ونحوها مل في ذلك كما ان الحال في الادلة الكلامية كذلك وما

كلامه للسلطان

كلامه للسلطان ايضا

يحصل لاحد هم اليقين من قبل وينأمل فيه بعدد و بما يحصل له اليقين بخلافه ولا يخفى ان ما هذا
شأنه فالاعتقاد فيه على يقين الغير من ليس بمعضو تقليد محض ممنوع منه في معرفة الاحكام قطعاً وقد
وقفت بعد ذلك على كلام بعض افاضل الشاذة المعاصرين ينفي عن انه يفتن ببعض ما ذكرنا ووقف
منه على اثره لانه لم يبين فيه النظر ولم يتبعه ليورده موارد الحق ويقتد به على ما هو الاقوى الا
كما كان ينبغي له ويناسب له بل كصر واجم عنه واتى بما لا يحصل له فقال ادام الله سبحانه ما يريده
في شرحه على الوافية فان قلت اذا كان تحصيل الاجماع مختلفاً للمراتب يحتاج الى اعتدال حتى يبارف
فيه الخطاء ففصار امره ان يكون تجزئة على محصله فكيف متاجزة على الاطلاق كالرؤية واتى
فرق بين تحصيل الاجماع وتحصيل الحكم بما غاؤه ادلته حتى كان الاول تجزئاً والثاني قائماً كبرين
المفامين من فرق فان محصل الحكم بعد فرض صدق بعد الله يحل ان يكون بناءه على ما لا تعبر
انت من الادلة العقلية والمفاهيم وعلى خطاب لم يعقل معناه او خرج مخرج النقية او عام لم يطبع
على محضه ومطلق لم يظفر بمقتده او هناك معارض قوى منه الى غير ذلك مما يطول تعداد
واما الاجماع فطريق تحصيله عند الكل تتبع اقوال الفقهاء غاية ما هناك انه يسهل على قوم و
يصعب على آخرين للفرق البعد فهو بعد ان قطع بان تلك مقالة الامام كان كانه يقول سمعته
يقول وهذا بخلاف محصل الحكم فانه بمنزلة من يقول اظنه قال انتهى وهذا عجيب من مثله مع توفر
علمه وفضله الوعيل ان طريق تحصيل الحكم يتبع الادلة وحدها ومع الاقوال وطريق تحصيل
الاجماع يتبع الاقوال وحدها ومع الادلة وهو الغالب بل لا يكاد يحصل بدونها ولا سيما في
بعض وجوه وطرق وان كلامهما قد يكون قطعياً وقد يكون ظاهرياً وكلاهما شائعا متداولان
بينهم فيها معاً وانما يجب في كل منهما استقراغ الوسع واستقصاء النظر وان هذا في الادلة اهلون و
اسهل واسلم وابعاد من الفلاح والابرار والاشكال منه في الاراء والاقوال فانها ليست مثلها من
وجوه شتى كما بين مما تقدم في اول الترتيبات مفصلاً وان الادلة هي التي نصبها الشارع اولاً والادلة
طرقاً الى معرفة احكام المودعة عند الامام وعليها يلتقي مقالته ورايه وهي اولى بالارشاد اليها و
الدلالة واقرئ من اقوال بانفسها وانما وقع الاختلاف بينهم في طريق تحصيل الاحكام
من الادلة وكذا في طريق تحصيلها وتحصيل مقالة الامام من الاقوال والخلاف في كل منهما معقول
لا لفظي وكثيراً ما لا يخفى نادراً والخطا في كل منهما قد وقع كثيراً من كثير من الاعاظم فضلاً عن غيرهم
ولو كان الامر في الثاني سهلاً لهنا بعيداً عن الغلط والاستنباه وما موما منه لزم الفلاح العظيم

كلام الله العظيم في كتابه
في شرحه على الوافية

رأس على الترتيبات

على من خطافيه كثير امع ذلك بل عليهم اجمع حيث لم يزلوا يختلفون في مثله فيدعي احد هم
الاجماع على حكم ويدعيه اخر على خلافه او يقابل به بالمنع وبجنيبه بالرد او يخالفه مع ضاعفه وعن
دعواه خاصة فالاعتماد على تحصيل الحكم على سبيل القطع والظن من الادلة والى من على تحصيل
راى الامام على احد الوجهين من الاقوال فان كان بين الغامضين فرق فهو على هذا النهج ولما
ما عداه فتحكم بحضرت من الهيبة اذ عي ان المعروف ببيتنا حجة المنقول منه بالاحاد وانه لا
يعرف متان من بينهما من يقول بحجة خبر الواحد وحجة الاجماع وذكر في جملة ما اورد على ذلك
ان العبد من الاخبار ما اسند الى احدى الحواس الخبر بالاجماع انما يرجع الى بذل الجهد ومجته
الشك في دخول مثل ذلك في الخبر فينقض منعه واجاب بان الخبر هنا انما يرجع الى التمع فيا خبر عن
العلماء وان جاء العلم بمقالة المعصوم من مراعاة امره كوجوب اللطف وغيره ثم اورد في الدار
في حجة الاجماع على مقالة المعصوم فالأخبار انما هو بها ولا يرجع فيها الى سمع واجاب ولا بان
مدا وحجة وان كان ذلك لكن استلزام اتفاق كلمة العلماء لمقالة المعصوم معلوم لكل احد لا
يحتاج فيه الى النقل وانما الغرض من النقل ثبوت الاتفاق فبعد اعتبار خبر الناقل لو تناقضه و
رجوعه في حكاية الاتفاق الى الحسن كان الاتفاق معلوما ومتى ثبت ذلك كشف عن مقالة
المعصوم لبلزمة المعلومة وثانيا بان الرجوع في حكاية الاجماع الى نقل مقالة المعصوم انما
هو لرجوع الناقل في ذلك الى الحسن باعتبار ان الاتفاق من آثارها ولا كلام في اعتبار مثل ذلك كما
في الاخبار بالايان والفسق والشجاعة والكرم وغيرها من الملكات وانما لا يرجع الى الاخبار في
العقليات المحضه فانه لا يقول عليه فيها وان جاء به الثقات حتى يدرك كادركوا وورد على
ذلك بانه يلزم الرجوع الى المجهول لانه وان لم يرجع الى الحسن فنفس الاحكام فانه يرجع لوازها
واثارها اليه وهي انما السمعية فيكون رواية فلم لا يقبل اذا جاء به الثقة واجاب بانه انما يكتفى
الرجوع الى الحسن في الآثار اذا كانت آثارا مستلزمية له عادة وبالحكمة اذا اتاده اليقين كافي ثار
الملكات واثار مقالة الرئيس اعني مقالة وعينه وهذا بخلاف ما يستنفض المجهول من التلبيل على
الحكم ثم قال على ان التحقيق في الجواب عن السؤال الاول هو الجواب الاول وعليه فلا اثر لهذا السؤال
ثم انه اورد على كيفية العلم بالاتفاق بكونه مبني على ما في الكتب الموجودة من الفوى والنقل
وعدم نقل الخلاف لكاشف بخارى العادان من عدمه لا على التمام والحسن واجاب بكون ذلك
محسوما باعتبار آثاره ولو اذمه ثم انه مع ذلك كله ادعى تعويلا على الحد من الذي كاد ان يقع

كل ما يقع في الخبر
من الآثار لا يخلو

بالغيب وتلجئ به وغفلة عن قولهم كثيرا انهم سبوا بالاجماع ولم يحق به ونحوه ان الاجماعيات
المنذولة كلها انما هي اجماع السابقين لا اتفاقاتها الى العصور بحيث يحكى كل من اهل عصره و
ذكر قيل في ذلك جملة مما ذكرناه من طرق الاجماع المنذولة بينهم وبطلان اكثرها وادعى ان الاتفاق الكافي
لا يمكن استعلامه ولا ينتسب بدون طريق النقل الا باتفاق السلف لها حتى باستقامة الطريق الى الله
على وقوع الاتفاق في اعصافنا لاجل عصر واحد المودية الى القطع بما عليه الفرقة المحقة قال و
بذلك ين دفع ما اوردناه على الفرقتين من جرحا السيرة بالتردد على مدعى الاجماع بخالفه البعض
ان لو من المعاصرين وليس هذا تفسير للاجماع لا يعرف بل استكشاف للاجماع بناء على طريق الخلفين
اولا عليه الشارع في الواقع بناء على طريقنا وذلك انهم اذا لم يتفقوا لم تعلم الطريقة فلم يتكشف
ما عليه الشارع ولم يعلم وقوع الاتفاق في عصره قال ولا يبعد ان يكون هذا طريق من جرح سيرة
بالتردد على مدعى الاجماع بثبوت الخلاف وكيف كان فالغرض الاتفاق المؤدى الى القطع بما عليه
العصوم بحيث لا منافع فيه للتقيد ولا طريقا الى التاويل حتى يعلم انه هو حكم الله الواقع ثم اننا نلاحظ
عن ان هذا يقتضي كون الاجماع وعمر المسلك صعبا لدركه لا ينتسب العلم به الا في ناد من المسائل
النظرية ولا يناسب ما جرت عليه الطريقة من عدم اخلاء مسئلة من المضل ان غالبا الا فيها
دعوى اجماع او اجماعا منوافة او مخالفة متحدة الزمان ومعتددة وتوافقا له عن ذلك
ادعى انه سهل المأخذ على كل من اطلع على اصول الفداء فضلا عن الفضلاء الاعيان كالسيد
والشيخ وغيرهما وقال ايضا انه لا يمكن الاطلاع على اتفاق العلماء في عصره لا باستعلام الطريقة
ولا يمكن العلم بها الا بمرأه ما اشهر من قارار باب الفناوى المطبوع على اصول السابقين العلمين
وخاصة ما حكاه الفداء فانه في الغالب حكاية اتفاق الطائفة قد يمها وصدتها لان اصول
الفداء بين يديهم يد رسونها وهي تعرب عن مذهب الشيعة على يد المذاهب صرح في اخر
الشرح بان تحصيل السيد والشيخ وامثالهما للاجماع ليس من كتب اهل الفناوى الذين يحكى
مذاهبهم في كتب الخلاف كي تضعف دعوى الاجماع بعدم وجوه القائل ويقلبه بل من مذاهب
المقلد من المعاصرين لا ائمة عليهم السلام ومن قاربهم اولئك الذين دست كتبهم وذهب اصولهم
ولم تجر العادة بنقل مذاهبهم وقد كانت مذاهبهم في زمن الشيخين السيد واضربهم معرفة
وكتبهم منشورة وكانت مدارسهم فيها وتكثر الطائفة يومئذ كثيرا اليوم قد جهلها معرفة
لا يكاد يخفى على علماءنا فشرحت حكاية الاجماع ثم انته فدا كثر في كتبه من دعوى سهولة المأخذ

ولا نسبة بالنسبة الى مثل الشيخ واضرب في علو الطبقة وطول الباع وادعي انه لم يكن يخفى عليه مكان
 عليه علماء الطائفة واصولهم بين أظهرهم يتدارسونها قال ومن هنا كثرت حكمائهم للاجماع
 سهولة المأخذ وبان ما يحكمون من اجماع او ثبوت يكون واكتشف عن مائة المعصومات
 كانه لم يقف على شهادة الشيخ نفسه فضلا عن غيره بخلاف ذلك من جهة كما تقدم في علمه ولا على
 ما باقى ومضى من كثرة التناقض في الاجماع ان المنقول وشيوع دعوى الاجماع والعدل عنهما
 والحكم بخلافهما في كتاب احدا واكثر قد نفي وناسى جميع ما سطره لما اورد في الكلام في الشهادة
 على ما ادعى تقليد العلماء بعد الشيخ له فقال ليت شعري اى قول من اقوال الشيخ يفيدون اى
 من هب من مذهبه يتبعون وكل يوم له مائة في كل كتاب له مذهب ثم انه قال لا يجزى الاجماع
 الاجماع ان تعرف كلام العلماء بعينه لا منشاغ ذلك في العاصرين فضلا عن الماضين بل يعرف
 المذاهب بالتسامع والنظاير حتى ينفى الربط يحصل العلم او رد بانشاغ العلم مع تجوز سكوت
 بعضهم عن الحكم او رجوع عنه اجاب بانماضى قطعنا بالمذاهب استحالة في العاديات ان لا يحكم
 الفقيه بذلك اذا كان على الطريقة والا فليس يفقيه ولم يتقن لان العلم بالاجماع بعد العلم
 بالحكم فلا يكون بهذا الاعتبار معدودا من ادلته ولم يقبضه ايضا لما ذكرناه في الوجه
 الاول من وجوه المحصل وقال ايضا ان تعدد ما يستعمل فيه اسم الاجماع ليس من باب اختلاف
 الاصطلاح بل من باب تعدد الجزئيات لغنى واحد ليس لهم في الاجماع الاصطلاح واحد
 اتفاق الكل والاتفاق الكاشف تماما جزوا يتحقق فيها هذا المفهوم ولا يخفى ان هذا ليس كماله
 من نعم ان التام واجمعهم على اختلاف ادیانهم وبيان طرائقهم كلمهم موحدون مقرون بان الله
 سبحانه وانما يختلفون في التسمية اذ كلهم يحاولون عبادة المعبود بحق الواجب عبادة على الخلق
 وكما يقال ان الدليل ليس لا معنى واحد وكذا الكتاب السنة والعلم والظن وغير ذلك انما الاختلاف
 في جزئياتها المتدبر تحت مفاهيمها وفتا جميع ذلك ظاهر قال ايضا فان قلت اذا كان الحكم
 مدرك عقلي كوجوب المقامه لم يكن اتفاقهم كاشفا عن مخالفة المعصومات لاجل ان يكون حكم كل
 واحد منهم انما كان عن ذلك المدرك العقلي الذي لا يكاد يخفى على احدا من الجزائيات انما اجبوا
 الفقه منو وخطر وتركها الاداة الى ترك الواجب بل هو الظاهر مع ان الاحتمال في هذا المقام كاف
 علمنا بان الشارع بحيث لو سئل عن تركها المنع لا يدل على انهم انما اجعوا على المنع لانه مما يمنع بل
 انما منعوا للوجوب الذي علمنا بان الشارع مانع فلا يكون الاجماع دليلا على المنع بل لا لا

الذي فلما ولو لم يتحقق اجتماع تلك لا ريب في ان حكم كل واحد منهما ائتما كان على انه هو ما عند
 الشارع وانه هو حكم الله في الواقع وقد فرضنا حصول القطع بما اتفق عليه كلهم ولا دخل
 لخصوصية الطريق الذي وصل بهم الى الشارع اية او رواية او دليل عقل متفقا او مختلفا بعد
 ان اتفقوا على الوصول اليه انتهى وصريح في اواخر الشرح بضعف دليل حجة الاجماع المنقولين
 الخبر الصحيح عليه وقد ذكر ايضا في كنبه غير ذلك مما لا جدوى في ايراده هنا واذا امعنا النظر
 فيها واجلنا الفكر فيما مضى وقف على مفسادها ومناقض بعضها بعضا ومن ثم ذكرناها مجمعة
 هنا وان كان ذكر بعضها في غير هذا المقام اولى واخرى وكنا نختصها بالجماعة الشارعية و
 تحاشيه من مخالفتهم ومنازعهم وقع فيما وقع فيه وخفي عليه ما هو ظاهر لا ريبه تعبير وهذا
 الذي ذكرنا كل فيما يتعلق بالاول من الامرين الذين افسدنا بهما دعوى كون الاعتماد على النتيجة
 المزبورة لا ندرا حقا حقيقة في الخبر والحديث والرواية وهو جاز في النتيجة الجزئية والكبرى الكلية
 ونحوها من الاشياء والنظائر كما هو ظاهر اما الثاني منهما وهو متعلق بالاجتماعات المتداولة
 فهو انا وان اغضنا عن اعتبار السماع والمشاهدة فيما ذكرنا وكفينا في تصديق الناقل بقطعه
 بقول العصور او رايه بقول مطم فلا ريب في ان حجة النتيجة المذكورة على غير مدعيها المحصل لها
 ليست مبنية على العبد المحض الغير المشروط بشئ اصلا بحيث يكون التصدي لفلانها عاملا للناقل
 من الخطاء والزلل وانعاض الفلاح والرد وليس هي نفسها منكشفة بطريق الشهو والكشف الذي
 يدعيه جهال الصوفية ولا بطريق الضرورة الحال لندائما من شواثب الرب الشهيرة بل يندفع على الاثر
 الى الاسباب الظاهرة المعلومة والتمسك بالمقدمين الموجهين للعلم بالنتيجة فتدعيها القصة
 والفتا والظهور والخفاء وفي جواز تصديق الغير واعتماده فيهما ومنعه وتبع الوثوق بها وعدم
 حال الناقل في وثاقه وعدمها وعلى هذا فالنتيجة المذكورة ائتما تكون حجة بحجة الاعتماد عليها اذ
 كان لناقل المدعي للكشف ثقة طابا فقد حصل استكشاف راي المعصوم باحد وجوه العبرة
 التي يصح فيها تصديق الغير وقبول قوله ولو يثبت خطأ في الكشف وسببه ولم يستغن عن فضله
 بسبب لو توقف على ما وقف عليه ولو وجد له معارض مثله او اقوى منه وهذا ممنوع في معظم
 الاجتماعات المنقولة في كتب الاحكام ذلك لان منها ما يدني على بعض الوجوه المتقدمة التي لا
 يستكشف بها راي المعصوم حتى عند مدعيه والقاتل به ومنها ما يحمل ذلك وغيره ولا يصح
 الاستدلال بالاحتمال دون بين حقيقة الامر بل ينبغي ان يؤخذ بمقتضى ادنى الاحتمال اخذها

هذا الخبر لا يثبت على ما ذهب اليه
 من جملة ما لا يثبت على ما ذهب اليه

الاعتماد على الرواية في هذه المسألة
 الثاني

الثالث

ولا يستماع صحته عند التأمل وعندنا الآن يظهر قصد غيره ومنها ما يبتنى الكشف فيه على التوفيق
 الثالث الذي قد انكشف فساد ذلك كاجتماع الشيخ فانه ابطال ما احتج به العامة على صحة الاجتماع
 من طريق العقل لا يجري في كل من جماعى الفريقين لولا وجوب الامام كاسبق وادعى في موضعين من البعث
 وفي التمهيد انه لا يصح الاحتجاج بالاجماع اصلاً ولا يعلم قول الامام في الغيبة مطلقاً الا على أحد
 الألفاظ المتضمنة لامتناع كتمان الحق عليه وقد تقدم وجهه ببيان فساد ما تضمنه جواز الكتمان عليه
 خالاً لسناده او عدم استيلائه فاذا كان هو المعترف بالانحصار بحجة الاجتماع والقطع بقول
 الامام فيما ذكر لم يزم ان يحمل كل ما ادعى من الاجتماع عليه الا ما علم ابتداءً على غيره مما نقول بجهته
 ويحصل فيه القطع المذكور وهذا ان اتفق وصح عنه بناء على صرف كلامه عن ظاهره ففى
 غاية التدور وربما لا يصح الايضاح يستغنى فيه بظهوره او قطعيته عن التمسك بالاجماع فضلاً
 عن المنقول منه في كتب الشيخ واذا حملنا اجتماعاته كلها او بعضها على ما ذكر وهو فاسد عندنا لم
 يصح لنا الاحتجاج بها الا اذا انطبقت طريقته على غيرها مما نعلمه فاذا اتفق ذلك كان الاعتبار
 بالكشف عما حصل لنا كاسبق لا بما حصل له وفعله وربما يظهر من بعض عباراته الجملي وهو انحصار
 الوجه في حجة الاجتماع فيما ذكره الشيخ وفي دلالة الغير بالمتبعة في الوجه الرابع فيجوز في اجتماعاته
 ان وجدت ما سوى اجتماعات الشيخ ومنها ما يحمل ابتداءً على ما ذكره الشيخ وذلك كاجتماعات
 المتفق فانه لو لم يدع الانحصار فيما ذكره فقد ذهب الى معالته في جملة من صفاته واحال في اول
 الانتصاف الذي فيه اكثر اجتماعاته وجه العلم بقول الامام في الغيبة من جهة الاجتماع على ما ذكره في
 البيانات والوصلات الفقهية وسائر كتبه ومذهبه في اكثرها هو ما ذكره ولما رجع عنه وهو
 طويل ذهب الى ما يقرب منه كان تقدم عنه في الطرابلسيات وهو ايضا فاسد كاسبق وقد مر هو
 وغيره من المتقدمين والمتأخرين بالبناء بحجة الاجتماع دائماً على وجوب جواز الترجيح في كل زمان وبطلان
 طريق العامة الغير المبنيين عليه كان تقدم جميع ذلك مفصلاً فلا يبعد ان يكون كثير من اجابته
 او بعضها فاعاد المسائل القديمة ونحوها مبتدئاً على هذا الشيخ وما يقرب منه ومثل ذلك
 اجتماعات ابن زهر وغيره من قدماء الاصحاب جماعة من متأخريهم لما مر به في الوجه الثالث و
 الرابع عند ذكر هذا اهمهم ومن العلوم انه متى استظهر او حمل عدم ابتداء ادعاء الاجتماع وانكشف
 على الطريقة المرضية عند المرجح لنا الاحتجاج به اذا الاحتجاج بالحمل ولا سيما اذا كان مستبعداً
 فلا نضع اذاً الى ما ذكره السيد العاصم دام علاه حيث اجاب عن استعمال الاجتماع في البرهان كائناً من

الشيخ

هذا هو الوجه الرابع في
 بطلان الاحتجاج بالاجماع
 في البرهان كائناً من كان

طريقة الشيخ فلا يكون على الاطلاق تجربة باننا وان عرضنا عن تلك الطريقة في الكشف واقتنا
فسادها لكن بطلان طريق لا يقتضي اسناد سائر الطرق وقد عرفنا ان لا يمكن الاطلاع على
اتفاق العلماء في عصر لا باستعلام الطريقة الى اخر ما تقدم عنه عن غير وجه الى ما ناله كما سبق
من ان تعدد ما يستعمل فيه اسم الاجماع من باب تعدد الخبرات المعنى واحد لا الى ما اجاب به في
موضع اخر عن اختلاف طرق فهم في الاجماع من انه لا يمكن العلم به الا بالطريق الذي اخبرناه وهو
ما يستعمل به الطريقة القديمة للطائفة الامامية كان دعوى الاجماع مستلزمة لادعاء ذلك
قال وهذا هو الظاهر من قولهم اجماع الطائفة ومذهب الامامية واتفاق اصحاب ذلك
اشتهر لاحد على مدعى الاجماع بوجود الخالف ولو في بعض الاعضاء الشائفة انتهى والعجالة لم
ينطق بشئ مما ذكرناه ولا ان كلامه ينقض بعضه بعضا ومع ذلك جعل ما لا يمكن عنده غير ممكن
عند الشيخ واضل به مع نصريحهم بخلافه ثم نبه عليه كلامه المبطلين لدعواهم واستند
الى اشتها الفصح في الاجماع بوجود الخالف على وجه يقتضي الاعتراف بصحته وان لم يستدل التاقل
بالخالف لتدبره او معلومية شخصه صفته وهذا يوجب بطلان الاسناد لال بمغلة الاجماع
المندولة في المواضع التي يحتاج فيها الى الرجوع اليها اذ فلما استلزم مخالفة مع ان احكامها كانت في
منعها اذ وجوده غير متاقل لها استدلالا فلا ينبغي نقله كما هو ظاهر ولا تصح ايضا الى ما قد
يقال من انهم انما صنفوا كتبهم لتكون مرجعا لمن بعدهم الى اثارهم الغنية فينبغي ان يكون
مرادهم من الاجماع حيث طلقوه ما اجمعوا على حجيته والاعتماد عليه بلا تكبر حد واسم التدليس
كما قرئ نحوه في ما صدر من علماء الرجال في الحجج والتعديل وذلك لانه يرد عليه اولان ينبغي
ادلتهم الفقهية على قواعدهم الاصولية الممهدة لعرفتها ومعد كل مستدل ومقول كل مفيد
وفاقل في الاجماع وغيرهم على ما وقع عنده وقرره في محله الاما صرح فيه بخلافه وظهر من نحوي
كلامه ونحوه فهم لم يصفوا افعالهم ولا على ذلك ولم يصفوا كتبهم الا لاجله لالان
يقصد بهم في حججهم كل من بعدهم من العلماء مع انه ان صح تقليدهم صح مطر ولا يعمل بنقلهم كسفرهم
خاصة جميع من علمهم من يوافقهم في وجه حجية الاجماع ومن يخالفهم من الفضلاء فاعليهم اذ اصح
الدليل عندهم اجماعا كانا وغيره ان يكون صحيحا عند غيرهم ام فاسدا حتى انهم فلا يسلطون
بغيره كمرته مرسلوا ولو اسندوه لانه ان يعمل به غيرهم فلا يغضبون بذكره سنده ولا يفتنون به
كثرة خواتم فاطناتك بغيره وثانيا ان الاراء لا تنضب ولا تنحصر ولا تفكر في ذلك ولا تلتقط

هذا هو الظاهر من قولهم اجماع الطائفة ومذهب الامامية واتفاق اصحاب ذلك

فما يسع مرغانها في الاستدلال ولا ينبغي الافتضاؤه في ذلك على ما توافق عليه الآراء و
الاقوال وقال الثاني معظمهم لم يقولوا بحجة الاجماع المنقول ولم يحتجوا به على الوجه المذكور
البحوث عنه او مطلقا وكثير منهم لم يجوزوا القول على خبر الواحد فيما يرويه من الاخبار فكيف
يطمع احد منهم ان يعول على خبره الناشئ من الكشف فيما يدعيه من الاجماع ويصف كتابه لذلك يحافظ
على ما يقتضيه في جميع المواضع ويترك الاستدلال بما لا يكون متقفا عليه عند الكل من مضمون
يا في الامع التصريح بذلك هذا ما لم يجدوا في كتبهم اصلا ولا يكون ابدأ ولا يرتضيه ذوبصير
قطعا واربعا ان مقالة الشيخ هي المعرفة بما حقي غزاها المرتضى الى الاحتجابنا الذين اعتمد
على اجماعهم في الحكم لادليله كما مر وقد بني عليها الشيخ دعوى الاجماع في كتبه من دون تصريح
فيها بحقيقة الحال واحتمال تصريح غيره او تلويح فيها لم يقف عليه من كتبه بما صرح هو به في
بعض الأصول والكلام من دعوى حصر الطريق فيها جارية حتى كثير من موافقيه وهو الذي يظهر
من الجلبى ايضا كما سبق فلا يمكن نفيه وربما ينظم البناء عليها او على ما يقرب منها من تصريحهم
بان حجة الاجماع موطنة على وجوب الحجة في كل زمان ومن اكادهم من دعوى الاجماع في موضع
ظهر فيها الخلاف وعدم الاتفاق ووردتهم بعض الاقوال لبعض فضلاء الاصحاب وجماعة او
كثير منهم بانه ملحق بالاجماع وانه قد افترضه فانه قد استقر المذهب على خلافه في العصر الآخر
وان على خلافه اجماع المشايخين ونحو ذلك وكذا من تعاليمهم عدم جواز تقليد الميت بانه لا يبعد
به في اجماع ولا خلاف ومن قولهم ان مراد فلان بكلامه هو مراد سائر الاصحاب ان كان مراد
ذلك فالسئلة اجماعية مع انه ليس هو المعصوم وكذا من قولهم ان كان هذا من هه فلان
فالمسئلة خلافية ومن غير ذلك مما لا يخفى على المتدبر ويظهر من جماعه منهم كالشيخ المرتضى
وابن زهرة وابن ادريس انه متى ثبت عند احدهم الحكم بدليل يراه في نظره دال عليه ولو نظام
ولم يقف على معارضة سارع الى دعوى الاجماع عليه والكشف يقتصر بعضهم في ذلك على
ما اذا كان الدليل معدودا عندهم من القطعيان مع انه غالباً مجرد تسمية ولا يكثر ثبوت
مع وجوده بوجوه الخالف وعدمه وكثرة قلته ولا يوفون من جهة فلهذا الموافق ما لم يبلغ اليه
شد في القول وهجره في نظرهم وفاء عن الشيخ وغيره ما يشهد بذلك وبينت فمتشدد دعوى
الكشف هو وجود الدليل الذي ثبت عندهم انه لا يجوز على الامام مخالفته مع عدم الاعلان
برده واطهار فسادة ومثناة دعوى الاتفاق هو انفاهم على حجة مثله او على الدليل القطعي

والسبغ المقصود بحجته ومن المعلوم ان مرجع التعويل على هذا الكشف في التعويل على منشاء هو
ادعاء وجو الدليل على الحكم وخلوه من العارضة لا ريب في انه لا يحصل الكشف غالباً من مثله ولا
يجوز لاحد من الفقهاء ان يقول على غيره في ادعاء انه اذ هو تقليد محض ممنوع منه اجماعاً لا عمل
بجبره وثبوت به نفلاً ورواية وهذا وان قطعنا النظر عنه في الامر الثاني لكنا ذكرناه اسطراداً
في ضمنه لظهور مناه وكثر جدواه واستلزامه عدم كون الكشف من الوجوه العبرة عندنا فلا
يجوز لنا ونحن وافقنا العمل بقول مدعيه كما مضى هنا واذا كان بناء كل سند على ان يخرج
بما هو حجة عند سواء وافق مدعيه ام خالفه فلا ند ليس فيها نحن فيه اصلاً ولا يستماع
ما عرف في الاجماع المحصل مفصلاً واما القياس على المخرج والتعديل فباطل لان بين الامر
فوق ظاهر من وجوه شتى كما لا يخفى وتفضيل الكلام في ذلك موكول الى محله ومنها ما يبنى
الكشف فيه على نحو ما ذكرنا في الثالث وهو الوجه الرابع والخامس يعلم الحال فيهما تمام هنا وفيما
سبق فالفصل الاول وعلى الوجه الاول وقد علمت استحالة عادة فيا اريد الحكم في دليل
فاطع غير الاجماع الا فيما سئل وقد لا يبنى حمل الاجماع على المنفردة على كثر قولهم فلا يستدل
من احد ما عليه مع انه لا سند لال بالحمل الذي وجهه او على الوجه الثاني وهو كالأول على
على ما مر واما الوجه الباقية فينبى ما لا يستكشف منه قول المعصوم ورواية كما مر ولا الامن
جهة الملازمة بين الدليل الفاطع والظنون وبين حكم المعصوم الواقعي والظاهر في الاعمال
الكشف اعتمد في الحقيقة على منشاء الذي لا يعتمد فيه على الغير الا كانت الفساق والفساد
كالادلة المتعاضدة فان كل مقت يدعى الاستناد الى دليل قطعي ولفظي وكل منهما اذا ثبت ملازمه
الحكم الواقعي والظاهر بين ما مرجعه الى دعوى الاجماع على قاعدة او قواعد معلومة غالباً
بحيث فيها الى الاعتماد على الفعل وغير متميزة بخصوصها حتى يعتمد فيها على الفعل ان احيل اليه
واكتفى به في معرفتها او اعتمد على الغير فيما يستنبط منها وقد علمت شيوع هذا القسم من الاجماع
في كلامهم بحيث لا يتبعه عتاداً غالباً ولا سيما في مقام الاستدلال لانقل الاقوال وعليه مبنى
كثير في الخلاف والغنية ظاهراً فلا اعتماد على ما يحمله وغيره ايضاً كما لا اعتماد على ما علم انه
مبنى عليه خاصة وبين ما مرجعه الى ما يدل على الحكم بخصوصه الا انه علم قصوره غالباً عن
الوصول الى مرتبة الكشف قط فلا يعتمد عليه تحصيلاً ولا نفلاً وبين ما يشكل تصديق مدعيه
لواخبر بحقيقة الامر ولا يمكن بناء الاجماع على المنفردة على كثرها عليه لند رتبنا انفقوا وامشاه

الاجماع

الشافعي

عاده او شرعا ومنها ما يثبت الكشف فيه على عدم اطلاع الناقل على الخلق وعدم وصوله الى مراده المقصود في نفسه وذلك لما بينت من طريقته او كلامه في دعوى الاجماع او غيرها انه لو كان قد وقفنا ووقف بعد عليه او على مراده لا نردع عن دعواه بل انكرها اشداً نكاراً وهذا جار في كثير من الاجماعا المنفردة في كتب اصحابنا الذين بحث طريقهم على التصريح في فعل الاجماع او انكار وقوعه والعلول عن دعائه بحدود وجدان الخلاف مطلقا واذا لم يكن شاذا او مشكوكا في ذلك فلو وجدنا خلاف القادح عندهم في كثير من المسائل التي نقلوا فيها الاجماع فيكون دعوى الاجماع والكشف مبتنية اذا علم على عدم العلم به حتى ان احدهم لو كان علم به من قبل ما ادعاه وانكر على من ادعى مثل دعواه او من بعد لعل عن دعائه ولم يصمد به كما اتفق كثير الشيخ وغيره وقع من ابن ادریس في بعض المسائل النصريح به فاذا كان هذا حال نفسه في ادعاء الكشف وما يتوقف عليه فكيف يكون كلامه حجة واجبة الانباء والقبول على غيره ممن وقف على خلافه بل هو لو بانكاره وعدم الاعتراف به ولا سيما اذا علل دعوى الاجماع بانه مذهب فلان وفلان وغيرها او انه المستفاد من كلامهم ثم علم او ظهر خلاف ذلك فلا وجه لرفع اليد عن العلوم بالمنقول بعد ظهور وجهه وتبين خطاه والاخذ بالعلول بعد انكشاف انتفاء علته ومن هنا لا يعتمد في الحجج والتعديل ودعوى الوضع وغيره على ما علل بما يعلم ويظهر انتفاء او قصوره عن اقتضاء ذلك وضعفه فكيف يعتمد على نحوه فيما نحن فيه ومنها ما عدل الناقل عنه ولم يعبأ به لادعاء الاجماع على خلافه ثانيا او القوي به او الرد فيه في غير اول ما لا يعتمد به وهذا كثير في كلام الشيخ وغيره ومنشأه انكشاف عرضهم له في الكاشف والنكشاف وعدم ارادته بالاول ما هو الصالح ظهور الدليل له على خلاف مقتضاه او عرض ترد له في صحة الاول على اى حال لا يجري عليه حكم الخبر الذي لم يعمل به داويه لما بينتهما من الفرق نعم ربما يجري فيما اذا احتل عقله عن الاول الا انه بعيد جدا ولا يكفي مثله في مقام الاحتجاج كما لا يخفى ومنها ما اعتبر فيه الناقل بما لا يتضح مع وجود الخالف كقوله اتفق المسلمون على الامة او الامامية كافة والعلماء او علمائنا جميع على الحكم او الخلاف بينهم فيه واشباه ذلك وربما علل دعوى الاجماع والكشف به فاذا بينت وجود الخالف لندرج تحت العلوم قبل نقله وادعائه حكم بعدم وقوفه عليه وخطاه في النقل والكشف لناشئ منه لا يحصل الكشف لمع وجدانه ولا سيما اذا كان ممن يعتمد كثيرا على مثله ويطعن في دعوى الاجماع ويمنعها بسببه ومنها ما نقل في الاجمال لدعوى الكشف فيه كدعوى

الشافعي

الشافعي

الشافعي

المرتضى اجماع الامة على ان الاجماع لا يفتى ولا يفتى به واجتاجه بذلك مع حكمه بجوازه عقلا
على طريقة الامامية وعدم قول معروف لهم في المسئلة فله وعدم قول معروف لهم في المسئلة
بمنه وعدم نفي الاجماع بما يجب على الامام من بيانه ونظائره في الاصول والفروع كثيرة يتفق عليها
المتبع ومنها لا يفتى بالكشف فيه على ما تقدم عن الشيخ من انه اذا ظهر القول بين الطائفة ولم
يعرف له مخالف ولم يظهر ما يدل على صحته او فساد وجب القطع بصحته وموافقته لقول المعصوم
وقد علمت فساد ذلك على تقدير صحته فوجد ان الخالف قادم فيه فطعا على ما تقدم في نظائره و
كذا وجد ان الدليل الخالف له فلا يعتد بالاجماع المتفق على هذا الوجه مع الوقوف على الخلاف
السابق على ادعائه او الاثر الموجب له مسبقه وكذا مع الاطلاع على الدليل العلمي والظني
المقتضى لخلافه فلا يندرج ذلك بهذا الاعتبار في باب تارض الدليلين كما توهم في نظائره ومنها
ما يتفق الكشف فيه على ما تقدم في الوجه الاول عن المرتضى من جعل عدم اشهاد الخلفاء ليلدا
على عدم مدبل على الوفاق واقعا وتقدم نحوه عن الشيخ ايضا وعلى ما يظهر مما تقدم عن المحقق الشهيد
والاحصائي ومن كلام غيرهم من الاقتصار على هذا صنف من المتأخرين والاعراض عن عدم نظرا
الى حصول الفرض عندهم بذلك وعلى السيرة الغير البالغة الى حد الاعتماد على نحو ما سبق وعلى
الاخبار التي لم يقفل لتاغل على معارضها الذي هو اكثر وافوى واروى بالعمل منها لفلة النتبع
او على الحد من التاشي من سرعة العلم وشدة الحجة وقلة التروي ونقص الورع وضيق الخيط
واستسهاا النهج على النقل بجبا الغيب من قوة النظر وحده الذهن وشدة الفطنة وقد تقدم
الكلام في جميع ذلك وعلى عدم اعتناء الناقل بالخالف مع العلم به واحتمال موافقه نظر الى علمه
باسمه نسبه او ظن شذوه ومن هنا قال الشهيد في غاية المراد في حكم السلم الذي اعناد قتل
الذي بعد نقل الخلاف في ذلك والحق ان هذه المسئلة اجماعية وان لم يخالف فيها احد متساوي
ابن ادريس فليس بفساد الاجماع ولو كان هذا الخلاف مؤثرا في الاجماع لم يوجد اجماع اصلا انتهى
وهذا يكشف عن كون مبنى الاجماع على ما ذكره واشباهه ومنها ما يفتى على كون الخالف عند
الناقل بمن لا يعتد به في نفسه كما مر عن المرتضى بالنسبة الى الصدوق وغيره من اصحاب الحديث
مع كثرتهم وجلالة كثير منهم فلا يكون عدم الاعتناء بالخالف لما ذكره او لما سبق من على مكان
الحال عند على خلاف ذلك بل يجب عليه لا عندا بقول الخالف عدم الاعتناء بدعوى الاجماع
على خلافه وعلى هذا يفتى المحققين لكثير من الاجماع المنقولة حتى ان الشهيد الثاني حكى في

الظاهر

الحال على غير

كتاب السالكين
الذي

الظاهر

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

في كتابه

المسالك اسند لال بعضهم على لزوم الهبة بعد التصرف بالاجماع نظرا الى ان الخالد معروف في
والنسب فلا يندح فيه فتجبه مرة واجاب عن اخرى بان ترك جوابه اليقوال وكيف يحقق الإجماع
في موضع الخلاف العظيم والمركز الكبير والمنازع العظيم وبعد الاقوال وعلم من الغافل ونسبه
مشرك الانزام في كل مسألة مما يدعي فيها الاجماع كذلك فضلا عن هذه ما هذه الدعوى عند
ارباب النقي الامن قبل الهديانان والتحليل ان قال واجب منها ما وقع في مقابلتها من دعوى الرضا
في الانضاد الاجماع على جواز الهبة مطلقا لما لم يعوض انتهى كلامه عليه في الجحان مقامه ومنها
ما عبر فيه الناظر بما يقصر عن عادة الطلوع على وجهه يعنده وهو كونه من العبادات لنداوله
التي جرت طريقة جماعة من المناظرين على الاستناد اليها مع عدم صلاحها في الطلوع لظهورها
على وجهه يعنده وهذا شرا الى بعضها في مواضع ومن جعلها قولهم ظاهر الاصحاب وظاهر
المذهب وقضية كذا فانه لو فرضنا جحيمه مثل ذلك في حق مدعيه لم يلزم منه جحيمه في حق غيره
ولا يتامع احتمال كون ذلك مبتدئا على بعض القواعد العامة الاجتهادية القاطلة للتخصيص
كذلك لا يلزم من لزوم على المقلد بما هو الظاهر عند مجمله لزوم على مجمله ان يذكر كما هو ظاهر
ومنها ما نقله من يدعي مناع العلم بالاجماع والكشف بعد انتشار العلماء في الاصطفا والاصا
واسناد الامام عليه السلام عن الاصا ويخطي مدعيه ح او يحل كلامه على خلاف ظاهره
لا يبقى صاحب الحق للاجتماع به فمن كان هذه طريقه وحال كيف يؤخذ بظاهر كلامه ويعول على نقله
وادعائه لما صرح بالمناع العلم به مع ان اقل ما في الباب ان يصدق في حق نفسه فيبغى ان يحل
كلامه الناشئ عن تزوئنا على ما حمل عليه كلام غيره او على قصد النقل بطريق الارشاع
غيره كما صرح به صاحب المفاتيح مضد راعن عدم ذكره بعنوان النقل بعدم الاستنباط عن علم استا
الى صاحب بعلم القائم فيه فيسقط على الوجهين عن الاعناء والامع العلم بقصد الثاني و
يكون المرسل عنه ممن يعتمد على نقله لشله ويأمن من وقفنا على نقله وكون المرسل قد راعنه
بطريقه يعنده به ووجه جميع ذلك ظاهر لا حاجة الى بيانه وما ذكرنا يظهر عدم ورود ما اورد
الاستا الاعظم وغيره على صاحب المفاتيح وغيره من الاستناد لال بالاجماع والاعتماد عليه
كثيرا في غير الضروريات التي هو فيها حجة عندهم خاصة ومنها ما لم يعلم فائل بما نقله في نقله
او فاد ايضا غيره وليست بعد وافي لربقه به دعوى الاجماع والكشف ولو على بعض الوجوه
المقتلة فيستغرب خطأ ووجه ومنها ما نقر مدعيه بنقله لربقه وجود فضلا عن اخرين في

عصيره وقبله وبعده وكلهم جعلوا المسئلة خلافيه معرفه ذلك وخالف فيها كثير منهم و
 جماعة من اسنان فضلهم وليست بعد جمل العقاد لاجماع كاشف لسر انظر المغيرة وخفاة عنهم
 وينتفع عادة او يستبعد مخالفة مخالفيهم لمع وقوعه عليهم به فبعد ذلك بقوى في الظن او
 يتيقن خطأ التأمل وقلة تروييه وسر غفلة لان وهم اولئك ابعدهم وهم وربما يبلغ بعد
 الى حد القطع بعد مع ان كلا منهما مبدئ من وجه وناف من آخر فكيف يعتمد على احدهما دون
 الاخر قد برز منها ما انفله من يعلم غيره او يستظهر عدم وقوفه لتأمل على اكثر مما وقف هو عليه
 وقصوره عن ادراك ازيد مما ظفريه ووصل اليه فلا ينبغي له ان يعتمد على ادعاء الاجماع والكشف
 الصادق من مثله ولا يوسع مثله ابتداء ان يخلد الى الرضا ويعول من غير تتبع ونظر على نقله
 ومنها ما وجد له معارض من مثل التأمل وافضل واكثر تبعا وتبنا منه وهو اما دعوى الاجماع
 على خلافه ونقل الشهرة ونحوهما كما يكشفان صريح عن فساد هذا وان لم يوجب نفسه خروجه
 عن الحجية من اصله الا انه يوجب ذه او التوقف في العمل به وهذا كما سبق كثير شائع في كتبهم قد
 ذكرنا جملة من ذلك منفرقة هنا وسابقا عند نقل كتاباتهم وفي ذلك كفاية عن ذكر المسائل التي
 وقع فيها ما ذكره مفصلا ويأتي ذكر كثير من المسائل التي نقل الشيخ فيها الاجماع في الخلاف وغيره
 وخالف هو نفسه فيها في كتاب نقل فيه الاجماع او بنى سائر كتبه وربما ادعى الاجماع على الحكم
 المخالف ايضا او صرح بنفيه في الحكمين معا ومنها ما انفله من ذكره في شأنه الثابت من اول الامر
 والورع والاطلاع بما يقتضونه الاعتماد على نقله للاجماع وضعف الظن الحاصل منه نفسه عن
 الاعتبار وشهد بصدقه في ذلك الامارات والافار وذلك كما نرى في نقد حكم الشيخ متعب
 الدين في فهرست العلماء عن شيخه الشيخ سيد الدين المحمدي وكان علامة زمانه في الاصوليين
 وله تصانيف عديدة فائقه جليلة ولا سيما فضلاء اجلة كالشيخ ورام من الخاصة على ما في
 الفهرست كالرازي في العامة على ما في الفهارس وغيرها ان كان يصدق فيه بانه خاطا لا يعتمد
 على تصديقه وكان معاصره وقد استشهد ابن ادریس في السرائر للرد على الشيخ به بكلامه نقل
 جملة من عباراته في كتابه المضاد في اصول الفقه وعبر عنه شيخنا المحمدي ذكره في موضع آخر
 اشيع عليه بمزيد الانصاف وغيره مما قلنا يوجد في اقرانه وامثاله ولقد بالغ ابن طلاس في كتاب
 فوج الهوم في الثناء عليه ايضا وحكى عن جده ورام المربوب وتفضيله على غيره من العلماء ثم ان
 ابن ادریس قد اضطرب كلامه في السرائر في امر الاجماع اضطرابا عظيما فذكره في شأنه الفاظ

الشيخ

الشيخ

الشيخ

كل من قال في كتابه
 ان الاجماع لا يعتمد
 على نقله الا في
 المسائل التي
 فيها خلاف

موضع ان دعواه الاجماع حجة وفي اخرها في الاجماع واين الاخبار والعقيدة ونحن نطالبه فيما ادعاه وافطر في دعواه واورده عليه في موضع اخر بان هذه دعوى غير منبرها ونحن نطالبه بتحقيق الاجماع على هذه الدعوى ونطالبه اين وجدها الى ان قال ويقع اثبات الدعوى بالجازا فان وقال في موضع اخر مشير اليه وقد جبط بعض المتأخرين وادعى الاجماع على هذه العبارة لوجوبها في بعض الصانيف وليس مثل ذلك اجماعا وفي موضع اخر وهو قوله تعلق فان دعوى الاجماع في مثل هذه الامور غلط وفي اخر ادعى عليه الاجماع وانفاق الامامية ولا يرب انه وهم وفي اخر دعواه اذا عرفت من الفتوى الاخبار وفي اخر ان ذلك مرتكب فاحش انه منفرد بجملة وفي موضع اخر من نكت النهاية ولا ريب ان ادعا الاجماع هنا جهل لانه لا يغير ذلك كما لا جدوى في ذكره وقد تقدم عن ابن عمه يحيى بن سعيد الرد عليه في موضع بان الاجماع على ما ذكره ينعقد وعن العلامة انكار تخطئه والفتح في دعاويه فتموضع اخطا هنا وادعى الاجماع وهو غريب وفيه ايضا الرفيق به احد من علمائنا فيما نعلم ولا احد من الجهو الا الشذوذ وكيف يتحقق الاجماع وفي اخر ادعى الاجماع وهو جهل وسخف وفي اخر ان ادعائه في موضع الخلاف باطل وفي اخر انه نهاف وفي اخر انه ظاهر البطلان وفي اخر هذا يدل على عدم تطلعه لافوال الفقهاء وفي اخر وهل هذا الاجمعه منه بمواقع الادلة ومذاك احكام الشرع وفي اخر اتي اجماع حصل على ذلك بآثار اجماع حصل على ذلك بل اتي دليل عليه وفي اخر وهل هذا الاجمعه منه وثلة فامل الفقهاء وهل مزيد بتحصيل لمفادهم وفي اخر انه يدل على ثلة معرفته بمواقع الخلاف وفي اخر ان هذا غلط في النقل وفي اخر هذا الرجل يخط ولا يبالى اين يدعي في اخرين في الرد على اجماعه انه جهل وانه خطأ وفي اخر انه خطأ البرهان عليه ولا شبهة له وفي اخر لا شك في عدم تحصيل هذا الرجل وفي اخر تخطئه ايضا وفي التبيين عليه بان كلامه خال من التحصيل بل هو عن التحقيق بمعزل وفي اخر تخطئه ايضا في ذلك وفي اخر تجهيله فيه وفي اخر تعليله فيه وفي اخر تجهيله فيه وسخيفه وفي اخر هذا يدل على اضطرابه وعدم تحقيقه فلا يبالى ببناء فخر كلامه وفي اخر تخطئه وتجهيله الى غير ذلك مما سبق تفصيلا واجمالا وحكي في المختلف عنه في صلوات الاستحادة انه قال واتما الرقاع والبنادق والفرعة فمن اضعف اخبار الاحاد وسواد الاخبار لان رواها فظمية مثل زعمه ورافعه وغيرهما فلا يلتفت الى اختصاص روايته ولا يرجع عليه ولم يذكره المعصرون من اصحابنا في كتب لفقه بل في كتب العبادان هي المختصة به ومع ذلك فقد

والمعتمد عليه

والمعتمد عليه

في دعوى الاجماع في بابنا المذكور في التبيين عليه في بابنا المذكور في التبيين عليه في ذلك وفي تخطئه

والمعتمد عليه

ذكر الفقيه في القصة وهي كتاب فقه وقوى وذكره الشيخ في التهذيب هو اصل الفقه وای حصل
اعظم من هذين وهما استيفيد الفقه لانهما ثم قال واما نسبة الرضاية الى زوعدة وقاعة فخطا
الى ان قال واما نسبة زوعدة وقاعة الى الفقيه فخطا اما زوعدة فاته واقعي وكان فقه صحيح المذهب
قال وهذا يدل على انه معرفته بالردايات والرجال وكيف يجوز من حاله هذا ان يقدم على رد
الردايات والقضاوى ليس بعد ما نص عليه الاثمة عليهم السلام وحكى عنه ايضا في دية السج
انه قال الذي قاله الشيخ في نهايته هو من جميع اصحابنا وما قاله في مبسوطه لم يكن من
اصحابنا اليه ولا افقي به ولا وضعه في كتابه على ما علمه قال وهذا جهل بن ابن ادريس فله تحصيل
ومن اجل من شيخنا وقد وضعه في كتابه وكذا ابن الجند و ابو الصلاح وابن حمزة كلهم ائمة يقول
شيخنا في المبسوط حكى عنه في فلع سن الشرحنا عظماء منه على الشيخ وعلى اسند لا له اجماع
الفرقة واخبارهم وقال وهذا جهل بن ابن ادريس فله تامل وعدم تحصيل وذلك لفصوفونه
الميزة وشدة جرائبه على شيخنا وكثرة سلاطنته وسوء ادبه مع قصوره عن ان يكون اقربا لائمة
شيخنا رحمه الله تعالى وقوله ان شيخنا قد رجع عن ذلك في مبسوطه امر به عليه ثم اورد كلامه فيه
وبين مراده وفدا كثره في المختلف في القدح فيه بما قال ما ذكرنا محمدا الله وايانا بمنه وكرمه وقد
نقل عن ابن ادريس في الوجه الحاد بعشرة عباد في بعض رسائله مشتملة على الاجماع على فورية الفضله
وجوب تعذيمه على الاداء واشرنا الى فسادها من وجوه شتى واخر بعض معاصره وهو الشيخ
منجب لدين صاحب الفهرست والشيخ محمد بن علي بن حمزة صاحب الوسيلة وغيرهما كما هو الظاهر
وسالته الفضلاء ما بالعمرة وقال فيها راد على بعض معاصره وهو ابن ادريس ظاهر وقد رايت
بعض فهارسنا الان قد صنف مسئلة في القضاء وقال يقول الشيخ وادعى اجماع الطائفة على قوله
فنجب من ذلك فكيف ادعى الاجماع مع اختلاف الجماعة الذين ذكرناهم مع عظم ائمة ائمة وشهرة
بين الاصحاب ثم اورد على الشيخ في الخلاف بان ادعاءه الاجماع ليحيا تراه لم يعين بقول الشيخين
اي الصدوقين وسلفهما ولم يعينهما من الاصحاب ولم يبلغه قولهما وقول سلفهما انتهى و
صرح ابن ادريس في بعض احكام الولاء بان اجماع اصحابنا منفعلة على ذلك فهو المخصص للعموم ثم
قوى خلافا في الفصل واعند ربنا راجعا النظر في اقوال اصحابنا ونصا فيهم فرياتها مختلفة
غير متفقة والاولى التمسك بالعموم الى ان يقوم دليل مخصوص بان خبره وان وجد ان الاختلاف
اذا كان موجبا عنه لرد الاجماع الذي هو ادعاءه مع علمه بنفسه الخالف والتناقض بين الذين

الحكم في القصة
الشيخ

الحكم في القصة
الشيخ

الحكم في القصة
الشيخ

منهم الامام بمقتضى دعواه فيه اولى بردها ادعاه في سائر المواضع بخود ذلك وهذا يجري في
 شأن غيره ايضا كما سبق وبما يظهر من كثير من عباراته ان عمدة ما يعتمد في نقل الاجماع ويلتفت
 اليه هو دليل الحكم فاذا وجد باذرا الى دعوى الاجماع عليه وان قل الفائل به او وجد فيه
 الخالف لرغمه ان الحق فيما استنبط من الدليل الثابت حجة عند من يكون هو قول الامام لا
 غيره ولا اشرف الى ذلك سابقا وبيننا فسادا وذكرنا ان مثل هذا الاجماع لا يصلح حجة بل لا يعتمد
 على حكمه واسند لاله ولا عليه نفسه كما هو ظاهر ان لا يقيم منه حيث اسند على عدم اشتراط
 الرجوع الى كفاية لغو الآية وقال ولا يجوز العدول عنه ولا تخصيصه بالابادة قاطعة
 للاعداء ما من كتاب الله تعالى مثله او سنة منواته مقطوع بها تجري مجراه واجماع وهذه
 الادلة مفقودة بحمل الله سبحانه على النفس بعوم القرآن فهو الشقاء لكل ادائه انتهى فلينظر امثل
 هذا بعد نفي ودفع بلية كي يحمل الله عليه ولعله ذلك من العلم والله يعلم ويقرب من اجماعه
 السيدان زهرة في الغنية بل هي اضعف منها كما لا يخفى على من اتعّن النظر فيها ولا يبعد ان يكون
 قد تجوز فيها بما يخرجها عن الباع المحجة على الطريق المعروف ولعله لهذا ولما مر اعرض معظم الاحتجاجات
 عن نقلها فضلا عن الثبوت عليها الا فيما شذوذ وقد تقدم عن الحق في احكام البشر في
 مسئلة ادعى ابن زهرة فيها الاجماع انه قال ومن المفلة من لو طالبته بدليل ذلك لادعى الاجماع
 لوجوده في كتب الاثر وهو غلط وجهال ان لم يكن تجاهلا وقد فزع السيد رضي الدين طاب
 في كتابه فيج المهموم في اجماعات المرتضى ايضا فقال بعد ما نقل جملة من كلامه في حكم مسئلة ثم
 ذكر المرتضى على عادته في كثير من مسائله واجوبته ان الاجماع عليه وقد قلنا قول شيخ المفيد
 بخلاف ما اعتمد المرتضى عليه ويقول المفيد فيه انه مذاهب جمهور متكلمي اهل العدل واليه
 ذهب بنو تيمية من الامامية وابو القاسم وابو علي من المعتزلة فكيف يقول ان الاجماع على قوله
 وهذا قول شيخ المفيد كما تراه ومن ذكرهم على خلافه وسوف نذكر ايضا من علماء النجاشي وعلماء
 الفقهاء من الماضين والباقيين واسمعوا لهم لذلك لاجمعين ما يقتضي ان الاجماع على خلاف المرتضى
 مما لم يذكر قوله فيه شفقة عليه انتهى وذكر قبل ذلك انه اشبه عليه مسائل عقلية فذكر بها
 عن شيخه المفيد وجماعة من علماء الامامية ونقل ايضا انه خالف شيخه في تسعين مسئلة بل
 اكثر اصولية ثم قال وكذلك من وقف على ما اشبه هذا السيد العالم في مسائل كثيرة شرعية
 وان الشيعة لا يعمل باخبار الاحاد في المسائل الدينية وهي من العلوم التي كان مشغولا بها فلا

منه من ابن زهرة

الاجماع انما هي

كل ما لا يخفى على

منه من ابن زهرة

منه من ابن زهرة

ان يشبه علمه شيء من علم النجوم الذي هو معروف به قال ولا يكاد يتحقق بيقضي كيف يشبه علمه
 ان الشيعة فعل باخبار الاحاد في الأمور الشرعية ومن اطلع على التواريخ والاحاد وشاهد عمل
 ذوي الاعتبار وجد المسلمين المرتضى وعلماء الشيعة الماضين عاملين باخبار الاحاد في
 شهره عند العارفين كما ذكر محمد بن الحسن الطوسي في كتاب العدد وغيره من المسعولين بتصفح اخبار
 الشيعة وغيرهم من المصنفين ثم احال على ^{الكتاب} مفصلاً على كتاب غياث سلطان الوري ولم ينقص
 عليه وكان هذا السيد عاملاً تحليلاً صاحب كرامات ومقامات مطلة على كثير من الاصول الاربعة
 مائة وغيرهما من كتب الاخبار والانوار وان كان ذلك المرتضى في الفضل والعلم بالربث شيء بل يقاس
 اصلاً ولا يفتح ذلك فيما ذكرنا كما لا يخفى ومن تتبع كتب سائر الاصحاب تف على كثرة مواضع في
 الايراد على المرتضى بفضله للاجماع في مسائل لا فائلاً بها غيره وفي مسائل اخر شدة الغائل بها
 هذا كله في كتاب الانصار الذي صنعه للرد على المخالفين ولا ينبغي امثاله التسامح في مثله و
 يوجد في الناصية او غيرهما من كتب ما هو ممدوح فيه ايضا وتقدم عن العلامة وغيره في
 ازالة النجاسة بالوضوء والصلوة في الاوقات المعروفة بالكره والتكبير في العيدين ونصاب
 الابل والغنمية عن الميت الذي عليه صوم ومحل الاعتكاف قتل الصيد بقصد نفط الاحرام
 وحكم الخوف في الترمي وكيفيته وتقدير اكثر المهر واكثر الحمل وغير ذلك ما يشهد بذلك وقد
 ورد كثير منهم على الشيخ في اجاباته ايضا ولا سيما ما وجد منها في الخلاف فانه قد اكثر فيه من
 دعوى الاجماع في اشاع فيه الخلاف وله عباد بها كثير ممن عاصره ومن فاقهم من لا يخفى عليهم مسائل
 الوفاق والخلاف وقد تقدم عن ابن ادريس الفاضلين وغيرهم ما فيه كفاية في الباب ولا
 جدوى في اخادته ومن جملة ذلك انه نقل ابن ادريس عنه في الخلاف في احكام الحضائنة ولا
 خلاف القول في النهاية وما لا يجه قوله في اخر المسئلة دليلنا اجماع الفرقة واخبارهم وهذا
 يفتقر الكل من اجمع منهم معه واتى اخبار في ذلك بل اخبارنا بخلافه وادوية واجماعنا بضتها
 قال انتهى ويقرب منه كلامه في مواضع اخر كمسئلة الاختلاف في فد رثن البيع وبعض احكام
 الضريبة وقد رنفقة الرقبة وغيرها وكذا كلام غيره في وجوب الكهارة في وطى الحاضر وحمل
 قارورة فيها نجاسة في حال الصلوة وحكم مسقط عن قطع فيها عظم والصلوة في جوف الكعبة وقلوة
 معقوص الشعر والكلام في خطبة الجمعة وامامة الصبي وانا ان الصائم البهيمه ومحل الاعتكاف
 ووقت الترمي ليام التشرقي واخبار بخبره على الغيرة وغير ذلك وقد جمع الشهيد الثاني في اربعين

الشيخ محمد بن الحسن الطوسي
 في كتابه

بعض احكام

مسئلة على ما قيل واطل منها على ما وجد في الفصل الذي عقده لذلك ومعظمها في الخلاف
 وذكر انه ادعى الشيخ فيها الاجماع مع انه نفسه خالف في حكم ما ادعى الاجماع فيه اي في كتاب
 ادعى فيه الاجماع في موضع اخر منه وفي غيره مع النص بجمع الاجماع او بدونه وذكر ايضا
 انه افرد تلك المسائل للنسبة على ان لا يغير الفقيه بدعوى الاجماع فقد وقع فيه الخطاء و
 الجازفة كثيرا من كل واحد من الفقهاء سيما من الشيخ والمرضى رحمهما الله تعالى ونحن نذكرها
 ملخصة مرئية بلا زيادة فيها ان الكتابية اذا اسلمت وانقضت عدتها قبل ان يسلم الترجيح
 يفسخ نكاحها ففي الخلاف الاجماع على ذلك وفي النهاية وكذا في الاخبار انه لا يفسخ ولكن لا
 يمكن من الدخول عليها لئلا يلا في الرأية ومنها انه اذا اشترى لامة حاملا اكره وطها ففي
 الخلاف الاجماع على ذلك وفي النهاية تحريمه قبل مضي اربعة اشهر وعشرة ايام ومنها انه اذا
 ملك امة ولسها وانظر منها الى ما يحرم على غير المالك ففي موضع من الخلاف الاجماع على انها
 تحرم على اهل الاسلام ابنه وكذا امها وان علث وبنها وان سفلت على الاسلام في موضع اخر
 منه تخصيص التحريم بالنظر الى فرجها ومنها ان من تزوج حرة على امة كان لزوجته حرة الحيات في
 عقد نفسها لانه عقد لامة ففي الخلاف الاجماع على ذلك وفي النبدان تحريمها في العقدين
 كليهما ومنها ثبوت خيار الفسخ بالجمعي وجد ففي موضع من المبسوط الاجماع عليه وفي موضع
 اخر منه عندنا لا يراد الرجوع من عيب يحدث به الا المحجون وهو يشعر بدعوى الانقاف عليه
 ايضا ومنها النع من طلاق الولي عن المحجون ففي الخلاف الاجماع عليه وفي النهاية جواز ذلك
 منها النع من وقوع الطلاق بالكتابة مظم ففي الخلاف الاجماع عليه وفي النهاية جواز ذلك للفا
 ومنها النع من ادرنا المطلق مريضا زوجته اذا كان الطلاق باينا ففي موضع من الخلاف دعوى
 اجماع الفقه عليه وفي موضع اخر دعوى اجماع مطلقا وفي النهاية اثبات الثوارت بينهما في
 العدة البانية والرجعية ومنها ان الحامل بوامين لابنين لا بوضع الاثنين ففي الخلاف للسر
 اجماع اهل العلم عليه وفي النهاية انها بين بوضع الاول ولا شك حتى تضع الثاني ومنها انه اذا
 كان له عبد فلدجنه عبد المجر اعتاقه عن الكفارة وان كان خطا جاز ففي الخلاف الاجماع عليه
 وفي المبسوط الذي يقضيه مذهبنا انه ان كان عبدا نفذ العتق وان كان خطا لم ينفذ منها
 دفع الكفارة الى الصغير ففي الخلاف الاجماع على جوازه وفي المبسوط النع من ذلك واعتبا بعض

الاجماع في كتاب
 الخلاف في كتاب
 الطاميلين في كتاب
 عم في كتاب
 مطلقا

عن الطاميلين في كتاب
 الخلاف في كتاب
 الطاميلين في كتاب
 عم في كتاب
 مطلقا

وليه ومنها تجريدا لا يلاء عن الشرط ففي الخلاف لاجتماع على اشتراط ذلك وفي البسوط تجوز تعليله
على الشرط والصفة ومنها انه اذا وطئ امة لم يعد مدة التزويج واجب عليه الكفارة ففي الخلاف
الاجماع عليه وفي البسوط تقوية عدم الكفارة وتخصيصها بالوطئ في المدة ومنها سائر العتق
مع انتقال الشقص الى من اعتق عليه بغير الاختيار كادب في الخلاف لاجتماع عليها وفي البسوط
منعها ومنها ما اذا نذر ان يهدي هديا واطاع في الخلاف لاجتماع على انه ينصرف الى النعم
بغيره صفات لا ضحية وفي البسوط يجري كل ذبح حتى الذباجة وكذا البيضة والتمر وغيرها
ومنها صيدا الكلب الذي علمه غير المسلم وارسله المسلم ففي الخلاف لاجتماع على حله وعدم اشتراط
تعليم المسلم وفي البسوط اختيارا بشرط وعدم حله ذلك ومنها حكم الغرban في الخلاف دعوى لبيع
الفرق واخبارهم على تحريمها كلها وفي النهاية وكذا في الاخبار بكونها وفي البسوط الحكم بحرمه
الكبيرة سواء الذي يسكن الجبال والابقع وذكر قولين هما للعامة ظاهرا في غراب الترع وهو
الترع وفي العذاف هو اغبر صغر منه ودعوى ان حلها هو الذي ورد في وانما مع انتم
يوجد بذلك رواية اصلا ومنها حكم الجرحي المارها في كتاب الحد ومن النهاية ان استحلها
وجب عليه وهو يقتضي ثبوت اجماع المسلمين كافة على تحريمها وفي كتاب الاطعمة منها الحكم بكونها
وهذا غريب عجيب ومنها تناول المضطر للتمر لعطش او غيره ففي الخلاف لاجتماع على تحريمه مطلقا
في النهاية الحكم بجوازه ومنها حكم الحنزية على بعض اعضاء الدابة ففي الخلاف لاجتماع على ان كل
مالة البدن منه اثنا فيهما القيمة وفي احدهما نصفها وفي البسوط الحكم بالارش في اطراف
الجوان مطلقا دابة وغيرها كقول الجماعة انها حكم اربث لولا وفي الخلاف لاجتماع على ان اربث
كاذن العتق رجلا ووث ولائله اولاده الذكور والاناث وفي النهاية والابحار وعتق الاستبصار
برية الذكور والاناث وفي ميراث الاستبصار ما في الخلاف ومنها حكم ميراث الخنثى في الخلاف لاجتماع
على انه يورث بالفرض وفي البسوط والابحار يورث نصفه لمصيديه ومنها حكم اذا حلف لمدعي
عليه ثم اقام المدعي البينة بالحق ففي الاجماع على انه لا يحكم له بها وفي موضع من فضاء البسوط
انها اشنع وفي اخر منه سماعها مع عدم علمه او نسيانه ومنها حكم نكول المنكر في الخلاف لاجتماع
على عدم القضاء وفي النهاية اختيار القضاء به ومنها حكم تغاير فليم الملك واليد في الخلاف
على ترجيح اليد وفي البسوط ترجيح فليم الملك ومنها الحكم بالعدالة بظاهر الاسلام في الخلاف
الاجماع على عدالة السلم الا ان يظهر منه الفسق وفي غير خلاف ذلك ومنها حد العبد الفذ

في البسوط

في البسوط

في البسوط

في البسوط

في البسوط

في البسوط

في البسوط

في البسوط

في البسوط

ففي الخلاف الاجماع على انه كذا المحرر في البسوط الحكم بنصيبه عليه ومنها حكم ولد المرء حال
 ارثداد ابويه ففي كتاب قال اهل الردة من الخلاف الاجماع على جواز استرقاؤه وولد في دار
 الحرب لا في دار الاسلام وفي كتاب المرء منه ومن المبسوط جوازه مطلقا بلا فرق بين الدارين
 ومنها حكم ما اذا كان المدعى عليه القتل الواحد اكثر من واحد مع اللوث وتوجهت على الجميع
 اليمين فهل يتوجه عليهم جميعا خمسون يمينا او على كل واحد خمسون يمينا ففي الخلاف الاجماع
 على الثاني وفي المبسوط اخيار الاول ومنها حكم ما اذا قطع انسان يد غيره وقطع اخر رجله
 واضمحرك فصرى الى نفسه ففي الخلاف الاجماع على انه ليس لولى الدم ان يقصص منه ثم الجراح
 ثم يقصلهم وله قتلهم اذا اراد وفي المبسوط له القصاص فيقطع الفاعل ثم يقصله ويوضح الوجه
 ثم يقصله ومنها حكم ما اذا قطع ذو يد ناقصه الاصبع بدائمه ففي الخلاف الاجماع على انه
 يقصص منه ويؤخذ منه دية الاصبع وفي اول فصل الشجاج من المبسوط الحكم بذلك ايضا
 وفي موضع اخر منه بعد ذلك بخواريج ورفاها انها تجزى بدلا الكامل ان كان ذلك خلقة
 او باذن من الله اما لو استحق دينها لم تجز وحدها بل مع دية الاصبع ومنها حكم قلع السن السوداء
 ففي الخلاف الاجماع على ان فيها نكاح دينها وفي النهاية ربع الدية ومنها حكم دية الجفنين ففي
 الخلاف الاجماع على ان في الاعلى الثلثين وفي الاسفل الثلث وفي النهاية في الاعلى الثلث وفي
 المبسوط كل واحد ربع الدية ونهاية المخصدين ففي الخلاف الاجماع ان في اليمين الثلث و
 في اليسر الثلثين وفي المبسوط والنهاية في كل واحدة النصف ومنها حكم القاتل عمدا اذا قتل
 هل تجب لكفارة في ماله او لا ففي الخلاف الاجماع على الاول وفي المبسوط الحكم بالثاني ومنها
 حكم الاباء والاولاد في العقل ففي الخلاف الاجماع على عدم دخولهم فيه وفي النهاية الحكم
 بدخولهم فهذا ما ذكره الشهيد من المسائل المشاهير وفي كثير منها الاستدلال باجماع الفرق
 مع اخبارهم وقد جمعها من كتاب نكاح الخلاف وغيره الى كتاب لذيان ولم يذكر جميع ما فيها ايضا
 مما يتعلق بالباب فلهذا لم يفصل الاستقصاء ولم يحضره بقية الخلاف وغيره من كتبه حتى يجمع
 جميع ما فيها من الاختلافات ومن يتبع جميع كتب الشيخ وقناويه وقف على كثير من هذا الباب غير
 ذكره فلقد تقدم جملة من ذلك متفرقة على وجه التفصيل والتفصيل في بعض بدونه في اخر
 هي تزيد على سبعين مسألة منها حرمه من الحديث بالاصغر لكتابة القران وجوب الغسل بوط
 دبر المرأة وجوب الكفارة بوطي الحائض وحكم باسنة العذ والوقت ونفي الوضوء مع غسل البيت

مكتبة دار الحديث

مكتبة دار الحديث

مكتبة دار الحديث

مكتبة دار الحديث

مكتبة دار الحديث

وكيفية وضع الجنازة المختلفة وصفه في بيع الجنازة وعدم وجوب غسلها من الميت قبل رده ونجاس
 عرفا الجنب من الحرام وعدم جواز الصلوة في جوف الكعبة وكيفية الصلوة على سطحها وجواز الصلوة
 في السجادة وجوب التسبيح في ذكر الركوع والتسجود وحرمه الكلام على المأموم في أثناء خطبة الجمعة
 وجوب الانصات لها وجوب التكبير في الأذان في العيدين وجوب قضاء صلوة الكسوف
 مطم وجواز ما منه الصبي المراهق وجوب الصلوة عليه وكفاية تكبيرة واحدة للمأموم بين الافتتاح
 والركوع عند الضربة واستحباب تطويل الأمام الركوع لانتظار لمحو الداخل وجوب الركوع
 على من فرضها بالسبك وحكم يوم الشك بنية شهر رمضان وعدم جواز أكل الصائم لغير الغداء
 وإيجابه القضاء والكفارة وعدم وجوبها بالامناء الحاصل بالنظر وتكرره وحكم وطى الهبة
 مع عدم الاتزال وعدم جواز شتم الطبيب الاعتكاف وحكم موث الثابت في الحج وعدم جواز الفران
 بين حج وعمره باحرام واحد وجواز بطوع السطيع بالحج المتدبر وجوب الرمي ووفقه أيام التثمين
 وجواز الحجامة للحرم وعدم وجوب الكفارة فيما عدا سنة من أنواع الطب جواز قتال الكفار بالقتال
 التيمم في بلادهم وإيجاب الحجزة على الفقير مع النظر إلى ميسرة وحكم انتقال الذمي إلى ما يفر أهله
 عليه وجواز قتل ما حواه العسكر من أموال البغاة خاصة وحكم أكل المارءة من الثمار وغيرها و
 بطلان بيع الفضول وجواز شرط الحجار على الإطلاق وانصرف إلى خيار الثلاثة وعدم ثبوت
 خيار المجلس في العقود الجائزة وعدم ثبوتها لادش في العيب المجرد بعد العقد قبل القبض وعدم
 جواز بيع الثمرة بعد الظهور قبل بدو الصلاح وعدم بطلان البيع بطلان الشرط وبطلان الأجرة
 بموت أحد المتعاقدين وكون نفقة العامل في السفر من مال الفراض وحكم الوصية لأهل الذمة وحكم
 من أوصى بثلاثة في عقر رطب قصر عن ثلاثة واستحباب النكاح لمن لا يشتهي به وحكم الفرز عن المحرم
 وعدم حرمة المملوك للكنه وإن كان خصيا وحرمه نكاح البعل واحدا ولأده لاخذ الرضيع
 وتحقق مستحق الحضانه وحكم الاختلاف في قبض المهر وكون الذي بيده عطفة النكاح وللغو
 عن حق المرأة الأب والمجد خاصة وحكم إخراج المعتدة لأبواء أهل الرجل ومقتضى اللعان مع القدوة
 على البينة وحكم الغذف ثانيا بعد الحد وحكم الإنياء المذكور في الفران في التناكب كفارة الخلف
 بالبراءة وعدم اجراء العبد في الكفارة غير المعصوم وإن اذن له مولاه في غيره وحل أكل الذبيح البان
 راسها عند الذبح وعدم حمل الفاعل من الأخوة للأم عن الثلث وحكم ميراث ولدا الملائعة وحكم
 غاوض البنيان وغاوض بنية الداخل والخارج وجواز الشهادة بالملك مع اجتماع اليد والضربة خاصة

وحكم شهادة اهل الذمة وشهادة النساء على الشهادة وشهادتهما في الرضاع وجلد المجنون
 وجهه اذا زنى وتعدد القطع مع تعدد السرقة قبله اذا طول بحدى السرقة بعد القطع للآخر
 وقطع يمين مقطوع الاصابع وحكم رجوع المقر بالسرقة عن قراره وحكم جناية ام الولد وحكم
 من قتل اثنين واكثر غير ذلك مما رما يقف عليه من تتبع ما سبق وراجع كنبه وفناوية يبلغ
 هذه المسئلة المذكورة هنا فضلاً عما ذكره الى المائة واربع عشرة مسئلة ادعى الاجماع
 فيها تصريحا هو الغالب فيها او تلويحا كما في قليل منها وقد خالف نفسه فيها ولو على سبيل
 التوقف والرد كما في نادر منها وربما ادعى الاجماع على خلافها ايضا وكل ذلك في كتاب واحد
 او اكثر كما هو الاكثر وهو مما يقضى الى العجب لذلك ونحوه انكر الشهيد الثاني في رسالته في
 صلوة الجمعة حصول الظن من الاجماع المنقول في المواضع التي ظهر فيها الخلاف خصوصاً ما
 ظهر وخطاهم في ذلك كثير ثم قال ما لفظه واما ما اتفق لكثير من الاصحاب خصوصاً المرتضى في
 الانصار والشيخ في الخلاف مع انهما اماما الطائفة ومقتداهم في دعوى الاجماع على مثل
 كثير مع اخصاصهما بذلك لقول من بين الاصحاب وشدن والموافق لهما فهو كثير لا يقضى
 الحال ذكره ومن اعجبه دعوى المرتضى في الكتاب المذكور اجماع الامامية وجعله حجة على الخلفاء
 على وجوب التكبير اثنى عشر في كل ركعة للركوع والتجود والقيام منها ووجوب رفع اليدين لها
 وان اكثر النفاس ثمانية عشر يوماً وان خيار الحيوان يثبت للبايعين معاً وان الشفعة ثبتت في كل
 مبيع من جنس واحد منقول وغيره قابل للقسمة وغيره وان اكثر الحمل سنة وان الهبة جائزة
 ما لم يعرض ان كانت لذى رحم وان المهر لا يصح زيادته عن خمسمائة درهم قيمتها خسون دينار
 فما زاد عنها برد اليها وان العقيقة واجبة الى غير ذلك من المواضع التي اخص هو بالقول بها
 فضلاً عن ان يوافقه فيها شدن وذلك وفي دعوى الشيخ في كنبه ما هو اعجب من ذلك واكثر
 يقضوا الحال ذكره انتهى نحن فذكرنا في مواضع عديدة ما فيه مضع في هذا الباب لا وفي
 السديد وقد استبان بما بيناه مرة اخرى في القول بان اجماعات هؤلاء الضد ما مأخوذة من
 فتاوى واجماع اهل قبلهم من بابا مخصوص الذين لا يعملون الا بما بلغهم في الاخبار الصحيحة
 عن الامامة عليهم السلام او سمعوا مشافهة منهم فيلزم شدة الاعتماد عليها وعدم الاعتناء بخلاف
 من بعدهم وفلاحهم فيها ومنعهم لها وجه فسادها ظاهر مما ذكرناه وناهيك في ذلك ما وقع فيها
 من النقص والاضطراب على حسب ما وقع في الفتاوى والآراء فانه يكشف عن كون المبني فيها ايضاً

هذا الكتاب من كتب
 المكتبة الشاملة
 المكتبة الشاملة
 المكتبة الشاملة

هذا الكتاب من كتب
 المكتبة الشاملة
 المكتبة الشاملة
 المكتبة الشاملة

على النظر والاستنباط والاجتهاد وان كانت قد بنى على غير ذلك كما في الفناوى ايضا وحسبك ما
صدر من جماعة منهم ولا سيما المرفضى من اكثار الفلج في حجاب الحديث كالصدوق واضربه اذ
منه والبالغة في الطعن عليهم ودعوى عدم الاعتناء بهم في خلاف ولا وفان كما سبق وادعاء
المرفضى الاجماع بل الضرورة على عدم جواز العمل باخبار الاحاد في الشريعة واسقاطه لذلك ما
يبقى عليها ويتعلق بها من الاحكام والتراخي واقضاء ذلك على اعتماده على من يعمل بها ويقتضى عنها
لما قلناه عنده الاجماع والضرورة مع ان الامر عندنا بخلاف ذلك بل على ضده وعكسه ويجرى
ما ذكرناه في شأن غيره ايضا من اتباع موافقيه فاذا بنى على تصحيح اجماعهم بحسب الامكان فيبقى
ان تنزل في كثير من المواضع على بعض الوجوه المتقدمة التي ليسهل تناولها ونقل جدها كما بينا
سابقا واما اذا بنى على ظاهرها فلا ينبغي للاعتناء عليها ما ذكرناه وما قلناه عن الثقات الاثبات
من الفلج فيها او في نقلها وشهادة الفرائز والامارات بغير ذلك وقد دلج جماعة منهم في اجماعها
جملة من المناخرين ولا سيما المحقق الكركي فانه قد ادعى الاجماع في مواضع خالف فيها مثل الحق
والعلامة او غيرها من الاعاظم بحيث يمتنع عادة عادة او يستبعد جدا حصول العلم بقول
المعصوم مع مخالفة هؤلاء وعدم وضوح دليل الحكم فيها بحيث لا يكون محلا للاستنباط والامتناع
ومن هنا قال الشهيد الثاني في التمهيد بعد الكلام السابق ولو ضمنا اليه ما ادعاه كثير من
المناخرين خصوصا المرجوم الشيخ على طال الخطب من غير ما دعوى الشيخ على في شرح الالفية
الاجماع على ان ناسى العصب في التوب والكان لا يجبر عليه الاعادة خارج الوقف مع ظهورها
في ذلك حتى ان الفاضل في الفوائد ادعى بالاعادة مطلقا في شرحها للشيخ على فان في
المسئلة ثلاثة اقوال الاعادة مطلقة في الوقف وعدمها مطلقا قال وكذلك ادعى في شرحه للقوا
الاجماع على ان السعي لرفع له الخطي الى المساوى والادون مع ان مخاا الحق في الشرائع فضلا
عن غيره المنع من الخطي الى الاقل ضرا فضلا عن المساوى قال وكذلك ادعى الاجماع في ايضا
على ان المسافات لا تبطل بالموت مع ان الشيخ في البسوط جزم بطلانها ونسبه الى علمائها شاعرا
بالاجماع ولا اقل من الخلاف وفي الشرائع ومختصرها صرح بالخلاف في المسئلة ايضا قال ولو
لك على جميع ما ذكره من ذلك في مؤلفاته ورسائله لظال وفي هذا القدر كفاية انتهى وقد عرفت
انه قال لا عرف خلافا في ان السورة لا تسقط عند ضيق الوقف وهو يؤذن بدعوى الاجماع عليه
ولا سيما اذا صد ومثله من مثله زمانه مع ان الفاضلين في العبد والمشي فضلا الاجماع على السقوط

هذا هو الوجه في
اجماعهم في
الاجماع في
الاجماع في

فانما هو
الاجماع في

الاجماع في
الاجماع في

الاجماع في
الاجماع في

الاجماع في
الاجماع في

وكذلك للتدعي الاجماع على اشراط الفقيه في صحة صلوة الجمعة في الغيبة مع ندوة الغائب بذلك
 اقول ومن اغرب ما انتقد لانه في مسئلة نظهير القليل بالقاء كره عليه دفعه نقل عن الشهيد في الذكر
 انه عبر بالقاء كره منقول وقال فيه شائع لان وصوله الى البحر يقتضي نقصانه عن الكثرة لا يظهر
 ح وورد النص بالدفعه ونص بجمع الاصحاب بها ثم حكى في انما كرهوا قول الاصحاح او لها عدة
 الطهارة به وثانيها الطهارة مطلقا وعزاها الى اكثر المحققين كالمرضى الشيخ والفاضل والحلي وابن
 سعيد وثالثها الطهارة مع انما بالظاهر خاصة ثم قوى الثاني وما الى الية الا انه احاط بالاول
 فلينظر الى كلامه حيث انه اخبر بورد النص بالدفعه مع انه لا وجود له اصلا ولو لم يذكره غيره من
 العلماء وتبصر بجمع الاصحاب بها مع انه ذكرها قليل من تقدم عليه ثم عرى الى اكثر المحققين ما
 ينفيه وذكر ايضا في بيع المغاطاة وفي اشراط الابحاث القول في الوقف وغير ذلك ما يورث
 الجرح ذكر الشهيد الثاني ايضا في التها للجل ما مر عنها وكيف في نقل العلامة الاجماع مع
 ظهور خلافه من نقله في كثير من كتبه من الاجماع على ان الكعبين هنا مفصلا الساق والقدم مع
 ظهور الاجماع على عدمه من جميع الاصحاب بل من المسلمين ثم ذكر انه لم يقل به غيره واحال بيان
 ذلك الى ما حققه هو في محله وما نبه عليه الشهيد في الذكرى غيره وقد تقدم جملة مما نقل
 العلامة فيه الاجماع بصرحا او تلويحا وخالف نفسه فيها وتقدم في الفصل الاول عن الشهيد
 الثاني ايضا في التها للز في المسالك وفي الفصل الثاني عنه في الثاني ما يشهد ايضا بما ذكرنا
 ونحو ذلك ما ذكره في كتاب الشهادتين من المسالك حيث صرح بان الاجماع الذي قلح خلفه
 في العدالة هو ما علم لدخول المعصوم في جملة المجعنين لا مطلقا اجماهم ثم قال فلا عبرة بقولهم
 وان كثر الغائل وقد تمارى بعضهم فسمى مثله اجما على سبي الشهور ونحو الفقه مثله لا غير خارج
 بوجوه من الوجوه كما نفقضية قواعدهم الداخلة على حجة الاجماع فنبهه لذلك فلا تقع في العلط
 اغترابا بظاهر الاصطلاح واعتمادا على الدعوى انتهى وقد استحسن ذلك المقدس الادبيلي
 واستصوبه وقال الفاضل المجلسي طاب ثراه في كتاب المصلاة من البحار ان الاجماع عندنا على
 ما حققه علمائنا في الاصول هو قول جماعة من الامة يعلم دخول قول المعصوم في احوالهم وحينه
 اتماهي باعتبار دخول قوله عليه السلام فهو كاشف عن الحجج وانما هي قوله ثم قال والاجماع
 لهذا المعنى لا يثبت عليه على فرض تحققه والكلام في ذلك قال ثم اتهم بالرجوع الى الفرع كأنهم
 لسوا ما استوه في الاصول فادعوا الاجماع في اكثر المسائل سواء ظهر الاختلاف فيها ام لا وفي

على صحة الحديث في الغيبة
 وجوبه في الغيبة

ابن علي بن الحسين
 في الغيبة

كتاب الشهيد الثاني
 في المسالك

كتاب الشهيد الثاني
 في المسالك

الربايات المنفولة فيها ام لا حتى ان السيد واضربه كثيرا ما يدعون الاجماع فيما ينفردون في القول
 به او يوافقهم عليه قليل من اتباعهم وقد يخار هذا المدعى للاجماع قولاً اخر في كتابه الاخر
 كثيرا ما يدعى اجماعهم الاجماع على مسئلة ويدعى غير الاجماع على خلافه فيجلب على الظن ان مصطلحهم
 في الفروع غير جازع وعليه في الاصول بان سمو الشهرة عند جماعة من الاصحاب اجماعاً كما كتبه
 عليه الشهيد في الذكرى وهذا بمنزلة عن الحجية وعلما انما اجابوا به في مقابلة الحالفين
 رد اعليهم او تقوية لغيره من الدلائل التي ظهرت لهم ثم قال ان دعوى الاجماع انما نشأت من
 زمن السيد والشيخ ومن عناصرها اثر تابعيها القوم ومعلوم عدم تحقق الاجماع في زمانهم فهم
 ناقلون عن من نقل عنهم فعلى تقدير كون مرادهم بالاجماع هذا المعنى المعروف لكان في قوفاً
 مرسل ومثل هذا يمكن ان يركن اليه عند الضرورة وفعله ليل اخر اصلا انتهى ويقرب من كماله
 هؤلاء الاغاضم كلمات جماعة آخرين من الافاضل الاكابر وهي كلها تشهد بما ذكرنا من العجب من
 الفاضل الرضي الفريفي حيث انه مع سلوكه مسلك الاخبارية اخاره في لسان الخصوم حجة الاجماع
 المنقول بحجة الواحد واستظهر ان المنكرين انما انكروا حجته على انه من الادلة القطعية لا الظنية
 فيكون النزاع لفظياً واجب من هذا انه قال لو كان هذه المضايقة من يجوز العمل بخبر الواحد
 لكان لها وجه ولكن لم تنقل عنهم بل مداد احتجاجات السيد المرتضى على الاحكام المتخلف فيها على
 نقل اجماعات الطائفة بل يقدمه على ظاهر الكتاب فضلاً عن غيره من الادلة انتهى وقد اجمع
 ذلك ظاهر لمن لم ادنى بصيرة ثم من الغريب انفق بجماعة من شايخنا المعندين وعلما ثانيا الذين
 هم اساطين الدين واتباعهم وبعض من تقدم عليهم حيث اتهم في سائر المطالبات المتعلقة بالرجال
 او متن اللغة او قواعد العربية او غيرها يوافون سائر العلماء تضييماً او تلويحاً في عدم
 التعويل فيها على نقل من كان قليل الضبط والاستعداد والثبت والاطلاع واذا ادوا فيها احداً
 منه في النقل ما صدر من جماعة من نقله الاجماع بل ادنى منه عدداً او خطأ او سهواً في الكتابة
 او النقل او عيباً واعليه فيما ينفرد بنقله واذا اتفق من احد في شيء منها دعوى الاجماع والانفاق
 او نفي الخلاف ونحو ذلك وجدوا الخلاف قبله بدنياً ظاهراً وعملوا ان الاتفاق لو يكن حاصل
 فمدوا في النازل ونقله او صرفوا كلامه عن ظاهره بحيث لا يبقى صالحاً للاضمار عليه و
 التمسك به واذا ادوا احد نقل خبراً او كلاماً او مدعياً من كتاب لم يروه فيه بعد التبع الكافي
 عن حقيقة الحال نسوا الى الوهم بل ادوا ان ادوا احد انكر وجود خبره في حكم وهم وجدته

بعض ما نقله
 من ابي جعفر
 في كتابه
 في تاريخ
 الامم
 والاعقاب

كل من لا يرضى
 بغيره
 في تاريخ
 الامم
 والاعقاب

او في صحته وقد وجدوه صحيحا بالسند الذي وقف عليه النافق وغيره او ادعى عند وقعه
 شد وذه ووجدوه كثيرا فدل على كبر ثبوتهم وبعضهم حكموا بوجهه ايضا كما اتفق كثير العلماء باعتبار
 فله التبع والاستقصاء والاقضاء على المواضع المعهودة المألوفة للاخبار وعلى الكتب الشائعة ^{التي}
 في معرفة الاقوال وانما حكموا بما ذكرها راوا من النضاد بين المتقول والعلوم وهو موجود في نقل
 الوفاق مع وجدان الخلاف ايضا هذا ما جرت عليه طريقتهم بحيث لا تكسر عليه بينهم وان لم
 ينص عليه او على بعضهم كهم ثم اذا وقفوا على هذه الاجماع التي شأنها ما علمت الحال نقلها
 ونقلها ما دريت وكانت متعلقة بنفس السائل الشرعية التي بناكدها عقلا وشرعا رعاية
 كمال الاحتياط علما وعملا ولا يجوز التعدي عن الأدلة المنصوبة لمعرفة اصل الجهد واغلب المصلحة
 ظواهرها مع دلالة الامارات في كثير منها على خلافها ولم يعباؤا كثيرا بوجدان الخلاف وقلة التقرين
 للحكم مع اقتضائهما غالب الفساد والخطا في مبناها وانغضوا عما وقع فيها من التسامح القليل
 والاضطراب اختلاف الاصطلاح وتباين الاداء في طريقي العلم بها ووجه حجتها مع كونها موجهة
 لقلة جدها ومساواتها لنقل السائل الاجتهادية التي ليست حجة الا على المستنبطين لها ومفهوم
 فيها ولم يتقنوا لانها الخطا في الاجتهاد يقبل الاعتذار غالبا بخلافه في نقل الاجماع وان قصد
 التجوز ومخالفة الاصطلاح فان هذا لا يجدي في مقام الاحتجاج الا اذا بنى على ما سبق في محله
 فيرفع الخطا من اصله ومع ذلك كله لم يكن ثوابه ومن العلماء الاجلاء قديما وحديثا من ^{الذين}
 فيها بما ذكره ودها ومخالفتها وعدم الاعتداد بها مع معاصرة كثير منهم لنقلها او اربابها او
 قريب عصرهم منها واستبعاد خفائها عليهم او امتناعه عادة على فرض تحققها وصحتها ولم يعيدوا
 بند اول هذا السلك بينهم حتى كاد ان يكون من المطالب الجمع عليها بل اول بالاعتقاد من كثير
 من المسائل الاصولية والفقهية التي نقلوا الاجماع عليها ثم انهم مع جميع ذلك جعلوا هذه
 الاجماع الشارعية والاحوال نافذة من احوال فافلحوا من اقوم السبيل الى معرفة احكام الشرعية
 واجلا لها على اختلافهم في شأنها شدة وضعفها وربما ادعى بعضهم قياسا على ما سبق في
 الاجماع المحصل عن جماعة من المحققين الا عاظم شدة الحاجة اليها وعدم استفادة الفقهاء
 مع انه ليس بالاجرد فهو يخال من التحصيل وحائد عن سبيل التحقيق والتحصيل وفتح لكثير
 من ابواب الضلال والتضليل كالقياس سائر ما اعتمدوا الخالفون من الاباطيل فيلزم حجتها
 ايضا عند الحاجة اليها مع انها واضحة البطلان كما اشير اليه في الحديث الطويل المروي في رسالة

الحكم والمشابهة للمرضى رضى الله عنه وليس هذا موضع ذكره وربما اعتد بعضهم عن بعض
 ما اورد على بعضها بان الفرض من الاجماع المنقول حصوا الظن وهو حاصل منها وان لم يكن
 نافيا لها على القطع بقول المعصوم وقد تقدم وبالي ما يكشف من فساد ذلك من وجوه شتى و
 ربما قدم بعضها عليهم على الاخبار واما ثبوت المروية في الكتب المعتمدة بالاسانيد المتصلة المعتبرة
 منبهة الى الائمة عليها السلام بطريق السماع والشافعية او الشافعية مع ان هذه هي المنهج
 قد يمازجها في التمسك بهم واخذ الاحكام عنهم ولم يكن ذلك لفتح في الاخبار من
 جهة السند والشدوذ الجهر ومعارضه الادلة القطعية بل المناقاة لما ادعا احد هؤلاء
 من الكشف للناس من توهم الاتفاق المنوع في موضع ظهور الخلل او قلته المنع من الحكم
 ما علمت من حاله وحال مبناهم ولحوال هؤلاء في شأنه ومعناه واخذوا منه وفيه من وجوه
 شتى فلقد اوعوا ولا سيما بعضهم بالاعتقاد عليه وبالغوا فيه حتى لو قيل انهم صنعوا في شأنه
 صنيع من يجعل التصدي لنقله عاصما لناقله في نقله وحافظا له من الخطاء لم يكن ذلك
 خطأ فليس حدام الى ذلك حسن الظن بناقله ولعمري انهم كذلك في غير ذلك فما مثله يجحد
 في معرفة احكام الدين ولا ينبغي للفقهاء ان يجلدوا اليه ولا سيما مع امكان صرف كثير من كلامهم
 عن ظاهرها واشتركت حسن الظن بين منكره ومخالفه في كل موضع ونافله او دعاهم اليه
 حجة لراحة وكراهة الفرقه فهو من افع المعاذير واشنع المناكير لم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب
 ان لا يقولوا على الله الا الحق ولا يدعوا الطلبة لا يتخذوا الى التقليد والدعوى يقول طم على
 انه كيف يستقيم لهذا ذلك مع ما في الاجماع المرسومة والخلافات الحكمة والعلومه من التفاضل
 الظاهر الذي لا سبيل غالباً الى تكاره وما اعتد به الاسناد الاعظم وغيره عن الاجماع
 المتناقضة من ان منشاها وودوا خبرا منعوا عنه اشهر كل منها طائفة وعملوا بها واعتقدوا
 على سبيل القطع انها قول الامام غير مستقيم فيما نقل منها في ازمة الفقيه عن علمائها وهي
 الايضاح ومع انه يقتضي عدم كون المراد منها اتفاق الكل وعدم ابقائها على استحسان الاحكام
 الواقعية الاولى كما هو المعروف بينهم واما ما ذكره الامام لا طالب تراه من جعل الاجماع المتناقض
 المنقول في حجة خبر الواحد وعدما مبنيها على ان الائمة عليهم السلام منعوا او لا من العل
 واشهر ذلك بين الشيعة ولا سيما متكلميهم وادعى المرضي الاجماع عليه نظر الى مزيد انسه
 بكلامهم وكونه منهم وجوزوه ثانياً لما راوا من اضطراب الشيعة الى العل به ثم اشهر ذلك

بينهم ولا سيما بين محدثيهم وادعي الشيخ الاجماع عليه لمزيد انسه بكتلامهم وكونه منهم ولا
يخفى ما فيه من الفساد من وجوه شتى ثم من العجالة في نقل اجماعات القديمة بلا حظ احوال
نقله الاخبار وما يستفاد من الاخبار التي رووها ولم يردوها وبذلك استقام نقل الاجماع
في كتب الاوائل غالباً لعل الكتب لتساوي عندهم ثم اذا وجد فيها ما يخالف لنقله في عدم
الاعتناء والاعتماد به بل ربما اوجبنا لاختلاف تلك الاجماع مع ما علمت في شأنها فاذا لا
ينبغي ان لا يعتمد الا على قليل منها بالوجه الذي ذكرنا وعساك تغف على كلمات هؤلاء الاثبات
وترى ما وقع من الخلل في الاخبار وغيرها مما لا يحصى عن العمل بها فتقول قد وقع في الاختلاف
رواها العدول والفقهاء فضلا عن غيرها خلل ومفاسد كثيرة اوجب طرح كثير منها وترك
ظواهر اكثرها او التوقف في العمل بها ولم يقدح ذلك في مجتها ونحوها اخبار العدل في سائر
الامور وشهادتهم فانه كثير ما يرد في شأنها او يترك العمل بها الوجه مغاير مساو او اقوى
منها او ظهور خلافها ولا يكون هذا قادحاً في جواز العمل بها مع انتفاء ذلك ثم انه قد جاء العمل
بشهادة الشاهد اذا وقعت بصورة الاخبار والنجم وان كانت مستندة وافضل الى ظاهر اليد
والنصرف والفرش الاقرار ونحوها او استصحاب الملك ونحوه مع انه لو صرح بذلك في شهادته
وقال الظاهر كذا او مضى الاستصحاب كذا او اظن ان الامر كذا لم يقبل منه فلو كان مجرد احتمال
الاستناد الى مثل هذا واقعاً قادحاً في وجب الاضمار في ادائها وقبولها على ما اذا سطر اليها
شبهة من هذه الجهة فلا يتم كبح غالباً من اثبات الدعوى بالبينان وهو سد لاكثر ابواب
الحكومات ولذا صرح في الاخبار بالاكفاء بما ذكره العبرة اذ بظاهر الاخبار والشهادة فجب
العمل بقضائهم والحكم بذلك من دون تجسس السبب المشاء فالحكم فيما نحن فيه ايضاً كذلك لوجوه
قبول خبر العدل مطمئناً بل خلافه فتقول اما الاخبار المشاء اليها فتوقع فيها من جهة التخصيص
والقييد والنسخ وغير ذلك مما هو خلاف الظاهر فالاصل في معظم ذلك هو النسخ والائمة صلوات
الله عليهم وفاجروا فيه على منهاج كتاب الله وذلك حكم ومصالح لا يسع المقام بيان ما اسببان
منها وما كان ما خفي منها اكثر مما بدا وقد امرنا مع ذلك بالعمل بها وبجل العام منها على الخاص
والطوائف على القيد ونحو ذلك بحسب ادنى اليه النظر ووسعه الجهل والمقدور على وجه يسر
فلا لوم علينا فيما قصرنا عنه ولا محذور وما وقع فيها من جهة المناظر الناشئة من القية او
الحكم بخلاف الواقع من اجلها فالعد فيه ظاهراً لا يخفى وقد اجازوا لنا العمل بها مع الجهل بوقوعها

الاجماع على ما نقله
الاولى

اجماع ائمة اهل البيت

من ائمة اهل البيت
الاجماع على ما نقله

للثقة فلا حرج علينا في ذلك اذا خالف حكمنا وعلينا ما هو الحق الثابت في الواقع وان لم
 تكن في حال الثقة كما لا حرج علينا في مخالفتنا فيه في حالها وان علمناه وهذا ان كان
 بينهما تفاوت بين ولذا صرح الثاني في حق العصور دون ما صدر عن جهل بالواقع من جهة
 الحكم فانه عليه ممتنع الا انه قد جاز لنا الامر مع الاستدلال بالعلم وقضاء الحاجة القوية
 بالتسوية بينهما لذلك وقد خفي ما ذكرنا على جماعة من الاخباريين الزاعمين للعلل بالعلم واليقين
 مع انهم هم اصل الظن والتحيز فوافقونا في الامر من مع ادعائهم ما هو ظاهر الكتب المبنية واما ما
 وقع فيها من التحلل والفساد من جهة الرواية فقد حصل من مجموعهم لا من كل واحد منهم حتى ان
 واحدا منهم اذا كثر في نقله الخطأ والكذب لم يعيد على خبره من حيث هو لفقد شرط العلم وهو الثقة
 والضبط وقد ميز في الرجال ثقاتهم من غيرهم لذلك لا الكذب غير الثقة منهم وخطاؤهم واما في
 الغالب وقد بان بما بين وجوه الفرق البين بين الاجماع والروايات وبين ان التحلل الواقع في
 الاول يقتضي الفلاح في نقلها ونقله بخلاف ما وقع في الاخرى الا ما استثناه فاذا بما ذكر
 عن درجة الوثوق والضبط في نقله للاجماع لكثرة خطاه فيه او تغييره للاصطلاح الموجب
 لعدم حجة ما نقله من اصله لم يعيد على خبره المتعلق به وان كان في اعلى مراتب الفضل والكمال
 والورع والجلال ولقد اشار الفاضل الجلسي الى بعض ما ذكرناه فقال بعد الكلام الكافي
 عنه عن قريب ما قيل من ان مثل هذا الشافض الثاني الذي يوجد في الاجماع ان يكون في
 الروايات ايضا فلما حجية الاخبار وجوب العمل بها مما توارث به الاخبار واستمر عليه الشيعة
 بل جميع المسلمين في جميع الاعصا بخلاف الاجماع الذي لا نعلم حجيته ولا تحققه ولا ماخذه ولا
 مراد القوم منه قال وبالحجالة من تتبع موارد الاجماع وحصولياتها اتضح عليه حقيقة
 الامر فيه انتهى وهذا وان كان جيدا في الحجلة الا ان التحقيق في الجواب ما ذكرناه والجب من جماعه
 من الافاضل المعاصرين وغيرهم حيث غفلوا عن جميع ذلك فاوردوا النقص بالاخبار مع انهم
 الاندفاع واما مسائل الاخبار والشهادات فما تعلق منها بما يكفي في بنا الظن مطلقا ولو حصل
 ظن الغير واجتهاده له كما لمطالب اللغة والقوة والرجالية على ما سبق فالعبارة فيها حاصلة ولا يقا
 عليها ما نحن فيه مع اننا نمتنع كما بان حصوله فيه وما ليس كذلك فانما يعين مع اجماع شرائطه
 كاستقامة الحفظ والضبط وغيرها في المحسوسات وما في حكمها باعتبار اسبابها وانوارها وما
 كانت احكام الامور التي تعلق بها مختلفة باعتبار الاكتفاء فيها بالنظواهر الغير المفيدة للعلم بالواقع

كتاب التلخيص
 في بيان ما
 في الاخبار

كتاب التلخيص
 في بيان ما
 في الاخبار

كتاب التلخيص
 في بيان ما
 في الاخبار

كتاب التلخيص
 في بيان ما
 في الاخبار

ومنبه اخرى وكان الغرض من العلم بالاجزاء والشهادان فيها هو بيان مقام الاطلاع والوقوف
عليها على النحو المذكور فلذلك بولي الشارع الحكم على طواهرها مرة واعتبر النصيب فيها كروى
والمشاهدة الحالية من الشبهة اخرى كافي الشهادة على التزامه ونحوه وهو اسباب قررها الشارع
وضبطها لما يترتب عليها من الاحكام واجرى عليها احكاما مختلفة من جهات عديدة بحسب
ما اقتضته الحكمة والمصلحة وليس الحكم فيها منوطا بالظن ولا يجري فيها الاجتهاد وقد انفتح باب
فساد القياس لما نحن فيه عليها من وجوه شتى اما الاستناد الى وجوب قبول خبر العدل قطعا
يثبت خلافه فقد استفيد جوابه مما يثبت انسابا بقا فلا ينفيد وليعلم ان هذا كله اذا كان النقول
على النتيجة البحوث عنها للوجه الاول وهو ان راجعها حقيقة في الخبر كالحال في السنة ونحوه واما اذا
كان لغير ذلك فيخص من راجعها ان الاجماع الكاشف الذي هو حجة عندنا من الادلة الشرعية التي
نصبت وقربت لمعرفة الاحكام الشرعية وله وجوه خارج ونفس الامر كالسنة وغيرها فكلما العلم
بالمعلوم منه بالتحصيل او التوارف كذلك بالظنون منه بنقل الثقة لاقتضاء السداد باب العلم
غير من ادلة حجة خبر الواحد ذلك كما فرغ في محله وهذا هو الذي يستفاد من كلام العلامة وغيره
من القائلين بحجية الاجماع النقول بخلاف الواحد كما ظهر مما سبق ولا يخفى انه انما يستفهم في نقل
نفس الاتفاق الذي هو ما خوذ في صغرى لقياس يوارى عليه النزاع المشترك بين الخاصة
والعامة في الاكتفاء فيه بنقل الاحاد ويتصف الاخبار به بالتواتر والاحاد وهو السبب لمحصل
الكشف المعبر عنه بالخاصة خاصة وقد يتجاوز الاكتفاء في معرفته بنقل الثقة مع مراعاة
مقتضى انما الكلام هنا في النتيجة التي اعبر فيها الكشف الذي يتحقق حصوله لبعض العلماء دون
بعض فلا خلاف في النتيجة بعبارة الكبر للقياس هو من الاحكام الذهنية والاعتقادات العقلية كما
بضمية الكبر النظرية المخالفة وحكم حكم سائر الطالب العقلية التي هي حجة على مدركها المثل
وعلى غلده بعبارة ما يتبع فيه التقليد خاصة وليس من الادلة الخارجية النصوية لبعض الاحكام
كالكتاب السنة وهو ظاهر ومن ثم وجب تصديق المسلمين والمؤمنين في شواهد النبوة والامانة
من المعجزات والنصوص المعبرة فيها لانفسها وان تجاوزوا في الكثرة حدا لا يحصى كما عرفت
ثانيهما ان المتأمل للثقة ادعى العلم بالحكم الواقعي الظاهري وبذلك لا الاجمالي الكاشف عنه
وهو راي المعصوم المتعلق باحد ما اورد ليله التفصيلي الكاشف عن احدهما وعن رايه ايضا فكلما
جلز العلم بايدي العلم بطريق السماع والشهادة واخذ من باب الرأية فكذلك بما يدعى العلم

فما وجد في نسخة
الشيخ في نسخة
الشيخ في نسخة

الشيخ في نسخة
الشيخ في نسخة

الشيخ في نسخة
الشيخ في نسخة

ذلك مما منشاء في الاصل امور محسوسة والجامع دعوى العلم بالطلب والموصول اليه ولا دخل
 لطريقه ومفشاء في الاعتماد وعده اصلا فالسند يفتح مناط الحكم المشترك بين الامرين والغاء
 الخصوصية من البين على ان السند باب العلم يقتضي جواز العمل بالظن مطلقا فيجوز العمل بالظن للحاصل
 مما ذكر وان لم يندرج في الخبر منشاء السند الاول المتبادر وخروج بعض الظنون بالاجماع لا يقتضي
 خروجه لكان اختلاف الجواب عن هذا ظاهر مما سبق الا اننا نعيد مع مزيد توضيح وتكميل وهو انه
 لا ريب لا كلام في ان التعويل على دعوى العلم المذكور خال من نص وادفيه بخصوصه فتجوز ^{بقتض}
 تجوز التعويل على كل ما يدعي احد من العلماء العلم به سواء تعلق بنفس الحكم او باستنباطه ^{ميد}
 العلوم في الجملة او المجهول المتردد بين اقسامه المعرفة السند الاول وبمدلوله او رواية او
 كلام فقيه او عالم غيره او بمعنى لفظة او جملة او بقاعدة او حكم عقلي وجهه حسن ووقع وقطعية
 خبر وصحة او غير ذلك وسواء كان المدعي سائرا من يقول على دعواه في الوقوف على منشاء
 الحكم متفادامعة فيهما معا وتقتضي ايضا طرد الحكم في كل ما يدعي العلم به احد من الثقات و
 ان لو يكن من العلماء الذين يجوز للعامة تفليدهم لان التعويل الزبور لو صح فليس من باب التقليد
 المحرم على غير العامة هو الذي يختص بالعلماء بل الامر مشترك في الثقات باسمهم ودرجاتهم
 غيرهم ايضا مع الاجبار لبشرهم ونحوها واما التعويل على الظن الحاصل من الادعاء المذكور فتجوز
 يقتضي ايضا تجوز التعويل على الظن الحاصل من غير مما ذكر حيث اتفق وربما اقتضى تجوز الاعمال
 على فتاوى اخاد العلماء اذا لم يثبت خلافها ولا سيما مع اتفاق جملة منائها على ما تقدم من
 جماعته من مشايخا وغيرهم في الوجه السادس من وجه جملة الاجماع وهو ان توارد الظنون الحاصلة
 من الفتاوى المتوافقة وتعاقد ما يقتضي حصول القطع بالحكم النقيض عليه او ثبوت دليله
 كما ان توارد الظنون الحاصلة من اخبار الاحاد التي هي الاصل للتوارز يقتضي حصول القطع بالتوارز
 فان مقتضى ذلك حصول الظن بالحكم او دليله من فتوى كل فقيه او جماعة منهم وان لم تكن على
 سبيل القطع فيلزم ان يكون قطع احاد الناس فتوى اخاد العلماء ودليلا اخر مستمرا متجددا دائما بلا
 حد وحصر غير الادلة المعرفة المحصورة عند الخاصة والعامة ويكون حكم المعارض الواقع
 بين افرادها وبينها وبين سائر الادلة كحكم ما وقع بين الادلة المعرفة فيلزم ان يحج على
 الفقيه استفرغ الوسع في الطلب بجميع ما عند العلماء وغيرهم مما ذكره النظر في غايتها على
 نحو ما مر بما يجب في ذلك فيما عندهم من الاخبار والاشراك اجمع في دعوى المدعي في العلم بالطلب

الاجماع على العمل بالظن

بما ذكره في كتابه في بيان

بيان عدم تجديده في قطع العلم

هذا كتاب يعرض على
الشيخ الفاضل
مفتي القضاة

او بما يعلو به وفي حصول الظن من ذلك الحسن الظن به وفي اجمال الخطاء والكذب الغير المتأني
ويلزم ايضا تجرد هذا القسم مع الادلة دائما بعد انقطاع الوحى وعدم وقوفه على حد وجب ما
ذكر من اللوازم ضرورى البطلان ولا يلزم نفي منها احد من الامامية ولا من مائرا المسلمين ولا
باقى ارباب الملل فاطنبه ومما يندبه عليه على غاية وضوح ما ورد انه لما شهد محمد بن مسلم عند
ابن ابي ابيلى في الكوفة بشهادة فزرها امر الصادق عليه السلام وهو بالمدينة بعض اصحابه ان
يسئله اذا ساء الى الكوفة عن ثلث مسائل على ان لا يفتي فيها بالقياس ولا يقول قال اصحابنا
فاذا لم يكن عندنا شي يقول له ان جعفر بن محمد يقول لك ما حملك على ان ردون شهادة
وجعل عرف باحكام الله منك واعلم بسيرة رسول الله صلى الله عليه وسلم فلكما اتاه وشرط عليه ما امر به
سأله عنها واحدة بعد واحدة فكان يطرق راسه في كل منها ثم يقول قال اصحابنا فيذكر له شرط
فيقول ما عندى فيها شي الى ان اتي على اخرها ثم بلغه كلام الصادق ثم وبين له ان الرجل
محمد بن مسلم وحلف له ان الصادق امره بما قال له فقبل قوله واعاد الدعوى وقبل شهادته ان
مسلم ومن العلوم ان اصحابه الذين كان ينقل اقوالهم كانوا ثقات اجداء علماء عنده وقد
ادركه النبي صلى الله عليه وسلم جميعهم او بعضهم فلو كان في هذا الزمان وعلى راي جماعه من اهله لافهم
الرسول اذ كان يقول اى فرق بين نقل رواية عن النبي بطريق اللوازم والاحاد كما هو الغالب
المطلوب منه وبين قول اصحابنا ولا سيما اذا كان عن قطع منهم كما هو الظاهر من كلامهم بل
هذا اولى بالاعتقاد فلا يكون اذا محمد بن مسلم اعرف منه باحكام الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
وبما كان الامر بعكس ذلك ويقرب من هذه الحكاية حكاية محمد بن حكيم وصاحبه لما سالا شيكا
قال لا يا ابا عبد الله مسئلة فقال في اى شيء فقال لا في الصلوة فقال سلوا عما بدا لكم فشرط عليه
ان لا يقول قال فلان وقال فلان بل يسند الى النبي صلى الله عليه وسلم فسالاه عن مسئلة فقال كان ابن سبيع
يقول كذا وكان يقول فلان فذكره بالشرط فقال والله انه ليعرج يسبح يسئل عن مسئلة في الصلوة
عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يكون عنده فيها شي واقبح من ذلك ان كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم سالا عن شيء كان
عنده كالاولى وقال ايضا ما عندى فيها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء ثم سالا عنهما فاخبراه بحديث
رواه عن محمد بن مسلم عن الباقر عن ابائه عن النبي صلى الله عليه وسلم ففزع منهما بذلك لان مسلم كان مامونا
عنده على الحديث وان كان مخالفا له في المذهب فلو كان معهما في هذا العصر وعلى راي اهله
لا تخفهما الا حاله كما هو ظاهر ثم انالوا قصيرا على التعويل على قطع الثقة بقول الامام اورداه في

الحكم الواقعي والظاهر أيضاً أما التزلية فتدل الخبر المروي عنه أو غيره أو ليس كل من يدعي القطع
بشيء لا يدعيه إلا وهو يعتقد أنه الحق الثابت في الواقع المطابق لما عند من يعلم حقائقه من الغايد
فله ح كما سبق أن يسند إلى الإمام عليه السلام كما أن يسند إلى الله تعالى والنبى وآلهم والفران والجماعة
أو غيرهما تمامه ببيان كل شيء أو الخبر المروي عنه أو غيره أو ليس كل من يدعي القطع بقطعيته كلها من
باب واحد في جواز الاعتماد على مدعيها وعدمه فان ثبت فعلى وجه العموم وإن سئى فكذلك لا
دخول للاسناد إلى خصوص الاتفاق المختلف الأحوال في ذلك كما هو ظاهر من الفريقان المحل الأخرى
مع فله فظانته تظن لعدم حجة الكسب بالنظر على غير مكسبه فلما بنى على صحة ما في الكتب الأربعة
وغيرها من الكتب المعروفة أيضاً الزعم ادعاء مؤلفها صحة ما فيها من الأخبار والقطع بصدورها
عن النبى أو غيره الإبرار فلا حاجة إلى معرفة أسانيد ما ادعى مكرراً في شرحه على الاستبصار كما
تقدم في الفصل الأول أن صحته قد ثبت عندهم بطريق الضرورة والبداهة وربما ادعى أنها
كانت أعلى مرتبة من كثير من النوازل ولو تكن بطريق الكسب النظر لانها إنما ادعوا ما ذكره بعد
غيرهم على دعواهم في عقائده وأعماله ولو كان مجتهداً ولا يصح ذلك إذا كانت مبنيّة على محسوس
قطعي ضروري لا يحتمل الغلط أو الخطأ عادة ولا كان الاعتماد عليها تقليداً ممنوعاً عنه و
قد صدق منه نحوه الدعوى أيضاً في وثيقات المدماء وفي قول الراوى حدثني ثقة
ولا ريب أن ما ادعاه من غريب الدعوى وأعجبها وكبر من أسانيدها ونظارها فأنه غريب إذا فيها بل
في نطقه لما ادعاه إليها وهو الذي كرهه مع خفائه على أولئك الأفاضل وهو غريب أيضاً كما
لا يخفى ولقد اجاد الفاضل النوفلي حيث قال في رسالته في صلوة الجمعة فان قلت إذا قال الفاضل
سمعت من المعصوم كذا وقال عدل أن خبره صحيح فيصير هذا المخرج خبر العدل لا خبر الفاسق فلا
يكون داخل تحت قوله تعالى إن جاءكم فاسق بنبأ إلا فذلك هذا حق إذا كان السماع من المعصوم
محتملاً في حق هذا العدل أيضاً وإن لم يكن كذلك فالجائى بالنباء والخبر ليس إلا الفاسق والعدل
ليس محتملاً إلى آخر كلامه وذكر نحوه ذلك في الواقعة أيضاً وهو شاهد بما قلنا وإن كان في تنقيحنا
التي في الرسالة وأسقطنا هاهنا لا يخلو من شيء ولما الاستناد إلى قضيه اسناداً بابل لعدم باطل
هنا من وجوه أحد هان حصول الظن المعتبر به كثير من الأجماعان للنقولة المتداولة ممنوع لما
عرفته مقتضيات بيان أحوالها وتقدم عن الشهيد الثالث أيضاً بل لو وقفنا على اتفاق حنة
مشلا من الأساطين الأثبات على حكم كان الظن الحاصل منه أقوى مما يحصل من جملة منها والله

كلام لا يستلزم

كلام الفاضل

كلام الفاضل

لا يعتد به فكيف يعتد بما هو ادنى منه ثانياً ان اسناده على فرض حصوله الى القطع والكشف
 المذكور ممنوع أيضاً بل منشاء ملاحظة السبب خاصة فائدة الاصل في ذلك بالنسبة الى غيره
 وغيره فلو لم يحصل الظن منه لم يحصل ما اسند اليه ايضاً ولما قلنا لم يفرق المتأخرون ولا
 غيرهم بين تغيير التأثر بل بلفظ الاجماع وغيره مما لا ينص في دعوى الكشف ثالثاً انه بعد فرض
 حصوله من ذلك فهو من الظنون التي يثبت علم جواز التعويل عليها كما سبق وقضية دليل
 الاستدلال جواز التعويل على غيرها خاصة كما هو مقتضى بعض لفظة ما في المقرة في بيانه و
 عليه اتفاق العاملين به وابعائها انه وان اشهر في هذا الاعضاء القول بحجة كل ظن مطمئن
 الا ما خرج بالدليل كالقياس كما عليه جماعة منهم والقول بالاقضار على الظنون المخصوصة
 الثابتة بحجة باذلة خاصة كما عليه اخرون الا ان الحق لا يقتضي بالاتباع والتحقيق هو مشا
 القولين معاً وان استلزام العلم لا يقتضي الاجواز العمل بالظن في طريق الوصول الى الادلة
 السميعة المقرة واستنباط الاحكام منها فالمتأخر منها وما في حكمه يعمل بالظن مطمئن في طريق
 الوصول الى معناه ومقتضاها اذا اعتد بالعلم به اذا لم يضر الشارع في ذلك ضوابط وقوانين جميع
 اليها عند اعتد به فسلم ان المناط ليس هو العلم ولا التوقيف بل الاحالة على ما هو المتعارف بالظنون
 كما هو المتعارف وما عداه يعمل فيه بالظن في ذلك وفي الطريق الى ثبات اصله ايضاً الا انه يقتصر
 فيه على ما هو المعهود المتعارف لا الذي امرنا بالرجوع اليه واستقامت طريقة الامامية عليه
 وهو النقل والرواية على وجه التمتع والمشااهدة فيقوم الظن وهو القول من طريق الاحاد
 الصحيح لا المحقق الغير المحضوف بقدره توجب العلم ولا الثابت بحجة بدليل يعتد به مقام العلوية
 وهو المتأخر ونحوه لندونه في الاحكام واسناد ادبائه ولا يكفي فيه بمطلق الظن كما في قول
 الرازي اظن ان الامام كذا او فعل كذا او قرئ فلا على كذا وان فلا ما روى عنه كذا
 او غير ذلك مما حصل فيه الاشتباه في الاصل من جهة نفس الصدور او ما صدر او من صد
 منه فلا عبرة بظنه لما ذكره ولا بالظن الحاصل من ظنه ولا بالظن الحاصل من القياس ونحوه
 الحكم وان ظن منه ايضاً وجوب خبر موافق له او موافقه لما في الجماعة ونحوها من الكتب المودعة
 عند الائمة عليهم السلام وكذلك الظن الحاصل بما ذكره من فتاوى العلماء او من اشهاد الحكماء بينهم
 بحيث يظن اسناده الى خبر غير سندا ودلالة غير ما بلغنا او من خبر الموقوف على الراوي من
 دون اسناد له الى الامام ولا اضمار يظهر بالفراش رجوعه اليه بحيث يصير من لدول ولا يفتقر

الظنية وفي هذا القسم كلام وخلاف بين الاصحاب ليس هذا موضع ذكره والحاصل ان العبر
من الظن هو ما ذكر لا غير ولا يلزم من استداد باب العلم بالاحكام جعل الظن طريقا مستغلا عنها
لان الاخبار المتواترة ناطقة صريحا بانحصار الدرك بعد دليل العقل العاطع الذي لا يختلف
باختلاف الازمنة في الكتاب الذي هو كلام الله تعالى المعروف وقوله اللفظي المسموع والسنة
النبوية والامامية التي هي القول المسموع من النبي وخلقائه وفعلهم وتقريرهم صلوات الله
عليهم ولا يستفاد منها من الادلة التي وجب العمل بها وان لم يحصل منها الظن بالحكم وقد عند
الغناء من الطرق العلية كما بين في محله فلا يجوز فتح باب غيرها و اضافته دليل اخر غير موصل
اليها ولا يتابع ملاحظة انه قد جرى في علم الله نعم ما يحدث في زمن الائمة عليهم السلام و
شيئهم من التحلل والفساد وان المحصر وقع في اخبارهم التي هي مدار العمل الى زمان ظهور
فائهم الخلفاء المحمديين المنتظر صلوات الله عليه وعلى آله ولو اننا قطعنا النظر عن تلك الاخبار لم
يختلف الحكم ايضا لان الاقتضا على الكتاب السنة ترجيح المرجح المفرد الذي يرتفع به الضرر
وكان مناط العمل في ازمته النبي والائمة عليهم السلام مع تحقق الاستداد في كثير منها بل اشتدا
امر من بعض الوجوه في جملة منها كما اشرفنا اليه في الفصل الاول وبقائه محله على وجه مفصل
ولو كان هذا الوجه لا اقتضار عليهما ايضا لما ذكرنا فلا يكون ترجيحا لمرجح كما اخذ في مقدمات
دليل الاستداد المذكور في محله والحاصل ان العبر بافتتاح باب العلم بهما وعدمه لا ينس
الاحكام لما علم بالضرورة ان الطريق اليها بعد البعث هو النبي وبعده خلقه فانه فالواجب
اخذ الاحكام التوقيفية منهم فخصر مدركها في الكتاب السنة ويجب على ريع الناس الرجوع
اليهما في جميع الازمنة لا ما وجب لرفع ذلك صلا فانه لا نبي بعد نبينا ولا وصي لغير الائمة
ولا ائمة باقية منهم يمتك بها سوى الكتاب السنة والطريقة المستمرة المتداولة بين النبا ع
الماخوذة عنهم غالباً ومجمعها من النقل ايضا الى الامرين خاصة فاستد باب العلم يقتضي تسعة
ابواب الوصول اليهما والى الاجماع باعتبار السبب كما مر ما الكشفا الحاصل منه للغة وغيره
ما سبق ودليل العقل فمدارهما على التخصيل لا النقل اذ لم يجعل الشارع عقايد الناس واليه
من الادلة لغيرهم حتى يجعل بالظن في اثباتها والوصول اليها عند تعدد العلم بها ولم يجد العقل من
جهة نفسه عارض يوجب استد باب العلم عليه والاكتفاء بظنه الحاصل من علم غيره وهذا كمال
لا تشبه بعد ما فرغ من فصل ما ادنى محصل وبما يعضد ان احبابنا العاملين باخبار الاحكام

الاجماع على ان الاخبار لا تثبت الا بالادلة
التي هي في كتاب الله تعالى والسنن
التي هي في كتاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم

المستقيمة للشرع المقررة لم يعملوا بالاخبار التي وجدوها ضعيفة الاسانيد ظاهرا وان كان
قد عمل بها النكروا بالاخبار الاحكام المترتبة على الحلي واضرارها او رويها كتبهم المصنفه
ولم يفيدوا فيها ككثير مما اورده الحلي في مسطر فان السراثر وغير ذلك مع ان ذلك يقتضي
كونها صحيحة قطعية عندهم ولهذا قال المرتضوان اكثر الاخبار المروية في كتبنا عن اثنا عشر
السلم معلومة مقطوع على صحتها اتابا للتواتر من طريق الاشاعة والاذاعة او بما روي وعلمته
ذلك على صحتها وصدق رواها فهي موجبة للعلم مقضية للقطع وان كانت مودعة في الكتب
بسند مخصوص معين من طريق الاحاد وقال في موضع اخر ان معظم الاحكام يعلم بالقرينة وروى
من هذا الباب اثنا عشر علم السالم فيه بالاخبار والتواتر وما لم يتحقق فيه ذلك ولعله لا يقول
فيه على اجماع الامامية انتهى فما اشار اليه من الاخبار متواترة عنه او محفوف بما يفيد
القطع على صحته وقد وقف هو على منشاء الامر من ان خفي على غيره ممن لم يعمل او لم يعلم بتلك
الاخبار وكثير منها وهكذا حال سائر منكري الاحاد فيما اعتمدوا عليه من الاخبار فيكون معنى
علمهم وعلمهم على القطع والعلم فاذا لم يفيد سائر الاضباب على مثل هذا مع كثرة مدعيه من
اساطين الفن في مثل هذه الاخبار مع كونها مروية باسانيد هائلة الكتب المعتمدة التي عليها ما
عمل الشيعة فكيف يفيدون على القطع والكشف المبحوث عنه بما صدر من واحد منهم او من غيرهم
مع ما علمت من احوال وحوالهم فيه وهذا واضح لكل متدبر وما يعضد ايضا عدم اعنادهم على
ما ينسبه ابن ابي عقيل في كتابه الى الرسول ويفتي به ولا على ما يدعي تواترا لاخباره فكيف
يعتدون على ما ذكره قد صرح المرتضوا ايضا في بحث اخبار الاحاد من الذي يفيد بان حداي من
علماء الامة لا يقول بان المذلة الاحكام على حصول الظن بها مطلقا ولو كان من خبر الكافرو
الفاسق وهذا ايضا ثبتك بما سبق وان كان ظاهرا لكل منامل وقد استبان بما بينا ان حججة
الاجماع المنقول سواء كان قد عبر عنه بلفظ الاجماع ام بغيره مما سبق ليست لا باعتبار فعل
السبب على التفصيل الذي تقدم فخذ ما انبتك بعون الله تعالى وفيضه وثابته وان كنت من
الفاصرين والحاسرين ولكن لا نتم ترك والطاقة من الذاكرين والشاكرين واستخرج منه ما تسعين
به على الجواب مما تركه من كلمات علمائنا المعاصرين المتبحرين ومن سبقهم اليها من المتأخرين وقد
ضرب صفحا عن ذكر جملة منها على وجه التخصيص والتفصيل مخافة مزيل الاسهاب والتطويل والله
سبحانه هو الهادي الى سواء السبيل وهو جسي ونعم الوكيل نعم المولى ونعم النصير ولذا قد بلغت

وَلَا سَيِّئًا

البئس من هم بمحادث الدهر الحوان من اولي
الكمال والعرفان وبالله المستعان عليه التكلان

البشائر منهم بحوادث الدهر بحوان من اول
الكمال والعرفان وبالله المستعان على التكمل

الابائمه وجوله الاستماع وبقوه يتطاع

وَقَدْ تَمَّ نَظْمُهَا وَتَرْنِيدُهَا وَتَضَمُّنُهَا وَطَبْعُهَا بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى
 حُسْرَنُ نَوْفِيهِ وَارْحَامُنَا اللَّهُ أَنْ يَجْزِيَهُ عَنْ عَيْنِي الْحَاضِرِ
 أَيْدِي الظَّالِمِينَ يَنْتَفِعُ بِهَا الظَّالِمِينَ وَيَتَمَتَّعُ بِهَا الْمُحْسِنِينَ فَيَا ظِلَّ
 فِيهِ الشِّدْكَ بِاللَّهِ أَنْ تَعْرِفَ قَدْرَهَا وَتَعْلَى مَهْرَهَا وَلَا تَرَى مَا
 إِلَى قَلْبِهَا فَإِنِّي لَعَمْرِي طَالَ مَا صَرَفْتُ عَمْرِي بِذَلِكَ جَهْدِي
 فِي تَحْصِيلِ هَذِهِ النُّسخَةِ الشَّرِيفَةِ حَتَّى وَصَلَنِي إِلَيْهَا وَرَفَعَنِي عَلَيْهَا
 جَنَابُ الْعَالِمِ الْعَامِلِ وَالْفَاضِلِ الْبَازِلِ سَيِّدِ الْأَفَاضِلِ فَالْحَقِيقَةِ
 وَرَأْسِ الْمَدَقِّينِ صَدِّقِ الْمُجْتَهِدِينَ قُدْوَةِ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ
 وَأُسْوَةِ الْأَفْئِدَةِ الْكَرَامِ سَيِّدِنَا الْعَظِيمِ الْمَوْلَى عَبْدِ الْكَرِيمِ
 أَمَرَ اللَّهُ بِرُكَاثِهِ ضَاعَفَ فَإِذَا نَدَّرَ لَمْ يَزَلْ قَدْ بَدَلَ كَمَالَ
 الْجَهْدِ فِي تَحْصِيلِ نَسخَتِهَا تَتَفَيَّضُهَا مَعَ قَلْبِهِ وَجُودِهَا وَعَدَمِ
 تَعَدُّهَا وَالنُّسخَةُ الَّتِي نَعْمَ اللَّهُ بِهَا عَلَيْنَا كَانَتْ مَصْنُوعَةً بِحُطِّ
 الضَّئِفِ قَدِيرَةٍ فَشَكَرَ اللَّهُ سَاعِيَهُمُ الْجَمِيلَ وَغَفَرَ اللَّهُ

لَنَا وَلَهُمْ وَجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ
 آمِينَ وَلِي الْحَسَنَاءِ وَغَايَةِ الْخَطِيئَاتِ أَنَا الْأَوَّلُ
 الْخَاتَمُ الْعَزِيزُ الْغَنِيُّ الْكَرِيمُ
 الْخَاتَمُ الْغَنِيُّ الْكَرِيمُ

الحمد لله الذي وفقنا لطبع هذه النسخة الشريفة والنسخ المفصلة وسئل الله
 التوفيق لطبع سائر النسخ في العلوم العقلية والعقلية
 بطبعها والتي تشغل طبعها وسئل الله الاتمام رعا شرح **چغيني** مع حواشي
 كثيرة من الافاضل المتقدمين ورسائل ملحقة به للشيخ بهائي ره وغيره
 شرح **هداية الحكيم** الموحداخوند ملاصدرا مع حواشي كثيرة من الراضين في الحكمه ورسائل
 عديدة ملحقة به **تفسير آية النور** رسالة مشاعر وعريشة
 مع شرح لراخوند ملا اسمعيل على العريشة ورسائل اخرى ملحقة بهما **رسالة السبع** الفد
 مع رسالة اعضالات مع السيد الداماد طاب ثراه **شرح الصحيفة التجارية** المسمى
 بنور الانوار للسيد نعم الله الجزائري مع تعليق لخاتم الحكماء السيد الداماد على الصحيفة
 ومع شرح وتعليق على الصحيفة لملا الحسن الفاساني ومع حديقه الهلاية في شرح دعائه
 اذا نظر الهلال في كمال التحقيق والتفصيل للشيخ بهائي طاب ثراه معاني مجلد
صحيفة تجارية مع مناجات خمسة عشر والمناجيات الانجيلية المنسوبة الى سيد
 الساجدين مع حديث لكسلا معاجلة **تقيد الاحكام** في الاجتهاد والتقليد
 لبعض الاعلام **شرح الفية** وفنايه للشهيد طاب ثراه مع حواشي كثيرة من الفضلاء
 والتقديمين على شرح الالغية المسمى بالقاصد العلية في مسائل الصلوة جميعا متنا وشرحا
حاشية لجة الاسلام وقيلة الانام اخوند ملا محمد كاظم هروي دام الله عمره على
 استاد الكل الشيخ مرتضى الانصاري طاب ثراه مع رسالة المسمى بفوائد الاصول في حيث
 الالفاظ وغيره معا وقد طبعناهما ثانيا بعد الاستئذان من النسخة التي قد صححت سيدنا
 وطبعنا ثانيا اصح كتابه ونصحنا اطعنا بمرتب **بدائع الحكم** في الحكمه الالهية بالفارسية
 ورسالة في تحقيق وجود الرباطي بالعربية للحكيم الالهية افا على المدرس طاب ثراه
متهيد القواعد في الوجود المطلق واثباته لشمس العارفين والتاكيد صان الذين
 على حجة التركة الاصفهاني مع نصوص صد الذين قونوي مع اثني عشرية لمحي الدين الرازي
 ورسائل اخرى ملحقة به **شرح نهج البلاغة** بالفارسية للحق الايجي ميرزا محمد
 باقر طاب ثراه **تفسير سورة الواقعة** لصادق
 غنا **سنة السيد المجتهد** واقد مهم الميرزا القضي طاب ثراه مع رسائل عديدة ملحقة
 شتغل طبعها كذا فينا يليه **اسرار الايات** مع رسالة عنقاء المغرب لمحي الدين الاعرابي
 وغيرها معاجلة **مجموعة تفسير القرآن** لصدور المتألهين طاب ثراه

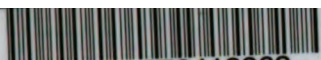
ابن مسعود بالفارسية
 الانعام **كلشن**
 مع رسالة الترتيب في التلويح
 للتفسير التبريزي في التلويح
 وسئل الله التوفيق لطبع
 غير هذه النسخ وانا اقول
 الخراج الشيخ احمد
 الشيرازي صلح الله عليه
 ونور الله قلبه وتلاه

احمد محمد طاب ثراه

Library of



Princeton University.



32101 076412863

